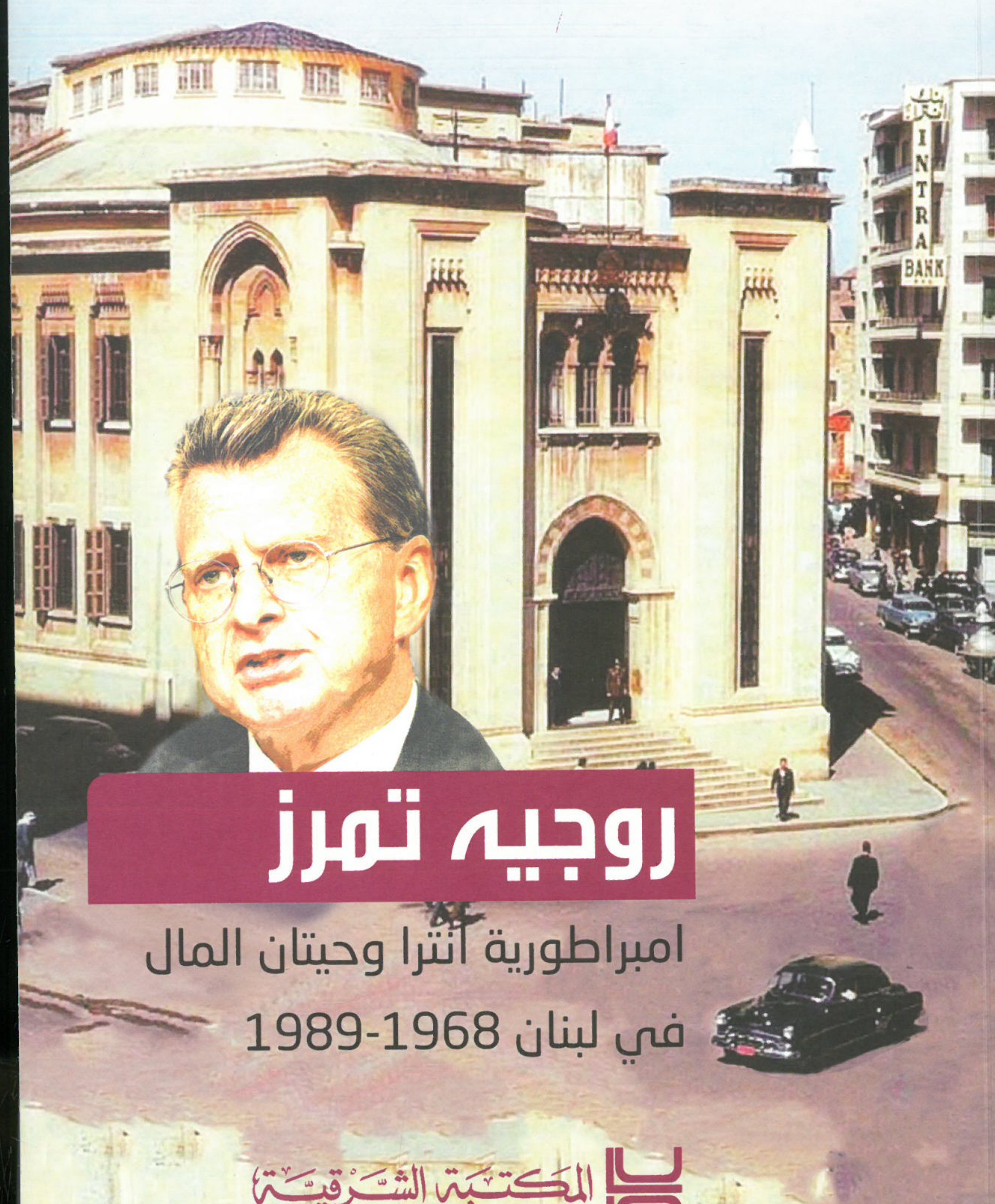


كمال ديب
INTRA BANK
روجيه تمرز
امبراطورية أنترا وحيتان المال
في لبنان 1968-1989
المكتبة الشرقية

كمال ديب



امبراطورية انترا وحيتان المال
في لبنان 1968-1989







المكتبة الشرقية ش.م.ل.
الجسر الواطي - سن الفيل
ص.ب. 55206 - بيروت، لبنان
تلفون: 485793 (01)
فاكس: 485796 (01)
E-mail:libor@cyberia.net.lb

الطبعة الأولى 2018
ISBN: 978-9953-17-100-5

المحتويات



القسم الثالث
حـرب لبنان، المصارف والسلاح والمخدّرات
1975 - 1982

القسم الرابع

روجيه تمرز في إمبراطورية إنترا

1983 - 1989

القسم الخامس

سقوط إمبراطورية تمرز

شهادات في الكتاب الأول

في **يوسـف بيدس ـ إمبراطورية إنتـرا وحيتان المال في لبنان 1949 ـ 1968** يسلّط الباحث والأكاديمي كمال ديب الضوء على مسيرة يوسف بيدس (1912 ـ 1968) المصرفي العبقري الفلسطيني، وكيفية تأسيسه إمبراطورية اقتصادية تجاوزت الحدود اللبنانية إلى العالم. يسلط الضوء على تاريخ لبنان الاقتصادي بهدف فهم انهيار الرأسمالية الوطنية، ووقوعه ضحية الغزو الرأسمالي الغربي... يُعدّ كتاب **يوسـف بيدس ـ إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان 1949 ـ 1968** من الكتب الشاملة. في دراسته المنهجية الغنية بالتحليل والمعلومات، عمل الكاتب والأكاديمي كمال ديب على تقصّي الظروف والعوامل المؤدية إلى انهيار بنك إنترا عام 1966. **يوسف بيدس إمبراطورية إنترا**، عمل مرجعي يحتاج إلى قراءات عدّة. ثمة جهد كبير بذله المؤلف. قدم لنا رؤية وافية حول الظروف التي أنهت مملكة «أوناسيس الشرق» وأدّت إلى زعزعة القطاع المصرفي اللبناني في خريف 1966.

جريدة الأخبار اللبنانية

انسوا كتبَ التاريخ عن لبنان التي لا تخبركم كل شيء عن الحرب والأزمات الأخرى التي دمّرت هذا البلد، واطّلعوا على دَورِ حيتان المال في المسار الانحداري الذي سقط فيه لبنان من «سويسرا الشرق» إلى دولة فاشلة بامتياز. ولكي تفهموا ذلك عليكم قراءة كتاب كمال ديب وهو بعنوان **يوسف بيدس ـ إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان 1949 ـ 1968**، وفيه يقدّم المؤلف بحثًا موثّقًا ومفصّلاً عن القصّة المؤلمة والدقيقة عن بيدس الذي شق طريقه من دكان صيرفة إلى بنك عربي عالمي اعتُبر الأسرع نموًّا مقارنة بالإمبراطوريات المصرفية في العالم.

Huffington Post

كتاب **يوسف بيدس إمبراطوريّة إنترا وحيتان المال في لبنان 1949 ـ 1968** للدكتور كمال ديب، ليس سيرة رجل مصرفيّ بنى شبكة ماليّة اعتُبرت الكبرى في العالم، مدى نحو عقدين (1948 ـ 1968)، فحسب، بل تأريخًا لتلك الحقبة اقتصاديًا وسياسيًا. هذا ما توحي به عبارة «حيتان المال في لبنان»، حين كان القطاع المصرفيّ يعتبر «قلعة الجمهوريّة الحصين، التي لم تهتزّ حتى في أسوأ الأزمات التي عصفت بلبنان في القرن العشرين، وكانت الستينيات حقبة احتشدت فيها التناقضات وجذور الأزمات السياسيّة والاجتماعيّة التي ستنفجر في ما بعد».

جريدة النهار اللبنانية

كتاب جديد للباحث والأكاديمي اللبناني الكندي كمال ديب بعنوان **يوسف بيدس: إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان 1949 ـ 1968**. وهي المرة الأولى منذ خمسين عامًا تصدر سيرة هذا المصرفي المثير للجدل. ويتضمن الكتاب عددًا كبيرًا من أسماء السياسيين ورجال الأعمال في لبنان وعلى أعلى المستويات، وبعضهم لا يزال يلعب دورًا مهمًا على الساحة اللبنانية حتى اليوم. ويتطرّق إلى تفاصيل دقيقة أحيانًا يومًا بيوم عن الصعود الصاروخي لـ«العبقري من القدس» كما سمته **مجلة لايف**، والرجل الذي تمنّى شارل ديغول أن يكون لفرنسا شخصية مثل بيدس كوزير للمالية.

جريدة الحياة اللندنية

يوسف بيدس من عائلة سياسية ومالية متحدرة من القدس، جاء إلى بيروت وعمره 36 عامًا، بعدما تزوّج اللبنانية وداد سلامة، وأقاما عرسهما في مدينته المقدسة عام 1946. والده فلسطيني ووالدته لبنانية، رئيس بنك إنترا وشريك مؤسس، بنى خلال خمسة عشر عامًا شبكة مالية واقتصادية تعتبر من بين الأكبر في العالم... ووفق ما ورد في كتاب **يوسف بيدس ـ إمبراطورية إنترا وحيتان المال 1949 ـ 1968 في لبنان** لمؤلفه د. كمال ديب الأستاذ الجامعي، الذي يعيش في كندا انه وبحلول عام 1966 بلغ عدد المساهمين 750 مساهمًا، 80% منهم لبنانيون و20% من جنسيات عربية، أهمهم أسرة آل الصباح والتي بلغت مساهمتهم 5.9% وأسرة آل ثاني من قطر 4.2%، ورجال أعمال سعوديون 3.4%، ورجال أعمال أردنيون 1.8%... احتوى الكتاب على واحد وعشرين فصلاً، إضافة إلى شهادات وملحق نقاط عن النيوليبرالية، وقائمة بشخصيات الكتاب، ومقدمة للمؤلف وكلمة شكر.

جريدة القبس الكويتية

من الأمانة أن أقرّ بأني اقتبست هذا العنوان من مقدمة كتاب (**يوسف بيدس ـ إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان 1949 ـ 1968**) التي دوّنها المؤلف الدكتور كمال ديب الأستاذ الجامعي الكندي من أصل لبناني، حيث ذكر ان الايدلوجية (النيوليبرالية ـ والنيوكلاسيكية) تهمل في مواد علم الاقتصاد والذي يستند اليها، العلوم الاجتماعية الاخرى ومنها الانثروبولوجيا وعلم النفس وعلم التاريخ وعلم الاجتماع وتقلّل من أهميّتها. تناول باحثون كثر موضوع الاقتصاد النيوليبرالي وكيف أحكم سيطرته منذ السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وقدموا حلولاً لما شخصوه من عيوب في النظام الرأسمالي، وخاصة في إهمال ما لا يصح اهماله من المعضلات الاجتماعية.

صحيفة الزمان العراقية

شكر

أنا مدين لأشخاص عدّة ساعدوني في أبحاث هذا الكتاب، سواءً تحدّثوا إليّ بالتفاصيل عن مراحل إنترا، وأذكر منهم السيّد روجيه تمرز، رئيس إنترا السابق الذي التقيته في باريس في أيار 2015 لعدّة أيام، والدكتور شفيق محرّم، وهو أيضًا رئيس إنترا السابق ورئيس مؤسسة الرئيس فؤاد شهاب ومدير عام البنك الإسلامي اللبناني في بيروت. أو قدّموا لي وثائق. وأذكر منهم السيّدين أمين عيسى وجورج حداد ومسؤولين في مكتبة مصرف لبنان والسيّد ماثيو ستكلِز معاون روجيه تمرز. أو الذين استفدت من مناقشات قيّمة معهم وأذكر منهم البروفسور سهيل قعوار (الجامعة الأميركية في بيروت) الذي قرأ أيضًا مسودّة الكتاب وقدّم ملاحظات قيّمة، والوزير السابق البروفسور جورج قرم (الجامعة اليسوعية)، والبروفسور إيلي يشوعي (جامعة اللويزة)، والباحث الأميركي جوناثان مارشال، وأبناء يوسف بيدس، السيّدين مروان وغسان بيدس، وأبناء غسان بيدس، كريم وبسّام، والسيّد بول خوري من بنك الاعتماد اللبناني.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أقوال السيّد تمرز في الكتاب هي جزء من أحاديثه معي، إلا إذا ذكرت مصدرًا مختلفًا.

كما أتوجّه بالشكر إلى القرّاء الذين بمثابرتهم على اقتناء مؤلفاتي إنّما يساهمون في تشجيعي على البحث والتنقيب والاستمرار في الكتابة. وبعضهم يلتقيني في سياق معرض الكتاب في بيروت كل عام ويسألني عمّا إذا كان لدي فريق أبحاث يعاونني في عملي الكتابي. وجوابي هو أنّ كل كتاب من كتبي هو ثمرة جهدي الشخصي، يستغرقني سنوات لإنجازه، ومن أجله اتنكّب نفقات رصد المصادر الأولية وبطاقات السفر وإجراء المقابلات مع شخصيات تُغني العمل البحثي. ومصاريف كل ذلك تأتي من دخلي المتواضع من التعليم الجامعي. وهذا ينطبق على ثلاثية إنترا أيضًا - التي شرعتُ بها عام 2009 وأنجزتُ الكتاب الأول عام 2014 والكتاب الثاني في صيف 2017.

عدا عن عملية التأليف الشاقّة، يبقى جهد التنقيح والتصحيح وتحضير الكتاب لكي يُطبع ويسوّق. وتقوم بهذا الجهد بإتقان «المكتبة الشـرقية» ورئيسها الأستاذ مارون نعمة وأسرة الدار النشطة، وأخصّ بالذكر السيّدة إليز بشعلاني.

وهذا الكتاب ـ ككتبي الأخرى ـ هـو أولاً ثمرة تحصيلي العلمي وحياتي في وطني كندا. وثانيًا هو أيضًا ثمرة نيّتي الصادقة تجاه وطني الأول ومسقط رأسي ووطن أجدادي لبنان، لإجلاء الحقائق، والمساهمة في تنوير جيل جديد من الشابات والشبان، جيل يتمتّع بالشفافية ويحارب الفساد. لأنّ لبنان بلد عظيم ويستحق كل خير.

كمال ديب ـ كيبك

تشرين الأول 2017

المقدمة

إنّ انهيار إنترا عام 1966 يمثّل أكبر كارثة تحلّ في أي مصرف في العالم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى 1970.

R. T. Naylor, Hot Money and the Politics of Debt, Montreal, McGill-Queens Press, 2004, p. 35.

تمهيد

هذه الثلاثية عن إمبراطورية إنترا تقدّم تاريخًـا اقتصاديًا بديلاً للبنان، وتؤرّخ لهجمة الاسـتعمار الجديد عليه لإلحاقه بالمتروبول الدولي، وامتصاص خيراته وإفقار شـعبه. وتغطّي الثلاثية فترة زمنية مديدة من 1948 إلى 2005.

فكان الكتاب الأول عن يوسف بيدس هو باكورة هذه الثلاثية، أرّخ لفترة عشرين عامًا من 1948 إلـى 1968، أي منذ غادر بيدس فلسـطين ليقيم في بيـروت وحتى وفاته في سويسرا. فيشرح الكتاب الأول كيف نجح الاستعمار الجديد في القضاء على الرأسمالية الوطنية في بيروت، وأنهى إمبراطورية بيدس وفرض لبنان ليكون هونغ كونغ أو سنغافورة البحر المتوسط. والكتاب الثاني بين يدي القارئ يغطّي مراحل تدمير لبنان من 1970 إلى 1990. والكتاب الثالث يغطّي المرحلة الحالية ـ أي منذ 1990، والتي بات لبنان معها تابعًا ذليلاً للنيوليبرالية ولأربابها الإقليميين (وسيصدر الكتاب الثالث تباعًا).

وانسجامًا مع مخطط ثلاثية **إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان**، وأسوة بالكتاب الأول عن يوسف بيدس، فإن الكتاب الثاني هو أيضًا ثلاثي الأبعاد:

(1) البُعد الأول يقدّم سيرة روجيه تمرز في سياق قصة إنترا التي وصلت في الكتاب الأول إلى العام 1968 مع وفاة المؤسِس يوسف بيدس. حيث يتابع الكتاب الثاني مع تمرز من تلك النقطة وحتى العام 1990، أي إلى نهاية الحرب اللبنانية.

(2) والبُعد الثاني هو ملاحقة تطورات إمبراطورية إنترا وتشعباتها بعد رحيل يوسف بيدس، برئاسة لوسيان دحداح ثم شفيق محرّم، ثم روجيه تمرز. ونركّز في هذا الكتاب على دور تمرز في إمبراطورية إنترا في الفترتين 1967 ـ 1973 و 1983 ـ 1989.

(3) والبُعد الثالث هو ربط المرحلة التي يغطيّها هذا الكتاب (أي 1968 ـ 1990) بسياق الأحداث الاقتصادية والسياسية في لبنان.

فمَن يرغب في الإطلاع على سيرة روجيه تمرز وحسب، يمكنه الرجوع إلى لائحة المحتويات في مطلع الكتاب، ويختار الفصول التي تتحدّث عن تمرز مباشرةً. أمّا من يرغب في فهم تطورات إمبراطورية إنترا بكافة تشابكاتها السياسية والاقتصادية، إضافة إلى دور ـ أو أدوار روجيه تمرز ـ ننصحه بقراءة كل الفصول. وفي هذا جائزة معنوية أكبر. فهذا ليس كتابًا بالمعنى البيوغرافي الضيّق لسيرة تمرز، بل هو قراءة بديلة لتاريخ لبنان الاقتصادي، ودور حيتان المال والطبقة السياسية كما لن يجده القارئ في أي كتاب آخر.

نشرح فيما يلي كيف تتحرّك الأبعاد المذكورة أعلاه في كل كتاب من ثلاثية إنترا: من الشخصية (يوسف بيدس وروجيه تمرز) إلى المؤسّسة (إمبراطورية إنترا) ثم إلى البلد ككل (لبنان).

البُعد الأول: من هو روجيه تمرز؟

نميط اللثام في هذا الكتاب عن روجيه تمرز، وهو رجل كان موجودًا على الساحة اللبنانية مباشرة بعد وقوع أزمة إنترا، ولم يكن كما يعتقد كثيرون سرابًا عَبَر لبنان في الثمانينيات ثم اختفى فجأة.

ارتبط اسم روجيه تمرز في الذاكرة اللبنانية بعهد رئيس الجمهورية السابق أمين الجميّل (1982 ـ 1988) وما رافق ذلك من أزمات اقتصادية، وانهيار العملة الوطنية في حقبة الحرب اللبنانية التي استمرت فصولاً. وبقي عن روجيه تمرز نتفٌ عن رجل أعمال ظهر فجأة على الساحة، وأصبح خلال فترة وجيزة من الأسماء البارزة في لبنان، ليس في المال والأعمال فقط، بل في السياسة وفي دهاليز أمراء الحرب. فتمرز انضم إلى لائحة المرشحين لرئاسة الجمهورية، وبنى علاقات بزعماء ميليشيات وتعرّض للخطف والابتزاز، وغادر لبنان ناجيًا بروحه، تلاحقه قضايا مالية ومخالفات. أوقفته الشرطة بسببها أكثر من مرّة خارج لبنان. كما استدعي للاستجواب أمام لجنة الكونغرس الأميركي عام 1997 بتهمة تمويل حملة الحزب الديموقراطي لانتخاب الرئيس بيل كلنتون.

ثمّ إنّ إشاعات واتهامات عديدة لاحقته أثناء وجوده في لبنان في عهد الجميّل ومنها:

1 ـ أنّه من أصل يهودي، أو يهودي مغربي، و«متمورِن» (أي اعتنق المذهب الماروني وليس أصيلاً فيه).

2 ـ أنّه لا يعرف شيئًا عن لبنان وعاداته وتقاليده.

3 ـ أنّه عميل لأجهزة مخابرات وخاصة لوكالة الإستخبارات المركزية الأميركية.

4 ـ أنّه عميل لجهاز الموساد الإسرائيلي، وكان صِلة الوصل بين الرئيس أمين الجميّل وإسرائيل.

5 ـ أنّه اختلس مبلغًا يقارب 200 مليون دولار من شركة إنترا وبنك المشرق. واتّهمه مروان بيدس ابن يوسف بيدس البكر، أنّه اختلس أيضًا 180 مليون دولار من بنك إنترا في أواخر الستينيات.

6 ـ أنّه موّل ميليشيات لبنانية من 1983 إلى 1989.

7 ـ أنّ اسم عائلته (تمرز) غريب وغير عربي ويرسم علامة استفهام.

وهكذا، فإنّ أقل ما يُمكن أن يقال عن روجيه تمرز، إنّه كان شخصية مثيرة للجدل، يحيط سيرته الغموض. ولذلك، فتسليط الضوء على هذه الشخصية، ومعالجة الاتهامات الموجهة إليه سيجدها القارئ في هذا الكتاب. ولكن نستدرك أنّ التطرّق لهذه الإشاعات سيكون مسألة جانبية نقدّمها في البداية لمساعدة القارئ في التمييز بين الإشاعة والحقيقة، ثم نعود إلى التركيز على ما هو مهم في سيرة تمرز: أي الدور الذي لعبه في إمبراطورية إنترا، وفي عالم السياسة والمال في لبنان.

من خلال أحاديثه، شرح تمرز عن مرحلة مبكرة من حياته المهنية في مطلع الستينيات، حيث بدا شابًا طموحًا نظيف الكف وحسن السمعة. إلا أنّه مع مرور الوقت أصبح متورّطًا في صفقات وخبايا وألعاب المال والقوّة والنفوذ، والتي كانت جزءًا أساسيًا من تركيبة لبنان والمنطقة العربية، تلاحقه علامات استفهام حول علاقته بالمخابرات الأميركية وخاصة منذ أوائل السبعينيات.

لقد كان العامان 1968 و1969 مرحلة تدريبية وتعليمية لروجيه تمرز على أساليب لبنان. فهو كشخص نشِط، نجح في اختراق الطبقة السياسية النافذة في لبنان، ولعِبَ على تناقضاتها. ووصل إلى عدد من الشخصيات في مراكز عليا باتت تُصغي إليه. ثم أصبح له نفوذ سياسي واقتصادي في بيروت في الثمانينيات. وهو أجاد استعمال نفوذه حتى ارتبط

اسمه بقوى ديناميكية جديدة ظهرت في لبنان بعد الغزو الإسرائيلي، في عصر أميركي مباشر، تدوس أو ترمي جانبًا ايًا كان، أو أي شيء يعترضها. كما دفع تمرز الأمور في شركة إنترا ليصبح مع الوقت شوكة في خاصرة الإمبراطورية.

يقول رجل الأعمال الفلسطيني البريطاني نعيم عطاالله الذي كان يعمل في فرع إنترا – لندن أيام يوسف بيدس، أنّه التقى تمرز عندما كان يعمل على تصفية بنك إنترا في 1968 و 1969، وكوّن انطباعات عنه: «إنّ تمرز أراد أن يوحي لرجال إنترا أنّه حيادي ومستقل في عمله، وليس تابعًا لأي طرف من أطراف الصراع على إنترا. إلا أنّ البعض رآه مصدر خطر ومن الأفضل الابتعاد عنه». وشبّه نعيم عطاالله سلوك تمرز بأنّه «cool cat يجذبك حديثه ودماثته... وهو يتخذ وضع («لوك» مرتاح) laid-back في جلسته، فيوحي لمحدّثه بأنّه يستحق الثقة. وهكذا يخدعك فتظنّ أنّه من أهل الخير، وتذكر أمامه تفاصيل ومعلومات كان من الأفضل حجبها عنه، لأنّه سينقلب عليك عندما يتعلّق الأمر بمصلحته الشخصية، ويستفيد من المعلومات التي أعطيته إياها ليستعملها ضدك.. حتى أنّه قد يؤذيك». ويضيف عطاالله: «وعلى سبيل المثال، صحيح أنّ تمرز لم يعرقل عمل فرع إنترا في لندن وهذا جيّد. ولكنّه لم يساعدنا أيضًا حيث كان يستطيع ذلك»[1].

وفي لقاء مع صحيفة «الديار» اللبنانية سُئل ابن يوسف بيدس البكر، مروان، «عمّن فرّط بأموال بنك إنترا بعد وفاة والدك يوسف بيدس». فأجاب: «أكبرهم كان روجيه تمرز الذي حوّل أكثر من 180 مليون دولارًا إلى الخارج»[2].

البُعد الثاني: إمبراطورية إنترا ولبنان

يعتبر إدوارد سعيد «صعود وهبوط يوسف بيدس المذهل بأنّه كان نذير شؤمٍ للصراع اللبناني الفلسطيني في السبعينيات»[3]. فقد كان تفليس إنترا ضربة لرأس المال الفلسطيني في لبنان، ولودائع واستثمارات فلسطينيين من الضفة الغربية وغزّة وداخل الخط الأخضر. ولكن رأس المال الفلسطيني لبس عباءة المقاومة الفلسطينية، وعاد بقوّة إلى الساحة اللبنانية باسم «البنك العربي المحدود» الذي أصبح أكبر بنك في بيروت عام 1980.

(1) Attallah, Naim, *Fulfilment and Betrayal, 1975-1995*, London, Quartet Books, 2007, pp. 194-195.

(2) مروان بيدس لـ«**الديار**»: «والدي ضحية السياسيين التقليديين في لبنان، وثروته المبدّدة تقدّر بـ 100 مليون دولار في ذلك الحين» أجرى المقابلة جوزف فرح، «الديار»، 25 كانون الأول 2001.

(3) Edward Said, *Out of Place*, New York, Alfred Knopf, 1999, p. 113.

وسنتطرق إلى «البنك العربي» في هذا الكتاب. أمّا في هذه المقدّمة فنواصل معالجة أطروحة الثلاثية أنّ انهيار بنك إنترا عام 1966 كان بداية نهاية لبنان، في سلسلة مترابطة من أحداث سياسية وعسكرية واقتصادية، بدءًا بضرب بيروت عاصمة المال العربي وصولاً إلى تدميرها في 1975 و 1976.

لقد رسم الاعلام الغربي صورة وردية كاذبة عن لبنان بعد أزمة إنترا عام 1966 وبعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، هذا رغم أنّ لبنان كان يسير في طريق الانهيار كدولة ناهضة، ويتحوّل تدريجيًا إلى كيان هشّ في لعبة رأس المال الدولي. وكأنّ لسان حال الإعلام الغربي كان يقول: الآن وقد ضربنا سوق بيروت المالية عام 1966، ونتّجه إلى السيطرة المباشرة على اقتصاد لبنان، يجب أن نروّج بأنّ البلد قد أصبح بخير كي تعود المياه إلى مجاريها فيه حماية لمصالحنا. وساهمت مجلة «تايم» الأميركية في ترويج هذا التوجّه في منتصف عام 1968 بقولها: «لبنان هو بعيد نسبيًّا عن الصراع العربي الإسرائيلي، وهو الدولة الوحيدة التي لم تعطِ مبررًا لإسرائيل لاحتلال أراضيها، حيث فضّل حكّامه أن يكون لبنان سويسرا الشرق، وأن يمنح سكانه البالغ عددهم 2.7 مليون نسمة مستوى جيّدًا من البحبوحة والاستقرار، ما جعله أفضل من معظم الدول العربية. ولقد باتت بيروت مدينة اقتصادية ومالية بمصارفها وفنادقها وبلاجاتها وأسواقها ومطاعمها الممتازة ونواديها العصرية الصاخبة. كما حافظ لبنان داخليًا على توازن داخلي حسّاس منذ استقلاله عن فرنسا عام 1943، عبر «ميثاق وطني» يوزّع السلطة السياسية بين المسيحيين والمسلمين»[1].

ولكن رغم تجميل «تايم» لصورة لبنان كما يرغبها حيتان المال والطبقة الحاكمة الفاسدة، فإنّ كل هذا الاقتصاد وكل هذا التوازن السياسي الطائفي المزيّف، بدا مهدّدًا بعد انهيار إنترا والقطاع المصرفي عام 1966، وبعد هزيمة مصر وسورية عام 1967 أمام إسرائيل. وهذا التهديد للكيان جاء من عدّة عوامل أهمها:

(1) تحوّل لبنان إلى ساحة رئيسية للصراع مع إسرائيل.

(2) تزعزع الوضع السياسي الداخلي اللبناني.

(3) صعود اليسار اللبناني بمواجهة الإقطاع السياسي وجماعة حيتان المال.

(4) الوضع الاجتماعي السيئ الذي أخذ يضرب الطبقة الوسطى ويُفقر اللبنانيين.

(1) مجلة «تايم»، 17 كانون الثاني 1969.

وكان لهجمة الاستعمار الدولي الجديد أربعة أهداف:

(1) فكفكة أجهزة الدولة اللبنانية من أساسها لجعلها هيكلاً عظميًا مفرّغًا من عناصر القوّة.

(2) ضرب أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية وخاصة بعد انتقال قيادتها من عمّان إلى بيروت.

(3) إجهاض اليسار اللبناني في مهده بعدما أطلّ بقوة على الخريطة اللبنانية.

(4) تفتيت المجتمع اللبناني على أسس طائفية.

يقول نجيب علم الدين الذي كان في قلب الأحداث التي عصفت بإنترا وكان رئيس طيران الشرق الأوسط الذي تملكه إنترا[1]، في مذكراته المنشورة عام 1988: «أنا متأكّد أنّ سقوط إنترا كان بداية انهيار لبنان ونظامه السياسي. لقد حكَمَت لبنان حكومات فاسدة بدون أخلاق أصابت لبنان بداء قاتل منذ الاستقلال حتى رمت البلاد في آتون حرب أهلية عام 1975، أدّت إلى خسارة وجوده كدولة مستقلة».

وفي «رسالة إلى الشعب اللبناني» كان قد كتبها ونشرتها جريدة «النهار» عام 1968 بعد وفاته بأربعة شهور، أوضح يوسف بيدس أنّ منطلق نشاطاته كان وطنيًا لبنانيًا، واتهم «البورجوازية المالية اللبنانية» بمحاربة بنك إنترا لأنّه «وجّه نشاطاته لتكون فعلاً لمصلحة لبنان واللبنانيين، وليس كالكثير من المشاريع الأخرى التي هي لبنانية بالاسم فقط، ولكنها أصابع للمصالح الغربية. ويضيف بيدس: «لقد سعينا إلى تحقيق الاستقلال السياسي للبنان، واكتشفنا أنّ هذا الهدف أمامه عقبات، إذ كنّا نتحدى ليس فقط المصالح الغربية الجبّارة، بل حاربتنا مجموعة من اللبنانيين الذين اعتمدوا في معيشتهم منذ أيام الانتداب على خدمة مشاريع مشبوهة في لبنان يسيطر عليها الأجانب»[2]. ثم يكتب بيدس محذّرًا من:

«أنّ لبنان وإن حصل على استقلاله السياسي، فهو مهدّد دومًا بأن يخسر هذا الاستقلال، لأنه بات هدفًا للمصالح الاقتصادية للشركات الغربية، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا التي جذبتها ثروة النفط العربي والشرق أوسطي. وإلى جانب ذلك فئة أمر أعلمه،

(1) راجع كتاب كمال ديب: **يوسف بيدس إمبراطورية إنترا وحيتان المال 1949 ـ 1968 في لبنان**، بيروت، المكتبة الشرقية، 2017.

(2) **جريدة النهار**، 4 نيسان 1969.

ويجب أن يكون واضحًا: أنّ لبنان لن يحقّق التطوّر الاقتصادي إلا عن طريق لبننة المصالح الاقتصادية، التي ظاهرها لبناني ولكنّها في الواقع في قبضة الشركات الأجنبية. أنا وشركائي عمِلنا من أجل لبننة الاقتصاد، ولكنّنا كنا على معرفة تامّة أنّ عملنا هذا سيصطدم عاجلاً أم آجلاً، ليس فقط بالمصالح الأجنبية الجبّارة، بل أيضًا بجماعة نافذة من الشخصيات اللبنانية. هذه الجماعة لا تزيد عن 50 عائلة استندت في ثروتها ومنذ الانتداب الفرنسي على خدمة المصالح الأجنبية في الشركات العاملة في لبنان وعبر مناصب معنوية. لقد شككنا شركائي وأنا منذ البداية أنّ مشروعنا للبننة الاقتصاد سيكون تحدّيًا لتلك الفئة التي سترد علينا بمعارضة شرسة. وخلال فترة وجيزة صحّت كل شكوكنا»[1].

ويقول نجيب علم الدين أيضًا: «لقد أصبحت قناعتي مؤكّدة أنّ تدمير بنك إنترا كان عملاً متعمّدًا في حملة شريرة خاضها حلف غير مقدّس من لبنانيين وصهاينة ومصالح دولية، اتفقوا جميعًا على منع بيدس من تنفيذ مشاريعه الجريئة. كما أنّ تدمير إنترا يمكن أن يكون جزءًا من التخطيط المُسبق «للأخوية» المالية الدولية، لتسهيل نتائج حرب جديدة تشنّها إسرائيل ضد مصر وسورية، تدعمها الولايات المتحدة والمعسكر العربي المحافظ. فقد كانت إسرائيل قد جهّزت كافة التفاصيل للحرب، وافترضَ الغرب أنّ من نتائج الحرب المقبلة عام 1967 أنّ العرب ـ وحتى دول النفط التي ستخجل من موقفها أمام عدوان إسرائيلي سافر ـ سيغضبون وسيردّون من موقع قومي عربي بحجب ودائعهم واستثمارات عائدات النفط عن المصارف والشركات الغربية، وسيجدون بنك إنترا اللبناني وفروعه حول العالم جاهزًا لاستقبال ودائعهم واستثماراتهم. فتكون خسائر الشبكة المالية العالمية فظيعة. وهذا السيناريو أوجب القضاء على إنترا قبل حرب 1967»[2]. وعندها، ستضعف ذراع العرب المالية وخياراتهم البنكية، فتحوّل ودائعهم إلى مصارف غربية تسهل السيطرة عليها، وتُمكّن الغرب من فرض شروطه السياسية عليهم.

المواقف السلبية للطبقة السياسية والاقتصادية في الداخل، وعداء الخارج العربي والأجنبي لإنترا، وضَعَ البنك في عين العاصفة لبنانيًا وعربيًا ودوليًا. وكأنّ حكمًا مسبقًا بالإعدام قد صدر عليه. ولكن مَن هو الذي أراد إخراج يوسف بيدس وإنترا من لعبة المال الدولية؟ فإذا كان بيدس قد وجّه أصابع الاتهام إلى الإدارة الأميركية وأورد أسماء

(1) Alamuddin, Najib, *The Flying Sheikh*, London, Quartet Books, 1988, p. 142.

(2) Alamuddin, Najib, *The Flying Sheikh*, p. 145.

أميركيين، إلا أنّ أسماءً أخرى قد برزت أيضًا، إضافة إلى دول عربية ودول أجنبية كبيرة. وقد سمّت مجلة **تايم** الاميركية في تشرين الثاني 1966 ثلاث دول هي بريطانيا وفرنسا وروسيا. وأضافت المجلة أنّه «في ذلك الحين، كانت متاعب إنترا أبعد من أن تكون ميؤوسًا منها. لكن رائحة الدم كانت قد انتشرت في الجو المالي. ولم يطل ببيدس الوقت ليخسر حياته عام 1968... وربما مات قهرًا أسىً وغمًّا».

أكّد نجيب علم الدين أنّ ضرب بنك إنترا كان جناية نهب موصوفة، وأنّ تأثير ذلك على مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي سيكون سلبيًا، ما لم يُحاكم من تسبّب في موت إنترا وصاحبه يوسف بيدس، وأن تُكشف الأمور كما حصلت، وليس كما حاولت الطبقة الحاكمة وحيتان المال تصويرها. فلم تمضِ سنوات حتى تحقّقت نبوءة علم الدين حول أوضاع لبنان التي كانت تمضي متسارعة نحو هاوية الجحيم في أوائل السبعينيات، ولم تخرج منها حتى اليوم، بعدما أصبح لبنان ـ وفق تعبير نجيب علم الدين ـ «ملعبًا للشيطان: مركزًا لتجارة الأسلحة الغربية والمخابرات والتجسّس والتآمر والمرتزقة والميليشيات والمخدّرات والتجارات الممنوعة».

لقد تشابكت عدّة عوامل، من الوضع الداخلي الإقتصادي والاجتماعي والطائفي، إلى الوجود الفلسطيني المسلّح، والتدخّل العسكري السوري، والغارات والغزوات الإسرائيلية المتتالية، وانتشار الميليشيات اللبنانية، فنجم عن كل هذا خليط متفجّر أشعل حربًا طويلة بدأت في بيروت عام 1975 لتعمّ كل لبنان.

البُعد الثالث: أحداث لبنان السياسية والاقتصادية

باستثناء الأزمات السياسية، والخضّات المؤقّتة، والحرب القصيرة عام 1958، وأزمة إنترا عام 1966، شهد اقتصاد لبنان منذ الخمسينيات وحتى العام 1974 عصرًا ذهبيًا ونموًّا مضطردًا. كما وصلت بيروت إلى أوجها في الانتعاش والتطوّر. وساهمت الأزمة البترولية في بداية السبعينيات وانفجار أسعار برميل البترول أربعة أضعاف خلال أشهر قليلة، في دخول كميات كبيرة من المال إلى لبنان. ولعب ريع النفط العربي دورًا كبيرًا في توكيد الطابع الخدماتي للاقتصاد اللبناني، إذ كان مطلب العرب الرئيسي من لبنان أن يكون ذا طابع استهلاكي: تأمين الخدمات السياحية والمصرفية والترفيه والتسوّق وشراء العقارات، الخ. فلم يكن مفهوم الدول العربية النفطية لاقتصادياتها أفضل من العقلية الماركنتيلية الريعية السائدة في لبنان. بل كان أسوأ.

ارتفعت أسعار العقارات في بيروت بشكل مذهل، وبدأت ناطحات السحاب تظهر لأول مرّة عام 1974 (برج المرّ وبرج رزق ومبنى جفينور ومبنى هوليداي إن، الخ)، حتى أصبحت أي قطعة صغيرة من الأرض في شارع الحمرا مثلاً أعلى سعرًا من قطعة مماثلة على جادة الشانزيليزيه في باريس. وفي تلك الفترة لم يكن ممكنًا تفسير الغزو السياحي والريعي العربي والغربي لبيروت ومناطق الاصطياف والتزلج، سوى أنّه يَعِدُ لبنان بمزيد من الثروة والبحبوحة في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. حيث نما الاقتصاد اللبناني 83 بالمئة في الفترة 1966 إلى 1973 (أو 10.4 بالمئة سنويًا). وسجّل أعلى درجات النمو عام 1972 (عندما وصل الناتج إلى 2 مليار دولار أميركي) و1974، عندما حقق لبنان أعلى ناتج قومي منذ الاستقلال (3.5 مليار دولار). وبالمقابل ارتفع معدّل الدخل الفردي السنوي من 585 دولار أميركي عام 1971 إلى 1300 دولار أميركي عام 1974 وهو مستوى عالمي جيّد لأوائل السبعينيات، ما يعادل 7800 دولارًا سنويًا بالأسعار الجارية اليوم.

لاحظ زوّار بيروت صعود نجمها الكبير في طرقاتها ومقاهيها وأسواقها وفنادقها ومراكزها السياحية ومصارفها، حتى باتت تضاهي عواصم أوروبا. كما كانت أبنيتها العصرية التي تجاور الآثارات الرومانية والكنائس والمساجد، تجمع سحر الشرق القديم بالحداثة الغربية. ولم يقلّ سكان بيروت عن مدينتهم بعلومهم ولغاتهم وخبراتهم، فكانوا موضع إعجاب الزوار العرب والأجانب من سيّاح ومستثمرين. وكان اللبنانيون يتنشقون الثروة في الهواء في أوائل السبعينيات، ويشعرون أنّ أرصفة مدينتهم مرصوفة بسبائك الذهب. وإلى جانب الانفلاش الاقتصادي الكبير أصبحت بيروت عاصمة ثقافية بدور السينما والمسرح ونشر الكتب واللقاءات الفكرية الإقليمية والعالمية، يلجأ إليها كل مثقف وأديب مضطهد في العالم العربي.

من مظاهر القوّة الاقتصادية لتلك الفترة كان استقرار العملة الوطنية وتقدّمها على العملات الأجنبية. حيث هبط سعر صرف الدور الأميركي في سوق بيروت من ثلاث ليرات ونيّف في أواخر الستينيات إلى 2.61 ل.ل. عام 1973 ثم إلى 2.33 ل.ل. عام 1974 ووصولاً إلى 2.20 ل.ل. في أوائل 1975[1]. ولقد أدّت قوّة الليرة اللبنانية إلى قبولها كعملة صعبة ووسيلة دفع دولية. وأصبحت بيروت مركزًا ماليًا عالميًا، وتنافست المصارف الغربية على افتتاح الفروع وإصدار ديون للشركات العالمية والدول بالعملة اللبنانية.

(1) *Bulletin trimestriel de la Banque du Liban*, 1971-75.

من هذه الأبعاد الثلاثة نبدأ رحلة الكتاب مع روجيه تمرز، ابتداءً من نشـأته في مصر وحضوره إلى بيروت عام 1967 وعمله في إنترا، ثم دوره في إمبراطورية إنترا في عهد الرئيس أمين الجميّل. وفي مسـار متصّل، نتابع أحداث لبنان منذ أزمة إنترا عام 1966 وتراجع سوقها المالي، والأزمات المتلاحقة، وضرب الأجهزة الأمنية اللبنانية والفلسـطينية، وضرب الجيش اللبناني والقوى الفلسـطينية. ثم تدمير لبنان اقتصادًا ودولة، وتعرّضه لغزوات إسـرائيلية متتالية، وصولاً إلى تركيب شبه دولة عام 1983، تابعة للولايات المتحدة وسـط هيمنة الأجهزة الغربية والميليشيات المتقاتلة وطغيان تجارة السلاح والمخدّرات.

القسم الأول:

روجيه تمرز وإنترا ... البدايات

1970 - 1940

الفصل 1

من هو روجيه تمرز؟

لعنة إنترا تلاحق روجيه تمرز

انتهت الحرب اللبنانية عام 1990 ومرّ أكثر من خمسة وعشرين عامًا، فنسيت الناس أحداثها المريرة، وخاصة عقد الثمانينيات الذي حفل بالكوارث من غزو إسرائيلي وحروب بين اللبنانيين داخل المناطق وانهيار اقتصادي ومالي. كما غابت معظم وجوه أبطال الحرب بعد 1990، وتعاقبت حكومات وعهود رئاسية. ولكن لعنة إمبراطورية إنترا، وإثم يوسف بيدس كانا لا يزالان يلاحقان الوطن الجريح.

في أواخر كانـون الثاني 2009، أُعلن عن إلقاء القبض علـى رجل الأعمال اللبناني الأميركي روجيه تمرز في المغـرب، بموجب مذكرة من الإنتربـول (البوليس الدولي). وطلب المغرب من لبنان إبرام اتفاق يتيح لسـلطات المغرب تسـلّم موقوفين في لبنان، وللبنان تسلّم موقوفين في المغرب. وأبلغ المغرب السلطات اللبنانية توقيف تمرز بصورة رسمية نظرًا إلى أنّ تمرز كان مطلوبًا في لبنان، بموجب عدد من مذكرات التوقيف، منها الإنتربول الذي أصدر مذكرة بهذا الشـأن قضت بتوقيف تمرز «في أي دولة يتواجد على أراضيها»[1]. في تلك الأثناء أعاد الإعلام اللبناني تذكير الرأي العام بقضية روجيه تمرز، ونبش أوراقه. فهو لم يكن أمير حربٍ أو زعيمًا سياسيًا كبيرًا، بل كان رجل أعمال في عهد رئيس الجمهورية السابق أمين الجميّل. فلماذا كل هذه الضجّة إذن؟

في حقيقة الأمر، لم يكن روجيه تمرز شخصًا عابرًا في حقبة الثمانينيات التي طُبعت بحضور أميركي قوي غير مسبوق، خدمته شخصيات لبنانية جاءت من الولايات المتحدة. بل كان تمرز من الوجوه البارزة على الساحة اللبنانية على مدى أكثر من عقدين من الزمن،

(1) «جديد روجيه تمرز: إلقاء القبض عليه في المغرب»، **مجلّة الصياد**، 10 شباط 2009.

أي من 1967 إلى 1989، وارتبط اسمه بكل ما يتعلّق بإمبراطورية إنترا، وأصبح رئيس إدارة مجموعة إنترا إبّان عهد أمين الجميّل. ثم اختفى من صدارة الأخبار بعد العام 1989 وسط جو مشحون بالفضائح والإفلاسات. فلاحقته الشائعات وانهالت عليه التهم.

ذكر الإعلام اللبناني أنّ «أكثر ما اشتهر به تمرز كان تعيينه رئيسًا لمجموعة إنترا للإستثمار عام 1983، والشبهات عن نشاطاته في لبنان». إذ بعد أشهر من تولي أمين الجميّل رئاسة الجمهورية سنة 1982، عيّن تمرز رئيسًا لشركة إنترا للإستثمار، بسبب العلاقة الوثيقة والقديمة التي جمعت بين الرجلين. كما ذكر الاعلام أيضًا أنّ تمرز ركّز نشاطه كرئيس لإنترا في المصرف التابع لإنترا ـ بنك المشرق ـ وقام بمشاريع مالية واستثمارية أثارت ريبة المستثمرين ومصرف لبنان والمصرف المركزي الأميركي (صندوق الإحتياط الفدرالي)، ووُضعت علامات استفهام عام 1986 حول مخالفاته في إنترا. وردّ تمرز على هذه الخطوة بإعلان مجلس إدارة جديد لإدارة المجموعة. إلا أنّ تمرز إضطر لتقديم إستقالته بعد أسبوعين، حيث أن الجمعية العمومية التي منحت تمرز السلطات المطلقة لم تضم سوى 8 بالمئة من المساهمين. وأدّت تحريات مصرف لبنان إلى إجبار إنترا على تشكيل مجلس إدارة جديد عام 1987. وبعد ذلك ركّز تمرز نشاطاته في بنك المشرق الذي كانت تودع فيه أموال شركة إنترا من نشاطاتها التجارية وريع مبيعات الأراضي والأسهم، واستعمل أموال بنك المشرق لشراء الديون المستحقة على مصارف فرنسية وإيطالية وفروع مصارف لبنانية أخرى ليضعها باسمه. وكان طيلة تلك الفترة يتمتّع بدعم أمين الجميّل الذي وفّر له حماية قانونية.

وفي صيف 1988، أعلن تمرز ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية في مقابلة مع جبران تويني في مجلة **النهار العربي والدولي**، وذلك على أساس «مشروع مارشال» لإنقاذ لبنان. غير أنّ الإنتخابات لم تجرِ في تلك السنة.

وتصدّر تمرز الأخبار في شباط 1989 عندما تعرّض للخطف على أيدي مجموعة مسلحة. وكانت السلطات اللبنانية قد أصدرت مذكرات جلب وتوقيف بحقه استنادًا إلى شكاوى رفعها مستثمرون ومودعون. وأفرج عنه المسلحون بعد شهر لقاء فدية بلغت خمسة ملايين دولار. وخرج من لبنان بعد ذلك عن طريق سورية. وبعد عام ظهر تمرز في باريس في صيف 1990، ثم انتقل إلى جمهورية تركمانستان اعتبارًا من 1991، حيث أقام علاقة وثيقة للغاية مع الرئيس التركمانستاني، وقام بعدّة مشاريع مالية ونفطية وإنشائية، كما أقام علاقات مع شخصيات في جمهوريتي آذربيجان وجيورجيا.

لم تتوقّف الدعاوى المرفوعة ضد تمرز في لبنان، وقد استندت إحداها إلى إخبارٍ عن وجود علاقات وثيقة جمعته إلى مسؤولين إسرائيليين بينهم دايفيد كمحي، وذكر آخر أنّ تمرز كان الموفد السري للرئيس أمين الجميّل إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية. وكان قاضي التحقيق الأول في بيروت سعيد ميرزا قد أصدر في 14 كانون الثاني 1997 مذكرة بإسقاط دعوى الحق العام ضد تمرز بسبب مرور الزمن تتعلّق بإساءة الأمانة عندما كان تمرز رئيسًا لإنترا ولبنك المشرق. ولكن دعاوى أخرى إستمرّت، ما جعل السلطات اللبنانية تتقدم بطلب إسترداد تمرز للسلطات الأميركية. فرفضت السلطات الأميركية الإستجابة لهذا الطلب في 2 أيار 1997، في العام الذي كانت لجنة في الكونغرس الأميركي تحقّق في تدخّل تمرز في الانتخابات الأميركية.

ولكن بعد أسابيع قليلة، في 13 حزيران 1997، اعتُقل تمرز في مدينة تفليس، عاصمة جيورجيا لعدّة أيام. وكادت سلطات جيورجيا تسلّمه إلى لبنان بموجب مذكرة الإنتربول، غير أنّها عادت وأطلقت سراحه. فعاد تمرز إلى أميركا وصرّح في مقابلة صحافية مع جريدة **الحياة** 19 حزيران 1997 أنّ التدخل الأميركي لدى جيورجيا هو الذي أنقذه. ولم ينتظر القضاء اللبناني جلب تمرز إلى لبنان، بل أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة حكمًا غيابيًا بحقه في إحدى الدعاوى في 23 آب 1997 قضى بسجنه 8 أشهر بتهمة سرقة وتزوير ألف جواز سفر لبناني، واختلاس أموال وتبديدها.

ولنعد إلى العام 2009. إذ في 25 شباط، أطلقت السلطات المغربية سراح تمرز بعد توقيف دام نحو شهر. وعلّلت السلطات المغربية قرارها في مذكّرة رسمية إلى القضاء اللبناني عبر القنوات الدبلوماسية، بأنّ المستندات التي طلبها المغرب من القضاء اللبناني لم تكن وافية. وحصل إخلاء السبيل رغم تعهّد السلطات اللبنانية بمحاكمة تمرز وفقًا للتهم الملاحق بها والتي تتعلق باختلاس أموال شركة إنترا والتعامل مع إسرائيل.

هذه الحادثة في المغرب وغيرها من مساعي لبنان لتنفيذ مذكّرة القضاء وأحكامه بحق روجيه تمرز، لم تلقَ النجاح. ليس لأنّ تمرز هو جيمس بوند، يجيد الاختفاء ويعرف كيف يهرب من السلطات اللبنانية والانتربول. بل بالعكس، فهو لم يتصرّف تصرّف الطريد بتاتًا، ومكاتبه وشركاته كانت معروفة سواءً في باريس أو دبي أو نيويورك أو في مدنٍ أخرى، وظهر علنًا مع شخصيات عالمية، ودُعي مرارًا إلى البيت الأبيض وتحدّث في مقابلات تلفزيونية وصحافية. كما لم يمانع عدد كبير من رجال أعمال وسياسيين لبنانيين وعرب في اللقاء به مرارًا.

أصول روجيه تمرز

لاحقت الاتهامات روجيه تمرز أثناء وجوده في لبنان في عهد الجميّل حتى التصقت به، وبات الرأي العام يصدّقها ويكرّرها دون الالتفات إلى صحّتها من عدمه. ولم يكن كافيًا أنّ قصص تمرز كانت وافرة ودسمة، بل أنّ الشائعات لاحقته حتى في أصله وفصله.

ومن هذه الشائعات والاتهامات أنّ أصله يهودي مغربي وأنّه متمورن (أي اعتنق المذهب الماروني من مذهب أو دين آخر)، وأنّ اسم عائلته (تمرز) غريب وغير عربي. حتى أنّ البعض أكّد أنّ «تمرز ينحدر من عائلة لبنانية متمورنة أي أصبحت مارونية بالانتساب. وهي عائلة يهودية في الأصل جاءت إلى لبنان من فلسطين المحتلّة عبر المغرب ومصر. وأنّ روجيه تمرز هو أحد أبرز أصدقاء عبد الحليم خدام». ولكن يبدو أنّ الشائعة الأخيرة لم تشفع له، إذ ذكر أكثر من مرجع أنّ خدام هو من أمر باختطاف تمرز عبر إيلي حبيقة بهدف الفدية»[1].

كما انتشرت إشاعات أنّ تمرز لا يعرف شيئًا عن لبنان وعاداته وتقاليده، وأنّه عميل للاستخبارات الأميركية ولإسرائيل، وكان صلة الوصل بين الرئيس أمين الجميّل وإسرائيل. حتى أنّ رسمًا كاريكتوريًا ظهر في الإعلام اللبناني مع نجمة داود على جبين تمرز.

وقد قمنا بتقصّي حقيقة هذه الشائعات عبر أبحاث مستقلّة ومقابلات مباشرة مع روجيه تمرز. وتكوّنت لدينا مثلاً أوجه التشابه في صعود تمرز السريع وخلفيته وبداياته بتجربة يوسف بيدس[2]. فهو مثل بيدس، وُلد وترعرع خارج لبنان وله خلفية عائلية غامضة بالنسبة لعامة الناس في لبنان، وإسم عائلتيهما ليس له «رنّة» عربية على المُستمع (بيدس وتمرز). والرجلان يتبعان الديانة المسيحية، ووالد بيدس فلسطيني وأم تمرز سورية. ورغم مفارقات هذا التشابه بين تمرز وبيدس، كان هناك ميزة تفاضلية لدى تمرز بنظر الزعماء وأصحاب الأعمال في لبنان. ففيما كان بيدس فلسطينيًا وأرثوذكسيًا (فلسطيني الأب ولبناني الأم)، وبالتالي غير مقبولٍ في نادي الطبقة السياسية والمالية في لبنان، كان تمرز مارونيًا ومن أصل لبناني نسبة إلى والده (أمّه سورية من حلب).

---

(1) نزار نيوف، **الخبر برس**، «عملاء المخابرات الأميركية والفرنسية يفضحون بعضهم: هكذا تم اغتيال الرئيس رفيق الحريري»، 6 آب 2014.

(2) For more details on the similarities between the two men, see the November 1973 issue of *Fortune* magazine. The comparison was also made in *Daily News Tonight*, New York, 27 March 1981.

والحقيقة تغفل أغلبية الناس أنّ في لبنان وسورية والعراق إثنيات متعدّدة لا تنتمي إلى العنصر العربي، وإن كانت ناطقة باللغة العربية. ومن هذه الإثنيات الآشوريون والكلدانيون والسريان والأكراد والأرمن والتركمان وأقليات أخرى أيضًا من أصل أوروبي وآسيوي. ومعظم هؤلاء قد يحملون إسمًا عربيًا أيضًا مع اسم عائلة يُظهر الإثنية التي ينتمي إليها. وهنا يكتفي المرء بالنظر إلى دليل هاتف مدينة بيروت والمحافظات اللبنانية ليعثر على آلاف الأسماء غير العربية التي لا غبار على لبنانيتها وانتمائها اللبناني. ونفس الأمر ينطبق على سورية. ونعتقد أنّ المشكلة تكمن في أذهان مَن هم غير معتادين على سماع أسماء غير عربية، أو لا يخرجون من قريتهم أو الحي الذي يقطنونه ويقتصر محيطهم على مذهب واحد أو إثنية واحدة. فكل غريب مكروه ويستغلّ الجاهل غرابة أي اسم لربطه بصفات غير حميدة.

ومن هنا توصيف بعض الصحافيين بأنّه يهودي ومتمورن وأنّ أصله غير لبناني[1]، وأنّه «مِن المعلوم أنّ روجيه تمرز ينحدر من عائلة لبنانية متمورنة أي أصبحت مارونية بالانتساب. إذ أنّها عائلة يهودية الأصل جاءت إلى لبنان من فلسطين المحتلة عبر المغرب ومصر»[2]. ويبدو أنّ هذه الشائعة كانت منتشرة في تلك الفترة. ومهما يكن، فإنّ الانتماء لليهودية ليس تهمة، ولقد جاء نسَبُهم تمرز لليهودية بأسلوب عنصري غير لائق، خاصة وأنّ القانون اللبناني يعترف باليهودية كأحد الطوائف اللبنانية. وديانة اليهودي ليست بالضرورة انتماءً لإسرائيل، كما أنّ ديانة المسلم أو المسيحي ليست بالضرورة شهادة بمعاداة إسرائيل، كما شهدنا في التاريخ اللبناني والعربي المعاصر.

---

(1) جاء في مقال في صحيفة لبنانية: «تمرز مرشّح للرئاسة ماروني ابن ماروني وعائلة تمرز من عمر السنديان في بلادنا، مجذّرة في الأرض، منهم بطاركة في الموارنة. أكبر سخرية للمارونية أن يكون تمرز مرّشحًا للرئاسة، عائلة لُقطاء جاؤوا من إسرائيل، يهود أبناء يهود، عبروا إلى المغرب فمصر، وجاؤوا إلى لبنان في عهد تزوير. فتسلّموا أرزاقنا ورقابنا وعاثوا في البلاد الفساد وسرقوا مال الشعب وودائع المساكين ليضعوها في دول العالم شققًا فخمة ووكرًا للدعارة وللزناديق. وما تمرز؟ هو يتحدث عن لبنان وماذا يعرف من لبنان؟ بالله عليكم قولوا لنا من أيّ قرية هو ومَن هم أهله وأين عائلته ومنبعها، ومِن أي نبعٍ شرِبَ تمرز، وأي شجرة جلس يتفيأ بظلها؟». المرجع: «اين أنت يا تمرز من الديار؟»، **الديار**، 1 كانون الثاني 1989.

(2) نزار نيوف، **الخبر برس**، «عملاء المخابرات الأميركية والفرنسية يفضحون بعضهم: هكذا تم اغتيال الرئيس رفيق الحريري»، 6 آب 2014.

ولندع الشائعات وراءنا ونقدّم نتيجة بحثنا المستقل عن أصول تمرز في بضع نقاط:

- جاء في **معجم أسماء الأسر والأشخاص** لأحمد أبو سعد أنّ «إسم تمرز هو أسرة من الأسر المسيحية في ضهور الشوير وعاليه، ولعل الأصل فيه تمراز». أمّا إسم تمراز، فيقول أحمد أبو سعد، فهو أسرة من أسر الموحدين الدروز في عيحا وعاليه، شركسي الأصل أو أنّه فارسي محرّف من ثمراد»[1]. وكما في حال يوسف بيدس الذي انتشرت حول أصله شائعة أنّه من أصل روسي، بينما في الحقيقة كانت أمّه لبنانية ووالده الأديب الفلسطيني المعروف خليل بيدس، كذلك اختلقت شائعة أنّ تمرز ليس اسمًا عربيًا. ويذكر حازم صاغية أنّ تمرز قال له إنّ أصل عائلته من منطقة القوقاز، ما يعني أنّ أصوله قد تكون أرمينية أو جيورجية أو شركسية، وقد تكون إيرانية أو آشورية، وهي إثنيات يستعمل فيها الناس اسم تمرز[2]. كما ذكر كتاب عميل سابق في «السي آي إيه» أنّ تمرز قال للرئيس الأميركي بيل كلنتون إنّ أصله أرميني.
- حول الديانة والمذهب، أظهرت الأبحاث التي قمنا بها عن أسرة تمرز أنّها موجودة في لبنان وبلاد الشام وهي مسيحية. وعلى سبيل المثال، أظهرت سجلات الوفيات عن وفاة شخص لبناني اسمه «جوزف ألبر تمرز» عام 2014 وشقيقه المرحوم «آرمان تمرز»، ومكان الأجر كاتدرائية سيدة البشارة للسريان الكاثوليك ـ منطقة المتحف في بيروت[3].
- هناك عدّة أشخاص يعملون في مهن عامّة يحملون اسم عائلة تمرز، منهم في لبنان نايلة تمرز رئيسة قسم الأدب الفرنسي في الجامعة اليسوعية، والمسؤولة عن الماستر المهني في النقد الفني والتنظيم الفني[4]، وحسام تمرز أخصائي أمراض جلد في بيروت، ومحلات «غران أوبتيكال» في ضاحية بيروت (الزلقا) لصاحبها مارسيل تمرز، وفي مصر نهال تمرز سيّدة أعمال مقاولات[5]، وفي سورية الطالب الياس هنري تمرز (والدته فيفيان)

(1) أحمد أبو سعد، **معجم تاريخ الأسر والأشخاص ولمحات من تاريخ العائلات**، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية 1997، ص 169.

(2) حازم صاغيّة، **موارنة من لبنان**، بيروت، المركز العربي للمعلومات (منشورات جريدة السفير)، 1988، ص 313.

(3) http://www.khoolood.com/ar-lb/obituaries/7220/%D8%AC%D9%88%D8%B2%D9%81--%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%B2

(4) الأخبار 17 أيلول 2011.

(5) http://mimar-architects.com/ar/projects/residential/residential-projects-nehal-tamraz-house

من حلب[1]. أمّا في الفرع الأشوري السرياني فهناك الكاتب باباجان تمرز[2]، والقس الآشوري فكتور بيث تمرز من طهران[3]. ولقد ذكرت الأنباء في مطلع 2014 عن قيام الشرطة الايرانية باعتقال رجل دين آشوري هو القس فكتور بيث تمرز، أسقف الكنيسة الخمسينية الآشورية في طهران، ومعه اثنان من معتنقي الديانة المسيحية الجدد يستضيفهما في مقر الأسقفية.

- كما ذكر موقع «**لا إرهاب**» عن قيام تنظيم داعش باعتقال عائلات ونساء ورجال آشوريين نصارى، منهم أطباء ورجال دين، مثل الراهب «مارتين تمرز» التابع للمطرانية الاشورية في ولاية الحسكة ـ سورية، وأنّ تنظيم داعش عرضهم للبيع ـ أو لقاء فدية ـ مقابل إطلاق سراحهم. وقد اعتمد داعش على الخطف لطلب الفدية كأحد أهمّ موارده بعد بيع النفط المسروق السوري والعراقي، وبيع ما خفّ حمله من آثار في العراق وسورية وفق شريط تسجيل حصلت عليه جريدة **الرأي العام**[4]. وفي الشريط المسرّب قال الراهب مارتين تمرز إنه «يطلب من المطرانية ومن المنظمات غير الحكومية إكمال الإجراءات اللازمة لفك أسرنا». وتقول الصحيفة: «من الواضح أنّ التهجير الذي يتعرض له الاشوريون يهدف لإنهاء وجودهم على أرض حكموها لمئات الأعوام في بلاد ما بين النهرين قديمًا».

وما سبق من معلومات يؤكّد وجود مواطنين إيرانيين من عائلة تمرز، ولكن أساس هؤلاء هو أشوري وأصلهم هو منطقة الجزيرة السورية ـ العراقية وانتشروا في إيران وتركيا وشمال العراق وشمال سورية. أمّا انتشارهم في لبنان فقد حدث كالتالي: في العام 1869 مرّ البطريرك مار يوسف السادس آدو، بطريرك بابل، على رعية الكلدان في بيروت في طريقه إلى روما لحضور جلسات المجمع الفاتيكاني الأول في نفس السنة. وكان يصطحب معه شبان كلدان لدراسة الكهنوت عند الأباء اليسوعيين في غزير، جبل لبنان. وكان من هؤلاء الشبان، يوسف توما الألقوشي الذي صار بطريركًا للكلدان سنة 1900. وفي نفس فترة زيارة البطريرك آدو هاجر إلى لبنان قسم من أبناء الكنيسة الكلدانية من أبرشيات بلاد ما بين النهرين، خاصة من تركيا والموصل وشمال سورية واستوطنوا فيه. ويذكر البطريرك

(1) http://www.3lom4all.com/syria-results/show.php?id=288330

(2) http://ashour.ir/ArticleDetails.aspx?ArticleId=1022

(3) المرصد الآشوري لحقوق الإنسان، 26 كانون الثاني2014.

(4) «داعش» يعرض آشوريين «نصارى» ... للبيع»، موقع «لا إرهاب» http://againsterhab.com/?p=19188 .

مار إيليا الثالث عشر عبو يونان (1878 ـ 1894) المولود في الموصل، أنّه التقى في لبنان عام 1892 عددًا من الكلدان ومنهم عائلة الياس تمرز «الأميدية الأصل من دياربكر» (وهي مدينة تقع اليوم في جنوب شرق تركيا) لأنّه كان يتوسّم من إبن الياس تمرز واسمه سعيد أن يلبّي الدعوة الكهنوتية[1].

وعلى أثر المذابح التي ارتكبها الأتراك سنة 1914، وسقط ضحيتها عدد كبير من الكلدان، وكثرت هجرتهم إلى بيروت التي وصلها عددٌ من العائلات الكلدانية ومنها عائلات تمرز وعطّار وخوري وتوما وبشـير وطبيب وتفنكجي وقصارجي وموصللي وحكيم وشـمعون وعبد النور وتَغو وباباس وترزيخان وهرمـوش وجلخ، وغيرها. وتأسّس أول مقرٍّ ذي أهمية للكلدان في لبنان عام 1906 على طريق النهر في بيروت ـ محلة الرميل. وتم شراء بيت للكنيســة الكلدانية في لبنان في المصيطبة بعد الحرب العالمية الأولى عام 1920.

ولقد استقرّ الكلدان الكاثوليك في مدن وقرى انتشار الطوائف الكاثوليكية في لبنان وخاصة في أوساط الروم الكاثوليك والموارنة. ولانعدام الفروقات اللاهوتية بين الكنائس الكاثوليكية المنتمية لروما، التحق أبناء الرعيّة الكلدان في أماكن انتشارهم في لبنان إلى أقرب كنيسة كاثوليكية، سواءً كانوا في زحلة وبيروت أو في صيدا وشرق صيدا ومشغرة وجزين. ويذكر الموقع الكلداني على الانترنت، أنّه بسبب عدم وجود كنيسة للكلدان في زحلة «قام بخدمة جماعة الكلدان في زحلة سيادة المطران منصور حبيقة مشكورًا يعاونه كهنة ورهبان دير مار انطونيوس الكبير العائد للرهبانية اللبنانية المارونية»[2].

وهنا، الأرجح إذن أن يكون أجداد روجيه تمرز قد وفدوا إلى صيدا والتحقوا بالكنيسة المارونية فيها. وبسبب انعدام الفوارق المذهبية بين الكاثوليك والموارنة، وبسبب الظروف العائلية والاجتماعية، أصبحوا موارنة.

أصبح اسم تمرز معلَمًا جغرافيًا في لبنان أيضًا حيث تذكر المصلحة الجيولوجية في الدولة اللبنانية معلَم «ضهور تمرز» بجوار ضهور الشوير في جبل لبنان وهو معروف باسم «تلّة تمرز» في الدوّار بين الشوير وبكفيا. وثمّة شارع في الفنار شرق بيروت اسمه «شارع القديس تمرز» والأرجح أن يكون لأحد قديسي الكلدان.

(1) **الكلدان في لبنان** http://chaldeansoflebanon.org/kouldan// .

(2) «الكلدان في لبنان» عن موقع أبرشية لبنان للكلدان، سبق ذكره.

ونصل إلى جدّ روجيه تمرز واسمه رائف تمرز من صيدا، وزوجته هي جوليا رزق الله. ويقول معجم أحمد أبو سـعد المذكور أعلاه أنّ إسـم رزق الله هو لأسـرتين من الأسر المسـيحية إحداهما من صيدا ـ كاثوليكية وأصلها عربي ينتسـب إلى بني ملحمة الذين يمتّون بنسبهم إلى مالك بن أبي الغيث العاقوري (وهناك عائلة رزق الله في العاقورة أيضًا) وتولّى أبناؤها قنصليتي روسيا واليونان في القرن التاسع عشر. ومن شخصياتها جبّور بك رزق الله أحد وجهاء صيدا والوجيه اسطفان رزق الله (توفي عام 1907). أمّا أسرة رزق الله الثانية فهي من بيروت ومتفرّعة عن أسرة تويني وأشهر من برز منها قديمًا الوجيه جرجي بك رزق الله والشاعر نقولا رزق الله مدير **صحيفة الأهرام** في القاهرة ورئيس تحريرها[1]. ولقد التقى المؤلّف في كندا شابًا لبنانيًا من صيدا من آل رزق الله، هو نسيب لروجيه تمرز من ناحية جدّته جوليا رزق الله ويتواصل مع روجيه تمرز هاتفيًا.

وهكذا أوصلتنا أبحاثنا إلى أنّ روجيه تمرز ماروني، وقد يكون أصل جدّه كاثوليكي كلدانـي، وأنّ جدّة روجيه تمرز، جوليـا رزق الله، هي عربية وجـدّه رائف تمرز كلداني سرياني عربي. وروجيه تمرز وُلد مارونيًا أصيلًا ولم يكن متمورنًا.

أين كان روجيه تمرز قبل 1983؟

وُلد روجيه تمرز عام 1940 في القاهرة من والد لبناني وأم سـوريّة، وتابع دروسـه الجامعية في جامعة كامبردج في بريطانيا ثم انتقل إلى الولايات المتحدة حيث انتسب إلى جامعة هارفرد.

كان والد روجيه تمـرز قد التحق عـام 1936 بآلاف المهاجرين من لبنان وسـورية وفلسطين إلى وادي النيل في مرحلة «هجرة الشـوام» إلى مصر من 1865 إلى 1940. أما ارتباط روجيه تمرز بلبنان فهو لم يبدأ عـام 1983 كما يظن البعض، بل كان ومنذ طفولته الأولى يسافر من مصر التي ولد فيها مع ذويه وأخواته كل عام تقريبًا للاصطياف في ضهور الشوير في جبل لبنان. أما والده إدوار فبعد إقامة طويلة في مصر، عاد إلى لبنان عام 1961 وبقي فيه، في حين اسـتمرّت أمّه مقيمة في القاهرة. وهكذا كان روجيه يعود كل عام من أوروبا وأميركا حيث يدرس، ويمضي وقتًا في القاهرة وفي بيروت.

بدأ روجيه تمرز دراسـته في المدارس الأجنبية المرموقة في القاهرة، وأتقن اللغات العربية والفرنسية والإنكليزية. ثم تابع تخصّصه في الجامعة الأميركية بالقاهرة، وبعد ذلك

(1) أحمد أبو سعد، **معجم تاريخ الأسر والأشخاص ولمحات من تاريخ العائلات**، ص357.

في جامعة كمبريدج، ثم في المعهد الأوروبي للعلوم الإدارية INSEAD في فرنسا. ونال شهادة أم بي أي MBA من معهد هارفارد للأعمال سنة 1966. وقد تعرّف في هذا المعهد الشهير على أشخاص لعبوا فيما بعد دورًا رئيسيًا في حكومات وشركات مهمة في أميركا والبلدان العربية والغربية. وكانت أولى خطواته البارزة بعد تخرّجه من هارفرد هو العمل لدى الشركة الإستثمارية في سوق وول ستريت المالية الأميركية في نيويورك، وتدعى «كيدر بيبودي وشركاه» Kidder, Peabody & Co. وهذه الشركة أوفدته إلى بيروت لبحث التدابير الآيلة إلى تعويم مصرف إنترا Intra Bank اللبناني[1] والذي كان متوقفًا عن الدفع منذ 14 تشرين الأوّل 1966. ولم يكن سنه يزيد عن 26 عامًا، وكان ذلك عام 1967.

علاقة روجيه العمليّة بلبنان بدأت مع بنك إنترا عام 1967. ثم أقام في بيروت بصفة دائمة عام 1968، وبنى في لبنان أسرة وأنجب أطفالاً. وغادر لبنان عام 1975 مع اندلاع الحرب اللبنانية وأصبح من كبار رجال الأعمال اللبنانيين والعرب، ثم عاد إلى لبنان عام 1983. فهو إذًا ارتبط بلبنان من 1967 إلى 1989، وهي فترة طويلة تكاد تعادل فترة نشأته الأولى في مصر.

قدّم تمرز عام 1968، كموفد من شركة Kidder, Peabody & Co خطة لتعويم إنترا، تمّ بموجبها تحويل متوجّبات إنترا إلى أسهم للدائنين، وخلق شركة إنترا للإستثمار Intra Investment Company. وكان أهم المستثمرين في هذه الشركة حكومات لبنان والكويت وقطر. وبقيت شركة إنترا المساهم الرئيسي في شركات بنك إنترا الرئيسية ـ مثل طيران الشرق الاوسط وكازينو لبنان وبنك المشرق، وقامت بتصفية بعض موجودات وعمليات بنك إنترا التي تمكّنت الحكومة اللبنانية من وضع اليد عليها.

لقد تابعت شركة كيدر بيبودي تقديم المشورة لمجلس إدارة شركة إنترا حتى عام 1973 بموجب عقد استشاري. ولكن تمرز ترك بنك إنترا عام 1970 وعمل في الأنشطة المصرفية الاستثمارية والصناعية، حيث تعامل مع معظم الشركات الكبرى والحكومات في منطقة الشرق الأوسط. فعمل مع حكومة الكويت على سبيل المثال في إعادة تنظيم

---

(1) أسّس بنك إنترا عام 1951 رجل الأعمال الفلسطيني يوسف بيدس الذي نال الجنسية اللبنانية، وفرض نفسه كأول مصرف وأكبر مستثمر مالي في لبنان والشرق الأوسط، حيث كان يمتلك أهم الشركات اللبنانية. توقّف المصرف عن الدفع نتيجة تعرضه لأزمة سيولة، وأثيرت عدّة تساؤلات حول ملابسات أزمة إنترا وأسبابها الحقيقية وضلوع الطبقة السياسية. راجع الجزء الأول من إمبراطورية إنترا لكمال ديب.

مصائد أسماك في الخليج ترتادها أكثر من 200 سفينة صيد من جميع أنحاء العالم وتشرف عليها الحكومة الكويتية. وعمل مع «شركة مصر للطيران» والحكومة المصرية لإعادة تجهيز أسطول من ست طائرات مدنية فئة بوينغ 707 بقيمة 60 مليون دولار.

واستغل تمرز علاقاته الوثيقة مع العديد من فعاليات البلدان العربية والغربية التي اكتسبها خلال عمله في إنترا، كما استغلّ إتقانه العربية والإنكليزية والفرنسية. وفي عام 1970 قدّم تمرز تصوّرًا هندسيًا وخطة تمويل لأنابيب (سوميد) موازية لقناة السويس التي كانت معطّلة منذ 1967 بسبب الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة. وبالتزامن مع مشروع سوميد، عمل تمرز على بناء مصنع ميثانول الكيماوي في مدينة الجبيل في المملكة العربية السعودية، وكان الأكبر من نوعه في العالم في ذلك الوقت، مع شركتي ايتوتشو وميتسوبيشي في اليابان للصناعات الثقيلة. ثم تابع المشروع كمستشار لشركة ايتوتشو. وقد اضطلعت الشركة بدور إستشاري لدى مجلس إدارة شركة إنترا بموجب عقد حتى سنة 1973.

كان تمرز محظوظًا في عالم التجّارة، ارتفع نجمه بسرعة واكتسب اسمًا لامعًا في لبنان والمنطقة جراء عمله في ملّف بنك انترا. فهو إذن خبير ينقذ المؤسسات المصرفية من الانهيار، أو تلك التي على وشك الافلاس[1]. ولذلك استدعي عبر السنوات لمساعدة شركات ومصارف في طور التأسيس أو التعويم، في الكويت والسعودية وفرنسا وإيران. وعمل مع شركة «أميركا ترانس كونتيننتال» للغاز الطبيعي. ومثل بيدس، وسّع تمرز أعماله ونشاطاته لتغطي الشرق الأوسط وبلدانًا أخرى. وعام 1973 بدأ مشاريع في الولايات المتحدة، وخصّص وقته من 1975 إلى 1983 لإدارة شبكة أعمال دولية واسعة لرجال أعمال سعوديّين. فقد كان تمرز يعمل مباشرة مع شخصيات سعودية بارزة مثل كمال أدهم وغيث فرعون (وهما اسمان ارتبطا بانهيار بنك التسليف والتجارة العالمي في الولايات المتحدة فيما بعد) وغسّان شاكر وسالم بن لادن والشيخ عبدالله بن مساعد بن عبد الرحمن. وفي عام 1976، أي بعد أشهر من اندلاع الحرب اللبنانية، انتقل تمرز للإقامة في الولايات المتحدة، وهناك توسّط لشراء مصرف في ولاية ميتشيغان «بنك الكومنولث» لصالح غيث فرعون، وتولى إدارته وتوسيع نشاطاته. وقد استطاع تمرز شراء 60 بالمئة من أسهم مصرف «Bank of Commonwealth of Detroit». كما ذكرت صحيفة **النيويورك تايمز** أنّ «تمرز امتلك إلى مؤسسات أخرى، 76.7 بالمئة من بنك الكومنولث

---

(1) *Newsweek*, 10 February 1975.

ديترويت مع شركاء سعوديين مثل الشيخ عبدالله بن مساعد وغيث فرعون»[1]. ثم جعل تمرز مدينة ديترويت قاعدة له لعدّة استثمارات. وبتمويل سعودي، عرض تمرز عام 1978 تحويل مبلغ 100 مليون دولار لشـراء حصّة في شـركة لوكهيد التـي كانت تعاني من صعوبات سيولة مالية في ذلك الوقت. ولكن الحكومة الأميركية منعت هذه الصفقة لأنّها لو تمّت كانت سـتمنح العرب مصالح ونفوذ في أكبر وأهم شـركة صناعة أسلحة في الولايات المتحدة[2]. وفي العام 1978 أيضًا كان تمرز مشـاركًا في عرض لشراء مصفاة نفط في «Come-By-Chance» في كندا[3].

ولإدارة هذه الأعمال الواسعة، عمل تمرز مع الشيخ عبدالله بن مساعد بن عبد الرحمن وسالم بن لادن لتأسيس شركة «فرست آرابيان كوربوريشن». وعبر هذه الشراكات اشترى في آذار 1981، 17 بالمئة من أسهم شركة «Kaiser Steel» الأميركية بمبلغ 58 مليون دولار ومعظم أسـهم «Sunshine Mining Stocks» وقدّم عروضًا لشراء أسـهم في «Northern State Bank Corporation» وحصصًا في «Commonwealth Oil Refining» و«Lockheed Industries»[4].

كما عمل تمرز عام 1980 على تأسيس شركة «TamOil» من خلال شراء أصول شركة AMOCO (الموحدة لشركة النفط من ولاية انديانا) وشركة تكساكو (1,000 محطة خدمة لكل منهما). فوسّعت شركة تام أويل نشـاطها إلى 3000 محطة خدمة محروقات وثلاث مصافي للتكرير، وخطوط أنابيب واسـعة النطاق ونظام توزيع الطاقة التكريرية يستوعب 250000 برميل من النفط يوميًا. ثم باع حصّته في «بنك الكومنولث» عام 1983 واستعمل المبلغ لتمويل شـركة TamOil، واشـترى مجموعة فندقية تملك بعضًا من أفخم فنادق العاصمة الفرنسـية باريس مثل فندق «برنس دي غال»، ثاني أعرق فندق في باريس بعد جورج الخامس.

وهكذا عندما ظهر روجيه تمرز مجدّدًا في لبنان بعد الإجتياح الإسـرائيلي لم يكن شخصًا غريبًا، بل كان لبنانيًا نجح في أعماله في دنيا العرب وفي عواصم الغرب. وتمكّن تمرز سريعًا من تثبيت أقدامه في بيروت بفضل المساعدة التي قدّمها له أمين الجميّل.

---

(1) *Newsweek*, 10 February 1975.

(2) *Newsweek*, 10 February 1975.

(3) *New York Times*, 4 May 1978.

(4) *Daily News Tonight*, 27 March 1981.

لقد روى تمرز سيرة حياته وأسـرته في جلسة طويلة في باريس، وفي صالة فندق كان تمرز مالكه السـابق. ومما قاله: «لقد غادرت لبنان لعدّة سنوات عام 1975 وعدتُ إليه عام 1983، ثم غادرته مرّة ثانية عام 1989، ومنذ خروجي الثاني وأنا أتسـاءل لماذا لا نبقى في بلادنا، وما الذي يدفعنا للهجرة مرارًا وتكرارًا. ففي أيام الحرب كنتُ أشهد حال شعبنا في باريس حيث بلغ عدد اللبنانيين في فرنسا 200 ألفًا، وكان بينهم أساتذة جامعات وأطباء ومهندسون، وبعض هؤلاء أصبح شوفير تاكسي أو عامل في مطعم... الذين عايشوا المرحلة التي كنتُ فيها في لبنان من 1983 إلى 1989 يعلمون عن دوري الوطني، وأنّي كنتُ ضمن مجموعة من تسع شخصيات رئيسية في المناطق المسيحية، ست عسكريين وثلاث سياسيين».

* * *

قدّمنا في هذا الفصل لمحة عن رجل ظهر على الساحة اللبنانية في ربع القرن الأخير، وبقيت لعنة إنترا تلاحقه لعدّة عقود منذ 1967.

فماذا عن خبايا الأمور؟

ملحق الفصل الأول

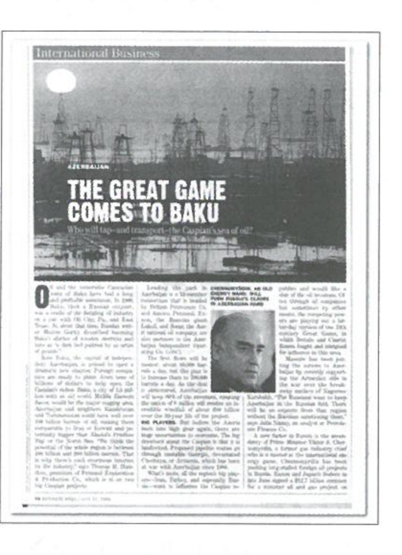
سيرة روجيه تمرز الرسمية

TamOil Corporation



The New York Times

Arab Group Is Discussing Buying Refinery From Commonwealth Oil



International Business

AZERBAIJAN

THE GREAT GAME COMES TO BAKU

Who will tap—and transport—the Caspian's sea of oil?





International Business

"You're going to have at least 1 million barrels a day of oil coming out of [there] before long"

يعرّف الموقع روجيه تمرز بأنّه «مصرفي دولي ومستثمر في رساميل التوظيف، وتعود خبرته في عالم المال والأعمال إلى أوائل الستينيات». وأنّ زملاءه في جامعة هارفرد أصبح كثيرون منهم قادة في عالم السياسة والإعلام في دول الغرب وأنحاء العالم. وأنّه خدم لعدّة سنوات كعضو في مجلس أمناء الجامعة الأميركية في القاهرة، حيث قدّم منحًا دراسية لطلاب مصريين متفوقين في دراستهم. وأنّه رُشّح لمنصب حاكم مصرف لبنان عام 1988. ولعب دورًا رئيسيًا في المفاوضات لانسحاب «الجيوش الأجنبية المحتلة» من لبنان في الثمانينيات، ونشط في استثمارات خاصة وفي الأعمال الخيرية. كما نشر الموقع نفسه لائحة ببعض مشاريع وشركات، وذكر أنّ تمرز كان فيها الشخصية الرئيسية. (ولكن بعض من قرأ هذه اللائحة من زملاء المؤلف الاقتصاديين نبّه إلى أنّ الطريقة التي تستعرض اللائحة دور تمرز وأهميته قد يكون مبالغًا فيها في بعض المشاريع أو الشركات):

Downstream – Tamoil Corporation and Affiliates

بدءًا من الثمانينيات قامت شركة «نت أويل» بتأسيس وبناء «تام أويل كوربوريشن» في أوروبا بشراء ودمج كامل الموجودات الإيطالية لشركة آموكو (ستاندرد أويل كومباني أوف إنديانا) وتكساكو كوربوريشن، وهذه الموجودات تضم 2,000 محطة بنزين في أوروبا. ثم عملت نت أويل على توسيع أعمال تام أويل إلى 3,000 محطة خدمة و3 مصافي نفط ومنظومة شبكات أنابيب وأعمال تصفية استوعبت 255 ألف برميل في اليوم. ولقد وصلت مبيعات تام أويل مؤخرًا إلى 20 مليار دولار سنويًا براس مال 6.3 مليار دولار. وتعمل الشركة في ألمانيا وهولندا وسويسرا وإيطاليا واسبانيا.

Transportation – Tbilisi Baku Ceyhan (TBC) Pipeline / Upstream – Turkmenistan Oil and Gas Properties

هذه الشركة اعتبرها المراقبون «واحدة من أكبر مشاريع الهندسة في العالم». في مطلع التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وولادة دول آسيا الوسطى، نت أويل عبر أحد شركاتها، أويل كابيتال لمتد (Oil Capital Limited OCL) كانت البادئة في مشروع شبكة أنابيب تمتد لمسافة 2,000 كلم تقريبًا من باكو في آذربيجان إلى شايهان في تركيا، والتي تنقل عبرها مليون برميل نفط يوميًا من آبار بحر قزوين إلى شواطئ البحر المتوسط. ولقد أكملت المشروع شركة بريتيش بتروليوم بعدما اقتنت شركة آموكو التي كانت نت أويل

تتعاون معها في منطقة وسط آسيا. خلال هذه الفترة، حصلت نت أويل على حصّة في حقوق تطوير حقول «بلوك» للنفط والغاز في دولة تركمانستان. (ولقد تحوّل الامتياز في جزء من الحقول إلى شركة بتروناس الاندونيسية). قُدّر احتياط هذه الحقول بـ 13 ألف مليار برميل من الغاز و700 مليون برميل من النفط، وبلغ عدد الآبار العاملة 1,400 تُنتج ملياري قدم مكعّب من الغاز الطبيعي في اليوم.

Meurice Hotel Group, Paris, France

في مطلع الثمانينيات اقتنت شركة نت أويل مئة بالمئة من مجموعة فنادق موريس في باريس والتي كانت تشمل أوتيل موريس وأوتيل برنس دي غال وأوتيل غران أوتيل، وكذلك مقهى كافيه دي لا بيه الشهير. وضمّت الفنادق الثلاثة 1,000 غرفة وجناح تمثّل 25 بالمئة من غرف الفنادق الفخمة في العاصمة الفرنسية. ولقد بيعت هذه المجموعة إلى شركة Grand Metropolitan Hotel Corporation of London في أواسط الثمانينيات.

Intra Investment Company

ذكر موقع شركة نت أويل أنّ «شركة إنترا من كبريات الشركات السيادية الاستثمارية القابضة في الشرق الأوسط، قد أسّستها شركة نت أويل». ولقد أثارت هذه الفقرة فضول المؤلّف حول دقّة ادّعاء أنّ «نت أويل» هي التي أسّست شركة إنترا (وبنك إنترا أسّسه يوسف بيدس عام 1951). ولدى سؤال روجيه تمرز مباشرة عن هذا الأمر، أجاب: «ما هو مذكور على موقع تام أويل هو في غاية الدقّة. فشركة إنترا للاستثمار خلقها روجيه تمرز بصفته رئيس شركة كيدر بيبودي للشرق الأوسط، والتي كانت المستشار المالي لدائني بنك إنترا، والذين تمّ تحويل ودائعهم إلى أسهم في الشركة التي تأسّست باسم شركة إنترا للاستثمار».

Bank of the Commonwealth

في العام 1976 دخلت شركة نت أويل سوق المال الأميركي باقتنائها بنك الكومنولث ديترويت بفروعه الخمسين. وقامت نت أويل بتوسيع البنك وتطويره ثم دمجه عام 1983 في شركة كوميريكا Comerica, Inc التي أصبحت من كبريات المصارف الإقليمية في الولايات المتحدة. وهذا الدمج جعل نت أويل صاحبة الأسهم الأكبر في كوميريكا وبلغت موجوداتها 64 مليار دولار ورأسمال قدره 5.6 مليار دولار.

Middle East Airlines

طيران الشرق الأوسط هي شركة لبنان الوطنية، تأسست في الخمسينيات وروجيه تمرز كان نائب الرئيس لعدّة سنوات، مسؤولاً عن شـؤونها المالية وعلاقاتها بالمصارف وشراء الطائرات لأسطولها.

Transportation – Suez-Mediterranean (SUMED) Pipeline in Egypt

مشروع أنابيب سوميد في مصر لمسـافة 300 كلم في أوائل السبعينيات اعتبرت في حينها «من أكبر المشاريع الهندسية في العالم»، صممتها وموّلتها شركة نت أويل، ونفذتها بمحاذاة قناة السويس من البحر المتوسـط إلى خليج السويس على البحر الأحمر. قامت نت أويل بالتعاقد مع شركة بكتل لبناء المشروع الذي افتتح عام 1978 باستيعاب قدره 2.5 مليون برميل بترول في اليوم.

Saudi Arabian Methanol Project

عشية أزمة البترول العالمية عام 1973 قامت شركة نت أويل بتصميم وتمويل مشروع شركة Itochu-Mitsubishi Heavy Industries لمعمل غاز الميثانول الكيميائي في جبيل في المملكة العربية السـعودية. من بنود عقد هذا المشـروع منح اليابان امتياز لمدة خمس سنوات وشـراء 100 مليون برميل من السـعودية. واسـتمر عمل نت أويل فيما بعد في الاستشارة الاستراتيجية للشركة اليابانية وخاصة في عملياتها النفطية في الشرق الأوسط.

Chantiers Navals de la Ciotat (CNC)

في أوائل السبعينيات اقتنت شـركة نت أويل شركة Chantiers Navals de la Ciotat (CNC) وهي ثاني أكبر محطة لبناء سفن الشحن في فرنسـا، ورائدة في بناء سفن LNG العابرة للمحيطات لنقل الغاز الطبيعي، وبناء الغواصات وزوارق خفر السـواحل وسفن للاستعمال الحربي. كما أنّ الشركة تخصّصت في بناء ناقلات الشحن العملاقة (VLCC5) وسفن شحن البضائع للاستعمال التجاري والكونتينرات.

الفصل 2

روجيه تمرز في القاهرة

في حديثه إلى المؤلّف، اسـتغرب روجيه تمرز طغيان الإشـاعات والأكاذيب حول سيرته، رغم انتشـار المعلومات عنه في كل مكان لمن يرغب في الإطلاع عليها. وعلى سـبيل المثال ذكَرَ أنّ ثمّة 600 مقالة كُتبت عنه عبر السـنين، إضافة إلى 300 سـاعة من المقابلات المتلفزة، منها كلامه أمام لجنة الكونغـرس، وظهرت في فيلم هوليوودي هو «سيريانا» *Syriana* بطولة جورج كلوني.

الأصل في صيدا والطفولة في القاهرة

عندما التقاه المؤلّف في باريس في أيّار 2015، كان روجيه تمرز منكبًا على مشاريع أنابيب الطاقة ومنها من بحر قزوين شـمالاً إلى عُمان جنوبًا مرورًا بإيران. وكان هذا أول ما بدأ الكلام عنه عارضًا خرائط المشروع على الطاولة. ثم تكلّم تمرز مع المؤلف بإسهاب عن عائلته وأصوله، عائدًا بالذاكرة إلى مصر التي وُلد وترعرع فيها. وعن جدّه رائف تمرز وجدّته جوليا رزق الله، وهما من مدينة صيدا. لقد وُلد روجيه تمرز في القاهرة في 10 آذار 1940، أما والده إدوار تمرز فقد وُلد عام 1908 في صيدا عندما كانت السـلطنة العثمانية لا تزال قائمة[1].

(1) في مقابلة مع مجلة خليجية تدعى **آرابيان بيزنس**، ذكر روجيه تمرز أنّ اسم والده هو توماس تمرز وأنّه هاجر إلى مصر عام 1937. بينما ذكر روجيه تمرز للمؤلّف أنّ اسم والده هو إدوار وأنّه هاجر إلى مصر عام 1936. (**آرابيان بيزنس**، «روجيه تمرز: رجل من التاريخ»، دبي، 27 شباط 2017). ولقد عدنا إلى نصوص مقابلاتنا مع السيد تمرز في باريس في أيار 2015 وتأكّدنا أنّه ذكر لنا فعلاً أنّ اسم والده هو إدوار. كما راجعنا موقع انترنت اسمه «**عيلة**» يذكر أنّ سجّل الأحوال الشخصية لروجيه تمرز هو الباشورة 612، مولود 1 كانون الثاني 1940، ووالده هو إدوار تمرز والأم مرغريت ديوب. وينطبق هذا أيضًا على شقيق روجيه، واسمه كمال تمرز.

هاجر اللبنانيون والسوريون والفلسطينيون بأعداد كبيرة إلى مصر أثناء حروب جبل لبنان ودمشق (1845 ـ 1861) وهربًا من الحكم العثماني. إذ بعد الحرب الأهلية في دمشق وجبل لبنان، كانت مصر قد أصبحت تحت الوصاية البريطانية، وعُرفت تلك الفترة من ستينيات القرن التاسع عشر وحتى 1961 ـ أي فترة مائة عام ـ بأذهان كثيرين وخاصة المؤرخين باسم «هجرة الشوام». ذلك أنّ الشعب المصري لم يكن يميّز بين لهجات اللبناني والسوري والفلسطيني فيطلق عليها مجتمعة نعت «شامي»، وعلى التفاح اللبناني مثلاً اسم «تفاح شامي»[1].

وضمن «هجرة الشوام» هذه، هاجر إدوار تمرز إلى مصر حيث أقام في القاهرة، وعمل في تجارة قطع السيارات المربحة. ويقول تمرز: «لقد غادر والدي لبنان عام 1936 بحثًا عن حياة أفضل وكان في الثامنة والعشرين من عمره. وكان الاقتصاد اللبناني آنذاك يعاني من صعوبات فيما كانت مصر في مرحلة نمو. ويبدو أنّ حظّه كان جيّدًا لأنّه نجح نجاحًا فائقًا في أعماله التجارية في القاهرة».

وفي عام 1937 اقترن إدوار بالآنسة مرغريت ديوب المولودة في مصر، وهي ابنة أسرة من الروم الكاثوليك هاجرت إلى مصر من حلب. ولقد تعرّف إدوار بمرغريت عن طريق والدها الذي كان من أفضل أصدقائه في القاهرة. ورزقا بثلاثة أطفال هم روجيه عام 1940 وميراي عام 1943 وكمال عام 1949. وأصبح كمال طبيبًا، وافتتح عيادة في نيويورك، وميراي طبيبة متخصصة بالأمراض النفسية في نيويورك أيضًا. ويضيف تمرز: «شقيقي كمال هو الآن رجل أعمال متقاعد ويعيش في نيويورك ولا ألتقيه كثيرًا. أمّا ميراي فقد كانت ربّة أسرة وتوفّيت عام 2004».

في الحرب العالمية الثانية تطوّر العمل العسكري البريطاني في شرق البحر المتوسط، وكانت مصر ذات نظام ملكي وتحت الحماية البريطانية. ولقد ازداد حجم الجيش البريطاني في مصر عدّة وعددًا، واتصل الإنكليز بأصحاب الأعمال والتجّار في مصر لتوفير البضائع من طعام وشراب وألبسة ومفروشات وأماكن سكن ومكاتب، وصولاً إلى توفير قطع الغيار لشاحناتهم وسياراتهم.

وحالف الحظ إدوار تمرز الذي بات من التجّار المتعاقدين مع الإنكليز لبيع قطع الغيار. وكانت فترة الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945) الأكثر ربحًا لتجارة قطع

(1) Edward Said, *Out of Place*, New York, Alfred Knopf, p. 5.

السيارات، لا سيما أنّ شمال أفريقيا باتت مسرحًا رئيسيًا للحرب، وباتت المدن المصرية هدفًا للطائرات الألمانية، فيما الجيوش تحتشد بين ليبيا ومصر لتقع مواجهة بين قادة عسكريين أسطوريين كالبريطاني مونتغمري والألماني رومل. ولقد تقدّم الجيش الألماني داخل الأراضي المصرية حتى أوقفه الجيش البريطاني في بلدة العلمين على مسافة قصيرة غرب الإسكندرية.

ولئن كانت تجارته قد أوجدت صيتًا حسنًا لدى الإنكليز كرجل أعمال ناجح يمكن الوثوق به، استطاع إدوار تمرز التوسّط لدى الإدارة البريطانية في القاهرة لتسجيل ابنه روجيه في مدرسة خاصة بالإنكليز واسمها British Gezira Preparatory School «مدرسة الجزيرة البريطانية الإعدادية» التي كانت تقع في منتصف شارع عزيز عثمان. وكانت عائلة تمرز تقيم في منزل كبير (يسمّونه فيلا في مصر) في حي الزمالك الراقي الذي يقع في جزيرة في نهر النيل بين مدينة القاهرة القديمة من جهة وضواحي الجيزة الممتدة إلى الأهرامات من جهة أخرى. وأقام في هذا الحي الأجانب وأثرياء المصريين والشوام[1]. وكان بيت تمرز كبيرًا تحيطه سفارة الفاتيكان من جهة وسفارة المملكة العراقية من جهة أخرى.



وكان الطفل روجيه يبلغ من العمر خمس سنوات عندما التحق بهذه المدرسة التي كانت تبعد مسافة 15 دقيقة على الأقدام، وتحتلّ قصرًا فخمًا كان مخصّصًا في السابق للسكن وأُعيد تصميمه، فتحوّل الطابق الأول فيه إلى صفوف للطلاب يتم دخولها من قاعة

(1) Edward Said, *Out of Place*, p. 23.

رئيسية في الأسفل وهي بهو واسع. فيدخل الأطفال هذا البهو من بوابة عملاقة، ومن هناك يصعدون إلى بلكون علوي يطلّون منه إلى أسفل. وكان هناك عدّة غرف مقفلة في الطابق الأرضي اقتصرت على استعمال الإدارة الانكليزية في المدرسة. وكان ثمّة باحة خارجية صغيرة playground يحتشد فيها الأطفال في صفوف منتظمة في الصباح، فينشد الجميع بالانكليزية لبريطانيا والملكة ويدخلون قاعات الدروس. ثم يخرجون مجدّدًا في فرصة الساعة العاشرة إلى هذه الباحة ويعودون إلى الصفوف، حتى يأتي وقت الغداء.

وكانت الباحة تنتهي بسور يفصلها عن شارع فؤاد الأول المزدحم، فيسمع الأطفال عجقة السير والناس ولا يرون شيئًا. واتّبعت المدرسة نظامًا صارمًا سواء في تنظيم دخول الطلاب إلى قاعات الدروس في صفوف انضباطية عسكرية أو ترتيب الجلوس داخل الصف على طبقات صغيرة مرصوصة، ويتذكر روجيه سوء مضمون ورداءة شكل الكتب بأحرفها الصغيرة وصفحاتها الخالية من الصور.

وكان برنامج المدرسة انكليزيًا، والمواد تتراوح بين تاريخ بريطانيا واللغة الانكليزية والحساب وبعض المواد الأخرى. ولكن لم يكن في المواد أي شيء يتعلّق بمصر أو باللغة العربية، فتمرّ المناسبات الوطنية المصرية والأعياد المحلية مرور الكرام في هذه المدرسة الإنكليزية المنعزلة عن بيئتها تمامًا. فكان الأطفال يصرفون الساعات في تعلّم تراث الانكليز وشعوب الـ Angles والسكسون والنورمان، وملوك وملكات إنكلترا وفتوحاتها، ما كان يذكّر دائمًا أنّ هنا مدرسة لأطفال الإنكليز لا لغيرهم. فيشعر الطالب غير الإنكليزي بأنّه يعيش في غربة. إذ كانت المدرسة مقتصرة على أطفال الضباط الإنكليز وبعض الأقليات من أرمن ويونانيين ويهود. حتى أنّ انتساب أي طفل مصري عربي كروجيه تمرز كان استثناءً، وفي تلك الحال كان هذا المصري أو العربي مسيحيًا.

كان روجيه يذهب إلى هذه المدرسة بعد السابعة من صباح كل يوم في بدلة الأطفال ـ بنطال وجاكيت وقبعة باللون الرمادي وشريط كحلي ـ فكان يصادف أطفالاً آخرين بنفس اللباس يرافقهم أفراد عائلاتهم أو الخدم. وفي مطلع السنة الدراسية راق لروجيه وجود طفلة أخرى في الصف اسمها ليلى تابت. وفي اليوم المُخصّص لذوي الأطفال Parents Day حضر روجيه ووالده، كما حضرت ليلى ووالدها. وما ان ألقيا التحية ووقفا جنبًا إلى جنب حتى كان الوالدان يتبادلان أطراف الحديث. فتبيّن لإدوار تمرز أنّ والد صديقة ابنه هو كريم تابت المستشار القانوني للملك فاروق وكان ذلك عام 1946. ومنذ ذلك اليوم أصبح إدوار تمرز وكريم تابت من أعزّ الأصحاب، فكانت الزيارات تتمّ بين العائلتين

بشكل دوري. ومما يذكره روجيه حضور عائلة تابت إلى منزله وجلوس والده إدوار مع كريم تابت يشربان كؤوس الويسكي، فيما كريم يدخّن السيجار ويبدو مثل ونستن تشرشل ويتحدثان في شتى الأمور. وبمساعدة كريم تابت حصل إدوار وأفراد عائلته على الجنسية المصرية إلى جانب الهوية اللبنانية.

وتواصلت هذه الزيارات المتبادلة سنوات طويلة حتى بات روجيه يجلس مع والده وضيوفه ويصغي إليهم يتكلمون في شؤون السياسة ودهاليز الوضع في مصر والمنطقة العربية، ما فتح وعيه مبكرًا على قضايا حيوية.

وكان يداوم في نفس المدرسة ويسكن في نفس الحي إدوارد سعيد، وهو فلسطيني أميركي. وكان يكبر روجيه بخمس سنوات (وُلد إدوارد سعيد عام 1935). وأصبح إدوارد سعيد كاتبًا مشهورًا وأستاذا جامعيًا في أميركا فيما بعد. ولقد حافظ إدوارد سعيد وروجيه تمرز على صداقتهما كجيران في الحي حتى بعد انتهاء الدراسة في مدرسة الجزيرة. إذ أنّ إدوارد سعيد التحق بالمدرسة في العام الدراسي 1941 ـ 1942 ثم هرب مع أسرته إلى فلسطين عندما وصلت جيوش رومل إلى العلمين شرق الاسكندرية. وعاد إلى هذه المدرسة عندما ابتعد الخطر الألماني عام 1943 وبقي فيها حتى 1946. ومن تلك المدرسة انتقل إلى المدرسة الأميركية في القاهرة Cairo School for American Children في ضاحية المعادي جنوب القاهرة، وذلك في خريف 1946، ثم إلى كليّة فكتوريا Victoria College في القاهرة عام 1949. في حين ذهب روجيه إلى مدارس أخرى. إلى أن غادر إدوار سعيد مصر عام 1951 للدراسة في أميركا.

تميّزت المدارس الأميركية في القاهرة في تلك الفترة بأنّ برنامجها التعليمي تضمّن اللغة العربية ومواد تتعلّق بمصر والعرب، إضافة إلى أيام عطلة من أعياد ومناسبات مصرية. ويذكر تمرز طرفة عن إدوارد سعيد: «كتب إدوارد سعيد مقالة ينتقدني فيها في صحيفة *Ahram Weekly* عام 1996 بمناسبة زيارتي للبيت الأبيض في واشنطن واستقبال الرئيس الأميركي بيل كلنتون لي كرجل أعمال، وكيف أنّ كلنتون لا يستقبل مفكرين وكتّاب مثل إدوارد سعيد. ولقد عاد إدوارد سعيد بالذاكرة في مقالته هذه إلى أيام المدرسة بالقاهرة في الأربعينيات والخمسينيات، ووصفني بأنّني كنتُ قصير القامة وكنتُ أعوّض عن ذلك في لعبة السكواتش بجرأتي في اللعب عبر تسديد ضربات الكرة، وتحدّث عن شجاعتي».

عن والدته مرغريت ديوب يقول روجيه تمرز أنّها كوّنت لديه ملَكَة الدراسة والتحصيل المدرسي منذ طفولته: «أهم نعمة في الحياة هي نعمة القراءة. ولا يجب أن نعتقد أبدًا أننا

يجب أن نتوقف عن القراءة بعد الحصول على الشهادة المدرسية. وأهم هدية أعطتني إياها والدتي هي حب القراءة. وهي من آل ديوب من مدينة حلب السورية. وكانت تقرأ كتابًا كل يوم في بعض الأحيان. وعندما كان والدي يسألها عن الهدية التي تريدها في الأعياد أو في عيد ميلادها، فتقول له: أريد مجلدات من كتب محددة. وهكذا أصبحت القراءة جزءًا هامًا من حياتي وكنت أتعلم طوال الوقت وأوسّع مداركي، ولا أملّ أبدًا».

كانت أشغال والد تمرز تتمدّد وتنمو من شركة تجارة قطع الغيار إلى العمل العقاري حتى أصبح يملك سبعة أبنية في القاهرة، إضافة إلى أسهم في عمارات أخرى. ومنحت هذه الثروة روجيه فرصة لكي يواصل تعليمه لفترة طويلة في أفضل المعاهد والجامعات في العالم كما سنرى.

العطل الصيفية في ضهور الشوير

يشرح روجيه أيام الصيف في لبنان: «رغم إقامتنا في مصر، كنّا نسافر إلى لبنان كل عام في فصل الاصطياف حيث نمضي أسابيع طويلة من تموز إلى أيلول. وكانت سيارة العائلة كبيرة من نوع أولدزموبيل GM Oldsmobile فنركبها ونذهب من القاهرة شرقًا باتجاه سيناء، ثم مدينة العريش، فمدينة غزّة. ونعبر ساحل فلسطين مرورًا بحيفا وعكا إلى نقطة الناقورة في لبنان. وكانت الرحلة طويلة، فكنّا نترك القاهرة في الخامسة صباحًا ونصل إلى حدود فلسطين قبل الثامنة صباحًا بقليل، وذلك كي يترافق توقيتنا مع موعد فتح حدود مصر مع فلسطين وحضور عناصر الجمارك. ومن هناك كنّا نواصل السفر إلى بيروت، ثم إلى طريق بكفيا الشوير».

«وكانت تلاقينا كل عام عمّتي جوزفين المتأهلة من شخص من عائلة عقل وعمّتي إرنستين المتأهلة من شخص من عائلة فهمي. وهما تقيمان في ضهور الشوير أيضًا. وهكذا كنتُ أمضي أوقاتًا ممتعة في الوسط العائلي الكبير ومع الأصدقاء الكثر في لبنان. وكان رفيق الصيف هو إبن عمّتي روجيه عقل، وهو عرّفني على أفضل صديق له هو إميل لحود من برمانا المجاورة، والذي أصبح فيما بعد قائدًا للجيش، ثم رئيسًا للجمهورية عام 1998. فكنّا نحن الثلاثة لا نفترق كمراهقين طيلة أشهر الصيف، حيث كانت أسرة إميل لحّود تصطاف في ضهور الشوير وتشتّي في بعبدات. وتعرّفت أيضًا على نصري لحود الشقيق الأكبر لإميل، وكان في الجيش ثم أصبح قاضيًا، وقد توفي قبل عام»[1].

---

(1) توفي نصري لحود في 4 شباط 2014 بعد خدمةٍ في القضاء اللبناني امتدّت عقودًا.

كانت قرية ضهور الشوير في جبل لبنان في الأربعينيات من القرن العشرين عبارة عن طريق ضيق في طرف بلدة الشوير. وتحيط بهذا الطريق ثلاث تلال، فيمتد بشكل حلزوني وعلى جانبيه بيوت المصطافين وبعض الفنادق الصغيرة ومنها «فندق قاصوف»، وهو أكبرها. وكان فندق قاصوف على الطريق المؤدّي إلى قرية غابة بولونيا شرقًا وهو مقصد عائلات «الشوام» من مصر، أي العائلات الثرية السورية واللبنانية التي اتخذت مصر موطنًا لها كعائلة تمرز. فقد كانت تهرب من لهيب الصيف في القاهرة التي كانت درجات الحرارة تصل فيها إلى أكثر من 40 درجة مئوية. مقارنة بضهور الشوير حيث كان مناخها أيام الصيف معتدلاً وجافًا وليلها باردًا حيث تصل درجات الحرارة في الليل إلى 15 درجة، وينحدر الضباب والصقيع بعد الظهر فيبقى حتى ساعات الصباح الأولى على الطرقات وبين البيوت ووسط الغابات الشديدة الخضرة.

وكان يفصل ضهور الشوير عن قرية الشوير ساحة، تبدأ بعدها منازل أهل الشوير. وفي وسط القرية كان ثمّة شارع رئيسي شديد الانحدار يمتد من الساحة بجوار كنيسة القرية وينتهي في القعر بوادي القسّيس. فكانت قرية الشوير تنتعش كل صيف مع وصول المصطافين إلى ضهور الشوير، فتفتح المطاعم والمحلات، ومنها مقهى الياس نصر ومقهى اسكندر ونقولا حاوي لسهرات الكباريه، ودكان نقولا توما الشهيرة ونوفوتيه إدمون حلبي لحاجيات الحمّام، إضافة إلى مصاطب الخضار والفاكهة والخدمات المتعددة كقص الشعر وتسريحات النساء والخياطة واللحام والصيدلي والسنكري، وصولاً إلى «أبو بحبوحة» بائع الفستق الساخن من عربة صغيرة بمدخنة ضئيلة أمام الكنيسة، حيث يملأ وريقات صغيرة بالفستق فيما الأولاد يحدّقون بيده التي كان ينقصها أصبعين، ويجاوره «أبو فارس» الذي كان يؤجّر البسكلاتات على الطريق.

ويتابع روجيه تمرز: «وكان أبي قد اشترى أراضٍ كثيرة في تلك المنطقة الجبلية في الثلاثينيات، وبعضها كان وعرًا وتلالاً ويقع بين ضهور الشوير وبكفيا عبر الدُوّار. فكانت الناس تسمّي بعض هذه الأراضي «تلّة تمرز» نسبة إلى والدي. وفي هذه الأراضي بنت عائلتي بيوتًا جميلة أقمنا فيها. واستأجر جوزف شادر نائب رئيس حزب الكتائب آنذاك إحدى هذه المنازل. وفي زمن الحرب التي اشتعلت عام 1975 أصبحت هذه المنطقة الواقعة بين البلدتين خطوط تماس عسكرية بين فريقين متحاربين ـ الحزب السوري القومي في ضهور الشوير وحزب الكتائب في بكفيا. فكانت بيوتنا ضحية هذه الخطوط حيث وقعت تحت النيران والقذائف لعدّة سنوات. واشتهر اسم «تلة تمرز» في وسائل الإعلام في نشرات الأخبار عن سير المعارك عام 1976».

يذكر إدوارد سعيد الذي كان له نشأة مشابهة لروجيه تمرز، أنّه هو وعائلته أيضًا كانوا يصطافون في ضهور الشوير كل عام ابتداءً من 1943. ويصف سعيد الشوير، بـ«هذه القرية الموحشة التي أحبّها أبي أكثر من أي مكان آخر في العالم». ولقد كتب سعيد عن ذكرياته في القاهرة في الأربعينيات والتي أمضاها في المدارس الإنكليزية والأميركية الأجنبية ما أبعده عن محيطه العربي، وأنّ ضهور الشوير فتحت عينيه لأول مرّة على غنى الثقافة العربية. فقد التقى في ضهور الشوير شبّان من جيله هم منير وألفرد ورجا نصّار ونقولا صعب وجان الراسي ورمزي زين ابن أستاذ التاريخ المعروف زين نورالدين زين. واكتشف إدوارد سعيد أنّ أحاديثهم كانت تدور في مواضيع عميقة وفكرية وحول الفن والتاريخ والأدب العربي والموسيقى والفلسفة والحداثة والعلمانية ومعنى الحياة. وهي أمور لم يعتد عليها في مدارس القاهرة. فانخرط في أحاديث هؤلاء الشبّان بحماس، وتعلّم الكثير عن الأدباء والكتّاب، وسمع لأول مرّة أسماء مثل أفلاطون وكانط وهيغل، وأسماء كبار الموسيقيين الأوروبيين مثل باخ وبيتهوفن وموزار وتشايكوفسكي، ما كان فتحًا مهمًا في شخصيته ونموّه الفكري. وكان يستعير كتبًا من منير نصار باللغة العربية ومنها روائع الأدب العالمي[1]. ويؤكّد إدوارد سعيد أنّ تأثّره بثقافة هؤلاء الشبان من جبل لبنان، وليس بما حصّله من مدارس القاهرة الأجنبية، هو الذي خلق فيه بذرة حب الثقافة والاطلاع منذ سن الخامسة عشرة. وكانت هذه البذرة من لبنان هي ما حمله معه إلى الولايات المتحدة منذ 1951، وبقيت معه مدى الحياة. فتركت أثرًا في كل ما كتبه. ولكن هذه النشأة الثقافية لإدوارد سعيد لم تكن تجربة روجيه تمرز، كما سنرى.

تمرز وثورة جمال عبد الناصر

في 26 كانون الثاني 1952 حصل حريق القاهرة الكبير الذي امتد إلى عدّة أحياء، وقضى على عشرات الأبنية، وأحدث خسائر فادحة في الاقتصاد والممتلكات.

وكان روجيه تمرز في الثانية عشرة من عمره يقف مع ذويه أمام متجر العائلة لقطع السيارات، والذي طالته النيران أيضًا. فطلب والده من سائقه الخاص تأمين وصول العائلة إلى البيت ليقوم هو والعمال بتطويق الحريق قبل أن يلتهم كامل المبنى. ولدى وصول السيارة إلى البيت غافل روجيه السائق وركض إلى شارع واسع مجاور ليتسنّى له مشاهدة حريق القاهرة الكبير بوضوح. وكان منظرًا رهيبًا ما زال حاضرًا في ذهنه

(1) Edward Said, *Out of Place*, pp. 160-165.

بقوّة حتى اليوم. وإذ عجز إدوار تمرز عن تطويق حريق محلاته، التهمت النيران المستودعات وقضت على محتوياتها.

وكان إدوار تمرز قد اقترض مبلغًا من المال من «بنك باركليز» البريطاني الذي كانت فروعه منتشرةً في مصر وفلسطين والعراق (وكان يوسف بيدس مديرًا لفرع باركليز في القدس في الأربعينيات)، وقد استحق على إدوار تمرز مبلغ 20 ألف جنيه، وهو مبلغ كبير في تلك الفترة. وكان يستعد لتسديد المبلغ ويدّخر في حسابه قبل تاريخ الاستحقاق. ولذلك ورغم الكارثة التي ضربته بسبب الحريق ذهب إلى البنك لتسديد الدين، يحمل أملاً أن يتفهّم البنك ظروفه بعد الحريق. وهناك التقى بمدير الفرع وشرح له عن الحريق، وما جرى لتجارته، وكيف أنّه يسدّد المبلغ اليوم احترامًا لالتزاماته تجاه البنك فيصبح بدون سيولة. فما كان من المدير إلا أن وعده خيرًا وقدّم له خطة انقاذية تقضي بتأجيل استحقاق الدين إلى تاريخ آخر حتى تبقى السيولة وينطلق من جديد. وقدّم له سلفة جديدة يستعملها وفق حاجته من المال لإحياء تجارته من جديد. وإذ كان إدوار تمرز يعد نفسه بانطلاقة جديدة، وقعت في مصر ثورة في 23 تموز 1952، قضت على النظام الملكي، وطردت الملك فاروق آخر ملوك أسرة الخديوي إلى خارج البلاد. وبرز من قادة الثورة جمال عبد الناصر.

وكان أن تعرّض كريم ثابت صديق إدوار تمرز الحميم للسجن بصفته مستشارًا للملك فاروق. ومرض كريم وتوفي في السجن عام 1954. وصدم هذا الأمر إدوار تمرز، وكانت بداية النهاية لأعماله في مصر. وكان روجيه تمرز قد انتهى للتو من الدراسة في المدرسة الانكليزية ومعه ليلى ابنة كريم ثابت التي آلمها كثيرًا مصاب عائلتها وسجن والدها ثم وفاته بعيدًا عنهم. فترك ما حدث لعائلة ليلى أثرًا عميقًا وسلبيًا في نفسية روجيه تمرز تجاه ثورة عبد الناصر، وتجاه الأنظمة العربية الثورية والاشتراكية بشكل عام، وأحزنه كثيرًا.

ثم أخذ روجيه يراقب كطفل كيف كانت مصر تتغيّر بسرعة بعد ثورة 1952، حيث أخذ عدد الطلاب الأوروبيين وخاصة الإنكليز في «مدرسة الجزيرة» يتناقص عامًا بعد عام حتى تحوّلت عام 1956 إلى مدرسة لتعلّم اللغات، وفقدت تاريخها البريطاني الكولونيالي، وأخذ بريق المدارس الأجنبية يخبو. وفي خريف 1956 انتقل روجيه من مدرسة الجزيرة البريطانية إلى مدرسة هليوبوليس الإنكليزية English School in Heliopolis شرق القاهرة وهي للمرحلتين التكميلية والثانوية، ودرس فيها حتى العام 1957. ويقول روجيه عن مدرسته الثانية: «مقارنة بمدرستي الأولى كانت المدرسة الثانية English School in

Heliopolis في ضاحية هليوبوليس شـرق القاهرة مختلفة إلى حدّ ما. فقد كانت من أهم المدارس الداخلية في الشرق الأوسـط في ذلك الوقت، والمنهج الدراسي فيها هو ذلك المتّبع في المدارس الرسمية في بريطانيا، وكانت مواد المنهج صعبة للغاية: لغة إنكليزية وآدابها، علوم إنسانية ورياضيات. وعدّة أنواع من الرياضة البدنية: كرة قدم وفُتبول أميركي ورغبي وبايسـبول وسـكواش. وكان التلامذة يأتون من خلفيات إثنية مختلفة من إنكليز وطليان وأوروبيين آخرين، وكذلك من الأرمن والإغريق المصريين وأبناء العائلات الثرية في مصر، وكذلك بعض أبناء الأمراء من السعودية وعُمان والعراق والكويت وقطر وبعض السوريين واللبنانيين».

ومن تلك المدرسـة التحق روجيه بالجامعة الأميركية في القاهرة في كلية الإقتصاد والعلوم السياسـية ولـم يتجاوز الثامنة عشـرة من عمره بعـد. ولأنّـه كان محاطًا دومًا بشخصيات اجتماعية وسياسية وتجارية، حيث كان يصغي إلى أحاديثهم السياسية، ويدرك ما يجري من حوله من أحداث كبرى، فقد كان للدروس طعم آخر، حيث استوعب معاني الديموقراطية، وحقوق الإنسـان، والحريات الأساسـية، كحرية المعتقد وقدسية الملكية الشـخصية وسـواها من أفكار تحررية. فكان يقيس ما يتعلّمه في الجامعة بأحداث مصر والعالم العربي التي لم تكن تسير في ركب الديموقراطية العصرية.

ولدى سؤال المؤلّف عن بداية وعيه السياسـي في مصر في الخمسينيات، اكتفى روجيه تمرز بالكلام العمومي وتحدّث بشـكل مجرّد عن أهمية الديموقراطية وحقوق الإنسان. وهنا اسـتغرب المؤلف كيف يكون وعي روجيه بعيدًا عن أحداث مصر التي كانت تعيش تجربة ثورية بقيادة جمال عبد الناصر في الحقول السياسـية والاقتصادية والثقافية. وذكر المؤلّف للسـيّد تمرز بعض معالم هذه الثورة من توزيع الأراضي على الشـعب المصري، والقضاء على النظام الملكي، والإقطاعية، وعهد الباشوات، ونفي الملك فاروق، وإزالة الطبقة الارستقراطية الحاكمة، وأين كان روجيه الشاب في حرب مصر ضد إسرائيل عام 1956 وبروز مصر كزعيمة للعالم العربي، وتحوّل عبد الناصر من رئيس لمصر إلى زعيم القومية العربية وقائد للعالم العربي. وأين كان في زمن الوحدة بين مصر وسـورية وحرب لبنان 1958؟ وكان القصد من تساؤلنا هو أن نفهم إذا كانت كل هذه التحولات المصرية والعربية قد تركت أثرًا ومشاعر فيه كشاب مصري وعربي، أو على الأقل كشخص مولود في مصر من أب لبناني وأم سورية (مقارنة بمسار إدوارد سعيد المذكور آنفًا).

وكان جواب روجيه تمرز عن هذا السؤال هو التالي: «لم يكن انتقال السلطة في مصر عام 1952 من النظام الملكي هو إلى الديموقراطية، بل كان تحوّلاً من الملَكية إلى الحكم العسـكري. وهو تحوّل لم يكن ناعمًـا بل كان صعبًـا. وأنا لا أنفـي أنّ بعض ملامح الديموقراطية قد ظهرت في مصر فيما بعد، ومنها أنّها أصبحت دولة رعاية. ولكن هذا كان هامشـيًّا. بل يجوز القول إنّ الديموقراطية قد تراجعت كثيرًا فـي زمن عبد الناصر، أثناء حياتي في مصر خلال فترة المدرسة والجامعة في القاهرة من العام 1952 إلى 1960. وهذه السنوات جعلتني أفتقد إلى الديموقراطية وأشعر فعلاً بقيمتها عندما بدأتُ سنوات إقامتي في أوروبا وفي بريطانيا والولايات المتحدة فيما بعد. ومن هنا وُلِدَ تقديسي للديموقراطية ولحقوق الإنسـان. ولكنّي أفهم أنّ مصر كانت ـ كما أتذكّر ـ في وضع صعب جدًّا، وفي جوار إقليمي قاسٍ. وإذا أخذنا الأمر في سياق تاريخي في مصر، فلم تكن ثورة 1952 هي الأولى بل سبقتها ثورة 1919. والأكيد أنّ ثورة 1952 ليست الأخيرة كما شهدنا بل اشتعلت ثورة 25 يناير عام 2011. والأكيد أنّ الوقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لثورة 1952 على مصر والمجتمع المصري كان أكبر من ثورة 1919، وطبعًا أكبر من نتائج ثورة 2011. وبالنسبة لي ولعائلتي ولكثيرين غيرنا فنحن نظرنا إلى الوقع السلبي للأحداث أيضًا. فثورة 1952 أدّت إلـى تحوّل جذري في البـلاد، ولتقليص الديموقراطية نسـبيًا وتراجع حرية الصحافة، وتضييق اقتصـادي، وإلى تهجير بالجملة للأقليـات وللأجانب وفق أصولهم ودياناتهم وجنسياتهم. كما أدّت ثورة عبد الناصر إلى تأميم عارم للملكيات الخاصة، وبعد ذلك ابتكار وسـائل تعذيـب المواطنين والاعتقال والسـجن الاعتباطي. وأنـا أرى أنّ عبد الناصر في تلك الفترة قد اسـتند إلـى ثلاثة أعمدة للحكم هي: العروبة والإسـلام والنفط. وأي شيء كان يقف في وجه هذه الأعمدة كان يتم سحقه وطرده. ولذلك فتركيزي على الديموقراطية له سببه، فأنا أظنّ أنّ غيابها في مصر جعلني اشتاق إليها، وينطبق على ذلك المثل المصري أنّ «غياب الأحبّة بيلين القلوب».

وحول مسـتقبل العائلة بعد أحداث مصر يقول روجيه تمـرز: «عندما كنّا صغارًا في مصر كان والدي يخطّط لنا حياةً جميلة، وفي ذهننا أنّ مستقبلنا هو هنا في القاهرة. ولذلك بنى والدي عمارة وقال لنا سنعيش معًا هنا، وسيكون لكل ولد منّا طابق. ولكن خرج أبي من مصر بعدما خسر أشغاله. ثم جئنا إلى لبنان وبنى والدي عمارة في حي الجناح جنوب بيروت وفي باله نفس الحلـم أن يكون لكل ولد طابق. ولكن جـاءت الحرب ودخلت عناصر مسلحة فلسطينية البناية، فتركناها».

الفصل 3

روجيه تمرز في جامعتي كامبردج وهارفرد

بعد تخرّجه من الجامعة الأميركية في القاهـرة عام 1960، كان روجيه تمرز قد أمضى أكثر من عشرين عامًا من حياته في مصر. وهو غادرها ولم يعد إليها إلا زائرًا فيما بعد. إذ أنّه تابع تخصّصه في أوروبا وأميـركا منذ ذلك العام ولغاية 1967، عندمـا حظي بالقبول من جامعة كامبردج في إنكلترا لشهادة بكالوريوس في الاقتصاد والأعمال. ثم درس في المعهد الإداري في فرنسا وبعدها عبر المحيط الأطلسي ليدرس في جامعة هارفرد في ماساتشوستس في الولايات المتحدة الأميركية للتخصّص ونيل ماجستر في إدارة الأعمال.

في جامعة كامبردج

في جامعة كامبردج في بريطانيا اختمرت في ذهن روجيه تمرز فلسفة لازمته مدى الحياة وهي: «أنّ ثروة الإنسان ليست المال بل ما هو أهم من المال، إنه العقل مصدر كل ثروة مادية أو فكرية». وأنّه «مهما تقلّبت الظروف وفقد المرء ثروته من أموال وممتلكات، فهو يستطيع بفضل عقله أن يستعيد كل ما فقده وأكثر». فالعقل بالنسبة لتمرز «ليس في تذكّر الدروس والمعـادلات والنظريات وحفظها عن ظهر قلب، بـل هو ملَكة التحليل والتفكير والتبصّر في الأمور واستعمال رأس الإنسـان بمنحى نقدي». حتى أنّ روجيه خلال إقامته في إنكلترا لمدّة ثلاث سنوات، عمّق هذه الفلسفة عندما كان يتأمّل المثقفين والمتعلّمين من الإنكليز في المقاهي والمطاعم والمحاضرات. فوجد أنّ ما يجمعهم هو صفات التواضع والابتعاد عن التبجّح والاسـتكبار، مهما كانـت مرتبتهم الإجتماعية وثروتهم المادية.

ويقول: «تأثّرتُ بالطريقة البريطانية، حيث كان معي أفراد من العائلة المالكة البريطانية في جامعة كامبريدج، وكنت أرى حينها طلابًا يلبسون حذاءًا أو جاكيتًا به ثقوب. أنظر مثلاً

إلى بوريس جونسون وشعره. أسوأ شيء عند البريطاني هو أن تتحدّث عن ساعتك الرولكس وأنّ ثمنها 200 ألف دولار، أو عن سيارتك وثمنها. ولذلك قررتُ أنّي لا أريد أن يحترمني الناس لأني أحمل ساعة رولكس، أو لأنّي أمتلك سيارة ثمينة، أو لطريقة ملابسي. بل أن يحترموني لأسلوبي وحديثي».

تعلّم تمرز الكثير في النظام التربوي البريطاني، وانخرط في أجواء الجامعات والطلاب الذين ربطته ببعضهم صداقات متينة. «والحقيقة أفضل صديق التقيته في إنكلترا لم يكن بريطانيًا بل هو شاب ياباني يدعى كوهاي ياماشيكا Kohei Yamashika الذي كان والده من كبار رجال الأعمال في اليابان، ومن المستثمرين في البلدان العربية حيث أسّس شركة آرابيان أويل كومباني Arabian Oil Company في قطاع النفط لتعمل في المنطقة الحدودية بين السعودية والكويت والتي تُعرف بـ«المنطقة المحايدة». واستمرت صداقة روجيه وكوهاي لعدّة عقود. كما عقد روجيه صداقات دائمة مع طلاب بريطانيين أحدهم من أسرة بوز لايون Bowes Lyon الاسكتلندية.

ويضيف روجيه: «لقد ركّز منهج الدراسة في جامعة كمبردج على اقتصاديات ومالية الدول النامية، وكان هذا الموضوع في غاية الأهمية وخاصة لطلاب العالم الثالث، لأنّ الاستعمار الغربي كان في أواخر مراحله في الخمسينيات ومطلع الستينيات، ولم يكن ثمّة احتياط من العناصر البشرية المدرّبة والمتعلّمة في دول العالم الثالث الخارجة لتوّها من عهود الحكم الأجنبي المباشر. وبمعنى ما، كان خروج الاستعمار من الدول النامية يشابه الطلاق، ولكن بدون دفع مؤخّر أو دفع تعويض ما. فلم يكن ثمّة فرص عمل أمام الجيل الجديد في العالم العربي وأمام شعوب آسيا وأفريقيا. لقد درستُ على أيدي عمالقة علم الاقتصاد كالدكتورة جوان روبنسون ونيكولاس كَلدور حتى أتخصّص في هذا الحقل الجديد آنذاك، وكان موضوعه «اقتصاد التنمية». وكان معنا في صفوف البروفسورة روبنسون طلاب فاز بعضهم فيما بعد بجائزة نوبل في الاقتصاد، كالأميركي جوزيف ستغلتز والهندي آمارتيا سن. ولقد وصف ستغلتز علاقته بالبروفسورة روبنسون بأنّها كانت عاصفة لأنّها لم تكن تتحمّل كأستاذة جامعية نوعية الأسئلة والمداخلات من هذا التلميذ الأميركي. أمّا هي فقد اعتبرته متبجّحًا ينقصه التواضع. ولذلك ترك ستغلتز صفّها والتحق بصف البروفسور فرنك هان. ومن ناحية أخرى فقد وصف زميلنا آمارتيا سِن الأستاذة روبنسون بأنّها كانت فائقة الذكاء، ولكن عديمة الصبر مع الطلاب».

في المعهد الأوروبي للإدارة

بعد فراغه من الدراسة في كامبردج، اتجه روجيه إلى فرنسا في أيلول 1962 حيث التحق بالمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال European Institute for Business Adminstration INSEAD في مدينة فونتاين بلو Fontainebleau والتي تبعد ساعة عن باريس. وكان ذووه في القاهرة على اتصال دائم به، ويوفّرون له تكاليف المعيشة وأقساط جامعة كامبردج ومعهد «إنسياد».

وكانت هذه المؤسسة في فرنسا في تلك الأيام جديدة وفريدة من نوعها في أوروبا، تتخصص في شؤون الاندماج الاقتصادي بين الدول وخاصة دول منظمة السوق الأوروبية التي تأسّست عام 1957 (والتي أصبحت نواة الإتحاد الأوروبي). وكان مؤسس المعهد أوليفييه جسكار ديستان شقيق فاليري جسكار ديستان الذي أصبح رئيس فرنسا فيما بعد. وشارك في تأسيس المعهد أصحاب اختصاص إنكليز وأميركيون وألمان منهم جورج دوريو من جامعة هارفرد Harvard Business School.

وكان أسلوب التدريس المتبّع في هذا المعهد يضاهي أفضل جامعات أميركا في إدارة الأعمال، ويقضي بتكليف كل طالب بإعداد بحث كامل Case Study لقضية اقتصادية أو شركة أو موضوع، وتقديم نتائج البحث أمام الصف. واشترط المعهد على الطلاب معرفة ثلاث لغات على الأقل من بينها الفرنسية والإنكليزية. وساعدت بيئة المعهد التي ضمّت طلابًا من دول كثيرة روجيه تمرز ليوسّع أفقه، ويتعرّف على ثقافات زملائه المختلفة، ويتعلّم معنى أن يكون الإنسان مواطنًا عالميًا Citizen of the world وليس فقط مواطنًا في بلده. وساعد تمرز في تعرّفه العميق بأصدقائه أنّ الطلاب كانوا يقيمون في المعهد داخل قلعة قديمة من القرون الوسطى، ويعيشون معًا في قاعات الدرس وفي مكان تناول الطعام وقاعات الاستجمام والرياضة.

وقال روجيه تمرز: إنّ هذا المعهد منحه فترة تفكير عميق في كيفية تطبيق ما تعلّمه في فرنسا وانكلترا على الدول العربية. فكان يقارن بين نظريات الإندماج الاقتصادي الحديثة وإمكانيات الدول العربية، وأوضاعها الاقتصادية، وظروف نجاح الوحدة الاقتصادية العربية. كما كان يحاول استخلاص دروس اندماج السوق الأوروبي وكيف يستفيد منها العرب.

ويقول روجيه تمرز: «لو سلك العرب خط الاندماج الاقتصادي منذ الخمسينيات وليس الخصام السياسي بتركيزهم على اختلاف أنظمة الحكم، لوصلوا إلى

الوحدة المنشودة التي نراها اليوم حقيقة في الاتحاد الأوروبي. ولكان العرب تجنّبوا الكثير من الحروب والأزمات، ومنها ما نعيشه حتى اليوم في سورية والعراق وليبيا واليمن. يا ليتهم وضعوا الاختلاف السياسي جانبًا وركّزوا على الوحدة الاقتصادية التي تجمعهم».

في تلك الفترة من أوائل الستينيات كانت مصر تشهد تحولات سياسية واجتماعية ثورية وكبيرة. إذ بعدما اجتازت أسرة تمرز أحداث الخمسينيات العاصفة كعائلة لبنانية تحمل الجنسية المصرية وتعمل في التجارة ولديها ثروة متراكمة، حمل العام 1961 تطورات تركت آثارًا أكثر سلبية. فقد أطلق جمال عبد الناصر برنامج تأميم المصالح الاقتصادية وخاصة الشركات، وذلك بعد مرحلة توزيع الأراضي الزراعية في الخمسينيات. وشمل التأميم شركة إدوار تمرز. ولكنّ العائلة احتفظت بالعمارات السبعة في القاهرة وبقية العقارات. ويقول روجيه تمرز: «لم يتحمّل والدي خسارة أشغاله التي أفنى فيها عمره، فترك مصر وعاد إلى لبنان في نفس العام (1961)».

ونقطة التحوّل الكبرى في حياة روجيه تمرز في مطلع شبابه والتي حدّدت عالمه المهني، كانت اللقاء ببروفسور أميركي من أصل ألماني هو «جورج فون بترفي» الذي كان أستاذًا في جامعة هارفرد في بوسطن. وشاءت الظروف أن يكون فون بترفي أستاذًا زائرًا في معهد إنسياد، وأن يكون روجيه تلميذه في المادة التي يعلّمها. وأُعجب روجيه بمحاضرات هذا الأستاذ وكان يخوض معه أحاديثَ مفيدة، حتى أقنعه الأستاذ بأنّ عليه أن يذهب للدراسة العليا في أميركا: «قال لي: حرام ما تروح على هارفرد يا روجيه.. فشجّعني هذا الأستاذ.. كيف لا؟ وقد كانت جامعة هارفرد يومها الأولى في العالم في إدارة الأعمال... وهكذا قدّمت الطلب وجاءني القبول»[1].

(1) George Albert von Peterffy was born in New York City on December 17, 1929, and studied in Dartmouth where he majored in international relations. He then served as an officer in the U.S. Army for two years and attended and graduated with an M.B.A. from Harvard Business School in 1957. He had a very interesting and successful career that included two stints teaching at the Harvard Business School, international management responsibilities at Kidder, Peabody and GTE, public service as a deputy assistant secretary of state in the early 1970s, consulting in Europe and the Middle East, and ownership of several small businesses in Europe and North America. He maintained homes both in Germany and Greenwich, Connecticut, and spent his most recent years in Europe. He passed away on June 22, 2012 in Odenthal, Germany, the city where he lived for many years.

زواج من جنان نخلة

ويضيف روجيه تمرز: «غادرت كامبردج إلى أميركا لألتحق بالجامعة وأبدأ التدريب في العالم الحقيقي خارج الكتب والنظريات في صفوف جامعة هارفرد، وخاصة أسلوب دراسة الملفات real world approach, case method الذي طوّره معهد إدارة الأعمال هناك، وكذلك في معهد إنسياد في فرنسا.

قبل أن يغادر روجيه تمرز فرنسا متّجهًا إلى الولايات المتحدة، اقترن عام 1964 بالآنسة «جنان نخلة» وهي مولودة في مصر عام 1945 ومن أصل لبناني، وكان يعرفها لسنوات طويلة بحكم صداقتها مع شقيقته ميراي. وكان والد جنان من كبار تجّار القطن المصري الشهير في أنحاء العالم، وفي قطاع استيراد وتصدير القمح والحبوب والبضائع والأدوات الزراعية. وتمّ الزفاف في سويسرا ودام هذا الزواج 16 عامًا ورزقا بابنتين هما صابرينا (وُلدت عام 1975) وجويل (1973). وقد ساءت علاقة روجيه وجنان في السبعينيات إلى أن افترقا عام 1980، وجرى الطلاق عام 1982. «زوجتي السابقة الدكتورة جنان نخلة هي طبيبة في مدينة نيويورك حيث تدير عيادتها الخاصة».

عملت صابرينا ابنة روجيه في القطاع المصرفي في نيويورك. أمّا جويل فقد عملت في قطاع التليكوم في لندن. «أمّا زوجتي الثانية فهي ماريسيلا ريفاس، تزوجتها عام 1983 ورزقنا بولدين: إدوار على اسم أبي (وُلد عام 1983) ومرغريت على اسم أمي (ولدت عام 1985). وزوجتي الثالثة التقيتها للمرّة الأولى في حفل عشاء في منزل الرئيس كميل شمعون واسمها لينا البسيط، وكانت مدعوة أيضًا للعشاء وتزوجنا في باريس». لقد شاءت الظروف أن يلتقي روجيه تمرز بلينا البسيط عام 1985، أي بعد ثلاث سنوات من طلاقه من جنان نخله، ووالداها طبيبا أسنان. واقترن روجيه بلينا عام 1990 وهي تقيم بين بيروت وباريس وتعمل في هندسة الديكور، ولم ينجبا أطفالاً.

حول علاقته بزوجاته وأولاده، يقول تمرز: «عندما أفكّر بأسرتي أدرك أنّي لم أعطهم الوقت الكافي.. فأشغالي حول العالم استغرقت كل وقتي، وكنتُ ألتقيهم مرتين أو ثلاثة في السنة. وهنا قد يشبه وضعي العائلي ما جرى مع يوسف بيدس الذي كان بعيدًا أيضًا عن زوجته وأولاده. وأنا آسف أنّي لم أعط الوقت الكافي لأولادي. حفيدتي، ابنة ابنتي صابرينا، عمرها عام واسمها سيرينا وأود أن أمضي معها المزيد من الوقت».

يعود روجيه تمرز في حديثه إلى بداية الستينيات، فيقول: «عاد أبي إلى لبنان بشكل نهائي عام 1961 ولم يرجع إلى مصر بعد تأميم أشغاله هناك. كان لا يزال شابًا في الثالثة

والخمسين من عمره ولكن فارقه الأمل بأنّ تغييرًا سياسـيًا ما سيقع في مصر ويعيد إليه ما خسـره. وبالمقابل كانت بيروت تنهض وتعمّها البحبوحة في أوائل الستينيات. فأخذ يسـتثمر ما ادّخره من المال الذي تمكّن من نقله من مصر إلى لبنان في السنوات العشر السابقة من حكم عبد الناصر ورفاقه. فاشترى أراضٍ وبنى عمارات سكنية يبيعها ويستثمر مردودها في السـوق العقاري وقطاع البناء. وقد أعطاني والدي تكاليف الدراسة والتنقّل والمعيشة طيلة هذه الفترة وحتى نهاية 1966، وبعدها أخذتُ على عاتقي المسؤولية».

«كان أبي محظوظًا في عودتـه إلى لبنان وفي اختياره هذا النـوع من العمل، حيث تضاعفت أسعار الشـقق والأراضي خلال سـنوات قليلة وحقّق أرباحًا وفيرة. لقد دفعت ظروف مصر السياسية أمي وأبي لأن يعيشا مفترقين هو في بيروت وهي في القاهرة. فقد اضطر أبي أن يغادر مصر ليباشر أعمالاً جديدة تعوّض خسائره في جو الاستثمار الحر في بيروت، ويحافظ على ميراثنا وأملاكنا في لبنـان، ومنها بناية في الجناح جنوب بيروت. وبقيت أمي في القاهرة مع باقـي العائلة، وحافظت على أملاكنا التي سـعت هي وأبي لتكوينها خلال 25 سنة من حياتهما في مصر. فقد بات الوضع عام 1961 في مصر صعبًا لكل من يترك أموالـه وأملاكه واحتمال مصادرتها. فلو تركَـت أمي مصر أيضًا لصادرت السلطات المصرية أملاكنا على أسـاس أنّها عقارات مالك غائب تركها. وتوفي أبي عام 1993 وتوفيت أمي عام 2004. ولكن الأمور تغيّرت كثيـرًا في مصر بعد أربعة عقود من التأميم، ونحن لا نزال نمتلك هذه العقارات في مصر».

في جامعة هارفرد

حط روجيه رحاله في مدينة بوسطن في مسـيرته لتلقي المعرفة، والتحق بالمدرسة الدولية لإدارة الأعمال في جامعة هارفرد International Business School في خريف 1963 ليحصل على ماجستر Masters in Business Administration. ويقول: «بعدما كنتُ اللبناني والعربي الوحيد في جامعة إنسـياد في فرنسا لاحظت أنّي كنتُ من ضمن العرب القلائل في المعهد الدولي في جامعة هارفرد في مطلع الستينيات».

وكان روجيه يقيم في السكن الداخلي للطلبة داخل حرم الجامعة، وبنى صداقات مع الكثير من الطلاب ومع أفراد الهيئة التعليمية. وكان من هؤلاء ماثيو سـتيكلز Matthew Stickles زميله في الدراسة. وكان والد ماثيو مهندسًا في «مشروع مانهاتن» للطاقة الذرّية الشهير. واستمرّت صداقة روجيه مع ماثيو مدى الحياة، منذ خمسين عامًا وحتى كتابة هذه

السطور (ويضيف روجيه تمرز أنّ أمين الجميّل كان يعرف ماثيو جيّدًا وسنعود إلى علاقة أمين الجميّل بتمرز فيما بعد).

تخرّج روجيه من جامعة هارفرد في نيسان 1965 وحصل على شهادة MBA. وذكر أنّ لبنان والمنطقة العربية كانا في مقدمة اهتماماته الدراسية، وأنّه كان متعلقًا بجذوره هناك. إذ كانت أطروحته في العام الأول عن القطاع المصرفـي اللبناني. وكان ذلك عام 1965 حيث توقّع تمرز في دراسـته أنّ هيكلية وظروف القطاع المصرفي اللبناني هشّة للغاية وستؤدّي مجتمعة إلى إنهيارات بنكية، محدّدًا نقـاط ضعف تعاني منها أربعة مصارف هي بنك إنترا وعلى رأسه يوسف بيدس والبنك الأهلي وعلى رأسه السيّد أدريان جداي[1]، وهو كان أيضًا شريك بيدس في كازينو لبنان، وبنك لبنان والعالم العربي وعلى رأسه جورج جبّور، وبنك الصناعة والعمل وعلى رأسه عبدالله خوري شريك رجل الأعمال الكبير إميل البستاني.

وبفضل ما تعلّمه من خبايـا إدارة الأعمال ومنها المصارف، ربـط روجيه تمرز في أطروحته هذه بين المصارف المهدّدة ومشـكلة الفردانية الـ ego في المؤسسات التجارية اللبنانية، وعدم لجوء أصحابها إلى تكليف إداريين محترفين يقومون بالمهام اليومية، بل تفضيلهم التدخّل في كل شيء كـ one-man show. وتجلّت هذه الأنانية ليس فقط في قناعة صاحب المصرف أو الشـركة أنّه أكبر مـن الآخرين، ويفهم أكثر منهـم، بل أيضًا لضيق صاحب المصرف من أي منافسة له من موظفيه بمعرفتهم وقدراتهم.

أطروحة روجيه للعام التالي في هارفرد كانت عن قطاع النفط وعن شـروط العرض والطلب وتحديد سـعر البرميل وفق كلفة الإنتاج. وكان سـعر النفط يتراوح آنذاك (عام 1965) بين دولار واحد وثلاثة دولارات. واسـتنتج روجيه في هذه الأطروحة أنّ الأسعار لا تعكس فعلاً قوانين العرض والطلب، متوقّعًا أن يرتفع سعر البرميل خلال سنوات قليلة إلى 10 دولارات، وهذا ما حصل عام 1974 أي بعد تسع سنوات.

أمّا خلفية تعلّق روجيه تمرز بلبنان رغم أنّه وُلد وعاش في مصر وغادرها إلى أوروبا ثم إلى أميركا مباشرة، فذلك عائد كما ذكرنا إلى والده وعائلة والده الممتدة في لبنان. ذلك أنّ الأب كان حريصًا على زيارة العائلة للبنان كل عام لبضعة أسابيع أثناء العطلة الصيفية.

في العام 1966، كان روجيه تمرز لا يزال يتابع دراسته في جامعة هارفرد ويقول: «إلى جانب المواد الدراسية عملتُ مساعدًا لبروفسور فون بترفي في مادة الشؤون المالية الدولية

(1) سنعود إلى دور آدريان جداي لاحقًا في سـياق ملفات مخابرات الجيش اللبناني «المكتب الثاني» وبنك إنترا.

International Finance وكان مصروفي الشهري في تلك الفترة حوالى 500 دولارًا. ولئن احتاج عرض هذه المادة إلى أمثلة حيّة ونماذج حقيقية تسمح للطالب أن يربط ما تعلّمه بواقع السوق المالي العالمي، دأب البروفسور بترفي على دعوة اختصاصيين من سوق «Wall Street» المالي في نيويورك، ليحضروا إلى هارفرد ويقدّموا محاضرات عن خبراتهم وتجاربهم في عالم المال. وكان ذلك في شتاء 1966. وكان من الذين حضروا إلى جامعة هارفرد أشخاص من شركة كيدر بيبودي المالية Kidder Peabody Co. وكنتُ أتحدّث معهم وفهمت أنّ شركتهم على وشك افتتاح فروع في الدول العربية. وشد اهتمامهم معرفتي باللغة العربية إلى جانب الفرنسية والإنكليزية».

«وكنتُ قد حصلت على بطاقة الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة المعروفة باسم الكارت الأخضر Green Card. ثم التقيت هؤلاء الممثلين لشركة كيدر بيبودي مجددًا في تشرين الأول 1967 حيث بحثنا في فرصة العمل معهم. وفعلاً دعوني للعمل في مركزهم الرئيسي في نيويورك، وأنهيت أموري في جامعة هارفرد، وغادرت بوسطن إلى نيويورك بالطائرة. وحتى ذلك الوقت كان قد مضى على وجودي في أميركا بضع سنوات، وتراكمت معارفي وأصبح لديّ شبكة زملاء من الجامعة فازوا بفرص عمل في سوق نيويورك المالي. ولم يكن صعبًا أن اتّصل بصديق لي لكي يساعدني في الإقامة والاستقرار في المدينة الكبيرة. وبالفعل أقمت عند هذا الصديق فترة شهر حتى حظيت بشقة صغيرة ببدل شهري هو 450 دولارًا. وكان راتبي في شركة كيدر بيبودي هو 1,000 دولار وهو مبلغ محترم في تلك الأيام من عام 1967».

لم يشرح روجيه تمرز أنّ البروفسور جورج فون بترفي الألماني الأصل الذي شجّعه على القدوم إلى هارفرد كان مستشارًا كبيرًا لشركة كيدر بيبودي وأنّه أصبح مسؤولاً إداريًا رفيعًا فيها، وله صلات واسعة في دول الشرق الأوسط. كما لم يشرح عمّا إذا كان لبترفي دور في تعيين تمرز في وظيفة في هذه الشركة ودور في قبوله في هارفرد[1].

(1) حضّر المؤلّف مجموعة اسئلة استطرادية على أساس مجموعة الأجوبة التي قدّمها السيّد تمرز في الدورة الأولى من المقابلات عام 2015. وكانت الأسئلة الاستطرادية أساسًا لدورة جديدة من المقابلات. إلا أنّ انشغال السيّد تمرز حال دون حصولنا على أجوبة. ومن الأسئلة الاستطرادية مثلاً كيف توسّعت علاقة تمرز المهنية بالبروفسور فون بترفي، وتسليط المزيد من الضوء على الأعوام 1970 ـ 1973 في بيروت، وكذلك في الأعوام 1983 ـ 1986، وتفاصيل علاقات السيد تمرز السياسية في الثمانينيات.

... في تلك الأثناء في بيروت

نترك سيرة تمرز قليلًا لنسلّط الضوء على يوسف بيدس وبنك إنترا في نفس العام. ففي العام 1966 أقفل إنترا أبوابه وأمضى بيدس ما تبقى من عمره (حتى 1968) طريد السلطات اللبنانية. ووقعت أزمة إنترا قبل أشهر من ظهور روجيه تمرز في الميدان اللبناني ومن بوابة إنترا بالذات.

مشروع بيدس الأساسي ـ وهو بنك إنترا ـ كان النقطة الرئيسية التي استقطبت أعداءه وجلبت له الويلات. حيث كان إنترا يسير في خط تصاعدي ليصبح أهم مؤسسة مالية في الشرق الأوسط، ويتوسّع في عواصم الغرب الرئيسية واقتنى فرعًا في نيويورك في مبنى اشتراه بعشرة ملايين دولار وأصبح يساوي مئات الملايين فيما بعد في عاصمة المال الأميركية. فبدا بيدس وكأنّه يتحدّى القوّة المالية للصهيونية العالمية وحلفائها في عقر دارها في نيويورك إضافة إلى مسرح نفوذها في الشرق الأوسط. ويستعير نجيب علم الدين من مذكرات بيدس ما يشرح دوافع هذا الأخير الوطنية والقومية حيث يقول بيدس: «لقد خرجت من فلسطين بتجربة علمّتني أننا خسرنا بلادنا وأرضنا لأننا عجزنا عن استعمال قدراتنا في عالمي المال والسياسة. وامتلك أعداؤنا قوّة مالية وقدرة سياسية في بناء آلية منظّمة وقوية ونحن عجزنا في الأمرين. ولذلك حلمتُ أنّ لبنان يومًا ما سيملك هذين النوعين من القوّة». وبهذا الشرح الذي قدّمه علم الدين يتّضح توجّه بيدس الوطني عبر إنترا. إذ أنّ مساره في توظيف المال العربي وخاصة بعد فورة النفط في الستينيات نمّ عن ولادة إمبراطورية عربية، وكتلة مالية اقتصادية لبنانية تتطلّعُ إلى دور سياسي إقليمي كبير.

كان يوسف بيدس من عائلة أرثوذكسية نهضوية بدءًا بوالده الأديب خليل بيدس، مرورًا بأقاربه ومنهم عائلة المفكّر الفلسطيني إدوارد سعيد. وانعكست هذه الخلفية في سلوك بيدس اللاطائفي، أكان في تعاطيه مع الأشخاص والجماعات، ومع طواقم مصرفه وشركاته التي لم تستند إلى أي أساس طائفي. لقد ترعرع يوسف بيدس في فلسطين، وشهد ما حل ببلده من نكبات، وسعى لكي لا يتكرّر هذا الأمر بأن يساهم في بناء لبنان وجعله وطنًا عصريًّا متطوّرًا وقويًّا. وكانت فلسطينيته واضحة من هوية شركائه، وسعيه لتوظيف المهارات الفلسطينية والوثوق بها في مؤسساته في لبنان وحول العالم. كما أشار البعض إلى مدى عدائه لإسرائيل، واعتُبر وزير مالية الثورة الفلسطينية. وفي لبنان، كان بيدس أقرب إلى جماعة النهج الشهابي التي كانت تدفع لخلق طبقة وسطى جديدة، وتقوم بهندسة جديدة للبنان بعيدًا عن هيمنة قوى الستاتيكو الطائفية والإقطاعية.

لقد أشار يوسف بيدس بالاسم إلى عدّة شركات في لبنان كان كثير منها تحت سيطرة فرنسية، مثل اير ليبان وشـركة مرفأ بيروت وراديو أوريان وسوسيتيه فونسيير دي ليبان، الخ. وشرح أنّه عندما عرض شراء هذه المؤسسات قَبِل أصحابُها الأجانب فورًا لأنّ المنطقة في أواخر الخمسـينيات وأوائل السـتينيات كانت تغلي بالمخاطر السياسية (الانقلابات والحروب العربية الإسرائيلية والأزمات الداخلية، الخ) في وقت كان الانكليز والفرنسيون يقومون بتصفية أشغالهم في المنطقة. ولكن كلما انتشر خبر أنّ إنترا يشتري مؤسسة أجنبية حتى كان حيتان المال ورجال السـلطة في لبنان يسـارعون بالاتصال بحكومتي بريطانيا وفرنسـا لثنيهما عن البيع. ثم تبدأ عجلة الدبلوماسية بالتحرّك، فيصبح الموضوع سياسيًا وتقوم تلك الجماعة اللبنانية بالترويج أنّ القضية تتعلّق بسمعة باريس ولندن والمحافظة على ما بقي لهما من نفوذ في المنطقة، وأهمية أن يستمرّ عصب الحياة المالي والسياسي مع أصدقائهم المحليّين من حيتان المال ورجال السياسة. ولكي لا يجعلوا الموضوع أمرًا يخص فرنسا وبريطانيا في باريس ولندن، حيث يمكن أن يتدخّل الإعلام هناك ويُثار الأمر في برلماني هاتين الدولتين، نقل حيتان المال معركتهم إلى لبنان ليمنعوا بيدس وإنترا من شراء شركات هامّة بمسـاعدة الجماعات النافذة داخل الدولة اللبنانية التي كانت تستفيد ماليًا من استمرار الهيمنة الأجنبية.

توسّع دور هذه الفئات المحليّة بعد خروج فرنسا في الأربعينيات ودخول أميركا لبنان مباشـرة في انتخابات 1957 وحرب 1958 وخاصة في منتصف السـتينيات. وإذ تنافست الفئات المحلية على مَن يخدم المصالح الأميركية أكثر من الآخرين، كانت تحارب بنك إنترا وإمبراطوريته وتسـعى للقضاء على يوسف بيدس ببثّ الإشاعات والإخباريات التي كانت تنضح بها العاصمة اللبنانية كل يوم. فأساءوا مرارًا إلى سمعة بنك إنترا أكبر مؤسسة مصرفية واقتصادية فـي لبنان، لكي يبتعد عنه الزبائن والمسـاهمون. ولقد حصل تقاطع مصالح بين هؤلاء وبين الشركات الأميركية في المنطقة. كان لأزمة إنترا رواسب في غاية السلبية على القطاع المصرفي اللبناني، حيث كتب هشام البساط دراسة اتهم فيها الولايات المتحدة أنّها أشعلت أزمة إنترا لتهيمن على سوق بيروت المالي، وتخدم من خلاله الشرق الأوسط وخاصة أموال النفط ومشاريع التنمية.

كان مشروع بيدس مكشوفًا أمام أعين الحاسـدين والمتربصين به شرًا، في وقت لم يكن لبنان ولا الدول العربية تمتلك الاسـتقلالية السياسية والعسـكرية لحماية إنترا عند الشدّة. فرجال الطبقة السياسية وحيتان المال في لبنان كانوا ولا يزالون تابعين للرأسمال

الغربي، وكانوا سدًّا منيعًا أمام مشـروع وطني قد لا يتلاقى مع مصالح الغرب والرجعية العربية. ولقد شنّ هؤلاء حربًا بلا هوادة ضد هذا «الدخيل الفلسطيني» بيدس، وتمكّنوا من ضرب إنترا، لأنّ بيدس لم يكمل «بناء منظومة مالية وسياسـية تواجه الشبكة الصهيونية المالية» كما قال.

وعلى الصعيد العربي، كان بيدس حذرًا يتجنّب إغاظة أو إغضاب المودعين العرب، وخاصة كبار المودعين في إنترا، والذين كانوا بمعظمهم من الدول العربية النفطية. ولكنّه كان متعاطفًـا ضمنيًا مع التيار الناصري والمد القومي العربي. حتى أصبح موقفه الشـاذ صعبًا في الستينيات، ولم يعد مقبولاً أن يدعي الحياد عندما اندلعت حرب باردة بين مصر وسورية من ناحية والدول العربية المحافظة من ناحية أخرى. كما أنّ بنك إنترا وُضع على اللائحة السوداء للصهيونية العالمية والاستعمار الجديد.

رغم أنّ يوسـف بيدس كان فلسطينيًا مسـيحيًا يحمل الجنسـية اللبنانية، إلا أنّ فكرة الانضمام إلى المعسكر المسيحي التقليدي في لبنان لم تكن تخطر في باله. بل كان منحازًا لفلسطين وجمال عبد الناصر، وهو ما دفع ثمنه غاليًا بسبب موقفه الداعم لمصر. وعلى سبيل المثال عندما تعرّضت مصر للضغوط الأميركيـة، وكانت بحاجة إلى القمح ولم يتوفّر لديها القطع الأجنبي لشرائه، قدّم بنك إنترا ضمانات مالية لتغطية شراء باخرتين محمّلتين بالقمح وأرسلهما إلى مصر ما أضعف الحصار. وهذا العمل جعل الولايات المتحدة تحقد على بنك إنترا، وتفكّر في كيفية إسقاط البنك والقضاء عليه وعلي صاحبه الذي كان مساره واضحًا في تحويل لبنان إلى نقطة ارتكاز في الاقتصاد العالمي خارج اليد الأميركية المباشرة. كما أن قوّة إنترا لفتت نظر الولايات المتحدة والغرب إلى أن لبنان بات يتميّز بإمكانيات مصرفية ومالية وسوق حرّة نقدية. وأصبح لبنان السوق العربية التي يتم فيها تداول العملات لدول الخليج العربي، وتميَّز بالكفاءات اللازمة لإدارة الأموال بمصارف ذات خبرة عربية ودولية.

لذلك قرّرت الدوائر الأميركية حرمان لبنان من سوق مالية عربية تنافس أسواق لندن وزوريخ ونيويورك، ومنع العرب من فرصة تاريخية للتحكّم بمداخيلهم المالية في سوق تمتلك الكفاءة والقدرة على المنافسـة. فاتصل الاميركيون بحلفائهم في لبنان وهم أعداء يوسـف بيدس، وتمّ وضع خطة للقضاء عليه وإسـقاطه حيث كان العامان 1965 ـ 1966 كارثة على إنترا. وبدأ تنفيذ الخطة بدءًا بسـحب الودائع فجأة مـن البنك بتحريض من المنافسـين. وأعقب ذلك انهيارات كبيرة في عدد من الشركات والمشاريع الاخرى التي يملكها بيدس في لبنان ودول العالم بمؤامرة كبيرة من المخابرات الاميركية.

لقد بات معروفًا أنّ الطبقـة المهيمنة في لبنان كانت تريد ضـرب إنترا مهما كانت عواقب ذلك على لبنان واقتصاده. فلم تبالِ أنّ بنك إنترا كان عاملاً رئيسيًّا في نهضة لبنان العمرانية والاقتصادية في الستينيات، حوّل بيروت إلى مركز مالي عالمي، ومثار الحسد من الشرق والغرب، وموقع احترام عواصم الغرب ومؤسسـاته المالية، ما جعل فكرة أن يكون لبنان سويسرا الشرق اقتصاديًّا أقرب إلى التحقيق من شعارات الطبقة الحاكمة. كما أُطلقت شائعات سياسية ضد بيدس وإنترا أنّ مصرفه كان الوسيلة التي موّل عبرها جمال عبد الناصر قادةَ الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، ما أثار غضب الحكومة الفرنسية التي باتت تدقّق وتنظر بعين الشك إلى بيدس وإنترا.

وتجدر الإشـارة هنا إلى أنّه رغم كثرة المصادر من صحـف ومجلات وكتب التي تحدّثت عن دور للمملكة العربية السعودية ودول الخليج في دفع إنترا للتعثّر، فإنّ تقريرًا للقنصلية الأميركية في جدّة نفى ضلوع السـعودية في ضـرب إنترا، وأنّ حاكم المصرف المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي) أنور علي، أكّد أنّ أي دور سعودي هو مجرّد شائعات، مؤيدًا قوله بأنّ «سحوبات قد قام بها تجّار سعوديون كأفراد فعلاً، ولكنّها لا يمكن أن تؤدّي إلى أزمة سيولة. في حين أنّ سحوبات دول خليجية كانت كبيرة، حيث سـحبت الكويت 53 مليون دولار». والمثير أنّ أنور علي وجّه أصابع الاتهام إلى شريك بيدس، «نجيب صالحة بأنّه سحب 100 مليون ليرة من إنترا عندما بدأت الأمور تتجّه نحو الأسوأ»[1]. (ذكرت جريدة **لسان الحال** في بيروت عن مسعى نجيب صالحة لخلافة بيدس، فنفى صالحة الأمر في مانشيت كبير في صحيفة **الزمان**).


دليل قاطع على نفاق جريدة "لسان الحال" وتزويرها
نجيب صالحة يكذب ما نشرته جريدة سليم النجار حول خلافته ليوسف بيدس
الزمان
حشود عسكرية بريطانية وسعودية وأردنية ومصرية على الحدود اليمنية
تطويق اليمن
سوريا تدعو إلى عدم التدخل بشؤون اليمن الداخلية
نجيب صالحة يكذب "لسان الحال"

(1) Jidda to Department of State, Oct. 20, 1966, in Jonathan Marshall, *The Lebanese Connection*, p. 206-207, endnote 37.

ورغم انتشـار امبراطورية إنترا في بلدانٍ عدّة عربية وأجنبية، فإنّ البلد الوحيد الذي كانت تفعل الشائعات فعلها فيه وتنتشر وتسبّب أذىً كان في لبنان، البلد الأم لبنك إنترا، والذي كان يجب على حكومته أن تكون أكثر حرصًا ومحافظة على سمعة ومصالح أكبر شركة خاصة في البلاد.

ويقول فاروق محفوظ (عضو لجنة الرقابة المصرفية عام 1990) إنّ الإقطاع السياسي اللبناني كان يبتزّ بيدس، وأنّ هذا الأخير دفع أموالاً طائلة حتى ضاق بهم ذرعًا». وتقول مصادر جريدة **النهار** إنّه كان «هناك قرار سياسي مبيّت بإنهاء بيدس، وأنّ الشعبة الثانية في الجيش كان يموّلها البنك، ثم يبدو أنّه أوقف تمويلها... وكانت أجهزة استخباراتية اشتغلت في القضية. وإلى جانب نواب ووزراء سابقين كانوا أعضاء في مجلس الادارة مثل نجيب صالحة ورفيق نجا ومنير أبو فاضل، أفاد موظفون في البنك أنّ ثلث مجلس النواب كان يقصد إنترا في نهاية الشهر ليقبض المال»[1].

عندما وضعَت الحكومة اللبنانية يدها على إنترا، حاول المحامي بول باركر، مستشار إنترا، أن يقدّم مشروعًا بديلاً يعيد إلى إنترا قوّته ويشفيه من العلل. وكانت خطة باركر أن تقوم الحكومة ببرنامج دعم مؤقـت بمبالغ محدودة تمكّن البنك من مواصلة نشـاطاته كالسـابق، ما يعيد إلى بيروت مركزها الدولي، على أن يأخذ القضـاء مجراه تجاه أفراد مخالفين للقانون. فرفضت الحكومة مشـروع باركر بحجّة أنّه شـخص «محسوب على يوسف بيدس» وعلى الادارة السابقة. ولكن الحقيقة أنّ سرقة إنترا كانت هي الهدف، وأنّ المشروع الذي قدّمه باركر كان سيمنع ذلك.

لقد كانت خيوط إمبراطورية إنترا وأبطالها وملفاتها كبيرة، ولا تسـتطيع أي دولة أو سلطة الإحاطة بها بشكل عادل وقانوني. وكان ثمّة اقتراح عربي وغربي في مطلع 1967 أنّه طالما أنّ إنترا قد عاد إلى العمل مجدّدًا فمن الأفضل للبنان أن يدع الماضي وشـأنه، ومع مرور الوقت ينسى اللبنانيون قصّة بيدس وإمبراطوريته. ولكن ملاحقة رجال بيدس استمرت خمس سنوات إضافية.

القطاع المصرفي تحت السيطرة الغربية

وقعت أزمـة إنترا أثناء حاكميـة فيليب تقلا لمصـرف لبنان، وهـو كان وزيرًا للخارجية في نفس الوقت، وبذلك خالف استقلالية المصرف عن الحكومة. وفي العام

(1) هالة حمصي، **ملحق النهار**، 17 تشرين الثاني 2003.

1967، استقال تقلا من منصب حاكمية مصرف لبنان وعيّن رئيس الجمهورية شارل حلو الياس سركيس، مدير القصر الجمهوري آنذاك، مكانه. وساهمت إزاحة تقلا في تبريد الأسواق واستعادة بعض الثقة لما لسركيس من مكانة في أوساط أصحاب المصارف، ولارتباط اسم تقلا بالأزمة. كما تمّ تعيين لجنة رقابة على المصارف في نفس العام برئاسة سليم الحص للتحقيق في الممارسات المخالفة للقانون في القطاع المصرفي والعوامل التي أدّت إلى أزمة 1966، وكشف دفاتر وعمليات عدد من المؤسسات المصرفية.

أظهرت تحقيقات لجنة الرقابة المصرفية معلومات مقلقة للغاية. حيث كانت مجالس إدارة بعض المصارف غير موجودة، بل مجرّد أسماء على ورق، في حين كانت موازنات بعض المصارف فبركة وضعتها مخيلة مدرائها. وفي جلسات عقدتها لجنة الرقابة، ردّد محامو الحكومة نفس الاتهام ضد عدد من المصارف بأنّ أصولها كانت حبرًا على ورق. وكانت دعاوى اللجنة صحيحة في كثير من القضايا. حيث أظهرت ملفات بعض المصارف أنّها طلبت وحصلت على سلفات من البنك المركزي لتسديد بعض القروض والمتوجبات، ولكن هذه الطلبات كانت غير قانونية، لأنّ أسباب القرض كانت مختلقة. وكذلك طلبت بعض المصارف من البنك المركزي السماح لها بتخفيض احتياط السيولة بعذر أنّ الودائع هبطت ولم يكن هذا صحيحًا.

وأظهرت الملفّات أنّ موظفي بعض المصارف حرّروا شيكات تجاه ودائع في المصارف (وهذا أسلوب مورس مرارًا ولاحقًا خاصة في ملف بنك المدينة عام 2002). وأنّ البنك الأهلي منح سلفات وصلت قيمتها إلى عشرات ملايين الدولارات لموظفيه ومدرائه وأعضاء مجلس إدارته، وتلبية لجهات سياسية وعسكرية[1] (وسنعود إلى هذا البنك ودور أدريان جداي). وبعض المصارف المحترمة ظاهريًا، والتي تأسّست بأسلوب قانوني وشرعي، كانت فردوسًا للسرقة والتزوير والممارسات غير القانونية.

مبالغ ضخمة ذهبت في بالوعة الممارسات السيّئة في معظم الحالات والمثبتة في محاضر لجنة الرقابة، عدا عن فضائح بعض البنوك في لوائح الرشاوى والهدايا النقدية إلى سياسيين وأصدقاء ووسطاء، حيث ثبت تورط 20 نائبًا على الأقل في أعمال غير شرعية. وتبين أنهم استعملوا دفاتر وهمية مختلقة لشركات وهمية بدون رأس مال،

(1) يوسف سلامة، حدّثني ي.س. قال، بيروت، دار نلسن، 1991.

للحصول على خدمات مصرفية، والمشاركة في أعمال مالية وتجارية متنوعة مخالفة لقانون النقد والتسليف.

كانت الجريمة الرئيسية التي ثبت أن معظم المصارف تقريبًا كان يمارسها هي الاستثمار في مشاريع طويلة الأمد وبدون أي مردود في الأفق القريب. إلى درجة أنّ وجود أو شطب هذه المبالغ من أصول المصرف كان لا يغيّر شيئًا في القيمة الفعلية السائلة للمصرف، ما جعل الودائع تحت الطلب معرّضة للمخاطر. وحتى عندما كانت بعض المصارف تقدّم ملفات متكاملة من فواتير وجداول ووثائق عن قروض طويلة الأمد، لم يكن ممكنًا للحكومة استدعاء هذه القروض خلال فترة زمنية معقولة.

خرج تقرير لجنة الرقابة المصرفية عام 1967 متضمّنًا عدّة توصيات منها إقفال 10 مصارف من أصل 85 مصرفًا عاملاً في لبنان، وتقليص نشاط 4 مصارف إلى الحد الأدنى من الخدمات المصرفية، ورفع السرية المصرفية عن 4 مصارف أخرى لترضخ لتحقيق كامل لملفاتها من خبراء الدولة. كما أنّ عددًا من المصارف المتبقية تمّت مساعدته أو إنقاذه من الافلاس. ووُضعت أسسٌ جديدة فرضت حدودًا لأوجه الاستثمار التي يحق للمصارف ولوجها، كما منعت القيود مزج النشاط المصرفي بأعمال التجارة والأعمال، وخاصة الاستثمار في القطاع العقاري. وفرض على كل المصارف العاملة في لبنان بأن تستحصل على ترخيص كمؤسسات مسجلة (ش.م.ل) وبرأس مال لا يقل عن 3 ملايين ل.ل. (رفع إلى 5 ملايين ل.ل. عام 1972).

وتبعًا لاقتراحات لجنة الرقابة المصرفية، قرّرت الحكومة فرض حظر على تأسيس مصارف تجارية لبنانية جديدة لمُدّة عشر سنوات ينتهي عام 1977. وهكذا بعد ثلاث سنوات من الأزمة المصرفية، هبط عدد المصارف اللبنانية من 55 إلى 38 بسبب التعثّر والدمج، أو لوقوعها تحت سيطرة مصارف أجنبية. وأظهر تقرير قدّمه رئيس اللجنة سليم الحص أنّ نسبة عدد المصارف حيث أغلبية الأسهم تعود إلى لبنانيين انخفضت من 60 بالمئة في تشرين الأول 1966 إلى 45 بالمئة فقط عام 1968.

كما أدّى قرار الحكومة منع تأسيس مصارف لبنانية إلى ارتفاع عدد المصارف الأجنبية، حيث سجّلت الفترة من 1968 إلى 1974 أنّ عدد المصارف الغربية لا سيما الأميركية ارتفع بشكل ملحوظ، وبات يمارس نفوذًا طاغيًا على القطاع المصرفي في لبنان. فانقلبت النسبة وأصبحت المصارف الأجنبية تسيطر على أكثر من ثلثي النشاط المصرفي في لبنان، وسيطر الرأسمال العربي على 20 بالمئة، فيما لم تعد السيطرة اللبنانية تتجاوز

15 إلى 20 بالمئة من السوق[1]. وأصبحت المصارف الرئيسية في لبنان هي أميركية الهوية - بنك أوف أميركا، تشايس مانهاتن، وسـيتي بنك، في حين سارعت مصارف وشركات مالية أميركية عديدة إلى توظيف استثمارات، وفتح فروع في بيروت، مثل أميركان فيرست بنك أوف شيكاغو وكنتيننتال إيلينوي ناشنال بنك أند تراست، وفرست ناشنال بنك أوف بوسطن، وانترناشنال بنك أوف واشنطن، ويونايتد كاليفورنيا بنك. وأصبح النفوذ الغربي طاغيًا، في وقت ظهـرت تقارير وتصريحات تشـير إلى أنّ بعض المصـارف الأوروبية والأميركية كان له يد في انهيار إنترا. ولقد حذّرت تقارير الخارجية الأميركية من مغبّة علنيّة الغزو المالي الأميركي لسوق بيروت، وشـدّدت على أنّ «توسّع النفوذ الأميركي في هذا القطاع اللبناني الحسّاس سيقدّم دليلاً إضافيًا يوُظّف في الحملة السياسية ضدّنا، لا سيما في أوسـاط اليسـار اللبناني المرتبط بكمال جنبلاط. والمسـألة المطروحة هنا أنّ على الحكومة الأميركية التدخّل لكبح جماح الشركات الأميركية حتى تخفّف اندفاع الاستثمار في بيروت ما يخلق معارضة لا يمكننا مواجهتها»[2].

تلك كانت أجواء إنترا عندما وصل روجيه تمرز إلى بيروت موفدًا من شـركة كيدر بيبودي الأميركية.

(1) توفيق أسعد، وزير الصناعة والنفط، تقرير عن مدى الهيمنة الأجنبية على القطاع المصرفي حتى نهاية 1972، قدّم إلـى مجلس الوزراء في كانون الثاني 1974، نشـرته ملخّصًا مجلة آراب **أيكونومسـت** وذكرته تابيثا بتران، ص 390.

(2) Beirut Embassy to Department of State, Oct. 17, 1968, in Marshall, *The Lebanese Connection*, pp. 207-208, endnote 49.

الفصل 4

روجيه تمرز في بنك إنترا

«قال لي نجيـب صالحة: إنسَ بيار إدّه (رئيـس جمعية المصارف) ومَن معه. هيدي قصّة زعماء موارنة ضد يوسف بيدس، وأنا استثني من هؤلاء إلياس سـركيس فقط. فهو ماروني إلا أنّه من طينـة أخرى عن هؤلاء.. ولكنّي أحذّرك من أنّه إلى جانب سمعته كرجل نظيف الكف، فهو صعب جدًّا، ويقولون عنه إنّه روبسبير لبنان». وأثناء جلوسي مع نجيب صالحة كان إبنه الشاب مازن صالحة ومعه إثنان من أصدقائه هما نجيب ميقاتي وشـقيقه طه ميقاتي معنا في الصالون. وعند لقائي بسـركيس، انتظرت فراغه من الأوراق التي أمامه، ثم رفع رأسه ونظر إلي دون أن يسألني مَن أنا وماذا أريد. وقال بنبرة جافة وصادمة لا أنساها: «أنتَ عَم تقول للناس بالبلد أنك جايي ومعك خطّة لتعويم بنك إنترا... هل معك 200 مليون دولار؟». شعرتُ بالإهانة من كلامه ومن أسـلوبه في معاملتي. ولكني تمالكتُ أعصابي واعتبرتُ أنّ أفضل ردّ على سؤاله المباشر والقصير هو جواب مباشر. فقلتُ له: لا ليس معي 200 مليون دولار. فقال فورًا: عال! عال!... فإذن... يعني ما في موضوع تَ نحكي فيه».

روجيه تمرز للمؤلف

مخالفات فيليب تقلا

في العام الذي تلا أزمة إنترا تعرّض فيليب تقلا لإنتقـادات حادّة لارتكابه عدد من المخالفات القانونية: فهو كان حاكم مصرف لبنان ووزيـرًا للخارجية في حكومة عبد الله اليافي في آنٍ معًا. وهذه الازدواجية كانت مخالفة للقانون، وتتعارض مع النظام الأساسي

للبنك المركزي واستقلاليته، كما جاء في قانون النقد والتسليف. والمخالفة الثانية التي كانت تضجّ بالفساد والمحسوبية أنّ تقلا تخلّى عن مسؤولياته في مصرف لبنان خاصة إبان أزمة إنترا، عندما ترك الساحة لنائب الحاكم جوزف أوغورليان الذي كان على علاقة قربى برئيس الجمهورية شارل حلو، وعضو في الائتلاف السياسي المالي في البلاد. وليس ذلك فقط، بل أنّ تقلا جاء ببدعة إدارية غير مسبوقة جعلت أوغورليان حاكمًا لمصرف لبنان بالوكالة. وفوق هذا، تابع تقلا ممارسة أعماله في القطاع المصرفي بصفته عضوًا في مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر منذ 1951[1].

وفي ضوء فضائح تقلا التي خرجت إلى العلن، لم يعد ممكنًا إستمراره في منصب الحاكمية، حتى ولو بشكل صُوَري بعد أزمة إنترا. وكان رئيس الجمهورية شارل حلو يكره الياس سركيس الذي «ورثه» من الرئيس السابق فؤاد شهاب كمستشار. ذلك أنّ سركيس بنظر حلو كان من أصول وضيعة وموظفًا عاديًا، وأنّ سركيس «عدّ أنفاسه» في قصر بعبدا، كما كان حلو يقول لزوّاره. ولذلك عيّن حلو سركيس في منتصف 1967 حاكمًا مؤقتًا لمصرف لبنان بدلاً من تقلا ورغمًا عن إرادة سركيس. وهذا التعيين كان مخالفًا للقانون أيضًا، لأنّه كان استمرارًا في تسييس المنصب كما كان وضع الثنائي تقلا ـ أوغورليان، حيث جمع سركيس حاكمية المصرف ومنصب الأمين العام لمكتب رئاسة الجمهورية. وسيعود هذا الخلط السياسي في السبعينيات عندما أصبح سركيس رئيسًا للجمهورية واحتفظ بمنصب الحاكمية لغاية 1978.

ولكي لا يقلق سركيس على منصبه في القصر الجمهوري، وعده حلو بتعيينه حاكمًا لمصرف لبنان بشكل مؤقت ولستّة أشهر، على أن يعود بعدها إلى عمله في مكتب رئيس الجمهورية. ولكن حلو أراد إبعاد سركيس عن القصر تمامًا، فاصدر مرسومًا في حزيران

---

(1) مارس فيليب تقلا عضويته في مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر لمدّة 55 عامًا حتى وفاته في تموز 2006. وفيليب تقلا هو شقيق الوزير سليم تقلا الذي توفي عام 1945. عيّن حاكمًا لمصرف لبنان في نيسان 1964. المصدر: **جريدة النهار**، 11 تموز 2006. أمّا أوغورليان تدرّج في العمل المصرفي لفترة طويلة جدًّا، بدءًا من زمن الانتداب في بنك سوريا ولبنان. وبرز اسمه في أزمة إنترا عام 1966 التي لعب فيها دورًا مشبوهًا. ولقد برّأه بشكل اعتباطي من أي ذنب في مصير إنترا كتاب صدر عام 2001 عن البنك، **تاريخ المصارف في لبنان**، غسان العيّاش وجورج عشّي. جاء في الكتاب صفحة 127: «لكن أزمة إنترا رمت كرة المسؤولية في ملعب الحاكم بالوكالة الذي تعرّض إلى الظلم في مقاربة ذلك الملف» (كذا).

1968 ثبّته كحاكم أصيل ولفترة حاكمية كاملة. وجاءت تسمية سركيس في مرحلة صعبة وجب على مصرف لبنان بدء ممارسة صلاحياته تجاه قطاع مصرفي منهار. وواجه سركيس سلسلة مخالفات قانونية أضعفت مقدرة مصرف لبنان على التحرّك. فقد كانت حكومة عبدالله اليافي قد وضعت اليد على بنك إنترا، ما كان مخالفًا لقانون النقد والتسليف. لأنّ القانون منح مصرف لبنان وليس الحكومة سلطة وضع اليد على مصارف متعثّرة. ولكن الحكومة تصرّفت وكأنّ المصرف المركزي دكان تابع لها، وليس هيئة مستقلة عنها. في وقت كان حاكم المصرف فيليب تقلا يجلس كوزير في مجلس الوزراء منسجمًا مع دوره الحكومي، وخاصة في سائر القرارات والتوجّهات التي أطلقتها حكومة اليافي، والتي كان من الممكن أن يكون لمصرف لبنان رأي آخر فيها، لو لم يكن تقلا وزيرًا. كما أنّ المحاصصة الطائفية تسلّلت إلى ملاك مصرف لبنان منذ تأسيسه كغيره من المؤسسات العامّة في البلد.

في 1967 صدر القانون رقم 67/2 الذي دُعي «قانون إنترا»، والقانون رقم 67/28 لتنظيم وتنقية القطاع المصرفي والحد من توسعه العشوائي، وإنشاء ثلاث هيئات رقابية وتنظيمية تدير وتصوّب العمل المصرفي وتحميه من الإنهيار. والهيئات الثلاثة كانت «لجنة الرقابة على المصارف» و«الهيئة المصرفية العليا» و«المؤسسة الوطنية لضمان الودائع». وفصّل القانون 67/2 الشروط والخطوات المرافِقة لأي عملية توقّف عن الدفع عند المصارف، وأنّ أي مصرف يعتبر متوقفًا عن الدفع، في كل من الحالات التالية: إذا أعلن بنفسه توقّفه عن الدفع وإذا لم يسدد دينًا مترتبًا عليه لمصرف لبنان عند استحقاقه، وإذا سحب شيكًا على مصرف لبنان بدون مؤونة كافية، وإذا لم يؤمّن المؤونة الكافية لتغطية رصيد مدين ناتج عن عمليات غرفة المقاصة[1].

وكان أول رئيس للجنة الرقابة المصرفية أستاذ الإقتصاد في الجامعة الأميركية والخبير المصرفي سليم الحص الذي كان ساهم كمستشار للدولة في معالجة أزمة إنترا، وفي إنشاء الهيئة العليا المصرفية ولجنة الرقابة المصرفية. وكان الحص قد قام بأداء قسم اليمين القانونية أمام رئيس الجمهورية شارل حلو في قصره في سن الفيل في 5 حزيران عام 1967. وكانت حرب الأيام الستة بين إسرائيل وسورية ومصر قد نشبت. ولذلك كان وجه حلو مكفهرًا وبقي صامتًا خلال أداء الحص للقسم. فقام مدير المراسم آنذاك الياس سركيس

---

(1) قانون رقم 67/2، **المستشار**، المادة 2.

بتلاوة القسم عنه، وردّده الحص رافعًا يده. فكان ذلك أول لقاء جمع الحص وسركيس، وأول مرّة يدخل فيها الحص مصرف لبنان، وذلك قبل شهور من دخول سركيس نفسه[1]. في عامه الأول قام فريق سركيس ـ الحص بوضع اليد على عشرة مصارف لم تتوفر فيها الشروط اللازمة للعمل المصرفي السليم. وطلبت خمسة مصارف أخرى التصفية الذاتية مستفيدة من حوافز قدّمها مصرف لبنان، حتى بلغ مُجمل رساميل المصارف المتعثّرة 75 مليون ليرة.

روجيه تمرز يواجه الياس سركيس

في الصفحات التالية يشرح روجيه تمرز الظروف التي أحاطت قرار شركة كيدر بيبودي الأميركية تكليفه كمستشارٍ وموفدٍ منفردٍ إلى بيروت لتعويم بنك إنترا[2]. يقول تمرز: «قبل عام من عملي في شركة كيدربي بودي كنتُ طالبًا في إدارة الأعمال. وكلبناني وعربي كنتُ أتابع أحوال البلدان العربية وكذلك تطورات القطاع المصرفي في لبنان والتي كانت تتناقلها الصحف وأجهزة الراديو والتلفزة في أميركا وحول العالم. وكنتُ أتابع خاصة الأنباء المستعجلة عن انهيار بنك إنترا في تشرين الأول 1966. فكنتُ أجمع المعلومات وقصاصات الصحف والمجلات، وأدوّن الملاحظات حول ظروف إنترا. وبعد أسابيع قليلة من بدء عملي في كيدر بيبودي، دخلتُ مكتب رئيس الشركة ويدعى ألبرت غوردن Albert Gordon وأثرتُ معه مسألة بنك إنترا وسقوطه في بيروت، وكيف أنّ البحث يدور اليوم حول كيفية معالجة الأزمة المصرفية في لبنان. فأبدى إهتمامه بالأمر وخاصة أنّ شركة كيدر بيبودي كانت بصدد افتتاح فروع في البلاد العربية. وكانت بيروت المدينة المالية الأولى في الشرق الأوسط آنذاك والأصلح لمثل هذا التوسّع.

«وبعد حديث تمهيدي عن أزمة إنترا قلتُ للسيّد غوردن: إنّ لديّ بعض الأفكار الإنقاذية التي أريد أن أستعملها لتعويم بنك إنترا. فضحك وسألني كيف تستطيع ذلك وهذا البنك أبوابه مقفلة وملفاته بالغة التعقيد. وكان ألبرت غوردن قد اشترى شركة كيدر بيبودي المالية عام 1929، وهو صاحب خبرة طويلة في عالم المال، تمتد عدّة عقود،

(1) المارديني، **سليم الحص**، ص 55 ـ 56.

(2) لا يمنع أن يضع القارئ علامة استفهام أو علامة تعجّب حول دقّة كلام تمرز في موضوع تعيينه في هذا المنصب المهم، وهو في السابعة والعشرين من عمره، ولم يمضِ على تخرّجه من الجامعة سوى بضعة شهور.

ويتمتّع بشبكة واسعة من العلاقات مع شخصيات هامّة سياسية وتجارية ومالية في نيويورك وواشنطن. ولقد ساعدني كموظف لديه في التعرّف إلى بعض هؤلاء، حيث كان ألبرت غوردن يقدّمني أثناء الاجتماعات واللقاءات كأحد الشبان اللامعين في الشركة على أنّي أحمل أربع شهادات حصلت عليها من أفضل الجامعات في أوروبا وأميركا، وأتقنُ الإنكليزية والفرنسية والعربية. وعن طريق غوردن، تعرّفت بريتشارد نيكسون ودافيد روكفلر وسواهما. وبات غوردن يعتبر أنّي شاب كفوء، وأعرف ماذا أقول، وخاصة متى تعلّق الأمر بالمنطقة العربية، فأصغى إليّ باهتمام حول إنترا».

وسألنا تمرز: «هل وظّفتك شركة كيدر بيبودي بالذات لأنّك تجيد اللغة العربية، واحتمالات ما يمكنك عمله لصالح الشركة في العالم العربي؟».

أجاب: «صحيح ما تقوله... هذا بالفعل كان السبب وراء اختيار هذه الشركة لي. إذ ضمن هذه الأجواء، كان ألبرت غوردن مؤسس الشركة ورئيس مجلس إدارتها يملك تصوّرًا عن الشرق الأوسط وفرص العمل لكيدر بيبودي للاستفادة من النمو الاقتصادي هناك. ولقد رأوا في خلفيتي كعربي وحامل شهادات متقدّمة في إدارة الأعمال أني الشخص المناسب لتطبيق استراتيجيّتهم في المنطقة العربية. وما لم يتوقّعه أحد أنّ التوقعات العامّة حول فرص عمل الشركة في المنطقة ونمو اقتصاديات الشرق الأوسط كانت تتحقّق بسرعة... لقد كان محض مصادفة أنّي التحقت بوظيفتي في شركة كيدر بيبودي في الأول من تشرين الأول 1966، وأنّ أزمة إنترا وقعت في 14 تشرين الأول، أي بعد أقل من أسبوعين. وكان بنك إنترا في تلك الفترة في عامه الخامس عشر، أكبر مؤسسة مصرفية في الشرق الأوسط، وطوّر خبراته منذ تأسيسه في جذب الودائع، وخاصة من الدول النفطية وأثرياء المنطقة.

«وعندما انتشر خبر تعثّر إنترا، وتأكّدتُ أنّ الخبر كان صحيحًا، ذهبتُ كما قلت إلى مكتب سكرتيرة ألبرت غوردن وطلبت موعدًا. في تلك الأيام في سوق وال ستريت لم يكن أحد يتخيّل أنّ موظفًا صغيرًا ابن 26 عامًا يستطيع أن يلتقي رئيسًا أسطوريًا في مؤسسة مالية كبرى. فما بالك لو يلتقيه وجهًا لوجه وفي مكتبه؟ ولكن ألبرت غوردن كان كريمًا معي ومنحني موعدًا للقائه. وفي معرض نقاشي معه شرحت له القصة، ووضع إنترا كما كان آنذاك، وعرضتُ الفكرة التي في ذهني. وكنتُ أطمئنه إلى أنّه في حال تم إنقاذ إنترا، يمكن استغلال المهارات والخبرات والتجارب التي يملكها إنترا لصالح كيدر بيبودي في الشرق الأوسط. وسيمكّن الشركة الأميركية أن ترث تجهيزات الإقراض والخبرات من إنترا

لتستعملها فورًا أثناء انتشارها في المنطقة. فوجدته يستمع إليّ ويطلب المزيد من الشرح. فقلتُ له لدي طلبين صغيرين وعلى أساسهما يمكن أن أعقد صفقة لصالح كيدر بيبودي: الأول، لوجستي ويتعلّق بشراء بطاقة سفر لي ذهابًا وإيابًا من نيويورك إلى بيروت، وغرفة أوتيل في بيروت. وهذا كل ما أحتاجه. والثاني يتعلّق بكيفية التعامل مع دائني إنترا، والطريقة التي سيتمّ بها تقديمي لهم».

«وشرحتُ للمستر غوردن أنّي ذاهب إلى منطقة الشرق الأوسط حيث المجتمع منغلق، وسوف أتعاطى مع الدائنين للوصول إلى حل مرضٍ يعيد لهم أموالهم. ونحن لا نتكلّم عن أي دائنين. إذ ثمّة أربعة دائنين رئيسيين هم حكومات الكويت وقطر والولايات المتحدة، والحكومة اللبنانية التي تمثّل مصالح آلاف المودعين اللبنانيين في بنك إنترا، كبيرهم وصغيرهم. وفي تلك الأيام كان التواصل مع الحكومات شبه مستحيل، مقارنة بهذه الأيام بفضل وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا. ولذلك كنت أحتاج إلى دعم سياسي أميركي، وإلى تواسط مع الحكومات العربية لتسهيل مهمتي».

«ولم يجد المستر غوردن عائقًا في تمويل سفري ولكنّه شرح أنّ كيدر بيبودي لا تتمتّع بعلاقات سياسية في الشرق الأوسط لتتصّل وتقدّمني كممثل لها هناك. ولكن الشركة كانت تتعامل مع شركة محاماة هي Nixon, Mudge, Rose, Guthrie & Alexander. وبالطبع تربط شركة المحاماة هذه علاقات سياسية بالحكومة الأميركية، وبالدول العربية. فتناول المستر غوردن الهاتف وطلب من سكرتيرته أن يكلّم المسؤول في شركة المحاماة عن مصالح كيدر بيبودي. ولم يكن المسؤول سوى ريتشارد نيكسون الذي كانت المحاماة مهنته الأساسية، بعدما خدم ثماني سنوات في عهدين متواصلين مع الرئيس دوايت آيزنهاور كنائبه من 1952 إلى 1960. ومثالاً على جدارة نيكسون في عمل المحاماة، فإنّه استطاع خلال ساعات من اتصال غوردن توفير اتصالات سياسية وتقديم اسمي وتفاصيل مهمّتي في واشنطن وبيروت والعواصم العربية».

ويضيف تمرز: «شرحتُ للمستر غوردن أنّ أفكاري هي تجربة يمكن أن تنجح ويمكن أن تفشل، ما يعني أنّ هناك مجازفة. ولكن لن يكون ثمّة أيّة تكاليف تذكر لشركة كيدر بيبودي باستثناء مصاريف سفري كما ذكرت: ثمن بطاقة الطائرة ونفقات الفندق في بيروت. فوافق أخيرًا وأمر بتسهيل رحلتي. وكان ذلك بعد شهور من تعثّر إنترا. وهكذا وصلتُ إلى بيروت في 15 حزيران 1967، وشرعتُ في المفاوضات لتعويم البنك كممثل لكيدر بيبودي. وكنتُ قد أحضرتُ معي ملفًّا يضم معلومات عن إنترا والقطاع المصرفي

اللبناني، وحملت معي عناوين وأرقام هاتف بعض الشخصيات اللبنانية التي يمكن أن تلعب دورًا في الملف أو قد تمدّني بنصح أو معلومة. ونزلتُ في فندق السان جورج العريق في بيروت، بما يليق بممثّل شركة مالية أميركية كبيرة، تريد أن تخلق وجودًا لها في البلاد العربية. وكنتُ أعرف النائب في البرلمان اللبناني نقولا سالم الذي ساعدني في تحديد موعد مع السيّد بيار إدّه على أساس أنّ الاجتماع بإدّه سيكون نقطة انطلاق جيّدة لعملي في ملف إنترا».

«وفي اليوم التالي لوصولي، طلبتُ التاكسي وذهبتُ إلى مكتب بيار إدّه، وكان رئيسًا لجمعية المصارف وأيضًا لبنك بيروت والرياض. ولم يكن يعرفني ولا سبق أن التقينا، ولكني جلستُ بكل ثقة في مكتبه ومعي حقيبة اليد. ففتحتها وفيها ملفات وأوراق وشرحتُ له باقتضاب بعض الحلول الممكنة لأزمة إنترا والتي تستند إلى آخر ما توصَّلت إليه تجارب سوق نيويورك المالي وأبحاث الجامعات في أميركا، أي أنّ كلامي لم يكن مرسلاً أو اعتباطيًا».

«ولكني لاحظتُ أنّه لم يكن يصغي لكلامي وإلى شرحي باهتمام، بل كان أسلوبه متعجرفًا، وكلامه قليل وتعابير وجهه arrogant. فهو يرى أمامه شابًا في السابعة والعشرين من عمره، تخرّج من الجامعة حديثًا، وأني أتكلّم العربية بلكنة مصرية كلبناني مولود في مصر. ولعله كان من الأفضل لي التكلّم بالانكليزية التي تضفي الهيبة في نفوس رجال الأعمال اللبنانيين والعرب. وأنهى بيار إدّه الاجتماع وهو يقاطعني متبرّمًا ويقول: أعطني هذه الأوراق the plan وسنرى ماذا نفعل. فرفضتُ بأدب وقلت له إنّ هذا غير ممكن. وانتهى الاجتماع هكذا، ولكني لم أدَع أسلوبه أن يضعف عزيمتي. وعندما غادرت مكتب بيار إدّه مرّ بخاطري الفرق بين أسلوبه وأسلوب السيد ألبرت غوردن رئيس مؤسسة مالية كبرى في وال ستريت، وكيف كان يحترم إمكانياتي ومعرفتي، وكيف وافق على إيفادي ممثلاً للشركة. أمّا السيد بيار إدّه فقد تصرّف بشكل غير لائق. ولذلك حافظت على ثقتي بنفسي».

وسألنا تمرز عن احتمال أن يكون أسلوب بيار إدّه لم يكن شخصيًا نحوه، بل قد يوحي أنّ الحل الذي يحمله لا يوافق مصالحه، لأنّ إدّه كان من الأعداء الرئيسيين لبيدس في لبنان. فأجاب: «على أي حال هذا لم يكن الانطباع الذي خرجت به من زيارتي لبيار إدّه».

وتابع تمرز حديثه: «بعد خروجي من لقاء إدّه في مبنى بنك بيروت الرياض، سعيتُ للقاء الأستاذ نجيب صالحة، الذي كان المسؤول الأول ورئيس مجلس الإدارة في بنك إنترا قبل سقوطه. ونجحتُ في تحديد موعد معه، وذهبت إلى قصر السيد صالحة في حي

قريطم في رأس بيروت، وهو نفس القصر الذي اشتراه فيما بعد السيد رفيق الحريري والمعروف اليوم بـ«قصر الحريري». واستقبلني السيد صالحة، فوجدته مضطربًا غارقًا في مشاكل إنترا الشديدة التعقيد، ولكنّه اختلف عن بيار إدّه بأنّه كان أكثر تواضعًا وانفتاحًا واستعدادًا للإصغاء لأفكاري التي رأى أنّها يمكن أن تحمل بعض الأمل. وساعد في الأمر أنّه كان يعرف عن شركة كيدر بيبودي صاحبة العلاقات الواسعة في أميركا. ومما قاله لي نجيب صالحة: «إنسَ بيار إدّه ومَن معه. هيدي القصّة قصّة زعما موارنة ضد يوسف بيدس. وأنا استثني من هؤلاء إلياس سركيس فقط. فهو ماروني من طينة أخرى عن هؤلاء، وأهميته لمهمتك أنّه سيكون مفتاح حل ملف إنترا بعدما أصبح اليوم حاكمًا لمصرف لبنان، وبيده سلطات مؤثرة جدًا في هذا الاتجاه. ولكني أحذّرك من أنّه إلى جانب سمعته كرجل نظيف الكف، فهو صعب جدًا، ويقولون عنه إنّه روبسبير لبنان».

ويضيف روجيه تمرز: «أثناء جلوسي مع نجيب صالحة تداولنا ملف إنترا، ونصحني بالأبواب التي عليّ أن أطرقها في بيروت. وكان إبنه الشاب مازن صالحة ومعه إثنان من أصدقائه هما نجيب ميقاتي وشقيقه طه ميقاتي معنا في الصالون. ولقد أصبح هؤلاء الثلاثة من كبار رجال الأعمال فيما بعد، والأخوان ميقاتي من أكبر أثرياء لبنان. ولقد اعترَفَ مازن صالحة لاحقًا بفضلي في الحلول، فكان يقول لمعارفه «إنّ روجيه تمرز هو الذي أعاد إلينا أوتيل فينيسيا، بعدما كاد يقع فريسة سقوط إمبراطورية إنترا من بنوك وشركات وفنادق».

«وهكذا بفضل ما قدّمه لي نجيب صالحة من مفاتيح ومعلومات، أخذ بيكار اتصالاتي يتّسع كل يوم، واستطعت تأمين موعد مع الأستاذ الياس سركيس في مبنى مصرف لبنان الجديد في أول شارع الحمرا، لأعرض عليه أفكاري. فذهبتُ إليه، ودخلتُ المبنى ووجدتني أنتقل من مكان إلى مكان، ومن ممرّ إلى غرفة انتظار، حتى وصلتُ بالمصعد باب مكتبه في الطابق التاسع. وعندما فتح مساعدوه الباب لأدخل، هالني أنّ مكتبه هو قاعة كبرى. وشاهدته منكبًا على أوراقه فوقفت أمامه، ولكنّه لم يتطلّع لفوق ليراني أو يرحّب بي، بل تعامل معي وكأني غير موجود. حتى أنّه لم يأذن لي بالجلوس رغم مرور بضعة دقائق على وقوفي أمامه».

«وصبرت وانتظرت فراغه من الأوراق التي أمامه. ثم فجأة رفع رأسه ونظر إليّ بعينين ثاقبتين دون أن يلقي التحية. حتى أنّه لم يسألني ماذا أريد، أو على الأقل لم يسألني مَن أنا. ولعله جمع عني معلومات قبل وصولي. وفقط قال بنبرة جافة وصادمة لا أنساها: «أنتَ عَم تقول للناس بالبلد أنك جايي ومعك خطّة لتعويم بنك إنترا... معك 200 مليون دولار؟»

«شعرتُ بالإهانة من كلامه ومن أسلوبه في معاملتي، وكأنّه الحاكم قراقوش، وشعرت أنّه يقلّل من شأني. ولكنني تمالكتُ أعصابي، واعتبرتُ أنّ أفضل ردّ على سؤاله المباشر والقصير هو جواب مباشر.

«فقلتُ له: لا ليس معي 200 مليون دولار».

«فقال فورًا: «عال! عال!... فإذن... يعني ما في موضوع تَ نحكي فيه».

«ثم انكبّ على أوراقه إيذانًا لي بأن أخرج من مكتبه، وأنّ موعدنا قد انتهى بهذا الحديث المقتضب الذي لم يستغرق دقيقة من وقته، لأنّه مشغول جدًّا. وكنتُ محرجًا جدًّا من الطريقة التي تعامل بها سركيس معي، وكيف أنهى اللقاء بهذه الطريقة. فإذ كان هو مفتاح الملف الذي حضرت من أجله إلى بيروت، فإنّ إقفاله الباب على مهمتي يعني أن أعود إلى نيويورك، وأبلغ رئيسي أنّ علينا أن نصرف النظر عن إنترا. ولذلك لم أغادر من أمامه، بل أخذت أفكّر بما يمكنني عمله. ومرّت لحظات صمت ثقيلة، ثم قرّرت أن أواجهه وأناقشه وأردّ عليه بالحجج. وهو أسلوب كنتُ قد تدربتُ عليه في الجامعة، ويتطلّب لهجة صارمة حتى لو كانت أمام سلطان.

«ورب ضارة نافعة، إذ أنّ ردّي الغاضب على إهانته غيّر مجرى حياتي. ذلك أنّي قلتُ له وأنا أجمع أوراقي وأتظاهر بأنّي أهمّ بمغادرة مكتبه: «لو كان معي 200 مليون دولار، كنت ركّعتك انت واللي معك». وما حصل بعد ذلك أنّ كلامي الفجائي خفّف من حدّة مزاج الأستاذ سركيس الصعب. إذ أنّه وضع القلم أمامه بهدوء كالأب الحنون ونظر إليّ سائلاً: «شو بتقصد بكلامك؟ اشرح لي».

«فجلست على كرسي دون إذن منه وأخرجت ورقتين من الملف عليهما ملخص الخطة، وشرحت له عملية إنقاذية لإنترا تقضي بتحويل الودائع إلى أسهم، وهذا يسدّ الطريق أمام كابوس تسديد مصرف لبنان لهذه الودائع. وبعد ذلك يمكن شطب ديون إنترا. وكان سركيس يصغي باهتمام وكأنّه انقلب 180 درجة عن موقفه الأول، ونسي سؤاله عن الـ 200 مليون دولار، حتى طغى على أسئلته وجهة محدّدة تدور على أنّه لم يعد أمامه الكثير من الوقت للإنقاذ، وعمّا إذا كانت الخطة التي أعرضها صالحة للتنفيذ. وفهمتُ أنّ موقف سركيس الصعب في بداية الاجتماع لم يكن موجّهًا ضدّي شخصيًا بل كان سببه البيئة السياسية التي أحاطت به منذ تسلّمه مهام الحاكمية، وبأزمة إنترا في بيروت والتي كانت تتجه نحو كارثة، يضاف إليها التدخلات السياسية الثقيلة التي كان سركيس يضيق ذرعًا بها. فقد ربطت الحكومة صلاحيات الأستاذ سركيس كحاكم لمصرف لبنان في لجنة

بأفق زمني لمعالجة ملف إنترا ينتهي خلال عشرة أيام. وبعد ذلك عليه إعادة الملف إلى مجلس الوزراء لينظر فيه مجدّدًا. ما يعيد الأزمة إلى دوامتها الآخذة في الاتساع».

قام المؤلّف بأبحاث إضافية حول الظروف التي أحاطت بلقاء تمرز بسركيس، وتبيّن أنّ ما لم يكن يعلمه تمرز هو أنّ سركيس كان مرغمًا على تسلّم موقع حاكمية مصرف لبنان، ولم يكن مسرورًا البتّة في عمله في الأشهر الأولى عندما التقاه. إذ يشرح غابي لحود رئيس المكتب الثاني «الشعبة الثانية» في الجيش في عهد رئيس الجمهورية شارل حلو، أنّ حلو كان يكرّر أمام زواره أنّ «رئيس الشعبة الثانية ليس لي إنه لفؤاد شهاب. والياس سركيس مدير رئاسة الجمهورية ليس تابع لي. بل هو الرئيس الفعلي في القصر الذي يحرّكه فؤاد شهاب من خارج الحكم».

ولذلك رغب حلو في إبعاد سركيس عن القصر الجمهوري بتعيينه حاكمًا لمصرف لبنان. ويضيف غابي لحود: «كان سركيس صارمًا ومستقيمًا لا يحب اللف والدوران، ويشعر أن وجوده كمدير عام لرئاسة الجمهورية يشكّل دعمًا للصف الشهابي والدولة، ولا يجوز له أن يضعف هذا الصف. ولهذا كان مصرًا على عدم ترك المنصب بمبادرة منه على رغم أنّ راتب حاكم البنك المركزي يفوق بأضعاف راتبه في المديرية العامّة لرئاسة الجمهورية»[1].

كما بيّنت أبحاث المؤلّف أنّ الياس سركيس كان يسعى ليصبح رئيسًا للجمهورية قبل سقوط إنترا، وكان استمرار وجوده في القصر سيساعده في مواصلة هذا المسعى (راجع الكتاب الأول من ثلاثية إنترا للمؤلف).

كما أنّ ثمّة جانبًا في شخصية سركيس لا علاقة لتمرز به، بل بصفته روبسبير لبنان[2]، يشرحه كريم بقرادوني من خلال عمله معه كمستشار بعدما أصبح سركيس

(1) **مجلة الوسط**، غسان شربل، «غابي لحود يتذكّر»، 3 آب 1998.

(2) ماكسيمليان روبسبير Maximilien de Robespierre محامٍ فرنسي ومن زعماء الثورة الفرنسية، اشتهر بأنّه «لا يضحك للرغيف السخن»، لتشدّده المفرط في الثورة وعدائه الشديد للاقطاع والملكية، واستعماله العنف والرعب ضد مَن كان يقرّر أنهم أعداء الثورة. حتى بات يخاف منه القاصي والداني. وارتبط اسمه بما سمّيَ «عهد الإرهاب» الذي تلا الثورة الفرنسية مباشرة. أمّا تشبيه الياس سركيس به فيعود إلى أمرين، الأول أنّ روبسبير كان متشدّدًا في تطبيق القوانين واحترام الأصول، وهذا مطلوب في شفافية الدولة ونقاوتها من الفساد. ولكن هذه الصفة هي سيف ذو حدّين إذ أنّ ذلك يعني أنّ هذا الشخص هو مفرط في الجديّة يؤدّي تطبيقه الصارم للقوانين إلى أذيّة آخرين لأسباب قد تكون أحيانًا واهية. وهو ما كان يفعله روبسبير في فرنسا. ولقد نجح روبسبير في الوصول إلى مراتب عليا في قيادة =

رئيسًا للجمهورية عام 1976. فيقول بقرادوني لغسان شربل: «معلوم أنّ الاقتراب والتماس مع الياس سركيس كان صعبًا جدًّا. فهو رجل بارد جدًّا، ويحتاج إلى وقت طويل ليثق بالغير»[1].

يتابع تمرز قصّته فيقول: «لقد امتد اللقاء مع سركيس حوالى ساعة من الزمن، وانتهينا إلى اتفاق على أنّه لا يمانع في أن أستمر في مهمّتي في بيروت لتعويم إنترا، شرط أن ألتزم بعامل الوقت وهو عشرة أيام. إذ لم يعد أمامنا سوى بضعة أيام وبعدها تصبح خطة التعويم مستحيلة. وفي نهاية الاجتماع قال لي سركيس: ما عندي مانع ع الخطة، بس بدّنا نشوف شو بتقدر تعمل مع أطراف الملف وكبار المودعين».

«وهكذا منذ لحظة خروجي من مكتب سركيس بدا لي أنّ كل ساعة وكل دقيقة أصبح لها قيمة كبرى. فامتد يوم عملي من عشر ساعات إلى عشرين ساعة من العمل المتواصل كل يوم. ومن اجتماع إلى اجتماع ومن موعد إلى آخر بدت خارطة المودعين الرئيسيين تتّضح أمامي بعدما تعهّدت للأستاذ سركيس أن أتصل بالمودعين ـ وهو أمر لم يكن هو قادرًا على إنجازه من موقعه كحاكم في مصرف لبنان ـ وأن أقوم أنا بإقناعهم بتحويل ودائعهم إلى أسهم.

ريتشارد نيكسون يدعم تمرز

«وسهّل مهمتي أنّ الملفات كانت تتجمّع لدي في غرفة الفندق ومنها مستندات ووثائق حصلت عليها مباشرة من بنك إنترا أعطاني إياها نجيب صالحة ومستشار إنترا القانوني بول باركر الذي كان يعمل سابقًا في بنك أوف أميركا في بيروت. فعرفتُ توزيع خريطة الودائع وقسّمتها بين ودائع كبرى ومهمة، وتلك التي تخص صغار

= الثورة الفرنسية فألحّ على إعدام الملك لويس السادس عشر وعائلته عام 1793. ثم انتُخب روبسبير عضوًا في مناصب أمنية استعملها بطريقة صارمة مقزّزة. ففي غياب أي مُعارض لطموحه، سيطر بجهازه الأمني على الحكومة في وقت كانت فرنسا تعاني من الفوضى، وبدأ حملة قمع دموي ضد «أعداء الثورة» حتى طال معظم زعماء الثورة وأعدمهم بالمقصلة. حتى قطعت المقاصل بأمر من روبسبير رؤوس ستّة آلاف شخص في ستة أسابيع. وأرعب سلوك روبسبير كبار أعضاء المجلس الوطني، فدَبّروا مؤامرة ضده بنفس الطريقة التي كان يقتل بها الناس. وجهّزوا قوة عسكرية اقتحمت مكتبه واقتادته إلى المقصلة مع مائة من أتباعه وأعدموهم جميعهم، وانتهى «عهد الإرهاب» في فرنسا.

(1) غسان شربل، «كريم بقرادوني»، **لبنان دفتر الرؤساء**، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، 2014، ص 208.

المودعين. وهذه المجموعة الثانية ستكون خارج مشروع تحويل الودائع إلى أسهم الذي سيقتصر على الكبار فقط».

«ووصلتُ بسرعة إلى استنتاج أنّ مهمة إقناع كبار المودعين ستكون شاقة. لقد أيقنت أنّ صغر سني وضآلة نفوذي ومركزي كموظف في شركة مالية يعني أنّ المسؤولين في لبنان والدول العربية لن يأخذوني على محمل الجد. وشو عملت؟ فكّرت بما أنّي أعمل في شركة أميركية، وبما أنّ الحكومة الأميركية ضالعة في الأمر كمودع كبير في إنترا. زائد أنّ الولايات المتحدة صاحبة نفوذ كبير ومتعاظم في المنطقة العربية، وخاصة على الحكومات التي تملك أكبر الودائع في إنترا (ومنها حكومة لبنان وحكومة الكويت وحكومة قطر). فلكي أنجح في إقناع الحكومة الأميركية كان عليّ العودة إلى نيويورك يحدوني أمل أنّ الأميركيين يحترمون الشاب المتعلّم، وخصوصًا المتخرّج من جامعة هارفرد ويعمل في شركة عريقة مثل كيدر بيبودي. إذ لم أجد في ثقافة الأميركيين أي دليل أنهم يطلقون أحكامًا على الشخص من خلال سنّه».

«في نيويورك قدّمت لرئيسي ألبرت غوردن عرضًا موجزًا لما حصل معي، وشرحت له أنّ ثمّة احتمال قبول الدولة اللبنانية بتعويم إنترا، شرط أن نقنع كبار المودعين بخطتنا. وهنا قام غوردن بتفعيل الاتصالات التي وفّرها مكتب نيكسون للمحاماة. وكان ريتشارد نيكسون صديقًا قديمًا لألبرت غوردن وقد عرّفني عليه. وفي تلك الأيام كان نيكسون مستشارًا لكيدر بيبودي، وله نفوذ واتصالات واسعة في العاصمة الأميركية، وفي أوساط الحزب الجمهوري. فقد كان نيكسون نائبًا للرئيس أيزنهاور، وكان ناجحًا كزعيم سياسي أيضًا. حتى أنّ نيكسون رشّح نفسه في الانتخابات الرئاسية عام 1960 ضد مرشّح الحزب الديموقراطي جون كنيدي، والتي فاز فيها الأخير.

«عام 1967 وأثناء عملي على ملف إنترا، كان نيكسون منهمكًا في الإعداد للانتخابات الرئاسية والتي كان موعدها في العام 1968. ورغم انشغاله فقد مهّد لي الطريق في واشنطن للقاء كبار المسؤولين. وذهبتُ إلى واشنطن وقابلتُ المسؤولين في وزارة الزراعة صاحبة الوصاية على المؤسسة التجارية صاحبة ودائع الحكومة الأميركية في إنترا وهي US Commodity Credit Corporation C.C.C. وفي اجتماعي مع هؤلاء قلتُ لهم إنّ مشروعنا هو من مصلحة الحكومة الأميركية، وحتى مصلحة مباشرة، لأنّ وزارة الزراعة تملك ودائع قيّمة في إنترا. ويجب أن لا ندع البنك يفلس، وأن تعطيني جوابًا قبل إنقضاء فترة صلاحية الياس سركيس، لأنّ الحكومة اللبنانية ستتّجه نحو تصفية الموجودات في حال تعثّر

الوصول إلى حل. وعندها سيلحق الضرر بوزارة الزراعة الأميركية، لأنّها ستحصل على نسبة ضئيلة من مجموع ودائعها إذا تمت تصفية إنترا، وربما بقيمة 5 سنتات عن كل دولار من الودائع. أمّا إذا وافقت الوزارة على خطتي، فوفق دراستي لموجودات البنك السائلة وغير المنقولة، فإنّ الحكومة الأميركية ستحصل على نسبة مهمة من الأسهم، وسوف ترتفع قيمة هذه الأسهم بسرعة. وبعد ذلك يمكنهم بيع الأسهم وتحقيق الربح واستعادة كامل الودائع عدا عن النفوذ السياسي».

«لقد أنذرتُ المسؤولين الأميركيين أنّ الوقت ينفد بسرعة، وكل ما احتاجه هو إشاعة خبر أنّ الحكومة الأميركية توافق على خطة التعويم التي أقدّمها باسم كيدر بيبودي. وبعدها يحضر المودعون العرب الكبار. وكان المسؤولون حول الطاولة التي جمعتنا ينظرون إلي وهم يعلمون أنّ نيكسون هو من يدعم حضوري إلى هذا الإجتماع، وأنّي «خبير مالي لامع» في شركة كيدر بيبودي العريقة في سوق وال ستريت. والأهم أنهم فهموا أنّ الخطة جيدة وليس فيها مجازفة حول مصير الودائع الأميركية. ولكن موقفهم تشابه مع موقف الياس سركيس: إذ باركوا تحرّكاتي ولسان حالهم يقول: لنرَ ماذا سيحصل مع الآخرين. فشكرتهم وعدتُ إلى نيويورك لأزفّ لرئيسي خبر نجاحي في واشنطن والتي أمضيت فيها ثلاثة أيام.

«وكان عليّ الآن أن أباشر عملية إقناع كبار المودعين العرب، إذ أنّ مشاركة الحكومات العربية في الخطة يعني أنّ أصحاب الودائع الكبيرة من الشركات والأشخاص سوف يطمئنون ويوافقون».

مع جابر الأحمد الصباح وأحمد آل ثاني

«عُدتُ بالطائرة إلى بيروت لأتزوّد بمعلومات تساعدني في اتصالاتي مع دول الخليج. وكان لنجيب صالحة مستشار آخر غير بول باركر هو النائب في البرلمان علي عرب وهو شيعي من أثرياء لبنان الذين كوّنوا ثروتهم في غرب أفريقيا[1]، وهو الشقيق الأصغر لإبراهيم عرب الذي كان عضو مجلس إدارة بنك إنترا، إضافة إلى رجل الأعمال هاني سلام ابن شقيق رئيس الحكومة اللبنانية سابقًا صائب سلام والذي ارتبط اسمه طويلاً بشركة طيران الشرق الأوسط. فعرّفني نجيب صالحة على هذين الشخصين ليساعداني في

(1) علي عرب وُلد في مدينة صور، حي المصاروي، عام 1925، وانتخب نائبًا عن صور في 1964 و1968 وكان وزيرًا للزراعة عام 1964.

العمل مع المودعين الخليجيين. وتمكّنا سوية نحن الثلاثة من الحصول على موعد مع الشيخ جابر الأحمد الصبّاح الذي كان وزيرًا للمالية ورئيسًا للحكومة».

تجدر الإشارة إلى أنّ أبحاث المؤلّف تبيّن أنّ روجيه تمرز كان قد عمل لبضعة شهور لدى هاني سلام، وأنّ تمرز قد قدّم طلب عمل في بنك إنترا إلى يوسف بيدس قبل تخرّجه من الجامعة في تموز 1966، وذلك قبل تعثّر البنك في تشرين الأول (ربّما لرغبته في العمل في لبنان حيث يقيم والده). ولكن تمرز عوّض عن عدم حصوله على عمل في بيروت بذكائه، وعلومه الجامعية، ودخوله من بوابة الشركة الأميركية. فكان هاني سلام هو أول الأشخاص الذين التقى بهم تمرز كممثل للشركة الأميركية عام 1967. وقدّمه سلام لبعض مسؤولي إنترا، حيث أكّد لهم تمرز حياديته، وأنّه يعمل على الملف ليس لمرضاة أحد في لبنان، وليس عنده أي مأخذ على بيدس، ولا يحمل أي أجندة أعمال. بل بالعكس هو يحترم بيدس (الذي كان في الخمسينيات من عمره آنذاك) ومعجب برؤية بيدس ونجاحاته الكثيرة في عالم المال والأعمال. وأنّ همّ تمرز الأول هو وقف نزيف إنترا، وحصر موارد البنك، وابتكار هيكلية إدارية تعكس القيمة الفعلية لأصول إنترا وموجوداته. وكان تمرز مصرًا على تشخيصه للأزمة، وهو أنّ السبب الرئيس لتعثّر البنك كان الهجمة على سيولته، وليس أي عامل آخر[1].

وهكذا بدأت جولة تمرز ومرافقيه الخليجية في الكويت، حيث حصل على موعد مع الشيخ جابر. وكان الشيخ جابر ضليعًا في شؤون المال والمصارف، شغل منصب وزير المالية في الإمارة الفتية عام 1962، ومن أوائل مهامه الإشراف على إصدار عملة وطنية للكويت هي الدينار الكويتي، والسهر على دخولها إلى سوق المال وتسويقها لتصبح مقبولة داخل الكويت وخارجها، وكذلك تأسيس «مجلس النقد الكويتي» الذي أصبح هو رئيسه. وكان من أنجح مشاريعه هو «صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية» الذي قدّم منحًا ومساعدات تقنية واقتصادية للدول العربية والأفريقية والآسيوية الفقيرة، حتى وصل عدد البلدان التي تلقّت المساعدات من هذا الصندوق 103 دول. وقد رأس جابر الأحمد هذا الصندوق من 1962 إلى 1964 واستمرّ في منصبه هذا حتى عام 1965 عندما أصبح رئيسًا للحكومة. وبفضل هذه الخبرات، ولأنّه كان يزور لبنان باستمرار، فقد كان الشيخ جابر

(1) لم يذكر السيّد تمرز هذه التفاصيل الخلفية للمؤلّف، دون أن يعني ذلك أنّه أراد أن يخفيها، بل ربما كان قد ذكرها لو سأله المؤلف أثناء لقاءاتهما.

مطّلعًا على ظروف بنك إنترا، ومرافقًا للأحداث التي عصفت به عام 1966، وكان تمرز محظوظًا جدًّا أن يكون الشيخ جابر وليس أي شخص آخر هو من يقابله في الكويت.

ويضيف روجيه تمرز: «كان لقاؤنا بالشيخ جابر الأحمد مدهشًا ومنتجًا للغاية. إذ أنّه رحّب بنا ـ علي عرب وهاني سلام وأنا ـ وكان قد علِم بهدف جولتي والمساعي التي أقوم بها لتعويم إنترا. وأثناء شرحي للخطة فهمت من إيماءاته أنّه كان يصغي إليّ باهتمام إيجابي ما شجّعني. وكان معنا في الجلسة مستشار الأمير الاقتصادي ويدعى خالد أبو السعود وهو فلسطيني. ولقد أعجبتني مداخلات وملاحظات هذا المستشار، وعلمتُ أنّه اليد اليمنى للشيخ جابر. وكان خالد أول فلسطيني يحصل على الجنسية الكويتية من الفلسطينيين الذين هاجروا إلى الإمارة. وكان الدكتور خالد يحتل مرتبة مدير عام وزارة المالية الكويتية، وخبير مالي واقتصادي كسب ثقة أمير الكويت وثقة الشيخ جابر بشخصيته الصادقة وإخلاصه في العمل. وهكذا كان تركيزي في الشرح يدور حول إقناع خالد ابو السعود الذي تولى مهمة طرح الأسئلة لأنّ كلمته «ما بتصير اتنين» مع الشيخ جابر إذا اقتنع بمشروعي. كما أسهبت بالشرح عن موافقة الحكومة الأميركية على المشروع لما أعرفه عن صداقة دول الخليج مع الولايات المتحدة. فاجتمعَت عوامل النجاح ووافق الشيخ جابر على الخطة وما زالت الكويت صديقة لأميركا حتى اليوم.

«وبعد مضي يومين في الكويت لم يبقَ أمامي سوى خمسة أيام لأجمع أطراف الملف، وأحصل على موافقة الجميع ثم أعود إلى الأستاذ الياس سركيس. ولحسن الحظ فقد طرنا نحن الثلاثة علي وهاني وأنا إلى الدوحة للقاء أمير قطر الشيخ أحمد بن علي آل ثاني. وكانت قطر أسهل حلقة في المساعي التي أقوم بها. إذ بعد بضعة دقائق من الشرح فطَنَ أمير قطر أنّ واشنطن تدعم المشروع وأنّ لبنان والكويت موافقان. فأعلن موافقته هو أيضًا باسم قطر بدون تردّد. وكانت بنود الخطة تشمل تأسيس مجلس إدارة جديد من كبار المودعين بصفتهم الجديدة كمساهمين. ولذلك كنتُ أفاوض هذه الحكومات وفي ذهني ذلك المجلس الجديد. فبدءًا من واشنطن، طلبتُ من وزارة الزراعة الأميركية أن تسمّي شخصًا يكون موضع ثقة، ونقطة تواصل لمتابعة التفاصيل، وفي ذهني أنّ شخصًا كهذا سيتدرّب على الملف باكرًا، ويصبح من الطبيعي أن يكون هو ممثّل مصالح حكومته على طاولة مجلس الإدارة الجديد، وليس شخصًا لا يعرف شيئًا عن الملف. وكرّرت نفس الطلب مع الكويتيين ومع القطريين أن يختاروا شخصًا يتواصل معنا».

تعويم إنترا

يشرح روجيه تمرز نتائج جهوده بعد الجولة الخليجية فيقول: «رجعتُ إلى بيروت ولم يبقَ من المهلة سوى ثلاثة أيام، واجتمعتُ أولاً بالياس سركيس وشرحت له مجمل ما أنجزته من اتصالات وموافقات وشروط. فأعجبه الكلام. ثم اجتمعت بنجيب صالحة لأوافيه بنفس التفاصيل. وكانا سعيدين للغاية، وخاصة صالحة الذي كان يشكو من احتمال أن يحاكم ويحكم عليه بفترة سجن مديدة. أمّا الياس سركيس، وإن كان وضعه أفضل بكثير من وضع صالحة، إلا أنّه كان يشكو من عارض صحي هو وجع رأس لازمه منذ استلامه منصب حاكمية مصرف لبنان وتكليفه معالجة أزمة إنترا. فقد مرّت أيام مع هذا الملف جعلته يشعر باليأس من العثور على حلّ، وكان كل يوم يحمل مفاجآت غير سارة وعَثرات لا تخطر على بال. فيزداد وجع رأس الأستاذ سركيس»[1].

«لقد كان سركيس يرأس لجنة وصاية لإدارة إنترا وتسيير أعماله، ومعه ثلاثة أشخاص هم بشارة فرنسيس وشوكت المنلا وبيار داغر. وكانت مهمّة هؤلاء تعيين مجلس جديد للإدارة، وتخمين وبيع كل الأصول العائدة لإنترا وتكليف شركة استشارة مالية للقيام بهذه المهمة. وهنا اقترح هاني سلام ونجيب علم الدين وآخرون على الرئيس رشيد كرامي أن يسمّي شركة كيدر بيبودي وممثّلها في بيروت روجيه تمرز لتدرس وسائل تعويم بنك إنترا. فوافق كرامي، واختيرت شركتنا لتخمين الأصول وبيعها واقتراح خطة عمل مستقبلية».
كانت اللجنة التي رأسها سركيس عام 1968 تحمل طابعًا رسميًا، حيث كان شوكت المنلا قاضيًا، وإميل أبو خير رئيس مجلس شورى الدولة، وخليل سالم مدير عام المالية[2]. وبعد مفاوضات مع كبار المودعين والإستماع إلى عروض متعددة لحل الأزمة، وافقت اللجنة على الخطة التي قدّمها تمرز باسم شركة كيدر بيبودي الأميركية[3].

لم يذهب مشروع شركة كيدر بيبودي تمامًا بالاتجاه المعاكس لما كان يقترحه محامي بيدس بول باركر سابقًا. إذ باتت المعلومات متوفّرة في ذلك الوقت أنّ إنترا لم يتعثّر تمامًا،

(1) للتفاصيل حول العقبات أمام معالجة أزمة إنترا عام 1967، راجع كتاب كمال ديب **يوسف بيدس: إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان 1949 ـ 1968**، المكتبة الشرقية.

(2) حنا عصفور، **بنك إنترا قضية وعبر**، بيروت، نشر خاص، 1969، ص 107. هشام البساط وعبد الكريم الخليل، إنترا: **أزمة مصرف أم أزمة نظام**، بيروت، دار اليوم، 1967.

(3) نعمان الأزهري، **هذه تجربتي نصف قرن من العمل المصرفي**، بيروت، دار النهار للنشر، 2008، ص 120.

وأنّه ليس من الحكمة بيع الأصول «بأبخس الأثمان» لتسديد المستحقات للدائنين وأصحاب الودائع، وتصفية البنك نهائيًا. فقد كان في صلب خطة تمرز أنّ إنترا واجه أزمة سيولة، أي أزمة عجز عن الدفع. ولكن إنترا كان لا يزال يملك أصولاً هائلة. والحل هو في تحويل هذه الأصول إلى أسهم، وتحويل أصحاب الودائع إلى شركاء، كل حسب مبلغه. وكانت العقبة بالنسبة للحكومة اللبنانية هي إقناع أصحاب الودائع بقبول أسهم مقابل الودائع.

كان الحل الذي جاء به تمرز هو أنّ الحكومة اللبنانية لا تحتاج إلى اقناع المودعين بتفاصيل الحل، إذ يمكنها أن تفرض الحل - إذا كان يناسبها - بقوّة القانون. وكان يعني ذلك أنّه يمكن تحويل الودائع بموجب مرسوم حكومي إلى أسهم. فجَنَت شركة كيدر بيبودي ملايين الدولارات لقاء الخطّة التي تقدّمت بها، والتي كان يُمكن أن تُرفض لو قُدّمت أمام القضاء الأميركي أو الكندي، حيث القضاء كان سيسمح لأصحاب إنترا الأصليين بالدفاع عن أنفسهم، وكان سيطلب أيضًا مساءلة ومحاكمة المسؤولين في الحكومة والمصرف المركزي على عدم تحرّكهم السريع والحاسم لانقاذ مؤسسة اقتصادية بحجم إنترا. خاصة بعدما أثبتت الوثائق والتحقيقات، وحتى اقتراحات «كيدر بيبودي» أنّه كان بالإمكان إنقاذها. فقد تبيّن أنّ مبالغ كبيرة فاضت عن الحاجة بعدما تمّ تسديد كافة متوجبات إنترا من تعيين مجلس إدارة جديد من أصحاب الودائع السابقين، وتعويض صغار المودعين أموالهم. فاحتفظ كبار المودعين بما بقي من مال كأرباح السنة الأولى لشركة إنترا. ولكن اللوم في اعتماد هذا الحل لا يقع على الشركة الأميركية بل على المسؤولين في لبنان. فبإسم قانون وضعوه هم فقَدَ يوسف بيدس والأصحاب الشرعيون ومؤسسو إنترا كل ممتلكاتهم وأسهمهم في إنترا وأودع بعضهم السجن بتهم مختلفة.

يقول تمرز: «لقد تسلَّمَت كيدر بيبودي مسؤولية إنترا بموجب ما عُرف آنذاك بـ«بروتوكول إنترا» The Intra Protocol في العاشر من تشرين الأول 1967. وهكذا وخلال أقل من 12 شهرًا تغيّرت حياتي وحياة أعضاء الفريق الذي كان يعمل معي إلى الأبد. وكان تعثّر بنك إنترا ثم تعويمه فرصة ذهبية لشركة كيدر بيبودي لتحقّق قفزة نوعية في توسّع عربي لم تكن لتحصل عليه حتى بعد عشر سنوات وفق استراتيجيّتها الطويلة الأمد».

«وهكذا وقبل انقضاء مهلة العشرة أيام، قام فريق الياس سركيس في مصرف لبنان بمساعدة بيار داغر، بتحضير مسودّة مشروع قانون لتعويم إنترا كحل مقبول لدى المودعين الكبار. وقام مجلس النواب بالتصويت على هذا المشروع فيما بعد والموافقة عليه. وكانت خطوتنا الأولى تأسيس مجلس إدارة جديد يمثّل كبار المودعين، بموجب حصتهم من الأسهم. فسمّت الحكومة

اللبنانية خليل سالم مدير عام وزارة المالية عضوًا في هذا المجلس، وسمّت حكومة الكويت خالد أبو السعود، وعيّنت قطر ممثلاً لها من وزارة المالية القطرية. امّا الولايات المتحدة فقد أوعزت للملحق الزراعي في سفارتها في بيروت ليكون ممثلها في مجلس الإدارة الجديد.

«طيلة فترة عملي على هذا الملف كان يعاونني المحامي في القانون الدستوري بيار داغر، الذي أصبح مستشارًا قانونيًا شخصيًا لي ولشركة كيدر بيبودي. ذلك أني لم أكن أعرف كيفية التعاطي مع النصوص القانونية في لبنان، وطرق العمل المتبعة هناك. وكان داغر مقرّبًا من رئيس الجمهورية آنذاك شارل الحلو، وما يعني ذلك من علاقات وصلات تسهّل مهمتي. إذ كان في خطة التعويم بنود عن مجلس الإدارة وأحدها تسمية رئيس مجلس الإدارة. فوضعتُ اسم المحامي بيار داغر رئيسًا، وهكذا كان. وأُبلغ داغر بالتعيين فقام بتجميد عمله في مهنة المحاماة، وأصبح رئيسًا للمجلس الجديد والمشرف على تنفيذ خطة التعويم. ووضعنا بروتوكولاً ينفّذ على مراحل تمتد من تشرين الأول 1967 لغاية أيلول 1970، لكي تنطلق شركة إنترا الجديدة، وهي فترة كان بيار داغر في السدّة الأولى».

«وكنتُ أنا طيلة هذه الفترة أُشرف على مراحل التنفيذ دون أن أكون عضوًا في مجلس الإدارة. حيث كان مكتبي في فرع بنك إنترا المطل على شارع عبد العزيز، ومكتب بيار داغر إلى اليمين من مكتبي. فكنّا نتابع التنفيذ معًا ونذير شركة إنترا للاستثمار بكل تفاصيلها. ومَن كان يعرف هذا الوضع وخاصة وجودي شخصيًا في موقع أعلى صلاحية اتخاذ القرار في إنترا، كان يسمّيني «المفوّض السامي» Le haut commissaire. ذلك أنّي لعبتُ أدوارًا رئيسية في كافة مراحل نشوء وتثبيت شركة الاستثمار الجديدة. وكان دور بيار داغر حصريًا في المسائل المحلية الطابع بسبب خبرته في لبنان، أمّا ما كان يتعلّق بالأبعاد الدولية والعربية فكانت من ضمن خبرتي ومجال عملي. وعلى سبيل المثال، في اجتماعاتنا مع ممثلي الحكومة الأميركية كنت أنا الناطق الرئيسي باسم إنترا، في حين كان داغر لا يعرف غير اللغة الفرنسية ولا يشارك في المفاوضات».

تمرز وانتخابات 1970

وأخيرًا انتهت كل الخطوات التنفيذية والقانونية لإعلان ولادة شركة إنترا للاستثمار وكان ذلك في 2 كانون الأول 1970، واتخذت الشركة من فرع إنترا جاندارك على شارع عبد العزيز مقرًّا رئيسيًا لها حتى اليوم. وجاءت الولادة بعد ثلاثة شهور من انتهاء بروتوكول شركة كيدر بيبودي وعمل تمرز في إنترا.

ويقول تمرز: «اقترب موعد انتهاء بروتوكول كيدر بيبودي عام 1970، وترافق ذلك مع الانتخابات الرئاسية في لبنان والتي ترشّح فيها الياس سركيس للرئاسة، حيث كانت فرص نجاحه جيدة، رغم ترشّح النائب سليمان فرنجيّة وترشّح رئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميّل. وسرعان ما تبدّلت الأجواء في لبنان عندما ارتفعت أسهم النائب سليمان فرنجيّة الذي فاز بأغلبية صوت واحد. فرفض الرئيس فرنجية تعييني رئيسًا لمجلس إدارة شركة إنترا، رغم خبرتي الطويلة، ودوري الأساسي في الشركة. فهو والفريق المحيط به والطبقة السياسية لم يريدوا شخصًا غريبًا عنهم هو روجيه تمرز. ثم أحضر الرئيس فرنجية قريبه لوسيان دحداح رئيسًا لمجلس الإدارة. وكانت هذه القشّة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة لي. فكانت نهاية عملي في إنترا في أيلول 1970 سببًا كافيًا لأبحث عن فرص أخرى في المحيط العربي خارج لبنان.

«وربما كانت خطيئتي بنظر الرئيس فرنجية أنّ اسمي بات معروفًا في بيروت أكثر من اللازم، وخاصة علاقتي المباشرة بحاكم مصرف لبنان الياس سركيس الذي أصبح المرشّح الأوفر حظًّا لرئاسة الجمهورية بمواجهة فرنجية. وكذلك بسبب شهرتي كمنقذ لشركة إنترا. ولقد تدرّج موقف فرنجية السلبي تجاهي من مجرّد ضيقٍ إلى حقدٍ وضغينةٍ. ذلك أنّي أثناء الفترة التي سبقت الانتخابات والتي أدّت على أي حال إلى فوزه، دعوتُ إلى غداء عمل في بيتي في محلّة الجناح في بيروت بصفتي «رئيس الظل» أو الرئيس الفعلي لشركة إنترا للاستثمار. وكان هذا في آب 1970. وكانت عائلتنا قد اشترت أراضٍ لا تصلح للزراعة تمتد من الرملة البيضاء إلى طريق المطار، وبنى والدي عمارة من أربعة طوابق على قطعة منها. فكنتُ أقيم في شقة الروف الكبيرة في هذه البناية أثناء إقامتي في بيروت».

«وحضر الغداء الياس سركيس وبيار الجميّل يرافقه ابنه البكر أمين. وكان أمين يقود سيارة أبيه. وكانت صداقة قديمة تجمعني بأمين. فأنا أكبره بعام ونصف العام لأنّه ولد في مطلع عام 1942، وتربطنا علاقات عائلية ممتدة من ضهور الشوير إلى بكفيا. وعلى سبيل المثال تزوّجَت أخت أمين جاكلين الجميّل، من جوزف أبو حلقة وهو ابن فكتوريا تمرز ابنة عم أبي. وكان عمري حينها 20 سنة وعمر أمين حوالى 18 سنة[1].

(1) تزوج الشيخ بيار الجميّل من ابنة عمّه جنفياف الجميل عام 1934 ورزقا بأربع بنات: جاكلين وأرزة ومادلين (ماديس) وكلود، وولدين، أمين (وُلد في 22 كانون الثاني 1942) وبشير (وُلد في 10 تشرين الثاني 1947). تزوجت البنات من رجال أعمال، أمّا أرزة فقد أصبحت رئيسة دير الصليب لرهبانيات الفرنسيسكان.

=

«وفي اللقاء السياسـي عندي في البيت وكنتُ في الثلاثين من عمري، كان سركيس وبيار الجميّل في الخمسين من العمر، وكان الهدف من اللقاء أن يتنازل أحدهما للآخر حتى لا تتشتّت أصوات النواب في مواجهة سـليمان فرنجيّة. فخاطبتهما بعدما فرغنا من تناول الغداء وبدأنا النقاش، بقولي: «إذا لم تتفقا ويتنازل أحدكما للآخر فسيأخذها سليمان فرنجيّة على بارد المستريح». ولكن شو صار؟ عاد الشـيخ بيار والأستاذ سركيس إلى أحاديث ومواضيع قديمة، وإلى متاهات سياسية لبنانية مضى عليها سنوات. حتى تشعب حديثهما وابتعدنا كثيرًا عن الهدف الاصلي للغداء، وهو أن نخرج بمرشّح واحد. وأمام هذا المشهد قلتُ لنفسـي أنّ لا رجاء للبنان. فإذا فشـلنا في التوفيق بين شخصيتين كبيرتين تفهمان المصلحة العامّة، فكيف يمكن التوفيق بين شعب بأكمله متنوع الاتجاهات والميول والطوائف. وكان منطقي في الاجتماع بسـيطًا، أي أنّ «واحد زائد واحد يسـاوي إثنين»: فيتنازل أحدهما لرفيقه الآن فتتحد القوى ويفوز الأول. ثم يتنازل الأول للثاني ويسـاعده للفوز بعد ست سنوات. وكنّا نقول لنبدأ ببيار الجميّل كمرشّح للعام 1970، ثم يعود الياس سركيس ويأخذها في انتخابات 1976. ولكن سركيس لم يرض بهذا الحساب لأنّه اعتبر أنّه أوفر حظًّا بكثير من الشيخ بيار. وهكذا فشل التوافق في بيتي، وخرج الشيخ بيار والأستاذ سركيس وكلاهما متمسّك بترشّحه ويحارب الآخر. حتى فاز الأستاذ فرنجية بـ 50 صوتًا مقابل 49 أي بفارق صوت واحد. ولم ينقص سليمان فرنجيّة الوسائل ليعرف عن تفاصيل هذا الاجتماع في بيتي، وفسّره بأنّي أعمل على توحيد الصفوف ضد ترشيحه. ولكن بعد معرفته بفشل الاتفاق بات أكثر وثوقًا بالفوز»[1].

دخل تمرز إذًا معمعة السياسة اللبنانية باكرًا وعلى مستوى عالٍ، كما دخل الاقتصاد اللبناني من بوابة إنتـرا. إذ أنّ مهمته الاقتصادية لم تكن أقل مـن إنقاذ أكبر مصرف لبناني، ومهمته السياسية لم تكن أقل من اسـتضافة المرشّحين لرئاسة الجمهورية في بيته. ولكن مسـيرة لبنان الانحدارية التي ابتدأت منذ ذلك اليوم المشؤوم 14 تشرين الأول 1966، لم تتوقّف في الأعوام التي كان فيها تمرز قريبًا من موقع القرار في إنترا

= المصـدر: Bernard Reich, *Political Leaders of the Contemporary of the Middle East and North Africa*, New York, Greenwood Press, 1990, p. 203.

(1) لا يمنع أن يطرح القارئ علامة استفهام وعلامة تعجّب حول هذا اللقاء وكيف تمكّن روجيه تمرز ابن الثلاثين عامًا أن يجمع أقطابًا سياسيّين من هذا الحجم، وكيف توصّل إلى هذا المستوى من النفوذ، وهو موفد شركة مالية أميركية لم يمضِ على إقامته في بيروت أكثر من ثلاث سنوات.

(1968 ـ 1970). وهو ما سـنعالجه فيما تبقى من هذا الفصل على أن نعود في الفصل القادم إلى عهد سليمان فرنجيّة.

ففي عام 1967 انتظم قادة الموارنة في «حلف ثلاثي» ضد الشهابية، وضم الحلف بيار الجميّل وكميل شمعون وريمون اده تحت شـعار توحيد الصوت المسيحي. ففهم رئيس الجمهورية شـارل حلو أنّ عليه أن يكون أكثر تمثيلاً لنبض الشارع الماروني من السابق وليس «رئيس كل اللبنانيين»، بحجّة أنّ المسـلمين توقّعوا ومنـذ 1956 أن يكون رئيس الحكومة ممثلاً للشارع المسلم[1]. وخاض الحلف الثلاثي الانتخابات البرلمانية عام 1968 تحت «platform» مناوئ لليسار والقومية العربية والقضية الفلسطينية.

وحذّر هذا الحلف من خطر المقاومة الفلسـطينية على وجود لبنان وسيادته. وكانت هذه المواقف مدعومة من الدول العربية المحافظـة والولايات المتحدة وأوروبا الغربية. ومجموع هذه الدول العربية والغربية عملت لنصرة إسرائيل ضد مصر وسورية في حرب 1967، ما حدّد باكرًا الاصطفاف في لبنان بين طبقة فاسدة رجعية طائفية يدعمها المحافظون العرب وأميركا والدول الغربية، وتصل امتداداتها إلى تفاهم مع إسـرائيل، وحركة يسارية لبنانية تدعمها المقاومة الفلسطينية ودول جمهورية عربية كمصر وسورية والعراق وليبيا، ودول الكتلة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي.

لم تخلُ حملة «الحلف الثلاثي» الماروني من خطـاب تهويل طائفي تقيلدي لإثارة النعرة المسيحية. حتى علّـق كمال جنبلاط في نيسـان 1968 أنّ «اليافطات الانتخابية في كسروان أعطت انطباعًا وكأنّ جمال عبد الناصر يترشّح ضد مريم العذراء. وهذا النوع من الحملات الانتخابية سـيوصلنا إلى قبرص ثانية حيث سيحارب المسلمون والمسيحيون بعضهم البعض في لبنان كما يحارب الآن الاتراك واليونانيون بعضهم البعض في جزيرة قبرص»[2].

ويقول أسعد أبو خليل: إنّ النجاح الكبير للحلف الثلاثي الطائفي في انتخابات 1968 ضد اللوائح الشـهابية كان بفضل التدخّل الأميركي المباشـر، بالأموال والتخريب على النتائج لدعم اليمين ضد اليسار في كل بلدان العالم أثناء الحرب الباردة وتخوّفًا من انتشار الشيوعية. كما أنّ الحلف الثلاثي غذّى النعرة الطائفية لجمهوره بالتخويف من أنّ المقاومة

(1) James Stocker, *Spheres of Intervention*, p. 25.

(2) *Arab World* magazine, April 16, 1968.

الفلسطينيّة هي تهديد ديموغرافي وسياسيّ وعسكريّ لنظام الهيمنة الطائفي السائد منذ الاستقلال. فقد احتاجت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى جبهة متراصّة في لبنان ضد تحالف اليسار اللبناني والمقاومة الفلسطينية. فواجه اليمين اللبناني المتمثّل بحزب الكتائب وحزب الوطنيّين الأحرار والكتلة الوطنيّة كل خصومه في حملة انتخابيّة شاركت فيها بقوّة جريدة **النهار** بعناوين الحريّة والسيادة والاستقلال. وكانت المقاومة الفلسطينيّة آنذاك في حالة صعود صعُب على المكتب الثاني ضبطه كما في السابق. ويضيف أبو خليل: «كما أن مؤامرة بنك إنترا هزّت بنيان النظام اللبناني السياسي والاقتصادي على حد سواء، وشارك في تلك المؤامرة أقطاب في اليمين اللبناني مثل صائب سلام وبيار إدّه بصورة خاصّة»[1].

إسرائيل تضرب شركة الميدل إيست

بعد سقوط إنترا وانهيار القطاع المصرفي وحرب 1967، تواصلت الهجمة النيوليبرالية على إمبراطوية إنترا. ففي 28 كانون الأول 1968 أغارت إسرائيل على مطار بيروت، وأظهرت التحقيقات تقصيرًا فادحًا ـ إن لم يكن تساهلاً ـ من قيادة الجيش في هذه الحادثة التي خلت تمامًا من عنصر المفاجأة. إذ أنّ إسرائيل صرّحت فور حصول عملية فدائية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضد طائرة إسرائيلية في أثينا يوم 26 كانون الأول أنّها «تنوي الردّ في لبنان». كما أنّ وزير الأشغال اللبناني ريمون اده أعلن صباح 27 كانون الأول عن معلومات أنّ «مطار بيروت سيكون هو الهدف الإسرائيلي». واستعدادًا لذلك أصدر قائد الجيش العماد اميل البستاني أوامره صباح 28 كانون الأول لكافة الضباط والعسكريين أن يكونوا على أهبة الاستعداد لمواجهة أي اعتداء إسرائيلي وخاصة على مطار بيروت»[2]. وكان إميل البستاني يثق بقدرات الجيش اللبناني على التصدّي.

فلماذا لم يحصل أي رد لبناني لوقف العدوان؟ مساء السبت 28 كانون الأول 1968، تسلّلت أربع طائرات هليكوبتر إسرائيلية تحمل خمسين عنصرًا من الكوماندوس الإسرائيلي على علو منخفض من شاطئ خلدة جنوب بيروت بعد التاسعة مساءً، ووصلت إلى مطار بيروت الدولي. وإذ طلب برج المراقبة في المطار معرفة هويتها وسبب قدومها، لم تردّ عليه.

(1) أسعد أبو خليل، «انتخابات الرئاسة في لبنان عام 1970: التحضير للحرب»، **الأخبار**، 19 نيسان 2014.

(2) فؤاد لحود، **مأساة جيش لبنان**، بيروت، 1976، ص 233 ـ 34. لحود رائد سابق في الجيش اللبناني، وكان رئيس لجنة الدفاع البرلمانية عام 1972، وقدّم مشاريع محكمة للدفاع عن جنوب لبنان.

وحطّت واحدة منها أمام هنغارات وورش عمل شركة الميدل إيست الأقرب إلى الساحل، وأخرى أمام هنغار شركة الـ TMA اللبنانية شرقًا، وثالثة قرب المبنى الرئيسي للمطار بالقرب من مخرج مركز الإطفاء، ورابعة أشرفت على الطريق الذي يربط المطار بالمدينة.

وفي الساعة التاسعة وعشر دقائق، اتصل برج المراقبة بقاعدة أمن المطار يبلغها عن هبوط قوات إسرائيلية على المدرج. فلم يتحرّك الجنود لصد الهجوم الإسرائيلي، بل اكتفى الضابط المسؤول بالاتصال بمكتب العميد الركن اسكندر غانم قائد موقع بيروت في الجيش اللبناني. فلم يجده ولم يتواجد أي ضابط آخر ذو شأن لمواجهة هجوم إسرائيلي في طور التنفيذ الآن في مطار بيروت.

في التاسعة والنصف علم قائد الجيش إميل البستاني أنّ الإسرائيليين يدمّرون 13 طائرة مدنية هي كامل أسطول طائرات شركة طيران الشرق الأوسط التابعة لبنك إنترا ويخرّبون واجهة مبنى المطار فتمكن من الاتصّال باسكندر غانم. وشرح له غانم «أنّ الجيش بدأ التحرّك ولكن طريق المطار مقطوعة». وفي تلك الأثناء كان الإسرائيليون قد نفّذوا عمليتهم مخلّفين خرابًا ودمارًا دون أي تدخّل لبناني سواء من الجيش أو من قوى الأمن المولجة حفظ المطار.

لقد فجّر الإسرائيليون أسطول طائرات الميدل إيست في هنغاراتها وعلى المدارج إضافة إلى بضعة طائرات تابعة لشركتي LIA وTMA اللبنانيتين. وكان ثمّة طائرة ركاب أميركية تابعة لشركة بان أميركان وأخرى بريطانية، ولكن اللائحة الإسرائيلية كانت واضحة باستهداف الأسطول اللبناني فقط. واندلعت الحرائق طوال الليل ليراها مئات ألوف اللبنانيين في بيروت والجبل. وكانت نتيجة هذا العمل الإرهابي خسارة 13 طائرة ركاب مدنية لبنانية بعضها من طراز بوينغ.

امتدحت وسائل إعلام غربية رئيسية الغارة الإسرائيلية، وهنّأت وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان على نجاحه، ذاكرة خاصة أنّ العملية نُفّذت و«عادت الطائرات الإسرائيلية سالمة من حيث أتت ولم يصب أحد من عناصرها بأذى». هذا الإعلام المجرم لم يرفّ له جفن وخاصة أنّ الضحية كانت طائرات مدنية في بلدٍ هو الأكثر مدنية وتعلّقًا بالغرب في المنطقة العربية. فجاء ضرب الميدل إيست ومطار بيروت في سياقٍ أخذَ يتسارع منذ 1968 لإضعاف لبنان، بمعرفة وتعاون طبقته الحاكمة.

ورغم أنّ مجلس الأمن الدولي أصدر قرارًا يندّد بالهجوم الإسرائيلي ويقرّ حق لبنان في التعويض عن خسارة 13 طائرة مدنية، فإنّ إسرائيل رفضت القرار الدولي وهاجمته على

أنّه «مفلس أخلاقيًا وسياسيًا وقانونيًا». ثم واصلت عدوانها العسكري على لبنان لعدّة سنوات. كان موقف لبنان الرسمي من قرار مجلس الأمن مخزيًا. إذ فاجأت الحكومة اللبنانية الرأي العام أنّها ترفض بندًا في قرار مجلس الأمن الدولي حول «حق الدولة اللبنانية بالتعويض المالي من إسرائيل». وكانت حجّة الحكومة أنّ الميدل إيست هي شركة خاصة ويمكنها أن تطلب التعويض من شركات التأمين. فجلب موقف لبنان الرسمي غضب شركات التأمين الغربية لأنّ مطالبة حكومة لبنان بالتعويض كان سيردّ لهذه الشركات بعض ما قد تدفعه كتعويض. كما غضبت إدارة الميدل إيست من موقف الدولة اللبنانية التي لم تتحرّك أجهزتها الأمنية والعسكرية أمام عدوان سافر. لا بل أنّ الطبقة الحاكمة غسلت يديها من قرار دولي يتعلّق بشركة طيرانها الوطنية. إذ أنّ الدولة لم ترد اتخاذ أي موقف عدائي تجاه إسرائيل.

في الجلسة الحكومية صباح 4 كانون الثاني 1969 حصل صدام حول تقاعس الوزارات[1] وخاصة وزارة الداخلية المسؤولة عن قوى الأمن ووزارة الدفاع عن توفير الحماية للمطار، رغم التحذير المسبق من الهجوم. فتصادم الوزراء وسط غضب شعبي عارم. فكان الموقف اللامكترث للطبقة السياسية اللبنانية والحكومة بمصير شركة الميدل إيست نموذجًا عن موقفها منذ 1966 حول مصير إنترا. ذلك أنّ تفليس الميدل إيست، حتى عبر تدمير طائراتها، سيقدّم فرصة لأفراد هذه الطبقة لابتلاعها وتأسيس شركة أخرى يسيطرون عليها ويملكونها هم.

لقد كانت الحكومة اللبنانية برئاسة عبدالله اليافي متقاعسة في الدفاع عن مرافق البلاد العامّة إلى درجة أنّ أربعة من أفضل الحقوقيين في فرنسا وكّلتهم الميدل إيست لنصحها حول الجوانب القانونية للقضية، خرجوا بمطالعة من 46 صفحة أنّ أساس الملف هو واجب الدولة اللبنانية ـ أو أي دولة في ظروف مشابهة ـ في توفير الحماية والأمان للأرواح والممتلكات. ونصحت المطالعة شركة الميدل إيست «بملاحقة الحكومة اللبنانية قانونيًا» وطلب تعويضات مناسبة لأنّها لم تقم بواجبها.

ولم يمضِ أسبوعان على الغارة حتى استقالت حكومة اليافي في منتصف كانون الثاني 1969. وسينطبق الموقف الحكومي المتقاعس في السنوات اللاحقة على أي اعتداء إسرائيلي على لبنان منذ 1968 وحتى كتابة هذه السطور.

(1) كان رئيس الحكومة آنذاك هو عبدالله اليافي، وهي المرّة الحادية عشرة منذ الاستقلال التي يكلّف فيها اليافي تشكيل حكومة. وضمّت هذه الحكومة أربعة وزراء: عبدالله اليافي وحسين العويني وبيار الجميّل وريمون إدّه، واستمرّت من 20 تشرين الأول 1968 إلى 15 كانون الثاني 1969.

كانت حجّة إسرائيل في غارتها على مطار بيروت أنّها كانت ردًّا على عملية فدائية. ولكن بدلاً من التركيز على التنظيمات الفلسطينية، استهدفت إسرائيل مرفقًا لبنانيًا هامًّا هو مطار بيروت، وضربت أكبر شركة وطنية هي الميدل إيست، ما زاد من زعزعة كيان لبنان. وكان مضحكًا ادّعاء إسرائيل إعلاميًا أنّ «الدولة اللبنانية تؤوي الإرهابيين الفلسطينيين وتمنحهم كامل الحرية للقيام بهجمات ضد إسرائيل». ذلك أنّ الدولة اللبنانية في ذلك الوقت كانت حليفة غير مباشرة للعدوان، اقتصر تحرّكها على لجم المقاومة الفلسطينية وليس حماية جنوب لبنان أو وقف الاعتداءات. لا بل أنّ لبنان كان من بين الدول المحيطة بإسرائيل الأكثر هدوءًا ومسالمة.

ولذلك يمكن الاستنتاج أنّ شركة الميدل إيست والاقتصاد الوطني اللبناني كانا هدف الغارة الغاشمة، إلى درجة أنّ نجيب علم الدين اتّهم جهة لبنانية بنصح إسرائيل بضرب مطار بيروت (the raid was carried out on a specific request to Israel from someone in Lebanon)[1]. وهذا يشابه سعي النخبة اللبنانية لاستجلاب العدوان العربي والغربي ضد إمبراطورية إنترا (والذي عالجناه في الكتاب الأول من ثلاثية إمبراطورية إنترا).

لقد أظهرت تحقيقات جلسة لجنة الدفاع النيابية برئاسة فؤاد لحود أنّ اسكندر غانم خالف أوامر قائد الجيش صباح ذلك اليوم ولم يصدر أوامره بالاستعداد. وأنّه منح العسكريين المتواجدين في مركز القيادة تصريح عطلة رغم الوضع الطارئ. ولكن لدى معرفة الرئيس شارل الحلو بهذا التحقيق برئاسة لحود، طلب تسليمه الملف لمطالعته قبل أن تتخذ قيادة الجيش والقوى الأمنية أي قرار بموجبه بحق اسكندر غانم والعسكريين. وكانت هذه خدعة من حلو لأنّه أبقى ملف التحقيق في أدراج مكتبه ولم يردّه إلى اللجنة البرلمانية، إلى أن وصل اسكندر غانم إلى سنّ التقاعد القانوني في تموز 1969 ما عطّل أي عمل تأديبي بحقه[2]. وكان إدّه مصرًّا على إقالة اسكندر غانم وواصل ضغطه على الرئيس حلو إلى أن خرج الأخير من قصر بعبدا. فقد صرّح إدّه عام 1970: «كان يجب أن يعفى اسكندر غانم، من منصبه من زمان، من يوم ضرب المطار وللأسباب التي قدّمتها للرئيس حلو. ولكن الرئيس حلو لم يقله وقتها لأنّه لم يكن قد حصل على الضوء الأخضر»[3].

(1) Alamuddin, Op. Cit., p. 178.

(2) «تفاصيل الجلسة البرلمانية المغلقة لمناقشة الغارة على المطار»، 31 كانون الأول 1968، *Arab World*.

(3) الياس الديري، **لبنان 1970: فؤاد شهاب السابق الباقي العائد**، ملف النهار، 14 آذار 1970، ص 6.

ضربُ القطاع المصرفي عام 1966 واهتزازُ الدولة اللبنانية عام 1969 كانا الضربات الأولى التي مهّدت لضربات أخرى، ولكنّها كانت قاتلة للبنان في أوائل السبعينيات. وبعد هذا الاستعراض السريع لديناميكية أحداث عام 1968 نعود إلى نشاط روجيه تمرز في العالم العربي الذي غادر لبنان مع دخول سليمان فرنجيّة القصر الجمهوري في أيلول 1975.

الفصل 5

روجيه تمرز رجل أعمال لبناني وعربي

يقول روجيه تمرز: «لم يكن كل عملي في أواخر الستينيات يتعلّق بإنترا فقط. فقد استطعنا في شركة كيدر بيبودي افتتاح مكتب في بيروت عام 1967، وخلال سنوات قليلة توسّع نشاط هذا المكتب ليغطّي بخدماته عدد من دول الشرق الأوسط. ففزتُ بثقة حكومتي الكويت وقطر من خلال عملي في هذه الشركة، وتعاوني معهما أثناء تعويم إنترا، وبفضل العلاقات الشخصية التي أنشأتها مع الحكّام العرب. وهكذا لم يكن انسداد الباب في وجهي داخل إنترا في مطلع عهد الرئيس فرنجية يعني نهاية المطاف بالنسبة لي. بل كانت الفرص تتوالى باستمرار مما ساعدني على انطلاقتي في العالم العربي الأوسع. وبدأتُ حياتي في مرحلة الأشغال الخاصة من بابها الواسع، حيث نفّذت عددًا من المشاريع التجارية ومنها تفويض من الشيخ جابر الأحمد لشراء طائرات للكويت من شركة لوكهيد الأميركية».

الانطلاق إلى العالم العربي

«وكنتُ أعلم أنّ جهودي في شركة إنترا إنّما تحصل على مستوى عالٍ جدًا، وأنّ ثمّة تفاصيل تحتاج إلى اجتهادات ومعالجات صغيرة، هنا وهناك. وكان من جملة التفاصيل خارج خطة التعويم مسألة تخص السيّد كمال أدهم، وهو سوري الجنسية وصهر الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز، وأصبح فيما بعد رئيسًا للمخابرات السعودية. فقد كان كمال أدهم عضوًا في مجلس إدارة إنترا، ويملك صندوقًا حديديًا داخل خزانة البنك في فرعه الرئيسي. وكانت المشكلة أنّ السلطات اللبنانية قد ختمت كل موجودات إنترا بالشمع الأحمر، ومنها هذا الصندوق. وكان الأمر يحتاج إلى حكم قضائي يسمح بتحرير الصندوق وتسليمه لصاحبه. فعالجتُ هذه المسألة بهدوء».

«بعد انتهاء عملي في إنترا أمضيتُ فترة عشر سنوات بعيدًا عن لبنان في العمل المتواصل والأشغال العديدة في الخليج وأوروبا وأميركا. وكانت أعمالي تتوسّع في السعودية. ولقد أشرتُ إلى خيط ربطني بالسيد كمال أدهم من خلال عملي على مشروع تعويم إنترا، وكان هو أحد مفاتيح علاقاتي في المملكة العربية السعودية. ففي العام 1968 وكنت في الثامنة والعشرين من عمري، كان كمال أدهم يملك صندوقًا في خزنة بنك إنترا في بيروت، ولكنّ السلطة اللبنانية كانت قد ختمت كافة موجودات البنك بالشمع الأحمر. ففتحنا الصندوق ومن ضمن ما وجدنا في داخله وثيقة تحت اسم Mr. Five Per Cent، واسم شركة Arabian Oil Company التي يملكها ياماشيتا، والذي كان والد صديقي وزميلي في جامعة كامبردج في انكلترا كما ذكرت. وكانت هذه الوثيقة هي عقد من الشركة اليابانية تمنح كمال أدهم خمسة بالمئة عمولة على استثماراتها لأنّه صهر الملك فيصل. وكان عبدالله التريكي وزيرًا للنفط السعودي في تلك الفترة، فذهب التريكي إلى اليابان وأثار هذه المسألة مع السلطات هناك، وقال لهم: «أريد منكم وقف هذه العمولة التي تعطونها لكمال أدهم. وهذا عيب ما تفعلونه». فأوقفت الشركة اليابانية العمولات.

«وشاءت الظروف أنّ كمال أدهم أراد أن يقدّم شكوى أمام القضاء ضد الشركة اليابانية لأنّها أوقفت العمولة التي وجبت عليها بموجب اتفاق بينهما، ولم يكن لديه إثبات أو مستند يدين الشركة سوى العقد الموجود في صندوقه المودع لدى بنك إنترا في بيروت. وهو يريد هذا العقد. ولم أكن أعرف كمال أدهم سابقًا ولا أعلم كيف أصل إليه، حتى عرفت أنّه يملك شقّة في حي الجناح جنوب بيروت وحصلت على رقم هاتفه في الشقة واتّصلت مرارًا ولم يكن موجودًا. ومرّة حاولت الاتصال مجدّدًا فردّ هو، وطلبت اللقاء به وذهبت إليه ومعي العقد.

وقلتُ له: شيخ كمال أهذا هو العقد الذي تبحث عنه؟

فرحّب بي وطلب مني الجلوس وأخذ العقد وقرأه ثم نظر إليّ وسألني: شكرًا أستاذ روجيه.. هل أفهم أنك تعطيني العقد؟

فقلتُ له: أليس هو لك؟

فأجاب: «نعم لقد كان في الصندوق في البنك وأنت جلبته لي...».

ثم فاجأني بقوله: «كم تريد مكافأة؟».

كنتُ أعلم أنّ قيمة العقد بالنسبة له تساوي ملايين الدولارات من العمولة وأنّ حيازته لهذه الوثيقة مجددًا لم تكن مسألة سهلة.

فأجبته: لا أريد شيئًا إنّها أمانة وأنا مسرور أنّي أردّها إليك».

«وشاءت الظروف أن ينتهي عملي في شركة إنترا كما ذكرتُ، وانطلقتُ إلى المسرح العربي الأوسع من خلال مكتبي في بيروت. وحدث خلال تلك الفترة أنّ الرئيس جمال عبد الناصر قد توفي وخلفه أنور السادات رئيسًا لمصر. وكان السادات مقرّبًا من السعودية منذ الخمسينيات وصديقًا لكمال أدهم. فاغتنمت السعودية الفرصة وأوفدت كمال أدهم إلى القاهرة والتقى السادات، ومجمل حديثه معه اختصره بجملة واحدة: «نريد أن نستعيد مصر إلى المعسكر الغربي وأن تتركوا الاتحاد السوفياتي»[1].

«وفي العام 1972 اتصل بي كمال أدهم بالهاتف ولم أكن على أي اتصال أو علاقة به منذ لقائنا الأخير في شقته في بيروت عام 1968. وقال لي: «هل تتذكّرني؟ لقد قدّمت لي خدمة كبيرة قبل أربع سنوات والآن جاء الوقت لأردّ لك الجميل. فتعال وقابلني في القاهرة».

---

(1) في 22 شباط 1977، كشف جيم هوغلاند في صحيفة **الواشنطن بوست** أنّ أنور السادات كان عميلًا لرئيس المخابرات السعودية كمال أدهم، ويتقاضى منه راتبًا منذ 1962 على الأقل. وأنّ أدهم كان يعرف السادات منذ الخمسينيات عندما كان السادات يعمل في المؤتمر الإسلامي. وساهم في تطوير العلاقة بينهما خلفية السادات الأخوانية المناهضة للرئيس المصري جمال عبد الناصر، وعقيدته في القومية العربية. ورغم أنّ السادات كان ضمن الدائرة الصغيرة لعبد الناصر، فهو لم يشك بولائه، في وقت كانت مصر تخوض حرب اليمن بوجه السعودية في أوائل الستينيات، ثم حرب 1967 مع إسرائيل. Jim Hoagland, *Washington Post*, February 22, 1977.

كما ذكرت الصحف الأميركية ووكالات الأنباء في شباط 1977 أنّ الملك حسين وشخصيات رفيعة في دول الخليج والجزيرة العربية كانوا أيضًا على لائحة رواتب المخابرات الأميركية، وأنّ كمال أدهم كان أحدهم، وهو أصبح من أكبر رجال الأعمال في الشرق الأوسط، ووسّع أعماله التجارية والاستثمارية بمباركة أمراء سعوديين، ودخل في استثمارات مصرفية في بيروت ودبي. ولا شك أنّ عضويته في مجلس إدارة إنترا في الستينيات كانت ضمن هذه النشاطات. ثم أنّه كان يتقاضى عمولات على كل مبيعات شركتي لوكهيد بوينغ للسعودية. ولكن بعد اغتيال الملك فيصل، استُبدل كمال أدهم بالأمير تركي الفيصل. وفي الحال أنّ السادات مضى منذ أصبح رئيسًا لمصر بعد وفاة عبد الناصر في الانقلاب على توجّه الدولة، وأرسل إلى السجن لعدّة سنوات كل القيادات المصرية عام 1972. حتى أنّ سامي شرف، رئيس مكتب عبد الناصر الذي سجنه السادات لمدّة عشر سنوات بدون ذنب، أصابته الدهشة عندما علم عن خلفية السادات: «أنا مثلاً لم أعلم عن مدى العلاقة بين السادات وبين واحد مثل كمال أدهم، إلا في سنة 1977 عندما نشر جيم هوجلاند مقاله في الواشنطن بوست في فبراير سنة 1977». المرجع: سامي شرف وعبدالله إمام، **عبد الناصر كيف حكم مصر؟**، القاهرة، مكتبة مدبولي الصغير، 1997، ص 400.

وطرتُ إلى القاهرة والتقيت كمال أدهم هنـــاك، فقال لي: «أنا جئت إلى القاهرة لأنّ عندي تفويـض mandate من المملكة لكـي نعيد مصر إلى المعسـكر الغربي Western Camp. فأنا استلم ناحية السياسة والسلاح لتقوية الرئيس السادات، وأنت تساعدني بالتركيز على الاقتصاد والتجارة لكي نحوّل مصر إلى اقتصاد السوق مجدّدًا»[1].

في هذا الصدد، سئل سامي شرف رئيس مكتب الرئيس جمال عبد الناصر إذا كانت المباحث المصرية تتنصّت على أنور السادات بعدما أصبح رئيسًا، فأجاب: «قطعًا لا. فلو وضعوا أجهزة تسجيل في منزل أنور السـادات، لعرفت مثلاً ما دار بينه وبين كمال أدهم عندما حرّضه على طرد السـوفيات من مصر، وعلى إعـادة هيكلة الاقتصاد المصري بما يسمح بدمجه في السـوق الرأسـمالي العالمي، كما شـجّعه على الحملات ضد سمعة عبد الناصر وتمويل هذه الحملة»[2].

ويضيف سامي شرف أنّ شـخصًا يدعى عبد السلام الزيات أصبح مستشار السادات المقرّب، وأنّ دوره كبر عندما أصبح السادات رئيسًا عام 1970، وأدخلا معدات إلكترونية حديثة إلى منزل السادات ليتم عبرها التواصل مع المخابرات الأميركية مباشرة وبعيدًا عن تنصّت الأجهزة المصرية، وأنّ الزيات كان رسول السادات إلى كمال أدهم والسي آي إيه، وموفده للقاء شخصيات إسـرائيلية وخاصة القناة المغربية، حيث سـهّل الملك الحسن لقاءات الزيات مع شيمون بيريز وغيره في الدار البيضاء برفقة أمين عام رئاسة الجمهورية حسن التهامي. وكان حسن التهامي أخواني الهوى وعلى علاقة قديمة بالسادات تعود إلى الخمسينيات، وعملا معًا في المؤتمر الإسلامي عام 1955. ورافق ذلك تطوّر علاقة التهامي بسي آي إيه التي بدأت عامي 1958 و 1959 عندما كان يعمل في المخابرات المصرية. ولقد ضبطه الأمن المصري وهو يراقب خطوط هاتف قادة عسكريين، وشفع له السادات عندها

(1) تجدر الإشارة إلى علاقة السادات القديمة مع كمال أدهم التي تعود إلى العام 1955، وفضحت الصحف الأميركية عام 1977 أنّ السادات كان يعمل لأدهم منذ 1962، ويتلقى راتبًا كما ذكر محمد حسنين هيكل في كتاب **خريف الغضب** أنّ كمال أدهم كثّف زيارته للقاهرة ليلتقي السـادات مرارًا منذ كانون الأول 1970، أي بعد ثلاثة شهور من وفاة عبد الناصر. وذكر سامي شرف أنّ السادات بدأ فورًا الاتصال بقادة الأخوان المسلمين المصريين في المنفى لإعادتهم إلى مصر بعد وفاة عبد الناصر، ومنهم كمال ناجي الذي جاء من قطر في شباط 1971، والتقى السادات للاتفاق على كيفية العمل معًا للقضاء على رجال عبد الناصر. المرجع: سامي شرف وعبدالله إمام، **عبد الناصر كيف حكم مصر؟**، ص 402.

(2) سامي شرف وعبدالله إمام، **عبد الناصر كيف حكم مصر؟**، القاهرة، مكتبة مدبولي الصغير، 1997، ص 421.

لدى عبد الناصر. فأبعده عبد الناصر للعمل في سفارة مصر في فيينا. وهناك انتشرت حوله الشائعات فأعفاه عبد الناصر من أي منصب. ولكن لم تنقطع علاقة التهامي مع السادات في الستينيات، ما يشرح شدّة ثقة السادات به عندما عيّنه أمينًا عامًا لرئاسة الجمهورية ثم أوفده إلى المغرب للقاء الإسـرائيليين ما مهّد لزيارة السـادات إلى تل أبيب عام 1977. ولذلك كافأه السادات بمنحه رتبة عسكرية هي «فريق» في الجيش المصري ما يعادل رتبة «عماد» في الجيش اللبناني[1].


FORTUNE

November 1973

BUSINESSMEN IN THE NEWS

The Man Behind the Sumed Pipeline

The New York Times

Arab Group Is Discussing Buying Refinery From Commonwealth Oil

ويتابع تمرز حديثه: «وهكذا بدأت المملكة السـعودية عبر كمال أدهم وسواه في هندسة السياسـة المصرية لتبتعد عن النهج الاشتراكي وعن السـوفيات، وتتقرّب من الغرب. وساعد كمال أدهم السـادات في تليين الصعوبات مع واشنطن، لأنّ علاقات البلدين كانت شبه مفقودة في السنوات الأخيرة من عهد الرئيس عبد الناصر. وقام كمال أدهم بالتمهيد لاجتماعات بين السادات ووزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر أدّت إلى علاقات وروابط معقّدة ومهمة بين الجانبين المصـري والأميركي تطال الاقتصاد والسياسة والعسكر. أمّا أنا فقد كان الهدف الأكبر في البداية إعادة افتتاح قناة السويس أمام الملاحـة الدولية ومد أنابيب (سـوميد) من البحر الأبيض المتوسـط إلى البحر

(1) سامي شرف وعبدالله إمام، **عبد الناصر كيف حكم مصر؟**، ص 434 و 456 و 459.

الأحمر بجوار قناة السويس والتي كانت مقفلة منذ الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة في حزيران 1967. وكان الجيش المصري يرابط غرب القناة في وجه تحصينات الجيش الإسرائيلي شرق القناة طيلة هذه الفترة».

«وتعاقدنا مع شركة بكتل Bechtel الأميركية لمشروع الأنابيب. واختارتني مجلة **فورتشن** Man of the Month عام 1973. وفي العام 1973 أيضًا تركتُ شركة «كيدر بيبودي» لأنّ أعمالي الخاصة كانت تنمو باضطراد ولم أعد أحتاج لأن أكون موظفًا عند أحد، خاصة أنّ تجربتي الشخصية أثبتت أنّ استمراري مع تلك الشركة لم يعد مثمرًا بالنسبة لي، بل كان رأس مالي الأهم هو علاقاتي الشخصية. فقد كان زبائني من العرب عندما يعلمون أني مع تلك الشركة كانوا يقولون لي: «نريد أن نعمل ونتعاطى معك مباشرة». ولذلك لم أعمل لدى أي شركة أو جهة منذ ذلك الوقت».

«كما أنجزتُ صفقات طائرات مدنية مع شركة بوينغ لصالح مصر والسودان والسعودية والعراق بالاتفاق مع سيتي بنك وبنك أوف أميركا لتمويل هذه الصفقات، بعدما كان معظم هذه الدول يشتري طائرات روسية. وافتتحتُ فرعًا في مصر لبنك أوف أميركا واسميته Bank of America Egypt ونلت حصّة فيه. وكانت إدارة هذا الفرع مشتركة بيني وبين المقر الرئيسي للبنك في أميركا».

أشغال تمرز في أميركا وأوروبا

«وكانت علاقاتي واتصالاتي في الولايات المتحدة تسهّل أشغالي في البلدان العربية، وأخبار نجاحاتي في المهام التجارية تنتشر. ما شجّع آخرين على الاتصال بي والسعي للحصول على خدماتي. ففي مهمة شراء طائرات لوكهيد للكويت، اتصلت بجون كونيللي، وكان حاكمًا سابقًا لولاية تكساس ووزيرًا للخزينة في عهد الرئيس جون كنيدي. وكان هو نفسه الوزير الذي كان يركب في السيارة المكشوفة مع كنيدي عندما تعرّض الرئيس الشاب للاغتيال وأصيب كونيللي وقتها بجراح. وكان كونيللي قد افتتح مكتبًا للاستثمارات في هيوستن تكساس، وساعدني ببعض المشاريع الشرائية لزبائني من العرب. ولقد حافظت على الاتصال به والتعاون معه في صفقات تجارية حتى بتنا صديقين. وعدا كونيللي، فقد اتصلت بالسيد أندرسون في شركة لوكهيد وفاتحته بموضوع اقتناء الكويت للطائرات، وأن تساهم في استثمارات في شركة لوكهيد. فرحّب بالأمر وقال: إنّ هذا الاستثمار جاء في وقت تحتاجه شركة لوكهيد».

«ولأنّ مسألة شراء حصّة في لوكهيد معقّدة وتحتاج إلى عدّة مستويات كي تتم الموافقة وإلى رضى الحكومة الأميركية، فقد كان علي أيضًا الاتصال بالمصرف المركزي الأميركي Federal Reserve Board وكان حاكمه هو آرثر برنز وهو خبير اقتصادي من أصل يهودي بولندي، ومعروف عنه ميوله السياسية. فلم يوافق على مشروع شراء الكويت لحصة في لوكهيد، وعلّق على الأمر «أنّ العرب بإمكانهم شراء فريق كويكرز (للفوتبول الأميركي) ولكن ليس شراء شركة لوكهيد».

DAILY NEWS Tonight

The billionaire who bought into Kaiser steel

"I left the privileged life to build my own life without using family funds, just as my father had."

«كما أصبحتُ شريكًا في بنك سوسييته جنرال، وقد كان في المرتبة الثانية في فرنسا بعد بنك Banque Paribas وتملّكت مكتبًا في باريس. وفي باريس اشتريت 25 بالمئة من أسهم الفنادق الكبرى في العاصمة الفرنسية من فئة الخمس نجوم، ومنها «أوتيل برنس دي غال» على جادة جورج الخامس و«أوتيل موريس» الذي كان مركز قيادة الجيش الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية. ووجدنا في الفندق الثاني كنوزًا لا تقدّر بثمن من ناحية موجوداته من المفروشات الأنتيكا واللوحات الفنية الرائعة والقديمة التي تغطي جدرانه. وفي القاعة السفلى لهذا الفندق وجدنا كهفًا يحتوي كميات كبيرة من النبيذ الفاخر. أما الفندق الثالث وكان أهمهم فهو «Le Grand Hotel» الفخم ويقع إلى جانب دار الأوبرا، وكان الأديب الأميركي ارنست همنغواي يقيم فيه ويكتب مؤلفاته.

«وازدهرت أعمالي في السعودية ومصر، خاصة بعد الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة في تشـرين الأول 1973. فقد استعملت السـعودية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز سلاح النفط لدعم مصر وسورية ما أخاف الغرب واليابان. ويومها جاءتني شركة Itochu اليابانية وطلبت منّي التوسّط لدى وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني. فعملتُ بين الجانبين لانجاز صفقة تجارية قضت ببيع البترول السعودي لليابان مقابل أن تقيم الشركة اليابانية منشآت بتروكيميائية في مدينة الجبيل السعودية.

«وبدأتُ مشـروع بناء مصفاة بترول في إيران عام 1979 لشركتي AMOCO لاستيراد النفط إلى أوروبا. وكنتُ أتقاضى عمولات من صفقـات طائرات بوينغ وصفقات النفط. وأصبحت شركة أموكو فيما بعد نواةً لشـركتي تام أويل TamOil (أي تمرز أويل) والتي أصبحَت تديرُ 3,000 محطة وقـود في أوروبا، وثلاث مصافي لتكريـر النفط في ألمانيا وسويسرا وإيطاليا، بمجموع مبيعات وصل إلى 15 مليار دولار سنويًا.

«وطالت فترات ابتعادي عن لبنان في السـبعينيات بسبب أشغالي، ما أثّر أيضًا على عائلتي التي كنتُ أتركها مرارًا لفترات طويلة. ثمّ انقطعت زياراتي تمامًا عن بيروت بسبب إندلاع الأحداث اللبنانية المؤلمـة عام 1975. إذ قبل ذلك العام كنـتُ قد أبقيت مكتبي مفتوحًا في بيروت أتردّد عليه بين رحلاتي. ولكـن بعد ذلك لم أعد إلى لبنان حتى عام 1983. أمّا بالنسبة لشركة إنترا في السبعينيات، فلم يطل الزمن حتى نجح الياس سركيس في انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية عام 1976، وخرج لوسيان دحداح من رئاسة مجلس الإدارة وعيّن مكانه سركيس الأستاذ شفيق محرّم».

في مقابلة مع مجلة **أريبيان بيزنس** في دبي في شباط 2017، شرح روجيه تمرز المزيد عن علاقته بكمال أدهم:

«عايشتُ تطورات عام 1973 عندما استخدم النفط كسلاح، وعندما كان برميل النفط بدولار، وارتفع بعدها من دولار واحد إلى 12 دولارًا في غضون 5 أشهر. قام بهذه الخطوة 4 أشـخاص هم شـاه إيران السـابق محمد رضا بهلوي، والرئيس المصري الأسبق أنور السادات، والملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية حينذاك، والشيخ كمال أدهم رئيس المخابرات السـعودية حينها. كنت قد تعرفت إلى كمال أدهم حينما كان يدرس في كلية فيكتوريا بمصر، وكان صديقي. وعندما تولى منصبه وكنت شابًا أيامها، كنت أساعده في المفاوضات. لم نستطع رفع سـعر النفط إلا عندما نشبت هناك حرب بين مصر وسورية من جهة، وإسرائيل من الجهة الأخرى. لم يستطع السادات القيام

بالحرب إلا مع رفع سعر النفط، لأنه كان خائفًا من خوض حرب يضربه فيها الإسرائيليون، وهو كان قد سـأل الملك فيصل، إذا دخل الحرب هل ستسـتخدم النفط كسلعة؟ تمت الاتفاقية، لكن الملك فيصل طلب من السادات إخراج السوفيات قبل دخوله الحرب، وأن يصبح حليفًا مع الأميركيين، وبالتالي يمكن بعدها أن نرفع سعر النفط كسلاح».

عام 1975 كتبت مجلة **النيوزويك** الأميركية تقريرًا عن نشاطات روجيه تمرز في عالم المـال والأعمال جاء فيه: «روجيه تمـرز قصير القامة ونحيف، أبيض البشـرة يميل إلى الأشقر، عيناه زرقاوان، يرتدي ملابس أنيقة باعتناء لافت، ويتكلّم الانكليزية بطلاقة ولكن بلكنة فرنسية. سنّه لا يتجاوز الـ 34 عامًا ولم يمضِ على تخرّجه 10 سنوات بشهادة إدارة الأعمال من جامعة هارفرد، ولكنّه أصبـح اليوم النموذج المثالي للرجل العربي المعاصر في عالم المال والأعمال».

وتضيف المجلة:


Newsweek

THE FIRST ARAB OF FIRST ARABIAN

«تمرز جريء ومقدام يخوض في ملفات أصبحت إشـكالية. هذا الشاب انخرط في صفقات تعتبر الأكبر من نوعها في العالم في السنوات الأخيرة. فقد نجح في صفقة بنك الكومنولث ديترويت، ولكن محاولته شراء حصّة في شركة لوكهيد لصناعة الطائرات لم يصبها النجاح. وهـذا لم يكن رادعًا لتمرز، لأنّه كان يتقبل قصص نجاحه وفشـله بهدوء وبدون تبجّح أو خيبة. ويمازحنا بقوله: «أكثر ما يشدّني إلى أي مشروع هو عامل التحدي.

إذ عندما يقولون لي إنّ هذا المشروع لا يمكن القيام به، أو أنّ هذه الفكرة من المستحيل تنفيذها، يكفيني هذا التحدّي لإثارة حماسي وأدخل أنا على الخط». تمرز المولود في القاهرة هو ابن تاجر لبناني عمل في مصر في الاستيراد والتصدير، ودرس في الجامعة الأميركية في القاهرة ثم في جامعتي كامبردج وهارفرد. وهذه المراحل الدراسية كما نشأته في مصر وأوروبا وأميركا، منحته ثقافات منوّعة سهّلت اختلاطه مع الآخرين من بلدان مختلفة، سواء كانوا عربًا من طينته أو من الدول الغربية».

قبل حرب 1973 وإقفال قناة السويس، كان المصريون ودول النفط العربية وحكومات الدول المستهلكة للنفط في الغرب يفكّرون في بناء خط أنابيب نفط يربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر. وكان هذا الخط في حال بنائه سيخفّف من استعمال الناقلات الضخمة غير الصالحة للملاحة في مجرى قناة السويس الضيق لنقل النفط من الخليج حول جنوب أفريقيا إلى مصافي التكرير في أوروبا. كما أنّ خط الأنابيب كان سيحقّق دخلاً للخزينة المصرية باتت بحاجة إليه بعد إقفال القناة عام 1967. وبقي هذا الأنبوب حلمًا حتى تشرين الأول 1973 عندما أُعلن أنّ مصر تعاقدت مع شركة أميركية لبناء هذا الخط بقيمة 345 مليون دولار. وكان الوسيط بين الطرفين هو شركة كيدر بيبودي. وتسخر **مجلة تايم** من أنّ «هذه الشركة من النوع الذي يكرهه الراديكاليون العرب، لأنّه أداة بيد الإمبريالية الأميركية»[1]. وكان المشروع خطوة كبرى لمصر التي كانت تشهد تحولات نحو اقتصاد السوق منذ وفاة عبد الناصر عام 1970 ووصول أنور السادات إلى الرئاسة. ذلك أنّ المرّة الأخيرة التي عملت فيها الشركات الأميركية في مصر كان عام 1956. ففي 1956 كانت شركات أميركية تتعاقد مع مصر لبناء السد العالي في أسوان، إلا أنّ سحب وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دالاس الدعم المالي للمشروع دفع عبد الناصر إلى تأميم قناة السويس ووقوع العدوان الثلاثي على مصر، فتراجعت الاستثمارات الأميركية».

وتقول مجلة **تايم** إنّ «من محاسن الصدف أن يكون راعي العقد عام 1973 شخص وُلد في مصر من أصل لبناني، شعره يميل إلى الأحمرار ويرتدي النظارات الطبيّة، هو روجيه تمرز ابن الـ 34 عامًا. متخرّج من جامعة هارفرد في إدارة الأعمال، ويرأس مكتب كيدر بيبودي في الشرق الأوسط. وأنّه انتزع العقد من بين أسنان كونسرتيوم من 16 شركة أوروبية سبق أن وقّعت اتفاقية أولية لبناء الخط عام 1971. ويقول تمرز: «بدت هذه

(1) «OIL: Political Pipeline», *Time magazine*, Monday, Oct. 15, 1973.

الصفقة وكأنّها من العصر الذهبي للبنوك التجارية قبل أن تصبح إجمالاً تحت سطوة موظفي المحاسبة والإدارة». ولقد ساعدت هفوات الكونسرتيوم الأوروبي تمرز أن يقلب الطاولة عليهم. ذلك أنّه في مطلع 1973 انسحبت مصر من الاتفاق الذي وقّع قبل عامين بعدما أخذت الشركات الأوروبية أعضاء الكونسرتيوم في التناحر العلني، ما أزعج الحكومة المصرية التي تضايقت أيضًا من شروط تعجيزية طلبها الكونسرتيوم، أحدها أنّ على مصر أن تدفع تكاليف المشروع بست عملات أوروبية وعالمية مختلفة. ولكن بالمقابل كانت خطة كيدر بيبودي بسيطة وسهلة وفرصة كان على مصر أن لا تضيّعها. وقضت بأن تبني الخط بطول 350 كلم شركة بكتل ومركزها الرئيسي سان فرنسيسكو. وهي شركة تملك خبرات ضخمة في البناء، ويتم الدفع المسهّل بالدولار الأميركي فقط. ويبدأ العمل في إنشاء الخط لدى انتهاء العمليات العسكرية بين مصر وإسرائيل عام 1974 على أن يتم إنجازه عام 1976.

أما التمويل فقد جمعت شركة كيدر بيبودي صندوقًا بالاشتراك مع «فرست ناشنال سيتي بنك نيويورك» ومساهمات من السعودية والكويت وضمانات فوائد وقروض من بنك اكسبورت ـ إمبورت التابع للحكومة الأميركية. وقدّر المشروع أن ينقل الأنبوب 80 مليون طن من النفط في السنة ودخل الحكومة المصرية 150 مليون دولار سنويًا رسوم ترانزيت. وتوقّعت مجلّة **تايم** أن «يساهم المشروع في إعادة الرباط بين الاقتصاد المصري والأميركي المقطوع منذ أيام عبد الناصر، ويشجّع مصر بقيادة أنور السادات على متابعة نهجها المتواصل بعيدًا عن الايديولوجية القومية. وبمزيد من الدعم المالي الأميركي ستخفّف مصر اعتمادها على أموال ليبيا وتقاوم إغراء ليبيا التي تسبح على بحر من النفط ومعادية لأميركا. وبالطبع سيجذب المشروع منافسة من مشروع مشابه تبنيه إسرائيل هو خط إيلات ـ عسقلان. والمثير أنّ الصحافة المصرية المؤمّمة لم تشر إلى الهوية الأميركية لشركتي كيدر بيبودي وبكتل»[1].

وتحت عنوان «استثمارات في أميركا: العرب قادمون»[2] كتبت **تايم** أنّ العرب يبيعون النفط ويجنون ثروات ويحتاجون لاستثمارها في أميركا وأنّه خلال سنوات قليلة (مطلع السبعينيات) وصلت قيمة ما يملكه العرب في أميركا 15 مليار دولار. وهذه الدول القليلة السكان كالسعودية والكويت وقطر ومشايخ الخليج الصغرى الأخرى تتمتع بتدفّق استثنائي

(1) «OIL: Political pipeline», *Time magazine*, Monday, Oct. 15, 1973.

(2) «Investment: Arabs Are Coming», *Time* magazine, March 11, 1974.

للثروة بعد ارتفاع أسعار النفط وأكثر بكثير مما يمكنهم استيعابه واستثماره في بلادهم. ولذلك فهم يسعون إلى دفع المزيد من المال للتوظيف في أميركا. وهم في البداية يوظّفون أموالهم في وسائل لا تجذب الإعلام ولا تظهر إلى العلن كالحسابات في المصارف الأميركية والعقارات المرتفعة الثمن. وسبب ذلك أنّ العرب محافظون جدًّا بطبيعتهم الاستثمارية، ويخافون أن يقعوا ضحية خداع إذا استثمروا في أمور فيها مخاطرة. وكذلك يعلمون المناخ المعادي للقضية الفلسطينية وللعرب إجمالاً في الولايات المتحدة فهم يبقون على رزمة استثمار لا تجذب اهتمام الناس. ولا يمر يوم دون أن يدخل الولايات المتحدة مئات ملايين الدولارات من عرب النفط، حيث قال مدير بنك في كاليفورنيا أنّ العرب يحضرون يوميًّا إلى مصرفه ويريدون توظيف 200 مليون دولار على الأقل. فنشتري لهم سندات خزينة أميركية. أمّا رجل الأعمال السعودي عدنان خاشقجي فلم يكتفِ بإدخار أمواله في البنوك الأميركية، بل انتقل إلى شراء مصارف أميركية. ففي العامين الماضيين اشترى مصرفين، سيكيورتي ناشنال (115 مليون دولار) وبنك أوف كونتراكوستا (23 مليون دولار). وفي قطاع العقارات الأميركية، قامت مؤسسة الاستثمار الأميركية بتوظيف 10 ملايين دولار في مشروع بناء بقيمة 100 مليون دولار في وسط مدينة أطلنطا، يتضمّن أوتيل هيلتون ومكاتب ومجمّعات تسوّق malls. كما اشترت الكويت جزيرة في جنوب كارولينا لبناء فندق فخم.

وأكثر ما جذب المستثمرين الخليجيين في أميركا كانت العقارات في مواقع وعلى شوارع مهمة (best addresses)، حيث اشترى السعوديون والكويتيون ابنية مكاتب في وسط مانهاتن وخاصة في شارع وال ستريت والجادة الخامسة. وكذلك ابنية للمكاتب وشوبنغ سنتر في كاليفورنيا بأسعار تراوحت من مليون إلى 10 ملايين دولارًا للعقار. ولقد توقّع خبراء الاستثمار أن يتضاعف حجم التوظيف العربي في سوق العقارات الأميركي 20 مرّة كل ثلاث سنوات. وأنّ العرب عاجلاً أم آجلاً سوف يدخلون في استثمارات ذات طابع مجازف. وعلى سبيل المثال مشتقات صناعة النفط كالتكرير والتسويق في البلاد المستهلكة للنفط، ما يعني أن يتشجّع العرب للتوظيف في أسهم شركات النفط العملاقة، كما فعلت الكويت، بشرائهم أسهم من شركة غولف أويل.

وتقول مجلة **تايم** «إنّ النموذج الذي يفضّله العرب هو الذي قدّمه لهم روجيه تمرز، ممثّل شركة كيدر بيبودي الأميركية في الشرق الأوسط. وسوف يتبعون خطواته كما فعل تمرز في إنشاء شركة First Arabian Corp. وهي نسخة عربية عن شركة First Boston Corp..

ودور فيرست أريبيان التي أنشأها تمرز من مكاتبها على شارع بارك أفنيو الشهير في نيويورك، هو بالضبط تسلّم الأموال العربية وضخّها في الأسواق الأميركية. ويقول تمرز لمجلة **تايم** إنّه يخطّط لشراء مصرف أميركي كبير وبعد ذلك يقدّم عروضًا لشراء شركة صناعية كبرى معروفة جيدًا لدى الأميركيين. وإنّ هاتين الخطوتين هما لاختبار مزاج الاستثمار الأميركي لقبول خطوات استثمار عربي لاحقة وهو سيعمل عليهما باعتناء وهدوء وبالطبع سيقوم تمرز بالحصول على موافقة وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر ووزير الخزينة جورج شولتز.

كما أنّ انتشار فروع المصارف الأميركية في الشرق الأوسط سوف يجذب استثمارات العرب حيث تقدّم لهم هذه الفروع النصح والمعلومات للعثور على استثمارات مناسبة في أميركا. وفي الأشهر الستة الأخيرة (1973 ـ 1974) اشترت المصارف الأميركية ستة بنوك في لبنان فقط. ويؤكّد أصحاب المصارف الأميركية أهمية استثمار أموال النفط العربي في أميركا لأنّ عدم فعلهم ذلك أو إذا منعتهم أميركا من ذلك فسيلحق الولايات المتحدة ضررٌ اقتصاديٌّ فادحٌ، وستتنقّل أموال النفط العربي من بلد إلى بلد.

وعام 1975 أشارت **مجلّة تايم** إلى أنّ العرب إجمالاً لا يعرفون بعد إذا ما كانت استثماراتهم مرحّب بها أم لا في الولايات المتحدة، خاصة عندما تواجه محاولاتهم للاستثمار في الشركات وخاصة في القطاع المصرفي بالعراقيل[1]. ولكن رجل الأعمال السعودي غيث فرعون، 34 عامًا، الذي تربطه علاقات وثيقة بالعائلة الحاكمة، استطاع أن يدخل قطاع المصارف بشرائه حصّة وازنة من مصرف في ديترويت يدعى بنك أوف كومنولث، والذي بلغت موجوداته مليار دولار، السادس في ولاية ميتشغن. وكان بنك تشايس مانهاتن قد اشترى بنك الكومنولث عام 1971 واحتاج إلى سلفة من مؤسسة ضمان الودائع الحكومية Deposit Insurance Corp. لابقائه عائمًا ثم باعه لشركة التمويل العقارية James T. Barnes عام 1972. ولكن عندما بلغت خسائر البنك 3.2 مليون دولار عام 1974 باعه بارنز إلى غيث فرعون. وفرعون هو ابن الشيخ رشاد فرعون، الوزير في الحكومة السعودية ومستشار شخصي للملك فيصل.

نشأ غيث فرعون في فرنسا ودرس في ستانفورد حيث تخرّج عام 1963، ثم انتقل إلى مدرسة هارفرد للأعمال في جامعة هارفرد في بوسطن. وخلال إقامته في أميركا بنى شبكة

(1) **«INVESTMENT: Breaking a Bank Barrier»**, **Time**, February 17, 1975.

علاقات شخصية كانت له مفتاحًا هامًا عندما عاد إلى الشرق الأوسط عام 1966 ليعمل في العقارات وفي تنمية ثروته الشخصية. وقد أصبح رئيسًا لعشر شركات إستثمارية، وفي قطاعات التأمين والبناء معظمها في السعودية. ووصفه رجل أعمال إيطالي صاحب مصالح في الشرق الأوسط أنّه «أميركي الهوى والتنشئة ومن نوع الأشخاص الذين تثق بهم كشريك صغير في بنك أميركي».

وتضيف مجلة **تايم** أنّ مستشار فرعون الذي نفّذ الصفقة ليس سوى خبير الصفقات اللبناني روجيه تمرز، على أساس أنّ وجود البنك في ديترويت بما هي مدينة صناعية أميركية كبرى سوف يساهم في نقل التكنولوجيا الأميركية إلى الدول العربية بأن تفتتح مصانع أميركية في الشرق الأوسط، ويشجّع الدول العربية في توظيف أموالها في أميركا وإدخارها في هذا البنك. وأنّ بين يديه عدد غير محدّد من المشاريع يمكن خلال بضعة أشهر تحويلها إلى شراكات joint manufacturing ventures صناعية بين أميركيين وعرب.

إنّ تراكم الخبرات في عالم المال والأعمال وخاصة في النفط والمصارف والمشاريع الإنشائية وصفقات بمئات ملايين الدولارات بين الدول العربية والولايات المتحدة، أوصلت روجيه تمرز خلال 15 عامًا من 1966 إلى 1982 إلى منصب رئيس شركة إنترا للاستثمار في لبنان في عهد الرئيس أمين الجميّل عام 1983. ولكن بين 1973 و 1983، مرّ كثير من المياه تحت الجسر، حيث انهارت الدولة اللبنانية، وغرق لبنان في حرب تدميرية استمرّت حتى 1990. وقد عاد تمرز إلى لبنان آخر غير ذلك الذي غادره عام 1970، لبنان غريب خاضع للدبابات الإسرائيلية والأساطيل الأميركية والغربية.

سنعود إلى سيرة روجيه تمرز في القسم الرابع من هذا الكتاب على أن نعالج في القسمين الثاني والثالث أحداث لبنان السياسية والاقتصادية التي أدّت إلى إنهيار الدولة وأجهزتها ودمّرت الاقتصاد، وذلك من 1970 إلى 1982.

القسم الثاني:

تداعيات أزمة إنترا السبعينيات

الفصل 6

ضرب الأجهزة الأمنية اللبنانية

من خصائص الاقتصاد الرأسمالي الناجح أن يتمتّع ببيئة مستقرّة، وشبكة مؤسسات وقوانين وقضاء تشجّع المستثمرين والمستهلكين، وتؤدّي إلى النمو والبحبوحة. ولبنان منذ أزمة إنترا وتداعيات الأحداث بدا سائرًا في منحدر قاتل، وكأنّه مسلسل رعب كانت نهايته سفك الدماء ودمار بيروت جوهرة البلاد. وكانت الأجهزة الأمنية رغم عيوبها التي ركّز عليها معارضو الشهابية على مدى سنوات، هي العمود الفقري نسبيًا التي حفظت كيان الدولة وسمعتها لأكثر من عشر سنوات.

أفول نجم فؤاد شهاب

انتهى عهد شارل حلو عام 1970 بخلفية تطورات خطيرة منها صعود المنظمات المسلّحة الفلسطينية وأحزاب اليسار اللبناني، والمطالب الاجتماعية الضاغطة، وتداعيات هزيمة حرب 1967 بين إسرائيل ومصر وسورية والأردن. وفيما خسر مرشّح الشهابيين الياس سركيس بفارق صوت واحد لصالح سليمان فرنجيّة، اعتبر ذلك انتصارًا لفريق الزعماء التقليديين وهزيمة لمسيرة الإصلاح الشهابي. فأذنت هذه النتيجة بأفول تدريجي لنفوذ الشهابية في لبنان. حتى أنّ فؤاد شهاب (الذي توفي عام 1973) أعلن في مناسبة عزوفه عن ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية عام 1970 بأنّ الاصلاح الجذري في لبنان لم يعد ممكنًا في ظل عقلية الشعب وممارسات الطبقة السياسية التقليدية[1].

وكان شهاب محقًّا في تقديره لمسار لبنان بعد 12 عامًا من الاستقرار والإصلاح والإزدهار الاقتصادي في ظل رئيسين شهابيين. فكان الأمر يحتاج من الرئيس سليمان فرنجيّة وحاشيته القليل من الحكمة بضرورة مواصلة الاصلاح والتراجع عن الأسلوب

(1) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، بيروت، نشر خاص، 1999، ص 137.

المتعجرف الإقطاعي الذي طبع الطبقة الحاكمة في لبنان منذ زمن المتصرفية. فلو تحلّى فرنجية وفريقه بهذه الصفات لكان ممكنًا للبنان موحّدًا اجتماعيًا أن يواجه تحديات سنوات السبعينيات. ولكن فرنجية ـ وهو زعيم اقطاعي تعوزه المعرفة التي اتصف بها شقيقه حميد ـ ومعه الطبقة التقليدية الفاسدة، ارتكب سلسلة قرارات حمقاء ومتهوّرة عجزت الدولة عن مواجهة مفاعيلها، وسارت من كارثة إلى أخرى، حتى انهارت الدولة تمامًا في مطلع 1976 وانفرط عقد الجيش وفرّ فرنجية من القصر الجمهوري.

يوسف بيدس وهزيمة جماعة شهاب

كان الرئيس فؤاد شهاب إبن المؤسسة العسكرية. ولذلك سعى في بداية عهده إلى بناء أجهزة أمنية وتقوية الجيش لضبط الأمن وتحقيق الاستقرار في البلاد. ولكن الطبقة المهيمنة أدركت أنّ قيام دولة قوية في لبنان خارج إطار تحالف حيتان المال وأمراء الحرب ستمنع الفاسدين والمرتهنين عن ابتلاع خيرات البلاد والتلاعب بالمؤسسات.

كما أنّ بنك إنترا كان على علاقة متينة بجماعة النهج الشهابي. وقد تضمّن الكتاب الأول من ثلاثية إمبراطورية إنترا تفاصيلَ عن عمل يوسف بيدس مع جماعة النهج لتمويل الانتخابات الرئاسية عام 1968 والانتخابات الرئاسية لانتخاب الياس سركيس عام 1970. إذ بعد فوز سليمان فرنجيّة عام 1970، بدأت مرحلة ضرب الأجهزة الأمنية المتعاطفة مع جماعة النهج، وفُتح ملف يوسف بيدس وبنك إنترا وعلاقته بهؤلاء.

وهنا يجب فتح هلالين حول علاقة بيدس بالشهابية. فرجال شهاب لم يتراكضوا لنجدة بيدس ومصرفه عندما وقع، لا بل يستنتج القارئ من مطالعة الكتاب الأول من هذه الثلاثية أنّ فؤاد شهاب نفسه لم يكن متعاطفًا مع بيدس، بل كان أكثر حرصًا على تطمين أعداء بيدس من سياسيين ومصرفيين، بدلالة طلباته الكثيرة من نجيب علم الدين. كما أنّ «الشهابي» شارل حلو كان في خانة أعداء بيدس عندما تعثّر البنك. وحدّث ولا حرج عن باقي رجال شهاب وخاصة مواقف الوزير فؤاد بطرس السلبية تجاه أزمة إنترا. ولكن رغم كل هذا فإنّ بيدس كان في صف الشهابية من حيث المبدأ والتمويل والموقف المشترك من الطبقة التقليدية. فقد جاء في تقارير السفارة الأميركية في بيروت أنّ البطريرك بولس بطرس المعوشي الماروني كان يحرّض منذ مطلع الستينيات ضد بنك إنترا الذي وصفه بأنّه «مؤسسة ذات أغلبية إسلامية ستستطيع بثقلها المالي وحجمها الاقتصادي أن تصل إلى نفوذ سياسي يهدّد الهيمنة المسيحية على القطاع المصرفي وعلى التجارة في الاقتصاد اللبناني». وأنّ المعوشي عقد لقاءات سرّية

مع القادة المسيحيين ليواجهوا المطالب الإسلامية حول الإصلاح السياسي، وأصرّ في هذه اللقاءات على ضرورة «أنّ مصلحة المسيحيين تقضي سحق بنك إنترا بضربة قاضية». «Smash Intra once and for all in the interest of the Christians». وهنا يعلّق تقرير السفارة الأميركية أنّ المكتب الثاني والجماعة الشهابية «ينظرون بقلق إلى مساعي البطريرك للفرقة بين المسيحيين والمسلمين في البلاد ما يهدّد الاستقرار الداخلي». كما يستشهد التقرير «بمصدر في حزب الكتائب» أبلغ السفارة أنّ «لقاءات المعوشي السرّية مع القادة المسيحيين حثّت على الوحدة المسيحية للوقوف في صف واحد بوجه الضغط الإسلامي لتعديل الدستور وتقوية وضعهم في لبنان»[1]. وعلى أساس هذه اللقاءات وهذه الأفكار انتهى بيدس، وصعَدَ حلف مسيحي كبير فاز في انتخابات 1968. وهنا يتبيّن أنّه في هذا الموضع بالذات كان مصير بيدس والشهابية مترابطًا والمصالح المشتركة.

كان شهاب بصفته قائدًا للجيش قد عيّن أنطوان سعد الذي كان موضع ثقته رئيسًا للمكتب الثاني[2]. ثم أوصى في نهاية عهده الرئيس الذي جاء بعده، شارل حلو، بتعيين النقيب غابي لحود مكانه في 1 أيلول 1964. فبقي غابي لحود في منصبه حتى 23 تشرين الثاني 1970، أي بعد أسابيع من دخول الثنائي صائب سلام وسليمان فرنجيّة الحكم وفشل الياس سركيس بالفوز بالرئاسة. وكان غابي لحود يوصف بأنّه «الرجل الثاني» في الدولة بعد رئيس الجمهورية شارل حلو مباشرة، ويتمتّع بنفوذ واسع، وقد يكون في هذا مبالغة كما شرح هو فيما بعد. لقد رفع غابي لحود عدد ضباط المكتب الثاني من 12 إلى 22، ووسّع شبكة مخبري المكتب المدنيين والعسكريين. وفي عام 1965، أصدر مذكّرة بانشاء مكتب شؤون العسكريين الخاص لمنع العسكريين من الاتصال بالادارات الرسمية وإجبارهم على المرور دومًا عبر المؤسسة العسكرية. وكان شعور الرأي العام في لبنان أنّه لم يعد ثمّة شارع أو زاروب في لبنان بدون وجود فعلي لرجال المكتب الثاني على الأرض.

وكانت المواجهة مستمرة طيلة عقد الستينيات بين جماعة النهج والطبقة التقليدية. وعلى سبيل المثال، في عام 1964 قام شخص يدعى فيليب خير موالٍ لريمون إدّه في حزب الكتلة الوطنية بالترويج بالكلام الهابط ضد فؤاد شهاب. فأرسل غابي لحود في طلبه لتنبيهه إلى عدم جواز استخدام عبارات تحقيرية في الكلام على رئيس الجمهورية. ويقول

(1) Jonathan Marshall, The Lebanese Connection, pp. 58, 208 fn 53.

(2) لقراءة وافية عن تاريخ المكتب الثاني في لبنان، يرجى قراءة كتاب نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، بيروت، دار مختارات، 2007.

لحود: «جاء فيليب خير إلى مكتبنا في مبنى قيادة الجيش قرب المتحف وسألته عن الكلام وقلت له إنّ شهاب رئيس البلاد ورمز لا يجوز المس به بهذا الاسلوب. ففوجئت به ينظر إلّي باستهزاء، ولا أذكر تحديدًا ما قاله. فأثار غضبي وارتفع صوتي. وزاد من استهزائه بي وبكلامي وأنا علــى هذه الدرجة من الإثارة، فصفعته. وســمع العســكريون الذين كانوا ينتظرون خارج المكتب صراخي فدخلوا وأمسكوا به وانهالوا عليه ضربًا وأصابه أحدهم بلكمة في أنفه. فسال الدم ونزل على قميصه. وبلغ الخبر ريمون إده فاحتج على توقيف فيليب خير، وطلب إخلاء ســبيله، وطالب برأس الضابط المســؤول. ثم استقال إدّه من الوزارة وبدأ معركة طويلة ضد شــهاب، وركــب موجة المحتجّين عليــه، بل قاد حملة المعارضة للشهابية ونجح في العزف على وتر العسكر و«الشعبة الثانية» و«الاجهزة» واتّخذ من جريدة **النهار** قاعدة لهذه المعركة.

اعتبر فؤاد شهاب أنّ ريمون إدّه ذهب بعيدًا في الضخ المستمر ضد الجيش والشعبة الثانية بسبب قصة فيليب خير التي لا تستحق الوصول إلى هذه الدرجة. وفي انتخابات جبيل الفرعية عام 1965 طلب شهاب من رئيس الجمهورية شارل حلو دعم مرشحي النهج ضد ريمون إدّه. وكان شهاب يظنّ حتى ذلك الوقت أنّ حلو هو من جماعة النهج. ولكن حلو دعم ريمون إدّه بعكس تمنّي شهاب وضد توجُه المكتب الثاني. فغضب شــهاب على حلو واعتبر أنّه كذب عليه. ثم أنّ إدّه كان ينافس بيار الجميّل حليف شهاب في معاداة شهاب والشهابية.

وهكذا حصلت اصطفافات منها الحلف الثلاثي ـ بيار الجميّل وكميل شمعون وريمون إدّه ـ قبل انتخابات 1968 النيابية.

يقول غابي لحــود: «وُلد الحلف الثلاثي في آذار 1967 بمباركة البطريرك المعوشــي الذي كان قد تصالح مع كميل شمعون[1]، وبتعاطف وتغطية رئيس الجمهورية شارل حلو،

---

(1) البطريرك الماروني بولس المعوشــي (وُلد عام 1894 وتوفي عام 1975) كان مناهضًا للرئيس كميل شــمعون منذ أصبح بطريركًا عام 1955، وخصوصًا خلال ثورة 1958 في لبنان، فلقّبه شمعون باسم «محمد المعوشي» لأنّ البطريرك كان ضد تزوير الانتخابات وضد انضمام لبنان لحلف بغداد، وضد دخول المارينز بيروت (صرّح البطريرك: «عندما تطأ أول رجل لجندي أميركي لبنان، ســأكون أول الذين يخوضون المعركة») ودعم انتخاب فؤاد شــهاب. ولكنّه تصالح مع شمعون فيما بعد وسعى لوحدة مارونية برعايته، ووقف ضد اتفاق القاهرة عام 1969 حول الوجود الفلســطيني المسلّح في لبنان، ونسب للبطريرك المعوشي قوله عن فؤاد شهاب في الستينيات: «أنا الثابت وهو العابر... قل للذي تحت (شهاب في صربا تحت بكركي) إن لا شيء يدوم».[8]

وبدعم وتفهّم حلف ثلاثي آخر هو صائب ســلام ـ كامل الأسعد وسليمان فرنجيّة ومعهم جوزف سكاف وكاظم الخليل. ولقد تحالف شارل حلو مع الحلف الثلاثي ضد الشهابية والجيش اللبناني في المعركة الانتخابية عام 1968. فخسرت الشهابية وربح الحلف الثلاثي. ورغم أنّ أهم زعماء الموارنة كميل شــمعون وبيار الجميّل وريمون إده كانوا هم الحلف الثلاثي إلا أنهم ضربوا الشهابية، وضربوا مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، وجعلوا المســيحيين يقومون بحملة ضد فتح والفلســطينيين. ثم حصلت الحرب عام 1975 وبدأ التهجير، وخاض اللبنانيون معركة بين مســلمين ومســيحيين. ولولا الرئيس حافظ الأسد الذي دخل لمنع التقسيم ومنعِ ضرب المسيحيين، لكان المسيحيون خسروا كل شيء. ومن المعيب ان تنكر الجبهة اللبنانية أنّها وجّهت للرئيس حافظ الأسد نداءً لإنقاذ المسيحيين في لبنان. فقد دخل الجيش السوري لبنان في ربيع 1976 وأنقذ المسيحيين رغمًا عن موسكو. حيث بقيَ رئيس وزراء روسيا ألكسي كوسيغين أربعة أيّام في دمشق يريد مقابلة الاسد لكن الاسد كان لا يريد مقابلته قبل دخول الجيش الســوري بالقوة وإنقاذ لبنان ومنع تقسيمه، وانقاذ الطوائف وخاصة الطائفة المســيحية المهدّدة بالخســارة. فأين أصبح قادة الموارنة اليوم؟ أين أصبح الموارنة تلك الطائفة العظيمة التي صنعت لبنان والشرق، وصنعت نهضة عربية ضد التتريك، وألّفت الكتب وأطلقت الفكر العربي الحقيقي؟»[1]

كان شــهاب يرى النظام اللبناني حكرًا على آكلة الجبنة، فــرأى في خَلَفه في منصب رئاسة الجمهورية شارل حلو انسانًا جاحدًا، ووجده ماهرًا في الكذب والتلوّن والنفاق. وكان شهاب يكره صائب سلام. فصمّم على إبعاده عن رئاسة الوزارة طيلة سنوات حكمه. وصار للجماعة الشهابية أكثر من رأس. وحتى فوز إلياس سركيس عام 1976 ومعه فؤاد بطرس، لم يكن نجاحًا للشهابية ذات الوجه الإصلاحي، بل نجحت الجماعة الأكثر يمينية في صفوف شهاب، سركيس وبطرس. لقد تعامل شهاب دومًا بقرف مع الطبقة السياسيّة اللبنانيّة.

ويقول منح الصلح الذي كان مسؤولًا في وزارة الأنباء في عهد فؤاد شهاب واكتسب شهرة في كتابته لخطب الرؤساء، أنّ «شارل حلو لم يكن شهابيًا، بل كان يستعمل وجود الشهابيين في الســلطة إلى جانبه بهدف التملّص من ضغوط السياسيين عليه. فكان يرى فائدة من وجود الجيش اللبناني والأجهزة إلى جانبه حتى يقول للسياسيين إنّه لا يستطيع

---

(1) موقع المركز الكاثوليكي للاعلام، «غابي لحود جوني عبدو جميل الســيد: القصة السرية من شارل حلو إلى عبد الحليم خدام وكيف تم ضرب الموارنة»، جريدة **الديار**، 18 تشرين الأول 2012.

القيام بكل ما يطلبونه منه. وبالمقابل كان يقول للشهابيين والأجهزة إنّه لا يستطيع تلبية كل مطالبهم لأنّه يتعرّض لضغوط السياسيين»[1]. وقال منح الصلح أيضًا أنّ حلو «كان يبتعد عن فؤاد شهاب تدريجيًا كلّما مرّ الوقت، إلى أن ساهم في القضاء على الشهابية في الانتخابات النيابية عام 1968 وفي الانتخابات الرئاسية عام 1970».

لم يكن عهد شارل حلو امتدادًا لعهد فؤاد شهاب، ذلك أنّ حلو تعاطف مع ريمون إدّه في انتخابات جبيل الفرعية كما سبق ذكره، ثم مع «الحلف الثلاثي» في انتخابات 1968 النيابية «ثأرًا من ممارسات الضباط الشهابيين»[2].

شارل حلو ينقلب على الشهابية

في مقابلة صحافية سُئل سامي الخطيب عن اختيار فؤاد شهاب لشارل حلو ليكون مرشّح جماعة النهج الرئاسي عام 1964. فشرح الخطيب أنّ شهاب قد كتم خياره لحلو حتى اللحظة الأخيرة ثم أباح به للعقيد أنطوان سعد رئيس المكتب الثاني، وليس لحلفائه مثل رئيس مجلس النواب صبري حمادة ورئيس الحكومة رشيد كرامي.

أمّا لماذا اختار شارل حلو بالذات، فأجاب الخطيب أنّ فؤاد شهاب «قبِل بشارل حلو لأنّه كان يريد أن يستكمل عهده بعهدٍ يلتزم بالسير على خطاه الإصلاحية» وفي تنفيذ المشاريع التي وضعها الأب لوي لوبريه في تقرير بعثة إيرفد الفرنسية حول لبنان[3]. وكان شهاب أثناء رئاسته قد استدعى حلو وحدّثه عن مشاريع لوبريه فقال له حلو: «ولو يا فخامة الرئيس! أنا أحب الأب لوبريه وأؤمن به أكثر من أي شخص آخر». إضافة إلى أنّ شارل حلو كان فرنكوفيليًا كفؤاد شهاب. وكان شهاب حريصًا على أهمية أن ينجح حلو في عهده، فأكّد له أنّه سيبعد العسكريين الذين كان لهم دور كبير في عهد شهاب نفسه. ودعم شهاب كلامه بالفعل، فترك لحلو حريّة تعيين قائدٍ جديدٍ للجيش وقائدٍ جديدٍ لقوى الأمن الداخلي ومديرٍ جديدٍ للأمن العام، وأبعد أنطوان سعد عن

(1) غسان شربل، «منح الصلح»، **لبنان دفتر الرؤساء**، بيروت، رياض الرّيس للكتب والنشر، 2014، ص 175 ـ 176.

(2) نقولا ناصيف، **جمهورية فؤاد شهاب**، بيروت، دار النهار، 2008، الفصل 27، صفحات 307 ـ 315.

(3) قدّم البروفسور مايكل هدسون ملخّصًا وافيًا عن دراسات بعثة إيرفد وبرنامج فؤاد شهاب الإصلاحي:
Michael Hudson, *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon*, Boulder, Col., Westview Press, 1985.

المكتب الثاني. واقترح عليه تعيين غابي لحود «شاب جامعي ظريف وإبن دستوري عتيق». إذ كان كل ما طلب شهاب من حلو يتعلّق بالاصلاح: تنفيذ روزنامة المشاريع التنموية وتطبيق ما جاء من إصلاحات في تقرير بعثة الأب لوبريه». وبهذا كان فؤاد شهاب قلبه على لبنان وشعبه وليس إغراء السلطة.

وعندما انتخب النواب شارل حلو رئيسًا عام 1964 قال في خطاب القسم إنّه سيتابع في خطى فؤاد شهاب. ويضيف سامي الخطيب أنّ شارل حلو نقض وعده بعد ستّة أشهر من وصوله إلى قصر الرئاسة ولم يسر في النهج الشهابي. بل تبيّن أنّ انتماءه الحقيقي كان للطبقة السياسية التقليدية. فقد اختار مَن يشاء في أجهزة الدولة بعيدًا عن رأي فؤاد شهاب، وعيّن إميل البستاني قائدًا للجيش وجوزف سلامة للأمن العام ومحمود البنا للأمن الداخلي. أمّا مشاريع التنمية وتقرير لوبريه فقد أهملها حلو تمامًا. فقد انتظر شهاب ستّة أشهر وعرف أنّ حلو لا يحرّك مشاريع التنمية والإصلاح، فقرّر الانتظار شهرين إضافيين للتأكّد من نوايا حلو. وبعد ثمانية أشهر تأكّد شهاب أنّ حلو قد خان النهج الإصلاحي، وأنّ ما يقوم به هو بالضبط نسف مشاريع الأب لوبريه. وقبل القطيعة، كان حلو يتّصل يوميًا بفؤاد شهاب، ولكن شهاب شعر أنّها اتصالات مجاملات وحسب وأنّ حلو يمارس كذبًا كثيرًا عليه. فقرّر عدم الردّ على اتصالاته، واستمرت القطيعة حتى وفاة شهاب عام 1973.

رغم انقطاع العلاقة بين شهاب وحلو فقد استمرّ تعاون رجال الجماعة الشهابية مع حلو في السنوات التالية، رغم أنّه لم يعد محسوبًا عليهم. فقد عبّر مرارًا عن موقفه السلبي منهم ويمارس اللعب السياسي ضدهم. فكان حلو مثلًا يشكو أمام هنري فرعون وريمون إدّه وغيرهما ضد جماعة شهاب ويقول: «خلّصوني من هالورطة. الجماعة محتلين القصر. الياس سركيس من جهة وغابي لحود من جهة أخرى...». ثم يقوم حلو في نفس اليوم بدعوة غابي لحود، وكان رئيسًا للمكتب الثاني، على العشاء، ليراه الجميع في القصر، ثم يتأكّد حلو أنّ خبر وجود لحود في القصر قد وصل إلى صحيفة **النهار**. وفي صباح اليوم التالي، كانت تصدر تعيينات أو تشكيلات أو قرارات وقّعها حلو، ليخرج الناس بانطباع أنّ غابي لحود قد أشرف على التوقيع من عدمه. وهذا لم يكن صحيحًا ولم يكن غابي لحود بهذه القوّة، لا بل كان حلو ينهره على لباسه العسكري ويأمره أن يرتدي بدلة مدنية بكرافات»[1].

(1) غسان تويني وحاتم خوري، **تحقيقات المكتب الثاني**، ص 215 ـ 216.

ميشال الخوري: قناة حلو السرّية

برز النفوذ الأميركي في لبنان خاصة منذ عهد كميل شمعون الذي انخرط في سياسة أميركا وحربها الباردة في المنطقة. ولقاء ولائه، موّلت المخابرات الأميركية انتخابات عام 1957 (وفق كتاب مدير محطة المخابرات الأميركيّة في بيروت في حينه «ويلبور إفلاند»، **حبال من رمال** الذي قال فيه إن الحكومة الأميركيّة «ابتاعت» الانتخابات لشمعون). فأصبحت واشنطن شريكة فعليّة وأساسيّة في الحكم في لبنان، ولم يشذّ عهد فؤاد شهاب عن ذلك[1]. كما كان الدور الأميركيّ بارزًا في انتخاب شارل حلو في عام 1964، مع أنّ كثيرين من الساسة اللبنانيين طلبوا تدخّل أميركا لإقناع فؤاد شهاب بالتمديد، لما لواشنطن من دالة على شهاب[2].

إلا أنّ كلمة السرّ الأميركية رجّحت الأمر لصالح الفئات الأكثر ولاءً لأميركا. إذ منذ 1964 بعد انتخاب شارل حلو، أصبحت الحكومة الأميركيّة تريد المزيد من النفوذ، فأصرّت على حلو ألّا تمرّ علاقتها بالحكومة اللبنانيّة عبر الطرق الدبلوماسيّة الرسميّة، مخافة أن تسجّل الخارجية اللبنانية تفاصيلها في أرشيفها. وكان البديل أن يعيّن رئيس الجمهورية اللبنانية مستشارًا قريبًا منه كمندوب يبحث مع الأميركيين أمورًا سرّية عالية في العلاقة بين لبنان وأميركا. فعيّن حلو لهذه الغاية ميشال الخوري، ابن الرئيس السابق بشارة الخوري (والذي سيصبح فيما بعد حاكم مصرف لبنان)، تحت غطاء منصب رسميّ هو «رئيس المجلس الوطني لإنماء السياحة»، فيما كان دوره الحقيقي مندوب الرئيس حلو لدى الإدارة الأميركيّة[3].

(1) Wilbur Crane Eveland, *Ropes of Sand, America's Failure in the Middle East*, New York, W W Norton & Co Inc, 1980, p. 165. by

(2) James Stocker, *Spheres of Intervention,* Cornell, Cornell University Press, 2016, pp. 27-28.

(3) بقي ميشال الخوري مخلصًا (وصديقًا) للأميركيين حتى بعد عقود من تقاعده. وجاء في مذكرة من السفارة الأميركية في بيروت عن لقائه بالسفير جيفري فلتمان أثناء حرب تموز 2006: «يوم 22 تموز 2006، التقى السفير الأميركي جيفري فيلتمان، بالحاكم الأسبق لمصرف لبنان، ميشال الخوري (نجل رئيس الجمهورية الراحل بشارة الخوري). قال الخوري لفيلتمان (بحسب البرقية التي تحمل الرقم 06BEIRUT2447)، إنّ «الغرب يجب أن يربح الحرب الدائرة ضد حزب الله ومناصريه». وبرأي الخوري، فإن المسلمين في لبنان والشيعة خاصة، «بمنطقهم المقلوب»، يدعمون حزب الله كلما صار الهجوم الإسرائيلي أشد عنفًا وكلما ارتفعت نسبة الإصابات. ووصف الخوري البطريرك نصر الله صفير بأنّه «ضعيف الإرادة»، قائلًا إنه محاط بمستشارين مؤيّدين لسورية. في المقابل، أثنى على =

أما سليمان فرنجيّة فقد عيّن لوسيان دحداح، شقيق صهره رودريك، كمندوب بينه وبين السفير الأميركي (في عام 1970 عيّن فرنجية صديقه العقيد أنطوان دحداح مديرًا للأمن العام، وعبر هذه العلاقة تعرّف رودريك دحداح شقيق أنطوان على لميا ابنة سليمان فرنجيّة وتزّوجها). وفي الحالين تجاوز مندوب رئيس الجمهورية رئيس الحكومة ووزير الخارجيّة حتى لو كان الوزير مقرّبًا من الرئيس اللبناني (مثل الوزير خليل أبو حمد أو الوزير فؤاد نفّاع في عهد فرنجيّة).

وتُظهر التقارير الأميركية المدى الذي عاونت فيه الدولة اللبنانية الولايات المتحدة للقضاء على اليسار اللبناني. وليس أنّ حلو امتنع تمامًا عن تبنّي رزمة فؤاد شهاب في الإصلاح والإنماء، ولكنّه لم يضع الرزمة كأولوية قصوى. ولعلّه كان يدرك مغبّة إهمال الموضوع لمدّة طويلة أمام استفحال الفقر وتخلّف المناطق وجبروت الطبقة الحاكمة وحيتان المال. ففي أواخر أيلول 1965، التقى السفير الأميركي دوايت بورتر وطلب منه مساعدات اقتصادية من أميركا قال إنها ضروريّة لإسكات المعارضين واليساريين الذين ينتقدون عهده كل يوم بأنّه لا يقوم بما فيه الكفاية لمعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. ولكن بورتر رفض طلب دعم لبنان اقتصاديًا، وأقنع حلو أنّ ما يحتاجه فعلاً هو أن يأخذ هو شخصيًا خطوات جدية لضرب اليسار اللبناني حتى يكف عن هذه المطالب، والعمل على إضعاف الأفكار اليسارية في أوساط الشعب. وقرّر حلو هو والسفير بورتر التعاون الوثيق بين الأجهزة الأمنية اللبنانية والمخابرات الأميركيّة لقمع اليسار[1].

لقد بات السفير الأميركي في لبنان في حقبتي شارل حلو وسليمان فرنجيّة شريكًا فعليًا في الحكم. لا بل كان المُرشد الأعلى للرئيس اللبناني. فكان حلو وفرنجية لا يُقدمان على خطوة من دون مشورته، وكانا خاضعان بالكامل لإرشادات هذا السفير، أكثر مما كان شهاب وشمعون قبلهما. واللافت في الوثائق الأميركيّة المدى الذي كان رئيس الجمهورية

= الدور الذي يؤدّيه رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، قائلًا إنّ السنيورة «سيكون رئيس جمهورية ممتازًا حاليًا، لو لم يكن لدينا ذلك العرف الغبي الذي يحصر الرئاسة بين أيدي الموارنة». وأبدى الخوري خشيته من التوتر المتصاعد بسبب النازحين الشيعة الآتين من الجنوب، معتذرًا للسفير عن وجود ذبابة كانت تحوم فوق طاولة الطعام بالقول: «لا بد أنها أتت من الجنوب». صورة مذكرة السفارة عن لقاء ميشال الخوري، بالإنكليزية: http://www.al-akhbar.com/node/6854

(1) James Stocker, *Spheres of Intervention,* p. 28.

يدير فيه السياسة الخارجيّة للبنان بتجاهل تام لرئيس الحكومة الذي كان آخر من يعلم. ولقد تقاطر على منصب السفير الأميركي أربعة أشخاص في عهدي شارل حلو وسليمان فرنجيّة هم دوايت بورتر من 22 حزيران 1965 إلى 12 أيلول 1970، ووليام بوفوم من 1970 إلى مطلع 1974 وهي كانت فترة «عصر ذهبي» للبنان على الصعيد الاقتصادي. ثم جورج غودلي من 13 شباط 1974 إلى 13 كانون الثاني 1976 وهي فترة التحضير لحرب لبنان والجولات الأولى من «حرب السنتين».

ضرب الأجهزة الأمنية

التكتّل التقليدي الذي فاز عام 1970 وعلى رأسه سليمان فرنجيّة سعى إلى إضعاف الدولة، وكان بإيعاز خارجي بضرب الأجهزة الأمنية تحت شعار «محاربة الشهابية والمكتب الثاني»، ووقف مسيرة الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي التي أطلقها فؤاد شهاب عام 1962. ولم يكن المكتب الثاني في عهدي شهاب وحلو موثوقًا به تمامًا في الدوائر الأميركية والسعودية والإسرائيلية، بسبب علاقاته المتينة مع المخابرات السورية والمصرية، وصداقة الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر، وإن كانت صداقة متحفظة وباردة. وبالمقابل، كان قادة الجيش اللبناني بعكس أسلوب ضباط المكتب الثاني مقرّبين من الأجهزة الغربية ومن الطبقة المهيمنة في لبنان.

جاء في تقرير صحافي:

«عندما فاز فرنجية امتقع وجه غابي لحود رئيس المكتب الثاني وسقطت السماعة من يده. فقد كان أكيدًا من فوز الياس سركيس بأغلبية ستة أصوات على الاقل. وصرخ: «باعونا العكاريت بـ 15 الف ليرة! شو عملها صبري بك؟» لقد كان صبري حمادة يعمل على شراء بعض النواب بمبلغ 25 الف ليرة لصالح سركيس، ولكن جاء من دفع أربعين الفًا وأنهى مسيرة النهج. في مساء ذلك اليوم جمع غابي لحود أركانه وانطلقوا لتهنئة فرنجية في محاولة لاحتوائه ودوزنته. وخاطب غابي لحود الرئيس فرنجية «مبروك! نحن كنّا ضدك وخسرنا. والآن نحن زلمك يا فخامة الرئيس». فردّ فرنجية مبتسمًا: «زلم عندي كفاية! شو صار الجيش على أيديكم مؤسسة أزلام»؟ فخرج الشباب هرولة من منزل الرئيس، وأدرك غابي لحود الذي كان ممتقع اللون أن ما بناه المكتب الثاني منذ الخمسينيات قد انتهى».

وإذ فشل غابي لحود في الوصول إلى منصب قائد الجيش، ترك لبنان إلى اسبانيا.

كان فرنجية وسلام يسعيان إلى إضعاف الأجهزة الأمنية وتصغير دورها في الدولة. فعملا على تغييب الضباط ذوي الميول الشهابية. فبعد خروج غابي لحود، أجبر الرئيس فرنجية قائد الجيش جان نجيم على تعيين العقيد جول بستاني رئيسًا للمكتب الثاني في شباط 1971. وأخذ جول بستاني يدخل تعديلات على المكتب الثاني، ولأول مرّة أخذت تتسرّب تقارير عسكرية أعدّتها الأجهزة اللبنانية إلى جهات استخباراتية خارجية. ثم تدهور الأمن إلى درك خطير، ولعب جول بستاني من موقعه دورًا رئيسيًّا في بناء ميليشيا «التنظيم»، وسهّل وصول السلاح إلى حزبي الكتائب والأحرار، يعاونه المقدّم نبيه الهبر ورجل الأعمال الكتائبي طانيوس سابا الذي ساعد في شراء الأسلحة من الخارج بعد قرارات الاجتماع الشهير في قصر بعبدا[1]. ولقد قام الثنائي فرنجية ـ سلام بتصفية جهاز المكتب الثاني، فتفرّق ضباطه في بلدان مختلفة، ولم يقم فرنجية وسلام بأي جهدٍ يمهّد لجهاز جديد أكثر فعالية في حماية لبنان، بل يمكن القول إنّ أمن البلاد تعرّض لخطر داهم بزوال جهاز المكتب الثاني الذي كان نشيطًا من 1961 إلى 1972 رغم عيوبه.

محاكمات المكتب الثاني

في الكتاب الأول من ثلاثية إمبراطورية إنترا ذكرنا تفاصيل عن اتهام يوسف بيدس وبنك إنترا بتمويل المكتب الثاني وجماعة النهج الشهابي، وأنّ 25 نائبًا في البرلمان اللبناني كانوا يتلقّون مبالغ شهرية أو دورية من بيدس. وكان الملف الأكبر هو تخصيص بيدس لصندوق في إنترا بمبلغ كبير تستعمل فوائده المتراكمة في تمويل حملة انتخابات 1968 النيابية. وكانت الخطة أنّه بعد تأمين أغلبية نيابية تؤيد الشهابيين، يستمرّ الصندوق في تمويل حملة ثانية لتوفير النصاب للمرشح الشهابي، سواءَ كان فؤاد شهاب نفسه أم الياس سركيس[2].

(1) James Stocker, Spheres of Intervention, p. 231: «Following President Frangiés decision to stop military action against the Palestinians during the May 1973 crisis,... most Maronite leaders saw the army as unable to defend the Lebanese state and the interests of the Maronites. Some two months after the conflict, Frangié called a meeting in the presidential palace in Baabda. Attendees included Chamoun, Gemayel, army commander Iskandar Ghanem, Head of Internal Security Antoine Dahdah, the Deuxième Bureau chief Jules Boustany, and Head of General Security Nabih al-Habr. At this meeting, Frangié, Chamoun, and Gemayel decided to arm their parties. Ghanem stated that the army's Deuxième Bureau will take responsibility for this».

(2) كمال ديب، يوسف بيدس: **إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان 1949 ـ 1968**، المكتبة الشرقية، بيروت، 2017.

ولكن كما رأينا في الكتاب الأول، جـرى الكثير من المياه بين 1965 و 1970، ولم تسر الخطة الشهابية إلى أهدافها: حيث انهار بنك إنترا بفعل ضربة من أعدائه في تشرين الأول 1966، ووضعت السـلطة يدها على ما استطاعت إليه سـبيلاً من إمبراطورية إنترا الممتدة، وتوفي يوسف بيدس عام 1968 وخسر الشهابيون انتخابات 1968، وفاز سليمان فرنجيّة في معركة رئاسة الجمهورية عام 1970 وليس الياس سركيس. ثم إنّ العهد الجديد أخذ يحارب الأجهزة الأمنية اللبنانية ويفككها، وفتحت المحكمة العسكرية تحقيقًا حول تشابك المصالح بين يوسـف بيدس وبنك إنترا من جهة وكبار العسكريين وشخصيات أخرى من جهة ثانية. لقد شهد العام 1970 انقلابًا واسعًا في أجهزة الدولة ووضع يد الطبقة السياسية على ما توفّر من ملفات أمنية. وجاء في تقرير صحافي أنّ فرنجية «تسلم سلطاته وبعد اجتماع بقائد الجيش جان نجيم أجرى نجيم تشكيلات في المؤسسة العسكرية وأراد تعيين ميشال أسـعد للمكتب الثاني. ولكن لسـان ريمون إدّه وحنفية صائب سلام منعا ذلك. فعَيّن نجيم جول بستاني. وعيّن غابي لحود ملحقًا عسـكريًا في اسبانيا ثم أعفي لحود من منصبه وعاد إلى لبنان، ليفاجـأ بالمحاكمة. وأُوقف 60 يومًا إضافة إلى صدور حكم عليه في 7 نيسان 1973 هذا نصه: «يوضع المقدّم غبريال مارون لحود في الاشغال الشاقة الموقتة عشر سـنين لجهة تبديد أموال الجيش، وخمس سنوات لجهة حجز هوية أشخاص اعتباطًا، وسنة واحدة لجهة سوء استعمال الوظيفة، وسنة لجهة التهويل، وسنة لجهة مخالفة التعليمات العسكرية»[1].

يقول غابي لحود: «صـدرت أحكام مختلفـة بعضها غيابي. فابتهج السياسـيون والصحف التي كانت تتحدث عن «الازدواجية» في الحكم السـابق وسلطة «الاشباح». وبُذلت جهود لكـي يقدّم الضباط طلبـات التماس، ولكن عندما قدّمـوا الطلبات قال فرنجية: «اذا لم يكن غابي لحود على رأسـهم فلن أنهي القضية»... وهنا أعلنت قبولي الذهاب للمثول أمام المحكمة العسكرية لثقتي برئيسها توفيق جلبوط. ولكن قبل أسبوع من موعد مثولي، فوجئنا بتعيين جورج غريب رئيسًا للمحكمة وهو ضابط جيد لكنه غير قادر على الاعتـراض اذا جاءته توجيهات بإصدار أحكام علينـا. ولم أحضر. فحُكمت غيابيًا بالسجن عشر سنوات.

(1) اسكندر شاهين، «من فؤاد شهاب إلى عامر شهاب قصة المخابرات ووكرها بيروت»، جريدة **الديار**، 25 شباط 2014.

بدأ الثنائي فرنجية ـ سـلام عملية ضرب المكتب الثاني بطريقة اسـتعراضية. إذ قام رئيس الحكومة صائب سـلام باقتحام غرفة مراقبة الهاتف وأوقـف عمل الرقابة الأمنية. واعتبر غابي لحـود أنّ هذه العملية قد صُوّرت في **جريدة النهـار** وغيرها كعمل بطولي، «ولكن في كل دول العالم يجري تنصّت المخابرات على الهاتف كإجراء أمني روتيني. ثم إنّ إلغاء الرقابة لم يكن يحتاج إلا لقرار رسـمي، ولم يكن هناك ضرورة لحضور رئيس الحكومة وخلع الباب والتصوير الصحافي»، ما أضرّ بسمعة الدولة.

في منتصف العـام 1972 أقدم الثنائي فرنجية ـ سـلام على محاكمـة وصرف أهم الكادرات الأمنية في لبنان من الخدمة. وفي مطلع 1973 صدر ملف تحقيق عسكري من القاضي الياس عساف بحق 18 ضابطًا رفيعًا. ووصل الملف فورًا إلى غسان تويني صاحب **جريدة النهار** الذي كان من رؤوس الجراب ضد الشـهابيين في السـتينيات. فنشـره في الجريدة ثم أعاد نشره في كتاب وضع هو مقدمته. ومن الضباط الذين وقعوا ضحية التصفية السياسـية: العقيد غابي لحود الذي كان يرأس المكتب الثاني ولجأ إلى مدريد. والمقدّم سـامي الخطيب الذي كان مسـؤولاً عن الأمن القومي ولجأ إلى دمشق. والمقدّم سامي الشيخة، مسؤول المكتب الثاني في شمال لبنان ولجأ إلى دمشق. والمقدّم كمال جرجي عبد الملك، مسـؤول المكتب الثاني في جنوب لبنان ولجأ إلى دمشـق، والنقيب جان ناصيف في المكتب الثاني، والنقيب نعيم فرح مسؤول المكتب الثاني في البقاع، والنقيب جورج حروق مسـؤول المكتب الثاني في جنوب لبنان، والرائد إدغار معلوف الذي كان يرأس الأمن العسـكري، والرائد ميشال خوري، مسـؤول المكتب الثاني في جبل لبنان، والمقدّم أحمد حمدان، والرائد عباس حمدان، والرائد سليم جورج نصر، والضباط ابراهيم كنعان وفيليب خوري وفيليب كنعان وسمير شهاب وآخرين[1].

حرص ملف التحقيق الذي تضمّن محاضر اتهامات بحق 18 ضابطًا رفيعًا إلى رسم علامة سـوداء على كل المرحلة الشـهابية في لبنان وخاصة من 1960 إلى 1970، واضعًا نشاطات الجيش الأمنية في إطار سـلبي للغاية، يخدم هدف السلطة السياسية في ضرب الأجهزة الأمنية، ومعتبرًا مثلاً أنّ الجيش وخاصة المكتب الثاني التابع لرئاسة أركان القيادة في الجيش، قد تدخلا كثيرًا في الشؤون السياسية في لبنان[2]. كما اتّهم الملف العقيد غابي لحود الذي رأس الجهاز من 1964 إلى 1970 أنّه كان الموجّه والمشـرف الأول على كل

(1) غسان تويني وحاتم خوري، **تحقيقات المكتب الثاني**، جريدة النهار، بيروت، 1973.
(2) غسان تويني وحاتم خوري، **تحقيقات المكتب الثاني**، ص 20.

عمل من أعمال مرؤوسيه، وأنّ له الدور الأساسي والفعال في كل ما آلت إليه أعمال المكتب، كالتدخّل في الشؤون السياسية، والانتخابات النيابية، والضغط على شخصيات اقتصادية لدفع مبالغ كبيرة من المال لأشخاص نافذين وبوساطته شخصيًا، وأنّه تلقى مبالغ احتفظ بها لنفسه، وحجز حرية أشخاص، وأساء استعمال أموال دخلت المكتب الثاني بلغت مليونًا ومائة ألف ليرة. وأنّ سامي الخطيب ساعده في هذه الأعمال.

ولكن بعد قراءة الملف بالتفاصيل لا تبدو الاتهامات هائلة قياسًا بما تقوم به أجهزة أمنية حتى في الدول الأوروبية العريقة بالديموقراطية أو في أميركا. ولم تكن تهمة استقطاب مَن هم بالسلطة للأموال من رجال المال والأعمال في البلاد لدعم الحكومة استثنائيًا. وأقصى ما أمكن الملف كشفه هو مبالغ استقطبها المكتب الثاني مجموعها لا يتعدّى 10 ملايين ليرة أي ليس أكثر من 3 ملايين دولارًا. ولقد شرح سامي الخطيب حاجة الأجهزة الأمنية إلى المال: «نحن نمثّل جهاز مخابرات، وامكانات الدولة اللبنانية كانت ضئيلة. ونحن مكلّفون بالحفاظ على أمن البلاد وهذا يتطلّب الاستعانة بمصادر مالية داخلية للإنفاق»[1].

وبالمقابل، وصلت مبالغ الفساد في عهد سليمان فرنجيّة (1970 ـ 1976) إلى عشرات ومئات ملايين الليرات، وفي عهود أخرى إلى مئات ملايين الدولارات (الثمانينيات) وأحيانًا المليارات (التسعينيات). ولم يجرؤ سليمان فرنجيّة وفريقه على الذهاب في ملف التحقيقات بعيدًا لئلا يطال أعضاءً من الطبقة السياسية رغم اعترافات كبار الضباط بأنّ أوامر سياسية كانت أساس مصادر التمويل، وأنّ في أسماء المستفيدين مَن قبضوا كانت من السياسيين. وهذا ما يثبت أنّ الهدف كان ضرب الأجهزة وحسب وليس العدالة، ما كان فعلاً إضعافًا للدولة اللبنانية كما سنرى.

جرى التحقيق مع العماد إميل البستاني (قائد الجيش من حزيران 1964 إلى كانون الثاني 1970) وسأله القاضي: «هل أنّ التدخّل في الانتخابات النيابية من قبل ضباط وعناصر الشعبة الثانية كان تنفيذًا لخطة مدبرة تهدف إلى تأمين عدد معيّن من النواب للوقوف بجانب مرشح بعينه (الياس سركيس) في انتخابات رئاسة الجمهورية؟».

أجاب البستاني: «أظن أنّ ضباط المكتب الثاني وعناصره كانوا يتبعون في هذه الأعمال خطة سياسية معيّنة أو توجيهًا معينًا، وأنّ هذا التدخّل كان وفقًا لخطة مرسومة ولم يحصل بشكل عفوي».

(1) غسان تويني وحاتم خوري، **تحقيقات المكتب الثاني**، ص217.

القاضي: «هل حاولت أن تضع حدًا لاتصال ضباط الشعبة الثانية بأيّ جهة عن غير طريق القيادة والتسلسل العسكري؟»

البستاني: «نعم أنا استدعيت رئيس الشعبة الثانية المقدّم غبريال لحود وأعطيته الأوامر بعدم الاتصال مباشرة بأي مرجع سياسي دون موافقتي. فاتصل بي على الفور فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ شارل حلو وطلب مني أنّه بالنظر للظروف، ولاضطراره الاتصال عدّة مرات يوميًا بضباط الشعبة الثانية أن أعطي ترخيصًا دائمًا لرئيس الشعبة الثانية للاتصال بفخامته. وكان ذلك في أواخر 1967 أو خلال 1968 أي قبل الانتخابات النيابية»[1].

ويشرح الملف القضائي أنّ الشعبة الثانية كانت تهدف من وراء تدخّلها في الانتخابات النيابية عام 1968 إلى تأمين أكثرية نيابية بغية وصول الياس سركيس إلى رئاسة الجمهورية. وأنّ عددًا كبيرًا من ضباط المكتب الثاني وضباط الجيش إضافة إلى بعض الشخصيات الشهابية، كان يحضر اجتماعات دورية يعقدها الرئيس الأسبق فؤاد شهاب في منزله في جونيه ليشرف على أعمال الدولة وتفاصيل الانتخابات ويعاونه ضباط المكتب الثاني وخاصة النقيب جان ناصيف. ويذكر الملف أسماء بعض هؤلاء الضباط والمسؤولين المدنيين في صفحة 104: أحمد الحاج وميشال ناصيف وغابي لحود وعباس حمدان وجان ناصيف وميشال خوري وإدغار معلوف وجورج حرّوق والياس سركيس وشفيق محرّم.

وكان فؤاد شهاب يصارحهم: «أنا اخترت البديل وأنتم اصطفلوا». وإذ سأله آمر العسكر في منزله الضابط أسعد القسيس عن البديل، أعطاه شهاب الاسم الأول «الياس»، أي الياس سركيس. ثم أعلن الياس سركيس ترشيحه باسم النهج الشهابي في انتخابات الرئاسة عام 1970[2].

في التحقيق مع سامي الخطيب سأله القاضي إذا ما علم المكتب الثاني عن تدخّل استخبارات أجنبية لصالح بعض المرشحين (في انتخابات 1968) ومَن هم هؤلاء المرشحون. أجاب الخطيب: «نعم تبيّن لنا أنّ الأستاذ ريمون إدّه كانت تدعمه الجهات الأميركية ولا أذكر الباقين، ولكنّه أبرزهم».

ويناقض التحقيق نفسه عندما يتّهم الرئيس الأسبق فؤاد شهاب أنّه كان يأمر المكتب الثاني وليس الرئيس شارل حلو. ذلك أنّ إفادة إميل البستاني عن اتصال الرئيس حلو بغابي

(1) غسان تويني وحاتم خوري، **تحقيقات المكتب الثاني**، ص26 ـ 28.

(2) غسان تويني وحاتم خوري، **تحقيقات المكتب الثاني**، ص72.

لحود ليست إدانة للمكتب الثاني بالتدخّل في السياسة بل جاءت ضمن عمل أمني محض، وكان حلو ضالعًا في توجيه المكتب الثاني في انتخابات 1968. ولكن من ناحية ثانية، اتهم القاضي الياس عساف غابي لحود عن «أن الشعبة الثانية تعمل بتوجيه من الرئيس الأسبق فؤاد شهاب بعد انتهاء ولايته» وأنّ غابي لحود وفريقه قد تخطوا توجيهات رئيس الجمهورية شارل حلو وقائد الجيش إميل البستاني، وأنّ ثمّة شـهود أنّ غابي لحود كان غاضبًا على الرئيس حلو «لأنّه شذّ وتحيّز ضد الجيش» ويجب تقويم هذا الشذوذ والتحيّز»[1]. ولقد نفى غابي لحود اتهام القاضي وأكّد أنّ الاتصال مع الرئيس شهاب كان بعلم مسبق من الرئيس حلو. كما سئل غابي لحود عن استقباله نوابًا في مكتبه لدرس اللوائح الانتخابية وأنّه دفع 25 ألف ليرة لخطّار حيدر للانسحاب من الترشّح، وأنّ القيادة حوّلت للحود قبل شهر من انتخابات 1968 مبلغ 750 ألف ليرة لينفقها على الانتخابات. فإما أنّ المكتب الثاني عمل بأوامر فؤاد شـهاب أو أنه عمل بأوامر حلو، ويصحّ القـول إنّ المكتب الثاني نفّذ طلبات القصر الجمهوري بصرف النظر عمّن كان رئيس الجمهورية في حينه.

اختفاء ملف يوسف بيدس وقضية أدريان جداي

فتح التحقيق العسكري مسألة تدخّل غابي لحود شـخصيًا للافراج عن تاجر سلاح يدعى أنطوان قاموع بعدما أوقفته الشرطة اللبنانية في فندق فاندوم المجاور لأوتيل فينيسيا في بيروت. وكان قاموع هذا محكومًا لدى المحكمة العسـكرية مدّة سـنة سجن بسبب اختفاء ملف دعـوى بنك إنترا الذي يتضمّن تحقيقات عن يوسـف بيدس. فأجاب غابي لحود أنّ أنطوان قاموع هو غير الشخص المطلوب في هذه القضية، وأنّ المطلوب الحقيقي يدعى أنطوان كمّون. وأنّه ـ أي غابي لحود ـ قد تدخّل يوم 15 آذار 1970 لمساعدة صديقه أنطوان قاموع بحضور محاميَي قاموع، الوزير ميشال إدّه والوزير خليل أبو حمد. ولذلك تمّ إطلاق سراح قاموع بعد 12 ساعة من توقيفه بسبب تدخّل لحود. ولكن الملف يورد في الصفحة 69 ما معناه أنّ غابي لحود قبض 200 ألف ليرة لدوره في اختفاء ملف بنك إنترا من المحكمة العسكرية، وفي المساعدة على تخلية سبيل أنطوان قاموع. ثم تتكرّر المعلومة في ص 97 بأنّ عملية تخليته كلّفت أنطوان القاموع 200 ألف ليرة دفعها إلى لحود. ويورد الملف أيضًا حُكم المحكمة في 16 آذار 1970 السريع وغير العادي ببراءة «**أنطوان كمون المعروف باسم أنطوان القاموع**»، وهو نفس الشخص. وشرح لحود للتحقيق أنّ القاموع هو

(1) غسان تويني وحاتم خوري، **تحقيقات المكتب الثاني**، ص 39.

صديقه منذ أيام الدراسة، وأنّه من كبار تجّار الأسلحة، وممثل لكبريات الشركات البريطانية والفرنسـية وغيرها. ونزولاً عند رغبة لحود لم يتعاط القاموع بأية صفقة يعقدها الجيش اللبناني رغم أنّه كان سيستفيد منها. وأنّه ـ أي لحود ـ نزل في ضيافة أنطوان القاموع في باريس لمدّة ثلاثة أشهر (من 26 كانون الأول 1970 إلى 6 نيسان 1971).

دخل في ملفات التحقيق قضية أدريان جداي الذي كان طرفًا في مسـألة إمبراطورية إنترا. فهو كان شريك يوسف بيدس في كازينو لبنان وفكتور موسى الذي أدار الكازينو بعد افتتاحه عام 1959 لمدّة سبع سنوات[1]. وتولى الدفاع عن جداي في مسألة إنترا المحامي بدوي أبو ديب. ويكشف كتاب أميركي صدر عام 1971 أنّ جداي كان شريك مافيا أميركية من مدينة كليفلاند في ملكية كازينو لندن[2] Park Lane Casino. أمّا علاقة تاجر السلاح، أنطوان قاموع فهي أنّه كان شريكًا أيضًا لبيدس وجداي وكذلك شريكًا في كباريه. وحقّق القاضي مع المصرفي أدريان جـداي من «البنك الأهلي» عن تمويلـه نواب وصحافيين عديدين بينهم رينه معوّض والياس الخازن وأديب الفرزلي وعثمان الدنا وعبدالله اليافي. فردّ جداي بأنّه كان ضحية أشـخاص ابتزوا منه ملايين الليـرات بالضغط والتهديد. وأنّ معظم طلبات الدفع كانت تأتيه مباشـرة من غابي لحود رئيس المكتب الثاني الذي كان يقول له إنّ الأوامر كانت تأتي من «المعلّم» أي من الرئيس فؤاد شهاب مباشرة.

وفي كل مرّة كان غابي لحود يطلب من جداي أموالاً تراوحت قيمتها بين 25 ألفًا أو 50 ألفًا أو 75 ألفًا. ويضيف جداي: «ولمناسبة انتخابات 1968 طلب مني أن أدفع مثلاً 75 ألف ليرة إلى السـيد رينه معوّض. وأخذت المبلغ إلى بيت السيد رينه معوّض في حي الصنائع وسـلّمته إياه يدًا بيد». وقال إنّه دفع لرينه معوّض عدّة مبالغ منها 300 ألف ليرة و100 ألف ليرة و75 ألف ليرة، ثم 50 ألفًا و25 ألفًا، ما عدا المبالغ الصغيرة، وكلها بعلم غابي لحود وبأمر منه.

ويقول أدريان جداي: «أما السيد عثمان الدنا فقد كان يتقاضى مني شهريًا مبلغ 16 ألف ليرة وذلك كل شهر من شباط 1964 ولغاية نهاية 1966. وبعد ذلك كنتُ أدفع له شهريًا مبلغ 10 آلاف ليرة وذلك منذ مطلع عام 1967 حتى تاريخ وضع اليد على البنك الأهلي، ذلك عدا المبالغ المقطوعة التي كنتُ أدفعها له في المناسبات. فمثلاً دفعت

(1) http://www.rdl.com.lb/1996/1921/casino.htm La Revue du Liban sur le Casino et Victor Moussa.

(2) Hank Messick, Lansky, New York, Putnam, 1971, p. 240.

له 200 ألف ليرة في انتخابات 1964 ثم 25 ألفًا ثـم مبالغ صغيرة»[1]. ولكن أدريان جداي رفض مساعدة عثمان الدنا في عملية تزوير في شركة كولاكو، رغم طلب غابي لحود مساعدته.

عندما واجه قاضي التحقيق غابي لحود بموضوع عثمان الدنا نفى لحود أي علاقة له بالأمر، وعزا احتمال أن يكون جداي دفع مالاً للدنا، لأنّ الدنا كان يشغل مراكز وزارية في عهد شـارل حلو، وأحدها كانت وزارة المالية وهي السلطة المشـرفة مباشرة على شركة كازينو لبنان بعدما وضعت الدولة اليد على إمبراطورية انترا. وجداي شريك في الكازينو.

وذكر جداي في التحقيق أنّ غابي لحود طلب منه مساعدة شقيقه إدوار لحود للحصول على سـلفة من البنك الأهلي بقيمة 500 ألف ليرة ليفتتح مصنعًا، على أن يسـددها على دفعات. فاستدان جداي المبلغ باسمه وأعطاه لإدوار لحود. ولكن الأخير وحتى بعد وضع مصرف لبنان اليد على البنك الأهلي لم يسـدّد شـيئًا. ونفى غابي لحود في التحقيق أنّه طلب سلفة لأخيه من جداي، أو أنّ لديه أي علم بالموضوع. وشرح غابي لحود كيف أنّ أخـاه إدوار صاحب خبرة مصرفية امتدت 16 سـنة وحصل على السـلفة بفضل علاقاته الشـخصية مع المصرفيين. وأنّ إدوار عمل في «بنك سـوريا ولبنـان» كرئيس لمصلحة الصيرفة في البنك، ما جعله على علاقة شخصية مع مسـؤولي المصارف التجارية وكان عددها ضئيلاً. ثم أنّ إدوار كان من مؤسسي البنك الأهلي الذي وصل فيه إلى منصب مدير البنك حتى تركـه عام 1961. ولذلك وثق أصحـاب البنوك بإدوار وأمّنـوا له أي اعتماد يفتحونه له ليستعمله في مشاريعه الحرّة. وأنّ زميل شقيقه إدوار في البنك الأهلي واسمه جوزف خوري كان قد شغل منصب مدير البنك الأهلي عندما تركه إدوار.

وشرح غابي لحود معرفته بأدريان جداي أنّه التقاه أول مرّة في عيد الميلاد عام 1965 في حفل عشاء في قصر شارل حلو في سن الفيل. وكان جداي مدعوًا إلى جانب بيار حلو وبيار فرعون وميشـال ضومط وخليل الخوري وميشال الخوري ومرغريت فرعون زوجة المرحوم ميشال شـيحا الذي تتلمذ على يديه شـارل حلو في صحيفة لوجور، وغيرهم، إضافة إلى غابي لحود والياس سركيس. ولذلك كانت علاقة جداي بالمكتب الثاني منبثقة من صداقته الشخصية للرئيس شارل حلو، وأي تبرّع قدّمه للمكتب الثاني كان يضعه في خانة مساهمته في إنجاح عهد شارل حلو.

(1) غسان تويني وحاتم خوري، **تحقيقات المكتب الثاني**، ص 54 ـ 55.

ولكن قاضي التحقيق واجه غابي لحود بمعلومات أنّ الأخير كان يعرف جداي قبل ذلك بكثير، ومنها مثلاً أنّه وقبل الانتخابات النيابية في ربيع 1964، طلب لحود من جداي أن يدفع لرينه معوّض مبلغ 300 ألف ليرة، وأنّه ارسـل له بطاقة توصية بتاريخ 5 شـباط 1964 لتعيين شخص في الكازينو، ما يوحي بعلاقة قديمة بين جداي ولحود قبل عيد ميلاد 1965. وهنا تراجع لحود عن قوله أن عيد ميـلاد 1965 كان أول لقاء له مع جداي وجهًا لوجه، وأنّ ذلك لا يعني أنّه لم يتعاطَ معه عن بعد ويعرفه سابقًا.

لقد كشـف أدريان جداي لقاضي التحقيق أنّه وظّف في كازينو لبنان 300 شـخصًا بطلب من غابي لحود ولم يكن ثمّة حاجة إليهم ولم يعملوا شـيئًا، ولكنّه نفّذ خوفًا من سطوة المكتب الثاني. كما شكا أدريان جداي أمام قاضي التحقيق من «الخوات» التي كان يدفعها. فسأله القاضي عمّا كان يجبره على الدفع. فأجاب: «كنتُ أخاف من الشعبة الثانية. كان الجو العام يشـير إلى أنهم هم كل شـيء في البلد، وقد شـطّبوا وجه شقيقي ألفرد (جرحوا وجهه بالسكين) وضربني مرّة أزلامهم من آل شبلي في كازينو لبنان».

احتجّ غابي لحود في جلسـة تحقيق على ادعاء جداي الخوف من المكتب الثاني، وأنّ ذلك محض افتراء وتجريح للحقيقة. وأكّد غابي لحود أن جداي ليس شخصًا مطواعًا ينفّذ جميع طلبات المكتب الثاني، بل كان منطلق القوة هو أسـاس تعامله مع المكتب الثاني. وأنّ جداي نفسه هو الذي حاول التقرّب من المكتب الثاني وطلب موعدًا لمقابلة رئيس المكتب غابي لحود والذي اسـتقبله في مكتبه. «وأنّ جداي في هذا الموعد أخذ يتكلّم عن نفسه وكيف أنّ له حصّة كبيرة في كازينو لبنان ونفوذ في مجلس إدارة الكازينو. ولم يكن أحد يعلم ذلـك. ثم أخذ يعرض عليّ ويطلب بإلحاح أن تعيّن الشـعبة الثانية بضعة موظفين في الكازينو، وتبرير جداي أنّ ذلك يوفّر الحماية للكازينو واللاعبين من أي تهديد أو مشـاغبة». ورأى غابي لحود فائدة من فكرة جداي لأنّ العمل الاستخباري يسـتفيد من وجود عناصر له فـي الكازينو حيث يلتقي أشـخاصا من بلـدان مختلفة وبخلفيات سياسية ومالية وعسكرية. فكلّف المكتب الثاني شخصين من ضباطه بالمهمة هما روجيه مخلوف وكابي معلوف.

أمّا عن توظيف جداي لعدد كبير من الأشخاص لا لزوم لهم في الكازينو، فشرح غابي لحود للقاضي أنّه تمنّى على جداي توظيف بعض الأشخاص، ولكن العدد الأكبر من التوظيـف كان خدمة من جداي لمراجع سياسـية كان يهمّـه إرضاءها مثل كمال جنبلاط وفؤاد بطرس ورينه معوّض وجوزف أبو خاطر والياس الخازن وسواهم. ونظرًا

لنهج هذه الشخصيات، الشهابي كان سهلاً عليه أنّ يقول أنّه وظّف مَن يرسلونهم لكي يرضى عنه المكتب الثاني.

وذكر جداي أنّه دفع أكثر من مليون ليرة للشيخ الياس الخازن. وكان جداي يشكو لغابي لحود من كثرة الدفعات للخازن. إلا أنّ لحود كان يأمره أن يتابع الدفع لأنّ الياس الخازن «يخص المعلّم ويهمنا في منطقة كسروان الانتخابية». ولذلك دفع للخازن مبلغ 500 ألف ليرة إضافية إلى أن طلب منه غابي لحود نفسه أن يكفّ عن الدفع للخازن. ولكن جاء طلب لحود بوقف الدفع للخازن في وقت لم يعد فيه جداي نفسه قادرًا على التملّص من الخازن. أمّا غابي لحود فقد برّر الأمر بطبيعة علاقة جداي بالياس الخازن، لأنّ الخازن يُحسب له ألف حساب لنفوذه السياسي في كسروان حيث يقع الكازينو، وأنّ رشيد الخازن له نفوذ شارعي في المنطقة المحيطة بالكازينو[1].

فور وضع اليد على البنك الأهلي بعد أزمة إنترا، صدرت مذكرة توقيف بحق أدريان جداي. وحاول جداي السعي لمساعدة المكتب الثاني لتلافي التوقيف. وقصد الياس الخازن الذي يقيم بجوار كازينو لبنان، ثم ذهبا معًا لمقابلة غابي لحود، وقال جداي للحود: «لقد كلّفتموني حتى الآن مبلغ 7 ملايين ليرة كمدفوعات نقدية». ويقول جداي: «فأجابني غابي لحود أنّه وفقًا لحسابهم الخاص لم يقبضوا مني سوى 4 ملايين ليرة». ولم يحصل جداي على مساعدة جدية من غابي لحود في ردّ مذكّرة التوقيف. فتوجّه مع الياس الخازن إلى منزل الأخير في جونيه وهناك جاء سامي الخطيب الذي قال لجداي: «أوعا تسلّم حالك هالـ.... بدنا نكسّر رأسهم».

وقال جداي إنّه طلب أيضًا عبر النقيب جان ناصيف زيارة الرئيس فؤاد شهاب لاطلاعه على قضيته أمام القضاء، فسأله ناصيف إذا كان اسم الرئيس شهاب أو الياس سركيس أو غابي لحود واردًا في ملفات إنترا (دفاتر شركة إدارة الجستيون كازينو لبنان) التي طلبت المحكمة الكشف على دفاترها، فنفى جداي ذلك. عندها طلب ناصيف دفاتر الجستيون، فرفض جداي تسليمه إياها. ثم يشرح جداي كيف طلب منه غابي لحود تسليم الكازينو في شباط 1970 أي قبل شهور من انتخاب سليمان فرنجيّة. إذ عندما تمّ توقيف جداي، زاره لحود في النظارة وكان لا يزال رئيسًا للمكتب الثاني، وقال له: «أعتذر عن عدم تمكّني من المجيء إليك مرّة ثانية لأنّ الناس ستقول إني كنتُ أقبض منك المال وأضعه في جيبي.

(1) غسان تويني وحاتم خوري، **تحقيقات المكتب الثاني**، ص 90.

ولكن الآن جئتُ إليك بناء على استشارة خبير مالي لأطلب منك أن تتنازل عن حقوقك في شركتي الكازينو والجستيون لمصلحة بيار شاهين، لأنّنا لا نقبل مطلقًا أن تفلت هاتان الشركتان من أيدينا». ويقصد من نفوذ جماعة النهج. وفي اليوم التالي زار بيار شاهين أيضًا أدريان جداي في النظارة وأشار من النافذة على بيار سركيس الذي كان ينتظر في سيارة خارجًا. فشاهده جداي ووافق على التنازل «لأني شعرت أنّي بين أيديهم»[1].

القضاء يغضّ النظر عن السياسيين

لم تطَل التحقيقات أي من الشخصيات السياسية التي جاء الضبّاط الموقوفون على ذكرها والتي توسّع موقوفون مثل أدريان جداي في تسميتها والأموال التي قبضتها، رغم اشتراك هذه الشخصيات في نشاطات المكتب الثاني وعضويتها في فريق النهج بأكمله. وكان معروفًا في لبنان مثلاً أنّ للمكتب الثاني رجالاً على الأرض من قبضايات في الأحياء الشعبية. وأنّ رجال المكتب الثاني يطلقون تسمية القبضاي الذي يخصّهم «شيخ شباب»، رغم تصرفات هؤلاء القبضايات غير اللائقة بحق المواطنين في مناطقهم، وقيامهم بأعمال تشبيح وفرض خوات واعتداءات وضرب وما شابه. ومن هؤلاء كان الياس عواد في الأشرفية الذي ورَدَ في ملف التحقيق أنّه «أحد زعران الأشرفية، ويشاع أنّه يدير سيركًا للقمار، وأنّ أهم ما يقوم به هو تجميع زمرة من الشباب في المناسبات السياسية للتصفيق ولصق الصور. وكان يطلب منه ذلك المقدّم سامي الخطيب». ولدى سؤال القاضي سامي الخطيب عن هذا القبضاي، دافع الخطيب: «الياس عواد شيخ شباب»[2].

ويشرح الشاهد سعيد سالم وهو صحافي كيف أنّ مدير فرع المكتب الثاني في الأشرفية ابراهيم منذر دعاه إلى مكتبه وقال له: «شو بدّك بالياس عواد» وأنّ عواد هو زلمة المكتب الثاني يلي بدّو يعملو بالأشرفية بيعملو». وأنّ سعيد سالم خرج من مكتب منذر ولكن قرب معمل قازان صدمته سيارة يقودها الياس عواد ومعه عدّة أشخاص عرف منهم ميشال اليازجي وغابي جبيلي وجورج عواد. وكان خلفهم سيارة ثانية. فنزل من السيارتين حوالى عشرة أشخاص بدأوا يضربونه بشدة وسببوا له آلامًا مبرحة وجروحًا وتكسير أسنان. فتقدّم بشكوى إلى مخفر النهر متهمًا ضابط المكتب الثاني ابراهيم منذر أنّه هو الذي

(1) غسان تويني وحاتم خوري، **تحقيقات المكتب الثاني**، ص 56 ـ 57.

(2) غسان تويني وحاتم خوري، **تحقيقات المكتب الثاني**، ص 160 ـ 161.

أمرهم بضربه. فأوقفتهم دورية شرطة للفرقة 16 جميعًا من أمام بيت الياس عواد واستجوبتهم. ولكن الوزير فؤاد بطرس اتصل بنفسه برئيس المخفر وطلب أن يخلي سبيلهم فورًا، ففعل[1].

وثمّة إشكالية يجب التطرّق إليها هي أنّ الشهابية كانت غربية الهوى وأجدر ممّن جاء بعدها في السلطة في إدارة لبنان وخدمة مصالح أميركا والغرب، فلماذا سقطت؟ ولماذا سمح الغرب، وخاصة أميركا، للثنائي فرنجية ـ سلام بضرب المكتب الثاني؟

• ففؤاد شهاب كان معروفًا بابتعاده عن العرب والعروبة وعن قضية فلسطين وبقمعه للوجود الفلسطيني في لبنان. وميزة فؤاد شهاب الرئيسية أنّه كان فرنكوفيليًا وعسكريًا. وكانت لغته العربية ركيكة وإعجابه بفرنسا ولغتها وثقافتها شديدًا، عمل جهده لكي لا يلتقي بالزعماء العرب (باستثناء لقاء كان يفضّل أن لا يجري مع جمال عبد الناصر في خيمة على الحدود مع سورية) وتجنّب المشاركة بأي عمل عربي مشترك، وكان له موقف سلبي من القضية الفلسطينية إجمالاً. لقد وُلد فؤاد شهاب عام 1902 وتطوّع في صفوف الجيش الفرنسي للخدمة العسكرية عام 1919، ثم التحق بالمدرسة الحربية في حمص ثم بالمدرسة العسكرية الفرنسية في دمشق عام 1921 وتخرّج منها عام 1923. وخدم في قوات الشرق الخاصة التابعة للجيش الفرنسي وحصل على ترقيات إلى أنْ عيّنه الجيش الفرنسي قائدًا للفرقة اللبنانية التابعة لقوات فرنسا الحرة في الشرق. وأصبحت تلك الفرقة نواة الجيش اللبناني، واختير شهاب قائدًا للجيش اللبناني عام 1946. وتزوّج من الفرنسية روز بواتيو (1904 ـ 1992) وهي ابنة ضابط فرنسي كان يعمل في لبنان. وينقل منح الصلح حادثة ذكرها له صديقه حسني عطيّة تعكس نظرة فؤاد شهاب وولاءه لفرنسا. إذ عندما كان عطيّة تلميذًا في المدرسة الحربية في حمص عام 1920 كان شهاب زميله في الصف إضافة إلى عدد كبير من الطلاب اللبنانيين ومنهم جميل لحّود:

«كنّا مرّة طلاب الكلية الحربية نتنزّه في دمّر على ضفّة نهر بردى قرب دمشق، ودار حديث عن معركة ميسلون. فقال فؤاد شهاب إنّ يوسف العظمة غبي. فمَن هو حتى يتصدّى للجيش الفرنسي! وردّ عليه جميل لحود: «أسكت! يوسف العظمة بطل ومات من أجل بلاده»، ورفع لحود كرسيًّا وضرب بها فؤاد شهاب ودخلنا في المصالحة بينهما»[2]. ويحدّد

(1) غسان تويني وحاتم خوري، **تحقيقات المكتب الثاني**، ص167.

(2) غسان شربل، «منح الصلح»، **لبنان دفتر الرؤساء**، بيروت، رياض الرّيس للكتب والنشر، 2014، ص186.

كريم بقرادوني أنّ فؤاد شهاب أراد أن يقدّم نفسه بوجه اليمين الإصلاحي ولكنه كان في حقيقة واقعه يمينيًا»[1].

• كان رجال الجيش والمخابرات في عهد فؤاد وعهد شارل حلو مقرّبين جدًّا من الأجهزة الغربية. حتى أنّ من الحملات الإعلامية ضد المكتب الثاني في أواخر الستينيات أنّ المكتب كان مرتهنًا للمخابرات الأميركية، ويخفي معلومات في ملفاته عن جواسيس الموساد في بيروت. ويدير الانتخابات اللبنانية، ويسيطر على الحكومة ورئيس الجمهورية ويدفع الرشاوى. وأنّ غابي لحود «ارتبط بالمخابرت الاميركية منقلبًا على المدرسة الفرنسية التي عمل فؤاد شهاب وأنطوان سعد على ترسيخها. وأنّ المكتب الثاني ارتبط بالمخابرات الاميركية طيلة حقبة غابي لحود ونجح في إنضاج الظروف التي مهّدت للمؤامرة (أي لحرب 1975) وجعل بيروت مدينة سائبة. وأنّ الأجهزة الأجنبية كانت نشطة في بيروت بمعرفة المكتب الثاني، وأنّه منذ قيام المكتب الثاني سقط الجيش فعليًا. إذ كان المطلوب في هذا البلد وفق ما رسمته الاجهزة الغربية آنذاك الفلتان وانعدام الرادع»[2].

والجواب على سؤال لماذا سقطت الشهابية وأجهزتها إذًا، تلخّصه النقاط الثلاث التالية:

أولًا أنّ فؤاد شهاب كان ينظر بجفاء إلى الطبقة الارستقراطية والسياسية في لبنان، ولم يكن جزءًا من شبكة المحاصصة والفساد. كما أنّ مواقفه من العروبة وفلسطين كان يوازيها تشدّده في الوطنية اللبنانية وابتعاده عن الطائفية، وسعيه المخلص لإنماء المناطق اللبنانية. وكل هذا ضمن علاقة مميّزة مع الغرب. ويمكن النظر إيجابًا إلى أنّ ضبط المخيمات الفلسطينية بواسطة المكتب الثاني والأجهزة الأمنية اللبنانية في الحقبة الشهابية كان لصالح أمن لبنان، والدليل أنّ فلتان المخيمات في عهد سليمان فرنجيّة خاصة، كان له دور رئيسي في انهيار أمن لبنان.

ثانيًا، أنّ ثمّة عناصر في الجيش والأجهزة الأمنية في لبنان كانت مقرّبة من الهوى العروبي، وأنّ بعض كبار ضباط الجيش والأجهزة الأمنية الموالي للغرب كان يحتفظ بموقف سيادي لبناني نسبيًا، ولم ينزلق في عمالة مباشرة، فكان يتعاون مع الأجهزة الغربية كجزء من عمله المهني.

(1) غسان شربل، «كريم بقرادوني»، **لبنان دفتر الرؤساء**، بيروت، رياض الرّيس للكتب والنشر، 2014، ص209.

(2) اسكندر شاهين، «من فؤاد شهاب إلى عامر شهاب قصة المخابرات ووكرها بيروت»، **جريدة الديار**، 25 شباط 2014.

ثانيًا، أنّ الأغلبية النيابية التي ظهرت عام 1968 والمنبثقة عن الطبقة السياسية التقليدية كانت توالي الغرب بشكل سافر، وكانت أكثر استعدادًا لعلاقة زبائنية مع أميركا والغرب. فلم يكن ثمّة مانع أن تضرب هذه الطبقة الموالية للغرب والمتطرّفة برجعيتها، الجماعة الشهابية الموالية للغرب أيضًا ولكنها على نهج إصلاحي نسبي، وفخورة برمزية دولة لبنان، ويمكن أن تنتهي بحصول لبنان على بعض الاستقلالية النادرة في النظام الرأسمالي العالمي[1]. كما أنّ واشنطن لم تستسغ الهوى الفرنسي للشهابية رغم ولاء شهاب وحلو لها.

غابي لحود يتكلّم

في سلسلة مقابلات أجرتها مجلة **الوسط** التي أصدرتها جريدة **الحياة**[2]، شرح غابي لحود الظروف التي رافقت ضرب المكتب الثاني فيقول: «في تلك المرحلة كانت أجهزة استخبارات دول كبرى وإقليمية ناشطة في بيروت. وكانت بيروت تعج برجال المخابرات العرب والأجانب الذين كانوا يشاركون في المناسبات الاجتماعية، ويعملون في العادة تحت صفات دبلوماسية أو في شركات تجارية. فكانت الأجهزة الاجنبية تجمع المعلومات عن المنطقة ونحن نتابع في حدود إمكاناتنا أيّ موضوع قد يشكّل تهديدًا لأمن لبنان وسلامته. طبعًا كنا نهتم بمنع التسلل الاستخباراتي الإسرائيلي، ولكنني أقول، وبواقعية، أنّه في مدينة ديموقراطية ومفتوحة كبيروت كان بإمكان إسرائيل جمع المعلومات بواسطة جنسيات أخرى. وربما الحصول عليها من أجهزة بلدان أخرى تعمل هنا. وكانت لنا طبعًا اتصالات مع المخابرات الأجنبية ولكن لم نكن نضع أي آلية لتسليم معلومات إلى أي

(1) في منتصف العام 2011 وبعد مقتل معمّر القذافي وسقوط ليبيا بأيدي الجماعات التكفيرية، سُئل البروفسور نعوم تشومسكي: Why Qaddafi? Why Libya? وكان المقصود أنّ القذافي قد سعى منذ قبل 15 عامًا على تحوّل ليبيا نحو التصالح مع الغرب وفتح بلاده للاستثمارات الغربية والتكفير عن سلوكه السابق في دعم الحركات التحررية في العالم الثالث. فأجاب تشومسكي بكل بساطة: access is not enough. أي أنّ فتح القذافي لليبيا لدخول الاستثمارات الأجنبية والليبرالية الاقتصادية لم يكن كافيًا بنظر أرباب النيوليبرالية العالمية. بل كان المطلوب هو أن يقف القذافي وحكومته جانبًا ليدخل الأميركيون وغيرهم إلى ليبيا ويضعون يدهم على ثروات البلاد وقطاعاتها الاقتصادية، ويعيّنون من يشاؤون في السلطة. وقصّة ليبيا عام 2011 تشبه إلى حدّ ما حدث في لبنان من 1968 إلى 1972.

(2) مجلة الوسط، غسان شربل، «غابي لحود يتذكّر»، 17 آب 1998، رقم العدد 342.

جهاز آخر. وكان مسؤول «سي.أي.ايه» في لبنان اسمه لويس سيفير وكنا نلتقي به، ولكني لم أزره في السفارة مطلقًا. كنا نتابع نشاطات كل الحزبيين، وبديهي ان نعطي اهتمامًا لمتابعة نشاطهم... وجمع المعلومات ضروري لعملنا.. نراقب خطوط الصحف والسياسيين وبعض الشخصيات لمعرفة مضمون الاتصالات التي يتلقونها، علمًا أنه كانت لنا ثقة كاملة بهذه الشخصيات. ومراقبة خطوط السفارة السوفياتية، وبعض السفارات كانت تعرف انها مراقبة فتحاول تزويدنا بتفاهات.

ويضيف لحود: «تردّدت أقاويل عن انزعاج شهاب من سيجار صائب سلام خلال توجّههما للتعزية بأحمد الأسعد... كل ذلك قشور، وإذا شئنا الحقيقة نقول إنّ فؤاد شهاب كان يعتبر نهج رشيد كرامي في رئاسة الحكومة أقرب إليه وإلى فكرة بناء الدولة من نهج صائب سلام. وكان شهاب يكنُّ تقديرًا عميقًا لرشيد كرامي وحرصه على الدولة والمؤسسات والمال العام. وكان كرامي في المقابل يقدّر وطنية فؤاد شهاب ونزاهته وتعلقه بمصلحة الدولة وتخطيه لأي اعتبار فئوي أو مصلحي.

ويضيف غابي لحود: «فاز الرئيس فرنجية فذهبنا لتهنئته وأطلعناه على نشاطنا. وقال لنا: «من الآن فصاعدًا Stop» فهو يريد تغيير ضبّاط «الشعبة الثانية». فطلبنا منه أن يتم ذلك ضمن عملية تسلم وتسليم تجعل الخلف ملمًّا بمتطلبات مسؤوليته لتبقى «الشعبة الثانية» فعّالة وقادرة على خدمة الدولة. وبالاتفاق مع العماد جان نجيم اخترنا ضبّاطًا من أصحاب الكفاءة ليسمّي الرئيس أحدهم. إلا أنّ الرئيس فرنجية امتنع عن تسمية أحد... ثم طُرحت فكرة إرسالنا ملحقين عسكريين، وكانت المفاجأة تعييني في براغ. وأثار الموضوع استغرابًا.. وزار لويس سيفير مسؤول السي آي إيه في لبنان العماد نجيم. وتغيّر قرار إرسالي فبات إلى مدريد... وصدر قرار ترحيلنا في 20 كانون الاول 1970 وذهبت أنا إلى اسبانيا... وفي أواخر 1971 استدعينا إلى بيروت فذهبنا. وتقدمتُ من قائد الجيش العماد اسكندر غانم. قال غانم: «الرئيس يحبّك ولكن أنت تعرف أنّ تجاوزات حصلت ويجب محاسبة مرتكبيها». وسألته: «من المقصود؟» فأجاب: «سامي الخطيب وسامي الشيخة ونعيم فرح وجان ناصيف». وقلتُ: «إذا كانت المآخذ بسبب عملهم في الشعبة فأنا المسؤول. فهم لم يكونوا يتجاوزون أوامري على الإطلاق. أما اذا كانت هناك أخطاء مسلكية شخصية من قبل أحدهم فهذا شيء آخر».

فقال: «الموضوع جدّي وسنلاحقهم بغية تسريحهم، وإذا لم تغيّر موقفك فستسرّح على رأسهم. والافضل ان تقدّم استقالتك».

قلت: «أعوذ بالله. لن أقدّم استقالتي أبدًا». فقال: «ستحالون إذًا على المجلس التأديبي».

ويضيف لحود: «صدرت عقوبات بحقنا ووزّعونا على ثكنات ضمن إجراءات توقيف ليتمكن المجلس التأديبي من استجوابنا. وأُرسلتُ أنا إلى ثكنة مرجعيون. فأثرنا كيف يمكن اتخاذ عقوبة بحق شخص مُحال أمام المجلس التأديبي قبل ان ينهي المجلس عمله وتثبت عليه التهمة؟ واستمع المحقق إلينا ثم اجتمع المجلس وقرر - كما طُلب منه - تسريحنا من الجيش. ذهبنا إلى منازلنا في نيسان 1972 وعندما تقدّمنا بالدعوى أمام مجلس الشورى، استدعاني قائد الجيش العماد غانم وقال لي: «يا غابي لا تكبّروا الموضوع». رفضتُ وأعدت عرض أسباب دعوانا له. ولكنّهم قرروا إبطال دعوانا أمام مجلس الشورى والعمل على إصدار حكم من المحكمة العسكرية. لأنّه اذا حصل حكم قضائي عسكري فذلك يقطع الطريق على الدعوى أمام مجلس الشورى».

«وهكذا في منتصف 1972 لاحقوني بتهمة التعدّي على الحريات والقيام بتوقيفات اعتباطية وإتلاف وثائق والتسبب بإفلاس أدريان جداي ...إلخ. وثبُت لاحقًا أن كل هذه التهم ملفّقة، وأنّ إتلاف الوثائق لم يتعدّ كوننا أتلفنا أشياءَ غير مهمّة أو أشياءَ يمكن أن تكون لها مضاعفات سلبية على الجيش. في 1973 كنتُ في إسبانيا عندما تلقّيت نبأ وفاة الرئيس شهاب. فكلّفت الصديق فؤاد الهبر إبلاغ الرئيس رشيد كرامي أنّي سأحضر الجنازة في لبنان، ولكني لا أريد أن أمثُل أمام القضاء، فهل ذلك ممكن؟ وبماذا ينصح؟ ثم غادرت مدريد إلى روما حتى لا أتأخر اذا كان الجواب إيجابيًا، ولأستقل على الفور طائرة تابعة لطيران الشرق الأوسط إلى بيروت. ولكن في روما اتصل بي فؤاد الهبر وقال لي: «الأفندي يقول لك إرجع إلى مدريد».

ويقول غابي لحود: «عرف سامي الخطيب من مصادر موثوقة أنّ الدولة تنوي اعتقاله هو مع رفاقه. فغادروا سرًا إلى دمشق التي استقبلتهم استنادًا إلى التقدير الذي كان للشعبة الثانية في ذهن المسؤولين في سورية. فلم نكن نعمل ضد سورية ومصالح سورية بل العكس. إذ لم نتوانَ أبدًا عن تقديم أي مساعدة متى كان تقديمها لا يمس مصلحة لبنان وسيادته».

وعن علاقته بالرئيس شارل حلو قال غابي لحود إنّ شارل حلو كان يقول أمام زواره: «رئيس الشعبة الثانية ليس لي، إنه لفؤاد شهاب. والياس سركيس ليس مدير رئاسة الجمهورية. بل هو الرئيس الفعلي الذي يحرّكه شهاب». وساهمت الحملة المعادية للشهابية في هذا المنطق، حيث كانت تكرّر أنّ «شارل حلو رئيس بالاسم»، ويدّعي صائب

سلام في أحد خطبه في المجلس النيابي أنّ عبدالله اليافي أخبره أنّ غابي لحود كان يحضر معه في مكتب رئيس الجمهورية المشاورات لتأليف الوزارة ويفرض من يكون أو لا يكون. ويقولون «إنّ الرئيس حلو عانى الأمرّين، فكان يفلت من حضن سامي الخطيب ليقع في ذراعي سامي الشيخة، الاول سلطان بيروت والثاني حاكم الشمال ونعيم فرح سيد البقاع وكمال عبد الملك رب الجبل وجاره غابي لحود، وحاكم الظل الياس سركيس الذي كان مدير عام غرفة الرئاسة منذ عهد فؤاد شهاب. وابتلع المكتب الثاني قيادة الجيش وحاول إميل البستاني إحداث تشكيلات تقلب الموازين معتمدًا على خبرته في حقل المخابرات عشية توقيع اتفاق القاهرة»[1].

في أواخر عهد حلو كانت الحملة ضد مؤسسات الأمن والجيش تشتعل تحت شعار معركة حريات، ولم يقم حلو بجهد للدفاع عن الجيش والأمن. وحمل المعارضون بعنف على المكتب الثاني وأطلقوا عبارات «دولة الأشباح» و«العسكريتاريا» و«حكم الأجهزة». وكانت مواقف يومية تنتشر لصائب سلام وريمون إدّه ومقالات لغسان تويني تصب كلها ضد الشهابية والجيش والأجهزة. فكانوا يروّجون أنّ رئيس الجمهورية شارل حلو ليس الحاكم الفعلي في لبنان، وأنّ المكتب الثاني وضباط الجيش هم جاؤوا به ليحكموا من خلاله، وزرعوا حوله أشخاصا يحصون أنفاسه. وأنّ الحاكم الفعلي صاحب القرار هو غابي لحود الذي يحرّك الخيوط. وذهبوا بعيدًا في المبالغة فقالوا «أن شارل حلو تولى الرئاسة في عهد غابي لحود»[2].

حتى أنّ الصحافية مي كحالة كتبت كتيبات بعنوان **رئاسيات** صدرت عن دار النهار في الثمانينيات وهي مستقاة من أرشيف جريدة **النهار** في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وذكرت أنّ المكتب الثاني كان لديه «ملف أخضر يتعلق بنشاط وأماكن تواجد الموساد في بيروت، وقد أُحرق مع بقية الملفات وكان فؤاد شهاب مطّلعًا عليه. وكان النقيب حرّوق قد كُلّف بمهمة إحراق الأرشيف في ثكنة الفياضية، وقد أعلن ذلك جول بستاني أمام المحكمة في آذار 1973 والتي نشرت وقائعها الصحف».

---

(1) اسكندر شاهين، «من فؤاد شهاب إلى عامر شهاب قصة المخابرات ووكرها بيروت»، **جريدة الديار**، 25 شباط 2014.

(2) **الوسط** تحاور الرئيس السابق لاستخبارات الجيش اللبناني. غابي لحود يفتح خزنة الأسرار الشهابية» مجلة الوسط، غسان شربل، 20 تموز 1998، رقم العدد: 338.

تكلّم غابي لحود عن بناء دولة ومؤسسات في عهد شهاب واعتبرها المحاولة اليتيمة التي عرفها لبنان بعد الاستقلال: «حُلم فؤاد شهاب كان قيام دولة مؤسسات، وانهار هذا الحلم على الطريق فاستبيحت مقومات الدولة والوطن وتشرذمت المؤسسات. لقد ادّعت الدولة قبول اتفاق القاهرة (مع المقاومة الفلسطينية)، ولكن على الصعيد الرسمي كأنّه لم يكن، فلم يُعرض على المجلس النيابي، وراح كل فريق يفسره على ذوقه. وبعد عودة إميل البستاني من القاهرة دخل إلى مكتب حلو الذي عاتبه على ما فعله، ولما انتهى من عتابه قال للبستاني: «طيّب.. أنا نسيت ما حصل. ولنبدأ العمل الآن». فرد البستاني بغضب: «بس أنا ما نسيت». ويسأل غابي لحود لماذا أحيل إميل البستاني إلى التقاعد بعد الشرخ في علاقاته مع شارل حلو».

يقول غابي لحود: «بعد انتخاب الياس سركيس رئيسًا للجمهورية عام 1976 عدتُ إلى لبنان وهبطت في دمشق لأنّ مطار بيروت كان مقفلاً. وأمضينا ليلة في دمشق زرنا بالمناسبة كلًّا من العماد أول حكمت الشهابي والعميد علي دوبا، وتركّز الحديث على الوضع في لبنان، وتبادلنا التهاني بانتخاب الرئيس سركيس، وقد عبّرا عن دعم سورية الكامل له. كان علي دوبا يتحدث إليّ وكأنه يخاطب القائد المقبل للجيش اللبناني، فقد كان يعرف طبيعة علاقتي مع الرئيس سركيس. وإلى حدٍّ ما، كانت الروحية نفسها موجودة في اللقاء مع الشهابي. تحدّثنا مع دوبا عن الظروف التي ستواجه الرئيس سركيس، وفوجئت بتوجيهه نقدًا جارحًا إلى رشيد كرامي وكمال جنبلاط، وكأن الرسالة التي يضمرها الحديث هو أنّ تحجيم هذين الرجلين يجب أن يكون من مهماتي ومن مهمات العهد الجديد. وكان جوابي الفوري أنّه بوجود سركيس في رئاسة الجمهورية وغابي لحود في قيادة الجيش لن يكون موضوع كرامي وجنبلاط متعذّر الحل، وأنّي واثق من قدرتنا على جعل رصيد الرجلين يصبّ في النهاية في خدمة الدولة اللبنانية وفي خدمة علاقات لبنانية ـ سورية ممتازة. فلم يلقَ ردّي ارتياحًا. وتأكّد ذلك لي لاحقًا، لكنني كنت أعبّر عن قناعتي وهي أنّ الدولة لا تستطيع تجاهل الزعامات الحقيقية ذات الصفة التمثيلية الفعلية لطوائفها، ولا يجوز أن نحاول إلغاء هذه الزعامات بل علينا بذل كل جهد ممكن لجعل شعبية هذه الزعامات تخدم مشروع الدولة وتوسّع قاعدة شعبيته».

وحول معاكسة الظروف لتعيينه، قال غابي لحود: «كانت فكرة سركيس هي تعييني قائدًا للجيش. لكنّه فاتحني أنّه خلال معركة رئاسة الجمهورية عام 1976 شدّدت الجبهة

اللبنانية على ضرورة أخذ رأيها في الاعتبار في المواضيع الحساسة وخاصة موضوع قيادة الجيش. وباختصار كان الموقف كما يلي: الرئيس كميل شمعون يعارض بصورة قاطعة تعييني قائدًا للجيش، والشيخ بيار لا يريد مخالفة شمعون الرأي علانية... أمّا ضباط الشعبة من الحقبة الشهابية فقال لي سركيس بأنه التزم مع الجبهة اللبنانية بأن لا يعودوا إلى مراكزهم السابقة. وقد آلمني هذا الامر أكثر من عدم تعييني أنا قائدًا للجيش. ثم قال لي الرئيس سركيس لن نتمكن من تعيينك الآن والمسألة تحتاج وقتًا».

«وذهب فؤاد بطرس لاستئناس موقف الجبهة اللبنانية من تعييني، وحين عاد استدعاني سركيس وقال لي: «قالوا لفؤاد مش من مصلحة الرئيس سركيس إغضاب الجبهة اللبنانية». وحضر إلى ذهني على الفور ما دار في اجتماعنا مع العميد علي دوبا فرويته له. فقال لي: «يعطيك العافية! لو أخبرتنا لما كلّفنا فؤاد بطرس طرح الموضوع».

بقي غابي لحود جانبًا حتى قبل نهاية عهد سركيس، ثم أعيد إلى الجيش برتبة عميد وعُيّن في القصر بعدما كاد العهد يشارف على نهايته. ولكن كان يحيط بسركيس في نهاية عهده فؤاد بطرس وجوني عبده وسامي الخطيب وأحمد الحاج ورينيه معوض وكريم بقرادوني وفاروق أبي اللمع كمستشارين، وكذلك ميشال إدّه وفريد روفايل كأصدقاء. «ولكن في الممارسة الفعلية كان فؤاد بطرس وجوني عبده هما على علاقة يومية مع سركيس».

ويقول غابي لحود: «مع اقتراب ولاية سركيس من الانتهاء طرح رجل الأعمال عصام فارس على سركيس فكرة أن يتولى رئاسة مجلس إدارة مصرف[1] يعود لعصام

---

(1) في 1998 صدر كتاب **الجريمة الكبرى، من قتل عملتنا الوطنية وأفقر شعب لبنان؟** لمحمد الغريب، جاء فيه أنّ الياس سركيس وميشال الخوري وعصام فارس أسّسوا بنك ودج. وأنّ معظم حكام لبنان هم مصرفيّون وأنّ «34 مصرفًا من كبريات المصارف اللبنانية يملكها نواب ووزراء، يوفّرون التغطية السياسية لها، التي تحميهم من الملاحقة القضائية». و«استغل السياسيون مناصبهم السياسية لتأمين الحماية لمصارفهم، وكثيرون منهم شاركوا في عمليات المضاربة المالية بالدولار على الليرة اللبنانية، فاغتنوا هم وأفقروا الشعب». وذكر الغريب في كتابه أسماء أصحاب المصارف بعضهم رؤساء جمهورية وحكومة، وبعضهم نوابًا ووزراء، بعد أن كانوا موظفين في شركات خاصة لكبار السياسيين. ومن كبار أصحاب المصارف رئيسا الجمهورية السابقان، شارل حلو والياس سركيس، ورؤساء الحكومة السابقون رشيد الصلح وفؤاد السنيورة ورفيق الحريري، والوزير السابق أنور الخليل. أما رفيق الحريري فاتهمه الغريّب بأنه «أتى بثمانية من محامي وموظفي مصرفه الخاص، ومن شركة =

فارس واسمه Wedge Bank. فراقت الفكرة لسركيس ووافق. وذات يوم أشاد سركيس أمامي بعصام فارس ولم أكن أعرف هذا الرجل... قال لي سركيس أنه مدين له جدًّا لمشاعره تجاهه[1].

= أوجيه لبنان، وجعل منهم خمسة وزراء ونائبين وهم السادة بهيج طبارة، فؤاد السنيورة، ميشال إده، هاكوب دمرجيان، سمير مقبل، باسم السبع، جوزف مغيزل، وأسامة الفاخوري. وأصواتهم بالتالي ما هي إلا ترداد لصوت سيدهم». أما الوزراء والنواب، فمن كبار أصحاب ومسؤولي المصارف كان 18 وزيرًا سابقًا: ريمون إدّه، نجيب أبو حيدر، عدنان مروة، جميل كبي، نصري معلوف، زكي مزبودي، رفيق شاهين، أمين البزري، شوقي فاخوري، حبيب كيروز، فيليب تقلا، محمد الجارودي، فؤاد البزري، خليل أبو حمد، حسين منصور، فريد روفايل، بهاء الدين البساط، علي الخليل، سمير مقدسي. والنواب أصحاب المصارف الذين لم يتربّعوا على مقاعد الوزارة، فهم خليل الصحناوي، توفيق عساف، عبد اللطيف الزين، ملكون أبلغتيان، محمد صفي الدين، منويل يونس، شارل سعد، أيمن شقير، والسيدة ميرنا البستاني.

(1) غسان شربل، الوسط، 3 آب 1998، العدد 340.

الفصل 7

ضرب الجيش اللبناني

بعد ضرب المكتب الثاني وإضعاف الأجهزة الأمنية، بدأت مرحلة استهداف الجيش اللبناني، بإنهاكه أولاً في حرب ضد المقاومة الفلسطينية، لتتكرّر في لبنان حرب أهلية كان يشهدها الأردن بين جيشه والمقاومة الفلسطينية منذ 1969. فعجّل صراع الجيش والمقاومة في لبنان من مسار ضرب الجيش، وهو مسار موجّه من الخارج أكثر منه سياسة وطنية أو مصلحة لبنانية. وكانت أولى الصدمات مصرع قائد الجيش جان نجيم بشكل مثير وغامض في مطلع عهد فرنجية.

لبنان يدخل الدوّامة

شجّع الخارج الدولة اللبنانية على مواجهة المقاومة الفلسطينية كما فعل الأردن، وطمأنت أميركا والغرب والمحافظون العرب الطبقة المهيمنة في لبنان أنهم لن يتخلّوا عنها إذا لم تسر الأمور كما تشاء.

مؤثّرات الجوار الجغرافي بعد حرب 1967 كانت أكبر من قدرة لبنان الصغير على التحمّل. فقد أقام في لبنان أكثر من 160 ألف مواطن فلسطيني كلاجئين معظمهم في مخيمات في جوار المدن الرئيسية طرابلس وبيروت وصيدا وصور. وكان اعتقاد حكّام لبنان وزعمائه ـ الذين كان لبعضهم علاقة بالحركة الصهيونية في فلسطين منذ ثلاثينيات القرن العشرين ـ أنّ إقامة الفلسطينيين في لبنان ستكون مؤقتة. فلم يتنبأ أحد مثلاً أنهم لن يعودوا إلى فلسطين حتى بعد 25 عامًا من نكستهم، أو أنهم سيحملون السلاح أو أنهم عاجلاً أم آجلاً لن يتحمّلوا سياسة الدولة اللبنانية في عزلهم عن المجتمع اللبناني في مخيمات فقيرة، وفي حرمانهم من الحقوق المدنية، وفي إهمال لبنان والدول العربية لقضيتهم.

أخذ الفلسطينيون ينظّمون صفوفهم لتحرير بلادهم عام 1965 بسلسلة عمليات عسكرية صغيرة ضد إسرائيل انطلقت من لبنان وسورية والأردن. وأخذ الجيش الإسرائيلي ابتداءً من 1968 يشنّ غارات ضد المدنيين اللبنانيين والمنشآت الاقتصادية والحيوية في لبنان، فاقت في ضراوتها ووقعها مئات المرات ما كانت تقوم به المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل. وكانت النتيجة أنّ مئات الألوف من اللبنانيين وقعوا في خط النار فيما كانت الدولة اللبنانية تتفرّج وكأنّ الأمر لا يعنيها. ثم تدهور الوضع في جنوب لبنان في أواخر الستينيات ما أنتج حالة نزوح لبناني إلى ضواحي المدن ولّد ضغطًا اجتماعيًا خانقًا وخاصة في حزام بؤس زنّر بيروت.

وإذ سيطرت الطبقة السياسية على مفاتيح السلطة، كان الوضع العسكري مختلفًا على الأرض. ذلك أنّ المخيمات الفلسطينية عام 1969 باتت مدجّجة بالسلاح، والفدائيون يتجوّلون علنًا خارج المخيمات. فيما أصبحت الطرقات الجبليّة بين لبنان وسورية ممرات للمقاتلين ولتهريب السلاح. وفي نفس الوقت كان الشرخ يصيب إجماع الشعب اللبناني: فقد كانت المعارضة اللبنانية تبتعد عن المحافظة وتتطرّف نحو اليسار، فيما جزء كبير من الشعب اللبناني ضد منطق النأي بالنفس، وشوارع بيروت ومدن الساحل تعجّ بآلاف المتظاهرين والطلاب المتحمسين للرئيس المصري جمال عبد الناصر وللقومية العربية وفلسطين، ويطالبون بالتجنيد الإجباري للدفاع عن الوطن. كما كان الرأي العام في لبنان والدول العربية يرى أنّ السلطة في لبنان تستعمل الجيش اللبناني بشكل متزايد لضرب المقاومة الفلسطينية وقمع قوى المعارضة، ولا تتحمّل مسؤولية مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتزايدة على لبنان.

في نهاية عام 1968 أغلقت أسواق بيروت أبوابها احتجاجًا على تقاعس الدولة، فيما كان الانقسام يتعمّق في صفوف الشعب بين أغلبية شعبية تريد أن تحارب إسرائيل ومعارضين للتجنيد الإجباري، ووراءهم الطبقة السياسية الحاكمة وأصحاب الأعمال. ولقد صرّح رجل أعمال لبناني كبير لمراسل مجلة **تايم** أنّ «التجنيد وبناء جيش كبير سيؤديان إلى سحق أنفسنا بأنفسنا. لا يجب أن يُفرض على لبنان الانتحار، بل الأفضل لنا وللعرب أن نحافظ على لبنان بلدًا حياديًا». ووافق كثيرون على هذا المنطق وأشاروا إلى أنّ التجنيد سيكلّف خزينة الدولة 30 مليون دولار سنويًّا. فيما دافعت صحيفة **الدايلي ستار** اللبنانية المحافظة عن سياسة «العين لا تقاوم المخرز» بقولها: «إنّ لبنان يدرك أنّ إسرائيل أقوى منه عسكريًّا بكثير ويحتاج إلى مبالغ كبيرة لتحسين استعداده العسكري. فمنذ 1943 وسياستنا

هي الركون إلى أنّ الدول الكبرى تحمي لبنان واستقلاله. فلماذا لا نستمر بنفس السياسة في المستقبل؟»[1].

لقد فضّلت الطبقة الحاكمة في لبنان سياسة النأي بالنفس المخادعة، والحياد في الصراع العربي الإسرائيلي. فهذه السياسة كانت أقل بكثير مما يتوجّب على أي دولة في العالم أن تقوم به، أي إبعاد الأذى الخارجي عن الأرض والشعب. فلم تكن الطبقة المهيمنة في وارد تخصيص ميزانية دفاعية، ولا اختيار سياسة دفاعية حقيقية، بل تعمّدت ترك الجيش صغيرًا بتسليح ضعيف. حيث كان عديد الجيش اللبناني عام 1969 15 ألفًا أقل بكثير من القدرة حتى على تطبيق سياسة النأي بالنفس التي لو كانت صادقة لسعت على الأقل إلى تأمين الحدود الجنوبية والمناطق المتاخمة وصولاً إلى ضبط معابر المقاومة من سورية، وهذا يحتاج إلى ما لا يقل عن 40 ألف جندي وفق دراسات عسكرية لبنانية في ذلك الوقت، وإلى تجهيزات عسكرية ولوجستية مناسبة[2].

وفضحت الغارة الإسرائيلية على المطار في نهاية 1968 خرافة «الحياد اللبناني» في الصراع العربي الإسرائيلي، لأنّ الدولة اللبنانية عندما جرى امتحانها لم تدافع عن سيادتها بل دأبت على «تفهُّم» أهداف العدوان الإسرائيلي في العقود التالية. ورغم وجود أفراد في الطبقة السياسية من أصحاب المواقف المناهضة لإسرائيل، إلا أنّ مواقفهم كانت كلامية تهدف لإرضاء الشارع كي لا يتضرّروا شعبيًّا. وهذا يشرح مثلاً لماذا اضطر رئيس الحكومة عبدالله اليافي للاستقالة لأنّه محسوب على الشارع المسلم الذي كان غاضبًا يومها، ويتهم الدولة اللبنانية بعدم الدفاع عن سيادتها وعن شعبها، وغاضبًا على الجيش اللبناني وقوى الأمن لغيابهما عن واجب التصدي للغارة.

وخوفًا من الفراغ الحكومي، في نهاية كانون الثاني 1969 استدعى شارل حلو مجدّدًا الزعيم الطرابلسي رشيد كرامي (47 عامًا آنذاك)[3] لتشكيل حكومة جديدة (وكان كرامي قد أمر الجيش اللبناني عندما كان رئيسًا للحكومة في حزيران 1967 للاشتراك في الحرب إلى جانب سورية ومصر، إلا أنّ حلو عطّل هذا الأمر على أساس أنّ التعاطي مع الجيش

(1) Tabetha Petran, p. xx.

(2) فؤاد لحود، **مأساة جيش لبنان**، بيروت، 1976.

(3) عرف الغرب رشيد كرامي قائدًا ميدانيًا في ثورة 1958 وموالٍ لجمال عبد الناصر ضد حكم الرئيس كميل شمعون وحلفائه اللبنانيين. ولقد أصبح كرامي في معظم السنوات العشر التي تلت حرب 1958 رئيسًا للحكومة، خمس مرات آخرها في عام 1967 سنة الحرب بين العرب وإسرائيل.

ليس من صلاحية كرامي، ولم يكن الرئيسان على توافق في كثير من المسائل). لقد ارتضى حلو بكرامي لأنّ فؤاد بطرس همس في أذنه أنّه إذا لم يساير كرامي أمام المسلمين وقرّر مواجهة الفلسطينيين، فستقع الحرب في لبنان لا محالة. ولم يزعّل كرامي كزعيم مسلم قوي، وهكذا سوف يرضي المسلمين وعبد الناصر وسورية والفلسطينيين وستؤجّل الحرب بين اللبنانيين خمس سنوات.

رأى كرامي أنّ مهمّة حكومته عام 1969 ستكون وضع سياسة دفاعية تجاه الخطر الإسرائيلي الداهم، وطمأنة اللبنانيين الخائفين من أطماع إسرائيل في جنوب لبنان واحتمال غزوه. ولم يكن رشيد كرامي العروبي الهوى والخارج من الثورة الشعبية في طرابلس على موجة الطبقة المهيمنة في بيروت، فهو لم يكن على اطّلاع على مشاريعها وارتهاناتها الخارجية، ولا يُعتبر من داخل التركيبة كصائب سلام وكامل الأسعد وصبري حمادة وعبدالله اليافي مثلًا. كما لم تضم حكومة كرامي هذه المرّة كميل شمعون وبيار الجميّل كوزراء.

وأعلن كرامي في بيانه الوزاري بنودًا لدعم المقاومة الفلسطينية والسعي إلى مشروع قانون التجنيد الاجباري لبناء الجيش اللبناني. ولكن رئيس الجمهورية شارل حلو وقيادة الجيش كانا في وادٍ آخر غير وادي كرامي، هو ضبط المقاومة الفلسطينية وإضعاف اليسار اللبناني ورفض أي إصلاحات يطالب بها اليسار. واعتصم حلو الصمت تجاه بيان حكومة كرامي، وأهملت قيادة الجيش وقادة الأجهزة الأمنية البيان وكأنّه لم يكن، فيما استمرّ الجيش وقوى الأمن في اعتقال الفلسطينيين وأنصارهم من اللبنانيين والقيام بحملات عسكرية ضد المقاومة.

لقد توهّمت الناس أنّ دولتها تقف ضعيفة وعاجزة عن التصدّي لإسرائيل. ولكن الحقيقة هي أنّ الطبقة الحاكمة لم تكن تريد جيشًا قويًا، ولا أن تنخرط في الصراع العربي الإسرائيلي. فكان جنرالات إسرائيل يصرّحون أسبوعيًا أنّ لبنان أصبح مركزًا للمخربين، وأنّهم سيضربون لبنان بشدّة، وكانت الحكومة اللبنانية تتصرّف وكأنّ التهديد الإسرائيلي لا يعنيها وكأنّه غير موجود. حتّى أنّ ضباط الجيش اللبناني والمكتب الثاني كانوا يعودون من اجتماعات الهدنة مع الإسرائيليين في الناقورة وينقلون تهديدات شفهية نطق بها عسكريون إسرائيليون في الاجتماع. ثم إنّ السلطة الحاكمة كانت تغفل الانقسام اللبناني العميق حيث بات الفدائيون يتمتعون بدعم شعبي لبناني كبير.

واقتصر دور الجيش على إقامة حواجز داخل الأراضي اللبنانية لضبط حمل السلاح خارج المخيمات الفلسطينية. ولكن بعض الجيش اللبناني كان يساعد المقاومة سواءً كان

يدعم ويناصر المقاومة، أو بتدخّل من سياسيين مؤيدين للفلسطينيين. فكان ضباط الجيش اللبناني ينقلون أحيانًا كميات أسلحة في شاحنات عسكرية من مكان إلى آخر حتى لا يُحرج الجيش أمام الرأي العام المحلي والدولي إذا نقلها الفلسطينيون بأنفسهم.

حقيقة شارل حلو

بعد هزيمة مصر وسورية أمام إسرائيل في حرب 1967، تشجّع شارل حلو أكثر من ضعف عبد الناصر وانشغال سورية، وأخذ يتراسل سرًا مع الإسرائيليّين أيضًا. ولقد كشف أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل للحكومة الأميركيّة عن رسائل حلو في أيلول 1969. وفي إحدى هذه الرسائل السرّية التي وجّهها الرئيس اللبناني إلى إسرائيل، قال فيها إنه «يتفهّم المشكلة التي يُشكّلها الفدائيّون ضد إسرائيل، لكن الحكومة اللبنانية لا تستطيع أن توقف التسلّل كليًا»[1]. وردّت إسرائيل على حلو أنّها ستتخذ «الإجراءات لدينا لحماية مواطنيها»، فأجاب حلو أنّه يعتبر ذلك «تطوّرًا إيجابيًا في الموقف الإسرائيلي». ثم أبلغت الحكومة الإسرائيليّة الحكومة الأميركيّة أنّ «لبنانيّين مرموقين» يتواصلون معها سرًا وأنهم «يرحّبون باعتداءات إسرائيليّة على قواعد الفدائيّين بين الحين والآخر».

وحتى عندما صعّدت إسرائيل من غاراتها على لبنان عام 1970، لم تتوقّف الاتصالات الرسميّة المباشرة بين حلو وإسرائيل، دون أن يعني ذلك أنّ رسائل إسرائيل كانت دائمًا وديّة. وقد وصلت رسالة من وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان إلى شارل حلو تحمل تهديدًا بتحويل لبنان إلى صحراء إذا لم يردع هو الفدائيين. لكن حلو ردّ على التهديد المباشر والوقح بتهذيب كبير بأنّ لبنان الرسمي يلعب في الحقيقة دور «شرطي إسرائيل» على الحدود والجيش اللبناني يتصدى للفدائيين. وأنه كرئيس للجمهورية لا يستطيع أن يعترف بذلك علانية. وأنّ تدمير لبنان هو بمثابة تدمير مبنى شرطة حيفا و«ليس في مصلحة إسرائيل تدمير الدولة الديموقراطيّة غير الإسلاميّة الوحيدة وذات التنوّع الديني في المنطقة. وأن اللبنانيّين بالرغم من مشاكل تعتري تفهّمهم، فإنهم على الأقل يتفهّمون مشاكل إسرائيل».

أخذت هيبة الجيش تتآكل بعد حادثة وقعت في منتصف نيسان 1969. إذ أنّ دورية لبنانية أوقفت مجموعة من حركة فتح على بعد كيلومتر ونصف من الحدود الجنوبية. فعاجل الدورية عنصر من المجموعة برشّاشه وجرح ثمانية جنود، ما دلّ على أنّ لا هيبة

(1) James Stocker, *Spheres of Intervention*, p. 58.

للجيش. وحتى لا يتحـوّل هذا الحادث إلى معركة مفتوحة بيـن المقاومة والجيش، قام جهاز الكفاح المسلّح الفلسطيني باعتقال أفراد هذه المجموعة وأخضع العنصر الذي أطلق النار للمحاكمة. ولكن الرأي العام الفلسطيني ومعه جزء كبير من الرأي العام اللبناني نظر إلى الأمــر أنّ الجيش اللبناني يتآمر علــى الفدائيين وهم في طريقهم لضرب إســرائيل. وخرجت من مخيم عين الحلوة قرب صيدا تظاهرة كبرى انضم إليها لبنانيون من ســكان صيدا وصل عديدها إلى 15 ألفًا لدى بلوغها ساحة النجمة. وطالب المتظاهرون بإطلاق حرية العمل الفدائي بدون قيود واقتحموا حواجز قوى الأمن والجيش في صيدا وحطّموها. وعندما رشقوا الشرطة بالحجارة، فتح الجنود نار بنادقهم وقتلوا ثلاثة متظاهرين.

احتدم الوضع بعد أيام من حوادث صيدا عندما طوّق الجيش مجموعة فلسطينية عائدة من عملية ضد هدف إسرائيلي. فلجأ أفراد المجموعة إلى بلدة بنت جبيل ورفض الأهالي تسليم الفدائيين للجيش. فطوّق الجيش البلدة وفرض منع التجوّل لمدّة ثلاثة أيام مهدّدًا بقصفها وهي بلدة لبنانية. فسلّم الفلســطينيون أنفسهم لتجنيب البلدة الأذى واقتيدوا إلى ثكنة صور. وألهبت هذه الحادثة مشــاعر الرأي العام المسلم واليساري وانطلقت نداءات داعمة للفلســطينيين، وبدأ اضراب عام في طرابلس يوم 19 نيســان 1969 امتدّ إلى مدن أخرى بهدف الضغط لإطلاق سراح الفلسطينيين المعتقلين في صور.

وتطوّر الوضع باشتعال سلســلة من التظاهرات المطالبة بانهاء مضايقات قوى الأمن والجيش للمقاومة الفلسطينية وضرورة الالتزام ببيان حكومة كرامي الوزاري الداعم للعمل الفدائي. وكان الزعيم اللبناني كمــال جنبلاط قد عقد اجتماعًا يوم 21 نيســان أعلن فيه تأسيس «تجمّع الأحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية». وفي 22 نيسان دعا هذا التجمّع إلى تظاهرة. وإذ رفض وزير الداخلية عادل عسيران الترخيص لهذه التظاهرة، قرّر التجمّع اســتبدالها باعتصام واضراب عام. ولكن صبيحة 23 نيســان وبعدما أطلقت قوى الأمن الرصاص على تظاهرة في صيدا ووصل النبأ إلى بيروت، قرّرت الأحزاب اليسارية القيام بمظاهرة غير مرخّصة[1]. فانطلقت تظاهرة كبرى إلى مبنى البرلمان والسراي الحكومي في بيروت، وتصدّت لها قوى الأمن بقنابل مسيّلة للدموع وخراطيم المياه. ولئن لم يتراجع المتظاهرون، فتح عليهم الجيش اللبناني الرشاشــات النارية. فسقط عشرون قتيلاً ومائة جريح من المتظاهرين. وانفجر الغضب الشــعبي وتصعدّ الوضع وانتشــرت التظاهرات

(1) تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص 332 ـ 333.

وأعمال الاعتصام والاضراب في مناطق عدّة، حتى بعدما أطلق الجيش ســراح الفدائيين المعتقلين في مدينة صور.

وكان وراء الأكمة ما وراءها. إذ أنّ الســفير الأميركي دأب لعدة شهور على تحريض الرئيس حلو على استعمال القوة الأمنية ضد اليسار واستعمال الجيش ضد الفلسطينيين. ووصلت شحنات أسلحة من أميركا لتســتعملها قوى الأمن ضد المعارضين. ولذلك بعد أحداث نيسان 1969، أعجبت واشــنطن بجرأة الرئيس حلو في استعمال شحنات السلاح الأميركي إلى لبنان لدعمه ضد اليســار في نيسان 1969، بعدما فتحت عناصر قوى الأمن والجيش نيران الأسلحة الرشاشــة ضد المتظاهرين الطلاب، وقتلت وجرحت العشرات. وهنّأت الحكومة الأميركيّة شارل حلو على استعماله القوّة أخيرًا لقمع المتظاهرين.

ولكن حلو وقد بدأها، لم يقدّر عواقب الأمور. فقد وضع وزير الداخلية عادل عسيران في مواجهة الرأي العام لتبرير السماح بإطلاق الرصاص على مواطنين غالبيتهم العظمى من طلاب المدارس ودون سن الثامنة عشرة يؤيدون القضية الفلسطينية، وحتى لو كانت تظاهرتهم بدون تصريح. وإذ فشل عسيران وبدا «عبدًا مأمورًا» ينفّذ سياسة أعلى، وصل الغضب الشعبي ضد السلطة مداه. فكيف يمكن لموقع قيادة بيروت في الجيش اللبناني وبأمرة اسكندر غانم الذي لم يحرّك أصبعًا واحدًا ضد الغارة الإســرائيلية على مطار بيروت في كانون الأول 1968، أن يجرؤ على ارتكاب مجزرة بحق مواطنين عزّل في شوارع بيروت بعد شهور قليلة؟ وانتشرت أعمال الشــغب في صيدا، وامتدّت التظاهرات إلى بيروت وطرابلس ومعظم المدن اللبنانية، وأصبحت أكثر غضبًا وعنفًا بزخم طلابي وحزبي وشعبي.

وعبثًا حاول رشــيد كرامي الذي لم يكن له يد في مجزرة 23 نيســان وقف التصعيد، باتصالاته بقيادة المقاومة وأجهزة الدولة، وطلب من ياسر عرفات إطلاق نداء عاجلٍ لوقف التظاهرات. ومع أنّ عرفات كان يتمتّع بالنفوذ في الشارع، وقادرًا على المساعدة في ضبط الوضع، إلا أنّه لم يشأ ذلك. وردّ على كرامي بأنّ إطلاق النداء سيظهره وكأنّه هو مَن يحرّك الشارع. فلم تتراجع حدّة المواجهات اليومية في الشارع ما أوقع كرامي تحت ضغط السلطة والأحزاب التي تؤيدها لاستعمال الأمن الداخلي والضرب بقوّة ضد المتظاهرين، ووضع حدّ لتمادي المقاومة الفلسطينية في تحدّي السلطة اللبنانية. وكان كرامي يواجه مساءلة أحزاب يسارية وجماعات وشــخصيات لبنانية وفلسطينية وعربية عن تقاعســه عن إعلان التجنيد الإجباري، وجعل لبنان دولة مواجهة ضد إسرائيل، ومساندة العمل الفدائي وتوقيف عناصر وضباط قوى الأمن والجيش ومحاكمتهم لأنّهم أطلقوا الرصاص على المتظاهرين.

وكان كرامي يدرك عجزه في كلا الحالين ويسعى لتهدئة الشارع كي يفسح المجال لمعالجة سياسية. فأصدر مرسومًا يعلن حال الطوارئ ومنع التجوّل في بيروت وست مدن لبنانية أخرى وكذلك في أي مكان تقع فيه المشاغبات. وفرضت الحكومة الرقابة المسبقة على الصحف لتخفيف التحريض.

لقد كان يوم 23 نيسان 1969، الذي أعجب واشنطن، مفصلاً في أحداث لبنان، حيث أدرك الفلسطينيون حجم الدعم الشعبي الذي يلقونه، كما أدركت السلطة أنّ سياسة ضبط العمل المقاوم وقمع المعارضة وإن نفعت لبضعة أسابيع أو أشهر، ستكون مكلفة للغاية ولن تجدي نفعًا بل ستؤدي إلى حرب أهلية. وكان أحد أثمان مجزرة نيسان، أنّ كرامي فقد الأمل وأيقن أنّه وصل إلى الطريق المسدود، وأنّ النظام القائم قد أفشل بيان حكومته لمواجهة العدوان الإسرائيلي وتحصين البلاد، ومنعه حتى عن اتخاذ أي قرار لا يلتزم بسياسة النأي بالنفس التي يعتمدها رئيس الجمهورية وقيادة الجيش والأجهزة الأمنية. وهكذا غاب التوافق السياسي على أعلى المستويات، في وقت كان الجيش يحصر عمله بضبط الفدائيين وليس بأي خطوات أخرى يريدها كرامي لردع إسرائيل التي كانت تضرب قرى لبنان بقوّة.

وحتى لا يكون مسؤولاً عن تدهور لبنان، أعلن كرامي أنّ «الحكومة لا تقدر أن تأخذ طرفًا في هذه الأحداث كي لا ينقسم البلد»، وقدّم استقالته بشكل فجائي. فوضعت استقالة كرامي الرئيس حلو أمام مأزق تكليف زعيم سنّي مسلم آخر في أحلك ظروف يواجهها لبنان منذ 1958[1]. وهو مأزق لم تستطع واشنطن مساعدته به. إذ بخروج كرامي ورفعِ «الغطاء المسلم» عن رئيس الجمهورية الماروني الذي يسيطر مع بضعة أشخاص موارنة على أجهزة الدولة، غدت الدولة ضعيفة الشرعية وأصبحت البلاد بدون حكومة لمدّة سبعة أشهر. وكان هذا مؤشرًا خطيرًا بأنّ التوازن الطائفي قد ضُرِبَ، وأنّ الشارع المسلم لن يقف بعد اليوم إلى جانب نظام يميني منحاز طائفيًا، ويستقطب السلطة والثروة بأيدي عدد من الموارنة وأتباعهم من مسلمين ومسيحيين.

(1) استمرّ التجاذب الداخلي حتى عندما أصبحت مقاومة إسرائيل لبنانية وخاصة بعد العام 2000. كان واضحًا للجميع منذ 1969 مأزق الطبقة المهيمنة في لبنان الذي لا يزال يعيشه إلى اليوم: أنّ أي قرار رسمي لا يمنح المقاومة (فلسطينية أو لبنانية) شرعية العمل ولو كلاميًا، سيُبقي لبنان في دوامة داخلية. وأنّ أي قرار رسمي يمنحها ذلك، سيدخل لبنان في دوامة صراع قاتل وغير متكافئ مع إسرائيل.

ولكن حلو لم يتراجع بل غرق أكثر في السياسة التي تريدها أميركا. فقد طلب تدخّلاً عسكريًا أميركيًا (أو «دولة أخرى») ضد المقاومة الفلسطينية واليسار اللبناني عبر مندوبه ميشال الخوري. لكن السفير الأميركي أبلغ الخوري أنّ على حلو ألّا يتوقّع تدخّلاً عسكريًا أميركيًا مباشرًا. فأجابه الخوري بأنهم تلقّوا نفس الجواب من فرنسا، ما يعني أن حلو طلب تدخّل فرنسا أيضًا.

ما أفشل سياسة الطبقة السياسية والجيش تجاه المقاومة أنّ سكان القرى اللبنانية التي كانت تتعرّض للهجمات الإسرائيلية كانوا يزيدون من دعمهم للمقاومة، ويطالبون الدولة بحماية المقاومة ومدّها بالسلاح وليس بطردها من الجنوب. في حين كان سكان المدن الساحلية حيث الأغلبية المسلمة يصعّدون أيضًا في التظاهر الداعم للمقاومة. ولم تكن هذه الظاهرة بعيدة عن أذهان السلطة ورجالها، وظهرت الحاجة إلى إحداث شرخ بين المقاومة وجمهورها. ففي حزيران 1969، اجتمع كميل شمعون وبيار الجميّل مع السفير الأميركي، واقترح شمعون على السفير الأميركي أن تقوم إسرائيل بتوجيه تحذيرٍ مباشر وعلني إلى لبنان حول نشاط الفدائيين «لعلّ ذلك يؤثّر في المسلمين المتطرّفين الذين يطالبون بحريّة حركة مطلقة للفدائيّين». فالتقى السفير الأميركي مع الرئيس السابق فؤاد شهاب، صاحب الكلمة في الجيش والأجهزة الأمنية، وسأله رأيه في طلب شمعون أن تقوم الحكومة الإسرائيلية «بتحذير لبنان» لتخويف اللبنانيين الذين يؤيّدون المقاومة. وطلب شهاب مهلة 24 ساعة للردّ، ثم أخبر السفير بأنّ تحذيرًا إسرائيليًا من هذا النوع «سيساعد» لبنان[1]، ولكن يجب على إسرائيل أيضًا أن تزيد دوريّاتها على حدود لبنان لمنع الفدائيّين من الحركة. وبدأت عمليّات سرّية اتفق عليها مندوب حلو ميشال الخوري مع السفير الأميركي لـ «إحداث شقاق»[2] بين المقاومة والأهالي في جنوب لبنان. لقد قدّم ميشال الخوري في كانون الثاني 1970 طلبًا رسميًا إلى أميركا في هذا الشأن، على أن يتم التمويل عبر مساعدات ماليّة سرّية لـ«مؤسّسات دينيّة وسياسيّة» في جنوب لبنان، إضافة إلى مساعدات من شاه إيران لهذه المؤسسات وبوساطة أميركيّة أيضًا. والمعروف أنّ شخصيات ومؤسسات ذات بُعد طائفي كانت قد بدأت تظهر في جنوب لبنان وشمال البقاع لتقف بوجه المد اليساري في أوساط الشيعة.

(1) James Stocker, *Spheres of Intervention* p. 53.

(2) James Stocker, *Spheres of Intervention* p. 73.

من ناحيتها لم تعِ قيادة الجيش معنى وعمق الشرخ الذي يضرب البلاد، إمّا لثقة زائدة بالنفس، أو لأنّها لم تستند إلى سلطة مدنية تفكّر عنها في العِبر السياسية للأحداث. فلم ترَ مثلاً أنّ الإغراق في استعمال العنف ضد المقاومة وأنصارها من اللبنانيين في غياب رئيس حكومة مسلم ووزراء مسلمين كان يعّري رئيس الجمهورية الماروني وقائد الجيش الماروني. وأنّ الرئيس شارل حلو يشعر بقلق وخوف كبيرين في اتخاذ قرارات بدون رئيس وزراء مسلم إلى جانبه، ورفض الولايات المتحدة التدخّل أكثر لمساعدته. فقد ظنّت قيادة الجيش اللبناني أنّ الأسلوب العسكري سيضبط الوضع، ضاربة عرض الحائط هشاشة التركيبة اللبنانية. وهكذا تواصلت المعارك بين الجيش والمقاومة في أيّار 1969.

في نيسان 1970 التقى شارل مالك، وزير الخارجية السابق في عهد شمعون، الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون في واشنطن لمدة نصف ساعة. وطلب مالك الذي كان يحمل رسالة من البطريرك الماروني المعوشي إلى الرئيس الأميركي، بقيام أميركا بالاتصال بالدول العربيّة «المحافظة» لوقف تمويلها للفدائيّين وتسليح «قوى خاصّة محدّدة في لبنان». فاتصل نيكسون بمدير وكالة المخابرات المركزيّة ريتشارد هلمز ـ بحضور مالك ـ وحدّثه عن تسليح الميليشيات المسيحية دون المرور بأقنية السفارة الأميركيّة في بيروت، حفاظًا على السرّية. وفي لقاء بين ميشال الخوري، مندوب شارل حلو الخاص، والسفير الأميركي دوايت بورتر، أبلغ الخوري السفير أنّ بعض الزعماء المسيحيّين، بمن فيهم البطريرك المعوشي، يحثّون إسرائيل على «القيام بعمليّة حاسمة وقاصمة ضد الفدائيّين». وزاد إلحاح حلو على الإدارة الأميركيّة في 1969 و 1970 لتسليح الميليشيات المسيحية، وبات هذا مطلبه الرئيسي كل أسبوع تقريبًا. ففي 17 حزيران 1970، انتدب حلو ميشال الخوري ليبلغ الحكومة الأميركيّة بضرورة تقديم مساعدة للميليشيات المسيحيّة، قائلاً إنها تشكّل رادعًا مهمًّا ضد الفدائيّين. وفي 23 حزيران 1970، طلب حلو من الإدارة الأميركيّة، عبر ميشال الخوري، تقديم السلاح إلى «الميليشيات المسيحيّة». وفي 29 حزيران أيضًا تقدّم حلو بطلب تسليح للمسيحيين نيابة عن كميل شمعون، وأنّ حلو ليس «بمستطاعه بضمير مرتاح ترك المسيحيّين ينامون كل ليلة مذعورين من الإبادة على يد المسلحين الفلسطينيّين وأعوانهم». وحاول حلو إقناع أميركا أنّ تسليح الميليشيات سيكون في مصلحتها، لأنّهم سيوفّرون عليها عناء التدخّل المباشر لإنقاذ مواطنيهم. فأجابه بورتر بأن استجابة الحكومة الأميركيّة ستكون «سرّية تمامًا».

عندما أُسقط بيد شارل حلو في أواسط 1969 أمام السدّ العارم من معارضي سياسته بدءًا من مسلمي ويساريي لبنان، وصولاً إلى عددٍ من الدول العربية كسورية ومصر، والبرود الأميركي أمام ما يحصل، جنح إلى تبريد الوضع والبحث عن مخرج سياسي. فاتصل بالرئيس السوري نورالدين الأتاسي وطلب أن تخفّف سورية دعمها للفدائيين في لبنان. ولكن سورية أهملت طلب حلو لأنّها كانت تعتبره متواطئًا ضد المقاومة. ثم أعلنت مضيها في دعم الفلسطينيين بالسلاح والمعدات، وأغلقت حدودها مع لبنان ما عطّل أكثر من 500 شاحنة تنقل البضائع من لبنان إلى الدول العربية. وتوجّه حلو إلى قيادة المقاومة، فبعث رسالة متعاطفة إلى ياسر عرفات أنّ «لبنان جاهز للاستمرار في دعم النضال الفلسطيني ضمن حدود إمكانياته». ثم طلب حلو مساعدة مصر لإيجاد حل سياسي ووقف العنف. وكان حلو يدّعي في اتصالاته مع الزعماء العرب بأنّه يتسامح مع العمل الفدائي. ولكنّه كان بعد كل اتصال يطمئن مستشاريه والقادة العسكريين في الجيش اللبناني والطبقة السياسية من حوله أنّه قطعًا ضد الفدائيين وأنصارهم، دون أن يعلن ذلك جهارًا أمام الرأي العام اللبناني، لأنّ إعلانًا كهذا سيشعل البلد. وهذا التلاعب في المواقف المتناقضة داخليًا وخارجيًا كان دلالة على أنّ حلو قد فشل كرئيس جمهورية، وأوصل لبنان إلى فراغ حكومي، وإلى تدهور أمني مخيف. ومع تراكم الأخطاء لم يرفّ له جفن ولم يعلن عزمه على الاستقالة أو القيام بخطوات تثبت مهاراته في الحكم. ولم ترد كل هذه التفاصيل طبعًا في مذكرات شارل حلو التي صدرت عام 1995، قبل وفاته ببضع سنوات، والتي برّأ فيها ساحته تمامًا من أي غلطة، سواءً في أدائه السياسي والاقتصادي أو في أزمة إنترا أو في تدهور الوضع الأمني والمعارك بين الجيش والفلسطينيين. لا بل وصف نفسه بأنّ الرأي العام ظلمه في وقت كان هو يسعى لخدمة البلاد وحسب[1].

بدء انهيار الدولة اللبنانية

استجابة لتوسلات حلو، أوفد عبد الناصر مستشاره حسن صبري الخولي إلى بيروت. فالتقى الخولي ياسر عرفات ثم قيادة الجيش اللبناني، وتوصّلوا إلى صيغة لوقف إطلاق النار قضت بانسحاب الجيش اللبناني من جوار المخيمات وإطلاق سراح المعتقلين من الجانبين. ثم بدأ البحث في تنسيق أمني بين المقاومة والجيش وقوى الأمن. فتوقفت المعارك لبضعة أسابيع.

(1) شارل حلو، **حياة في ذكريات**، بيروت، دار النهار، 1995. توفي شارل حلو في 7 كانون الثاني 2001.

إلا أنّ هذا الاتفــاق لم ينفّذ، وعــاد الجيش فــي آب 1969 إلى اعتقــال الفدائيين الفلســطينيين وتطويق المخيمات، واســتمرّت العمليات الفدائية ضد إسرائيل، وتابعت إسرائيل غاراتها ضد القرى اللبنانية. وفيما كان الجيش اللبناني يطارد مسلّحين لجأوا إلى مخيم نهر البارد الفلسطيني قرب طرابلس، عمدت عناصر مسلّحة من المخيّم إلى خطف 9 جنود لبنانيين. فاقتحم الجيش المخيم ودارت معركة لم تنته إلا بعد موافقة الجيش على الانسحاب مقابل إطلاق الرهائن. وكانت هذه فرصة للتنظيمات الفلسطينية التي استغلّت ظروف البلاد لمهاجمة مخافر الشــرطة اللبنانية ومراكز المكتب الثاني داخل المخيمات وإقفالها، وبالتالي الســعي إلى أمن ذاتــي للمخيّمات طالما أنّ الثقــة باتت معدومة بين الطرفين[1]. ثم هدأ الوضع في منتصف أيلول 1969 لأسبوعين، لتعود المعارك أكثر عنفًا بين الجيش والفلسطينيين في تشرين الأول. حتى تدخّل جمال عبد الناصر شخصيًّا بعدما عمّت الفوضى أنحاء لبنان من طرابلس إلى صيدا على الساحل، ومن قرى إقليم العرقوب في أقصى الجنوب الشرقي إلى شوارع بيروت ومخيماتها، وسط استمرار القتال وسقوط عشرات القتلى منهم 18 في طرابلس فقط. فدعى عبد الناصر لبنان والمقاومة إلى اجتماع لوقف النزاع، وذهب قائد الجيش اللبناني إميل البستاني إلى القاهرة وبيده مشروع هدنة. وكان الرئيس حلو قد لقّن إميل البستاني أنّ حضور لبنان الاجتماع يتوقّف على شرطين:

(1) أن «تكون سيادة لبنان مضمونة، ولا تقلّ عن ســيادة أي دولة عربية أخرى فيما يتعلّق بالعمل الفدائي»،

(2) وأن «تكون للدولة اللبنانية الكلمة الأخيرة عن أماكن انتشار الفدائيين على أراضيها».

وعلم ياسر عرفات بهذه الشــروط فاختار التصعيد. وبدلاً من أن يحضر إلى القاهرة ذهب إلى دمشــق حيث قدّمت له سورية تســهيلات لعقد مؤتمر صحافي في مدرج كلية الحقوق في جامعة دمشق أمام ممثلي الإعلام اللبناني والعالمي. فكانت المرّة الأولى التي يخرج بها عرفات تحت الأضواء العالمية يتكلّم بثقة ولغة نارية عن حق «الثوريين العرب في القتال في كل مــكان»، وأنّ «الامبريالية الأميركية تقف وراء كل النشــاطات المعادية للأمة العربية»، وأنّ الذين يريدون قمع المقاومة من أجل اقتصاد لبنان عليهم أن يدركوا أنّ إسرائيل «ستدخل أرض لبنان وســتأخذ مكان رجال الأعمال اللبنانيين وتفرض حكومة لبنانية تتبع تل أبيب»[2].

(1) Tabetha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, New York, Monthly Review Press, p. 100-103.

(2) Time, Nov. 07, 1969, «World: Lebanon: Along the Arafat Trail».

وإذ لم تنجح مفاوضات القاهرة في تقريب وجهات النظر، استمرّت المعارك في لبنان وعمد الفلســطينيون إلى تخريب اقتصادي فأضرموا النيران فــي مصفاة الزهراني جنوب صيدا حيث تصل أنابيب شركة التابلاين الســعودية الأميركية، وفجّروا عبوات في شارع الحمرا التجاري في بيروت وأمام فندق فينيسيا.

وأمام هذا الوضع المزري، تراجــع الرئيس حلو مجدّدًا ومعــه الطبقة الحاكمة في الداخل اللبناني، وعرضوا مفاوضات مع قيادات لبنانية مسلمة تثق بها المقاومة لتشكيل حكومة انقاذ. وفي نفس الوقت أعلن حلو حظرًا للتجوّل لعل ذلك يساعد الاستقرار. وكان ذلك بعدما فات الأوان، وفي وقــت أصبح فرض هيبة الدولــة اللبنانية على المواطنين العاديين صعبًا. إذ أنّ المواطنين تجاهلوا حظر التجوّل بعدما اخترقته استثناءات كثيرة: فقد مُنح الأطباء وأعضاء السلك الدبلوماسي وممثلو الصحف ووسائل الإعلام حق التجوّل. وانضم إلى هؤلاء وبدون إذنٍ عدد كبير من سائقي التاكسي بحجة أنّ الراكب هو مريض ينقلونه إلى مستشفى أو أنّه من أفراد أسرة السائق وفي موعد مهم. ولئن أقفلت المدارس بســبب الأحداث، امتلأت الطرقــات بالأطفال الذين لــم يذهبوا إلى المدرســة وعجّ الكورنيش البحري بالمتنزهين كمتنفس. وحتى الذين اعتادوا على السهر أهملوا الحظر وارتادوا كالعادة المرابع الليلية من «Crazy Horse Salon» إلى «Cave du Roi» ليشاهدوا راقصات الستريبتيز وفرق الموسيقى الايطالية. واضطر شارل حلو إلى إلغاء الحظر الذي بات بدون معنى.

ثم اندلعت معارك في البقاع على الحدود السورية حيث هاجمت مجموعات مسلّحة مراكز الجيش اللبناني في عدّة نقاط. ففي راشــيا هاجم خمســون فدائيًّــا مركزًا للجيش اللبناني ضم 17 جنديًّا، فسقط 5 من المهاجمين واعتقل الجيش خمسة آخرين. ورغم أنّ الجيش عزّز قواه في البقاع، ألا أنّ الهجمات لم تتوقف، بل امتدت شمالاً في وادي خالد، وأعلن الفلســطينيون أنّ قرية مشتى حســن قد وقعت بأيديهم وقاموا بهجوم جديد على جمارك المصنع ـ النقطة الحدودية التي تربط دمشق ببيروت.

لقد بقي الجيش اللبناني متماســكًا بعد شــهور من الصراع رغم قلّة عديده وضعف تسليحه. ولكنه كان يسير إلى الانشــقاق وقد أخذت الدولة نفسها تنهار تدريجيًّا بدءًا من القمّة. في المقابل، كشف عام 1969 عن تنامي قوّة الفدائيين، إذ ضمّت حركة فتح بضعة آلاف من المقاتلين وإلى جانبها ألوف أخرى في التنظيمات الفلسطينية واللبنانية. فباتت المواجهات بين الجيش اللبناني والمقاومة شبه أسبوعية ومتكافئة القوة. ففي معارك تشرين

الأول 1969 سقط 40 مقاتلاً فلسطينيًا ولكن سقط أيضًا 25 جنديًا لبنانيًا. وانتشر العنف في المدن اللبنانية، وقامت سورية بإرسال وحدات عسكرية إلى حدودها مع لبنان لدعم المقاومة. حتى أنذرت هذه التطورات بعواقب وخيمة[1].

ورغم أنّ المقاومة والجيش اتفقا على «تحديد منطقة عمليات الفدائيين في جنوب لبنان والابتعاد عن المدن والقرى اللبنانية حتى لا تخلق لإسرائيل الذرائع للانتقام من المدنيين»، فإنّ المقاومة كانت تحصّن مواقعها وتزيد حجم قواتها من 1,800 مقاتل في أيار 1968 إلى 5,400 مقاتل في كانون الأول 1969. وانتشر المسلحون في أنحاء لبنان وليس فقط في الشريط الحدودي.

وزاد الطين بلّة في منتصف تشرين الأول 1969 أنّ الجيش اللبناني أخذ يطبّق تكتيكات جديدة أكثر قسوةً واستعمالاً للسلاح. ففي قرية مجدل سلم الجنوبية طوّق الجيش مجموعة فدائيين وفتح النيران عليها ما أدّى إلى مقتل وجرح 14 فدائيًا وانسحاب الباقين. وجاء الرد سريعًا. إذ بعد ستّة أيام ردًا على ما أسمته إذاعة فلسطين «المجزرة الوحشية التي ارتكبتها السلطة» بحق عناصرها، هاجمت حركة فتح الجيش عبر الحدود السورية واقتحمت مراكز المصنع والعريضة والبقيعة الحدودية واحتلت مكاتب الجمارك والشرطة اللبنانية وخطفت 24 جنديًا لبنانيًا كدليل «على مقدرة الثورة على اتخاذ أية تدابير تعتبرها مناسبة للدفاع عن نفسها». وأعلنت فتح أنّها ستتحرّك في أي مكان في لبنان كما تشاء. ثم أطلقت سراح العسكريين لاحقًا.

كما أدّت قسوة الجيش في مجدل سلم إلى انكفاء أكبر لرشيد كرامي. فهو كان لا يزال يقوم بتصريف أعمال الحكومة، ولكنه عزف بعد مجدل سلم تمامًا حتى عن تصريف الأعمال. في وقت كان الرئيس حلو يراوح مكانه وعلى مدى سبعة شهور في إقناع أي زعيم سني آخر لتسميته رئيسًا للحكومة. كما خرجت مجددًا تظاهرات من المخيمات الفلسطينية انضمّت إليها تظاهرات لبنانية، فوقعت اشتباكات مع قوى الأمن في بيروت، وتدهور الوضع في طرابلس، حيث تحوّلت التظاهرات إلى معارك بالأسلحة بين قوى الأمن والعناصر المسلّحة. فسقط سبعة قتلى وعشرات الجرحى.

أثمر تدخل عبد الناصر أخيرًا عندما توصّل إلى «إتفاقية القاهرة» يوم 2 تشرين الثاني 1969، وقّعها إميل البستاني وياسر عرفات. ولكن الاتفاقية لم تكن لصالح الدولة اللبنانية،

(1) Time, Friday, Oct. 31, 1969, «World: Lebanon: Army Against Guerillas».

بل منحت شرعية لبنانية وعربية لعمل المقاومة، وحق حركة فتح في استعمال منطقة العرقوب الحدودية لشنّ هجمات على إسرائيل، وحق الفلسطينيين في حفظ أمن المخيمات خارج السلطة الشرعية اللبنانية، وحق ممر آمن في الأراضي اللبنانية للوصول من وإلى الحدود بدون تدخّل من السلطات اللبنانية. وهنا وقع خلاف بين الرئيس حلو وقائد الجيش إميل البستاني. ذلك أنّ حلو كان قد أوصى البستاني قبل توجّهه إلى القاهرة أن لا يوقّع أي اتفاق مع الفلسطينيين[1]. فوضعه البستاني أمام أمر واقع بتوقيعه دون مراجعة أحد. وصمت الحلو عن الاتفاقية، ولم يعترض حتى لا يبدو وكأنه ضد عبد الناصر، لكي يهدأ الوضع في لبنان. ولكن عمليًا، لم تغير اتفاقية القاهرة الوضع على الأرض، بل شرعنت ما كانت المقاومة تمارسه سابقًا. إذ في منتصف 1969 وقع اشتباك بين الجيش والمقاومة قرب مخيم النبطيّة وتطوّر إلى معركة ميدانية استعملت فيها المدفعية. فسقط أكثر من 50 شخصًا بين قتيل وجريح. ولقرب المخيّم من وسط المدينة وبسبب الأذى الذي لحق بالناس، طالب أهالي النبطية للمرّة الأولى بمغادرة المقاومة لمدينتهم[2]. فكانت إشارة مهمة للشرخ بين الشعب اللبناني والمقاومة الفلسطينية.

لبنان ينقسم إلى معسكرين

فتحت «اتفاقية القاهرة» الطريق لإنهاء المقاطعة الحكومية، فوافق كرامي على تشكيل حكومة جديدة في 25 تشرين الثاني 1969، وأتى بكمال جنبلاط وزيرًا للداخلية. وكانت هذه حكومة «وفاقية» ضمّت الزعماء التقليديين وممثليهم كبيار الجميّل وسليمان فرنجيّة وعادل عسيران ومجيد أرسلان وكامل الأسعد. كما حصل تغيير في قيادة الجيش أيضًا. إذ أنّ حلو غضب من العماد البستاني حول اتفاقية القاهرة وتطبيقها، فأقصاه وعيّن مكانه العميد الركن جان نجيم برتبة عماد وقائدًا للجيش في 7 كانون الثاني 1970[3].

في شباط 1970، وبصفته وزيرًا للداخلية قام كمال جنبلاط بخطوات كان لها أبعد الأثر على أحداث لبنان فيما بعد. إذ أنّه بدأ مفاوضات مع الفلسطينيين كان هدفها عودة مخافر الدولة والمكتب الثاني إلى المخيمات الفلسطينية. ولكن المفاوضات أتت بنتيجة

(1) تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص 339.

(2) كان مخيّم النبطية أول مخيم فلسطيني تتم إزالته في لبنان بعدما دمّرته الغارات الإسرائيلية عام 1974.

(3) يذكر اتمار رابينوفيتش أنّ العماد اميل البستاني لجأ إلى سورية عام 1972.

Itamar Rabinovich, *The War for Lebanon 1970 – 1985*, London, Cornell University Press, 1985, p.72.

سلبية. إذ سمح الاتفاق للكفاح المسلّح الفلسطيني الاضطلاع بالمهام الأمنية وعدم عودة الدولة اللبنانية، في حين اضطلع الجانب اللبناني ومن خارج المخيّم بقضايا الجرائم المدنية. وفي سياق آخر، حصل تطوّر دراماتيكي عام 1970 سيترك بصمته على الوضع: إذ بدأت الميليشيات المسيحية تلعب دورًا متزايدًا في المعارك والمواجهات بين الجيش وقوى الأمن من ناحية والمقاومة الفلسطينية من ناحية أخرى. وعلى سبيل المثال، نصب بشير الجميّل، ابن بيار الجميّل رئيس حزب الكتائب، كمينًا مسلّحًا ضد موكب مسلّح فلسطيني في بلدة الكحالة يوم 25 آذار 1970. فاندلعت معارك بين المقاومة والكتائب وخاصة في مخيم تل الزعتر وحي الدكوانة أسفرت عن وقوع بشير الجميّل نفسه في أسر المقاومة لعدّة ساعات. وأفرج عنه تدخّل كمال جنبلاط لدى ياسر عرفات[1].

ثم أخذ كمال جنبلاط يعمل على تطهير أجهزة الدولة من نفوذ الطبقة المهيمنة، فقاد حملة لمنع التوظيف السياسي للجيش في قمع المعارضة الإسلامية واليسارية في الشارع. وقدّم في حزيران 1970 مشروعًا يفرض قيودًا على دور الجيش اللبناني في الأمن الداخلي الذي يجب أن يكون أولاً وأخيرًا من صلاحيات السلطات المدنية التي يمثّلها وزير الداخلية كمال جنبلاط. وأنّ وزير الداخلية هو الذي يقرّر إذا كانت قوى الأمن الداخلي من شرطة ودرك عاجزة عن ضبط الوضع، وإذا ما كان ذلك يتطلّب مساعدة الجيش أم لا. وطبعًا كان في خلفية هذه القرارات حوادث نيسان 1969 التي باركتها واشنطن. كما منع هذا القانون الجيش من صلاحية إلقاء القبض على المواطنين أو انتهاك حقوقهم المدنية أو استعمال العنف، إلا في حال دفاع عناصر الجيش عن النفس. وحتى في حال المواجهات العسكرية مع جهة مسلّحة داخلية، فَرَضَ القانون على قيادة الجيش أن تبقى على تشاور مع السلطات المدنية التي تمثّلها الحكومة، وأن تبقى على اتصال دائم بوزارة الداخلية[2].

وفي 15 آب 1970، وقبل أسبوع من نهاية عهد شارل حلو، أصدر جنبلاط مرسومًا وزاريًا يشرّع الأحزاب المحظورة بما فيها الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي وحزب البعث بشقّيه السوري والعراقي وحركة القوميين العرب وتفرعاتها، والتنظيمات الناصرية المختلفة والحزب السوري القومي الاجتماعي، للعمل. وكان تبرير جنبلاط أنّ المرسوم ينعش الحياة السياسية ويدعم الديموقراطية في لبنان بأحزاب بعيدة عن الطائفية.

(1) تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص 346.

(2) Tabetha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, p. 112-113.

كان جنبلاط يريد أن يضع رئيس الجمهورية المنتخب سليمان فرنجيّة ابن الطبقة التقليدية أمام أمر واقع جديد عندما يؤدي القسم الدستوري. ولكن إصلاحات جنبلاط حول ضبط الجيش وقوى الأمن تحت سلطة القانون لم تدم طويلاً في مطلع عهد فرنجية لأنّها لا تناسب الطبقة المهيمنة. إذ أنّ كمال جنبلاط خرج مع حكومة رشيد كرامي التي كانت قصيرة العمر (تشرين الثاني 1969 إلى آب 1970)، فصدر قانون آخر (في تشرين الأول 1972) ظاهريًا يؤكّد مضمون القانون الأول حول عدم تدخل الجيش، ولكنّه عمليًا ينقل مسؤولية قرار تدخّل الجيش من وزير الداخلية إلى مجلس الوزراء مجتمعًا. فجعل استعمال الجيش في الأمن الداخلي مشروطًا بمرسوم من مجلس الوزراء وتوقيع رئيس الجمهورية. كما زاد القانون الجديد من صلاحيات وزير الدفاع الذي لم يكن ذا اعتبار في القرار العسكري في البلاد[1]، حيث رأى الرأي العام المسلم أنّ كل الشؤون العسكرية كانت تتم مباشرة بين رئيس الجمهورية الماروني وقائد الجيش الماروني بمعزل عن رموز المسلمين في السلطة كرئيس الوزراء والوزراء والاداريين. ولكن على أرض الواقع لم يبدّل هذا شيئًا في دور وزير الدفاع.

سليمان فرنجيّة وحكاية الضوء الأخضر

في الانتخابات الرئاسيّة صيف 1970، تكثّفت المساعي اللبنانية لدى واشنطن لتسمية مرشّحها. وعلى سبيل المثال كتب شارل مالك (الذي كان يعمل لترشيح كميل شمعون) مذكرّة من 51 صفحة للرئيس نيكسون يشرح فيها مخاطر انتخاب مرشّح الشهابيين الياس سركيس. كما حذّر البطريرك المعوشي واشنطن من مغبّة عودة فؤاد شهاب رئيسًا. وكان شهاب قد أبلغ زعيمًا سياسيًا لبنانيًا يزوره أنّ السفير الأميركي (الذي كان معجبًا بشهاب) مرّ عليه وأعلمه بتأييد الحكومة الأميركيّة لانتخابه. وحتى روجيه تمرز لعب دورًا بدعوته بيار الجميّل والياس سركيس للتوافق على ترشيح أحدهما[2]. فلم يكن الأمر صعبًا لواشنطن أن تختار لكثرة المرشّحين الذين يخطبون ودّها ويريدون خدمتها. ففي النهاية تم انتخاب سليمان فرنجيّة الذي يمثّل الإقطاع التقليدي وهو ما أسرّ الحكومة الأميركيّة أيضًا.

وحول انتخاب سليمان فرنجيّة عام 1970، روت ابنته سونيا فرنجيّة أنّ ميليشيا سليمان فرنجيّة صاحبته إلى مبنى مجلس النواب وأحاطت بالمبنى من مختلف الجهات

(1) فؤاد لحود، **مأساة جيش لبنان**، بيروت، 1976.

(2) من مقابلات المؤلف مع روجيه تمرز في باريس أيار 2015.

خشـية أنّ يعلن صبري حمادة رئيس البرلمان نتيجة غير مُسـتحبّة، خاصة أنّ ميليشيا صبري حمادة وشـرطة المجلس قد حضرت أيضًا. وأنهى فوز فرنجيّة رئاسـة حمادة للمجلس التي ضمنها طيلة العهد الشـهابي «وأنّ عدوّ حمادة اللـدود وصهره، كامل الأسعد، سـيخلفه في المنصب بحكم تحالفه مع فرنجيّة». ويقول أسعد أبو خليل إنّ الحكم بات للغرب في ذلك الوقت، وأصبح السـفير الأميركي الآمر الناهي في عهد فرنجية، وإنّ فرنجية، قطع فورًا مع الفريق العسكري ـ الاستخباراتي في لبنان، والذي كان ينسّق مع مصر وسورية. وأتى بفريق جديد تابع له حيث أصبح جول بستاني رئيس المكتب الثاني وبدأ التحضير للحرب اللبنانية بأمرة أميركيّة[1].

لقد كان السـفير الأميركي دوايت بورتر أول شـخص أجنبي التقاه فرنجية بعد فوزه للتشاور. إذ دعاه إلى عشـاء عائلي في دارته في إهدن وأبلغه أنّ أولويته ستتركّز على وقف أعمال الفدائيّين، وهو الدور الذي تريده واشـنطن بالضبط للبنان وما فشل به حلو. فاقترح عليه السـفير بورتر أن ينتدب عنه رجلاً يكون الواسـطة في العلاقة بينـه وبين الحكومة الأميركيّة كما فعل حلو قبله. فاختار فرنجيّة شارل مالك الذي كان قد خلق هالة حول نفسه في لبنان منذ عمله كسـفير في الأمم المتحدة وكوزير للخارجية في عهد شـمعون. إلا أنّ بورتر لم يرتح لهذا الاختيار، لأنّ مالك اعتُبر في واشنطن متشدّدًا إديولوجيًا، وقد طلب من نيكسون قبل أشهر تسليح «ميليشيات محدّدة» في لبنان، وكان يعمل على إنشاء جبهة أحزاب مسيحية لا تتبع لفرنجية. ولذلك فشارل مالك سيكون مكشوفًا أمام خصوم الرئيس فرنجية ولن يكون منفتح الذهن على كل الفئات اللبنانية والمعارضات. فقد كانت أميركا تريد من مندوب الرئيس أن يكون منفتحًا يتواصل مع كل الأطراف، وبهذا تكون خدماته كبيرة. فعيّن فرنجيّة بعد أسابيع شقيق صهره لوسيان دحداح كصلة الوصل مع السفير الأميركي[2].

وهكذا بفريق جديد في السـلطة في لبنان في خريف 1970 أخذت واشـنطن تدعم فرنجية في مواجهة المقاومة، في وقت كانت تدور فيه حرب أهلية في الأردن بين الجيش والمقاومة الفلسـطينية. حتى أنّ وفدًا أمنيًا لبنانيًا طار إلى الأردن للتنسيق وتبادل الخبرة حول كيفية التعاطي مع الفدائيـين[3]. وأعطت الحكومة الأميركيّة فرنجية الضوء الأخضر

(1) أسعد أبو خليل، **الأخبار**، «انتخابات الرئاسة في لبنان عام 1970: التحضير للحرب»، 19 نيسان 2014.

(2) James Stocker, *Spheres of Intervention*, p. 88.

(3) ذكر جيمس ستوكر في كتابه أنّ ضباط المكتب الثاني هم الذين طاروا إلى عمّان لهذه المهمة وحدّد اسمي سامي الخطيب وأحمد الحاج. ص 88.

بعد أيام فقط من إلقائه خطاب القسم لبدء عملية مشابهة للأردن في لبنان، وبأنّها ستحميه ضد أي تدخّل داخلي أو خارجي لمصلحة الفلسطينيين. وأنّها كما منعت التدخّل العسكري السوري لنصرة الفدائيّين في الأردن، فستقوم بالدور نفسـه في لبنان. وشكر فرنجيّة في رسالة عبر لوسيان دحداح الحكومة الأميركية، وأشـاد بتعبير واشنطن عن دعمها لعهده وبأنّ هذا الدعم كان أقوى مما كان عليه في عهد شارل حلو.

ليس فقط أنّ فرنجية لم يحاول الاستفادة من عبر أحداث عامي 1969 و 1970، بل أنّه ومستشـاريه لم يتوقعوا أنّ واشـنطن بعدما كانت قد وعدت في خريـف 1970 بالتدخّل عسكريًا إلى جانب فرنجية كما وعدت الحسين، أنّها عندما استحق تدخّلها، أوكلت لسورية مهمة غوث فرنجية، وبمباركة أميركية عام 1976. فقد كان نجاح تجربة الأردن في القضاء على المقاومة وردع تدخّل سـورية في أيلول 1970 لا يـزال يفرض وهجه عندما وعدت أميركا فرنجية بالدعم، فقد كانت واشـنطن في حينها واثقة أنّها سـتنجح في لبنان أيضًا. ولكن كانت النتيجة دمار لبنان[1].

كما لم يتّعظ فرنجية وفريقه من تجربة كميل شـمعون وحرب 1958 في لبنان. إذ لعدّة سنوات دعمت واشنطن الرئيس شـمعون وموّلت خطّته لتزوير انتخابات 1957 لإعادة انتخابه رئيسًا، ووقفت إلى جانبه ضد مصر وجمال عبد الناصر، وأوفدت جيشها إلى بيروت لإنقاذه من ثورة المعارضة اللبنانية في تموز 1958. حتى أنّ وزير الخارجية شارل مالك ألقى عشرات الخطابات والتصريحات في الأمم المتحدة ضد عبد الناصر ذمًّا وقدحًا. ثم ظهرت الحقيقة أنّ واشـنطن كانت طيلة 1958 تنسـق مع عبد الناصر وتبحث معـه عن حل في لبنان يرضـي مصر بالدرجة الأولى، وهو خروج شـمعون واختيار العماد فؤاد شهاب رئيسًا للجمهورية. ومن لقاءات عبد الناصر مع الأميركيين، اجتماعه في 20 أيار 1958 (أي بعد اندلاع أزمة 1958 بأسبوعين) مع السفير الأميركي ريموند هير الذي قال له: «منذ 1956 أصبحت بيروت مركزًا رئيسيًا لعمليات المخابرات الدولية، وللمؤامرات وتجارة السلاح والمخدّرات وعمليات شركات البترول العالمية.. ومعلوماتنـا أنّه تمّ إنفـاق 50 مليون دولار فـي الأزمة الحالية». وطلب السـفير من عبد الناصر التدخّل لدى المعارضة اللبنانية[2].

(1) James Stocker, *Spheres of Intervention*, pp. 89-90.

(2) سامي شرف وعبدالله إمام، **عبد الناصر كيف حكم مصر؟**، ص 349.

مصرع العماد جان نجيم

كان العماد جان نجيم الذي عيّنه شارل حلو في مطلع 1970 قائدًا للجيش من طينة جيّدة يريد تطبيق القوانين الجديدة التي تُحدّد شروط تحرّك الجيش، كما خطّط الوزير كمال جنبلاط عام 1969، واعتماد أسلوب العماد إميل البستاني في إدارة الأزمة مع الفلسطينيين على نار هادئة، واتباع سياسة رئيس الحكومة رشيد كرامي في «التنسيق مع المقاومة» ورفض سياسة «ضبط المقاومة بالعنف».

ولكن حصل ما ليس متوقعًا: إذ تحطّمت طائرة هليكوبتر على متنها العماد نجيم في 24 تموز 1971 عندما كانت تقلّه من قصر رئيس الجمهورية سليمان فرنجيّة في إهدن إلى مركز قيادة الجيش في اليرزة قرب بيروت. وأُثيرت أسئلة عن مصرع نجيم وإذا ما كان في الأمر اغتيال مُدبّر[1]. ويقول غابي لحود: «كان جان نجيم يتمتّع بكفاءة عسكرية ممتازة، ومناقبية عالية، ونضج سياسي، وهو من الخط الشهابي ـ أي كان متعلّقًا بفكرة الدولة اللبنانية والمؤسسات والتوازن. وأنا أطرح أكثر من علامة استفهام حول الحادث، لشعوري بأنّ مقتل نجيم **سهّل تدهور الدولة الذي قاد إلى الحرب.** وأعتقد أنّ نجيم ما كان ليسمح أن تصل رغبة العهد الجديد في الثأر من ضباط الشعبة الثانية إلى حدّ إضعافها وتاليًا إضعاف الجيش. وأعتقدُ جازمًا بأنّ جان نجيم ما كان ليستخدم سلاح الجو في قصف المخيمات الفلسطينية كما حصل في 1973. وهي خطوة غير مفيدة عسكريًا وكانت كارثة سياسيًا. وحتى لو طَلَبَت القيادة السياسية استخدام الطيران في قصف المخيمات، فقد كان نجيم سيلجأ بالتأكيد إلى التنبيه إلى المخاطر واقتراح بدائل. فجان نجيم ما كان ليغضّ النظر عن تعاطف ضباط في الجيش مع ميليشيات أو المشاركة في تدريبها».

لم ينتظر فرنجية ساعاتٍ قليلة بعد مصرع نجيم، فاستدعى العميد الركن اسكندر غانم السيىء الذكر من التقاعد ومنحه ترقية برتبة عماد وعيّنه قائدًا للجيش دون استشارات، بل اكتفى بموافقة رئيس الحكومة صائب سلام. وفضح هذا التعيين الثنائي فرنجية وسلام اللذين كانا قبل 1970 يبالغان في انتقاد الحكومة ورئيس الجمهورية شارل حلو، ويطالبان بإقالة اسكندر غانم. وها هو فرنجية يعيّن غانم قائدًا للجيش. فكان الموقف السابق للاستهلاك الاعلامي. وعلى طريقة أنّ أميركا دائمًا ترعى

(1) فؤاد لحود، **مأساة جيش لبنان**، بيروت، 1976، ص45.

أصدقاءها، كان غانم قد وجد عملاً بعد تقاعده كمستشارٍ للملحق العسكري الأميركي في السفارة الأميركية في بيروت لمراقبة لبنان والمنطقة. وها هو بعدما كان موظّفًا لدى الأميركيين يصبح قائدًا للجيش.

عودة سلطة الفساد وحيتان المال

هاجم رئيس الحكومة السابق رشيد كرامي تعيين غانم وصرّح أنّ التعيين تلته «سلسلة تعيينات ومناقلات وترقيات سمحت لعناصر مسيحية موالية لشمعون والجميّل وفرنجية بتسلُّم جميع المراكز الحسّاسة في الجيش، الأمر الذي جعل الجيش ألعوبة بيد المارونية السياسية»[1]. كما اعتبر الزعماء المسلمون أنّ ثمّة خطوات حثيثة في عهد فرنجية يتم تنفيذها لتعميق «مَورَنة الجيش» في العقيدة والقيادة. وزاد من شكوك هؤلاء أنّ تعيين غانم أذَنَ ببداية علاقة رسمية بين الجيش اللبناني والميليشيات المسيحية في شؤون التدريب والتأهيل والتسليح لمواجهة المقاومة الفلسطينية وأنصارها، واعتبروا أنّ تعيين غانم وما تلاه من خطوات كانت أوامر من الخارج. ولم يكن ثمة مواربة أو سر في الأمر، بل أنّ الجيش كان يستورد السلاح ويسلّمه للميليشيات المسيحية علانية ومباشرة. فبرزت ميليشيا الرئيس فرنجية الخاصة باسم «جيش التحرير الزغرتاوي» وطليعته «لواء المردة» بقوّة، وخلال فترة قياسية، وكان يدرّبه كبار ضباط الجيش اللبناني، إلى جانب ميليشيات الكتائب والأحرار بقيادة حليفي فرنجية بيار الجميّل وكميل شمعون.

ثم أخذ فرنجيّة يسهّل وصول أفراد عائلته إلى مناصب هامّة: فإبنه طوني فرنجيّة أصبح نائبًا في البرلمان بعد انتخابات 1972 وورث طوني منصب وزير البرق والهاتف الذي كان احتلّه والده سابقًا. وصهر سليمان فرنجيّة عبدالله الراسي أصبح نائبًا عن عكار وعيّنه فرنجية طبيبًا خاصًا في القصر الجمهوري. وعيّن الصهر الثاني فرنسوا مونارشا مهندسًا في الجيش ولوسيان دحداح، شقيق رودريك دحداح صهر فرنجية، رئيسًا لمجلس ادارة شركة إنترا للاستثمار التي ورثت إمبراطورية بيدس[2]. وتولّى وجيه سعادة وهو من

(1) *Monday Morning* magazine, Rashid Karami interview, number 232, November 22-28, 1976.

(2) بقي لوسيان دحداح رئيسًا لشركة إنترا من 1970 إلى 1976، عندما انتهى عهد فرنجية، ثمّ عاد إلى رئاسة إنترا عام 1989 وبقي لعام 1993. في ربيع 1976 عندما قصف جيش لبنان العربي قصر رئيس الجمهورية، فرّ فرنجية فقدّم له لوسيان دحداح قصره في الكفور ليقيم فيه وهناك عقد فرنجية اجتماعاته الشهيرة.

زغرتا ومناصر لفرنجية إدارة كازينو لبنان. وأنيطت شؤون الاعلام بمحامٍ زغرتاوي هو رامز الخازن[1]، إلخ. كما أنّ طوني فرنجيّة أقام علاقات موازية مع رفعت الأسـد، قائد «سرايا الدفاع» السـورية المولجة حفظ أمن الرئيس حافظ الأسـد. وكان رفعت رمز الفساد في الدولة السورية. وأصبح طوني ورفعت أصدقاء وشركاء في مشاريع تجارية فاسدة[2].

وعدا عن سياسة الاستيلاء على الدولة وتفكيك الأجهزة الأمنية ومواصلة الحرب ضد المقاومة، أهمل سليمان فرنجيّة ومستشاروه مشاريع الشهابيين الإنمائية، وتغافلوا عن عدم معالجة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية في البلاد، وأن ذلك سيكون ثمنه ثورة شعبية تطيح بالحكم عاجلاً أم آجلاً. كما لم تكن تصرّفات فرنجية عشوائية ولا نهجه تقليديًا كمـا يعتقد البعض. بـل صبّت قراراته مباشـرة في ضرب الدولـة اللبنانية أمنيًا واقتصاديًا وسياسيًا في سـياق مسـتمر ابتدأ مع إنترا عام 1966. ويجب التمييز هنا بين الحلف الماروني الثلاثي الأكثر تمثيلاً لموارنة وسط لبنان وفرنجية من موارنة الشمال.

لقد كلّف فرنجية حليفه صائب سلام في تشرين الأول 1970 ليقود «حكومة شباب» لرفع العتب، ولكنّهما شرعا معًا في نفس الوقت في حملة ضد أجهزة الدولة، وذلك بإبعاد الكادرات الهامّة أو نقلهم أو محاكمتهم. وسهّل مصرع قائد الجيش جان نجيم وهو ماروني ومن أكبر رموز الشـهابية في لبنان في تحطّم طائرة هليكوبتر بتعيين اسـكندر غانم كما سبقت الإشارة.

لقد رحّب تحالف الزعماء وحيتان المال بالتطهير ضد الشهابيين، ولكنّهم اعترضوا على أي خطوات قد تقوم بها حكومة سلام يستشـفّ أنّها تؤدي إلى إصلاحات في نظام الحكم أو في الماليـة العامّة أو في أوجه الإنفاق الحكومي. وصحيح أنّ حكومة سـلام الأولى في عهد فرنجية حملت وجهًـا إصلاحيًا، ولكنّها كانت عاريـة تمامًا أمام الطبقة الحاكمة. فباستثناء صائب سلام، جاءت «حكومة الشباب» من خارج مجلس النواب ومن خارج فئة الزعامات التقليدية، فقد ضمّت أسماءً جيّدة مثل إلياس سابا وهنري إدّه وإدوار صَوما وإميل البيطار وخليل أبو حمد وغيرهم. وكان عمر هذه الحكومة القصير متعمّدًا. فقد استقال عدد من الوزراء لاكتشافهم اسـتحالة ممارسة عملهم، ثم استقالت في نيسان 1972 بعـد انجازها الانتخابـات البرلمانية. وفـي التفاصيـل أنّ إدوار صوما اعتذر عن

(1) حازم صاغية، موارنة من لبنان، ص58.

(2) Itamar Rabinovich, *The War for Lebanon 1970 – 1985*, London, Cornell University Press, 1985, p.66-68; *The London Times*, September 14, 1977.

المشاركة، واستقال غسان تويني في 20 كانون الثاني 1971، وقامت حملة شعواء في وجه وزير المال الياس سابا لأنّه قدّم المرسوم رقم 1943 الذي يفرض ضرائب تصاعدية ويوفّر للخزينة ما يكفي لتحصين البرامج الاجتماعية. ولكن عارضه رجال الأعمال وحيتان المال وأسقطوه، ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع. كما اضطرّ إميل البيطار إلى التراجع عن مشروع الدواء الوطني لصالح المواطنين، واسـتقال في 24 كانون الأول 1971، لتسـتمرّ مشكلة الدواء في العقود التالية بدون حل. واسـتقال هنري إدّه في 1 تشـرين الأول 1971، فعُيّن وزيرًا للتربية. ولكنّه أُقيل هذه المـرّة لأنّه أعلن برنامج إصـلاح تربوي وطني وبرنامج إصلاح إداري في وزارة التربية. لقد برّر صائب سـلام إقدامه على إقالـة هنري إدّه بإنّه «مشاكس ويفتعل المشاكل»، وهذا محض افتراء. فكانت إقالة هنري إدّه النظيف سابقة في لبنان. ثم استقال حسن مشرفيّة في 18 آذار 1972.

ولم يكفِ هذا، بل رافق استقالات الوزراء تهجمُ الطبقة المهيمنة شبه اليومي على «حكومة الشباب» أنّها «حكومة تكنوقراط» و«حكومة موظّفين» وأنّ أعضاءها لا يفقهون «العمل السياسـي». وبعد الانتخابات النيابيـة عام 1972، كشـف الحكم عن وجهه الحقيقي، وانتهى شـهر عسـل الإصلاح، وأعاد فرنجية تكليف صائب سـلام برئاسة الحكومة مجددًا، حيث ضمّت وجوهًا تقليدية بات للزعماء اليد العليا في قراراتها. وإذ كان لبنان برميل بارود اجتماعي جـاءت عودة التقليديين بقـوّة تحدّيًا لظروف البلاد ومحاولة لشـراء الوقت. وهكذا وُضعت قضية الاصلاح مجددًا في الأدراج وبات أمام لبنان أقل من عامين من السلم الأهلي وحسب.

انطلق فرنجية مبرهنًا عن جدارته في خدمة المصالح الأميركية أفضل من سـلفه، بتعامله مع المقاومة بقسـوة غير مسـبوقة. وكان اللغز أنّ أميركا وإسـرائيل لم تكافئا مجهود فرنجية ما قد يمنح معنى لسياسته، لا بل أنّ الاعتداءات الإسرائيلية باتت شبه أسبوعية طيلة عهده.

لقد أمر فرنجية بصفتـه القائد العام للقوات المسـلحة بنشـر 3,000 جندي للقيام بدوريّات على الحـدود الجنوبية لمنع عمليات المقاومة على إسـرائيل والاشـتباك مع الفدائيين في أي مكان. وكانت خطوات فرنجية تزيد من التشدّد ضد المقاومة الفلسطينيّة. فطلب من دول الخليج الضغط على المنظمّات الفلسطينيّة للالتزام بشروط الجيش اللبناني تحت طائلة وقف التمويل الخليجي. كما أنّ فرنجية وصل في تشـدّده بأنّ على المقاومة ليس فقط أن تمتنع عن شنّ عمليات عسكرية، بل أن توقف نشاطها الإعلامي ضد إسرائيل

من بيروت أيضًا. وأخذت المخابرات الأميركية ترصد النشاط الإعلامي الفلسطيني وكأنّها تساعد فرنجية. فقد أشار تقريرها لشهر حزيران مثلاً أنّ الجبهة الشعبية لا تلتزم بضبط الإعلام وأنّ مديرها الإعلامي الأديب غسان كنفاني يمنح مقابلات إعلاميّة وينشر المقالات الراديكالية ضد إسرائيل. وبعد شهر واحد من ذكر نشاط كنفاني في التقرير الأميركي في حزيران 1972، قتله الموساد هو وابنة شقيقته في 8 تموز. فخرجت تظاهرة في بيروت كانت الأكبر في لبنان منذ وفاة جمال عبد الناصر عام 1970، وكشفت إلى أي مدى بات عمق التأييد الشعبي اللبناني للمقاومة الفلسطينية.

لقد بات الموساد يسرح ويمرح في بيروت بعدما ضرب الثنائي فرنجية وسلام الأجهزة اللبنانية والمكتب الثاني. ففي 10 نيسان 1973، قتلت عناصر إسرائيلية ثلاثة من قادة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت على مرأى ومسمع من السلطات اللبنانية. وكانت هذه العملية أكبر من فضيحة غارة إسرائيل على مطار بيروت عام 1968، واستغرق تنفيذها أقل من ساعة. إذ ولمدّة ثلاث ساعاتٍ حطّ ثلاثون جنديًا إسرائيليًا بقوارب مطاطية على شاطئ الرملة البيضاء في بيروت، وأشرف بعضهم على تنظيم السير في الشارع، حيث جذب قدومهم اهتمام الناس، وشاهد المواطنون بأم العين الإسرائيليين وهم ينزّلون معدّاتهم. ثم تجوّل الاسرئيليون بسيارات ـ استأجرها عملاؤهم سابقًا من شركات لبنانية ـ في أنحاء بيروت بحرّيّة واغتالوا قياديين فلسطينيين في مبنى على بُعد أمتار من مركز الدرك في شارع فردان، وفي مبنى في حي الفاكهاني. ومرّوا أمام ثكنات الجيش اللبناني. وإضافة إلى القادة الفلسطينيين قتل الإسرائيليون تسعة لبنانيين، منهم شرطيين من دورية كانت تمرّ في المكان.

في اليوم التالي، صرّح كمال جنبلاط وقد بات زعيمًا لمعارضة يسارية واسعة: «إنّنا دولة بدون كرامة. هناك تواطؤ نظريًا وعمليًا بين السلطة اللبنانية والإسرائيليين. قوى الأمن لم تتحرّك لأن وزير الداخلية صائب سلام وهو أيضًا رئيس الحكومة لم يأمرها بالتحرّك»[1]. بمواقف كهذه ظهر كمال جنبلاط كزعيم أكثر وطنية من زعماء السنّة، وعرّى موقف رئيس الحكومة صائب سلام الذي تلعثم بعد كلام جنبلاط وأخذ يبرّر موقفه بأنّ معاونيه في وزارة الداخلية أيقظوه لتبليغه عن العملية الإسرائيلية، وأنّه اعتبر هذا الهجوم من اختصاص الجيش اللبناني وليس قوى الأمن الداخلي. وأنّه عمل واجبه واتصل بقائد

(1) Tabetha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, p. 144.

الجيش اسكندر غانم ليهتم بالأمر. وأنّه بعد ساعتين اتصل مجددًا بغانم وسأله: «ماذا فعلت بشأن الغارة في بيروت؟». وأنّ غانم ردّ عليه: «أي غارة؟». فغضب سلام من أسلوب قائد الجيش معه والإهانة الشخصية التي لحقته مستنتجًا أنّه كرئيس للوزراء لا قيمة لكلمته لدى قيادة الجيش. فرُغم أوامره كرئيس حكومة بالتصدي للإسرائيليين إلا أنّ الجيش لم يتحرّك. ولكن سلام لم يشرح لماذا لم يأمر قوى الأمن بالتحرك في هذه الحال وتمسّك بشكلية أنّ مهامها داخلية.

ولم ينجُ اسكندر غانم من هجوم جنبلاط لأنه كقائد للجيش برّر عدم تحرّك الجيش بقوله: «الدستور لا يجيز لرئيس الوزراء سلام أن يصدر أوامر إلى الجيش، لأنّ الجيش خاضع لرئيس الجمهورية مباشرة»[1]. وهذا الموقف من غانم اعتبره جنبلاط عذر أقبح من ذنب في عدم تحمّل قائد الجيش مسؤولية الدفاع عن البلاد تحت مطلق الظروف حتى لو لم تأته أوامر بذلك. إذ كيف يمكن لقائد جيش لبنان أن يكون مرتاح الضمير وهو يتقاعس عن الدفاع عن لبنان ويتصدى لهجوم إسرائيلي، ثم يتمسّك بإشكالية صلاحيات رئيس الحكومة؟ ثم لماذا لم يأمره الرئيس فرنجية؟

وأمام رفض فرنجية إقالة اسكندر غانم وحراجة صائب سلام أمام المسلمين، قدّم سلام استقالته احتجاجًا على «فشل الجيش الذي يسيطر عليه الموارنة في الردّ على العدوان»[2]. وفي هذا لم يختلف سلام عمّن سبقه من رؤساء حكومة حيث كان رئيس الجمهورية يفضّل استقالة رئيس الحكومة (اليافي أو كرامي) على أن يمسّ شعرة من قائد الجيش. وفي كل الأحوال كان صائب سلام جزءًا من المنظومة السياسية والاقتصادية المسيطرة على لبنان، ولكن شعبيته تطلّبت أن يرتدي قناعًا يخطب ود المقاومة، فيسمّيها مثلاً أنّها «جيش المسلمين في لبنان» طالما أنّ الجيش اللبناني يحمي مصالح المارونية السياسية، وليس كل اللبنانيين، ويقمع المقاومة. وكان صائب سلام سعودي الهوى في زمن كان منطق جمال عبد الناصر والعروبة هو السائد في أوساط سنّة لبنان، ويعلم أنّ رئيس الجمهورية وقيادة الجيش يطبّقان ما هو مطلوب منهما، أمّا هو فإذا «لم يطق ما يحصل فيقدر أن يقعد في البيت».

انطلقت تظاهرة في بيروت يوم 12 نيسان 1972 ضمّت 250 ألف شخص دعمًا للمقاومة الفلسطينية وتجمّعت أمام البرلمان. وفيما أهمل راديو بيروت الحكومي الإشارة

(1) تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص367.

(2) Kamal Salibi, *Crossroads to Civil War – Lebanon 1958 – 1976,* New York, Caravan, 1976, p. 66.

إلى أسماء قادة المقاومة المعروفين جدًّا في لبنان والعالم العربي (كمال عدوان وكمال بطرس ناصر وأبو يوسف محمد النجّار) أذاع الراديو بيان الجيش المقتضب عن الغارة وكأنّها جرت في بلد آخر.

بداية أولى لحرب لبنان: أيار 1973

في مطلع 1973 اكتمل استعداد فرنجية والجيش للمواجهة الكبرى مع المخيمات الفلسطينية. ونقل وزير الخارجية خليل أبو حمد للسفير الأميركي معلومات أنّ المواجهة بين الجيش والفلسطينيين قد تنشب خلال شهور، والرئيس فرنجيّة يريد أن يعرف الحدّ الذي يستطيع أن يعتمد فيه على دعم الحكومة الأميركيّة. ثم كرّر قائد الجيش إسكندر غانم هذا السؤال على السفير الأميركي في اليوم التالي. وإذ تباطأ ردّ واشنطن، أخذ عدد كبير من المسؤولين اللبنانيّين الذين التقاهم السفير الأميركي يشدّد على أهمية تدخّل أميركا لمصلحة النظام اللبناني، وأنّ هذا الطلب هو أيضًا من «ممثّلي القيادة المسيحيّة» وليس من فرنجية فقط.

ولتجنّب تردّد فرنجية وتخوّف حلفائه في لبنان، بدأ يظهر التطمين الأميركي لفرنجية. أولاً عبر إعلان إسرائيل عن استعدادها للتدخّل في لبنان إذا تدخّلت سورية أو أي جهة أخرى لنصرة المقاومة. لقد أطلقت إسرائيل هذا الإعلان بعد تأكّدها أنّ تدخّلها سيلقى الترحاب من قبل البعض في لبنان. وجاء في تقرير أميركي أنّ رئيسة الحكومة الإسرائيلية غولدا مائير أعلمت الملك حسين في لقاء سرّي بأن الحكومة الإسرائيليّة تتواصل مع «قيادات لبنانيّة معيّنة»، وهذه القيادات أبلغت إسرائيل أنّ تهديد إسرائيل بالتدخّل سيكفي لردع سورية. ولكن فرنجية وحلفاءه لم يكفهم إعلان إسرائيل كما تصوّرت مائير، وواصلوا المطالبة بالتدخّل الأميركي المباشر كما في عهد حلو. إذ بعد إعلان إسرائيل عاد بطرس ديب المدير العام للقصر الجمهوري إلى مساءلة إدارة نيكسون في ما يمكن أن تفعله في حال وجود تدخّل عسكري سوري في لبنان. وأبلغ الوزير طوني فرنجيّة القائم بالأعمال الأميركي أنّ «الحكومة اللبنانيّة تأمل مساعدةً من الحكومة الأميركيّة، وكلّما كان أسرع، كان أفضل». كما أبلغ وزير الخارجية خليل أبو حمد الحكومة الأميركيّة أن تدخّل سورية عسكريًّا هو مصدر قلق لبنان الأساسي. ثم كرّر فرنجيّة عبر أبو حمد أنّه يطلب «مساعدة قويّة» من الحكومة الأميركيّة، وخاصة تدعيم الجيش في حال حصول أي مواجهة كبرى مع الفدائيّين، وأن يشارك شاه إيران وملك الأردن في ردع نوايا سورية والعراق في التدخّل في لبنان.

لقد اختلف فرنجية عن حلو في تقييمه أنّ الجيش اللبناني ليس الأداة الوحيدة لضرب المقاومة الفلسطينيّة واليسار اللبناني، بل ثمّة حاجة إلى ميليشيات لا تخضع كثيرًا للقانون وتصلح أكثر بنظر فرنجية للتعامل مع المقاومة الفلسطينيّة وحلفائها اللبنانيّين، كجزء من الحرب الباردة الأميركية ضد قوى اليسار العالمي. وبهذا خلق ثنائية الجيش والميليشيات كحماة للدولة. «ويشرح كريم بقرادوني أن فرنجيّة بعد أن أقرّ بعجز الجيش عن مواجهة المقاومة، فتح خزائن الجيش أمام الميليشيات اليمينيّة بما فيها ميليشيا المردة»[1].

ويقول غابي لحود في مقابلة مع مجلة **الوسط**: «كان الرئيس فرنجية يجاهر بمحاربته المقاومة الفلسطينية، ولقد أنشأ إذاعة «صوت لبنان الحر» في زغرتا إبّان احتدام المجابهة بين الجيش والمنظمات الفلسطينية، ويطمع في مزاحمة بيار الجميّل على قيادة الصف المسيحي». ولذلك تساءل غابي لحود: «كيف تمكّن فرنجية بالنتيجة عندما قرر ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية من كسب تأييد صائب سلام على رغم موقف فرنجية المتطرّف من المقاومة؟».

كتب أسعد أبو خليل عن تلك المرحلة أنّ «قائد الجيش المقرّب من فرنجيّة إسكندر غانم عارض بقوّة إجراء أي تحقيق جدّي في ملابسات عمليّة فردان عام 1973 ضد قادة المقاومة الفلسطينية». وأنّ جول بستاني رعى «إنشاء ميليشيات يمينيّة تخضع له، مثل «التنظيم»، وعبّر في كتاب عنوانه **أقدار وتوقّعات** عن عدائه الشديد للمنظمات الفلسطينيّة واليساريّة اللبنانيّة، وبرّر أنّ إسرائيل إنّما تسعى لـ«تأمين سلامتها بتعديل إقليمي يضمن حدودًا آمنة ومعترفًا بها» (ص. 58 من كتاب جول بستاني). وهذا كان نمط فكر الفريق الحاكم.

ولم يطل الأمر للبدء بالمعركة في أيّار 1973 والتي فتحت الطريق لحرب لبنان. لقد ظن الراعي الأميركي أن القضاء على المقاومة الفلسطينيّة واليسار اللبناني ستكون مسألة أشهر وحسب وليس عشرين عامًا. وفي هذه المعركة استعمل الجيش سلاح الجوّ لقصف المخيّمات.

التخلّي عن مسؤولية الدفاع

في حين كانت الدولة اللبنانية تتبع سياسة ضرب المقاومة وإضعاف مقومات لبنان الدفاعية، كانت إسرائيل بالمقابل تشنّ حربًا ضد المقاومة الفلسطينية في الدول العربية المجاورة وتقضم أراضي فلسطين ومصر وسورية والأردن للتوسّع والاستيطان. فقد شنّت

(1) أسعد أبو خليل، جريدة **الأخبار**، «انتخابات الرئاسة في لبنان عام 1970: التحضير للحرب»، 19 نيسان 2014.

حربًا توسعيّة ضد مصر والأردن وسورية عام 1967 واحتلّت سيناء والجولان والضفّة الغربية والقدس، وشرعت بدون تأخر باستيطان هذه الأراضي، وتابعت جدول عدوان متواصل على الدول الثلاثة.

بعد أزمة إنترا وحرب 1967 واشتعال المعارك بين الجيش والمقاومة الفلسطينية في 1969، لم تقف إسرائيل جانبًا بل كان قادتها يدركون هشاشة التركيبة اللبنانية وسهولة اختراقها لوضع حدّ للمقاومة، وأنّ قوى الجيش والميليشيات المسيحية الحليفة لم تكفِ لضرب الفلسطينيين. ولذلك بدأت إسرائيل مسلسل عدوان على لبنان استمرّ من 1968 وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فكان تعاون الزعماء وحيتان المال في لبنان مع إسرائيل يجري في الخفاء قبل 1975، ثم أصبح سافرًا بعد 1976. لقد افتتحت إسرائيل جبهة ضد لبنان عام 1968 فشنّت آلاف الهجمات خلال ست سنوات قبل اشتعال الحرب. فمن 1968 إلى 1974 بلغ عدد الاعتداءات على لبنان 6,200 اعتداءً منها 4,000 غارة جويّة وعملية قصف مدفعي معظمها استهدف جنوب لبنان، ولكنّه وصل أيضًا إلى بيروت وطرابلس ومناطق لبنانية أخرى. كما أقدمت إسرائيل على تنفيذ 352 عملية كبيرة، منها عمليات غزو محدودة داخل الأراضي اللبنانية. ومنذ 1970 عمدت إسرائيل إلى استباحة كل لبنان وانتقلت من الغارات إلى عمليات غزو أوسع[1]. تواصلت سلسلة غارات واجتياحات وجميعها مدوّنة في ملفات الجيش اللبناني والصليب الأحمر الدولي والأمم المتحدة ومركز الأبحاث الفلسطيني. وبالمقابل لم تقم الدولة اللبنانية بأي

(1) محمود سويد، **الجنوب في مواجهة إسرائيل**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999. في 12 أيّار 1970 غزت إسرائيل قضاء مرجعيون بقوّة قوامها 5,000 جندي وطائرات حربية ودبابات ومدفعية ميدانية. وفي شباط 1972 قامت إسرائيل باجتياح لقضاءي بنت جبيل ومرجعيون دام أربعة أيام، كما أغارت الطائرات الإسرائيلية على مواقع قرب طرابلس في أيلول من نفس العام فقتلت 59 شخصًا. ثم شنّت إسرائيل اجتياحًا آخر بعد أسبوع شاركت فيه 55 طائرة حربية. وخلال يوم واحد (16 أيّار 1974) أغارت إسرائيل على ست قرى لبنانية وعلى المخيمات الفلسطينية في عين الحلوة والنبطية وقتلت أكثر من 300 مدني وجرحت الآلاف وأحدثت خرابًا مهولاً في الممتلكات. وأصبحت الغارات الجوية والبحرية والاجتياحات البرية نشاطًا شبه يومي للجيش الإسرائيلي في لبنان. والأسوأ كان على الطريق. إذ منذ 1 تشرين الأول 1974 أعلنت إسرائيل سياسة الأرض المحروقة في جنوب لبنان، وأنّها من الآن فصاعدًا ستقوم بغارات وهجمات وقائية دون أن تنتظر وقوع عمليات فدائية. وأنّها ستقوم بدوريات وتقيم حواجز طيارة داخل الأراضي اللبنانية.

استعدادات لحماية الجنوب ولا بطمأنة السكان، ما بقي علقمًا مرًا في نفوس سكان الجنوب ونقمة تجاه الدولة.

رغم احتكاره السلطة على العسكر والأجهزة الأمنية وكافة التعيينات المهمة في الدولة، لم يأمر رئيس الجمهورية سليمان فرنجيّة الجيش اللبناني قط بالتصدي لإسرائيل وحماية المخيمات الفلسطينية وحماية شعبه. ولو فعل لكان نزع حجّة المقاومة الفلسطينية بأنّها تدافع عن نفسها ضد الغارات الإسرائيلية. ولكن بدل ذلك، كان فرنجية يقول للوفود اللبنانية التي جاءت من جنوب لبنان إلى القصر، «إنّ الدفاع عن الجنوب أمام قوّة إسرائيل هو أمر مستحيل، والجيش يقوم بما يقدر عليه».

كان الوضع مأسويًا كشف أنّ الدولة لا تريد الدفاع عن أرضها، رغم أنّ مشاريع دفاعية غير مكلفة كانت تجد طريقها إلى اللجان البرلمانية. كما انعدمت مقوّمات الصمود تمامًا، إذ رغم أنّ الدولة أوجدت «صندوق الجنوب» إلا أنّ الفساد كان سيّد الموقف، ولم يقُم الصندوق بأعماله في تعويض ومساعدة المتضررين وأسماه الرأي العام «مجلس الجيوب». وحتى وعود الجيش ووزارة الداخلية بإقامة ملاجئ وتحصينات في القرى الأمامية ذهبت أدراج الرياح. وكانت ظروف معيشة مهجّري الجنوب الذين تركوا قراهم ولجأوا إلى بيروت أسوأ من تلك التي كان يعانيها الفلسطينيون في المخيمات.

لقد حقّقت إسرائيل أحد أهدافها وهو ضرب معنويات وصمود الشعب اللبناني، وإنهاء التضامن بين سكان الجنوب والمقاومة. إذ أنّ غضب اللبنانيين على المقاومة تصاعد وأصبح عديد رجال المقاومة الفلسطينية يستفزّ الناس بعد قدوم آلاف المقاتلين من الأردن وسورية. ففي الفترة 1969 إلى 1972، اقتصر وجود المقاومة على حركة فتح في مواقع معيّنة. وفي 1976 أصبح عدد التنظيمات المسلحة في الجنوب 15 منها ستة أحزاب لبنانية و9 تنظيمات فلسطينية. وكانت هذه التنظيمات منوّعة مصادر التمويل بأهداف وأيديولوجات متنافضة أحيانًا، وتتعارك فيما بينها ما أدّى إلى سقوط ضحايا مدنيين وتدمير ممتلكات وتعطيل التجارة. وزرعت إسرائيل مئات العملاء ساهموا في تفاقم الوضع في الجنوب. فكان عملاء إسرائيل ينشرون الإشاعات والدعاية ضد التنظيمات المسلّحة، وأنّ هدف المقاومة الفلسطينية ليس تحرير فلسطين بل جعل لبنان وطنًا بديلاً. وإذ سلك بعض المسؤولين الفلسطينيين نهج إثراء أنفسهم واقتناء المرسيدس والإقامة في شقق فخمة، بدوا بعيدين عن حياة الثوّار ويؤكّدون الإشاعات. وكان الرأي العام يعتقد على سبيل المثال أن بعض مسؤولي المقاومة الفلسطينية وحركة أمل في الجنوب كان إمّا عميلاً لإسرائيل أو

مخبرًا للمكتب الثاني[1] (ولحقت تهمة العمالــة أبو الزعيم وعزمي الصغيّر وأبو عريضة وداوود داوود ورياض العبدالله وحسن هاشم وغيرهم).

عام 1974 أسّس كميل شمعون شركة لاســتثمار الثروة السَمَكيّة بالجملة تستعمل سفن الصيد على الساحل اللبناني باسم «شركة بروتين». فاستنفرت فعاليات صيدا خوفًا على مصدر رزق عدد كبير من أبنائها، وفي شباط 1975، دعا رئيس بلدية صيدا معروف سعد إلى إضراب عام وتظاهرة ضد شــركة بروتين ولأجل أمور وطنية أخرى. وخلال التظاهرة التي ضمّت الآلاف، وقع إطلاق رصاص وقيل إنّه من عناصر الجيش اللبناني، فأصيب معروف ســعد بجراح بالغة. وأقفلت صيدا تمامًا احتجاجًا، في حين تعرّضت مكاتب شركة بروتين في بيروت للتفجير، وتصادمت فعاليات صيدا مع الجيش اللبناني. فاشتعلت معارك ومواجهات بين الجيش والمســلّحين في المدينة. وإذ توفي معروف سعد في المستشفى بعد أسبوعين، كان اغتياله شرارة سبقت حادثة بوسطة عين الرمانة في 13 نيسان 1975 بأسابيع.

في لقاء مع الزعماء الموارنة عــام 1974، اعترض رئيس الحكومة تقي الدين الصلح على علنيّة الكتائب والأحرار في إنشــاء ورعاية مخيمات التدريــب التابعة لهم وطالب بإغلاقها. وفي شهر أيلول، حذّر جوناثان راندل، مراسل **واشنطن بوست** في مقالة له من أنّ اشتعال حرب أهليّة في لبنان بات قريبًا[2]. مّا أدّى إلى منعه من دخول لبنان لمدّة ستة أشــهر. والملاحظ في تلك الفترة أنّ المراســلين الأميركيين كراندل لم يكونوا بعد على موجة حكومتهم في دعم النظام اللبناني والميليشيا المسيحية. فقد كتب رندال كتابًا عن الحرب اللبنانية بعنوان **مأساة لبنان: أمراء حرب مسيحيون ومغامرون إسرائيليون، الذهاب إلى الآخِر**، حمّل فيه زعماء الموارنة المسؤوليّة الكبرى عن الحرب (ولكن بعد الاجتياح الإسرائيلي تغيّرت نكهة ومضمون الكتب الصادرة في أميركا عن لبنان). لقد اكتشف تقي الدين الصلح فداحة ما وصلت إليه الأمور في لبنان واستحالة ممارسة أي من صلاحياته، فاستقال في 31 تشرين الأول 1974. فعيّن فرنجيّة رشــيد الصلح لمراضاة كمال جنبلاط رئيسًا للحكومة. ولكن لم تمضِ أسابيع حتى اندلعت الحرب.

(1) Augustus Richard Norton, *Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon* (Modern Middle East Series: No. 13), Texas, Texas University Press, 1987, p. 67.

(2) Jonathan Randal, «Lebanon: Rot, Impending Disaster», *The Wahington Post*, 15 September 1974.

انهيار الجيش

لقد أظهر الوضع في لبنان أنّ ســليمان فرنجيّة كان أشد باسًا من كميل شمعون ومن شارل حلو في عدم احترام مشيئة زعماء المسلمين ومشاعر المسلمين في لبنان، وإقدامه على تسمية شخصيات ســنّية لا تمثيل شــعبي لها مثل أمين الحافظ وتقي الدين الصلح ورشيد الصلح. فلم يكترث فرنجية لاستقالة رؤوساء الوزراء السنّة احتجاجًا على سياسته تجاه الفلسطينيين، ولم يعطِ شأنًا للمطالب الإســلامية. بل كان يكلّف أي شخص مسلم يقبل تنفيذ سياسته حتى لو لم يكن هذا الشخص يحظى بشعبية.

وهكذا خلال أقل من عامين تعاقب ستة أشــخاص على رئاسة الحكومة قبل إندلاع حرب لبنان عام 1975. إذ استقال سلام وهو شريك فرنجية في محاربة الشهابية منذ 1960. ثــم كلّف فرنجيــة نائب طرابلــس أمين الحافــظ في فترة مــن أصعب مراحــل العنف والمواجهات بين الجيش والفلسطينيين منذ اندلاع الحرب المفتوحة في أيّار 1973. ورأى الزعماء السنّة والشــارع الإســلامي «أنّ أمين الحافظ كان يدخل على رئيس الجمهورية سليمان فرنجيّة ويستلم منه الأوامر ضد الفلسطينيين. وعندما كان يحاول الحافظ أن يبرّر هذه الأوامر مع الصحافيين على شاشــة التلفزيون في قصر بعبــدا، كان جماعة الرئيس يحاصرونه ويشدّونه على مرأى من الناس، ويأمرونه بالتوقف عن الكلام والدخول لمقابلة الرئيس فرنجية في مكتبه. وجرى هذا في قصر بعبدا فأحسّ المسلمون أنّ الاهانة كلها لهم بحسب قول الرئيس صائب ســلام» الذي بات مناهضًا صامتًا لفرنجية، دون أن يعارضه علانية، ولا أن ينتقد سياسة فرنجية العليا ومن أين جاءت[1].

وأخيرًا اضطر فرنجية إلى تسمية رشــيد كرامي المحسوب على الشهابيين سابقًا كرئيس قوي إسلاميًا للحكومة. ولكن جاء التكليف بعد فوات الأوان، بعدما دخلت البلاد في نفق الحرب. لقد حاول كرامي في الأشهر الأولى للحرب استعمال صلاحية مجلس الوزراء مجتمعًا في منع استعمال الجيش في الصراع الداخلي. ولكن فرنجية كان يلغي عمليًا صلاحية الحكومة هذه بإصداره أوامر مباشرة للجيش متحصّنًا بصفته قائدًا أعلى للقوى المسلحة.

في بداية أيلول 1975 بدأت معركة ضارية بين «حركة 24 تشــرين» الطرابلســية و«لواء المردة» الزغرتاوي، ســرعان ما اتخذت طابعًا طائفيًا حادًّا. فجرت مشادة في

(1) حازم صاغية، **موارنة من لبنان**، ص57.

مجلس الوزراء بين كرامي وبعض الوزراء المسيحيين والرئيس فرنجية حول استعمال الجيش في الشمال. وإذ رضخ كرامي لاستعمال الجيش، صدرت بيانات إسلامية تحذّر كرامي من مغبّة زج الجيش، خاصة أنّه بقيادة «اسكندر غانم الذي لا يثق به المسلمون، إذ لا أحد يجادل في علاقات غانم الوثيقة بالسياسيين المسيحيين المحافظين»[1].

وبعد ضغوط متكرّرة من الزعماء المسلمين، وافق فرنجية على منح اسكندر غانم «إجازة لأجل غير مسمى». ثم عيّن العماد حنا سعيد، المعروف بالاعتدال في هذا المنصب. وإذ مهّدت هذه الخطوات لقبول إسلامي ضمني لاستعمال الجيش في الشمال ضمن حدود، تبيّن فيما بعد أنّ تدخّل الجيش في الشمال كان مأسويًا. إذ أنه دخل المعركة فورًا لصالح ميليشيا زغرتا وضد ميليشيا «حركة 24 تشرين» الطرابلسية وذلك يوم 14 أيلول 1975، واستعمل قوّة صارمة فقتل 14 مسلّحًا من المسلمين. ثم تدخّل الجيش مجددًا في معركة الدامور في كانون الثاني 1976 وقصف القوى اليسارية والفلسطينية المهاجِمة بالطائرات. فاتّصل كرامي بقائد الجيش حنا سعيد مستهجنًا هذا الهجوم، ولكن شرح له هذا الأخير أنّه كان بدون خيار أمام صدور أوامر صريحة من الرئيس فرنجية بضرب المهاجمين بالطيران الحربي. وكان هذا الحدث كافيًا لتحقيق نبوءة كرامي التي لطالما حذّر منها منذ اليوم الأول للحرب، وهو مغبّة انقسام الجيش إذا تورط في الحرب اللبنانية «ماذا سنفعل إذا أنزلنا الجيش وانقسم إلى قسمين؟». فبعد تدخّل الجيش في معركة الدامور، بدأت فورًا حركة الملازم أول أحمد الخطيب الذي أعلن انشقاقه ولحقته في نفس الأسبوع انشقاقات أخرى.

بدأ الانهيار في 21 كانون الأول 1976، عندما أعلن أحمد الخطيب انشقاقه عن الجيش وولادة «جيش لبنان العربي» بقيادته. ثمّ تدحرجت كرة ثلج الانهيار نحو ثكنة أبلح في البقاع حيث خرجت احتجاجات الجنود من ممارسات قائد الثكنة العقيد أنطوان لحد ومساعده المقدّم ابراهيم طنّوس، بأنّهما كانا يرسلان أسلحة من مخازن الجيش إلى حزب الكتائب، وينحازان ضد أحزاب الحركة الوطنية في البقاع، ويعلنان مرارًا أمام الجنود والضباط في أبلح مواقف مؤيدة للجبهة اللبنانية في الحرب.

(1) تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص 397.

دور سورية وحركة فتح في تقسيم الجيش

ثمّة عامل في أحداث شباط وآذار 1976 تؤيّد توصيف اليمين اللبناني للدور الفلسطيني في حرب لبنان. وهي تتعلّق بسعي حركة فتح لفرط الجيش اللبناني في أوج صراع عرفات مع القيادة السورية. ما يطرح تساؤلاً عمّا إذا كان الجيش سيبقى موحّدًا لولا التدخّل الفلسطيني والسوري حتى مع ظاهرة الانهيار المتدحرج الذي تعرّض له منذ 1969. فإلى جانب المعارك مع المقاومة وتسليح الميليشيات المسيحية، لعب الجيش دورًا في أحداث صيدا في شباط 1975 واغتيال معروف سعد، وشارك في المعارك إلى جانب الميليشيات المسيحية في أيلول 1975 شمالاً وفي كانون الثاني 1976 جنوب بيروت.

يشير كتاب جيمس ستوكر بوضوح إلى أنّ علي حسن سلامة رئيس أمن فتح «الفرقة 17» هو الذي رتّب انقلاب العميد الركن عزيز الأحدب في 11 آذار 1976 الذي طالب باستقالة فرنجية[1]، وأنّ هذا الانقلاب كان مرشّحًا للتصعيد، فرفض عرفات مخافة أن يجرّ ذلك تدخّلًا إسرائيليًا. كما أنّ حركة فتح قامت في آذار 1976 بوضع اليد على عدد كبير من ثكنات الجيش اللبناني في أنحاء لبنان وسلّمتها إلى الملازم أول أحمد الخطيب. ولكي لا يفوت سورية القطار، عمدت هي أيضًا إلى تأليب بعض قادة الجيش اللبناني ووضعهم تحت جناحها.

ولكن التحليل الأفضل أنّ الجيش بات جاهزًا في مطلع 1976 للإنهيار وجاء الدور السوري والفلسطيني في سياق الأحداث التي أدّت إلى انهياره. وهكذا في مطلع 1976 انقسم الجيش اللبناني إلى ثلاثة أجنحة: الأول باسم «جيش لبنان العربي»، والثاني باسم «طلائع جيش لبنان العربي» في البقاع بقيادة المقدّم فهيم الحاج الذي وقف إلى جانب التدخّل السوري. أمّا الجناح الثالث وهو الأكبر فقد تركّز في بيروت وجبل لبنان وبقي مواليًا لرئيس الجمهورية والقيادات المارونية، حيث كانت غالبية الجنود من المسيحيين. وإذ قام ضابط موالٍ لأحمد الخطيب بقصف قرى مارونية في عكّار شمال لبنان، انشقت احتجاجًا فئة أسمت نفسها «جيش لبنان» ضمّت وحدات بقيادة الرائد أنطوان بركات، وخاصة في ثكنة صربا جوار جونية وعُرفت لاحقًا باسم «جيش بركات» وعدد أفرادها 3,500 جندي، وقفت إلى جانب الميليشيا المسيحية.

يذكر المقدّم فهيم الحاج أنّه كان في ثكنة رياق عندما وصلت أخبار عن احتمال سقوط ثكنة أبلح بأيدي التنظيمات الفلسطينية في شباط 1976. وكانت ثكنة أبلح

(1) James Stocker, *Spheres of Intervention*, p. 173.

بقيادة العقيد أنطوان لحد ومعاونه المقدّم ابراهيم طنوّس، تعيش وضعًا انقساميًا منذ بدء انهيار الجيش في الشهر الأسبق. فتوجّه فهيم الحاج إلى أبلح لتدارك الأوضاع، ولكن الملازم أول يوسف الطحان غادرها مع عناصره والتحق بالميليشا المسيحية داخل مدينة زحلة، في حين قام بعض الضباط المسلمين بتسليم الثكنة إلى جيش لبنان العربي بمساعدة حركة فتح في أوائل آذار. ثم حاولت حركة فتح وضع اليد على ثكنة رياق الجوية. وجرت محاولات فلسطينية لاقتحام الثكنة فتدخّل الجيش السوري ودعم صمود الثكنة. ثم أيّد الجيش السوري تحركًا مضادًا لانتشار جيش لبنان العربي، حتى شمل التدخّل السوري ثكنات الجيش في أبلح ورياق وبعلبك وحمّانا وجزين وعندقت في عكار. وبلغ عدد الجنود اللبنانيين الذين التحقوا بهذه الثكنات المتعاونة مع الجيش السوري 3,000 عنصر. وفي 10 أيلول 1976 أعلنت هذه الثكنات قيام «طلائع جيش لبنان العربي» بقيادة المقدّم فهيم الحاج[1]. وأصبح «جيش الطلائع» هذا رديفًا للقوات السورية في عملياتها في لبنان، وخاصة اقتحام مواقع جبل لبنان وإخراج مقاتلي أحزاب الحركة الوطنية والتنظيمات الفلسطينية من هناك.

شجّع السوريون فهيم الحاج على التفاهم مع فصائل الجيش الأخرى بغية إعادة اللحمة إلى الجيش. فذهب إلى وزارة الدفاع في اليرزة للقاء قائد الجيش حنا سعيد. وإذ لم يجده التقى برائد يعاونه، وباغت هذا الرائد فهيم الحاج بالقول: «شو بعدك عم تعمل فوق مع الإسلام؟». وأعطاه منشورًا كان يوزّعه بعض الضباط ويدعو إلى منع الضباط المسلمين من العودة إلى الجيش. ثم التقى فهيم الحاج بالعماد سعيد في طبرجا وعرض عليه صيغة لتوحيد الجيش. فأهمل سعيد ما جاء من أجله فهيم الحاج، وأخذ يوبّخه على بقائه في قاعدة رياق في ظل الوجود السوري، رغم أنّ سورية كانت في شهر عسل مع الجبهة اللبنانية والجيش السوري يحارب ميليشيات الحركة الوطنية بدون هوادة لصالح الرئيس فرنجية والميليشيات المسيحية. ويقول فهيم الحاج إنّ حنّا سعيد ـ الذي كان معتدلاً قبل سنة ـ كان هو وراء الحملة ضد المسلمين في الجيش، حيث كان يكرّر في اجتماعاته مع الضباط: «لا عودة للضباط المسلمين إلى اليرزة»[2]. ولم تمضِ شهور حتى

---

(1) «فهيم الحاج القائد الذي رفض تولي القيادة»، نبيل المقدّم، **وجوه وأسرار من الحرب اللبنانية**، ص 572 ـ 576.

(2) فهيم الحاج القائد الذي رفض تولي القيادة»، نبيل المقدّم، **وجوه وأسرار من الحرب اللبنانية**، ص 577 ـ 578.

خرج حنّا سعيد بعد انتهاء حرب السنتين في تشرين الثاني 1976، وعيّن الرئيس الياس سركيس العماد فكتور خوري قائدًا للجيش. ثم بدأت محاولة إعادة توحيد الجيش، ورقيّ فهيم الحاج إلى رتبة عقيد[1].

الميليشيات ترِثُ الجيش

لقد التقى زعماء الموارنة مرارًا في نهاية الستينيات لتدارس التحديات، ومن هذه اللقاءات اجتماع في قصر كميل شمعون في السعديات جنوب بيروت تخلّله عرض عسكري لميليشيا النمّور في حزب الأحرار. وكان لبنان يسير في منحى انحداري ثنائي الأبعاد: معارك المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني من جهة، وانفجار الوضع الاجتماعي بقيادة الأحزاب اليسارية. فكان الاستقرار يتراجع وموقع الزعماء الموارنة ومعهم الطبقة السياسية المهيمنة العابرة للطوائف يتهدد.

كان كميل شمعون وبيار الجميّل أبرز شخصيتين مارونيتين، وكانت ميليشيا شمعون منتشرة في الشوف وخاصة في الدامور ودير القمر ومناطق أخرى من لبنان. في حين كان شمعون نفسه يقيم في قصره في السعديات جنوب بيروت. ولكن حزب الكتائب كان أكثر تنظيمًا ويرى دوره الأساسي ـ مثل جماعة شمعون ـ في دعم النظام برموزه الطائفية. وفي أيلول 1969 نشرت الصحف اللبنانية صورًا للنمور يتدرّبون بالذخيرة الحيّة وبأسلحة فردية ومضادة للدروع، في حين أعلن بيار الجميّل أنّ حزب الكتائب يدير تسعة مخيمات تدريب عسكري «بإشراف السلطات». وفي الفترة الممتدة من 1969 إلى 1974، بعدما بدأ سليمان فرنجيّة ثنائية عسكر الدولة والميليشيات لضبط المقاومة الفلسطينية ووضع حدّ للقوى التي قادها كمال جنبلاط، أصبحت ميليشيا شمعون تعمل كحارس لمصالح النظام بعدما كان شمعون نفسه بمثابة بطريرك ثانٍ في الشارع المسيحي. فكلّما برزت مشكلة تجاه الفلسطينيين والقوى اليسارية اللبنانية يتمنّع الجيش وقوى الأمن عن، أو يفشل في، ضبطها، كان النمور الأحرار بالمرصاد. حتى أنّ إضرابًا قام به طلاب الجامعة الأميركية

---

(1) في ذلك الوقت كان ثمة ضابط يدعى شارل أيوب مسؤول في الشعبة الخامسة في الجيش (الإعلام)، وطلب من فهيم الحاج كتابة مقالة لمجلة الجيش تدعو إلى مشاركة الجيش اللبناني في مهام قوات الردع العربية (بدأ شارل أيوب نشر **جريدة الديار** في الثمانينيات). وأزعج هذا المقال الضابط جوني عبده الذي كان يسعى إلى إبعاد كل الضباط المتعاطفين مع سورية من المواقع القيادية في الجيش، وفق ما ذكر فهيم الحاج، فاقترح جوني عبدو على قائد الجيش معاقبة فهيم الحاج على ما كتب.

وحظي بدعم اليسار عام 1974، انتهى إلى العنف عندما هاجم «النمور» حرم الجامعة وأنهالوا بالضرب على الطلاب وأنهوا الاعتصام بالقوّة.

في نهاية 1975 عقد القادة المسيحيون «لقاء قمة» في القصر الجمهوري في بعبدا لتوحيد الجهود. وفي ربيع 1976، بعدما انهار الجيش وطالت القذائف قصر بعبدا وفرّ الرئيس سليمان فرنجيّة، أصبح اسم لقاء قمّة بعبدا «جبهة الكفور»[1]. وفي أيلول تغيّر الاسم مجددًا إلى «الجبهة اللبنانية» برئاسة كميل شمعون وعضوية بيار الجميّل والأباتي شربل قسيس (أخذ مكانه الأباتي بولس نعمان لاحقًا) وإدوار حنين وأستاذ الجامعة فؤاد افرام البستاني وشارل مالك. وإذ لم يكن ثمّة فرق جوهري بين أحزاب الجبهة المسيحية، إذ أنّها كلّها طائفية وتقليدية ولديها هدف واحد وهو حماية النظام. لم يكن صعبًا في 25 آذار 1976 على الجبهة اللبنانية إعلان تشكيل مجلس حربي تحت اسم «القوّات اللبنانية»، (اسم «القوات» مستوحى من الإنجيل وشعار القوات أرزة وصليب بشكل مميّز)، ينفّذ قرارات الجبهة اللبنانية ويكون الجناح العسكري الموحّد لأحزاب الجبهة اللبنانية، ويحقّ لرئيسه حضور اجتماعات الجبهة. وسمّت الجبهة اللبنانية بشير الجميّل قائدًا لهذا المجلس في 30 آب 1976.

قُدّر حجم ميليشيا «القوّات اللبنانية» بـ 16 ألف مقاتل، جمعت أربع قوى يتمثّل كل منها بعضوين في الهيئة التنفيذية للقوات[2]. وكان تفاوت حجم الميليشيات المشاركة سببًا لفرض بشير الجميّل ممثّل «الكتائب» (أكثر من 80 بالمئة من حجم الميليشيا) القائد والزعيم الأبرز. وضمّت القوات اللبنانية ميليشيا الكتائب (10 آلاف مقاتل) بقيادة بشير، ونمور الأحرار بقيادة داني شمعون (ثلاثة آلاف مقاتل)، وحرّاس الأرز بقيادة إتيان صقر (500 مقاتل). وكان صقر أكثرهم عنصرية في عدائه الشديد للفلسطينيين والسوريين، وأكثر صراحة في علاقته مع إسرائيل، والتنظيم الماروني بقيادة جورج عدوان وضمّ بضع مئات من المقاتلين. أمّا جيش التحرير الزغرتاوي لواء المردة بقيادة طوني فرنجيّة ابن الرئيس سليمان فرنجيّة فقد ضمّ ألف شخص في شمال لبنان، ولم يكن ممثلاً في الجبهة اللبنانية، ولكنّه حارب اليسار والفلسطينيين لنفس الأهداف.

(1) هرب الرئيس فرنجية من قصر بعبدا بعدما قصفه جيش لبنان العربي، ولجأ إلى قصر لوسيان دحداح في بلدة كفور قضاء كسروان وهي ليست بلدة الكفور في قضاء النبطية. والاسم سرياني جمع كفر أي مزرعة.

(2) Joseph, Chami, *Days of Tragedy – Lebanon 1975-76*, Beirut, Arab Printing Press, 1978, p. 387.

الفصل 8

شفيق محرّم رئيس إنترا

.. يوسف بيدس مظلوم وروجيه تمرز سرق كل شيء...

شفيق محرّم للمؤلف

من هو شفيق محرّم؟

كان شفيق محرّم رئيس شركة إنترا من 1978 إلى 1983 ولقد التقاه المؤلّف في مكتبه في بيروت في كانون الأول 2015، وكان رئيس «البنك الإسلامي اللبناني» (ضمن مجموعة بنك الاعتماد اللبناني) ورئيس «مؤسسة فؤاد شهاب» في بيروت.

بادر شفيق محرّم المؤلف بالكلام بنفحة تفاؤلية عن مستقبل لبنان في القرن الحادي والعشرين: «العيشة حلوة في بيروت ولبنان مستقبله الاقتصادي ممتاز، أمّا سياسيًا فهذا متروك للطبقة الحاكمة. ولبنان حظوظه في النجاح دائمًا كبيرة لموقعه الجغرافي والثقافي بين الشرق والغرب، وفيه الجبال والوديان والشواطئ، ومناخه معتدل ومياه بحره دافئة، ولديه ثروات طبيعية وبشرية وعندنا غاز. ولسوء الحظ فجوارنا الإقليمي في حال سيء سواءً في الحرب السورية المؤلمة، أو من خطر إسرائيل في الجنوب. وجوهر الإنسان اللبناني ممتاز، ولكن حظّه متعثّر بالجوار الخطر، وبطبقة زعمائه التي تغذّي الأمراض الطائفية والسلبيات، وبذلك تحافظ هذه الطبقة على سيطرتها».

ويتابع محرّم: «خذ مثلاً ثروة الغاز في البحر، فإسرائيل تستغلّها منذ 2009، أمّا في لبنان فيختلفون على الحصص ولم نبدأ الاستغلال بعد (حتى كتابة هذه السطور). وخذ مثلاً ثروة الماء إذ يهطل عندنا خمس مليارات متر مكعّب من المياه كل عام، ولا يحصل استغلال لها ومعظم المياه تصب في البحر وهي ثروة كالذهب ويمكن تخزينها كما تفعل كل البلدان

ونوفّر الماء للشعب كل أيام السنة، للمنازل وللزراعة. وكذلك ثروة إنتاج الكهرباء فمتى نبدأ فعلاً باستغلالها ونمنع الاحتكار؟ يعني كلّها قصّة زعماء يمسكون الإدارة العامّة، ويستغلون كل شيء لمصالحهم الخاصة، وكلمة إصلاح لا توجد في قاموسهم».

وهل ثمّة مخاطر داخلية؟ ينفي ذلك محرّم ويؤكّد أنّ «الشعب اللبناني تعلّم من حربه الطويلة، ولن يقتتلوا بعدها مهما كانت العوامل والضغوطات، ويريدون من القوى الإقليمية والكبرى أن تترك لبنان بسلام.

قال شـفيق محرّم: «بعد تخرّجي من باريس عام 1953، عدتُ إلى لبنان ودرست في اليسـوعية التي تخرّجت منها مهندسًا. ثم عملت أسـتاذًا في نفس الجامعة حتى 1958. وعندما أصبح قائد الجيش العماد فؤاد شهاب رئيسًا للجمهورية في خريف 1958، اختارني مستشارًا في مكتبه للشؤون التقنية والاقتصادية. وكان عمري آنذاك 28 عامًا، فكنتُ الأصغر في تاريخ لبنان في هذا المنصب الرفيع ومن خارج الملاك».

وشرح محرّم معنى أن يحط شخص من خارج الملاك في منصب يعادل مدير عام في الإدارة العامّة اللبنانية: إذ يبدأ أي شخص متدرّج كموظف ثم يصبح رئيس دائرة، ثم رئيس مصلحة ثم مديرًا وبعد ذلك مديرًا عامًا، وقد يستغرق التدرّج 25 عامًا. وعن وضعه العائلي ذكر محرّم أنّه من مواليد بيروت عام 1929، ومتأهّل من السيدة غادة نصولي ولديه ولدان، سمير ومروان وابنة هي رولا، وحاصل على الجنسية الفرنسية.

ويضيف محرّم: «كان الرئيس كميل شمعون قد شرع في بناء قصر لرئاسة الجمهورية في الذوق، واكتمل وضع الأساس وجزء من أعمال الباطون، ولكن الرئيس شهاب أوقف البناء وقال: «لا أريد قصرًا». فقد كان الرئيس شـهاب شـخصًا متواضعًا وعالي الثقافة وبدون ادعاء عظمة وخلافه. فاستأجروا له فيلا متواضعة في صربا شمال بيروت، وهناك كان مكتب الرئيس. أمّا بيت الرئيس شـهاب فقد كان في جونيه حيث أقام مع زوجته. ولقد عيّن أيضًا الياس سركيس مستشارًا للشؤون القانونية والإدارية. وقمتُ بعملي بتفانٍ، وساهمت بشكل مباشر ليس فقط في قانون النقد والتسليف، بل في إنشاء مصرف لبنان الذي افتتح عام 1964».

يتابع محرّم: «افتتح مبنى مصرف لبنان الرئيس شهاب في نيسان 1964، ومنذ ذلك العام عُينتُ نائب حاكم المصرف الثاني وعضو الهيئة المصرفية العليا. كما تعيّن الدكتور سـليم الحص رئيسًـا للجنة الرقابة المصرفية عام 1967 وهو أصبح أيضًا رئيسًا للحكومة في عهد الرئيس سركيس عام 1976. وإذ حدث شغور في لجنة الرقابة، بحثوا عن شخص بديل للرئيس

الحص. فأوصى الحص بتلميذه فؤاد السـنيورة الذي عيّنوه مكانه على رئاسـة لجنة الرقابة المصرفية. وبقيت أنا نائبًا ثانيًا للحاكم حتى 1977، عندما أصبحت رئيسًا لمجلس إدارة إنترا ومدير عام مؤسسة إنترا للاستثمار، التي كانت مسؤولة عن عدد كبير من الشركات منها شركة الميدل إيست Willis Faber, Foncière du Liban; La Ciota.SIPN, Finance Bank.

وثمّة مفارقة أنّ اسـم شـفيق محرّم لم يظهـر في الإعلام، وفي أرشـيف الصحف والمجلات طيلة عقد السـتينيات، قبل وبعد أزمة إنترا، في حيـن أنّ نواب الحاكم منذ الثمانينيـات كانوا يظهرون في الإعـلام ويتكلمون في الملفات ويكتبـون المقالات في الصحف ويتصدّرون القضايا المطروحة، ومنهم حسـين كنعان وناصر السعيدي وغسان العيّاش، وهذا ينطبق على أعضاء لجنة الرقابة المصرفية. فشرح شفيق محرّم هذه المفارقة: «أنّ فيليب تقلا كان حاكم مصرف لبنان عند افتتاحه عـام 1964، وتمّ تعيين جوزف أوغورليان صاحب الخبرة المصرفية الطويلة نائب الحاكم الأول، وتعييني أنا نائب الحاكم الثاني، والدكتور عبد الأمير بدرالدين نائب الحاكم الثالث. وفي تلك الفترة التأسيسية كانت هيكلية المصرف الإدارية لا تزال حبـرًا على ورق، بمعنى أنّها موجـودة في قانون النقد والتسليف ولم يجرِ تفعيلها بعد. وزد على ذلك أنّ حاكم المصرف كان مطلق الصلاحية، فكان من الطبيعي أن يكون الحاكم الشخص الأبرز في المصرف، أما الباقون حتى لو كانوا في مناصب رفيعة هم بمثابة مستشارين لا يأتي الإعلام على ذكرهم. وبدأ هذا الوضع يتغيّر عام 1966 عندما كان فيليب تقلا منشغلاً عن أشغال مصرف لبنان، لأنّه كان وزيرًا للخارجية في نفس الوقت. ولذلك أخذ جوزف أوغورليان وهو نائب الحاكم صفة «الحاكم بالوكالة». ثم إنّ أوغورليان كان عديل شارل حلو، أي أنّ زوجته هي شقيقة نينا طراد زوجة حلو».

ويتابع شفيق محرّم: «ولئن انهمك أوغورليان بصفته حاكم بالوكالة بشؤون المصارف، وخاصة في زمـن أزمة إنترا، أخذ يزور قصـر بعبدا ويلتقي الرئيس حلو بشـكل يومي، ما أحدث ضجّة في وقتها أنّ أوغورليان يحظى بعناية خاصة بحكم القربى، وأنّ في الأمر محسوبية في وقت يتمنّى كثيرون ومنهم وزراء ونوّاب أن يحظوا بدقائق من وقت رئيس الجمهورية. وهكذا فكل فترة نهاية السـتينيات نجد إسـم أغورليان في وسـائل الإعلام والصحف والمجلات. ولكن بعد ذلك لا نقرأ الكثير عنه في المجال العام مع أنّه بقي نائبًا للحاكم حتى العام 1983. هذه أول نقطة. وثانيًا، فإنّ مصرف لبنان ومنذ 1967 أخذ يفعّل هيكليته ويشـكّل لجنة الرقابة المصرفية، وأول رئيس للجنة كان الدكتور الرئيس سـليم الحص. ثم الهيئة المصرفية العليا. وهنا نرى أنّ اسم الحص برز لأنّ لجنة الرقابة لا تأتمر

بأمر من الحاكم. ومع تعدّد الأقسام والمسؤوليات داخل مصرف لبنان حدث نوع من التمييع لصلاحيات الحاكم المطلقة، وبتنا بعد عشرين سنة من تأسيس مصرف لبنان نسمع عن نواب الحاكم وماذا يقولون، وعن أعضاء لجنة الرقابة وعن التدخلات في التعيينات سواءً تعيين الحاكم أو نوابه، أو رئيس لجنة الرقابة وأعضاءها».

كان شفيق محرّم من رجال فؤاد شهاب المرموقين إذًا كخبير مالي واقتصادي، ومن الإداريين الناجحين والكادرات الشهابية المهمة. وعندما أصبح الياس سركيس رئيسًا للجمهورية خيّر محرّم بين أن يستمرّ في منصب النائب الثاني لحاكم مصرف لبنان أو يتولى رئاسة شركة إنترا فاختار إنترا. وأصبح رئيسًا لمجلس إدارة إنترا عام 1978 حتى جاء روجيه تمرز وعيّنه الرئيس أمين الجميّل رئيسًا لإنترا عام 1983.

ولقد سبقت الإشارة إلى إعادة هيكلة بنك إنترا عام 1970 بعد توزيع أسهمه بين مؤسسة مصرفية ومؤسسة استثمار، فبقي اسم إنترا في «شركة إنترا للاستثمار»، وأصبح الجانب المصرفي من إمبراطورية إنترا تحت اسم «بنك المشرق». وكان في عضوية مجلس الإدارة في عهد محرّم ممثلون من لبنان وحكومة الكويت وحكومة قطر، منهم الياس سابا وكمال بحصلي، وبقي لوسيان دحداح عضوًا بعدما كان رئيسًا للشركة في عهد سليمان فرنجيّة. لقد كان القاضي بيار داغر أول رئيس لإنترا حتى 1972، عندما قام سليمان فرنجيّة بتسمية قريبه لوسيان دحداح رئيسًا لها عام 1972، وبقي دحداح في المنصب حتى 1978.

يقول محرّم: «كانت حصّة الدولة 11 بالمئة تبعًا للتسوية التي على أساسها أنشئت إنترا بعد تعثّر البنك، ووزّعت الأسهم على كبار المودعين في الفرع الرئيسي في شارع عبد العزيز في رأس بيروت. أمّا صغار مودعي بنك إنترا فقد كفلتهم الدولة، وحصلت على أسهم مقابل المبالغ التي دفعتها لهم. وكان وضع شركة إنترا صعبًا عند تسلّمي لرئاسة مجلس الإدارة فيها، وتدهورت الأحداث مجدّدًا بعد حرب السنتين، فعادت دوامة العنف في 1978 و 1979. واكتشفت أنّ مجلس إدارة إنترا قد تم تقسيمه طائفيًا وفق المحاصصة، كما حصل في مصرف لبنان. وكان من مهامي الأولى آنذاك توفير الطاقة للبنان. واتصلنا بأمير الكويت جابر الأحمد الصباح وكان يحب لبنان، وساعد الشركة بتأمين أربع بواخر من الغاز السائل للبنان. ثم طلبت الحكومة الفرنسية استعمال أحواض تملكها إنترا في فرنسا ووافقنا على ذلك، وحقّقنا ربحًا للشركة. وبذلك أخذت سيولة الشركة تتحسّن لأول مرّة منذ 1969، وأصبح لدينا 120 مليون دولار خلال عامين من فترة رئاستي. وقمنا بتوزيع الأرباح عن عام 1979 ثم عن عام 1980».

«يوسف بيدس مظلوم...»

ولدى سؤال المؤلف لشفيق محرّم عن المفارقة أنّ إنترا تعثّر عام 1966 وأفلسته الدولة، ثم تبيّن في فترة رئاسة محرّم أنّ إنترا ثرواته كبيرة. فهل كان يوسف بيدس «حرامي» crook فعلاً كما نعته أعداؤه أم كان مظلومًا؟

وأجاب محرّم: «في تلك الفترة كان الرئيس سركيس قد ترك منصب الحاكم وعيّن ميشال الخوري مكانه. وكنتُ ألاحظ أنّ ثمّة أعدادًا كبيرة من صغار المساهمين من الدولة. ففاتحتُ الحاكم الخوري بالأمر، ثم أثرت الأمر مع الرئيس سركيس وأقنعتهما بأن يساعد مصرف لبنان هؤلاء ويشتري أسهمهم. فكانت الأسهم من خمسة أنواع وفق المؤسسة التابعة لشركة إنترا: شركة طيران الشرق الأوسط وكازينو لبنان وأحواض لاسيوتا وبنك المشرق والخامس مجموعة مؤسسات أخرى عقارية وتجارية. ولقد أبقينا على عقارات إنترا وأخذنا نؤجّرها ونبيع بعضها، وكانت بالفعل ثروة كبيرة. وهنا أعترفُ أنّ يوسف بيدس كان مظلومًا. فهو أخطأ نعم: أخذ سيولة إنترا ووظّفها في عقارات وبهذا قد ارتكب خطأً مصرفيًا. ولكن الدولة اللبنانية لم تساعده، ولم تدعم البنك في تعثّره كما يجب أن يحصل».

وتابع محرّم: «لقد كان قرار إنقاذ بنك إنترا بيد الرئيس شارل حلو، هو وعديله جوزف أوغورليان نائب الحاكم الأول و«القائم بأعمال» الحاكم. شارل حلو كان يرأس جلسات الحكومة التي نظرت في أزمة إنترا، وكان صاحب صلاحيات واسعة، ويقدر أن يأمر ويطلب ويلبّى ما يريد. فهل كان لديه خلفيات في تعاطيه مع ملف إنترا ؟ أم كان ثمّة جهل لدى حلو في التعاطي مع هذه الأزمة الخطيرة؟ هو لم يساعد أكبر بنك في لبنان ولم يكن حكمًا. والحقيقة أنّ بنك إنترا أغلق بسبب ذنب صغير، وأعني موضوع السيولة. وإنقاذه كان ممكنًا. إنّ موجودات إنترا أيام بيدس عام 1966 كانت ممتازة جدًا وهي مهمة جدًا، فخافوا منه لأنّه كبر كثيرًا وحسدوه وغاروا منه ومن منافسته في سائر القطاعات. وقرّروا قصقصة جناحيه لأنّه أصبح أكبر مؤسسة اقتصادية في لبنان».

«الناحية الإيجابية لصالح بيدس أنّه لم يسرق المال ولم يظهر الثراء على ورثته حتى بعد 50 عامًا. فهل من يعلم أنّ زوجته المرحومة وداد سلامة باتت فقيرة، ورهنت صيغتها لكي يكون معها مصاري لتنفق على أسرتها؟ كلا لم يستغل يوسف بيدس منصبه في بنك إنترا ولم يأخذ شيئًا لنفسه».

«.. وروجيه تمرز سرق كل شيء»

وعن انتهاء فترة رئاسته في شركة إنترا يقول محرّم: «لقد تراكمت سيولتنا إلى درجات صحية ممتازة. حتى عندما جاء روجيه تمرز في عهد الرئيس أمين الجميّل طلب أن يكون رئيس إنترا بالذات، لأنّه كان يعلم أنّها مليئة بالسيولة. والحقيقة أنّ تمرز سرق بنك المشرق وسرق شركة إنترا وسرق الدنيا، وكان دوره في لبنان أنّه ألحق بالشركة والقطاع المصرفي الضرر الكبير. تمرز كان يرشو رجال السياسة أمثال كميل شمعون وإيلي حبيقة، وعندما مارس توزيع ثروات إنترا يمينًا وشمالاً، انتشر الخبر وكل واحد أصبح يريد منه المال. ولذلك فالقضاء اللبناني لم يظلمه، والمعلومات والأدلة ثابتة عليه. لقد استغل شركة إنترا وسرقها. لقد أخذ أموالاً من بنك المشرق ولم يغطّها، واستعملها لشراء عقارات ومصارف ومنح سلفٍ، ولم تُسَجَّل كما يجب إذا ما كانت ودائع أم وعود بالدفع، ثم اختفت عندما وضع مصرف لبنان يده».

يؤكّد كلام شفيق محرّم أنّ روجيه تمرز كان يعرف إنترا وموجوداتها جيّدًا، ما ذكره تمرز نفسه عن عمله في إنترا قبل 1970 ومتابعته لموجوداتها في السبعينيات: «من المؤسسات التابعة لشركة إنترا آنذاك كانت شركة طيران الشرق الأوسط الخطوط الجوية اللبنانية، وشركة مرفأ بيروت وشركة الإسمنت في شكا، وبنك المشرق، وبنك الكويت والعالم العربي، والبنك العقاري العربي، والكثير من الأملاك العقارية، ومنها أراضٍ في المونتفردي ورومية شرق بيروت ومساحة كل منها 500 ألف متر مربّع، ومنها أبنية لا تقدّر بثمن ضمّت بناية على جادة الشانزيليزه في وسط باريس التاريخي. وكنتُ أعارض بيع العقارات طيلة وجودي في موقع النفوذ في شركة إنترا، ولكنّهم باعوها أخيرًا للكويتيين عام 1978 أيام رئاسة شفيق محرّم لمجلس الإدارة. كما باعوا ناطحة السحاب في نيويورك للأميركيين بسعر التراب، وأقفلوا فرع إنترا في قطر رغم أهميته. أمّا فرع البرازيل فقد بيع أيام يوسف بيدس.. وعلى سبيل المثال خضع مبنى إنترا في مدينة نيويورك للمزاد بعدما وضعت يدها عليه هيئة رقابة المصارف في ولاية نيويورك، حتى بيع بـ 15 مليون دولار لتسديد متوجبات الفرع. وتبيّن أنّه لم يكن من داعٍ لهذه الخطوة، ذلك أنّ كل متوجبات فرع نيويورك قد سدّدت ولم تتجاوز 6 ملايين دولار، وبقي من قيمة المبيع 8 ملايين دولار، أي ضعف القيمة التي دفعها بيدس قبل سنوات وأكثر بعدّة أضعاف من إدعاءات محامي الحكومة اللبنانية. كما أنّ هذا المبنى أصبح جزءًا من مركز روكفلر وقُدّرت قيمته بـ 100 مليون دولار عام 1987 ومئات الملايين اليوم».

الدولة اللبنانية في قبضة المحور الأميركي

عن علاقته بالياس سركيس، يقول شفيق محرّم: «لقد بدأت العمل في نفس الوقت الذي دخل فيه الياس سركيس مكتب فؤاد شهاب عام 1958، وكنّا في نفس الطابق نعمل معًا طيلة النهار، وأصبحنا أصدقاء خارج العمل أيضًا. وكان سركيس عنصرًا ممتازًا يتقن ملفاته، وبقي في منصبه في قصر الرئاسة في عهد الرئيس شارل حلو. وعندما أصبح سركيس حاكمًا لمصرف لبنان، كنتُ أنا قد سبقته إلى العمل في المصرف كنائب ثانٍ للحاكم. واستمرّينا في العمل هناك حيث كان سركيس يعمل بكل جدّ، ونجح في عمله في مصرف لبنان أيضًا. لقد كان الياس سركيس مريضًا جدًا وظنّ الناس أنّه متجهّم، ولكنّه كان في ألم دائم. ولقد أبقيت أنا على علاقتي به عندما أصبح رئيسًا للجمهورية عام 1976. فكنتُ كل يوم أربعاء أذهب إلى قصر بعبدا تحت قصف المدافع وألتقي الرئيس سركيس في الغرفة السفلى التي تحيطها أكياس الرمل».

في 8 أيار 1976، انتَخَبَ البرلمانُ ـ في اجتماع استثنائي في قصر منصور قرب محور المتحف ـ حاكم مصرف لبنان الياس سركيس رئيسًا للجمهورية. وإذ تعذّر على سركيس العثور على زعيم مسلم يقبل أن يكون رئيسًا للحكومة (لأنّ صائب سلام وشخصيات أخرى دعمت ريمون إدّه)، اختار مستشاره، رئيس لجنة الرقابة على المصارف الدكتور سليم الحص رئيسًا للوزارة. ثم اختار سركيس الوزراء بنفسه، وأُعلنت الحكومة بعد شهور في 9 كانون الأول 1976.

ويجدر هنا فتح هلالين حول ظروف هذه الانتخابات بأنّ سركيس كان هو المرشّح المفضّل لواشنطن. إذ في السنوات العشرة السابقة كان ريمون إدّه في مقدّمة الزعماء اللبنانيين الموالين لأميركا. ولكن الولايات المتحدة بعد موافقتها على دخول سورية لبنان نيابة عنها، قرّرت أنّ سركيس سيكون أكثر وداعة وتعاونًا من إدّه الذي أخذ منذ الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت يطلق الصوت لتحصين دفاع جنوب لبنان بمواجهة إسرائيل، ويصرّح بشكل أسبوعي عن مؤامرة ثلاثية بين سورية وإسرائيل وأميركا لتقاسم لبنان برعاية هنري كيسنجر. ولقد اعترف الموفد الأميركي دين براون الذي التقى القادة المسيحيين في لبنان «أنّه في الأيام العادية ريمون إده هو مرشّحنا الأفضل، فهو مثل سركيس يؤمن بالنظام الاقتصادي الحر والديموقراطية الغربية. ولكن سركيس سيخدم المصالح الأميركية أفضل من إدّه.. فمصلحتنا تقتضي تعاونًا وثيقًا وسرّيًا discreet وهذا سيكون سهلاً مع سركيس وصعبًا مع إدّه»[1].

(1) James Stocker, *Spheres of Influence*, p. 191.

ولقد التقى المؤلف بالعميد ريمون إدّه في باريس عام 1998 وشرح له ظروف عامي 1975 و1976 ومغادرته لبنان. وحول مهمة دين براون قال إدّه: «بعدما وضع كيسنجر الخطوط الحمر لتقاسم لبنان بين سورية وإسرائيل، جاء دين براون وكان من ضمن مهمّته حشد الدعم اللبناني لدخول الجيش السوري بموجب الاتفاق. وكنتُ أنا المرشّح الوحيد ضد حاكم مصرف لبنان الياس سركيس. ولكن كان مطلوبًا أن يكون مرشّح رئاسة الجمهورية على نفس الموجة الأميركية. فقد كانت واشنطن تسعى لموافقة محلية وإقليمية ودولية على دخول القوات السورية إلى لبنان لضرب جماعة كمال جنبلاط (اليسار اللبناني) وتنظيمات فلسطينية، وتسمية مَن يخلف الرئيس فرنجية في سدّة الرئاسة الأولى. ولذلك قام براون بزيارة المرشحين وأنا منهم لإخضاعهم لإمتحان شفهي. وكنت أنا وليس سركيس أبرز المرشحين وقلت له بصراحة أنّي لا أوافق على القوات السورية، وأفضّل أن أعمل على توحيد الجيش اللبناني، وحتى لو احتجت إلى دعم، فأقبل بحضور بوليس دولي يتولّى حفظ الأمن. حتى أنّي قلتُ له: يمكن لبوليس أميركي أن يكون جزءًا من هذه القوة الدولية. ومتى توحّد الجيش وتعزّزت قوى الأمن الداخلي، ستتولى سلطاتنا الشرعية مسؤولية حفظ الأمن وفرض القانون. وهذا الجواب لم يعجب دين براون طبعًا، فهو يريد رئيسًا يبصُم على دخول القوات السورية وهذا ليس أنا. ووافق الياس سركيس على طلبه، مبرّرًا ذلك بالقول أنّ ليس هناك قوة في العالم تستطيع أن تحفظ الأمن وتمنع الاقتتال سوى الجيش السوري. وأخذ كيسنجر بتوصيات دين براون، وأخذوا يسوّقون سركيس في لبنان وسورية والسعودية»[1].

كان سركيس والحص والوزراء من خارج مجلس النواب: أكثرهم من كبار موظفي الحقبة الشهابية، ومن كادرات مؤسسات الدولة. ولكن حصّة الأسد كانت لفؤاد بطرس الذي أصبح وزيرًا للخارجية ووزيرًا للدفاع ونائبًا لرئيس الوزراء. فيما عُيّن صلاح سلمان وزيرًا للداخلية وفريد روفايل وزيرًا للمالية والعدل، وفاروق أبي اللمع مديرًا عامًا للأمن العام وميشال الخوري حاكمًا لمصرف لبنان (مكان سركيس عام 1978). وفي 1977، مارس سركيس ووزير الخارجية فؤاد بطرس ضغطًا لتسمية جوني عبدو خلفًا لجول بستاني في المكتب الثاني بدل إميل لحود. فعيّن قائد الجيش فكتور خوري جوني عبدو رئيسًا للمكتب الثاني بعد ترفيعه إلى رتبة مقدّم ثم عقيد.

(1) من مقابلة المؤلف مع ريمون إدّه عميد الكتلة الوطنية في باريس مكان إقامة إدّه. معظم أجزاء المقابلة نشرها المؤلف في كتاب **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي**، بيروت، دار النهار، 2008.

وبقي عبدو في منصبه حتى عام 1982، وكان الساعد الأيمن لبشير الجميّل بعدما أصبحت مهمّته الرئيسية منذ 1980 تسويق بشير لرئاسة الجمهورية. وبعد مصرع بشير لم يكن جوني عبدو على موجة أمين الجميّل، فغادر كدبلوماسي في سفارة لبنان في سويسرا، ثم سفيرًا للبنان في باريس. وهناك توطّدت علاقاته المتشعبة مع رفيق الحريري الذي كان رجل أعمال سعودي الجنسية. وأصبح جوني عبدو من أقرب مستشاري الحريري، لأكثر من عشرين عامًا، حتى أنّ الحريري دعم عام 1988 ترشيح عبدو لرئاسة الجمهورية قبل نهاية عهد أمين الجميّل.

يقول منح الصلح الذي عاصر عهد فؤاد شهاب وعمل في الإدارة العامّة، أنّ فؤاد شهاب وثق بالياس سركيس واعتمد عليه منذ عيّنه مديرًا للشؤون الإدارية والقانونية في رئاسة الجمهورية، وعيّن شفيق محرّم مستشارًا للشؤون الاقتصادية والإنمائية في القصر. ورغم قرب سركيس من شهاب لعدّة سنوات وإخلاصه للنهج الشهابي، فإنّ طريقة الياس سركيس في الحكم بين 1976 و1982 لم تكن هي نفسها طريقة فؤاد شهاب، وأنّ عهد الياس سركيس ليس شهابيًا رغم أنّه كان محاطًا بشهابيين أمثال رينه معوّض وسامي الخطيب وأحمد الحاج وفؤاد بطرس. فالقرار لم يكن بيد سركيس، كما كان عنده استعداد لتفتيت سلطة الدولة وأن يكون وزير الخارجية فؤاد بطرس هو كل شيء في حكم سركيس[1].

ويكشف صلاح سلمان في مذكراته أنّ سركيس اتّخذ منذ بداية عهده قرارًا خطيرًا ولا دستوريًا هو أنّه جعل الحُكم في لبنان عمليًا حكم الرأس الواحد، أي هو نفسه لا الرأسين أي هو والحص. فقد عيّن سليم الحص رئيسًا للحكومة وفي نيته أن لا يُشركه في العمل السياسي الفعلي والجدي. وشكّل في نفس الوقت فريق عمل خاص به بعيدًا عن مجلس الوزراء من ثلاث حلقات: الأولى ضمّت فؤاد بطرس وجوني عبدو، والثانية إضافة إلى الأولى ضمّت أحمد الحاج وكريم بقرادوني، والثالثة ـ عند الحاجة ـ سامي الخطيب وفاروق أبي اللمع وميشال المرّ ورينه معوّض وميشال إدّه[2].

لقد شرح كريم بقرادوني أنّ سركيس بدأ عهده بالثلاثي فؤاد بطرس وسليم الحص وجوني عبدو، وأنّه بعد خلافه مع الحص، اكتفى بفؤاد بطرس وجوني عبدو. وأتى في

(1) غسان شربل، «منح الصلح»، **لبنان دفتر الرؤساء**، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، 2014، ص 175 ـ 176.

(2) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، بيروت، دار النهار، 2012، ص 80 ـ 81.

الدرجة الثانية «رينه معوّض وأحمد الحاج وسامي الخطيب وميشال إدّه وفاروق أبي اللمع وميشال المرّ، علمًا أنّ فاروق أبي اللمع كان يشارك أحيانًا في الفريق الضيق أي مع فؤاد بطرس وجوني عبدو»[1]. وحول قيادة الجيش، أراد سركيس تعيين غابي لحود، ثم رضخ لضغوط شمعون والجبهة اللبنانية وعيّن فكتور خوري. أمّا مصرف لبنان فكان سركيس يديره مباشرة من موقعه في رئاسة الجمهورية. وبقي فؤاد بطرس نائبًا لرئيس الحكومة ووزيرًا للخارجية حتى آب 1982 ووزيرًا للدفاع حتى نهاية 1978. فكان بطرس، وليس الحص، هو الرأس الثاني في الحكم، حيث احتكر بطرس الحكم مع سركيس.

فقد كان سركيس وبطرس يناقشان ويتفقان على معظم الأمور ـ كما كتب بطرس في مذكراته ـ «ولا يُطْلِعا مجلس الوزراء على كل التفاصيل» ويجتمعان سوية بدون الحص لدرس ملفات العلاقات مع سورية، ويمارسان استئثارًا بالسلطة واستهتارًا بمعايير الديموقراطية.

انطلقت الحكومة في مطلع 1977 على أساس أنّ الحرب اللبنانية انتهت، وتصرّف سركيس على أساس أنّ الحص سيتولى مهام الإعمار، وهو سيهتمّ بسياسة الدولة بمساعدة بطرس. وتأسس مجلس الإنماء والإعمار في كانون الثاني 1977 ليحلّ مكان وزارة التصميم العام. فتقدّم هذا المجلس بدراسات وجداول لسلسلة مشاريع مع تكاليفها وحاجياتها المالية. ولم تكن مهمة مجلس الاعمار بسيطة، إذ بعد حرب السنتين عمّ الدمار الوسط التجاري ومنطقة الفنادق والمناطق الصناعية ومناطق الاصطياف في الجبل، وضرب البنية التحتية الضرورية للنشاط الاقتصادي[2].

دعت خطة مجلس الإنماء والاعمار إلى سلسلة مشاريع بتكلفة 7.5 مليار دولار، وكانت الحكومة تأمل أن يأتي نصف المبلغ من الدول العربية، والنصف الآخر من القطاع الخاص المحلي ومن استثمارات أجنبية. فدعا لبنان إلى اجتماع لوزراء المال

(1) غسان شربل، «كريم بقرادوني»، **لبنان دفتر الرؤساء**، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، 2014، ص 224.

(2) كانت إعادة الاعمار هي نصف مهمة مجلس الإنماء والاعمار فيما كانت المهمة الأخرى معالجة الاقتصاد المعطّل والبطالة المرتفعة وإعادة العجلة لتنفيذ مشاريع كثيرة مقرّرة منذ 1974. فقد هبط الناتج المحلي القائم بنسبة 12 بالمئة بين نيسان وتشرين الأول 1975 وبنسبة 33 بالمئة عامي 1976 و1977. ورغم أنّ الاقتصاد شهد بعض التحسّن بعد حرب السنتين، ونما بنسبة 6 بالمئة كل عام حتى 1980 إلا أنّه لم يتدارك المستوى الذي شهده عام 1974.

العرب لبحث سلّة مساعدات للبنان. ولكن أوضاع البلاد لم تتماشَ مع موجة الحكومة المتفائلة. إذ أنّ العنف تجدّد عام 1978 على كافة الأصعدة: حرب بين الجيش السوري والقوّات اللبنانية ابتداءً من شباط 1978، وغزو إسرائيلي واسع في آذار من نفس العام. إلى أن ألغت هذه الأحداث الأجندة الإعمارية. ولكنّ الحكومة لم تقف مكتوفة الأيدي أمام الواقع الصعب، بل سعت إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات، وقامت بخطوات لمساعدة القطاعات الاقتصادية المتضرّرة، وإعادة تأهيل البنية التحتية وشبكتي الماء والكهرباء إلى العمل.

في القطاع السياحي، سمحت الحكومة للمؤسسات بتأجيل دفع مستحقات الضرائب والسلفات، كما تمّ تحويل بعض أرباح كازينو لبنان لترميم الفنادق. وقدّمت الدولة مبالغ سنويّة بقيمة 5 ملايين ل.ل. للقطاع السياحي خلال الفترة 1975 إلى 1979 (باستثناء عام 1978 حيث أقفل الكازينو). كما قدّم «مصرف تنمية الصناعة والسياحة» المدعوم من الدولة تسليفات بشروط مسهّلة بقيمة 300 مليون ل.ل. لترميم المؤسسات السياحية. ولكن مساعي الدولة لم تكن كافية لانطلاقة القطاع السياحي، ذلك أنّ الوضع الأمني المتدهور كان كفيلاً بمحو أثر أي خطوات إيجابية. فغاب السيّاح الأجانب، وامتنع المصطافون العرب عن الحضور، وتقلّصت السياحة الداخلية. وحوّلت بعض المؤسسات السياحية نشاطها إلى قطاعات أخرى، في حين غادر قسم من العمالة السياحية اللبنانية للعمل في الخليج وبلدان أخرى وأقفلت مؤسسات عدّة أبوابها.

وباتت السياحة بعد حرب السنتين تخدم زبائن من نوع آخر: ففيما كان سيّاح ما قبل الحرب يحضرون للمتعة والتسوّق وينفقون أموالهم بالعملة الصعبة، أصبح روّاد الفنادق صحافيين ومصوّرين عرب وأجانب ولبنانيين هاربين من الحرب، ومن الرواد أيضًا مسؤولو ميليشيات لبنانية وقادة منظمة التحرير الفلسطينية وبعض رجال الأعمال الزائرين وتجّار سلاح. وأحد إشارات انهيار القطاع السياحي، كان هبوط عدد الليالي السياحية التي أمضاها الزوار في الفنادق من 2.3 مليون ليلة عام 1974 إلى 400 ألف ليلة عام 1977، بتراجع بلغ 80 بالمئة.

كما أنّ محاولات الحكومة استعادة نشاط القطاع الصناعي لم تصِب النجاح. ففي 1977، بدأت الحكومة حملة لتشجيع الاستثمار الصناعي، ومنحت عطلة ضريبية لمدّة ست سنوات للذين يرغبون في إنشاء مؤسسات صناعية في بيروت، وعشر سنوات لمنشآت جديدة خارج بيروت، تمنح خاصة لاستثمارات بقيمة مليون ل.ل. بيد عاملة مجموع

رواتبها 200 ألف ليرة سنويًا. ولكن القطاع الصناعي استمرّ في ركوده المزمن لعدّة سنوات، وتراجع الإنتاج بعدما تعرّضت المؤسسات الصناعية للتخريب والنهب. ولم تتحسّن الصناعة اللبنانية إلا منذ أواسط الثمانينيات عندما تراجع استهلاك السلع المستوردة وتدهورت العملة الوطنية.

وكان عدد فروع تمثيل المصارف الأجنبية يرتفع حتى ناهز 68 مكتبًا، وقامت مصارف أجنبية بالإستحواذ على مصارف لبنانية. ولقد طبّق مصرف لبنان الاحتياط الإلزامي على المصارف على مرحلتين الأولى في تموز 1969 تبدأ بنسبة 2.50 بالمئة، والثانية في كانون الأول 1969 اكتملت عندها نسبة الـ 5 بالمئة.

حاولت الحكومة عام 1977 التعويض عن خسائر القطاع المصرفي عبر إصدار المراسيم 29 و77 و83 و130 التي تعالج النزيف المستمر في ودائع المصارف المحلية نحو الخارج، وقيام مودعين بتحويل ودائعهم بالليرة اللبنانية إلى أخرى بعملات أجنبية، وخاصة حسابات الدولار. فسمح المرسوم الأول للحكومة بإعفاء ودائع غير المقيمين من بعض الرسوم كالضريبة على الفائدة، وإعفاء البنوك المضيفة للودائع من دفع البدلات المترتّبة عليها للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع، وإعفاء هذه الودائع من احتساب إحتياطها الإلزامي لدى مصرف لبنان. أما المرسوم الثاني فقد فتح من جديد باب التراخيص للمصارف عبر إلغاء القانون 67/28 الذي كان قد جمّد منح التراخيص لمدة عشر سنوات والذي انتهت مفاعيله بأي حال في 9 أيار 1977.

وعالج المرسومان 83 و130 موضوع الديون العالقة بين المصارف وزبائنها على خلفية الخسائر المادية التي لحقت بالقطاع التجاري والصناعي. فقد سمح قانون رقم 83 ـ الصادر في 17 حزيران 1977 ـ للمصارف بتكوين مؤونة لمواجهة الديون التي نشأت قبل عام 1977، وتلك المشكوك بتحصيلها بموافقة لجنة الرقابة على المصارف. وفي المقابل قام المرسوم الإشتراعي رقم 130 الذي صدر في أواخر 1977 بمنح تسهيلات لبعض المدينين والسماح لهم بتقسيط الدين القديم على أقساط نصف سنوية حتى نهاية 1982 بفائدة خمسة بالمئة[1]. وعام 1977 اختار الحص فؤاد السنيورة الذي كان تلميذه في الجامعة الأميركية في بيروت، رئيسًا للجنة الرقابة على المصارف، وكان السنيورة يبلغ من العمر 34 عامًا.

(1) غسان العياش وجورج عشي، **تاريخ المصارف**، بيروت، بنك عودة، ص 250.

طيلة سنوات الحرب كان مصرف لبنان يمدّ الخزينة العامّة بالقروض، ويمنح الحكومة تسهيلات تحت عنوان «قروض استثنائية» في ظل الشروط الضيقة لاستقراض الدولة التي كان قانون النقض والتسليف يفرضها. وقد سُجّلت قروض المصرف للخزينة ضمن حسابين منفصلين، الأوّل تحت اسم «قروض استثنائية للدولة لتسيير أجهزتها» حُدّد سقفه بمليار ل.ل. وفُتح الثاني تحت عنوان «قروض استثنائية للدولة لإعادة التعمير» حُدّد سقفه بمليار وخمسماية مليون ل.ل. وقد ارتفع مجموع القروض الإستثنائية خلال أقل من سنة واحدة من حكومة الحص إلى 940 مليون ل.ل.

وبسبب الانقسام الجغرافي بين المناطق اللبنانية والإنقسام الزائد بين القوى السياسية المتصارعة، تعثّرت أعمال مصرف لبنان، وخاصة أنّ مركزه في غرب العاصمة لم يسمح بالتحرّك الميداني اللازم في السوق، أو خدمة خزينة الدولة والمصارف في كل أنحاء لبنان باتقان. وكان قانون النقد والتسليف قد أجاز لمصرف لبنان بناء فروع له في المناطق اللبنانية عدا عن تلك المنصوص عليها في القانون إن اقتضت الضرورة. فعمل المصرف على بناء فرع في جونية عام 1980 لكي يتمكّن من خدمة كل لبنان بصرف النظر عن التقسيم المناطقي، فكان دوره هذا رمزًا من بقاء هيبة الدولة والمحافظة على وحدة البلاد. وفسّر البعض ـ من قصر بصيرة ـ افتتاح فرع جونية كخطوة لنقل المركز الرئيسي للمصرف إلى جونية التي اسموها «عاصمة المنطقة الشرقية». بل كان افتتاح الفرع ردًّا على تقطع أوصال الطرقات، وعدم قدرة موظفين في المصرف من الوصول إلى المركز الرئيسي. وأنيطت بفرع جونية نشاطات مصرف لبنان اليومية الروتينية، واستشارة الحاكم في المسائل والقرارات[1]. ومن الفروع الثلاثة في الستينيات، بلغ عدد فروع مصرف لبنان المناطقية تسعة: عالية، بكفيا، صيدا، صور، النبطية، طرابلس، جونية، زحلة، وبعلبك.

ولم تسفر جهود الحكومة لانعاش الاقتصاد بعد حرب السنتين عن نتيجة تذكر، فلم تكن على موجة الإصلاح الاجتماعي والسياسي، بل ركّزت على استتباب الأمن وإعادة الإعمار ومعالجة الأمور الطارئة، ونجحت على الأقل في تخفيف وطأة الظروف الصعبة على المواطنين، بالتأكّد من سير عمل المؤسسات الخدماتية وتأمين رواتب الموظفين، ونفقات الضمان الاجتماعي، وتقديم مساعدات طارئة للقطاعات الاقتصادية، والتسامح في التزامات القطاع الخاص تجاه الدولة.

(1) فرع المصرف المركزي في جونية، جريدة **الأحرار**، 3 تشرين الأول 1980.

سركيس ينفّذ المطلوب

من خلال زياراته المتواصلة للرئيس سركيس في قصر بعبدا، سواءً لعلاقة بعمله في مصرف لبنان أو كرئيس لشركة إنترا، كان شفيق محرّم يلاحظ تصاعد الخلاف بين سركيس والحص. ويشرح محرّم أساس الخلاف:

«كان الحص رئيسًا للحكومة وسركيس رئيسًا للجمهورية، فكان الحص على علاقة جيدة مع السوريين ويتعاون معهم إلى أقصى الحدود، أمّا سركيس فبحكم موقعه كرئيس للجمهورية، كان له موقف آخر، يجب أن يمثّل نصف لبنان الآخر المسيحي أيضًا، فيدافع عن الموقف المسيحي ليحصل توازن في السلطة، ولذلك كان يرفض الدور السوري، وسعي دمشق لوضع اليد مباشرة على لبنان وخاصة منذ شتاء 1978.

ويضيف محرّم: «هذا هو جوهر الخلاف بين الرجلين: الحص مسلم سنّي ومرتبط بسورية، وسركيس ماروني يريد أن يدافع عن لبنان من وجهة نظره، ويعني ذلك التعاون مع الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميّل وابنه الشيخ بشير الجميّل. وهذا كان واقع لبنان آنذاك فعلاً، حيث كان للكتائب حيثية ووجود على الأرض. وبات سركيس مقتنعًا أنّ بشير إذا ما تسلّم البلد من بعده فسوف يديره إلى الأمان ويعيد وحدة لبنان، كيف لا وخاصة أنّ شعار بشير عند انتخابه رئيسًا عام 1982 بات 10452 كلم مربع لبنان بلدًا واحدًا. ولذلك كان بشير بنظر سركيس هو خياره للرئاسة، خاصة أنّ معضلة الميليشيات ستجد حلاً بدمج القوات اللبنانية بالجيش. فكان خلاف سركيس مع الحص إذًا كبيرًا جدًا».

أمّا عن دور فؤاد بطرس فيقول محرّم: «كان فؤاد بطرس وزيرًا للخارجية ونائبًا لرئيس الوزراء، صاحب ثقة كبيرة جدًا لدى سركيس. فقد اختاره الرئيس شهاب وزيرًا في حكومات عهده، وتربطه صداقة قديمة بالرئيس سركيس تعود إلى منتصف الخمسينيات. ولذلك عندما أصبح سركيس رئيسًا للجمهورية كان لبطرس حصّة الأسد من المناصب الوزارية».

بعد مرور عام على عهده، فشل سركيس في تفعيل حوار وطني على وثيقة دستورية، وذلك بسبب رفض سورية التام إعطاء كمال جنبلاط أي دور، وإصرارها على إقصاء أحزاب الحركة الوطنية سياسيًّا، كما أقصتها عسكريًا في صيف 1976. وزاد في الطين بلّة أنّ سركيس كان منحازًا علانية: فهو كان يهز كتفيه في الهواء عندما ترفض سورية التعامل مع كمال جنبلاط والحركة الوطنية «شو بعمل»، ولكنّه كان يغضب من سورية ويقدّم استقالته

إذا كان أي موقف سوريّ يتعلّق بالجبهة اللبنانية سلبيًا[1]. وينقل الوزير صلاح سلمان حديثًا مع الوزير السوري عبد الحليم خدام كشف نوايا سورية تجاه كمال جنبلاط: إذ كان سلمان يزور دمشق بصفته وزيرًا للداخلية، وقال له خدام: «كيفو صاحبك؟ (على أساس أنّ سلمان درزي ولا بد بنظر خدام أن يكون كمال جنبلاط صاحبه).. قول لصاحبك إنّو ناويين عليه». واستعمل خدّام ألفاظًا بذيئة بحق جنبلاط. وعندما تبلّغ جنبلاط هذا التهديد ابتسم واكتفى بالقول: «ماشي الحال». وبعد اغتيال جنبلاط في 16 آذار 1977، كشف التحقيق اللبناني - نشرته مجلة **الشراع** وجريدة **النهار** في مقابلتين مع العميد عصام أبو زكي - أنّ عسكريين سوريين بقيادة الضابط ابراهيم الحويجي مسؤول قوات الردع في سن الفيل نفّذوا العملية. والحويجي هذا رُقيّ إلى مدير عام الاستخبارات الجوية في سورية[2].

لم يكن كافيًا استقرار الوضع في بيروت والمناطق حيث تسيطر قوات الردع العربية، بل كان وضع جنوب لبنان يقود البلاد نحو هاوية جديدة بعد 1976. فقد دخلت سورية لبنان وفق تفاهم قضى أن تتولى هي أمن مناطق لبنان شمالي نهر الليطاني في ترتيبات رعاها مع إسرائيل وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر. ووضعت هذه الترتيبات مناطق جنوب الليطاني تحت رحمة إسرائيل، فاستباحت إسرائيل الجنوب أكثر من أي وقت مضى، وباتت قراه ومدنه تعيش حربًا يومية، وغارات إسرائيلية متواصلة، في حين استمرّ الوجود الكثيف والمحصّن للمقاومة الفلسطينية واليسار اللبناني في تلك المناطق بعيدًا عن المظلة السورية. هذا الوضع الشاذ الذي وضع عمليًا سورية وإسرائيل في مهمة إدارة أمن لبنان لم يستمرّ أكثر من سنة (تشرين الثاني 1976 إلى تشرين الثاني 1977). إذ خلال هذه السنة كانت سورية متفاهمة مع الدول المحافظة العربية الأميركية الهوى، وبموجب اتفاق الرياض عام 1976 بين أنور السادات وحافظ الأسد والملك خالد بن عبد العزيز. وهو اتفاق منح شرعية للقوات السورية في لبنان.

ولكن بعد عام بالضبط وفي تشرين الثاني 1977، رفضت سورية عزم أنور السادات على زيارة إسرائيل بهدف مصالحتها ودفن القضية الفلسطينية. وكانت سورية تتمتّع برضى

(1) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، ص87.

(2) نشرت **الشراع** و**النهار** هذا الكلام عام 2007 بعد عامين من خروج سورية من لبنان. ماجدة صبرا، «العميد عصام ابو زكي يكشف لأول مرة ملف الجريمة بعد 29 عامًا على ارتكابها: احد الجناة هو الضابط السوري ابراهيم حويجي الذي أصبح مديرًا للاستخبارات الجوية»، **مجلة الشراع**، آذار 2007. صبحي منذر ياغي، «النهار تنشر كيف قتل السوريون كمال جنبلاط» **جريدة النهار**، 20 آذار 2007.

أميركي منذ تبوّأ الأسـد السـلطة عام 1970. ولكن تبيّن أنّه كان على سورية أيضًا لتكون مقبولة في نادي الدول التابعة للولايات المتحدة أن تبتلع الموسى وترضى حتى بما يتنافى مع مصلحتها وقناعاتها. فـكان ثمن موقفها من زيارة السـادات لإسـرائيل باهظًا جدًّا، استمرّت في تسديده عشر سنوات خارج الرضى الأميركي من 1978 حتى 1989[1]. إذ بعد موقف سورية ضد السادات، انقلب الوضع بعدما أرسلت واشنطن الـ code «أنّ سورية لم تعد معنا» إلى المحافظين العرب والسـائرين في الفلك الأميركـي في لبنان. ولئن كانت الجبهة اللبنانية والقوات جزءًا من التركيبة الإقليمية الموالية للولايات المتحدة، فقد فهمت الـ code. وهكذا تموضعت الاصطفافات كالتالي: ظهر تقارب مستجد بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وازدادت العلاقة بين إسرائيل والميليشيا المسيحية وثوقًا[2].

وخرج بشير الجميّل في تشـرين الثاني 1977 في مؤتمر صحافي مباشرة بعد افتراق أنور السادات عن حافظ الأسد، وأعلن ما معناه أنّ شهر عسل القوات اللبنانية مع سورية قد انتهى. وهاجم سـورية بعدما كانت حليف الجبهة اللبنانية ومنقذ المسيحيين. ثم أمر قوّاته الاستعداد لضرب القوات السورية في المناطق الشرقية. وهكذا بدأت سورية تسدّد الثمن بهجوم القوات اللبنانية على الجيش السـوري في بيروت الشرقية في شباط 1978، وبغزو إسرائيلي كبير وغير مسبوق لجنوب لبنان في آذار 1978، ثم بعودة الاشتباكات إلى المحاور التقليدية في بيروت في نيسـان 1978. وكان لهذه التطورات وقعها السلبي على حساب الاستقرار السياسي، إذ بعد ذلك بأسبوع أي في 19 نيسان 1978 قدّم سليم الحص استقالته من الحكومة احتجاجًا على تموضع رئيس الجمهورية الياس سركيس ضمن الطبقة السياسية المسيطرة، وسيره في منحنى تدريجي جعله خاضعًا تمامًا للجبهة اللبنانية بقيادة كميل شمعون والقوات اللبنانية، ومعاديًا تمامًا لليسار اللبناني، ومتعاملًا مع كامل الأسعد على أساس أنّ الشيعة في لبنان يتبعون الأسعد. وجاءت استقالة الحص بعد أقل من خمسة أشهر على ولادة الحكومة.

لقد دأب سـركيس على تنفيذ مطالب الدول العربية المواليـة لأميركا منذ بدء عمل حكومة الحص. وعلى سـبيل المثال، لئن كانت الصحافة اللبنانية تضايق الأنظمة العربية

(1) اسـتمرّ الغضب على سـورية حتى أيلول 1990 وتوقف بعدها بعدما انضمّت سورية إلى الولايات المتحدة في حرب الخليج. فعاد نفوذ سورية في لبنان أقوى من السابق.

(2) جوزف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2003، ص71.

بحرياتها، فرض سركيس رقابة مسـبقة على الصحف عبر مديرية الأمن العام (التي كان يرأسها أنطوان دحداح في عهد فرنجية ثم رأسها فاروق أبي اللمع)، وذلك بدون استشارة رئيس الحكومة سـليم الحـص وبـدون أي دور أو رأي لوزير الداخلية صلاح سـلمان المسـؤول المباشـر عن مديرية الأمن العام. فقد كان ضرب حرية الاعلام اللبناني مطلبًا رئيسيًا للسعودية وسورية والدول العربية المحافظة. ولذلك كان أول مرسوم يصدر في عهد سركيس هو المرسوم رقم 1 في 1 كانون الثاني 1977 أعطى المدير العام للأمن العام الحق بإلغاء ما هو معدّ للنشر كليًا أو جزئيًا وحتى بتوقيف المطبوعة عن الصدور إذا لزم الأمر. وأنّ أي مطبوعة تخالف قرار الأمن العام سـتُعرّض مسؤوليها للسجن من سنة إلى ثلاث سـنوات، ولا يحق لأي مطبوعة «أي مراجعة تسلسـلية أو إداريـة أو قضائية، ولا يحق لأصحاب الشأن المطالبة بأي تعويض من جرائها»[1].

ولم يكفِ أنّ هذا المرسوم جعل من المدير العام للأمن العام دكتاتورًا، وأداة رهيبة لقمع الحريات بل إنّ أنطوان دحداح ومن بعده رؤوف أبي اللمع طبّقا المرسـوم بطريقة عشوائية وبانتقائية كيدية ضد اليسـار اللبناني والحركة الوطنية، وانحيازًا فاضحًا للجبهة اللبنانية وأحزابها. وحاول وزير الداخلية صلاح سـلمان التدخّل لوقف الاجحاف وضبط التطبيق الظالم للمرسوم، فلم يتجاوب معه أنطوان دحداح وهو موظف في وزارته.

وعندما بـدأ الحص يعترض ويتدخّل تضايق منه سـركيس، وشـرع فؤاد بطرس وجوني عبدو في العمل على الإتيان برئيس حكومة جديد يكون أكثر طاعة من الحص. ولكن لم يجدا في الساحة أي شخصية سنيّة جديّة تقبل بهذا المنصب في ذلك الوقت. وكانت الاهانات تتكرّر ضد الحص حتى في الجلسات وهو صامت. وكانت الأخبار عن سلوك الحص في الحكومة وفي جلسـاتها تصل تباعًا إلى كميل شمعون وقادة أحزاب الجبهة اللبنانية. وبعد جلسة لمجلس الوزراء في القصر الجمهوري، كان الحص عائدًا من بعبدا إلى بيروت عن طريق الحدث ومعه في السـيارة الوزير صلاح سلمان. فقطع عليه مسلحو ميليشيا النمور التابعة لكميل شمعون الطريق، حتى بعدما أبلغهم الضابط المرافق للحص أنّ هذه سـيارة رئيس الحكومة اللبنانية ـ وهم بالأحرى كانوا قد تلقّوا معلومة مرور الحص من مراجعهم العليا. ولكنّهم أبقوا الحص على الحاجز جالسًا في السيارة إلى أن أذنوا له بالمرور. ومن مكتبه اتصل الحص بجوني عبدو مدير المخابرات

(1) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، ص110.

الذي أجابه أنهم عناصر طائشة وسيؤنّبهم، رغم أنّ هذا التصرّف هدّد سلامة رئيس الحكومة وآذى سمعة الدولة في أوقات حرجة[1].

ويذكر سليم الحص وصلاح سلمان في مذكراتهما معاناتهما في عهد سركيس، وكيف احتكر سركيس السلطة مع فؤاد بطرس ضمن حلقة ضيقة، وكيف حوّل الثنائي سركيس - بطرس مسار الدولة باتجاه فئوي يرعى مصلحة الطبقة المهيمنة. وكان فؤاد بطرس ظالمًا في مذكراته بحق سليم الحص، حيث اتهم الحص بأنّه طائفي. والحقيقة أنّ فؤاد بطرس كان يكره الرئيس الحص، لأنّه لم يكن يوافق على تنفيذ طلباته وهو وزير في حكومته. بل كان بطرس يتصرّف باستقلالية تامّة عن رئيس الحكومة، ويتّصل بالدول العربية والأجنبية، ويدير علاقات مع أطراف الداخل اللبناني بمعزل عن رئيس الحكومة، ويتّفق على أمور عليا في الدولة مباشرة مع سركيس بدون إطلاع الحص.

رسم فؤاد بطرس في مذكراته المملّة صورة سركيس للرأي العام بأنّه كان حزينًا وزاهدًا في السلطة وقلبه على لبنان. وهي الصورة ذاتها التي قدّمها عن سركيس كريم بقرادوني الذي كان مستشارًا لسركيس في كتابه **السلام المفقود عهد الياس سركيس**. ودافع بقرادوني عن سركيس في كتابه وقدّمه بإيجابية مفرطة وغير نقدية. ولكن بقرادوني اختلف عن كتاب بطرس في أنّه اختار التحليل والمعلومة وليس الانشاء، ولم تزد صفحاته عن 230[2]. فكان كتاب بقرادوني سجلًا تاريخيًا مفيدًا للباحث، مقارنة بكتاب بطرس الذي وصل عدد صفحاته إلى أكثر من 700 صفحة مليئة بالتبجيل، وبمديح نفسه والتمويه والكلام الغامض وقلّة المعلومات، والإشارة مثلاً إلى كيف مدحه ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز ووزير الخارجية سعود الفيصل وملك المغرب الحسن الثاني وأمير قطر. فيفهم القارئ إلى أي معسكر عربي انتمى.

وبالمقابل، جاء في مذكرات سليم الحص الكثير من التفاصيل عن تجربته مع سركيس وبطرس. ولكن الحص، احترامًا للعهد والزمالة مع سركيس، لم يتعرّض له أو لبطرس بتوصيف مباشر، وبقي كلامه مواربًا يسرد الوقائع بدون تجريح. واستمرّت هذه التعمية عن عهد سركيس حتى العام 2012، عندما نشر صلاح سلمان وزير الداخلية في ذلك العهد مذكراته وكتب فيها: «كي لا تبقى الاتهامات غير المبرّرة التي وجّهها الوزير

(1) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، ص97.

(2) كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الياس سركيس**، بيروت، شركة المطبوعات، 2010.

فؤاد بطرس تكرارًا إلى القوى الوطنية والرئيس الحص ولي شخصيًا بدون أجوبة.. ذلك أن تُحصر كل مسؤولية الحرب والأزمات بالفريق الآخر، فهذا تجنٍ وقصر نظر. كتب الوزير بطرس مذكراته التي أسماها «المذكرات» كمحامٍ مكلّف بالدفاع عن قضية وعن شخص»[1].

ويكشف الوزير صلاح سلمان أنّ الفريق الذي وضعه سركيس في الحكم كان مجيّرًا لخدمة الطبقة المهيمنة في لبنان والتابعة للمحافظين العرب والمحور الأميركي، وأنّ سركيس كان ضعيفًا ويهاب الرئيسين كميل شمعون وسليمان فرنجيّة، ولكن خصوصًا شمعون»[2]. حتى أنّ سركيس كان يرفض أي خطوات تسهم في تقارب اللبنانيين إذا لم تكن لمصلحة شمعون. فقد عرض عليه الوزير صلاح سلمان مشروع قانون انتخابات يخفّف من حدّة الطائفية ويبتعد عن الدائرة الصغيرة التي وُضعت في السابق لخدمة مصاصي الدماء من الزعماء. فرفض سركيس المشروع. وسأله سلمان عن السبب.

فأجاب سركيس بابتسامة غير مفهومة: «بقانون كهذا لن ينجح كميل شمعون في الانتخابات».

ورد سلمان: «فليكن!».

وجزم سركيس» «كلا... هذا شيء لا أقبل به»[3].

وإبّان معارك الجيش السوري والقوات اللبنانية في شرق بيروت صيف 1978، هدّد سركيس بالاستقالة من منصبه. ولكنّه عدل عن ذلك عندما بلَغَه أنّ شمعون قد شتمه بأنّه «نصف لبناني»[4]. وأدّى عداء مطبخ سركيس المصغّر وشبه السري للطرف الآخر في لبنان إلى درجة خضوع سركيس أكثر وأكثر لابتزاز شمعون والجبهة اللبنانية، واتكاله أكثر من اللازم على فؤاد بطرس «المعروف بفوقيته وبثقته المبالغ فيها بنفسه»، كما قال سلمان. كما أنّ سركيس أبعد الحص عن كل المعلومات والقرارات بحجّة أنّ الحص خاضع لسلطة عرفات والحركة الوطنية. وهي حجّة ساقها ضده فؤاد بطرس أصلاً وذكرها بطرس مرارًا وتكرارًا في مذكراته. وهذا افتراء على الحص وغير صحيح مطلقًا[5].

(1) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، بيروت، دار النهار، 2012، ص16.

(2) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، بيروت، دار النهار، 2012، ص80.

(3) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، ص87.

(4) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، ص83، نقلًا عن كتاب كريم بقرادوني، **السلام المفقود**.

(5) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، ص84.

ثم كان الحص يريد أن يتضمّن البيان الوزاري مثلاً أنّ حكومته ستعمل على إلغاء الطائفية، فوافق كل الوزراء على الفكرة إلا فؤاد بطرس الذي أصرّ على عدم إدخال هذا البند. ويقول صلاح سلمان: «بدا لي أنّ بطرس كان أقرب بكثير إلى المارونية السياسية ومن تطرّف الجبهة اللبنانية بزعامة الرئيس كميل شمعون منه إلى شهابيته السابقة وإلى الأرثوذكسية والاعتدال»[1]. فقد كان بطرس يتهيّب شمعون أكثر مما تهيّبه سركيس، ويحسب له ألف حساب، ولم يتجرّأ يومًا أن يردّ عليه أو ينتقده علنًا. وعندما فجّرت ميليشيا النمور الأحرار منزل بطرس» لأنّه أيّد تعيين العماد فكتور خوري قائدًا للجيش ضد مشيئة كميل شمعون، وضد إبقاء العماد إبراهيم طنوس قائدًا، لم يطلب بطرس إجراء أي تحقيق، ولم يتحدّث بأي تفصيل عن هذا الحادث في كتابه[2]. أمّا سركيس فقد رفضت القوات اللبنانية التعاون معه، وقاطعته لمدّة عام ونصف العام، ومنَعَ مسلّحوها الدولة من فرض سلطتها واسترجاع مرافقها. واستمرّ هذا التعامل المذلّ لسركيس ودولته إلى أن بدأت معركة إخراج السوريين من المناطق الشرقية، فتنازل سركيس تمامًا لبشير والقوات، وليس العكس[3]. وخاصة أنّه فهم الاصطفافات الإقليمية ضد سورية بعد مبادرة السادات.

تموضع أجهزة الدولة

اكتشف صلاح سلمان باكرًا ضآلة مكانته كوزير وأنّه كان وزيرًا للداخلية بالاسم فقط، ولم يسمح له سركيس وبطرس بممارسة أي من صلاحياته. إذ حتى مدير الأمن العام العقيد أنطوان دحداح كان يتصرّف بعدم لياقة مع صلاح سلمان الذي كان رئيسه بالتراتبية، بصفة سلمان كوزير وصفة دحداح كمدير مديرية في الوزارة. حتى أنّ دحداح لم يحضر أبدًا إلى مكتب سلمان لاطلاعه على ملفاته، بل اضطر سلمان لزيارته في مديرية الأمن العام في الأشرفية حيث فوجئ أنّ دحداح معادٍ جدًّا لنصف اللبنانيين «لتعاونهم مع الفلسطينيين خلال الحرب، وأنّ هذا الفريق خان الوطن برأي دحداح، ولذلك لا يمكن العيش معه بعد الآن». وإذ اعترض سلمان على هذا الكلام وأنّ على الدولة ورجالها أن تعمل لوحدة لبنان ومنع التقسيم، لم يقتنع دحداح بل عاتب رئيسه الوزير سلمان رافضًا التعاون معه لإعادة توحيد جهاز الأمن العام.

(1) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، ص86.
(2) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، ص136.
(3) جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، ص67.

وأدرك سلمان أنّ مدير الأمن العام يتصرّف باستقلالية وفوقية مع وزارة الداخلية لأنّ عنده حصانة عليا تسمح له بذلك، ومحسوب على رئيس الجمهورية سركيس، وعلى علاقة مباشرة معه دون علم أو إذن وزير الداخلية[1]. ذلك أنّ أنطوان دحداح هو شقيق رودريك دحداح زوج لميا فرنجية ابنة سليمان فرنجيّة الكبرى، وأبقاه سركيس ليكسب رضى فرنجية. وإذ أراد الوزير سلمان ممارسة صلاحياته في تعيينات مديرية الأمن العام احتجّ دحداح ورفع الأمر للرئيس فرنجية الذي كان لا يزال يتمتّع بنفوذ واسع. فتدخّل فرنجية مباشرة لدى سركيس الذي استدعى الوزير سلمان وطلب منه التراجع فتراجع[2]. وكان الأمن العام يرسل للوزير سلمان معلومات أمنية سطحية: عمّن سافر أو عاد إلى لبنان وعن توقيف أشخاص بمخالفات بسيطة. في حين كانت نشرة الاستقصاء السرية والاستخباراتية تُرسل كاملة إلى الرئيس سركيس. وعندما طلب سلمان النشرة الكاملة التي تصدر عن مديرية في وزارته لم يُلبَّ طلبه.

وهذا كان مختصر العلاقة بين الوزير سلمان وأنطوان دحداح، إلى أن سمّى سركيس مديرًا عامًّا جديدًا هو فاروق أبي اللمع صديق فؤاد بطرس، رغم أنّ تسمية مدير عام الأمن العام هي من صلاحيات وزير الداخلية. ويقول سلمان: «إنّ تعيين الأمير فاروق أبي اللمع كمدير عام للأمن العام ينطبق عليه القول إنّه لم يكن الشخص المناسب في المكان المناسب.. لقد تبيّن لي أنّ ميزته الوحيدة التي أدّت إلى تعيينه هي ولاؤه التام لصديقه الرئيس سركيس، وللوزير الملك فؤاد بطرس اللذين لم يكونا مهتمين بتقوية الأمن العام، بل كانا يركّزان كل اهتمامهما على مديرية المخابرات في الجيش بقيادة المقدّم جوني عبدو».

ميشال الخوري في مصرف لبنان

كما أراد فؤاد بطرس تعيين صديقه الشيخ ميشال الخوري، ابن الرئيس السابق بشارة الخوري، حاكمًا لمصرف لبنان خلفًا لسركيس وتمّ له ذلك. وكان الخوري من الطبقة التقليدية وعضوًا في النادي المهيمن. ولقد اتفق بطرس وسركيس على أن يقوم وزير المال فريد روفايل بتسمية الخوري في مجلس الوزراء. وفي الجلسة اقترح فريد روفايل اسم ميشال الخوري، فاحتجّ الوزير أسعد رزق معارضًا تعيين الخوري بشكل حاد، وتحدّث

(1) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، ص 66 ـ 68.
(2) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، ص 131 ـ 132.

بإسهاب عن المؤهلات التي يجب أن يتحلّى بها الحاكم وهي غير موجودة في ميشال الخوري. وبعدما فرغ رزق من مداخلته، اضطر بطرس إلى كشف القناع أنّه هو وراء التسمية عندما ابتسم قائلاً لأسعد رزق «مشّي لنا ياها». وفهم رزق اللعبة وسكت، خاصة أنّ أحدًا غيره من الوزراء لم يقل شيئًا. فصدر لاحقًا قرار بتعيين ميشال الخوري، وكُتبَ في القرار أنّ التعيين قد حصل بإجماع كل الوزراء الحاضرين. وهو تزوير للوقائع لأنّ مشيئة فؤاد بطرس هي التي طغت.

جيش فئوي

في العام 1977، رفضت الجبهة اللبنانية إعادة بناء وتوحيد الجيش اللبناني، كي لا يشارك الضباط المسلمون في قيادته. وتماشى سركيس مع هذا التوجّه، وورد في كتاب كريم بقرادوني **السلام المفقود** «أنّ الضباط المسيحيين القياديين في الجيش كانوا يصرّون على إبقاء الجيش مسيحيًا» وأنّ سركيس لم يعمل على دمج ألوية الجيش وبنائه[1]. إذ بعد حرب السنتين والانشقاقات التي حصلت، باتت مواقف قيادة الجيش أسوأ مما كانت قبل 1975 في إنحيازها، بعدما أصبح ما تبقى من الجيش منذ ربيع 1976 امتدادًا عسكريًا للجبهة اللبنانية، شارك في معارك القوات اللبنانية ضد الجيش السوري في شباط 1978 حيث قتل عناصر الجيش 30 جنديًا سوريًا قرب الفياضية.

وحول هذه الحادثة يقول بول عنداري وهو قيادي في القوات اللبنانية في كتاب **هذه شهادتي**: «في 5 شباط 1978 أقام السوريون حاجزًا أمام ثكنة القوات اللبنانية في الأشرفية.. وبعد ظهر ذلك اليوم أفادت بلدة الحدث أنّ بيت الكتائب مطوّق وهناك جريحان. وفي العاشرة والنصف صباح 7 شباط أقام السوريون حاجزًا أمام ثكنة شكري غانم ـ الفياضية، وجرى على الأثر تبادل للنار بكل أنواع الأسلحة، امتدّ إلى اشتباكات بين الجيش السوري والقوات اللبنانية في المناطق الشرقية»[2]. ويشرح كريم بقرادوني في كتاب **السلام المفقود**: «وقع اشتباك مفاجئ في السابع من شباط 1978 بين جنود لبنانيين وسوريين أمام ثكنة الفياضية... كانت حصيلته أكثر من ثلاثين قتيلاً جلّهم من الجنود السوريين. وفي اليوم التالي التقيت سركيس وبادرني بوجه متجهم قائلاً: وجّهت دمشق إلي إنذارًا تطلب فيه أن أسلمها الضباط والجنود اللبنانيين المسؤولين عمّا يسمّونه اعتداءً على الجيش السوري».

---

(1) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، ص 54.

(2) بول عنداري، **هذه شهادتي: 1975 ـ 1992**، بيروت، 2005.

أمّا الرئيس سليم الحص فيقول في كتاب **زمن الأمل والخيبة**: «إندلع القتال على نحو خطير بين أطراف الجبهة اللبنانية والقوات العربية السورية العاملة في إطار قوات الردع العربية في السابع من شباط 1978. وقد انطلقت شرارة القتال بمهاجمة عناصر من الجيش اللبناني حاجزًا سوريًا على طريق الفياضية. ونفّذ العملية حوالى عشرين جنديًا لبنانيًا من ثكنة الفياضية، ثم خرج فريق من الأغرار في الجيش اللبناني وقاموا بتفتيش المباني المجاورة بحثًا عن عسكريين سوريين، ودخلوا مبنى كانت تشغله قيادة كتيبة هندسية تابعة لقوات الردع العربية. وبعضهم عمد إلى إيقاف السيارات المارة واحتجزوا بعض السوريين من ركابها. وبلغ التوتر ذروته، إذ أطلق هؤلاء النار من رشاشاتهم على حافلة تقل جنودًا سوريين كانوا متوجهين إلى دمشق في إجازة»[1]. قاد الهجوم على الجيش السوري النقيب سمير الأشقر والملازم أول فارس زيادة. ثم اندلعت المعارك في شرق بيروت وتركّزت في البداية على برج رزق في الأشرفية وحي فرن الشباك لتنتشر في مناطق أخرى وانفتحت بشكل واسع وانضمت إليها وحدات من الجيش اللبناني.

دعم دويلة سعد حدّاد

في 14 آذار 1978، قامت إسرائيل بغزو لبنان، فقتلت ألفي مدني لبناني ومائة فدائي فلسطيني و500 مدني فلسطيني وهجّرت 200 ألف لبناني من قرى الجنوب و65 ألفًا من المخيمات الفلسطينية. وإذ توقّع الوزراء أن تجتمع الحكومة للتصدي لهذه الكارثة الوطنية، رفض سركيس الدعوة لاجتماع لمجلس الوزراء، متذرّعًا بأنّه التقى السفير الأميركي ريتشارد باركر، وأنّه «أبلغه الاحتجاج الصارم، وطلب منه أن يستفسر عن أهداف الإسرائيليين من وراء الغزو». وهكذا اعتبر رئيس الجمهورية الياس سركيس أنّ استدعاء السفير الأميركي والتحدّث إليه كان ردّة الفعل الممكنة الوحيدة من قبل لبنان»[2].

ثم انسحبت إسرائيل جزئيًا وأبقت على حزام أمني مساحته 500 كلم مربّع يضم 61 قرية وبلدة في أقضية حاصبيا ومرجعيون وبنت جبيل وصور، وتشرف عليه ميليشيا جيش لبنان الجنوبي بقيادة الرائد سعد حداد المنشق عن الجيش اللبناني. وكان حداد مدعومًا من كميل شمعون ويقود زمرة عسكرية في القرى الحدودية قادها للقتال إلى جانب الغزو الإسرائيلي عام 1978، وارتكب مجزرة في حق سكان بلدتي الخيام وحانين. ثم

---

(1) سليم الحص، **زمن الأمل والخيبة**، بيروت، دار العلم للملايين، 1992.

(2) صلاح سلمان، ص 90.

عيّنت إسرائيل سعد حدّاد ناطورًا لها في 19 نيسان 1979. وفي 20 نيسان 1979، أي بعد يوم من إعلان سعد حداد الشريط الحدودي الذي تحتله إسرائيل كيانًا خارجًا عن لبنان باسم «دولة لبنان الحر»، وفي جلسة للحكومة، طالب وزراء محاكمة سعد حدّاد فدافع عنه فؤاد بطرس. وكتب بطرس في مذكراته عن تلك الجلسة: «كان علينا أن ندين سعد حداد ونطرده ولكننا لم نفعل»[1]. ولكن لم يذكر بطرس أسباب دفاعه عن حداد وما معنى موقفه منه. وقد كان فؤاد بطرس عندما وقع الغزو الإسرائيلي عام 1978 وزيرًا للخارجية وللدفاع أهم وزارتين للدفاع عن لبنان عسكريًا ودبلوماسيًا. ولكن يبدو من سرده للغزو الإسرائيلي عام 1978 والاجتياح الإسرائيلي الكبير عام 1982 أنّه شخص لا يهمه شعبه. فلا ذكر لمعاناة الجنوب في كتابه أو لعشرات آلاف الشهداء والجرحى من اللبنانيين، ولا أي وصف للحرب الإسرائيلية على لبنان. حتى أنّه لم يتناول إسرائيل بوصف قاسٍ كعدو، كما تناول سورية بعدائية في كتابه.

وإذ واصل الوزراء الاحتجاج على ارتكابات سعد حدّاد، تولى سركيس الدفاع عن حدّاد أيضًا وقال إنّ نصف اللبنانيين يعتبرون حدّاد بطلاً، وأنّ الدولة ستستمر في دفع رواتب حداد ومن معه. فقد اعتبرهم سركيس مغلوبين على أمرهم ولا بد أن تُدفع رواتبهم. واستهجن صلاح سلمان تصرّف سركيس وبطرس في مذكراته، وبرأيه أنّ الدولة اللبنانية لا يمكنها غض النظر عن سعد حدّاد وعن إعلانه دويلة في جنوب لبنان، حتى ولو كان بعض اللبنانيين يؤيدونه[2] (ويقارن ذلك بالتسعينيات مثلًا عندما حُرم ميشال عون من راتبه ومخصصاته كقائد سابق للجيش وكجنرال في الجيش اللبناني في عهد الياس الهراوي وبتحريض من سورية).

جوني عبدو وقانون دفاع ملغوم

بعد إقدام عناصر من الجيش اللبناني على قتل الجنود السوريين في شباط 1978، واغتيال القوات اللبنانية لطوني فرنجيّة وعائلته في 13 حزيران 1978، تصعّد الوضع بين الجيش السوري والقوات اللبنانية إلى حرب مفتوحة. ففي أول تموز 1978 أطلق الجيش السوري مئات القذائف على المناطق الشرقية، فهدّد الرئيس سركيس بتقديم استقالته ما جعل الوضع يهدأ نسبيًا. ولكن الوضع انفجر مجددًا بين الجيش السوري والقوات،

(1) صلاح سلمان، ص102.

(2) صلاح سلمان، ص113.

واستمرّت الحرب ثلاثة شهور كان أعنفها تشرين الأول حيث منع الجيش السوري المؤن عن عشرات آلاف المدنيين شرق بيروت، وأقفل المعابر، وطال القصف مناطق خارج بيروت كبكفيّا. هذا الوضع الإنساني دفع مجلس الأمن الدولي إلى إصدار قرار يطلب وقف المعارك. وتحقّق أخيرًا ما سعت إليه القوات اللبنانية وهو سحب وحدات الجيش السوري من المناطق الشرقية، ليقتصر الوجود العسكري السوري في لبنان على مناطق النفوذ الفلسطيني واليساري والمسلم.

ورغم أحداث 1978 وانقسام الجيش منذ 1976 إلى عدّة فئات متصارعة، فإنّ فؤاد بطرس أخذ يضع اللوم في وضع الجيش على الرئيس الحص لأنّ الحص كان يقدّم ملاحظات على مشروع قانون الدفاع في جلسات الحكومة. ولكن فريق سركيس المصغّر كان يعمل لمشروع غامض لم يُفصح عن تفاصيله يكون بطله جوني عبدو. ويقضي بتقوية جهاز المكتب الثاني إلى مستوى غير مسبوق في لبنان حتى يصبح تعاونه مع الأجهزة الخارجية أكثر فعالية. ولقد اشتم الحص هذا المنحى أثناء مناقشة مشروع قانون دفاع جديد يعطي صلاحيات واسعة للمخابرات، فيجعلها شبيهة بالمخابرات الأميركية، تمتدّ اهتماماتها إلى الشؤون السياسية اللبنانية، وإلى الوضع الاقتصادي الداخلي. والأخطر هو جمعها لكل المعلومات حتى يصل دورها إلى التدخّل في عمل الحكومة المدنية. وكان هذا الأمر المخفي هو أساس اعتراض الحص على مشروع قانون الدفاع، وليس أنّه يريد إفشال توحيد وبناء القوى المسلحة. ولذلك رفض الحص أن يمرّ نص المشروع كما هو.

كان الحص يعرف أهمية دور جوني عبدو في حلقة سركيس الصغرى، ويعلم أنّ جوني عبدو كان يعمل لاستبداله برئيس حكومة آخر. فكان موقف الحص ـ رفض تقوية جهاز المخابرات ـ كارثة لفؤاد بطرس الذي كان مهتمًا جدًا بمسألة توسيع صلاحيات المخابرات ويريد تمريرها سريعًا، وكأنّ جهات خارجية تصرّ على ذلك. فلم يكن بطرس يتوقّع أن يطول الجدل داخل الجلسات وأن يكون هذا موقف الحص. فنال الحص بسبب موقفه قسطًا كبيرًا من شتائم بطرس في مذكراته، حيث كرّر بطرس مرات عديدة أنّ الحص «كان دائمًا ضد الجيش»[1].

وكان فؤاد بطرس يلتقي بجوني عبدو عدّة مرات في الأسبوع. حتى أنّ بطرس كشف ذلك في مذكراته: «أبلغتني أجهزة المخابرات معلومات أزعجتني للغاية، ومفادها أنّ

(1) صلاح سلمان، ص97، 105.

الرئيس الحص أصبح أسيرًا لليســـار والحركة الوطنية». وهذه كذبة أخرى مرّرها بطرس بدون تفاصيل تُقنع القارئ، وتثبت أنّ الحص بات أســـيرًا وتطرح التســـاؤل كيف تعمل أجهزة الأمن اللبنانيـــة لصالح بطرس ضد رئيـــس الحكومة. كما كتب بطـــرس أيضًا أنّ «الرئيس الحص أصبح في وضع نفســـي وجو سياســـي جعلا البحث معه عقيمًا». وهذا التجنّي لأنّ الحص كان يفكّر برأســـه ويريد أن يفهم الأمـــور فيقبل ما هو لمصلحة لبنان ويرفض ما هو مبهم وغامض وليس لمصلحة البلد. وهو لذلك رسم له بطرس صورة سلبية في كتابه أنّه كان عقيمـــًا وتابعًا. وبطرس لم يترك فرصة في كتابـــه دون أن يغمز من قناة الحص أو يذكّر بدور المسلمين السلبي في الحرب[1].

وحقيقة الأمر أنّ لبنان في عهد ســـركيس قد غرق أكثر فـــي التبعيّة من عهدي حلو وفرنجية. إذ بعدما تجرأت واشنطن على حث شارل حلو لتسمية رجل يكون مندوبه لدى ســـفيرها في بيروت، وبعدما أصبح هذا عرفًا في عهد سليمان فرنجيّة، برّ سركيس سلفيه بأن أصبح وزير الخارجية اللبنانية فؤاد بطرس نفسه هو المندوب لدى الأميركيين ويعاونه رئيس المكتب الثاني جوني عبدو. فقد كان فؤاد بطرس يسعى لتوسيع دور المخابرات، لأنّ ذلك يكثّف السلطة بأيدي الثلاثي سركيس ـ بطرس ـ جوني عبدو.

إذ كان ســـركيس وفؤاد بطرس فقط ـ وليس رئيس الحكومـــة الحص ـ على اتصال مباشـــر بأجهزة الدولة اللبنانية ـ المخابـــرات والأمن العام ـ ويتلقّيـــان تقارير الجهازين بانتظام. واحتكر فؤاد بطرس أيضًا العلاقات مع واشـــنطن، فكان يجتمع بالشـــخصيات الأميركية منفردًا وبمعزل عن الرئيس الحص. وذكر بطرس في كتابه أنّه لم يكن يعطي رأيه في أي موضوع دقيق لوزير الخارجية الأميركي إلا في السيارة التي أقلتهما معًا إلى المطار مع السفير الأميركي ريتشـــارد باركر. وذلك كي يسافر الوزير الأميركي ويبقى ما يقوله له بطرس سرًا، فلا يذكره الوزير الأميركي أمام الرئيس الحص أو أي وزير آخر في بيروت.

ولكن بطرس لم يحجب المعلومات التي كان يحصل عليها جراء علاقته بالمخابرات الأميركية عن خاصته. إذ أنّ الســـفير الأميركي باركر كان في لقاء عام وذُهل عندما التقى المطران الأرثوذكســـي غفرائيل الصليبي وكيل مطرانية بيروت بعدما شكره المطران على معلومات مـــن المخابرات الأميركيـــة كان باركر قد نقلها لفؤاد بطـــرس فقط. فقام باركر بتأنيب بطرس بأنّ المعلومات التي تصله من السي آي إيه «يجب أن تبقى سرّية».

---

(1) صلاح سلمان، ص 104.

في مؤتمر بيت الدين في 15 تشـــرين الثاني 1978، أبلغ السودان لبنان أنّه سيسحب كتيبته في الكرنتينا، وكان بشير الجميّل مصرًا أن تحتل ميليشيا القوات موقع الكرنتينا بعد إخلاء الكتيبة السودانية وأن لا تدخله قوات الردع السورية. ولتفادي الصدام ارتأى سركيس أن يكون الحل هو إقناع الرئيس السوداني جعفر النميري بإبقاء الكتيبة. وذهب وفد لبناني برئاسة الوزير صلاح سلمان إلى الخرطوم، وهناك لم يفلح سلمان في إقناع النميري وعاد خائبًا. ولدى عودة سلمان إلى بيروت اتصل به السفير الأميركي باركر وقال له: هل أخبرت الاعلام بعد عن فشل المهمة؟ فأجاب سلمان: نعم. فردّ باركر: «يا ليتك لم تخبر أحدًا». ثم تحرّك باركر واتّصل بالملك خالد بن عبد العزيز في الرياض وشرح له المطلوب منه. فاتّصل الملك بدوره بجعفر النميري وأرسل له شيكًا بخمسين مليون دولار. وعندئذٍ أبقى النميري الكتيبة السودانية في بيروت[1].

تدهور لبنان في نهاية 1978 إلى وضع يمكن تسميته اللادولة، حيث انحسرت سلطة ما تبقى من صورة الدولة إلى نقاط رمزية معيّنة، وباتت مرتهنة للخارج بعمق، تمثّلها حلقة سركيس الضيقة، والمكتب الثاني والأمن العام وقيادة جيش منحازة. ولقد حاول الجيش اللبناني عام 1979 دخول الجنوب، فتصدّت له جماعة سعد حدّاد التي تتلقى رواتبها من الدولة، وقصفه الجيش الإســـرائيلي في قرية كوكبا (قضاء حاصبيا). وبعد تدهور الوضع وفشل الجيش في دخول الشريط الحدودي، بدأ اليأس يدبّ في البلاد، وبدت التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية أكبر من قدرة دولة منقسمة على ذاتها حتى لو استطاعت استعادة هيبتها والسيطرة على مصادر الدخل التي استولت عليها الميليشيات. كما لم يتســـلّم لبنان مســـاعدات عربية ودولية تذكر، وتبخّرت مصادر الدخل كالضرائب المباشرة وغير المباشرة كرسوم الجمارك التي كانت في انحدار أو تحصّـلها الميليشيات. وتقزّم دور الرئيس سركيس في لبنان باستمرار بعدما اعتبرته شريحة كبيرة من السياسيين والأحزاب والشـــعب أنّه فئوي ويعمل لصالح فئة. فانعزل في القصـــر الجمهوري يعمل لانتخاب بشير الجميّل رئيسًا للجمهورية. وانتهى عهده عام 1982، في وقت كانت البلاد أســـوأ حالاً بكثير مما كانت عليه عند انتخابه عام 1976، منقسمة إلى كانتونات متصارعة والجيش الإسرائيلي يطوّق بيروت وتساعد دباباته في انتخاب بشير[2].

---

(1) صلاح سلمان، ص 196.

(2) كريم بقرادوني، **الســـلام المفقود عهد الياس ســـركيس 1976 ـ 1982**، بيروت، عبر الشرق للمنشورات، 1984.

شفيق محرّم بعد إنترا

في مطلع 1983 قدّم شـفيق محرّم التقرير السنوي لشـركة إنترا عن العام 1981، واعتذر من الجمعية العمومية والمساهمين عن تأخّر صدور التقرير الذي كان متوقّعًا في حزيران 1982، وذلك بسبب الغزو الإسرائيلي عامذاك، والذي جمّد الأوضاع لعدّة شهور. ولقد أشرف على التدقيق في التقرير شركات مالية دولية، ووقّعه ممثل شركة Touche Ross and Co. والمحامي وليم متري عن المحكمة التجارية في بيروت بتاريخ 4 تشرين الثاني 1982.

وجاء في مقدّمة التقرير أسـماء أعضاء مجلس الإدارة كما يلي: شفيق محرّم رئيسًا، والأعضاء كمال بحصلي ممثل الدولـة اللبنانية، خالد أبو السـعود ممثّل دولة الكويت وعبد القـادر القاضي ممثّل دولة قطـر، ومحمد الخرافي ممثّل البنـك الوطني الكويتي ومحمد كنيعو وفؤاد نفّاع ولوسيان دحداح والياس سـابا وعمر حمزة، وأمينة السر دلال القيسي. وتحدّث محرّم عن أرباح الشركة حيث بلغت حوالى 28.5 مليون ليرة عام 1981 (حوالى 7 مليون دولار) واحتياطـات لديون فائتة بلغت 5.6 مليون ليرة[1]. وأنّ سـيولة الشـركة بلغت 103 مليون ليرة عام 1980 (حوالى 30 مليون دولار) و87 مليون ليرة عام 1981 (حوالى 29 مليون دولار). يُحتمل إذًا أنّ أرباح إنترا في عقد السبعينيات قد بلغت 80 مليون دولار على الأقل جراء العمليات وبيع عدد من عقارات البنك واستثمار أرباح، وهو دليل ساطع على أنّ البنك الذي خلفه يوسف بيدس لم يكن متعثّرًا أبدًا. ولقد فصّل التقرير السنوي تشعّب أعمال شركة إنترا إلى المصارف وسوق المال والسياحة وبناء السفن والشركات العقارية وملكية الأراضي وشركات السفر الجوي والكازينو والمرافئ والأبنية، إضافة إلى أعمال أخرى داخل وخارج لبنان.

وضمّ تقرير محرّم لائحة بالمؤسسات التابعة لشركة إنترا كما يلي:

(1) ذكر تقرير العام 1981 أنّه بعد حسم مبلغ خمسة ملايين ليرة وضمها لاحتياط الشركة و1.6 مليون ليرة لمحو ديون فائتة، و4 ملايين ليرة كاحتياط لمواجهة صعود الدولار الأميركي في سوق بيروت، تكون الأرباح الصافية التي يمكن توزيعها على المساهمين 17.5 مليون ليرة.

الإسم	رأس المال	نسبة ملكية شركة إنترا (%)
بنك المشرق ـ رئيس مجلس الإدارة فهد عبد الرحمن بحر ومدير عـام بيتر دي روس (باسـم بنـك غارانتي تراسـت نيويورك صاحبة 42.04 من بنك المشرق	30 مليون ليرة	42.04
شـركة طيران الشرق الأوسـط / اير ليبان الرئيس اسـعد نصر، مدير عام سليم سلام	150 مليون ليرة لبنانية	62.50
شركة لاسيوتا لبناء السفن في فرنسا	82.5 مليون فرنك فرنسي	89.0
كازينو لبنـان ـ رئيس وجيه سـعادة ونائب رئيس مدير عام وهبه نوفل	18 مليون ليرة لبنانية	51.20
شركة الجستيون Gestion d'Entreprises Touristiques S.A.L	500 ألف ليرة	68.20
استوديوهات بعلبك	2.5 مليون ليرة	97.50
Finance Bank SAL	17 مليون ليرة لبنانية	98.42
بنك الكويت والعالم العربي ـ رئيس مجلس الإدارة رفيق نجـا ومدير عام عبدو كرنبي	12 مليون ليرة لبنانية	96.65
Metra Insurance Co. S.A.L.	1 مليون ليرة لبنانية	55.50
Compagnie Foncière du Liban S.A.F.	13.8 مليون فرنك فرنسي	66.10
Foncière Franco-Libanaise S.A.F.	10.35 مليون فرنك فرنسي	53.5
الشركة المالية العقارية لمرفأ بيروت	30.5 مليون ليرة لبنانية	50.04
Compagnie Générale du Levant (Refrigeration) S.A.F.	1.3 مليون فرنك فرنسي	60.50

الإسم	رأس المال	نسبة ملكية شركة إنترا (%)
Hall Montaigne (immobilier) S.A.F.	25 مليون فرنك فرنسي	100
Willis Faber – Middle East S.A.L.	500 ألف ليرة	47.3
إدارة مرفأ بيروت ـ رئيس ومدير عام هنري فرعون	3.2 مليون ليرة لبنانية	17.33
تلفزيون لبنان ـ تلة الخياط	4.5 مليون ليرة لبنانية	13.4
مصرف الإسكان ـ مدير عام فلاديمير خلاط	50 مليون ليرة لبنانية	5.4
Kleinwort Benson Merchant Bank S.A.	20 مليون فرنك سويسري	7.08

وضم التقرير خريطة لبنان وموضع الأملاك العقارية لإنترا، ومنها أراضي في محيط مدينة طرابلس وفي البوار في جوار جونية وفي رومية والمونتي فيردي وأراضي كبيرة المساحة في بيروت وجبل لبنان، إضافة إلى عقارات في الدوحة جنوب بيروت.

بعدما غادر محرّم شركة إنترا، انتقل إلى العمل في القطاع الخاص بعد 30 عامًا تقريبًا أمضاها في إدارات الدولة اللبنانية. ويقول محرّم: «بعد مغادرة إنترا، أخذتُ أعمل في القطاع الخاص منذ 1984 كمستشار مصرفي، فعملت في عدّة مؤسسات في لندن وباريس، ووزّعت نشاطي بين بيروت والعواصم الأوروبية. وفي 1996، بدأت العمل في بنك Credit Libanais، ثم استلمت منذ 2009 إدارة البنك الإسلامي اللبناني كمدير عام وهو ضمن مجموعة كريديه ليبانيه، والمقصود الاهتمام بالزبائن الذين لا يبغون الربا، فيحتاجون إلى صيرفة إسلامية بدون فائدة. فأضفنا هذا النوع من العمل المصرفي على الصيرفة الكلاسيكية، وأصبحتُ متخصّصًا في الصيرفة الإسلامية أيضًا. فإذا كانت المصارف الأوروبية قد بدأت منذ زمن تقديم هذا النوع من الخدمات، فالأحرى بنا كقطاع مصرفي لبناني أن نكون سبّاقين في هذا المجال».

ولسنوات طويلة كان شفيق محرّم رئيس مؤسسة فؤاد شهاب، يحافظ على مثالية الرئيس الأسبق ويقول: «كانت تجربة الرئيس فؤاد شهاب مميزة جدًّا في تاريخ لبنان

المعاصر، فكان لا بد لمن كانوا من المقربين منه أو من ملتزمي مفاهيمه الخاصة بممارسة السلطة بحكمة ونزاهة واعتماد السياسة الإنمائية كمدخل لتحسين الأوضاع الحياتية والمعيشية للمواطن، من أن يلتقوا ضمن مؤسسة إسمها «مؤسسة فؤاد شهاب» لإنارة المجتمع اللبناني ومساعدته على تخفيف تناقضاته واقتراح الحلول لمشاكله».
فأين أصبح هذا النهج في عهد سركيس؟

القسم الثالث:

حـرب لبنان
المصارف والسلاح والمخدّرات
1975 - 1982

الفصل 9

البنك العربي وعائلة شومان وتمويل المقاومة الفلسطينية

المال الفلسطيني «يعود من النافذة»

أسفرت الأزمة المصرفية عام 1966 عن انهيار إمبراطورية إنترا، وتركت أثارًا سلبية على رأس المال الفلسطيني في لبنان. كما وصلت المؤلّف عدّة رسائل من فلسطينيين في الأراضي المحتلّة تشير إلى أنهم هم أيضًا تأثّروا جرّاء تعثّر إنترا. إلا أنّ الفلسطينيين عادوا أقوى من السابق في سوق بيروت المالي في السبعينيات وبمؤسسة مالية كبرى، هي «البنك العربي المحدود»، تدعمه منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت بمثابة دولة فلسطينية في المنفى، وأكبر مودع في البنك العربي. وقد تأدلج الرأسمال الفلسطيني في السبعينيات بعيدًا عن فلسفة يوسف بيدس التجارية التي صبغت إنترا[1].

إن رغبة الطبقة السياسية اللبنانية وحيتان المال في القضاء على الرأسمال الفلسطيني الذي مثّله بنك إنترا عام 1966، لم تتحقق تمامًا في النصف الثاني من عقد الستينيات. إذ خرج هذا الرأسمال من الباب في الستينيات ليعود من النافذة في السبعينيات بدخول منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها إلى لبنان[2]. ورافق ذلك ازدهار البنك العربي المحدود الذي أصبح أكبر مصرف تجاري في لبنان. ويشرح الخبير الاقتصادي كمال حمدان أنّ منظمة التحرير كانت بمثابة دولة كاملة في لبنان بميزانية سنويّة تساوي ميزانية الحكومة اللبنانية و 40 ألف موظّف وأجهزة عديدة في الشؤون العسكرية والأمنية والخدمات الاجتماعية

(1) Wilson, Rodney, «Rise of the Arab Bank», *Banking and Finance in the Arab Middle East*, St. Martin's Press, New York, 1983, pp. 43-49.

(2) Michael Hudson, «The Palestinian Factor in the Lebanese Civil War», *Middle East Journal*, no. 3, 1978, p. 265.

والمؤسسات الاعلامية[1]. وكان البنك العربي المحدود مسجّلًا في الأردن ويمتلكه فلسطينيون، وأصبح في الفترة 1977 ـ 1981 أكبر مصرف في لبنان. وجراء الغزو الإسرائيلي عام 1982 وبوساطة الولايات المتحدة في أيلول، غادرت منظمة التحرير لبنان بكامل بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومعها ودائعها الضخمة السائلة في **البنك العربي** المحدود ومصارف بيروت. وقُدّرت هذه الودائع بـ 1.5 مليار إلى 3 مليارات دولار، في وقت شكّل فيه إنفاق المنظمة في لبنان نسبة 15 بالمئة من مجمل النشاط الاقتصادي اللبناني قبل الاجتياح الإسرائيلي.

البنك العربي في فلسطين وشرق الأردن

المفارقة أنّ البنك العربي لم يولد في مدينة تجارية كبرى كبيروت ودمشق وحلب، بل في مدينة القدس التي لم يكن لها علاقة البتّة بنمو عالم المال والأعمال في المشرق العربي[2]. كما أنّ مؤسّسه عبد الحميد شومان كان يعمل في التجارة الحرّة، ولم يسبق له أن عمل في حقل المصارف.

كان عبد الحميد شومان مهاجرًا إلى أميركا في العشرينيات من القرن العشرين. وقد أسّس مع سبعة شركاء، منهم أحمد عبد الباقي، البنك العربي في القدس في تموز 1930 بعد عودته من أميركا قبل عام، حيث كوّنَ رأسَ مالٍ متواضع من تجارة النسيج في نيويورك. والفارق أنّه في العمل المصرفي لم يتبع التقاليد العربية. بل منذ البداية طبّق الأساليب العصرية المحترفة في البنوك التي شهدها بنفسه في أميركا. ومن هذه التقنيات أخذ البنك العربي يصدر منذ عامه الأول تقاريرَ سنويّة ويبقي لوائحه وعملياته جاهزة يوميًا استعدادًا لأي تدقيق، وحتى في غياب أي جهاز رقابي مصرفي في فلسطين في الثلاثينيات من القرن العشرين[3]. ولقد اهتم شومان خاصة في منح القروض للقطاع الصناعي الفلسطيني وللمنشآت الجديدة، ولكن ليس بدون نصح طالبي القروض حول أوجه استثماراتهم وتعليمهم كيفية الاطمئنان إلى الربحية في مشاريعهم. وهذا كان خدمة إضافية استوعبها شومان من أساليب تعامل البنوك في المدن الصغيرة في أميركا[4].

(1) كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية**، بيروت، المركز العربي للمعلومات، ص207.

(2) راجع الكتاب الأول من ثلاثية إنترا للمؤلف، وفيه فصل عن جذور القطاع المصرفي في لبنان والمشرق في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

(3) Wilson, Rodney, Op. Cit., p. 44.

(4) «Abdul Hameed Shoman», Robert Graham, *The Financial Times*, 15 June 1976.

وبالمقابل، تعامل زبائن البنك بنفس الروحية العصرية، فأجابوا على استمارة أسئلة البنك العربي عن أوضاعهم المالية. ذلك أنّ معظم أبناء الطبقة المتوسطة في فلسطين كان قد حصّل مستوى من العلم المدرسي وسافر في المنطقة العربية وأوروبا. أمّا الطبقة الإقطاعية الفلسطينية والبورجوازية القديمة فهي لم تُقدم على الاقتراض من البنك العربي بسبب اعتبارها مساءلته عن أوضاعهم المالية والاقتصادية بمثابة تدخّل مزعج في أمورهم الخاصة.

منذ ولادة البنك العربي عام 1929 وجّه نشاطه لتقوية الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتحقيق الاكتفاء المالي للاستثمارات والمشاريع التنموية، وذلك ضمن مشروع وطني كبير، وهو تحقيق الاستقلال السياسي لفلسطين وخروج الانتداب البريطاني. ولعل يوسف بيدس قد اكتسب هذا التوجّه الوطني أثناء عمله في البنك العربي حيث التزم بنفس الأفكار طيلة حياته. والمبدأ الأساس في هذه الأفكار هو أن يكون العمل المصرفي نافعًا في العمل الوطني. وهو ما سعى بيدس لتطبيقه في بنك إنترا لمصلحة لبنان، عندما قال إنّ ما فشل هو كفلسطيني في تحقيقه في نهضة فلسطين العمرانية والاقتصادية، سيدأب على تحقيقه في لبنان.

طمح شومان إلى العمل العربي الاقتصادي المشترك. فنظّم البنك العربي مؤتمرًا للتعاون الاقتصادي العربي في القدس عام 1933، ووجّه البنك أمواله لمنع الصهاينة من شراء الأراضي الفلسطينية، وذلك عبر منح قروض للفلسطينيين وتمكينهم ماليًا لتثمير أراضيهم أو تشجيع بناء البيوت والمنشآت الفلسطينية على الأراضي.

كما أعلن البنك بالتعاون مع الحركة الوطنية الفلسطينية عن «الصندوق الوطني الفلسطيني» الذي اشترى الأراضي والعقارات من أي فلسطيني يرغب ببيعها قبل أن يشتريها اليهود أو الانكليز. فحقّق بذلك نجاحًا باهرًا، دلالة على أنّ موجة بيع الأراضي لليهود تراجعت ونسبة ضئيلة من الأراضي فقط لا تزيد نسبتها عن ثلاثة بالمئة من فلسطين قد بيعت لليهود حتى عام النكبة عام 1948. ولم يبلغ مجموع ما اشتراه اليهود بتسهيلات من الانكليز من العام 1917 وحتى 1948 أكثر من 6 بالمئة من مساحة فلسطين.

ساعد في نمو البنك العربي، أنّ أصحاب الودائع الفلسطينيين وقفوا ضد سياسة الانتداب البريطاني الذي دعم الحركة الصهيونية لابتلاع فلسطين، وتخاذل عن ممارسة دوره القانوني في مساعدة الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة. فقاطعت أعداد كبيرة من الزبائن الفلسطينيين فروع بنك باركليز البريطاني في فلسطين، وذهبوا إلى البنك

العربي. ولقد ذكرنا في الكتاب الأول من ثلاثية إنترا أنّ يوسف بيدس عمل لعدّة سنوات في بنك باركليز في القدس وحصل على خبرات واسـعة في العمـل المصرفي. وعندما استدعاه رئيس البنك العربي عبد الحميد شومان وعيّنه مديرًا عاما في القدس جذب بيدس معه زبائن باركليز، وشارك في رسم وتنفيذ خطة إنماء البنك العربي في الاقطار العربية، حتى أصبح بيدس خبيرًا مصرفيًا وهو دون الثلاثين مع عمره[1].

وكان لاستقطاب البنك العربي للشعب الفلسطيني سبب آخر، مفاده أنّ المهاجرين اليهود إلى فلسطين دأبوا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين على الذهاب إلى مؤسسات مالية يملكها يهود، وإلى الشراء والتعامل التجاري مع شركات ومحلات يملكها يهود. فكان اليهود بهذه الطريقة يتقوقعون ويقاطعون المؤسـسـات والشركات والمحلات الفلسـطينية. وهذه المقاطعة كانت واضحة للرأي العام الفلسطيني، فبادلها الناس بمقاطعة مماثلـة، وذهبوا إلى البنك العربي. ورغـم الصعوبات والعراقيل التي وضعها الاحتلال البريطانـي في وجه القطاع المصرفي الفلسـطيني فـي الثلاثينيات والأربعينيات، ورغم الوضع الأمني المتدهـور جراء أعمال العصابات الصهيونية، فإنّ البنك العربي كان ينمو باسـتمرار، وافتتح خلال سـنوات قليلة فروعًا جديدة في يافا وحيفا وبيروت وعمّان والقاهرة.

وعندما قامت دولة إسرائيل عام 1948 واجتاحت عصابات الهاغانا والإرغون المدن الفلسـطينية حيفا ويافا واللد والرملة وبضعة أحياء في مدينة القدس، اضطر عبد الحميد شومان إلى نقل المركز الرئيسي للبنك من القدس إلى عمّان وأقفل فرعي يافا وحيفا.

أمّا بالنسـبة للقدس، فقد أبقى البنك العربي فرع القدس مفتوحًا بعد 1948، ولكن نكسة مؤلمة ألمّت بالفلسطينيين وهي أنّ قيام إسرائيل على أرض فلسطين وخاصة مدنها الساحلية، حرم القدس من تواصلها الجغرافي مع باقي فلسطين، وقطعَ فرص نموها كمركز مالي عربي كبير، كما أصبحت بيروت مثلاً في الخـسـمينيات. وهـذا الواقع الاحتلالي الاستيطاني جعل القدس مدينة نائية تطوّقها إسـرائيل، وقتل طموحات البنك العربي أن يكون المصرف الأول في العالم العربي من مركزه الرئيسي في القدس، عاصمة فلسطين. فيظهر الإشعاع المالي والاقتصادي الفلسطيني عربيًا وعالميًا. وبديهي أنّ عمّان قبل نكبة

(1) مطالعة الدكتور فاروق محفوظ عضو لجنة الرقابة المصرفية في مصرف لبنان المركزي حول أزمة بنك المشرق.

1948 كانت فقيرة ومدينة ثانويـة مجهولة، فكان وفود اليد العاملة الفلسـطينية والعقول والأموال الفلسطينية السـبب الأول والرئيسي في نهضتها وظهورها على خريطة المنطقة، ووراثتها النسـبية لدور القدس المالي والاقتصادي. تمامًا كما استفادت بيروت إلى حدّ ما من دخول الرساميل والأدمغة الفلسـطينية إلى لبنان. ولقد استفادت بيروت من نكسة فلسطين عندما لجأت إليها العقول الفلسطينية ومعها الرساميل التي ساهمت في طفرة مالية واقتصادية في لبنان الخمسينيات والستينيات، ومن هذه العقول كان يوسف بيدس ورفاقه (كما شهدنا في الكتاب الأول).

وبسبب انقطاع تواصل القدس مع العمق العربي، كان انتقال المركز الرئيسي للبنك العربي إلى عمّان، الأردن. ولم تتأثّر أعمال البنك كثيرًا بخساراته في فلسطين رغم أنّه لم يحصل على أي تعويض من إسرائيل عن العقارات التي خسرها جراء الاحتلال. فقد واصل البنك في تأمين وتوفير السيولة لزبائنه، بعكس مؤسسات مالية فلسطينية أخرى أفلست في تلك الفترة. وحتى عندما كان بعضُ كبار الزبائن يحضر إلى فروع البنك العربي ويعلم أنّ بإمكانه أن يسـحب ما يشاء من حسـابه حتى لو طلب 100 ألف دولار، كان هذا البعض يجدّد ثقته بالبنك ويُحجم عن سحب المال. وتابع البنك العربي توسّعه في الخمسينيات والستينيات، فافتتح فروعًا جديدة في فلسـطين ـ في مدن رام الله ونابلس والخليل وبيت لحم، كما ارتفع عدد الفروع في القدس الشرقية إلى ثلاثة.

حتى العام 1956 كان البنك العربي أهم وأكبر مصرف في الأردن، وبدون أي منافس. ففي تلك الفترة اقتصر القطاع المصرفي في الأردن على البنك البريطاني للشرق الأوسط والبنك العربي. وتضاعف عدد زبائن البنك العربي في عمّان سواءً من الفلسطينيين أو من سكان شـرق الأردن. وعلى أي حال كانت الأغلبية السـاحقة من أصحاب الأعمال في الأردن في الخمسينيات من الفلسطينيين. وكذلك لعدّة عقود طغى رأس المال الفلسطيني على الاقتصاد الأردني، وشكّل أصحاب الأعمال الفلسطينيون أغلبية النخبة الاقتصادية، في حين بات البنك العربي الأم والأب لسوق المال الأردني، حيث كان عدد فروع البنك عام 1960 أربعة فروع في عمّان وثلاثة فروع في الزرقا وإربد والعقبة.

في العام 1967 وقعت الحرب العربية الإسـرائيلية الثالثة فكان العام 1967 فألاً سيئًا جدًا للبنك العربي. حيث أصيب بضربة أكبر من الأولى بعدما احتلّت إسـرائيل القدس الشـرقية وكل مدن الضفّة الغربية أيضًا، ليصبح كامل فلسـطين تحت الاحتلال. فاضطر البنك العربي إلى إقفال ستّة فروع في الضفة الغربية وفرع في مدينة غزّة.

ولكن لم تكن هـذه الضربة قاتلة للبنك بل مؤقتة. إذ سرعان ما تجاوز الخسائر الباهظة، وحقّق قفزة نوعية في حجم أعماله وودائعه في الأشهر التالية حتى استعاد عافيته في منتصف العام 1968. ومن أسباب نمو البنك أنّ مركزه تعزّز في أوساط الفلسطينيين سواءً في فلسطين أو في لبنان وسورية بعد تعثّر بنك إنترا في بيروت عام 1966، ونزوح عشرات الآلاف من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 إلى الأردن ولبنان، وإيداع أموالهم في فروع البنك العربي. وكذلك ظهرت أكثر من عشرة تنظيمات سياسية فلسطينية بين 1965 و1968 احتاجت للبنك العربي لإيداع سيولاتها المالية.

هذا التاريخ العريق للبنك العربي يشرح للقارئ خلفيات انتقال جزء كبير من عمليات البنك إلى بيروت بعد 1970. فالبنك العربي لم يهاجر إلى بيروت عام 1948 كما لم ينتقل إليها عام 1967. غير أنّ الظروف التاريخية مجتمعة هي التي رسمت مساره من القدس فعمّان فبيروت.

كان طموح المؤسّس عبد الحميد شومان أن يكون البنك العربي هو الأكبر والأكثر انتشارًا في العالم العربي. وهو أصيب بنكسة بقيام دولة إسرائيل وانعزال القدس عن البلدان العربية. ولم يكن انتقال مركزه الرئيسي إلى عمّان هو الحل المثالي. لأنّ عمّان بقيت عاصمة محلية لبلد صغير، لا تملك حضور دمشق وبيروت والقاهرة. ودلالة على ذلك أنّ العمل من الأردن من 1949 إلى 1967 لم يعوّض البنك العربي خسارة سوق فلسطين سوى جزئيًا. وزد على ذلك أنّ احتلال إسرائيل للضفة الغربية في حزيران 1967 كان ضربة قاسية جدًا للبنك العربي، لأنّه حرمه تمامًا من قاعدته الأساسية في القدس. ذلك أنّ شومان أصرّ على إبقاء العدد الأكبر من موظفي البنك في ما تبقّى له من فروع في القدس ومدن فلسطين ليدعم أيضًا الحضور المالي الفلسطيني في عاصمة فلسطين ولعدم التخلّي عن الوطن الأم وعن أرض فلسطين.

بعد 1967، سجّل البنك العربي في عمّان رغم نشاطه المتزايد الخسائر باستمرار، في وقت استمرّ شومان يدفع رواتب الموظفين في الأراضي الفلسطينية المحتلّة رغم توقفهم عن العمل[1] (وكان يعتقد أنّ القدس ستعود ويطبّق سياسة الحكومة الأردنية التي استمرت في دفع رواتب موظفي الإدارة العامّة والمعلمين والقطاع العام في الضفة الغربية المحتلة). ورغم أنّ البنك العربي استمرّ في النمو في السوق الأردني، وبات عدد فروعه عام 1972

(1) Wilson, Rodney, *Op. Cit.*, p. 46-47.

تسعة فروع منها ستّة فروع في عمّان، إلا أنّه لم يعد يحتكر القطاع المصرفي الأردني، حيث بات ينافسه «البنك الوطني الأردني» (تأسّس عام 1956) بستّة عشر فرعًا، و«بنك الأردن» (تأسّس عام 1960) بسبعة عشر فرعًا. ولقد دعمت الجهات الرسمية الأردنية هذين البنكين بمواجهة البنك العربي الفلسطيني الهوية.

في ظل هذه الظروف في فلسطين والأردن، كان تصميم شومان أن يعود إلى مشروعه الأساس في الانطلاق إلى العالم العربي الأوسع. ولذلك نما البنك خارج الأردن وأصبح عدد فروعه في البلدان العربية والغربية 35 فرعًا. وبذلك حافظ على مرتبته كأكبر وأقوى بنك في الأردن، حيث وصل رأس ماله في السبعينيات إلى 37 مليون دولار مقارنة برأس مال البنك الوطني الأردني (10 ملايين دولار) وبنك الأردن (5 ملايين دولار).

بعد أزمة إنترا، تراجع سوق بيروت عامي 1967 و1968، وأصبح البنك العربي الأول في العالم العربي، وبقي في هذه المرتبة لأكثر من عشر سنوات. ولكن مع الطفرة النفطية العربية بعد 1973، أخذت مصارف أخرى تحتل المراتب الأولى عربيًا، كبنك الرافدين العراقي والبنك الأهلي التجاري السعودي وبنك أبو ظبي الوطني. وهذا التطوّر كان منطقيًا بسبب عوائد النفط لهذه الدول. ولكن البنك العربي بقي أوسع انتشارًا وبدون أي دعم من حكومة الأردن حيث مركزه الرئيسي، فالأردن بقي بلدًا فقيرًا بدون موارد نفطية أو بنية تحتية متطوّرة. وبذلك كان نجاح البنك العربي بفضل مواهب أصحابه وكادراته المحترفة في عالم المصارف.

وعدا عن أنّه بنك بدون سند نفطي وغربي، فقد دفع البنك العربي ثمنًا باهظًا للتحولات السياسية في الدول العربية. حيث حُرم من دخول أهم الدول العربية الطبيعية التي احتاجها لتوسّعه بفضل ثقلها السكاني. وهذه الدول هي سورية والعراق ومصر. ذلك أنّ هذه الدول طبّقت التأميمات الاشتراكية العربية، وحاربت خصيصًا القطاع المصرفي الخاص[1]. ولقد كان وقع هذا الحرمان مضاعفًا في حالة سورية، حيث يقيم العدد الأكبر

(1) جرى تأميم 7 فروع للبنك العربي في مصر (وسط القاهرة، الأزهر، الإسكندرية، بور سعيد، طنطا، المحلة الكبرى، المنصورة، وثمانية فروع في سورية (دمشق، حمص، حماه، حلب، اللاذقية، القامشلي، بانياس) وأوفد عبد الحميد شومان عضو مجلس الإدارة أحمد الشقيري للاحتجاج لدى عبد الناصر أنّ مصر تفعل بهذا البنك الفلسطيني ما فعلته إسرائيل ضد فروعه في فلسطين. المصدر: صلاح العبيدي، **الدور الاقتصادي للبورجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين، محمد طلعت حرب، نوري فتّاح باشا، وعبد الحميد شومان أنموذجًا**، عمّان، دار غيداء، 2010، الفصل الرابع ص 172 ـ 199، 202.

من اللاجئين الفلسطينيين خارج الأردن وفلسطين. كما أنّ الحرب الأهلية في الأردن من 1969 إلى 1971 ألحقت أذًى ماليًا واقتصاديًا كبيرًا بزبائن البنك العربي ومعظمهم من الفلسطينيين، سواءً من عرب 48 أو من الضفة وغزّة المقيمين في الأردن. ولم يكن جهاز الموساد بعيدًا في تلك الفترة، بل واصل محاولات ضرب أكبر مؤسسة مالية فلسطينية حتى بعد انتقال ثقل البنك العربي من القدس إلى عمّان. ذلك أنّ تحويلات الزبائن الفلسطينيين بالدولار إلى ذويهم في الأراضي المحتلة بعد 1967 كانت تتم عبر فرع نيويورك. وبتعاون كامل من السلطات المصرفية في أميركا، حصل الموساد على داتا معلومات زبائن البنك العربي داخل فلسطين وخارجها واستغلها أولاً لملاحقة عائلات فلسطينية لها علاقة بالمقاومة وثانيًا لمحاربة البنك العربي الذي لا علاقة له بهدف التحويلات.

وبناء على افتراضات وهمية في القضاء الأميركي أنزِل العقاب بالبنك العربي وغرّمته محكمة نيويورك مبلغ 23 مليون دولار كدفعة أولى. فسعى البنك للحصول على شهادات قانونية من الحكومتين الاميركية والأردنية أنّ البنك العربي لا يموّل مقاتلين ولا يفتح حسابات لأعضاء المنظمات الفلسطينية. فأهملت محكمة نيويورك الشهادات وأجبرت البنك على قبول تسوية مجحفة تضمّنت دفع مبالغ طائلة من أجور محامين وخبراء وتكدّس أتعاب مذهلة جراء الفترات الزمنية الطويلة لجلسات المحكمة[1].

البنك العربي: الأكبر في بيروت

في مطلع السبعينيات، كانت بيروت هي المجال الحيويُ الطبيعي للبنك العربي، ليس فقط بعد الحرب الأهلية في الأردن وانتقال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان، بل حتى منذ 1967، عندما خدمت فروع البنك الزبائن اللبنانيين والعرب إضافة إلى الفلسطينيين في لبنان، والذين ناهز عددهم 400 ألفٍ في أواسط السبعينيات. فسوق بيروت المالي كان مفتوحًا أصلاً، وينافس حتى الأسواق الأوروبية بمزاياه، ولبنان كان ولا يزال الأقرب إثنيًا وثقافيًا لفلسطين.

في سنوات الحرب الأولى، كادت المصارف الأجنبية تغيب تمامًا عن لبنان، حيث يبيّن الجدول أدناه التغيّرات العميقة في هوية المصارف في بيروت، وقد أصبح البنك العربي المحدود المصرف الأول في لبنان منذ 1970 وحتى الاجتياح الإسرائيلي عام 1982.

(1) سليم نصار، «القرصنة الأميركية من البنك العربي إلى الجامعة الأميركية»، النهار، 8 نيسان، 2017.

لقد هبط البنك البريطاني للشرق الأوسط في بيروت من المرتبة 2 عام 1971 إلى المرتبة 16 عام 1980 وانخفضت مرتبة بنكو دي روما من 5 إلى 21، وتراجعت مراتب البنوك الأميركية من لائحة البنوك العشرة الكبرى إلى أدنى مرتبة. كما ارتفع عدد المصارف الفرنسية التي دخلت بيروت مع شركاء لبنانيين. وفي العام 1981، ستّة مصارف من المصارف العشرة الكبرى من حيث الودائع، كانت لبنانية، مقارنة بمصرف لبناني واحد في لائحة المصارف العشرة الكبرى عام 1971.

لقد تأثّرت عمليات البنك العربي في بيروت بسبب ظروف الحرب اللبنانية وتدمير الوسط التجاري حيث كان مبنى البنك العربي الكبير يشرف على ساحة رياض الصلح في رأس شارع المصارف الهام وقرب سرايا الحكومة. ولذلك بعد 1975، اقتصر نشاط البنك العربي في لبنان على فرع رأس بيروت وعلى ثلاثة فروع في مدينة طرابلس شمالاً التي خضعت لأكثر من عشرين عامًا للنفوذ الفلسطيني.

وبسبب صمود البنك العربي في بيروت ومزاولته نشاطه كالمعتاد في زمن الحرب وفي الفترة التي كانت المصارف تقفل أبوابها بالجملة، اكتسب شعبية كبيرة في لبنان، وخاصة في فرع رأس بيروت. ذلك أنّ الزبائن اطمأنوا إلى أنّه مهما تدهور الوضع الأمني وساءت ظروف الحرب، فهم يثقون بأنّ البنك العربي سيفتح أبوابه كالمعتاد ويؤمّن احتياجاتهم. وهذه الثقة انطبقت ليس على الأفراد والشركات وحسب، بل على التنظيمات السياسية اللبنانية والفلسطينية. إلى حدّ أنّه بعد تشرين الثاني 1976 ودخول قوات الردع العربية، أخذ عدد زبائن البنك العربي يرتفع بمعدّل 5,000 زبون بالشهر الواحد. واعتُبر البنك العربي لعدّة عقود مصرفًا مركزيًا لمنظمة التحرير، وخاصة في السنوات العشر التي سبقت الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982. وفي السبعينيات تمتّع البنك وفروعه في لبنان بحماية المقاومة الفلسطينية وخاصة «الفرقة 17» - الحرس الخاص بياسر عرفات - في وقت كانت بنوك رئيسية عدّة تتعرّض للنهب والتخريب. واستمرّ البنك العربي حتى بعد خروج قيادة منظمة التحرير من لبنان أكبر بنك في بيروت حتى بلغت موجوداته 13 مليار دولار وودائعه 12 مليار دولارًا عام 1987.

وهكذا واصلت عائلة شومان نشاطها في الاقتصاد الفلسطيني ولو في المنفى، وفي استقطاب الزبائن الفلسطينيين. وكان للبنك العربي الدور الأكبر في ولادة ورعاية الصندوق الوطني الفلسطيني.

المصارف الرئيسية في بيروت (موجودات) 1971 و 1980

الموقع	1971	1980
1	البنك العربي المحدود	البنك العربي المحدود
2	البنك البريطاني للشرق الأوسط	البنك اللبناني الفرنسي
3	الشركة الجديدة لبنك سورية ولبنان	بنك لبنان والمهجر
4	بنك صبّاغ (فرنسا بنك)	بنك عودة
5	بنكو دي روما	فرنسابنك
6	بنك ناسيونال دي باري	الاعتماد اللبناني
7	البنك اللبناني للتجارة	البنك اللبناني للتجارة
8	سيتي بنك	بنك ناسيونال دي باري
9	بنك أوف أميركا	بنك المتوسط
10	كريديه ليونيه (بنك طراد)	بنك بيبلوس
11	بنك لبنان والمهجر	بنك سورية ولبنان
12	بنك مصر لبنان	بنك بيروت والرياض
13	الشركة المصرفية اللبنانية الأوروبية	بنك بيروت والبلاد العربية
14	تشايس مانهاتن	بنك المشرق
15	بنك بيروت والرياض	الشركة المصرفية اللبنانية الأوروبية
16	البنك العربي الأفريقي	البنك البريطاني للشرق الأوسط
17	بنك الاعتماد اللبناني	كريديه ليونيه
18	بنك عودة	بنك سرادار
19	بنك نوفا سوكتشا (كندا)	الاعتماد الشعبي
20	بنك بيبلوس	ميكو بنك
21	بنك بيروت والبلاد العربية	بنكو دي روما
22	رويال بنك أوف كندا	بنك لبنان والبرازيل
23	بنك الريف	بنك مصر لبنان
24	بنك الصناعة والتجارة والعمل	بنك الصناعة والتجارة والعمل

جمعية المصارف اللبنانية، تقارير سنوية.

الصندوق الوطني الفلسطيني

في لقائه الأول في القدس من 28 أيار إلى 2 حزيران 1964، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني عن تأسيس «الصندوق الوطني الفلسطيني» لتمويل نشاطات منظمة التحرير. وعُيّن عبد المجيد شومان، إبن مؤسس البنك العربي عبد الحميد شومان، رئيسًا لهذا الصندوق. وعمليًا بات عبد المجيد شومان وزير المالية في منظمة التحرير، يجلس كعضو في الهيئة التنفيذية التي مارست دور حكومة فلسطينية في المنفى.

وبعد هزيمة مصر وسورية عام 1967، سارت فتح ومنظمة التحرير باتجاه تنويع مصادر التمويل، وأوفدت خليل الوزير «أبو جهاد» وفاروق القدومي «أبو اللطف» في جولة طويلة على دول الخليج بحثًا عن الدعم المالي. فعادا بمبلغ من المال ساعد المقاومة لبضعة أشهر إلى حين التئام قمة الخرطوم في نهاية 1967 والتي أقرّت مبلغ 60 مليون دولارًا لحركة فتح ومنظمة التحرير، تُسدّد للصندوق الوطني الفلسطيني المولج بتحضير تقرير مالي سنوي حول أوجه إنفاق المال.

في 1968 أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني ضريبة دخل باسم «ضريبة تحرير فلسطين» تتراوح بين 5 و 7 بالمئة على مرتبات العمال الفلسطينيين في كافة الدول العربية، وتقوم السلطات المالية في كل بلد عربي بتحصيلها وتحويلها إلى الصندوق الوطني الفلسطيني. وفي 1969 عُدّل هذا القرار ليشمل العمال الفلسطينيين في أكثر من 100 دولة في العالم، ويقوم العامل الفلسطيني في معظم الأحيان بتسديدها تلقائيًا. وحقّقت هذه الضريبة رغم صعوبة التحصيل وعشوائيته، دخلاً تراوح بين 25 مليون و 50 مليون دولار سنويًا. فقد قامت بعض الحكومات العربية بتحصيل المال من رواتب الفلسطينيين مباشرة، وبعض هذه الدول كان يحوّلها إلى الصندوق الفلسطيني. ولكن في بعضها الآخر كان المال يذهب إلى جيوب مسؤولين فاسدين في الدول العربية. كما أنّ بعض الدول العربية التقدمية والقريبة من المقاومة كانت أحيانًا تمنع تحويل المال كوسيلة للضغط السياسي على منظمة التحرير.

ولم تكن ضريبة الدخل ناجحة، لأنّ وقعها كان على الأُجراء الذين يقبضون راتبًا محدّدًا وليس على أغنياء الفلسطينيين ورجال الأعمال والمستثمرين الفلسطينيين، الذين كانوا لا يدفعون شيئًا كضريبة دخل. ولذلك عوّضت المنظمة بجعلهم يقدّمون «تبرعات» من فترة لأخرى لمنظمة التحرير.

اتّخذ الصندوق الوطني مقرّه الرئيسي في شارع دمشق في دمشق، وكانت العمليات المالية الكبيرة تُدار من لندن. ولكن في العام 1983 وقع الشرخ الكبير بين سورية ومنظمة التحرير، فحاولت الحكومة السورية وضع يدها على أموال الصندوق. ولذلك انتقل المقرّ الرئيسي إلى عمّان حيث المركز الرئيسي للبنك العربي أيضًا.

وفي نهاية المطاف فإنّ تراكم الدروس والتجارب في الميادين السياسية والمالية دفع قيادة منظمة التحرير إلى تنويع مراكز عملياتها المالية، وخاصة بعد انتشار الكمبيوتر، وتشعّب نشاطات منظمة التحرير إلى عشرات العمليات الاقتصادية والمالية حول العالم، من عمّان إلى تونس والجزائر والكويت. وأشرف على أعمال الصندوق 150 موظفًا فلسطينيًا من حملة الشهادات الجامعية في شؤون المال والاقتصاد والأعمال لإدارة الحقائب المالية والاستثمارات العديدة.

اعتمد الصندوق الوطني الفلسطيني على أربعة مصادر: (1) التبرعات والضرائب و(2) مساهمات الدول الداعمة للقضية الفلسطينية، و(3) أرباح الاستثمارات و(4) المصالح الاقتصادية التي تملكها المنظمة. وبلغت التبرعات مائة مليون دولار سنويًا من أثرياء فلسطينيين وجمعيات خيرية كمؤسسة التعاون الفلسطينية التي تأسّست في جنيف عام 1983. وبلغ التحصيل الضرائبي 50 مليون دولار سنويًا، وساهمت سبع حكومات عربية بمبالغ تتراوح بين 250 إلى 300 مليون دولار سنويًا، خاصة بعد اتفاقية كامب دافيد بين مصر وإسرائيل عام 1979 (والدول الداعمة السبعة كانت العراق، سورية، الكويت، الجزائر، ليبيا، قطر، والسعودية) إضافة إلى مبلغ 50 مليون دولار لدعم صمود الأراضي المحتلة سنويًا. وكان بعض الدول العربية المانحة يهدف من دعم منظمة التحرير تقوية الفلسطينيين وحلفائهم بمواجهة جهات في لبنان رغبت بالالتحاق بقطار أنور السادات وعقد صلح منفرد مع إسرائيل[1].

(1) Neil C. Livingstone and David Halevy, *Inside the PLO, London*, Robert Hale Ltd, 1990, p. 167.

الدولة المتبرعة ملايين الدولارات)	الصندوق الوطني الفلسطيني	صندوق دعم الأراضي المحتلة
السعودية	85.7	15.0
الإمارات	34.3	6.0
الجزائر	21.4	3.0
العراق	44.6	7.0
قطر	19.8	3.0
الكويت	47.1	8.0
ليبيا	47.1	8.0
المجموع	**300.0**	**50.0**

Source: Neil C. Livingstone and David Halevy, Inside the PLO, London, Robert Hale Ltd, 1990, p. 168.

أمّا حساب دعم صمود الأراضي المحتلة فقد أدارته منظمة التحرير مع الحكومة الأردنية، ودعمته الأردن بمبالغ إضافية. وكان جزء من دعم سكان الضفة الغربية وغزة يتمّ أحيانًا بتهريب حقائب مليئة بالدولارات عبر الخطوط الإسرائيلية. فكان البنك المركزي في إسرائيل يطلب من الجيش الإسرائيلي التغاضي عن تهريب هذه الأموال إلى الداخل الفلسطيني لأنّ ذلك يفيد الاقتصاد الإسرائيلي. ذلك أنّ الفلسطينيين كانوا مجبرين على تحويل الدولارات الأميركية إلى الشاقل، مما دعم العملة الإسرائيلية وخفّف بشكل غير مباشر نفقات الاحتلال الإسرائيلي وتكاليف البنية التحتية والمرافق العامّة. ولقد استمر هذا التغاضي الإسرائيلي حتى عام 1987 عندما استعملت منظمة التحرير الأموال المهرّبة لتمويل الانتفاضة، ووزع القليل منها مخصّصات فردية. وعندها أخذت إسرائيل تكافح أسلوب دخول هذه الحقائب. ورغم ذلك استمرّت حقائب الدولارات في الوصول إلى الضفة. وبلغ إنفاق حساب دعم المناطق المحتلّة من 1979 إلى 1987 500 مليون دولار، بمعدّل 70 مليون دولار سنويًا.

إن مستوى التسليح والتمويل جعل المقاومة الفلسطينية قوّة يعتد بها منذ 1970 وحتى خروجها من لبنان في خريف 1982. فهي امتلكت أسلحة فردية ـ كلاشينكوف ـ بالآلاف

ومدافع مورتر 120 ملم وكاتيوشا. وتنوّعت مصادر تمويل سلاح المقاومة من السعودية والكويت اللتين قدّمتا ملايين الدولارات كل عام. ومن ليبيا التي بات عرفات يزورها عدّة مرات في السنة منذ 1969 بعد نجاح معمّر القذافي في استلام السلطة. وكذلك مساهمات آلاف الفلسطينيين العاملين في العراق والكويت والسعودية، والذين تفرض عليهم حكومات تلك البلدان ضريبة للمقاومة بنسبة 7 بالمئة من رواتبهم. كما أضاف بعض الفنادق في الخليج تلقائيًا «ضريبة فلسطين» بنسبة 5 بالمئة إلى فواتير الزبائن.

لقد أصبحت منظمة التحرير منذ السبعينيات دولة كاملة تنفق ليس فقط على أجهزتها العسكرية والأمنية، بل على شبكة واسعة من البرامج الاجتماعية والاقتصادية والسلك الدبلوماسي في أكثر من 100 دولة في العالم. وبلغت قيمة موجودات وأموال منظمة التحرير مليارات الدولارات حتى فاق دخلها السنوي موازنة بعض دول العالم الثالث. فقد كانت في بعض أوجهها تدار كشركة عالمية توظّف مئات المحاسبين والمحامين والإخصائيين في العلاقات العامّة وإدارة الأعمال والتجارة والسلك الدبلوماسي.

عام 1984 أقرّ المجلس الوطني تعيين جويد يعقوب غصين «أبو توفيق» رئيسًا للصندوق الوطني الذي كانت موجوداته تتراوح بين مليارين و6 مليارات دولار. وكان غصين رجل أعمال كبير، مركز شركاته في لندن وفروعها في الكويت وأبو ظبي، وبات له نفوذ دولي واسع داخل المنظمة ولدى المصارف العالمية.

موازنة منظمة التحرير

لم يكن الصندوق الوطني الجهاز المالي الوحيد لمنظمة التحرير والتنظيمات المنضوية داخلها وأبرزها حركة فتح. بل كان ثمّة صناديق كبيرة متعدّدة، كالحساب السري لياسر عرفات، بصفته رئيس الهيئة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقائد حركة فتح ـ تنظيم العاصفة. وكذلك الصندوق الخاص لكل تنظيم في منظمة التحرير، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين. فقد كانت التنظيمات تتسلّم أموالاً من حكومات وأجهزة مخابرات بعض الدول العربية، ومن دول الكتلة الاشتراكية مباشرة.

ولكل هذا، لم يكن رئيس الصندوق الوطني الشخص المالي الأول في المنظمة، بل كان مستشار ياسر عرفات المالي أكثر أهمية من رئيس الصندوق. ولقد لعب دور المستشار المالي لعرفات نبيل شعث لفترات طويلة. وكان شعث أستاذًا في جامعة بنسلفانيا في

الولايات المتحدة، ثم رئيسًا لشركة استثمارات مركزها القاهرة باسم TEAM، وموفدًا لياسر عرفات إلى العديد من الدول وخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

ميزانية منظمة التحرير السنوية بما فيها الصندوق الوطني الفلسطيني

(ملايين الدولارات 1988)

دخل	نفقات واستثمارات جديدة
تبرعات: 60 مليون دولار	دعم صمود الأراضي المحتلة: 100 مليون دولار
ضريبة تحرير فلسطين 50 مليون دولار	برامج تضامن اجتماعي وخدمات للمخيمات: 200 مليون دولار
مساهمات حكومات مؤيدة للقضية الفلسطينية: 300 مليون دولار	استثمارات وودائع جديدة: 280 مليون دولار
أرباح إستثمارات منظمة التحرير: 300 مليون دولار	مؤسسات منظمة التحرير: 200 مليون دولار
صندوق دعم صمود الأراضي المحتلة: 75 مليون دولار	(إعلام، الهلال الأحمر الفلسطيني، إدارة، بعثات، الخ).
المجموع: 785 مليون دولار	

لقد أنفقت منظمة التحرير مئات ملايين الدولارات سنويًا وكانت أوجه الانفاق كالتالي: البعثات الدبلوماسية في أكثر من 150 دولة، البرامج الاجتماعية وخاصة في المخيمات الفلسطينية الفقيرة إجمالاً، والأجهزة الأمنية، وألوية المقاومة وسلاحها وجيش التحرير الفلسطيني. وابتلعت نفقات الدفاع الجزء الأكبر من الموازنة. إذ أنّ جيش التحرير بلغ عديده في الثمانينيات 14,000 جندي، وتألّف من ثلاثة ألوية وكتيبة مدرّعة وسلاح جو صغير. في حين بلغ عديد التشكيلات الفلسطينية المنضوية في منظمة التحرير 15 ـ 20 ألف عنصر. وكان كل جندي أو مقاوم ينال 500 دولار شهريًا بما فيها راتب شهري راوح بين 125 و225 دولارًا إضافة إلى الغذاء والسكن والملابس والمصاريف الأخرى.

وحتى العام 1983، موّلت منظمة التحرير بشكل رئيسي أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، وبعض الميليشيات اللبنانية وبعضها طائفي خارج التكتّل اليساري. واستطاعت

حماية ودائعها من انهيـار الليرة اللبنانية بعد 1983 لأنّها حولـت أموالاً كبيرة إلى خارج لبنان، فيما عانت الميليشـيات اللبنانية من انهيار الليرة فـي الثمانينيات، ورأت ودائعها تتلاشى من مئات ملايين الدولارات إلى بضعة ملايين.

أنفقت منظمة التحرير 40 مليون دولار سنويًا على بعثاتها الدبلوماسية في مائة دولة، بما فيها رواتب الموظفين والدبلوماسيين ونفقات ما يسمى «الدائرة السياسية» (أي وزارة الخارجية) ومقرّات الإقامة والمكاتـب ومصاريف الاعلام الخارجـي. كما أنّ صندوق الشـهداء أنفق ما بين 60 و80 مليون دولار سنويًا على عائلات الشـهداء الفلسطينيين، وعائلات المعتقلين في سجون إسرائيل والدول العربية، وكذلك على منح دراسية لأبناء الشهداء والمعتقلين.

كما أنفقت منظمة التحرير مبلغ 40 مليون دولار سـنويًا على المدارس والجامعات الفلسطينية داخل وخارج فلسطين، والمراكز الإعلامية (كان أحدها في بناية عساف شارع فردان، بيروت) ومركز الأبحاث الفلسطيني والهلال الأحمر الفلسطيني. إضافة إلى مبالغ أخرى أنفقت في الضفة وغزّة لدعم السـكان الفلسـطينيين، وخاصة في فترات الحصار والاقفـال والهجمـات الإسـرائيلية والاضرابات والاعتصامـات. ولقد تعـرّض آلاف الفلسطينيين إلى خسارة أعمالهم وتجارتهم وانخفاض إنتاجيتهم وللبطالة، واحتاجوا إلى دعم المنظمة. فبلغ الإنفاق على الأراضي المحتلة 150 مليون دولار سـنويًا في سنوات الانتفاضة 1987 ـ 1993 بما فيها توفير الخدمات الأساسية ودعم الأعمال الخيرية. ولدعم الانتفاضة أيضًا أقرّت القمـة العربية في الجزائر عام 1988 مبلغـًا فوريًا قدره 128 مليون دولار ومبلغًا سنويًا إضافيًا قدره 43 مليون دولارًا.

وثمّة منظمة اقتصادية فلسطينية هامّة هي «مؤسسة صامد». وهي مؤسسة اجتماعية إنتاجية تتبع حركة فتح. تأسست بقرار من ياسر عرفات لتشغيل أبناء الشهداء وتأهيل مشوهي الحرب عام 1970، ثم أصبحت تابعة للدائرة الاقتصادية «وزارة الاقتصاد» في منظمة التحرير عام 1984 التي تولاها أحمد قريع «أبو علاء». وضمت صامد في البداية 26 مشـغل خياطة وأعمال حرفيـة، وأصبح لديهـا 15 فرعًا إنتاجيًا فـي المخيمات الفلسطينية عمل فيها ألف عامل تنتج الألبسـة الجاهزة (لا سيما البدلات العسكرية للمقاومة) والأثاث والمواد الإعلامية والسينمائية والإنتاج الزراعي.. وجمعت صامد الأزياء الفلسطينية وأقامت المعارض الدولية، وبات لها فروع للبيع والتسويق في لبنان وسـورية وليبيا واليمن وأقطار عربية أخرى. وخصّصت الربح للنشـاط الاجتماعي

والإنساني الفلسطيني[1]. ولقد أصبحت صامد شركة عالمية ومؤسسة مالية تملك أكثر من 100 مشـروع اقتصادي يتضمّن صناعة الألبسة والمفروشات والصناعة السينمائية والاعلامية والصناعات الخفيفة والزراعة ومخازن الجملة والمفرّق.

ولقد استغلّت منظمة التحرير تهجير مدينة الدامور جنوب بيروت من سكانها المسيحيين عام 1976 لتجعلها نقطة تجمّع لبعض مؤسسـات صامد الاقتصادية: سبع مؤسسات لصناعة الملابس والبطانيات والأدوات المعدنية، واسـتديو فلسـطين للانتاج السينمائي. وتوزّعت بضائع صامد بنسـبة 35 بالمئة لتوفير حاجيات منظمة التحرير، و8 بالمئة للسـوق اللبناني و30 بالمئة لسورية والدول العربية، و27 بالمئة لباقي دول العالم.

وبلغ دخل صامد 55 مليون دولار حتى 1982، عام الغزو الإسرائيلي. وتكبّدت خسائر بقيمة 17 مليون دولار جرّاء العدوان وتدمير إسرائيل لمنشآتها في مخيمات لبنان، وخاصة في برج البراجنة وبرج الشـمالي والميّـة وميّة وعيـن الحلوة. ولكنّهـا تمكّنت بقيادة «أبو علاء» من إعادة تجهيز مؤسساتها وترميمها والتوسّع لتنتج النسيج والأحذية ومنتجات البلاستيك والألبسة الفولكلورية والسجاد والأدوات الطبية والأغذية المعبّأة والمحفوظة ومنتوجات زراعية ولحـوم ودواجن. وكانت فـي غاية الأهمية لمنظمـة التحرير لتثبت اسـتمراريتها في لبنان بعد مغادرة المنظمة بيروت في خريـف 1982. ثم افتتحت صامد 30 فرعًا انتاجيًا خارج لبنان باستثمارات في الدول العربية وأفريقيا وأميركا اللاتينية ودول الكتلة الاشتراكية، و26 معرضًا دائمًا لمنتوجاتها، ومكاتب تجارية في ثلاثين دولة. وبلغ عدد موظفيها 12 ألف شـخص، وانتشرت مصانعها في لبنان وسـورية وبولندا ورومانيا وتايلاند ومصر واليمن وزائير والسودان ومالي وغينيا بيساو والصومال، وامتلكت السوق الحرّة في مطار دار السلام الدولي في تانزانيا.

البنك العربي في السبعينيات

بفضل خبرته العريقة في القطاع المصرفي الفلسطيني وامتداداته في مصر والأردن وسورية ولبنان، وعدم تأثّره بالأزمة المصرفية في لبنان، كان البنك العربي جاهزًا عام 1973 لاسـتقبال شـلال الودائع من الدول العربية النفطية، وخاصة بعدما ارتفاع سعر البرميل أربعة اضعاف عام 1974. وبدل استقطاب ملايين الدولارات سابقًا تحوّل الأمر

(1) أصدرت مؤسسة صامد شهرية اهتمت بنشـر المقالات الاقتصادية والاجتماعية من فلسطين، اسمها صامد الاقتصادي.

إلى استقبال مئات الملايين، ونمو الودائع إلى مليارات، وظّفها البنك في دعم المشاريع التنموية في الدول العربية.

وبعد وفاة عبد الحميد شومان مؤسس البنك عام 1973، أصبح ابنه عبد المجيد رئيسًا لمجلس الإدارة، وبات البنك العربي يُعرف منذ ذلك الوقت بأنّه البنك المركزي de facto لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وُلد عبد المجيد شومان في بيت حنينا قرب القدس عام 1912 قبل أن يرتحل والده في الربع الأول من القرن الماضي إلى الولايات المتحدة. وأنهى عبد المجيد دراسته الثانوية في أميركا ثم التحق بجامعة نيويورك حيث حصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد والعلوم المصرفية سنة 1936. وعاد إلى فلسطين ليساعد والده في إدارة البنك العربي في القدس. وعقب نكبة فلسطين عام 1948 انتقلت أعمال البنك العربي إلى عمان حيث كان المؤسسة المصرفية الرئيسية التي أعادت ودائع العملاء في فلسطين إلى أصحابها مساهمة في التخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين في ذلك الوقت ومعززة بذلك مصداقيتها.

ولقد أدرك قادة حركة فتح خاصة ياسر عرفات والرجل الثاني صلاح خلف «أبو إياد» أهمية المال بأنّه «حليب الأم» في عمل المقاومة واستقلاليتها واستمراريتها لخدمة القضية، فلا تعود فتح أسيرة التمويل والتدريب المصري والسوري. وكان عبد المجيد قد تلقّى علومه في الولايات المتحدة، كما تحرّى في العمل المصرفي. فحافظ على رؤية والده أن يقدّم البنك خدمات للشتات الفلسطيني والجاليات العربية حول العالم، ولكن أن يلتزم هدف حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وكان اشتعال حرب لبنان ضارة نافعة للبنك العربي، لأنّ الحرب أزاحت منافسة مصارف لبنان له وقضت على بيروت كمركز مالي وتجاري للشرق الأوسط، وذلك في منحى انحداري بدأ مع إنترا عام 1966 ووصل إلى الهاوية عام 1975.

بدأ البنك العربي فترة ازدهار طاولت السبعينيات بافتتاح عدد من الفروع في الخارج حتى يصل إلى المزيد من الزبائن، في بريطانيا وسويسرا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا واسبانيا والولايات المتحدة. فبلغ مثلاً حجم أعمال فرع البنك العربي في مدينة نيويورك على العنوان «520 جادة ماديسون أفنيو» بضعة مليارات من الدولارات، منها أكثر من مليار دولار استثمارات تجارية لصالح صندوق منظمة التحرير الفلسطينية. كما أنّ البنك كان على علاقة وثيقة بالملك حسين وحاشيته. فقد كانت عائلة شومان نشطة في الحياة

السياسية الأردنية. حتى أنّ عبد المجيد بات عضوًا في مجلس الأعيان الأردني (والذي تقاعد منه عام 1988).

في العام 1980، أصبح للبنك العربي 9 فروع في الأردن و35 فرعًا في الدول العربية، سواءً في المغرب أو في اليمن أو في سلطنة عُمان، إضافة إلى فروع لندن وباريس وأثينا، وشركات مصرفية تحت اسم البنك العربي في سويسرا (1969) ونيجيريا. وبحلول 1980، أصبح للبنك العربي سويسرا ثمانية فروع أيضًا[1]. وكان النمو الأكبر للبنك العربي هو في الدول النفطية العربية، حيث كان «البنك العربي» أول بنك غير سعودي يدخل السوق المالي السعودي عام 1974 بعد علاقات جيدة مع المملكة بدأت منذ 1949. ولقد رحّبت السعودية بدخول البنك العربي، ولكنّها لم توافق على الترخيص لـ«بنك مصر» العريق الذي قدّم طلبه عام 1964، إلّا بعد سنوات عديدة. وكان هذا جزءًا من نظرة قومية حملتها السعودية نحو القضية الفلسطينية، حيث ساهمت الرياض أيضًا في رأس مال البنك العربي بنسبة 10 بالمئة، كما ساهمت حكومتا الكويت وقطر بنسب مماثلة. وهكذا بحلول عام 1975، كان السوق السعودي والخليجي يساهم بنسبة 50 بالمئة من كل عمليات البنك العربي.

ولكن رغم تنوّع قاعدة المساهمين، فإنّ الرأسمال الفلسطيني بقي صاحب أغلبية الأسهم في البنك العربي، منها 20 بالمئة لعائلة شومان. وحتى أنّ بعد وفاة عبد الحميد شومان عام 1974، استمرّ ولداه عبد المجيد وخليل في إدارة البنك، وبقي معظم موظفي البنك من الفلسطينيين الذين يحملون جوازات سفر/ وثائق مرور لبنانية وأردنية.

ولم يكن البنك العربي الوحيد الذي وفّر الخدمات المصرفية للمقاومة الفلسطينية، ولكنّه كان أكبرها. وعندما قرّرت الهيئة التنفيذية لمنظمة التحرير البدء بإخراج أموالها تدريجيًا من بيروت عام 1979، أمر ياسر عرفات بتحويل قسم من الأموال إلى فرعي البنك العربي في القاهرة وعمّان، والقسم الأكبر إلى فروع البنك في أوروبا والولايات المتحدة. وقد صرّح عبد المجيد شومان أنّ البنك بات منذ منتصف السبعينيات المدير الأهم لودائع منظمة التحرير وللاستثمارات العلنية لمؤسساتها الاقتصادية. ولقد سهّلت أعمال البنك العربي هذه لقيادة عرفات أن تبتعد عن النشاط الفدائي منذ 1985 وتتقرّب من الولايات المتحدة والدول العربية المحافظة. فكان شومان ورجال البنك يبدون علانية دعمهم لمنظمة التحرير وللنضال الوطني الفلسطيني.

---

(1) Arab Bank Overseas (Zurich and Geneva, Switzerland), and Arab Bank Nigeria Limited.

وإذا ما كان ثمّة جملة تختصر أهمية البنك العربي فهي أنّه البنك الرائد في العالم العربي الذي كان يثبت منذ تأسيسه عام 1929 أنّ العرب قادرون على الانخراط في العمل المصرفي بشكل عالمي وحديث. زد على ذلك أنّ معظم خبراء البنك العربي على مدى العقود من الذين غادروه، وجدوا مناصب رفيعة في أهم المصارف العربية وخاصة الخليجية منها، وأصبحوا روّادًا في تطوير القطاع المصرفي العربي حتى اليوم. ومن هؤلاء رفعت النمر مؤسس بنك بيروت للتجارة عام 1972[1].

وحتى 1988 كان الأردن يسدّد رواتب ونفقات 18 ألف موظّف فلسطيني في الأراضي المحتلة (أساتذة مدارس ومعلّمات، وشرطة، وإداريون، ومؤسسات رسمية، الخ) طالما أنّ الضفة الغربية كانت تُعتبر محتلة وتتبع للسيادة الأردنية. ولكن بعد تقارب منظمة التحرير من واشنطن ولقاء عرفات بوزير الخارجية الأميركي جورج شولتز في ذلك العام، وبعد عامين من الانتفاضة، أعلن الملك حسين تخلّي المملكة عن سيادتها على الضفة الغربية

(1) وُلد رفعت النمر في مدينة نابلس عام 1918 وتوفي في بيروت عام 2007. أسّس وترأس إدارة «بنك بيروت للتجارة» عام 1972 وحتى 1997. تلقى النمر تعليمه الثانوي في كلية النجاح الوطنية بنابلس، وأكمل دراسته الجامعية عام 1942 في جامعة القاهرة، ثم عمل في التجارة وشغل بين 1947 و 1971 مناصب رفيعة في البنك العربي في فروع نابلس وبغداد وعمان، وفي بنك الرياض وبنك القاهرة في السعودية، والبنك الأهلي التجاري السعودي في سورية ولبنان، وفي بنك الاتحاد العربي في لبنان. وكان عضوًا في مجلس إدارة ومحافظ فلسطين في المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وفي الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والمجلس التأسيسي ومحافظ فلسطين في البنك الإسلامي للتنمية وعضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني ونائبًا لرئيس الصندوق القومي الفلسطيني وقائمًا بأعمال الصندوق، وعضوًا في مجلس أمناء المنتدى القومي العربي، والأمانة العامة في المؤتمر العربي، وفي مجلس أمناء المؤتمر الدائم لمناهضة الغزو الثقافي الصهيوني، وفي مجلس أمناء مؤسسة القدس. وشغل في بيروت عضوية دار الندوة والنادي الثقافي العربي وصندوق العون القانوني للفلسطينيين. وعمل في مؤسسات اجتماعية وخيرية لبنانية وفلسطينية وعربية، لاسيما صندوق الطلاب الفلسطينيين والصندوق الخيري لأهالي عكا، وقدم المال للصندوقين. وبعد الغزو الإسرائيلي عام 1982 ومغادرة منظمة التحرير لبنان أصبح النمر عميد «التجمع الرباعي» (رفعت النمر وأحمد اليماني «أبو ماهر» وصلاح الدباغ وأنيس الصايغ) لعون الشعب الفلسطيني في لبنان. ذلك أنّ الرئيس أمين الجميّل أمر بإلغاء التمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، فأغلقت مكتبها. وأمام انحدار أوضاع الفلسطينيين وخاصة في المخيمات نحو مزيد من البؤس والتقهقر في الطب والتعليم والبطالة وضيق العيش، قام التجمع الرباعي بدعم الخدمات الإنسانية الملحّة، فأنشأ رفعت النمر صندوقًا للتنمية الاجتماعية للفلسطينيين في لبنان.

قانونيًا وإداريًا. وأوقفت الحكومة الأردنية تسديد رواتب الموظفين، وتحوّلت مسؤولية إدارة الضفّة وملء الفراغ إلى منظمة التحرير. وأعلن عرفات أنّ المنظمة ستستوعب نفقات ورواتب الموظفين والعمّال في الأراضي المحتلّة. وخصّصت حسابات في البنك العربي ـ فرع عمّان ليتمّ عبرها صرف الرواتب للضفة بمبلغ شهري هو 6 ملايين دولارًا.

شومان ومؤسسة التعاون الفلسطينية

بعد عام من مغادرة قيادة منظمة التحرير بيروت إلى تونس، يقول عبد المجيد شومان: «أثناء إحدى رحلاتنا عائدين من الولايات المتحدة عام 1983، ناقشنا الكيفية التي نستطيع من خلالها دعم أهلنا في الأراضي المحتلة. وانبثقت الفكرة منذ ذلك الحين، حيث بدأنا الاتصال بإخواننا الفلسطينيين الذين رحبوا بها. كما خاطبنا رؤساء بعض الدول العربية، وأعربنا عن نيّتنا إنشاء مؤسسة لخدمة شعبنا في الأراضي المحتلة، ومن هنا تطورت فكرة إنشاء مؤسسة التعاون»[1].

فالتقى عبد المجيد شومان في جنيف رجلي أعمال فلسطينيين هما حسيب الصبّاغ، رئيس شركة مقاولة كبرى Consolidated Contractors Company CCC (أثينا) وصاحب المقاولات منيب المصري (لندن). وكان حسيب الصبّاغ أغنى فلسطيني في العالم في ذلك الوقت وعضو مجلس إدارة البنك العربي. وأعلن هؤلاء في 22 تشرين الأول 1983 عن تأسيس شركة إغاثة فلسطينية للعمل الإنساني في جنيف اسمها «مؤسسة التعاون» برأس مال قدره 30 مليون دولار تضم أغنى مائة شخصية فلسطينية في العالم كأعضاء ومدراء في هذه الشركة، وعنوانها Avenue Pictet-de-Rochmont 7 في جنيف. وهدف الشركة هو «حماية وتمكين طموحات الشعب الفلسطيني في الحقول الثقافية والاجتماعية والإنسانية والصحية والتربوية ـ مؤسسة التعاون هي مؤسسة أهلية غير ربحية مستقلة أسستها عام 1983 مجموعة من الشخصيات الاقتصادية والفكرية الفلسطينية والعربية بهدف توفير المساعدة التنموية والإنسانية للفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة، ومناطق 1948، والتجمعات الفلسطينية في لبنان».

ضمّت وثيقة التسجيل الرسمي لائحة المؤسسين كالتالي: عبد المجيد شومان رئيسًا، وحسام الصبّاغ نائبًا للرئيس، وعصام العظمة أمينًا للسر، ومنيب المصري أمينًا للصندوق،

(1) موقع مؤسسة التعاون:
http://welfareassociation.org/186-MenuDetails-88-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A9_

وجورج توفيق العابد، مدير عام مقيم دائم في جنيف. أدارت أعمال المؤسسة جمعية عمومية وهي السلطة العليا، وضمّت 160 شخصية اقتصادية وفكرية فلسطينية وعربية. وعقدت الجمعية اجتماعًا سنويًا لمراجعة عمل المؤسسة وإقرار استراتيجيتها وخططها وميزانيتها. ومن أعضائها الأوائل عبد المحسن القطّان (الكويت) وعمر العقّاد (السعودية) وباسل عقل (سوري مقيم في لندن) وزين العابدين مياسي (لبناني مقيم في الرياض) وزاهي خوري رئيس شركة Gentrol Inc في السعودية، و«مجموعة شركات العُلَيان» السعودية بهدف دعم الصمود الإنساني الفلسطيني وليس منظمة التحرير مباشرة.

وكانت المؤسسة تجمع التبرعات وتوزّعها كل عام، وفق حاجيات المؤسسات الإنسانية الفلسطينية، ومنها «صندوق القدس» الذي تولاه جورج توفيق العابد، ومن أعماله دعم صمود الاعلام الفلسطيني في المدينة من جرائد ومجلات وفصليات كصحيفة **الفجر** التي أصدرها حنّا سنيورة.

أمّا مجلس أمناء المؤسسة فقد ضم 40 عضوًا بينهم المؤسسون. وكان شومان الإبن رئيسًا لمجلس الأمناء من 1983 وحتى 2004.

ترأّس عبد المجيد شومان مجالس أمناء عدّة مؤسسات تنموية مثل مؤسسة «ديانا تعمري الصبّاغ» (زوجة حسيب الصبّاغ) في بيروت، ومؤسسة التعاون في جنيف، والتي تعنى بتقديم العون للفلسطينيين، بالإضافة إلى الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين. كما ترأس القسم المالي في أول لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى العام 1969، حين أسس لجنة القدس للاستثمار والتنمية التي عنيت بتقديم المعونة المالية لدعم استمرار الوجود الفلسطيني في القدس. ودعم المشاريع العلمية والتعليمية والتربوية من خلال رعاية المئات من النشاطات في هذا الاتجاه، ومن خلال مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافية التي تعد من أبرز المؤسسات الثقافية العربية. وساهم في تأسيس جوائز متخصصة حملت اسمه لدعم الإبداع الشاب في مجالات العلوم والبحث العلمي والثقافة، إضافة إلى جائزة خصصت لدراسات القدس على الصعيد العالمي.

توفي عبد المجيد شومان في 5 تموز 2005 في عمان عن عمر ناهز 94 سنة، قضى منها أكثر من 75 عاما في البنك الذي يعد أحد أكبر المؤسسات المصرفية العربية وأكثرها انتشارًا على مستوى العالم. ودُفن في المقابر الملكية في عمّان. أمّا حسيب الصبّاغ فكان رجل أعمال ناجحًا في حيفا، وعندما هاجمتها العصابات اليهودية عام 1948 تركها ولجأ إلى لبنان، مثل يوسف بيدس وغيره من العقول الاقتصادية الفلسطينية، وأسّس شركة CCC

في بيروت في نفس العام والتي أصبحت في الخمسينيات أكبر شركة مقاولات في الشرق الأوسط، وخاصة في السعودية ودول الخليج. ووصلت قوّة الشركة إلى درجة أنّ شركات غربية عالمية سعت لتعاون معها في المشاريع الانشائية، وخاصة شركة بكتل الأميركية Bechtel وهي أكبر شركة بناء في العالم. ومنذ السبعينيات بات لشركة حسيب الصبّاغ فروع ومكاتب ومؤسسات حول العالم، في بلدان العالم العربي وشرق آسيا وفي اليونان وسويسرا والولايات المتحدة وبريطانيا. وبات المبنى الذي تحتلّه شركات حسيب الصبّاغ في واشنطن مقصدًا للمستثمرين والشركات الأميركية، ففي هذا المبنى مكاتب مقاولة وفرع شركة صباغ للاستثمار وشركة كانديا Candia التي يملكها حسيب الصبّاغ. وكذلك للسياسيين في العاصمة الأميركية، حتى بات للصبّاغ علاقات مباشرة مع عدد كبير من السياسيين في واشنطن ومنهم الرئيس الأميركي جيمي كارتر في السبعينيات ثم الرئيس رونالد ريغَن في الثمانينيات. وخدم الصبّاغ المقاومة الفلسطينية ولعب دور وسيط لقيادة منظمة التحرير لدى حكومات الولايات المتحدة والأردن ولبنان وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي، وزار دمشق عدّة مرات عام 1988 للتوفيق بين الرئيس السوري حافظ الأسد وياسر عرفات، والتقى عبد الحليم خدام في وقت كانت المنظمة تتفاوض مع واشنطن[1].

---

(1) وُلد حسيب الصباغ عام 1920 في طبريا، من عائلة من الروم الملكيين، وتوفي في 2010 ودُفن في بيروت. تخرّج من جامعة بيروت الأميركية، وعمل في المقاولات والبناء حيث أسس سنة 1952 مع صهره سعيد خوري (وهو زوج وداد شقيقة حسيب) وكامل عبد الرحمن شركة اتحاد المقاولين الـ CCC.. ثم عملت الشركة من بيروت لتصبح أكبر شركة مقاولات وإنشاء في الشرق الأوسط، وواحدة من أكبر 16 شركة في العالم. وكان الصباغ من أقرب أصدقاء البطريرك مكسيموس الخامس حكيم. شارك حسيب الصباغ في تأسيس المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وساهم في الحوار بين المنظمة والإدارة الأميركية في العام 1988. وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، عملت شركته في البنية التحتية في الضفة وغزة، وموّلت برنامجًا لتطوير مهارات المهندسين بقيمة 20 مليون دولار، وأسّست في غزة مع شركة أميركية أول محطة فلسطينية لتوليد الطاقة، وطوّرت حقل الغاز الفلسطيني في ساحل غزة. وكان رئيس مجلس إدارة صندوق الطلبة الفلسطينيين، ونائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة التعاون جنيف، وعضو مجلس إدارة البنك العربي، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي الفلسطيني وعضو في مجلس إدارة مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ونال حسيب الصبّاغ وسام الأرز الوطني اللبناني برتبة فارس سنة 1970، ووسام الأرز الوطني اللبناني برتبة ضابط سنة 1997، ووسام الاستحقاق الفضي اللبناني ذو السعف سنة 2001، ووسام نجمة بيت لحم الفلسطيني سنة 2000، وغيرها. وقدّم مئات =

أمّا منيب المصري فقد كان على علاقة أكثر مباشرة مع المقاومة كعضو في اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومدير الصندوق الوطني الفلسطيني وصاحب شركة مقاولات كان مركزها بيروت Engineering & Development EDG ثم نقلها إلى لندن وبلغ دخلها السنوي 60 مليون دولار. وابن عمه صبيح المصري أصبح أيضًا عضوًا في «مؤسسة التعاون» وهو صاحب شركة Astra Farms Company التي تعنى بالأعمال الزراعية من جرارات ومعدّات وسماد وبلغت مبيعاتها 100 مليون دولار سنويًا.

صندوق ياسر عرفات السرّي

إضافة إلى الصندوق الوطني ومؤسسة صامد ومؤسسة التعاون، كان ثمّة مصادر إضافية تحت سلطة ياسر عرفات وقيادة منظمة التحرير. وبرزت هذه المصادر في الثمانينيات، وخاصة مع تصاعد انتفاضة الأراضي المحتلة، وأهمّها كما ذكرنا صندوق الرئيس السرّي، الذي توزّعت أمواله في حسابات سرّية وسندات خزينة مغفلة (تُصرف لحاملها) وودائع مصرفية مرقّمة (بدون اسم) وواجهة شركات وهمية وملكية أسهم في شركات وخزائن منتشرة في أكثر من مكان. ليصبح صندوق عرفات السرّي إمبراطورية مالية وصلت موجوداتها إلى مليارَي دولار، لها امتدادات حول العالم، يعرف تفاصيلها ستّة أشخاص هم: ياسر عرفات وصلاح خلف «أبو إيّاد» الرجل الثاني في فتح، وخليل الوزير «ابو جهاد»، وثلاثة من مستشاري الرئيس.

وكانت أموال الصندوق السرّي منتشرة في حسابات في بيروت ونيقوسيا وأثينا ودوسلدورف في ألمانيا. ومثال على أهمية موجودات هذا الصندوق أنّ اللواء عطاالله عطاالله «أبو الزعيم» مسؤول الأمن في فتح، كشف أنّه عثر على ملايين الدولارات نقدًا

= المنح الدراسية لفلسطينيين وللبنانيين، وساهم في بناء عدد من المؤسسات، منها «حسيب الصباغ للتميز في تكنولوجيا المعلومات» في الجامعة العربية الأمريكية ـ جنين، ومساكن لطلاب جامعة فلسطين التقنية في طولكرم (وتعرف بـ «خضوري»)، ومدرسة حسيب الصباغ في نابلس، ومستشفى حسيب الصباغ في رام الله، وقاعة حسيب الصباغ في الجامعة الأميركية في بيروت وغيرها. وكان من مؤسسي النادي الثقافي العربي في لبنان عام 1951، الذي قدّم معرض بيروت للكتاب. وفي عام 2008 كان حسيب الصباغ في لائحة أثرياء العرب بثروة 4.3 مليارات دولار. وزوجته هي ديانا تعمري، بعد وفاتها (1978) أسّس حسيب الصباغ مؤسسة باسمها تدعم المؤسسات الصحية والخيرية والجامعية في فلسطين ولبنان.

وسندات وأوراق مالية في إحدى خزائن حركة فتح في مكتبها في عمّان أثناء إعلانه انشقاقه عن عرفات عام 1986 ومعه بعض العناصر المسلّحة. وأكّد هذا المبلغ الكولونيل سعيد موسى مراغة («أبو موسى») الذي كان قد انشق عن عرفات في لبنان عام 1983 بدعم من سورية. وكان سبب انشقاق «أبو الزعيم» ـ كما قال ـ هو فساد قيادة حركة فتح المالي، وتبذيرها وهدرها للأموال. كما كشف عن جداول أوجه إنفاق مكتب عمّان من صندوق الرئيس السرّي التي اعتراها الفساد، وبعض ما جاء فيها:

ـ مائة ألف دولار لمحمود عبّاس «أبو مازن» عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، للاحتفال بعرس ابنه في فندق في تونس.

ـ 40 ألف دولار لأبو إياد للاحتفال بمرور 25 سنة على زواجه.

لقد تنوّعت مصادر تمويل الصندوق السرّي لعرفات من أجهزة مخابرات دول عربية وأجنبية وحكومات عربية، حيث منحت دول النفط العربية هذا الصندوق مبالغ سنوية تراوحت بين 10 و20 مليون دولار سنويًا. وكذلك كانت الأموال التي تأتي للجمعيات الخيرية الفلسطينية ومؤسسات منظمة التحرير تخضع للغربلة ويتم تحويل جزء منها إلى الصندوق السري للرئيس. كما تلقّى الصندوق السرّي أموالاً من حكومات الولايات المتحدة وألمانيا ودول غربية أخرى، لقاء حماية «الفرقة 17» الخاصة بأمن عرفات للشركات والبنوك والسفارات العربية والأجنبية في بيروت في السبعينيات وحتى 1982، ومنها حماية سفارة الولايات المتحدة والجالية الأميركية في بيروت وتأمين خروجها بحرًا عام 1976.

في السبعينيات توسّع التعاون الأمني بين منظمة التحرير والحكومة الأميركية، فباتت المنظمة تمدّ واشنطن بمعلومات استخباراتية تفيد أمن المصالح الأميركية في لبنان والشرق الأوسط، وتقدّم إنذارات مبكرة عن تهديدات محتملة. وسنعود إلى تفاصيل هذا التعاون ـ الذي كان في الحقيقة اختراقًا أميركيًا للمقاومة الفلسطينية ـ في الفصل التالي.

وعدا الصناديق المختلفة والصندوق السرّي، كان ثمّة حسابات سرّيّة في فروع البنك العربي في القاهرة وعمّان ونيويورك بلغ مجموعها ملياري دولار. وكذلك أشكال مختلفة من الثروة في سندات خزينة، منها سندات خزينة أميركية، وعقارات وأسهم وشركات يديرها فلسطينيون لصالح منظمة التحرير، خاصة متى كانوا أعضاءً في المجلس المركزي ويعيشون في دول الغرب.

وكان الاعلام المرئي والمسموع والمكتوب يحظى بحصّة كبيرة من الاستثمارات، حيث امتلكت منظمة التحرير وتنظيماتها ومؤسساتها محطات إذاعة وصحف ومجلات

ومراكز إعلام وأبحاث ودراسات. ومن الصحف **مجلة فكر** في باريس ومجلة **اليوم السابع** التي رأس تحريرها بلال الحسن، شقيق هاني وخالد الحسن، و**فلسطين الثورة** في قبرص وكان رئيسها أحمد عبد الرحمن، إضافة إلى **صوت البلاد** ومجلة **شؤون فلسطينية** ورئيسها صبري جريس، و**مجلة النشرة** في أثينا ومجلة **الكرامة** في عمّان و**الصخرة** في الكويت و**الوكالة الفلسطينية للأنباء** «وفا». كما انتشرت محطات الإذاعة في الدول العربية وأوروبا ومنها راديو مونتي كارلو الدولي الذي وظّف مذيعين وإعلاميين لبنانيين في زمن الحرب. وامتلك عرفات وأبو إياد وقياديون فلسطينيون شخصيًا أبنية وعقارات في شارع الحمرا وأماكن أخرى في بيروت وكذلك في القاهرة وعمّان.

قدّرت مصادر المخابرات المركزية الأميركية سي آي إيه ثروة منظمة التحرير عام 1988 بما فيها الودائع المصرفية والعقارات والاستثمارات وغيرها بثمانية إلى 14 مليار دولار، ما جعلها إمبراطورية اقتصادية لها امتداداتها حول العالم ومن الصعب هزيمتها حتى لو شنّت إسرائيل حربًا كبيرة ضدها كما حصل عام 1982.

الأجهزة الفلسطينية تشارك في نهب المصارف

مع استمرار انحدار الدولة اللبنانية في السبعينيات، امتد نشاط منظمة التحرير إلى مسائل سيادية لبنانية أخرى، فأخذت تفرض الضرائب على المؤسسات التجارية اللبنانية، وأصحاب الأعمال في مناطق نفوذها، وتحصّل رسوم حماية وترخيص. وبات الكثير من الأمور، كالتنقّل من منطقة إلى أخرى، يحتاج إلى إذن أو ترخيص من حركة فتح لقاء دفع رسم.

ففي طرابلس مثلاً استولت حركة فتح على المرفأ وسلّمته إلى حركة التوحيد الإسلامي بقيادة الشيخ سعيد شعبان، على أن يسدّد حصتها بشكل دوري. وبعدما أجبر الجيش السوري قوات عرفات على الخروج من طرابلس عام 1983، تولى شعبان تحصيل حصّة فتح من المرفأ، وأبقى على اتصاله بقيادة عرفات وأبو إياد. وسيطرت فتح على مرفأي صيدا وصور وتولّت تحصيل الأموال الجمركية، وتقاضي الرسوم عن حركة الاستيراد والتصدير المربحة جدًّا. واختلف الأمر عن أيام الدولة اللبنانية الشرعية في أنّ حركة فتح وحلفاءها اللبنانيين باتوا يسمحون بمرور كافة البضائع سواءً المهرّبة وغير الشرعية إلى جانب تلك الشرعية والقانونية. فكانوا يتقاضون رسومًا أعلى متى كانت البضائع مهرّبة، أو لا تخضع لشروط الاستيراد، أو ممنوعة كالمخدّرات.

كما سيطرت حركة فتح على مرفأ صيدا ولكنّها وضعت في الواجهة أحمد البوتاري الرائد المنشق عن الجيش اللبناني وقائد «جيش لبنان العربي» في الجنوب. ففرضت فتح على إدارة الجمارك اللبنانية في صيدا أن تعفي كافة البضائع التي تدخل أو تخرج لصالح منظمة التحرير الفلسطينية من الرسوم والرقابة. فاستغلّ البوتاري الأمر وأخذ يمنح تصاريح لتجّار صيدا تدّعي أنّ بضائعهم هي لصالح منظمة التحرير، لقاء رسم يدفعونه له[1]. وإذ أمر الملازم أول أحمد الخطيب قائد جيش لبنان العربي بإقالة البوتاري لفساده، تدخّلت فتح ودعمت انشقاقًا يقوده البوتاري ضد أحمد الخطيب.

توسّع النشاط التجاري لحركة فتح والتنظيمات الفلسطينية واللبنانية الأخرى، فدخلت في عمليات التهريب وبيع وشراء البضائع ومنها المخدّرات، وموجودات المحلات والمخازن المنهوبة في بيروت وغيرها. فكان المسلّحون الفلسطينيون واللبنانيون من اليمين واليسار يسرقون موجودات المخازن في وسط بيروت التجاري ويجمعونها في كونتينارات ويتم تصديرها إلى الخارج. ومنها بضائع فاخرة من ملبوسات وعطورات واكسسوارات وصلت إلى محلات لبنانية في أميركا الشمالية وأوروبا ولاقت رواجًا في سوق المفرّق لأسعارها المخفّضة.

ومن سرقات حركة فتح الكبرى نهب البنك البريطاني للشرق الأوسط الكائن في شارع عبد الحميد كرامي، وكان من أكبر المصارف في ذلك الوقت في بيروت. ففي 20 كانون الثاني 1976 وبعد التقدّم الكاسح لقوى التحالف الفلسطيني اليساري في منطقة الفنادق وأسواق بيروت، حضرت قوّة من الفرقة 17 إلى خلف مبنى البنك البريطاني المحصّن، وكان يقودها علي حسن سلامة. واستطاعت نسف الجدار الفاصل بين البنك وكنيسة الكبوشية الكاثوليكية المجاورة. وتذكر مراجع تلك المرحلة أنّ نهب هذا البنك كان ثمرة صفقة بين ميليشيا الكتائب التي كانت تسيطر على المنطقة و«الفرقة 17». وهذا التعاون سمح للفرقة 17 من العمل لمدّة 10 أيام لإنهاء العملية لم يتخلّله أي طلقة رصاص من مسلحي الكتائب. كما أنّ واجهة البنك الأمامية كانت مكشوفة لأسلحة الكتائب فكان العمل يتم من جدار الكنيسة الخلفي[2].

(1) نبيل المقدّم، «أحمد الخطيب ظلمه الجيش واضطهدته السياسة فمات قبل أن يغادر»، **وجوه وأسرار من الحرب اللبنانية**، ص 151 ـ 152.

(2) Warren Singh-Bartlett, «THE BEAUTY QUEEN AND THE BANK HEIST», HIDDEN CITY: BEIRUT.; «Soldiers of Fortune», DAMIAN LEWIS, *The Daily Mail*, June 2, 2007.

لقد فشلت مجموعة سلامة في خلع الخزينة بعد أكثر من يومين من التفجير واستعمال الأدوات الحادّة، واحتاج الأمر إلى خبراء تفجير من أوروبا. فحضر إلى مطار بيروت يوم 22 كانون الثاني فريق كورسكي فرنسي من مافيا جزيرة كورسيكا متخصّص في خلع خزنات البنوك وفتحها. فنقلت الفرقة 17 هذا الفريق فورًا إلى الوسط التجاري. ونجح الكورسيكيون في خلع الخزنة يوم 24 كانون الثاني، واحتاج تفريغها من الأموال والذهب والأوراق إلى ثلاثة أيام من العمل. ذلك أنّ الخزينة احتوت مئات الصناديق من الودائع الخاصة المبنية في الجدران وفي حجرات ضمّت رفوف للمال وسبائك الذهب. وفي 26 كانون الثاني تمّ إحصاء ما أُخرج من خزينة البنك البريطاني فبلغ مئات سبائك الذهب وملايين الدولارات وملايين الليرات اللبنانية وعملات صعبة وشهادات ودائع واستثمار وأسهُم وسندات. وحتى الصناديق الصغيرة الخاصة بالمودعين كانت تحتوي ذهبًا ومجوهرات وأحجارًا ثمينة وأموالاً. فقد كانت ثروة البنك كبيرة إلى درجة أنّها احتاجت إلى عدّة شاحنات عسكرية لنقل صناديقها. واحتفظت الفرقة 17 بالجزء الأكبر من هذه الثروة لصالح صندوق عرفات السرّيّ وأعطت العصابة الكورسيكية حصّة كبيرة.

بعد أيّام من عملية السطو، حطّت في مطار بيروت طائرة خاصة DC-3 استأجرتها فتح، فركبها الفريق الكورسيكي ومعه حمولة من العملات وسبائك الذهب. وفي 15 آذار 1976، حطّت في مطار بيروت طائرة ثانية من طراز بريستول 300 فدخل رجال الفرقة 17 إلى مدرج المطار لاستقبالها وأشرفوا على تفريغ شاحنات تحمل ثروة البنك ونقلوها إلى الطائرة. وعندما اكتمل تجهيز الطائرة حضر ياسر عرفات وأبو إياد وعلي حسن سلامة في الرابعة صباحًا وركبوا الطائرة التي نقلتهم إلى جنيف. ثم عادوا بعد يومين على نفس الطائرة وقد فرغت من حمولتها من مال وسبائك بعدما أودعوها في حسابات سرّية في مصارف سويسرية.

في الأشهر التالية عملت فتح على بيع الأوراق المالية التي نهبتها من البنك البريطاني من سندات وأسهم وعقود وشهادات استثمار، عبر وسطاء ماليين في أوروبا استطاعوا الوصول إلى الأصحاب الشرعيين لهذه الأوراق ومعظمهم من أثرياء العرب وكبار السياسيين والعسكريين ومسؤولي أجهزة مخابرات، حصلوا أموالاً بطرق غير شرعية وعن طريق الاختلاس. وكان أصحاب الأوراق حريصين على شرائها من حركة فتح حتى لا يفتضح أمرهم. وتوصّل الوسطاء الغربيون إلى صيغة بحيث يدفع بموجبها أصحاب الأوراق لحركة فتح 20 إلى 30 بالمئة من القيمة الإسمية ويستردون ما هو لهم. وهكذا تراكمت المدفوعات

التي كانت تحوّل دوريًا إلى حسابات الصندوق السرّي في بنوك بيروت. ولئن كانت منظمة التحرير في طور إخراج أموالها التدريجي من بيروت، وخاصة عشيّة قمة الرياض بين الأسد والسادات، وقبل دخول قوات الردع العربية إلى بيروت بأسبوعين، استحضرت طائرة خاصة جديدة نقلت أموالاً من منظمة التحرير إلى مصارف سويسرية.

لقد كان البنك البريطاني المصرف الوحيد الذي قامت الفرقة 17 بنهبه، عكس ما ذكرته وسائل إعلام عن أنّها نهبت مصارف أخرى. إذ إضافة إلى عمليات صغيرة قامت بها ميليشيات لبنانية لفروع مصارف أخرى في بيروت في السبعينيات وذكرتها وسائل الاعلام، كانت المصارف الرئيسية الكبرى قد تلقّت الرسالة مباشرة بعد عملية البنك البريطاني أو أثناء حدوثها، وأخرجت موجوداتها السائلة وصناديق المودعين وثروات أخرى إلى خارج لبنان. ثم خفّفت تدريجيًا من عملياتها لأنّها أيقنت أنّ لبنان كان يتّجه نحو الأسوأ. فكان شهر كانون الثاني 1976 بداية انهيارٍ ثانٍ لسوق بيروت المالي استمرّ لأكثر من عشر سنوات. فقد دفع الانهيار الأمني مصارف عالمية إلى إقفال أبوابها ومغادرة لبنان، وعلّق بنك أوف أميركا أعماله في بيروت في نهاية العام 1975 وطلب من زبائنه التعامل مع فروعه في أوروبا. وتبعته مصارف أخرى في الأشهر التالية.

خلال 15 عامًا من الحرب تعرّضت البنوك في لبنان للنهب إمّا مباشرة بدخول مسلحين وطلب المال من الموظفين، أو بالابتزاز المنظّم. كما أنّ المسلحين أوقفوا سيارات وشاحنات مصفّحة كانت تنقل المال والمستندات للبنوك وأوقفوا الدرّاجين من موظّفي البنوك (على موتوسيكلات) وأي مواطن شوهد يخرج بالمال من البنك أو في طريقه لايداع كمية من المال. وقد ارتكب هذه العمليات مسلحو القوات اللبنانية والمرابطون والحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل وأحزاب يسارية ويمينية أخرى إضافة إلى عناصر التنظيمات الفلسطينية. وكان من العمليات الكبيرة نسبيًا تلك التي قامت بها عناصر القوات اللبنانية التي استولت على شحنة من سبائك الذهب كانت مجموعة من المصارف تنقلها إلى خارج لبنان لانقاذها من النهب[1].

وهكذا أُفرغ لبنان من المصارف المهمة وسار القطاع المصرفي في خط انحداري وصولاً إلى الانهيار المالي الكبير في الثمانينيات. وبقي في نهاية المطاف ثلاثة مصارف مهمّة هي بنك المشرق ـ إنترا وبنك بيروت الرياض، والبنك التجاري اللبناني.

---

(1) Livingstone and Halevy, p. 194.

وكان Banque Nationale de Paris الفرنسي واحدًا من البنوك الأوروبية التي تعامل معها صندوق عرفات السرّي وأودع فيه مبالغ كبيرة من المال. وفي 1977 مثلاً ساعد البنك عرفات في شراء أسهم في أوروبا بقيمة 17 مليون دولار. وأثناء الحصار الإسرائيلي لغرب بيروت في صيف 1982، اتّخذ عرفات خزينة فرع «بنك ناسيونال دي باري» المحصّنة ملجًا آمنًا له أثناء تجوّله في شوارع العاصمة، بعدما لاحقته الطائرات الإسرائيلية وحاولت قتله. وبقي في خزنة البنك خمسة أيام. وأثناء هذا الحصار أيضًا أمر عرفات بتحويل مبالغ ضخمة إلى مصارف في دول عربية وأوروبية ما أدّى بشكل مباشر إلى بدء تدهور الليرة اللبنانية لاحقًا من 5 ليرات للدولار الواحد في 1982 إلى 270 ليرة للدولار عام 1984. وإذ أنقذت منظمة التحرير أموالها، شهدت ودائع حزب الكتائب هبوطًا كبيرًا في قيمتها بالدولار من 500 مليون دولار إلى 7 ملايين دولار، في حين هبطت قيمة ودائع حركة أمل من 150 مليون دولار إلى 3 ملايين دولار.

لقد أنفق عرفات من صندوقه السرّي أكثر من مليار دولار بعد مغادرته بيروت من 1982 إلى 1987 لتحقيق الاستقرار لمنظمة التحرير بعد الضربة الإسرائيلية. منها مبالغ لإعادة بناء قيادة منظمة التحرير في طرابلس شمال لبنان وتحويل مبلغ 300 مليونًا لصالحه إلى بنوك طرابلس من حسابات سرّية لحركة فتح ومنظمة التحرير. وبعد مغادرة طرابلس، نقلت المنظمة قيادتها إلى تونس فحوّل عرفات مبلغ 200 مليون دولار إلى مصارف تونسية لصالح شخصيات رسمية تونسية لقاء استضافة قيادة منظمة التحرير في مباني في حي حمّام الشط قرب العاصمة تونس. ودفع 128 مليون دولار للعراق لاستضافة وحدات من منظمة التحرير في جوار بغداد. وكانت تكلفة توزيع وإقامة عناصر الفرقة 17 في عدّة بلدان عربية عشرات ملايين الدولارات إضافة إلى فروعها التي بقيت في لبنان. وعام 1985 حاول عرفات إعادة قيادته مجدّدًا إلى لبنان، فقدّم مبلغ 60 مليون دولارًا للرئيس أمين الجميّل لتسهيل الأمر، ومن ذلك إصدار جوازات سفر لبنانية مزوّرة للعناصر الفلسطينية. وكذلك قدّم عرفات 200 مليون دولارًا لحزب الكتائب والقوات اللبنانية في نفس الفترة أثناء تصاعد المواجهة في لبنان بين سورية وخصومها السياسيين، وفق ما أعلنه أبو الزعيم بعد انشقاقه عن عرفات وما أكّدته مصادر غربية[1].

(1) Livingstone and Halevy, p. 195.

ملحق الفصل 9

هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية

أعضاء اللجنة التنفيذية

- **ياسر عرفات / أبو عمّار:** رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس الدائرة العسكرية والقائد الأعلى لقوات الثورة الفلسطينية ورئيس اللجنة المركزية لفتح.
- **فاروق القدّومي / أبو اللطف:** رئيس الدائرة السياسية وعضو اللجنة التنفيذية وعضو اللجنة المركزية في فتح.
- **محمود عبّاس / ابو مازن:** رئيس الدائرة الوطنية وعضو اللجنة المركزية في فتح.
- **أبو علي مصطفى:** رئيس دائرة المخيمات وأمين عام مساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- **ياسر عبد ربّه / أبو بشير:** رئيس الدائرة الاعلامية وأمين عام مساعد للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين.
- **عبد الرحيم أحمد:** رئيس دائرة المنظمات الشعبية وأمين عام جبهة التحرير العربية.
- **محمد زيدان عبّاس / أبو العباس:** بدون حقيبة، أمين عام جناح جبهة التحرير العربية الموالي لفتح.
- **سليمان نجيب:** رئيس دائرة الشؤون الاجتماعية وأمين عام الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري.
- **جمال صوراني:** رئيس دائرة المنظمات وأمين سرّ اللجنة التنفيذية (إداري مستقل).
- **إيليّا خوري / أبو ماهر:** بدون حقيبة، مستقل.
- **محمد حسن ملحم / أبو العلاء:** رئيس دائرة الأراضي المحتلة ودائرة التعليم العالي، مستقل.

- **عبد الرزّاق يحيى / أبو أنس:** رئيس الدائرة الاقتصادية وممثل منظمة التحرير في عمّان.
- **جويد يعقوب غصين / أبو توفيق:** رئيس مجلس المدراء للصندوق الوطني الفلسطيني (مستقل).
- **عبدالله حوراني:** رئيس دائرة الشؤون الثقافية (مستقل).
- **محمود درويش:** رئيس المجلس الأعلى للتربية والتراث (مستقل وشاعر فلسطين الأول).

فصائل منظمة التحرير الفلسطينية

- حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح
- الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
- حزب الشعب الفلسطيني (شيوعي)
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامّة
- جبهة التحرير الفلسطينية
- الجبهة العربية الفلسطينية
- منظمة الصاعقة
- جبهة التحرير العربية
- جبهة النضال الشعبي

Helena Cobban, The Palestine Liberation Organization: People, Power, and Politics, Cambridge, Cambridge University Press, 1984.

شخصيات قيادية رئيسية		
حركة فتح	**أبو حسن / علي حسن سلامة**	قائد الفرقة 17 حتى 1979 ـ خلفه أبو الطيّب (محمد الناطور)
حركة فتح	**أبو إيّاد / صلاح خلف**	مسؤول عن الأجهزة الأمنية والاستخباراتية
حركة فتح	**أبو جهاد / خليل الوزير**	القائد العسكري لفتح وفي منظمة التحرير
حركة فتح	**أبو الزعيم / اللواء عطاالله عطاالله**	مسؤول الأمن والاستخبارات في فتح / انشق في الثمانينيات
حركة فتح	**الكولونيل هوّاري / عبدالله لبيب**	مجموعة العمليات الخاصة
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	**جورج حبش**	الأمين العام
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	**أبو شرار / بسام أبو شريف**	نائب جورج حبش واصبح الناطق باسم منظمة التحرير
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	**وديع حداد**	القيادة الخاصة لعمليات الخارج
ألوية الثورة العربية	**تنظيم سرّي**	تابع لفتح
الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين	**نايف حواتمة**	الأمين العام وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير / نائبه بلال الحسن
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	**أحمد جبريل**	الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامّة
جهاز الرصد	**أبو إياد / صلاح خلف**	مسؤول جهاز الاستخبارات في منظمة التحرير

شخصيات قيادية رئيسية		
جيش التحرير الفلسطيني		القوة العسكرية الرسمية لمنظمة التحرير
جبهة النضال الشعبي	**سمير غوشة**	عضو منظمة التحرير
الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري	**عربي عوّاد**	عضو منظمة التحرير

المصدر: جَمَعَ المؤلف المعلومات من كتب مختلفة.

الفصل 10

ضرب الأجهزة الأمنية الفلسطينية

الفرقة 17

من أهم الأجهزة الأمنية الفلسطينية كانت «الفرقة 17» في حركة فتح المولجة حراسة ياسر عرفات، والقيام بمهام سرّية. ولا يعني إسم هذا الجهاز أنّ ثمّة عدّة فرق وهذه إحداها، بل الأرجح أنّ التسمية مستوحاة من إسم شرطة بيروت «الفرقة 16». فكانت تسمية «الفرقة 17» للدلالة على حضور فتح الأمني والاستخباراتي في العاصمة اللبنانية. ولكن يقول الكاتب الأميركي كاي بيرد إنّ الاسم هو رقم مقسم هاتف في مركز منظمة التحرير في بيروت (هل هذا يعني جهاز أمني سرّي برقم هاتف علني؟).

تمتّعت عناصر الفرقة 17 بصفة دبلوماسية مكّنتها من مرافقة عرفات في جولاته الخارجية حتى أثناء حضوره إلى الأمم المتحدة في نيويورك عام 1974. وكان للفرقة حضور في مكاتب تمثيل وسفارات منظمة التحرير حول العالم. وإلى جانب الفرقة 17 كان ثمّة أجهزة أخرى أبرزها «القطاع الغربي» بقيادة أبو جهاد لقيادة العمليات الفدائية في الأراضي المحتلة، و«مجموعة العمليات الخاصة» بقيادة العقيد هوّاري.

قامت الفرقة 17 بتوفير الحماية لقياديي حركة فتح ومنظمة التحرير وتجميع المعلومات الأمنية والاستخباراتية والقيام بعمليات خاصة داخل أجهزة وفصائل منظمة التحرير. وبميزانية كبيرة وعضوية وصلت إلى 1100 شخصًا، اعتبرت الفرقة 17 من أكبر أجهزة الأمن والمخابرات العربية.

انبثقت الفرقة 17 أساسًا عن «جهاز الرصد» الذي تأسّس في تموز 1968 بعد تعرّض عرفات وقياديين آخرين لعدّة محاولات اغتيال من الموساد، ومن أجهزة عربية، وحتى من عناصر فلسطينية مناهضة لعرفات.

وبعد الحرب الأهلية في الأردن (1969 ـ 1971) وانتقال قيادة منظمة التحرير وحركة فتح إلى بيروت، تمّ تشكيل مجموعة أمنية خاصة داخل «جهاز الرصد» مهمتها الأولى حماية عرفات مباشرة يقودها «أبو حسن» (علي حسن سلامة) ونائبه «أبو الطيّب» (محمد الناطور)، وأهم صفاتها الولاء الأعمى لعرفات ولعلي حسن سلامة، تحت اسم «الفرقة 17». وفي خريف 1972 وشتاء 1973 باتت «الفرقة 17» جهازًا مستقلًا عن الرصد.

وفي 10 نيسان 1973 بعدما اغتال الموساد ثلاثة قياديين في منظمة التحرير هم أبو يوسف النجّار، مسؤول جهاز الرصد في منظمة التحرير، وكمال بطرس ناصر، رئيس دائرة التوجيه والاعلام في منظمة التحرير، وكمال عدوان عضو اللجنة المركزية في فتح، استلم علي حسن سلامة مسؤولية جهاز الرصد الذي كان مؤقتًا بإشراف «أبو إيّاد» (صلاح خلف)[1]. ثم استلم جهاز الرصد «أبو الزعيم» (اللواء عطاالله عطاالله). وفيما بعد ابتعد جهاز الرصد عن الأضواء ليقوم بمهام سرّية، واستُبدل بجهاز الاستخبارات والأمن في منظمة التحرير بقيادة أبو إياد، وهو أكثر الأجهزة سرّية في فتح ومنظمة التحرير، بفروع ومكاتب في عدّة دول وبكادرات للتجسّس.

بسبب تكوينها وولائها لعرفات مباشرة، كان توجّه الفرقة 17 يمينيًا داخل حركة فتح. وفّرت الحماية للحرس القديم المحيط بعرفات، كصلاح خلف ومحمود عبّاس وفاروق القدومي وخليل الوزير وآخرين، ممّن كانوا على علاقة ممتازة بدول الخليج والسعودية والمحافظين العرب. وأصبح سلامة أقرب الأشخاص إلى عرفات، وأكثر من يعرف بخفايا الأمور وأسرار المقاومة. كما قام عرفات بتقريب سلامة وأبو الطيّب من قادة فتح ومنظمة التحرير، فأصبحا يدوران بسهولة في الدائرة الضيقة للشخصيات البارزة في المقاومة. حتى أنّ الفرقة 17 كانت تكافح الجيل الجديد من الشباب الذين وصلوا إلى مواقع قيادية، لردعهم عن تهديد مناصب الجيل الأول. فقد كان من القياديين الشباب أبو الطيّب والعقيد هواري وصلاح تعمري وأبو موسى وأبو نضال والحاج اسماعيل، ومعظمهم انشق عن فتح فيما بعد.

في سنواتها الأولى كانت الفرقة 17 بأغلبية عناصرها فلسطينية. ولكن علي حسن سلامة عمل على تجنيد عشرات العناصر اللبنانية من شبّان مسيحيين ومسلمين. وكان معظم المسلمين اللبنانيين من الشيعة إضافة إلى بعض السنّة، وكذلك جنّد شبّانًا يساريين من جنسيات أجنبية من أوروبا وأميركا اللاتينية وآسيا.

(1) Abou Iyad, *Palestinien sans patrie: entretiens avec Eric Rouleau*, Paris, Fayolle, 1978.

ولكن مع دخول مئات العناصر من غير الفلسطينيين بات ممكنًا اختراق الفرقة 17 من المخابرات الأميركية ومن جهات مخابراتية لبنانية وعربية وغربية. فبعض الأعضاء من المسيحيين اللبنانيين كان يعمل للمكتب الثاني في الجيش اللبناني أو لجهاز أمن حزب الكتائب. وبعض المسلمين اللبنانيين كان قريبًا من جماعات متديّنة سنيّة وشيعية، منهم عماد مغنية. وهذا النوع من العناصر المؤمنة إسلاميًا هو ما كان يطلبه ياسر عرفات من علي حسن سلامة. وبسبب قرب عرفات والحرس القديم من الأنظمة العربية، المحافظة بات سهلاً للمخابرات السعودية والمصرية والأردنية وغيرها، إضافة إلى المخابرات الأميركية والموساد، من اختراق الفرقة 17 وتجنيد عملاء لها[1].

أصبح عديد «الفرقة 17» عام 1975 400 عنصرًا، في حين بات سلامة الهدف رقم واحد للموساد بسبب العمليات التي كانت تنفّذها أجهزة فتح و«منظمة أيلول الأسود». وكانت المخابرات الرومانية والألمانية الشرقية تدرّب عناصر الفرقة 17 على العمل المخابراتي والتجسّس.

في العام 1970 فازت الفتاة اللبنانية جورجينا رزق بلقب ملكة جمال لبنان، كما فازت في العام التالي بلقب ملكة جمال الكون Miss Universe. وبعد ارتباطها بعلاقة حميمة بعلي حسن سلامة، تزوجته في حزيران 1977، وكان أهم مسؤول أمني في حركة فتح. وأقاما في شقة فخمة مجاورة لأوتيل بريستول حيث شاهدهما الناس يخرجان ويدخلان المبنى. فعرفت الموساد مكانه بسهولة واغتالته بسيارة مفخّخة عام 1979.

CIA تخترق أجهزة المقاومة

قيل الكثير أنّ علي حسن سلامة كان عميلاً للمخابرات الأميركية، أو أنّه كان مخبرًا للسي آي إيه، ويتعامل مع أجهزة عربية وغربية. ولكن لم يحدّد أي مرجع، سواء مقال أو كتاب، طبيعة علاقته عمّا إذا كان موظفًا في المخابرات الأميركية ويتلقّى راتبًا أو كان وسيطًا لعرفات وحسب.

لقد أكّدت المراجع أنّ سلامة كان يتعاون مباشرة مع مسؤول رفيع للسي آي إيه في السفارة الأميركية في بيروت هو روبرت إيمز Robert Ames (قُتل إيمز في انفجار السفارة الأميركية في بيروت في 18 نيسان 1983). وكان إيمز قد فتح قناة مع سلامة ومع أجهزة المقاومة، بموافقة وزير الخارجية الأميركية آنذاك هنري كيسنجر. ويقول مسؤول كبير في

(1) *Inside the PLO*, p. 108-109.

المكتب الثاني اللبناني (الأرجح أن يكون جوني عبدو) أنّ سلامة كان «مصدرًا ذهبيًّا للمعلومات. استعمل أيضًا خطوط علاقاته مع بشير الجميّل لينقل المعلومات إلى السي آي إيه والقوات اللبنانية»[1].

وذكر إيمز لزملائه أنّه هو من بادر للتعرّف بسلامة في أواخر الستينيات. وأثمرت العلاقة أثناء الحرب اللبنانية عندما وفّرت «الفرقة 17» الحماية للمصالح الأميركية وخاصة السفارات في بيروت وفي عواصم عربية، كما سبق ذكره، وفي كل مكان في العالم تصل إليه أجهزة المقاومة. وكان إيمز صلة الوصل بين واشنطن ومنظمة التحرير لترتيب الحماية. وكان ضمن الاتفاق الأمني مع سي آي إيه أن يقدّم سلامة معلومات استخباراتية تتعلّق بأمن أميركا يجمعها جهاز الفرقة 17 حتى لو كانت معلومات عن فصائل فلسطينية. وأنّه أثناء صراع فتح مع جبهات الرفض الفلسطينية عامي 1975 و1976، طلب سلامة دعمًا ماليًّا وماديًّا من السي آي إيه للجناح اليميني في فتح حتى يتم ضبط جبهات الرفض. فنقل إيمز الطلب إلى القيادة المركزية للسي آي إيه واحتاج إلى إطلاع كيسنجر نفسه، الذي عندما فوتح بالموضوع رفض الفكرة.

في العام 2014 صدر كتاب في الولايات المتحدة هو سيرة روبرت إيمز. وخصّص مؤلّف الكتاب «كاي بيرد» نصفه تقريبًا عن علي حسن سلامة الذي لقّبه الموساد الإسرائيلي باسم red prince الأمير الأحمر، لأنّ سلامة كان من عائلة ثرية وعريقة في فلسطين ويعيش في بيروت حياة رفاهية، رغم أنّه كان قياديًّا في حركة فتح ومسؤول الفرقة 17[2]. ويجب أن يُقرأ كتاب بيرد بشيء من التنبّه لأنه يحوي مغالطات كثيرة، ومؤلفه لا يعرف اللغة العربية، كما يفوته الكثير من المعلومات البسيطة عن لبنان والفلسطينيين، ويبقى كتاب بيرد محاولة مكشوفة لتجميل صورة روبرت إيمز وجعله بطلاً قوميًّا للأميركيين.

وُلد علي حسن سلامة عام 1942 وكان وسيمًا في هندامه، شامخ الطول (ستّة أقدام)، صاحب شخصية ساحرة يجذب الفتيات، وكان على علاقة غرامية بعدد من النساء في حياته القصيرة (إذ أنّه كان شابًا في السابعة والثلاثين من العمر عندما اغتاله الموساد عام 1979). ويذكر بيرد أنّ سلامة كان يشبه الممثل الأسطوري مارلون براندو في شبابه في الأفلام الأميركية.

(1) *Inside the PLO*, p. 110, and note 14.

(2) Kai Bird, «The Red Prince», *The Good Spy: The Life and Death of Robert Ames*, New York, Crown Publishers, 2014, p. 85.

يُضفي بيرد منحًى رومنطيقيًّا على سيرة روبرت إيمز وأسرته مع صور عائلية في وسط الكتاب، فهو على طريقة أفلام ستوديوهات هوليود عن المخابرات الأميركية، لا يعدو كونه عملية تجميل لنشاطات عملاء السي آي إيه في لبنان والدول العربية، ويذكّر بفيلم القناص «*American Sniper*» عام 2014 عن قاتل أميركي أطلق الرصاص على عراقيين بدم بارد، ويظهر في الفيلم ربّ أسرة يحب زوجته ويلعب الفوتبول. حتى أنّ الكتاب صوّر علاقة سلامة بإيمز على أنّهما كانا صديقين عزيزين بينما كل ما في الأمر أنّ إيمز قاد أكبر عملية اختراق لمنظمة التحرير الفلسطينية عبر علي حسن سلامة. فهو أوهم سلامة أنّ علاقتهما هي قناة دبلوماسية ستؤدي إلى اعتراف أميركي بالقضية الفلسطينية. وهكذا عاشت قيادة منظمة التحرير في ضلال طيلة 12 عامًا حتى أتتها الضربة القاضية الأميركية ـ الإسرائيلية في اغتيال سلامة نفسه عام 1979 واجتياح إسرائيل عام 1982 وإخراج منظمة التحرير بالقوة من لبنان.

يشرح بيرد أن روبرت إيمز التقى علي حسن سلامة لأول مرّة في مقهى ستراند في شارع الحمرا في بيروت عام 1969، عن طريق صديق إيمز وهو لبناني يدعى مصطفى زين. وكانت الخطّة أن يمرّ إيمز فيما سلامة وزين يشربان القهوة، فإذا رغب سلامة في لقاء إيمز، فما عليه سوى أن يضع يده على كتف زين. ثم أوهم إيمز سلامة أنّ الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون نفسه يريد فتح قناة حوار مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأنّ مجلس الأمن القومي الأميركي الذي يرأسه هنري كيسنجر قد كلّفه شخصيًّا فتح مثل هذه القناة مع سلامة. ولم يكن هذا دقيقًا، بل أنّ نيكسون وكيسنجر أمرا المخابرات الأميركية بالحصول على معلومات عن حركة فتح والفصائل الفلسطينية منذ بدء الحرب الأهلية في الأردن بين المقاومة الفلسطينية والملك حسين عام 1969. ولذلك ما أن أبلغ إيمز رئيسه ريتشارد هلمز، مدير السي آي إيه، بأنّه نجح في إقامة علاقة بسلامة، حتى أبلغ هلمز فورًا مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض بحضور نيكسون وكيسنجر. فشجّع نيكسون وكيسنجر هذا الاختراق، وحرص كيسنجر أن يُفصل العمل الاستخباراتي عن أي سعي من منظمة التحرير لاعتراف أميركي بالقضية الفلسطينية (أي أن «لا تكبر» في ذهن الفلسطينيين أنّ في ذلك اعتراف أميركي).

وهكذا اعتبرت الأوساط الاستخباراتية الأميركية أنّ قناة سلامة ومنه إلى ياسر عرفات هي نصر مهم، استفادت منه الولايات المتحدة على مدى عشر سنوات[1]. وكانت معلومات

(1) Kai Bird, *The Good Spy*, p. 103.

سلامة للسي آي إيه تصل إلى الموساد الإسرائيلي أيضًا، فيستغلّها لتنفيذ عمليات اغتيال ضد شخصيات فلسطينية في لبنان وأوروبا. وكان سلامة نفسه على لائحة الموساد الذي بات يعرف عنوان مكتب سلامة. ففي مطلع 1971، تسلّم سلامة طردًا ملغومًا تمّ تفكيكه. ثم تطوّر عمل الموســاد عام 1972، إذ خصّص فريقًا يجهّز رسائل صغيرة متفجّرة إحداها انفجرت ببسام أبو شريف الناطق الرسمي باســم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 25 تموز 1972. ولقد وصل عدد هذه الرسائل المتفجّرة الثلاثين[1].

مع تصاعد اختراق سي آي إيه لأجهزة المقاومة وبعد ضرب المكتب الثاني اللبناني، كان نشاط الموســاد يتضاعف في لبنان، والهجمات الإسرائيلية على لبنان ترتفع وتيرتها الأســبوعية كما ســبقت الإشــارة. فعدا الرســائل المتفجرة، أخذت فرق الكوماندوس الإسرائيلية تحضر إلى بيروت وتقوم بعمليات تفجير واغتيال. ففي 9 نيسان 1973، وصلت إلى بيروت بارجة حربية إســرائيلية تحمل صواريخًا، بقيت بعيدة عن الســاحل مسافة 4 كيلومترات، وانطلقت منها زوارق مطاطية تحمل 16 عســكريًا إســرائيليًا، يقودهم إيهود باراك. ونزلوا على شاطئ الرملة البيضا في بيروت وكانت مهمتهم اغتيال قيادات المقاومة الفلسطينية، التي أقام عدد منها خارج المخيمات في شــارع فردان وبدون أي احتياطات أمنية سوى اعتبار أنّ شقق تلك المنطقة كانت مريحة و«الاتكال على الله».

وقتل الإسرائيليون المحامي أبو يوسف النجار، الرجل الثاني في فتح، والمهندس كمال عدوان عضو لجنة فتح المركزية، والشــاعر كمال ناصر، الناطق الرســمي باسم منظمة التحرير. وكان ياسر عرفات في مبنى مجاور واســتطاع الفرار. كما كان صلاح خلف «أبو إياد» قائد «منظمة أيلول الأســود» (وهو أعلى من سلامة مرتبة)، في نفس الشقة قبل ليلة.

وعدا عن اختراق منظمة التحريــر وأجهزتها الأمنية، حصــل الأميركيون على التزام فلسطيني بحمايتهم في لبنان ودول المنطقة، وحتى حماية أراضي الولايات المتحدة نفسها من أي عمل إرهابي يمكن للمقاومة الفلســطينية أن تعرف به مســبقًا وتبلغ السي آي إيه. وكانت نتائج هذا التعاون مذهلة لصالح الولايات المتحدة، حيث عملت الفرقة 17 وأجهزة فتح على حماية الشخصيات الأميركية والســفارة الأميركية والشركات الأميركية في لبنان على مدى سنوات. ونتيجة هذه التفاهمات أيضًا أمر عرفات بإقفال «منظمة أيلول الأسود»

(1) Kai Bird, *The Good Spy*, p. 108.

داخل فتح، ووجّه نشاطات الفرقة 17 لتعقّب رجال جماعة أبو نضال «مجلس فتح الثوري» وقتلهم في بيروت وبغداد ودمشــق والقاهــرة وليبيا، والتأكّــد أنّ أي عمل ضد الولايات المتحدة ومصالحها سيُدفن في مهده[1].

وبعد إندلاع الحرب في لبنان، زاد اعتماد المخابرات الأميركية على علي حســن سلامة وجهازه لحماية الســفارة والمواطنين الأميركيين والمصالح الأميركية في لبنان. ويروي عميل أميركي أنّه التقى علي حسن سلامة عام 1975 في شقة سرية للسي آي إيه في بيــروت، وكان المبنى قريبًا من خطوط التماس والمعارك محتدمة، وشــكا العميل الأميركي من صوت المدافع الذي يصمّ الآذان. فأشــار سلامة إلى منضدة أمامه وسأله: «هل هذا التلفون يعمل؟»، فأومأ الأميركي رأسه. وأخذ حسن سلامة الهاتف وطلب رقمًا يحفظه في رأســه، وإذ بالشــخص على الطرف الآخر هو بشــير الجميّل. وأخذ سلامة يتحدّث إلى بشير ثم أنهى الحديث بهدوء: «أوكي بشير.. خلص». ويضيف العميل أنّ المدافع صمتت بعد الاتصال.

يعتبر بيرد في كتابه أنّ بشير وأبو حسن سلامة كانا على جبهتين متعاديتين ولكنّهما كانا صديقين منذ 1969 بعد معركة الدكوانة التي وقع فيها بشير في أسر المقاومة. وأعطى بيرد مثلاً عن حماية أحدهما للآخر أنّه:

> «في آذار 1976، دعا الموساد بشير لاجتماع في هرتسليا شمال تل أبيب لتبادل المعلومات الاســتخباراتية والتباحث في تعميق التحالف بين الميليشــيات المسيحية وإسرائيل. وأثناء هذا الاجتماع أخذ أحد ضباط الموساد بشير جانبًا وطرح عليه أسئلة عن علي حسن سلامة: ما هو نشاطه اليومي، أين يذهب وما عدد مرافقيه الخ. وكان بشير يهزّ رأسه بدون إجابة أن لا مشكل في الحصول على هذه المعلومات. ولكن بعد ذلك لم يحصل الموساد على أي معلومات مهما قلّ شأنها من بشير عن علي حسن سلامة»[2].

شرح كاي بيرد أنّ بشير كان ذكيًا لم يعطِ الموساد كل ما يطلبونه وكان يحسب خطواته مع الإسرائيليين. فهو لم يقدّم لهم معلومات تسهّل اغتيال سلامة لأنّ الأخير كان يساعده في طموحاته السياسية، وكان بشير يعلم أنّ أي شــخص آخر غير صديقه سلامة في قيادة الأمن الفلسطيني سيكون عدائيًا لبشير. كما كان سلامة في تصريحاته ومقابلاته أثناء حرب

(1) Kai Bird, *The Good Spy*, p. 157.

(2) Kai Bird, *The Good Spy*, p. 178.

لبنان يدعو إلى تفاهم مع الكتائب ويؤكّد أنّ لا ناقة للفلسطينيين في التدخّل في الشأن اللبناني أو في معاداة جزء من اللبنانيين. وعندما وقع داني شمعون رئيس ميليشيا النمور الأحرار بأيدي عناصر فلسطينية، تدخّل علي حسن سلامة لإطلاق سراحه وتأمين سلامته أيضًا. ويعتبر كاي بيرد أن اعتدال سلامة تجاه بشير والميليشيات المسيحية كان ينبع أيضًا من علاقته بالسي آي إيه التي كانت تشجّع وتتوقّع التعاون والتفاهم بين أصدقائها.

أكّدت أحداث حرب لبنان أهمية علي حسن سلامة بالنسبة للأميركيين ومغبّة عدم الاتكال عليه. إذ أنّ واشنطن عيّنت فرنسيس ميلوي خلفًا لغودلي في 21 نيسان 1976، ولكنّه تعرّض للاغتيال بعد أسابيع من وصوله إلى لبنان يوم 16 حزيران وهو في طريقه لتقديم أوراق اعتماده أمام الرئيس سركيس في قصر بعبدا. وربما كان ميلوي أقل من سلفه في التعاون مع فتح، فقد قرّر الذهاب للقاء سركيس بدون حماية رجال سلامة. وأثناء اجتياز موكبه معبر المتحف إلى شرق بيروت، أوقفته جماعة يسارية مسلّحة، فقتلته وقتلت مستشاره الاقتصادي، ورمت جثتيهما في كومة نفايات. وأدركت السي آي إيه فداحة الخطأ، فطلبت إلى سلامة حماية قافلة سيارات السفارة الأميركية التي نقلت جثماني ميلوي ومساعده عبر الجبال إلى مطار دمشق بسبب إقفال مطار بيروت في 20 حزيران 1976. ثم قام سلامة بتأمين عملية إخراج 263 مواطن أميركي من لبنان في نفس الشهر. فشكر الرئيس الأميركي جيرالد فورد منظمة التحرير علنًا لتوفيرها الأمن لهذه العملية، وكتب كيسنجر رسالة رسمية إلى ياسر عرفات يشكره على تعاونه[1]. وفي تشرين الأول 1976 التقى سلامة بمدير السي آي إيه في بيروت شارلز واترمان، وأثناء اللقاء حذّره سلامة من خطر سيلحق به وقال له: «لقد طلب منا السوفيات أن نخطفك ونسلّمك لهم لكي يستجوبوك». واقترح سلامة أن يقوم رجاله بنقل واترمان، إلى مكان آمن ثم الادعاء فيما بعد أنهم خطفوه واستجوبوه ثم تركوه. فلا يسلّموه للسوفيات الذين سينسون الطلب.

ارتفع نجم علي حسن سلامة في عيون السي آي إيه وأعجب به الأميركيون طالما أنّه يخدمهم دون أن يطلعوه أنهم يراقبونه هو أيضًا ويتعاملون معه ليس كصديق بل كمسؤول بارز في المقاومة ومدير جهازٍ معادٍ.

في تشرين الثاني 1976، وبعد فوز جيمي كارتر بالرئاسة الأميركية، طلب كارتر من وزير الخارجية الجديد «سايروس فانس» دعوة سلامة لزيارة واشنطن. وحاول كيسنجر

(1) Kai Bird, *The Good Spy*, p. 176-177.

عرقلة الدعوة رغم أنّه أصبح خارج السلطة، مع أنّه كان يعرف أنّ سلامة خدم مصالح أميركا لسبع سنوات سابقة. فلم ينجح (كان كيسنجر قد وقّع مذكّرة بين أميركا وإسرائيل في أول أيلول 1975 أنّ واشنطن تمنع منعًا باتًا أي تفاوض مع منظمة التحرير). ثم وجّه جورج بوش الأب الدعوة (وكان رئيسًا لسي آي إيه ويعرف أهمية سلامة وجهده في مساعدة أميركا). ففرح عرفات وقيادته كثيرًا لأنّهم اعتبروها دعوة رسمية لمسؤول فلسطيني كبير. وطلب سلامة إضافة جورجينا رزق إلى الدعوة لأنّها كانت ترغب في زيارة دزني لاند في كاليفورنيا وجزر هاواي، وأنّه هو شخصيًا كان بحاجة إلى عطلة استجمام. كما أضاف مرافقًا له هو زياد الحوت.

وتمّت الزيارة بضيافة السي آي إيه بسرّية تامّة وبوثائق سفر أميركية وفيزا خاصة، في مطلع 1977. والتقى سلامة بمسؤولي السي آي إيه في مركز الوكالة في لانغلي قرب واشنطن، حيث قدّموا له عددًا من الهدايا الخاصة بالمخابرات، حقيبة يد مجهّزة بماكينة تسجيل وحمّالة جلدية للمسدس، الخ. ومن هناك سافر سلامة إلى مدينة نيو أورليانز لاجتماع دام خمس ساعات لمزيد من تبادل المعلومات والتعارف بين سلامة ومسؤولي المخابرات الأميركية. وقالت جورجينا رزق للصحافي البريطاني بيتر تايلور إنّ سلامة كان سعيدًا جدًا لاجتيازه امتحان ثقة السي آي إيه في نيو أورلينز. وبعد نيو أورليانز، ذهبوا إلى «دزني لاند» في كاليفورنيا ومنها إلى هاواي. وعلّق رجال السي آي إيه الذين التقوه في نيو أورلينز أنّ سلامة كان فعلاً يعشق جورجينا رزق Ali Hassan really loved Georgina.
وكانت علاقة سلامة بجورجينا تجري في وقت كان سلامة متزوجًا من سيدة فلسطينية هي نشروان الشريف، ابنة عائلة فلسطينية ثريّة من حيفا، ولديه منها ولدان، حسن وأسامة. وبعد ضغط مباشر من عرفات والمقربين أنّ على سلامة إمّا أن «يتزوجها أو يتركها». تزوّج سلامة في 8 حزيران 1977، من جورجينا رزق وأصبحت زوجته الثانية. وأقام عرسًا علنيًا وارتدى بدلة أوروبية بيضاء.

الموساد يلاحق علي حسن سلامة

منذ 1968 كان اسم سلامة على لائحة الموساد كعنصر في أمن حركة فتح منذ كانت قيادة الحركة في الأردن. ولكن الموساد كان يجهل صورته وملامحه، ولذلك فشل في اقتفاء أثره واغتياله. ثم أخذت المعلومات تتجمّع لدى الموساد والمخابرات العربية والأجنبية التي تعمل معها، أنّ سلامة كان زير نساء playboy ويعشق الحياة الأميركية،

ويتمتع بالبضائع الفاخرة، وبألبسة الموضة، والمطاعم والنوادي والفنادق والسيارات الفخمة في بيروت.

وعلى هذا الأساس أرسل الموساد عميلات جميلات إلى بيروت لاغتياله. ففي 1973 أوفد الموساد امرأة تدعى «آني موشيه بيراد» للتجسّس والحصول على معلومات عن قادة الأجهزة الفلسطينية. وكانت هذه العميلة شركسية ومسلمة من الأردن تدعى أمينة المفتي. وهي تركت الأردن عام 1957 وهاجرت إلى النمسا، وفي فيينا تزوجت يهودي نمساوي هو «موشيه بيراد». وهكذا تحوّلت إلى اليهودية وغيّرت اسمها رسميًا ليصبح آني موشيه بيراد. ثم هاجرت مع زوجها إلى إسرائيل حيث أصبح زوجها موشيه ضابط طيران وهي عميلة في الموساد.

وفي بيروت استأجرت آني شقة وجنّدت شبّان لبنانيين وفلسطينيين أغرتهم بالمال والجنس ليساعدوها في مهمتها. ثم انتقلت من شرق بيروت إلى شقة في غرب بيروت على شارع كورنيش المزرعة لتكون قريبة من مكاتب منظمة التحرير. وهناك تعرّفت إلى ممرضة فلسطينية تدعى شميسة تعمل في عيادة تابعة لمؤسسة صامد في مخيم صبرا قالت لها آني إنّها طبيبة أردنية. وكان ذلك في وقت يأتي أطباء من أنحاء العالم يشاركون في علاج الفلسطينيين كمتطوعين. فقدّمتها شميسة إلى مدير العيادة، وهناك عرضت خدماتها كمتطوعة. وكان عرفات يزور مؤسسات منظمة التحرير الإنسانية في المخيمات وملاجئ الأيتام والمؤسسات الصحية والهلال الأحمر وأقسام الأجهزة التعويضية للمعاقين والجرحى والعلاج الطبيعي والمعامل المركزية وبنك الدم. فكانت فرصة ذهبية لآني للقاء عرفات أيضًا[1].

وكان أحد الذين جنّدتهم لمساعدتها شخص يدعى مارون الحايك الذي كان عضوًا في الفرقة 17، ووعدها بمعلومات عن عرفات وعن أبو إياد وصلاح التعمري. وقال لها إنّه يعرف أبو حسن سلامة بالوجه وأنّ سلامة يسهر في أوتيل كورال بيتش كل أسبوع. فكانت آني تعاشر مارون وتنفق عليه بسخاء وتعطيه المال وتسهر معه في فندق كورال بيتش ليدلّها على سلامة. وفي 23 تموز 1973 داخل أوتيل كورال بيتش، أشار مارون الحايك إلى أبو حسن سلامة ومعه مرافقين. وكان سلامة في ذلك الوقت في الثالثة والثلاثين من عمره،

(1) سمير محمود قديح، «ملكة جمال الكون جورجينا رزق تكشف تفاصيل جديدة عن قتلة زوجها أبو علي حسن سلامة»، **دنيا الوطن**، 15 شباط 2015.

رياضي وسيم وأنيق. وبعد التعرّف إلى وجهه، دأبت آني على زيارة الفندق حتى تمكّنت من الكلام مع سلامة شخصيًا. وقدّم سلامة لها نفسه كرجل أعمال فلسطيني وقدّمت هي نفسها أنّها أمينة المفتي طبيبة أردنية متطوعة في عيادة لصامد. فأصبح سلامة يلتقيها في الكورال وفي مقهى الدولتشي فيتا على الروشة. ومع الوقت أصبحت آني عميلة الموساد تعرف شخصيًا عددًا من القادة الفلسطينيين. ومنحتها صفتها كممرضة تذكرة دخول كل المناطق المحظورة، فتكرّرت زياراتها للمخيمات في كل لبنان وجمعت المعلومات وسجّلتها ورسمت الخرائط وحفظت الأسماء والمواقع وأنواع الأسلحة وأساليب التدريب. وكانت تعدّ التقارير وتتركها في أماكن متفق عليها في بيروت ليأخذها عملاء الموساد. وهكذا تجسّست على المقاومة وكل ما يهم الإسرائيليين في لبنان لمدّة ثلاثة أشهر إلى أن اكتشفها الأمن الفلسطيني في أيلول وقبض عليها وسجنها سبع سنوات. ثم أطلقها عام 1980 عندما قايضها بأسرى فلسطينيين في إسرائيل، وعادت إلى عمل الموساد.

بعد حرب تشرين الأول 1973، أخذ الموساد يوسّع اتصالاته مع حزب الكتائب ومع جهات لبنانية للعمل ضد عدوّين مشتركين هما المقاومة الفلسطينية وسورية عدو إسرائيل الرئيسي. فكان عدد كبير من عملاء الموساد يعمل في لبنان باطمئنان وبدون خوف من الأجهزة اللبنانية ـ المخترقة أصلًا منذ فكفكة المكتب الثاني على أيدي سليمان فرنجيّة وصائب سلام. ولم يبقَ على الساحة اللبنانية سوى جهاز المخابرات الفلسطينية برئاسة علي حسن سلامة الذي استطاع كشف أكثر من عشرين عميلاً للموساد في بيروت. فكانت المخابرات الفلسطينية تغطّي الفراغ الذي تركه ضرب المكتب الثاني، وتُشكّك بأي زائر غربي إلى لبنان وتراقبه. ولكن جهات لبنانية عديدة رسمية وحزبية كانت تسهّل عمل الموساد وخاصة منذ وصول حزب الليكود إلى السلطة في إسرائيل بقيادة مناحيم بيغن عام 1977. فبات رافايل إيتان مسؤول الموساد ومستشار بيغن يحضر إلى بيروت باستمرار ومعه دايفيد كمحي، بعد افتتاح مكتب الموساد في ضبية شمال بيروت.

كانت الأخطاء تأتي من سلامة نفسه وهو ـ في معنى ما ـ سهّل للموساد قتله. إذ حتى السنة الثانية من حرب لبنان، لم يكن الموساد يعرف الكثير عن حسن سلامة ولا يملك صورة له. ولكن سلامة ارتكب خطأً فادحًا وكشف نفسه. ففي نيسان 1976، وافق على إجراء مقابلة مع صحافية لبنانية هي نادية اسطفان لمجلة *Monday Morning* اللبنانية، نُشرت على خمس صفحات وفيها صور لسلامة لأول مرّة. قال سلامة في المقابلة إنّه جنّ جنونه من عملية الموساد في نيسان 1973 ومن جرأة الإسرائيليين ومن انكشاف الأمن

الفلسـطيني على هذا النحو. وأنّ الاغتيالات جاءت «نتيجة إهمـال قياداتنا التام لأمنهم وللعقلية الشرقية عن قدرية الموت... هل تعلمين أنّ شقتي كانت على بُعد 50 مترًا من شقة أبو يوسـف النجّار؟ ورغم ذلك لم يجرؤ الإسـرائيليون على مهاجمتي لسبب بسيط أنّ 14 عنصرًا كانوا يتولّون حراستي».

كان حسن سلامة يظنّ أنّ الموساد لم يتعرّض له عام 1973 بسبب علاقته بالسي آي إيه أيضًا. ولا شك أنّ مكتب السي آي إيه في بيروت قد أوصل معلومات إلى الموساد بأنّ المبنى حيث شقة علي حسن سـلامة هو قلعة حصينة يتولّى حراسته عدد كبير من رجال فرقة 17 ما يحتاج إلى عملية كبيرة جدًّا. ولذلك خاف الموسـاد ولم يضع مهاجمة علي حسن سلامة في العملية. حتى أنّ رجال الكوماندوس الإسرائيلي بعد اغتيال قادة المقاومة الثلاثة مرّوا بسياراتهم بسرعة 140 كلم من أمام مبنى علي حسن سلامة هربًا من احتمال تعرّضهم لرشاشات رجاله. وبدأ الموساد منذ ذلك الوقت البحث عن وسائل أخرى لاغتيال سلامة خارج البيت. وكانت السـي آي إيه تعلم طبعًا عن الاستهداف المتواصل للموساد لكل قيادات المقاومة وهي لم تقل لسلامة شـيئًا عن ذلك. ويبدو أنّ عرفات كان أفضل حدسًا من سلامة ولم يثق بما كان يقوله إيمز لسلامة. سوى أنّ عرفات بعد عملية الموساد عام 1973 قال لحسن سـلامة: «حسـنًا.. من الآن فصاعدًا كل ما يقوله لك روبرت إيمز سنعتبره منزّلاً كأنّه القرآن»[1].

ودليل أنّ السي آي إيه كانت تعلم تفاصيل ودقائق عمليات الموساد قبل وقوعها جاء في كتاب كاي بيرد حيث شرح في أكثر من عشرين صفحة كيف تشاور الموساد مع السي آي إيه لاغتيال سلامة، ولمدّة عام كامل قبل التنفيذ. ولكن كتاب بيرد يجمّل موقف السي آي إيه أنّها كانت متردّدة، وأنّ عناصرها أكّدوا ضرورة حماية سلامة. ولكن كل هذا هراء.

كان نشر صورة سـلامة عام 1976 صيدًا ثمينًا لإسرائيل. ويقول العميل «وايمان» من مكتب السي آي إيه لكاي بيرد إنّه أنّب سلامة في ذلك الوقت على مقابلة **المونداي مورننغ** ونشر الصور: «أنت تخالف أبسط مبادئ عمل المخابرات. الإسرائيليون يعلمون الآن مَن أنتَ وماذا فعلت وعليك أن تكون أكثر حذرًا». فهزّ سـلامة كتفيه ولم يقل لي شيئًا. كان يتصرّف ـ أعتقد ـ بحماقة وكأنّه قبضاي كل بيروت»[2]. ومنذ نشـر صوره، بات سـلامة

(1) Kai Bird, *The Good Spy*, p. 130.

(2) Kai Bird, *The Good Spy*, p. 179.

معروفًا لدى الموسـاد والأجهزة الغربية: روتينه اليومي وموكب سياراته حيث كان يركب في المقعد الخلفي لسـيارة ستايشـن كبيرة ماركة شفروليه، تتقدّمه سـيارة تحمل رجاله المسلحين وسيارة تويوتا بيك آب تحمل مدفع دوشكا عيار 22 ملم تسير خلفه. وبلغ عدم اكتراث سلامة بأمنه الشخصي أنّه شوهد مرارًا برفقة جورجينا رزق.

واعتبر «وايمان» أنّ منظر مدفع الدوشكا على سـيارة يكشف عن سلامة ولا يحميه بتاتًا في حال تعرّضه لمحاولة اغتيال في شوارع بيروت». ولكن كان سلامة يضحك ويؤكّد أنّ الدوشكا فكرة جيّدة. لقد تعرّض سلامة لعدّة محاولات اغتيال نفّذها الموساد، وتلقّى تحذيرات فكان يردّ «أنا أعرف ذلك وأعرف أنّ إسـرائيل تمهّد لقتلي بالترويج أنّي قاتل وإرهابي وزير نساء وبلاي بوي ومهرّب كبير وأنّي أعشق سفك الدماء، وكل ذلك. وذلك حتى تلقى عملية تصفيتهم لي دعمًا من الرأي العام. ولكن الإسـرائيليين ليسوا سوبرمان ونحن هنا بانتظارهم»[1].

يقول كتاب بيرد إنّ إسرائيل قد أهملت ملف اغتيال سلامة لعدّة أعوام حتى فاز حزب الليكود في انتخابات عام 1977، فأمر رئيس الحكومة مناحيم بيغن باغتيال سلامة ووضع هذا الأمر على النار الحامية. وفي تلك الأثناء كان دايفيد كمحي مسؤولاً في الموساد عن العلاقات مع الأجهزة الأجنبية، يجمع معلومات عن سـلامة لاغتياله، وطار إلى واشنطن خصيصًا لسؤال السي آي إيه إذا كان سلامة عميلاً براتب لديها. وبعد مساءلة الموساد عن ملف سلامة وإنكار السي آي إيه أنّه عميل لديها، قام الموساد بعشر محاولات اغتيال نجا منها سـلامة. وجاء ذلك بعدما أصبحت المعلومات متوافرة عنـه وبكثرة، جرّاء خروجه العلني منذ 1977 وزواجه من جورجينا رزق وإقامتهما في شـقة يعرفها الناس إلى جانب أوتيل بريستول (كما كان بشير الجميّل يتنقّل علنًا في المناطق الشرقية ويظهر في السهرات والمناسبات العامّة).

اغتيال سلامة وضرب الأجهزة الفلسطينية

بعد شـهور من بحث قام به عشـرات من عملاء إسـرائيل في بيروت، استطاع الموساد معرفة نادي الرياضة الذي يرتاده سلامة في فندق كونتيننتال. وعرفوا عن تنقّله بموكب سيارات من شقته مع زوجته جورجينا إلى منزل شقيقته وأمّه في رأس بيروت. وكان تحدّي الموساد ـ كما سبقت الإشـارة ـ هو أنّ سلامة أحاط نفسه بفريق حراسة

(1) Kai Bird, *The Good Spy*, p. 180.

شديد البأس، ولا يمكن تجاوزه بدون معركة غير محسوبة. وأنّ فريق الحراسة لا يترك سلامة لحظة، وأنّ سلامة نفسه قوي الجسد يتدرّب يوميًا وصاحب أحزمة كاراتيه، ويحتفظ في غرف شقته ومكاتبه وأي مكان يذهب إليه بعدد كبير من الأسلحة الفردية من رشاشات ومسدسات. وأنّ نوافذ شقته في فردان محصّنة بألواح فولاذية مضادة للرصاص. ولذلك احتاج تنفيذ عملية الاغتيال خطّة معقدة ينفّذها خمسون شخصًا من الموساد وميزانية مالية ضخمة.

في العام 1978 عاد مطار بيروت إلى العمل، وأخذ الأجانب يأتون إلى لبنان. فوصلت عميلة موساد قادمة من لندن بجواز سفر بريطاني تحت اسم «إريكا ماري تشمبرز» Erica Mary Chambers. وكانت إسرائيلية واسمها الحقيقي سيلفيا إيريكا روفائي. وبعد نزولها في فندق، استأجرت شقة في الطابق الثامن من مبنى يقع في أسفله دكان بيع الفروج المشوي، ويبعد أمتارًا عن شقة سلامة وجورجينا في آخر نزلة شارع مدام كوري باتجاه فندق البريستول. وقدّمت سيلفيا نفسها للذين تعرّفت عليهم في بيروت أنّها تعمل في منظمة مجتمع مدني بريطانية، وتجمع تبرعات للاجئين الفلسطينيين. وأنّها حضرت إلى بيروت لتساعد مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتقدّم أموالاً وأدوية، وتعمل كمتطوعة في مؤسسة صامد في بيت للأطفال المهجّرين من مخيم تل الزعتر. وبداعي ممارستها هواية الرسم بدأت تمضي ساعات على الشرفة تراقب الشارع وتدوّن مواعيد مرور موكب سلامة وترفع التقارير عن مواعيد تأكّدت أنّها ثابتة لحضوره إلى البيت وطرق قدومه وذهابه من الحي.

في نهاية 1978 حضر رافايل إيتان إلى شقة سيلفيا واستطاع تصوير مبنى أبو حسن سلامة وجورجينا رزق والشارع والمبنى الذي تسكن فيه سيلفيا. وذلك لتحضير خطة الاغتيال مع فريقه. وفي كانون الثاني 1979، وصل فريق موساد إلى بيروت بجوازات سفر بريطانية وكندية مزيفة، ونزلوا في فنادق مختلفة، واستأجروا سيارة فولكسفاكن. ثم تسلّموا كمية ضخمة من المتفجرات من زورق حربي إسرائيلي جاء من البحر، وفخّخوا سيارة الفولكس وركنوها في المبنى حيث تسكن سيلفيا في جوار بيت سلامة. وسلموا جهاز التفجير اللاسلكي لسيلفيا وانسحبوا.

قبل خمسة أيام من تفخيخ السيارة وركنِها قرب سلامة، وصل بشير الجميّل من مصادر الموساد معلومات موثوقة عن عملية اغتيال سلامة. فعاجل بشير بإرسال مستشاره كريم بقرادوني لتنبيه سلامة. ويشرح بقرادوني للصحافي بيتر تايلور «أنّ الموساد أراد

قتل سلامة لأنّه كان على علاقة وثيقة بالسفارة الأميركية، وهم لا يريدون مثل هذه العلاقة أن تستمر... فسلامة لم يكن تهديدًا أمنيًا لإسرائيل وحسب، بل تهديدًا سياسيًا، ومثّل نافذة فلسطينية على أميركا»[1]. ويقول كريم بقرادوني: إنّ أبو حسن سلامة كان أيضًا نقطة إتصال عرفات بين القوات اللبنانية وحركة فتح، وإنّه هو شخصيًا نقل تحذيرًا إلى سلامة من بشير الجميّل حول عملية اغتياله. فعندما طلب منه بشير أن يذهب إلى غرب العاصمة ليحذّر سلامة، برّر بشير أنّه يساعد المسؤول الفلسطيني الكبير بقوله إنّ «أبو حسن صاحبنا». وعندما أوصل بقرادوني المعلومات شكره سلامة وقال له: «عندي خبر بالموضوع... والحامي الله».

ثم وصل تحذير آخر لسلامة من جوني عبدو رئيس المكتب الثاني. وقد عُثر على ورقة في جيب سلامة من المكتب الثاني بعد اغتياله تفيد بذلك.

في 22 كانون الثاني 1979، قبّل سلامة جورجينا وكانت حامل في شهرها الخامس، وخرج من البناية. وفيما هو يهم بركوب سيارة الستايشن الشفروليه القديمة، هرع أحد حراسه من البناية وبيده ورقة صغيرة. كانت رسالة من جوني عبدو تؤكّد مجدّدًا أنّ الموساد سيستهدفه خلال يوم أو يومين فليأخذ حذره. وقرأ سلامة الوريقة ووضعها في جيبه ولم يقل شيئًا. ثم انطلق موكب سلامة، وما كاد يقترب من البناية حيث شقة العميلة سيلفيا حتى ضغطت هي على جهاز لاسلكي بيدها فانفجرت السيارة المفخّخة محدثة مجزرة رهيبة سقط جراءها 25 شخصًا: فقد قتل الانفجار سلامة مع إثنين من حراسه وخمسة مدنيين يعبرون الشارع، وأوقعت 17 جريحًا، وأحدثت خسائر في السيارات والأبنية. وكانت المعجزة أنّ سلامة خرج حيًا من ركام السيارة وذلك بفضل قوّته وصحّته الممتازة. ولكنّه كان بحالة حرجة ومصاب في أكثر من موضع في جسمة. ونُقل بالإسعاف إلى مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، حيث فارق الحياة أثناء عملية جراحية لاستئصال شظية حديدية خرقت رأسه.

في تلك الأثناء هبطت سيلفيا من شقّتها وركبت سيارة داتسون مستأجرة، ساقتها إلى شرق بيروت حيث انتظرت زورقًا إسرائيليًا نقلها ليلاً إلى إسرائيل.

في اليوم التالي خرج 25 ألف شخص في جنازة سلامة إلى جبانة الشهداء جنوب بيروت، وشارك عرفات في حمل النعش. ويذكر كتاب كاي بيرد أنّ بشير الجميّل حضر

(1) Kai Bird, *The Good Spy*, p. 214

الجنازة يرافقه عدد من مرافقيه أدّوا التحية العسكرية لنعش سلامة وأطلقوا رصاص أسلحتهم في وداع سلامة[1]. ولكن لم يذكر أي مرجع آخر هذا الأمر، وعلى الأرجح أن يكون بشير قد اتصل بعائلة سلامة للتعزية ولم يحضر شخصيًا.

بعد تفجير موكب سلامة، قرّر صلاح خلف «أبو إياد» الاقتصاص من منفّذي الجريمة، وأبلغ ذلك الأمن الفلسطيني ومخابراته في جميع أنحاء العالم. إلى أن توصّلت الأجهزة الفلسطينية إلى معلومات ومواصفات عن عملاء الموساد الذين اغتالوا سلامة. ثم عثرت المخابرات الفلسطينية على سيلفيا واثنين من ضباط الموساد في اليونان وقتلتهم.

كان وقع الاغتيال بالغًا على منظمة التحرير. إذ أنّ الفرقة 17 تلقّت ضربة موجعة. ولقد عيّن عرفات «أبو الطيّب» نائب سلامة مكانه، ولكن الدور الإقليمي والدولي للفرقة تراجع تحت قيادة أبو الطيب، وعادت إلى دورها القديم أي توفير الحماية لعرفات والقادة وخسرت الصلات بالسي آي إيه والقوات اللبنانية وأجهزة أخرى. ولقد احتاج أبو الطيّب إلى ثلاث سنوات لكي يملأ كرسي سلامة ويكسب ثقة عرفات وابو إياد ويتعرّف على الملفات وشبكة العلاقات وخاصة مع المخابرات الأميركية التي لم تعد كما كانت في مرحلة سلامة لمدّة عشر سنوات (حتى اشتعال الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 وبداية الحوار الأميركي ـ الفلسطيني). ولكن الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 وخروج المقاومة من لبنان بعثر نشاط الفرقة وقوّتها ولم تفلح جهود أبو الطيّب.

في الثمانينيات عادت الفرقة إلى النهوض وبنت 17 فرعًا دوليًا يعمل في مكاتب بعثات منظمة التحرير في 110 دول. كما ازداد عدد عناصر الفرقة من الألمان والانكليز ومن جنسيات غربية أخرى. وفي الثمانينيات أيضًا انفجرت حرب المخابرات في لبنان على نطاق واسع. ففي 18 نيسان 1983 وقع انفجار في السفارة الأميركية في بيروت قُتل فيه كامل طاقم السي آي إيه وكان بينهم روبرت إيمز. وشارك في العملية عناصر سابقة من الفرقة 17 من الذين بقوا في بيروت بعد مغادرة أجهزة منظمة التحرير. كما امتدّت ذراع الموساد إلى تونس أيضًا حيث استقرت قيادة منظمة التحرير. ففي 16 نيسان 1988 اغتال الموساد خليل الوزير «أبو جهاد» قائد الجناح العسكري لفتح. وفي كانون الثاني 1991 تمكّن الموساد من اغتيال صلاح خلف «أبو إيّاد» أهم رجل أمني في منظمة التحرير، كما اغتالوا أبو الهول وقادة آخرين من فتح.

(1) Kai Bird, *The Good Spy*, p. 218

حول اغتيال سلامة ذكر جون غونتر دين الذي كان سفير الولايات المتحدة في بيروت عام 1979، وعلى علاقة جيّدة بمنظمة التحرير وجهاز سلامة، أنّ المكتب الثاني اللبناني قد أبلغه (ولعلّه جوني عبدو) أنّ ثلاثة من عملاء الموساد يحملون جوازات سفر أوسترالية وبلجيكية جاءوا إلى بيروت متنكّرين كسيّاح لقتل سلامة. وهنا يعلّق دين أنّ خطيئة سلامة الكبرى أنّه كان قريبًا جدًا من الأميركيين، وهو سلاح ذو حدّين: فكل ما عرفته السي آي إيه عنه يُنقل إلى الموساد، وأي تقارب يكسبه مع الأميركان لصالح منظمة التحرير يصبح هدفًا ستسعى الموساد للقضاء عليه بكل شراسة. والمفارقة أنّ دين نفسه كاد يدفع حياته وحياة عائلته ثمنًا لتقرّبه من منظمة التحرير عامي 1979 و 1980 أثناء عمله كسفير في بيروت، عندما حاول عملاء لبنانيون يعملون للموساد اغتياله[1] (راجع الفصل 13).

«On the assassination of Arafat's personal assistant, Abu Hassan Salameh, in early 1979, Ambassador Dean was told by the Lebanese intelligence service that three Mossad officers, bearing Belgian and Australian passports, had come to Beirut masquerading as tourists for the purpose of killing Abu Hassan, whose greatest «drawback», in Dean's opinion, was that he was close to the American's.

الفرقة 17 والأخوان المسلمون

ذكر روبرت بير عميل السي آي إيه في لبنان في مذكراته أنّ جماعة الأخوان المسلمين السورية كانت على اتصال بالمخابرات الأميركية، وأنّه نصح إدارة الرئيس رونالد ريغن بالتعامل مع الجماعة بقوله: «إذا صمّمت أميركا على محاربة أعدائنا في لبنان وسورية فلن تجد أفضل من جماعة الأخوان المسلمين. علينا أن نتكلّم معهم ونعرف كيف يساعدوننا ومدى استعداداتهم». وجاءت هذه الاتصالات بعد حرب دموية بين الأخوان والدولة السورية انتهت في معركة حماة في شباط 1982.

ثم يشرح بير أنّه التقى قيادي إخواني في مدينة دورتموند في ألمانيا وحدّثه هذا الشخص لمدّة ساعتين عن استعداد الأخوان لمحاربة «نظام حافظ الأسد» في سورية، وقدّم له معلومات تبيّن مناطق انتشار الأخوان داخل سورية حيث نفوذ النظام ضعيف.

فسأله بير: «ماذا يمكنكم فعله ضد النظام؟».

(1) «American Ambassador Recalls Israeli Assassination Attempt-With U.S. Weapons», Andrew I. Killgore, *Washington Report on Middle East Affairs*, November 2002, page 15.

ابتسم القيادي الأخواني وأجاب: «نحن جاهزون للعمل يدًا بيد مع الولايات المتحدة لإزالة هذه الدمّلة السرطانية من الوجود». وشرح هذا الشخص أنّ الأخوان خبّأوا أسلحة في سورية ولديهم صاروخ سام 7 أرض ـ جو في غوطة دمشق، وأنّه «ما على المخابرات الأميركية سوى إبلاغنا بموعد انطلاق طائرة الأسد من مطار دمشق حتى نسقطها بالصاروخ»[1].

وشرح بير أنّ ياسر عرفات كان عضوًا في جماعة الأخوان في مصر في الخمسينيات، وأنّه اعتُقل هناك مرّتين بسبب نشاطه الأخواني، وأنّه لم يترك عقيدة الإخوان مطلقًا، حتى بعد إقامته الطويلة في لبنان. إذ رغم تحالفه مع أحزاب ومنظمات يسارية وشيوعية فلسطينية ولبنانية في السبعينيات، بقي عرفات قريبًا من الجماعات الإسلامية، وطلب من خليل الوزير «أبو جهاد» في أواخر الستينيات أن يجمع عناصر فتح الملتزمين دينيًا في خلية واحدة مهمتها تجنيد عناصر فلسطينية ولبنانية وسورية تلقّنها العقيدة الدينية وتدرّبها على السلاح تحت غطاء «خلايا الطلاب». على أن يتم اختيار عناصر متفوقة من هذه الخلايا لتخدم في الفرقة 17. ثم أخذ عرفات يدعم الأخوان المسلمين في سورية بعد صراعه المفتوح مع الرئيس حافظ الأسد، حتى اشتعلت حرب الأخوان ضد الدولة السورية ابتداءً من خريف 1976 وحتى شباط 1982 وتشابه تفاصيلها ما حدث في سورية منذ 2011[2].

في معركة حماة في شباط 1982 عثر الجيش السوري لدى مقاتلي الأخوان على أجهزة اتصال أميركية متطورة تبيّن أنّها من حركة فتح. وكان ذلك قبل شهور قليلة من الغزو الإسرائيلي للبنان. وفي 17 أيار 1983، وضمن خطة استعادة نفوذها في لبنان، شجّعت سورية مسؤولين في فتح هما سعيد مراغة («أبو موسى») ونمر صالح («أبو صالح») على الانتفاض ضد عرفات والانفصال عن فتح. وفي 24 حزيران أعلنت دمشق عرفات شخصًا غير مرغوبٍ به. فعاد إلى لبنان وتحصّن في مخيمي البداوي والبارد الفلسطينيين، وسيطر على مدينة طرابلس بمساعدة «حركة التوحيد الإسلامي» التي كانت تموّلها فتح. وعندها صمّمت دمشق على إزالة عرفات وحلفائه من لبنان بأي ثمن. وبعد أقل من خمسة شهور

---

(1) Robert Baer, *See No Evil*, pp. 89-90.

(2) لمزيد من التفاصيل عن أحداث سورية في سنوات 1976 ـ 1982 و2011، راجع كتاب كمال ديب، **سورية في التاريخ**، بيروت، المكتبة الشرقية، 2017.

هاجمت جماعة أبو موسى «فتح الانتفاضة»، مدعومة من الجيش السوري وأحزاب لبنانية، معاقل عرفات في لبنان وخاصة في طرابلس. حيث شن الجيش السوري حربًا ضد ميليشيا «التوحيد الإسلامي» و«حركة فتح» في وقت كان عرفات يستند إلى خطاب ديني مكشوف، حيث كانت محطات التلفزة العالمية تجري معه مقابلات وهو يقول بالانكليزية: «هذه المدينة الإسلامية لن تستسلم». فتعجب الكثيرون من انقلابه وتودّده للحركات الإسلامية، مقارنة بتحالفه السابق مع الأحزاب العلمانية في لبنان. حتى غادر عرفات لبنان إلى غير رجعة في 20 كانون الأول 1983 على متن سفن يونانية نقلته مع 4000 مقاتل فلسطيني من فتح إلى تونس وكانت تحرسهم بوارج حربية فرنسية.

* * *

بعد استعراضنا لأجهزة منظمة التحرير الفلسطينية التنظيمية والمالية والأمنية واختراق الموساد والسي آي إيه لهذه الأجهزة وضربها واغتيال كبار القادة، وطرد هيكلية منظمة التحرير من بيروت عام 1982، نستعرض في الفصول التالية القطاع المصرفي اللبناني في الحرب وعلاقته بتمويل الميليشيات، وكذلك ازدهار تجارة السلاح وتجارة المخدّرات في لبنان. وكل هذه الأحداث في سياق متواصل ابتدأ مع ضرب بنك إنترا عام 1966 وتفجير أسطول الميدل إيست عام 1968 وضرب المكتب الثاني والجيش اللبناني في أوائل السبعينيات واندلاع الحرب اللبنانية الطويلة وبدء تدمير لبنان جسدًا وروحًا.

الفصل 11

تمويل الميليشيات وتجارة السلاح

تمويل الميليشيات

منذ أوائل السبعينيات، كان للجهات اللبنانية والفلسطينية المتقاتلة داعموها وممولوها الخارجيون في الحرب اللبنانية. وكانت تجارة المخدّرات في زمن انهيار الدولة المصدر الأكبر لتمويل معظم الميليشيات اللبنانية وتسليحها كما سنرى في الفصل التالي.

فقد دفعت ليبيا 500 مليون دولار لمجموعات يسارية وإسلامية لبنانية، في حين موّل العراق نفقات تنظيمات موالية له كحزب البعث العراقي وجبهة التحرير العربية وغيرها، فتميّزت تلك التنظيمات برواتب عناصرها التي تراوحت بين 250 إلى 500 دولار شهريًا. وأخذت بواخر السلاح تصل تباعًا إلى مرافئ طرابلس وصيدا وصور لصالح التنظيمات الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين، وقد تمّ شراؤه من تجّار السلاح ودول الكتلة الشرقية.

واشترت الميليشيات المسيحية أسلحتها من تجّار السلاح الدوليين ومن ألمانيا الغربية وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا. وحتى بلغاريا، الدولة الشيوعية وحليفة الفلسطينيين، باعت كميات من الأسلحة في 1974 و1975 للميليشيات المسيحية. كما اشترت الكتائب أسلحة من حركة فتح الفلسطينية، كانت فتح قد حصلت عليها سابقًا من سورية.

وفيما ساهمت دول عربية محافظة كالسعودية ودول الخليج في تمويل مشتريات أسلحة الميليشيات المسيحية في عام الحرب الأول ضمن منطق محاربة اليسار الدولي والشيوعية وجبهات الرفض الماركسية الفلسطينية، سعى زعماء الميليشيات المسيحية إلى كسب تعاطف الجاليات اللبنانية المنتشرة في القارة الأميركية وأوستراليا وأوروبا للتبرّع، ضمن منطق آخر هو أنّ في لبنان حربًا لإفناء المسيحيين يقوم بها مسلمون فلسطينيون بمساعدة مسلمين لبنانيين ومتطوعين مسلمين من ليبيا والصومال الخ.

ما أكسب الميليشيات المسيحية تعاطفًا دفع حتى بعض كهنة الكنائس اللبنانية في الولايات المتحدة إلى تخصيص الوقت كل يوم أحد لجمع التبرعات. فكان قادة الميليشيات المسيحية يطوفون عواصم الإغتراب ويعودون بملايين الدولارات، وبوعود بتبرّعات إضافية منتظمة. كما مارست الميليشيات المسيحية النهب في أسواق بيروت في 1975 و1976، وخاصة مستودعات مرفأ بيروت الذي وقع تحت سيطرتها، حتى بلغت خسائر المرفأ 700 مليون دولار[1].

اخطبوط السلطة وحيتان المال

إنّ العلاقة بين الطبقة السياسية التي قادت الميليشيات الطائفية وحيتان المال في لبنان كانت من أسباب حماية القطاع المصرفي وعدم المساس به طيلة 16 عامًا من الحرب. لا بل شكّلت هذه العلاقة الحميمة ـ التي فهمها روجيه تمرز جيّدًا ـ نوعًا من الحصانة أو بوليصة التأمين للقطاع المصرفي: حصانة ضد أعمال العنف والتخريب، وضمانة باستمرار تدفّق الودائع من أمراء الحرب والميليشيات التي يقودونها.

وليس بعيدًا عن الحقيقة أنّ كل مصرف كان يتمتع بحماية مباشرة من قادة الميليشيات، وأنّ كل فرع لمصرف كان يقيم علاقات وثيقة مع قوى الأمر الواقع في منطقة وجوده بتقديم تسهيلات ومنح سلفات وتوظيف محسوبين لكسب رضى رجال الميليشيا المحليين. لأن هكذا وضع أمني متدهور تطلّب هذا النوع من السلوك من القطاع المصرفي، رغم أنّ نتيجة التعاون لم تكن سليمة كل مرّة. إذ تعرّضت المصارف في الثمانينيات لأكثر من 50 عملية سطو مسلّح ولعمليات ابتزاز مافياوي منظّم، عدا عن اختلاسات وعمليات مالية مشبوهة ارتكبها أصحاب البنوك ومديروها وموظفوها.

في الفترة 1975 ـ 1980، كان لبنان «غارقًا» بالمال حسب تقرير في صحيفة **الموند ديبلوماتيك**[2]. وكانت الودائع تأتي من ثلاثة مصادر رئيسية:

1 ـ تحويلات الأفراد: فقد كان اللبنانيون العاملون في الخليج العربي يحوّلون مبالغ تراوحت بين 120 إلى 150 مليون دولار شهريًا إلى ذويهم في لبنان وإلى حسابات مصرفية في بيروت. وبلغت هذه التحويلات في أوجها مليارَي دولار عام 1981.

(1) Jonathan Randal, *Going All the Way: Christian Warloards, Israeli Adventurers, and the War in Lebanon*, New York, Viking, 1983, p. 105.

(2) 'De Quoi Vivent les Libanais', *Le Monde Diplomatique*, 15 February 1983.

2 ـ صناعة المخدّرات: وبلغت كميات انتاج الحشيش والمخدّرات الممنوعة 30 ألف طن سنويًا في نفس الفترة، وبأسعار تراوحت بين 65 و150 دولارًا للكيلوغرام الواحد، جلبت للبنان 1.5 مليار إلى 2 مليار دولار سنويًا.

3 ـ تحويلات دول عربية وأجنبية: والمصدر الثالث من الودائع كان تمويل الحكومات العربية والأجنبية للمجهود الحربي واللوجستي للميليشيات المسلحة. فقد حوّلت الحكومات المختلفة كل عام مئات ملايين الدولارات إلى حلفائها المحليين من لبنانيين وفلسطينيين[1]، وأحيانًا بشكل علني، إلى درجة أنّ أنباء وصول التحويلات كانت تذكرها الصحف أحيانًا كخبر عادي، أنّ أمير الحرب الفلاني أو الحزب اللبناني الفلاني على سبيل المثال قد استلم 15 مليون أو 50 مليون دولار بتاريخ كذا. وكانت السفارة الايرانية في بيروت تنفق 100 مليون دولار سنويًا على حلفاء طهران المحليين في الثمانينيات في حين أنفقت إسرائيل ملايين الدولارات على ميليشيا جيش لبنان الجنوبي.

وإضافة إلى ودائع الطبقة المهيمنة في المصارف، كانت منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية وشخصيات فلسطينية المودع الأكبر في مصارف بيروت. وكانت منظمة التحرير قد اتخذت مقرّها الرئيسي بكافة أجهزتها كدولة أمر واقع، في بيروت. فكانت تودع مبالغ تراوحت بين مئات ملايين الدولارات وتصل إلى مليارات الدولارات حسب السنة والحاجات المالية. فكان المال الفلسطيني في مصارف بيروت مثلاً 1.5 مليار دولار عام 1982[2]. ومع تدفّق المال من تحويلات العمّال اللبنانيين، إلى تمويل الميليشيات، إلى تجارة المخدّرات، كان المسؤولون عن القطاع المصرفي يعبّرون عن تجاوبهم بعرض خدماتهم، وبالتالي يتكيّفون مع الأوضاع غير الطبيعية في زمن الحرب. ولكل هذا فقد ارتفعت ودائع القطاع الصرفي من 3 مليارات دولار عام 1974، إلى 5 مليارات دولار عام 1980. وإذ عبر لبنان مراحل انهيارات أمنية فادحة عامي 1981 و1982، وخاصة أشهر صيف 1982 والاجتياح الإسرائيلي، عادت المصارف إلى فتح أبوابها بعد ثلاثة أيّام من مغادرة الجيش الإسرائيلي بيروت في أيلول 1982.

(1) اعتبر العراق وليبيا من الدول الأكثر سخاءً على الميليشيات في حرب لبنان والمصدر الأهم لتمويل التنظيمات الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين في السنوات الأولى للحرب. وكان اللبنانيون يبتكرون في تصوير احتياجاتهم المالية ويبالغون بها أثناء مناقشتها مع داعميهم الخارجيين.

(2) غسان العيّاش، **أزمة المالية العامة في لبنان قصة الأنهيار النقدي 1982 ـ 1992**، بيروت، دار النهار، 1997، ص 39.

ولم يكن تحديد ملامح اقتصاد الحرب وطغيان الاقتصاد الريعي مقتصرًا على الدراسات التي ظهرت في التسعينيات من القرن العشرين، بل كان هذا التشخيص باكرًا. إذ حدّد الخبراء أربعة مصادر ريعيّة ساعدت الاقتصاد اللبناني على الاستمرار في زمن الحرب، وهي:

1 ـ تحويلات العمّال اللبنانيين في الخليج والمغتربين في المهاجر.

2 ـ أموال الدعم التي تلقّتها أطراف الحرب من الخارج ومن حكومات عربية وأجنبية.

3 ـ صناعة المخدّرات اللبنانية المربحة.

4 ـ مصادر التمويل الذاتي عن طريق النهب والتهريب والأعمال الميليشوية الأخرى.

وبيّن الخبير المالي عبدالله عطيّة أن نسبة الريع Rentier economy في الاقتصاد اللبناني (أرباح وفوائد وعوائد عقارات، الخ مما يعرف بالمال الكسول) قد ارتفعت من 25 بالمئة عام 1974 إلى 47 بالمئة عام 1980[1].

بدأت عوارض أزمة القطاع المصرفي في الثمانينيات مع الغزو الإسرائيلي عام 1982. وسبق ذلك انحدار حاد في تحويلات اللبنانيين في دول الخليج بسبب تدهور أسعار النفط في السوق العالمي، وما نتج عنه من ركود في اقتصاديات الدول العربية المصدّرة للنفط. وبدأ آلاف العمال اللبنانيين العودة إلى لبنان أو الهجرة إلى دول القارة الأميركية وأوستراليا وغرب أفريقيا. وكان توقيت هبوط أسعار النفط سيّئًا جدًّا للبنان، في وقت كانت أجواء الحرب قد عادت (معركة زحلة بين الجيش السوري والقوات اللبنانية وأزمة الصواريخ 1981 والاجتياح الإسرائيلي 1982) فتوقّفت الدول العربية عن تسديد مستحقات التزامات القمّة العربية والبالغة 800 مليون دولار سنويًّا.

ولم يكن تضخّم الأسعار غائبًا عن الصورة في السنوات السبع الأولى من الحرب، إذ بدأت تنمو منذ تلك الفترة ودائع الدولار، هربًا من الليرة التي تراجعت قليلاً أمام الدولار الأميركي. فكان مؤشر التضخم ينمو بنسبة 19 بالمئة سنويًّا. ولكن تأثير التضخم على حجم الودائع في البنوك كان ضئيلاً. إذ أنّ الودائع نمت بنسبة 18 بالمئة في الفترة 1974 ـ 1981، وتراجعت قليلاً إلى 16 بالمئة عام 1982. وكان أبرز أثر لتضخم الأسعار وهبوط سعر صرف الليرة اللبنانية في القطاع المصرفي هو التراجع المأساوي للودائع بالليرة والارتفاع القياسي للودائع بالدولار وخاصة بعد 1982.

(1) عبدالله عطيّة، «الاقتصاد الرهينة»، **مجلة الاقتصاد والعمل**، بيروت، أيار 1980.

فاقم الوضع المالي في لبنان مغادرة أجهزة وهيكلية منظمة التحرير الفلسطينية بيروت ومعها أموالها السائلة وموازنتها الضخمة تحت ضغط الحصار الاسرائيلي لبيروت في صيف ذلك العام. ونتيجة ذلك أصيب القطاع المصرفي والاقتصاد اللبناني بضربة قوّية. وفي الثمانينيات سقطت صورة لبنان و«العصر الذهبي» ووضعِه المتطوّر نسبيًّا، ليصبح دولة فقيرة هامشية مُدمّرة، باقتصاد منهار، ومؤسسات لا تعمل، ومناطق صناعية وسياحية وتجارية فقدت وجودها، وزهرة شباب الشعب اللبناني من مثقفين ومتعلّمين وأصحاب كفاءات سلكوا طريق الهجرة، أو وقعوا ضحايا القتل والتهجير. وعدا عن الخراب الذي ألحقته بلبنان وشعبه واقتصاده، جنت الميليشيات أرباحًا ومداخيل هائلة من نشاطات ومصادر متنوّعة.

في سنوات الحرب (1975 ـ 1990) بلغت خسائر الاقتصاد اللبناني (خراب وناتج فائت) 75 مليار إلى مائة مليار دولار أميركي[1]، في حين وصلت مداخيل الميليشيات إلى 40 مليار دولار[2]. وفي الواقع، لا يوجد جريمة في التاريخ لم يشهدها اللبنانيون في زمن الحرب اللبنانية: قرصنة وقتل ولصوصية ونهب وعصابات سرقة وخطف وتزوير وتهريب واحتلال أملاك وتجارة مخدّرات وشحن مواد سامة، الخ. ورغم أنّ الرأي العام اللبناني اعتقد أنّ الميليشيات تحت شعارات ومسميّات مختلفة كانت تُثري أعضاءها وقياداتها على حساب الشعب، إلا أنّ النهب و«الخُوّات» لم يشكّل أكثر من واحد بالمئة من مداخيل الميليشيات. إذ أنّ أكثر من ثلثي مداخيل الميليشيات، أي 27.5 مليار دولار، جاءت من تجارة المخدّرات ومن تحويلات الحكومات العربية والأجنبية ومن نشاطات مختلفة. كما أنّ نهب الأملاك الخاصة والرسمية وفرض الخوّات على المؤسسات الخاصة كالمصارف حقّقت 12 بالمئة من دخل الميليشيات.

المال إن حكى

يذكر الخبير الاقتصادي سمير مقدسي أنّ ميزانية منظمة التحرير الفلسطينية كانت توازي ميزانية الدولة اللبنانية، وأنّ الميليشيات المختلفة كانت تملك ما يكفي من الموارد لتمويل نشاطها العسكري والمدني، في حين كان الزعماء يراكمون ثرواتهم الخاصة.

(1) Rafik Hariri, *Statesmanship in Government*, Beriut, «Cost of War and Challenges of Peace», 1999.

(2) Georges Corm, op. cit., and *Cahiers de l'Orient,* «Le Chantier Libanais», number 32-33, Paris, Centre d' Études et de Réflexion sur le Proche Orient (CEROP), IV, 1993, and I, 1994.

خسائر لبنان المادية من تقاتل الميليشيات ومصادر دخلهم 1975 ـ 1990
(مليارات الدولارات الأميركية)[1]

دخل	
نهب	
مرفأ بيروت	1.5
الوسط التجاري	2.0
المصارف التجارية	1.0
ضرائب الميليشيات	0.7
مبيعات	
حشيش ومخدرات	12.5
تحويلات من الحكومات الأجنبية	15.0
خوّات على المصارف	0.5
مصادر أخرى[2]	7.0
	40.0
الدمار المادي	
خراب نتج عن المعارك	25.0
الغزو الاسرئيلي	2.0
الغزو الإسرائيلي 1978 وغارات إسرائيلية عديدة	1.0
المجموع	**68.2**

(1) Georges Corm, «Liban – hégémonie milicienne et problème du rétablissement de l'État», in *Maghreb – Machrek* No. 131, January – March 1997; *Cahiers de l'Orient*, Paris, CEROP, 4ième Trimestre 1990; Georges Corm, in *al-Hayat*, 17 September 1993.

(2) ضمت مصادر التمويل الأخرى التهريب والتجارة بالبضائع المهرّبة والمواد الصناعية السامة والاستيلاء على المساعدات الإنسانية الخارجية والقرصنة والتصرّف بأملاك الدولة ومحتويات تجهيزاتها وأملاك الجيش اللبناني، وسرقة تحف وثروات وطنية وجدت طريقها إلى أوروبا وأماكن أخرى.

ويُظهر الجدول أعلاه خسائر لبنان في البنية التحتية وفي الناتج الفائت وكذلك مداخيل الميليشيات. ففي عدّة سنوات أثناء الحرب فاقت مداخيل الميليشيات الناتج القومي اللبناني، ما عمّق ظاهرة الاقتصاد الريعي بأبشع مظاهره. فبلغت خسائر لبنان في «حرب السنتين» 3.2 مليار دولار أميركي، بما فيها 600 مليون دولار خسائر القطاع العام و 650 مليون دولار خسائر القطاع الصناعي و 430 مليون دولار لقطاعات الخدمات، وخسائر متفرقة في القطاعات الأخرى والأملاك الخاصة[1]. ويقدّر الخبيران بطرس لبكي وخليل أبو رجيلي خسائر لبنان من الغزو الإسرائيلي عام 1982 بـ 1.8 مليار دولار أميركي لبيروت وجبل لبنان والجنوب، منها 77 مليون دولار دمار في المؤسسات التعليمية و 70 مليون دولار في المستشفيات، و 88 مليون دولار منشآت صناعية، و 50 مليون دولار منشآت زراعية، و 72 مليون دولار منشآت كهربائية، و 30 مليون دولار دمار في مطار بيروت، و 825 مليون دولار تدمير وتخريب وتصديع أملاك خاصة من منازل وما شابه، و 465 مليون دولار دمار المؤسسات التجارية والاقتصادية[2].

وتبيّن جردة وضعها سمير مقدسي تعتمد على مراجع مختلفة عن الموارد المالية للميليشيات أثناء الحرب، الأرقام التقديرية التالية[3]:

- تجارة السلاح بـ 400 مليون دولار أميركي سنويًا، أرباحها 150 مليون دولار سنويًا، أي 2.4 مليار دولار خلال 16 سنة.
- انتشار مرافئ الميليشيات على الساحل اللبناني. خسائر الدولة اللبنانية من رسوم استيراد وتصدير بلغت 18 مليون دولار سنويًا، حيث حصّلت الميليشيات رسومًا مخفّضة عن إفراغ وشحن الحمولات عبر مرافئها الخاصة بقيمة 5 ملايين دولار سنويًا. وبلغت مداخيل الميليشيات من نشاط المرافئ لفترة 1975 ـ 1990 مبلغ 2.1 مليار دولار.
- سرقة المنازل والمؤسسات التجارية والعامّة بقيمة 2 مليار دولار خلال 16 سنة.
- تجارة المخدّرات: 850 مليون دولار سنويًا، أو 12.7 مليار دولار خلال الفترة 1975 ـ 1990. وأرباح من تجارة المخدّرات 1.7 مليار إلى 2 مليار دولار خلال هذه الفترة.

(1) غسان العيّاش، أزمة المالية العامة في لبنان 1982 ـ 1992، بيروت، دار النهار، 1997، ص 37.

(2) Boutros Labaki et Khalil Abourjeili, *Bilan des Guerres du Liban 1975 – 1990,* Paris, L'Harmattan, 1993.

(3) سمير المقدسي، **العبرة من تجربة لبنان ـ بين الاقتصاد والحرب والتنمية**، بيروت، دار النهار، 2004، ص 133.

- استغلال غياب الدولة للقيام بنشاطات ممنوعة: 50 مليون دولار سنويًا أو 800 مليون دولار خلال الحرب عائدات تزييف العملات والغش في البضائع الاستهلاكية لغياب الرقابة والاتجار بالسلع الغذائية والأدوية التي انتهت مدة صلاحيتها، الخ.
- وضع اليد على المحروقات والحبوب المدعومة من الحكومة اللبنانية وتصديرها للخارج بقيمة 60 مليون دولار سنويًا أو مليار دولار خلال سنوات الحرب.
- فرض خوّات وإتاوات على الأفراد والمؤسسات: 200 مليون دولار سنويًا، أو 3.2 مليار دولار خلال الحرب.
- تحويل أموال من الخارج تلقّتها الميليشيات من حكومات وجهات عربية وغربية: 10 مليار دولار خلال 16 سنة، وهو الرقم الذي ذكرته صحيفة **النهار**(1). إذ ذكر مقدسي أنّ مساعدات ليبيا فقط للفلسطينيين وحلفائها اللبنانيين قدّرت بـ 50 مليون دولار شهريًا في فترة ما قبل 1982، أي ما يفوق 4 مليارات دولار خلال سبع سنوات. كما أنّ تدفّق المال السياسي السنوي بلغ مجموعه 2.7 مليار دولار من 1975 إلى 1982(2).
- نهب مرفأ بيروت والوسط التجاري ومصادرة أملاك وبضائع، ما مجموعه 6 مليارات دولار خلال 16 سنة.
- فديات وخوّات: 500 مليون دولار خلال 16 سنة.
- إتاوات على المصارف في أعوام 1982 ـ 1983: 250 مليون دولار. ويشير مقدسي إلى أنّ هذه الإتاوات تتعلّق بنسبة كبيرة بمصرفي First Phoenician Bank and Capital Trust Bank. وكذلك بالبنك البريطاني للشرق الأوسط.
- نهب ثكنات ومخازن الجيش اللبناني، ويذكر مقدسي أنّ القيمة ليست معروفة، ولكن الجيش احتاج إلى أكثر من 800 مليون دولار في عهد أمين الجميّل لإعادة التجهيز فتكون قيمة السلاح المنهوب مئات ملايين الدولارات.

مجموع مداخيل الميليشيات من المصادر المختلفة حسب جدول مقدسي هو 30 ـ 35 مليار دولار مقارنة بمبلغ 40 مليار دولار المبيّن في جدولنا أعلاه. وثمّة دراسة قام بها جورج قرم(3) قدّرت ما جنته الميليشيات بحوالى 15 مليار دولارٍ عدا المساعدات من

(1) جريدة النهار، 15 تشرين الأول 1990.
(2) سمير مقدسي، ص77.
(3) Georges Corm, ibid., pp. 216-218.

الخارج. ونشير إلى التقرير الذي نشرته صحيفة **النهار** ويقدّر عائدات الاقتصاد الأسود الموازي، للميليشيات بـ 14.5 مليار دولار(1) ووضع مقدسي الكلفة الوسطيّة المباشرة للحرب بحوالى 13 مليار دولار(2). وهذه الأرقام هي تقديرية، على أي حال جمعها باحثون في أوقات مختلفة وضمن معطيات مختلفة، ولكنّها تظهر أن مجموع ما جنته الميليشيات يفوق 30 مليار دولار على الأقلّ.

أثناء الحرب استعملت ميليشيا الكتائب أموالاً من مصادر مختلفة، كتحويلات من حكومات عربية كالسعودية ودول أجنبية، وتبرعات الرهبانيات من لبنان وحول العالم وأموال من رجال أعمال لبنانيين وجماعات متعاطفة ومن مدخول الحوض الخامس في مرفأ بيروت ومصادر أخرى.

وكان تمويل الميليشيات بواسطة شخصيات سياسية ومالية هامّة أيضًا. ومن هذه الشخصيات ميشال المرّ ورفيق الحريري. ونستعرض بضعة أمثلة عن تمويل الحريري للقوات اللبنانية عندما كان مبعوثًا خاصًا من الملك فهد بن عبد العزيز كرجل أعمال يحمل الجنسية السعودية (التي اقتضت التخلي عن أي جنسية أخرى).

لقد جاء في كتاب **الضوء الأصفر** للسفير اللبناني السابق في واشنطن عبدالله بوحبيب، أنّ رفيق الحريري موّل الميليشيات على طرفي خط التماس في بيروت خلال الحرب الأهلية(3). وذكر روبير حاتم، مرافق إيلي حبيقة(4) آنذاك، أنّه كان ينقل هذه الأموال من

(1) جريدة النهّار، 15 تشرين الأول 1990، ص8.
(2) سمير مقدسي، نفس المصدر، ص 76 ـ 77.
(3) عبدالله بوحبيب، **الضوء الأصفر ـ السياسة الأميركية تجاه لبنان**، بيروت، شركة المطبوعات، 1991.
(4) كان إيلي حبيقة في حزب الكتائب واستلم مواقع أمنية واستخباراتية في الحزب وبات موضع ثقة القيادة. وُلد في قليعات (قضاء كسروان) عام 1956 ونشأ في حي الجميّزة القريب من وسط بيروت التجّاري. عندما اشتعلت الحرب غادر المدرسة عن سن 19 عامًا وبرز في القتال، فأُفرز إلى فرقة ب ج (بيار الجميّل) وأصبح أسمه الحركي HK. في تلك الأثناء، كان المقرّبون من بشير إما جامعيين أو من الشباب الحزبي المثقف ومن عائلات مرتاحة، كإبن شقيقة بشير، فؤاد أبو ناضر وفادي أفرام ومسعود أشقر (بوسي) وإلياس الزايك وطوني كسرواني وسامي خويري وغابي توتنجي وجو توتنجي. باستثناء حبيقة الذي عوّض عن قلّة العلم والمال والخلفية العائلية بذكائه وسرعة بديهته واندفاعه ليصبح ضمن النخبة القيادية الصغيرة حول بشير. نشأة حبيقة في الحزب كانت متواضعة: شارك في معارك بيروت ولبّى مهامًا كلّفه بها بشير الجميّل في إسرائيل وفي جنوب لبنان. ثم حظي بتوصية لدى مدير فرع البنك اللبناني البرازيلي في سن الفيل وكان كتائبيًا، ليصبح موظفًا. وعبر البنك =

الحريري لإيلي حبيقة، حيث قال: «أول مرة سمعت بها بإسم رفيق الحريري كانت في العام 1981. وكنت آنذاك في جهاز أمن القوات اللبنانية. ففي صيف 1981 وصلت سيارة فاخرة إلى بوابة المجلس الحربي في الكرنتينا ونزل منها شخصان عرّف الأول عن نفسه أنّه يحي العرب وقال إنه مرافق رجل الأعمال الشيخ رفيق الحريري الذي كان ينتظر في السيارة ويريد أن يقابل بشير الجميّل. وبعد الاتصال من بوابة الحرس ببشير الجميّل من أجل ذلك، رفض الجميّل استقبال الحريري متسائلا «مين هو هيدا الشخص»؟ ففي ذلك الوقت لم يكن أحد في لبنان قد سمع بالحريري بعد. أما معرفتي الفعلية بالحريري فتعود إلى فترة الاتفاق الثلاثي عام 1985 والذي وضع مسوّدته الصحافي سركيس نعوم من جريدة **النهار** وسجعان قزّي وميشال سماحة، برعاية رفيق الحريري وشريكه عبد الحليم خدام وجوني عبدو الذي أصبح زلمة الحريري وعميله المخلص. وخلال الاجتماعات التي كانت تُعقد في منزل فيفيان دبّاس في المتن الشمالي وفي بيروت تحضيرًا للاتفاق، وقد حضرتُها كلها، كان رفيق الحريري يعطي كل واحد من المشاركين حقيبة سمسونايت مليئة بالدولارات. وكان أحد الاجتماعات التي مهّدت للاتفاق قد عُقد في مقر شركة تابعة للحريري في جزيرة كريت اليونانية واستمر ثلاثة أيام، واجتماع آخر كان في منزل الحريري في ضواحي باريس».

ويتحدّث روبير حاتم عن علاقة المال بين الحريري وحبيقة التي بدأت بعد محاولة سمير جعجع اغتيال حبيقة ليلة رأس السنة 1985. إذ على إثر تلك المحاولة، أهدى الحريري حبيقة سيارة مرسيدس 500 بيضاء مصفّحة. وبعد نجاح جعجع في انقلابه على حبيقة في مطلع 1986 قامت طائرة هليكوبتر تابعة للجيش اللبناني بنقل حبيقة وجماعته إلى قبرص ومن هناك، يضيف حاتم:

«وضع الحريري بتصرفنا طائرته الخاصة التي نقلتنا إلى قاعدة بورجيه العسكرية شمال باريس. وهناك كان في استقبالنا جبران تويني ومدير أعمال الحريري المدعو الداذا. وبعد فترة انضم إلينا العشرات من عناصر حبيقة في الفنادق التي وضعها الحريري بتصرفنا. وكان الحريري يعمل ليل نهار بالتنسيق مع عبد الحليم خدام والمخابرات

= تعرّف على إلياس المرّ، ابن ميشال المرّ الذي ذكره حبيقة في مقابلة مع مجلة **الوسط** أنّه «كان يرعانا نحن الاثنين معًا من موقع الوالد». وفي 1978، عيّن بشير الجميّل حبيقة مسؤولاً عن الشؤون العسكرية والعمليات أي «الشعبة الثالثة» في القوّات، فتفرّغ للميليشيا.

السورية من أجل إعادة تجميعنا في دمشق ثم في زحلة تمهيدًا لنعود بالقوة إلى بيروت. وبعد أيام وقد أصبح عددنا أربعين شخصًا صدرت أوامر خدّام للحريري بعودتنا من باريس إلى دمشق. وتوجّهت أسرة حبيقة إلى سويسرا حيث أقامت في منزل الحريري هناك مع مصروف شهري مائة ألف فرنك سويسري. كما أن طائرة ميشال المرّ الخاصة تولّت نقل عناصرنا الأربعين من باريس إلى دمشق. كان المال في أيدينا خلال تلك الفترة أكثر من التراب بفضل الحريري. وقد توليت أنا شخصيًا إحضار حبيقة من منزل الحريري في حي أبو رمانة بدمشق، وإحضار أربعمائة ألف دولار شهريًا من منزل الحريري إلى حبيقة بواسطة علب أفلام فيديو فارغة. وكان ميشال المرّ يدفع أيضًا حوالى 150 ألف دولار شهريًا يستلمها منه حنا موسى بحضوري. وكان سمير جعجع يحصل أيضًا على تمويل من الحريري. فكل ما كان يهم الحريري هو شراء الذمم والضمائر في لبنان، ووضع يديه على كل شيء مثل غول حقيقي، يدعم أفرقاء متخاصمين في وقت واحد. وأنا أعلم تماما أنه مدّ جعجع بالأموال، وحين كنا في زحلة عام 1987 أرسل الحريري لجعجع سيارتين مصفحتين هدية».

تسليح الميليشيات

قُدّرت قيمة مشتريات السلاح في الحرب اللبنانية بمليار دولار أميركي سنويًا. واستعملت منظمة التحرير الفلسطينية ودائعها في مصارف بيروت وتحويلات الحكومات العربية لبناء ترسانتها المتفوّقة. في حين بلغت قيمة مشتريات الكتائب والقوات اللبنانية 250 مليون دولار سنويًا. ولقد حدّد الباحث أنتوني سمبسون مشتريات حزب الكتائب بـ 600 مليون دولار أميركي في الفترة 1974 ـ 1976 أكّد منها كمال جنبلاط مبلغ 250 مليون دولار، أنفقتها الكتائب لشراء أسلحة في السوق المفتوحة من مصادر أوروبية قبل 1975[1]. أمّا أحزاب الحركة الوطنية وتنظيمات أخرى فقد حصلت على أسلحتها من حركة فتح ومن العراق بشكل رئيسي ومن ليبيا. كما حصلت على أموال عبر تحويلات مصرفية من هذه الدول بمبالغ تتراوح بين 15 مليون دولار و50 مليون دولار شهريًا. وبعد سقوط شاه إيران محمد رضا بهلوي وقيام الجمهورية الإسلامية قدّمت إيران مساعدات مالية كبيرة لجماعات منوّعة ثم لحزب الله الذي بدأ يبرز على الساحة اللبنانية في الثمانينيات، بمعدّل مائة مليون دولار سنويًا منذ 1985.

(1) Kamal Joumblatt, *I Speak for Lebanon*, London, Zed Books, 1982.

فمَن كان يسدّد ثمن كل هذا السلاح الذي استعمل في حرب لبنان، في وقت كان اقتصاده منهارًا منذ العام 1976؟

في العام 1989، العام قبل الأخير من المواجهات المسلحة، وفي وقت بلغ الحد الأدنى للأجور في لبنان 75 دولارًا بالشهر والفقر يحدق بالنسبة الكبرى من الشعب اللبناني، كانت أسعار بعض أنواع الذخيرة كالتالي: خرطوشة مدفع عيار 240 ملم بـ 9500 دولار، خرطوشة مدفع عيار 160 ملم بـ 1500 دولار وعيار 155 ملم بـ 1300 دولار و 130 ملم بـ 700 دولار و 122 ملم بـ 300 دولار[1]. أمّا طلقة رصاص السلاح الفردي فقد هبط سعرها من نصف دولار عام 1976 إلى 30 سنتًا عام 1989. وأصبحت بيروت سوقًا حرّة لتجارة كل أنواع الأسلحة ومن الشرق والغرب، وأصبحت أسعار الأسلحة الفردية متداولة بين الناس وتباع على الأرصفة إلى جانب السجائر والويسكي المهرّب.

وخارج إطار المواجهات العسكرية، كانت عناصر الميليشيات تستعمل أسلحتها الفردية في مناسبات مختلفة. في تشرين الثاني 1984، قُدّرت قيمة الأسلحة والذخائر والمعدّات في مواجهة بين ميليشيا حركة أمل وميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي 27 مليون دولار أميركي. وفي آخر عام 1985 قدّرت قيمة الذخائر التي أطلقت ابتهاجًا بعيد رأس السنة في سائر المناطق اللبنانية بخمسة ملايين دولار. أمّا المعارك التي نشبت في المناطق المسيحية شرقي وشمالي بيروت عام 1990 بين الميليشيا المسيحية والجيش اللبناني بقيادة ميشال عون فقد أحدثت مليار وخمسمائة مليون دولار خسائر إقتصادية وعسكرية.

صدر عام 2016 كتاب في الولايات المتحدة يكشف عددًا كبيرًا من الوثائق الرسمية تؤكّد ضلوع الولايات المتحدة في أحداث لبنان منذ 1967 وحتى انهيار الدولة اللبنانية عام 1976، وكيف أنّ الحكومة الأميركيّة «سهّلت»[2] نقل السلاح والعتاد إلى الميليشيات المسيحية في لبنان، ووافقت على قيام إسرائيل والأردن بتسليح تلك الميليشيات، ونشر وثائق من حكومتي الأردن وإسرائيل تبلغان فيها الحكومة الأميركيّة عن نيّتهما وقيامهما بتسليح تلك الميليشيات[3]. لقد ألحّ حزبا الكتائب والأحرار

(1) جريدة الديار، 9 أيار 1989، ذكرتها جين مقدسي، Jean Makdisi, Beirut Fragments, Persea Press, 1990, pp. 230-231.

(2) James Stocker, *Spheres of Intervention: U.S. Foreign Policy and the Collapse of Lebanon, 1967-1976*, Cornell, Cornell University Press, 2016, p. 17.

(3) صدر في بيروت كتاب أسعد أبو خليل **أميركا أشعلت حرب لبنان**، عن دار الفرات، 2016. وشرح أبو خليل مضمون كتاب ستوكر وانتقده وقدّم رؤية جديدة عن جذور حرب لبنان.

مباشرة بعد حرب حزيران 1967، على السفارة الأميركيّة الحصول على سلاح ومعونات ماليّة، ضمن السياق المعهود منذ أواسط الخمسينيات، وهو خدمة أميركا في الحرب الباردة ضد السوفيات واليسار. فقد طلب شمعون من الحكومة الأميركيّة تسليحًا ومساعدات ماليّة باسمه وباسم بيار الجميّل وريمون إدّه، للتصدّي لنفوذ كمال جنبلاط «والمتطرّفين المسلمين». كما طلب رشيد حمادة، حليف شمعون، سلاحًا ومالاً من السفارة الأميركيّة في بيروت في نفس الوقت، محذّرًا السفارة الأميركيّة من عواقب تسليح الاتحاد السوفياتي لكمال جنبلاط ليبني ميليشيا. كذلك طالب النائب الشمعوني فضل الله تلحوق أميركا بسلاح لمواجهة جنبلاط. أما العماد إميل البستاني، قائد الجيش، فقد التقى بالقائم بالأعمال الأميركي ـ بطلب من شارل حلو ـ وسأله عن إمكانيّة مساعدة الحكومة الأميركيّة للجيش اللبناني في السيطرة على «معارضين من عناصر إسلاميّة في لبنان» وعلى «عناصر شيوعيّة من خارج لبنان» للقيام بأعمال «ضد مصالح أميركا أو ضد إسرائيل»[1].

واستمرّ طلب الميليشيات المسيحية للسلاح من أميركا في 1968 و 1969. ففي تشرين الأول 1968، طلب حزب الكتائب من القائم بالأعمال الأميركي تسليح ميليشيا الكتائب، وشرح له أن للحزب قدرة قتاليّة بعدد 5000 رجل، وقوّة كوماندوس بعدد يراوح بين 50 و 70 عنصرًا[2]، وأنّ الحزب يملك السلاح الخفيف، لكنه يحتاج إلى «توحيد معايير التسلّح» وإلى السلاح الثقيل. وفي تشرين الأول 1969، وافقت الولايات المتحدة على تسليح الميليشيات المسيحية مخافة سقوط نظام الحكم في لبنان بسبب الصراع السياسي الداخلي، ومعارك الجيش مع المقاومة الفلسطينية، على أن لا تقوم واشنطن بذلك مباشرة. إذ في اجتماع حكومي في واشنطن سأل مسؤول أميركي عن سبب عدم تسليح الكتائب مباشرة، فأجابه وزير الخارجية هنري كيسنجر بأنّ تسليح الجيش اللبناني مماثل لتسليح الكتائب، لأن الجيش واقع تحت «سيطرة ضبّاط متعاطفين مع الكتائب».

وهكذا بموازاة المفاوضات بين الجيش اللبناني وحركة فتح التي أدّت إلى اتفاقيّة القاهرة عام 1969، كانت أميركا تسهّل مرور السلاح عبر قوى الأمن والجيش اللبناني إلى الميليشيات. أمّا بعد الاتفاق فإنّ قيادة الجيش اللبناني هي التي ستتولّى تسليح الميليشيات

(1) James Stocker, *Spheres of Intervention*, p. 33.

(2) James Stocker, *Spheres of Intervention*, p. 37.

وتجهيزها. وكان ممثّلون عن الجميّل وشمعون وإدّه وسليمان فرنجيّة في تلك الأثناء يسعون إلى التسلّح. وقدّمت الميليشيات طلبات تسلّح من الحكومة الفرنسيّة أيضًا.

ولم يكن دعم وتسليح الميليشيات المسيحية حكرًا على مصادر أميركيّة، بل كان ثمّة تسليح إسرائيلي. وقد عُقدت لهذه الغاية في روما وباريس لقاءات بين مندوبين لقادة الميليشيات ومسؤولين إسرائيليّين (اعتمدت كريستين شولتز، مؤلّفة كتاب **دبلوماسيّة إسرائيل السرّية في لبنان**، على شهادات دايفيد كمحي ورافايل إيتان في كلامها عن اتصال مبكّر بين إسرائيل وحزب الكتائب)[1]. وبحسب الوثائق، فالميليشيات تلقّت السلاح والمساعدات من الأردن وأوروبا بدءًا من صيف 1973، أو قبله، عندما تحوّل تعويل سليمان فرنجيّة ومَن حوله عن الجيش اللبناني إلى الميليشيات للقضاء على المقاومة.

جاء في الوثائق الأميركية أيضًا معلومات عن خطط التسلّح لدى الزعماء الموارنة أي أنّ الحكومة الأميركيّة كانت على علم مبكر بخلفية مسار الأحداث في لبنان. ففي صيف 1974، ذكرت الوثائق عن «مشاريع مسيحيّة» لاستيراد 50 ألف كلاشينكوف بلغاري عبر المهرّب سركيس صوغانليان للتحضير لمعركة «إزالة الوجود الفدائي» من لبنان. كما ذكرت الوثائق أنّ كميل شمعون هو أب هذه الخطة. واعترف فورست هانت (الملحق العسكري في السفارة الأميركيّة في بيروت في حينه) في مقابلة مع المؤلف جيمس ستوكر أنّه عمل بصورة وثيقة مع المكتب الثاني اللبناني على التسليح، وأنّ الحكومة الأميركيّة قدّمت مساعدات إلى الميليشيات المذكورة قبل اندلاع الحرب الأهليّة عبر تسليحها «بواسطة الأجهزة الأمنيّة، وعبر وسطاء غير حكوميّين مثل سركيس صوغانليان».

في أيّار 1975، تلقّى حزب الكتائب مدافع من عيار 81 ملم من إسرائيل، وأكّدت أيضًا وكالة الدفاع الاستخباريّة التابعة لوزارة الدفاع الأميركيّة في تقرير لها عن تلقّي الكتائب تمويلًا من شاه إيران.

واستمرّ الإلحاح في طلب مساعدات عسكريّة أميركيّة عام 1975، حيث طلب كميل شمعون بصفته وزيرًا للداخليّة في حكومة رشيد كرامي، مساعدات عسكريّة لقوى الأمن الداخلي تتضمّن عربّات مصفحّة وناقلات جند. واضعًا الصراع اللبناني في سياق الحرب الباردة، وأنّ السفارة السوفياتيّة «تدعم الشيوعيّين واليساريّين»، بينما تفتقر الحكومة اللبنانيّة إلى دعم في «المعركة ضد اليسار اللبناني».

(1) Kirsten Schultz, *Israel Secret Diplomacy in Lebanon*, p. 86 (in As'ad Abu Khalil's article in Al-Akhbar newspaper).

ذكر تقرير لوزارة الدفاع الأميركيّة في تشرين الأول عام 1975 أنّ الميليشيات المسيحيّة تلقّت «كميّات كبيرة» من بنادق إم ـ 16 «من الإسرائيليّين على الأرجح». وحسب تقرير الملحق العسكري الأميركي في بيروت، فإن الميليشيات تلقّت 7600 بندقيّة إم ـ 16 وبعض هذا السلاح كان أميركي المنشأ، وكان مشحونًا إلى إسرائيل.

وأوضحت مذكّرة طلبها هنري كيسنجر من معاونيه أنّ تسليح الجيش اللبناني يعني تسليح الميليشيات لكي تستعملها في «قضيّتها المسيحيّة». وأضافت المذكّرة أنه في حال قرّرت الحكومة الأميركيّة مد الميليشيات بالسلاح فإن الجيش اللبناني سيكون «قناة مفيدة» من أجل ذلك. جرى ذلك في الوقت الذي كان فيه الجيش يشارك في معارك حرب لبنان مباشرة، وفي حصار المخيّمات الفلسطينيّة في بيروت الشرقيّة، وقصفت طائراته القوّات الفلسطينيّة في معركة الدامور في كانون الثاني 1976. ولم تكن الحكومة الأميركيّة وحدها تساعد في تسليح الميليشيات. فقد ذكرت التقارير الأميركيّة عن شحنات سلاح خصوصًا من بلجيكا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا. وفي لقاء في كانون الاول 1975، أبلغ لوسيان دحداح مندوب فرنجيّة مع السفارة الأميركيّة في بيروت، مسؤولاً في السفارة أنّ «عددًا من المنظمّات المسيحية تلقّى اتصالات من مصادر إسرائيليّة خلال الأسابيع الماضية من أجل تقديم المساعدة».

تجارة السلاح في لبنان

في الفترة من 1973 إلى 1990، استوردت الميليشيات المختلفة ما قيمته 16 مليار دولار من الأسلحة والمعدات العسكرية. وأطلقت ملايين الرصاصات والصواريخ وأنواع الذخيرة، وكل طلقة كان يتمّ تسديد ثمنها بالعملة الصعبة. ففي 1975 استعمل كثيرون أسلحة فردية قديمة من حرب 1958. ولكن بعد 1975، كلما غرق لبنان قِدَمًا في الحرب، كانت الأطراف تستعمل أسلحة أشدّ فتكًا وأكبر حجمًا.

الأسلحة الخفيفة: استعملت الميليشيات أسلحة فردية في حرب السنتين تراوحت بين بندقية صيد ومسدسات فردية إلى أسلحة أوتوماتيكية كالـ Klashnikov والـ FAL والـ M16 ورشاش الدكتريوف برصاص عيار 7, 6 ملم. وكانت بندقية الـ M16 منتشرة بين كل الأطراف بكميات كبيرة بعدما سُرقت كميات من مخازن الجيش اللبناني بعد انهياره عام 1976. أو أنّ ضباط الجيش نقلوا أسلحة إلى الميليشيات من 1969 إلى 1975. كما كانت أطراف الحرب مزوّدة برشاشات دكتريوف عيار 12.7 ملم ومعروفة باسم دوشكا تركّب

على سيارات Jeep تجول شوارع بيروت ويمسك هذه الرشاشات مقاتل وكأنّه في رياضة التزلّج على المياه. وظهرت أسلحة أخرى تحمل على الكتف كالـ RPG-2 فوهة 82 ملم والـ RPG-7 فوهة 100 ملم تحمل صواريخ عيار 40 ملم، وكانت شديدة الفعالية ضد المصفحات. كما استعمل أطراف الحرب مدافع متعدّدة الطلقات من نوع Beaufors عيار 40 ملم و Hispano-Suiza من عيار 20 ملم تركّب على الشاحنات وتوجّه ضد متاريس أكياس الرمل[1].

الأسلحة الثقيلة: في السنوات الأولى من الحرب استعمل الطرفان مدافع غير مرتدّة من عيار 60 و80 و120 ملم. كما اقتصر استعمال المدافع غير المرتدّة من عيارات 82 و107 ملم الروسية الصنع على الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين، وهي مضادة للدروع ومن نوع RPAK B-10، إضافة إلى مدافع كاتيوشا روسية BM-14 من عيار 140 ملم مع مدى يبلغ 9 كلم. واستعملت الميليشيا المسيحية مدفعية غير مرتدة هاون من عيار 81 ملم و106 ملم و122 ملم و130 ملم. وخلال العام 1976 أخرجت حركة فتح من ترسانتها الغنيّة صواريخ GRAD من نوع سوبر كاتيوشا بمدى يبلغ 15 كلم. كما استقدمت صواريخ BM-21 فاجأت سكان بيروت لدى استعمالها بسبب صوتها المهول لدى إطلاقها. وبعد انهيار الجيش اللبناني، وقعت بين أيدي الميليشيات في الجهتين أسلحة ومعدّات متنوّعة تراوحت بين ملّالات مزوّدة بمدافع من عيار 40 ملم ودبابات AMX-13 ودبابات شيرمان وسوبر شيرمان وناقلات جند من نوع M-113 و Panhard. واستعملت الميليشيات مدافع هاوتزر 155 ملم الأميركية ومدفعية عيار 160 ملم، وأضيفت إلى ترسانات الحرب مدافع ميدانية من عيار 175 ملم. كما وقع في أيدي الميليشيات أسلحة مدفعية من عيار 105 ملم وهاوتزر عيار 155 ملم ومدافع قديمة روسية الصنع من عيار 57 ملم و122 ملم،[2]. ودرج في الثمانينيات استعمال مدافع ذات طلقات ضخمة.

أتت مُعظم شحنات السلاح من دول الشرق الأوسط، وبعضها تمّ شراؤه مباشرة من دول أوروبا الشرقية والغربية ومن الولايات المتحدة. لقد تسلّمت التنظيمات الفلسطينية وحلفاؤها اللبنانيون أسلحة من دول عربية ومن دول المعسكر الاشتراكي في أوروبا، في حين كانت الميليشيات المسيحية تعتمد على مصادر متعدّدة، وكانت أكثر تدقيقًا فيما تختاره

(1) Joseph Chami, *Jours de Misère – 1975-1976*, p. 380.

(2) Joseph Chami, Ibid., p. 380.

من أسلحة ومعدّات. فجاءت أسلحتها من دول أوروبية شيوعية وغربية ومن أفراد يمثّلون شركات أسلحة ومن وكالات حكومية غربية تسوّق لأسلحة من إنتاج مصانع بلادها.

تمّ تسليح أطراف الحرب على عدّة مراحل. إضافة إلى المصدرين الرئيسيين، أي حركة فتح والجيش اللبناني قبل انشقاقه، كانت جماعات لبنانية متعدّدة تقتني السلاح، وكان معظم الزعماء يحتفظون بأزلام مسلّحين ومنهم آل فرنجية وجنبلاط وصائب سلام ورشيد كرامي وغيرهم. وحتى على الصعيد الفردي، كان آلاف اللبنانيين يقتنون أسلحة فردية قديمة كبندقية «ستِن» البريطانية وبورسعيد المصرية وأم 16 الأميركية.

في العام 1969، كان حزب الكتائب يتمتّع بقوة عسكرية يحمل عناصرها أسلحة فردية أم 16 الأميركية وأم 58 التشيكية وغيرها[1]. وبعد معارك الجيش اللبناني والفلسطينيين في عامي 1968 و1969، بات استعمال الجيش اللبناني في الداخل صعبًا، ورأى زعماء الموارنة أنّ الحاجة باتت ماسّة إلى قوّة منظمة تتصدّى للفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين. وبدأت عملية تسليح وتدريب ميليشيا الكتائب بشكل واسع. ويشير الخبير البريطاني أنتوني سمبسون إلى شراء حزب الكتائب لأسلحة ثقيلة بمبلغ 100 مليون دولار[2]. كما باعت الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية مباشرة أسلحة لأحزاب الجبهة اللبنانية، رغم أنّ قادتها كانوا صريحين أنهم يحاربون «مؤامرة اليسار الدولي» الشيوعي على لبنان. ومن تلك المشتريات وصول باخرة من بلغاريا الشيوعية في أيلول 1975 إلى مرفأ جونيه تنقل أسلحة ومعدات بقيمة 10 ملايين دولار أميركي عبر وكالة تابعة للحكومة البلغارية تدعى TEXIM. كما أستولت الميليشيات المسيحية على أسلحة من مخازن وثكنات الجيش اللبناني بعد انقسامه. وكان انهيار الجيش عام 1976 السبب المباشر لظهور أسلحة ثقيلة ومعدات ميدانية في أيدي الميليشيات المسيحية وميليشيات التحالف الفلسطيني ـ اللبناني اليساري على السواء.

ومن ناحية أخرى استلمت حركة فتح الفلسطينية ومنظمات فلسطينيّة أخرى وأحزاب الحركة الوطنية أسلحتها من دول أوروبا الشرقية، حيث وصلت الشحنات عبر دول عربية متعاطفة مع هذا الطرف. كما اشترى الفلسطينيون واليسار اللبناني أسلحة من السوق المفتوحة الثانوية وليس مباشرة، من مصانع أو دول. وكانت هذه الأسلحة تصل عبر دمشق قبل الخصام

(1) Anthony Simpson, *The Arms Bazaar – From Lebanon to Lockheed*, New York, Bantam Books, 1978, p. 19.

(2) *The International Herald Tribune*, 29 November 1976, quoted in A. Simpson, *The Arms Bazaar The Arms Bazaar*.

المفتوح بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1976. ولكن في الأعوام 1976 و1977 و1978 أخذت تصل إلى مرافئ صيدا وصور. لقد كانت المقاومة الفلسطينية أكثر تنظيمًا وتسليحًا واستعدادًا من كل اليسار اللبناني. كما كانت تدير مصانع أسلحة في مخيمات حول بيروت. وطيلة حرب السنتين لم تستعمل المقاومة إلا جزءًا يسيرًا من ترسانتها. ولكن كلّما اتجهت الحرب اللبنانية نحو صراع إقليمي يشمل سورية وإسرائيل، كانت التنظيمات الفلسطينية تُخرج أسلحة إضافية من مستودعاتها بما فيها دبابات روسية الصنع طراز T54 وT62 وصواريخ سام مضادة للطائرات ومعدات قصف صاروخي متعدّد. كما كان في صفوف المقاومة طيارون تدرّبوا على مقاتلات ميغ الروسية في اليمن الجنوبي.

بعد انكفاء الكتائب والأحرار في شتاء 1976، قرّرت الميليشيات المسيحية اقتناء أسلحة أكثر تطوّرًا وفعالية. وأرسلت لهذه الغاية بعثات إلى لندن وباريس وواشنطن وطهران (في عهد الشاه)، وإلى دول عربية محافِظة في الخليج وإلى المملكة العربية السعودية ومصر. وكان الهدف إجراء عمليات شراء أسلحة بكميات ونوعيات تضاهي تلك التي بحوزة الفلسطينيين. ولكن المال المتوفّر لهذه الغاية بما فيه من دول متعاطفة وأفراد وجماعات داخل لبنان وخارجه والأسلحة المصادرة من ثكنات الجيش، لم يكن كافٍ. وفي أيّار 1976، بدأت إسرائيل شحن أسلحة استولت عليها من مواجهاتها مع الدول العربية في حروب سابقة إلى الميليشيات المسيحية عبر نقاط متعددة منها مجمع الأكوا مارينا قرب جونيه. وتواصلت الشحنات حيث أفرَغَت السفن الإسرائيلية أسلحة روسية منوّعة من دوشكا وقذائف مدفعية ودبابات شيرمان أميركية من النوع الذي يقتنيه الجيش الإسرائيلي، ولم يكن قد حصل عليه الجيش اللبناني بعد وسيارات جيب إسرائيلية[1]. جاء في كتاب ستوكر تفاصيل مذكّرة سرّية Top Secret من حكومة إسرائيل إلى وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر، وفيها لوائح ما قدّمته تل أبيب من أسلحة للكتائب اللبنانية من 9 نيسان إلى 10 أيار 1976، ومن ضمنها 44 مدفع مورتر 82 ملم، 9 مدافع مورتر 160 ملم، 1060 رشاش حربي، 345 قطعة من الرشاشات المتوسطة الحجم للشاحنات، 16 رشاش ثقيل، 8000 بندقية بينها 2900 بندقية M16، 10 ملايين رصاصة، ما مجموعه 1200 طن من السلاح بدون مقابل، و200 ألف ليتر محروقات[2].

(1) Joseph Fitchett, *The Observer*, 18 July 1976, quoted in Simpson, p. 24.

(2) James Stocker, *Spheres of Intervention* p. 268, endnote 100.

سمحت الأسلحة الإسرائيلية للميليشيات المسيحية في صيف 1976 الانتقال من الدفاع إلى الهجوم وكسب معارك تل الزعتر والنبعة والكورة والمتن. وإذ قدّمت حكومة اسحاق رابين 150 مليون دولار ثمن أسلحة للميليشيات اللبنانية حتى خروجها من السلطة لصالح مناحيم بيغن عام 1977، ضاعف الليكود بقيادة بيغن مساعدات الأسلحة للميليشيات المسيحية حتى وصل مجموع ثمنها المليار دولار عام 1980. لا بل قامت حكومة بيغن بتدريب آلاف الشبان من عناصر الميليشيات المسيحية في قاعدة خاصة في شمال إسرائيل، وأهّلت ودعمت مجموعة خاصة قادها إيلي حبيقة على أساليب وتقنيات المخابرات والأجهزة الأمنية وفنون الاستجواب والتعذيب واختراق أجهزة الخصوم، فتأسّس جهاز أمني في القوات اللبنانية وأصبح حبيقة رئيسه.

من هم تجّار السلاح؟

1 - سركيس صوغانليان *Lord of War*: من أبرز تجّار الأسلحة الذين قدّموا خدماتهم للميليشيات في لبنان كان سركيس صوغانليان، وهو سوري نزح إلى ضاحية برج حمود في بيروت حيث عمل في كاراج لتصليح السيارات وأصبح الميكانيكي المفضّل للرئيس كميل شمعون وللملك حسين، وقام بتهريب الأسلحة بين لبنان والأردن قبل وأثناء حرب 1958. وتزوّج صوغانليان من امرأة أميركية في الستينيات ثم هاجر إلى أميركا وحصل على الجنسية الأميركية، ليتابع تجارة السلاح. حتى أنّه دخل سوق تجارة السلاح الدولي من بابه الواسع وبدعم الحكومة الأميركية، وكانت قصّته موضوع فيلم من بطولة Nicholas Cage بعنوان *Lord of War*.

منذ 1969 أخذت الحكومة الأميركيّة تستعين بتجار سلاح لإمداد قوى الأمن الداخلي اللبناني بوسائل عسكريّة «للسيطرة على المخيّمات الفلسطينية ولجم التظاهرات اليسارية»[1]. فأطلقت أجهزة المخابرات والدفاع الأميركيّة مهنة عالميّة لصوغانليان الذي أصبح لقبه «تاجر الموت». وكان قد دشّن عهد تعاونه مع الحكومة الأميركيّة بتسليح كثيف لميليشيات الزعماء الموارنة في لبنان، وامتد دوره إلى أفريقيا وأميركا اللاتينيّة.

في العام 1973 استفاد صوغانليان من علاقاته في لبنان وبدأ يشتري السلاح الأميركي والروسي لصالح جهات في الجيش اللبناني والميليشيا المسيحية بأسعار مغرية، خاصة

(1) James Stocker, *Spheres of Intervention* p. 71.

لأنّ الأسلحة الفردية كانت إمّا مستعملة أو من ستوكات فائضة وموديلات قديمة في أميركا. وكان صوغانليان ينقل السلاح مباشرة من أميركا وبترخيص من وزارة الخارجية الأميركية بطائرات خاصة. لقد باع إدوين ويلسن أوّل طائرة بوينغ 707 لصوغانليان عندما كان الأوّل يعمل لصالح شركة اير أميركا، وهي شركة تملكها وكالة المخابرات الأميركيّة. ونقلت هذه الطائرة السلاح الأميركي لصالح الميليشيات اللبنانية قبل اندلاع الحرب وأثناءها. ثم أصبح لدى صوغانليان أسطولاً من الطائرات. ويروي ولسن أنه حاول أن يُجَنِّد صوغانليان لصالح المخابرات الأميركيّة، لكن وكالة استخبارات الدفاع (الجهاز الاستخباراتي التابع لوزارة الدفاع) أعلمته بأنّها هي التي تحتكر تشغيل صوغانليان.

في البداية برّرت الخارجية الأميركية أنّ شحنات صوغانليان إلى لبنان هي «لجهات مسؤولة.. جهات مسيحية» وأنّ صوغانليان هو وكيل لشركات أسلحة أميركية بينها مصنع مسدسات Colt Arms. ولقد كشفت الجمارك البرتغالية في مرفأ لشبونة عن باخرة سلاح لصوغانليان تحمل 20 طنًا من الأسلحة متجهة إلى مرفأ بيروت في تشرين الثاني 1975. أصبح صوغانليان أكبر تاجر سلاح دولي، بمساعدة السي آي إيه يبيع الأسلحة لزبائن المخابرات الأميركية ولدكتاتور نيكاراغوا ـ سوموزا ـ ولعصابات الكونترا. وكان صوغانليان صريحًا عندما يواجهه الإعلام بقوله إنّ «كل صفقاتي كانت بمباركة حكومة الولايات المتحدة، وبدون ذلك فلا يمكن أن تتمّ أي صفقة». وحتى قبل رعاية السي آي لصوغانليان، فقد تولّت وكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع الأميركية تسهيل أعماله في سنواته الأولى، وكان قريبًا جدًا من كمال أدهم رئيس الاستخبارات السعودية حتى 1977.

كما أنّ صوغانليان وقد بات مركزه في نيويورك كان يزور بيروت مرارًا ممثلاً لعدّة شركات سلاح أميركية، بما فيها شركة Colt الشهيرة بمسدساتها. إلى درجة أنّه عقد مؤتمرًا صحافيًا لترويج بضاعته دعت إليه السفارة الأميركية في بيروت[1]. ومن صفقات صوغانليان 3000 مسدّس مصقول بالـ Chrome يُستعمل للوجاهة والبرستيج. وأصبح صوغانليان المُسلّح الأبرز لميليشيات الأحرار والكتائب (باعتراف السفير الأميركي جون غودلي)، ويستعمل إسم الحكومة الأميركيّة في أعماله ومعاملاته. ففي 8 تموز 1975 مثلاً حطّت طائرة بوينغ 707 يملكها صوغانليان في مطار بيروت، وأفرغت حمولتها في شاحنات عسكرية. وأبلغ صوغانليان شركة Pan Am أنّ الحكومة الأميركيّة وافقت على

(1) Simpson, p.p. 13-24.

استعمال معدّات Pan Am وأنّ كل الوثائق المتعلّقة بعمليّة النقل يجب ان تُرسَل إلى السفارة الأميركيّة. وأبلغ السفير الأميركي غودلي المدير العام للقصر الجمهوري بطرس ديب أن «الشحنة» ليست من اختصاص السفارة، بل من أجهزة أخرى في الحكومة الأميركيّة. وأفادت مصادر المخابرات الأميركيّة أن الشحنة تضمّنت بنادق كلاشينكوف تم شراؤها من وارسو (بولندا) وشُحنت عبر مدريد لصالح ميليشيا الكتائب.

وعدا صوغانليان، فقد تولّى تجار أميركيون تأمين صفقات لجهات في لبنان منها شحنة أسلحة لتنظيم «حراس الأرز» الذي قاده إتيان صقر، دفع ثمنه رجل أعمال لبناني من باريس. ولكن بعد انفراط الجيش اللبناني وانهيار الدولة اللبنانية، باتت السي آي إيه من مكتبها في أثينا تسهّل مشتريات سلاح الميليشيات المسيحية، كما دخلت حكومتا إسرائيل وبريطانيا مباشرة على خط تسليح هذه الميليشيات.

2 ـ **غونتر لاينهاوزر**: كانت الدول والشركات تبيع عبر وكلائها نفس أنواع الأسلحة لعدّة أفرقاء في حرب لبنان. لقد غرقت بيروت بالسلاح، ليس فقط لأسباب الحرب بل لازدهار السوق الثانوية لتجارة الجملة والمفرّق بالأسلحة. وبدل التفاح والموز على عربات البائعين، التقطت عدسات المصوّرين الأجانب مناظر باعة يضعون أمامهم صناديق أو طاولات تعرض أسلحة فردية وقنابل. وجلب هذا السوق وكلاء شركات أجنبية تريد أن تستفيد من الأموال المخصّصة لشراء الأسلحة. فقد استطاع وكيل أسلحة ألمانية يدعى غونتر لاينهاوزر من تحقيق صفقات ناجحة بكمية 300 طن من الأسلحة، وبيع معدات وشاحنات عسكرية في صفقة واحدة مع شركة ألمانية لحركة فتح ولأحزاب الجبهة اللبنانية. وكان ذلك ممكنًا بسبب القنوات الأمنية بين أجهزة فتح والكتائب والأحرار والتعاون بينها على تخفيض أسعار التاجر الألماني.

3 ـ **إرنست مورغان**: كما حضر الكولونيل الأميركي إرنست مورغان إلى بيروت من قاعدة عسكريّة في باكستان وهو خريج كليّة الاستخبارات التابعة للجيش الأميركي في مهمّة لتسليح الكتائب. وكانت صحف لبنانيّة (كما ورد في التقارير الأميركيّة المنشورة) قد اتهمت مورغان بالعمل لحساب المخابرات الأميركيّة، وأنه كان في مهمّة لتسليح الميليشيات اليمينيّة. وكان خطف مورغان موضع اهتمام الحكومة الأميركيّة، تطرّقت وثيقتان من سنة 1975 إلى الأمر كمسألة استخباريّة غير عاديّة. وحاول ياسر عرفات عبر خليل الخوري (ابن بشارة الخوري وشقيق ميشال الخوري)، أن يسعى لإطلاق مورغان من أجل التقرّب من الحكومة الأميركيّة. كما سعت الحكومة السورية للغاية ذاتها. ولكن

كميل شمعون هو الذي نجح في ذلك عندما دفع بطرس الخوري مُموّل حملات وتسليح كميل شمعون فدية مورغان للخاطفين[1].

4 ـ عدنان الخاشقجي: قامت جهات سعودية أيضًا بتسليح الميليشيات المسيحية، وتولّى معظم صفقاتها رجل الأعمال السعودي عدنان خاشقجي، وهو صديق حميم لكمال أدهم رئيس المخابرات السعودية وشريكه في مشاريع تجارية. حتى أنّ جهات سعودية قدّمت للميليشيات المسيحية ما مجموعه 200 مليون دولار عبر مصارف أميركية طيلة عام 1975 وحتى ربيع 1976. ولكن السعودية أوقفت تمويلها وتسليحها للميليشيات المسيحية بعدما انتشرت صور وكليبات حول العالم عن «مجازر قام بها رجال الميليشيات المسيحية وهم يرتدون الصليب ضد السكان المسلمين في ضاحية بيروت الشمالية (خاصة المسلخ والكرنتينا في مطلع 1976)، وكيف عاملوا المدنيين بقسوة وإذلال ثم جرفوا أحياء بأكملها»، وفق تقارير وصور وكليبات إعلامية أميركية[2]. ولذلك توجّهت الميليشيات المسيحية في تلك الفترة نحو إسرائيل أكثر من أي مرحلة سابقة للتعاون. ففي ربيع 1976، التقى رجال الموساد وأجهزة أمنية إسرائيلة أخرى بداني شمعون وأمين الجميّل في جونيه. وتبع اللقاء وصول شحنات من الأسلحة الثقيلة في حزيران وتموز 1976، في وقت كان الرئيس حافظ الأسد يعلن أنّ الجيش السوري قد دخل لبنان لانقاذ المسيحيين من ميليشيات الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية.

5 ـ الملك حسين والأمير الحسن: كان الملك حسين داعمًا أساسيًا للرئيس السابق كميل شمعون في حرب لبنان 1958، ثم استمرّت علاقتهما في الستينيات. وكان تدخّل الملك حسين في حوادث لبنان قويًا منذ 1971 وأصبح ذا وتيرة دائمة عام 1975 ولم تتوقف. إذ حتى بعدما انعقد مؤتمر الرياض في تشرين الثاني 1976 وأنهى حرب السنتين، قدّم الحسين للميليشيات المسيحية 400 طنًا من السلاح والذخيرة. وكان ولي العهد الأردني، الأمير الحسن، يحثّ الحكومة الأميركيّة على مدّ الميليشيات المسيحية بالسلاح.

6 ـ كميل شمعون وداني شمعون: يخصّص الكاتب البريطاني أنتوني سمبسون قسمًا من كتابه *Arms Bazaar* لنشاط كميل شمعون وابنه داني في تجارة السلاح. ففي الكتاب عدّة صفحات لمقابلة أجراها سمبسون مع داني شمعون في «أوتيل مونتي

(1) Edgar O'Balance, *Civil War in Lebanon 1975-1992*, p. 14.

(2) *The Washington Post*, July 21, 1976; Sampson, *The Arms Bazaar*, pp. 21-22.

مار» في جونيه، ويقول سمبسون إنّ داني شرح له «بحماس طفولي عن تجارة السلاح التي يمارسها وكأنّه يتحدّث عن اقتناء سوبرماركت للأغذية»[1]. ولم يقتصر الأمر على بيت شمعون، بل كان آل الجميّل وآل فرنجية يشترون السلاح في أوائل السبعينيات لتدعيم ترسانتهم.

7 ـ هوبرت جوليان: كما حضر تاجر السلاح الدولي هوبرت جوليان إلى بيروت عارضًا خدماته، متنقلاً بين مكاتب الميليشيات، في وقت كانت الجيوش المتواجدة على الأراضي اللبنانية تشارك في تجارة سوق السلاح. فكان عناصر الجيشين السوري والإسرائيلي زبائن دائمين لتجّار السلاح وبعض ضباط الجيشين كانوا يتاجرون بالأسلحة، ويذكر روبرت فيسك في كتاب **ويلات وطن** أنّ أكثر من 4000 قطعة سلاح سُرقت من مخازن الجيش الإسرائيلي باعها الجنود الإسرائيليون بالمفرّق في صيدا وبيروت لأفراد لبنانيين وفلسطينيين وسوريين بعد الاجتياح عام 1982[2].

8 ـ صدام حسين ووليد الرزّ وبيار رزق: في الثمانينيات تشابكت مصالح العراق في عهد صدام حسين والقوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع والأخوان المسلمين في سورية. وفي عام 1987 نشرت مجلة *Near East and South Asia Review* تقريرًا للسي آي إيه عن تعاون القوات اللبنانية مع الأصولية الإسلامية[3]. ويروي روبير حاتم كيف حصلت القوات اللبنانية على أسلحة من العراق في الثمانينيات وخاصة بعدما انتهت حرب العراق ـ إيران عام 1988، وكيف سلّح صدام حسين المسيحيين في لبنان والأخوان المسلمين في سورية لمحاربة الجيش السوري:

«في أواسط الثمانينيات كان هناك شبكة من الإسلاميين الأصوليين اللبنانيين يديرها شخص يدعى وليد الرز الذي كان على علاقة ببيار رزق الملقب بـ «أكرم». وكان بيار رزق في جهاز أمن القوات اللبنانية. أما وليد الرز فكان على علاقة مع حركة فتح عرفات والبعث العراقي. وطلب بيار رزق عبر وليد الرز أن تتوسّط حركة فتح مع العراق لمساعدة القوات. فقام وليد الرز بالاتصال بمسؤول في جهاز أمن عرفات

(1) Anthony Sampson, The Arms Bazaar, *New York Times*, November 18, 1975, p. 18-21; *The Arms Bazaar: From Lebanon to Lockheed*, New York, Viking, 1977, p. 17.

(2) Robert Fisk, *Pity The Nation – Ther Abudction of Lebanon*, Oxford, Oxford University Press, 1991.

(3) CIA Directorate of Intelligence, «Lebanon: Fundamentalist – Christian Cooperation», *Near East and South Asia Review*, June 5, 1987, pp. 5-7.

يدعى ماجد الهواري الذي تولّى ربط القوات بالعراق. وتعزّزت العلاقة وتشكّل وفد من القوات برئاسة كريم بقرادوني وبيار رزق. وحضرت مجموعات عسكرية من القوات بشكل متواصل إلى العراق لدورات تدريبية على أسلحة لم تحلم القوات بالحصول عليها في أي يوم من الأيام، ولديّ قائمة مفصلة بها. وشكّل العراق لجنة لإعادة تسليح القوات اللبنانية من رأسها إلى أخمص قدميها. فحصلت القوات على 150 دبابة من طراز تي 54 وتي 55، و60 ملالة ناقلة جند من طراز إم 60 الأميركية و40 ناقلة جند روسية BTR، و80 مدفعًا 130 ملم، و60 مدفعًا من عيار 122 ملم، و12 طائرة هليوكبتر غازيل فرنسية، و30 زورقًا بحريًا سريعًا، بالإضافة إلى قناصات من طراز دراغونوف، وكمية كبيرة من رشاشات كلاشينكوف، و40 راجمة صواريخ، استخدمها جعجع لاحقًا ضد الجيش اللبناني... كما طلب العراق من القوات اللبنانية تنفيذ عمليات داخل سورية. وهذا الأمر كان يدور الحديث عنه داخل جهاز أمن القوات. وكان وليد الرز وسيطًا أيضًا بين الأصوليين السوريين وحركة فتح التي كانت تدعم الإخوان المسلمين في سورية. وكان العراق يمدّ الإسلاميين السوريين أيضًا بالمال والسلاح».

نهب ترسانة الجيش اللبناني

في 31 كانون الثاني 1990، إنفجر الوضع بين القوّات اللبنانية والجيش اللبناني، فتمكّنت القوات من السيطرة على ثكنات للجيش في عمشيت وصربا والصفرا وحالات والقاعدة العسكرية في جونية، حيث كان بعض أفراد الجيش وضباطه ينقلبون على قيادة عون ويقفون إلى جانب جعجع. ويشير رئيس الجمهورية آنذاك إلياس الهراوي في مذكراته إلى أنّ القوّات اللبنانية هاجمت واستولت على عدد من الثكن شمال نهر الكلب ثم أفرغتها من أسلحة قيمتها 387 مليون دولارًا، كما يلي:

العتاد المفقود شمال نهر الكب إثر أحداث كانون الثاني 1990[1]

نوع العتاد	عدد العتاد المدمّر	كلفة العتاد المدمّر (مليون دولار)	عتاد مستولى عليه (عدد)	قيمة العتاد المستولى عليه (مليون دولار)
دبابة	27	55	35	70
ناقلة جند	47	50	4	5
مدفع	9	2	14	4
آلية مختلفة	38	5	33	4
طائرة هليكوبتر	15	30	3	6
بنادق			2000	2
ذخيرة			5000	150
خسائر في الثكنات			4 ثكنات	4
مجموع		**142**		**245**

ملاحظة الجدول: خسائر في ثكنات أدما وصربا وحالات والقاعدة البحرية.

منذ أوائل التسعينيات وكلّما جرى الحديث عن سلاح حزب الله، دأب سمير جعجع على التذكير أنّ القوات اللبنانية سلّمت سلاحها للدولة بعد اتفاق الطائف، وأنّ على الآخرين أن يحذوا حذوها. ولكن يروي روبير حاتم بالتفاصيل كيف باعت القوات اللبنانية الأسلحة في 1991[2]: «بعد 1990 وقرار الدولة حل الميليشيات في لبنان أجرت القوات إتصالات بإسرائيل حيث اتفق جعجع معها على إعادة السلاح الذي كان حصل عليه بشير الجميّل منها في منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات أو ما تبقى منه. واشترط جعجع أن تسهّل له إسرائيل

---

(1) إلياس الهراوي، **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، بيروت، دار النهار، 2002، ص 137.

(2) يروي رئيس الجمهورية السابق الياس الهراوي عمليات سطو القوات اللبنانية على مخازن أسلحة الجيش اللبناني عام 1990، وكيف باعت هذه الأسلحة، الياس الهراوي، **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، بيروت، دار النهار، 2002، ص 130 ـ 145.

بيع كميات السلاح التي حصل عليها من العراق في السوق السوداء لحسابه الخاص. وهذا ما حصل. فقد شــكّل جعجع لجنة برئاســة مدير مكتبه جوزف رزق ومعه نقيب من سلاح المدفعية في القوات من آل حداد ومايك نصّار إبن أخت أنطوان لحد الذي كان أحد قنوات الاتصال بين عبد الحليم خدام ويوري لوبراني في إسرائيل منذ أوائل الثمانينيات. وتم بيع هذا السلاح في البوسنة التي كانت في حالة حرب بين الصرب والمسلمين. وقُدّرت العائدات المالية التي حصل عليها جعجع لحســابه الخاص من عملية البيع هذه بحوالى 900 مليون دولار. ومايك نصار هو الذي أشرف على عملية البيع في البوسنة لأنه كان مقيمًا في سويسرا آنذاك ويعرف كيف يتحرك هناك. كما أن بيار رزق باع لحسابه الشخصي ودون معرفة جعجع، قسمًا كبيرا من الأسلحة العراقية إلى منظمات إرهابية وأصولية عندما كانت الأسلحة في البحر في طريقها إلى لبنان. وحين اكتشف جعجع «خيانة» بيار رزق له طرده من القوات. وبيار رزق مقيم في فرنسا ويعمل مع سها عرفات أرملة ياسر عرفات».

بعد ثلاثة أشهر من نهاية الحرب اللبنانية، بدأ الجيش اللبناني انتشاره في جنوب لبنان في شــباط 1991، وتعرّض لإطلاق نار من مخيّم عين الحلوة. فاتصلّ قائد الجيش إميل لحود بالهراوي ليعلمه أنّ الجيش بحاجة إلى ذخيرة فورًا وإلا ســيتوقّف الانتشار. ويذكر إلياس الهراوي كيف لبّى طلب لحود: «طلبت من العميد ميشال معيكي أن يتوجّه والجنود الأربعمائة الذين بإمرته إلى مرفأ بيروت ويطوّقوا السفينة التي تحمّل أسلحة للقوّات على متنها لشحنها إلى الخارج. ثم اتّصلت بســمير جعجع وقلت له: «إنّ انكسار الجيش في الجنوب هو إنكسار لنا جميعًا. أنا في حاجة إلى ذخيرة». وأمام تردّده أضفت: «لا ترغمني على معركة في المرفأ للاستيلاء عليها بالقوّة. أريد 2500 قنبلة من عيارات مختلفة وأتعهّد دفع ثمنها». فبدأ جعجع يفاوض على الثمن واتفقنا على مبلغ خمسة ملايين دولار. ونقَلَت الشاحنات التي كانت جاهزة في المرفأ الذخيرة إلى الجيش فدخل الجنوب بعد ساعات... وفي اليوم التالي اســتنجدتُ برفيق الحريري الذي كان في باريس، فحوّل مبلغ 5 ملايين دولار مباشرة من العاصمة الفرنســية إلى أحد المصارف في جنيف. وكانت المرّة الثانية التي أطلب فيها من الحريري تسديد مبالغ تعهدتُ دفعها إلى القوّات اللبنانية. المرّة الأولى سدّد مبلغ مليون دولار عبر البنك السعودي اللبناني في بيروت، وكان جعجع طلب تغطية مصاريف سحب قوّاته من العاصمة، ودُفع المبلغ إلى الصندوق الوطني التابع للقوّات»[1].

(1) إلياس الهراوي، نفس المصدر، ص238.

وعدا نشاطات جعجع وحبيقة وكميل شــمعون وداني شمعون في السلاح، قام أمين الجميّل عندما كان رئيسًا للجمهورية (1982 ـ 1988) بإنفاق أموال كبيرة لتسليح الجيش اللبناني في صفقات خضعت للفساد والهدر والسرقة. ففي أيلول 2002، كشفت السلطات اللبنانية عن فضيحة صفقة طائرات البوما التي شابها سرقة واختلاس. وأظهرت التقارير أنّ سامي مارون مستشار الجميّل كان على علاقة بالصفقة، وطلب عمولة كما كان يطلب على كل الصفقات التجارية. وكان دفتر شروط شــراء هذه الطائرات يؤكّد أنّها ستكون جديدة ومصنوعة في فرنســا. ولكن تبيّن لاحقًــا أنّ طائرات بوما التي اســتلمها الجيش اللبناني بموجب هذه الصفقة كانت مستعملة ومرمّمة في رومانيا، بينما المبالغ التي سدّدتها الدولة لقاءها كانت أضعاف قيمة الطائرات المســتعملة وتســاوي ثمن طائــرات جديدة. ويقول الهراوي إنّه أثار أمر هذه الصفقة مع الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في تشرين الأول 1991: «عرضتُ على الرئيس ميتران قضية الأسلحة وطائرات البوما. ففي عهد الرئيس سركيس تمّ التفاهم مع الحكومة الفرنسية على شراء أسلحة للجيش اللبناني قيمتها 600 مليون فرنك فرنســي، إلّا أنّ سركيس ألغى الصفقة إثر اكتشــافه أنّ 24 بالمئة من ثمنها ستُدفع عمولة للبنانيين وفرنســيين ضالعين فيها. ورفض ميتران أن أفصح عن الأســماء...»[1]. ويضيف الهراوي أنّه طلب من ميتران «معدّات عسكرية وقطع غيار لأنّ القسم الأكبر من العتاد الذي أرســل دُمّر أثناء «حرب الإلغاء» بين «ميشال عون وســمير جعجع». ثم يذكر الهراوي أنّ رئيس وزراء فرنسا بيار بيريغوفوا ومستشار الرئيس الفرنسي فرنسوا دو غرسوفر قد انتحرا في عامي 1993 و1994 «وتردّد أنّ انتحارهما جاء في ضــوء ضلوعهما بفضائح ماليّة قد تكون صفقة الأسلحة مع لبنان إحداها. وكان دوغرسوفر صديقًا لسامي مارون المقرّب من الجميّل ويأتي باستمرار إلى لبنان»[2].

(1) إلياس الهراوي، نفس المصدر، ص268.

(2) إلياس الهراوي، نفس المصدر، ص269.

الفصل 12

تمويل الميليشيات وتجارة المخدارت ـ 1 ـ

ذكرنا في الفصل السابق وسائل تمويل الميليشيا، وأبرز مصادر التمويل كانت تجارة المخدّرات. إذ أنّ موازنة الميليشيات تضمّنت لائحة نفقات طويلة ومتشعبة، من مكاتب وتدريب وسلاح ورواتب العناصر ووسائل إعلامية من جرائد ومجلات وإذاعة وتلفزة وسفر وفنادق وسيارات وحفلات ومؤتمرات ولقاءات شعبية ومستشفيات ومستوصفات وعيادات وتأهيل جرحى ورعاية أهالي الشهداء، الخ. وهذه الموازنة كانت موجودة قبل الحرب ولا تزال إلى اليوم بعد 25 سنة من انتهاء حرب لبنان. إذ لا يزال أمراء الحرب والزعماء يحشدون الدعم، ويبحثون عن التمويل لآلاف العناصر وعائلات الشهداء ورعاية عدد لا يحصى من أعضاء الأحزاب والميليشيات، إلى جانب مؤسسات إعلامية باهظة الكلفة. فكانت ولعدّة عقود تجارة المخدّرات تحقّق إيرادات مهمة.

بلاد التين والزيتون و... الحشيش

لا علاقة لصناعة المخدّرات في لبنان بأزمنة الحرب والسلم، بل هي قطاع معروف وظاهر، ولكن ثمّة اتفاق غير مكتوب أن لا يؤتى على ذكره، ويتندّر الخبراء بالإشارة إليه على أنّه القطاع غير المنظور الذي يصحّح عجز ميزان المدفوعات اللبناني عبر العقود. وهذه الصناعة كانت «بترول لبنان» لعدّة سنوات أثناء الحرب اللبنانية، نظرًا لإيراداتها المالية التي كانت تتراوح بين مليار وأربع مليارات دولار في السنة.

إذ رغم مساحته الصغيرة، أصبح لبنان منذ خمسينيات القرن العشرين مصدّرًا دوليًا في صناعة وتجارة المخدّرات الممنوعة، بكميات كانت تصدم سلطات مكافحة المخدّرات في الولايات المتحدة والدول الغربية. ويشير تقرير صحافي عن زراعة المخدّرات، إلى أنّ هذه الزراعة لا تزال مزدهرة إلى اليوم في منطقة بعلبك ـ الهرمل وفي القرى والبلدات

الإسلامية والمسـيحية الممتدة من بوداي حتى السعيدة، وفلاوي وشليفا وصولاً إلى دير الاحمر وأعالي عيناتـا واليمونة، وإلا واجهت المنطقة صعوبة في العيش بسـبب طبيعة الأرض الفقيرة التي لا تصلح إلا لزراعة البطاطا. ولذلك فزراعة الحشيش كانت الأقل كلفة من حيث الري، ما دفع السواد الاعظم من الاهالي لزراعة نبتة الحشيش التي أطلق عليها المزارعون تسمية «بترول لبنان»[1].

تجارة المخدّرات كان لها دور إيجابي على الصعيد المعيشـي، حيث عمّت البحبوحة منطقة بعلبك ـ الهرمل خاصة، ولكن اسـتفادت مناطق لبنانية أخـرى من طفرة المخدّرات المالية. وشاركت في تجارة المخدّرات شخصيات سياسية ونيابية واجتماعية بارزة. وفي زمن الوجود العسكري السوري، بقيت زراعة المخدّرات ناشطة، واستفاد عدد كبير من المسؤولين الأمنيين السوريين واللبنانيين من هدايا المهرّبين وتقديماتهم، لقاء توفير التغطية الأمنية.

الحرب اللبنانية وسنوات الفوضى والفلتان الأمني، شكّلت للمزارعين فرصة ذهبية، فتوسّعت زراعة الحشيشة، ومعها توسّعت زراعة الأفيون. وأصبحت هناك طرقات خاصة يعتمدها المهربون لتهريب البضاعة إلى دول أوروبية، وكان لـلميليشيات دورها في تسهيل مرور المخدّرات، سـواء عبر مطار بيروت أو المرافئ التي باتت خارج سـلطة الشرعية. وكانت أسـواق التهريب موزعة على عدد من الدول الأوروبية والأميركية، وتشارك فيها عصابات منظّمة لبنانية وأجنبية. وشـملت خطوط التهريب إسرائيل، ومنها إلى مصر عبر الشريط الحدودي وميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» وبتواطؤ ضباط في الجيش الإسرائيلي. أما في سنوات عزم الدولة على مكافحة هذه الزراعة وهي قليلة، فقد كانت الأجهزة الأمنية تقوم في أشهر الصيف وقبل حلول موسم قطاف الحشيش بحملات إتلاف مساحات كبيرة قُدرت بنحو عشرين ألف دونم. ولكن كلّما كانت الحملات كبيرة وجدية، كلّما تعرّضت

---

(1) صبحي منذر ياغي، «زراعة الحشيشـة يسـمونها بترول لبنان» منذ العام 1927»، **مجلّة الأفكار**، بيروت، 27 تشرين الثاني 2015. عملية الزراعة تبدأ بزرع بذور «القنبز» في بداية شباط، ثم تنمو في الربيع والصيف. وفي أيلول يتم قطف عشـبة الحشـيش وتجفيفها وتنظيفها. وفي الخريف والشتاء يبدأ كبس المادة في معامل خاصة أقامها مصنّعو المخدّرات، فيتحول الحشيش إلى مادة تشبه الطين توضع في أكياس صغيرة من الخام. والمردود كان مبالغ خيالية مقارنة بأي مزروعات أخرى. فزراعة ألف متر مربع يحتاج إلى كيلوغـرام واحد من بذور القنبز، والغلّة تكون 40 و 50 كيلوغرام من الحشيش يصل سعره إلى نحو 20 ألف دولار أميركي (تبعًا للظروف وحركة الطلب وإمكان التهريب).

القـوى الأمنية لإطـلاق رصاص وقذائـف صاروخية ومقاومة شـديدة مـن المزارعين والمهرّبين. أمّا الحملات الصغيرة فيكون متّفقًا عليها مسـبقًا حيث تؤخذ الصور وتُكتب التقارير ويتمّ توقيف بعض الأشخاص.

المخدّرات في زمن الانتداب الفرنسي

رأى البعض أنّ زراعة المخدّرات نمت في لبنان نتيجة الحرمان الذي استوطن شمال البقاع منذ أيام الانتداب الفرنسي حتى يومنا هذا. وازداد الحرمان نتيجة فشل الحكومات اللبنانية المتعاقبة في القضاء على مظاهر البؤس والإهمال الرسمي المتعمّد، وابتعاد نواب المنطقة الدائم عن دورهم الحقيقي، رغم وعودهم المعسولة في المجالات الإنمائية التي تحملها بياناتهم الانتخابية عشية كل انتخابات.

للموقـع الجغرافي لمنطقة بعلبك ـ الهرمل في أقصى الشـمال دور في توجّه معظم سـكان تلك المنطقة نحو الزراعات الممنوعة، كما أن وقوع تلـك المنطقة على الحدود اللبنانية ـ السورية جعلها منطلقًا لعمليات التهريب بين البلدين. وبدأت هذه الزراعة عام 1927 في جرود بلدة عيناتا في قضاء بعلبك، ثم تطورت لتغزو جرود الهرمل وكافة قرى القضاء، كما انتشرت في قرى الجبل الشـرقي بعيدًا عن أنظار السلطات في تلك الأيام. وظل الحال على هذا المنوال، حتى قيام دولة الاستقلال عام 1943 التي أصدرت قوانين تحظر هذه الزراعة وتحاول القضاء عليها.

منذ بداية الانتداب الفرنسي في العشرينيات من القرن العشرين، انتشرت زراعة القنّب الهندي في لبنان إلى جانب التبغ الذي كانت تشـتريه مصانع السجائر في مدينة ليون في فرنسـا. فقد انهارت صناعـة الحرير في لبنـان بعدما سـيطر الحرير اليابانـي والحرير الاصطناعي «الرايون» على الأسواق.

ولقد خمّنت تقارير السلطات اللبنانية أنّ الاقتصاد اللبناني في فترة الانتداب الفرنسي من 1920 إلى 1946 كان يستند إلى انتاج الحشيش بنسبة 50 بالمئة، وأنّ سهل البقاع أنتج عام 1928 ستين طنًّا من الحشيش، يتمّ تصدير ما نسبته 90 بالمئة منه إلى السوق المصري كل عام. وإذ عجزت عن ضبط تهريب الحشـيش اللبناني إلى أراضيها طيلة الثلاثينيات، شـكت الحكومة المصرية عـام 1940 من غـزو المخـدّرات اللبنانية لشـوارع القاهرة والاسـكندرية. ذلك أنّ الطريق من لبنان إلى مصر كانت مفتوحة برًّا في زمن الانتداب. فكان المهربون ينقلون عبوات الحشـيش على الزوارق وسيارات الشحن وظهور الجمال

التي يركبها البدو. فتجتاز فلسطين وتدخل مصر بتسهيلات من عناصر الجمارك والشرطة في مصر. وكذلك كانت عناصر من الجيش البريطاني في فلسطين ومصر تقبض ثمن تعاونها كمية من الحشيش ومبلغًا من المال.

تشرح دراسة عن التهريب أنّ ازدهار نبتة الحشيش في منطقة بعلبك شكّل بداية نشِطة لأعمال التهريب، ومع الوقت افتتحت ممرات آمنة للتهريب حتى بعد الاستقلال كان أهمها طريق بعلبك ـ عنجر ـ دمشق، وطريق بعلبك ـ الزبداني ـ دمشق، وطريق بعلبك ـ اللبوة ـ جوسيه ـ حمص، إضافة إلى ممرات ومسالك كانت تعبرها قوافل الجمال عبر الجبال والأودية، حيث كانت قوافل الحشيش تصل إلى الهرمل، وتُنقل منها على شاحنات عبر الأراضي السورية إلى الأردن في وقت «لم تكن هناك على الحدود اللبنانية ـ السورية عام 1950 مراكز للجمارك ولا موانع لدخول البضائع والسلع أو خروجها، إلى أن تمّ الانفصال الجمركي في العام نفسه عن سورية»[1]. وابتكر اللبنانيون عندها وسائل ناجحة في تهريب المخدّرات، بعضها فكاهي حيث كانت المخدّرات توضع في نبتة الملفوف الصغيرة وتترك النبتة لتنمو وتلتف حول كيس المخدّرات، ثم تُصدّر مع كميات الخضار إلى مصر والدول العربية. أو يتمّ تلحيم خزان وقود السيارة إذا كان من المعدن إلى قسمين، الأسفل لأكياس الحشيش والأعلى للبنزين. وكذلك وضع المخدّرات في معلّبات الأغذية وفي أكياس الشاي.

وكان الشحن إلى خارج لبنان وعبر سورية يتم أيضًا بتسهيلات من عناصر الأمن العام اللبناني وعناصر فرنسية في إدارة الانتداب والجيش الفرنسي في لبنان وسورية، لقاء المال. حتى أنّ بعضهم كان ينقل المخدّرات في السيارات الرسمية العسكرية والمدنية. ومَن لم يكن ضالعًا في تجارة المخدّرات مباشرة من رجال السياسة فقد كان يسكت عنها لأنّه اعتبر أنّها تساعد الفلاح اللبناني ضد الفقر (أي كان موقفه مبنيًا على الشفقة على أوضاع الناس). وعلى سبيل المثال كان هذا الموقف هو لسان حال رأي ريمون إدّه في حديث إلى مسؤول انتدابي فرنسي عام 1939: «نحن لا نفهم لماذا يمنع المفوّض السامي زراعة الحشيش مع أنّها مصدر عيش لأهالينا في القرى؟»[2].

(1) عبد الأمير نون، دراسة عن التهريب، 1985، في حديث إلى صبحي ياغي، «زراعة الحشيشة يسمونها بترول لبنان» منذ العام 1927»، **مجلّة الأفكار**.

(2) Schayegh, Cyrus, «The Many Worlds of Abud Yasin or What Narcotics Trafficking in the Inter-War Middle East can tell us about territorialisation», *American Historical Review*, Number 116, April 2011, quote from Raymond Edde, pp. 299-301.

أمّا كيف تسامح الفرنسيون مع هذه التجارة، فقد كان الانتداب الفرنسي يواجه صعوبات في تطويع الفعاليات الإقطاعية المحلية لصالح مصالحه وسياسته في المنطقة. فيضطر المفوّض السامي أن يزور البطريرك الماروني مرارًا لأخذ خاطره أو الاعتذار عن مسألة لم يرضَ عنها البطريرك، ويضطر أيضًا لأن يأمر كبار أعوانه بأن يغضّوا النظر عن تجارة وزراعة المخدّرات لكي لا يُغضبوا كبار السياسيين الذين تحتاج إليهم فرنسا ليس فقط لقدرة هؤلاء على عرقلة الحكم الفرنسي وأجهزته في البلاد، بل لأنّ فرنسا احتاجت لهم لتنفيذ سياساتها في لبنان وسورية. حتى كادت حملات مكافحة المخدّرات تكون معدومة في زمن الانتداب، لأنّ المكافحة تعكّر مصادر المال والزبائنية لرجال فرنسا من اللبنانيين. فأصبح الفساد الرسمي وسيلة لضمان نجاح الحكم الكولونيالي.

وهي سياسة ستتبعها أميركا بعد 50 عامًا تجاه لبنان، أي ضرورة غض النظر عن تجارة المخدّرات اللبنانية التي كانت تغزو أميركا لقاء ولاء الزعماء اللبنانيين وضمان نجاح سياسة أميركا في المنطقة.

المخدّرات في عهد بشارة الخوري

بعد الاستقلال عزمت حكومة رياض الصلح في عهد الرئيس بشارة الخوري على مكافحة زراعة الحشيش عام 1944 وسط حملة إعلامية كبيرة وخطابات رنانة، فأوفدت قوّة من الدرك والشرطة، يدعمها خبراء مكافحة من السفارة البريطانية في بيروت. إلّا أن تقريرًا بريطانيًا وصف الحملة بالخفِرة، وأنّها لم تعطِ أي نتيجة في تلك المنطقة من البقاع الخارجة على القانون، والمدجّجة بالسلاح، والمحصّنة تمامًا ضد أي عمل تقوم به السلطة. وأضاف التقرير أنّ زراعة القنّب مزدهرة أكثر من أي سنة سابقة، وأنّ قانون العقوبات اللبناني لا يردع ولا يخيف الناشطين في هذه التجارة، سواءً بغراماته المنخفضة، أو في عقوبات السجن القصيرة، وخاصة في ظل نفوذ لوردات المخدّرات والوسطاء وبارونات التهريب، والتجار الذين يتمتّعون بحصانة سياسية. وخلص التقرير إلى أنّ مَن يتلقّى عقاب الغرامات والسجن هم فلاحون وشغّيلة فقراء يعملون لدى لوردات المخدّرات، فيكونون كبش المحرقة كلّما سعت الدولة لتدبير عمل استعراضي إعلامي بأنّها تقوم بواجبها. ويستثني التقرير حملة عسكرية نجحت في ضبط شحنة مخدرات كبيرة تبيّن أنّها تعود إلى رئيس مجلس النواب اللبناني صبري حمادة ومدير عام الأمن الداخلي في لبنان.

غير أنّ تجارة الحشـيش دخلت مرحلة جديدة من الازدهار بعـد 1946، كما يقول الكاتب مايكل جونسـون[1]، خاصة أنّ الأجهزة الأمنية اللبنانيـة تراجعت كثيرًا عن جهد المكافحة، وأخذت تغضّ النظر عن تهريب الحشـيش وتجّار الأسلحة وشبكات الدعارة والخوات، وذلك بهدف كسب ودّ زعماء الجريمة المنظمة في لبنان، الذين تمتّعوا بغطاء من الزعماء، وكذلك لضرورات انتخابات البرلمان عام 1947، والحاجة إلى حلفاء سياسيين وتمويل الماكينات.

حتى أصبح لبنان في النصف الثاني من الأربعينيات نشطًا في إنتاج وتصدير مشتقات الأفيون والحشيش وبكميات تجارية دخلت السـوق العالمي. ويكشف تقرير صادر عن السفارة الأميركية في بيروت عام 1948 أنّ «شخصيات في حاشية رئيس الجمهورية بشارة الخوري ضالعة مباشرة في هذه التجارة» وخاصة رئيس البرلمان صبري حمادة[2] والنائب إبراهيم حيدر. وأنّ جهود السلطات الفرنسية كانت تحدّ من نشاط صبري حمادة وإبراهيم حيدر في بعلبـك ـ الهرمل في هذا المجـال زمن الانتداب. ولكن بعـد مغادرة الجيش الفرنسـي في 31 كانون الأول 1946، بدأ انتشار مقلق وغير مسبوق لزراعة القنّب الهندي وإنتاج الحشيش، وأصبح علنيًا في القسم الشمالي من لبنان، ويمكن رؤية الحقول بالعين المجرّدة لركاب السـيارات العابرة على الطريق العام في بعلبك والهرمل. وحذّر التقرير الأميركي من أنّ القضاء على هذه التجارة في لبنان يحتاج ليس إلى أقل من ثورة شـعبية تقضي على الشبكة السياسية الفاسدة التي تدعمها»[3].

الإجراءات الطفيفة في عهد بشـارة الخوري لم تكن كافية لإقناع أميركا والدول الغربية فطالبوا بالمزيد. ولذلك أخـذت الحكومة اللبنانية توفد قوى الأمن لمكافحة

(1) Michael Johnson, *Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State, 1840-1985*, London, Ithaca Press, 1986, p. 141.

(2) صبري حمادة (1902 ـ 1976) تولى رئاسة مجلس النواب لفترات طويلة من 1943 إلى 1970، وكان محسوبًا على الرئيس بشارة الخوري في زمني الانتداب والاستقلال، ثم على جماعة النهج الشهابي حتى وفاته عام 1976. وأشـرف صبري حمادة بصفته رئيسًـا لمجلس النواب على انتخاب سليمان فرنجيّة عام 1970. وينتمي إلى عشائر الحمادية النافذة في الهرمل، وكان نائب الهرمل لفترة 51 عامًا. وشـارك في معركة الاسـتقلال عام 1943، ومنذ ذلك الوقت أصبح شخصية أساسـية في التركيبة اللبنانية، وتميّز برحابة صدره ومواقفه السياسية التي رافقها المرح والتسامح.

(3) Jonathan Marshall, *The Lebanese Connection*, Stanford, Stanford University Press, 2012, p. 2.

زراعة الحشيش، وبالمقابل اشـتدّت حماية الحقول حيث لاقى قوى الأمن عشرات الشبّان المدجّجين بجميع أنواع الأسلحة. وفي كل مرّة كان يسقط قتلى من الجانبين. حتى أنّ الدولة أمرت الجيش في ربيع 1947 أن يشنّ حملة في البقاع فاشتعلت معارك مع سكان المنطقة الذين يحمون الحقول ومخازن المخدّرات، ما أسفر عن مصرع 18 جنديًا وشرطيًا وثلاثة شبّان.

لقد تمكّن بشـارة الخوري وحلفاؤه من تجديد عهده ست سـنوات أخرى رغم أنّ الدستور يعارض مثل هذا التجديد. فقد أجرى الخوري انتخابات عام 1947 التي تميزت بالتدخل والتزوير، وبعد توفير مجلس مريح له، قام عام 1948 بتعديل الدسـتور بصورة استثنائية وأعاد مجلس النواب إنتخابه.

شرح التقرير الأميركي للعام 1948 كيف تمكّنت الدولة اللبنانية وأجهزتها التهرّب في عهد بشارة الخوري من مساءلة الحكومات الغربية والانتربول وغيره من المنظمات الدولية للمحافظة على لوردات المخدّرات ورعاتهم السياسيين. إذ أنّ السلطة كانت ترسل مفتشي مكافحة لمعاينة حقل بعينه ويُبلغ أصحاب الحقل بموعد «الكبسـة». فيسـتعد أصحاب الأرض لاستقبال المفتشـين بتأطير قطعة أرض صغيرة مزروعة بالقنّب بالحبال لتمييزها عمّا حولها، فيصوّرها المفتشـون ثم يعمل الجميع ـ مفتشـون ومزارعـون ـ على إزالة الشـتلات لتبدو الأرض فارغـة. ثم يدخل المفتشـون وأصحاب الأرض مـع عائلاتهم وأطفالهم إلى منزل حيث يأكلون اللحم المشـوي والمقبلات ويشـربون العرق. وبعدها يقبضون الرشوة إضافة إلى غرامة محضر ضبط حول زراعة القنّب، وهي بضعة مئات من الليرات. وفيما بعد يصدر تقرير الشـرطة حول هذه «الكبسـة» مع محضر ضبط وصور، وربما وُزّع إلى الصحف وأرسـلت منه نسـخ إلى السـفارات الغربية. ويخلص التقرير الأميركي إلى أنّ الغطاء السياسي الذي تمتّع به كبار الضالعين في هذه التجارة، بدءًا من رئاسة الجمهورية مرورًا بأعضاء الحكومة والبرلمان وكبار العسكريين والمصرفيين، جعل أي مكافحة جدية مستحيلاً، ويحتاج إلى ثورة شعبية أو غزو خارجي لوقف انتاج وتصدير المخدّرات اللبنانية.

تفاقم الأمر في مطلع الخمسينيات، عندما بدأت كميات كبيرة من المخدّرات اللبنانية بالوصول إلى المدن الأميركية. ففي العام 1950 لم تكن الولايات المتحدة قد خمّنت بعد حجم الإنتاج اللبناني في صناعة المخدّرات الممنوعة عالميًا. إلى أن فوجئ عميل لمكتب مكافحة المخدّرات الأميركي بسهولة شراء المخدّرات في لبنان. إذ بعد ساعات من وصوله

إلى بيروت، زار حانة في حي الزيتونة اسمها «Victory Bar» وبعد حديث مع صاحب الحانة أرتين غوديكيان، عبّر العميل الأميركي عن رغبته في شراء مخدرات من لبنان قبل عودته إلى أميركا. وبكل بساطة أخذ صاحب الحانة يعرض عليه المخدّرات ويحدّد له أسعارها بالكيلو، من الأفيون والهيروين والحشيش اللبناني الشهير. ثم أخذ صاحب الحانة يحكي له بانشراح عن تجارب أميركيين سابقين اشتروا منه المخدّرات وحقّقوا ربحًا. فذكر مثلاً قائدًا عسكريًا أميركيًا موشكًا على التقاعد في أميركا، باعه أرتين كمية من الحشيش، واستطاع الأميركي تهريبها إلى مصر حيث ربح مبلغًا سمح له بافتتاح وكالة سيارات في أميركا. وشرح أرتين أيضًا أنّه بعد إقفال الحانة كل يوم يزوره بعض رجال الشرطة اللبنانية من أصحابه فيدخّنون معًا لفائف الحشيش، كما يقدّم لهم بعض الهدايا الرمزية من الحشيش. وشرح للعميل أيضًا كيف أنّ رجال الجمارك اللبنانية يسهّلون مرور شحنات المخدّرات إلى خارج لبنان لقاء مبلغ صغير من المال.

ثم عرض صاحب الحانة على العميل الأميركي أن يرافقه إلى وادي البقاع حيث يتركّز نشاط إنتاج المخدّرات. وبالفعل رافق العميل صاحب الحانة ومعه شابان هما إبنا شقيقته، في سيارة حيث التقوا تاجر مخدرات في فيلا فخمة تطل على سهل واسع مزروع بالقنّب قرب بعلبك. وبالفعل اشترى العميل الأميركي كيلوغرام من الأفيون وقالب من الحشيش، وخفّض التاجر اللبناني السعر لأنّ الأميركي شرح له أنّ ما يشتريه هو عيّنة لتجربة وسيعود لشراء كميات أكبر. فأعطاه ما اشترى مقابل 115 دولار فقط، فيما بلغت قيمة هذه الكمية الضئيلة بضعة آلاف من الدولارات في الشارع الأميركي. وفي نهاية الزيارة أدخلهم التاجر إلى قاعة جانبية من منزله تحتوي على الأسلحة الرشاشة والمسدسات والقنابل وبعضها جديد، وسأل العميل الأميركي إذا كان يحتاج إلى مسدس فهو سيبيعه له بسعر جيّد.

وفي طريق العودة إلى بيروت، توقّف صاحب الحانة أمام محطة محروقات للتزوّد بالوقود، وسأل صاحب المحطة إذا كان يبيع الحشيش. فرحّب به صاحب المحطة ورافق الزوّار الأربعة إلى بقعة أرض على بعد مائة متر خلف المحطة، حيث رأوا سهلاً كبيرًا مزروعًا بآلاف نبتات القنّب، وقد بلغ طول بعضها أربعة أقدام. ووصف العميل الأميركي في تقريره «أنّ المزرعة كانت شاسعة جدًّا امتدّت بضعة كيلومترات حتى سفوح الجبال». وأنّ صاحب المحطة كان لطيفًا للغاية يدخّن سيجارة أميركية، ويرتدي قميصًا أبيض، ويحمل مسدسًا على خاصرته. والتقط العميل صورة له مبتسمًا أمام حقول القنّب. وكاد العميل يطير من الفرح وهو يعدّ تقريره بالأسماء والوقائع والعناوين، ذاكرًا أنواع المخدّرات

وأسعارها مباشرة من تاجر الجملة اللبناني: 70 دولارًا للكيلوغرام من الأفيون، و 75 دولارًا للكيلوغرام من الحشيش، و 1,500 دولارًا للكيلوغرام من الهيروين.

وقدّم التقرير لمرؤسيه في السفارة الأميركية في بيروت على أنّه صيد ثمين يلقون بموجبه القبض على هؤلاء. ولكن رئيسه في السفارة أفهمه حقيقة الأمر، بأنّ تقريره إنّما يصف تجارًا صغارًا، وهؤلاء يتمتّعون بحماية لوردات المخدّرات في لبنان الذين لا يمكن الوصول إليهم. ولهذا السبب فهؤلاء الصغار يعملون بشكل علني، وبدون خوف بسبب الغطاء السياسي والعسكري الكبير فوق رؤوسهم. وأي رجل شرطة يلقي القبض على أحد هؤلاء الصغار، سيجد نفسه مطرودًا من العمل، هذا إذا لم يأتِ أمرٌ بقتله. وأنّ الشرطة عادة ما تُطلق سراح بائع المخدّرات بعد إلقاء القبض عليه.

ورغم ذلك، فقد كانت المعلومات التي جمعها العميل في تقريره كنز معلومات لمكتب مكافحة المخدّرات الأميركي لأنّه أوضح سهولة خروج كميات كبيرة من المخدّرات من لبنان ووصولها بدون صعوبة إلى أميركا.

وفي 1950 ذكر تقرير مكتب مكافحة المخدّرات الأميركي أمثلة عن الغطاء السياسي لتجارة وزراعة المخدّرات، منها أنّ «السيد صبري حمادة أحد أكبر مزارعي المخدّرات في لبنان، وأكبر ملاكي الأراضي في البقاع والأكثر ثراءً، يتمتّع بنفوذ سياسي كبير يمتد من عضويته كنائب في البرلمان، ومنصبه كرئيس لمجلس النواب، وسطوته على كتلة من ثمانية نواب في البرلمان هم من دائرته الانتخابية، ويختارهم شخصيًا ليكونوا رهن طاعته. وهؤلاء النواب يدفعون له مبالغ لكي يظهروا على لائحته، وأحدهم دفع له 250 ألف ليرة (100 ألف دولار). ومن أعضاء لائحته الانتخابية النائب ابراهيم حيدر وهو من ملاكي الأراضي الأغنياء. أمّا سكان تلك المنطقة، فهم يصوّتون بدون تردّد للائحة صبري حمادة وهو يمثّل الهرمل»[1]. وأضاف التقرير أنّ النائب إبراهيم حيدر يشرف على زراعة القنّب وعلى تحسين إنتاجه في البقاع، مستفيدًا من دراسته للهندسة الزراعية في فرنسا، ومن مشاريع الريّ التي أقامها الفرنسيون في البقاع، ومن منصبه كوزير للزراعة في الحكومة اللبنانية عدّة مرات. وكان ابراهيم حيدر إلى جانب صبري حمادة من أهم الشخصيات النافذة في بعلبك الهرمل لفترات طويلة[2].

(1) Jonathan Marshall, *The Lebanese Connection*, p. 15.

(2) كان ابراهيم حيدر يكبر حمادة سنًّا بثلاثين عامًا، وكان من المعمّرين توفي عن 107 أعوام (وُلد عام 1867 وتوفي عام 1974).

كما ذكر تقرير مكافحة المخدّرات الأميركي أنّ حليـف حمادة في هذه التجارة هو غريمه في السياســة أحمد الأسـعد، عضو البرلمان اللبناني، وأنّ الأسعد هو أغنى ملاك الأراضي في جنوب لبنان، حيث يقع مرفأ صور ومرفأ صيدا. فكان يتم نقل الحشيش من المزارع الكبرى في البقاع إلى هذين المرفأين، وبعد ذلك ينقل في زوارق صيد وما شابه، إلى مرفأ الاسكندرية وجواره في الليل. ويتم شحنها إلى القاهرة، والسوق المصري للبيع. أما الشحنات المخصّصة للسوق الأميركي فقد كانت تنطلق من مرفأ بيروت مباشرة وكذلك من مرفأ الاسكندرية».

اكتشف الأميركيون باكرًا أنّ ما ضاعف صعوبة ضبط تجارة المخدّرات في لبنان هو أنّ التحالف السياســي لم يتوقّف على مجموعة أو طائفة، بل كما ذكر التقرير أنّ صبري حمادة وأحمد الأسـعد كانا أيضًا متحالفين مع رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس الحكومة رياض الصلح. وأنّ «السياسيين الفاسدين كانوا يجنون أرباحًا خيالية من تجارة المخدّرات، ولذلك فهم ينظرون بغضب إلى أي محاولة خارجية ـ وخاصة أميركية ـ يمكن أن تهدّد وضعهـم المالي». وليس ذلك فحسـب، بل أنّ كبار اللوردات اسـتغلوا النفوذ السياســي، واسـتعملوا قانون العقوبات اللبناني لضرب منافسـيهم عندما يفيض إنتاج المخدّرات عن استيعاب السـوق العالمي للمخدرات اللبنانية، ما قد يؤدي إلى تخفيض الأسـعار. فقد جذبت هذه التجارة المربحة عددًا كبيرًا من أصحاب الأراضي الذين كانوا يغرقون السـوق أحيانًا بالإنتاج، ما أزعج التحالف السياسـي الذي خسر من انتشار هذه الزراعـة. ولقد لجأ صبري حمادة ليحمـي مصالح الكبار إلى إعـلان «حملة ضد زراعة المخدّرات» جاعلاً من نفســه رئيس «لجنة مكافحة المخدّرات النيابية». فانتهت الحملة بإلقاء القبض على منافسيه الصغار وإتلاف حقولهم.

لبضع سنوات كان رياض الصلح (رئيس للحكومة لفترتين بين 1943 و 1952) يعرف تفاصيل هذه التجارة ويعترض عليها. ثم صمت عندما غلبته طبيعة العمل السياســي في لبنان وانضم إلى تركيبة الفســاد. أمّا رئيس الحكومة عبدالله اليافي، رئيس الحكومة عدّة مرات في عهد كميل شـمعون، فقـد فهم التركيبة وبـات يحمي العائـلات التي تتاجر بالمخدّرات، حتــى أنّه عيّن عام 1951 يوسـف الهراوي وزيرًا للزراعــة، الذي كان أحد لوردات زراعة القنّب في البقاع، كما ورد في التقارير الأميركية[1].

(1) Records of the Office of Strategic Services OSS, *op. cit.* in Marshall, Lebanese deputies implicated in the hashish trade, Ibrahim Haidar (Shiite), Yusuf Hrawi (Maronite), Rifa'at Kazoum (Sunni).

أمّا رئيس الجمهورية بشـارة الخوري فقد اعتبرته التقاريــر الأميركية من أكبر رموز الفساد في لبنان في سنوات عهده (1943 ـ 1952). وجاء في تقرير أميركي للعام 1949: «في العام الماضي، أنجز خبير زراعي أميركي مشروع بسـتان تفاح يملكه رئيس الجمهورية، ولكن الرئيس غيّر رأيه وأراد أن يحوّله نحو زراعة الحشيش. في حين كان لإبن الرئيس، خليل الخوري، ولشقيق الرئيس سليم الخوري الملقب بـ«السلطان سليم» لفساده، حصّة في أي مشـروعٍ أو صفقةٍ أو تعيين إداري فـي الدولة. فجنيا أموالاً مـن صلتهما برئيس الجمهورية». حتى أنّ البوليس المصري قبض على خليل بشارة الخوري ومعه عمر مكوك، أهم خبير في صناعة المخدّرات في لبنان، وهما ينقلان شحنة أفيون إلى مصر عام 1950. ولتحاشي الفضيحة السياسية، زار رياض الصلح مصر، وعلى جانب الزيارة توسّط لخليل الخوري ولعمر مكّوك، وأطلق سراحهما قبل أن تصل المسألة إلى القضاء المصري.

قبل 1950 كان التهريب عبر الأراضي السورية سهلاً جدًا، بسبب الحدود المفتوحة. فقد بلغ الإنتاج المشترك في لبنان وسورية سنة 1950، آخر عام من الوحدة الجمركية بين البلدين، 300 طنًا من الحشـيش، تمّ تصدير أكثر من 99 بالمئة منه، والباقي القليل تُرك للاستهلاك المحلي. حتى أنّ الشرطة اللبنانية كانت تغض النظر عن الكميات المستهلكة محليًا، في حين كان رجـال المارينز الأميركيون وموظفو الشـركات الغربية في بيروت يشترون ما يشـتهون من الكوكايين بعد زيارتهم لأسواق الدعارة في وسط بيروت. ولقد وصف عملاء مكتب مكافحة المخدّرات الأميركي اسـتهلاك المخدّرات في بيروت أنّه لا يميّز بين فقير وغني، وهو سهل الشراء بأسعار زهيدة، وأنّ فنادق شعبية صغيرة منتشرة في محيط ساحة الشهداء في بيروت هي مراتع لاستهلاك المخدّرات من بعد ظهر كل يوم حتى ساعات صباح اليوم التالي، حيث تنتشر في هواء المنطقة سحابات دخان الحشيش، فيما يرى الرواد أشخاصًا يستهلكون الكوكايين وهم يجلسون إلى طاولات الحانات، وكل ذلك أمام أعين السلطات.

لقد ارتبطت سمعة لبنان العالمية بصفته البلد الأول في تصدير الحشيش، ما وصفته صحيفة **نيويورك تايمز** بأنّه «لطخة سوداء على سـمعة لبنان». وضغطت مصر على لبنان لوقف هذا الغزو اللبناني، حيث بلغت قيمة الحشيش اللبناني المصدّر إلى مصر 40 مليون دولار في السنة، وطالبت مصر الدول العربية للقيام بعمل مشترك للجم تجارة المخدّرات اللبنانية. ثم تقدّمت مصر بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي بأنّ تجارة الحشيش اللبناني تصل إلى أراضيها خاصة بتسهيلات من إسـرائيل، وأنّ الجهات المستوردة للحشيش في

مصر تسـدّد ثمنه بالدولار، ما يشـكّل عبئًا على احتياط مصر مـن العملة الصعبة. حتى اضطرت الحكومة اللبنانية أخيرًا للإذعان للضغط المصري عام 1951، فأمر رئيس الحكومة عبدالله اليافي قوى الأمن بالقضاء على حقول القنّب. ولكنّه واجه حربًا شـعواء ليس في مقاومة المزارعين العسكرية وحسب، بل من لوردات المخدّرات وداعميهم السياسيين.

فقد كتبت صحيفة **نيويـورك تايمز**: «أنّ رئيس الحكومة عبدالله اليافي هو سـنّي مسلم، أغضب شخصيات مسـيحية مارونية تسـيطر على جزء من تجارة المخدّرات، وأحدهـا خليل الخوري إبـن رئيس الجمهورية بشـارة الخوري. فأُجبـر اليافي على الاستقالة في 11 شـباط 1952 لصالح شخصية تكون أكثر انقيادًا لرئيس الجمهورية هو سامي الصلح ابن عم رياض الصلح».

إلا أنّ سـامي الصلح فاجأ الجميع عندما ألقى خطابًا ناريًا في البرلمان ندّد بالرئيس بشـارة الخوري وبعائلته واتهمهم بدعم جرائـم القتل وحماية نوادي القمـار والتجارة بالمخدّرات. حتى انطلقت حملة سياسـية وشعبية ضد بشـارة الخوري وحاشيته انتهت باستقالة الخوري من الرئاسة في نفس العام. ولكن هذا التحوّل لم يرقَ إلى مستوى ثورة شـعبية ضد المنظومة التي ترعى تجارة المخدّرات، بل كان مفعول التغيرات هو مجيء الرئيس كميل شمعون وحكومة جديدة. وكرّر شمعون عملية تزوير الانتخابات عام 1957 لتأمين التجديد لنفسه، رغم أنه كافح تجارة المخدّرات وأغضب لورداتها.

المخدّرات في عهد كميل شمعون

في عام 1953 في عهد الرئيس كميل شمعون، حذّرت الولايات المتحدة في رسالة إلى السفير اللبناني شـارل مالك في واشنطن من أنّ سـفير لبنان السابق لدى منظمة الاونيسكو في باريس يهرّب المخدّرات، وتربطه صلة عائلية وثيقة بشخصيات لبنانية. وفي عام 1954 حذّر المكتب الفدرالي لمكافحة المخدّرات الأميركي الحكومة اللبنانية في رسالة إلى شارل مالك، «أنّ المخدّرات الممنوعة في الولايات المتحدة مصدرها إلى حدّ كبير تجّار المخـدّرات في لبنان، وقد باتـت بيروت أكبر مركـز توزيع وتصدير للمخدرات في العالم. ثم أنّ التجار اللبنانيين يتمتّعون بنفوذ سياسي، كما أنّ سياسيين لبنانيين في مناصب عليا هم ضالعـون في تجارة المخدّرات. إلى حدّ **يمكننا القول إنّ الحكومة اللبنانية بنفسها ضالعة في تجارة المخدّرات**». حتى أنّ تقريرًا أميركيًا آخر أكّد أنّ الفسـاد انتشـر كالطاعون في جسـد الدولة اللبنانية، ولم يبقَ إلا عـدد قليل من

الأشخاص في إداراتها لم تمسّه لوثة المخدّرات[1]. كما ذكرت تقارير المكتب الأميركي من أوروبا عام 1952 أنّ السلك الدبلوماسي اللبناني، وخاصة في روما وباريس، ضالع في عمليات تهريب المواد الأولية للمورفين والهيروين التي يتم شـحنها في الحقائب الدبلوماسية التي لا تخضع للتفتيش أو بواسـطة قبطان طائرة، إلى مختبرات شركات صيدلة فرنسية تحوّلها إلى هيروين للاستهلاك.

حتى مجيء جمال عبد الناصر إلى السـلطة في مصر عام 1952، كان لبنان الرسمي لا يتعاطى بجدية مع الضغوط المصرية، وكان لوردات المخدّرات وداعموهم السياسيون يتجاهلون ضغوطات الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية. ولكن مصر قريبة من لبنان جغرافيًا ورئيسها جمال عبد الناصر منذ 1953 أخذ يرفع الصوت ويطالب الحكومة اللبنانية بالتعاون الجدي مع مصر لمكافحة إنتاج المخدّرات ومنعها من الوصول إلى الأسـواق المصرية. وكان هذا الضغط المصري القوي كفيلاً بدفع السلطات اللبنانية لزيادة الغارات وأعمال المكافحة ومراقبة الحدود مع سورية وإسرائيل. ولذلك، عمد الرئيس شمعون في آب 1953، إلى إعادة عبدالله اليافي رئيسًا للحكومة، الذي أمر مجدّدًا بحملات ربيعية ضد حقول القنّب. فتداعت فعاليات بعلبك والهرمل إلـى إضراب عام وتظاهرات ضد اليافي مطالبة باستقالته. وأخذ المسلّحون يطلقون الرصاص على قوى الأمن المولجة بالحملة. وكان شمعون يستفيد سياسيًا من هذه الحملة. فهو كان يريد إضعاف خصومه الذين ناصروا العهد السابق، ومنهم لوردات المخدّرات ورعاتهم من السياسيين، وفي نفس الوقت يريد أن يكسب رضى أميركا وبريطانيا بمكافحته المخدّرات. ولكن الحملة فشلت.

ثم قرّر شمعون أن يرسـل الجيش اللبناني في حملة كبرى إلى بعلبك والهرمل عام 1954 كي تضع حـدًا لزراعة وتصنيع المخـدّرات، وتجرّ إلى العدالة الـرؤوس الكبيرة وأعوانهم. إلا أنّ قائد الجيش فؤاد شهاب رفض تنفيذ أوامر شمعون، ورفض خاصة ضرب نقاط المسلّحين بالطائرات الحربية. وبدل ذلك طالب شهاب الرئيس شمعون والحكومة بخطط تنمية اقتصادية لهذه المناطق بدل الحملات العسـكرية. فتدهورت علاقة شمعون بشهاب حتى آخر يوم من عهد شمعون (وأصبح شهاب نفسه رئيسًا للجمهورية عام 1958). أمّا كتب التاريخ وكتب المذكرات فلا تذكر مطلقًا أنّ أساس خلاف شمعون وشهاب كان حول قضية المخـدّرات المزمنة، والتي كانـت معروفة جيدًا لدى القيادة العسـكرية في الجيش والمنتشرة في تلك المناطق النائية.

(1) Schayegh, «with endemic corruption, only small segments of officialdom remained untouched», p. 277.

صراع الأمن العام وشرطة الجمارك

كل الإجراءات والجهود التي قامت بها الحكومة في عهد شمعون لم تكن كافية كما شرح الأمير فريد شهاب للأجهزة الأميركية[1].

لقد كان فريد شهاب ابن عم قائد الجيش فؤاد شهاب في الخمسينيات ومديرًا عامًا لجهاز الأمن العام الذي من بين مسؤولياته الإشراف على مكافحة المخدّرات. وكان متعاونًا مع السي آي إيه وأجهزة الأمن والإستخبارات الأميركية والغربية، حيث جاء في تقارير المخابرات الأميركية أنّ المخابرات البريطانية تدعم فريد شهاب وأنّه أنظف من غيره في لبنان ممّن مستهم لوثة المخدّرات. ولكنّ تقريرًا للأمن الفرنسي ذكر أنّ فريد شهاب كان يتاجر بالعملات الذهبية والنادرة من لبنان إلى السعودية وأنّه يعرف الكثير عن تجّار المخدّرات وداعميهم.

كان فريد شهاب يقدّم للسلطات الأميركية معلومات عن تجارة المخدّرات في لبنان (من بين معلومات أخرى عن الشيوعيين والتنظيمات السياسية). فيشرح مثلاً الأسلوب المسرحي الذي تقوم به الدولة اللبنانية في حملاتها السنوية، وأنّ هذه الحملات لم تكن جادة، ورُتّبت فقط كاستعراض إعلامي لارضاء الحكومة المصرية. وأنّ أي إحراق أو إتلاف للحقول كان يجري على قطع صغيرة من الأرض وضد صغار المزارعين أو التجّار الذين لا يتمتعون بغطاء سياسي. وأنّ هذه المكافحة البسيطة كانت تخدم كبار الملاك

(1) فريد شهاب كان المدير العام للأمن العام اللبناني من 13 تموز 1948 حتى 19 أيلول 1958، وُلد عام 1908 وتوفي 1985. اقترن اسمه بمحطات سياسيّة، مثل حرب فلسطين وحرب 1958 واعتقال مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي أنطون سعادة ثم إعدامه عام 1949.
التحق فريد شهاب بشرطة الانتداب الفرنسي في 1930، وتدرّج حتى تولّى منصب «مدير شعبة مكافحة الشيوعية والتجسّس، واتهم بالعمل لصالح ألمانيا النازية وسُجن عام 1941، حتى أطلق سراحه رئيس الجمهورية بشارة الخوري عام 1943. عُيّن عام 1948 مديرًا عامًا للأمن العام حتى 1958، ثم أصبح سفيرًا في الخارج حتى 1969. نشرت ابنته يمنى بمساعدة الصحافي أحمد أصفهاني كتابًا جمع قسمًا من تقاريره التي بلغ عددها عشرات الآلاف، تناولت بشكل رئيسي مراقبة الشيوعيين والقوميين السوريين في لبنان، والتنصّت على زعماء اليسار وكتابة تقارير عن مهرجانات واجتماعات، والتجسّس على السفارة السوفياتية الخ. ويذكر الكتاب أنّ فريد شهاب قد تولّى بنفسه شحن عشرات الصناديق السرّية إلى منزله وقام بحرقها بنفسه على شرفة المنزل لما تحتويه من أسرار خطيرة.
Youmna Asseily & Ahmad Asfahani, *A Face in The Crowd: The Secret Papers of Emir Farid Chehab, OBE, 1942-1972*, London, Stacey International, 2007.

واللوردات لأنّها كانت تقضي على المنافسين أو الذين لا يتمتعون بالغطاء السياسي، وترفع أسعار الحشيش اللبناني في السوق العالمي.

وشرح فريد شهاب أيضًا أنّ قائد قوى الأمن الداخلي في البقاع هو نفسه المسؤول عن أمن اللوردات وداعميهم السياسيين، ويتبع مباشرة لرئيس الحكومة سامي الصلح وليس لمديرية الأمن العام. ونصح فريد شهاب الأميركيين «أنّ أي محاولة للإيقاع بملوك المخدّرات في لبنان غير مجدية، لأنّهم هم أنفسهم «أثرياء ورجال سياسة من عضويتهم في مجلس النواب وصولاً إلى حماية رئيس الجمهورية كميل شمعون ورئيس الحكومة سامي الصلح»، في حين أنّ العقوبات في القانون على الاتجار كانت غير كافية للردع.

وأكّد فريد شهاب للأميركيين أنّه هو نفسه كمدير للأمن العام لا يثق برجاله للحصول على ملف قضية دامغة واحدة تدين هؤلاء، في ظل استشراء الفساد. خاصة وأنّ ثمّة أكثر من جهاز في لبنان مسؤول عن مكافحة المخدّرات وليس فقط الأمن العام. وذكر فريد شهاب جهاز شرطة الجمارك المسؤول أيضًا عن مكافحة المخدّرات، ولكنّه حذّر الأميركيين منه. فشرطة الجمارك تقع تحت سلطة وزير المالية وتوالي رئيس الحكومة وهو مسلم، وأنّ رجال الجمارك «يتلقون الرشى من المهربين كي يسمحوا بوضع شحنات المخدّرات في السفن والطائرات». وأنّ رجال الجمارك أحيانًا يضعون البضائع بأنفسهم. ولتغطية أعمالهم يقومون بحركات مسرحية، كأن يضعوا شحنة صغيرة من المخدّرات على متن سفينة أجنبية ثمّ يدّعون العثور عليها وينشرون الخبر. أو يلقون القبض على أشخاص معينين بتهمة التهريب ثم يطلقون سراحهم.

وفي هذا الصدد، ذكر التقرير الأميركي للعام 1954 أنّ رئيس شرطة جمارك بيروت الكابتن إدمون عزيزة كان شابًا فقيرًا حصل على هذه الوظيفة براتب بسيط وبتوسّط النائب حميد فرنجية (شقيق سليمان فرنجيّة) وظهر عليه الثراء خلال فترة بسيطة. إذ قبل أن يبلغ عزيزة الثلاثين من عمره اشترى شقة في بيروت وبيتًا في الجبل وتمتّع بنمط عيش يليق بالأغنياء. وكل ذلك بسبب علاقاته بعصابات المخدّرات، كما جاء في التقرير.

إمبراطورية سامي الخوري

ممّا كشفه فريد شهاب أيضًا أنّ السياسيين الضالعين في تجارة المخدّرات وشركاءهم من مزارعين ومنتجين ومهربين، قد بدأوا تنويع منتجاتهم منذ العام 1947 لتأمين طلبات العصابات الكورسيكية والايطالية في أوروبا، وهم مستمرّون بها في الخمسينيات. ونتيجة

تعاون فريد شـهاب مع الأميركيين حول الشـحنات إلى أوروبا، تم القبض على مهرّبين لبنانيين وضُبط معهم 300 كيلوغرام من الأفيون و 400 كيلوغرام من الحشيش.

إلا أنّ تحقيقات الأميركيين كشفت أنّ نتائج تعاون فريد شهاب كانت باهتة، أدّت إلى القبض على عدد صغير من الأشـخاص وضبط كميات صغيرة مـن المخدّرات، مقارنة بالكميات الضخمة التي كانت لا تزال تصل الولايات المتحدة من لبنان، وهي بالأطنان. إلى أن تبيّن أنّ كبير مساعدي فريد شهاب في الأمن العام كان فاسدًا حتى النخاع، وعلى علاقة وثيقة بأكبر مهرّب في لبنان آنذاك، وهو سامي الخوري (مواليد 1927).

كان سـامي الخوري الرأس الأكبر في الخمسـينيات لعصابات تجـارة المخدّرات اللبنانية، وهو الابن الأصغر لأسـرة ضالعة في تجارة المخدّرات في مدينة زحلة. وكانت زحلة مركزًا لبعض كبار التجّار. ولقد ورد اسم سامي في التقرير الدولي لمفوضية مكافحة المخدّرات في الأمم المتحدة للعام 1957 أنه: «أكبر تاجر مخدرات في لبنان» في وقت لم يكن قد تجاوز سنّ الثلاثين بعد.

لقد ذكر تقرير أميركي أنّ سامي الخوري كان نشطًا منذ سن مبكرة مع والده وشقيقه. فهو منذ السادسة عشرة من عمره بدأ يتدرّب على خطوط نافذة في الدول الأوروبية وفي الطبقة السياسـية اللبنانية، ويصدّر المخدّرات عبر مرفأ جونيه. وفي العام 1948 ضبطت السلطات المصرية طائرة قادمة من لبنان وعلى متنها 266 كيلوغرام حشيش و 47 كيلوغرام أفيون، وألقت القبض على سـامي الخوري وهو في الحادية والعشـرين من عمره وعلى رفيقه مدير مطار بيروت. وكان مصدر هذه المخدّرات والد وشقيق سامي الخوري. وحكم القضاء المصري على سامي الخوري بثلاث سنوات سجن. ولكنه فور خروجه من السجن واصل نشاطه.

ففي العام 1951، أبلغت السلطات الفرنسـية الأمن العام اللبناني عن شحنة مخدرات على متن سفينة سياحية تسمى «شامبوليون» في طريقها إلى مرسيليا، وكان قبطانها وبحارتها من كورسيكا. فعثرت الشرطة على 250 كيلوغرامًا من الأفيون تخص سامي الخوري الذي كان خارجًا لتوّه من السجن المصري. وفي 1953 عثرت الشرطة على شحنة على متن سفينة أخرى، وكُشف أن شرطة الجمارك اللبنانية قد ساعدت في وضع الشحنة على السفينة لصالح سامي الخوري بأوامر من الضابط منير علويّة. ولكن هذه المضبوطات كانت جزءًا ضئيلاً من شحنات الخوري الذي أصبح مسؤولاً عن معظم شحنات المخدّرات من شرق المتوسط إلى إيطاليا وفرنسا، حيث كانت تصل الكميات إلى أوروبا على متن سفن مصرية.

وكان عملاء وكالة المكافحة الأميركية يراقبون سـامي الخـوري منذ فترة، وأعدّت السلطات الأميركية ملفًا لإدانة الخوري عام 1955، وأوفدت عميلاً أميركيًا من أصل لبناني لمراقبته يدعى جيمس عطيّة، استطاع اختراق عصابة سامي الخوري. وبجهود عطيّة عرف الأميركيون أنّ فريد شـهاب نفسـه ليس فقط كان يتمنّع عن التحقيق في نشاطات سامي الخوري لا بل أنّه كان يسـاعد في إخفائه. فقد أفشى فريد شهاب لمعاونه في الأمن العام عن اسم جيمس عطيّة الذي اخترق عصابة سامي الخوري ونقل معلومات للأميركان. وكان معاون فريد شهاب صديقًا لسامي خوري، وما أن أخذ المعلومة من فريد شهاب حتى نقلها لسامي الخوري وكشف غطاء عطيّة. وما حصل كان مثيرًا إذ أنّ الشرطة قبضت على عطية وسجنوه رغم أنّه قال أنّه من جهاز رسمي أميركي، وصفعوه مرتين واستجوبوه ثم سمحوا له بالعودة إلى أميركا.

وهنا اسـتنتج الأميركيون أنّ بعض رجال الأمن العام هم أسوأ من إدمون عزيزة في شرطة الجمارك. ولهذا قلّلت السـلطات الأميركية تعاملها مع جهاز الأمن العام في ملف المخدّرات، وفضّلت التعاون مع شـرطة الجمارك، على أسـاس أنّ إدمون عزيزة بمفرده سيكون أكثر فائدة لهم من فريد شهاب المتعاون جدًا والنظيف. إذ كان عزيزة على علاقة بحميد فرنجية وتمكّن بمساعدته من جمع ملف كامل عن عصابة سامي الخوري في لبنان وفرنسا، مع تفاصيل عن عمليات هذه العصابة.

نشط عزيزة إذًا عام 1955 ونجح في أربع قضايا ضد عصابة سامي الخوري وأمسك بخمسـة من عناصرها، وضبط 404 كيلوغرامـات من الأفيـون و 31 كيلوغرامًا من مادة المورفين وسيارة جاغوار تخص سامي الخوري نفسه. واعترف الموقوفون بعمليات كبيرة قامت بها عصابة سـامي الخوري إلى فرنسـا. ثم خرجت صحف بيروت تمدح مسؤول الجمارك إدمون عزيزة «العدو الأول للمهربين». وكان من أهم مخبري الأميركيين في تلك الفترة مهـرّب لبناني كبير يدعـى حنّا يزبك. ولقد شـرح تقرير أميركـي أنّ بيروت في الخمسينيات كانت مقسّمة إلى أحياء على أساس مذهبي وفي كل حي ثمّة قبضاي واحد أو عدد من القبضايات يلجأ إليهم المجرمون وأصحاب الأعمال الشرفاء على السواء طلبًا للحماية. وأنّ «حنّا يزبك ـ أو أبو جورج ـ كان أحد هؤلاء القبضايات وهو ماروني ومهرّب حشيش ومحسوب على آل الجميّل الذين يسيطرون على حزب الكتائب».

فرح الأميركيين في القبض على أفراد من عصابة الخوري كان قصير الأمد. إذ سرعان ما أطلق القضاء اللبناني سراح الموقوفين، ولم يصدر أي اتهامات ضد أحد في ملف سامي

الخوري. حتى أنّ الإعلام اللبناني لم يذكر شيئًا ولم يعلّق على لفلفة القضاء للموضوع. فكان درسًا للأميركيين عن مدى عمق الغطاء السياسي الذي تمتّع به سامي الخوري، خاصة وأنّه كان يسوّق محاصيل الحشيش الذي زُرع في أراضٍ تخصّ سياسيين وعسكريين.

وعندما صدرت مذكرة دولية من الانتربول لملاحقة سامي الخوري عام 1956، تبيّن أنّه يتمتّع بحماية سياسية في فرنسا أيضًا، حيث تسكن زوجته الفرنسية، وهي مغنيّة من كورسيكا. فقد كانت مافيا المخدّرات الكورسيكية ـ وفق تقرير للسي آي إيه ـ على صلة وثيقة بجهات أمنية وسياسية واقتصادية ومصرفية فرنسية، يدعمها أعضاء في الحكومة وفي قيادة الجيش الفرنسي. وكان الخيط اللبناني ـ الفرنسي الكورسيكي يمتدّ إلى عصابات في ديترويت ومونتريال وهافانا (في زمن الجنرال باتيستا، قبل ثورة كاسترو عام 1959)، ويتولى كورسيكيان أحدهما يدعى دومينيك ألبرتيني ـ وهو صديق حميم وشريك لسامي الخوري ـ الإشراف على مختبرات الإنتاج في فرنسا، والثاني دومينيك فنتوري.

ولقد استطاعت الشرطة الفرنسية القبض على الخوري في شقّته مع زوجته في باريس في تشرين الثاني 1956. ولكن كانت المفاجأة أنّ السلطات الفرنسية أطلقت سراحه فورًا وأمّنت صعوده الطائرة إلى لبنان حيث استقبل استقبال الأبطال.

في العام 1957، استجابت أجهزة الأمن اللبنانية لضغوط متواصلة من الأمم المتحدة والحكومة الأميركية لطلب إنهاء إمبراطورية سامي الخوري. فقامت مجموعة من شرطة الجمارك يقودها إدمون عزيزة بمداهمة مختبرات ومخازن مخدرات، وألقت القبض على عمر مكوك مسؤول المختبرات والمهرّب يوسف العِتر. وأدّى التحقيق إلى توقيف 62 شخصًا في الولايات المتحدة. ولكن هذه الحملة لم تؤثّر في قوّة عصابة سامي الخوري الذي تواصل نشاطه.

بعد فشل حملات القضاء على تجارة المخدّرات في الخمسينيات، دخل لبنان في أزمة سياسية حادة في عهد كميل شمعون بسبب تزويره للانتخابات النيابية، وخسارة عدد كبير من الزعماء لمقاعدهم جراء ذلك. وأراد شمعون التجديد لنفسه، وأصرّ على ضمّ لبنان إلى حلف بغداد. وهكذا تدهور الوضع في عامي 1957 و1958، لينفجر في حرب أهلية مفتوحة في أيار 1958، ما أوقف طرق تجارة المخدّرات إلى الخارج. وتدهور الوضع الأمني في مناطق الزراعة والتصنيع، وأصبح لوردات المخدّرات والزعماء السياسيون قادة ميليشيات. وأصبح صبري حمادة في البقاع مثلاً قطبًا هامًا في الثورة الشعبية ضد شمعون، يقود زمرة مسلحة ويتحالف مع كمال جنبلاط في الشوف ورشيد كرامي في طرابلس.

وبعد استتباب الأمن وانتهاء رئاسة كميل شمعون في أيلول 1958، حاول فؤاد شهاب ـ وقد أصبح رئيسًا للجمهورية ـ مكافحة المخدّرات، وإضعاف لورداتها، فشدّد على ضبط الحدود. وبالفعل، في 4 تشرين الثاني 1958 اعتقلت الجمارك اللبنانية سبعة أشخاص كانوا يهرّبون 1,400 كيلوغرامًا من الحشيش إلى خارج لبنان.

ورغم أنّ فؤاد شهاب كان يحمي مناطق المهربين والمزارعين في بعلبك والهرمل عندما كان قائدًا للجيش، فقد عزم بعدما أصبح رئيسًا للدولة على الإصلاح وعلى إضعاف الإقطاع في تلك المناطق، وعلى ضرب الطبقة السياسية الفاسدة. وتبيّن أنّ أول حكومة في عهد شهاب برئاسة رشيد كرامي كانت جديّة في مكافحة تجارة المخدّرات ومَن يحميها مِن السياسيين والعسكريين ورجال الأعمال وفي أجهزة الدولة. واستنتج جهاز مكافحة المخدّرات الفدرالي الأميركي أنّ «أيام سامي الخوري وأمثاله ممَن يتمتعون بغطاء سياسي باتت معدودة». وبالفعل، فقد ترقّبت الشرطة اللبنانية الفرصة المناسبة في 1959 وألقت القبض على سامي الخوري وعمر مكوك.

ولسوء الحظ، بدا أنّ نية شهاب في المكافحة لم تكفِ بوجه منظومة سياسية متكاملة تحمي تجارة المخدّرات. وكان خطأً توقيف سامي الخوري بتهمة صغيرة هي دفع الرشوة. إذ أنّ القضاء اللبناني الذي استلم ملف سامي الخوري رفض الخوض في كافة التهم الأخرى وركّز على مسألة الرشوة. وصدر حكم يعتبرها جنحة صغيرة فخرج الخوري من السجن بعد أربعة أشهر وسط اندهاش الأجهزة الأمنية والرئيس شهاب والحكومة حول كيف أنّ بعض القضاة كانوا يخلون سبيل مهرّبين معروفين بعد ساعات من إلقاء القبض عليهم، وكيف أنّ هذا القضاء سمح بإخلاء سبيل عتاة مافيا المخدّرات في لبنان.

لقد كانت الهوة واسعة بين رغبات شهاب وفريقه والوضع في لبنان حيث كانت قوانين المكافحة ضعيفة، والعقوبات غير كافية لردع المجرمين، وأداء القضاة مهزلة مقارنة بالدول الغربية، والجسم القضائي مهترئ وغير فعّال.

أمّا سامي الخوري فقد تسلّم الرسالة وخفّف نشاطاته الشخصية في لبنان في عهد شهاب، وسلّم المسؤولية المحلية في تجارة المخدّرات لأشقائه ليهتم هو بإمبراطوريته العالمية خارج لبنان التي كانت آخذة بالتوسّع في أوائل الستينيات وخاصة في دول أميركا اللاتينية بالتعاون مع المافيا الكورسيكية. وشمل نشاطه إلى جانب المخدّرات تجارة الدعارة الدولية بنقل النساء، وتجارة السلاح وتهريب السجائر وتزوير العملات. وكان شريكه في تجارة المخدّرات كورسيكي آخر هو مارسيل فرنسيشي، المعروف في دوائر

أجهزة الأمن العالمية باسم «ماستر هيروين»، وارتبط اسم فرنسيشي بملف «فرنش كونيكشن The French Connection ورُسمت حول شخصه قصص كثيرة وانتجت هوليوود فيلمين عنه من بطولة الأميركي جين هاكمان.

كانت عصابة فرنسيشي أهم من عصابتي دومينيك ألبرتيني ودومينيك فنتوري في مرسيليا بحكم امتلاك فرنسيشي لمختبرات وشبكات توزيع تمتد من بيروت إلى مونتريال وديترويت. حتى أنّه هو الذي كان يمدّ ألبرتيني وفنتوري - اللذين سبق ذكرهما - بالبضاعة. وإذا كان تجّار المخدّرات في لبنان يتمتعون بغطاء سياسي، فإنّ فرنسيشي قد فاقهم جميعًا بغطائه السياسي في فرنسا. فقد كانت له علاقات حميمة بأعلى المناصب في الدولة الفرنسية، حيث قاد وموّل الحملة الانتخابية لشارل ديغول وحزبه في كورسيكا عام 1958، وبعد فوز ديغول تم تعيين إثنين من أعوان فرنسيشي كقائدي شرطة في وزارة الداخلية الفرنسية. وأسّس فرنسيشي ميليشيا مسلّحة من الكورسيكيين لحماية ديغول ضد معارضيه، وامتلك شبكة مطاعم في باريس وخارجها كانت تستقبل السياسيين وقادة الأجهزة الأمنية الفرنسية في حفلات عشاء مجانية. فكان التطوّر الطبيعي لتبادل المنافع هذا أنّ الدولة الفرنسية نظرت بعين الرضى إلى ميليشيا فرنسيشي التي كانت ترعب أعداء ديغول وخصومه وتغتالهم، وغضّت الدولة النظر عن أساليب تمويل العمليات الأمنية وتجارة المخدّرات، حتى تداخلت أجهزة الدولة الفرنسية بعالم مافيا المخدّرات[1].

في الستينيات، ذكر مكتب مكافحة المخدرات الأميركي أنّ سامي الخوري ومنير علويّة نجوا من محاولة اغتيال أمر بها الشريف ناصر بن جميل، خال الملك حسين. وكان الشريف يستعمل شاحنات الجيش الأردني لنقل الحشيش اللبناني برًّا إلى الأردن، إلى أن

(1) في تقرير لمجلة **تايم** الأميركية يتّضح تشابك مصالح الاستخبارات الفرنسية ومافيات المخدّرات جاء فيه أنّ: جهاز المخابرات الخارجية ومكافحة التجسّس فرنسا Service de Documentation Extérieure et de Contre-Espionnage SDECE يعادل جهاز CIA في أميركا وهو يستخدم بصمت مهربين في مرسيليل وباريس لشحن أسلحة إلى بلدان الشرق الأوسط. والتبرير كان أنّ هذه الشحنات تساعد فرنسا في تعزيز صادرات السلاح والصناعة الفرنسية وتدعم النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط. ولجوء المخابرات الفرنسية لهذا الأسلوب هو لتجاوز قانون فرنسي صدر في عهد شارل ديغول عام 1968 يحظر بيع السلاح لإسرائيل والدول العربية. فكان جهاز المخابرات يسلّم الأسلحة للمهرّبين الذين يخبئونها في سيارات وشاحنات فرنسية معدّة للتصدير. وتقوم المافيا باستغلال العمليات لنقل المخدّرات من لبنان والمنطقة حتى لا تعود السفن فارغة بعد تسليم الأسلحة».
Time magazine, September 4, 1972.

اختلف مع سامي الخوري وحاول قتله. وفي العام 1969 أصبح الشريف ناصر قائدًا للجيش الأردني، وكان معروفًا بعدائه الشديد للتنظيمات الفلسطينية في الأردن، عندما اندلعت الحرب الأهلية في عمّان[1]. لقد جمع سامي الخوري ثروة خيالية، وقرّر أن يتقاعد نهائيًّا عام 1965 وعمره 38 عامًا. أمّا عمر مكّوك وهو لبناني من بيروت ويكبر سامي بعشرين سنة، فقد قرّر أن يعمل من سورية واتخذ مدينة حلب مركزًا له لإنتاج وتصدير كميات صغيرة من المخدّرات. وبقي نشطًا إلى أوائل السبيعنيات[2].

المخدّرات في عهدي فؤاد شهاب وشارل حلو

كان التحسّن في لجم تجارة المخدّرات في عهد فؤاد شهاب مؤقتًا، ثم عادت التجارة إلى النمو. حتى أنّ فؤاد شهاب أخذ يتراجع أمام الطبقة السياسية، وسمح مثلاً بقانون إنتخابي عام 1960 أعاد أمراء الحرب وحيتان المال إلى البرلمان والحكومة (ولا يزال لبنان يعاني من «قانون الستين» حتى اليوم). وعيّن شهاب ممثّل الطبقة المهيمنة صائب سلام رئيسًا للحكومة في آب 1960. فلم تفعل حكومة سلام شيئًا في 1960 و 1961 تجاه تجارة المخدّرات، ما ساهم في ازدهار هذه التجارة في ظل حكومة سلام أكثر من أي حكومة سابقة منذ الاستقلال. وإذ طلب رئيس مكتب مكافحة المخدّرات المصري من صائب سلام خطوات جدّية، أجابه سلام أنّ «يديه مكبلتين لأنّ أي عمل يأمر به سيكون له مضاعفات سياسية في البلاد». ولكن مكتب المكافحة الأميركي أشار إلى أنّ مختبرًا لإنتاج المخدّرات كان يُدار مباشرة من منزل شقيق رئيس الحكومة صائب سلام عام 1961.

لم يطُل تعامل شهاب مع صائب سلام، ذلك أنّ سلام خرج من السلطة وأصبح خصمًا عنيدًا لشهاب والشهابية، إلى أن انتقم شر انتقام من جماعة شهاب عندما أصبح رئيسًا للحكومة كما رأينا في عهد حليفه سليمان فرنجيّة عام 1970. وفي الستينيات في عهدي شهاب وحلو كان بنك إنترا يرفض بانتظام اي طلبات لقروض ومنح من صائب سلام، حتى أصبح البنك وصاحبه يوسف بيدس أيضًا على اللائحة السوداء لصائب سلام وحلفائه.

(1) Johnathan Marshall, op. cit., p. 45.

(2) أشارت تقارير السفارة الأميركية في بيروت إلى أنّه اعتقل في دمشق عام 1973 وكان أبنه سهيل يساعده، ولكن السلطات السورية لم تُسلّمه إلى لبنان، وأنّه توفي عام 1975 وابنه اختبأ.
Johnathan Marshall, p. 212, fn 35.

كشف تقرير فرنسي عام 1963 أهميّة قطاع المخدّرات في الاقتصاد اللبناني. ذلك أنّ بعثة إيرفد الفرنسية التي رأسـها الأب لوي لوبريه في أوائل الستينيات بتكليف من فؤاد شهاب لدراسة الاقتصاد اللبناني وتقديم خطة تنمية للنهوض بالبلاد ومحو الفقر، أصدرت تقريرًا عام 1963 من 12 مجلدًا تضمّن صفحـات عن تجارة المخدّرات جاء فيها «أنّ هذه التجارة إضافة إلى تجارة الدعارة الدولية في بيروت وضواحيها، تشكلان قطاعين مهمّين في الاقتصاد اللبناني».

وفي تقرير لمكتب مكافحة المخدّرات الأميركي في تشرين الأول 1960، بناءً على معلومات من فرعه في بيروت، أنّ «لبنان الصغير المسـاحة هو نقطة استقطاب مركزية للتجارة العالمية غير الشـرعية في الأنـواع الثلاثة من المخدّرات: مشـتقات الأفيون والحشيش والكوكايين». وفي نفس أسبوع صدور التقرير، ألقى المكتب الفدرالي القبض على دبلوماسي في نيويورك ينقل 100 كيلوغرامًا من الهيروين الأبيض النقي. وكانت هذه أكبر كمية في تاريخ مكافحة المخدّرات في الولايات المتحدة. وعُرف أنّ مصدرها لبنان، قام بنقلها هذا الدبلوماسي في عبوات صغيرة تحتوي مستحضر المورفين من بيروت إلى فرنسا حيث تولّى خبراء المافيا الكورسيكية بتصفيتها إلى هيروين بلغت قيمته بالجملة 12 مليون دولار.

وكانت السلطات الأميركية تراقب منذ سنوات طويلة المافيا الفرنسية التي أصبحت تُعرف في عالم تجارة المخـدّرات بالفرنش كونكشـن French Connection وخاصة في استقطابها المخدّرات من عدّة بلدان أبرزها لبنان وتركيا وأفغانستان من الشرق، وتصنيعها في مختبراتها في مرسيليا مثلاً ومن ثم شحنها إلى أميركا عبر مرافئ فرنسا. ولقد صدمت الشـحنة التي ضبطت في نيويورك السلطات الأميركية بسـبب ضخامتها، ما دفع مكتب المكافحة الفدرالي إلى مراجعـة كل معلوماته عن حجم تجارة المخدّرات العالمية، التي أصبحت أكبر بكثير من السـابق بسـبب دخول البضاعة اللبنانية إلى الأسواق. حتى أنّ المخابرات الأميركية اكتشفت في نفس العام أنّ تجار المخدّرات في لبنان يصدّرون مائة كيلوغرام من الهيروين الصافي كل شهر وليس كل عام.

في العام 1966، كتبت **مجلة تايم** الأميركية أنّ «تهريب كل شيء من المخدّرات إلى الأسلحة تمرّ أمام أعين مفتشي الجمارك اللبنانية، في حين بات شراء ذمّة قاضي أسهل من شراء صندوق تفاح لبناني». وحدث هذا الأمر في مطلع عهد الرئيس شارل حلو الذي وعد سلفه فؤاد شهاب بأن يواصل سياسة الإصلاح والإنماء.

لقد أشـرنا في الكتاب الأول من ثلاثية إنترا إلى الجهود التي بذلها شارل حلو في مطلع عهده تجاه الإصلاح كما أوصاه شهاب. فصرف 14 قاضيًا فاسدًا من العمل، وأحال 58 ضابطًا وعنصرًا من الأمن الداخلي إلى التحقيق أو طُردوا من العمل، وتلقّى عدد كبير من سفراء وقناصل لبنان في الخارج أوامر بالعودة إلى بيروت للمساءلة. كما بدأ عهد حلو بمكافحة حقول القنّب وتعويض المزارعين بزراعة بديلة هي دوار الشمس لانتاج الزيوت بمساعدة تقنية ومالية من فرنسا وسورية.

وفعلاً تمّت زراعة 440 هكتارًا في البقاع بدوار الشـمس أنتجت محاصيل ممتازة اشترتها بأكملها شـركة لبنانية لتصنيع الزيوت أقيمت خصيصًا لهذه الغاية. وتحمّست الحكومة اللبنانية، فألحقت خطواتها بالمشـروع الأخضر عـام 1967، وهدف النهوض بوادي البقاع واسـتبدال صناعة الحشـيش بزراعات بديلة تدرّ ربحًـا. ولكن لوردات المخدّرات وأربابهم السياسـيين كانـوا للحكومة بالمرصاد، إذ رفـض النواب طلب الحكومة تمويل المشروع الأخضر من خزينة الدولة، ما اضطر مدير عام المشروع محمود البنا أن يستجير بالسفارة الأميركية للمساعدة. وشرح للسفارة أنّ الحكومة قد استوعبت دروس الماضي في عدم قدرة الدولة على مكافحة لوبي تجّار المخدّرات وداعميهم من السياسيين، وهذا اللوبي اخترق مؤسسات الدولة. وأنّ الحل الذي قدّمه الشهابيون من الرئيس السابق فؤاد شـهاب والرئيس الحالي شـارل حلو هو العمل مباشرة مع سكان بعلبك والهرمل لاستمالتهم وإقناعهم بزراعات بديلة قانونية تدرّ عليهم الأرباح، وتقطع الطريق على اللوبي. كما أنّ الدولة اللبنانية بحاجة ماسـة إلى كسـب ولاء سكان تلك المناطق الذين يميلون إلى سـورية منذ أيام الانتداب، ولـم يتمتّعوا بأي عمل خير، أو خدمة من السلطة المركزية في بيروت.

وإذ لم تلبّ أميـركا الطلب اللبناني، عمـدت الحكومة اللبنانية إلـى المضي قدمًا بالمشروع الأخضر بتمويل رسـمي محدود. فاستفاد من المشـروع الأخضر ألف مزارع واطلقت زراعات بديلة مثل دوار الشـمس ومشـتقات الحليب، حتـى ارتفع انتاج دوار الشـمس من 50 طنًا عام 1966 إلى 2,600 طنًا عام 1969، فيما انخفضت مساحة الحقول المزروعة بالقنّب من 600 هكتار إلى 500 هكتار خلال نفس الفترة.

إلا أنّ التقارير الأميركية كانت تشير إلى أنّ هذه الأرقام لا تعني شيئًا، ذلك أنّ إنتاج الحشيش ومشتقات المخدّرات كان يزداد كل سنة، ما يعني أنّ ثمّة مكننة وتكثيف زراعي وتحسين وسائل إنتاج تجري، حتى لو لم تزد مساحة الأرض المزروعة بالقنّب عن السابق.

وعلى سبيل المثال، فقد جاء في مذكرة من الحكومة المصرية عام 1969، أنّ كميّة الحشيش المصدّرة من لبنان إلى مصر قد تضاعفت خلال عام واحد (عام 1968 عن العام 1967).

في نهاية عهد شارل حلو قرّرت الحكومة اللبنانية نقل مسؤولية أمن بعلبك الهرمل من الجيش إلى الأمن الداخلي التابع لوزير الداخلية كمال جنبلاط. وفي حادثة دالة في آب 1970، وصل السلطات اللبنانية إخبار من الانتربول ومن مكتب المكافحة الأميركي، أنّ طائرة أميركية صغيرة ستهبط في بعلبك لتنقل المخدّرات. وهبطت الطائرة فعلاً في سهل صغير جوار مدينة بعلبك وأفرغت حمولتها من مئات الصناديق من السجائر الأميركية المهرّبة، ثم قام رجال لبنانيون بوضع شحنات حشيش بلغ وزنها 700 كيلوغرامًا بقيمة 10 مليون دولار على متن الطائرة الصغيرة. وهنا باغتتهم الشرطة اللبنانية لتعتقلهم، إلا أنّ عشرات المسلحين خرجوا من مخابئهم وفتحوا نيران رشاشاتهم على قوى الأمن، ما سهّل للطائرة الأميركية الانطلاق بحمولتها. ولكن في طريق العودة إلى أميركا، توقّفت في جزيرة كريت فوقعت بأيدي الشرطة اليونانية وضبطت الشحنة.

وبعد أيام اتّهم الوزير كمال جنبلاط نائبين في البرلمان أنّهما ضالعين في العملية، هما صبري حمادة رئيس البرلمان ونائب بعلبك نواف المصري. فردّ صبري حمادة بغضب أنّ كمال جنبلاط يشكو من «جنون العظمة»، وأنّه يمارس الانتقام السياسي وحسب. فيما دافع نواف المصري عن نفسه أنّ طائرة التهريب حطّت في حديقة منزله في بعلبك بمحض الصدفة. فواجه جنبلاط نواف المصري أنّ ابنه التقى المهربين الأميركيين في فندق سان جورج في بيروت. وهنا اتهم نواف المصري جنبلاط أنّه يؤوي مجرمين مطلوبين للعدالة في قصره في الجبل، ويستغل منصبه للانتقام السياسي. ثم لفلفت القضية ولم تطل السلطة حمادة والمصري، حتى لا تنقلب إلى مواجهة بين «الزعيم الدرزي» و«الزعيم الشيعي». فيما أصدر جنبلاط مذكرة توقيف بحق ابن المصري ولم تنفّذ. وبعد عام شكت الولايات المتحدة أنّ نواف المصري ما زال طليقًا ونشطًا في مجلس النواب، فيما صبري حمادة المعروف منذ عقود «بين أكبر زارعي الحشيش» لم يمسّه أحد.

المخدّرات في عهد سليمان فرنجيّة

في العام 1970، أعلن المدعي العام الفدرالي أنّ الأمن الأميركي ألقى القبض على حلقة تسويق واتجار بالمخدرات تضم 135 شخصًا في عشر مدن أميركية، ما شكّل أكبر عملية مكافحة في تاريخ أميركا. وأنّ هذه الحلقة كانت مسؤولة عن 30 بالمئة من كل الهيروين

الذي يباع في أميركا، و75 بالمئة من كل الكوكايين. وأنّ معظم الكوكايين كان يأتي من مختبرات في لبنان. حتى أنّ السطات الأميركية أوفدت فريقًا من خبراء مكافحة المخدّرات إلى بيروت لمراقبة وضبط حركة التهريب من لبنان إلى أميركا بالتعاون مع السلطات اللبنانية. فظهرت نتائج إيجابية من هذا التعاون حيث ضبط الأمن اللبناني والفريق الأميركي 51 كيلوغرام حشيش تهرّب من بيروت إلى أميركا عام 1971، وكميات أخرى مماثلة. ولكن مهما كانت الكميات المضبوطة، كانت المخدّرات اللبنانية تصل إلى الأسواق الأميركية بشكل متزايد عامًا بعد عام. وعلى سبيل المثال، في عام 1968، ضبط الجمرك الأميركي مائة كيلوغرام حشيش لبناني، ولكن في 1970 ضبط 1,500 كيلوغرام وفي 1972 ضبط 5,000 كيلوغرام. ورغم الكميات التي كان يتمّ ضبطها، كانت كميات أكبر بكثير تفلت من السلطات وتدخل السوق. في غارة واحدة عام 1973، ألقت الشرطة الأميركية القبض على ثمانية شبان داخل منزل في ولاية مريلاند وضبطت 600 كيلوغرام من الحشيش اللبناني.

وحتى تلك الفترة كان القنّب المكسيكي والمزروع محليًا في أميركا متوفرًا بسهولة لمن يريد شراءه من الأميركيين. ولكن مع دخول كميات الحشيش اللبناني، تراجع كثيرًا المنتج المحلي أو المكسيكي الذي لم يستطع منافسة مستوى نوعية وفعالية الحشيش اللبناني. فالحشيش اللبناني مستحضر من راتنج نبتة القنّب، حيث تستخرج مادة صمغية يصنع منها الحشيش وهو أقوى بكثير من القنّب، وله مفعول تخديري سيكولوجي فعال في الشخص الذي يستهلكه. ذلك أنّ الصمغ المستخرج في البقاع لا مثيل له في العالم، حيث الأرض خصبة والطقس جاف نهارًا وندي فجرًا. فتزدهر نوعية فائقة من شتلات القنّب بصمغ غزير وقوي[1]. وكل هكتار من أرض البقاع المزروعة بالقنّب كانت تنتج طنًّا من القنّب ما يكفي لصناعة 30 كيلوغرام من قوالب الحشيش. ما يعني أنّ انتاج الحشيش اللبناني السنوي كان يفوق المائة طن.

لقد اعتُبر الحشيش أنّه «بترول لبنان» ودخلت كلمة «الحشيش» و«الحشيشة» باللهجة اللبنانية في كل لغات الأرض، وأحتل الحشيش المكانة الأولى في صادرات لبنان الزراعية، بعدما كانت في السابق الحرير والزيت والتبغ.

---

(1) يقوم مزارعو القنّب في بعلبك والهرمل بغرس الحبوب في شهري آذار ونيسان كل عام ويعنون بالنبتات عندما تشق التراب حتى تكبر إلى شتلات من بضعة أقدام. ثم ينقلون الثمار إلى قاعة ويحوّلون الصمغ إلى غبار يجمعونه ويحولونه إلى قوالب جامدة هي الحشيش الذي يُشحن إلى نقاط التوزيع والأسواق.

أخذ مئات الأميركيين ـ وخاصة من الهيبيين ـ يسافرون إلى لبنان لشراء الحشيش مباشرة، فكان الأمن الأميركي يلقي القبض على معظمهم لدى رجوعهم. ورغم ذلك فقد كانوا يأتون بأعداد كبيرة، ذلك أنّ سعر كيلوغرام الحشيش في لبنان عام 1970 مباشرة من البائع كان 15 دولارًا، وبعد أن يتم تهريبه إلى داخل الولايات المتحدة ويسلّم إلى شبكة التوزيع بالجملة، يصبح سعر كيلوغرام الحشيش اللبناني 1,500 دولارًا ويباع في أكياس صغيرة للمستهلكين، حيث يصل سعر الكيلوغرام بالمفرّق 4,000 دولار.

فكان الأميركيون ـ وخاصة من الشبان والشابات ـ يذهبون إلى لبنان وفي ذهنهم أنّه جنّة المخدّرات التي تباع علنًا في أي مكان، فيشترون كيلوغرام أو بضعة كيلوغرامات ليصابوا بصدمة أنّ الأجهزة الأمنية اللبنانية كانت تردع هذه المخالفات من الأفراد الأجانب بشكل أقسى مما قد تفعله السلطات الأميركية نفسها. فقد فوجئ الأفراد الأميركيون بأحكام سجن وعقوبات قاسية في لبنان وظروف مزرية في السجون اللبنانية. وقد أشار تقرير السفارة الأميركية إلى هذا الأمر عام 1969 بعد توقيف وسجن عدد كبير من الأميركيين في لبنان لنقلهم الحشيش، وكيف أنّ السلطات اللبنانية كافحت صغار المهربين والمتعاطين بجد وقسوة حتى لو كانت الكمية مائة غرام، وتساهلت مع كميات ضخمة يتم تصديرها، فلا توقف كبار المهربين والمنتجين والمزارعين وأصحاب الأراضي وداعمي كل هؤلاء من سياسيين وعسكريين ورجال أعمال.

وكشف التقرير الأميركي أنّ مواطنين أميركيين أوقفتهم الشرطة اللبنانية لنقلهم الحشيش قد اعترفوا في التحقيقات بكل التفاصيل: أين اشتروها وما هي أسماء التجار، الخ. ولكن ملفات التحقيق اللبناني لم تتضمّن هذه المعلومات ولم تلاحق السلطات اللبنانية الأسماء التي ذكرها الموقوفون الأميركيون.

واستفادت عصابات أميركية من أخطاء الأفراد وصغار المهربين وقرّرت أن تستورد الحشيش مباشرة من لبنان وبشكل منظّم وبمساعدة مهربين في لبنان. وأحد هذه العصابات تسمى «أخويّة الحب الأبدي» Brotherhood of Eternal Love. واستطاعت شحن كميات مباشرة من لبنان بحرفية عالية في الفترة من 1968 إلى 1971، بمعدّل أرباح بلغ 2,000 دولار للكيلوغرام. وألقى الأمن اللبناني القبض على أحد عناصرها فيما كان ينقل 350 كيلوغرام في تشرين الثاني 1971. ففتحت اعترافات هذا المهرّب الباب للقبض على 100 شخص داخل الولايات المتّحدة بمن فيهم قادة العصابة. وبيّنت التحقيقات أنّ أرباح العصابة من بيع الحشيش اللبناني بلغت 200 مليون دولار في السنة.

في اجتماعات ضمّت أجهزة أمنية لبنانية وأجهزة مكافحة دولية، اعترف الجانب اللبناني أنّ المكافحة في لبنان أمر صعب، ليس فقط بسبب اللوبي السياسي الذي يحمي التجارة، بل «لأنّ المكافحة عمليًا عبر حملات عسكرية ثبت فشلها منذ الخمسينيات، وأسفرت عن مقتل المئات من المواطنين ومن العسكريين، ولم توقف المكافحة هذه الصناعة عن النمو المضطرد. كما أنّ في لبنان جو متعاطف مع المزارعين، حيث أنّ الإنتاج يباع للخارج ويدرّ على منطقة لبنانية محرومة أموالاً تساعد في التنمية، ودخلاً لآلاف العائلات الفقيرة». وفي نفس الفترة اعترض نائب بعلبك في البرلمان بأسلوب فلسفي: «أنّ بائعي المخدّرات لا يسببون أي أذية مقارنة بمَن يبيع الأسلحة الفتاكة والقنابل الذرية».

فشل الحكومات اللبنانية المتلاحقة خلال خمسين عامًا في المكافحة أوصلت الأميركيين إلى إحباط من صعوبة ملف لبنان. وانعكس ذلك في تقرير للسفارة الأميركية عام 1970 أشار إلى أنّ الصعوبة أساسها حماية مناطق زراعة وتصنيع الحشيش في البقاع إلى حدّ أنّ تلك المناطق أصبحت مناطق عسكرية يحميها الجيش اللبناني، الذي كان يمنع عناصر مكافحة المخدّرات سواء كانوا لبنانيين أم أجانب من دخولها. حتى أنّ تقارير السفارة باتت عشوائيًا تتهم ضباط الجيش في تلك المناطق بأنّهم يسهّلون زراعة وتجارة المخدّرات وأنّهم يتلقون الأوامر مباشرة من فريق رئيس الجمهورية السابق فؤاد شهاب في الجيش والشعبة الثانية، ولكن التقارير الأميركية هذه لم تقدّم أي أدلة وتفاصيل، بل كانت تصب ضد الشهابيين في الجيش والأجهزة الأمنية.

وانتقدت التقارير الأميركية محاولات لبنانية لجعل تجارة المخدّرات مسألة عشائر فقيرة تحتاج إلى لقمة العيش، وأكّدت أنّها عمليات منظّمة تشرف عليها شخصيات كبيرة في البلاد. وتحدّثت التقارير عن إبن صبري حمادة، وأنّه وقع في قبضة جهاز المكافحة مرتين أثناء تهريبه المخدّرات، فقط ليتم إطلاق سراحه ثم لفلفة القضية. فربط التقرير الأميركي بين حصانة حمادة طيلة عقود لأنّه كان حليفًا للرؤساء من بشارة الخوري وفؤاد شهاب وشارل حلو والشهابيين فيما بعد. ولذلك تمتّع بحماية الجيش والمكتب الثاني باستثناء عهد كميل شمعون. كما سمّى التقرير الأميركي رجالاً في السلطة يقبضون الرشوة ومنهم مدير الجمارك «سلهب»، وقائد شرطة بيروت «الحسن»، وقائد الدرك «نوفل»، وكذلك عبدالله غفري مهرّب كبير و«زلمة» كميل شمعون. وخلص التقرير الأميركي إلى أنّه ليس ثمّة أمل أن يثور الشعب اللبناني ضد تجارة المخدّرات في بلده، لأنّ الشعب إمّا متسامح مع الزعماء أو يحب زعماءه، وأنّ اللبنانيين إجمالاً لا يتعاطون المخدّرات مقارنة بمصر ودول الغرب.

كما أصبحت تجارة المخدّرات في لبنان أحد مصادر تمويل الصندوق السري لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وكان ذلك عن طريق الصدفة. فلعدّة سنوات كانت الشاحنات تنقل المخدّرات من البقاع إلى نقاط تصديرها وتوزيعها في لبنان وخارجه. وكانت مصانع البقاع تستورد وتوضّب وتجهّز منتجات الهيروين والحشيش وأصناف مخدرات أخرى، فيما مزارع بلغت مساحتها آلاف الهكتارات في شمال البقاع كانت مخصّصة للحشيش. وكان لهذه الصناعة امتدادات وشركاء في الطبقة الحاكمة في لبنان وتُعتبر من «المصادر غير المنظورة» في الناتج القومي اللبناني. وحتى 1970 لم يكن للمقاومة الفلسطينية علاقة بهذه التجارة المربحة. ولكن بعد تدهور الأمن في لبنان واشتعال المعارك بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية بين 1968 و1970، انتشرت حواجز فلسطينية ليس فقط حول المخيمات بل في أكثر من موقع في لبنان. ووصل نفوذ المقاومة إلى الطرق الرئيسية التي تعتمدها صناعة المخدّرات في عمليات الشحن. ففي آذار 1970 علم صلاح خلف «أبو إياد» مسؤول جهاز الرصد، وهو الجهاز الأمني لحركة فتح التي يرأسها ياسر عرفات، أنّ موكب سيارات شحن ينقل حمولة كبيرة من المخدّرات ينطلق من شمال البقاع في طريقه إلى مرفأ تصدير على الساحل إلى خارج لبنان. فأمر أبو إيّاد بمصادرة هذا الموكب لدى مروره على حواجز فلسطينية. وتمّ ذلك.

وهنا قامت الدنيا وكأنّ زلزالاً مدمّرًا قد وقع في لبنان. إذ أخذت الاتصالات تنهال بالعشرات على عرفات وابو إياد وقادة مقاومة آخرين، جاءت من سياسيين لبنانيين من جميع الجهات ومن نافذين وعسكريين كبار ومن أجهزة أمنية لبنانية تسأل عن مصير الشاحنات. فقد تخوّف لوبي المخدّرات من أن مصادرة هذه الشاحنات قد تكون مقدّمة لعرقلة الفلسطينيين لهذه الصناعة بشكل كبير. وكان المطلوب واحد: أن يأمر عرفات جماعته بالتوقّف عن المصادرة.

فتح هذا الحادث باب مفاوضات بين فتح وأصحاب البضائع، وأدّت إلى تشكيل لجنة متخصّصة من الجانبين خلصت إلى ضرورة حصول المقاومة الفلسطينية على حصّة من عائدات المخدّرات. وإذ قدّرت اللجنة قيمة الأرباح السنوية من صناعة المخدّرات بـ 150 مليون دولار تحدّدت حصّة حركة فتح 10 بالمئة، أي 15 مليون دولار سنويًا تُدفع للصندوق السرّي لعرفات. ومقابل ذلك لا تعترض حواجز وأجهزة المقاومة الفلسطينية نقل المخدّرات، بل توفّر لها حركة فتح الحماية حتى ضد تنظيمات فلسطينية أخرى، وتسهّل مرورها عبر مرافئ ومطارات لبنان. وذكرت مراجع أنّ هذا الاتفاق جعل حركة فتح

شريكًا في تجارة المخدّرات المربحة، إلى جانب شركاء كبار مثل الأمير الحسن ولي العهد الأردني ورفعت الأسد شقيق الرئيس السوري حافظ الأسد وبيار الجميّل رئيس حزب الكتائب وأسرته، وجملة من السياسيين والعسكريين اللبنانيين والسوريين[1].

في العام 1971، تبيّن أنّ المشروع الأخضر الحكومي قد فشل في هدفه مكافحة زراعة المخدّرات. فقد كانت كلفة زراعة دوار الشمس ولعدّة سنوات ترتفع، جراء ثمن البذار والسماد والعمالة الزراعية وأشغال الحصاد والتوضيب والتصنيع. ولذلك فمعظم مزارعي دوار الشمس عادوا إلى زراعة القنّب أو زرعوا القنّب جنبًا إلى جنب مع دوار الشمس.

ما حدا المسرحي زياد رحباني في مسرحية **نزل السرور** عام 1974، إلى التندّر على فشل الدولة، في حديث على لسان شخصين في المسرحية، بركات وقيصر، يدمنان تدخين لفائف الحشيش، يعيشان على هامش المجتمع ويقيمان في فندق للفقراء في وسط بيروت قبل الحرب، وهوايتهما الغناء الشعبي. ويكاد حديثهما المرح يختصر تاريخ هذه الزراعة وسهولة تقبّل لبنان لهذه التجارة بعدما باتت من الفولكلور. وأنّ أي محاولة لانهائها ستفشل حتمًا لأنّ الأرض لا تنتج غير الحشيشة[2]:

«بركات:.. بقى يا سيدنا الكريم، طلعت لك الدولة على السهل وقال ممنوع زرع الحشيشة.. اسمعوا اقشعوا يا جماعة.. نحن عايشين على هذه الشتلة.. ليش؟ ما فيه.. كيف؟ ما فيه... الحاصل بالنهاية عدنا وزرعنا ذرة... طلع الموسم يا أبو الحبايب وجينا لنحوّش (نحصد).. ما لحقنا وصلنا بأول جلّ، دخنا يا شيخ.. دخنا ولوه...

قيصر: إيه ليش؟

بركات: ليش؟ عرنوس الذرة إذا شميّتهُ بتضل مصطّل على ثلاث أيام.. بعدك بتقول لي! شعب يحب الذرة والأرض ما بتعطي إلا ذرة.. بوشار.. بوشار (pop corn)... هيدا زكريا (نزيل آخر في الفندق) أكل عرنوس مبارح عشيّة، بعده مطروح ونايم.. وعّيه إن كان فيك توعّيه..

قيصر: شو بدّك بهالحكي.. هيدي الذرة صارت من تراثنا..

بركات: الله (يقولها طويلة).. الله على تراثنا الله... تراثنا عظيم يا زلمي (يا رجل)، شو قصتك إنت؟ عين الميّ.. الطير الشادي.. زقزق العصفور..»

(1) Livingstone and Halevy, p. 191.

(2) زياد الرحباني، نزل السرور، **مسرحية عام 1974**، الزلقا، لبنان، منشورات مختارات، ص 77 ـ 78.

في العام 1971 أيضًا، وفي عهد سليمان فرنجيّة الذي عيّن حليفه صائب سلام رئيسًا للحكومة، لم يعد شمال البقاع منطقة عسكرية، وقامت حكومة صائب سلام بضرب جهاز المكتب الثاني، وبدّلت قيادات الجيش بهدف القضاء على جماعة فؤاد شهاب في أجهزة الدولـة لا أكثر ولا أقل. لقد أكّـد المدّعي العام ميشـال طعمـة أنّ المكافحة في أوائل السبعينيات اقتصرت على صغار المزارعين ومرتكبي الجنح، ولم تمتلك الدولة الأجهزة والامكانيات لمكافحة جدية ضد الكبار ولا كانت عازمة على ذلك. ويؤكّد ملاحظة طعمة هذه أنّ كبار التجار وداعميهم السياسيين استمروا في عملهم في تجارة المخدّرات في فترة حكومة سلام وكأنّ شيئًا لم يتغيّر.

ومع ذلك، استطاعت قوى الأمن اللبنانية توقيف عدد من المهربين والمنتجين حتى المدعومين منهم. ففي 1971، أمسك الأمن العام في مطار بيروت ابن رئيس أركان الجيش اللبناني وابن مدير عام الأمن العام وهما ينقلان في حقائبهما 31 كيلوغرامًا من الحشيش إلى فرنكفورت عن طريق باريس. وأوقفت أيضًـا أمين عام مكتب الرئيس المصري أنور السادات، الذي كان يقوم بصفقة مخدرات بالاشـتراك مع ضابط في جيش سلطنة عُمان برتبة لواء، وجنرال من السـودان. وأدّى القبض على الجنرال السـوداني إلى فضح نائب رئيس السودان ووزير الدفاع لضلوعهما في التهريب وإقالتهما من السلطة في الخرطوم.

لم يتوقف المشـروع الأخضر في مطلع عهد فرنجية، ولكـن الحكومة توقّفت عن الترويج للزراعات البديلة لأنّ الولايات المتحدة لم تقـدّم أي دعم مالي. ولذلك طلبت الحكومة الدعم الزراعي من الأمم المتحدة، فأوفد «صندوق مكافحة المخدّرات» التابع للمنظمة الدولية بعثة لدراسة قطاع صناعة المخدّرات في لبنان. وأعدّت البعثة تقريرًا سريًّا كان الأفضل والأكثر شـمولية منذ أكثر من خمسين عامًا. فقد قدّم شـرحًا مسهبًا لقطاع المخدّرات، ووصف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فـي بعلبك ـ الهرمل وأرباح هذه الصناعة[1]. ومن مفاجآت هـذا التقرير الأممي أنّ 80 بالمئة من مسـاحة قضائي بعلبك والهرمل اللذين تبلغ مساحتهما 3,050 كلم مربّع (قضاء بعلبك 2,319 كلم مربع وقضاء الهرمل 731 كلم مربّع) تُزرع أو يتّكل اقتصادها على المخدّرات. وأنّ تلك المنطقة التي اتسمت بالحرمان لعقود طويلة، هي «موطن للعشـائر المسلّحة وللخارجين على القانون والفارين من العدالة، وأنّ سـكّان القرى لا يثقون بالدولة أبـدًا». لأنّ الدولة تعاطت مع

---

(1) United Nations, *Project Preparation Mission for UN Fund for Drug Abuse Control*, Confidential Report, New York, April 26, 1972.

المنطقة كجزيرة معزولة لا علاقة لها بالجمهورية اللبنانيـة ولا بالحكّام في بيروت، ولا يوجد فيها أي معامل لتشغيل الناس ولا بنوك زراعية، ولا خدمات حكومية، وفيها قليل جدًا من المدارس وبعض المسـتوصفات وبدون مستشـفيات، في حين يعاني من الأمية خمسون بالمئة من أطفال بعلبك والهرمل. ورغم خصوبة أراضي بعلبك ـ الهرمل وتواجد مصادر مائية مهمة، لا بل الأهم في لبنان، فلا مشاريع تنموية لإنهاض الزراعة، في حين تنتشر عشرات ألوف رؤوس الماعز تأكل المسـاحات الخضراء بدون رادع وتدمّر البيئة، ويقطع الناس ما تبقى من أحراج المنطقة للحصول على الحطب للتدفئة والطهو.

وأضاف التقرير أنّ 35 بالمئة فقط من أراضـي القضاءين يملكها مزارعون، في حين يملك الإقطاع 65 بالمئة من الأراضي التي تغطي مساحات شاسعة. وخلص التقرير إلى أنّه بدون زراعة الحشيش فمعظم السكان لن يستطيعوا توفير حاجياتهم الأساسية، وأنّ ثمّة 15 ألف عامل ومزارع يعملون مباشرة في زراعة وصناعة الحشيش، وأنّ ثلثي سكان القضاءين يعتاشون مباشرة من صناعة الحشـيش. أمّا سبب نمو الزراعة بسرعة في السنوات العشرة التي سبقت السـبعينيات، فيشـرح التقرير الدولي أنّ زعماء سياسـيين قد وعدوا صغار المزارعين ومنذ منتصف الخمسـينيات بالحماية ضد غارات الدرك والجيش، مقابل أن يدفعوا لهم ثلث محصولهم السنوي من الحشيش. وبسبب هذا الالتزام من المزارعين، فإنّ معظم صغار مزارعي الحشيش يعيش في الفقر لأنّ الزعيم أو الملّاك الكبير يأخذ الثلث ـ أي الربحية ـ وما تبقّى من مدخول هو لنفقات الإنتاج، فيبقى بعض المال يسدّ رمق عائلة المزارع. فالملّاك والزعيم السياسي لا يساعد المزارعين في تسديد نفقات البذار والسماد والآليات الزراعية. كما أنّ هيمنة الزعماء السياسيين شبه كاملة على صناعة الحشيش في لبنان. والأسـوأ أنّ تجارًا ومتمولين من بيروت ومناطق أخرى قـد جاؤوا إلى البقاع في الستينيات واشتروا الأراضي بأسعار بخسة وطردوا صغار المزارعين اللبنانيين واستبدلوهم بيدٍ عاملة مأجورة ورخيصة من سورية، ويد عاملة فلسـطينية من مخيمات اللاجئين في لبنان. وذكر التقرير أنّ معظم سكان منطقة بعلبك الهرمل هم من المسلمين الشيعة في حين أنّ شخصيات مارونية عليا ـ عسكرية وسياسية ـ هي التي توفّر الغطاء لصناعة المخدّرات وتسيطر على خطوطها وطرق تصديرها.

في الستينيات والسبعينيات، تبيّن أنّ بعض رجال الدين من لبنان كان ضالعًا في تجارة المخدّرات. وعلى سـبيل المثال، فيما كان عملاء مكتب مكافحـة المخدّرات الأميركي يراقبون شحنة حشيش من بضعة أطنان في منطقة بعلبك عام 1966، عثروا بطريق الصدفة

في القاعة السفلى لكنيسة على ماكينات حديثة ومتطوّرة لطبع العملات، وإلى جانبها أكوام من مئات ألوف الدولارات الأميركية المزوّرة، وكانت هذه النشاطات تتمّ بإشراف مطران بعلبك الماروني عبدالله نجيم. ولكن قبل صـدور مذكّرة توقيف بحقّه، فرّ نجيم بالطائرة إلى روما طلبًا للحماية من الفاتيكان. فجرّدته الكنيسة المارونية من منصبه الكهنوتي. وفي 1971، قبضت الشرطة الكندية على كاهن ماروني آخر في مطار مونتريال واعترف بتنفيذ عدّة عمليات تهريب حشيش بين لبنان وكندا.

في العام 1974، شنّ الجيش اللبناني حملة ضد حقول القنّب في البقاع وأحرق وقاتل المسـلحين التابعين للوردات المخدّرات. وكانت الحملة الأكبر من نوعها لعدّة سنوات، تركت أثرًا على مجمل نشاط المخدّرات لأكثر من عام.

فضيحة نيويورك

في العام 1974، فضح كمال جنبلاط بصفته رئيس جبهة الأحزاب اليسارية في لبنان حقيقة أنّ ما يقرب من 50 بالمئة من أراضي محافظـة البقاع تملكها خمس عائلات، في وقت كان تكثيف الثروة الوطنية بأيدٍ قليلة يجري على قدمٍ وساق في القطاعات الإنتاجية، حيث هيمنت 13 عائلة على العدد الأكبر من الشـركات والمصارف، وعلى معظم النشاط الاسـتثماري في البلاد. ومن أمثلة ضلوع الطبقة السياسية في تجارة المخدّرات، ظهرت فضيحة في تشرين الأول 1974 تتعلق برئيس الجمهورية سليمان فرنجيّة.

لقد كانت سـنة 1974 عام فلسطين بامتياز، بعد حرب تشـرين 1973 التي أدّت إلى مضاعفة أسعار النفط واعتراف عربي ودولي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني. وفي مؤتمر القمّة العربية في الرباط كانت قضية فلسطين العنوان شبه الوحيد على أجندة المؤتمر. فكلّفت القمة العربية الرئيس فرنجية بإلقاء كلمة عن الحق الفلسطيني أمام الجمعية العامّة للأمم المتحدة.

وطار فرنجية إلى نيويورك ومعه وفد لبناني رفيع ضم رئيسي جمهورية سابقين وأربعة رؤساء حكومة سابقين وثلاثة رؤسـاء مجلس نواب سابقين ووزراء ونواب وشخصيات. فكان حجم ومستوى هذا الوفد إلى الأمم المتحدة غير مسـبوقين من لبنان. وكان جهاز الجمارك الأميركي قد وصلـه إخبار أنّ ثمّة محاولة لتهريب كميـات من المخدّرات في حقائب الرئيس فرنجية والوفد اللبناني. ولذلك جرت عملية تفتيش حقائب الوفد واستعمل فيها الأميركيون كلابًا مدرّبة تشتم المخدّرات. ولكن لم يعثروا على شيء.

كان غضب فرنجية والوفد على هذه المعاملة عارمًا، وأيّده الإعلام العربي الذي اعتبر الكلاب نجاسة. واعتذرت الإدارة الأميركية عن هذا الحادث الذي اعتبرته ناجمًا عن «سوء تفاهم».

ولكن كان وراء الأكمة ما وراءها: إذ أنّ تقارير أميركية بعضها استخباراتي كتبه العميل الأميركي «ولبور أيفلاند» أشـارت إلى أنّ «ثروات بيت فرنجية مصدرها عمليات فرض خوات وتهريب سلاح ومخدرات». وفي هذه التقارير تفاصيل عن ضلوع طوني فرنجيّة ابن الرئيس في عمليات تهريب المخدّرات، مستفيدًا من منصبه كوزير للبريد والبرق والهاتف الذي وصل إليه لأنّه ابن الرئيس، وكذلك قبول طوني فرنجيّة الرشوة في تسهيل معاملات وصفقات، وقيادته لتنظيم عسـكري هو جيش التحرير الزغرتاوي «لواء المردة». حتى أنّ لجنة في الكونغرس الأميركي وصلتها معلومات عن أنّ «ميليشـيا آل فرنجية تعتمد على المخدّرات في تمويل نصف نفقاتها»[1].

فما هي خلفية تفتيش الوفد اللبناني في نيويورك وهل كانت دخانًا بدون نار؟

لقد وصل إخبار إلى السفارة الأميركية في بيروت باكرًا عام 1974 من مكتب السي آي إيه عن ضلوع عائلة فرنجية في تجارة المخدّرات. وناقش السـفير الأميركي مع مسؤولي السـفارة هذا الإخبار، وقرّر ـ منعًا لإحراج العلاقات بين لبنان وأميركا ـ أن يبلغ الرئيس فرنجية بالإخبار وذلك عبر لوسيان دحداح مندوب فرنجية مع السفير. وفعلاً تمّ ذلك قبل أن يغادر فرنجية مع الوفد اللبناني إلى نيويورك.

ثم أنّ السفير الأميركي ـ تلافيًا لأي تسريب ـ طلب من السي آي إيه نقل المعلومة إلى الأجهزة اللبنانيـة والتواصل مع هذه الأجهزة حول الإخبار لحماية سـمعة فرنجية. ولكن رغم كل هذه الاحتياطات، ربما لم تصل تعليمات السفير إلى مكتب السي آي إيه المحلي ومنه إلى أميركا ثم إلى جمارك مطار نيويورك. فوقعت الحادثة المهينة لفرنجية والوفد اللبناني، وهو حادثٌ صدَمَ السفير الأميركي وأركان السفارة في بيروت أيضًا. وإذ اتصل جهاز أمني لبناني بالسفارة طالبًا شرحًا لمعنى تفتيش حقائب الوفد، اعتذر السفير وأجاب أنّ مصدر الإخبار كان مـن مكتب مخابرات أميركي في دولـة مجاورة للبنان، والأرجح أن تكون إسـرائيل، وذلك لتخريب مهمة فرنجية في نيويورك لصالح القضية الفلسطينية. ومهما يكن، فقد آذت حادثة نيويورك هيبة الدولة اللبنانية عام 1974 الذي كان

(1) Subcommittee on Alcoholism and Drug Abuse, *Drugs and Terrorism*, 1984, 98th Congress, 2nd session, 1984, p.106, testimony of Nathan Adams.

الأسوأ سياسيًا وأمنيًا في لبنان، وذلك قبل ست شهور من إندلاع الحرب اللبنانية. كما تدهورت علاقة السفير الأميركي بالرئيس فرنجية حتى نهاية العهد، واقتصرت على قناة مندوب فرنجية واستقبال المبعوثين الأميركيين كدين براون. وانعكس تدهور علاقة فرنجية بالسفارة في الأشهر الأخيرة من عهده أنّ تقاريرها أخذت تنعت فرنجية أنّه «إقطاعي وقاسي ومحدود الذكاء»، إلخ.

تجارة المخدّرات في الحرب اللبنانية

رغم تراجع تجارة الهيروين في السبعينيات وتقييم مكتب المكافحة الأميركي أنّ حركة مشتقات الأفيون في لبنان قد خفّت كثيرًا، فإنّ قضاءي بعلبك الهرمل في زمن الحرب اللبنانية عادا ليكونا منطقة عسكرية محظورة على أجهزة الدولة اللبنانية وعلى عملاء مكافحة المخدّرات الأميركيين، يشرف عليها لوردات الحشيش مع رجالهم المدجّجين بالسلاح إلى جانب أمراء حرب الميليشيات. ولاحظ زوار تلك المنطقة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات أنّ ثمة ازدهارًا ظهر في السكان وفي العمران كمظاهر بحبوحة استهلاكية في بناء المنازل الفخمة واقتناء السيارات الكمالية، وفي افتتاح المؤسسات التجارية. كما أنّ عدد المدارس ومؤسسات الطبابة والتسوّق كان إلى ازدياد.

لقد صادرت الجماعات المسلّحة الأبنية الرسمية واحتلّت ثكنات الجيش ومخافر الدرك في بعلبك والهرمل. وفاقم في الأمر أنّ خبراء مختبرات المخدّرات من فرنسا وغيرها فرّوا بعد القضاء على المافيا الكورسيكية French Connection في فرنسا. ووجدوا عملاً لدى الميليشيات المختلفة في لبنان لانتاج المخدّرات وتسويقها، وبذا تبني الميليشيات خزينتها بالمال وتموّل المجهود العسكري وتدفع رواتب المقاتلين وتشتري الأسلحة. كما أنّ المخيمات الفلسطينية باتت نقاط تبادل في عمليات التهريب. إذ أنّ المهربين اللبنانيين كانوا يصرّون على أن تتم الصفقات داخل المخيمات وخاصة مخيم صبرا، وأن يكون الدفع نقدًا وبالدولار بحضور رجال مسلّحين برشاشات الكلاشينكوف. ما جعل القبض على المهربين في غاية الصعوبة. فقد كانت أجهزة الدولة اللبنانية بما فيها الأمن الداخلي ممنوعة من دخول المخيمات (بموجب الاتفاق الذي عقده وزير الداخلية كمال جنبلاط مع منظمة التحرير عام 1969).

لقد بلغت قيمة صادرات المخدّرات من لبنان أثناء سنوات الحرب مليارات الدولارات. فقد حقّق المنتجون اللبنانيون مبيعات بلغت 500 مليون دولار سنويًا من 1976

إلى 1990، وكان سعر سوق المفرّق لهذه المنتجات 2.5 مليار دولار سنويًا في نفس الفترة. واقتُسمت عائدات تجارة المخدّرات بين الميليشيات والجيوش المختلفة العاملة على الأرض اللبنانية والزعماء وأصحاب السلطة والمال. وتطوّرت تجارة المخدّرات في زمن الحرب، مِن وعبر لبنان، حتى أصبحت شبكة التوزيع تضمن توصيل الطلبات إلى جميع أنحاء العالم.

كما انتقلت تجارة الحشيش اللبناني في السبعينيات لتدخل شبكة تهريب دولية تشترك فيها عصابات في أكثر من بلد. فقد تعاونت عصابة تضم البريطاني دنيس هوارد من أوكسفورد وأعضاء من ميليشيا «الجيش الجمهوري الايرلندي» في بلفاست مع تجار المخدّرات في لبنان لنقل كميات ضخمة إلى الولايات المتحدة في السبعينيات، وخاصة مع بداية الحرب في لبنان. وكان واسطة هؤلاء في لبنان مسؤول في شركة طيران الشرق الأوسط كان يوضّب الشحنات في حقائب يتولى دبلوماسيون لبنانيون نقلها بحرًا عبر مرفأ جونيه إلى باريس وجنيف، ويتسلّمها الانكليز والايرلنديون ويشحنونها بحرًا إلى أميركا، حيث تتسلّمها في مدينة بوسطن جماعة إيرلندية أميركية تدعم «الجيش الجمهوري الإيرلندي» وتوصلها إلى المافيا الايطالية في نيويورك.

كانت الحرب اللبنانية فرصة لتجّار المخدّرات وداعميهم السياسيين والعسكريين للانخراط في نشر الفوضى وإضعاف أجهزة الدولة، ودفع اقتصاد لبنان نحو صناعات وتجارات ممنوعة. وما لفت أنظار أجهزة المكافحة والمخابرات الدولية عام 1976 أنّ لوردات المخدّرات في لبنان متعاونون مع بعضهم البعض، ومنسجمون في انجاح صناعة المخدّرات بعيدًا عن الأديان والجنسيات، حتى لو كانوا أعداءً في الحرب اللبنانية. وهذه الأخوية جعلت اختراق الأجهزة الغربية لصناعة المخدّرات في لبنان أمرًا صعبًا، مقارنة بعصابات المخدّرات في المكسيك وكولومبيا التي كانت تشن حروبًا دموية ضد بعضها البعض. وكان اختراقها أسهل للأميركيين.

لقد تراجعت الإيديولوجيات والمشاريع السياسية ومطالب الإصلاح بعد أقل من سنة على اشتعال الحرب، لتأخذ مكانها مصالح قبضايات الأزقّة وقادة الميليشيات وحيتان المال والزعامات التقليدية. وأصبحت المناطق اللبنانية حصونًا مسلّحة ومحاطة بالدشم والمتاريس. وفي غياب الدولة انحسرت أيضًا نشاطات أجهزة المكافحة الدولية. فقد تعرّض عملاء المكافحة الأميركيون للخطف والتهديد وتفجير سياراتهم في ربيع 1975، ما اضطر واشنطن إلى إقفال مكتب المكافحة في بيروت لعدّة سنوات، ثم عاد

عملاء المكافحة عام 1982 بعد اجتياح إسرائيل للبنان ودخول المارينز إلى بيروت، ولكن مكتبهم أصبح في لارنكا.

وحدث تطوّر جديد في المجتمع اللبناني في سنوات الحرب حيث أدّى غياب الدولة وانهيار القيم وانتشار المخدّرات إلى ظهور جيل جديد من المدمنين وخاصة في أوساط مقاتلي الميليشيات الشباب، بعضهم أدمن المخدّرات المنبّهة للاستيقاظ أطول عدد من الساعات على الدشم والمتاريس، وبعضهم أدمن المخدّرات المهدّئة لمجرّد المتعة بدل السجائر العادية. وترك هذا التطوّر آثارًا عميقة في الحرب ونتائجها الوحشية.

ففي كانون الثاني 1976، أقدمت عناصر الميليشيات المسيحية على ارتكاب مجزرة في محلتي المسلخ والكرنتينا بحق ألف شخص تقريبًا من المسلمين، قبل أن يجرف المسلحون أحياءً بكاملها. وتناقلت وكالات الأنباء الغربية والصحف والتلفزة العالمية تفاصيل هذه الأعمال بعدما قام مراسلون أجانب من أرض المعركة بالتقاط مئات الصور وكتب الصحافيون الأوروبيون «أنّ المسلحين كانوا يرتدون صلبانًا خشبية وقد تنشّقوا وتعاطوا كميات من الحشيش والكوكايين وارتدوا خوذات نازية، يطلقون أسلحتهم الرشاشة بدون وعي على النساء والأطفال والعجزة والعزّل من المدنيين»[1]. وهذا العمل الوحشي تحت تأثير المخدّرات كان له ردّ فعل أكثر وحشية في الجانب الآخر. فقد هاجم آلاف المقاتلين الفلسطينيين وحلفاؤهم اللبنانيون من يساريين وإسلاميين مدينة الدامور المسيحية جنوب بيروت، والمحسوبة اسميًا على كميل شمعون (كان من سكانها مئات اليساريين من شيوعيين وقوميين واشتراكيين ومدنيين محايدين). فقتل المهاجمون مائة مواطن في الدامور ونهبوا وأحرقوا المنازل، وأجبروا آلاف المدنيين على الفرار بحرًا بملابس النوم. ثم تصاعدت الأعمال الوحشية المتبادلة في مناطق أخرى ومنها في مخيم تل الزعتر الذي اقتحمته ميليشيات حراس الأرز ونمور الأحرار وعناصر مسيحية أخرى وقتلت مئات الفلسطينيين وجرفته في صيف 1976.

ورغم أنّ الدولة اللبنانية قد انهارت عام 1976، إلا أنّها استمرّت بشكل معنوي طيلة سنوات الحرب، وبقي موقفها الرسمي شاجبًا لتجارة المخدّرات. إلا أنّ هذا لم يمنع رموز السلطة من الانهماك في هذه الصناعة والاستفادة منها. كما كشفت هذه التجارة أنّ شراكة كانت قائمة بين مَن كانوا في العلن بمواقع متصارعة على جبهات الحرب. فكانت الشحنات

Jonathan Randal, *Going All the Way*, pp. 12, 88-89. (1)

تغادر لبنان عبر مرافئ شرعية وغير شرعية على طول الساحل اللبناني، أو برًّا عبر سورية، وبعد ذلك إلى قبرص ومصر وتركيا وإسرائيل. ثم من هذه الدول إلى سائر الاتجاهات. وحفلت السبعينيات والثمانينيات بأنباء اعتقال لبنانيين في أمكنة مختلفة من العالم بحوزتهم كميات من الهيروين والمخدّرات الأخرى بقيمة بلغت عشرات ملايين الدولارات.

عندما دخل الجيش السوري إلى لبنان في حزيران 1976، فرض نفوذه على وادي البقاع والشمال ومرفأ طرابلس. ولكن ضغوط إسرائيل جعلت سورية توافق على ترك مرفأ جونيه بأيدي الميليشيات المسيحية، حيث ازدهرت عمليات تهريب السلاح والمخدّرات. وأصبح منتجع الأكوا مارينا في جونيه رصيفًا بحريًا لاستقبال شحنات الأسلحة للكتائب، وخاصة دبابات شرمان من إسرائيل. وبات مرفأ جونيه مركز استيراد آلاف السيارات المهرّبة والمسروقة من أوروبا عبر مرفأ أنتويرب البلجيكي، ثم عبر مرفأ لارنكا القبرصي. وكانت صلة الوصل شبكة لبنانية مقيمة في بلجيكا تبيع المخدّرات وتعقد صفقات سلاح بلجيكي في السوق السوداء. وفي الأعوام التالية احتدم الموقف بين الميليشيات المسيحية حول تقاسم الرسوم على دخول وخروج البضائع المهربة والعادية من مرفأي بيروت وجونيه، وخاصة بين النمور الأحرار بقيادة داني شمعون، والقوات اللبنانية بقيادة بشير الجميّل. فخاض الطرفان معارك نفوذ في أواخر السبعينيات.

كما كان بشير على خصام مع آل فرنجية الذين سيطرت ميليشياتهم على خطوط عبور الحشيش ومنتجات الأفيون في شمال لبنان وخاصة تلك التي كانت تستخدم مرفأ طرابلس.

الأفيون والكوكايين اللبناني يغزو العالم

كان سبب ظهور الكميات الهائلة من المخدّرات اللبنانية في الدول الغربية في أواخر السبعينيات أنّ زراعة القنّب قد توسّعت في لبنان حتى بلغت مساحتها 25 ألف دونم (أو عشرة آلاف هكتار، والهكتار يساوي عشرة آلاف مترًا مربعًا)، مقارنة بمساحة 6 آلاف دونم قبل الحرب. وكانت قيمة المحصول قبل التصنيع والتفريغ إلى منتجات هي 900 مليون دولار سنويًا. وفيما كان الإنتاج السنوي هو 100 طن عام 1974، ارتفع عام 1980 إلى 700 طنًا بإشراف 24 عائلة لبنانية نافذة. حتى أنّ زراعة زهرة الخشخاش لانتاج الأفيون قد ازدهرت أيضًا في البقاع منذ 1976 وبلغت مساحتها في العام الأول 200 دونم. وخلال فترة بات لبنان ينافس السوق العالمي في انتاج الأفيون أيضًا، حيث التقطت الأقمار الاصطناعية حقول زهر الخشخاش جنبًا إلى جنب مع حقول القنّب.

وكان هذا التنوّع مناسبًا لأصحاب الأراضي، حيث أصبح بإمكانهم زرع موسمين: فقد كانت بزور الخشخاش توضع في التربة في تشرين الأول مباشرة بعد جني محاصيل القنّب. وما أن يُجنى محصول الخشخاش في أيار من العام التالي حتى تبدأ زراعة القنّب، وهكذا. وكانت زراعة الخشخاش قد بدأت بمساعدة خبراء أتراك، واستخدمت هذه الزراعة الآلاف من اليد العاملة السورية والفلسطينية الرخيصة وخاصة من «مخيم ويفل» في بعلبك. فكانت زراعة الخشخاش أفضل من الحشيش خلقت وظائف عمل في بعلبك - الهرمل لأنّ تصنيع الأفيون ومشتقاته يحتاج إلى مراحل يدوية كثيفة، حيث يقوم العمّال بشق كل ثمرة خشخاش بسكين واستخراج سائلها الحليبي اللون والشكل، ليتكثّف في كتلة صمغية مائلة للون البني.

وكان الأفيون مربحًا للتجّار اللبنانيين بعدّة أضعاف مقارنة بالحشيش، حيث يكسب المزارع 500 دولار للكيلوغرام بسعر الجملة. وعندما يصل كيلوغرام الهيروين إلى السوق يبلغ سعره 350 ألف دولار. ولذلك كان التوجّه نحو مشتقات الأفيون هو المفضّل لدى المهربين حيث يمكنهم جني ثروات خيالية من كيلوغرامات صغيرة بدل نقل أطنان الحشيش.

ولم يكتفِ تجار المخدّرات بالزراعة، بل استقدموا اختصاصيين بمختبرات المخدّرات وخاصة من أوروبا بعد انهيار مافيا «الفرنش كونيكشن». وأخذ هؤلاء الأجانب يديرون مختبرات البقاع لتصنيع الهيروين وكذلك المورفين من مواده الأولية التي استوردها لبنانيون من أفغانستان والباكستان. وفي الثمانينيات ارتفع عدد هذه المختبرات إلى عشرات نصفها تقريبًا في المناطق الخاضعة للقوات اللبنانية وشرق بيروت، والتي فضّل الخبراء الفرنسيون الإقامة فيها للحماية ومخافة التعرّض للخطف.

ومن مظاهر التعاون العابر للطوائف والسياسة، أنّ قرية بريتال في قضاء بعلبك ضمّت أربعة مختبرات لتصنيع الهيروين يملكها أشخاص من ديانات مختلفة: الأول لأشخاص من عائلة سكاف في زحلة، والثاني لأشخاص من عائلة حميّة في طاريا شرق مدينة بعلبك، والثالث لأشخاص من عائلة حبشي في دير الأحمر، والرابع لأشخاص من عائلة شريف في اليمونة.

التحوّل نحو الأفيون ومشتقاته وفي غياب الدولة اللبنانية، شجّع أفرادًا لبنانيين أخذوا يحضرون إلى لبنان ويمارسون تهريب المخدّرات بأنواعها بأنفسهم، وينقلونها خاصة إلى حيث يقيمون في القارة الأميركية.

في أيار 1975، ضبطت الشرطة الألمانية شحنة مخدرات من لبنان بلغت ثلاثة أطنان، وكانت الأكبر في تاريخ مكافحة المخدّرات في ألمانيا الغربية. وتبيّن لاحقًا أنّ المهربين تدعمهم شخصيات سياسية مرموقة في لبنان وأمراء حرب يخصّصون عددًا من رجالهم لحماية خطوط التهريب. حتى أنّ جهات سمّت سليمان فرنجيّة رئيس الجمهورية أنّه بارك صفقة لشحن مئات الكيلوغرامات من الحشيش لصالح المافيا الايطالية في مونتريال، كندا، خلال العامين 1975 و1976 لتمويل ميليشيا ابنه طوني فرنجيّة. وفي خريف 1975، قبضت الشرطة الأميركية على صاحب كاراج سيارات لبناني في فلوريدا اسمه سميح المصري حضّر مع شركائه عملية تهريب كميّة من الهيروين من لبنان بقيمة 24 مليون دولار. وكان ظنّ سميح المصري أنّ سلطات لبنانية تساعده في الشحنة، ولذلك اعتقد أنّه لم يكن ثمّة داعٍ للقلق وأنّ إحدى طرق التهريب كانت عبر حقائب رسمية يحملها دبلوماسيون لبنانيون سعة كل منها 20 كيلوغرام.

وفي كانون الثاني 1977، ضبطت الشرطة اليونانية 11 طنًا من الحشيش اللبناني على متن سفينة قبرصية انطلقت من مرفأ جونيه وجهتها مرفأ أنتوِرب في بلجيكا. واعترف قبطان السفينة اليوناني أنّ الشحنة هي ثمن صفقة أسلحة لصالح الكتائب اللبنانية. واعترف مسؤول جهاز أمني يوناني أنّ مرفأي سالونيكا وبيرايوس قرب أثينا بسبب تسهيلات الترانزيت التي يقدمانها، قد أصبحا نقطتي استقبال وشحن لصفقات الأسلحة لصالح الميليشيات الإسلامية والمسيحية في لبنان. وفي تموز 1977، قبض البوليس الفرنسي على امرأة ألمانية هي كريستينا فون أوبل، وريثة شركة سيارات أوبل في ألمانيا، ومعها ستّة أشخاص ألمان في مدينة سان تروبيز الساحلية، وكانوا ينقلون 1,500 كيلوغرامًا من المخدّرات اللبنانية ينوون شحنها برًّا لصالح تجار سلاح في ألمانيا. وفي تشرين الثاني 1977، ضبطت الشرطة الألمانية على متن سفينة قرب هامبورغ ثلاثة أطنان من الحشيش اللبناني كانت ثمن أسلحة من ألمانيا لصالح جهات لبنانية. وفي 1978، قبضت الشرطة الفرنسية بمساعدة الشرطة الكندية على مهرّب سوري يدعى غسان الكسّار يدير حلقة تهريب هيروين من لبنان. وأصبح لعصابة الكسار امتدادات دولية بواسطة أفراد عائلته.

وكانت الأجهزة الكندية هي أول من كشفت أنّ لبنان قد أصبح مركزًا دوليًا لإنتاج الهيروين أيضًا. فقد ألقت الشرطة الكندية القبض عام 1977 على مجموعة أشخاص تستورد الحشيش وتبيعه في كندا والولايات المتحدة. وذلك بعدما ضبطت 4,500 ليبرة من الحشيش قيمتها بسعر الجملة 9 ملايين دولار وسعره في الشارع 30 مليونًا، قادمة من مرفأ

نيويورك في علب تنك من لبنان على أنّها زيت لصالح صاحب مطعم في أوتاوا[1]. ولكن المضبوطات في كندا كانت ضئيلة مقارنة بما ضبطته الشرطة الأميركية بعد شهور على متن سفينة تحمل علم ليبريا في مرفأ نيويورك وتحمل 21 طنًا من الحشيش اللبناني. وفي العام 1987 ألقت الشرطة الأميركية القبض على مهرّب لبناني من أوتاوا أيضًا. وكان الفارق أنّه لم يكن يهرّب الحشيش، بل كان يسوّق بضعة كيلوغرامات من الهيروين تساوي قيمتها ملايين الدولارات، في الولايات المتحدة. وكان يعمل أيضًا على استيراد 500 كيلوغرام من الحشيش من لبنان إلى مطار مدينة ادمنتون في غرب كندا. وكان شريكه في التهريب شقيقه وابن عمه[2]. وهذه المضبوطات كانت جزءًا يسيرًا مما أفلت من الكميات التي وجدت طريقها إلى أسواق أميركا وكندا.

---

(1) كان صاحب المطعم يدعى ميشال الصيقلي. وإذ فرّ الصيقلي إلى لبنان قبل إلقاء القبض عليه، حكمه القاضي غيابيًا وأعلن القاضي أنّ «حجم هذه العملية الإجرامية لا يصدّقه عقل».
The Globe and Mail, December 18, 1979, November 26, 1980.

(2) اللبناني هو نبيل الصيقلي وشقيقه سمير وابن عمه جوزف الصيقلي.
The Ottawa Citizen, February 4, 1987.

الفصل 13

لبنان في قبضة أميركا وإسرائيل

«بشير الجميّل شاب في الثانية والثلاثين من عمره وقائد القوات اللبنانية، الميليشيا المسيحية، وهو رأس الحرب ضد الإرهاب في لبنان، يحارب السوريين والفلسطينيين. بشير هذا شاب وسيم ورجل غير عادي. وأنا شخصيًا أعتقد أنّه إذا كان هناك من أمل للبنان فبشير الجميّل يجسّد هذا الأمل. لقد حقّق بشير ما عجز أي رجل آخر في لبنان عن تحقيقه، وهو توحيد المسيحيين... إنّه ليس قدّيسًا ولكنّه عمل ما يلزم عمله لتوحيد المسيحين».

دايفيد كمحي، آب 1980

«كل تقارير مخابراتنا التي قرأناها تقول إنّ بشير لا يمكن الاتكال عليه. هو ليس المرشّح الجيّد لرئاسة لبنان الذي يمكن إسرائيل دعمه. ربما كان رجلاً قويًا عسكريًا على الأرض، ولكنه لا يصلح رئيسًا ولن يقبله المسلمون أبدًا. أولاً سيخلق لنا أجواء عداء مع الشيعة في لبنان ويبعدهم عنّا. لقد أمضيتُ وقتًا طويلاً في جنوب لبنان أبني علاقاتنا مع الشيعة وخاصة المعتدلين منهم في حركة أمل، وهم يرحّبون الآن بهجومنا. إذ خلال عشر سنوات سابقة مارَسَت منظمة التحرير الإرهاب ضد الشيعة. وأنا مقتنع أنّه تحت ظروف مختلفة سيكون الشيعة أفضل حلفاء لنا من الموارنة ومن بشير بكثير... المسيحيون لم يكونوا حلفاءنا».

رافايل إيتان، آب 1982

يكاد ما قاله كمحي وإيتان أعلاه يختصران مسار بشير الجميّل من آب 1980 إلى آب 1982. وينقشع الغموض عندما نعلم لماذا اختلف القولان إلى هذا الحد. فإذا كان لإسرائيل ثمّة حلفاء في لبنان من 1976 إلى 1982، فبشير الجميّل وإيلي حبيقة كانا في رأس اللائحة. ولكن ـ حسب التقارير الأميركية ـ لم يكن هذان الرجلان حليفين مخلصين تمامًا لإسرائيل، ولا حتى صديقين حميمين لتل أبيب. فقد ذكرت مراجع أميركية أنّ بشير كان حتى في أوج علاقته بإسرائيل يعمل لمصلحة بشير. فهو أبقى قنواته مفتوحة مع حركة فتح، يحذّرها أحيانًا من عمليات الموساد، وينقل معلومات للفلسطينيين والسوريين والعرب عن موعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ورفض تقديم تسهيلات للجيش الإسرائيلي باستعمال مرفأ جونيه في الأسابيع الأولى الحاسمة للاجتياح عام 1982، كما رفض اقتحام قوّاته لغرب بيروت بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي[1]. وفي لحظة ما من مسار حرب لبنان، ابتعد هو وحبيقة عن إسرائيل وأهدافها في لبنان: الأول عندما وصل إلى ما يريد وأصبح رئيسًا للجمهورية في آب 1982، والثاني عندما أصبح من أبرز رجال سورية في لبنان عام 1985. ولكن دفع الإثنان ثمنًا باهظًا لدخولهما لُعبة إقليمية دولية كبرى، كما دفع ثمنها المسيحيون وكل لبنان.

الفتيل الإسرائيلي

ثمّة لغز في الحرب اللبنانية هو كيف تحوّل بشير الجميّل من أمير حرب متطرّف أثناء الفترة من 1976 إلى تموز 1980، إلى مرشح ثم إلى رئيس جمهورية من تشرين الأول 1980 إلى أيلول 1982، وكيف أراد توحيد لبنان وإعادة بنائه بعد سنوات من طروحات التقسيم، وكل ذلك خلال سنوات بسيطة. والجواب لن يكون في تحليل سيكولوجي لشخصيته. بل في بحث تدخّلات أميركا وإسرائيل في حرب لبنان واستعمالهما لليمين اللبناني - المسيحي القوي خاصة ـ وقودًا في الحرب الباردة ومطية لضرب الفلسطينيين في المنطقة وقوى اليسار في لبنان.

عندما أبلغ اسحاق رابين هنري كيسنجر في كانون الثاني 1976 أنّ إسرائيل أرسلت شحنتيْ سلاح لكميل شمعون، أبلغه أيضًا عن تقييم إسرائيل لمدى جهوزية الميليشيات المسيحية للقتال. فقال إنّها «تفتقر للتنظيم وتعاني عناصرها من فقدان الشجاعة». فأيقن

(1) Samuel Katz, *Soldier Spies: Israeli Military Intelligence*, New York, Presidio Press, 1994, p. 294, in Marshall, *The Lebanese Connection*, p. 218, endnote 70.

عندها كيسنجر أنّ القوات المسيحية لن تصمد طويلاً أمام الزحف الفلسطيني واليساري. وساهم هذا التقييم في تليين موقفه من مسألة دخول الجيش السوري إلى لبنان لمساعدة المسيحيين في أيار 1976. ولكن حتى بعد تدفّق السلاح الإسرائيلي للقوات اللبنانية بعلم الحكومة الأميركيّة طيلة ربيع 1976، وترجيح الجيش السوري كفّة الجبهة اللبنانية ضد اليسار والفلسطينيين في ربيع وصيف 1976، وحتى بعد انتصار الميليشيات المسيحية في معارك النبعة وتل الزعتر والكورة وضهور الشوير، فإنّ التقييم الإسرائيلي لم يتغيّر بأنّ الميليشيات المسيحية كانت لا تزال ضعيفة في منتصف 1976.

لقد سأل كيسنجر رابين عن مقترحاته حول لبنان، فرأى رابين أنّ الوضع الذي استجدّ في صيف 1976 يسمح بتقسيم لبنان كتحصيل حاصل «de facto» وأنّ على القوات والفعاليات المسيحيّة إحداث «تمركز سكّاني» يفصل المسيحيّين عن باقي مناطق لبنان ذات الأغلبية المسلمة. ويعلّق الكاتب الأميركي جيمس ستوكر أن «حلّ» رابين لم يكن بعيدًا عن رغبات قادة الجبهة اللبنانية فعلاً عام 1976[1]. ولقد جاء التصوّر الإسرائيلي مناقضًا لتقارير السي آي إيه ـ حسبما جاء في كتاب كاي بيرد ـ والتي جاء فيها:

«المسلمون في لبنان كانوا أكثر تشوّقًا للوصول إلى حل للأزمة اللبنانية من المسيحيين.. ولكن المسيحيين كانوا ينظرون إلى المسلمين بعجرفة. وهذه النظرة الفوقية تكمن في جذور مصيبة لبنان. ولن نرى حلاً للأزمة اللبنانية لوقتٍ طويل. فالمسيحيون يريدون دولة لبنانية يحكمونها وتحميها الولايات المتحدة، كما هي إسرائيل دولة تحميها الولايات المتحدة. ولكنّهم لا يعلمون أنّنا لا نريد إسرائيل أخرى في المنطقة»[2].

لم يكن تدخّل إسرائيل أبدًا لمساعدة المسيحيين، بل لاستعمالهم وقود حربٍ ضد أعدائهم الفلسطينيين والسوريين واليساريين اللبنانيين، ومطية إضافية في ترسانة إسرائيل للسيطرة على لبنان والمشرق. فكيف حصل ذلك؟

(1) أحدثت حرب لبنان فرزًا سكانيًا عميقًا، حيث تمركزت أغلبية المسيحيين في شريط يمتد من جسر المدفون الذي يفصل قضاء جبيل عن قضاء البترون شمالاً إلى الوسط التجاري في بيروت وصولاً إلى كفرشيما جنوبًا، من الساحل إلى الجبل، أي «لبنان صغير» أقرب إلى الغيتو. ما يطرح تساؤلاً إذا ما كان تهجير المسيحيين من المحافظات ومن غرب بيروت كان من بنات أفكار إسرائيل كما طرح رابين، ضمن مشروع «وحدة البندقية المسيحية»، الذي كما نرى في هذا الفصل مطلبًا إسرائيليا أساسيًا من بشير الجميّل. Stocker, p. 173.

(2) Kai Bird, *The Good Spy*, p. 1985-189.

لقد مضت إسرائيل في تطبيق أفكارها وفق تشخيص رابين لضعف المسيحيين. فمنذ منتصف 1976 وخاصة بعد فوز تكتّل ليكود في أيار 1977، أخذت تدفع بشير الجميّل وقواته إلى تنفيذ أعمال عسكرية ضد منافسيه المسيحيين في المناطق الشرقية والشمال. فقد كانت قلقة من أنّ تعدّد الأحزاب والميليشيات المسيحية هو ضعف قاتل، وطلبت تكثيف القوّة المسيحية بأيدٍ قليلة منعًا لتشقّقها وعدم تشتيت قواها. وكانت ضربة بشير موجهّة أولًا نحو مناطق نفوذ آل فرنجية لأسباب سنأتي على ذكرها.

سبقت الإشارة إلى أنّ الرئيس سليمان فرنجيّة جاء من خارج التركيبة السائدة في بيروت وجبل لبنان من زعماء الموارنة، وأنّ علاقته مع السفير الأميركي في بيروت تدهورت في عام 1974 وبقيت باردة حتى نهاية عهده. ثم إنّ فرنجية كان حليف الرئيس السوري حافظ الأسد، وبفضل هذه العلاقة دخل الجيش السوري لبنان عام 1976 وضرَبَ أعداء الجبهة اللبنانية وأضعف اليسار اللبناني كثيرًا. ثم إنّ آل فرنجية أبقوا على تحالفهم مع سورية بعد خروج فرنجية من الحكم عام 1976. ولكن برودة فرنجية مع سفارة أميركا وتراجع أسهم دمشق في واشنطن انعكسا سلبًا على مستقبل آل فرنجية في لبنان. فقد شكّل آل فرنجية شوكة قاتلة لنفوذ القوات اللبنانية في مناطق سكن الموارنة شمال لبنان. ومن ناحية أخرى، أزعج موقف آل فرنجية المناهض لإسرائيل القادة الإسرائيليين الذين دعموا بشير الجميّل والميليشيات المسيحية. ذلك أنّ سليمان فرنجيّة، رغم تعاونه الكبير مع أميركا في أوائل السبعينيات، رفض مرارًا مبادرات إسرائيل تجاهه عندما كان رئيسًا للجمهورية، في حين تعاطى القادة المسيحيون الأخرون بإيجابية مع مبادرات إسرائيل. كما أنّ الصحافي البريطاني روبيرت فيسك ربط بين مجزرة إهدن ومقتل طوني فرنجيّة وعائلته في 13 حزيران 1978 بـ«رفض آل فرنجية العلاقة المتنامية للكتائب بإسرائيل منذ 1977»[1].

بعد فرار سليمان فرنجيّة من القصر الجمهوري إلى بلدة كفور في كسروان عام 1976، قلقت أميركا من احتمال وقوع السلطة بأيدي جماعات يسارية وفلسطينية مناهضة لواشنطن (وكانت تعتبر لبنان مركزًا إقليميًّا يحمي مصالحها ولا يجب أن تحكمه جهات معادية). فأوفدت السفير دين براون للاجتماع بقادة الجبهة اللبنانية واستكشاف مقدرتهم على الصمود. وكان ذلك في 30 آذار 1976. واستقبل أنطوان دحداح بصفته الرسمية كمدير للأمن العام دين براون لدى وصوله لبنان. وأثناء الاجتماع، سأل براون أركان الجبهة عن

(1) Robert Fisk, *Pity The Nation: Lebanon at War*, Oxford, Oxford University Press, 3rd Edition, 2001, p. 76.

استعدادهم للقتال. فأكّد بيار الجميّل وكميل شمعون على القتال والصمود، مع شكوى أنّ السلاح المتوفّر كان غير كافٍ وسينفَد خلال عشرة أيام أمام هجوم التحالف اليساري والفلسطيني. فتحرّك براون وأجرى اتصالات نجمت بعد يومين عن وصول باخرة إسرائيلية إلى جونيه تحمل ألف بندقية من نوع «فال» مع مليون طلقة.

إلا أنّ سليمان فرنجيّة وبعدما علم أنّ سلاحًا قد جاء عن طريق إسرائيل ولم يأتِ من أميركا مباشرة، رفض تسلّم اي طلقة لجماعته. وهنا بعثت له الحكومة الإسرائيلية رسالة بطريقة غير مباشرة حملها لوسيان دحداح شقيق أنطوان. وكان لوسيان دحداح حينها مدير عام إنترا وفي زيارة إلى فرنسا. وهناك طلبت منه جهات يهودية فرنسية حمل رسالة من إسرائيل تقترح على فرنجية أن يكلّف أنطوان دحداح كموفدٍ له إلى تل أبيب لبحث إمكانيات التعاون بين الجانبين. وعندما نقل أنطوان دحداح الأمر لفرنجية، كان موقف الأخير رفض «فتح قناة مباشرة مع حكومة إسرائيل الآن ونحن في حال ضيق» (أي تحت الضغط). وإذ كان توجّه فرنجية ضد الذهاب إلى إسرائيل، نصح دحداح: «إذا كان الأمر متروكًا لي فأنا أختار عدم الذهاب»[1].

في تلك الأثناء كانت قوات بشير تتدرّب في إسرائيل، وبدأت مئات ثم آلاف العناصر تعود من دورات التدريب في شمال إسرائيل ومهمتها تنفيذ خطة إسرائيل في توحيد البندقية المسيحية. في مقابلة على **قناة الجزيرة** قال روبير حاتم، المقاتل في القوات اللبنانية[2] إنّه أُرسل عام 1978 مع مجموعة من رفاقه إلى إسرائيل للتدريب: «كان معنا في إسرائيل بعض الذين أصبحوا فيما بعد مسؤولين في القوات اللبنانية.. فادي أفرام وفؤاد أبو ناضر وإيلي حبيقة، أي كل الـ Group اللي كانوا بالمجلس الحربي تقريبًا كانوا معنا». ويسأله سامي كليب: «يعني بتعرف إنّو لبنان كان ولا يزال في حالة حرب مع إسرائيل... هل شعرت أنك تذهب إلى بلدٍ عدو أم لأ؟»، فأجاب حاتم: «لأ، ما كان عندي هالتفكير».

انتشرت عناصر القوات في مناطق آل فرنجية، وهدّدت خاصة نفوذ لواء المردة على المؤسسات الاقتصادية وعمليات التهريب في ساحل شمال لبنان، حيث كان طوني فرنجيّة قائد لواء المردة، ضالعًا أصيلًا في تجارة المخدّرات بحكم صداقته مع رفعت الأسد شقيق

(1) «أنطوان دحداح الذي يمكن الوثوق به ولكن لا يمكن التعامل معه»، نبيل المقدّم، **وجوه وأسرار من الحرب اللبنانية**، ص 565 ـ 567.

(2) **قناة الجزيرة** «قصة روبير حاتم»، سامي كليب «زيارة خاصة»، 31 كانون الثاني 2000.

الرئيس السوري، والذي كان مسؤولاً أيضًا عن الوحدات العسكرية السورية في مناطق زراعة المخدّرات في شمال البقاع. وكان طوني فرنجيّة يراقب التغلغل العسكري المستجدّ للقوات اللبنانية في مناطق نفوذ المردة، فهدّد بشير أنّ «أي قدم تخطوها قواتك شمال جونيه سنقطعها لك»[1]. وجاء الفتيل إثر اغتيال مسؤول الكتائب في الشمال جود البايع. فأرسل بشير مجموعة من رجاله بقيادة سمير جعجع إلى إهدن في 13 حزيران 1978، قتلت 39 شخصًا بمن فيهم طوني فرنجيّة وأسرته.

إسرائيل تأمر: حرب تصفيات في «الشرقية»

بعد تسديد الضربة لآل فرنجية في حزيران 1978، كانت ميليشيا النمور الأحرار التابعة لآل شمعون الهدف التالي لبشير. فقد تمركزت ميليشيا شمعون في الكانتون المسيحي بعد سقوط معاقلها في جبل الشوف وساحله وفي قضاء النبطية عام 1976. ولكنّها لم تلتحق تمامًا بالقوات اللبنانية بقيادة بشير. فكان بشير يترصّد النمور بقواعدهم المستقلة ويراقب مصادر تمويلهم.

ويذكر جوزف أبو خليل أنّ من أسباب تصفية بشير للنمور وإنهاء الوجود المسلّح لحزب الوطنيين الأحرار أنّ «داني شمعون أمين الدفاع في الحزب المذكور كان يتعامل مع الدوائر الإسرائيلية بصورة مستقلة» عن قيادة القوات[2]. ويعتقد أبو خليل أنّ هذا لم يرُقْ لإسرائيل، ولكنّه لم يذكر أنّ تل أبيب هي التي كانت تدفع بشير للقضاء على منافسيه على الساحة المسيحية. كما ذكرت مصادر أخرى أنّ بعض قيادات ميليشيا النمور مثل الياس الحنّوش والزغلول، وخاصة في عين الرمانة، كانوا على صلة بأجهزة المخابرات الفلسطينية[3]. وكان «أبو النديم» مسؤول أمن فتح في الفاكهاني على اتصال مباشر بالحنش أثناء المعارك ـ وفق مصادر المكتب الثاني الذي رأسه جوني عبدو. ويحكي الوزير صلاح سلمان أنّ داني شمعون زاره في الوزارة عام 1977 وطلب منه أن يوعز لمصلحة السيارات في وزارة الداخلية تسجيل عدد كبير من سيارات دودج باسم حزب الأحرار، كان النمور

(1) Jonathan Randal, *Going All the Way*, pp. 118-121, 136; Sandra Mackey, *Lebanon*, pp. 99, 267n; *The Globe and Mail*, November 22, 1986; London Times, September 14, 1977; Robert Fisk, *Pity the Nation*, p. 76.

(2) جوزف أبو خليل، ص89.

(3) جريدة الديار 1 آذار 1998.

قد سرقوها من المنطقة الحرّة في مرفأ بيروت واستعملوها في أعمالهم العسكرية[1]. ومن أعمالهم اغتيال ليندا جنبلاط شقيقة كمال جنبلاط في شقتها في الأشرفية. فجنّ جنون بيار الجميّل وذهب بشير إلى غرب بيروت عبر خطوط التماس لتعزية كمال جنبلاط وقدّم له ملفًّا كاملاً عن الجناة. إذ لم تكن معاداة الدروز في حسابات بشير.

في 7 تموز 1980، هاجمت قوات بشير مراكز النمور وخاصة في منطقة جونية، ما أدّى إلى مقتل العشرات وجرح المئات ورميت جثث المقاتلين في البحر. فاستولى رجال بشير على مرفأ أكوا مارينا ومنتجع الصفرا وسيطروا على مرافئ النمور الخمسة التي استعملتها ميليشيا شمعون لتهريب الحشيش والبضائع. وإذ أعلن بشير إغلاق هذه المرافئ ودكاكين النمور في المناطق الشرقية التي كانت تتعامل بالممنوعات والدعارة والمقامرة، أعاد بعد ثلاثة أسابيع فتح هذه المرافئ تحت قيادته. وجرت اقتحامات مماثلة في عين الرمانة. وبعد سقوط معاقل النمور اضطرّ مَن بقي حيًا للالتحاق بالقوات اللبنانية أو الهرب إلى غرب بيروت والاستقرار في زحلة بقيادة «الحنش». أمّا داني شمعون فقد فرّ إلى فرنسا، ثم قدّم بشير مبلغًا من المال لوالده كميل شمعون. وبعد فترة سمح بشير لآل شمعون بحصّة من أرباح مرفأ ضبيه الذي كان تحت سيطرتهم سابقًا.

عن العملية ضد النمور قال روبير حاتم لسامي كليب: «قالوا إنّو الأحرار صاروا يعملوا تجاوزات كثير، يعني سكّروا الطرقات ونزّلوا الدبابات. فصدر قرار «وحدة البارودة» بكل الشرقية. بشير الجميّل والمجلس الحربي قرروا شو بدّو يصير في المعركة، وكان كل واحد إله دور. أخذنا دور بس نحنا وسّعنا بالكماين. أنا بنقطة الرابية مارينا كمقاتل عادي بس... وإيلي حبيقة مسؤول مركزي عن العملية.. أكبر معركة مع الأحرار كانت بالرابية، ومناطق المعارك كانت طبرجا والبوار والصفرا... وكل مراكز الأحرار»[2]. أمّا الميليشيات

(1) صلاح سلمان، ص136.

(2) قدّم سامي كليب روبير حاتم في الحلقة كالتالي: «روبير حاتم ترعرع على القتال في صفوف الجبهة اللبنانية وحزب الكتائب والقوات اللبنانية، وتعلّم الحرب في إسرائيل المعادية للبنان، وشارك في الحروب الداخلية ضد الفلسطينيين، وخَطَف وعذّب لخدمة ما كان يعتقدها القضية». وُلد روبير حاتم عام 1956 وانتسب إلى الكتائب في سن مبكر، حيث قاتل في صفوف الكتيبة 104. وتدرّب في إسرائيل في تشرين الأول 1978 ضمن مجموعة من 400 متدرّب بقيادة بطرس خوند. وكان الخريجون نواة جيش رديف لإسرائيل في جنوب لبنان. وهناك تعرّف على إيلي حبيقة الرجل الثاني في ميليشيا الكتائب المكلّف بالتعاون والتنسيق مع الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان. وأصبح كوبرا أمين سر الشعبة الثالثة =

الأخرى كحراس الأرز و«التنظيم» فقد كانت قليلة العدد والتزمت بقيادة بشير وهي قيادة باركتها الجبهة اللبنانية دومًا.

باكتمال انتصاره في الكانتون المسيحي، أعلن بشير القوات اللبنانية الميليشيا الوحيدة شرق العاصمة في منحى واضح نحو الاستبداد. فهو استطاع خلال أشهر إرغام القوات السورية على الانسحاب من الكانتون المسيحي، ومنع الجيش اللبناني من الانتشار في المناطق المسيحية، وقضى على ميليشيا النمور وهاجم آل فرنجية في عقر دارهم. وانتزع موافقة المكتب السياسي الكتائبي على التخلّي للقوات عن كل مقاتلي الكتائب تقريبًا، وامتناع حزب الكتائب عن أي عمل مسلّح خارج نطاق القوات. فلم يبقَ لدى المكتب السياسي سوى المتن الشمالي كمنطقة مسلّحة كتائبية تدين لشقيقه أمين الجميّل. حتى أنّ بشير لم يعد يكترث لرغبات والده بيار الجميّل مؤسس ورئيس حزب الكتائب. ومثال على ذلك أنّ أمن القوات أمسك أربعة أشخاص جاؤوا من البقاع ومعهم كمية من الهيروين إلى شرق بيروت، وكان أحدهم معروفًا لدى الشيخ بيار. فتدخّل بيار الجميّل لدى بول العريس مسؤول الأمن لدى بشير طالبًا إطلاق هذا الشخص، على أساس أنّ المخدّرات التي ينقلونها كانت للتصدير إلى خارج لبنان وليست للبيع في شرق بيروت. فلم يلبِ بول العريس طلب الشيخ بيار مبرّرًا أنّه لا يستطيع أن يستجيب لإلحاحه قبل مراجعة بشير. ولكن بشير أمر بول العريس أن يتجاهل طلب والده[1].

وبعدما أصبح بشير الجميّل سيّد الكانتون المسيحي واحتكر المرافئ وخطوط دخول وخروج البضائع المهربة، أوقفت إسرائيل دعمها المالي للميليشيات المسيحية عام 1980، وطلبت منه أن يبدأ بتسديد ثمن شحنات الأسلحة التي ترسلها إلى جونيه بالدولار. خاصة بعدما أصبحت خزينة بشير طافحة بالأموال.

ثم صوّب بشير اهتمامه نحو مدينة زحلة في خريف 1980 والتي كانت تشكّل نقطة مواصلات رئيسية لتجارة المخدّرات والعاصمة التجارية المنظِّمة لهذه التجارة. وما أن حلّ ربيع 1981، حتى نشبت معركة بين القوات اللبنانية والجيش السوري حول زحلة. فسجّلت تلك اللحظة التاريخية تقاطع خطواته المدعومة إسرائيليًا مع دخول أميركا على الخط.

* * *

= (شعبة العمليات) في القوات اللبنانية التي قادها حبيقة. فعمد حبيقة إلى دمج الشعبتين الثانية (الأمن) والثالثة وشكّل «جهاز أمن القوات». وأصبح كوبرا مرافقًا لحبيقة وحارسه الشخصي لعشرين عامًا.

(1) Barbara Newman, *Love and Death in Beirut*, p. 131.

قبل عودة تمرز إلى لبنان وقبل أن يصبح أمين الجميّل رئيسًا للجمهورية في نهاية 1982، كان بشير الجميّل في مسار تصاعدي وقد أصبح سيّد الكانتون المسيحي بلا منافس، بدعم إسرائيلي كبير. ففي العام 1980، وضع بشير ومستشاروه خطّةً بأهداف مرحلية نشرها جوزف أبو خليل في كتابه، هي:

«(1) تنظيم المقاومة المسيحية من خلال تقوية القوات اللبنانية وتعزيزها،

(2) توحيد الموقف السياسي عند المسيحيين،

(3) الاتصال بالمحافل الدولية عبر مكاتب تنشأ في الخارج لهذه الغاية،

(4) التعاون مع إسرائيل والافادة منها كمصدر للسلاح وكعنصر أساسي في الخطة،

(5) الوصول إلى الحكم بالتعاون مع رئيس الجمهورية الياس سركيس»[1].

وإذ أخذت البنود 1 و2 و3 و4 طريقها إلى التنفيذ، بقي البند الخامس، هدف الوصول إلى رئاسة الجمهورية. وهذا ما احتاج إلى نار هادئة ودبلوماسية محلّية. ويشرح جوزف أبو خليل أنّ خطّة بشير لكي تنجح احتاجت إلى تحالف مع ميليشيا الدروز وميليشيا حركة أمل «وفقًا لسلّم أولويّات يبدأ بالزعامات الدرزية (وليد جنبلاط) مرورًا بالقيادات الشيعية (حركة أمل) وانتهاءً بالقوى السنيّة (المرابطون)... والعمل على تفتيت ما تبقّى من الحركة الوطنية وانقاذ المسلمين من الهيمنة الفلسطينية»[2]. وبالتالي تنتهي حرب لبنان بانتصار القوى التقليدية على ما تبقّى من فلول اليسار اللبناني والتنظيمات الفلسطينية. وبدأ مستشارو بشير اتصالات مع وليد جنبلاط حيث كان سمير فرنجية واسطة الحوار. واختصر سمير فرنجية الوضع على الساحة في نهاية 1980 كما يلي: «قويَ دور الشيعة بعد غياب الصدر. والجزء الكبير من المقاتلين اللبنانيين في الحركة الوطنية والمنظمات الفلسطينية تركوا صفوفها وانضموا إلى حركة أمل وصارت هناك مناطق لأمل ممنوعة على سواها... والردّة المنتَظَرة من الشيعة تمّت أخيرًا في صدام أمل مع المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية»[3]. وبكلام آخر، ظهرت على الساحة اللبنانية منذ 1980 قوى متشابهة بخلفيتها الطائفية واليمينية ومقبولة ضمنًا لدى الولايات المتحدة والدول المحافظة العربية.

(1) جوزف أبو خليل، ص 104.

(2) جوزف أبو خليل، ص 108 ـ 109.

(3) جوزف أبو خليل، ص 150 ـ 151.

حلقة الموساد

توّجت حركة بشير عام 1980 عشر سنوات من التطورات على الساحة اللبنانية: بدءًا بضرب أجهزة أمن الدولة اللبنانية، وانهيار الجيش اللبناني، وضرب أجهزة أمن المقاومة الفلسطينية، وصعود الموساد والسي آي إيه في بيروت. ولقد استمرّ وصول عملاء الموساد إلى لبنان لتنفيذ المزيد من الاغتيالات والمهام، بعضها له بُعد سياسي.

في خريف 1980 حضرت إلى إسرائيل امرأة يهودية أميركية تدعى بربارا نيومان أمضت شهورًا في تل ابيب والقدس والتقت مسؤولين إسرائيليين من غلاة الصهيونية مثل رافايل إيتان الذي قاد عملية اغتيال علي حسن سلامة (وسيصبح إيتان أيضًا «بطل» غزو لبنان ومجزرة صبرا وشاتيلا عام 1982)، ودايفيد كمحي ـ الرجل الثالث في الموساد ـ الذي أوفده رئيس الحكومة مناحيم بيغن عام 1977 ليقود مكتب الموساد في منطقة الضبيّه شمال بيروت. وكان كمحي من مكتبه هذا ينسّق مع القوات اللبنانية لغزو لبنان ويحضّر لجلسات عشاء وغداء جمعت إيتان وأرييل شارون مع بشير الجميّل وسياسيين لبنانيين وقادة ميليشيات، حيث كانت تُلتقط صور تذكارية باتت منتشرة على الانترنت.

في حي «كريا» في تل أبيب الذي ضمّ وزارة الدفاع وأجهزة المخابرات الإسرائيلية الموساد، التقت نيومان برافايل إيتان، ضابط الموساد والاستخبارات العسكرية، وكان وقتها قد أصبح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ومستشار بيغن للإرهاب. والتقت أيضًا دان باتير مستشار بيغن ويوري دان والجنرال تسفي بار. ولكن لقاءها الأهم كان مع دايفيد كمحي الضليع في ملف لبنان. فمهّد لها كمحي الذهاب إلى بيروت وأعطاها لائحة أسماء لتلتقيها وبعضها لقادة القوات اللبنانية والكتائب وشخصيات لبنانية أخرى.

وسألته نيومان: «ومَن سألتقي هناك؟»

كمحي: «ستلتقين بشير الجميّل... شاب في الثانية والثلاثين من عمره وقائد القوات اللبنانية، الميليشيا المسيحية. وهو رأس حربنا ضد الإرهاب في لبنان وهو يحارب السوريين والفلسطينيين. بشير هذا هو شخص وسيم ورجل غير عادي. وأنا شخصيًا أعتقد أنّه إذا كان هناك من أمل للبنان فبشير الجميّل يجسّد هذا الأمل. لقد حقّق بشير ما عجز أي رجل آخر في لبنان عن تحقيقه، وهو توحيد المسيحيين... إنّه ليس قدّيس ولكنّه عمل ما يلزم عمله لتوحيد المسيحين»[1].

(1) Barbara Newman and Barbara Rogan, *The Covenant: Love and Death in Beirut*, Crown Publishers, New York, 1989. PP. 19-23.

وشرح كمحي لبربارا نيومان أنّها ستنزل في أوتيل ألِكسندر في الأشرفية لأنّه الفندق المفضّل لعملاء الموساد والشخصيات الإسرائيلية، وهناك سيلتقيها موفد بشير الجميّل. وحذّرها أن لا تذهب إلى أوتيل كومودور المقرّب من الفلسطينيين والذي يقع في غرب بيروت.

تشرح نيومان أنّ بشير أمضى في العام 1972 عدّة أشهر في الولايات المتحدة حيث كان لآل الجميّل علاقات مع جهات ثريّة في مدينة هيوستن. وأنّه تلقّى موادّ دراسية في الجامعة هناك، ثم انتقل إلى واشنطن حيث عمل في شركة محاماة. وأنّ بشير طمح لمنصب قيادي في الكتائب، وكان الثاني في التراتبية العائلية بعد شقيقه أمين الذي يكبر بشير بست سنوات والذي اختاره بيار الجميّل ليرثه في الزعامة. وأصبح أمين نائبًا ووزيرًا في بداية السبعينيات وتمتّع بشعبية في قضاء المتن. وعندما عاد بشير إلى بيروت وافتتح مكتب محاماة في مبنى الموداكا في شارع الحمرا، كان عقله في حزب الكتائب وفي السياسة. فأمضى معظم وقته مسؤولاً في فرع الكتائب في الأشرفية. وذكرت نيومان ما قاله لها مسؤولون اسرائيليون عن ضغطهم على القيادة المسيحية في لبنان لتتّحد بأن لا أمل بانتصار المسيحيين على السوريين والفلسطينيين طالما أنهم غير متّحدين، وأنّ إسرائيل دعمت بشير لتحقيق وحدة المسيحيين[1].

في كانون الأول 1980 غادرت بربارا نيومان إسرائيل من مطار بن غوريون إلى مطار القاهرة ومنها إلى مطار بيروت، ونزلت في أوتيل ألكسندر. وهناك حضر بيار يزبك مستشار بشير الاعلامي، وأبلغها أنّ بشير ينتظرها في منزله (استُبدل بيار يزبك كمستشار إعلامي بشخص آخر هو فادي الحايك). وفي منزله استقبلها بشير وزوجته صولانج توتونجي وقال لها: «نحن نحارب الفلسطينيين منذ 12 سنة» (أي منذ 1968)[2]. وشرح أنّ القوات أقامت شبه دولة في مناطق نفوذها لملء الفراغ، وهي تدير مستشفيات ومحاكم ودور أيتام ونوادٍ للشبيبة وبرامج للعجزة ومحطات إذاعة، الخ. ثم قال لها: «هل تعلمين أنّ القوات اللبنانية افتتحت إذاعة للموسيقى الكلاسيكية؟ ذلك أنّنا وحدنا في لبنان نحمل رؤية للمستقبل. وسوف نربح الحرب ونطرد السوريين وأتباعهم الفلسطينيين. وبعد ذلك نبدأ عملنا الحقيقي في إعادة بناء لبنان».

(1) Barbara Newman, *Love and Death in Beirut*, p. 106.

(2) Barbara Newman, *Love and Death in Beirut*, p. 44.

وأضاف بشـير: «عام 1970 كنتُ في الثالثة والعشـرين من عمري والتقيت بالرئيس المصري جمال عبد الناصر. وكنتُ أشـعر وقتها أنّ عبد الناصر يمثّل كل شـيء أنا كنت ضدّه، وأعني كنت ضد القومية العربية وطغيان الأغلبية المسلمة... كنتُ أكره عبد الناصر في السياسة ولكني كنت معجبًا به كشخص وطني عظيم. وكان ابنه خالد صديقي ودعاني لزيارته في القاهرة. وهناك في بيتهم قدّمني لأبيه، فمدّ جمال عبد الناصر يده لمصافحتي وأبقى يدي في يده وهو يتأملني. ومضت برهات أحسسـتها دقائق وهو صامت ينظر في عينيَّ وكأنّه يتعمّق في نفسيتي. ثم قال لي مبتسمًا: «أرى في عينيك أنّ قدرك هو أن تقود لبنان نحو الحرية». وأنا صدّقته في حينها لأنّي كنت أعلم أنّ ما قاله كان صحيحًا. واليوم لا أعلم كم بقي لي من الوقت كي أقود لبنان نحو الحرية»[1].

أخذت بربارا نيومان منذ وصولها إلى لبنان ترافق بشير في جولاته اليومية في شرق بيروت وضواحيها، تلتقي العائلة والأقارب ومسـؤولي حزب الكتائب والقوات اللبنانية وتزور جبهات القتال. وكانت مع بشير وهو يلقي خطابات في مناسبات سياسية واجتماعية. ومع الوقت أصبحت عشـيقته، وبذل جهدًا لزيارتها في منزلها عندما ذهب إلى واشنطن. وعلمت زوجته صولانج بأمر العلاقة باكرًا، وواجهت بربارا نيومان وسألتها: «لماذا تمضين الكثير من الوقت مع بشير؟» (كما جاء في كتاب نيومان)[2].

ومن اللقاءات التي حضرتها نيومان بدعوة من بشـير، كانت حفل عشـاء في منزل جوزف أبو حلقة زوج جاكلين أخت بشـير، وهو إبن فكتوريا تمرز ابنة عم والد روجيه تمرز. وتصف نيومان جـوزف أبو حلقة انه رجل أعمال ومنزله كبيـر وفخم من طابقين penthouse وداخله كميات من الكريسـتال والذهب والفضـة واللوحات الزيتية في غرفة الصالون. ولحظت نيومان أنّ جميع الحضور كان يتكلّم الفرنسـية ثم يقلب إلى العربية لمخاطبة الخدم[3].

وكان حاضرًا في السهرة عدد كبير من أسرة الجميل منهم شقيقة بشير ماديس الجميّل زوجة جوزف أسود (توفّيت في شـباط 2010). وبدت ماديس غاضبة من بشير في تلك السهرة لأنّ ابنها الشـاب (19 عامًا) قُتل في الجبهة. وتصف نيومان مائدة الطعام الحافلة بعشرات الأطباق، وهي تجلس إلى جانب جوزف أبو حلقة الذي أخذ يجادلها في السياسة

(1) Barbara Newman, *Love and Death in Beirut*, pp. 84-85.

(2) Barbara Newman, *Love and Death in Beirut*, p. 135.

(3) Barbara Newman, *Love and Death in Beirut*, p. 48.

الأميركية. فنهرَهُ بشير الذي كان يجلس إلى رأس الطاولة، وصمت أبو حلقة وتوقف عن محادثة بربارا ونقل الحديث إلـى زوجته. ثم تتحدّث نيومان عن لقاءاتها مع بشـير في المجلس الحربي في الكرنتينا شرق بيروت، وتصف الآليات العسكرية من سيارات جيب ومدرعات التي أخذتها القوات اللبنانية من إسـرائيل عام 1976 وكانت تحرس المجلس، وأنّ ملابس عناصر وقادة القوات اللبنانية كانت كلّها من إسـرائيل باستثناء شارة القوات اللبنانية بالعربية ـ أرزة وإطار أحمر علـى جيب الصدر. كما لاحظت نيومان وجود ثلاثة أعلام ترفرف أمام مبنى القوات: علم لبنان وعلم القوات وعلم الكتائب.

الحلقة الأميركية

في كتاب بربارا نيومان عشـرات الصفحات الإيجابية عن نضوج بشـير وشخصيته القيادية والكاريزما التي جذبت مئات ألوف اللبنانيين إليه. فنوّهت أنّ سنّه ـ 32 سنة ـ لم يتناسب مع مسـتوى نضجه، وأنّ ابن الثلاثين عند العرب ليس كإبن الثلاثين في أميركا حيث يبقى الأميركي مراهقًا يلهو ولو أصبح في منتصـف الثلاثينات من عمره[1]. وجاء توصيف نيومان هذا في معرض حديثها عن تغيّر جذري طرأ في شخصية بشير في خريف 1980. فسجّلت أنّ بشير تغيّر كثيرًا بعد سلسلة مجازر ارتكبتها جماعته في لبنان، ابتداءً من مجزرة السبت الأسـود في بيروت في كانون الأول 1975، ثم مجازر المسلخ وتل الزعتر في 1976، ومجزرة إهدن فـي 1978، وآخرها كان في 7 تمـوز 1980 مجزرة الصفرا ضد ميليشيا النمور وداني شمعون. وتشرح نيومان أنّ بشير، «إضافة إلى شعبيته، كان له جانب مظلم ميليشياوي ومخيف لا يردعه شيء، قام مرّة بصفع جوزف الهاشم مدير إذاعة صوت لبنان بقوّة أمام الناس، وأعطى أوامر لرجاله لتنفيذ عمليات قتل وارتكابات».

ولكن كل هذا التوصيف النفسي لبشير لم يعنِ شيئًا. بل كان ثمّة حقائق استراتيجية تشرح تغيّر نهج بشير الدموي قبل تموز 1980 إلى شـيء آخر مختلف. وهذا واضح من خطته المذكورة أعلاه. حتى أنّه هو نفسه أوضح لنيومان أنّ هدفه تحقيق وحدة المسيحيين تحقّق، والآن أصبح هدفه تحقيق وحدة لبنان. ولذلك أخذ يخفّف من العمل العسـكري ويتكلّم أكثر في السياسة: «أنا مؤمن أنّ قدري هو توحيد كل المسيحيين تحت راية واحدة، ثم توحيد المسيحيين مع المسلمين والدروز في بلد واحد. ويومها سنرفع علم لبنان فقط في كل مكان».

(1) Barbara Newman, *Love and Death in Beirut*, p. 64.

وهنا سـألت بربارا نيومان بشـير إذا كان هدفه توحيد لبنان فلماذا عيّن إيلي حبيقة مسؤولاً للأمن في القوات، وخاصة بعد مقتل مايا إبنة بشير في انفجار في شباط 1980؟ وكيف سيخدم تعيين حبيقة توجّه بشير نحو العمل السياسي؟ خاصة وأنّ «حبيقة مشهور عنه انّه قاتل ودموي وشارك في مجازر ومنها مجزرة السبت الأسود، ويتاجر بالمخدّرات من البقاع مع رفعت الأسـد المعروف بأمير تجارة المخدّرات في الشرق الأوسط». فلم يجب بشـير وتنصّل من أعمال حبيقة وما ارتكبه، بأنّ هذا الأخيـر لم يكن مأذونًا له بما فعله، وأنّه عيّنه مسؤولاً للأمن كي يبقيه قريبًا منه وتحت سيطرته.

أمّا كيف بدأ مشوار تحوّل بشير الطويل من ميليشياوي إلى مرشّح لرئاسة الجمهورية وزعيم عسكري وسياسي أول في المناطق الشرقية، فقد جاء في كتاب كاي بيرد أنّ بشير الجميّل أصبح عام 1980 على علاقة وثيقة بالأميركيين بعدما كان مسؤولو السي آي إيه في بيروت يعتبرونه «بربريًا وقاتـلاً» barbarian and a murderer. فقد كانوا يسـتعملون هذا الكلام لوصفه في مرحلة احتكار إسرائيل لأعمال بشير من 1976 إلى تموز 1980. ولكن بعد تطوّر علاقته بالأميركيين، طرأ اعتدال على توصيف السي آي إيه لبشير، فأخذ روبرت إيمز يصفه مثلاً أنّه «متوّحش فعلاً ولكنه أمير حرب يخصّنا «our brutal warlord». وأخذ بوب وودوارد، مراسل **الواشنطن بوست**، يكتب عن بشير الجميّل أنّه كان يعمل للسي آي إيه واسمه على كشف رواتبها، ولكن «سام وايمان»، الذي عمل في مكتب السي آي إيه في بيروت نفى هذا الأمر وأنّ ما كتبه وودوارد سببه نقص في المعلومات[1].

وسيكون توسّع بشير بين ولاءين عام 1980 ـ لأميركا ولإسـرائيل ـ سيفًا ذا حدين كما سـنرى. فإسـرائيل في عهد بيغن وحزب الليكود، وأميركا في عهد رونالد ريغن ليسـا مثل إسـرائيل في عهد غولدا مائير واسـحاق رابين وحـزب العمل أو أميركا في عهد نيكسـون وكيسنجر. ففي عهد الليكود لم تكن إسرائيل تعمل تمامًا كما تطلب أميركا، بل كانت مشاكسة يحكمها أمثال بيغن وشارون وإيتان وشامير. وهذه المشاكسة هي ما أدّى إلى سياسة متهوّرة في المنطقة، وإلى غزو مجنون للبنان عام 1982 وإلى فشل لسياسة أميركا عام 1983.

لقد كان قادة أحزاب الجبهة اللبنانية على الموجـة الأميركية، وكان دعم أميركا منذ أواخر الستينيات يتغاضى عن ممارسات الميليشيات المسيحية وضلوعها مثلاً في تجارة المخدّرات بشـكل واسـع. حيث أكّد أكثر من مرجع أميركي أنّ «المخابرات الأميركية

(1) Kai Bird, *The Good Spy*, p. 177.

والسـفارة الأميركية في بيروت ومكتب مكافحة المخدّرات الفدرالي الأميركي قد وثّقوا بشكل موسّـع وكامل ضلوع الزعماء المسيحيين في تجارة المخدّرات»[1]. وتعمّق الدعم الأميركي واحتضان واشنطن للقضية المسيحية في لبنان عام 1980 مع انتخاب رونالد ريغَن رئيسًا لأميركا. حيث جاء في تقرير **للواشنطن بوست** أنّ «لوبيًا لبنانيًا في واشنطن انهمك في عزّ الحملات الانتخابية عام 1980 في العمل لفوز ريغَن، وقدّم رجال أعمال مسيحيون أميركيون من أصل لبناني تبرعات للحزب الجمهوري ومرشّحيه وروّجوا لصالح ريغَن». ويضيف التقرير أنّ بشير الجميّل قد أعجبه نجاح اللوبي الصهيوني في واشنطن «أيباك[2]» وقرّر تأسيس لوبي لبناني خاص به، وهكذا ولد لوبي يمثّل بشير ويدعى «العصبة اللبنانية الأميركية» American Lebanese League.

وهكذا، على خلفية تحوّل بشير عام 1980 وضمن خطته، افتتحت القوات مكاتب في الخارج وخاصة في واشنطن حيث كان ممثلها ألفرد ماضي يرأس مكتبًا للاتصال بالسي آي إيه وبأعضاء الكونغرس وبالإدارة والبنتاغون والإعلام الأميركي، وكذلك يربط الجالية اللبنانية في الولايات المتحدة بقضية القوات ويحشـد لها الدعم والتمويل. وتذكر بربارا نيومان أنّ السـي آي إيه درّبت عناصر القوات اللبنانية ومنهم إيلـي حبيقة. ولكن ليس واضحًا ما إذ توقّفت إسرائيل عن تدريب أجهزة القوات، ومتى بدأت المخابرات الأميركية تدريباتها للقوات، أو إذا كان التدريب على أيدي الإثنين في نفس الوقت.

في العام 1980 أيضًا أمرت إسـرائيل باغتيال السفير الأميركي في بيروت، جون غونتر دين.

(1) Ralph Cwerman, «Lebanon's Valley of Drugs», *The Washington Post*, November 18, 1990, «... Christian complicity in the drug trade has been well-documented by the U.S. Drug Enforcement Administration and other monitoring groups. But because the United States was supporting the Christian cause in Lebanon at the time of the documentation, efforts were made to prevent such disclosures. The Christian monopoly over the drug trade began to deteriorate in the late 1970s. Syria had taken control of the Bekaa and violent inter-Christian feuding erupted as a result of the 1978 assassination of Tony Franjieh, a Christian chieftain. Disagreements between the Christian factions over equitable divisions of drug revenues soon followed. Wholesale slaughter between Christian clans arising from drug disputes was further aggravated by stringent Syrian security measures over the Bekaa Valley. Although hundreds of thousands of pounds of hashish were still coming out of the Bekaa, Christian forces now had to share drug revenues with their Syrian counterparts.» «https://www.washingtonpost.com/archive/opinions/1990/11/18/lebanons-valley-of-drugs/9cca8a22-5a60-4529-9d5c-cfedf083af4f/?utm_term=.e1a9a7778e4d

(2) America – Israel Public Affairs Committee, AIPAC.

الموساد: «أقتلوا غونتر دين»

في أيلول 1978 عيّن الرئيس الأميركي جيمي كارتر سفيرًا جديدًا لدى لبنان بعد تقاعد السفير ريتشارد باركر. وكان السفير الجديد هو جون غونتر دين الدبلوماسي المخضرم وصاحب خبرة عادت أكثر من 30 سنة[1]. ولقد اطّلع المؤلف على مقال صحافي في جريدة لبنانية جاء فيه أنّ غونتر دين «عمل جاهدًا من أجل أن تستعيد سلطة الدولة اللبنانية وجودها وأن تتخلّى الميليشيات لها عن المناطق التي تسيطر عليها». ولكن المقال نفسه يذكر حادثة مثيرة عن غونتر دين بشكل عابر وعادي وبأسلوب مبهم وغير واضح. إذ جاء في المقال: «... وعندما لم تتجاوب القوات اللبنانية وكانت بقيادة الشيخ بشير الجميّل مع مساعي السفير الأميركي، امتنع عن التعاطي معها وكذلك عن عقد لقاءات مع قائدها، وساءت العلاقات بينهما، إلى حدّ أن مؤخرة سيارته تعرّضت لصاروخ وكان راكبًا فيها، فيما كان في طريقه إلى السفارة»[2].

هذا الإبهام والعرض العابر وتسخيف محاولة اغتيال السفير الأميركي لم يكن بريئًا. وهو أثار فضولنا، فقمنا بأبحاث وتبيّن أنّ السفير غونتر دين قد تعرّض لمحاولة اغتيال في 27 آب 1980 في اليرزة شرق بيروت، وأنّ هذا الحادث قلَبَ حياته لسنوات طويلة، وكان أساسيًّا في سيرته الذاتية التي نشرها عام 2009. وفيها يكشف غونتر دين الكثير من الأمور عن لبنان وإسرائيل والسياسة الأميركية[3].

---

(1) منذ بدأ حياته العملية عام 1950، وبفضل شهاداته ولغاته، وجد غونتر دين عملًا كخبير اقتصاديّ في الإدارة العامة الأميركية، وتنقّل في عددٍ من الوظائف الحكومية من 1951 إلى 1963 في أوروبا وتدرّج في السلك الدبلوماسي الأميركي في بلدان آسيا وإفريقيا. ثم حصل على ترقيات في الستينيات ومناصب في عواصم رئيسية حتى 1969. ولكنّه بعد ذلك فضّل العمل الأكاديمي، فأصبح أستاذًا في العلاقات الدولية في جامعة هارفرد، ثم عاد إلى العمل الدبلوماسي سفيرًا لأميركا في فيتنام والدانمرك، وهناك تعلّم اللغة الدانمركية التي تشبه الألمانية وأتقنها.

(2) «لكل مرحلة وجه ولكل مقام مقال: سفراء الولايات المتحدة الأميركية إلى لبنان»، إميل خوري، **جريدة الحياة** 26 تموز 1998. هذا المقال مليء بالأخطاء من حيث المعلومات: فالاسم الكامل لغودلي هو جون غودلي وليس وليم غودلي، واسم عائلة السفير عام 1980 هو «دين» Dean وليس «غنتردين» والسفير دين كان متّجهًا إلى منزل رئيس الجامعة الأميركية وليس إلى السفارة الأميركية.

(3) John Gunther Dean, *Danger Zones: A Diplomat's Fight for America's Interests,* New York, New Academia Publishing, Vellum Imprint, 2009.

في 6 أيلول 2002، بعد 22 عامًا من محاولة اغتياله، تحدّث غونتر دين عن تجربته في بيروت في الأعوام 1978 إلى 1981، و«كيف تصرّف بشجاعة وإخلاص لخدمة أهداف السياسة الأميركية نحو لبنان، والتي أعلنتها الإدارات الأميركية مرارًا: الحفاظ على حرمة أراضيه ووحدته واحترام سيادته»[1]. وأنّه في سعيه لتطبيق هذه السياسة حاولت إسرائيل قتله هو وعائلته. وظهرت مذكراته عام 2009، وكشف فيها أنّ عدم عمله لمصلحة دولة أخرى - مهما كانت درجة صداقتها لأميركا - هي إسرائيل كانت خطيئته. ويسوق دين الحادثة التالية: «في العام 1980 أبلغني الرئيس سركيس أن جماعة أصولية مسيحية ذات ميول صهيونية متطرّفة، أقامت وبكل وقاحة محطة إذاعة وتلفزة قرب مرجعيون برعاية إسرائيل Middle East TV وتبثّ دعاوى صهيونية تجاه القرى اللبنانية. فطلب منّي الرئيس سركيس وقف هذه المحطة غير الشرعية التي تتحدّى السيادة اللبنانية. ووعدته معالجة الأمر مع حكومتي وأرسلت مذكرتين إلى واشنطن ولم يأتني جواب. فاتصلت بمسؤول في مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، وأجابني: «يا جون، إذا كنت تعرف مصلحتك، فعليك أن تخرس! «John, if you know what is good for you, shut up»[2].

ولد غونتر دين في ألمانيا وهاجر مع ذويه إلى أميركا حيث حصل على الجنسية الأميركية وهو في التاسعة عشرة من عمره. وإضافة إلى طفولته ومراهقته في ألمانيا، فقد أمضى غونتر دين معظم حياته كمواطن أميركي خارج الولايات المتحدة نفسها، وبقي في شخصيته الأساسية وسلوكه ألمانيًّا يتكلّم الألمانية كلغة أم إضافة إلى الإنكليزية والفرنسية والدانمركية، وكان جدّيًّا في سلوكه، مهذّبًا واسع المعارف. ولذلك كان في عمله الدبلوماسي شديد الاستقامة. أمّا تسميته سفيرًا في لبنان، فله سببان:

أولاً، أنّ خلفيته كيهودي ألماني تشبه خلفية هنري كيسنجر، حيث افترض اللوبي الصهيوني وأصدقاء إسرائيل في الإدارة الأميركية وفي الكونغرس أنّ تعيين دين سفيرًا في لبنان سيكون لمصلحة إسرائيل. وكانت الخارجية الأميركية تدرك أنّه يهودي. إذ بينما كان دين يستعد للمثول أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس لتأكيد تعيينه سفيرًا لدى

---

(1) «American Ambassador Recalls Israeli Assassination Attempt - With U.S. Weapons», Andrew I. Killgore, *Washington Report on Middle East Affairs*, November 2002, p. 15.

(2) Association for Diplomatic Studies and Training Foreign Affairs Oral History Project, ambassador john gunther dean, Interviewed by: Charles Stuart Kennedy, Initial interview date: September 6, 2000 Copyright 2004 ADST, p. 149.

لبنان عام 1978، جاءه اتصال عاجل من مساعد وزير الخارجية سايروس فانس يسأله: «يا جون لقد لاحظنا أنّ اسم أمك هو لوسي أشكينازي Lucy Ashkenaczi فهل سيسبّب ذلك إحراجًا أو مشكلة لك ما يمنعك أن تذهب إلى لبنان؟». وأجابه غونتر دين: «طبعًا لا. صحيح أنّ والدي يهودي وأمي يهودية. ولكني ذاهب لأمثّل أميركا العلمانية، ولا يجب تحميل الأمر أكثر من ذلك». ثم مثُلَ أمام الكونغرس واستجوبه السناتور جافيتز زعيم الجالية اليهودية في نيويورك.

وثانيًا، كان ثمّة علاقة عاطفية قديمة تربط غونتر دين بلبنان يعرفها قلّة من اللبنانيين ومنهم الياس سركيس. فقد ذهب غونتر دين إلى باريس عام 1947 بتشجيع أهله وتمويلهم للحصول على شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون ولتعلّم الفرنسية. وأثناء دراسته الجامعية عقد صداقات مع طلاب لبنانيين وكان والد أحدهم صاحب أكبر مصنع للبيرة في لبنان. وعن طريق هذا اللبناني والشلّة اللبنانية تعرّف دين عام 1949 على فتاة فرنسية تعيش مع ذويها في بيروت وباريس وتدعى مارتين دوفنيو Martine Duphenieux. فتزوجها عام 1952 ورزقا بولدين، كاترين وبول. أمّا علاقة مارتين بلبنان، فذلك أنّ والدها كان يعمل في القطاع المصرفي مسؤولاً في فرع بنك فرنسي في لبنان وهو من أكبر البنوك الثلاثة الغربية في بيروت في منتصف الأربعينيات. وعاشت مارتين في لبنان عدّة سنوات ودرست عامين في الجامعة اليسوعية في بيروت. ولقد وسّع والدها أعماله في الخمسينيات، فأخذ يمثّل الشركات الفرنسية في لبنان وسورية التي كانت تسعى إلى شراكات مع لبنانيين وسوريين. وأقام أهل مارتين في بيت في بيروت رغم أنهم كانوا يملكون عدّة منازل وقصور في فرنسا وسويسرا وبلجيكا. فكان غونتر دين وزوجته يزورانهما مرارًا في الخمسينيات، حتى بات دين يعرف لبنان جيدًا حيث بنى صداقات كثيرة وخاصة في أوساط زملائه اللبنانيين من جامعة السوربون. ويقول دين: «شاءت الصدف أن يكون رئيس الجمهورية في لبنان هو الياس سركيس عندما أصبحت سفيرًا هناك. وتعود معرفتي به إلى الستينيات عندما كان حاكم مصرف لبنان عن طريق والد زوجتي الذي كان يعرفه بصفته مصرفيًا فرنسيًا في بيروت».

وبسبب هذا الماضي العائلي اشترط دين أن ترافقه زوجته مارتين إلى بيروت. فهي كانت متشوّقة لأن يحصل زوجها على المنصب في بيروت بسبب إقامتها مع أسرتها في بيروت ولروابط العائلة القديمة من صداقات وتجارة، وأنّ لبنان بلد فرنكوفوني عشقه ذووها، وأنّ بيروت رغم الحرب لا تزال باريس الشرق.

وحرص غونتر دين منذ وصوله على مدّ الخطوط مع جميع الأطراف. وكان يعلم أنّ الرئيس السابق سليمان فرنجيّة يقاطع السفارة الأميركية منذ نهاية 1974، وكان لا يزال غاضبًا على السفير غودلي الذي كان يثق به، وعلى الولايات المتحدة بسبب حادثة الكلاب في مطار نيويورك. فطلب دين أن يزوره في إهدن في وقت كانت الصدامات بين لواء المردة والقوات اللبنانية تتصاعد. وفي إهدن استقبله فرنجية وابنه طوني، وقال فرنجية: «نحن لا نستقبلك كسفير لأميركا، بل نستقبلك تكريمًا لأم زوجتك مارتين، الله يرحمها، لأني كنتُ أذهب معها في رحلات الصيد هنا في الجبال». وسرّ غونتر دين أنّه بعد هذه الطريقة اللبنانية بالترحيب أصبح فرنجية صديقه، وعادت القنوات بين السفارة وآل فرنجية. وزار غونتر دين رجال الدين والقادة السياسيين، والتقى قيادات فلسطينية في فتح ومنظمة التحرير وبعض الشخصيات السورية منها عبد الحليم خدام. وكان يبدي النوايا الحسنة والاحترام والرغبة في الانفتاح. ولكن في بلد كلبنان انتشرت بسرعة معلومة أنّه «يهودي بولندي» مثل كيسنجر (مع أنّ الإثنين كانا من الألمان)[1].

عندما جاء غونتر دين عام 1978 إلى لبنان كان ثمّة أمل أن سياسة أميركا تجاه الشرق الأوسط ستتجه نحو الاعتدال وخاصة تجاه فلسطين ولبنان، بعد مغادرة فريق كيسنجر ونيكسون وفورد، وفوز جيمي كارتر. فقد كان كارتر متحمّسًا لحل القضية الفلسطينية وانهاء حرب لبنان. وكانت تعليمات غونتر دين هي دعم الدولة اللبنانية لتتسلّم المناطق التي كانت لا تزال تسيطر عليها الميليشيات، وأن يتواصل مع منظمة التحرير الفلسطينية وخاصة في الجانب الأمني. ولكن بالمقابل، جاء كارتر في توقيت سيء هو صعود حكومة كانت الأكثر تطرّفًا في إسرائيل منذ 1948، بقيادة مناحيم بيغن وصقور حزب الليكود، مِن

(1) كان غونتر دين يهوديًا من أصل ألماني، وُلد عام 1926 في مدينة برِسلاو Breslau التي أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية ضمن حدود بولندا. وهو من عائلة ألمانية عريقة، والده جوزف كان محاميًا لعدّة مصارف وشركات. ودرس غونتر في أفضل مدارس برسلاو حتى غادر مع ذويه ألمانيا في نهاية عام 1938 هربًا من الهولوكوست (محرقة اليهود في ألمانيا النازية)، ووصلوا إلى نيويورك في شباط 1939. وهناك غيّروا اسم العائلة في آذار 1939 من دينسفرتيغ Dienstfertig إلى دين Dean، وأضافوا اسم «جون» John الأميركي» إلى اسم ابنهم «غونتر» Gunther ليصبح جون غونتر. ولم يجد والده صعوبة في العثور على عمل كبروفسور في جامعة كنساس، كما حصلت العائلة على الجنسية الأميركية عام 1944. وأتقن غونتر دين الإنكليزية إلى جانب لغته الألمانية الأم، ثم التحق بجامعة هارفرد التي تخرّج منها بامتياز. ثم درس في باريس وعاد إلى جامعة هارفرد ونال شهادة جامعية رابعة، هي الماجستير في العلاقات الدولية عام 1950.

موشيه آرنز وآرييل شارون واسحاق شامير وغيرهم. فقد فاز الليكود في انتخابات إسرائيل في أيار 1977. إذ أنّ تصريحات جيمي كارتر منذ دخوله البيت الأبيض في كانون الثاني 1977 أنّه يسعى للسلام في الشرق الأوسط، كارثة لهؤلاء، وبدأت حكومة بيغن حربًا شعواء ضد كارتر نفسه وضد محاولاته إعطاء دولة للفلسطينيين وضد فتح حوار مع منظمة التحرير ومع سورية. وإذ صمد كارتر في البداية أمام ضغوط إسرائيل وأمر أن تنسحب فورًا من لبنان بعد غزوها للأراضي اللبنانية في آذار 1978، إلا أنّه لم يتحمّل ضغط اللوبي الصهيوني واتصالات حكومة بيغن شبه اليومية بواشنطن.

وبعد إضعاف كارتر، واصلت إسرائيل خطط التدخّل في مصير لبنان، حتى جاء غونتر دين واعتبرته إسرائيل حجر عثرة يجب إزالته. فهو لم يساوم في سعيه لتطبيق سياسة بلاده، دعم الدولة اللبنانية ضد الميليشيات، والتواصل مع منظمة التحرير ـ دون أن يدرك أنّ الإدارة الأميركية على أعلى المستويات لم تعد قادرة على دعمه كما يجب. أولاً حول وقوفه مع الدولة اللبنانية تجاه أعمال إسرائيل، فقد تحدّثنا في الصفحات السابقة عن دور سفراء أميركا في بيروت منذ أواسط الستينيات. ولكن غونتر دين قد يكون أفضلهم. فهو أبدى دعمًا جريئًا لسلطة الدولة التي يمثلها الياس سركيس، وانتقد إسرائيل مرارًا سواءً في خلقها دويلة على حدودها عام 1978. فعُرف غونتر دين بشجاعته ومبادئه الأخلاقية وقول الحق. وبعكس أسلافه من السفراء أيضًا، فهو لم يتردّد في انتقاد ممارسات إسرائيل المارقة، ويلقي التصريحات العلنية بعد كل غارة إسرائيلية على لبنان، أو كلّما اخترقت الطائرات الإسرائيلية سماء لبنان. ثم ذهب غونتر دين إلى الناقورة، مركز قيادة اليونيفيل والتقى الجنرال إرسكين قائد القوات الدولية وهو من غانا. واكتشف أنّ إرسكين كان ضعيفًا، وأنّ اليونيفيل تقف جانبًا كلّما رغبت إسرائيل في اجتياح جنوب لبنان أو القيام بعمليات. فعمل دين على استبداله بالجنرال كالاهان وهو من إيرلندا، والذي وقف بحزم نسبي في وجه التحرّشات الإسرائيلية من 1978 إلى 1981.

وكان دين يتواصل مع الرسميين اللبنانيين باللغة الفرنسية التي كان يتقنها جيّدًا بفضل دراسته الجامعية في باريس. وساعد حياته الاجتماعية في لبنان أنّ زوجته فرنسية وتحب لبنان. ويقول: «قسم كبير من الاحتضان الذي لقيتهُ والعلاقات التي بنيتها يعود إلى السمعة التي تمتّعت بها زوجتي وأسرتها في لبنان على مدى عقود. كثيرون كانوا يعرفون زوجتي

وأهلها كيفما تجوّلنا في لبنان»[1]. وتميّز عمّن سبقه من سفراء أنّه عمل عن قرب مع السفارة الفرنسية إيمانًا منه «أنّ العلاقات الوثيقة مع فرنسا ستسهّل مصالح أميركا في لبنان». وحصل دين على شعبية كبيرة في لبنان ـ أيضًا بخلاف سفراء أميركا الآخرين في بيروت ـ وتقديرًا لمواقفه الداعمة للبنان قدّم له سركيس وسام الأرز.

ثانيًا حول تواصله مع حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، فالعلاقة كانت قائمة بين السفارة والفلسطينيين منذ بداية فترة علي حسن سلامة (راجع الفصل 10)، ولقد تابع دين هذه الاتصالات بعد حصوله على إذن مسبق من الخارجية الأميركية التي اعتبرت أنّ هذه الاتصالات تسهم في «مصالح الأمن القومي الأميركي "National security in America's interests..."» وأثمر تواصل غونتر دين في عدد من الأمور ومنها انقاذ السفير السعودي علي الشاعر من الموت. ويقول دين: «كنت في سهرة مع أسعد نصر رئيس شركة الميدل إيست وهو مسيحي فلسطيني، وفجأة قال لي: الكتائب أطلقوا الرصاص على هليكوبتر تنقل السفيرين الكويتي والسعودي فوق بيروت الشرقية، وقد أصيب السفير علي الشاعر، وعليك أن تذهب وتنقذه لأنّكم أصدقاء للسعوديين وهم يتوقعون منكم ذلك». فتدخّل دين بما لديه من اتصالات ونقل الشاعر إلى مستشفى الجامعة الأميركية. ولكن جماعات مسلّحة طوّقت المستشفى عندما حضر داني شمعون لزيارة الشاعر وأطلقت النار لعدّة ساعات. فتدخّل دين مجدّدًا لدى عرفات، حتى تراجع المسلّحون في اليوم التالي. ثم طلبت الإدارة الأميركية من دين في تشرين الثاني 1979 أن يسأل منظمة التحرير المساعدة في تحرير الرهائن الأميركيين المحتجزين في السفارة الأميركية في طهران. فنقل دين هذا الطلب لعرفات الذي رحّب باهتمام بالغ، وذهب هو شخصيًّا ومعه خليل الوزير «أبو جهاد» إلى طهران وعادا ومعهما 13 رهينة أميركية. وكان هذا عملاً ضخمًا فشلت واشنطن في القيام بمثله. ولكن حزن دين لأنّ الإدارة الأميركية هذه المرّة لم توجّه أي رسالة شكر لعرفات وأبو جهاد على جهودهما، وعلى الأسابيع التي أمضياها لتحرير الرهائن، ولا على خدمات منظمة التحرير المتواصلة. رغم أنّها فعلت عام 1977 ودعت سلامة لزيارتها مع جورجينا رزق.

كان سبب صمت واشنطن عن شكر الفلسطينيين هو ضعف كارتر أمام حكومة بيغن في إسرائيل، التي نظرت إلى اتصالات دين بمنظمة التحرير بعين حمراء، واعتبرته معادٍ

(1) ambassador john gunther dean, *Op. Cit.*, p. 150.

لإسرائيل. وضيق إسرائيل لم يقتصر على اتصالاته بمنظمة التحرير فقط، بل لأنّه كان ينفّذ السياسة الأميركية الدائمة في دعم سيادة لبنان. فقد كان سركيس وحكومة سليم الحص يسعيان عام 1979 إلى دخول الجيش اللبناني إلى الشريط الحدودي الذي انسحبت منه إسرائيل بضغط من كارتر. فدعم غونتر دين هذا المسعى وانتقد محاولات إسرائيل التخريب على الدولة اللبنانية، وأرسل مذكرات متتالية إلى تل أبيب وواشنطن يطالب بوقف اختراق إسرائيل لسيادة لبنان، أكان بالقصف شبه اليومي لأراضيه أو بتحليق الطائرات أو بتمويل الميليشيات وإقامة شريط حدودي.

وثالثًا، أخذ دين ينصح قادة الجبهة اللبنانية وخاصة بشير الجميّل مرارًا أنّ «تقرّبهم من إسرائيل سوف يؤذي المسيحيين على الأمد الطويل»، ومما أغضب إسرائيل أيضًا أنّ دين يخرّب عليها أهم خططها في لبنان. وكان دين يعرف من ملفات السفارة الأميركية تفاصيل علاقات بشير بإسرائيل، فالتقاه ونصحه أن يوقف هذه العلاقات، وأن يتوقّف خاصة عن الاجتماعات بالموساد. ويقول دين: «تقييمي لبشير أنّه كان وطنيًا لبنانيًا يتمتع بكاريزما قيادية ملفتة، وأنّه كان باستطاعته أن يتواصل مع قيادات لبنانية خارج جماعته. ولكن ميوله كانت مسيحية متشدّدة، في وقت كان الموارنة يتقاتلون ـ شماعنة وكتائب وآخرون. كنتُ ألتقي بشير مرارًا في الجبال في دير رهبانيات، وأحاول إقناعه وأضغط عليه لكي يقطع علاقته بإسرائيل. وكنتُ أقول له: «يا بشير يجب أن تتوقف عن الاجتماعات مع مسؤولي الموساد الذين يحضرون مرارًا إلى لبنان للقائك. فهذه اللقاءات تجعلك تبدو أنك تابع للاسرائيليين. أنت لبناني يا بشير، وإذا كنت تريد الحفاظ على استقلال لبنان فيمكنني أن أفتح لك قناة مباشرة معنا حتى لا تضطر أن تتبع الدول المجاورة»[1].

ويضيف دين: «لقد أعطى الإسرائيليون بشير مالاً وأسلحة، وكان بيغن يطلب أن يراه من وقتٍ لآخر، فكانوا يرسلون طائرة هليكوبتر إلى بشير ويأخذونه إلى إسرائيل للاجتماع مع بيغن. فقلتُ لبشير: إذا تواصلت زياراتك لإسرائيل فالكل سيعرف، وأنت بهذا تهدّد مستقبل المسيحيين في لبنان. أنتم المسيحيون في لبنان جزء من معادلة هذا المشرق، ولا يجب أن تُخرج أنت المسيحيين من هذه المعادلة. إذا كنتَ بحاجة إلى الدعم من أجل لبنان مستقل وسيّد ومتسامح فعليك أن تطلبه من الولايات المتحدة وليس من إسرائيل. اطلبه من السيّد وليس من الخادم. انظر يا بشير، حتى قبل أن تولد أنت كان في الشرق

---

(1) ambassador john gunther dean, *Op. Cit.*, p. 135.

الأوسط مسيحيون ومسلمون ويهود يعيشون معًا، ولبنان كان مميّزًا بهذا التنوّع. ولكن قامت دولة لليهود عام 1948 ونشب العداء في المنطقة، وليس من مصلحتكم أن تأخذوا لبنان البلد المتعدّد الديانات إلى إسرائيل. فسوف تؤذون كل المسيحيين في المنطقة وهم باتوا أقلية اليوم. الموارنة ليسوا كل المسيحيين. هم جماعة مسيحية واحدة فقط، ولكن هناك الروم الأرثوذكس والسريان والأرمن والكاثوليك، الخ. وعليكم جميعًا أن تكونوا جزءًا من هذا المشرق، ولا يجب أن تكون هويتكم مذهبية. أنت وطني لبناني يا بشير، ولأنّك وطني لبناني يجب أن يكون هدفك هو لبنان حر خالٍ من أي قوات أجنبية، وكاملاً بحدوده الدولية. ولذلك لا يجب أن تنسى أنّ أغلبية اللبنانيين اليوم هم من المسلمين، سنّة وشيعة ودروز، وهؤلاء هم مواطنون لبنانيون قبل كل شيء».

ويتابع دين: «كان شطحًا في الخيال أن تحلم الميليشيا المسيحية بتأسيس دويلة مارونستان مسيحية صغيرة بمساعدة إسرائيل على جزء من أرض لبنان، وتستمرّ برعاية إسرائيل ستكون في حال عداء بمواجهة العالم العربي. كنتُ دومًا أحاول إقناع أصدقائي اللبنانيين أن يبتعدوا عن الارتباط بإسرائيل، فقط لأعرف بعد ذلك أنّ الشماعنة والكتائب يستمرون في استقبال موفدي إسرائيل... لقد ألَحّيت على بشير أن يبني علاقة مباشرة مع الولايات المتحدة لأنّها يمكن أن تساعده. وأعتقد أنّ جهدي في فصله عن الإسرائيليين وتحويله نحو الولايات المتحدة كان قد بدأ ينجح قبل مغادرتي بيروت عام 1981. لقد قدّمنا مساعدة لبشير خفية، ثم تسلّم أموالاً ومساعدات من أميركا ليخفّف اتكاله على إسرائيل. وعرف الإسرائيليون بمحاولاتي ثني بشير عن التعامل معهم وجلبه نحو أميركا، فطلبوا من سام لويس، سفير أميركا في إسرائيل أن يتدخّل معي، وأدّى ذلك إلى عراك بيني وبينه. ولكن بعد مغادرتي عام 1981، أخذ الجنرال شارون وأجهزة المخابرات الإسرائيلية يستعيدون نفوذهم القوي مع بشير، واستمرّت زيارات مسؤولي الموساد والشخصيات السياسية والعسكرية الإسرائيلية إلى بيروت، كما استمرّت اجتماعاتهم مع بشير».

وفي مرحلة ما عام 1980، أخذ بشير يترجم غضب إسرائيل من غونتر دين بمقاطعته وتكرار الإشارات العدائية، لعلّ دين يتّعظ كغيره من السفراء. وكان دين يعلم أنّ يد إسرائيل أصبحت طويلة في لبنان منذ 1977، وهو شهد في مطلع 1979 عملية اغتيال الموساد لعلي حسن سلامة الذي كان يتّكل عليه في مهام أمنية. وهنا أكّد دين في كتابه أنّ الدبلوماسيين الأميركيين الذين عملوا في منطقة الشرق الأوسط يعرفون تمامًا أنّ سمعة الموساد في المنطقة وفي أوروبا كانت في أعمال الاغتيال والتفجير وليس في العمل الاستخباراتي

والتجسّس. فقد كان الموساد يلجأ إلى السي آي إيه وأجهزة دول أخرى للحصول على معلومات، وليس إلى حرفية ومهنية أعضائه.

كانت الدولة اللبنانية في ورشة استعادة السيادة على الأرض. ولكن الموساد أوعز لبشير أن لا تتنازل القوات للدولة عن المناطق التي تحت سيطرتها، وأن تقاطع غونتر دين الذي يدعم سركيس بقوة. فتوقّفت لقاءات بشير مع دين عام 1980. ولم يتوقّف التحرّش بغونتر دين على رصاص طائش. إذ أنّ الموساد أمرت باغتياله عام 1980. فقد كان غونتر دين مدعوًّا إلى العشاء في منزل رئيس جامعة بيروت الأميركية في 27 آب 1980. وكان موكب سيارات ينقل دين وعائلته في طريقه من منزلهم في اليرزة شرق بيروت عندما وقع ضحية كمين على بُعد دقائق. وفتح المسلّحون أسلحتهم الرشاشة على السيارات الثلاثة وأطلقوا صاروخين مضادين للدروع على السيارة الرئيسية وداخلها دين نفسه وزوجته مارتين. وتعطّلت السيارة الثانية التي تقل ابنة دين وخطيبها، فنقلهما حرس السفير إلى سيارة دين وأنطلق السائق بسرعة.

تولى جوني عبدو رئيس المكتب الثاني آنذاك التحقيق، وخلص إلى أنّ 21 رصاصة أصابت سيارة دين حيث يجلس وأنّ خبراء المكتب الثاني عثروا على بقايا صواريخ ورصاص تبيّن من الكلمات المطبوعة عليها أنّها مصنوعة في أميركا. فنقل دين هذه المعلومات إلى الخارجية الأميركية وانتظر الردّ أسابيع طويلة ولكنّ اتصالاته الهاتفية المتكرّرة ومذكراته إلى واشنطن جوبهت بالصمت. وفي تلك الأثناء اكتشف أنّ الأسلحة هي من الحكومة الأميركية إلى حكومة إسرائيل، وتمّ شحنها إلى تل أبيب عام 1974 وأنّ إسرائيل قدّمتها إلى القوات اللبنانية. واتّضح لغونتر دين أنّ واشنطن تشعر بالحرج في الإجابة عليه، لأنّ ذلك سيشكّل إدانة لإسرائيل، ولا أحد في واشنطن يريد أن يفعل ذلك. وكان دين يدرك أنّ «الويل ينتظر مَن يقف بين الرئيس الأميركي ورئيس حكومة إسرائيل، إذ سيجد نفسه في رمال متحرّكة من المصائب». وكان دين يعلم انّ اللوبي الصهيوني في واشنطن أصبح كبيرًا ونافذًا بمستوى غير مسبوق، وله أصدقاء كُثر في الإدارة والكونغرس يعملون المستحيل لخدمة إسرائيل، وملكيون أكثر من الملك. وهكذا بات غضب غونتر دين شديدًا، واتّهم القوات اللبنانية وإسرائيل مباشرة بمحاولة اغتياله، ولكنّه لم يتهم بشير مباشرة. ويقول دين في مذكراته: «الأسلحة التي أعطتها الحكومة الأميركية لإسرائيل لمساعدتها قد استعملها الإسرائيليون لقتلي بصفتي سفير أميركا. أمّا الخارجية الأميركية فهي لم تبلغني بأي نتيجة لتحقيقها... وعلمت من خبراء أسلحة في أميركا ولبنان أنّ هذه الأسلحة

أعطتها إسرائيل للميليشيا المسيحية التي تتحالف معها في لبنان. وأنا أعلم حق العلم أنّ جهاز الموساد ضالع في الهجوم وحليفتنا إسرائيل استعملت جماعتها في لبنان لقتلي».

ذكر دين في كتابه أنّ اللوبي الصهيوني شنّ حملة ضدّه لعدّة سنوات بعد ذلك، وأنّ مسؤولين في الإدارة الأميركية في عهد ريغن ناصبوه العداء وأبرزهم وزير الخارجية جورج شولتز. فقد تآمر عليه هذا الأخير وطلب تقريرًا طبيًّا يعلن فيه أنّ غونتر دين مختلّ عقليًا ولا يصلح للخدمة وحُرم من تصنيفه الأمني، ما أنهى 30 سنة من عمله في السلك الدبلوماسي. ووصف دين فبركة تقرير طبي أنّه مختل عقليًا أنّه صادر عن «عقل ستاليني»، وقدّم استقالته[1].

ورغم كل شيء، لم يذهب شغل غونتر دين على بشير هباءً. إذ أنّ معركة زحلة وأزمة الصواريخ بين إسرائيل وسورية في نيسان 1981، دفعت الرئيس ريغن إلى التدخّل. وحضر مبعوثه فيليب حبيب إلى لبنان وأكمل مع بشير بنفس منطق غونتر دين أن يصبح بشير على الموجة الأميركية. ولكن بشير أبقى على الموجة الإسرائيلية ودخل الموجة الأميركية، في مقامرة غير محمودة العواقب.

---

(1) «US Envoy Writes of Israeli Threats», *Barbara Crossette,* MARCH 31, 2009 *The Nation*: «Ambassador John Gunther Dean writes that over the years he not only came under pressure from pro-Israeli groups and officials in Washington, but also was the target of an Israeli-inspired assassination attempt in 1980 in Lebanon, where he had opened links to the Palestine Liberation Organization… Washington declared him mentally unfit, which forced his resignation from the foreign service after a thirty-year career. Now 82, Dean sees the subsequent positive attention he has received as proof that the insanity charge (he calls it Stalinist) was phony, a supposition later confirmed by a former head of the department's medical service. Dean was American ambassador in Lebanon in August 1980 when a three-car convoy carrying him and his family was attacked near Beirut. «I was the target of an assassination attempt by terrorists using automatic rifles and antitank weapons that had been made in the United States and shipped to Israel,» he wrote. «The State Department investigated, Dean said, but he was never told what the conclusion was. He wrote that he «worked the telephone for three weeks» and met only official silence in Washington. By then, Dean had learned from weapons experts in the United States and Lebanon that the guns and ammunition used in the attack had been given by Israelis to a Christian militia allied with them. «I know as surely as I know anything that the Mossad was somehow involved in the attack,» Dean wrote, describing how he had been under sharp criticism from Israeli politicians and media for his contacts with Palestinians. «Undoubtedly using a proxy, our ally Israel had tried to kill me.»

بعد سنوات من مغادرته العمل الرسمي صدر أمر بمحو التقرير الطبي المزيّف وكشف مسؤول طبي في الخارجية الأميركية أنّ تهمة غونتر دين بالجنون كانت مفبركة لإزاحته. وفي هذا الصدد كتب غونتر دين: «أنا أعلم مَن أمر بفبركة ملف طبي مزيّف ضدي. هو نفس الشخص الذي سعى لمدحي وتكريمي بعد مغادرتي، إنّه جورج شولتز».

بشير الجميّل في اللعبة الكبرى

في خريف 1980 وشتاء 1981، واصل بشير توسيع الكانتون المسيحي والتمدّد في مناطق لبنانية أخرى، والتفاوض مع زعماء مسلمين ودروز. فشقّ طريقًا من جبل صنين إلى زحلة الواقعة ضمن النفوذ السوري في ذلك الوقت. وهناك افتعلت القوات اللبنانية معركة مع ما تبقّى من ميليشيا النمور بقيادة الياس الحنّوش المعروف بـ«الحنش». وإذ تدخّلت القوات السورية لوقف المعركة، قاومها مسلّحو «القوّات».

لقد بات بشير ورجاله وشخصيات من الجبهة اللبنانية يزورون إسرائيل بشكل اعتيادي، ويلتقون بيغن ووزراءه وكبار العسكريين. ففي 16 نيسان 1981 زار وفد ضم بشير وكميل شمعون وآخرين إسرائيل، ووعدهم بيغن بالتدخّل في أزمة زحلة، ولكن فقط إذا وصلت معركة زحلة حدًّا معيّنًا. وهكذا عندما أدخلت سورية طائرات هليكوبتر تنقل الجنود في المعركة، تدخّلت إسرائيل وأسقطتها. فردّ الجيش السوري بحزم وأدخل صواريخ «سام» مضادة للطائرات إلى البقاع. وقبل أن يتدهور الوضع إلى مواجهة أوسع، تدخّل فيليب حبيب مبعوث الرئيس الأميركي رونالد ريغن وأوضح للجهتين أنّ اتفاق الخطوط الحمراء بين سورية وإسرائيل ما زال ساري المفعول. وأوضح لدمشق أنّ التحرّك الإسرائيلي هو لمنع سورية من استعمال الأجواء اللبنانية، مع الاعتراف بحق سورية في التحرّك على الأرض ضد بشير وإخراجه من زحلة، لأنّ إسرائيل ترى زحلة في نطاق النفوذ السوري. وبعد 28 يومًا من حصار زحلة وقصف سوري عنيف للمدينة وكذلك على المناطق الشرقية من بيروت، انتهى الاشكال بخروج قوات بشير من زحلة.

تقرُّبُ بشير من الأميركيين ظهر بوضوح بعد اشتعال أزمة الصواريخ في نيسان 1981 ولقاءاته المتعدّدة مع مبعوث الرئيس ريغن، فيليب حبيب. ورافق هذا التقرّب في 1980 و 1981 حملة إعلامية أميركية ملحوظة لدعم بشير. حيث حضر وفد من الكونغرس الأميركي للقائه، وقامت بربارا نيومان بتسجيل تقرير تلفزيوني طويل عن بشير والقوات اللبنانية بانحياز سافر، صوّرته قائد فئة مسيحية مضطهدة، وصوّرت المسلمين اللبنانيين والفلسطينيين كمجانين وإرهابيين. وعرضت شبكة محطات ABC في أميركا هذا الوثائقي ضمن برنامج 20/20 في 3 نيسان 1981، ورافق التقرير مسلسل تلفزيوني عرضته نفس المحطات باسم *Masada* عن اضطهاد اليهود زمن الرومان. وصدر في الوقت عينه مقال افتتاحي لصحيفة *Wall Street Journal* عن بشير الجميّل أنّه يتمتّع بصفات الرئاسة[1].

(1) Barbara Newman, *Love and Death in Beirut*, pp. 111-112.

ثم قدّمت جماعة لوبي بشير، العصبة اللبنانية الأميركية American Lebanese League، جائزة لبربارا نيومان على الوثائقي في احتفال كبير قرب واشنطن حضرته شخصيات لبنانية. وخطب في الحضور شارل مالك، عضو الجبهة اللبنانية، فتكلّم عن ميزات بشير. وتصف نيومان زيارات بشير إلى بيتها هي في واشنطن، وخاصة زيارته في أيار 1981 التي وصفتها أنّها كانت مختلفة. فقد جاء برفقة خمس سيارات حماية وفيها حرّاسه اللبنانيون ورجال أمن أميركيون. وإذ فهمت نيومان أن يرافقه رجاله، استغربت حضور الأمن الأميركي Secret Service، فشرح بشير ضاحكًا: «ألم تعرفي بعد؟ أنا هنا بدعوة رسمية من الحكومة الأميركية. وقبل سنة (نيسان 1980) جئنا في جولة إلى أميركا وحضرنا إلى واشنطن وقصدنا وزارة الخارجية. ولكن هذه المرّة أخرجوني من لبنان بغواصة ذريّة لزيارة أميركا». ثم دعا بشير بربارا نيومان للقدوم إلى لبنان والعمل معه، حيث بإمكانها السكن في منزل ألفرد ماضي قرب بيروت لأنّ ألفرد مقيم في أميركا.

وعلّقت نيومان أنّ حضور بشير إلى واشنطن كان في زيارة رسمية هذه المرّة بصفته «شخصية في غاية الأهمية» للإدارة الأميركية VIP. كما شرح بشير لنيومان أنّ «الأميركيين يقدّمون العون المالي لنا... والأشياء تتغيّر بسرعة، وستقوم إسرائيل بعمل قاسٍ جدًّا ضد منظمة التحرير في لبنان وتغيّر موازين القوى في لبنان والشرق الأوسط»[1].

في أيلول 1981، عادت بربارا نيومان إلى لبنان ووعدها ألفرد ماضي بأنّه سيهتم بمسألة إخراجها من مطار بيروت. ويتّضح هنا مدى نفوذ القوات اللبنانية في المطار الذي من المفترض أنّه كان واقعًا تحت النفوذ السوري والفلسطيني. إذ عندما حطّت طائرة الركاب التي كانت نيومان على متنها، دخل الطائرة جنود من الجيش اللبناني يبحثون عنها. ثم أمسكها أحدهم من يدها وطمأنها بأن عرض عليها صليبًا مميزًا علّقه على صدره. ففرحت كثيرًا وفهمت المغزى. وخارج مبنى المطار ركبت مع الجنود في موكب من ست سيارات جيب ضم 30 جنديًا إلى قاعدة الجيش في المطار. ومن هناك نقلوها إلى فندق البستان في قرية بيت مري حيث التقاها بشير.

وفي اليوم التالي ذهبت نيومان إلى مكتب أمين الجميّل يرافقها أحد رجال بشير. فرحّب بها أمين وأجاب على أسئلتها، ولكنّه شاهد الشاب الذي يرافقها وكان يعلم أنّه من رجال بشير. فودّعها أمين وهو يرمقها بحذر وقد خلا وجهه من التعابير حسب قولها.

(1) Barbara Newman, *Love and Death in Beirut*, pp. 121.

في تلك الفترة لاحظت نيومان أنّ بشير والقوات قد حقّقوا مستوى أعلى من الشعبية في لبنان، وكذلك لدى الإدارة الأميركية، وبات لديهم أموالاً طائلة جاءت من الجبايات في مرفأ بيروت ومرافئ أخرى شمال بيروت. وشرح لها بشير أنّ رجال الأعمال فطنوا قبل غيرهم أنّه سيفوز في الرئاسة، ولذلك هم يدعمونه أكثر الآن. كما انتشرت مكاتب القوات خارج لبنان كأنّها سفارات في أميركا وأوروبا وأميركا اللاتينية. وإذ كانت ملايين الدولارات تدخل وتخرج من خزينة القوات، وظّف بشير خبراء وإداريين في شؤون المال والمحاسبة.

وكانت نيومان تدخل المجلس الحربي للقاء بشير، وإذا لم يكن موجودًا تنتظر وصوله في الطابق السفلي وهناك تستعمل الهاتف للاتصال بالسفارة الإسرائيلية في واشنطن، وتتحدّث مع الملحق الاعلامي فيها ويدعى نخمان تشاي، وتقول له بدون تكليف: «شالوم نخمان... هذه بربارا.. إحذر من أين أكلّمك؟». وعندما كان بشير يحضر، كانت سكرتيرته اللبنانية تبلغه عن اتصالات نيومان. فكان يوبّخ نيومان ويفهمها أنّها إذا أرادت الاتصال بالإسرائيليين فللقوات اللبنانية وسائلها الخاصة. وعلّقت نيومان هنا أنّ بشير في خريف 1981 كان قد أصبح قريبًا من إسرائيل أكثر من أي وقت مضى، وأنّ إسرائيل تمدّه منذ سنوات بالسلاح والبدلات العسكرية والتدريب. ولكن حكومة بيغن، وهنا الخطر، كانت تتوقّع منه أن يسدّد ثمن كل ذلك عاجلاً أم آجلاً.

في المجلس الحربي نقلت نيومان لبشير ما قاله لها مسؤول إسرائيلي في واشنطن من أنّه أصدر أمرًا لرجاله للقيام بعملية إهدن (في فترة كان الإسرائيليون أنفسهم يحرضون بشير ويدعمونه لتوحيد المسحيين). فشرح لها بشير أنّ رجال طوني فرنجيّة اغتالوا كتائبيين في الشمال ومنهم المسؤول جود البايع. وأنّ طوني فرنجيّة كان ضالعًا بالعمق في تجارة المخدّرات اللبنانية والإقليمية، وهو من هرّب قتلة البايع إلى قصره. «وأنا أمرت بالعملية استنادًا إلى معلومات من شعبة الأمن لدينا على أساس أنّ طوني وأسرته لن يكونوا في القصر. ولكن كانت هذه المعلومات خاطئة، وفشلت العملية. وقاد العملية سمير جعجع وهو من أفضل رجالنا وأشجعهم. لقد كان لدي مشكلة في ضبط سمير، ولكني لا أستطيع أن أصرفه من القوات لأني أحتاج إليه وإلى مجموعته[1].

(1) برز سمير جعجع ككتائبي في الشمال وفي أوساط الشبيبة في بلدة بشري، وساعد في تعزيز حضور الكتائب والقوات في تلك المنطقة النائية من جبال لبنان. ولذلك احتاج آل الجميّل إلى أشخاص مثل سمير جعجع يستقطبون العناصر.

وسألته نيومان: «وكيف عرف الإسرائيليون أنك وراء عملية إهدن؟

أجاب بشير بغضب: «**لأنّهم هم الذين أعطوني الضوء الأخضر لقتل طوني. لكني لم أرد أن أفعل ذلك ولم يكن هذا هدفي مطلقًا. بل أنا كلبناني أعلم أنّه من الحماقة حتى مجرّد التفكير بقتل طوني. إذ رغم كل شيء نحن في لبنان وفي هذا الشرق عائلات لا نقوم بعمل كهذا.. فآخر شيء يفكّر أي شخص عمله هنا هو قتل إبن زعيم لأنّ هذا يجرّ إلى ثأر وسفك دماء إلى الأبد.** ولذلك في عملية 7 تموز 1980 وقع داني بين أيدينا ولكننا طبعًا تركناه»[1].

ثم التقت نيومان شارل الشرتوني مرافق سمير جعجع، وكان قد حضر الاجتماع الذي أمر فيه بشير بعملية إهدن. فأكّد لها الشرتوني أنّ بشير في الاجتماع أمر باعتقال العناصر التي قتلت البايع فقط وفي غياب طوني وعائلته من القصر.

أخذ بشير يصرف وقته منذ منتصف 1981 ومطلع 1982 في الاستعداد للانتخابات الرئاسية، في الوقت الذي كانت إسرائيل تحيطه ومستشاريه علمًا بخطط غزوها للبنان، وضرورة تعاون القوّات اللبنانية في هذا الأمر.

ودخل الدور الأميركي على خط بشير كما ذكرنا عبر فيليب حبيب، مبعوث الرئيس رونالد ريغن الخاص إلى لبنان منذ نيسان 1981. وكانت مهمّة حبيب الظاهرة هي تنفيس أزمة الصواريخ بين إسرائيل وسورية، ولكنه كان يلتقي بشير مرارًا ويقدّم له النصح، مثلاً حول عدم الإنزلاق مع إسرائيل، وذلك لكي تقدر الإدارة الأميركية على مساعدته. وهنا كمن ضعف بشير في لعبة خطرة هي إقامة توازن بين واشنطن وتل أبيب، هذا في وقت كان المراقبون في لبنان والدول العربية لا يميّزون كثيرًا بين سياسة أميركا وسياسة إسرائيل نحو لبنان.

في أيلول 1981، شرح بشير لنيومان أنّ خطة الغزو الإسرائيلية تضمّنت دورًا عسكريًا للقوات اللبنانية. إذ عندما تتقدّم إسرائيل على الأرض وتصبح على مشارف بيروت، ستلاقيها القوات اللبنانية ويكون دورها تنظيف بيروت الغربية من المقاتلين. وتقول نيومان إنّ شارون ومسؤولين إسرائيليين كانوا يعلّقون آمالاً كبيرة على إلتزام بشير بدور القوات في الغزو، لأنّ الإسرائيليين كانوا يدركون تمامًا التكلفة الباهظة في أرواح جنودهم إذا خاضوا معارك مدن، وسيجدون صعوبة في مواجهة الرأي العام الإسرائيلي والكنيست والمجلس المصغّر للحكومة الإسرائيلية.

(1) Barbara Newman, *Love and Death in Beirut*, p. 142.

وأخذ بشير يستمع لنصائح مستشـارين في الدعاية والترويج، وحول شكله وهندامه ومنطقه في الـكلام. ومنذ مطلع 1982، بات يرتدي البـذلات الأوروبية الأنيقة، وأصبح رشيقًا خفيف الوزن، يتكلّم بحذر واعتدال، بعيدًا عن التهوّر والصراخ. ولكنه كان قلقًا بأنّ مشواره نحو الرئاسة كان طويلاً جدًّا.

وعندما التقته نيومان في بيروت في كانون الثاني 1982 بدا بشير مضطربًا لأنّ الأمور داخل لبنان لا تتحرّك سياسيًا لترشحه، في الوقت الذي شرعت إسرائيل بحشد جيشها على الحدود وتستعد للانقضاض على لبنان. وحتى لو كانت الإدارة الأميركية قد حزمت أمرها لترشيح بشير لرئاسة الجمهورية اللبنانية، إلا أنّها كانت غير راضية عن بشير الذي لا يسمع نصحها المتكرّر، وبات قريبًا جدًّا من حكومة الليكود في إسرائيل، ومن الصقور كشارون وإيتان اللذين كانا يحضران إلى ضبية لتنسـيق الغزو مع بشير. وهذا التقرّب من إسرائيل خلق صعوبة أيضًا للرئيس سـركيس ولفؤاد بطرس وجوني عبدو في تسـويق بشير لدى الزعماء المسلمين في لبنان، وكذلك لدى الدول العربية المحافظة.

لقد كان فيليب حبيب ومسؤولون أميركيون يحذّرون بشير أنّ عليه أن يحتفظ بمسافة من إسرائيل، وإلا سيفقد ثقة المسلمين في لبنان، ولن يستطيع أن يصبح رئيسًا للجمهورية. فأصبحت معضلة بشير ومستشـاريه أنّ حظه في الرئاسة سيتراجع بدون الدعم الأميركي. ولكنّ حظّه سيتراجع أيضًا بدون الدعم العسكري الإسرائيلي لضرب خصومه الفلسطينيين والسوريين في لبنان، ما يضعف شوكة المسلمين في لبنان ويؤمّن انتخابه.

وقال بشير لنيومان: «لم يعد السؤال إذا كانت إسرائيل ستغزو لبنان بل متى ستغزوه. شارون نفسه قال لي ـ وما يقوله شـارون ينفّذه... شارون يهدف من الغزو إلى إقامة نظام في لبنان يوقّع معاهدة سـلام مع إسـرائيل ويطرد الفلسـطينيين، وهو مقتنع أنّي الرجل المناسب لأني وحّدت البندقية المسيحية عام 1980.. دخولهم لبنان سيكون حربًا شاملة، وسترين جنودًا اسرائيليين في شوارع بيروت... شارون يريدني رئيسًا للجمهورية وسوف يذهب بعيدًا في الحرب ليحقق هذا الأمر»[1].

تُعلّق نيومـان في كتابها أنّ بشـير بدا زائد الثقـة بالنفس، وأعتقد أنّـه يلعب على الأميركيين والإسرائيليين معًا. فهو كان يريد مواكبة ومراقبة تطور الأحداث للاستفادة منها: فتقوم إسـرائيل بضرب أعدائه في لبنان، وتحصل الانتخابات الرئاسية اللبنانية ما يضطر

(1) Barbara Newman, *Love and Death in Beirut*, pp. 154-155.

واشـنطن إلى دعم رئاسته أيضًا. ثقة بشـير بنفسه وتشخيصه لسـير الأمور أكّدهما وزير الداخلية اللبنانية السابق صلاح سـلمان الذي التقاه عام 1977 في روما. فقد كتب سلمان عن لقائه ببشير: «الشيء الذي بقي في ذهني هو مستقبل علاقة بشير بإسرائيل. سألته ماذا ستفعل مع إسرائيل؟ فوضع يده في جيبه وقال لي إنّ إسرائيل في جيبي الصغير. كانت ثقته بنفسه كبيرة جدًّا وبعيدة عن الواقعية». وينقل صلاح سلمان عن بشير أيضًا أنّه ضد تقسيم لبنان، ويريد لبنان بكل أجزائه غير مقسّم، بعكس أدبيات الجبهة اللبنانية المسيحية حينذاك حول مشروع التقسيم[1].

في خطاب أمام القادة العسـكريين الإسـرائيليين في تل أبيب قبل أشهر من غزو لبنان، علّق أرييل شـارون حول زرع حكومة بقيادة بشـير في لبنان قائلاً: «لكي نقيم حكومة كهذه في لبنان سنحتاج إلى 66 من أصل 99 نائبًا في البرلمان اللبناني وسنحضّر لائحة بأسـماء النواب... وبتقديرنا فإنّ نجـاح هذه العملية في لبنان سـتضمن تفوّق إسرائيل لثلاثين سـنة قادمة». وكان بشير يعمل لتظهير نفسـه أمام الإسرائيليين كقائد عسكري للقوات والمسيحيين من جهة، وعلى تظهير نفسه أمام الأميركيين كرجل دولة ومرشّح جدّي لرئاسة الجمهورية. ففي آذار 1982 قام ألفرد ماضي بتوكيل شركة «غراي أند كومباني» في واشنطن لتلميع صورة بشير في أميركا. وفي الاجتماع في مكاتب هذه الشركة سأل «نيل لفنغستون» نائب رئيس الشـركة: «لماذا تحتاج القوات اللبنانية إلى حملة علاقات عامّة بهذا التوقيت بالذات».

أجاب ماضي: قريبًا جدًّا سـتقوم إسرائيل بغزو لبنان وسـيصبح بشير الجميّل رئيسًا للجمهورية»[2].

بدأ الغزو في حزيران 1982، وتوقّع أرييل شارون أن يتحرّك بشير وقواته من الجهة الأخرى بهجوم ضد غرب بيروت وضد مواقع الفلسـطينيين جنوب بيروت. ولكن لم يسـر الواقع على الأرض وفق السيناريو الإسـرائيلي. إذ أنّ بشـير لم يدفع قواته إلى الميدان، بل كان يريد جرّ إسـرائيل إلى حرب مع الفلسـطينيين ومن ثم الوصول إلى السلطة. وأصيب شارون بالجزع من تقاعس بشير بعد أسبوعين من بدء المعارك، حيث صرّح في 18 حزيران 1982: «أنّ على اللبنانيين أنفسـهم أن ينتهوا من منظمة التحرير

(1) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، ص 144.

(2) Barbara Newman, *Love and Death in Beirut*, p. 157.

الفلسطينية إذا كانوا يريدون دولة مستقلة». وتلاه مناحيم بيغن بتصريح حاد في اليوم التالي: «إسرائيل لا تنوي دخول بيروت وعلى القيادة المسيحية في لبنان أن تعالج مشكلة قوات منظمة التحرير الفلسطينية»[1].

بشير بين سندان واشنطن ومطرقة تل أبيب

أدّعت إسرائيل أنّها هي التي توسّطت لبشير لدى إدارة ريغَن منذ جولات فيليب حبيب في نيسان 1981، وساهمت في تلميع صورته لتجعله مقبولاً لدى واشنطن. والآن وقد بات بشير رهانًا رابحًا للولايات المتحدة، شعرت إسرائيل أنّها كالمرأة المخدوعة: فهي رعت علاقة بشير بأميركا، وباتت متروكة خارجًا. كما أنّ الرئيس الياس سركيس وقد أصبح منذ صيف 1978 تابعًا للقوات اللبنانية والجبهة اللبنانية أصبح رهن إشارة فؤاد بطرس والسفارة الأميركية والسعودية، وبات يعمل تمامًا مع الطاقم السياسي القديم متناسيًا، حسب قول صلاح سلمان، «بأنّ هذا الطاقم هو المسؤول عن عدم قيام دولة في لبنان، بل بناء مزرعة طائفية وإقطاعية للمصالح الشخصية».

وكان سركيس في ربيع 1982 عرّاب ترشيح بشير علنًا، يعمل على تأمين انتخابه رئيسًا للجمهورية ولو كان ذلك بمساعدة إسرائيل[2]. حتى أنّ سركيس أخذ يساعد بشير في أوائل آب 1982 بممارسته الضغط على الإسرائيليين كي لا يتراجعوا عن حصار بيروت قبل إجبارهم المقاومة الفلسطينية على الخروج من المدينة. وبهذا يحقّق مشيئة بشير عدم زجّ القوات اللبنانية في معركة غير محسوبة العواقب داخل بيروت الغربية. ويقول صلاح سلمان في مذكراته: «كتب الرئيس الأميركي رونالد ريغن في يومياته التي نُشرت لاحقًا أنّه تلقّى طلبًا من الرئيس سركيس عن طريق الموفد الأميركي فيليب حبيب بتأجيل مفاوضات الانسحاب الإسرائيلي من بيروت إلى ما بعد انسحاب المسلّحين الفلسطينيين». ويضيف صلاح سلمان: «أفهم أن يتّخذ رئيس الجمهورية قرارًا أحاديًّا كهذا بشكل سرّي إذا كان لمصلحة لبنان على المدى الطويل، أو عدم وجود فائدة من طرحه للمناقشة في مجلس الوزراء... ولكن ذلك كان تصرّفًا استثنائيًّا»[3].

(1) جوزف أبو خليل، ص 186 و201.

(2) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، ص 84 ـ 85.

(3) صلاح سلمان، **في حكومة لم تحكم**، ص 92.

رغم التوافق الاستراتيجي الأميركي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، فإنّ عمق الغزو وإصرار إسرائيل على جعل بشير عميلاً عاريًا لدى تل أبيب، لم يكن في الحسابات الأميركية. فقد كان التصوّر الأميركي أن يصبح بشير رئيس جمهورية، ثم ينضم لبنان إلى الدول العربية «المعتدلة» التابعة لأميركا اقتصاديًّا وسياسيًّا، وتصبح بيروت مركزًا ضد اليسار والدول الموالية للسوفيات كسورية والعراق والمقاومة الفلسطينية. ولذلك لم تَرُق لواشنطن منذ البداية خطط شارون وإيتان المتهوّرة بأن يجعلا لبنان مستعمرة تابعة لتل أبيب يحكمها بشير كعميل عارٍ يكون رهن إشارتهما. وكانت واشنطن تنصح بشير مرارًا أن يتهيّب الغرق في علاقته مع إسرائيل.

من ناحية أخرى، لم تعطِ واشنطن وزنًا لأي دور عسكريّ للقوات اللبنانية في معركة بيروت، هذا إذا دخلت فعلاً بيروت الغربية. فوفق تقارير مخابراتها كانت مقدرات قوات بشير ضئيلة وغير مهيأة لخوض حرب شوارع قد تمتد شهورًا وتلغي أي انتخابات رئاسية. وأثناء صيف 1982 وقد وصلت القوات الإسرائيلية جنوب بيروت، نصحت أميركا بشير ألا يُقدم على حماقة كهذه لمصلحة جماعته. فهو لن يخسر المعركة وحسب، بل سيظهر أنّه يقاتل إلى جانب جيش شارون ما يصيبه بوصمة عار أمام اللبنانيين والعرب في أنّه أمير حرب لبناني مرتهن لإسرائيل. وهكذا فهو لن يخسر فقط فرصته ليكون رئيس جمهورية، بل سيكون من الصعب جدًّا أن يقبله المسلمون في لبنان بعد ذلك، ولن تنجح أميركا في تسويقه لدى دول الخليج والسعودية والعالم العربي ولن تضمّه إليهم. والأهم من كل هذا بنظر الأميركان أن على بشير أن يتذكّر كل ساعة بأنّه إذا صار رئيس جمهورية فهو سيكون رئيسًا لبلد عربي بأغلبية مسلمة، وستكون واشنطن مضطرة إذا ساهم في غزو إسرائيل للبنان أن تتخلّى عنه وتدعم مرشّحًا آخر في آب 1982.

ويقول جوزف أبو خليل «إنّ الاستياء الإسرائيلي من عدم تدخّل القوّات اللبنانية في القتال بدأ يظهر في الأيام الأولى للإجتياح». فأرسلت إسرائيل شخصين إلى بيروت للقاء مستشاري بشير بحضور جوزف أبو خليل، والتعبير عن هذا الغضب: «كانا ثائرين، ففي رأيهما أنّ عدم تدخّلنا في القتال إلى جانب الجيش الإسرائيلي بدأ ينعكس سلبًا على الرأي العام الإسرائيلي، وأنّ الحكومة الإسرائيلية تواجه مأزقًا واضطرابات داخلية متزايدة على حرب فقدت كل مبرّراتها». ويضيف أبو خليل: «حين قيل للشعب الإسرائيلي إنّ جيش الدفاع الإسرائيلي مدعو إلى دخول لبنان ظنّوا أنّه لن يكون وحده، وسيجد المسيحيين ينتصرون له ويقاتلون معه، أو على الأقل سيتكفّل المسيحيون أمر المخرّبين المعتصمين

في أحياء بيـــروت... ولما لم يجد الإســـرائيليون ما توقعوه وارتجوه، بل رأوا وســـمعوا العكس، بدأت أصواتهم ترتفع في صفوف الشعب كما في صفوف الجيش نفسه».

وأخذ بعض القادة الإسرائيليين يتهمون بشير أنّه ورّطهم، وأنّه لا يمثّل كل الكتائب ولا يمثّل كل الموارنة ولا حتى يمثّل كل الفعاليات السياسية المسيحية، وأنّ بشير لم يكن أساسًا في وضع يُلزمُ فيه المسيحيين بحربٍ ضد المسلمين اللبنانيين والفلسطينيين، خاصة متى كان الجيش الإسرائيلي فريقًا فيها وشريكًا[1].

والحقيقة أنّ بشير كان قد قبل النصح الأميركي منذ ربيع 1982 ولم يشارك في الغزو، ولكنّه لم يفصح عن ذلك لإسرائيل. ولذلك لم يستطع وقف الضغوط اليومية من الموساد ومن شـــارون وإيتان، حتى بات بعض الإســـرائيليين يعتبره خائنًا لإسرائيل، بعدما دخل جيشها لبنان بناء على اتفاقات معه. وانقسم الرأي في القيادة الإسرائيلية بين ضرورة دعم بشير إلى النهاية، بعد استثمار طال خمس سنوات منذ وصول الليكود عام 1977 (وكان هذا لسان حال دايفيد كمحي)، وبين خطأ الرهان على بشير والمسيحيين وضرورة الرهان على الشيعة في جنوب لبنان (وكان هذا لسان حال رافايل إيتان). ففي اجتماع في تل ابيب ضم رافايل إيتان ويوري دان، مستشار شارون الاعلامي، وآخرين في آب 1982 أطلق إيتان عنان غضبه على بشير: «كل تقارير مخابراتنا التي قرأناها تقول إنّ بشير لا يمكن الاتكال عليه، وهو ليس المرشّح الجيّد لرئاسة لبنان الذي يمكن إسرائيل دعمه. ربما كان قويًّا عسكريًّا على الأرض، ولكنه لا يصلح رئيسًا، ولن يقبله المسلمون ابدًا. أولاً سيخلق لنا جو عداء مع الشيعة في لبنان ويبعدهم عنّا. لقد أمضيتُ وقتًا طويلاً في جنوب لبنان أبني علاقاتنا مع الشـــيعة وخاصة المعتدلين منهم في حركة أمل وهم يرحّبون الآن بهجومنا. إذ خلال عشر سنوات سابقة مارَســـت منظمة التحرير الإرهاب ضد الشـــيعة. وأنا مقتنع أنّه تحت ظروف مختلفة سيكون الشيعة أفضل حلفاء لنا من الموارنة ومن بشير بكثير... المسيحيون لم يكونوا حلفاءنا. ودعوني أقول لكم شـــيئًا آخر عن المسيحيين في لبنان.. أنهم مرتّبون وجميلون جدًّا جدًّا جدًّا... ولكن قولوا لي متى كانت آخـــر مرّة خاضوا معركة بجدارة؟ قولوا لي متى قاموا بشيء واحد بدوننا حتى لو كان يخدم مصالحهم؟»[2].

كانت إسرائيل عام 1982 قوة عسكرية طاغية في الشرق الأوسط، وصاحبة نفوذ هائل في واشنطن، فكانت تســـتطيع فرض رأيها على أميركا دون خوف. ولذلك لم تفهم لماذا

---

(1) جوزف أبو خليل، ص 201 ـ 202.

(2) Barbara Newman, *Love and Death in Beirut*, p. 160.

كان بشير يصغي للإدارة الأميركية ولتوجيهات فيليب حبيب، خاصة أنّ إسرائيل هي التي كانت على أرض المعركة في بيروت وليس أميركا.

وهكذا بات حال بشـــير والقوات اللبنانية في دوامة قاتلة تغزلها واشنطن وتل أبيب. ومخافة أن ينهار بشير فيترك الإســـرائيليين، خفّف الإسرائيليون طلبهم السابق في دخول القوات اللبنانية بيروت الغربية بالقوّة وبالجملة. وطلب إيتان مشاركة رمزية في القتال على الأقل حتى تستغلّها وسائل الاعلام الإسرائيلية وتظهّرها في صحف ومحطات التلفزة في إسرائيل بأنّ المسيحيين يشاركون. وإذ رفض بشير حتى هذا الطلب، حسّن شارون شروط مشاركة القوات بإعفائها من المهمة تمامًا، شريطة أن يأمر بشير بعد انتخابه رئيسًا أن يتولّى الجيش اللبناني إخراج المقاتلين من بيروت الغربية. فوافق بشير، وبات التزامًا نفّذه أمين الجميّل بعد مصرع بشير في أيلول 1982 (عندما قام الجيش اللبناني بتطهير غرب بيروت من مسلحي اليسار اللبناني).

ولذلك وحتى في مطلع تموز 1982، كان الإســـرائيليون قد أدركوا خطأ الرهان على الجبهة اللبنانية والقوات اللبنانية، وإســـاءة الحسابات والتقدير في سير المعركة. في ذلك الوقت كان بشير يواصل بعث رسائل اطمئنان إلى الدول العربية المحافظة من أنّه يتجاوب مع الســـعودية «ورغبتنا المســـتمرّة والثابتة في مواجهة المحنة يدًا بيد مع مسلمي لبنان شركائنا في المصير».

وهكذا فشلت الخطة الإسرائيلية في خلق «نظام جديد في لبنان» منذ انطلاقها. فهي لم تستطع إخراج سورية من لبنان، وفشـــلت في أن تتولّى القوات اللبنانية، لا الجيش الإسرائيلي، عملية «تطهير» بيروت الغربية، في حين كان مستشارو بشير يلمّعونه ليكون مقبولاً إسلاميًّا وعربيًّا. كما أنّ بشير بدل انقاذ إسرائيل من ورطتها، انضم إلى «هيئة إنقاذ وطني» أنشأها الرئيس سركيس مع وليد جنبلاط ونبيه برّي. وبدلاً من أن يظهر بشير في الصحف الإســـرائيلية مع أرييل شـــارون والقوّات اللبنانية في خندق واحد مع الجيش الإسرائيلي، ظهر كمرشّح لرئاســـة الجمهورية ومعه الرئيس الياس سركيس ونبيه برّي ووليد جنبلاط.

في آب 1982 وقد بات نصف لبنان تحت الاحتلال الإسرائيلي، حضرت نيومان إلى إسرائيل ومعها جاك اندرسون الصحافي في صحيفة **الوشنطن بوست** الذي كان يكتب في تلك الفترة مقالات تروّج لبشير الجميّل كمنقذ للبنان. ومن هناك استقلا سيارة من وزارة الخارجية الإســـرائيلية يرافقهما كولونيل إســـرائيلي وتوجّها إلى بيروت مرورًا بالساحل

اللبناني المحتلّ والمدمّر، إلى أن وصلا إلى أوتيل ألكسندر في الأشرفية الذي كان يعجّ بالإسرائيليين والأجانب. ومن هناك ذهبا للقاء بشير الذي كان منشغلاً بالحملة الانتخابية، وكان ذلك قبل عشرة أيام من جلسة الانتخاب. وهناك ذكّرت نيومان بشير بأنّ الإسرائيليين غاضبون جدًّا منه لأنّه لا ينفّذ التزاماته. وبدا بشير لنيومان في ذلك اليوم كأنّه قد كبر فجأةً عشر سنوات، مقارنة بالسنة الماضية وقد خسر نصف وزنه، وشحب وجهه، وسقط خاتم المحبس من يده، وأحاط السواد عينيه، وتسلّل الشيب إلى أطراف شعره، وهو في الرابعة والثلاثين من عمره.

وكأنّه أراد إثبات صحّة رهانه، قال بشير لنيومان وجاك أندرسون: «ذهبتُ في الأسبوع الماضي إلى المملكة العربية السعودية تلبيةً لدعوة شخصية من الملك فهد بن عبد العزيز. وقال لي الملك: «بشير! نحن معك، وسنجعلك رئيسًا، وسنقول لزلمنا في البرلمان لكي يصوّتوا لك»... أنا سأصبح رئيس الجمهورية.. ليس أبي وليس أخي».

وتدخّلت نيومان: «ولكن شقيقك أمين يريد أن يكون هو الرئيس».

ضحك بشير وقال: «لماذا تستغربون أن أكون أنا رئيسًا؟ أنتم تعلمون أنّ هذا سيحدث»[1].

وكأنّه تذكّر النصح الأميركي، أضاف بجديّة: «أنا أريد أن أنفّذ التزاماتي تجاه إسرائيل، ولكن ليس وفق جدول زمني هم يريدون فرضه».

وعاودت نيومان تذكيره أنّ إسرائيل هي صديقته الحقيقية وليس أميركا. فقالت له: «إنّ أميركا كبيرة جدًّا، وستجري حسابات عديدة قبل أن تقرّر دعمك عسكريًّا. فقط إسرائيل تقدر أن تساعدك بسرعة. فإذا ابتعدتَ أنتَ عن إسرائيل ستكون لوحدك. وعندما تعرف الدول العربية أنك ضعيف، سوف يبتزّونك وسوف تفقد استقلاليتك».

ودافع بشير عن الخيار الأميركي بقوله: «الأميركيون يريدونني أن أبتعد عن إسرائيل لكي أنجح في تشكيل حكومة معتدلة، وأن يكون لبنان فاعلاً ضمن مجموعة دول عربية تعمل لجذب المنطقة نحو الغرب. ولا يريدونني رئيس جمهورية لبنان ككيان منعزل مع إسرائيل».

وحاولت نيومان إقناعه بأولوية الدعم الإسرائيلي له: «بشير! الشباب عندكم فرحون الآن بدعم الولايات المتحدة، ولكنّ الأميركيين يقدّمون لك نصحًا سيئًا. لقد كلّمت ألفرد ماضي في هذا الأمر وهو صرخ بوجهي: «لا يمكننا أن نتكل على إسرائيل فقط.

---

(1) Barbara Newman, *Love and Death in Beirut*, p. 172-173.

نحن بحاجة إلى دولة كبرى». ولكني أقول لك إنّ ألفرد لا يفهم ماذا يقول، وستدفعون ثمنًا باهظًا لذلك. لأنّ أميركا تساعد من هم أقوياء في بلدانهم، ولا تساعد الضعفاء الذين يصبحون عالة عليها فيما بعد. صدّقني يا بشير! إذا سخنت الأمور عندكم في لبنان، فإنّ سورية ومعها الجماعات الإرهابية ستحاول جرّ أميركا إلى معركة في لبنان وأميركا سوف تنسحب. وأنت تعرف ذلك».

ولم يقتنع بشير فقال: «أنا أفهم ما تقولينه، ولكن هذا هو رهاني الآن. وهذا لا يعني أنّي أقفل الباب تمامًا على الآخرين». كان بشير يدرك أن نيومان ستنقل موقفه إلى الموساد فورًا.

وردّت نيومان: «حتى تفهم جيدًا ما أقول... أصدقاؤك في إسرائيل يعتقدون أنك استخدمتهم للوصول إلى مأربك وهو الرئاسة. ويقولون أنك وعدتهم بالتحام عناصركم بالجيش الإسرائيلي عندما يصل بيروت، وأنّك بعدما جلبتهم إلى بيروت حنثت بوعدك. وهم لا يعترفون أنك تتعرض لضغط أميركي بل يعتقدون أنك كنت تحتال عليهم طيلة الوقت».

في نهاية اللقاء قدّمت نيومان لبشير سلسلة ذهبية عليها كتابة بالعبرية تقول «حرّية صهيون». فأمسك بشير القلادة ـ وربما كان مشمئزًّا ـ ثم أعادها لها وقال: «يجب أن تحتفظي بها... أعطني إياها بعد انتخابي رئيسًا» (وتقول نيومان إنّها بعد مصرع بشير قدّمت نفس القلادة لألفرد ماضي، ولكنّها علمت أنّ ماضي أخذها إلى تاجر صاغة وباعها بوزنها من الذهب).

انتخاب بشير رئيسًا

بوجود الدبابات الإسرائيلية، انعقد البرلمان اللبناني في 23 آب 1982 وانتخب بشير رئيسًا. لقد كان جيش إسرائيل يحتل نصف لبنان، ويقيم مركز قيادته قرب القصر الجمهوري في بعبدا، ويحيط بثكنة الفياضية حيث التأم النواب لكي توفّر إسرائيل الحماية لعملية الانتخاب. وكان بشير المرشّح الأوحد، ولعب إيلي حبيقة مسؤول الأمن دورًا كبيرًا في تأمين النصاب، والتأكّد من انتخاب بشير. وأشارت وكالات الأنباء الأميركية إلى مشاركة النواب المسلمين، واعتبرت أنّ ذلك مهم جدًّا، ذلك أنّ هذه الوكالات كانت شريكًا ضمنيًّا للادارة الأميركية في دعم بشير. ولكن الحقيقة كانت أنّ الغزو الاسرائيلي وما تلاه وصولاً إلى انتخاب بشير ولّد لدى مسلمي لبنان وقسمًا كبيرًا من المسيحيين

وكذلك الفلسطينيين والسوريين، شعورًا بالقهر العسكري على يد نفس التركيبة المهيمنة على لبنان، التي استحضرت إسرائيل كما استحضرت الجيش السوري عام 1976 لدعمها.

لم يكفِ بشير أنّ معارضةً لبنانية واسعة وجيش منظمة التحرير والجيش السوري في لبنان قد احتشدوا ضدّه، بل أنّ إسرائيل كانت تلحّ بطلب الثمن لقاء حربها التي جعلته رئيسًا. فمنذ 24 آب ارتفع صوت بيغن لعقد معاهدة سلام مع لبنان، لأنّ الدبابات الإسرائيلية وفّرت لبشير أن يأتي إلى الحكم، وهو بنظر بيغن لم يكن ليحلم بالرئاسة لولا اجتياح إسرائيل لبنان. ولكن بشير بعد انتخابه رئيسًا، أخذ يوظّف معظم وقته لامتصاص ردود الفعل السلبية على انتخابه، ويفتح الخطوط مع المسلمين ومع الدول العربية. ولم تتركه إسرائيل يعمل على أولوية التواصل مع اللبنانيين والعرب، بل أصرّ بيغن بوقاحة على لقائه، وحدّد موعدًا في مدينة نهاريا شمال إسرائيل في 1 أيلول 1982. ولم تمضِ أيام على انتخابه. وفي هذا اللقاء بادر بيغن بالحديث عن دور إسرائيل في وصول بشير إلى الرئاسة وانتصارها على لبنان. وأصر أنّ معاهدة سلام مع لبنان باتت حقًّا مكتسبًا، ويجب على بشير أن يقدّم موقفًا علنيًا وفي أقرب وقت، يؤكد فيه عزمه على تحقيق سلام مع إسرائيل.

فردّ عليه بشير أنّه يعمل على تشكيل حكومة لبنانية يعمل معها، وسيتباحث مع الوزراء والنواب في مسألة المعاهدة. ثم طلب أن تبقى لقاءاته مع بيغن قيد الكتمان. ولكن في 4 أيلول أذاعت وسائل الاعلام الإسرائيلية خبر لقاء بيغن وبشير بكل تفاصيله، فنفى مكتب بشير حدوثه. وفوق ذلك أدلى بشير بتصريح أغضب الإسرائيليين: «أنّ معاهدة سلام حقيقية هي التي تعقدها حكومة تبني نفسها بنفسها وتمثّل كل الشعب اللبناني»[1]. فأوفد بيغن شارون ليضغط على بشير في بكفيا يوم 12 أيلول.

مصرع بشير، مجزرة صبرا وشاتيلا، وانتخاب أمين

في صباح 14 أيلول زار بشير دير الصليب حيث تقيم أخته الراهبة أرزة الجميّل، وألقى كلمة وفاقية وجّهها إلى كل اللبنانيين كرئيس منتخب. وقال: الأميركيون لم يجعلوني رئيسًا. الغزو الإسرائيلي لم يجعلني رئيسًا. لقد ساعدوا طبعًا، وخلقوا الظروف التي سمحت بذلك. ولكن لولا صمودنا كشعب ومقاومتنا، فإن انتخابي لم يكن ليمرّ أبدًا».

(1) تصريح بشير الجميّل 9 أيلول 1982، في جوزف أبو خليل، ص222.

وبعد الظهر حضر بشير إلى بيت الكتائب في الأشرفية في اجتماع لمجلس الفرع. وإذ بدأ كلامه في الاجتماع في الرابعة بعد الظهر، وقع انفجار بعد عشر دقائق جرّاء عبوة ناسفة في الطابق العلوي وضعها شاب يدعى حبيب الشرتوني بمساعدة نبيل العلم في الحزب السوري القومي الإجتماعي. فقتل بشير وعدّة أشخاص[1].

ويقول روجيه تمرز: «كان العام 1982 حافلاً بالأحداث حيث وقع الاجتياح الإسرائيلي، وجرت الانتخابات الرئاسية في لبنان في ثكنة الفياضية شرق بيروت، وانتخب البرلمان الشيخ بشير. وكنتُ أنا على اتصال دائم بالشيخ أمين، وأعرفُ أنّ أمين كان ضد انتخاب بشير، والاثنان يكرهان بعضهما البعض. وللأسف اغتيل بشير يوم 14 أيلول قبل اسبوع من بداية عهده في 23 ايلول 1982. فأصبح الشاغل الأكبر للعرب والأميركان هو ملء الفراغ الدستوري بسرعة. فتم انتخاب أمين».

شرح إيلي حبيقة للصحافي غسان شربل كيف رفض بشير الضغط الإسرائيلي المتكرّر لزجّ القوات اللبنانية في غزو بيروت عام 1982، وكان الإسرائيليون قد أطلقوا اسم «الشرارة» spark على الدور الذي رسموه لبشير. فتكون القوات رأس حربة بداية اقتحامهم لغرب بيروت، ثم تبتعد ليدخل الجيش الإسرائيلي بقوة. وأثناء أشهر الصيف، خاب أمل الإسرائيليين من تنفيذ بشير لتعهداته بالشرارة، فانخفضت حدّة الضغوط إلى مجرّد طلب أن تكون مشاركة القوات شكلية وإعلامية على الأقل. فجمع بشير قيادته وسألها: «ما هو الشيء الذي نستطيع أن نفعله بأقل قدرٍ ممكن من التورّط يعفينا من الضغط الإسرائيلي؟». ووصل الاجتماع إلى اتفاق أن تستولي مجموعة من القوات على كلية العلوم في الجامعة اللبنانية في الحدث كرفع عتب أمام الإسرائيليين. وتوجّهت قوّة عسكرية من القوات واحتلّت كلية العلوم، وأبلغ بشير الإسرائيليين الذين عبّروا عن امتعاضهم أنّ هذا العمل ضئيل ولا يكفي. فقال لهم بشير: «أنا لا أستطيع أن أفعل أكثر ولا أريد التورّط. أنا أريد أن أصبح رئيسًا للجمهورية، وإذا ذهبت معكم أبعد فلن أجد نائبًا مسلمًا ينتخبني»[2].

(1) أكّد جورج فريحة مستشار بشير الجميّل مسؤولية حبيب الشرتوني ونبيل العلم عن التفجير، وأنّ وراءهما سورية. وشرح في كتابه عن بشير تفاصيل لقاءات بشير مع الإسرائيليين حتى بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية، وخاصة لقاء نهاريا مع بيغن الذي لم ينتهِ على خير. كما أكّد خصام بشير وأمين. المصدر: جورج فريحة، **مع بشير ذكريات ومذكرات**، **بيروت**، دار سائر المشرق، 2016. وكذلك حديث جورج فريحة إلى محطة أو تي في: https://www.youtube.com/watch?v=bX7kCCAd3sw

(2) غسان شربل، «إيلي حبيقة يتذكّر»، **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، بيروت، رياض الرّيس للكتب والنشر، 2011، ص 93 ـ 95.

ويضيف حبيقة أنّ الضغوط الإسرائيلية توقفت عند هذا الحد. ولكن بعد مصرع بشير بانفجار الأشرفية في 14 أيلول 1982، انتهز الإسرائيليون الفرصة لتوريط القوات اللبنانية في مساعدتهم في اقتحام غرب العاصمة. وكان الإسرائيليون قد فشلوا في اقتحام بيروت قبل شهر، وارتضوا بوقف الاجتياح مقابل خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. فجاء وفد إسرائيلي إلى بيروت يضم أرييل شارون وزير الدفاع ورفايل إيتان رئيس الأركان وغيرهما، والتقى قيادة القوات اللبنانية. وألّح الإسرائيليون أنّ الوقت قد حان لتنفيذ «الشرارة»، وأنّ على القوات أن تفتعل معركة مع الأحزاب اليسارية في غرب بيروت تبرّر دخول الجيش الإسرائيلي. ووقعت قيادة القوات ضحية خداع الإسرائيليين، فوافقت على تنفيذ «شرارة» واحدة فقط، وأخذت مجموعة من القوات إلى مطار بيروت لافتعال معركة مع الغربية. ويقول حبيقة: «لم يتحدثوا معهم عن موضوع المخيمات بل عن دخول بيروت، وعرفنا أنّ الإسرائيليين استقدموا وحدات من العناصر التابعة لسعد حداد. وتبيّن لاحقًا أنّ الإسرائيليين أرادوا للعملية أن تأخذ طابعًا قواتيًا، وتصوير القوات في الظاهر على أنّها من المشاركين» في الهجوم على مخيمي صبرا وشاتيلا.

ويقول العميد نبيل قريطم ـ رئيس المجلس الأعلى للدفاع ـ عام 1982، أنّه في 17 أيلول 1982، أفاد جهاز أمن مطار بيروت عن «ظهور عناصر من جماعة سعد حداد عند مستديرة شاتيلا بالقرب من نقطة الجيش اللبناني، وفي الوقت نفسه يُسجّل انتشار لعناصر القوات اللبنانية في مناطق حارة حريك والأوزاعي وصولاً إلى مركز دار العجزة الإسلامية، وهي تتّخذ من المطار نقطة لتجمّعها». وفي 18 أيلول تسلّم الأمن الداخلي معلومات من أمن مطار بيروت عن «ظهور 6 دبابات تابعة للقوات اللبنانية على مدرج المطار وهي تستعد للتوجّه نحو بيروت الغربية، وقد لحقت بها مجموعة أخرى تابعة للقوات اللبنانية تدعى مجموعة أدونيس وقائدها يدعى مسعود الأشقر، وقد تعرّف إليه أحد ضباط الجيش وتحدّث معه»[1].

بعد مقتل بشير مباشرة حصلت إسرائيل على ما سعت إليه دومًا وهو توريط القوات اللبنانية. فقد انتشرت الأنباء عن دخول عناصر القوات اللبنانية بعد يومين وبحماية وتسهيل من الجيش الإسرائيلي إلى مخيمي صبرا وشاتيلا «لتنظيفهما من المخرّبين»، وذلك بعد

(1) «نبيل قريطم أوراق من الصفحات العسكرية والدبلوماسية»، نبيل المقدّم، **وجوه وأسرار من الحرب اللبنانية**، ص 397 ـ 398.

أسابيع من مغادرة القوات الفلسطينية لبنان. وأنّ هؤلاء ارتكبوا مجازر بشعة قتلت 1,800 فلسطيني بينهم بعض اللبنانيين. كما دخلت إسرائيل بيروت الغربية، ولكن أجبرتها الأحزاب اليسارية اللبنانية على الانسحاب.

لقد صدر في العام 2008 فيلم سينمائي إسرائيلي بعنوان *Waltz with Bashir* «**رقص الفالس مع بشير**»[1] بأسلوب رسوم متحرّكة يصوّر فيها علاقة بشير الجميّل بإسرائيل كرقصة فالس يقوم كل منهما بخطواته في الرقصة. ولكنّها كانت رقصة الموت، موت بشير ومجزرة صبرا وشاتيلا، واحتلال إسرائيل لنصف لبنان، ومقتل 20 ألف لبناني وجرح 25 ألفًا، وتهجير نصف مليون لبناني، وإحداث خراب هائل في الأملاك والمنشآت.

التأم البرلمان اللبناني مجددًا وانتخب أمين الجميّل الذي أعلن ـ مثل بشير ـ أنّه سيكون رئيسًا لكل اللبنانيين، ووعد ببناء مؤسسات الدولة. ولكنّه قام عشية انتخابه بعقد إجتماع مع الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية في المجلس الحربي. هذا في وقت كانت واشنطن وتل أبيب تضعان كلّ من جهتها لمسات على لبنان آخر لا يشبه أبدًا ما سبق، حيث لا دولة ولا جيش ولا اقتصاد، ولا أمن ولا سيادة، بل دمية تابعة تنفّذ إرادة الأميركيين والإسرائيليين.

ولكن عهد أمين كان تابعًا لأميركا، في حين أبقت إسرائيل على شبكة علاقاتها داخل لبنان، وعلى احتلالها لمساحات كبيرة من أراضيه.

المشكلة كانت أنّ أمين كان أكثر من شقيقه على الموجة الأميركية، ولكنّه كان يعلم القليل عن القناة الإسرائيلية العميقة التي شقّها بشير لنفسه. وعلى هذا الأساس وبدل تعيين مندوب لبناني واحد لدى الأميركيين أو وزير واحد، بدأ عهد أمين ـ من رئيس الجمهورية إلى الوزراء والقادة العسكريين والأمنيين ـ يعمل مع الأميركان بشكل علني وثيق، وبرزت أسماء شخصيات لبنانية في العهد والدولة، إمّا جاءت مباشرة من أميركا، أو كانت أساسًا على الموجة الأميركية. وكان من بين هؤلاء صديق أمين، روجيه تمرز.

(1) *Waltz with Bashir*, Director Ari Folman, Bridgit Folman Film Gang, Les Films d'Ici, Razor Film Produktion, 2008.

القسم الرابع:

روجيه تمرز في إمبراطورية إنترا
1983 - 1989

الفصل 14

روجيه تمرز على رأس إمبراطورية إنترا

في عام 1983 عـــاد روجيه تمرز إلى لبنان بعدما أصبح صديقه أمين الجميّل رئيسًـــا للجمهورية. وتعود معرفة تمرز بأمين الجميّل ـ كما ذكرنا ـ لأكثر من 20 سنة سابقة، كما كان جوزف شـــادر عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب مســـتأجرًا في «تلّة تمرز» بجوار بكفيا مســـقط رأس آل الجميّل. وكان أميـــن الجميّل محاميًـــا وعضوًا في حزب الكتائب، ومستشارًا قانونيًا لروجيه تمرز[1]. وبعد عودته إلى لبنان، أصبح تمرز نجمًا في عالم المال اللبناني بعد مرور عشر ســـنوات على شهرته كرجل أعمال معروف في العالم العربي. فكان حضوره في بيروت متصلاً بعلاقاته بالرئيس الجميّل وبالسعودية وأشغاله في دول الخليج والولايات المتحدة.

تمرز رئيسًا لشركة إنترا

تابع روجيه تمرز حديثه: «في نيسان 1982 التقيت أمين الجميّل في نيويورك، حيث كنتُ أملك ست شقق في مبنى Olympic Towers. فاستعدنا الذكريات وتشعّب حديثنا عن أوضاع لبنان والمنطقة، وكان خبر ترشّح شقيقه بشير الجميّل لرئاسة الجمهورية في لبنان متداولاً في وســـائل الاعلام الأميركية. وقال لي أمين: «إذا جاء بشـــير إلى الحكم رئيسًا للجمهورية، فسأكون أنا خارج السلطة ولن يكون لي شيء في لبنان، وسأضطر لأن أغادر البلد. ولذلك أريد أن أقنع الإدارة الأميركية أن يرفضـــوا التعامل مع أخي You must not deal with my brother. وأحتـــاج منك يا روجيه أن تفتح لـــي الباب مع الأميركيين حتى أتكلّم معهم. لأنّهم لا يتكلّمون معي الآن حتى ما يزعّلوا بشير. وكان بشير وأمين عدوّين لدودين على الأرض في تنافس دائم كل على طريقته».

(1) حازم صاغية، **موارنة من لبنان**، ص 206.

ثم يقول تمرز: «فوافقتُ على مساعدة أمين في مسعاه مع الإدارة الأميركية لأنّه صديقي منذ سنوات طويلة. وهكذا عملتُ على تقديمه إلى عدد من المسؤولين، وذهبنا سويّة إلى واشنطن ندقّ أبواب أصحاب النفوذ في العاصمة الأميركية. وممن ساعدنا في ذلك رئيس قسم الشرق الأوسط في CIA المخابرات الأميركية المستر هوغان. ومن خلال هوغان فتحنا اتصالات بين أمين والإدارة الأميركية».

وهنا سأل المؤلّف تمرز عن علاقته بالمخابرات الأميركية، فأجاب: «لقد كانوا يحتاجون إلى معلومات عن دول النفط في الشرق الأوسط ليقدّموا النصح للإدارة الأميركية حول السياسة النفطية. وكانوا يتّصلون بي لأمدّهم بهذه التحاليل والمعطيات».

ويتّضح من حديث روجيه تمرز أنّ أمين الجميّل بدأ علاقاته الوثيقة بالولايات المتحدة فقط منذ ربيع 1982، من بوابة السي آي إيه، أي في الوقت الذي كانت الإدارة الأميركية تدعم شقيقه بشير الجميّل ليصبح رئيسًا للجمهورية بعد الياس سركيس، وليس قبل ذلك.

إمبراطورية تمرز

يقول تمرز: «وهكذا تذكّرني أمين كيف وقفت إلى جانبه عام 1982 وساعدته طيلة الفترة التي سبقت انتخابه. وبعدما أصبح رئيسًا للجمهورية وأثناء حديثنا أراد أن يردّ المعروف فسألني: «شو بدّك؟»

فأجبته: «أنت قل لي ماذا تريد مني في لبنان... وأنا أساعدك في النهوض بالبلد».

فقال أمين: «أريد السلام وإعادة الإعمار.. ولكن ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به يا روجيه في لبنان؟»

فأجبته: «أنا كنت من 1967 وحتى 1970 الأب الروحي لشركة إنترا وأريد أن أعود إلى لبنان رئيسًا لمجلس إدارة إنترا».

وهنا يشرح تمرز ظروف تعيينه في إنترا: «قد يسألني سائل لماذا يتغيّر رئيس مجلس إدارة إنترا وفق الأهواء السياسية، في حين أنّ هذا هدف تجاري ربحي، ومن الأفضل المحافظة على صاحب الخبرة والمعرفة على رأسها، وليس أن يأتي شخص جديد يبدأ من الصفر؟ يعني لماذا يأتي روجيه تمرز في عهد أمين الجميّل وليس غيره؟ والجواب عندي أنّ هذه هي بيئة لبنان، وهذه هي الأهواء السياسية التي تحميه. وإذا تأمّلنا تاريخ إنترا منذ وضع اليد عليها بصيغتها الجديدة عام 1968 سنرى أربعة رؤساء جمهورية وكل رئيس كان

يعيّن الشخص الذي يناسبه رئيسًا لمجلس الإدارة في إنترا، لأنّ إنترا قوّة اقتصادية وسياسية. وهكذا كان تعيين المحامي بيار داغر لأنّه مقرّب من الرئيس شارل حلو، ثم لوسيان دحداح لأنّه مقرّب من الرئيس سليمان فرنجيّة، ثم شفيق محرّم لأنّه مقرّب من الرئيس الياس سركيس. ثم أنا في عهد الرئيس أمين الجميّل».

ويضيف تمرز: «عندما عدتُ إلى بيروت عام 1983 كان عمري 43 سنة، وقد حصَلَت أشياءُ كثيرة في بلدٍ عاش 7 سنوات حربًا مدمّرة طالت القطاع المصرفي، وخرجت البنوك الأجنبية، وسحب الأميركيون استثماراتهم في شركة إنترا. ولكن بقيت حكومتَا الكويت وقطر، وبقيت الحكومة اللبنانية في مجلس الإدارة. ثم دخل مرسوم تعييني رئيسًا لمجلس الإدارة حيّز التنفيذ في شباط 1983».

«وعدتُ إلى لبنان وكان البلد لا يزال يعاني من الدمار والخراب. وخلال فترة قصيرة أصبحتُ رمزًا في الجانب المسيحي. وفي ذلك الوقت أصبح أبرز الأشخاص في المناطق الشرقية هم أمين الجميّل رئيسًا للجمهورية وإيلي حبيقة رئيس جهاز الأمن في القوات اللبنانية، وسمير جعجع رئيس الهيئة التنفيذية للقوّات اللبنانية، وميشال عون في الجيش اللبناني، وأنا كمصرفي في المناطق المسيحية the banker».

لم يضيّع روجيه تمرز الوقت عندما انقلب نظام الحكم في لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي ومصرع بشير ووصول صديقه أمين الجميّل إلى سدّة الرئاسة. فهو منذ وصوله إلى لبنان سار قُدُمًا ضمن تقاليد أصحاب السلطة والمال في لبنان للحصول على نفوذ سياسي، وخاصة في أوساط الشخصيات المارونية، والرأي العام المسيحي أولاً. فوزّع أموالاً وأسهمًا من شركاته (كانت تحت إدارته أو له أغلبية أسهم فيها) على زعماء وأصحاب نفوذ على الأرض، وأقام علاقة وثيقة خلال أشهر من وصوله بإيلي حبيقة، مسؤول الأمن والاستخبارات في القوات اللبنانية.

وقدّم تمرز نفسه كرجل أعمال حريص على مسيحيي لبنان، وساعٍ لزيادة استقلالية وقوّة الكانتون المسيحي. والتزم بتمويل بناء مطار في قضاء جبيل على قطعة من الاوتوستراد الساحلي قرب بلدة حالات. ولقد حظي مشروع مطار حالات بشعبية في الأوساط المسيحية بعدما تعذّر الوصول الآمن إلى مطار بيروت الدولي الواقع في خلدة جنوب بيروت. ولكن مشروع حالات لقي معارضة شديدة من عدّة أطراف في لبنان، لا سيما من الفعاليات السياسية غرب العاصمة، ومن أركان الدولة اللبنانية، أو ما تبقى من رموزها، على أنّه إمعانٌ في تقسيم لبنان. كما أنّه لم يكن واردًا لدى إدارة شركة طيران

الشرق الأوسط «الميدل ايست» أن تخدم أي مطار غير شرعي، وأكّدت أنّ نشاطها يقتصر على مطار بيروت الدولي. وكانت الميدل إيست الشركة الوحيدة العاملة في لبنان تقريبًا، بعد مقاطعة كافة الشركات العربية والأجنبية لمطار بيروت في الثمانينيات.

ولكن الميليشيا المسيحية قامت بحملة علاقات عامة لدعم مشروع مطار حالات، وكانت محطّاتها الإذاعية والتلفزيونية تبثّ كل نصف ساعة فاصلاً رمزيًا بعنوان «**حالات حتمًا**» يُظهر رسم حمامة وصوت طائرة تقلع وتهبط. ولئن ارتبط اسم تمرز بهذا المشروع ذا القيمة المعنوية العالية للشارع المسيحي، عمد هو إلى تمويله بمبلغ 3 ملايين دولار وسهّل له بتسليفات من بنك المشرق التابع لشركة إنترا، والذي أصبح هو يملك معظم أسهمه. وكانت خرائط المشروع الهندسية تطمح إلى مدرج يستطيع استقبال وإقلاع طائرات جامبو من طراز بوينغ 747.

لم يكتفِ تمرز بالمال وبمشروع حالات، بل عمد إلى توزيع أسهم في شركاته، وخاصة في شركة طيران عبر المتوسط «TMA» كهدايا على سياسيين وصداقات جديدة.

حساب الحقل وحساب البيدر

لم يكن كل شيء على ما يرام في بيروت، ولم تجرِ الأمور وفق حسابات روجيه تمرز وأمين الجميّل. فقد كان ثمّة تعقيدات هائلة في لبنان المنهوك بالحروب وجبَ حلّها قبل أن ينطلق أمين برئاسته، وتمرز في إمبراطورية إنترا.

أولاً، لقد كان من المفترض أن يكون وصول أمين ـ وهو شقيق بشير الشخصية الأسطورية في الكانتون المسيحي ـ إلى رئاسة الجمهورية فألاً حسنًا على المسيحيين. لأنّ الإثنين ـ بشير وأمين ـ شقيقان وكتائبيان وإبنا الأب المؤسس بيار الجميّل. ولكن هذا لم يُترجم إلى خير. ذلك أنّ القوات اللبنانية كانت من صنع بشير بدعم إسرائيلي طويل، وأمين أتى من خارج السرب. وما حدث أنّ القيادات الشابة في القوات ارتكبت أربعة أخطاء: (1) تعوزها الخبرة السياسية بعد مصرع بشير وهبوط أسهم مستشاريه. (2) رفضت سلطة كبار حزب الكتائب ومكتبه السياسي. (3) لم تدعم أمين الجميّل الذي كان أول رئيس جمهورية كتائبي. (4) أبقت على علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل.

كانت هذه هي الأجواء المحتقنة في المناطق الشرقية، وهي التي عاد إليها روجيه تمرز بعد سبع سنوات من الغياب. وإذ حسم حزب الكتائب الأمر لمصلحة أمين في 1983 و 1984، وأكّد تعيين بشير لفادي أفرام صهر آل الجميّل (زوج حفيدة الشيخ بيار) قائدًا

للقوات، لم يستفد أمين من قدرات القوات العسكرية والمالية، وكأنّ شيئًا لم يحصل. فأخذ يبني قواه الذاتية كقائد ميليشيا انطلاقًا من المتن، وجعل بلدة بكفيا جزيرة أمنية وسياسية وعسكرية. أمّا القوات فمنذ مصرع بشير أخذت سطوتها تتراجع ونجمها يخبو. وإشارة إلى ذلك، تقول بربارا نيومان إنّها زارت لبنان أكثر من مرّة بعد مصرع بشير بتسهيل من شربل الخوري الذي أصبح رئيس مكتب القوات في واشنطن بعد ألفرد ماضي. حيث استقبلتها «أوديل خشّان في بيتها في الأشرفية، وشرحت لها أنّ القوات قد فقدت الكثير من نفوذها وسلطتها، لأنّ الشيخ بيار الجميّل أجبر القوّات على تسليم خزينتها ومصادر تمويلها لتصبح تحت سيطرة أمين. وأمين لا يساعدنا». وزارت نيومان المجلس الحربي للقوات فوجدته قد تدهور عمّا كان أيام بشير. والتقت فادي أفرام القائد الجديد، وسهّل لها ألفرد ماضي لقاءً مع أرملة بشير صولانج توتُنجي التي أخذتها إلى قبر بشير في بكفيا.

أخذت الظروف تعاكس محاولات أمين ضبط الكانتون المسيحي تحت لوائه:

أولاً، كانت المناطق الشرقية مزدحمة بالمهجّرين المسيحيين من كل مكان: من الشوف وساحله، ومن عاليه وبعبدا وزغرتا وبشري. وكان قسم كبير من أبناء هؤلاء المهجّرين قد أصبحوا عناصر في القوات من مقاتلين وأعضاء ويحبون بشير لا أمين. فلم يكن لأمين سلطة أخيه على القوّات، بل انتشرت أقاويل أنّه استفاد من دم أخيه[1].

ثانيًا، توفي الوالد بيار الجميّل في 29 آب 1984 فخسر أمين الهالة التي كانت تحميه بوجه القوات اللبنانية ومن هالة بشير. فعادت قيادات القوات الشابة إلى تململها، وأشعلت صراعًا ضد أمين والمكتب السياسي لحزب الكتائب الذي وضع مفاتيح الكانتون وأجهزته المدنية والعسكرية بيد أمين الجميّل وأنصاره.

ثالثًا، أخذت إسرائيل تتدخّل على خط القوات اللبنانية وتستعملها كأداة ضغط على أمين الذي لم يكن جزءًا من مشاريع إسرائيل الإقليمية كما كان بشير، وكان يحتمي بالمظلة الأميركية أكثر من أخيه.

رابعًا، لم يخطُ أمين لمراضاة مسلمي لبنان كما كان يخطّط بشير بعد انتخابه. بل أبقى على عداءات سافرة ضد سورية والفلسطينيين ومعارضيه في لبنان، وبدون أي أفق سياسي. فتكاثر أعداؤه المحليون والإقليميون. إذ لم يدرك أمين أنّ السلطة على الأرض في لبنان ومنذ 1976 قد أصبحت بأيدي التنظيمات الطائفية وبشكل رئيسي حركة أمل

(1) Barbara Newman, *Love and Death in Beirut*, p. 185.

والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية، ولم يفكّر لماذا سيختلف عهده عن عهد سلفه في بلد منهار منذ 1976.

أمّا الجماعات الميليشياوية على الأرض في كل لبنان فلم تكن تحمل أي برنامج إصلاحي سياسي إقتصادي إجتماعي، بل كانت مذهبية بعدما ضربت سورية أحزاب اليسار عام 1976. وعملت الجماعات المذهبية ـ إسلامية ومسيحية ـ على إحياء النظام اللبناني التقليدي، وهذا كان هو الجو السياسي في لبنان. إلا أن أمين أهمل هذه التفاصيل ظنًّا منه أنّ الولايات المتحدة ستكفي وستعوّض عن نواقص الرئاسة على الأرض وستدعمه.

فأمين أهمل على سبيل المثال حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، ولم تكن له دالّة على القوات. إذ في تلك الأثناء في غرب بيروت، كانت أسهم حركة أمل بقيادة نبيه برّي قد ارتفعت بعد صعودها منذ 1979. وكان بيار الجميّل وكميل شمعون قد رحّبا بصعود حركة أمل، فهي حافظت على مسافة من الثورة الإيرانية المعادية للولايات المتحدة عام 1979، وأبقت الانفتاح على الطبقة السياسية في لبنان بقيادة حسين الحسيني، وسعت لتكون جزءًا من التركيبة السياسية والاقتصادية. ومنذ 1975، لم تندفع حركة أمل في دعم التنظيمات الفلسطينية في لبنان، وكانت معادية لليسار اللبناني في فترة قيادة موسى الصدر. ولقد تطوّر موقف حركة أمل من المقاومة الفلسطينية من فتور في السبعينيات إلى عداء وحرب مفتوحة في الثمانينيات. حتى أنّ أمل التحقت بهيئة إنقاذ وطني برئاسة الياس سركيس وعضوية بشير الجميّل ونبيه برّي ووليد جنبلاط. فكان واجب أمين أن يقرأ كل هذا بأنّ أمل والاشتراكي كانا يستعدان للمشاركة في تركيبة الدولة عام 1983 وهو لم يفعل.

معارك حركة أمل منذ صعودها الأبرز عام 1979 لم تكن ضد القوى اليمينية ـ مسيحية أو مسلمة ـ في لبنان بل دومًا ضد الشيوعيين واليساريين اللبنانيين وضد المخيمات الفلسطينية، ما ذكّر بحرب الميليشيات المسيحية ضد المخيمات الفلسطينية في شرق بيروت في 1975 و1976. وسمحت هيكلية أمل الفضفاضة لبعض مسؤوليها وعناصرها كل في منطقته بالترحيب بالغزو الإسرائيلي عام 1982 كمؤشّر على نجاح الخطة الإسرائيلية التي شرحها رافايل إيتان في تقريب شيعة جنوب لبنان من إسرائيل. فكما قامت القوات اللبنانية بتصفية المخيمات الفلسطينية شرق بيروت في السبعينيات، واصلت أمل نفس الحرب ضد المخيمات عامي 1985 و1986. وعارض بعض مسؤولي أمل هذا التوجّه وكانوا يريدون مقاومة إسرائيل، فأسسوا «أمل الإسلامية» التي كانت نواة حزب الله، فقيل إنّ الحزب خرج من رحم أمل.

لقد رأى زعماء الجبهة اللبنانية باكرًا أنّ تقوية حركة أمل هي لمصلحتهم ومصلحة نظام تحالف الطوائف. فكانت إذاعة صوت لبنان الكتائبية تتحدث عن معارك الضاحية الجنوبية بين أمل واليسار اللبناني والفلسطينيين وتشيد «بمقاتلي أمل الأشاوس ضد الشيوعية واليسار الدولي». وفي أيلول 1980 حظيت أمل بمسؤولية «صندوق الجنوب» الحكومي (الذي كان مقتصرًا في السابق على توزيع المال لمن يعلّق صورة الزعيم الإقطاعي كامل الأسعد في بيته وليس لضحايا الاعتداءات الإسرائيلية). وخاضت أمل معارك ضارية ضد اليسار في الفترة 1979 ـ 1982 وسيطرت على مناطق في الجنوب حظرتها على التنظيمات اليسارية. وفي بداية 1982، امتدّت حرب أمل ضد اليساريين اللبنانيين وضد المقاومة الفلسطينية من الجنوب إلى الضاحية ثم إلى قلب بيروت الغربية. فكانت معركة في شباط 1982 مفصلية في بروز أمل العسكري في العاصمة.

لم يكن نبيه برّي زعيم حركة أمل بعد حسين الحسيني بعيدًا عن مسعى بشير الجميّل التقرّب من أمل والشيعة عامي 1981 و1982 ولا عن كلام الجبهة اللبنانية عن محور ماروني ـ شيعي. وقد استبشر قادة أمل خيرًا بالوقوف جانبًا أثناء الغزو الإسرائيلي بأن تكون المكافأة حصّة «حرزانة» في السلطة. فشارك بري في «هيئة الانقاذ» التي شكّلها سركيس. ولذلك رأى السوريون أنّ أمل مندفعة للعب دور في «النظام الكتائبي الذي يركّبه الأميركيون في بيروت». ولم تلتحق أمل بـ«جبهة المقاومة الوطنية» التي أعلنتها قوى اليسار وخاصة الحزب الشيوعي عام 1982. فاعتبرت سورية برّي أنّه لا يشارك كفاية في مرحلة ما بعد الغزو. ولم ترضَ دمشق عن مناورات أمل في السياسة اللبنانية. كما كان موقف حركة أمل في العام الأول من عهد أمين الجميّل محايدًا، مقارنة بالموقف السلبي لوليد جنبلاط ورشيد كرامي وسليمان فرنجيّة الذين أعلنوا ولادة «جبهة الانقاذ الوطني» المناهضة لأمين في تموز 1983 بدعم سوري[1].

فكيف تعامل أمين الجميّل مع سعي أمل في السنوات السبعة السابقة لأن تكون جزءًا من السلطة التقليدية في لبنان؟ لم يفهم أمين كل هذه الرسائل التي فهمها زعماء الجبهة اللبنانية، وفهمها خاصة بشير الجميّل، ووضعها على رأس قائمة خطته. والمفارقة أنّ إسرائيل كانت أكثر استيعابًا لتوازنات لبنان وأهمية الموارنة والشيعة والدروز، وهي استعملت هذا الواقع في سياستها تجاه أمين على الأرض. أمّا هو فقد راهن على واشنطن

(1) Rosemary Sayegh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon*, London, Zed Books, 1994, p. 186.

التي كانت أقل فهمًا للواقع اللبناني، فتعاملت بسطحية وعن بُعد، وبمعلومات استخبارية فات عليها الزمن، وضعت واشنطن رهانًا أكبر على السعودية ونفوذها المحلّي، ليعود أشخاص ذهبوا منذ زمن عن الساحة مثل... صائب سلام.

أمّا سلوك الجيش اللبناني والقوات اللبنانية في غرب بيروت وضاحيتها الجنوبية في خريف 1982 وشتاء 1983 فلم يعكس روح المسؤولية، ولم يقدّر عواقب التصرفات السلبية تجاه عدد كبير من المواطنين. وفسّر المسلمون ما يحدث أنّ أمين إسرائيلي مثل أخيه، وينفّذ التزامات تجاه إسرائيل. فقد كان نصف لبنان تحت إحتلال إسرائيلي شرس ومجرم، ومناطق ضيقة المساحة تشمل بيروت تحت «دولة» تخضع لأمين الجميّل وجيشه الفئوي وللقوات اللبنانية. وباقي لبنان تحت سيطرة السوريين والفلسطينيين. وتجاهلت الدول العربية المحافظة تصرفات ميليشيا القوات والجيش في غرب العاصمة، معتقدة أنّ حرب لبنان لا تزال تدور حول تأديب اليسار اللبناني ولجم الرفض الفلسطيني، وترى ضرورة العودة إلى ثنائية السنة والموارنة في الحكم. وهذه الأجواء ولّدت غضبًا شعبيًا وفجّرت طاقات مذهبية غرب بيروت وخاصة في أوساط الشيعة والدروز.

لقد راهن أمين الجميّل على المحافظين العرب والدعم الأميركي. فقام بزيارة الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية وتكلّم مرارًا عن سلّة مساعدات غربية بقيمة مليار دولار. حتى أنّ إيمانه بالدعم العربي والأميركي السياسي والعسكري والاقتصادي وصل إلى درجة أنّه أستخف بنفوذ سورية في لبنان وبدور حلفائها اللبنانيين. ذلك أنّه ومن البيت الأبيض واقفًا إلى جوار الرئيس الأميركي رونالد ريغن، وجّه عبارات ضد الرئيس السوري حافظ الأسد وأنّه «سيَردّ القذائف إلى دمشق». في وقت كانت جهات لبنانية قوية وعديدة تستعد، بمساعدة سورية، لمقاومة إسرائيل وطرد الميليشيا المسيحية من الجبل.

رهان الجميّل على دعم أميركا والغرب رأته نسبة كبيرة من اللبنانيين أنّه دعم دول تقف دائمًا إلى جانب إسرائيل التي اجتاحت لبنان ودمّرته وقتلت شعبه، مرفق بممارسات الجيش اللبناني السلبية في غرب العاصمة وفي الضاحية الجنوبية ضد قوى المعارضة. كل ذلك لم يخفف التوتر العام في البلاد. فبعد الاجتياح الإسرائيلي وهزيمة الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين، تصرّفت الميليشيا المسيحية وكأنها المنتصرة في الحرب اللبنانية، وتعامل الجيش اللبناني بقسوة مع سكان بيروت وضاحيتها الجنوبية من مسلمين وفلسطينيين. فلم تغتنم الميليشيا المسيحية وقيادة الجيش الفرصة التاريخية لنيل ثقة

المسلمين بعدما عانى لبنان ما عاناه من الغزو الإسرائيلي المدمّر والقاتل. بل سيطر منطق غبي هو فوز فئة على فئة: بأنّ لبنان احتلّه الفلسطينيون وها هو قد تحرّر الآن، وأنّ سكّان الأحياء الغربية مشكوك بأمرهم لعلاقتهم بالفلسطينيين حتى يثبتوا العكس.

وبدلاً من التعاطف مع الناس وتضميد الجراح التي أحدثتها آلة الحرب الإسرائيلية عام 1982، وعلى مدى شهور من الحصار والقصف في بيروت والجنوب والبقاع، كان الواقع على الأرض يؤكد أن حرب لبنان التي اشتعلت عام 1975 لم تنته بعد، وربما كانت لا تزال في بدايتها.

لقد توقّع الرأي العام بعدما قتلت إسرائيل 20 ألف شخص، وأحدثت خسائر مادية بقيمة ملياري دولار، أن الدولة ستستجيب لهذه الكارثة الوطنية بالتركيز على الحاجات الإنسانية للمواطنين والمهجّرين الذين تدفّقوا على بيروت والمناطق الأكثر أمنًا بمئات الألوف. ولكن السلطة اختارت مضايقة الناس في بيروت وصيدا وكأنّها تريد معاقبة المسلمين المواطنين لوقوفهم إلى جانب الفلسطينيين في السنوات السابقة.

وكان تركيز الجيش على معاقبة وتوقيف الشبان الذكور في بيروت الغربية والضاحية ملفتًا للنظر. فكانت الحواجز والدوريات وعمليات المداهمة قاسية في أسلوب تفتيشها واستجواباتها. كما شرع الجيش في تهديم أكواخ الأوزاعي حيث أقام ضحايا الحرب، وكأنّ هذه هي الأولوية الآن، في حين كان حاجز الاحتلال الإسرائيلي لا يبعد عنه أكثر من كيلومتر واحد عند مثلث خلدة. ورأى الناس أنّه أمام سحق الإسرائيليين للسيادة ومسؤولية الجيش اللبناني في التصدي للعدوان، اختارت الدولة أن تستعمل الجيش لسياسات داخلية عديمة النظر، تخدم الخارج وتتعلّق بمصالح فئوية. وهكذا نظر المسلمون إلى أمين الجميّل على أنّه يمثل الميليشيا المسيحية، خصمهم في الحرب، رغم سعي أمين لتمييز نفسه عن الميليشيات والتقرّب من الناس. كما أن تقارير عدّة أشارت إلى اختفاء أكثر من ألفي شخص من الذكور، أوقفوا على حواجز الجيش اللبناني، أو أثناء مداهماته، أو اختطفتهم الميليشيات المسيحية. وكانت هذه التطوّرات انّما تنبئ بالآتي الأعظم.

أمّا في الجبل، إذ رغم توصيات بشير الجميّل العديدة لعدم التحرّش بالدروز واعتماد دبلوماسية صبورة، دخلت عناصر القوات إلى قرى وبلدات عاليه والشوف مع الجيش الإسرائيلي، وبدأت حربًا دموية مارونية ـ درزية في الجبل. ولم يدعم أمين القوات طالما أنّ قادتها الشباب لا يأتمرون بأوامره. فاكتفى بالدفاع عن بعبدا وجوارها بوحدات الجيش اللبناني، وبمساعدة ضباط من الجيش الأميركي. ولقد ذكر قائد الجيش آنذاك ـ ابراهيم

طنّوس ـ أنّه أثناء «حرب الجبل» في أيلول 1983، كان الضباط الأميركيون يقفون جنبًا إلى جنب مع ضباط الجيش اللبناني في غرفة العمليات كجزء من السياسة الأميركية لدعم عهد الجميّل. وكان الرئيس الجميل يتابع المعركة فـي غرفة العمليات هذه عندما كانت تصل تباعًا أخبار انهيار جبهــات الجيش اللبناني أمام هجوم قــوات وليد جنبلاط الذي كانت تدعمه سورية. وأمام هذا الوضع حصلت مشادة بين طنّوس والضباط الأميركيين فقال لهم بغضب: «بإمكانكم الرحيل فنحن أوشكنا على الســقوط». وفي قصر بعبدا عقد الرئيس الجميل اجتماعًا مع المبعوث الأميركي روبرت ماكفرلين، بحضور ابراهيم طنّوس الذي حذّر ماكفرلين من أنّ ســقوط ســوق الغرب يعني وصول وليد جنبلاط إلى قصر بعبدا ووزارة الدفاع. وأنّ «هذه الهزيمة لن يتحمّل مسؤوليتها سوى أنتم (أي الأميركان) والرئيس الجميّل الذي لا يعرف كيف يدير الأمور في الجبل». وبعد ثلاث ساعات من هذا الاجتماع عاد ماكفرلين بقرار أميركي بتزويد الجيش اللبناني بالذخيرة والسلاح. ويذكر طنّوس أيضًا أنّ الضباط الأميركيين كانوا يتدخّلون في تفاصيل المعارك وأنّهم كانوا ينتقدونه إذا تجاهل تفقّد الجنود في الجبهات[1].

الدولة تنهار مجدّدًا

بينما شــهدت فترة 1975 إلى 1980 الدمّار المادي لمقوّمــات الاقتصاد اللبناني، وتقسيم البلاد عمليًا إلى كانتونات الأمر الواقع، ومقتل وجرح وهجرة مئات الألوف من البشــر، كان الانهيار عنوان الثمانينيات. ففي الثمانينيات، وقعت حروب في لبنان أكثر عنفًا وأوقع أثرًا من ســنوات الحرب الســبعة الأولى. وأصاب وحش الغلاء معيشــة المواطنين في العمق، حتــى بات الناس يحتاجون إلى أكياس من النقد لشــراء الغذاء واللباس. وأصبح العيش في بيروت يســاوي حياة الجحيم لســكانها، وارتفع احتمال الموت قتلاً بالرصاص أو جرّاء القصف.

كان أمين الجميّل يريد بناء الجيش أولاً، وخاصة أنّ الرأي العام في الشارع المسيحي وفي صفوف القوّات اللبنانية كان يتوقّع تنفيذ حلم بشير الجميّل في بناء «جيش المائة ألف جندي» لإحكام الســيطرة على لبنان، ويكون قوّة رادعة لســورية والفلسطينيين. وكانت التوقّعات أن تقدّم الولايات المتحدة مساعدات بقيمة مليار دولار. ولكن واشنطن وعدت

(1) نبيل المقدّم، «ابراهيم طنّوس الجنرال الذي هزمته معارك السياســيين»، **وجوه وأســرار من الحرب اللبنانية**، بيروت، دار نلسن، 2016، ص 66 ـ 67.

بربع هذا المبلغ ثم دفعت مائة مليون دولار فقط في نيسان 1983 لتدريب الجيش اللبناني وشراء معدات عسكرية.

وأمام تعثّر الحصول على مساعدات لبناء الجيش، استعمل الجميّل أموالاً مودعة في مصرف لبنان كانت البلاد بحاجة ماسّة إليها لتنفيذ مشاريع مجلس الإنماء والاعمار وغوث الناس، لشراء أسلحة ومعدّات للجيش. وهذه الاعتمادات الكبيرة للدفاع قُدّرت بـ 880 مليــون دولار[1]، ألحق إنفاقها على الجيــش ضررًا فادحًا فــي مالية الدولة ووضعية مصرف لبنــان، وعجزًا في ميــزان المدفوعات. فقد تعاقــدت الدولة على مشتريات كبيرة من الأسلحة، وتعهّدت تسديد ثمنها نقدًا من احتياطي مصرف لبنان. كما أخذ العهد ينفق أموال الدولة يمينًا وشمالاً. وكانت النتيجة أنّ الاحتياط هبط من 2.7 مليار دولار في نهاية 1982 إلى 650 مليونًا فقط فــي نهاية 1984[2]، ما لم يكن كافيًا للدفاع عن العملة الوطنية عندما بدأ انهيارها.

وكان الاعتقاد أنّ جيشًا قويًا سيحسم الصراع في البلاد لصالح الدولة، دون الالتفات إلى عبرة الأحداث. فكرّر الجيش سياســة نهاية الستينيات واســتعمل شحنات الأسلحة الأولى مباشرة في قصف الضاحية الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية في بداية 1984، ما مهّد لانتفاضة عسكرية ضد حكم أمين الجميّل في شباط 1984. فكيف حصل ذلك؟

بعد 14 شــهرًا من الانتظار، رأت حركة أمل أنّها قد منحت عهد أمين الجميّل فترة شهر عسل طويلة وكافية، وهو بادلها العداء بدل الحوار والاستيعاب. ولذلك قرّرت مع الحزب الاشتراكي الانقلاب على أمين. ففي أول شباط 1984، أعدّ العماد طنّوس عملية عسكرية ضد الضاحية الجنوبية تُغلق ثغرة طريق الكرامة من الجبل وتحصّن جبهة سوق الغرب. فذهب إلــى قصر بعبدا للحصول على موافقة الرئيــس الجميّل. إلا أنّ الجميّل طلب عرض الخطة على المبعوث الأميركي دونالد رامســفلد أولاً. أمّا رامســفلد فقد استمع إلى الخطة من طنّوس ثم طلب 48 ساعة لاستشارة «دولة معنية بلبنان». وعندما سأله طنّوس إذا ما كانت هذه الدولة هي إســرائيل، ردّ رامسفلد بالإيجاب، وطلب منه تسليم نسخة من الخطة إلى قائد فريق الضباط الأميركيين في لبنان الجنرال ستاينر. ذلك أنّ ستاينر سيرافقه إلى تل أبيب ليشرح الخطة للإسرائيليين. وذهب رامسفلد إلى إسرائيل

(1) وزارة المالية، نفقات الحكومة 1982 ـ 1985.

(2) غسّان العيّاش، أزمة **المالية العامة**، ص 122.

وعاد بتعديلات إسرائيلية على الخطة: أن يستخدم الجيش اللبناني كتيبة من الفوج الرابع في الشحار الغربي، ويشارك الإسرائيليون بكتيبة دبابات، وتساعد الطائرات الإسرائيلية بالقصف الجوي. عندها قال طنّوس لستاينر: «إذن اطلبوا من إسرائيل أن تقصف جسر الغيضة قرب بلدة الغابون لأنّه يؤمّن وصول السلاح والمسلّحين من البقاع إلى الضاحية الجنوبية». وفي اليوم التالي، أغارت الطائرات الإسرائيلية فعلاً على جسر الغيضة. ولكن طنّوس لم يتحرّك على الأرض بعدما اكتشف ضباطه أنّ اختراق الضاحية وقطع طريق الكرامة كان مستحيلاً عسكريًا أمام الكثافة السكانية وازدحام المنطقة بالأبنية والشوارع بدون خرائط عسكرية. فألغى الجيش عملية الاقتحام[1]. وعندها أمر الرئيس الجميّل الجيش بقصف الضاحية مباشرة بأسلحة كانت قد وصلت لتوّها من الولايات المتحدة ودفع ثمنها مئات ملايين الدولارات من أموال خزينة الدولة القليلة. فأحدث القصف خسائر في أرواح المدنيين بلغ 175 قتيلاً وتدمير عدد كبير من الأبنية السكنية. وكان الرئيس سليم الحص من السياسيين القلائل الذين زاروا المنطقة وظهر باكيًا على شاشات التلفزة وهو يتفقّد الأنقاض والضحايا.

وكان قصف الضاحية الشرارة التي أشعلت انتفاضة 6 شباط 1984. فقد هاجمت قوّة مشتركة من أمل والحزب التقدمي الاشتراكي بيروت الغربية في انتفاضة ضد حكم الرئيس الجميّل. وانشق اللواء السادس في الجيش اللبناني ذو الأغلبية الشيعية. وهذا التحرّك أضعف دولة أمين الجميّل الوليدة، وقلّص من فرص توسيع رقعة سيطرتها غرب بيروت الكبرى، وفق الرؤية الأميركية. ولم يقتصر الأمر على تراجع دولة أمين عن غرب العاصمة، بل أن البساط سحب من تحت قدميه في شرقها أيضًا. إذ أنّ القوات اللبنانية شاركت بطريقة غير مباشرة في انجاح انتفاضة 6 شباط ضد أمين، برفضها انتشار الجيش اللبناني وقوى الأمن في مناطق نفوذها أيضًا.

ثم انسحبت القوات الأميركية من لبنان في أجواء بدا وكأنّ واشنطن لم تعد تدعم عهد أمين كما في عامه الأول.

لقد أفلت الأمن في لبنان عام 1984 وعمّ الخطف وجرائم الاغتيال والنهب والاعتداء على الناس بشكل يومي في شرق بيروت وغربها. وسجّل جوزف أبو خليل في مذكّراته عن انتفاضة 6 شباط: «اقتناعي اليوم هو أنّ عهد «الحكم الماروني» ولّى. بل كان ينبغي أن

(1) نبيل المقدّم، «ابراهيم طنّوس الجنرال الذي هزمته معارك السياسيين»، ص 70 ـ 71.

يحسن المسيحيون الموارنة استعمال «الامتيازات» وأن يوظّفوها في تحسين علاقتهم بالمسلمين لكنّهم لم يفعلوا»[1]. ويضيف أبو خليل إنّ «الجيش اللبناني الذي أنفق عليه مئات ملايين الدولارات، انهار خلال أيّام بعد «انتفاضة 6 شباط»، والحكم أضحى وقفًا على رئيس الجمهورية بعد استقالة حكومة شفيق الوزان واستحالة تأليف حكومة بديلة. ومن جيش الثلاثين ألف رجل لم يبق على طول الجبهات سوى 2015 رجلاً!... وأميركا تراجعت وانسحبت، وإسقاط أمين الجميّل أصبح من الشعارات الأكثر رواجًا»[2] (ويقصد في غرب العاصمة وشرقها على السواء). ومثلما حدث عام 1976، نهبت الميليشيات تجهيزات وأعتدة الجيش اللبناني. واستعمل الجيش ما تبقّى لديه من سلاح لاحقًا في 1989 و1990. وساهمت مؤتمرات حوار وطني في لوزان وجنيف في سويسرا وانسحاب إسرائيل الجزئي عام 1985 وتراجع احتمال توقيع معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل، في ولادة حكومة وفاق وطني عام 1985. ولكن انشغال الرئيس الجميّل بالانشقاقات الخطيرة في المناطق الشرقية وخاصة داخل الكتائب والقوات استهلك جزءًا كبيرًا من عهده في 1985 و1986، على حساب ترميم الوضع اللبناني.

حروب «الشرقية»

استراتيجية بشير القائمة على اللعب على وتر الدعمين الأميركي والإسرائيلي كانت لا تزال في أذهان من خلفه في قيادة القوات. ولكن شقيقه أمين وضع كل أوراقه بيد أميركا وأغضب إسرائيل (حتى بعدما وافق على مفاوضات فورية مع إسرائيل ووصل إلى اتفاق أيار 1983). وإذ تأكّد فشل مشروع أمين بعد انتفاضة 6 شباط وتراجع الدور الأميركي في مطلع 1984، تكثّفت مساعي القوات اللبنانية وحزب الكتائب لطلب النجدة من إسرائيل. وتحدّث جوزف أبو خليل عن زيارة إلى إسرائيل في 23 شباط 1984، قام بها هو برفقة فادي أفرام (قائد القوات اللبنانية الذي اختاره بشير في 13 أيلول 1982) والتقيا دايفيد كمحي ويوري لوبراني وموشي أرنز وتبلّغا استعداد إسرائيل «فتح صفحة جديدة مع أمين الجميّل وتقديم المساعدات» مع تأكيد «أنّ أمن المناطق المسيحية مضمون في كل الأحوال والظروف وأنّ تقوية «القوات اللبنانية» أمر مقرّر في إسرائيل ولا رجوع عنه».

(1) جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، ص 319.

(2) جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، ص 258.

ولكن أمين كان قد أصبح في وادٍ آخر هو الحفاظ على رئاسته وما تبقّى من الدولة، واحتاج إلى التقرّب من الطرف الآخر في لبنان وليس السير في ركاب إسرائيل. ولذلك حدّد موعد للقاء أمين الجميّل بالرئيس السوري حافظ الأسد. وفي هذا الاتجاه يتحدّث أبو خليل عن مشاركته في لقاء كتائبي ـ سوري في منتصف شباط ضمّ رئيس الحزب إيلي كرامة ونائبه جورج سعادة وألفرد ماضي وجوزف الهاشم وجورج عميرة. وهكذا بعد أيّام من زيارة وفد الكتائب والقوات إلى إسرائيل، زار الجميّل دمشق في 29 شباط والتقى الرئيس حافظ الأسد[1]، وألغى اتفاقية 17 أيار 1983 مع إسرائيل، ثم عمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة رشيد كرامي المحسوب على المعارضة والمناهض لإسرائيل (30 نيسان 1984).

بدأت منذ ربيع 1984 محاولات الاتفاق على إصلاحات سياسية وخطط أمنية مواكبة لها. فتحسّن الوضع في البلاد وفتحت الطرقات والمرفأ والمطار وأقرّ قانون الدفاع الجديد وعُيّن قائد جديد للجيش هو العماد ميشال عون (23 حزيران 1984) بدل إبراهيم طنّوس الذي كان قد فرضه كميل شمعون سابقًا. كما عيّن أعضاء المجلس العسكري، وتألّفت عدّة لجان إصلاحية. ولكن لم تسر الأمور على ما يرام، إذ أنّ إسرائيل عزمت على عرقلة أمين الذي بدأ يساير سورية. ففي العام 1985 انسحبت إسرائيل إلى جنوب لبنان بدون تنسيق مع الدولة اللبنانية، فتعذّر دخول الجيش اللبناني إلى الجبل. وفي هذا المفصل وبعد أيام من فتح الطريق الساحلي إلى صيدا وعودة نفوذ الجبل للحزب الاشتراكي، أعلن وليد جنبلاط، رغم أنّه كان وزيرًا في الحكومة وشارك في مؤتمر لوزان، كانتونًا باسم «الإدارة المدنية في الجبل» ما سمح للميليشيا الدرزية بوضع اليد على اقتصاد الشوف وعاليه وفرض رسوم وضرائب على المعابر ومرفأ الجيّة[2]. ثم تواصل تهجير المسيحيين من إقليم الخرّوب وشرق صيدا باتّجاه شرق بيروت والشريط الحدودي.

وكانت الهوّة بين أمين الجميّل وقادة الميليشيا المسيحية تتسع، وخاصة مع فادي أفرام وإيلي حبيقة وسمير جعجع. فقد كان أمين لا يزال يحاول تثبيت نفسه رئيسًا للجمهورية وزعيمًا مسيحيًا ما يعني أنّ على القوات اللبنانية أن تنسحب له. ويرى جوزف

(1) جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، ص 262 ـ 263.

(2) Elizabeth Picard, «The Political Economy of Civil War in Lebanon», in *War, Institutions, and Social Change in the Middle East*, Steven Heydemann, Los Angeles, University of California Press, 2000, pp. 292-322.

أبو خليل أنّ مصلحة القوات «التقت مع ما عزمت عليه إسرائيل وأعلنته بلسان شارون أنّها لن تدع أمين الجميّل يحكم ويمارس سلطته الرسمية خارج قصر بعبدا... فكان من الطبيعي أن تلقى «القوات» تشجيعًا إسرائيليًا، في وقت هي في أمسّ الحاجة إلى التشجيع. ولم يكن واردًا أن تستغني القوّات اللبنانية عن الدعم الإسرائيلي مهما كان الثمن. فاستمرّت العلاقة بين الجانبين وثيقة وحميمة، وخصوصًا على مستوى أجهزة المخابرات»[1].

بدأ الصراع في الكانتون المسيحي بين حزب الكتائب والقوّات اللبنانية عندما قرّر المكتب السياسي استعادة ما للحزب من أجهزة القوات التي هي بالأساس تحالف عسكري بين أحزاب الجبهة اللبنانية، وحزب الكتائب أكبرها. ودعم المكتب السياسي أمين الجميّل وشرعية الدولة، خاصة بعد وفاة بيار الجميّل في آب 1984. ووقف رئيس الحزب إيلي كرامة وأعضاء المكتب السياسي وجوزف أبو خليل رئيس تحرير صحيفة **العمل** وجوزف الهاشم وآخرون مع أمين في نزاعه مع القوّات. وإذ قضت هيكلية القوّات أن يكون قائدها كتائبيًا يسمّيه الحزب، طلب المكتب السياسي من فادي أفرام تسليم الحزب المبالغ والحسابات المالية التي في حوزته، فنفّذ بعد تردّد.

ثم كان الاتجاه أن يحدّد الحزب موزانة سنوية لنفقات القوات وليس أن تسيطر القوات على مصادر المال كما في حقبة بشير. وظن أعضاء القيادة في القوات أنّ سمير جعجع وإيلي حبيقة ـ وهما كتائبيان ـ سيكونان المرشحين الرئيسيّين لرئاسة الهيئة التنفيذية، سمّى الحزب في 9 تشرين الأول 1984 فؤاد أبو ناضر ـ ابن كلود شقيقة بشير وأمين ـ قائدًا للقوات. وكان أبو ناضر مخلصًا لأمين، فعارض جعجع وحبيقة وجورج عدوان تسميته.

وبدا أنّ الحزب قد استعاد سلطته على القوّات ماليًا وعسكريًا وسياسيًا، وأنّ الطريق أصبحت سالكة لأمين الجميّل والسياسة التي انتهجها في التقرّب من سورية، والتي حقّقت نجاحات في الأشهر السابقة. إذ ضمن هذا التصوّر بدأت اللقاءات الكتائبية ـ السورية وتقرّب أمين من دمشق.

هذه كانت ظروف عهد أمين الجميّل السياسية، وفي هذه البيئة بالضبط والتي لا تشبه أبدًا بيئة سويسرا كان روجيه تمرز يبني إمبراطوريته المالية.

(1) جوزف أبو خليل، نفس المصدر، ص 280.

تمرز يتمدّد في إمبراطورية إنترا

عندما جاء تمرز إلى لبنان عام 1983، استطاع بدعم أمين الجميّل وعلاقات أخرى أن يلجَ القطاع المالي من باب مجموعة إنترا. ولقد سبقت الإشارة إلى كيفية توزيع أصول بنك إنترا بعد انهيار إمبراطورية بيدس على المودعين الرئيسيين، وأنّ مؤسسات الإمبراطورية قد توزّعت بين شركة إنترا للاستثمار وبنك المشرق.

في العام 1983، كانت نسبة 45 بالمئة من أسهم شركة إنترا للاستثمار تملكها الدولة ويديرها مجلس إدارة يضم 12 عضوًا من رجال أعمال لبنانيين وخليجيين، حيث كان الكويتيون والقطريون يحتلّون ثلاثة مقاعد في مجلس الادارة. وفي 11 آب 1983، أصبح تمرز رئيس مجلس الادارة وفيه اللبنانيون كمال بحصلي وفؤاد بحصلي وخلدون سوبرة وروبير سرسق وجميل مروّة وأحمد الحاج وجميل اسكندر وغابي جلخ، والكويتيان خالد أبو السعود ومحمد الخرافي والقطري عبد القادر القاضي. وخلال فترة زمنية قصيرة اهتزّ الخيط الذي كان يفصل بين ما هو ملك روجيه تمرز وبين ما هو مصالح مشتركة لمساهمي شركة إنترا. إذ منذ 1983 وحتى 1988، بنى تمرز لنفسه إمبراطورية مالية، وامتلك عدّة شركات كان أكبرها مجموعة Milcher Group. وفي تلك الفترة كان تمرز يملك حصصًا مهمّة إن لم يكن أغلبية الحصص، في الشركات التالية:

طيران الشرق الأوسط الخطوط الجوية اللبنانية

شركة مرفأ بيروت

بنك المشرق

الشركة العقارية اللبنانية

شركة العقارات اللبنانية الفرنسية

استديوهات بعلبك

شركة «هول ماونتن»

شركة ترانس أوريان

شركة إنترا للتأمين

بنك الكويت والعالم العربي

شركة سان لويس العقارية.

كما كان تمرز مالكًا رئيسيًا للمصارف التالية: First Phoenician Bank, Capital Trust و Credit Libanais.

وفي مقابلة مع صحيفة لبنانية ذكر تمرز أنّ عدد موظفيه في لبنان فقط بلغ 5,000 شخص. وفي مقابلة أخرى ذكر أنّه كان الشريك الثاني بعد مصرف لبنان في مجموعة انترا[1] وأنّه يسيطر على 42 بالمئة من بنك المشرق عبر مجموعة ميلشر[2]. أمّا أشغاله وممتلكاته خارج لبنان فلم تكن أقلّ أهميّة، حيث ذكرت مجلة أسبوعية أنّ تمرز باشر مشاريع سياحية وخدمات مالية بالتعاون مع Warren Avis مالك شركة تأجير السيارات العالمية AVIS[3].

في 1988 نشرت **مجلة هاشيت** الفرنسية لائحة عن اللبنانيين الأكثر ثراءً، وجاء ترتيب روجيه تمرز السادس حيث تساوى إدمون الصفرا وناصيف جبور في المرتبة الأولى بمبلغ 3.2 مليار فرنك، يليهم رفيق الحريري وبيار فرعون بمبلغ 2.6 مليار فرنك في المرتبة الثالثة، ثم وليم قازان بمبلغ 2.6 مليار فرنك، وروجيه تمرز سادسًا بمبلغ 1.3 مليار فرنك فميرنا البستاني في المرتبة السابعة بمليار فرنك.

وكان تمرز يوسّع أعماله في لبنان في شركة إنترا وفي شركات أخرى رغم ظروف البلاد التي سبق ذكرها. ويشرح تمرز كيف كان أسلوبه في العمل في لبنان: «كان في مجلس إدارة شركة إنترا الذي كنتُ أرأسه ممثلون للحكومة اللبنانية وحكومة الكويت وحكومة قطر، والمدير العام خالد شبارو وأحمد الحاج (رئيس بنك الكويت والعالم العربي). ولم يكن عقد الاجتماعات ممكنًا بسبب ظروف الحرب في لبنان وتقطيع المناطق وإقفال المطار. فكانت تقارير الشركة تتأخّر كثيرًا».

وعن استثماراته في لبنان قال: «عن استثماري في بنك المشرق، فقد كانت شركة JP Morgan الأميركية تمتلك نصف هذا البنك والنصف الثاني ملك لشركة إنترا. وعندما أرادت الشركة الأميركية الانسحاب، لم يكن يحق لشركة إنترا أن تشتري حصّتها. فنصحني حاكم مصرف لبنان إدمون نعيم أن أشتريها أنا، ففعلت... وفي الثمانينيات تعرّض عدد من البنوك اللبنانية للتعثّر فكنتُ أتدخّل وأقدّم العون لها وخاصة أنّ مصرف لبنان لم يكن فعالاً في إنقاذ المؤسسات المالية المهددة. ومنها «فيرست فونيشان بنك» First Phoenician Bank لأصحابه نجيب ميقاتي وطه ميقاتي وهاني سلام ونبيل صحناوي ووجدي معوّض ومهدي التاجر. ولم يساعدهم مصرف لبنان فجئتُ أنا وقدّمت 200 مليون دولار عن طريق بنك المشرق لتعويم «فيرست فونيشان». وهكذا أصبح هذا البنك تابعًا لبنك المشرق وملكًا لي».

(1) مجلة النهار العربي والدولي، باريس، 8 آب 1988.

(2) مجلة المسيرة، 11 تموز 1988.

(3) مجلة الصيّاد، 26 أيلول 1986.

ويضيف تمرز: «أمّا البنك الثاني الذي تعرّض للتعثّر فقد كان كابيتال تراست Capital Trust Bank الذي كان يملكه أنطوان شادر ابن جوزف شادر نائب رئيس حزب الكتائب، وآل الناشف، وهم أهل زوجة الأستاذ كريم بقرادوني. فأنقذتُ هذا البنك أيضًا من الإفلاس ودمجته مع بنك المشــرق الذي أصبح بعد ذلك المصرف الأهم في المناطق المسيحية. وأصبحَت مجموعتـــي المصرفية العمود الفقري المصرفي للمناطق الشــرقية. وكان لدي بنكين آخرين مع فروع في ألمانيا وسويسرا ونيويورك والدوحة وعمّان وفي أفريقيا - في الغابون وجمهورية أفريقيا الوسطى».

أسّس تمرز شركة قابضة أخرى في بيروت تخصّصت في قطاع النقل الجوي أطلق عليها اســم Jet Holdings. واقتنت هذه الشركة «خطوط عبر المتوسط» TMA Trans-Mediterranean Airlines وهي شــركة الشحن الجوي الوحيدة في لبنان، عبر تسديده ديونها التي بلغت 40 مليون دولار أميركي. ودليل على عافية هذه الشــركة لاحقًا أنّ تمرز رفض عرضًا لبيع TMA بمبلغ 70 مليون دولار.

ولكن فيما كان تمرز يوسّع نشــاطه الاقتصادي والسياسي ليكوّن لنفسه «مرقد عنزة» مع أصحاب السلطة والمال في لبنان، كانت ســمعته تسير في طريق معاكس على الصعيد المهني، لا ســيما في القطاع المصرفي ولدى أصحاب الأعمال الذين تعاملوا معه.

وعلى سبيل المثال تعالت الشكاوى من المسؤولين الإداريين في شركة إنترا من ممارسات تمرز وتدخّلات أصدقائه وداعميه السياسيين في المسائل الداخلية للشركة. وكان هؤلاء الداعمون من زعماء وأصحاب أعمال يسعون باستمرار وبمساعدة وسائل الاعلام شرق بيروت للسيطرة على شركة إنترا بواسطة حلقة صغيرة مؤلفة من روجيه تمرز وآخرين معه. وكان تبرير وســائل الاعلام المؤيدة لتمرز أنّ شركة إنترا تخضع لنفوذ مصالح غيــر لبنانية ويجب أن تعود لأيدٍ لبنانية وتمرز هو بطل هذا المســعى. ولكن طبعًا هذا الادعاء غير دقيق، فقد كانت نســبة 70 بالمئة من الأسهم بأيدٍ لبنانية وتوزّعت كالتالي: القطاع الخاص اللبناني 28 بالمئة من أســهمها، مصالح كويتية 25 بالمئة وقطرية 5 بالمئة. و 42 بالمئة كانت للدولة اللبنانية ممثلة بمصرف لبنان.

للتقرّب من الزعماء ومن رجال الأعمال الذين يدورون في فلكهم، شارك تمرز في كورَس هجاء مجموعة إنترا وتذمّر «أنّ عرب الخليج يســيطرون على شركة إنترا منذ 17 سنة وأنهم يملكون حق الفيتو على كل شــيء. ولا يمكننا أن نسمح بتسيير

اقتصادنا من الخليج»[1]. وهذا الموقف كان مستغربًا لأنّ مصالح تمرز الكبرى كانت مع ســعوديين وخليجيين قبل مجيئه إلى لبنان، ما يعني أنّه سار في منطق العصب اللبناني للمحافظة على مصالحه في لبنان وإن لم يكن مؤمنًا به كرجل أعمال ناشط في العالم العربي. حتى أنّه هو نفسه هندَسَ تحويل ودائع الدول العربية في بنك إنترا عام 1967 إلى أســهم، ما مكّن الكويت وقطر وغيرها من الحصول على يدّ قوية في قرارات شركة إنترا.

ويقول روجيه تمرز: «في 1986 قدّمت استقالتي من شركة إنترا بعدما رأى الشيخ أمين أنّي أصبحت قويًا جدًا على الساحة وخاصة بعدما برز بنك المشرق. فعيّن أمين نسيبًا له رئيسًا لمجلس إدارة شركة إنترا هو جميل اسكندر[2]، وعيّن لوسيان دحداح

(1) مجلّة المسيرة، سبق ذكرها.

(2) وُلدَ جميل اسكندر عام 1929 وكان صهر آل الجميل وزوجته هي منى الجميّل ابنة نائب المتن الراحل موريس الجميّل ومؤلفة كتاب عن والدها. وكان جميل اسكندر قد أسّس عام 1965 شركة مركز نهر الكلب السياحي «هوليداي بيتش» التي ابتلعت مساحة 1,9191 مترًا مربعًا من أملاك الدولة البحرية فوق المساحة المرخص لها بها، لتحتل 49 ألفًا و796 مترًا مربعًا. وفق تقرير وزارة الأشغال العامة. وفي عهد أمين الجميّل، تم تعيين روجيه تمرز رئيس مجلس إدارة شركة إنترا وجميل اسكندر عضوًا =

أيضًا رئيسًا لبنك المشرق الذي كانت نصف أسهمه ملكًا لشركة إنترا والنصف الثاني ملكي أنا. وكنتُ أنا مستشارًا لبنك المشرق. وكان متعذرًا أيضًا عقد اجتماعات للجمعية العمومية لبنك المشرق بسبب الوضع الأمني وكذلك قلّة التقارير السنوية وانعدامها أحيانًا».

دور تمرز السياسي

يقول روجيه تمرز: «بعد عودتي إلى لبنان عام 1983 لم يقتصر عملي على شركة إنترا فقط، فقد كان أمين الجميّل بعدما أصبح رئيسًا للجمهورية يريد الاستفادة من علاقاتي الأميركية. فطلب مني في نهاية 1983 الاتصال بالإدارة الأميركية والتفاوض معها للوصول إلى حل يُخرج الجيش الإسرائيلي من لبنان. وكان لبنان قد دخل نفقًا طويلاً من المفاوضات الشاقة مع إسرائيل منذ نهاية 1982، حتى وصل الجانبان إلى نص وثيقة لا يرقى إلى معاهدة أو اتفاق، ولكنه مليء بالشروط الإسرائيلية، فرفض الرئيس الجميل التوقيع عليه ولم يغادر الإسرائيليون. وكانت الأمور تتعقد في وجه أمين داخل لبنان أيضًا، إذ وقف في وجه العهد كل من الأستاذ وليد جنبلاط والأستاذ نبيه برّي، بل وأشعلا انتفاضة عسكرية ضد أمين في شباط 1984.

«لقد كان الانقسام عميقًا جدًا في لبنان عام 1984 أكثر من أي مرحلة سابقة، عندما تحوّل إلى انقسام جغرافي ممّا صَعّب التنقل بين المناطق. وكان المطار الدولي والمصرف المركزي يقعان في غرب العاصمة. فبدأتُ مشروع بناء مطار في حالات في قضاء البترون شمال بيروت بمساعدة المهندس داني شمعون (النمور الأحرار) ونبيل كرم وتمويل شخصي مني. وأطلقنا حملة إعلامية لابقاء الأمل لدى الناس تحت شعار «حالات حتمًا». فانتهينا من بناء مدرج كانت طائرتي الخاصة هي الطائرة الوحيدة التي كانت تهبط في حالات. وعندما أُصيب أدونيس نعمة أرسلناه إلى الخارج للعلاج وكان ذلك عبر مطار حالات. كما أنّ أمين الجميّل كان يستعمل طائرتي ومطاري في رحلاته إلى الخارج، وكذلك ميشال عون كان يستعمله أيضًا في جولاته خارج لبنان.

= في مجلس الإدارة عام 1983. وبعد إبعاد تمرز عام 1986، عيّن الجميل جميل اسكندر رئيسًا لإنترا حتى 1989. واهتم جميل إسكندر في الشأن التربوي فأصبح عضوًا في مجلس أمناء الجامعة اللبنانية الأميركية في جبيل منذ 1983 حتى وفاته في كانون الأول 2008. المصدر:
http://www.iskandar.com/cv.html http://www.iskandar.com/obituary.html

ويضيف تمرز: «إضافة إلى عملي الوثيق إلى جانب أمين، تعاملت مع الرئيس كميل شمعون منذ عام 1983 وكان وزيرًا للمالية. وكذلك انكببت على معالجة المؤسسات التابعة لإنترا. فكان كازينو لبنان مقفلاً ومهجورًا لبضع سنوات. وبصفتي رئيس مجلس إدارة شركة إنترا والمسؤول عن كازينو لبنان كان منصبي يعادل وزير، عقدتُ اتفاقًا مع الرئيس شمعون لنعيد افتتاح الكازينو. وقمنا بتأهيله وترميم مبناه ومفروشاته وأعدنا افتتاحه عام 1983. وشكرتُ الرئيس شمعون على تعاونه. ولا أذكر أنّه طلب منّي أي شيء لنفسه، بل قارنته بالعميد ريمون إدّه كزعيم سياسي. ولكن الرئيس شمعون كان يسعى لخدمة مَن يقصده أو يناصره من الناس. وبهذا الشكل كانت تأتيني طلباته عبر أشخاص. وكنا يومها نريد معالجة تمويل الميليشيا المسيحية القوات اللبنانية ولذلك قمنا بتنشيط الكازينو. فكازينو لبنان يتبع لشركة إنترا وكان ميشال بشارة يعمل مديرًا للكازينو. فسمحنا لأرباح الكازينو أن تذهب إلى القوات».

«أمّا الأستاذ وليد جنبلاط فقد التقيته أيضًا عام 1983، وكان ذلك في عدد من الاجتماعات السياسية. في ذلك العام كنتُ أصرف وقتي في تأهيل وتنشيط شركة إنترا، وبحاجة إلى إشغال عدد من الوظائف. فكان السياسيون ومنهم وليد بك والرئيس سليمان فرنجيّة والأستاذ بري يكلمونني لتوظيف أشخاص يخصّونهم. وطبعًا كنتُ أطلب منهم بالمقابل خدمات وبتسهيل العراقيل أمام أشغالي. إذ هكذا كانت الأمور تسير في لبنان في ذلك الوقت، مسألة تبادل خدمات.

«وعندما اشتريت الأرض في المشرف كانت تضم حرم جامعة اسمه American Campus ولقد تركوه أيام الحرب. وكانت مساحة الأرض 450 ألف متر مربّع فقدّمت منها مساحة 50 ألف متر مربّع شاملة الحرم الجامعي هبة للأستاذ جنبلاط. فقام هو وباعها لرفيق الحريري بـ 25 مليون دولار ثم أعطاها الحريري لزوجته نازك الحريري.

«كنتُ أفطن إلى ظاهرة العداء الشخصي داخل الطبقة السياسية في لبنان، والتي تتعدّى حدود الطوائف والنهج السياسي.. فلان لا يحكي مع فلان، وفلان يخاصم فلان، حتى لو كان من نفس الطائفة أو الحزب. أمّا انا فقد كنت واعيًا لهذا الأمر، واجتهدت لكي أكون صديقًا أو محايدًا مع كل أفراد الطبقة السياسية بسبب عملي في المال والتجارة. وعلى سبيل المثال، في المنطقة المسيحية كنتُ على موجة واحدة مع سمير جعجع وسليمان فرنجيّة وإيلي حبيقة وأمين الجميّل وكريم بقرادوني، وفي نفس الوقت أساعد الكل بدون تمييز.

«وعندما وقعت حرب الجبل بين القوات اللبنانية والحزب الاشتراكي عام 1983 لم أتدخّل، بل كنتُ أعلن موقفي أنّني ضد هذه الحرب، وكذلك ضد كل الحروب التي تدور على أرض لبنان سواء كانت بين المسيحيين أنفسهم أو بين لبنانيين ولبنانيين، أو حتى بين لبنان ودولة أخرى. لقد دخلنا حروبًا كثيرة مع إسرائيل منذ 1948 وآخرها كان عام 1982. فكان آخر ما ينقص اللبنانيين عام 1983 أن يتذوقوا المزيد من الحروب الداخلية».

«وكنتُ على علاقة وثيقة مع الأستاذ نبيه برّي وزوجته السيّدة رندة برّي. فقد التقيته لأول مرّة عام 1983 بصفتي رئيس شركة إنترا، ولكن لقاءاتنا كانت تتخذ الطابع الرسمي، ولم تتحوّل إلى صداقة كما كان الحال مع كميل شمعون ووليد جنبلاط وإيلي حبيقة. فالأستاذ برّي كان محايدًا في أحاديثنا التي طُبعت بالاحترام المتبادل ليس أكثر. وكانت أعمارنا متقاربة ـ ليس أنا ونبيه برّي فقط ـ بل كلّنا تقريبًا، باستثناء الرئيسين سليمان فرنجيّة وكميل شمعون والشيخ بيار الجميّل الذين كانو أكبر سنًّا منّا».

«أمّا الشيخ رفيق الحريري فقد دخل الساحة اللبنانية بعد الغزو الإسرائيلي عام 1982 وكنّا نراه رجل السعودية الأول في لبنان، وكان هدفه واضحًا أنّه يريد أن يرفع السنّة المسلمين إلى قمّة السلطة والنفوذ في لبنان. وأعتقد أنّ هذا الهدف بدأ بعد 1982، ولكنّه أخذ طريق التنفيذ السريع خصوصًا مع اتفاق الطائف عام 1989 الذي رعته السعودية. أمّا بخصوص التعاطي مع الملفات الاقتصادية في لبنان فأنا لم أتعامل أبدًا مع الحريري. التقيته صدفة وكنتُ عند علي دوبا رئيس المخابرات السورية في دمشق. وسألني السيد دوبا مبتسمًا: «هل تعرف مَن ينتظرني خارج مكتبي الآن؟»

فقلتُ لا، لا أعرف.

فقال: «واحد اسمه رفيق الحريري».

ولم أفهم ما يقصد، بل ظننتُ أنّه يقول لي إنّ الحريري ينتظر دوره في الدخول، إشارة لي أنّ اجتماعنا انتهى. فقلتُ: «سأخرج إذًا».

فقال علي دوبا: «لا لا لا، خلّيه ينطر هيك قد ما بدّك».

«ومضت ساعة أخرى حتى انتهى حديثنا وودّعت علي دوبا فصادفت رفيق الحريري داخلاً وأنا أخرج[1]».

(1) تعاملت القيادات السورية مع رفيق الحريري بتقدير واحترام لأنّه كان مبعوث الملك السعودي وليس شخصية سياسية لبنانية عادية. ولذلك ثمّة علامة استفهام إذا ما كان علي دوبا قد اهتم فعلاً بالسيّد تمرز أكثر من اهتمامه بالحريري أو أنّه سخر من الحريري بحضور تمرز في مكتبه.

«كان علي دوبا يريد مني معلومات عن لبنان وخاصة الشؤون الاقتصادية والمالية، وهذا ما كان السفراء العرب والأجانب في بيروت يودّون معرفته أيضًا. فكنتُ أزور السفراء في مكاتبهم في بيروت وكان لديّ مستشارون ماليون واقتصاديون في مبنى بنك المشرق في جل الديب شمال بيروت.

«من الواضح أنّ عملي في الاقتصاد والمال كان يتشابك مع السياسة اللبنانية. كما كان عندي بنوك ومؤسسات بفروع في أنحاء لبنان، ومن الطبيعي أن أتعاطى مع قوى الأمر الواقع على الأرض في كافة المناطق اللبنانية لحماية هذه المصالح ـ مثلاً مع سليمان فرنجيّة في الشمال وقادة مسيحيين وشخصيات في المناطق الشرقية الخ، وكذلك مع كبار الضباط السوريين في الجيش والمخابرات على كافة الأراضي اللبنانية.

«كنتُ أسعى للوصول إلى حل سياسي للحرب في لبنان يقودنا إلى سكّة الاعمار والاستقرار الضروري للنهوض الاقتصادي. فعلمتُ باكرًا أن سورية تملك مفاتيح الحل. وكنتُ أزور العاصمة السورية وألتقي كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين من وزراء وكبار الضباط. ولم ألتقِ الرئيس حافظ الأسد ولكن علمتُ أنّه كان يتابع تحركاتي في لبنان وسورية وتصله رؤوس أقلام عن نشاطاتي. ولكني كنتُ ألتقي مرارًا وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام الذي كان مسؤولاً عن الملف اللبناني في القيادة السورية، فكنت أناديه «أبو جمال» وأناقشه كثيرًا حول الوصول إلى وفاق في لبنان. كما كنتُ ألتقي علي دوبا ومسؤولين سوريين آخرين. وكنتُ على صلة بوزير الدفاع مصطفى طلاس وألتقي به كلما ذهبت إلى دمشق حتى باتت علاقاتنا شخصية. فكنتُ اتغدّى في منزله بحضور أسرته أحيانًا ـ زوجته وأولاده ومنهم ابنته ناهد وهي تقيم في باريس ومتزوجة من أكرم عجّة وهو سوري وكان وزير الدفاع في المملكة العربية السعودية سابقًا.

الفصل 15

تمويل الميليشيات وتجارة المخدّرات ـ 2 ـ حرب حواجز الجباية

مَن يربح المليار؟

كان وراء الأكمة ما وراءها في أحداث لبنان في الثمانينيات. إذ كان المال في خلفية الصراعات السياسية حول المرافئ غير الشرعية، ومستودعات البضائع المهرّبة والمسروقة، والأموال المنقولة وغير المنقولة. وهذا يشــرح كيف بدأت سلسلة الحروب بين أطراف الكانتون المسيحي، وانخراط قائد الجيش آنذاك ميشال عون الذي كان يرغب في استعادة الدولة لمرافقها ولوضع حدّ لنفوذ سمير جعجع.

إذ بعد فوز الثنائي حبيقــة ـ جعجع في انتفاضة آذار 1985 ضــد الجميّل والمكتب السياســي، اختلف الرفيقان فيما بعد على تقاســم النفوذ ومصادر الأموال. وكان العنوان الظاهري لخلافهما هو كيفية حل الأزمة اللبنانية والاتفاق الثلاثي. وكذلك اشــتعلت في الطرف الثانــي من المدينة حــروب نفوذ مماثلة بيــن حركة أمل من جهــة والتنظيمات الفلسطينية وميليشيا وليد جنبلاط.

وحاول رئيس الحكومة رشيد كرامي استعادة مظاهر الدولة منذ وصوله إلى السلطة عام 1984، ولكنّه اصطدم بعداء الميليشــيات التي تمسّكت بسلاحها وحواجزها ومصادر تمويلها، طالمــا أنّ حرب لبنان مســتمرّة والأفق بدون حــل. وهذا يعني اســتطرادًا أنّ الميليشــيات عازمة على المحافظة على كل مواردها المالية مهما كان نوعها، سواءً كانت شــرعية وقانونية أم لا. كما أنّ رشــيد كرامي وصل إلى طريق مســدود مع الرئيس أمين الجميّل. ولم يبدّل كرامي مواقفه كرئيس للحكومة يريد أن يمارس صلاحياته، ولذلك في 1 حزيران 1987، اغتيل وهو على متن طائرة هليكوبتر تابعة للجيش اللبناني.

كشفت التحقيقات أنّ المتفجرات في الطوافة قد أعدّت في ثكنة الجيش في جونيه. وقد صدر حكم ضد سمير جعجع عام 1994 لضلوعه في اغتيال كرامي، وأكّدت السي آي إيه ضلوع جعجع في هذا الاغتيال[1]. كما أدانه القضاء اللبناني في عملية اغتيال داني شمعون أيضًا في 21 تشرين الأول 1990. وربط تقرير استخباراتي أميركي جريمة اغتيال كرامي بمحاولات كرامي كرئيس حكومة وضع حدّ لحقول المخدّرات في البقاع بالتعاون مع الحكومة السورية وجيشها هناك. وهذا ما كان سيخنق أهم مصدر دخل للوردات المخدّرات في البقاع ولميليشيات الأمر الواقع في الكانتون المسيحي.

تجارة المخدّرات في الثمانينيات

تكيّفت تجارة المخدّرات مع زمن الحرب واتبعت نظامًا حيث يتولّى المسلمون الزراعة والتوضيب ويبيعون المحاصيل بالجملة للتجار المسيحيين، الذين يكون لهم الحصّة الأكبر من الأرباح. ففي السابق كانت الميليشيات المسيحية ترسل رجالها إلى البقاع في دير الأحمر وتفرض الخوّات على اللوردات لتمويل مجهودها الحربي. إلا أنّ نمو الجماعات المسلّحة ودخول السلاح بشكل واسع في منطقة بعلبك والهرمل جعل دخول الميليشيات المسيحية لتحصيل حصّتها مباشرة أمرًا صعبًا. ولذلك فقد تولّى التجار المسيحيون تأمين حصّة الميليشيات المسيحية التي كانت تُشرف على نقاط عبور الشحنات إلى خارج لبنان، حيث تسدّد الحصص كضريبة تصدير. وعمدت الكتائب ثم القوات اللبنانية إلى إقامة حواجز كبرى عند نقاط استراتيجية تؤدي من البقاع إلى المرافئ لجمع «الضرائب» وتوقيف كل السيارات بدون استثناء ولكن بدون ممارسة أي تمييز حول المذهب الديني لسائق الشاحنة أو السيارة.

وكانت رسوم هذه الحواجز متدنّية في حال كانت الشاحنة تنقل الأغذية أو البضائع الشخصية. ثم تتصاعد الرسوم إذا كانت البضائع موادّ أولية للمصانع أو بضاعة للتجارة. ولكنّها تصل إلى 20 إلى 40 بالمئة من قيمة البضاعة بسعر الجملة إذا كانت شحنة مخدرات. كما أنّ القوات اللبنانية أشرفت على سلطة الجمارك في مرفأي جونيه وبيروت والمرافئ غير الشرعية للتأكد من أنّ أي شحنة مخدرات لم تفلت من الحواجز البرية. وهكذا انتزعت الميليشيات المسيحية حصّة كبرى من تجارة المخدّرات.

(1) CIA Directorate of Intelligence, «Lebanon: The Rise of the Militias as Political Actors», p. 4; CIA analsysts convinced of Geagea's guilt; Lester Coleman, «The Lebanese Connection», p. 54 based on DEA intelligence reports.

وفي المرحلة الثالثة، أصبح للمناطق الخاضعة للميليشيات المسيحية تجّارها الكبار أيضًا، يشترون البضائع من البقاع ويقومون بشحنها إلى الخارج عبر المرافئ البحرية. حتى بلغت قيمة تهريب المخدّرات عبر الكانتون المسيحي المليار دولار سنويًا. فكان الصراع يدور حول مَن سيربح هذا المليار.

هذا التموضع الاقتصادي في زمن الحرب كان ميثاقًا غير مكتوبٍ بين ميليشيات قوى الأمر الواقع في لبنان والطبقة السياسية والعسكريين ورجال المال والأعمال وجهات نافذة في سورية وإسرائيل ودول أخرى، في أن يتعاون الجميع لتأمين إنتاج المخدّرات وخروجها من الأراضي اللبنانية للتصدير. وفي هذا الإطار أيضًا، دخلت كل التجارات الممنوعة واستيراد البضائع على أنواعها إلى لبنان عبر مرافئ غير شرعية على طول الساحل اللبناني دون رادع. إذ إضافة إلى قيام الجماعات اللبنانية والفلسطينية بوضع اليد بعد تدهور الدولة على المرافئ الشرعية في كل من طرابلس وجونيه وبيروت وصيدا وصور، نشأت مرافئ خاصة بالميليشيات وبحركة فتح الفلسطينية. وكانت المافيا الإيطالية وعصابات تهريب أوروبية تؤمّن وصول شحنات أسلحة إلى لبنان مقابل شحنات المخدّرات اللبنانية عبر هذه المرافئ.

وازدهرت تجارة المخدّرات في الثمانينيات بعد تراجع النشاط الاقتصادي الشرعي، وسعي الميليشيات إلى موارد مالية، وسهولة اقتناء مرفأ بحري أو أكثر، وفلتان الأمن في مطار بيروت في الفترات التي كان يعاد فتحه في الحرب، وضلوع سورية وإسرائيل في هذه التجارة، وتسهيل أمور التجار والمزارعين. حتى أنّ آلاف المزارعين استفادوا من تصدير الحشيش والهيروين لتعزيز أوضاعهم المتدهورة بسبب الحرب. فازدهرت قرى وبلدات شمال البقاع وشهدت نموًا ملحوظًا، في حين شهدت مناطق لبنان الأخرى كسادًا اقتصاديًا غير مسبوق. وتعاونت الميليشيات المتقاتلة سياسيًا في إدارة هذه التجارة التي جلبت إليها عشرات ملايين الدولارات كل شهر، فتشتري السلاح وتدفع أجور المقاتلين وتُنفق على لائحة طويلة من الحاجيات الإعلامية والمكاتب والمؤسسات، كل في منطقته.

الدولة تخسر المرافئ البحرية

شكّلت الضرائب غير المباشرة القسم الأكبر لدخل الدولة منذ الاستقلال، فمثّلت الرسوم الجمركية منفردة 30 إلى 40 بالمئة من المجموع، في حين لم تزد حصة ضريبة الدخل عن 15 بالمئة. وبما أنّ الميليشيات هيمنت على بعض مرافئ الدولة منذ أواخر

السبعينيات، أو أقامت مرافئها الخاصة وغير الشرعية على الساحل اللبناني ابتداء من 1981، فإنّ أهم مصدر للدخل الحكومي قد نضب.

لقد انتشرت المرافئ غير الشرعية على طول الساحل اللبناني. حتى أنّ مرافئ الميليشيات كانت مجهّزة بمعدّات لتحميل المراكب وتفريغها. وأصبح التجّار يفضّلون إدخال بضائعهم عبر مرافئ الميليشيات نظرًا لتدنّي رسومها. ولقد بلغت خسارة الدولة من رسوم جمركية فائتة على بضائع عبر المرافئ غير الشرعية 50 مليون دولار شهريًا. كما سيطرت الميليشيات على بعض نشاط المرافئ الشرعية كحوض مرفأ بيروت الخامس ومرافئ طرابلس وصيدا وصور. وفرضت الميليشيات رسومها الخاصة على حركة الاستيراد والتصدير.

تضاءلت عائدات الدولة من الرسوم على التجارة الخارجية، في حين تضاعفت حركة الاستيراد أربع مرات في الفترة 1973 إلى 1982، وهبط تحصيل الدولة إلى نصف ما جنته قبل الحرب، لأنّ الميليشيات ابتلعت النصف الآخر[1]. وبالمقارنة أنّ قيمة الصادرات قد تحسّنت من 910 مليون دولارًا عام 1980 إلى 1.3 مليار دولار عام 1981. وفيما يلي جدول بالمرافئ غير الشرعية:

المرفأ	الادارة أو النفوذ	المسافة عن بيروت
الأوزاعي	ميليشيا شيعية	2 كلم
صور	ميليشيا شيعية	80 كلم
أكوا مارينا وجونيه	ميليشيا مسيحية	30 كلم
طرابلس	ميليشيات سنيّة لبنانية وفلسطينية	90
شكا	ميليشيا المردة / مارونية	80
صيدا	ميليشيات سنيّة لبنانية وفلسطينية	40
بيروت	أحواض شرعية وميليشيا القوات اللبنانية	0
جيّه	ميليشيا درزية	30 كلم

(1) Arab League Information, *Arab Economic Report*, 1986.

لقد تأمّلت حكومة رشيد كرامي خيرًا بالانفراجات السياسية عام 1984، فأصدرت في تشرين الأول مرسومًا بإقفال المرافئ غير الشرعية واستعادة الدولة لمرافئ بيروت وطرابلس وصيدا وصور وجونيه. ولكن الميليشيات تجاهلت القرار لا بل أمعنت في بناء مرافئ جديدة. إذ أنشئ مرفأ خلدة والجيّة جنوب بيروت بعدما أعلنت الميليشيا الدرزية الإدارة المدنية في الجبل عام 1984 أسوة بالكانتون المسيحي. ولكن أي مرافئ جنوب بيروت لم تكن مربحة كمثيلتها على ساحل الكانتون المسيحي شمال بيروت، الذي احتكر أهم المرافئ وخاصة أحواض مرفأ بيروت.

لقد لحظ تقرير للسي آي إيه في تشرين الأول 1985 أنّ الاقتصاد اللبناني قد تقلّص إلى النصف بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، وأنّ انهيار القطاعات المنتجة في الثمانينيات قد أنعش قطاعات بديلة وأبرزها تجارة المخدّرات إلى درجات غير مسبوقة. ويضيف التقرير أنّ مردود هذه التجارة سنويًا بلغ مليار دولار، وأنّها مع الصناعات الرديفة التي تدعمها باتت تساهم بنسبة 50 بالمئة من الناتج القومي اللبناني. كما جاء في تقرير للجنة في الكونغرس حول استهلاك المخدّرات في الولايات المحدة أنّ لبنان بات مصدر 60 بالمئة من الإنتاج العالمي للحشيش و 30 بالمئة من صادرات الولايات المتحدة للمخدرات. كما أنّ مساحة زراعة الخشخاش في البقاع قد ارتفعت من ألف دونم عام 1979 إلى ستّة آلاف دونم عام 1985، وأنّ المختبرات اللبنانية تستورد المواد الأفيونية من دول آسيوية وتصنّعها إلى مخدرات وتصدّرها إلى أوروبا وأميركا. وكذلك يستورد لبنان كميات كبيرة من مادة الكوكا من أميركا اللاتينية لإنتاج الكوكايين.

ومن العمليات المعقّدة في الثمانينيات أنّ ميليشيا «الكونترا» التي دعمتها السي آي إيه ضد حكومة الساندينو اليسارية في نيكارغوا، قد صدّرت كميات من مادة الكوكا إلى لبنان. ولم يكن هذا ممكنًا بدون علم السلطات الأميركية. وبالمقابل قام مهرّبون لبنانيون بتأمين وصول أسلحة إلى الكونترا، وكل هذا بإشراف وتسهيل المخابرات الأميركية. وبعد نجاح هذا التبادل، أخذ المهرّبون اللبنانيون يعمّمون تجربة «السلاح مقابل الكوكا» إلى بوليفيا والبرازيل وكولومبيا والباراغوي، وكذلك شراء شحنات من الكوكايين الكولومبي مقابل السلاح وشحنه مباشرة للإستهلاك في السعودية ودول الخليج.

وكانت دراسة للكونغرس عام 1987 قد كشفت أنّ المهرّبين اللبنانيين يفضّلون الهيروين لأنّه أكثف وأغلى ثمنًا بكثير من عبوات الحشيش، ذلك أنّ شحنة من بضعة كيلوغرامات من الهيروين تجلب أرباحًا أكثر بكثير من شحنة مائة كيلوغرام من الحشيش،

وأنّ ما تبقّى من أجهزة الدولة اللبنانية بات يشارك في تسهيل التهريب، وأنّه لا أمل للولايات المتحدة في وقف غزو المخدّرات اللبنانية، إلا إذا سعت لإنهاء الحرب في لبنان، والمساهمة في بناء الدولة هناك. وكذلك فإنّ هذه الصناعة كانت تتمتّع بحماية دائمة وقديمة من الطبقة السياسية ومن قادة الميليشيات[1]. كما ذكر تقرير مكتب المكافحة الفدرالي الأميركي عام 1988 أنّ من قادة الميليشيا الرئيسيين الذين يستفيدون من تسهيل تجارة المخدّرات، كان آل الجميّل في الكتائب اللبنانية، وميليشيا القوات اللبنانية التابعة لسمير جعجع. وأنّ تجّارًا كبارًا يشترون الأفيون من المزارعين في البقاع[2].

وقيّم مكتب المخدّرات في وزارة الخارجية الأميركية أوضاع لبنان عام 1985 في تقريره للعام 1986 وذكر كيف فشل التدخّل الأميركي في تعويم حكم أمين الجميّل عامي 1982 و1983 وأنّ سلطة أمين قد انحصرت في بضعة كيلومترات في الثمانينيات، وبدل أن يمارس الحكم، غرق في صراعات داخلية. وأنّ لبنان قد تحوّل في عهد الجميّل إلى غيتوات منفصلة تبدو فوضوية للمراقب الخارجي. غير أنّ حقيقة الأمر أنّ أمراء الحرب يتعاونون بشكل منظم وفعّال في تسهيل تجارة وزراعة وصناعة المخدّرات، حيث «يدفع المهرّبون الجبايات لحواجز الميليشيات ويصدّرون شحناتهم عبر عشرة مرافئ تعمل بانتظام على طول الساحل اللبناني، وحتى عبر مطاري بيروت ودمشق»[3].

أصبحت تجارة المخدّرات في الثمانينيات أقوى وأعلى كلمة من أي قوة عسكرية أو سياسية في لبنان: فمن ريعها يشتري أمراء الحرب السلاح والذخيرة ويدفعون رواتب المسلحين في حرب لبنان الطويلة، أو يبنون الفنادق والمنتجعات أو يودعون

(1) U.S. Congress, House Committee on Foreign Affairs, *U.S. Narcotics Control Programs Overseas: A Continuing Assessment. Report of a Staff Study Mission to South America, the Mediterranean and Middle East, South West Asia, March 1986-January 1987*, 100th Congress, 1st session, 1987, p. 22.

(2) DEA Report reproduced in «Agribusisness, Lebanese Style», *Soldier of Fortune*, May 1988, p. 19; Dalal Saoud, «Lebanon Clans, State Within a State, End Deadly Feud Vendetta», *United Press International*, June 2, 1991.

من هؤلاء التجّار عبد المولى أمهز (1913 ـ 1996)، وهو نائب في البرلمان اللبناني وزعيم عشيرة شيعية في بعلبك ومن بلدة نبحا شمال دير الأحمر، وكان شريكه طوني فرنجيّة قبل اغتياله عام 1978، ثم شاركه حبيب طوق زعيم عشيرة أخرى، مارونية، قريبة من نبحا

(3) The Department of State's International Narcotics Control Strategy Report (INCSR) INCSR, Country by Country, Year 1986, p. 244.

أموالاً قبضوها من المهرّبين ومن الجبايات، في حسابات مصرفية. حتى أنّ محصول فصل واحد من القنّب كل عام كان يكفي لتمويل كل الأطراف اللبنانية بدون دعم خارجي للمتقاتلين. ووفق دبلوماسيين أجانب في بيروت، فإنّ دفاعات الكانتون المسيحي على كافة الجبهات لن تصمد أكثر من 15 يومًا بدون مداخيل تجارة المخدّرات. وهذا المصير الاقتصادي المشترك بين المناطق اللبنانية، إضافة إلى مصالح مشتركة أخرى، أقنع أطراف الحرب من شيعة وسنّة ودروز وموارنة بأن يجنحوا نحو هدنة دائمة جمّدت المحاور الرئيسية لعدّة سنوات منذ 1984، ومهّدت الطريق للاتفاق الثلاثي في منتصف عام 1985، ثم لمؤتمر الطائف عام 1989. ولكن الوئام حول شبكة الإنتاج والطرق البرية لم يتعمّم على كل المرافئ، كما أنّ الصراع دخل الكانتونات لم يتوقّف. فكان الرأي العام يتساءل كيف أنّ الجبهات صمتت لعدّة سنوات وبقي لبنان في وضع حربي في الثمانينيات.

ضلوع إسرائيل وسورية في المخدّرات اللبنانية

عن الدور الإسرائيلي في تجارة المخدّرات اللبنانية، سهّلت إسرائيل ومنذ 1948 مرور المخدّرات من لبنان إلى مصر وكذلك إلى أوروبا. وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1978، أصبح عبور المخدّرات إلى إسرائيل وثم برًّا إلى مصر أسهل من أي وقت مضى. وخاصة أنّ إسرائيل أقامت شريطًا حدوديًا محتلًا وعيّنت سعد حدّاد الرائد السابق في الجيش اللبناني مسؤولاً عنه.

وبعد الاجتياح الكبير عام 1982، أزالت إسرائيل الحدود تمامًا مع لبنان وسهّلت للتجّار الإسرائيليين غزو الأسواق اللبنانية ببضائعهم الاستهلاكية. ولكن بالمقابل أصبح الطريق مفتوحًا لغزو مقابل من المخدّرات اللبنانية لأسواق إسرائيل، حيث تضاعفت الكميات الوافدة من لبنان إلى إسرائيل سواءً للإستهلاك المحلي أو للتصدير إلى مصر وأوروبا. وبات مئات الضباط الإسرائيليين ضالعين في تجارة المخدّرات المربحة، وإذا لم يكن معهم دولارات كانوا يبادلون أسلحتهم الفردية بالمخدّرات ثم يستعملون شاحنات الجيش الإسرائيلي لنقل المخدّرات. وهذا يفسّر انتشار أسلحة الجيش الإسرائيلي ـ من مسدسات ورشاشات ومعدات ـ في لبنان للبيع، سواءً تلك التي باعها أفراد من الجيش الإسرائيلي أو كميات الأسلحة الفردية التي سرقها عسكريون إسرائيليون من مخازن الجيش الإسرائيلي وذكرها روبرت فيسك.

لم يمضِ سوى أشهر على غزو إسرائيل للبنان عام 1982، حتى أخذت تقارير الشرطة الإسرائيلية تتحدّث عن كارثة غزو مخدرات. فقد أعلنت الشرطة الإسرائيلية أنّ سعر كيلوغرام الحشيش في إسرائيل هبط إلى النصف بعد فيضان السوق بالمخدّرات اللبنانية. وكثُرت حوادث إلقاء القبض على ضباط وجنود إسرائيليين بالعشرات في أنحاء إسرائيل لحيازتهم كميات تجاوز كل منها بضعة كيلوغرامات من المخدّرات الممنوعة، بهدف الاتجار بها، نقلوها إلى إسرائيل بالشاحنات والسيارات العسكرية. واستمرّ هذا الوضع حتى بعد انسحاب إسرائيل الجزئي من لبنان عام 1985.

أمّا حرب طرابلس من 1982 إلى 1985 فقد كانت في تجليّاتها صراعًا للسيطرة على مرفأ طرابلس وعلى تهريب المخدّرات. إذ حتى 1983، كانت حركة فتح الفلسطينية صاحبة الكلمة في مرفأ طرابلس، وخاصة بعدما عاد ياسر عرفات إلى لبنان وأقام قيادته شخصيًا في طرابلس في ذلك العام. ولكن بعد هزيمة عرفات على يد جماعات موالية لسورية، غادر عرفات لبنان مجدّدًا بحرًا مع قواته. وأورث نفوذ فتح في طرابلس لحركة التوحيد الإسلامي التي كان يقودها الشيخ سعيد شعبان، بما فيها النفوذ في مرفأ طرابلس (ذلك أنّ عرفات كان إسلامي الهوى وأخواني منذ سنواته في مصر في الخمسينيات). غير أنّ القوى الأخرى في طرابلس من أحزاب يسارية ومنظمة الفرسان الحمر العلويّة لم ترض بذلك. ولذلك اشتعلت حرب دموية سقط جرّاءها مئات القتلى وآلاف الجرحى من المدنيين. وكان هدف المتقاتلين وفق تقارير الصحافة الغربية هو وضع اليد على مرفأ طرابلس وتجارة المخدّرات المربحة إضافة إلى رسوم الاستيراد والتصدير وهي 80 ألف دولار في الشهر.

فكان معظم السكان المحليين يعتبرون حرب طرابلس هي حرب عصابات وليست صراعًا طائفيًا أو سياسيًا». ولقد انتهت حرب طرابلس عام 1985 بدخول الجيش السوري والقضاء على ميليشيا التوحيد[1].

أمّا الدور السوري فقد قيّمت السي آي إيه وجهات غربية أخرى أنّ الجيش السوري لم يكن ضالعًا مباشرة في تجارة المخدّرات، بل وقف على الحياد وفضّل ضبّاط سوريون فاسدون في لبنان الحصول على بعض المال بدل خوض معارك حربية مع الجماعات

(1) Samir Ghattas, *Philadelphia Enquirer*, August 22, 1984; Edgar O'Ballance, *Civil War in Lebanon*, p. 147.

المدجّجة بالسلاح في البقاع والتي تحمي الحقول والمختبرات. كما اتُهم مصطفى طلاس، وزير الدفاع السوري منذ 1972 وحتى 2004، أنّه وقّع آلاف التصاريح لأفراد مشكوك في نواياهم الإجرامية للتجوّل بما يحملون في لبنان، لقاء رسم وصل إلى عشرة آلاف دولار للشخص، وبمعدّل ألف تصريح في السنة. وعلى سبيل المثال، وقّع طلاس على ألف تصريح عبور في شهر آب 1989 فقط، كما سهّل الحصول على سمات فيزا لمهرّبين. وكان طلاس يجمع أمواله في فرنسا مع ابنته ناهد، زوجة تاجر السلاح السعودي أكرم عجّة.

وفي التسعينيات من القرن العشرين وبعد أن انتهت حرب لبنان بموجب اتفاق الطائف، تعزّزت تجارة المخدّرات، ووصلت سمعة لبنان إلى الحضيض كدولة مخدرات بامتياز، وأنّ مافيا لبنانية سورية أعضاءها من كبار السياسيين والعسكريين في البلدين جعلت من وادي البقاع مركزًا عالميًا ضخمًا لزراعة وتصنيع وتوزيع وتصدير المخدّرات في العالم، يستفيد من أرباحها كبار الشخصيات الفاسدة في البلدين. كما أنّ إسرائيل وفي فترة احتلالها لمدّة 22 سنة (1978 ـ 2000) استفادت من تجارة المخدّرات اللبنانية، وخاصة بالتسهيلات التي قدّمتها في الأراضي التي كانت تحتلها وعبر مرافئها لتجّار المخدّرات اللبنانيين بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية.

وظهرت تقارير عن ضلوع رفعت الأسد ـ شقيق الرئيس السوري حافظ الأسد ـ وفراس الأسد ابن رفعت، في تجارة المخدّرات. وأنّ رفعت من 1976 إلى 1984 أمر «سرايا الدفاع» التي يقودها لتساعد في مهام نقل المخدّرات في شاحناتها التي لا تختلف عن شاحنات الجيش السوري إلى مرافئ الكانتون المسيحي. وكذلك نقل لوردات المخدّرات بطائرات الهليكوبتر إلى مرفأ حالات وأماكن أخرى في لبنان وإلى دمشق لتأدية أشغالهم. وكان مرفأ حالات شمال جونيه هو الأفخم والأحدث من بين المرافئ غير الشرعية. ولقد وصفت الأجهزة الأميركية مرفأ حالات انّه حديث وعميق ويستقبل سفن تجارية، تحيط به شاليهات فخمة وجدران اسمنتية سميكة، ويحرسه مسلحون، وتُشاهد سيارات فخمة لنكولن ومرسيدس تدخله عبر بوابة الكترونية. وأنّه في هذا المرفأ يجري تحضير سفن شحن لنقل كميات من الحشيش والهيروين. ويقوم اختصاصيون بإعادة دهن وتغيير أرقام تسجيل السفن وتبديل العلم الذي تحمله واستصدار أوراق تسجيل جديدة من بلدان مختلفة. وفوق المرفأ ثمّة رادار يراقب الأجواء والبحر ومهبط لطائرات الهليكوبتر التي كانت تنقل لوردات المخدّرات من وإلى البقاع. ويضيف التقرير الأميركي أنّ عملاء المكافحة الأميركيين لم يصدّقوا أعينهم أنّ اللبنانيين قد تمكّنوا في

وسط الحرب من بناء هذا المرفأ الحديث الذي يفوق مرفأ في ميامي حداثة وبتكلفة ملايين الدولارات[1].

وأنّ رفعت أمر جماعة «الفرسان الحمر» التابعة له بالمساعدة في التهريب عبر مرفأ طرابلس. وكذلك أنّ الجنرال علي دوبا قائد المخابرات العسكرية السورية كان على صلة بآل جعفر، وأنّه قبض أموالاً منهم، ولكن ليس للإثراء الشخصي بل لتأمين حاجيات عناصره في لبنان، وأنّ الجنرال غازي كنعان قائد المخابرات العسكرية في لبنان وفّر الحماية لتسعة مهرّبين رئيسيين، وكان يتدخّل دومًا في الصلح بين سياسيين لبنانيين، وكان وراء فضيحة النائب يحيى شمص عام 1994. فقد كان يحيى شمص نائبًا بدون انتخاب بموجب قرارات تعيين في برلمان لبنان أشرفت عليها سورية عام 1992. ولكن ألقي القبض عليه بتهمة تجارة المخدّرات بعد خلافه مع رئيس المخابرات السورية في لبنان غازي كنعان. وأمام المحكمة هدّد شمص بفضح لائحة طويلة من الشخصيات التي تشارك أيضًا في تجارة المخدّرات. ومنهم روي الهراوي ابن رئيس الجمهورية الياس الهراوي. وصدر حكم بسجن يحيى شمص السجن سبع سنوات، ولكن لم تؤخذ أقواله حيال ضلوع آخرين.

لبنان المصدّر الأول للمخدّرات في العالم

في العام 1987، ذكر تقرير لسي آي إيه أنّ إنتاج عام 1986 من القنّب والخشخاش في لبنان كان الأضخم منذ بدأ إحصاء إنتاج الحشيش هناك عام 1951، حيث غطّت البراعم البيضاء والحمراء مساحات شاسعة حتى الأفق في سهول بعلبك والهرمل. ولقد أصبحت بلدة دير الأحمر المارونية في قضاء بعلبك نقطة شراء المحاصيل، حيث كان يحضر المزارعون الشيعة ويقبضون المال فيها. ومن دير الأحمر يتمّ شحن الكميات عبر بلدة بشرّي ثم إلى قلب الكانتون المسيحي على الساحل. ومن هناك، توزّع عبر كانتون آل فرنجية شمالاً إلى مرفأ طرابلس وإلى مرفأي جونيه وجبيل تحت سيطرة القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع. ثم تقوم عناصر الميليشيا المسيحية بتوضيب أكياس الهيروين في إطارات سيارات حيث ينقلونها في زوارق صغيرة إلى يخوت في وسط البحر، وهناك في اليخوت يعودون بحقائب مليئة بالدولارات الأميركية.

---

(1) Lester Coleman (Collin Knox), «The Lebanese Connection: Bekaa Drugs Fuel Endless Conflict», *Soldier of Fortune*, May 1988, p. 85.

وكانت الأجهزة الأميركية تراقب نمو واتساع تجارة المخدّرات اللبنانية في الثمانينات بقلق كبير، خاصة أنّها كانت مؤشرًا تاريخيًا كبيرًا لتحوّل الضالعين بها عن هدف الربحية التجارية إلى خوض حروب وثورات وحركات تحرّر وتجارة أسلحة. وكذلك ضلوع سياسيين ومصرفيين وأصحاب أعمال وأحزاب سياسية يسارية ويمينية، مسيحية وإسلامية. حتى بات النموذج اللبناني في تجارة المخدّرات وتشابكها مع أمور أخرى يحتذى به في بلدان أخرى حول العالم، وأثّر أيضًا على سياسة أميركا الخارجية في التعاطي مع التجارة الدولية في المخدّرات الممنوعة، خاصة عندما كان الأمر يتعلّق بدولٍ أو جماعاتٍ أو شخصياتٍ تعمل لمصلحة أميركا.

ولكن متى سقط زعيم أو نظام أي بلد من لائحة الأخيار الأميركية، وأصبح من الأشرار rogue state ورُفع عنه الغطاء تتمّ محاربته. كما حصل مع بنما عندما غزتها الولايات المتحدة عام 1989 بحجّة ضلوع حكومتها ورئيسها الجنرال منويل نورييغا بتجارة المخدّرات، مع أنّ هذا الضلوع كان يحصل تحت الأعين الأميركية لسنوات طويلة قبل 1989.

في حزيران 1981، قبضت الشرطة الأميركية في نيويورك على عصابة من 17 شخصًا استوردوا 40 كيلوغرام من الهيروين بقيمة 90 مليون دولار من لبنان. وكان من بين هؤلاء عناصر إيطالية تابعة للمافيا الصقلية، والمواطن السوري محمد دلّال الذي كان يمدّ مختبرات المافيا الايطالية بمواد صناعة المورفين مباشرة من لبنان.

وفي تشرين الثاني 1985، ضَبَطَت السلطات القبرصية 14 طنًا من الحشيش على متن ثلاثة زوارق، وقبضت على خمسة لبنانيين. ولم يكن هذا جديدًا على الشرطة القبرصية. إذ لعدّة سنوات كانت قبرص من المحطات المهمّة في طريق شحن المخدّرات اللبنانية إلى الخارج، حيث كانت المضبوطات في قبرص تتم خبط عشواءٍ وليس بشكل واسع. فقد كان البوليس القبرصي باعترافه عاجزًا عن ضبط الفيضان الهائل من كميات الحشيش والهيروين من لبنان، إضافة إلى عمليات تهريب اللبنانيين للأموال والماس والذهب والأسلحة والممنوعات الأخرى عبر قبرص. فكان لبنانيون يحضرون بحرًا إلى مرفأ لارنكا من مرفأ جونيه، يحملون ملايين الدولارات نقدًا ويصرّحون عنها. وكانت عناصر الجمارك القبرصية تعلم أنّها أموال مخدرات وتهريب، ولكنّها كانت لا تضبطها طالما أنّ حاملها صرّح عنها مسبقًا ووقّع استمارة أنّه لن ينفقها أو يودعها ولن يشتري عقارًا أو شركة في قبرص. وفي إحدى المرات نقل رجل لبناني خمسين مليون دولار أميركي نقدًا في حقائب، فسمحوا له بالعبور من مرفأ لارنكا إلى مطارها في طريقه لإيداعها في سويسرا.

كانت أموال المخدّرات وكميات الهيروين والكوكايين تصل إلى أهدافها خارج لبنان عبر البوابات الرئيسية في أوروبا وأميركا. ولكن كان المهرّبون اللبنانيون يتبعون أحيانًا خطوطًا خلفية لا يمكن تقفّيها، كأن يسافروا على متن طيران الشرق الأوسط «الميدل إيست» إلى بلدان غرب أفريقيا، كالسنغال وساحل العاج وليبيريا والكاميرون ونيجيريا، حيث توجد جاليات لبنانية كبرى. وكذلك في شرق أفريقيا عبر مطاري نيروبي (كينيا) وأديس أبابا (أثيوبيا). ومن تلك المطارات الأفريقية كانوا يطيرون إلى أوروبا وأميركا.

وكذلك لعب أفراد من الجالية اللبنانية في أوستراليا دورًا هامًا في نشر المخدّرات في أوستراليا ونيوزيلاندا والدول المجاورة. وكان التهريب يتم على قدم وساق إلى أوستراليا بواسطة جالية لبنانية كبيرة تُشحن عبر بعض أبنائها كميات إلى سوق استهلاكي أوسترالي كبير. حتى أنّ مصرفًا باسم «نوغان هاند بنك» افتتح في سيدني لتسهيل تبييض أموال التهريب مع فرع له في بيروت. وكان مسؤول العلاقات العامّة في هذا البنك مهاجر لبناني في أوستراليا. ثم إنّ دراسة حكومية أوسترالية كشفت أنّ ثلث المحكومين في السجون الاوسترالية بجرائم مخدرات هم لبنانيون أو من أصل لبناني. وفي العام 1987، قبضت شرطة سيدني على بدرية إبراهيم (63 سنة) وهي تنقل كيلوغرامًا ونصف من الهيروين. فأرشدتهم إلى رفاقها في هذه التجارة في سيدني واعترفوا أنهم ينتمون لميليشيا لواء المردة التابعة لآل فرنجية. كما أنّ الشرطة الأميركية ضبطت عناصر من لواء المردة كانت تنقل كميات من الهيروين إلى الولايات المتحدة، بينهم شخصان على قرابة عائلية بآل فرنجية، ينقلان بضعة كيلوغرامات من الهيروين كل شهر وعلى مدى 18 شهرًا إلى حين وقوعهما بأيدي الشرطة. وكان هذان الشخصان يلتقيان رفاقًا لهما في مطارات أميركية وهؤلاء الرفاق يتسلّمون البضاعة وينقلونها إلى ديترويت للبيع. إلى أن ألقت الشرطة القبض على أعضاء هذه الشبكة عام 1988، وتناقلت وسائل الإعلام هذا الحدث. إلا أنّ ذلك لم يردع لبناني يدعى جبرايل سركيس عمره 70 سنة، قال لعناصر الجمارك الأميركية إنّه شقيق رئيس الجمهورية السابق الياس سركيس، من تهريب شحنة هيروين عبر مطار كينيدي في نيويورك ملصقة على ظهره. فضبطته عناصر الجمارك.

وفي الولايات المتحدة، كشف تقرير مشترك صدر عن وزارة العدل ووزارة الخزينة عام 1985، أنّه جرّاء دراسة وافية للمدن الأميركية، تبيّن أنّ شحنات المخدّرات اللبناني

الضخمة كانت تصل بالذات إلى مدن نيويورك وبوسطن وديترويت، حيث الوجود الكثيف للجالية اللبنانية في الولايات المتحدة. وأنّ هذه الجالية تربطها بلبنان علاقات عائلية عميقة، وأنّ المافيا اللبنانية باتت تسيطر على 15 إلى 20 بالمئة من سوق المخدّرات الأميركي.

في العام 1986، قامت سفينة شحن يونانية بنقل 10 طن من الحشيش وكمية من الهيروين من لبنان إلى المافيا الايطالية. ولكن أصحاب السفينة لم يسدّدوا كل ما عليهم لأصحاب المخدّرات اللبنانيين. ولذلك فعندما حضرت السفينة اليونانية لتسلّم شحنة ثانية، قام عناصر القوات اللبنانية باعتقال طاقم السفينة وسجنهم إلى أن سدّد اليونانيون ما عليهم. كما أنّ كميّات بلغت أطنانًا من المخدّرات اللبنانية تمّ ضبطها في الثمانينيات في إسبانيا ومصر والولايات المتحدة.

ولقد تضاعف عدد مختبرات صناعة الهيروين في لبنان من 47 مختبرًا عام 1985 إلى مائة عام 1987، ووصل إنتاج هذه المادة إلى عشرة أطنان عام 1988، وتضاعف ذلك في العام التالي. ما دفع تقرير صدر عن لجنة في الكونغرس عام 1989 إلى التحذير من أنّ لبنان يشهد إنتاجًا هائلًا من الهيروين يتضاعف باستمرار، وأنّ حجم الإنتاج اللبناني أصبح يساوي ما تنتجه المكسيك.

حكومة عون ومرافئ التهريب

عندما انتهى عهد أمين الجميّل في أيلول 1988، اغتنمت القوات اللبنانية الفرصة للقضاء على إمبراطورية آل الجميّل في لبنان. فوضعت اليد على ثكنات ومحطات إذاعة الحزب وطوّقت بيت أمين الجميّل الذي فرّ إلى فرنسا وأقام هناك. ولوهلة بدا وكأنّ سمير جعجع قد أصبح سيّد الكانتون المسيحي عام 1988، كما أصبح بشير الجميّل من قبله عام 1980. ووصفت السي آي إيه جعجع بعبارات إعجاب «أنّه صاحب كاريزما وطموح وخبير في التكتيك العسكري وتحت أمرته 6,000 مقاتل في القوات المسيحية، ويستطيع بفضل شعبيته استقطاب إحتياطي من 12 ألف شاب مسيحي».

ولكن الجميّل ترك فتيلاً سينفجر في وجه جعجع. إذ اجتمعت الشخصيات المسيحية في القصر الجمهوري مساء 22 أيلول، لمعالجة الفراغ الرئاسي بعد ذهاب أمين. في تلك الليلة كان أمين يريد أن يبقي الزعماء المسيحيين المجتمعين في حيرة من أمرهم حتى اللحظة الأخيرة من عهده، وذلك كي لا يترك لأحدهم أو لبعضهم أي وقت لإفشال القرار

الذي سيتخذه. ولذلك أعلن قراره قبل دقائق من انتهاء عهده وفاجأ الحضور بتسمية قائد الجيش العماد ميشال عون رئيسًا للوزراء. وكان جعجع في الاجتماع فأدرك أنّ قيام حكومة عسكرية يرأسها عون لن تكون لمصلحة الميليشيا المسيحية، وأنّ عليه التصرّف بسرعة. وهكذا بعد عشرة أيام من تسمية عون، اقتحمت قوّات جعجع منطقة المتن التي كانت حتى ذلك الوقت تابعة لأمين الجميّل. وحتى منزل الجميّل نفسه تعرّض للحصار يوم 3 تشرين الأول.

ومن ناحيته، اعتقد عون أنّ بإمكانه توحيد البلاد وبناء سلطة مركزية نواتها الجيش. فبدأ ممارسة صلاحياته باستعمال الجيش للقضاء على المرافئ غير الشرعية على طول الساحل اللبناني وعلى أندية القمار ومراكز التهريب وتجارة المخدّرات. وخاض معارك في شباط 1989 ضد قوات جعجع أسفرت عن مصرع العشرات من الجانبين. وأعلن عون أنّ من أهدافه وضع حدّ لممارسات الميليشيات من جباية أموال من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة، ومن دوائر الدولة التي وضعت الميليشيات يدها عليها ومن حواجز القوات التي جبت الأموال من العابرين والتي كانت تقبض يوميًا 400 ألف دولار.

وكان من أهداف عون أيضًا استرداد الحوض الخامس في مرفأ بيروت الذي كان بشير الجميّل قد صادره عام 1976. ذلك أنّ الميليشيا المسيحية قد جبت رسومًا من عمليات التهريب ومن استيراد وتصدير البضائع ما حرم الدولة اللبنانية من أموال تستعملها لنفقات الجيش وقوى الأمن، ودعم العملة الوطنية، وصناديق البرامج الاجتماعية. وكانت المرافئ غير الشرعية على كامل الساحل اللبناني تحقّق للميليشيات مداخيل تصل إلى 500 مليون دولار بالسنة[1]. وتراجعت الميليشيا المسيحية أمام الجيش اللبناني في شباط 1989، حيث ذكر جعجع للصحافي غسان شربل: «خُذ ما حدث في 14 شباط 1989. تراجعت أنا علنًا

(1) ذكر روبير حاتم في مقابلة مع موقع **الحقيقة** أنّ أشخاصا مقربين من سمير جعجع أنشأوا شركة في ميناء بيروت كانت غطاءً للاتجار بالمخدّرات: «في الثمانينيات أتس يعرب كنعان ابن غازي كنعان شركة شحن مع حنا روفايل في ميناء بيروت وتحت غطائها قاما بتهريب المخدّرات إلى الخارج من البقاع لصالح غازي كنعان. وبعد سنوات أعاد حنا روفايل تأسيس شركة مع سايد طوق وهو من أقرباء ستريدا طوق زوجة سمير جعجع. أما الهدف الحقيقي فبقي نفسه وهو استخدام الشركة للاتجار بالمخدّرات لصالح سمير جعجع». (موقع الحقيقة الإلكتروني).

وأمام كل الناس.. قلت له (لعون) «تكرم وبتمون». سلّمته المرافئ والمعابر والدوائر العقارية وكل ما طلبه»[1].

ثم في آذار 1989، أعلن عون «حرب التحرير». وكانت الشهور الستة التالية أسوأ مراحل العنف في حرب لبنان هذه المرة بين الجيش اللبناني من جهة والجيش السوري وحلفاءه من جهة أخرى. وردّ السوريّون وحلفاؤهم على الجيش اللبناني بقصف عشوائي عنيف وحصار مرير، حيث قُتل ألف شخص وجُرح عشرون ألفًا. لقد أعلن عون فرض حظر على كامل الساحل اللبناني والمرافئ غير الشرعية، ودعَم الحظر بغارات جوية وبحرية من الجيش اللبناني لإنهاء «أوكار الإرهاب وتهريب المخدّرات» على حدّ تعبير عون.

ولكن حجم القوى المعادية له كانت أكبر مما يتصوّر. فقد ردّت ميليشيا الدروز على محاولة عون إقفال مرفأي خلدة والجيّه بالقصف المدفعي على مواقع الجيش اللبناني وعلى قصر بعبدا حيث يقيم عون وعلى مناطق شرق بيروت. أمّا شمالاً، فقد وافق روبير فرنجية، ابن الرئيس السابق سليمان فرنجيّة، باسم لواء المردة على تسليم مرفأ سلعاتا في منطقة البترون، في خطوة للتعاون مع الشرعية. غير أنّ قيادة الجيش السوري رفضت تسليم سلعاتا للجيش اللبناني وأوفدت قوّة عسكرية سورية احتلّته. كما أنّ إخراج الجيش السوري من لبنان كان مستحيلاً حيث بلغت قوّة الوجود العسكري السوري في ذلك العام 45 ألف جندي بأسلحة جبّارة.

اجتمعت ضد عون كافة الأضداد: سورية وإسرائيل والميليشيات اللبنانية. إذ أن قذائف الميليشيات ومدافع الجيش السوري أشعلت المناطق التي تحت سيطرة الجيش اللبناني بأمرة ميشال عون منذ 14 آذار وحتى أواسط نيسان 1989. وكانت وطأة هذه المواجهة قاسية جدًّا على سكان المناطق الشرقية، حيث سقط 270 شخصًا وجُرح ألف مواطن، وتهجّر 300 ألف، وحُرم مليون مواطن من الخدمات الأساسية ومن الماء والكهرباء لعدّة أسابيع وتراكمت النفايات في الشوارع. حتى أنّ الكثير من العائلات التي صمدت 15 سنة من الحرب قرّرت الهجرة نهائيًّا من لبنان.

وبعد فشل حرب التحرير ومحاولة عون إقفال المرافئ غير الشرعية ومواجهة الميليشيات كلّها دفعة واحدة، انكفأ الجيش إلى الكانتون المسيحي للجم قوّات جعجع العسكرية ووقف الجبايات التي مارستها «القوّات»، فتسلّم الجيش المعابر على

(1) غسان شربل، «سمير جعجع يتذكّر» **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، بيروت، رياض الرّيس للكتب والنشر، 2011، ص256.

المتحف والبربارة والمونتي فيردي وأغلق مكاتب «القوّات» التي تحصّل «الضرائب» في الجديدة وجونية. ويكشـف روبير حاتم عن عمليـات اغتيال ضد ضباط الجيش اللبناني في تلك الفترة واتهم القوات اللبنانية بارتكابها[1].

رأى البعض أنّ عون قد أخطأ بتوسيع بيكار المواجهة إلى الكانتونات الأخرى وإلى إخراج السوريين. وأنّه لو اكتفى بفرض هيبة الدولة وتدعيم أجهزتها في المناطق الشرقية لكانت فرص نجاحه أفضل غرب العاصمة. وهكذا خلال الفتـرة 1989 ـ 1990 كان ثمّة أربعة مناطق نفوذ عسكري مسيحي في لبنان، أحدها بقيادة ايلي حبيقة في زحلة والبقاع والثانية بقيادة سليمان فرنجيّة الجد في زغرتا والشـمال والثالثة بقيادة سمير جعجع في أجزاء من بيروت والمرفأ وشـمال نهر الكلب والرابعة بقيادة ميشـال عون وتضم أجزاء أخرى من بيروت وساحل المتن ومناطق تواجد الجيش.

ورغم كل جهود حكومة عون، استمرّت مرافئ غير شـرعية بالعمل: مرفأ الأوزاعي لحركة أمل ومرفأ صيدا للتنظيم الناصري ولجماعات إسلامية، ومرفأ الصرفند لحزب الله، في حين كانت عمليات تهريب المخدّرات والبضائع المسروقة تتم بدون عائق عبر الشريط الحدودي جنوبًا حيث تسيطر ميليشيا أنطوان لحد، إلى إسرائيل.

(1) ذكر روبير حاتم كيف تمّت تصفيـة الضابط خليل كنعان وضباط آخرين: «اغتيـال العقيد (ولاحقًا العميد) خليل كنعان كان على غرار معظم ضباط المؤسسة العسكرية ضد ممارسات القوات اللبنانية وأكثر مَن يحتقر جعجع، فضلاً عن أنّه كان قائد اللواء الخامس ومن الضباط المقرّبين من قائد الجيش العماد ميشـال عون. والذين نفّذوا عملية اغتيال كنعان داخل منزله كانـوا مجموعة تابعة لمجموعة «الصدم» في القوات اللبنانية، يقودها أليكس إيليا. وبعد تنفيـذ العملية، أقدم جعجع ورئيس جهاز الأمن في القوات غسان توما على تصفية أليكس إيليا عبر ربطه بأثقال ورميه في البحر من أجل إخفاء أي دليل يقود إلى هوية المنفذين. وكان هناك شخص من آل رحمة في طاقم خليل كنعان، وهو سهّل للمجرمين دخول المنزل وتنفيـذ الجريمة... وهناك معلومات مفصلة لـدى الجيش ومخابراته عن مذبحة ثكنة مغاوير الجيش قرب سجن رومية. حيث قتلوا عشرات ضباط وعناصر الجيش في الثكنة خلال حرب الإلغاء عام 1990... وارتكاب مجازر بحق الجيش وأبرزها مجزرة عمشيت. لكن ما لم يجرِ الحديث عنـه حتى الآن فضلاً عن مجزرة ثكنة المغاوير هو محـاولات اغتيال عدد من ضباط الجيش وأبرز هؤلاء المقدم شامل روكز والمقدم ديديه رحال والمقدم جورج خميس والعقيد جورج اسـتانبولي والجنرال أنطوان كريـم والضابط جوزف غصن قائـد قيادة جبل لبنـان، وأنطوان بانو وأوغسطين تيفو، والجنرال سمير القاضي والجنرال جورج قهوجي والجنرال مخّول حاتمي والجنرال فرانسوا الحاج الذي كان يعتبره جعجع هدفا أساسيًا دائمًا، له لأنّه كان مسؤولاً ميدانيًا عن إدارة حرب الإلغاء. وعندما أصبح فرنسوا الحاج رئيسًا لشعبة العمليات في الجيش اغتيل قرب مقر عمله».

الفصل 16

الأزمة المصرفية الثانية

في عقد الثمانينيات، بات من النادر أن يفتح مطار بيروت لاستقبال الطائرات، وحتى لو فتح فقد اقتصر في معظم الأحيان على طائرات «الميدل إيست». يرى القادم من الطائرة من الجـو مدينة وديعة بجـوار جبال جميلة وأحـراج خضراء. ولكن مـا أن يغادر قاعة الاسـتقبال في المطار حتى تواجهه حواجز الميليشـيات وأصوات المدفعية والرشاشات وأكوام النفايات في الطرق. وخلال أيام يدرك حجم كارثة لبنان بعد عشـر سـنوات من الحرب الكبرى من انهيـار الدولة، والبنية التحتية، وتفتّـت المجتمع، وأخويّة المال في ودائع المصارف وتجارة السلاح والمخدّرات وطبقة سياسية تحمل قشور ما تبقى من نظام سياسي بائد، ولكنّها في العمق طبقة مافياوية متوحّشة.

القطاع المصرفي وحرب لبنان

كان القطاع المصرفي وحيدًا تقريبًا في تجاوز أسـوأ مراحل الحرب. إلا أنّه تعرّض لهزّات مصيرية في عقد الثمانينيات، كان في واجهتها شـركة إنترا ـ بنك المشرق وبطلها روجيه تمرز. وهو ما سنتطرّق له في هذا الفصل.

فمن نتائج أزمة إنترا 1966 أنّ المصـارف الأجنبية باتت طاغية في القطاع المصرفي اللبناني في مطلع السبعينيات كما يبيّن الجدول التالي.

المصارف الرئيسية في بيروت 1966 و 1974

1966	1974
بنك انترا	البنك العربي المحدود
بنك بيروت والرياض	البنك البريطاني للشرق الأوسط
بنك لبنان والشرق الأوسط	بنك سورية ولبنان
Banque Populaire	بنك صباغ فرنسا بنك
الاتحاد اللبناني	بنكو دي روما
بنك التنمية	بنك ناسيونال دي باري
البنك التجاري	البنك اللبناني للتجارة
البنك اللبناني البلجيكي	سيتي بنك
بنك لبنان والمهجر	بنك أوف أميركا

Kuwait Fund for Arab Economic Development, June 1967, 1974.

وكانت تقارير السفارة الأميركية والسي آي إيه تحذّر من الغزو المصرفي الأميركي لبيروت، ومن مغبّة أن يشعل نمو الوجود الاقتصادي الأميركي المشاعر الوطنية واليسارية في لبنان. فقد افتتحت فروع لمصارف أميركية عديدة في بيروت منها «بنكرز تراست كومباني أوف نيويورك»، وأميركان اكسبرس، والكميكال بنك، وسيتي بنك، و«كونتيننتال دفلوبمنت بنك»، و«فيدلتي بنك أوف فيلادلفيا» و«فرست ناشنال بنك أوف بوسطن» و«مانوفكتشررز هانوفر تراست»، و«ربيليكان بنك أوف نيويورك»، ومورغان غارانتي (الذي أصبح من المساهمين النافذين في امبرطورية إنترا). كما حضرت مصارف من كندا (سكوتشيا بنك بفرع فخم جدًا في مبنى سان شارل في مجمّع هوليداي إنّ الجديد عام 1974)[1]، ومصارف سويسرية وجدت أنّ شروط العمل في بيروت تحت قوانين لبنان في السرية المصرفية وحريّة التجارة هي أفضل من سويسرا نفسها للربحية. فافتتح معظم مصارف سويسرا الكبرى فروعًا لها في بيروت: كريديه سويس، سويس بنكنغ كوربوريشن، يونيون بنك في سويتزرلاند، وبنك «لوي أوف زوريخ». كما أنّ البنوك اليابانية افتتحت فروعًا في بيروت وكذلك مصارف من دول الكتلة الإشتراكية كبنك موسكو ناردوني الذي

(1) Rodney Wilson, Banking and Finance in the Arab World, St Martin's Press, new York, pp. 60-61.

اتخذ مركزه في مبنى ليبرتي تاور في شارع الحمرا (حيث يقع البنك الإسلامي اللبناني اليوم)، و«أوبخودني بنكا» التشيكي وليتكس بنك البلغاري و«لوبليانا بنك» اليوغسلافي. وهذه المصارف لم تغلق أبوابها في الحرب اللبنانية كما فعلت المصارف الأميركية والأوروبية الغربية.

لقد عانى القطاع المصرفي اللبناني من صعوبات، أُسوة بظروف باقي قطاعات الاقتصاد اللبناني في أواسط السبعينيات، ما أدّى إلى خسارة معظم ما أنجزه من تطوّر ومكتسبات في الفترة التي تلت أزمة إنترا (1967 ـ 1974). وعشيّة «حرب السنتين» 1975 ـ 1976 شكّلت المصارف الغربية نسبة 43 بالمئة من المصارف العاملة في لبنان، وسيطرت على 53 بالمئة من الودائع في النظام المصرفي. وحتى قبل سنوات من اشتعال الحرب منذ 1969، كانت المصارف الأجنبية تتابع بقلق التقارير الأمنية عن تدهور الوضع في لبنان، وكانت تحليلات دبلوماسية تحذّر من أبعاد الصدامات المتفاقمة بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، وانتقال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بكامل هيكليتها وتنظيماتها إلى بيروت من عمّان عام 1970، إضافة إلى الغارات والغزوات الإسرائيلية المتزايدة وعمليات الاغتيال والتفجير التي نفذها الموساد في لبنان.

في سنوات الحرب فاقت مشاكل القطاع المصرفي ما حصل لإمبراطورية إنترا عام 1966، وارتبط ذلك بتطورات شهدها القطاع ابتداء من العام 1977. ففي 1977 انتهى الحظر الذي فرضته الدولة عام 1967 على تأسيس مصارف لبنانية جديدة كأحد الحلول للحدّ من تكرار أزمة 1966، إذ بعد رفع الحظر، ازداد عدد المصارف التجارية في الفترة 1977 ـ 1982 بشكل عشوائي، ما أدّى إلى تعثّر بنوك أو دمجها فيما بعد. وفي الثمانينيات، لم تنفع تدخلات مصرف لبنان والرقابة المصرفية في معالجة الوضع تمامًا، رغم أنّ مصرف لبنان تدخل لانقاذ أو تعويم، أو السيطرة على مصارف تجارية ومؤسسات مالية متعثّرة.

توالت عمليّات التخريب ضد المصالح الأميركيّة عام 1973 ما زاد من قلق الحكومة الأميركيّة على استقرار النظام اللبناني. وبعيدًا عن الوثائق التي اعتمد عليها الكاتب جيمس ستوكر في كتابه عن دور أميركا في انهيار لبنان بين 1967 و 1976[1]، فقد كان من اللافت أن معلومات الحكومة الأميركيّة عن أوضاع لبنان عبر سفارتها في بيروت لم تكن دقيقة، فقد اعترى تقاريرها الكثير من الهفوات والأخطاء. وعلى سبيل المثال، ذكرت وثائق

(1) James Stocker, *Spheres of Intervention: US Foreign Policy and the Collapse of Lebanon, 1967–1976*, Cornell, Cornell University Press, 2016.

المخابرات الأميركيّة عن عمليّة اقتحام بنك أوف أميركا، ولكن مع إصرار الوثائق على أن الذين قاموا بها «غير مسيّسين، وأن العصابة كانت تبغي السرقة فقط». هذا مع أنّ المنفذين كانوا من «الحركة الاشتراكيّة الثوريّة العربيّة» التي كانت الأكثر تطرفًا يساريًا في لبنان في ذلك الوقت. ذلك أنّ من مظاهر إنهيار لبنان في ذلك الوقت أنّ حُرمة الدولة وقوى الأمن بدأت تتلاشى أمام تصاعد التيارات اليسارية، وإيمان هذه التيارات بالعنف الثوري الذي كان رائجًا في الستينيات والسبعينيات. وظهر في كتيبات صغيرة تتضمّن إرشادات «ثورية» بعضها مقتبس من حرب فيتنام.

وقد هاجم شبّان مقتّعون من هذه الحركة مكاتب **بنك أوف أميركا** في شارع المصارف قلب وسط بيروت التجاري، واحتجزوا طاقم المصرف من أميركيين ولبنانيين كرهائن، وطالبوا بفدية قدرها 10 ملايين دولار وبتوفير حماية لهم لمغادرة المبنى إلى مطار بيروت وركوب طائرة تنقلهم إلى مطار الجزائر. في ذلك الوقت، لم يكن زمام الأمور قد أفلت تمامًا من أيدي الدولة، إذ هاجمت الشرطة المصرف وأنهت العملية.

وألهمت هذه الحادثة زياد رحباني كنسخة لبنانية عن روبين هود الانكليزي الذي يسرق الأغنياء ليعطي الفقراء، فجعلها أساسًا لمسرحية سياسية ثورية (**نزل السرور** 1974) عن شابين شقيقين (عباس وفهد) يتعرّضان لظلم المجتمع ورب العمل، ويقعان ضحية النمط السياسي والاقتصادي في لبنان في أوائل السبعينيات. فيهاجمان فندقًا للفقراء في وسط بيروت ويحتجزان النزلاء بقوّة السلاح بعد زرع أحزمة ناسفة على الأبواب والنوافذ. كما ألهمت الحادثة الشاعر اللبناني «الثوري» آنذاك عباس بيضون بقصيدة «يا علي نحن أهل الجنوب» التحريضية، لحّنها وغنّاها مارسيل خليفة تخليدًا لأحد منفذي العملية واسمه علي شعيب.

وفي كتاب المؤلّف طلال شتوي **زمن زياد** بعض التفاصيل التي تبدو اليوم سريالية بعدما اختفى زمن الثوار من الثقافة اليومية في لبنان[1]: فيقول شتوي:

حادثة هزّت زياد هي تلك التي وقعت في الثامن عشر من تشرين الأول عام 1973، واهتزت لها «سويسرا الشرق»، أكثر مما اهتزت لسعاد حسني، بطلة فيلم «الخوف» وهي تطلق فيلمها «خلّي بالك من زوزو» تحت قيادة صلاح جاهين وحسن الأمام، وتحت شعار: تمثّل، تغنّي، ترقص.

(1) طلال شتوي، زمن زياد قديش كان في ناس، بيروت، دار الفارابي، 2016، ص 47 ـ 48.

في ذلك اليوم، علي شعيب وجهاد أسعد ومرشد شبّو، وهذا الأخير ستصفه الصحف بأفقر أمين عام حزب في لبنان، دخلوا مبنى «بنك أوف أميركا» في شارع المصارف الشهير في العاصمة اللبنانية، وقاموا، ببساطة، باحتلال المبنى. أولئك الشبان أطلقوا على أنفسهم اسم «حزب الاشتراكيين الثوريين»، وأعلنوا فور احتلالهم للمصرف بأن عملهم موجّه ضد النظام المالي العالمي، وضد تحكم المؤسسات المالية الدولية بمصائر الشعوب.

حدّدوا، بوضوح أكثر، أن اختيارهم لمصرف «بنك أوف أميركا»، هو بسبب مساهمة هذا المصرف بتمويل إسرائيل في حربها ضد سورية ومصر. مطالبهم كانت متواضعة: عشرة ملايين دولار لمصلحة مؤسسات تدعم الحرب على الإمبريالية العالمية، وإطلاق عدد من المعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية.

العملية لم تستمر أكثر من أربع وعشرين ساعة. يتذكر زياد أن الشرطة اللبنانية، وفورَ انكشاف هويات منفذي العملية، قامت باستقدام أهاليهم إلى سطح المبنى، لضمان عدم إقدامهم على تفجير انتحاري. ونجح رجال البوليس بتنفيذ عملية اقتحام مُحكمة، عبر إنزال جوي على سطح البناء بواسطة الطوافات، وعبر اقتحام قوة كبيرة للمبنى. أسفر المشهد عن مقتل الشبان الثلاثة وثلاثة مدنيين لبنانيين اثنين وأميركي.

سينسى اللبنانيون تلك الحادثة سريعًا، خصوصًا أنّ ما تلاها من أهوال كان مروّعًا للذاكرة، وللنسيان أيضًا. ولكن سيحظى علي شعيب بشهرة غريبة. سيكون علي شعيب شهيدًا في قصيدة عباس بيضون التي غنّاها مرسيل خليفة «يا علي». لن يعرف أحد من هو علي. سيغنّون له: «قاومت لتحرّر دمك من عنابر الزيت، وفمك من مخازن السكر، وعظامك من مقاعد البكوات وأمراء الدواوين». لكننا، ذات يوم، «سنوجّه سكك محاريثنا إلى قلوبهم السمينة الفاجرة». وتنتهي الأغنية: «وأنا مثلك يوما ما، على أرضٍ أقلّ مجدًا، سيقتلني حبي، سيقتلني حزني».

ستتحدّث مسرحية «**نزل السرور**» عن ثورة. وستنتهي بعبارة «أعطني رشاشًا لأولادي»

ساهمت الاضطرابات الأمنية في أوائل السبعينيات في إقناع المصارف الغربية أنّ الوضع في بيروت يتجه إلى الأسوأ، وأنّه من الأفضل البحث عن بدائل. فكانت عملية بنك أوف أميركا مؤشّر شؤم مبكر لما سيأتي فيما بعد. وهكذا في بداية عام 1975، أخذت المصارف الأجنبية تصفّي أعمالها وتقلّص من نشاطها إلى الحد الأدنى، في خطوات أمعنت في إنهاء دور بيروت الإقليمي والعالمي. وبعد الجولة الأولى من معارك بيروت في صيف 1975، غادر عدد من المصارف الأجنبية بيروت وبعضها انتقل إلى البحرين

وأثينا والقاهرة، في حين نقل 11 مصرفًا لبنانيًا نشـاطه إلى باريس. ومن أصل 250 شركة أميركية مالية وغيـر مالية عاملة في لبنان عام 1974، بقي منهـا 10 عام 1978. وفي حين تعرّض 26 مصرفًا للنهب والتخريب، أعلن 44 مصرفًا من أصل 80 مصرفًا عاملاً في لبنان أنّ فروعها أصيبت بقذائف أو شـظايا أو رصاص من جراء قتال الميليشيات في جوارها وأنّها تعرّضت للنهب والتهديد من قبل مسلّحين.

في حرب السـنتين، كانت المصارف الواقعة في وسـط بيروت التجاري وفي حي الفنـادق أكثر عرضة للخراب والسـرقة. وفي 20 تشـرين الثانـي 1976، أعلنت جمعية المصارف اللبنانية أنّ خسـائر القطاع المصرفي في الفترة من كانون الأول 1975 إلى أيّار 1976، بلغت مليار دولار أميركي. وكان البنك البريطاني للشرق الأوسط وبنكو دي روما من الضحايا البارزين. فقد نشـرت وسـائل الاعلام تفاصيل مذهلة عن نهب فروع البنك البريطاني على أيدي الميليشيات المسـيحية والإسلامية على السواء. وقد سبقت الإشارة إلى دور الفرقة 17.

لقد بقي القطاع المصرفي صامدًا ليصبح القطاع الاقتصادي الوحيد الذي اجتاز كافة مراحل الحرب، رغم الفوضى وغياب الدولة وسـيطرة الميليشـيات[1]. ومن أسباب هذا الصمود كانت فترات الهدوء النسـبي التي شهدتها هذه السـنوات، ما سمح للمصارف بترتيب أوضاعها والتنفس مجدّدًا. فكانت فترة الهدوء 1977 ـ 1980، مرحلة ازدهار ونمو للقطاع المصرفي بعد رفع الحظر عن تأسـيس المصارف. ومن مظاهر هذا النمو أنّ عدد فروع المصارف العاملة في لبنان ارتفع من 250 فرعًا عام 1975 إلى 450 فرعًا عام 1980، ونمـت القوى العاملة في هـذا القطاع بنسـبة 4.3 بالمئة، بينما كانـت تتدهور في كافة القطاعات الأخرى، وارتفعت أجور موظفي المصارف بنسبة 18 بالمئة سنويًا. وإضافة إلى رفع الحظر عام 1977، سمحت الحكومة للمصارف بممارسة نشاط «Off Shore Banking». ونتيجة لذلك، زاد عدد فروع المصارف اللبنانية في الخارج من 5 إلى 30 فرعًا.

في أواخر 1977 نشرت مجلة **تايم** تقريرًا عن اقتصاد لبنان بعنوان: «بيروت في طور النقاهة، ولكنها ليست على ما يرام». وأشار التقرير إلى أنّ مرفأ بيروت قد استعاد 50 بالمئة من نشاطه في حركة ترانزيت الشـحن عبر سـورية إلى الدول العربية، كما استعاد مطار بيروت والذي كان الأهم في العالم العربي في أوائل السبعينيات معظم نشاطه عام 1977.

(1) Johnny Rizq, «Lebanese banks flourish despite unrest», *Middle East Economic Digest, Special Report on Arab Banking*, London, May 1980, p. 79.

وحتى المدينة الصناعية شرق بيروت الملاصقة لتل الزعتر بدأت بعض مصانعها تستعيد نشاطها السابق. أمّا في شارع المصارف والشوارع المحيطة بساحة رياض الصلح في وسط بيروت التجاري، فقد افتتح 73 فرعًا مصرفيًا أبوابه ومن بينها مصارف عملاقة كتشـايس مانهاتن وسيتي بنك وبنك باركليز وبنك ميتسوبيتشي. حتى أنّ جون بر نسون مدير فرع سيتي بنك في بيروت قال لمجلة **تايم**: «بدأنا نرى إشارات لا تخطئ أنّ الشخصية القديمة لبيروت بدأت تعود».

ولكن كان هذا التفاؤل في غير محله كما سـنرى وجاء قبل الأزمة المصرفية في الثمانينيات.

أزمة القطاع المصرفي في الثمانينيات

منذ أواسط الثمانينيات، بُلي لبنان بحرب بدت بلا نهاية، ووحش غلاء غير مسبوق، وغزوات أجنبية وتهجير قسـري داخلي، وهجرة إلى الخارج لمئـات ألوف المواطنين، وانهيار العملة الوطنية، وتفتّت ما بقي من الدولة. فقد استمرّت سلسلة الكوارث بإضافة أزمة جديدة في القطاع المصرفي في النصف الثاني مـن عقد الثمانينيات، وكانت الثانية بهذا الحجم منذ أزمة إنترا. وربما كانت الظروف القسـرية التي عصفت بلبنان قد خلقت بيئة سلبية مضرّة، ولكن تشـابك المصالح السياسية مع عدد من المصارف في لبنان كان أيضًا سببًا في اشتعال أزمة القطاع في الثمانينيات.

تشجّع كثيرون بعد رفع الحظر على تأسيس البنوك عام 1977 كفرصة للاستفادة من بيئة الفوضى السائدة في لبنان، فعادت أجواء الصفقات والمخالفات التي كانت نائمة تحت رماد أزمة إنتـرا، والتي طبعت القطاع المصرفي في السـتينيات. ومجـدّدًا، تراجعت القروض القصيرة الأمد وانغمس عدد من المصارف في استثمارات طويلة الأمد، وفي نشاط المضاربة في سوق القطع والعقارات. ولم يمنع قانون سرّية المصارف من خروج بعض الفضائح إلى العلن عام 1985، كحصول أحد أصحاب المال على قرض مصرفي بقيمة 200 مليون ل.ل. (65 مليون دولار) للتجارة والمراهنة في سوق الذهب والمعادن الثمينة.

سبقت الإشارة إلى أنّه عندما أصبح سركيس رئيسًا للجمهورية عام 1976، كلّف سليم الحص، رئيس لجنة الرقابة على المصارف تشكيل الوزارة. وكذلك تمّ تعيين فؤاد السنيورة (الذي كان تلميذ الحص في الجامعة الأميركية وتخرّج منها سابقًا في ادارة الأعمال) في منصب رئيس لجنة الرقابة المصرفية مكان سليم الحص. واحتفظ سركيس بمنصب حاكمية

المصرف حتى العام 1978، عندما سمّى ميشال الخوري، إبن بشارة الخوري، حاكمًا لمصرف لبنان. وقبل أن يصبح حاكمًا، كان ميشال الخوري نشطًا في القطاع المصرفي في وقت كان سركيس هو الحاكم، وكانا يلتقيان لما جمعت بين الشخصين خلفيتهما النهجية نسبة إلى نهج الرئيس فؤاد شهاب وإرث بشارة الخوري الذي افتتح سياسة النهج. كما كان ميشال الخوري ـ كما شهدنا ـ مندوب شارل حلو لدى السفير الأميركي عندما كان سركيس مديرًا للقصر الجمهوري. واستمرّ الانسجام بينهما حتى 1982 وخروج سركيس من السلطة.

رغم النوايا الحسنة التي رافقت قرار رفع الحظر عام 1977، على أساس أنّ السلام قد عاد إلى لبنان، إلا أنّه لم يكن قرارًا موفّقًا، لأنّه جاء في زمن انتشار الفوضى والحرب في البلاد، وأصبح مطية لعودة أجواء الصفقات والمخالفات في سبيل تحقيق الربح السريع. وكانت المضاربة على رأس الوسائل المتبعة لذلك. لقد أدّى ظهور عدد كبير من المصارف الصغيرة، وغياب التنظيم الذي كان سائدًا قبل الحرب إلى فوضى عرّضت مصارف إلى هزّات وإفلاس وعمليات سيطرة من مصارف أكبر. وباتت لجنة الرقابة على المصارف تكتشف وتلاحظ الممارسات غير القانونية في القطاع بشكل متزايد. في العام 1982، أغلقت مؤسستان ماليتان «Guy Butler» و«Tolt and Reily» أبوابها وانتاب السوق المالي شعور أنّ القطاع مقدم على اضطرابات. ولتلافي وقوع أزمة تشبه أزمة إنترا، بدأت الحكومة مناقشات مع جمعية المصارف للوصول إلى اتفاق حول ضبط سلوك المصارف في التسليف والخدمات. ودفعت مخاوف فشل مؤسسات إضافية إلى تحرّك لجنة الرقابة برئاسة فؤاد السنيورة. ومع بداية المصاعب أمر السنيورة في 1980 و1981 بالتحقيق في دفاتر وملفات عدد من المصارف للتأكد من وضعيتها وسيولتها وملاءتها، وما إذا كانت تعمل بموجب قانون النقد والتسليف والقوانين التجارية المرعية الاجراء. ورغم أجواء البلاد الصعبة وهيمنة الميليشيات فقد تمكنت لجنة الرقابة على المصارف من رصد التجاوزات.

لم تتعاون جمعية المصارف الخاصة مع خطوات لجنة الرقابة متسلّحة بقانون سرية المصارف، ورفضت المصارف التي اختيرت للتحقيق التعامل علنًا مع لجنة الرقابة، لأنّ ذلك قد يثير شبهات الرأي العام، وفضّلت أن يكون التدقيق غير معلن. وهكذا وبعد دراسة الوضع والاستفادة من تحقيقات لجنة الرقابة، نجح مصرف لبنان ولجنة الرقابة بتطبيق إجراءات تضبط القطاع.. مؤقتًا. إذ أنّ المصارف قاومت إجراءات البنك المركزي وطالبت باستقالة السنيورة من منصبه لأنّ التقرير الذي قدّمه عن تحقيقات لجنة الرقابة في

الممارسات المصرفية خلق جوًّا غير مريح بين جمعية المصارف والحكومة. فأصبح السنيورة هدفًا للنقد المتواصل. وإذ تعرّض السنيورة للانتقاد في الأوساط المصرفية تجاوبت الحكومة مع المصارف بعدم التجديد له[1].

وجاءت فرصة انتقام جمعية المصارف وحلفائها من فؤاد السنيورة عام 1982 رغم دعم حاكم المصرف له. إذ لم تجدّد الدولة تعيين السنيورة، فانتهت رئاسته للجنة الرقابة في ذلك العام. وما حصل أنّ فترة السنيورة قد انتهت في أواسط آب إبّان الغزو الإسرائيلي، فهدّد حاكم مصرف لبنان ميشال الخوري بالاستقالة في 27 آب 1982 إذا لم يُجدّد عقد السنيورة كي يستمرّ رئيسًا للجنة الرقابة[2]. ولكن لم يحصل هذا التجديد في فترة انتخاب بشير الجميّل رئيسًا للجمهورية. أمّا السنيورة فقد اختار عدم السعي للتجديد وقد دخل لبنان مرحلة جديدة. وفضّل العمل مع صديقه رجل الأعمال السعودي اللبناني رفيق الحريري في مشاريع تجارية خاصة.

نهاية عهد الياس سركيس في 1982 أذنَت ليس فقط بأفول الطاقم الشهابي (وإن كانت شهابيته ضعيفة) بل بمرحلة جديدة في مصرف لبنان بدأت سيئة بين ميشال الخوري المحسوب على سركيس والشهابيين، ورئيس الجمهورية أمين الجميّل. وأصبحت الخلافات أكثر من شكليّة بسبب أسلوب الخوري الحريص على البروتوكول، والتمسّك بالاستقلالية النسبية لمصرف لبنان، ودوره في إدارة شركة إنترا، ما اعتبره أمين الجميّل وفريقه «عدم تعاون من موظف». ولذلك قدّم الخوري استقالته عام 1983، ظنًّا أنّ الدولة ستتمسّك به. ولكن أمام عدم تسمية بديل، زاول الخوري مهام الحاكم حتى نهاية 1984 (وكان سليمان فرنجيّة قد أبقى على سركيس وفريقه في مصرف لبنان عام 1970 بسبب خبرتهم رغم أنّ فرنجية حارب الشهابية بدون هوادة).

كيف أهدر أمين الجميّل احتياط مصرف لبنان

كان نزاع ميشال الخوري يدعمه المجلس المركزي لمصرف لبنان، مع الدولة جديًّا وليس مجرّد بروتوكول. وكان أساس النزاع هو إقدام الرئيس أمين الجميّل ومَن معه في السلطة إلى استهلاك الخزينة العامّة، واستعمال احتياط العملات الصعبة لشراء أسلحة أميركية قاربت قيمتها مئات ملايين الدولارات، كما سبقت الإشارة. كما دفع الجميّل

(1) كمال ديب، **أمراء الحرب وتجار الهيكل: رجال السلطة والمال**، دار الفارابي، 2015، ص 283 ـ 284.

(2) جريدة **السفير**، بعد تعيين وليد نجا، 19 آب 1982.

وفريقه مصرف لبنان إلى الهامش، وتصرّفوا كيفما اتفق بشركة إنترا وموجوداتها ومؤسساتها في قرارات اتخذوها حول التعيينات والاستثمارات.

شكّل الغزو الإسرائيلي منعطفًا مفصليًا في تاريخ لبنان، ليس فقط في قتل إسرائيل لـ 20 ألف شخص وجرح 30 ألفًا على أرض لبنان، وتهجير مئات الألوف، وإحداث دمار هائل بمئات المدن والقرى وخاصة في بيروت وصيدا، بل لأنّه قبض على لبنان وسلّمه للنيوليبرالية الأميركية. وقضى الغزو الإسرائيلي على أي أمل كان يساور المواطنين بين 1977 و1982 في إنقاذ الدولة من الانهيار ومن تفكك المؤسسات. فأصاب القلق والخوف من المستقبل المجهول الشعب اللبناني بأسره.

وكان القطاع المصرفي ما زال يعاني بصمود من الهزات جرّاء الحرب التي لمّا تنتهي. فجاء الاجتياح الإسرائيلي أيضًا ليسدّد ضربات موجعة للقطاع. كما كان أبرز ضحايا الغزو في اقتصاد لبنان النظام النقدي اللبناني، حيث تدهور سعر صرف الليرة في صيف 1982 إلى 30,5 ل.ل. مقابل الدولار الأميركي. وكانت هذه البداية فقط. فقد شرعت إسرائيل بأعمال تخريب على النظام المصرفي اللبناني، وحاولت خرق السرية المصرفية، ودخلت عناصر الموساد بنوك لبنانية وضغطت لكشف حسابات، كما ضغط عناصر الجيش الإسرائيلي لتحويل الشاقال الإسرائيلي في البنوك مقابل دولارات. فلجأت جمعية المصارف إلى الرئيس سركيس وهو المصرفي الضليع. وقام سركيس بالطلب من المبعوث الأميركي فيليب حبيب ـ المتواجد في القصر حينها ـ بأن تقوم واشنطن بكف يدّ الإسرائيليين عن المصارف التي تقع تحت الاحتلال، فتدخّلت واشنطن[1]. كما رفض مصرف لبنان ضغوط إضافة تسعير رسمي للشاقال التي كان الإسرائيليون يعمّمونها، فيما كان عملاؤهم يفتتحون دكاكين صيرفة في أنحاء المناطق المحتلة لتمويل دخول بضائع إسرائيلية إلى الأسواق اللبنانية. حتى بلغت قيمة مبيعات البضائع الإسرائيلية في مناطق الاحتلال 5,5 ملايين دولارًا خلال شهرين، ما شكّل غزوًا تجاريًا. وعمّمت فروع مصرف لبنان والمصارف الخاصة في مناطق الإحتلال بعدم التعاطي بالعملة الإسرائيلية، وتحريم قبولها وبيعها وشرائها[2].

إضافة إلى الخلافات بين الرئيس أمين الجميّل وحاكم مصرف لبنان حول الإنفاق ظهرت مسألة تعيينات لجنة الرقابة على المصارف، ومعالجة تعثّر مصارف، وآثار الغزو

(1) غسان العياش وجورج عشي، **تاريخ مصرف لبنان**، ص260.

(2) جريدة **السفير**، بعد تعيين نجا، 2 آب 1982.

الإسرائيلي على المصارف. في ذلك الوقت تضافرت عوامل إقتصادية وسياسية في تأزيم القطاع المصرفي شملت تدهور أسعار النفط الذي أدى إلى هبوط في تحويلات اللبنانيين من دول الخليج. وزاد وقع هذا الهبوط سوءًا تنامي عدد المصارف الصغيرة بعد رفع الحظر على تأسيسها والتي لم تتحمّل هبوطًا حادًّا في الودائع. وخلال ما تبقّى من حاكمية ميشال الخوري كانت الأوضاع تنحدر نحو هاوية سحيقة. فقد واجه لبنان ومنذ مطلع عام 1983 ركودًا اقتصاديًا وزادت الدولة إنفاقها بالعملات الأجنبية مقابل عجز متصاعد في الخزينة بعكس السنوات السابقة. وأدى عجز الخزينة إلى تراجع مخيف وغير مسبوق في قيمة الليرة اللبنانية. وأخذت الدولة تعتمد بشكل متزايد على الإستلاف من مصرف لبنان إلى جانب إصدار سندات الخزينة لتمويل العجز[1].

وفي خطوة هدّدت بخروج القطاع المصرفي عن سلطة مصرف لبنان، امتنع عدد من المصارف بعد حزيران 1983 عن إرسال بيانات دورية للميزانيات الموقوفة في نهاية كل شهر إلى مديرية الإحصاءات والدراسات الإقتصادية في مصرف لبنان، وكذلك إلى لجنة الرقابة على المصارف. ولم يكن تصرّف المصارف هذا صحيًا للقطاع لأنّه حرم مصرف لبنان من معلومات تُمكّنه من توقّع الأزمات وتداركها قبل وقوعها. ولذلك أخذ لبنان يشهد منذ صيف 1983 بوادر أزمة مصرفية شبيهة بما حصل في الستينيات.

وكذلك شهدت الخزينة العامّة أزمة حادة ليس فقط في التراجع الفادح في الواردات، بل وخاصة أنّ الدولة في عهد أمين الجميّل لم تقلّص نفقاتها، خصوصًا تلك الجارية، كالرواتب وخدمة الدين العام ودعم المحروقات وشراء الأسلحة. فقد استحوذت رواتب موظفي الدولة بنسبة رئيسية من الإنفاق الحكومي (21 بالمئة) خلال الأعوام 1982 إلى 1985. وفي تلك الفترة، سجّل عجز الميزانية ارتفاعات قياسية تراوحت بين 60 و80 بالمئة من مجمل النفقات، وترافق مع هبوط مستمر لقيمة العملة الوطنية. كما عمدت الدولة إلى تصرفات غير صحية فعمدت إلى الإنفاق من خارج الموازنة كـ«إجراء مؤقت»، حتى لامس هذا الإنفاق نسبة 68 بالمئة من إيراداتها عام 1984. وهذه الممارسات غير المسؤولة أفقدت الموازنة أهميتها كمؤشّر لأوضاع المالية العامّة في لبنان[2] لتصبح في العقود التالية أمرًا اعتياديًا فيمضي لبنان عدّة سنوت بدون موازنة.

(1) عبد الأمير سلوم، **السياسات المالية والنقدية والمصرفية في لبنان: أزمات وحلول**، بيروت، 1991، ص20 ـ 21.

(2) غسان العياش، **الأزمة المالية العامة**، ص45 ـ 48.

أمام الظروف المتردية للمالية العامّة والتراجع المقلق لليرة اللبنانية، لم تعد الأدوات التقليدية لمصرف لبنان، كالتدخل الذي بات شبه يومي في سوق القطع، كافية لمعالجة الموقف الذي شارف الإنهيار. ووجد مصرف لبنان نفسه بين مطرقة التضخم النقدي وسندان العجز في المالية العامّة الذي كان ينفخ في نار التضخم. وبات اقتراض الحكومة من المصرف المركزي يتكرّر لسد العجز، خاصة عبر إصدارات سندات الخزينة.

في العام 1984 وحده ناهزت إصدارات سندات الخزينة بتعميم من مصرف لبنان المائة، بتواريخ استحقاق ثلاثة وستة أشهر وسنة بقيمة خمسة أو عشرة آلاف ليرة للسند الواحد وبفائدة سنوية وصلت إلى 15 بالمئة[1]. وكان على الدولة دفع قيمة السندات الإسمية ـ أي سعرها قبل الحسم. وأصبحت خدمة الدين العام تشكّل نسبة مرتفعة من ميزانية الدولة.

لقد أدرك مصرف لبنان النتائج الكارثية لسياسة الحكومة المالية، وكان عليه أن يحارب على الجبهة النقدية أيضًا. ولذلك تداركًا منه لتفاقم الوضع والوصول إلى فوضى وعدم إستقرار في سوق القطع، طلب في تشرين الأول 1984 من المصارف الخاصة بتزويده ببيانات ـ يومية هذه المرّة ـ عن نشاطها في سوق القطع وحركتها بالعملات الصعبة، على أن تتضمّن البيانات المرسلة إسم وتوقيع الموظف المسؤول الذي أشرف عليها.

توجيهات مصرف لبنان لمراقبة وضبط العمل المصرفي والإنفاق الحكومي في آنٍ معًا كانت تصطدم دومًا بعدم قدرته على فرض قراراته ورؤيته بقوّة القانون على الحكومة والمصارف على السواء، في ظل غياب المحاسبة في مؤسسات الدولة والوزارات وتعاظم القوى الميليشيوية والطائفية التي لم تحتكم يومًا للقانون، وقدّمت مصالحها على مصلحة الوطن، وكذلك إهمال المصارف لتوجيهات البنك المركزي وطلباته.

تصرّف الرئيس الجميّل وكأنّه بعد عشر سنوات من الحروب والكوارث على لبنان لا زال بإمكانه الاقدام على قرارات إنفاق كبرى. فمنذ كانون الثاني 1983، كان يدفع إلى مزيد من الإنفاق. فقد اجتمع وزير المالية في كانون الثاني 1983 بأعضاء المجلس المركزي في مصرف لبنان لبحث تمويل الحكومة. ومنذ البدء أيضًا رفض الحاكم ـ وكان وقتها ميشال الخوري ـ تمويل الدولة بدون حساب وطالب أن تضع الدولة حدًّا للإنفاق غير المنضبط الذي لا يراعي الهُوَّة الواسعة بين الإيرادات والنفقات، وأنّ المهمّ عصر النفقات ريثما تنجلي الأمور، وتصل أموال مساعدات خارجية. ولكن أمين الجميّل

(1) عبد الأمير سلوم، ص 195 ـ 196.

ورئيس الحكومة شفيق الوزان كانا في مزاج السلام القادم مع إسرائيل، وضرورة إعادة بناء جيش يحمي الدولة وهذا السلام. ما تطلّب تسليح الجيش بمبالغ وصلت إلى 900 مليون دولار. هذا في وقت كان لبنان بحاجة ماسة إلى أي مبلغ لمشاريع إنعاشية وإعمارية، وعمليات الإغاثة في بلد مثخن بالجراح. وزاد في الطين بلّة أنّ الحكومة التزمت لدى واشنطن بتسديد ثمن الأسلحة الأميركية نقدًا، واستعملت احتياط مصرف لبنان من العملات الصعبة لهذه الغاية، ما ألحق ضررًا فادحًا بالمالية العامّة وبوضعية مصرف لبنان والنقد، وسبّب تراجعًا خطيرًا في ميزان المدفوعات اللبناني.

ثم سارت الأمور من سيئ إلى أسوأ في ما تبقى من 1983 وخلال شهور عصيبة من 1984، حيث تآكل احتياطي مصرف لبنان من 2,700 مليون دولار إلى 650 مليون دولار فقط. ثم جاءت حكومة وفاقية جديدة برئاسة رشيد كرامي خلفت حكومة شفيق الوزان، ولكنها أهملت التقشّف. وكان كميل شمعون وزير المالية في هذه الحكومة. فأرسل ميشال الخوري في 18 تشرين الثاني 1984 مذكّرة إلى وزير المالية كميل شمعون جاء فيها أنّه «أصبح من الضروري أن تستمر الدولة في السياسة التقشفية»، فـ«الحدّ من العجز المرتقب في مشروع الموازنة لا يؤدي بالضرورة إلى حصره، ذلك لأنّ العجز الفعلي لطالما فاق العجز المرتقب خلال السنين الأخيرة بفعل سلفات الخزينة لتمويل نفقات إضافية، وبفعل عدم تجميع موازنات القطاع العام.»[1] لقد استمرّت أزمة تمويل خزينة الدولة في فترة حاكمية ميشال الخوري، إلا أنّها تعاظمت بشكل مطّرد في عهد إدمون نعيم. فكان مسؤولو المصرف يطالبون الدولة في مذكرات وحتى عبر وسائل الإعلام بالتقشف ولجم الانفاق فيما كان العجز المتراكم يدفع الدين العام إلى الارتفاع.

خروج ميشال الخوري والمحاصصة الطائفية

كان حاكم مصرف لبنان ميشال الخوري يسجّل اعتراضه على كثير من سياسات الجميّل والحكومة. وفي غياب مقدرته على فرض القانون بالقوة، كان يسلك طريقًا دبلوماسية مع الحكومة، فكان يلبّي معظم طلباتها المالية ثم يسجّل اعتراضاته على أوجه النفقات العامّة وسياستها المالية التي باتت عشوائية. في وقت كان يجري البحث عن مرشّح آخر يتوافق عليه الجميع. ذلك أنّ الإنقسام السياسي المتفاقم في الثمانينيات انعكس سلبًا

(1) غسان العياش، أزمة **المالية العامة**، ص 153 ـ 154.

على مسألة اختيار حاكم جديد لمصرف لبنان. وكان لكل وزير وزعيم سياسي تقريبًا مرشّحه، في زمن أضحت المحاصصة الطائفية سيدة الموقف أكثر من أي وقت سابق.

وكانت لجنة الرقابة على المصارف برئاسة وليد نجا قد وجّهت رسالة إلى الرئيس الجميّل في 26 كانون الأول 1984 تعرب عن قلقها من تأثير شغور منصب الحاكم ومناصب أخرى، وأنّ الخلاف حول التعيينات «بدأ يستهلك المؤسسات والسياسات... فالجرح يتسع والنزيف يقوى، والصحة تنهار، والإقتصاد ينكمش، والعجز يزداد، والليرة تذوب. وضمن كل ذلك تتسع دائرة فقر اللبنانيين، وتزداد حوادث السلب، وتقترب البلاد أكثر من دائرة الجوع»، وأن تنطلق لملمة جراح لبنان من مصرف لبنان لما للأخير من رمزية وطنية جامعة. هذه الرسالة مع مساعٍ أخرى حذّرت من خطورة المرحلة دفعت الطبقة السياسية الممثّلة في مجلس الوزراء إلى تبنّي «لائحة تسوية» حول تعيينات مصرف لبنان اعتمدت محاصصة طائفية بين الزعماء في 12 كانون الثاني 1985. وتمّ تعيين إدمون نعيم حاكمًا وحسين كنعان ومجيد جنبلاط وسمير عكّاري نوابًا للحاكم. واستحداث منصب نائب رابع لمكرديش بولدوقيان. وفي عضوية هيئة الرقابة على المصارف تمّ إضافة جعفر الجلبي وجورج كوتيا الذي جاء اسمه في ملفات تعثّر بنك المشرق وروجيه تمرز[1].

كان لإختيار إدمون نعيم صدى إيجابي في الأوساط الإقتصادية والمالية عبّرت عنه بتصاريح عدّة. فرحّب رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت عدنان القصار بإدمون نعيم الذي «يتمتّع بصفات خُلُقية عالية وبمكانة علمية مرموقة وماضٍ مجيد يجعلنا نطمئنّ إلى المستقبل النقدي وأن نكون سعداء بالتعاون معه ومع زملائه.» كذلك كان لرئيس جمعية المصارف أنطوان شادر تصريحٌ مماثل. وانكبّ نعيم في بدء عمله على دراسة قانون النقد والتسليف وكيفية توزيع الصلاحيات والإشراف على المديريات المختلفة داخل المصرف[2]. ونظرًا لضيق خبراته في الشؤون النقدية في بداية عهده، عيّن جوزف أوغورليان ـ وهو من أبطال أزمة إنترا، ولكنّه صاحب خبرة طويلة جدًّا ـ مستشارًا له[3].
وكان نعيم عازمًا على مواجهة المخالفات في القطاع المصرفي والعودة إلى أجواء التنقية. وبعد شهر عسل عاد توتر العلاقة بين الحاكم وجمعية المصارف. ويروي المصرفي نعمان

(1) مجلة **المؤشّر**، 10 كانون الثاني 1987.
(2) مجلة **البيان**، 7 آذار 1985.
(3) مجلة **المال والعالم**، آذار 1985.

الأزهري أنه عندما توجّه برفقة الرئيس السابق لجمعية المصارف جورج عشي إلى منزل نعيم في منطقة الرابية لتهنئته، استمع الأخير إلى ضيفيه بشيء من الريبة، ثم فاجأهما بقوله «بكلّ صراحة برأيي غالبية مديري المصارف مش أوادم وهم يضاربون بالليرة.»

ولم يكن نعيم بعيدًا عن التشخيص الدقيق لحال القطاع، إذ أنّ دراسة عن دائرة النقد والمصارف في جامعة بيروت الأميركية عام 1985 أكّدت أنّ المضاربة اللامسؤولة ضد الليرة اللبنانية ساهمت بنسبة 40 بالمئة من تدهورها، وأنّ تدخّل البنك المركزي كان أضعف من لجم المضاربة لتدهور وضع الاحتياط أساسًا. وعزت الدراسة نسبة 60 بالمئة المتبقية إلى عوامل اقتصادية أخرى (المالية العامّة وحرمان الخزينة من مواردها، وهبوط خطير في الإنتاجية القومية بفعل شلل المؤسسات الصناعية والتجارية أو دمارها)[1]. وبعد عام، أي في 1986، عزا البعض نسبة 60 بالمئة من أسباب تدهور الليرة إلى المضاربة في السوق، وقد أصبحت نسبة 65 بالمئة من الودائع لدى المصارف بالدولار الأميركي.

وإذ اعتمد نعيم سياسة صارمة في تطبيق القانون على المصارف، أخذت الأخيرة تتمنّع عن إرسال إحصائياتها الشهرية إلى المصرف. لكن الأزهري تفهّم صرامة نعيم وعناده تحت الظروف القاهرة التي عمل خلالها بأنّها كانت طريقته لحماية الليرة، والمحافظة على سلامة القطاع المصرفي ككل[2]. إلّا أنّ الأزهري ومصرفيين آخرين وصفوا تدخلات نعيم في القطاع المصرفي بأنّها ذات نكهة اشتراكية[3]. ثم امتدّت صرامة وعناد نعيم وإصراره على استقلالية المصرف، من مواجهة القطاع المصرفي إلى مواجهة سياسات الحكومة المالية غير المسؤولة أيضًا، مجيّشًا طاقاته القانونية في سبيل الدفاع عن قرارات المصرف. وهذا ما نستعرضه في الفقرات التالية.

إدمون نعيم يواجه كميل شمعون

أعادت التعيينات الروح إلى مصرف لبنان في كانون الثاني 1985 لمعالجة الأزمة النقدية والمصرفية. وشخّص مجلس المصرف أسباب تدهور النظام النقدي نتيجة تراكم عجز الخزينة العامّة، وتعثّر بعض المصارف، وتراجع العملة الوطنية، وهروب الرساميل الأجنبية واللبنانية إلى الخارج، ووقف المشاريع الإستثمارية والإنتاجية في الاقتصاد

(1) كمال ديب، **أمراء الحرب وتجار الهيكل خفايا رجال السلطة والمال**، ص368.
(2) نعمان الأزهري، ص126.
(3) نعمان الأزهري، ص126.

الوطنـــي، وانتقال المصارف من التســـليف المنتج نحو المضاربـــة العقارية والنقدية. ووضع حلًا أبرز نقاطه:

- التسريع بإعادة تكوين الإحتياطي الخارجي.
- الحد من التسليف الاستثنائي لخزينة الدولة.
- تشجيع الاكتتاب بسندات خزينة وطرحها للجمهور مباشـرة، وهو ما أثار حفيظة المصارف التي فضلت إبقاء السندات حكرًا عليها.
- إعادة التوازن بين حجم الودائع وحجم التسليفات لدى المصارف.
- الحد من المضاربة على الليرة عبر تجنب طبـع العملة الوطنية بدون تغطية ذهبية واحتياط عملات أجنبية.
- عدم المساس بالتغطية الذهبية.
- توجيه سلسـلة من النصائح إلى الحكومة كالإمتناع عن الإنفاق غير المنتج ورفع الدعم عن المحروقات للحد من التضخم.
- إعادة السيطرة على المرافئ الشرعية وإغلاق غير الشرعي منها.
- التوقف عن تحويل 80 بالمئة من فروقات القطع الأجنبي إلى حساب الخزينة اللبنانية[1].

وكانت الخطوة الأخيرة هي «القشّة التي قصمت ظهر البعير». لأنها كانت الشرارة التي أشعلت فتيل الأزمة بين المصرف ووزارة المالية. فبنظر مصرف لبنان كانت هذه الأرباح/الفروقات في موجودات العملات الأجنبية معظمها أرباح دفترية، أي ناجمة عن احتساب زيادة وهمية لسـعر العملات بالليرة اللبنانية. وهي ناجمة عـن تضخم مالي على الورق وليس ارتفاعًا حقيقيًا لقيمتها. فلم يكن إذًا ثمّة مبالغ حقيقية تنتظر من يأخذها. وقد اعتبر نعيم محقًا أنّ الاستمرار في تحويل الفروقات للخزينة يسـاهم في التضخم المالي وفي انهيار سـعر صرف الليرة. إلا أنّ كميل شـمعون وزير المالية تجاهل المنطق الاقتصادي الصحيح واعتبر قرار نعيم غير قانوني وكفى.

لقد أرسـل شـمعون كتابًا إلى الحاكم فـي آذار 1985 يطالب فيه بضـرورة تحويل الفروقات. وتلا ذلك سلسلة ردود مفصّلة ومطوّلة بين الوزير والحاكم. فكان شمعون يصرّ على ضرورة تطبيق القانون إلى حين تعديله أو إلغائه، بغض النظر عن صوابيته من الناحية

(1) عبد الأمير سلوم، ص 69.

المحاسبية البحتة. أما نعيم، فقد اعتبر أن الظروف التي وُضعت فيها نصوص قانون النقد والتســليف عام 1963 مغايرة تمامًا للظروف الراهنة عام 1985، وأنّ تعديل المادة 116 من القانون التي ألزمت مصرف لبنان بتحويل 80 بالمئـة من أرباح فروق القطع هو «بدعة». فإلى جانب عدم وجود سعر قانوني محدّد للعملة اللبنانية، فإنّ اعتبار هذه الفروقات أرباحًا «ستسبب بكارثة مالية... فالدولة مع استمرار تدني الليرة ستجني من هذه الخسارة أرباحًا قد تزيد عن عشرة مليارات في السنة القادمة، الأمر الذي سيفلش التضخم ويدفع المصرف إلى الهاوية. وبالتالي فإنّ «المنطق والمصلحة العامّـة يأبيان أن تُعتبر أرباحًا محققة تلك التي تظهرها الكتابات على أثر تدني قيمة الليرة اللبنانية.»[1]

وحتى مفوّض الحكومة لدى مصرف لبنان أيّد نعيم من حيث الضرر اللاحق بالنظام النقدي في حال تمويل الخزينة عن طريـق تحويل الأرباح الدفترية. إلا أنّه أيّد أيضًا وزير المالية بأنّ المصرف ملزم بتحويلها وفق القانون. وهكذا استمرت المراسلات بين الوزارة والمصرف حتى أيار 1985، عندما أقرّ المجلس المركزي لمصرف لبنان تحويل 80 بالمئة من الأرباح الفعليـة أي أقل بكثير من القيمة الدفترية كما ترغـب الوزارة - إلى الخزينة. وهكذا طبّق المصرف القانون ولكنّه كسب الجدل وفق تعريف نعيم لماهية هذه الأرباح. وهذا التصرّف استفز شمعون الذي كان يطمع بتحويل الأرباح الدفترية. فطلب من مفوّض الحكومة تعليق قرار التحويل. لكن نص قانون النقد والتسليف كان إلى جانب المجلس المركزي. لأنّ طلب شـمعون تعليق قرار المصرف يسـمح له التشاور مع المصرف فقط لا إلغاء القرار والبتّ باعتراض شـمعون هو من صلاحيات مصـرف لبنان[2]. وإذ وصل الجدال بين الوزارة والمصرف إلى طريق مسدود، اقترح نعيم الإستعانة بوجهة نظر بنك فرنسا المركزي أو بالبنك المركزي السعودي أو أي بنك مركزي آخر تريده الحكومة. لكنّ شمعون وبتأييد من رئيس مجلس الوزراء رشيد كرامي، ما فتح الباب للتدخّل السياسي، ارتأى إحالة الملف إلى وزارة العدل في لبنان.

وللأسـف فإنّ مطالعة وزارة العدل في 27 تشرين الثاني 1985، خلُصت إلى وجوب تحويل الأموال إلى الخزينة وفق طلب وزارة المالية. لكنّها تبنّت أيضًا وجهة نظر مصرف لبنان أنّ نتائج التحويل ستكون سلبية جدًا على الوضع المالي. فلا يموت الديب ولا يفنى

(1) كتابان لحاكم مصرف لبنان رقم 1/133 بتاريخ 13 نيسان 1985 ورقم 1/91 بتاريخ 25 آذار 1985.

(2) غسان العياش، **أزمة المالية العامة**، ص 143 - 145.

الغنم. وأوصت المطالعة بجملة إجراءات حكومية بديلة لسد العجز في حسابات الخزينة وعدم الاكتفاء بطَرقِ باب مصرف لبنان. وأهم هذه المقترحات:

- رفع دعم الدولة عن المحروقات.
- استيفاء الرسوم الجمركية كاملة عبر ضبط المرافئ الشرعية ومنع التهريب.
- جباية الضرائب والرسوم كفواتير الكهرباء والهاتف والمياه.
- مطالبة جامعة الدول العربية بتسديد المساعدات المالية التي تعهدت بها للبنان بعض الدول العربية في قمّة تونس عام 1979.
- اعتماد الدولة التقشف في الموازنة، ولو على حساب تأجيل مشاريع غير ملحّة وذات تكاليف مرتفعة، إلى حين عودة الإستقرار الأمني والسياسي نسبيًا إلى البلد[1].

وافق إدمون نعيم على مضمون هذه المطالعة لمعالجة أزمة المالية العامّة، ولكنّه أصرّ على رفض تحويل أموال الفروقات إلى الخزينة، وهو ما كان بيت القصيد. ثم أرسل كتابًا إلى شمعون يعلّل مجدّدًا أسباب الرفض. وهكذا انتصر نعيم في آخر المطاف، ما دفع الحكومة إلى فقدان الأمل من تحصيل الفارق. يعني هذا أنّه ومنذ 1985 توقّف تحويل فروقات إعادة تخمين احتياط القطع. إلا أنّ تمويل النفقات العامّة من خارج الموازنة بقي الشغل الشاغل، وخاصة عبر المزيد من إصدار سندات الخزينة. ولكن نهاية أزمة تحويل الفروقات لم تنه الجدال والتباعد بين الحكومة ومصرف لبنان. فقد شكّل تفاقم تمويل مصرف لبنان لعجز الموازنة خلافًا عميقًا ومتجددًا بين الفريقين. حتى أصبح واقع المالية العامّة ملِحًّا.

انفجار أزمة المالية العامّة

في العام 1985، تراكم عجز الخزينة السنوي ليصل الدين العام إلى مئات الملايين من الدولارات. لقد أنفقت الدولة 60 مليار ل.ل. في الفترة 1982 ـ 1985 في حين لم يدخلها في نفس الفترة أكثر من 13.8 مليار ل.ل. فوصل العجز المتراكم خلال أربع سنوات إلى 77 بالمئة. وبلغت رواتب الموظفين نسبة 22 بالمئة من النفقات الاجمالية، وصندوق المحروقات 14 بالمئة. وارتفع الدين العام من 14 مليار ل.ل. عام 1982 إلى ألف مليار ل.ل. عام 1989 (1.5 مليار دولار). وازدادت نسبة الفرق بين الانفاق والايرادات من 65 بالمئة عام 1983 إلى 82 بالمئة عام 1984 فإلى 90 بالمئة عام 1989. وعمليًا وصلت

(1) عبد الأمير سلوم، ص117.

الدولة إلى وضعٍ ماليّ خطير بحلول عام 1990، بدون موازنة أو حكومة أو ايرادات ذات شأن. وفيما كانت نسبة خدمة الدين الداخلي 54 بالمئة من ايرادات الدولة عام 1982، وصلت تلك النسبة إلى مائة بالمئة من الايرادات عام 1984 ثم إلى 135 بالمئة عام 1985. فلجأت الدولة إلى المزيد من الاستدانة لدفع مستحقات الدين. وهكذا تحوّل العجز إلى كرة ثلج متعاظمة.

لقد قام مصرف لبنان باستشارة صندوق النقد الدولي عام 1985 حول أزمة المالية العامّة. فقدّم خبراء صندوق النقد مقترحات منها الحد قدر المستطاع من إنفاق الدولة، وعدم استعانة الدولة بأية قروض خارجية، ووقف دعم المحروقات، وتوقّف مصرف لبنان عن تغطية فواتير النفط من احتياطات العملة الصعبة، وتكوين احتياطي نقدي من العملات الأجنبية في مصرف لبنان بحد أدنى قدره 500 مليون دولار أميركي[1]. وامتنع صندوق النقد عن تقديم أي قروض للبنان قبل وقف الحرب وتشكيل حكومة معترف بها من جميع الفئات اللبنانية.

وحصلت محاولات للجم الانفاق العام عام 1986 حسب توصيات صندوق النقد وضغط مصرف لبنان. فتراجعت مشتريات الدولة من الخارج إلى النصف، وانخفض الانفاق العام. ولكن الدولة واجهت أيضًا استحقاقات مالية كبرى وقفت عاجزة أمامها. ذلك أنّ توصيات صندوق النقد لم تراعِ واقع لبنان آنذاك حيث أصيبت الدولة بشلل شبه كامل، ولم يعد مجلس الوزراء يلتئم بعد خلاف رئيس الحكومة رشيد كرامي والرئيس الجميل في مطلع 1986 وتقديم كرامي استقالته. ما أدّى إلى تعطيل آلية القرار وأحدث تدهورًا في المالية. ومع تعذّر تشكيل حكومة بديلة، تعطلت الأجهزة التنفيذية للدولة أيضًا وأصبحت غير قادرة على تطبيق سياسات إصلاحية أو تغييرية لأنّ ذلك يحتاج إلى قرار سياسي مركزي[2].

ووسط هذه الصعوبات بقي مصرف لبنان شبكة خلاص تمويل الدولة. وبحسب التقارير السنوية لمصرف لبنان، فقد موّل المصرف المركزي بين عامي 1984 و1987 القسط الأكبر من عجز الموازنة الذي كان قد وصل إلى 78 بالمئة من النفقات عام 1986 و66 بالمئة عام 1987. وهذا يعني أنّ إيرادات الدولة مجتمعة كانت تغطي في أحسن

(1) جريدة **الأنوار**، 19 تشرين الثاني 1985.

(2) كمال ديب، **أمراء الحرب**، ص353.

الأحوال ثلث النفقات. حتى أنّ مصرف لبنان اضطر إلى تمويل عجز بلغ أربعة مليارات ليرة في الفصل الأول من 1986. إذ في ضوء عدم وجود أي زيادة تُذكر في حجم سندات الخزينة المتداولة، وإحجام المصارف الخاصة عن الإكتتاب نتيجة موجة تحويلات إلى العملة الأجنبية، واستعمال المصارف ما لديها من سيولة لشراء هذه العملات، وقعت المسؤولية على مصرف لبنان لاكتتاب الإصدار كاملاً. ونظرًا لخوف مصرف لبنان من تكرار هذا السيناريو، باشر ابتداءً من 13 آذار 1986 بيع سندات خزينة للجمهور مباشرة عبر مركزه الرئيسي وفروعه في المناطق. وهدف من وراء هذه الخطوة إلى توسيع وسائل تمويل عجز الدولة وقاعدة حملة سندات الخزينة، والتأثير على معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.

أثارَ قرار البنك المركزي بيع سندات الخزينة للجمهور مباشرة وليس عبر السوق الثانوية، استياء وحفيظة المصارف الخاصة، التي خشيت من استعمال العموم لقسم من ودائعهم في شراء السندات، ما يخفّض هوامش ربحية المصارف. ولكن حصيلة بيع السندات للجمهور لم تكف لتغطية الفجوة التي تركها امتناع المصارف عن الاكتتاب. فازدادت الإشاعات وعمّ الذعر سوق المال بالتوازي مع الأزمة السياسية في البلاد[1]. وبدأ مصرف لبنان بدق ناقوس الخطر الاقتصادي، حيث حذّر نائب الحاكم حسين كنعان في 4 نيسان 1986 من أنّ الأمور خرجت عن نصابها، ونحن أمام ضياع المصلحة الاقتصادية العليا. ودعا إلى قيام لوبي يمثّل مصالح المواطنين وضرورة اتباع الحكومة سياسة تقشفية[2].

وإزاء ناقوس الخطر حول الأوضاع الاقتصادية والمالية المتفاقمة في لبنان، عقد رشيد كرامي في 23 نيسان 1986 اجتماعًا مع إدمون نعيم ونوابه الأربعة حسين كنعان ومجيد جنبلاط وسمير عكّاري ومكرديش بولدوقيان ورئيس لجنة الرقابة على المصارف وليد نجا ومفوّض الحكومة لدى البنك عبد الرحمن اللادقي. وطلب كرامي رفع سقف بعض التسليفات، والتصدّي لارتفاع سعر الدولار، وملاحقة المضاربين بالليرة. ودعا إلى معالجة الخلافات بين مصرف لبنان وجمعية المصارف بالحوار[3]. وكان نعيم أكثر واقعيةً إذ ذكّر

(1) **التقرير السنوي لمصرف لبنان**، 1986، ص 25 ـ 26.

(2) جريدة **السفير**، 4 نيسان 1986.

(3) مجلة **الأفكار**، 10 تشرين الثاني 2011.

أنّ عمل المالية العامّة هو جني الضرائب. فإذا كانت الميليشيات تسيطر على الأرض وتمنع هذا الأمر، فعلى الدولة التعاون مع قوى الأمر الواقع على الأرض ـ الأحزاب والميليشيات ـ لجباية الضرائب والرسوم لتحسين إيرادات الدولة، وهذا يبقى أفضل بكثير من الاستدانة[1]. ولكن كرامي رفض لأنّ ذلك يعني المزيد من انسحاب الدولة للميليشيات، ورفض الاقدام على هذه الخطوة. وردّ نعيم أنّ الدولة ملزمة بمعالجة وضعها المالي والبحث في كل الحلول كأولوية. من ناحيته، في تشرين الثاني 1986، عقد أمين الجميّل ـ الذي كان على خصام مع كرامي ـ اجتماعًا مع مصرف لبنان ضم حسين كنعان، ومدير عام وزارة المال بالوكالة حبيب أبو صقر، وعضو لجنة الرقابة جورج كوتيا وعضو جمعية مصارف لبنان أنور أبو حمد. وخرج المجتمعون بتوصيات مماثلة لاجتماع كرامي، مع التشديد على عدم المس بالنظام الاقتصادي الحر والسرية المصرفية، رغم أنّها شكّلت عائقًا أمام كشف المضاربين بالعملة والتسليفات غير المنتجة[2].

هذه الاجتماعات لم تقدّم عصا سحرية تُخرج البلد من نفق الأزمة المالية والنقدية. وإذ استمر سعر صرف الليرة بالإنحدار، طالب كرامي في خريف 1986 مصرف لبنان بمنع تخطي الدولار عتبة الخمسين ليرة كحاجز سيكولوجي يطمئن الناس. ولكن لم يُوَفّق المصرف في ذلك رغم كل الإجراءات التي اتخذها ومنها رمي كميات شبه يومية بلغت 25 مليون دولارًا في لجم التدهور، لأنّ السوق كان يمتص هذه المبالغ بسرعة وأصبح غولاً لا يهمه أي تدخّل[3]. فقد استمر تدهور سعر صرف الليرة حتى بلغ مستويات كارثية عام 1987.

فبعدما تجاوز انحدار الليرة الحاجز النفسي الذي طلبه كرامي، وصل سعر الدولار الأميركي في بيروت 87 ليرة بنهاية العام 1986، واستمر على هذا المنحى التصاعدي طيلة 1987 ليقفز إلى 655 ليرة في تشرين الأول 1987 ويُقفل على 455 ليرة في نهاية العام. ما أدّى إلى دولرة أسعار السلع والخدمات، خاصة الاستهلاكية منها. فزاد مؤشّر الأسعار حوالى 480 بالمئة من دون ارتفاع مواز للأجور، مما فاقم في إفقار الشعب[4]. وأدّت هذه الأجواء إلى زيادة تنقيد الاقتصاد الوطني monetization. إذ أنّ زيادة الكتلة النقدية أحدثت

(1) جريدة **السفير**، 24 نيسان 1986.

(2) جريدة **السفير**، 16 تشرين الثاني 1986.

(3) مجلة **الحوادث**، 21 تشرين الأول 1986.

(4) **التقرير السنوي لمصرف لبنان**، 1987، ص 11 و 29.

تضخمًا رهيبًا في أسعار السلع الاستهلاكية. فعدا الفاكهة والخضار المنتجة محليًا، كانت معظم السلع الأخرى كالملابس والأدوات الكهربائية والمجوهرات والسيارات وغيرها مسعّرة بالدولار الأميركي إلى درجة أنّه أصبح من المستحيل على المواطن العادي أن يقوم بمشترياته اليومية بالعملة الوطنية التي هبطت إلى الحضيض، وبعدما أصبحت نسبة 75 بالمئة من البضائع الإستهلاكية أو تلك التي تدخل في الإنتاج مستوردة ومدفوع ثمنها بالعملة الصعبة[1]. وأصابت الدولرة الودائع المصرفية لحاجة أصحابها لحماية قيمتها من التدهور، وباتت التسليفات أيضًا تتمّ بالدولار.

دفع هذا التضخم المالي المتسارع، صندوق النقد الدولي إلى الإلحاح على لبنان لتقليص الإنفاق الحكومي، عبر رفع الدعم عن المحروقات، ووقف الإنفاق العسكري، وتقليص عدد موظفي الدولة، وتخفيض السفارات اللبنانية في الخارج إلى قنصليات ومكاتب تمثيل. ولمواجهة كتلة النقد في السوق، أوصى الصندوق أيضًا بطبع أوراق نقدية جديدة من فئة الخمسة آلاف والعشرة آلاف ليرة (بعدما أصبحت فئات الليرة والخمس ليرات والخمس والعشرين ليرة والخمسين ليرة والمائة ليرة لا قيمة لها في شراء الحاجيات، إذ كانت الـ 25 ليرة تساوي نصف دولارٍ)[2]. ولكن من إيجابيات التضخّم أيضًا كان ازدهار الصناعة الوطنية وإقبال الخارج على البضائع اللبنانية لانخفاض أسعارها بالدولار.

خلال الفترة 1986 ـ 1990، اشترى مصرف لبنان 3.4 مليار دولار من سوق القطع، واستعمل 2.4 مليار دولار للتدخّل في السوق للدفاع عن الليرة و1.9 مليار دولار لمدفوعات القطاع العام الخارجية، توزّعت على الشكل التالي: 61 بالمئة لاستيراد المحروقات و15 بالمئة لاستيراد القمح و10 بالمئة لدعم شركة كهرباء لبنان و15 بالمئة مدفوعات أخرى. ورغم غياب الدولة وانهيارها، كان أعضاء حكومة كرامي المستقيلة لا يكترثون لأحكام قانون النقد والتسليف ولاستقلالية مصرف لبنان، وعواقب تمويل عجز الخزينة عن طريق خلق النقد بدون تغطية. إذ كان البعض يعتقد أنّ «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» وأنّ ظروف البلاد في زمن الحرب تفرض خضوع البنك المركزي كليًا لطلبات الدولة وقراراتها، وإلى تلبية طلبات الاقتراض. وزاد الطين بلّة أنّ العديد من

(1) كمال ديب، **أمراء الحرب وتجار الهيكل**، ص 370.

(2) جريدة **النهار**، 2 تشرين الثاني 1987.

المصارف التجارية عزف عن زيادة الإكتتاب في سندات الخزينة. فكان مصرف لبنان يموّل الجزء الأكبر من العجز الحكومي بشراء السندات لحسابه. فارتفع الدين العام من 82 مليار ليرة آخر سنة 1986 إلى حوالى 194 مليار ليرة في 1987. وشكّل حساب صندوق دعم المحروقات الحصة الأبرز من الدين العام ـ وصلت إلى 26 بالمئة مقارنة بـ 5 بالمئة عام 1986.

في 1987 تشدّد مصرف لبنان في سياسته النقدية لتدارك إنهيار الليرة المتواصل، بسلسلة تدابير منها ربط ضخ المزيد من العملات الصعبة في سوق القطع فقط بامتصاص السيولة، ورفع نسبة الإحتياطي الإلزامي للمصارف من 13 بالمئة إلى 16 بالمئة، ونسبة سندات الخزينة الواجب تكوينها من ودائع المصارف من 60 بالمئة إلى75 بالمئة ورفع الفائدة الجزائية للمخالفين، والتضييق على سيولة الصيارفة بحظر سلفات المصارف لهم[1]. وإذ قاوم عدد من المصارف هذه الإجراءات، لجمت هذه المقاومة فعالية التدابير وقدرة مصرف لبنان على تطبيقها، رغم أنّ جمعية المصارف كانت على اطلاع مسبق عليها، كما أوضح حسين كنعان: «يعتقد بعض المصرفيين أنّ بعض إجراءات مصرف لبنان تعسفية توقف عمليات تسليف المصارف إلى القطاعات المنتجة. إنّ مصرف لبنان درس مع جمعية المصارف هذه الإعتبارات وناقشها معها. وأعتقدُ أنّه كان هناك توافقًا بين المصرف والجمعية... إنّ مصرف لبنان مع جمعية المصارف ومع الدولة ومع كل المخلصين يجب أن يكونوا في خندقٍ واحدٍ لمجابهة المحنة.»[2]

لكن أي وحدة وطنية، حتى في وجه المحنة الاقتصادية التي واجهت الجميع، كانت بعيدة المنال. فقد هزّ اغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي في أول حزيران 1987 لبنان بأكمله، وبات أي حديث عن مصالحة وطنية أضغاث أحلام. وإذ عُيّن سليم الحص رئيسًا بالوكالة لحكومة تصريف أعمال، تواصل الوضع المتشنج وعم القلق حول الانهيار الذي كان يضرب القطاع النقدي، وانتشر الماء العكر بين جمعية المصارف والبنك المركزي. حتى كاد التشاور بين الطرفين يصبح نادرًا في نهاية العام.

وأخذ عدد من المصرفيين يتّهم حاكم مصرف لبنان إدمون نعيم بالوقوف مع المعارضة والإنحياز ضد عهد الرئيس أمين الجميّل. فدعا رئيس جمعية المصارف عادل

(1) **التقرير السنوي لمصرف لبنان**، 1987، ص 11 و29.

(2) مجلة **الأفكار**، 16 آذار 1987.

قصار نعيم إلى الإستقالة[1]. وكان أمين الجميّل يبحث عن بديل لنعيم ويفكّر في تعيين روجيه تمرز حاكمًا. وفي إحدى اجتماعات جمعية المصارف، أخرج أحد الحضور كتيّبًا بقلم إدمون نعيم يعود إلى العام 1955 عندما كان نعيم عضوًا في الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يقوده كمال جنبلاط. وكان نعيم في حينها رئيس تحرير مجلّة الحزب الأسبوعية **الأنباء**. وكان الهدف من إبراز الكتيّب تقديم دليل على عقلية نعيم «التآمرية» في إدارته لمصرف لبنان، حيث كان عنوان الكتيّب **نحو لبنان اشتراكي**. وكانت هذه تهمة لنعيم باليسارية، ما يعني أنّه ضد النظام الرأسمالي ولا يحق له ضميريًّا أن يكون حاكم مصرف لبنان. وكان هذا التصرف نموذجًا من الحملة العاتية التي قادتها المصارف وداعموها من الزعماء ضد حاكم مصرف لبنان.

دافع مصرف لبنان عن موقعه أزاء هذه الحملات بأنّ واجبه كان أن يعوّم المصارف من التعثّر، وأنّ هناك ضعف هيكلي في بنية القطاع المصرفي، حيث تكاثرت المصارف الصغيرة وبات تعثّرها ممكنًا بسبب فقدانها السيولة والفعالية من حيث الكلفة والإنتاجية مقارنة بالمصارف الأخرى. وأنّ المطلوب في لبنان هو بضعة مصارف من الحجم الكبير تواجه الصعوبات، وتستطيع مواجهة المنافسة الخارجية التي كانت تشتّد في الثمانينيات. وكانت مسألة الحجم مهمة حيث أظهرت دراسة مصرفية عام 1986 أنّ كلفة تشغيل المصارف الصغرى كانت ثلاثة أضعاف كلفة المصارف الأكبر حجمًا نسبيًّا[2].

روجيه تمرز وبنك المشرق

لم تقتصر هموم مصرف لبنان في تلك الآونة على التوفيق بين واجبات المصرف تجاه الدولة وشد الحبال السياسي بين الحكومتين، وإن تشابكت الأمور. فقد اندلعت عام 1989 قضية بنك المشرق التي أثّرت سلبًا على القطاع المالي، وتسبّبت في نشوء أزمة حاول مصرف لبنان تطويقها. وارتبطت أزمة بنك المشرق بروجيه تمرز. وتعود جذورها إلى عام 1982 حين تولى تمرز رئاسة مجلس إدارة بنك المشرق. وكان البنك تابعًا لشركة إنترا للإستثمار التي تأسست عام 1970 من الموجودات الصافية لبنك إنترا الذي توقف عن العمل عام 1966. وكان مصرف لبنان المساهم الأكبر في شركة إنترا. وحاول تمرز استبعاد

(1) كمال ديب، **أمراء الحرب وتجار الهيكل**، ص397.

(2) مجلة **المنبر**، باريس، رقم 49، آذار 1990، ص 50 ـ 53.

أي شكل من أشكال الرقابة على أعماله، وحصر صلاحيات منح القروض والكفالات بشخصه، وقام بإنشاء مصارف في الخارج حوّل إليها مجموع ودائعه المصرفية، وقام بمنح قروض وهمية وشراء مصارف ضعيفة بهدف تعويمها وجني الأرباح كان يستخدمها ـ بحسب البعض ـ في المضاربة على الليرة اللبنانية[1].

لقد استفاد تمرز من الانقسام والفلتان السياسي لتمرير مشاريعه، وضغط كثيرون لإزاحته عن بنك المشرق. وبلغ الضغط أشدّه في أوائل عام 1987 عندما ربط كثيرون ضعف الليرة في تلك الفترة بنشاطات مصارف يشرف عليها تمرز، وتابعة لشركة إنترا للإستثمار كبنك المشرق وبنك الإعتماد اللبناني[2].

(1) عبد الأمير سلوم، ص246.

(2) جريدة **الديار**، 8 كانون الأول 1988.

القسم الخامس:

سقوط إمبراطورية تمرز

الفصل 17

سقوط إمبراطورية تمرز في لبنان

بين عام 1966 الذي شهد انهيار إنترا وعام 1988 الذي هزّه نهب المشرق، «تغيّرت الوجوه والظروف والاسماء: غاب أشخاص بارزون، وظهر آخرون في الساحة، وعوقب مسؤولون و«هرب» آخرون من المحاسبة. ولكن الامر الوحيد الذي لم يتغير هو الحظ المأســوي لإمبراطورية إنترا التي تعرّضت مجددًا لنكبة بعد عشــرين عامًا من وقوعها فريسة لحيتان المال وأربابهم السياسيين. وكان لحاكم مصرف لبنان إدمون نعيم دور في وضع حدّ للانهيار، إضافة إلى دور رئيس الحكومة الانتقالية ميشــال عون في خريف 1988 وشتاء 1989.

إدمون نعيم يفتح ملفات تمرز

لم تكن أزمة القطاع المصرفي اللبناني وتعثّر عدد من المصارف في الثمانينيات نهاية المطاف بالنســبة لمصرف لبنان، بل ظهرت تحديات أخرى. ذلك أنّ العلاقة بين مصرف لبنان والمصارف التجارية كانت متدهورة في الفترة 1985 ـ 1987، وهذا مرتبط بعهد إدمون نعيم في الحاكمية، حيث وصل مستوى التعاون بين الجمعية ومصرف لبنان إلى الحضيض، فيما انصبّت جهود نعيم والمجلــس المركزي لمصرف لبنان على معالجة آثار أزمة القطاع المصرفي التي شملت 17 مصرفًا من أصل 85 مؤسسة مصرفية عاملة في لبنان. وذكر غسان العيّاش الذي كان يعمل في مصرف لبنان في تلك الفترة أنّ «عددًا من المصارف أصبح في عهدة أشخاص استغلّوا غياب القانون في زمن الحرب وانحسار الرقابة، فأخذوا يقومون في مصارفهم بأعمال لا تنسجم مع أصول المهنة المصرفية وأخلاقياتها، وأدّى ذلك إلى أزمة مصرفية ظهرت طلائعها سنة 1984 وأخذت تتّسع شيئًا فشيئًا»[1].

(1) غسّان العيّاش، أزمة **المالية العامة**، ص 190 ـ 191.

بدأت أخطاء روجيه تمرز كرئيس لشركة إنترا باكرًا، حتى في تشرين الأول 1983، أي بعد شهرين من بدء رئاسته لمجلس الادارة. فقد قاطع الكويتيون والقطريون حضور الجلسات، وبرّر تمرز غيابهم بأنّ الوضع الأمني في بيروت كان يمنع حضورهم إلى مكتب الشركة حيث تُعقد الاجتماعات. وبعد أشهر قليلة، في أيّار 1984، قدّم كل من فؤاد بحصلي وروبير سرسق وخلدون سوبرة استقالتهم من مجلس الادارة اعتراضًا على أسلوب تمرز في العمل، وأسلوب اتخاذه للقرارات. كما استقال جميل مروّة لسبب لا علاقة له بتمرز. فهو كان يتمتع بعلاقات سعودية جيدة، وغادر إلى لندن ليعيد نشر صحيفة **الحياة** بتمويل سعودي[1]. وبشغور مقاعد في مجلس إدارة إنترا لم يعد ممكنًا اتخاذ قرارات. وكان حلّ المعضلة هو تخفيض عدد أعضاء المجلس، ما عزّز موقع تمرز حيث أصبح بإمكانه، ومعه 5 أعضاء، أن يشكل الأغلبيّة الضرورية لاتخاذ القرارات.

عندما عاد تمرز إلى لبنان كانت خطوط المواجهة قد ارتسمت بين أمين الجميّل تدعمه القوى المتعدّدة الجنسيّة (أميركا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا) وبعض أجهزة السلطة من جهة، و«جبهة الانقاذ الوطني» بقيادة وليد جنبلاط وسليمان فرنجيّة ورشيد كرامي التي تدعمها سورية. ولدى استقالة ميشال الخوري من منصب حاكم مصرف لبنان، ضغط المعارضون لتسمية شخصية يرضون عنها فاختير المحامي إدمون نعيم حاكمًا جديدًا عام 1984، كما سبقت الإشارة. وكان مصرف لبنان يمتلك النسبة الأكبر من أسهم شركة إنترا، ولديه أعضاء في مجلس إدارتها، ولذلك كان المجلس المركزي لمصرف لبنان على علم بممارسات تمرز، في حين كان وليد جنبلاط ونبيه برّي غير راضيين عن تمرز لعلاقاته مع أمين الجميّل ومع قيادات المنطقة الشرقية. وكان تمرز يتمتع بنفوذ قوي في شركة إنترا ويحتكر جلسات الاجتماعات وسير الأعمال والقرارات، ثم يُبقي مصرف لبنان في العتمة[2].

(1) جميل مروّة هو نجل مؤسس وناشر صحيفة «الحياة» كامل مروّة الذي قضى اغتيالًا في بيروت في 16 أيّار 1966. غادر جميل مروّة لبنان عام 1977 ثم عاد عام 1982 ليعاود نشر صحيفة «الدايلي ستار» بالانكليزية، ولكنّه أوقفها عام 1986 بسبب الحرب، وغادر إلى لندن ليعيد نشر صحيفة «الحياة» بمساعدة الأمير خالد بن سلطان. ثم عمل فترة في الولايات المتحدة ليعود إلى بيروت مجدّدًا عام 1993 مع عودة السلام، وبدأ ينشر «الدايلي ستار» بشكل منتظم وباعها مجدّدًا عام 2011 قبل عام من الحرب السورية.

(2) ذكر الدكتور سهيل قعوار للمؤلف أنّ إدمون نعيم جاء من عائلة أنجبت عددًا من المحامين والمشتغلين في السياسة، حيث كان والده وديع وشقيقه نديم وزيرين في الحكومة. وأنّ إدمون نعيم نفسه كان محامٍ لامع وقاضٍ له مؤلفات كثيرة في القانون الدستوري، وتولى منصب رئاسة الجامعة =

سنحت الفرصة عام 1987 لكي يتحرّك مصرف لبنان ضد تمرز. فما أن قدّمت إنترا كشف حسابها عن 1986 حتى أمر إدمون نعيم بفتح تحقيق في دفاتر وسجلات الشركة، وخاصة أنّ تمرز لم يدعُ إلى جمعية عمومية للمساهمين طيلة عامي 1985 و1986، كما لم يقدّم أجوبة على أسئلة كثيرة طُرحت حول كشف الحسابات لأعوام 1984 و1985 و1986 والتي امتلأت بالألغاز والمغالطات.

لقد نفى تمرز أنّ علاقته كانت سيئة بنعيم وقال: «لقد كنتُ على علاقة جيّدة بإدمون نعيم على عكس ما أشيع. فخلافه كان مع الرئيس الجميّل وليس معي. ولقد دعاني إلى منزله والتقيت عائلته ـ زوجته الألمانية وأولادهما. وتجوّلنا في بيته وشاهدت مكتبته الرائعة التي ضمّت 25 ألف كتاب، وهو شخص قانوني ومتخصّص في المحاماة. وكان قد تضايق منّي مرّة في مسألة لا ذنب لي فيها، ولكن الطريقة التي وقعت فيها المسألة جعلتني في «بوز» مدفع إدمون نعيم. ذلك أنّي كنتُ أساعد زوجته وأولاده كي يجدّدوا إقاماتهم لأنّ جوازاتهم أجنبية[1]. فأرسلنا الجوازات إلى جميل نعمة مدير عام الأمن العام ليقوم بذلك. ولكن بعد فترة أبلغني نعمة أنّ الجوازات ضاعت. وألقى إدمون نعيم اللائمة عليّ أنا».

وتكرارًا لتجربة 1966، جاء تحرّك مصرف لبنان عام 1987 لمواجهة ممارسات تمرز في شركة إنترا وفي مؤسسات أخرى متأخّرًا، إذ كان عدد من المصارف والشركات المالية المرتبطة بتمرز قد بدأ يعاني من صعوبات مالية. وخلال فترة وجيزة أعلنت عدّة مؤسسات إفلاسها وتأذّت أخرى من الإشاعات، فيما أعلنت لجنة الرقابة على المصارف أنّ المصارف التالية تواجه أزمات: بنك المشرق وبنك الاعتماد الشعبي وبنك الاعتماد اللبناني ومجموعة ملشر والبنك اللبناني العربي.

وحاول إدمون نعيم طمأنة المودعين، فرفض مقارنة ما يحصل في القطاع المصرفي بأنّه على مستوى أزمة 1966، شارحًا أنّ الفلتان القانوني في لبنان زمن الحرب سمح لعدد

= اللبنانية، كما تسلّم ملف الدفاع عن قائد القوات اللبنانية سمير جعجع في العامين 1994 و1995. ورغم أنّ إدمون نعيم كانت تعوزه المعرفة في علم الاقتصاد ولم يتمتّع بخبرة مصرفية إلا أنّه عوّض عن هذا النقص بالموقف الأخلاقي الرفيع وتمسّكه بالقوانين قبل أي اعتبار آخر، ولذلك فكان اختياره حاكمًا لمصرف لبنان مبنيًّا على أنّ استقامته تجعله فوق أهل السياسة والحيتان.

(1) شرح الدكتور سهيل قعوار للمؤلف مقصد السيّد تمرز عن الحاجة إلى تجديد إقامات أولاد زوجة إدمون نعيم في أنّ نعيم لم ينجب أطفالاً من زوجته الألمانية النمساوية هدّي Heddy والتي كان لديها أطفال بجوازات أجنبية.

من الأشخاص أمثال روجيه تمرز أن يرتكبوا أعمالاً منكرة. وكان واضحًا للرأي العام مدى الدعم السياسي الذي تمتّع به تمرز من رئيس الجمهورية أمين الجميّل ومن أشخاص في الدولة، وخاصة في الطريقة المريبة والسطحية التي تعاطت بها الدولة مع مشاكل بنك المشرق وبنك الاعتماد اللبناني ومؤسسات أخرى.

وعلى سبيل المثال، كشف تقرير لجنة الرقابة على المصارف أنّ بنك المشرق قام بإيداع استثمارات بقيمة 60 مليون دولار في مصرف في جزر البهاماس في البحر الكاريبي يدعى «بنك المشرق ـ بهاماس». وأنّ هذه الودائع كانت مهدّدة لأنّ ذلك البنك كان عمليًا مسجلاً لصالح شركة قابضة في دولة بنما وليس لصالح بنك المشرق في لبنان. وأنّ مبلغًا آخر بقيمة 50 مليون دولار استثمره بنك المشرق خارج لبنان بدون أي ضمانات واضحة أو بدل أصول في سجلاته.

وفي قرار صادر في تموز 1987، أمرت لجنة الرقابة المصرفية روجيه تمرز أن يسترجع 100 مليون دولار من الأموال «المودعة» أو «المستثمرة» خارج لبنان باسم بنك المشرق ضمن جدول زمني محدّد. على أن تراقب اللجنة مباشرةً مسألة استثمار هذه المبالغ متى عادت إلى لبنان. ولكن تمرز لم يكترث لقرار اللجنة مستندًا إلى علاقاته السياسية مع المناصب العليا، وبالتالي لم تتمكن اللجنة من فرض قرارها. وقلّل تمرز من أهميّة الوضع المَرَضي في بنك المشرق بأنّ كل ما في القصّة أنّ هنالك اختلاف في الرأي حول حجم الأصول وقيمتها وأنّ الأمر انتهى وحُلّ الموضوع.

لقد كشف ناصر الحاج، الذي كان يعمل في شركة إنترا منذ 1970 كمدقّق مالي أجواء العمل في ظل تمرز: «كنّا نشعر أنّ تمرز لم يكن شخصًا حقيقيًا، وبدا لنا كتاجر صفقات. وعلى سبيل المثال كان يحوّل مئات آلاف الدولارات باسم كاراج صغير في باريس. ولهذا فكلّما شممت رائحة تصرّف خاطئ في صفقات تمرز كنتُ أفاتح الياس سلامة مستشار بنك المشرق القانوني بالأمر. واكتشفنا معًا ـ الياس وأنا ـ أنّ مبالغ كبيرة كانت تحوّل إلى خارج شركة إنترا. ولكن في كل مرّة لم نكن نتمكّن من الايقاع به. لقد حاول الياس سلامة أن يتخلّص منه ويُخرجه من شركة إنترا، ولم ينجح. ولذلك قرّرت بعد بضعة أشهر أن أقدّم استقالتي»[1].

لم يكتفِ تمرز بنفي حصول أي عمل غير قانوني، بل اعتبر أنّه أنقذ البنك من الإفلاس عندما جاء إلى لبنان عام 1983. كما شرح: أنّ «شركة طيران الشرق الأوسط كانت

(1) *Trendsmagazine.net*, «The Teflon Banker», Nathalie Bontems, April 30, 2009.

في طريق الانهيار، وكازينو لبنان كان يعاني من خسائر لا تحتمل، وبنك الكويت كان مؤسسة صغيرة، ووجود بنك المشرق في السوق المالي يكاد ينعدم. ثم أصبح في عهدي بنك الكويت في وضع جيّد، وبنك المشرق من أكبر المصارف في بيروت، في حين يقوم كازينو لبنان وطيران الشرق الأوسط بنشاط ملحوظ»[1].

وأخيرًا أدّت ضغوط مصرف لبنان إلى استقالة تمرز كرئيس مجلس إدارة انترا، فعيّن الرئيس الجميّل مكانه جميل اسكندر. في حين التحق مجيد جنبلاط بمجلس الإدارة كممثل لمصرف لبنان. ولم تكن مجموعة ملشر التي يملكها تمرز في وضع جيّد.

إن تعيين إدمون نعيم المعروف بقانونيته لم يكن فألاً جيدًا لتمرز، وكان الخلاف بين الرجلين واضحًا منذ البداية. فقد طلب نعيم تغيير مجلس إدارة إنترا وتسمية وجوهٍ جديدة، وخاصة ممثلي مصرف لبنان. واستجاب تمرز للطلب ولكن بطريقة ملتوية. فقد دعا إلى عقد جلسة عمومية لأول مرّة منذ تعيينه في آب 1983، في قاعة في شرق بيروت وليس في مكان انعقادها التقليدي غرب العاصمة. وبسبب سرعة الدعوة وتحديد مكانها شرق العاصمة، صعُب على كثيرين الحضور بسبب الحرب، ولم يحضر إلا عدد قليل من المساهمين لا تزيد نسبتهم إلى مجموع المساهمين عن 8 بالمئة. ورغم عدم التئام النصاب، فقد مضى تمرز في الجلسة وجرت عملية انتخاب مجلس إدارة جديد برأسه هو. ولم تنجح هذه المناورة، بل أغضبت مصرف لبنان وعدّة جهات لبنانية وعربية، وأجبر تمرز على الاستقالة بعد أسبوعين.

من ناحيته رفض مصرف لبنان الاعتراف بنتيجة انتخاب مجلس الإدارة الجديد عام 1984 والذي أسفر عن ستة أعضاء جدد بعد استقالة ستة آخرين. وطلب مصرف لبنان إلغاء نتيجة الانتخابات والابقاء على مجلس من 12 عضوًا بدلاً من المجلس المصغّر. ولكن لم تكن الاستقالة لتضعف شوكة تمرز بعد. فقد استمر موقعه في بنك المشرق وفي قبول قروض باسم شركة إنترا، حيث كان أشخاص موالون له في مناصب عليا في بنك المشرق، ودعم زعماء الميليشيات بالمال.

تدريجيًا بدأت إمبراطورية تمرز في لبنان تنكسر بدءًا ببنك المشرق ثم بنك الاعتماد ثم المصرفين في باريس وسويسرا. فقد انتشرت شائعات أنّ شبكة مصارف تمرز لا تتمتّع بسيولة كافية بسبب توسّعها في استثمارات ما أخاف المودعين.

(1) **مجلة المسيرة**، 11 تموز 1988.

وفي قضية أخرى، فقد قرّر «فرست ناشيونال بنك أوف شيكاغو» مغادرة لبنان عام 1982، وعرض فرعه للبيع مقابل 7.5 مليون دولار. فاشترى متمولون محليون أغلبية الأسهم، وحصلوا على ترخيص من مصرف لبنان لتحويل اسمه إلى «فرست فونيشان بنك». فطلب مصرف لبنان رفع رأسمال المصرف من خمسة ملايين ليرة إلى خمسين مليون ليرة، وهو ما أقرّته على أي حال الجمعية العمومية للمصرف في تشرين الثاني 1982. وإذ تقاعس هذا البنك ـ كغيره من البنوك في تلك الفترة ـ عن إرسال بياناته الدورية، وفي ظل وضع أمني غير مستقر، أرسلت لجنة الرقابة على المصارف مراقبًا إلى هذا البنك ليدقّق في أوراقه في كانون الأول 1983. فتبين أنّ البنك حقّق أرباحًا، لكنه يخالف تعاميم المصرف المركزي ولجنة الرقابة، خاصة بما يتعلق بسقف التسليف والتعامل بالعملات الأجنبية. فطلبت لجنة الرقابة من إدارة هذا البنك إزالة المخالفات فوعدت الأخيرة بذلك. إلا أن رئيس مجلس إدارة البنك وجدي معوّض لجأ إلى المصرف المركزي على أثر تدهور الوضع الأمني في شباط 1984، وطلب إمداد البنك بالسيولة بحجة أنّ الأزمة المستجدّة دفعت مودعين إلى سحب أموالهم.

ولكن الحقيقة أنّ سبب فقدان السيولة كانت أنّ معوّض قد استعمل 13 مليون دولار. ورغم ذلك أيّدت جمعية المصارف طلب «فرست فونيشان»، واضطر مصرف لبنان إلى مدّ البنك المتعثر بالسيولة اللازمة، وكلّف عددًا من ممثلي المصارف معاونته لدراسة حسابات «فرست فونيشان». وتبيّن أنّ هذا البنك بعدما كان في حالة جيدة بيد الأميركيين، أصبح لا يعاني فقط من أزمة سيولة بل من خسائر جسيمة في أعماله التي كانت غير مكشوفة بسبب عدم تسجيلها في دفاتر رسمية. وهذا الوضع دفع مصرف لبنان إلى دعوة القضاء للتحرك والادّعاء على مسؤولي البنك مقابل مدّ المصرف بالسيولة اللازمة تفاديًا لتفاقم الأزمة، ومنع امتدادها إلى القطاع المصرفي ككلّ[1]. فدخل بنك المشرق عام 1985 ليضع اليد على فرست فونيشان. كما اشترى المشرق فرعي بريتيش ستاندرد تشارترد بنك.

وبحلول العام 1988، باتت مجموعة ملشر في خطر في حين تعثّرت مصارف المشرق وفرست فونيشان بنك وبنك الاعتماد، وتدخّل مصرف لبنان في عمل إنقاذي. فقد أعلن إفلاس بنك المشرق في كانون الأول 1988 في حين كان بنك الاعتماد اللبناني، من أكبر

(1) عبد الأمير سلوم، ص 32 ـ 33.

مصارف لبنان في تلك الفترة، يعاني من مصاعب مالية. وفي نفس العام انهار مصرف «فرست فونيشان» الذي يملكه تمرز فتدخّل مصرف لبنان ليتحمّل رواسب تعثّره وخاصة فيما يتعلّق بديونه وودائعه. ولقد تولى مصرف لبنان تسديد ديون «فرست فونيشان» بما فيها تلك المستحقة لدائنين خارج لبنان. وتحرّك مصرف لبنان مجددًا في تشرين الثاني 1989 لتدارك الوضع المتعثّر في بنك المشرق وبنك الاعتماد اللبناني واشترى أسهمًا بقيمة 9.5 مليون دولار، وتولى مسؤولية ديون ومتوجبات هاتين المؤسستين. وكمؤسسة تملكها الدولة اللبنانية، أصبح مصرف لبنان يملك 78 بالمئة من أسهم بنك الاعتماد اللبناني و 50 بالمئة من مجموعة إنترا بما فيها بنك المشرق.

يقول لوسيان دحداح ـ الذي كان رئيسًا لمجلس إدارة شركة إنترا في عهد سليمان فرنجيّة ثم أصبح إداريًا كبيرًا في بنك المشرق: «في إنترا تدخّلت السياسة، وكذلك في بنك المشرق أُقحمت السياسة. والسياسة عندما تتدخل في العمل المالي والمصرفي، يكون الانهيار المصير المحتم. هذه المسلّمة عرفها جيدًا جميع المصرفيين والعاملين في القطاع المصرفي. وفي حالة مصرفي إنترا والمشرق الشهيرين في الثمانينيات، كانت السياسة والسياسيون البيدق الذي حرّك كلّ شيء وقضى على كل شيء، وكانت النار التي التهمت الاموال والاشخاص».

في نهاية 1988 لم يبق سوى مصرفين أميركيين يشتغلان في بيروت، أميركان إكسبرس وسيتي بنك، في حين قلّص البنك البريطاني في الشرق الأوسط فروعه إلى إثنين في شرق وغرب العاصمة بعدما كان ثاني أكبر بنك في لبنان.

تمرز مرشّحًا لرئاسة الجمهورية

يتابع روجيه تمرز حديثه إلى المؤلف: «لاقت نشاطاتي الاقتصادية والإنمائية في المناطق الشرقية استحسان الرأي العام. حتى أنّ استطلاعًا شعبيًا قام به الأستاذ جبران تويني في آب 1988 حول «من هو شخصك المفضّل لرئاسة الجمهورية» نشرت نتائجه صحيفة **النهار** في حينه. وكان اسمي هو الأول في الاستطلاع. فالبلاد كانت تحتاج إلى معالجة الهم الاقتصادي المتدهور قبل أي شيء آخر، ورأى الناس في خبرتي المالية والاقتصادية أملاً لهم. ونقلت الصحف اللبنانية في 7 تشرين الأول 1988 نتائج الاستطلاع حول الشخصية المفضّلة التي يختارها اللبنانيون لرئاسة الجمهورية، وحزت أعلى نسبة هي 39 بالمئة، وبعدي داني شمعون بنسبة 20 بالمئة وريمون إدّه بنسبة 18 بالمئة ثم

ميشال عون بنسبة 8 بالمئة وميشال إدّه 5 بالمئة وبطرس حرب 2 بالمئة يليه سمير جعجع بنسبة 1.5 بالمئة[1].

وسأله المؤلّف: من كانت الشخصيات المسيحية التي اعتبرت نفسك واحدًا منها؟

تمرز: «الشخصيات المسيحية الرئيسية في المنطقة الشرقية من بيروت في الثمانينيات كانت تسعة: رئيس الجمهورية أمين الجميّل، ورئيس القوات إيلي حبيقة، ورئيس القوات الدكتور سمير جعجع، وقائد الجيش العماد ميشال عون، والأستاذ داني شمعون، والأستاذ رينه معوّض، والرئيس سليمان فرنجيّة، والبطريرك صفير، وأنا».

ويتابع تمرز: «ثم أجرى معي جبران تويني مقابلة نشـرها في مجلـة **النهار العربي والدولي** وفيها سألني ماذا سأفعل في حال انتخابي رئيسًا للجمهورية، فتكلّمت عن مشاريع كبرى وخطوات تنموية تنهض بلبنان من جديد. وهذه الشـهرة الشـعبية أخافت كثيرين وفتحت الأعين ضدي.

«وفي المقابلة مع جبران تويني سـألني عن برنامجي السياسي للرئاسة فقلتُ له: إنّ الشـأن الاجتماعي يأتي في رأس قائمة برنامجي، لأنّ أساس الوطن هو الأسرة، وحماية الوطن يعني حفظ كيان الأسرة اللبنانية الاقتصادي من العَوز والفقر والمرض. فالأب الذي لا يمكنه أن يجلب الطعام إلى طاولة عائلته ينتهي به الأمر إلى التشرّد في الخليج. والفتاة التي تجد الفرص موصدة في وجهها في الوطن تتشرّد أيضًا في الخليج. وحل أزمة لبنان يجب أن يبدأ دائماً من المضمون الاقتصادي. وأنا أؤمن بأنّ لبنان يحتاج إلى السلام لكي يحقق رفاهية أبنائه، والسلام مطلوب للشرق الأوسط. فنحن لسنا أقوى من مصر والأردن اللذين عقدا سلامًا مع إسرائيل. أصبح لبنان يقاتل إسرائيل بمفرده، ولكن أين هي الدول العربية لتحارب معنا؟ فلا يمكننا أن نقاتل لوحدنا إلى الأبد، ولن يقدّم لنا العرب سوى الكلام والشعارات. ومن الأفضل للبنان أن لا يقاتل وحده، بل العمل مع العرب للوصول إلى السلام والاستقرار.

«وبعدما قلتُ هذا الكلام لجبران تويني ونشره، صدرت كما قلت نتائج الاستطلاع بأنّ روجيه تمرز هو أفضل مرشّح لرئاسة الجمهورية».

«وعندما شارفت حاكمية الدكتور إدمون نعيم في مصرف لبنان على الانتهاء، قام الرئيس أمين الجميّل بتسـميتي خلفًا لنعيم كحاكم لمصرف لبنان، ووقّع مرسومًا بهذا الخصوص

(1) «Roger Tamraz en tête», *Le Matin: An-Nahar Arabe et International*, 14 octobre 1988.

وأرسله إلى الرئيس سـليم الحص للتصديق عليه. إلا أنّ الرئيس الحص رفض التوقيع ولم ينفّذ المرسوم. وفي كتاب مذكراته، يتطرّق الرئيس الحص إلى موضوع تسميتي حاكمًا وأنّه رفض هذا الأمر»[1].

«تفتّح رغبتي في الترشّح لرئاسة الجمهورية بدأ عندما دنا موعد استحقاق الانتخابات الرئاسـية عام 1988، وكان واضحًا منذ 1987 أنّ الرئيس أميـن الجميّل عاجز عن تأمين ظروف مناسـبة للتجديد لنفسـه. وكنتُ أنا على قناعة أنّه لا يوجد أحد على الأرض في المناطق المسـيحية يقدر أن يأخذ مكان أمين في سـدّة الرئاسـة الأولى. والدليل أنّ أي انتخابات رئاسـية لم تقع عام 1988، ولم يجد الرئيس الجميّل حتى اللحظة الأخيرة من عهده ـ 20 أيلول ـ سوى قائد الجيش العماد ميشال عون ليعيّنه رئيس حكومة انتقالية تؤمّن عملية انتخاب رئيس جمهورية جديد.

«لقد وجدتُ في نفسـي مقدرة على تحمّل مسؤولية رئاسـة الجمهورية أيضًا بسبب علاقاتي اللبنانية والعربية والدولية الواسـعة. أولاً بسـبب حياديتي في الحرب اللبنانية كشخص لا علاقة له بالأزمة، وكشخص يريد أن يبني البلاد. وثانيًا أنّ علاقاتي في لبنان لم تقتصر على المسيحيين بل كانت شـبكة علاقاتي وصداقاتي مع زعماء الصف الأول المسـلمين كصائب سـلام ونبيه برّي ووليد جنبلاط ومع أصحاب الأعمال المسـلمين والفعاليات ممتازة. وهنا أذكر أنني كماروني لم أكن تقليديًّا... لم أكن ذلك أبدًا. بل أنّي طيلة حياتي عشتُ وتربيّت في محيط إسلامي أكان ذلك حياتي في مصر قبل مجيئي إلى لبنان عام 1967، وما يعني ذلك من معرفة، وحياة مباشرة مع التقاليد والطقوس والعادات الإسـلامية في القاهرة وهي كثيرة وعميقة، ويعني احترامي وتقديري للشـعائر والعادات والتقاليد. وهـذا ينطبق على أمي وأبي وأفراد أسـرتي. فلم نكن نعـرف مرض الطائفية والتمييـز كل حياتنا. ومثلاً أنّ أخي كمال تزوّج من إمرأة مسـلمة (وهـي متوفيّة الآن).

(1) تجدر الإشارة إلى أنّ حاكمية إدمون نعيم كانت لخمس سنوات تنتهي في كانون الثاني 1990، ولذلك لا يمكن أن يكون الرئيس أمين الجميّل قد وقّع مرسومًا مسبقًا لا يمكن تطبيقه إلا بعد 14 شهرًا من عهده الذي انتهى في تشرين الثاني 1988، وهو من حق رئيس الجمهورية الذي سيخلفه. إلا إذا كان القصد هو أن يعزل الرئيس الجميّل الحاكم نعيم ويضع مكانه روجيه تمرز، وهي مسألة معقّدة وغريبة حول منصب حاكمية المصرف الرفيع والحسّـاس. وعلى سـبيل المثال، فإنّه لا يجوز في القانون لرئيس الجمهورية عزل حاكم المصرف عشـوائيًا بدون سـبب إلا في حال ارتكابـه جريمة قانونية وإثبات فساده.

وكذلك كان ترشّحي لرئاسة الجمهورية عام 1988 مبني أيضًا على أني إنسان عالمي أتعاطى مع كل البشر، وأحترم كل الشعوب، ولي علاقات واسعة مع دول الخليج والولايات المتحدة وفرنسا ودول أخرى، ومن الأكيد أنّ علاقاتي كانت ستفيد لبنان لو انتخبت رئيسًا».

إدمون نعيم يواجه حكومتي أمر واقع

السنة التي كانت تعد بالخير، اصطدمت بالاستحقاق الرئاسي في آب 1988. فعادت أجواء الحذر، وتراجعَ التفاؤل والإستقرار الذي عاشه البلد في النصف الأول من 1988. فبغياب توافق سياسي حول مرشح رئاسي، وانقسام حاد بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بالوكالة سليم الحص، بدأ الحديث عن احتمال ظهور حكومتين في البلد. وعاد القلق والخوف يسودان القطاع المالي والنقدي، ووجد مصرف لبنان نفسه أمام خطر غياب شرعية سياسية جامعة للبلد تشكّل مرجعية له ولقراراته.

وتحسّبًا لعدم انتخاب رئيس للجمهورية في 23 أيلول 1988، بحث إدمون نعيم ونوّابه خيارات المصرف في حال ظهرت حكومتان. فكان نعيم يميل إلى أن يتحمل المصرف مسؤوليته الوطنية، ويتسلم زمام التمويل، فينفق على شؤون الدولة على مسؤوليته وفقًا للدستور والقانون، ويدفع سلف مالية لدوائر الدولة ومؤسساتها معلّلة بالمنطق، ويبحث عن الإجماع الشعبي حول قراراته كبديل عن فقدان إجماع السياسيين. وفسّر نائب الحاكم حسين كنعان هذا الخيار كما يلي: «نحن في مصرف لبنان مسؤوليتنا هي أن نكمل مسيرة شؤون الناس والمؤسسات، ونقوم بواجباتنا تجاه الموظفين والمؤسسات، ونوفّر الحاجات الضرورية كاستيراد القمح، وتشغيل الكهرباء، حتى لا يبقى الناس في الظلمة. فالأمور الحيوية تُدرس في مصرف لبنان، ويُتخذ القرار المنطقي والموضوعي بشأنها من صميم الحاجة دون الأخذ بالاعتبار الشأن السياسي... يعني أنّنا سنقوم بعملية استقلالية بالمطلق، مستقلين عن الحكومة، لأن مصرف لبنان هو أساسًا سلطة مستقلة.»[1]

فشلت المساعي المحلية والإقليمية والدولية في الوصول إلى تسمية رئيس للجمهورية، ووقع المحظور وأعلن القصر الجمهوري في 22 أيلول 1988 تشكيل حكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون، وعضوية وزراء ضباط (استقال منها فورًا الضباط

(1) جريدة **البرق**، 12 أيلول، 1988.

المسلمون). فأصبح للبنان حكومتا أمر واقع، الأولى بقيادة ميشال عون شرق العاصمة، والثانية برئاسة سليم الحص غرب العاصمة. وعاد لبنان إلى متاهة المعارك والقصف والنزاعات لمدّة عامين هي فترة الحكومتين، إذ تخلّل تلك الفترة عدّة حروب. فتسببت الحرب في مقتل وتهجير المئات، وتدمير أجزاء كبيرة من العاصمة. ولم يتم حسم الانقسام السياسي في لبنان بشكل نهائي إلا بعد التوصّل إلى اتفاق الطائف في أيلول 1989.

خلال فترة الحكومتين، مرّ مصرف لبنان بأكثر مراحل عمله حساسية وصعوبة، في مفارقة أنّ هذه الحقبة كانت أيضًا أكثر مراحل المصرف استقلالية. فكان الحاكم نعيم ينظر إلى حكومة الحص على أنّها constitutionel «دستورية» وإلى حكومة عون على أنّها légitime «شرعية»[1]. وحصل المصرف على موافقة من الحكومتين على عدم المسّ بكل ما يتعلّق بمعيشة المواطنين، بما في ذلك رواتب الموظفين وتمويل شراء القمح والمحروقات وحاجيات الإدارات والمؤسسات العامّة[2].

لقد جرى جدل في مصرف لبنان حول تمويل نفقات حكومتين، لأنّ هذا التمويل يعطي قوّة ونفوذًا للمصرف بالتأثير على استمرار هاتين الحكومتين، بما معناه تدخلاً فاضحًا في السياسة. حتى أنّ المجلس المركزي للمصرف تجنّب في نهاية العام 1988 الخوض في مسألة فتح اعتمادات لإدارات ومؤسسات الدولة، وخاصة لمؤسسة الجيش اللبناني التي فقدت حياديتها، ولم تعد مؤسسة وطنية جامعة، بل كانت منذ 1984 تشارك في المعارك في حروب لبنان. ولكن المصرف تعاطى مع ملفات نفقات الدولة بشكل أكثر مباشرة، وبصرف النظر عن وجود حكومتين. فقام المصرف بفتح اعتماد بقيمة 2.6 مليون دولار لشراء 6 آلاف طن من الطحين الجاهز لمناطق غرب العاصمة، في حين لم يكن في السابق يتعاطى بهذا الأمر الذي كان يتولاه الوزير المختص[3].

ولكن حكومة عون اتّهمت إدمون نعيم بتفضيل حكومة الحص في المعاملات والتمويل. وحقيقة الأمر أنّ حكومة عون كانت تودع الأموال العامّة التي تُحصّلها باسم الدولة في المنطقة الشرقية، في حسابات فُتحت في مصارف تجارية لهذا الغرض، ولا تحوّلها فورًا إلى مصرف لبنان. ما حدا بمصرف لبنان إلى لجم السيولة النقدية عن حكومة عون. وكانت حكومة عون لا تتجاوب مع مذكرات مصرف لبنان بوجوب تحويل

(1) مجلة **النهار العربي والدولي**، 6 آذار 1989.

(2) مجلة **النهار العربي والدولي**، 19 كانون الأول 1988.

(3) جريدة **الديار**، 8 كانون الأول 1988.

مال الدولة، بل تلجأ إلى وسائل غير مسؤولة، كقطع طريق المتحف، وقطع المياه عن غرب العاصمة، للضغط على مصرف لبنان. ولكن هذه الأساليب أضرّت باقتصاد المناطق الشرقية التي عاشت حصارًا اقتصاديًا ونقصًا حادًّا بالسيولة النقدية أثناء «حرب التحرير» في آذار 1989، بسبب عدم قدرة مصرف لبنان على إمداد البنوك الخاصة وفرع مصرف لبنان في جونية بالكميات النقدية اللازمة. حتى فسّر بعض المصرفيين والسياسيين في المناطق الشرقية أنّ سبب فقدان السيولة شرق العاصمة بأنّه كان تقاعسًا من مصرف لبنان وموقفًا سياسيًا، حتى أنّ فكرة إنشاء سلطة نقدية بديلة عن مصرف لبنان قد ساورت حكومة عون[1].

القضاء يتحرّك ضد تمرز

إزاء انشغاله بتمويل الدولة، نشط مصرف لبنان عام 1989 في عدّة عمليات إنقاذية وضعت عددًا من المصارف في عهدته. فاستعاد مصرف لبنان بعض قواه السابقة في التأثير في القطاع المصرفي، وفي المبادرة في تنفيذ السياسة النقدية. ولكن جمعية المصارف رفضت هذا النفوذ المتجدّد الذي أحدثته سيطرة مصرف لبنان على عدّة مصارف تجارية بعد تعويمها في الفترة السابقة: كيف لمصرف لبنان وهو المنظّم للسوق المالية، والمنفّذ للسياسة النقدية، وسيّد لجنة الرقابة على المصارف ومديرية ضمان الودائع، أن يكون في نفس الوقت مسيطرًا على حيّز هام من القطاع الخاص، ثم لا يكون هناك تعارض في المصالح؟ ولكن بوجود حكومتين وبخروج الرئيس الجميّل لم يكن من رادع لمصرف لبنان من أن يكون اللاعب الكبير في الدولة وفي السوق.

لقد كانت العلاقة التي نسجها روجيه تمرز مع رئيس الجمهورية أمين الجميّل تحول دون إزاحته، إلى أن جاء عهد الحكومتين. إذ في أيلول 1988، فقد تمرز غطاءه السياسي فجأة، وقرّرت حكومة عون استعادة هيبة الدولة في المناطق الشرقية كما أشرنا. فمن ناحية أعلنت الحرب على الميليشيات والتهريب، ومن ناحية أخرى فتحت تحقيقات تتناول الفساد وجرائم المال والمخالفات، وكان منها ملفات ممارسات تمرز.

في مطلع 1989، طلب وزير العدل بالوكالة في حكومة ميشال عون اللواء عصام أبو جمرة من النيابة العامّة في بيروت «فتح تحقيق في قضية بنك المشرق، وملاحقة رئيس

(1) غسان العياش وجورج عشي، **تاريخ المصارف**، ص297 ـ 299.

مجلس إدارة موارده، واتخاذ التدابير اللازمة لحسن سير التحقيق، وملاحقة الاجهزة التي تثبت أن التردي المالي في بنك المشرق قد نجم عن تقصير في الرقابة والإشراف على إدارته، وفقًا لأحكام مواد قانوني النقد والعقوبات». وأصدر المدعي العام الاستئنافي في بيروت القاضي منيف عويدات «مذكّرة إحضار بحق رئيس مجلس ادارة بنك المشرق السيد روجيه تمرز إلى دائرته فور العثور عليه، موقوفًا»[1]. وجاء في قرار عويدات: «بعد الاطلاع على كتاب حاكم مصرف لبنان الذي يتضمن أنّ بنك المشرق يعاني حالاً من العجز المالي قد تؤدي إلى توقفه عن الدفع. وبما أنّه يقتضي استجواب رئيس مجلس إدارة هذا البنك السيد روجيه تمرز بأسرع ما يمكن من الوقت، لذلك نقرّر التعميم على كافة القوى الامنية بإحضاره موقوفًا إلى دائرتنا فور العثور عليه في مطلق الاحوال بيان كامل هويته».

وطلب القضاء من مصرف لبنان تزويده بالتحقيقات التي أجراها عن وضع المصرف المذكور. كما أصدر مدعي عام التمييز القاضي جوزف فريحة مذكرة بمنع السيد تمرز من مغادرة الاراضي اللبنانية. واجتمع المجلس المركزي لمصرف لبنان في 3 كانون الثاني 1989، برئاسة إدمون نعيم وحضور حسين كنعان ومجيد جنبلاط وحبيب أبو صقر وجورج كوتيا وجعفر الجلبي لبحث ملف بنك المشرق، والتزام مصرف لبنان بتسديد الديون والالتزامات المترتبة على المشرق، لقاء ضمانات مالية محددة. وقرر المجلس المركزي الطلب إلى شركة ميلشر رهن كل الاموال والحقوق التي يملكها تمرز لمصلحة مصرف لبنان، وإجراء كل المعاملات التي تثبت قانونًا هذه الرهونات والتأمينات. وكلّف المجلس لجنة الرقابة على المصارف تنفيذ القرار.

بعد صدور القرار، التقى كوتيا والجلبي روجيه تمرز وأبلغاه القرار. فوافق مجلس إدارة ميلشر على طلب مصرف لبنان، وفي اليوم التالي حضر تمرز إلى مصرف لبنان لإنجاز تنفيذ مضمون قرار المجلس المركزي. وإضافة إلى قرار الرهن، تعهّد تمرز شخصيًا وبموجب كفالة شخصية لمصلحة مصرف لبنان عن بنك المشرق لضمان استيفاء كل المبالغ التي سيقدمها مصرف لبنان تسديدًا للحقوق المترتبة لمصلحة الغير على المشرق. وكان تمرز يملك معظم أسهم شركة ميلشر التي ضمّت بنك الاعتماد اللبناني وفيرست فونيشان وكابيتال ترست ومجموعة أخرى من الشركات.

(1) «المركزي طلب وميلشر وافقت على رهن أمواله والحقوق التي تملكها لمصلحته ـ أبو جمرة طلب ملاحقة تمرز وصدرت مذكرة قضائية بتوقيفه»، جريدة الديار، 4 كانون الثاني 1989.

وإذ لم يتعاون تمرز مع التحقيق، صدرت مذكّرة توقيف بحقّه، ففرّ هاربًا إلى غرب العاصمة، وقــاد من هناك حملة تشـهير ضد إدمــون نعيم، أنّ الأخير لا يأبه بسـلامة المصارف، وأنّ نعيم يسـعى لتدميره شخصيًّا. ولكن سبق السـيفُ العَزل، إذ أنّ تراكم مخالفات بنك المشرق بإدارة روجيه تمرز، وليس إدمون نعيم، هي التي أوقفت البنك عن الدفع بتاريخ 29 كانون الأول 1988، وقد بلغ مجموع ديون البنك 232 مليون دولار، ولم يتمكّن من الوفاء بها. لقد أرسـل إدمون نعيم في نفس اليوم ملفّ قضية تمرز إلى مدعي عام التمييز القاضي جوزف فريحة، ويتضمن الاسـباب الموجبة لاصدار مذكرة بتوقيف تمرز ومنعه من السفر، والتحقيق معه، وتعيين بديل له لإدارة بنك المشرق. في تلك الأثناء كانــت الهيئة المصرفية العليا في صراع حول تعييــن مدير عام جديد لبنك المشرق مكان تمرز. فإدمون نعيم يريد جوزف طربيه، أمّا نوّاب الحاكم فقد دعموا الياس سابا، ودعم أعضاء آخرون في الهيئة أشخاصًا آخرين منهم المدير العام السابق للصندوق الوطنــي للضمان الاجتماعي رضا وحيــد، وعضو لجنة الرقابة علــى المصارف جعفر الجلبي، والمصرفي السيّد فاتن مطر.

في مقابلة تلفزيونية سألت القناة 5 إدمون نعيم: «أصدرت اليوم النيابة العامّة مذكرة إحضار السيد تمرز، وستطلب من حاكمية مصرف لبنان المعلومات المتوافرة لديها في هذا الخصوص، فما هو رأيك؟»

وأجاب نعيم: «أكّدت للقضاء الآن وسابقًا وذلك منذ ثلاث سنوات، أنّ مصرف لبنان غير مستعد لتقديم أي مستند ما لم يصدر عن القضاء قرار قضائي يرفع عنا أحكام قانون السرية المصرفية. أنا ضد الســرية المصرفية خارج حدود معينة. فأنا مع السرية المصرفية تأمينًا لعدم إمكانية إلقاء الحجز على المبالغ المودعة في المصارف. ولكن أنا لســت مع السرية المصرفية عندما تمنع القضاء من الدخول إلى المصرف من أجل معرفة ما إذا كانت ترتكب جرائم أم لا. أنا ضد الســرية المصرفيــة إذا كان من شـأنها أن تمنع عن مديرية الإحصاءات وعن لجنة الرقابة على المصــارف المعلومات الكافية كي تقوم لجنة الرقابة على المصارف بعملها، وأيضًا في ما يتعلق بالإحصاءات المطلوبة حتى نطّلع تمامًا على أوضاع القطاع المصرفي بكامله».

جاء في تقرير مفوضية الرقابة المصرفية لائحة عن نشــاطات إمبراطورية تمرز، فيها تلاعب في الدفاتر ونقل أموال إلى مؤسسات مالية غامضة في الخارج، بما فيها إلى جنّات ضرائبية في جزر البهاماس (راجع التقرير في ملحق الفصل).

واعتبرت الســلطات اللبنانية روجيه تمرز بصفته رئيس بنك المشــرق مسؤولاً عن اختفاء مبلغ 154 مليون دولار، وصدر حكم القضاء غيابيًّا بدعوى اختلاس أموال. ولكن توقيف تمرز بات صعبًا بعد مغادرته لبنان في آذار 1989. فقد أصدرت السلطات اللبنانية مذكرات توقيف دولية عن طريق الانتربول، ولم تنجح في مسعاها حتى بعد مرور 25 سنة. ذلك أنّ البلدان التي نشط أو ظهر فيها كانت إما لا تربطها بلبنان اتفاقات أمنية، أو أنّها لم تكن تريد أن تتعاون في قضية تمرز، أو أنّ السفارة الأميركية في البلد الذي وُجد فيه تمرز تدخّلت لصالحه. ولقد صرّح مسؤول كبير في بنك المشرق «أنّ البنك كان بحالة ممتازة قبل وصول تمرز عام 1983. فقد كان البنك الأكثر فعالية في لبنان. ولكن بعد بضع سنوات أقفله المصرف المركزي واختفى من الساحة. تمرز كان يشتري البنوك ويفرغها من أموالها. ولا يمكن وصف ما فعله سوى أنّه عمل جريمة منظّمة».

تمرز يدافع عن نفسه

في 29 كانون الأول 1988، يوم تعثّر بنك المشرق، عقد روجيه تمرز مؤتمرًا صحافيًا يدافع فيه عن نفســه، ويردّ على إدمون نعيم[1]. وكان السؤال الأول هو عن موقف حاكم مصرف لبنان إدمون نعيم من روجيه تمرز. فأجاب تمرز: «إنّ هاجس الحاكم هو الوصول إلى رئاسة الجمهورية. وهو يسعى لابعادي بعد أن نلتُ أعلى نسبة في إحصاءات الرئاسة الاولى (39 في المئة) بينما كبار المرشــحين نالوا بين 20 و23 فــي المئة، ونال زعماء الميليشيات 2 في المئة».

وعن حقيقة السحوبات على بنك المشرق، قال تمرز: «منذ بدأت الحملة الاعلامية ضدّي اشتدت الســحوبات على المشرق، ولا أســتطيع أن أقدّر حجم هذه السحوبات». وواجهه الإعلاميون أنّ السحوبات تقدّر بنحو 40 مليون دولارًا. فقال «ممكن»، إلا أنّه أكّد أنّ هذه السحوبات لا يمكن أن تؤثّر على بنك المشرق في حال النظر إلى أنّ بنك المشرق وبنك الاعتماد اللبناني هما مجموعة واحدة، لأن المصرفين يكملان بعضهما البعض طالما أنا أملك الاثنين».

وعن ديون بنك المشرق أجاب: «ليس هناك من ديون. ديون الـ TMA وضعتها عندي، واليوم يقولون لي إنّ الشركة تســاوي صفرًا. فهل هذا صحيح؟ اعتبارًا من السنة المقبلة

(1) **الديار**، «تمرز: حملة نعيم ضدي لأسباب سياســية ـ وضع «المشرق» سليم ولن أهرب»، 30 كانون الأول 1988.

يسقط امتياز حصر نقل الركاب الخاص بشركة طيران الشرق الاوسط. أي أنّه سيكون بامكان الـ TMA أن تنقل الركاب. ألا يساعد ذلك هذه الشركة؟ بنك المشرق مليء وهذا كلام مصرف لبنان بنفسه».

وعن وجود عرض جديد لشراء الـ TMA، أجاب: «هذا صحيح، إلا أنّ مصرف لبنان أرسل لي كتابًا طلب مني فيه أن لا أبيع ولا أشتري. والعرض جاءني عن طريق ناس مهمين في أوروبا، ولا أعرف إذا كانوا على علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية بهذا العرض».

وسئل عن حقيقة العرض الذي تلقّاه لبيع شركة TMA للطيران فقال: «هذا صحيح. فقد تلقيت عرضًا في باريس لبيع الشركة بمبلغ 75 مليون دولار. فكان ردي أنّي لا أستطيع أن أبيع إلا إذا وافق حاكم مصرف لبنان. أنا بالزاوية ولا أستطيع أن أقرّر. وهنا أشدّد على ضرورة قيام السلطات بمنع الحملات الاعلامية ضدي التي أصبحت على غرار **مسلسل** *Dallas* التلفزيوني. فإذا توقّفت الحملة الاعلامية يمكن أن يحصل بنك المشرق على الدعم من مصرف لبنان على غرار ما يحصل في مصارف العالم. كذلك على غرار ما حصل في مرات مشابهة في لبنان. وعندها يخف الضغط على المشرق. لكن إذا استمر الضغط السياسي فإن الوضع سيتدهور أكثر».

وعن مسؤوليته عن أزمة بنك المشرق، أجاب: «لماذا يريدون تحميلي المسؤولية منفردًا، ولماذا يريدون رأسي؟ مصرف لبنان سينقذ بنك المشرق، وليس من شك في ذلك. المهم هنا أنّي أؤكد بأنّه لن يضيع دولار على مواطن. وإلا فإنّ مصارف كثيرة ستقفل ورائي... أنا لن أهرب وسأبقى لأفهّم الشعب وأعرّفه عن كل ما يجري وعندي ملفات... الشعب لازم يعرف كل شيء عن المتلاعبين بلقمة عيشه. لهذا فأنا سأبقى في لبنان للدفاع عن الشعب والقيام بحملة مضادة للحملة التي تشن علي. أنا كان بإمكاني أن أغادر إلا أنّي قررت البقاء. أنا روجيه تمرز ماروني لبناني لن أسافر أو أترك البلد فسأبقى لأدافع عن مصلحة البلد وسأموت في هذا البلد».

وعن صراعه مع إدمون نعيم، أجاب: «إنّ معركة بنك المشرق صغيرة وكسبها سهل والمطلوب من مصرف لبنان أن يدعو إلى جمعية عمومية لمساهمي إنترا لتغيير أعضاء مجلس الادارة، ثم يدعو الجمعية العمومية لبنك المشرق إلى الاجتماع لتغيير كل أعضاء مجلس الإدارة أيضًا. لماذا تريدون تطيير روجيه تمرز بينما المطلوب تطيير الكل؟».

وعن حقيقة التوظيفات التي قام بها بأموال المشرق، أجاب: «كل شيء واضحٌ ولا غموض في هذه القضية كل الأرقام واضحة. كل الموجودات التي اشتريتها في لبنان اشتريتها أمام كل الناس وليس في منتصف الليل. الـ TMA تؤمّن 70 مليون دولار للبلد وحملَت ألف عائلة من الطريق. بنك موسكو نارودني[1] وبنك المشرق ليس هناك شيء مغطّى عندي... لا غموض على تمرز. وإلا كان مصرف لبنان بصفته الشريك الأكبر في إنترا قد طلب استقالتي منذ سنوات، أو طلب هذه الاستقالة منذ 24 أيلول الماضي... ما حدا آذاني إلا الذين ساعدتهم. أمّا الذين كانوا ضدي صاروا واقفين معي اليوم».

وعن سلامة التوظيفات التي قام بها، قال تمرز: «توظيفاتي سليمة وليس بالضرورة أن تأتي كلها مربحة. هناك أشياء ربحت فيها وهناك أشياء خسرت فيها، نحن اللبنانيين تجار ولا يمكن أن يكسب الواحد منا دائما. أما ما يتردّد عن عمولات حصلتُ عليها بواسطة بنك المشرق، فجوابي عن ذلك هو أنّ هذا البنك ملكي. فكيف يمكن أن أكسب عمولة ؟ هل أكسب عمولة على رأسي؟ أنا مستعد أن أكفل كل بنوكي شخصيًّا، وأن أغطّي الخسائر. وقد قلت هذا الكلام لحاكم مصرف لبنان وقلت له «جيبوا اللي بدكن ياه». لكني لا أقبل التلاعب بقيمة التوظيفات، وأنا على استعداد لتحمّل المسؤولية».

في المؤتمر الصحافي هذا، أكّد تمرز أنّ بنك المشرق لن يقفل مهما اشتدت السحوبات عليه، مؤكدًا استمراره في حملته المضادة بوجه نعيم. ثم وزّع على الحضور دراسة مالية أظهر من خلالها سلامة موجودات مجموعة بنك المشرق والتوظيفات التي قام بها.

* * *

---

(1) ليس واضحًا هنا ما يقصده السيد تمرز حول «موسكو نارودني بنك» ولعله يقصد المبنى الذي كان يقع فيه هذا البنك الروسي عند تقاطع شارع إميل إدّه وشارع روما (خلف مركز صبّاغ) والذي قرّر تصفية أشغاله في لبنان عام 1985، وأقفل أبوابه في أيلول 1989 وشُطب من لائحة مصرف لبنان في كانون الأول 1989، وأصبحت بعض طبقات المبنى فرعًا لبنك الاعتماد اللبناني ثم للبنك الإسلامي اللبناني. وهذا البنك قديم تأسّس في روسيا القيصرية عام 1911، وأصبح يعمل خارج البلاد فقط بعد الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917، وواصل عمله من فرعه في لندن منذ عام 1919. وهذا الفرع في لندن هو الذي افتتح فرعًا في بيروت عام 1963. وعاد البنك إلى العمل داخل روسيا عام 1975 بافتتاح فرع في موسكو، ثم اشتراه المصرف المركزي الروسي عام 1991 بعدما وافقت الحكومة الروسية على تسديد ثمن سندات البنك، ودفع تعويضات تعود إلى ما قبل العام 1917.

حول ظروف بنك المشرق عام 1989، شرح روجيه تمرز ما يلي: «عندما أصبح العماد ميشال عون رئيسًا للحكومة عام 1988، وواجه الجيش السوري وانقسم البلد بين حكومتين، شكا من شح التمويل لحكومته، لأنّ مصرف لبنان كان في غرب بيروت تحت سيطرة حكومة الدكتور سليم الحص. فاتخذتُ أنا خطوات ليصبح بنك المشرق مصرفًا مركزيًا de facto للمناطق المسيحية. وكانت القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع عدوًّا لدودًا للرئيس أمين الجميّل، حتى أنهم طلبوا منه أن يترك البلد، وضغطوا عليّ أيضًا لأغادر لبنان. وفي نفس الوقت أخذَت جهاتٌ تبثّ شائعات سلبية ضدي وضد بنك المشرق، وتثير المخاوف حول صحة بنك المشرق حتى اتّخذ الجو طابع هجوم المواطنين لسحب ودائعهم من المشرق Rush at the bank.

«وكنتُ أعلم أنّ مشكلة الأستاذ إدمون نعيم حاكم مصرف لبنان كانت مع الرئيس الجميّل وليس معي شخصيًا، وكان بإمكاني أن أقصده وأطلب منه التدخّل لمساعدة بنك المشرق. فذهبتُ إلى مصرف لبنان في مطلع كانون الثاني 1989 وقابلت إدمون نعيم وأبلغته عن المساعي القائمة لضرب بنك المشرق، وأنّهم يفعلون بي الآن ما فعلوا بيوسف بيدس وبنك إنترا سابقًا، ويتناسون أنّ الأمر يختلف الآن لأنّ ما يضربونه هو البنك المسيحي الرئيسي في لبنان. وفي تلك الأثناء كانت محطة أل بي سي التابعة للقوات اللبنانية تتولى الحملة الرئيسية للتشهير بي وببنك المشرق، وإذاعة الأكاذيب عنه بشكل يومي ما بدا وكأنّ كارثة قد حلّت به، وتقول المحطة إنّ صاحبه روجيه تمرز هو صديق أمين الجميّل. وكان المنطق أنّ الشيخ أمين هو عدو لسمير جعجع، وأنّ عداوة أمين لجعجع ازدادت عندما عيّن الشيخ أمين العماد عون رئيسًا للحكومة الذي هو أيضًا عدو لجعجع. ويومها أُصيب جعجع بالجنون وقال لأمين: «لن تبقى في لبنان يومًا واحدًا». وطردوه إلى الخارج. وكذلك كان يجب التخلّص مني، أنا روجيه تمرز صديق الجميّل. ففتحوا الحرب عليّ وباشروا الحملة على مؤسساتي، رغم أنّي كنتُ أساعد كل الميليشيات والزعامات في المناطق المسيحية».

«وفي الاجتماع في مصرف لبنان سألني إدمون نعيم: هل يشكو المشرق من التعثّر؟

فقلتُ له: لا يوجد تعثّر، بل هو هجوم للمودعين وهي إذًا مسألة سيولة.

فسألني: «قدّيش بدّك» (كم يلزمك من المال)؟

فقلتُ له: أريد سلفة من مصرف لبنان، مبلغ 30 مليون دولار وأردّها خلال ثلاثة أشهر. وكان تفسير طلبي لهذا المبلغ فقط هو أنّه كان لدى بنك المشرق وديعة للحكومة

السورية قيمتها 25 مليون دولار والتي إذا لم أردّها لهم في الوقت المناسب فسيقطعون رقبتي. وكنت قد تصرّفت من تلقاء نفسي تجاه هذا الاستحقاق، وأمرت المسؤولين في بنك المشرق بإعادة الوديعة إلى سورية، لأنّي كنتُ موقنًا من قوّة البنك. ولذلك قلت لنعيم إنّ بنك المشرق سيتمكن من مواجهة أزمة السيولة بمبلغ 30 مليون دولار فقط، أي تغطية الـ 25 مليونًا التي دفعناها لسورية زائد 5 مليون لتغطية سحوبات العموم... فوافق إدمون نعيم على إعطائي المبلغ لقاء كفالة، وشرط استقالتي من بنك المشرق. فقلت له هذه بسيطة».

سأل المؤلّف: وماذا كانت الكفالة؟

تمرز: «لقد قدّمتُ لمصرف لبنان كفالة أكثر من كافية لقاء سلفة الـ 30 مليون دولار. وتضمنت كفالتي ممتلكاتي الشخصية، ومنها أرض مساحتها 20 ألف متر مربع في وادي شحرور، وأرض في المشرِف مساحتها 450 ألف متر مربع وفيها حرم جامعي، ومستندات ترهن أموالي المنقولة من كل أنحاء العالم، وأسهمي في بنك الاعتماد اللبناني. يعني مجموع كفالتي يساوي اليوم مليار دولار. وكل ذلك من أجل منحي سلفة 30 مليون دولار. وكان لسان حالي يقول: إنّي واثق من صحة بنك المشرق وإنّه من الأفضل أن أنقذ البنك على أن أنقذ نفسي. I prefer to save the bank rather than save myself».

«في تلك الأثناء كانت أمور بنك المشرق تتدهور مجدّدًا، وبدلاً من تفهّم الظروف وقضية خطفي كمسؤول كبير في البنك، اتّجه وضع البنك نحو الأسوأ. إذ أخذوا يلوّحون بتفليس البنك ما أفقده ثقة الناس. وفعلوها في أيّار 1989، أي بعد أقل من شهرين من نجاتي من الخطف. ولم يكن هذا الإفلاس قانونيًا، فقد سدّدنا مبلغ 30 مليون دولار إلى مصرف لبنان، وكان على مجلس إدارة المشرق إجبار إدمون نعيم وحكومات قطر والبحرين والكويت التدخّل لتعويم البنك. فلم يقُمْ هؤلاء بذلك وأفلسوه. ثم جاءت الخطوة التالية، وهي تصفية موجودات البنك. وجاء السيّد خاطر بوحبيب رئيس ضمان الودائع واستلم الموضوع، وسدّدوا كل ما على البنك للمساهمين. واليوم بعد أكثر من 25 سنة أسأل أين هو كشف الحساب Balance sheet الذي يُظهر ما للبنك وما عليه كما فعلنا عندما أنقذنا بنك إنترا عام 1967؟ أنا أعلم أنّ موجودات بنك المشرق هي أضعاف ما كان مستحقًا عليه. فأين ذهبت أراضي ماربيا في اسبانيا ومساحتها 400 ألف متر مربّع بعدما باعوها لابن الملك عبد الله بن عبد العزيز بسعر رسمي سُجّل في الأوراق، وبسعر آخر أعلى بكثير تحت الطاولة؟ وأين ذهبت أراضي المشرف ومساحتها 450 ألف متر مربّع؟».

ويتابع تمرز: «في الخمسين يومًا التي تلت لقائي مع نعيم عملتُ مع لوسيان دحداح لإدارة بنك المشرق نحو بر الأمان. حتى باتت الأمور تسير نحو التحسّن لكي نعود بالبنك إلى متانته السابقة. ثم كنّا خلال هذه الفترة نجمع المال جانبًا لتأمين مبلغ 30 مليون دولار لإعادته إلى مصرف لبنان قبل انقضاء فترة تسعين يومًا المحدّدة. وكدنا ننجح في ذلك لولا التخريب السياسي. إذ أني اليوم عندما أفكّر كيف انقلبت الأمور ضدي من القمة في شهر آب 1988 حيث كنتُ في أوج نجاحي المالي والاقتصادي، وفي طليعة المرشحين لرئاسة الجمهورية، ثم انحــدرت نحو الهاوية بعد ذلك، أي منذ فشــل انتخاب رئيس جمهورية وظهور حكومتين وعودة سطوة الميليشيات، أدركُ عندها لماذا كان أعدائي مصممين على ضربي. ذلك أنّ مؤشرات قرب نجاحي في إعادة العافية إلى بنك المشرق جدّد زخم أجواء العداء والأذية ضدي. فاتجهوا لأذيتي شخصيًا. وكانت خطّة خطفي ونقلي إلى البقاع جزءًا من ضربي وإنهائي. لقد كان إيلي حبيقة يريد خطفي لقاء المال وكانت وراءه سورية التي لا تريد سياستي».

في دعم منطقه أنّ بنك المشرق لم يكن في أجواء انهيار، وجّه روجيه مجموعة تمرز رسائل إلى المؤلف جاء في أحدها:

«هيكلية مجلس إدارة بنك المشــرق 1983 ـ 1989 هي كالتالي: روجيه تمرز رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، خالد شبارو ممثل شركة إنترا للاستثمار، جوزف طربيه ممثل الحكومة اللبنانية ومدير قسم الضرائب في وزارة المالية، خالد أبو السعود ممثل حكومة الكويت ومستشار مالي واستثماري لأمير الكويت، عبد القادر القاضي ممثل حكومة قطر ومدير الشؤون المالية في وزارة المالية القطرية، دزيريه كتّانه ممثل القطاع الخاص اللبناني ورئيس عدّة شركات لبنانية، محمد الحاج ممثل نقابة المهندسين في لبنان، وجورج حاتم أمين السر. وبهذا المجلس كان مستحيلاً على البنك أن يفلّس في ظل ظروف عادية، لأنّ أعضاء مجلس الإدارة هؤلاء كانوا معًا في موقع المسؤولية. ويعني ذلك أنّ البنك لا يمكن أن يتعثّر أبدًا. ســوى أنّ سقوطه كان بقرار سياســي. إذ كان ممكنًا بوجود حكومتين في مجلس الإدارة تعويمه بشكل أوتوماتيكي»[1].

وفي رسالة ثانية إلى المؤلف من روجيه تمرز جاء فيها ما يلي:

---

(1) رسالة إلى المؤلف بالانكليزية.

مذكّرة إضافية إلى الدكتور كمال ديب

«النقطة التي أحاول شــرحها هي أنّه في الأوضاع العادية حيث تكون سلطة العدالة قائمة والقضاء سائدًا، كان من المســتحيل أن يتعثّر بنك المشــرق. لأنّه في ظل القانون اللبناني يكون مدراء البنك مشتركين معًا كأفراد وكمجموعة مباشرة وغير مباشرة عن صحة البنك وحمايته. وهذا يتضمّن بداهةً القيام بالواجبات المالية للمؤسســة، وتغطية سحب الودائع إذا لم يتمكّن البنك من توفير ذلك ذاتيًا.

وبما أنّ حكومات الكويت وقطر ولبنان كانت ممثّلة في مجلس الإدارة، فإنّ الأمور كانت ستسير بشكل طبيعي بحيث تتمّ معالجة مشاكل السيولة في البنك المفترضة بشكل أوتوماتيكي سريع (هذا إذا كانت هذه المشاكل موجودة فعلاً) ويتم النظر في الملفات بعد ذلك على أيدي اختصاصيين من محاســبين ومدقّقين من البنك المركزي، دون أن يكون لكل ذلك أي تأثير سلبي على مصالح الناس.

ولكن بدلاً من أن يطبّق ما ذكرناه، فقد كان سياق الأحداث على أرض الواقع كما يلي:

أولاً، افتعال أزمة للبنك مصدرها التطورات السياسية على الساحة اللبنانية.

ثانيًا، لم يُبلغ أعضاء مجلس الإدارة لا ســيما ممثلو الكويت وقطر بأنّ ثمة أزمة في بنك المشرق.

ثالثًا، قامت السلطات اللبنانية بإقفال أبواب بنك المشرق أمام الزبائن.

رابعًا، أعلنوا روجيه تمرز مســبقًا وغيابيًا بأنّه المسؤول عن الأزمة وبدون أي نقاش حول الظروف التي أحاطت بوضع البنك.

خامسًا، إنّ أســلوب الانتقائية والتصنّع في مجرى المحاكمة يؤكّده بوضوح استثناء السيّد تمرز شخصيًا من العفو العام الذي أعلنته الحكومة اللبنانية عام 1991، والذي أعفى مجرمين وقتلة ومرتكبي جرائم ومجازر وتصفيات جماعية[1].

سادســـًا، هذا باختصار هو الجو العام الذي كنّا نتعاطى معه في لبنان، والذي يمكن أخيرًا أن يشــرحه كتابك بنصّه الحيادي. لقد كان ثمّة هدف فاق كل الأهداف وهو إزاحة روجيه تمرز من موقعه في الســلطة والنفوذ في لبنان وذلك باستعمال القوّة العارية ضده ودون اللجوء إطلاقًا إلى سلطة القانون.

---

(1) شرح الدكتور سهيل قعوار للمؤلف أنّ قانون العفو العام الصادر سنة 1991 اختص بالعفو عن الجرائم التي ارتكبت في سياق الحرب اللبنانية وليس عن قضايا ابتزاز الأموال والمخالفات والجنايات المصرفية.

ملحق الفصل 17

قانون بنك إنترا وبنك المشرق

فيما يلي شرح القانون 67/2 المعروف بـ«قانون إنترا» والمخصّص لمعالجة مصرف لبنان لحالات التوقف عن الدفع على ضوء تعثّر بنك المشرق[1]:

في النصف الاول من الستينيات، اهتزّ القطاع بأزمات السيولة التي شهدها البنك العقاري اللبناني والبنك التجاري وسوجيكس لبنان، والتي عولجت إما بإعلان الإفلاس، أو بتغطية العجز لقاء قروض وضمانات عينية وشخصية من مصارف أخرى، وإما بالصلح الواقي. وشكّلت أزمة بنك إنترا عام 1966 صدمة قوية للبنان ولقطاعه المصرفي، وكانت المسبّب الرئيس في وضع القانون 67/2 الذي استهدف تجنّب إعلان إفلاس المصارف، والمدخل إلى ورشة إصلاحات تشريعية استهدفت إحداث آليات معالجة تقنية لتفادي الافلاسات. ونتيجة لأزمة إنترا، تمّ تعديل المادة 70 من قانون النقد والتسليف المتعلّقة بمهمة مصرف لبنان من أجل تفعيل الرقابة، وتم استحداث مجموعة من التشريعات، أبرزها:

- القانون 66/61 الخاص بضمان حسابات الودائع والادخار لدى بنك إنترا (وضع لمصلحة صغار المودعين).
- القانون 66/62 الخاص بعمليات تسليف المصارف المتعثرة لقاء سندات (تداركًا لأزمات لاحقة).
- قانون إخضاع المصارف المتوقفة عن الدفع لاحكام خاصة 67/2 (هدف إلى إعادة كل مصرف متوقف عن الدفع إلى نشاطه المصرفي).
- قانون 67/28 الذي أجاز إنشاء الهيئة المصرفية العليا التي منحت صلاحيات وضع اليد على المصارف المتعثرة، وأجاز إنشاء المؤسسة الوطنية لضمان الودائع.
- المرسوم 8284 لتشجيع عملية الدمج بين المصارف (67/9) منحت بموجبه قروض وحوافز ضريبية للدمج والتصفية الذاتية.

---

(1) «التعثر المصرفي: من الانهيار إلى الدمج»، فيوليت البلعة، **جريدة النهار**، 28 كانون الثاني، 2003.

وقد عكست هذه الورشة التشريعية والقانونية حرص السلطات النقدية على أموال المودعين أولا، ومن ثم الحفاظ على السمعة المصرفية. فكان أن أجاز مجلس الوزراء لهذه السلطات وضع اليد على الموجودات في مقابل سداد أموال المودعين. واضطرت لاحقًا إلى تفعيل العمل الرقابي، فكانت لجنة الرقابة على المصارف في أيار 1967.

إلّا أن الشـق العلاجي لم يتناول جديًا، في أي من حالات التعثّر، العنصر البشري المتسبب بالأزمات، رغم وجود نصوص قانونية تجيز توقيف الأشـخاص في إطار المحاسبة والمساءلة. اذ يفترض صدور ادعاء من الجهات المعنية، أي المساهمين والمودعين فـي المصرف، وليس عن السلطات النقدية. لذا، بقي هذا المحور خاضعًا في غالب الأحيان، للحساسية السياسية التي تدخلت مرارًا حماية لجماعات من المحسوبين والقريبين من السلطة. ولم يسلم من المحاسبة إلّا من افتقد غطاءً مماثلاً، علمًا انّ حالات توقيف وحجز أموال سـجلت في حق عدد من أعضاء مجلس إدارة إنترا، رغم أنّ معظمهم كان من السياسيين الكبار في البلاد.

وقد شـكّل قانون 67/2 (قانون وضع اليد) بحسب الرئيس السابق للجنة التصفية في قضية تعثر البنك اللبناني العربي، رمـزي هيكل، تدبيرًا احتياطيًا لمعالجة التعثّر، لأنه يطول شـريحة كبيرة، إذ يتم تعيين لجنـة إدارة بعد المدير الموقت، ويتمّ البحث عن وسـائل لتعويم المصرف خلال فترة محددة بستة أشـهر، ولا يعتمد خيار التصفية (تشمل الموجودات والمطلوبات ودفع أموال المودعين وتحديد نسب السداد).

وفي الثمانينيات شـكّل الإفلاس والتصفية المخرج المناسب لأكثر من حال تعثر مصرفي. والتجربة التي شهدتها إنترا تكررت مع بنك المشرق (1988 ـ 1989) الذي قام على تعثّر عدد من المصارف، مستفيدًا من الغطاء السياسي الذي تأمّن له في حينه، ولكن مع سقوطه تعثّر 13 مصرفًا من أصل 85.

ومع سلسـلة التعثرات التي هزّت لبنان في حينه، لجأ مصرف لبنان إلى تعديل في سياسته العلاجية معتمدًا المعالجة العقارية، أي الحصول على عقارات لقاء شراء المصرف، بدلاً من خيار تسليف المصرف تعزيزًا لرأس ماله. لكن المحاسبة القضائية اقتصرت، بحسب هيكل، على فتح ملفات. فصدرت مذكرات توقيف في حـق من فرّ إلى الخارج، ولكنها لم تفضِ في معظمها إلى حجز فعلي. علمًا أن المحاسـبة لا تطول رئيس مجلس الادارة وحده، بل أعضاء مجلس الادارة بكامله ومفوّض المراقبة «حتى أنّه في بعض حالات التعثـر، لم يتخذ أي إجراء قضائي جزائي، رغم وضوح حقيقة التعثّر ومسبباته، وتحديدًا السرقة» كما يقول.

في أزمة المشرق، اضطرت السـلطات النقدية إلى التدخل حماية لحقوق المودعين، وذلك عن طريق الاشـراف على إدارة المصرف وتأمين السـيولة اللازمة له تطبيقًا لأحكام القانون رقم 1977/10 الذي يكلّف مصرف لبنان عادةً «مدّ المصارف على مسؤولية الدولة بما تحتاج إليه من

سيولة لقاء الضمانات المتوافرة لديها، وذلك صيانة للإقتصاد عمومًا». إثر ذلك، أحيل المصرف على التصفية وفقًا لأحكام القانون 67/2، وشُطب من لائحة المصارف. وقد تبع أزمة المشرق تعثّر عدد من المؤسسـات المصرفية العاملة في الخارج، ما انعكس علـى مصارفها الأم في الداخل، ورافقت ذلك موجة شـائعات طالت أكبر المصارف. الامر الذي أربك السلطات النقدية وجعلها تواجه، بالتعاون مع جمعية المصارف، أزمة تعثّر مصرفي اعتبرت بمثابة حرب اقتصادية تستهدف القطاع المصرفي اللبناني في الداخل والخارج.

ومع اسـتحالة معالجة التعثّر وفق النصوص القانونية النافذة وفي مقدمها القانون 67/2 المعروف بـ«قانون إنترا» والمخصّص لمعالجة حالات التوقف عن الدفع، وانتهاء مفعول آلية وضع اليد الواردة في القانون 67/28، كان لا بد من اسـتصدار تشريعات جديدة تتيح تنويع المعالجات في ضوء أنواع التعثّر. وبناء عليه، صدر عن مجلس النواب القانون رقم 110 تاريخ 1991/11/7 الذي تضمّن تعديل بعض أحـكام القوانين المصرفية، وعُـرف بقانون «إصلاح الوضع المصرفي». وهذا القانون خُصّص منذ إنشائه لمعالجة حالات التعثر وليس الدمج، لذا يتناول آليات التصفية، والملاحقات الجزائية، تلافيًا لتكرار التعثر واعتماد الحلول الفضلى من خلال استخدام القانون والمغريات.

وفي العناصر الجديدة التي تضمنها القانون:

1 ـ العودة إلى آلية وضع اليد ولكن بحلة جديدة، بحيث تقرر ذلك «محكمة مصرفية خاصة» نص القانون على إحداثها بناء على إحالة من مصرف لبنان «اذا تبين له أنّ أحد المصارف بات في وضع لم يعد يمكنه متابعة أعماله». على أن تنتهي مهمة المحكمة عام 1993. لكن تشكيلها تأخّر ولم تحل عليها أي قضية، فباتت بمثابة الرادع.

2 ـ رفع قيمة الضمانة التي توفرها المؤسسة الوطنية لضمان الودائع من مليون إلى 5 ملايين ليرة أو ما يعادلها بالقطع الاجنبي.

3 ـ إقرار آلية جديدة للتصفية الذاتية تقضي بتخلي المصرف عن حقوقه إلى مصرف لبنان، في مقابل مدّه بالسيولة لتغطية التزاماته.

وتوزّعت حالات المعالجة بين عامي 1989 و 1992 وفقًا للتشريعات المصرفية كالآتي:

ـ إحالة أربعة مصارف على القضاء الذي أصدر أحكامًا بتوقّفها عن الدفع وفقًا للقانون 67/2، بينما أفاد مُودعوها من ضمانة مؤسسة الودائع على أساس قانون الاصلاح المصرفي. والمصارف هي: بنك المشرق، والبنك اللبناني العربي، وبنك مبكو، وبنك الازدهار وبنك التجارة الخارجية[1].

(1) في 16 تموز 2007، صدر قرار اتهامي بعد 16 عامًا على المتابعة القضائية لقضية بنك مبكو، بحق جواد وسالم الجلبي وسمير بلاغي وحسن يحيى وعلي سويدان بجرائم التزوير والاختلاس والغش =

- التصفية الذاتية اختارها مصرفان هما البنك اللبنانـــي البرازيلي وبنك أدكوم، وذلك وفقًا للقانون رقم 110، وتمّت تصفيتهما بمؤازرة مؤسسة ضمان الودائع ومصرف لبنان.
- بيع الموجــودات الصافية إلى مصارف مقتدرة وفقًا لقانون الدمــج. وقد اختار هذا الحل مصرفان هما بنك طعمة وغلوب بنك.

= في حق الدائنين. واتهام جورج كوتيا وجعفر الجلبي بإهمال القيام بوظيفتيهما، الأول لكونه رئيسًـا للجنة الرقابة على المصارف، والثاني عضوًا فيها، ومنعت المحاكمة عن جودات الفلا ومحمود خنافر والمحامي محمد خضر الحركة (المستشار القانوني لبنك مبكو) وطلال وحازم الجلبي. بدأت قضية بنك مبكو عام 1991 عندما قُدِّمت شكوى بجرم التزوير وإساءة الأمانة والاختلاس على البنك ممثلاً برئيس مجلس إدارته جواد الجلبي. وجاء في القرار الاتهامي أن الجلبي، بعد تسلمه رئاسة مجلس الادارة عام 1989 بدأ «بتبديد أموال البنك عن طريق التلاعب بالحسابات، ومنح التسليفات الوهمية من دون ضمانات، وتأليف شركات صوَرية داخل لبنان وخارجه». ومن بين تلك الشركات، «شركة الجنوب» المملوكة من سالم الجلبي، ومهمتها استملاك عقارات المدينين الذين لا يستطيعون الايفاء لبنك مبكو. وكان الشراء يتم عبر أموال يقدمها بنك مبكو للشركة، بدون ضبط الحسابات، بناءً على تعليمات جواد الجلبي. وأيضًا شركة «ســوكوفي - جنيف» التي يملكها آل الجلبي وأدارها لفترة من الزمن بول معوّض، وكانت مبكو المموّل الوحيد لها. إضافة إلى شركة بنك مبكو - جنيف المملوكة من مبكو. وقد اكتشفت مؤسسة التدقيق السويسرية تلاعبًا في قيودها. وكذلك شركة «بلو بيرد» لعلي سويدان وسمير بلاغي (كان الاخير يشغل وظيفة المدير العام المساعد في مبكو).
وأنّ مبكو فتحت حسابًا باسم شركة سوكوفي - جنيف، وقام عدد من المدعى عليهم بـ«استنزاف سيولة البنك من خلال حسابات هذه الشركة وسواها من الشركات الوهمية، متلاعبين بقيودها الحسابية ومضاربين على العملة الوطنية». وبعد ظهور العجز، باع بنك مبكو عقارات للمصرف المركزي لمواجهة سحوب المدينين، لكن القيّمين، بدلاً من تسديد حسابات العملاء، استغلوا قرض الدعم «لتحقيق مكاسب شخصية». فاستغلّ، مثلاً، جواد الجلبي وسمير بلاغي قيمة قرض الدعم لتحقيق مكاسب شخصية، منها «تسـديد الحسابات المدينة العائدة لآل الجلبي». كذلك سالم الجلبي «قيّد مبالغ مالية على حسابات شـركة الجنوب، ثم حوّلت المبالغ من حسابات مبكو إلى بنك مبكو - جنيف لتستفيد منها عائلته». وأنّ حسن يحيى شغل أيضًا منصب المدير العام المساعد في البنك، واشترك مع جواد الجلبي وبلاغي في التلاعب بالقيود، وتبديد أموال البنك، عن طريق منح تسليفات ضخمة لشركات الجلبي الصورية بدون ضمانة. واتهمت الهيئة الرئيس الأسبق للجنة الرقابة على المصارف جورج كوتيا وعضو اللجنة جعفر الجلبي «بالتقاعس عن القيام بمهام وظيفتيهما، رغم علمهما بالمخالفات التـي ارتكبها القيّمون على البنك». أما بالنسـبة لبول معوض، فقد أصدرت الهيئة مذكرة تحـرٍّ دائم لمعرفة هويتـه الكاملة. **صحيفة الأخبار**، 17 تموز 2007.

- التعويم بناءً على توجيه مصرف لبنان وبمؤازرته، وقـد اختارتها ثلاثة مصارف هي بنك اليوروميد (تولى تعويمه كريدي ليونيه)، وبنك الاعتماد والتجارة الدولي (تولت تعويمه مجموعة من كبار مودعيه)، وكابيتال تراست بنك (تولى تعويمه مصرف لبنان، ثم أعاد بيعه إلى الاعتماد اللبناني وفقًا لقانون الدمج).
- إعلان التوقف عن الدفع، وقد اختاره مصرفا بنك نصر اللبناني الافريقي وبنك التجارة الخارجية، وفقًا للقانون 67/2. وبقي البنك اللبناني الباكســتاني في لائحة التعثّر، علما أنّه لم يكن يعاني عجزًا في موجوداته، بل من نقص حاد في السيولة، وقد بيع من بنك الانعاش وفقًا لقانون الدمج.

الفصل 18

خطف روجيه تمرز وفراره

في هذا الفصل تلتقي أعمدة الفصول السابقة (arcs) عند نقطة اختطاف روجيه تمرز ونهايته في لبنان في شباط وآذار 1989.

فيما اطمئن روجيه تمــرز إلى وضعه في لبنان على رأس شــركة إنترا وبدعم رئيس الجمهورية الواســع الصلاحيات أمين الجميّل، كان ثمّة صراع دمــوي قد بدأ يتبلور في الكانتون المسيحي بين أمين الجميّل، يدعمه المكتب السياسي لحزب الكتائب من جهة، والقيادة الشابة للقوات اللبنانية من جهة أخرى. وكان لا بد أن يصبح تمرز جزءًا من هذا الصراع، سواءً بسبب علاقاته بأمين وتمويله للميليشيات، أو بتأثّره بالأحداث من حوله. فلم يكن ممكنًا فصل عالم المال والأعمال عن الميليشيات والزعماء.

هذا الصراع خرج إلى العلن بعد وفاة بيار الجميّل في آب 1984، وكان في الأساس صراعًا ماليًا، وهو قرار حزب الكتائب اســترجاع ما هو له من «القــوات اللبنانية»، التي أسّستها الجبهة اللبنانية عام 1976، وكان للكتائب فيها حصّة الأسد من العسكر والسلاح والمال والقيادة. وشــمل قرار حزب الكتائب اســترداد ما هو له صندوق القوات اللبنانية ومصادر جبايات الأمــوال، إضافة إلى إقفال حاجز البربارة الرئيســي، الذي يجني المال لقوات الشمال الموالين لسمير جعجع، والذي كان أنطوان زهرة مشرفًا عليه.

وكأنّه كان لا بد لروجيه تمرز أن يدفع ثمن قدومه إلى لبنان، البلد الذي تنهشــه الصراعات والحروب والانهيارات الاقتصادية. فقد فتح الصراع على مصادر المال في شرق العاصمة أبواب جهنّم لتنطلق سلسلة من الحروب المسيحية الداخلية التي انتهت بوضع قوات سمير جعجع اليد على معظم المناطق الشرقية. وكان لا بد أن يلجأ بعض هذه الميليشــيات إلى مصادر تمويل بديلة، خاصة بعدما فقــدت مصادرها التقليدية كالتهريب والخوّات وتحصيلات المعابر وتجارة المخدّرات وســواها من المصادر.

وكان في رأس المصادر البديلة الخطف والاغتيال والابتــزاز والنهب، ومنها خطف روجيه تمرز لقاء فدية.

ذكر روجيه تمرز أنّ ما جاء في كتاب روبير حاتم (كوبرا) هو صحيح، وخاصة فيما يتعلّق بعملية خطفه وابتزازه. ولقد اشــارت مجلّة *The Nation* الأميركية إلى احتمال أن يكون تمرز نفسه قد موّل كتاب حاتم، وأنّ حاتم يذكر في كتابه أنّه بنى علاقة مع تمرز منذ خطفه عام 1989، وأنّ تمرز حوّل له 50 ألف دولار فيما بعد[1]. كما أنّ محامي إيلي حبيقة بدوي أبو ديب في ادّعائه على حاتم عام 1999 أشار إلى احتمال أن يكون تمرز هو الذي موّل الكتاب. ولكن أبو ديب لم يقدّم الدليل على ذلك.

روبير حاتم... الكوبرا

كان حاتم مرافق إيلي حبيقة الشخصي لأكثر من 15 سنة، حتى افترق عنه عام 1996 وغادر لبنان وحصل على لجوء سياســي في بلجيكا بمساعدة أمين الجميّل. وبعد عامين نشر حاتم مذكراته بالانكليزية بعنوان **من إسرائيل إلى دمشق: الطريق الدموي من الخيانة والخداع والآلام**[2]. ولكن لم يُحدث هذا الكتــاب ضجة في لبنان رغم مضمونه، إلى أن ظهرت طبعته العربية عام 1999، فاعتبره البعض نصًّا يكشف جوانب مظلمة وخفية للنخبة السياسية اللبنانية، التي كان يشارك بعضها في الحكم أو كان صاحب سطوة في الساحة، وأنّ هذا البعض تزعّم عصابات مافيا تعشّــش فيها تجارة المخدّرات والقتل والاغتصاب والدعارة وتبييض الأموال والسطو المسلّح والعمالة والتجسّس.

رواية حاتم وصفت لبنان الثمانينيات كوكرِ دبابيرٍ قدِمَ إليه روجيه تمرز بنفســه. فقد ذكر كوبرا تفاصيل مذهلة عن إيلي حبيقة وسمير جعجع ورفيق الحريري، وكيف كان هذا الأخير يرســل ملايين الدولارات في عُلب أفلام الفيديو مع كوبرا إلى ميليشــيات على

---

(1) «Snake Eat Snake», The Nation, July 1, 1999. «Cobra also writes that he took a liking to Tamraz. The explanation is not long in coming: Tamraz, Cobra informs us, sent him $50, 000 after the kidnapping. If true, then Tamraz was turning his captor. Is there a possibility Tamraz is behind this book? It took several weeks for Hobeika to take legal action against Cobra in a libel suit. When he did, his lawyer unambiguously insinuated that Tamraz was the publisher. No proof was provided, and Tamraz, who is wanted in Lebanon, is everyone's favorite villain. But if Tamraz is indeed Cobra's Svengali, then there must be some kind of moral here: perhaps that snakes eat snakes».

(2) Robert M. Hatem, *From Israel to Damascus: The Painful Road of Blood, Betrayal, and Deception*, Pride International Publications, Coconut Grove, Florida, 1999.

جانبي خط التماس. كما أكّد ذلك عبدالله بوحبيب صديق أمين الجميّل في تلك المرحلة، والذي عيّنه سفيرًا في واشنطن، وكان نائب رئيس الرابطة المارونية[1]. ففي الصفحة 176 من كتابه **الضوء الأصفر: السياسة الأميركية في لبنان**[2]، وفي برنامج «زيارة خاصة» على **قناة الجزيرة**، أكّد بوحبيب أنّ الحريري «عرض على ســورية نصف مليار دولار لاختيار جوني عبدو رئيس المخابرات العسكرية اللبنانية والسفير السابق، رئيسًا للبنان». ووصفت تقارير إعلامية جوني عبدو أنّه «رجل الموساد في لبنان، وكان ينقل المال من الحريري إلى شخصيات لبنانية». كما تحدّث الرئيس السابق إميل لحود مرارًا كيف عرض عليه الحريري نصف مليون دولار شــهريًا عن طريق جوني عبدو، فرفض. ويقول الإعلامي نزار نيّوف: «كتاب كوبرا فضح أســرارًا وعلاقات إباحية، وغرف عمليــات للقتل والخطف، وغرف عمليات لتبييض الأموال وتزييفها والاتجار بالمخدّرات. وهو وثيقة تاريخية كان يفترض بأي دولة تحترم نفسها أن تحيلها إلى القضاء وليس أن تحاكم كاتبه بتهمة القذف والتشهير، ومصادرة الكتاب وحظر تداوله، كما لــو أنّه جرثومة كما فعلت دولة الســوليدير بقيادة عصابة الأربعة كنعان وخدام والحريري وغزالي. بل لوضع لائحة اتهام يساق إليها جميع القتلة الذين يتنافسون اليوم في رفع أصواتهم باسم الحرية والسيادة من فوق مقابر جماعية يتبارون في إخفائها»[3].

صراع على ينابيع المال

سأل الإعلامي سامي كليب روبير حاتم عن عملية خطف جورجينا رزق أرملة علي حســن ســلامة قائد الفرقة 17، فأجاب حاتم أنهم خطفوها بالضبــط «لأنها كانت زوجة أبو حسن سلامة. قلنا لها تفضّلي معنا. ونزلناها إلى مكتب الأمن. ركب معنا ابنها علي، كان بعدو صغير. قعّدناها وجاء المســؤولون إيلي حبيقة وأسعد شفتري وآخرون وحقّقوا معها كلهم. ورجعنا وصّلناها على البيت وضبّت أغراضها ورجعت ع الغربية».

وعن علاقة إيلي حبيقة بوليد جنبلاط الذي ساعد تمرز فيما بعد، أجاب حاتم: «وقت ما كنا بالغربية رحنا عند وليد جنبلاط مرتين ثلاثة. ونام حبيقة عنده ببيت الدين... ووقتها

---

(1) انقلب عبدالله بوحبيب على أمين الجميّل ودعم حكومة الجنرال ميشال عون. كما أنّ بوحبيب أصبح مستشار رئيس الجمهورية ميشال عون للعلاقات الخارجية عام 2017.

(2) عبدالله بوحبيب، **الضوء الأصفر ـ السياسة الأميركية في لبنان**، بيروت، شركة المطبوعات، 1991.

(3) موقع جمّول نت، نزار نيوف، **موقع الحقيقة**، نيسان وأيار 2006.

عزمه وليد جنبلاط لينام عنـده. وكان حبيقة خايف منه كثير. قال لي «بتضلّ معي»، لأن نحنا المرافقين أخذونا ع أوتيـل. فضلّيت معه بالقصر». وكان حبيقـة قد حاول اغتيال جنبلاط عام 1983: «أحد الشباب عندنا اسمه طوني وهبة حضّر عربيّة مفخخة وكل شي، وحطّوها على مفرق بيته لوليد جنبلاط في كليمنصو... وساق السيارة طوني وهبة، وتوفّي أحد شـبابنا بالعملية ونجا وليد جنبلاط. وفي قصة محاولة اغتيال مصطفى سعد[1] عام 1985... طلعوا مـن بيروت بطرّاد حربي إلـى صيدا، ومن مرفأ صيـدا أخذوا العبوات وحطوهم بسيارة مصطفى سعد». وأكّد حاتم أنّ أوامر الإغتيالات كانت تأتي من حبيقة: «قرار اغتيال الرئيس سليم الحص في 9 ايار 1984 وكان وزيرًا في حكومة كرامي، كمان إيلي حبيقة أخذه. سليم الحص كان وقتها بسيارته بالروشة... والدركي اللي قبض مصاري هو اللي حط السيارة المفخّخة ع سليم الحص. إجا لعندنا واحد دركي ليقبض المصاري، بدّو يفوت عند حبيقة وأنا مسـؤول عن الحماية. سألته شو بدّك قال لي «في شغل». شو الشغل؟.. قال لي جاي أقبض. شـو بدّه يقبض؟ صار حديث بيني وبين ماريوس وكان واقف أسعد شـفتري، إنه هالدركي جاي يقبض دفعة أولى ويأخذ السيارة هلّأ، وبعدين بيقبض دفعة ثانية».

كان حبيقة منذ عيّنه بشير الجميّل مسؤول الأمن في القوات عام 1980 قد شكّل ثلاث وحدات تقودها عناصر مخلصة له شخصيًا. وجعل حبيقة مركز القيادة في حي الكرنتينا في موقع القوات الذي كان يقوده مسعود الأشـقر، ومركز الأمن في مبنى في حي الأشرفية الذي ضم فرع الأمن والمخابرات والسـجلات بقيادة أسعد شـفتري وبيار رزق «أكرم». وعيّن حبيقة روبير حاتم «كوبرا» مسؤولاً عن أمنه الخاص[2]. ثم وحّد حبيقة كل الأجهزة ضمن المجلس الحربي في الكرنتينا وجعل نفسه «القائد الأعلى» لهذا المجلس. ثم أعاد هيكلة الأجهزة، فأصبح أسعد شـفتري نائبًا له وماريو سيمونيدس للمخابرات الخارجية، وبرسي كمب للإعلام والاذاعة، وجوزف أسمر للاسـتخبارات الداخلية، وميشال زوين للعمليات، وغابي عيد لأمن مركز القيادة. ورغم صعود حبيقة في القوات، إلا أنّ هذا لم يلغِ شعوره من تعامل الآخرين بعنجهية طبقية ضدّه، و«يُنقل عن الرئيس الجميّل مثلاً أنّه

(1) كان النائب مصطفى سعد قائد التنظيم الناصري في صيدا بعد اغتيال والده معروف سعد عام 1975. جرت أربع محاولات لاغتياله، إحداها كانت عام 1985 أسفرت عن قتل ابنته ناتاشا وفقد هو بصره. توفي مصطفى سعد في 25 تموز عام 2002.

(2) Robert Hatem, *From Israel to Damascus*, California, Pride International, 1999, Chapter 12.

قال بكثير من التعالـي إنّ إيلي حبيقة كان يعبّي لي السـندويش»، أيـام كان أمين يقود الكتائبيين المقاتلين في النبعة وضبيّه والكرنتينا وتل الزعتر»[1].

في العـام 1983 كان حبيقة وأمين على طرفـي نقيض في الصراع علـى النفوذ في الشرقية. أمّا سمير جعجع فقد كان موقفه سلبيًا أيضًا من أمين، ولكن دوره كان ثانويًا في شمال لبنان ومسـؤولاً عن حاجز البربارة، حيث كان يختار مرافقيه ومسؤوليه من منطقة بشـري وجوارها، وخاصة من آل رحمة الذين تربطهـم به صلة قرابـة. وكانت المعابر والمرافئ المصدر الأهم للمال للقوات. إذ تمرّ عبرها ليس البضائع فحسب بل المخدّرات والمحروقات والأسلحة. ولذلك كانت المعابر والمرافئ ـ مصادر المال الرئيسية ـ الشرارة التي أدّت إلى انتفاضة القوّات على حزب الكتائب عام 1985. فبعد تسمية فؤاد أبو ناضر قائدًا للقوات، طلب حزب الكتائب من قيادة القوّات أيضًا تسليم الحوض الخامس في مرفأ بيروت للدولة، وإخلاء بيروت الكبرى من الميليشيات، وتسليم الكتائب الصندوق الوطني للقوّات، وإخلاء حاجز البربارة لصالح الجيش. وكان لحاجز البربارة أيضًا أهميّته المالية في الجباية بيد قوات جعجع كما ذكرنا. وإذ رفض حبيقة وجعجع تسليم المعابر والمرافئ، انفجر الوضع في آذار 1985، عندما أشعل جعجع «إنتفاضة» في بيان دعا فيه إلى «تصحيح مسيرة الحزب». وزحف جعجع على رأس قوّة من ألف مقاتل من موارنة الشمال وبعض موارنة الشوف، موّلها بما توفّر له من أموال الجباية.

وردّ حزب الكتائب بفصل جعجع من الحزب في 11 آذار 1985، وكلّف إيلي حبيقة بإنهاء التمرّد. وكانت قوات حبيقة قد سـيطرت سـابقًا على منطقة بعبدا والأشـرفية في بيروت، ثم قامت في نفس اليوم بالسيطرة على بيروت الشرقية وحرش تابت حيث يسكن أمين الجميّل، وأقامت حواجز في كسروان. لقد كانت استجابة حزب الكتائب لطلب حبيقة برفع حواجز الحزب خطأً قاتلاً. إذ سهّل ذلك لمواكب جعجع المسلّحة الزحف جنوبًا ليل 12 ـ 13 آذار. وخلال ساعات فرضت قوات جعجع سيطرتها من المدفون شمالاً حتى نفق نهر الكلب، وتوقفت هناك. ذلك أنّ «قوّة 75» المولجة حفظ أمن أمين الجميّل قامت بسدّ نفق نهر الكلب مـن الناحية الأخرى بحاجز ترابي[2]. وتبيّـن أنّ جعجع وحبيقة كانا في

(1) حازم صاغيّة، **موارنة من لبنان**، ص 428.

(2) المقاومة الوحيدة الجديّة لزحف قوات جعجع شـمال نهر الكلب أبدتها قوّة كتائبية من 80 عنصرًا بقيادة جوزف الزايك شقيق إلياس الزايك عند نهر ابراهيم. ورغم أنّ الزايك امتنع عن سفك الدماء، =

حركة واحدة ومعهما كريم بقرادوني، فظهرت قيادة قوّاتية في «الهيئة التنفيذية» غير فؤاد أبو ناضر ولا تخضع للحزب، بعدما سقطت مراكز الكتائب في جبيل وكسروان. حتى حُصرت سلطة الحزب في بقعة من بيروت تضم البيت المركزي في الصيفي والمتن، معقل آل الجميّل. وحافظَ أبو ناضر على منصب رئيس المجلس الحربي والذي أصبح رمزيًا حتى حزيران 1985.

موّل النائب ميشال المرّ حبيقة وجعجع، وهو خصم الكتائب وآل الجميّل، وقدّم للإنتفاضة أسلحة وذخيرة ومعدات ومال ومساعدات، بعدما تخوّف جعجع وحبيقة من أن يصادر المكتب السياسي صندوق القوّات الذي احتوى ملايين الدولارات. وكانت اللقاءات التي مهّدت للانتفاضة تعقد في منزل المرّ الصيفي في حالات، وضمّت جعجع وحبيقة ومستشاريهما[1].

ولكن الانتفاضة أدّت إلى بداية انهيار الكانتون المسيحي. إذ بعدما فتحت دمشق الخطوط على الرئيس أمين الجميّل بصفته الأقوى في الشرقية، راقب السوريون انقلاب القوات ضد أمين الجميّل فأعلنوا التعامل مع مَن يسيطر على الأرض عسكريًا. وعزّزت دمشق علاقتها بإيلي حبيقة الذي بات يتمتّع بنفوذ أمني ومخابراتي، وبقوّة عسكرية تأتمر بأوامره. فأخذ جعجع يتقرّب من أمين ويشترك معه لتفويض كريم بقرادوني بفتح خطوط مع دمشق أيضًا. وكان روجيه تمرز قد دخل على خط التفاوض مع سورية لصالح أمين، فمنعه حبيقة.

لقد اعتبر حبيقة أنّ سلوك جعجع وأمين يقطع الطريق على خطه هو مع سورية. فلم يمضِ شهران حتى كان حبيقة ينتفض ضد رفاقه، بعدما كان قد اتّفق مع جعجع على ترك منصب رئيس الهيئة التنفيذية شاغرًا له. ففي 9 أيّار 1985، انعقدت الهيئة التنفيذية الجديدة واختارت حبيقة رئيسًا لها، وبادر هذا الأخير إلى إذاعة بيان يناقض عقيدة القوات كما كرّسها بشير: «الاقتناع الذي نعلن اليوم هو الخيار. وأنّ الخيار اللبناني هو عربي. نقول ذلك عن اقتناع لا عن خوف. ولسورية في هذا الخيار موقع أساسي نظرًا إلى الروابط الجغرافية والتاريخية والمصيرية»[2]. أمّا عن علاقته بإسرائيل ومجزرة صبرا وشاتيلا فكان

= فإنّ قوات جعجع هاجمت موقعه وقادته إلى مركز قيادة جعجع. أمّا قائد القوات فؤاد أبو ناضر الذي كان أيضًا شمال نهر الكلب فقد فضّل عدم مواجهة قوات جعجع، وانسحب مع مجموعته إلى بلدة غزير في كسروان.

(1) جوزف أبو خليل، نفس المصدر، ص 329.

(2) جوزف أبو خليل، نفس المصدر، ص 352 ـ 353.

رأي دمشق أن «عفا الله عما مضى». وفي 9 أيلول 1985 زار وفد «قوّاتي» برئاسة حبيقة دمشق، ضم شارل غسطين وأسعد شفتري وجان غانم وميشال سماحة. ومن ثمرات الزيارة أنّ حبيقة تمكّن من نشر نفوذ قوّاته إلى زحلة لأول مرّة منذ 1981، حيث رافق حبيقة ميشال سماحة وغازي كنعان. فتسلّم حبيقة مقرّ الكتائب في زحلة، والتقى على مائدة غداء إيلي الفرزلي نائب رئيس مجلس النواب والنائب خليل الهراوي والمطران حداد، واستقبل وفودًا شعبية من المدينة وجوارها.

وتسارعت الأمور، ففي 26 أيلول بدأ حبيقة مفاوضات مع حركة أمل والحزب الاشتراكي بحضور عبد الحليم خدام للاتفاق على صيغة ترعاها دمشق لإنهاء الحرب في لبنان تحت اسم الاتفاق الثلاثي. وصادر حبيقة جريدة **العمل** وأعاد طباعتها ولكن بشارةٍ حمراء وبإدارة تابعة له مع سجعان القزّي رئيسًا للتحرير. وموّل ميشال المرّ جريدة جديدة هي **الجمهورية** تولّى إدارتها ونشرَها إبنه إلياس المرّ. وهنا برز ميشال المرّ كداعم لقوّات حبيقة عند كل منعطف، وليس لقوات جعجع. فساهم تعاون حبيقة مع المرّ في تنشيط فعاليات غير مارونية في مواجهة جعجع وجماعته المارونية البشراوية[1].

ويشرح روجيه تمرز عن دورٍ لعبه مع سورية مهّد لاتّفاق سبق الاتّفاق الثلاثي، حتى أوقفه حبيقة عام 1985. إذ قال تمرز: «في مطلع عام 1985 التقيتُ عبد الحليم خدام، ثم ذهبت إلى بيت الرئيس أمين الجميّل في بكفيا، وأثناء جلوسنا في الصالون جاء مرافق للرئيس الجميل وقال له إنّ الرئيس السوري حافظ الأسد يتصل هاتفيًا ويريد أن يكلّمه. وكنتُ أنا جالسًا أمام أمين. وبعد المقدمة والمجاملات سأله الرئيس السوري عنّي وقال: «هناك شخص يتردّد علينا في الشام اسمه روجيه تمرز ويحادثنا في عدّة أمور حول لبنان. فما هو موقفك من هذا الشخص؟»».

والحقيقة أنّ الرئيس الجميل لم يكن يعلم بتفاصيل اتصالاتي بالحكومة السورية وبجلسات التفاوض مع الوزير خدام، ولكنّه أجاب بسرعة بديهية: «هذا الشخص يقوم بمفاوضات وأنا على عِلم بالموضوع»».

«وبعدما انتهت المخابرة، نظر إليّ أمين أنّه يتوقّع منّي شرحًا. فرأيت أن أعطيه التفاصيل وحكيت له عن المفاوضات والنقاط التي توصّلت إليها مع الوزير خدّام. وأعجب

(1) حازم صاغية، **موارنة من لبنان**، ص 429.

أمين بمضمون كلامي، وبنقاط البحث مع خدّام. وكان تعليقه العفوي: «إذا استطعنا المضي بهذه النقاط فسيكون ذلك جيدًا، ولكن نحتاج إلى خطوات عملية نبدأ منها».

وأجبته: «يمكننا أن نبدأ بتوسيع دائرة التشاور، فألتقي أنا جميع القادة المسيحيين وأنقل لهم مضمون التفاوض ونقاط البحث وأعود إليك». فقد كان أمين يريد أن يكون هو مَن يقود المبادرات المسيحية نحو سورية آنذاك.

«وفي اليوم التالي كان إيلي حبيقة أول من ألتقيتهم لأشرح لهم الأمر. ولكنّ موقف حبيقة كان مختلفًا تمامًا عن موقف أمين. إذ قال لي: كل هذا ممتاز... ولكن الآن أطلب منك أن تترك الموضوع لي وأنا سأدخل على الخط وأتابع التشاور والمفاوضات مع سورية».

«لقد ربطتني العلاقة بإيلي حبيقة الذي وجدته ذكيًا وأصبحنا صديقين. فحضوره كان ممتعًا ويحب المزاح والنكات، ووجدت نفسي مرتاحًا لجلساته. وعندما عانى حبيقة لفترة من صعوبات مالية وغير مالية كنت أساعده في حلّها».

«بعد وصول جهودي إلى حدّ معيّن، أصبح مسعاي في العلاقات مع سورية وحل الأزمة اللبنانية هامشيًا، مقارنة بمساعي الآخرين، وهم متصلين مباشرة بالأزمة وخاصة إيلي حبيقة ونبيه برّي ووليد جنبلاط للوصول إلى اتفاق، ما أقفل الباب أيضًا على الشيخ أمين ليكون فاعلاً كرئيس للجمهورية في التوصّل إلى حل للأزمة اللبنانية بالتعاون مع سورية. فكان الاتفاق الذي توصّلوا إليه يُعرف بالاتفاق الثلاثي في منتصف عام 1985، ويختلف إلى حدّ ما عن النقاط التي سبق وتوصّلت إليها منفردًا مع خدّام. ولذلك وقف أمين الجميّل وسمير جعجع ضدّ حبيقة والاتفاق الذي وقّعه، فحاربوه وطردوه إلى خارج المناطق المسيحية ولم يمرّ الاتفاق الثلاثي. فأقام حبيقة في دمشق وزحلة.

كان سعي حبيقة إلى إخماد المنابر الإعلامية في الكانتون المسيحي كما سبق ذكره وضبط المعارضة المسيحية لاتفاقه مع برّي وجنبلاط وسورية، وقد نشر نص الاتفاق الثلاثي لإنهاء الحرب اللبنانية في 26 تشرين الأول 1985. فقد اعترض سمير جعجع وكريم بقرادوني على نص الاتفاق، كما اعترض حزب الكتائب. وفي 28 كانون الأول 1985 وقّع إيلي حبيقة ونبيه برّي ووليد جنبلاط على الاتفاق بحضور شخصيات لبنانية وسورية[1].

(1) إلياس الهراوي، **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، بيروت، دار النهار، 2002، ص 90.

«قوات حبيقة» تخسر مصادر التمويل

عندما عرف الأميركيون عام 1985 أن دمشق تعمل على اتفاق ثلاثي بين إيلي حبيقة ووليد جنبلاط ونبيه برّي، وافقوا شريطة أن يكون بإشراف واشنطن. فرفضت دمشق هذا الشرط، ولذلك طلبت أميركا عبر مبعوثيها من القيادات المسيحية التراجع عن تأييد الاتفاق، وأن تعمل على فرملته. ولذلك، وبعد يومين من مباركته الاتفاق لحبيقة شخصيًا في 28 كانون الأول 1985، عاد أمين الجميّل وأعلن أنّه ضده، بعدما وصلت كلمة السرّ الأميركية، وفق ما شهدَ أسعد شفتري. فقد كان سمير جعجع وأمين الجميّل يسعيان مع مستشاري حبيقة لتأمين حصّة من النواب والوزراء ضمن الاتفاق الثلاثي. ولكن السفير الأميركي أخذ يتصل بالشخصيات المسيحية، ومن بينها كميل شمعون وسمير جعجع وبطرس حرب، لمحاربة الاتفاق الثلاثي. وكأنّه ضوءٌ أخضر، أخذ جعجع على عاتقه العمل على الأرض، وأعلن الاستنفار في صفوف رجاله لإزاحة حبيقة من موقع قيادة القوات اللبنانية[1].

ثم انفجر البركان صباح 1 كانون الثاني 1986، عندما نصب جعجع كمينًا مسلّحًا وسيارات مفخّخة على جسر نهر الموت شرق بيروت ضد موكب عسكري اعتقد رجال جعجع أنّه ضم حبيقة نفسه. فقتلوا 3 عناصر و9 مدنيين وتعرّض أسعد شفتري لمحاولة اغتيال. وفي 8 كانون الثاني وجّه حبيقة إنذارًا إلى سمير جعجع: «أردتموها حربًا فلتكن وأنتم تعرفون أني لست ممن يهربون من الحرب، وليتحمّل كلٌ مسؤولية عمله. وليكن معلومًا أن هذا لن يجعلني أتراجع عن حرف مما التزمت به، ولا إلى مهادنة أمين الجميّل الذي حاول أن يقتل الاتفاق الثلاثي عبر اغتيالي... لقد تجنّبت حتى اليوم حسم الأمور على طريقة ما يشبه الصفرا أو إهدن، لأنني لا أريد أن أتّهم بإراقة الدم المسيحي...»[2].

انتشرت المعارك في المناطق الشرقية معلنةً انتفاضة ثالثة بقيادة أمين الجميّل وسمير جعجع ضد سلطة حبيقة. فحاولت عناصر حبيقة اقتحام المتن الشمالي معقل أمين الجميّل مستغلّة اجتماعه يوم 13 كانون الثاني في دمشق مع الرئيس السوري. فسقط قتلى وجرحى. وشنّت مجموعات مشتركة من عناصر جعجع (الذي كان رئيس هيئة الأركان العامّة في القوّات) وعناصر الكتائب هجومًا على ثكنات ومراكز «جهاز الأمن» التابع لحبيقة خلّف

(1) نبيل المقدّم، «أسعد شفتري: رائحة الموت ما زالت ترافقني حتى اليوم»، **وجوه وأسرار من الحرب اللبنانية**، ص 225 ـ 226.

(2) جوزف أبو خليل، ص393.

عشـرات القتلى ومئات الجرحى. ودخل الجيش اللبناني أيضًا ضد حبيقة، حتى سقطت جميع مواقع قوات حبيقة في المناطق الشـرقية، وتعرّض مقرّها الرئيسـي لقصف مركّز، حيث كان حبيقة في مكتبه برفقته أسعد شـفتري والياس المرّ. ودارت معركة ساخنة بين كتائب المتن ومجموعة أمن قـوات حبيقة صباح 15 كانون الثاني في برج حمّود شـرق بيروت، أسفرت عن عشـرات القتلى والجرحى. ولم يكن انهيار قوات حبيقة مفاجئًا. إذ رغم المعلومات التي قدّمها مستشاروه ومعاونوه من أسعد شفتري إلى بيار رزق وبرسي كمب وكابي بسـتاني وماريو سـيمونيدس عن الهجوم، كان حبيقة واثقًا في مكتبه، ولم يتوقّع الانهيار السريع. وساهم في سقوط مراكزه أنّ معظم المسؤولين الميدانيين لم ينفّذوا أوامر حبيقة بالصمود، باسـتثناءات قليلة كميشـال زوين الذي قـاد معركة دبابات لفتح الطريق إلى مركز القيـادة ليخرج حبيقة ومعاونيـه والياس المرّ. وكانـت أوامر جعجع والكتائب بضرورة قتل حبيقة ومن معه في مبنى قيادته، ولكن اتصالات وضغوط ميشال المرّ منعت ذلك[1]. ثم تدخّلت دمشق لدى قائد الجيش ميشال عون الذي أمر بنقل حبيقة ومَن معه إلى مقر وزارة الدفاع اللبنانية في اليرزة.

بعد سقوط مواقع حبيقة، التحق المئات من جماعته وقيادته بقوّات جعجع ومنهم بيار رزق (أكرم)[2] الذي بات مسؤول الأمن لدى جعجع وعدوًّا لحبيقة، يتهمه بما هب ودبّ من اغتيالات وجرائم. ومنها وبدون أدلّة، أنّ حبيقة كان وراء اغتيال بشير، وأنّ حبيقة من عائلة فقيرة أثرى نفســه من أموال القوات اللبنانية التي اختلسها من الصندوق الوطني وبنى قصرًا أفخم من قصر بيت الدين، وأنّ حبيقة منذ سـنوات يعمل مع المخابرات السورية ومع نبيل العلم وحبيب الشـرتوني، وأنّه ارتكب مجازر صبرا وشـاتيلا لإضعاف فتح عرفات لصالح سورية، وأنّ حبيقة هو نفسه أجبر مجموعة إهدن على قتل طوني فرنجيّة وعائلته في حزيران

(1) من سلسلة «سمير جعجع يتذكّر» مع غسان شربل، مجلة **الوسط**، محفوظة في موقع انترنت «القوّات اللبنانية»، الجزء السابع.

(2) بيار رزق «أكرم» المدرّب في مسائل الأمن والاستخبارات كان مع إيلي حبيقة، ثم انضم إلى سمير جعجع بعد خروج حبيقة من الشـرقية في كانون الثاني 1986، وأصبح مسـؤول الأمن في القوات ووسيلة اتصال جعجع مع العراق ومع «حركة فتح» الفلسطينية. حتى أنه كان مصدر الترويج أنّ حبيقة هو من قتل بشير بإيعاز من سورية، وتعاون مع جهاز الأمن في الحزب القومي. ثم وقف بيار رزق إلى جانب أمين الجميّل في العام الأخير ليصبح فيما بعد مستشارًا لياسر عرفات ومن بعد ذلك مرافقًا لسهى عرفات. ولم يُبرز «أكرم» أي مستند أو دليل يدين حبيقة في قضية بشير.

1978، الخ[1]. حتى أنّ بيار رزق صرّح للاعلام الأجنبي أنّه «قبل ليلة من مجزرة صبرا وشاتيلا وبعد يوم بالضبط من اغتيال بشـير عرفنا أنّ حبيقة التقى مسؤولاً في المخابرات السورية»، وأعلن بيار رزق أنّ لديه أشـرطة تسجيل وقائع اسـتجواب حبيقة لحبيب الشرتوني ووعَدَ بتقديمها للاعلام. ولكنّه لم يقدّم أي تسجيلات، فكلّ ما قاله عن حبيقة جاء بعد سقوط قوات حبيقة في الشرقية ويحتاج إلى إثباتات، وهو قاله فقط بعد انضمامه هو إلى صفوف جعجع.

أمّا حبيقة فهو لم يخسر كل شيء، إذ بقي معه مئات العناصر المخلصة واستمرّ حليفًا لسورية. وبمساعدة خدّام ورفيق الحريري، نقل قيادته إلى باريس أوّلاً ثم إلى زحلة التي أصبحت معقلاً لقوّاته، وبقيت أسرة إيلي حبيقة في منزلٍ يملكه الحريري في سويسرا[2]. وفي زحلة أقام 300 من عناصر حبيقة في فندق القادري وفي شقق وأبنية استولوا عليها في أنحاء المدينة. وإضافة إلى المساعدات السورية، استمرّ تمويل قوات حبيقة من ميشال المرّ ورفيق الحريري. ويقول روبير حاتم: «بعد سلسـلة مواجهات وسـفر وترحال، من وإلى دمشق وأوروبا بمسـاعدة رفيق الحريري الذي وضع أمواله وطائراته بتصرفه، أقام حبيقة مركز قيادته في زحلة. ولكن جعجع واصل مطاردته لحبيقة «ولو ذهب إلى المريخ». فقد كان جعجع يُدرك أنّ كرسي القوات لن يرسـخ في الأرض طالما بقي حبيقة حيًا. وازداد تصميم جعجع على قتله بعد فشـل محاولة حبيقة اختراق خطـوط التماس والعودة إلى بيروت الشرقية في 27 أيلول 1986.

كان من نتائج الانقلاب الثالث في القوّات في مطلع 1986 سـقوط 430 قتيلاً و 600 جريحًا في يوم واحد. واختار أمين الجميّل الطريق الرسـمية لقتل الاتفاق الثلاثي فحوّله إلى مجلس الوزراء في جلسة 26 كانون الثاني 1986. ولكن لم يرق لرئيس الحكومة رشيد كرامي رفض الجميّل للاتفاق الثلاثي بدون أن يتفق معه مسبقًا. فلم تُعقد الجلسة وكانت بداية مرحلة مقاطعة طويلة بين الجميّل وكرامي[3].

(1) Barbara Newman, *The Covenant*, pp. 197-198.

(2) Robert Hatem, *From Israel to Damascus*, California, Pride International, 1999, Chapter 19.

(3) أصبح رشيد كرامي رئيسًا للوزراء في نيسان 1984 على أساس أنّ أمين تعلّم درس «انتفاضة شباط» وسعى إلى الوفاق الوطني. ولكن بنظر كرامي تغيّر أمين كان شـكليًا، وأنّ أمين بقي كما هو. فبدأ كرامي مقاطعة أمين الجميّل واعتكف عن ممارسـة دوره كرئيس الحكومة واكتفى بتصريف أعمال الدولة حتى لا تتعطّل. وإذ قصد في 31 أيّار 1987 بيروت علـى متن طائرة هليكوبتر انفجرت عبوة زُرعت خلف مقعده أدّت إلى مصرعه واتهم بها سمير جعجع.

كل المساعدات المالية التي حصلت عليها قوات حبيقة من سورية ورفيق الحريري وميشال المرّ بعد انتفاضة جعجع لم تعوّض ما خسرته من ينابيع المال في الكانتون المسيحي. ولذلك كانت المئات من عناصر حبيقة تعاني الفقر، وتشكو من تدهور المعنويات. ولذلك كانت كلٌّ من زحلة ودمشق تتحضّر لمعركة ضد جعجع للعودة إلى بيروت. وكانت شعبية حبيقة كبيرة في الأشرفية وحي السريان وكرم الزيتون والمتن الجنوبي، وفي نسبة لا يستهان بها من القاعدة الأرثوذكسية في المناطق الشرقية. وهكذا بعد سبعة أشهر من هزيمته، قاد حبيقة معركة ضد جعجع بمجموعة مارون مشعلاني في 10 آب 1986، بدأت بحصار قيادة جعجع في المجلس الحربي وثكنة أدونيس في كسروان، بالتنسيق مع عناصر داخل الشرقية. ولكن لم تنجح المحاولة لأنّ قوى المناطق الشرقية (جعجع وأمين والجيش) كانت لا تزال متّحدة ضد حبيقة، كما استمرّت تصفية الكادرات المشبوه بولائها لحبيقة. إذ انعقد اجتماع بعد يوم من المحاولة في مركز الكتائب في الصيفي ضمّ جعجع وجورج سعادة وكريم بقرادوني ونادر سكّر وفؤاد أبو ناضر. وغادر أبو ناضر الاجتماع ليعود إلى بيته، فكاد يُقتل في كمين نُصب له، وقيل من جماعة جعجع لدور أبو ناضر في مساعدة حبيقة[1].

كان حبيقة مصمّمًا على العودة إلى الكانتون المسيحي ويكرّر أنّه لن يكون مثل «الحنش»[2]. وبعد أسابيع من المحاولة الأولى، خاض حبيقة معركة خامسة في 27 أيلول 1986، كانت أكبر محاولاته. وهذه المرّة اقتحمت قواته الأشرفية وجاهيًّا عبر الوسط التجاري ومعبر رأس النبع ـ السوديكو بقوّة من 300 عنصر. وبتعاون الشارع داخل الأشرفية وتساهل بعض ضبّاط الجيش اللبناني، سيطر رجال حبيقة على الأشرفية واحتلوا مبنى صوت لبنان. ولكن انقلب الوضع بعدما تدخّل الجيش اللبناني وأغلق المعابر وقصف مواقع حبيقة بأمر الرئيس الجميّل. ثم انتشرت مغاوير الجيش في أنحاء الأشرفية. ولم ينجُ من المحاولة سوى 150 عنصرًا من رجال حبيقة. وتلت هذه المحاولة عمليات انتقام وتطهير في المناطق الشرقية، حيث طاف رجال جعجع في كل مكان يعتقلون أو يعدمون من شكّوا بأنه مع حبيقة حتى في منازلهم وفي المستشفيات[3]. فقد هال قيادة

---

(1) Robert Hatem, *From Israel to Damascus*, California, Pride International, 1999, Chapter 20.

(2) الياس الحنّوش المسؤول العسكري في نمور الأحرار الذي أقصاه بشير الجميّل عام 1980.

(3) يقول روبير حاتم: «في 27 أيلول 1987، وعلى أثر محاولة حبيقة، نفّذ جعجع حملة تمشيط دموية أسفرت عن اعتقال وتصفية العشرات من المواطنين والأعضاء في قوات حبيقة. ومن هؤلاء موريس =

جعجع سهولة اقتحام حبيقة للمنطقة، وتعاطف الكثيرين معه. وخلق انتقام قوات جعجع هوّة بين جعجع والشارع في بعض مناطق الشرقية، إذ فرّ قواتيون إضافيون والتحقوا بقيادة حبيقة في زحلة.

ويقول روبير حاتم: «في العام 1987، علمَ جعجع عن طريق جهاز أمنه أن حبيقة سيعقد اجتماعًا في مطرانية سيدة النجاة في زحلة فقرّر تفجير المطرانية على رأسه. وكان حبيقة على موعد في الخامسة مساءً في المطرانية مع فعاليات زحلة وعلى رأسها المطران أندريه حداد والنائب إيلي فرزلي وخليل الهراوي. وجئتُ مع حبيقة في سيارة المرسيدس من دمشق... وآنذاك كان مقر إقامتنا وعملنا الأساسي هو في دمشق في المزة فيلات شرقية بالقرب من جامع العجة. وكان إلى جانبنا أيضًا فيلا وليد جنبلاط... وعندما حان الوقت

= فاخوري مسؤول القوات في حي ساسين، وإميل عازار مسؤول ثكنة البرجاوي، وإيلي عقل (رميت جثته قرب سنترال الأشرفية ونشرت صحيفة النهار صورته على أنّها جثة جندي سوري)، وخليل فارس (مسؤول قسم الرميل) والأخوَان إسرائيلي (ميشال إسرائيلي مسؤول في ثكنة الأمن في البدوي بالأشرفية وشقيقه طوني الذي قتل في برمانا) وسمير خوري (المعروف باسم سمير الريّس) في كرم الزيتون في الأشرفية استدرجته جماعة جعجع من منزله عن طريق صديقته أميرة. وشارل قربان قائد ثكنة المدرعات في القوات اللبنانية في منطقة التحويطة، سحبوه من المستشفى التي كان يُعالج فيها بسبب إصابته، وقتلوه بطريقة فظيعة قبل رمي جثته عند برج الفيدار في جبيل. وغابي عيد مسؤول في ثكنة البدوي في الأشرفية قُتل مع خمسة من رفاقه بإطلاق النار عليهم بعد صلبهم على جدار، وخليل بيطار الملقب بأبو عمار وهو مسؤول سابق في ثكنة المغاوير التابعة للقوات، وقُتل في الدورة، ورزوق عتيق مسؤول ثكنة أدونيس وهو شقيق حنا عتيق قائد وحدات الصدم في القوات. وقد أعدم جماعة جعجع رزّوق قرب كنيسة مار شربل في أدونيس. بالإضافة إلى عدد كبير من الجثث التي دفنوها قرب مستشفى سيدة لبنان بكسروان وقرب مستشفى أوتيل ديو». بالإضافة إلى هؤلاء ذكر روبير حاتم أسماء ضحايا أكّد أنّ فادي ساروفيم قتلهم ودفنهم قرب زحلة، وأنّ ساروفيم كان مسؤول المالية في قوات حبيقة و«أحد أبرز رموز المافيا مع آل خدام لاسيما مع جهاد عبد الحليم خدام. وكان ساروفيم فلسطيني حصل على الجنسية اللبنانية بمساعدة ميشال المرّ عندما كان الأخير وزيرًا للداخلية عام 1994 في قرار جنّس آلاف الفلسطينيين والسوريين مقابل مبالغ مالية ضخمة. وأنّ ساروفيم عمل بعد الحرب وكيلاً لقطع تبديل السيارات الأميركية في الكويت ودبي ومناطق أخرى حيث بات يملك فروعا ومكاتب وشركات في العديد من مناطق الشرق الأوسط». ويذكر حاتم أسماء ضحايا أنّ ساروفيم قتلهم وأماكن دفنهم: جورج خوند وطوني حداد وجورج مسعود وعصام عواد وقد أخرجهم فادي ساروفيم إلى تلال زحلة قرب بحينة وتلال بحوشة حيث أعدمهم ودفنهم هناك وكان معه شخصان يساعدانه، أحدهما جلبير باز.

نقلت حبيقة أنا وفارس سويدان إلى مقر مطرانية زحلة في سيارة غولف للتمويه... وأثناء الاجتماع تلقّى المطران حداد اتصالًا هاتفيًا من الأب سميح حداد الذي سأل ما إذا كان حبيقة حاضرًا في الاجتماع. ولاحظ حبيقة هذا الاتصال فارتاب بالأمر، لا سيما حين علم أن المتصل هو الأب سميح حداد نظرًا لعلاقة هذا الأخير بسمير جعجع. ولكن بعد لحظات دوى انفجار هائل في القاعة. لقد استطاع رئيس جهاز أمن القوات غسان توما إقناع الأب سميح بوضع العبوة تحت المنصة التي سيجلس خلفها حبيقة والشخصيات التي ستتحدث في اللقاء. والأب سميح هو الذي حمل العبوة ووضعها، وساعده شخصان أحدهما من آل مالك والآخر من آل مسلّم. وذلك بعلم وأوامر من جعجع وقرارٍ منه. أمّا التخطيط والتنفيذ فكان من غسان توما ورجاله. وحين اتصل الأب سميح بالمطران ليتأكد من وجود حبيقة، كان الهدف إبلاغ جماعة غسان توما لإعطاء الأمر بالتفجير اللاسلكي. وعند دوي الانفجار كسرتُ باب الكنيسة وهرعتُ على السلالم... وكان خليل الهراوي حيًّا ونصف جسمه مطمورًا، وإيلي فرزلي فاقدًا الوعي وينزف وجرح كبير في فمه. وحبيقة تحت الركام. وبعد الحفر وصلت إلى حبيقة وسحبته أنا وزميلي عماد قصاص ونظّفنا وجهه بالماء إلى أن استعاد الوعي. وأرادت القيادة السورية وميشال المرّ التأكد من أن حبيقة لم يُصب بأي كسور أو نزيف داخلي، فأخذوه بهليكوبتر عسكرية سورية إلى مشفى تشرين العسكري بدمشق. وفور وصولنا إلى المستشفى تذكّر حبيقة المكالمة المشبوهة التي تلقاها المطران وطلب مني اعتقال الأب سميح فورًا. وكان الأب سميح على علم بأننا قادمون فرمى جهاز الإرسال في الحديقة. واعتقلناه وسلمناه للمخابرات السورية. ولكنه خلال اعتقاله غافل حارسه وأخذ منه رشاشه وأطلق الرصاص على صدره وانتحر. أمّا الشخصان الآخران من آل مسلّم ومالك فقد سُجنا عشر سنوات في سورية قبل أن يُطلق سراحهما أواخر التسعينيات».

ويتحدّث روبير حاتم عن شريعة الغاب في المناطق الشرقية وعمليات الاغتيال شبه اليومية[1]، وعن صراع النفوذ على الكانتون المسيحي، والحرب بين الجيش بقيادة عون

---

(1) كتب روبير حاتم: «من الاغتيالات الأخرى تصفية النائب البطريركي المونسنيور ألبر خريش والعميد في الجيش اللبناني خليل كنعان وغابي توما وزوجته وآخرين لم يزل أهاليهم يبحثون عنهم في سورية وهم قتلى على أيدي رجال جعجع. بالنسبة لاغتيال المونسنيور خريش كان المسؤول عن تنفيذ الجريمة بيار رزق (أكرم) ومعه مجموعة بتكليف من سمير جعجع وغسان توما لأنّ خريش كان من ألدّ مناهضي ممارسات جعجع الإجرامية في المنطقة الشرقية وفي المجتمع المسيحي عمومًا، =

وقوات جعجع. وفي حادثة دالة، لم تمتثل عناصر القوّات لحاجز الجيش اللبناني عند «المونتفردي» في أيلول 1986، ففتح الجيش النار ما أدّى إلى سقوط خمسة قتلى من آل رحمة المقرّبين من جعجع. وانتقامًا لهؤلاء قام أشقاؤهم وأفراد عائلاتهم بالانتقام، فقتلوا اللواء خليل كنعان المقرّب من ميشال عون ومن أهم أعوانه في قيادة الجيش.

لقد فقدت قوات حبيقة مصادر التمويل على الأرض، بعد مغادرتها الكانتون المسيحي. فسعت لتوفير التمويل اللازم بوسائل عدّة. إذ منذ ظهور الحكومتين، بات بإمكان رجال حبيقة التجول بحريّة تامة في مناطق نفوذ عون وكذلك في مناطق نفوذ السوريين في لبنان، وفي شرق وغرب بيروت. فقاموا بخطف وتهديد وتعذيب عددٍ من رجال الأعمال من مناطق مختلفة بالتعاون مع جهات سورية وحزبية لبنانية. كالتزوير والخطف لقاء الفدية وأنواع التجارة الممنوعة كخطف رجال أعمال مثل شارل شالوحي صاحب مركز ميرنا شالوحي في سن الفيل، الذي كانت تفاصيل خطفه مشابهة لتلك التي تعرّض لها روجيه تمرز[1].

تمرز يفرّ إلى «الغربية»

منذ 1983 ولغاية 1988 ثابر خصوم العهد ومراقبو القطاع المصرفي على الدعوة إلى التحقيق في بواطن العلاقة التي ربطت تمرز بالجميّل. ثم كثرت الدعوات إلى اعتقال تمرز بتهم ومخالفات قانونية عديدة. وبعد إغلاق بنك المشرق في نهاية 1988 وصدور مذكرة توقيف في مناطق حكومة عون، انتقل تمرز إلى غرب العاصمة.

= مدعومًا من عمّه البطريرك آنذاك أنطونيوس خريش والمطران خليل أبو نادر. وقد جاهر هؤلاء كرجال في الكنيسة بمواقف ضد ممارسات الميليشيات. وكان ذلك قبل أن تصبح البطريركية المارونية في ظل البطريرك صفير «المرشد الروحي للقوات اللبنانية» أكثر من كونه مرجعية روحية للمسيحيين الموارنة. لقد بات هم البطريرك صفير عام 1989 دعم جعجع في مواجهة الجنرال عون. أمّا بيار رزق فكان يعمل آنذاك في جهاز الأمن الخارجي التابع لقوات جعجع ولكنّه يعيش الآن في فرنسا. ومنذ 1985، كان هناك برود بين البطريرك خريش والرئيس أمين الجميّل، وأراد جعجع أن يزيد الشرخ بينهما ويلقي شبهة الاغتيال على جماعة الرئيس الجميل ورئيس المخابرات العسكرية في الجيش اللبناني سيمون قسيس. فأمر بإلقاء جثة المونسنيور ألبر في حرج قرب دير مار أنطونيوس الواقع بين شننعير وغزير وهي منطقة نفوذ جماعة أمين.

(1) Robert Hatem, *From Israel to Damascus*, California, Pride International, 1999, Chapter.25

كان خروج أميـــن الجميّل من الحكم، كما تبيّن من تسلســـل الأحداث، الضربة الأكبر لتمرز، لأنّه كان الخيمة الزرقاء ومظلّـــة الأمان له. فامتدّت الحملة بعد خروج أمين ضدّ تمرز من نشـــاطه الاقتصادي والمالي إلى نشـــاطه السياسي، ثم إلى اتهامه بالخيانة وإعادة أصوله إلى اليهوديـــة، وبأنّه متمورن وليس مارونيًا أصيلاً، إلخ. ومن نماذج المقالات التي دُبّجت في تلك الفترة واحدة بقلم شارل أيوّب، الضابط السابق في شعبة الإعلام في الجيش اللبناني، ناشر صحيفة **الديار** يردّ فيها على تصريح لتمرز أنّ سبب حملة **الديار** ضدّه هو أنّ شارل أيوب طلب منه 50 ألف دولار فلم يعطه[1]. وجاء في مقال أيوب:

«روجيه تمرز قال في ندوته الصحافية إنّ **الديار** طلبت منه 50 الف دولار. ولأنّه لم يدفع لها قامت بالحملة عليه. إحدى الزميلات من كبريات الصحف وسـمّاها تمرز أثناء التحقيق معه من قِبل وزير المالية انها قبضـــت منه مبلغًا من المال، كما أن أحد أصحابها أُعفي من دين سابق عليه لدى بنك المشـــرق بقيمة 12 مليون ليرة. قبل كل شيء نتحدّى روجيه تمرز أن يكون يعرف مكاتب **الديار** أو سمحنا له بدخولها. أمّا إذا كانت مشكلته مع وسطاء وهو يُقحم **الديار** في ذلك فإنه يهذي ولا عجب. فنهاية السارق نهاية هزيلة ودنيئة دائما. ومن هو تمـــرز ؟ إنّه من صنائع الرئيس أمين الجميّل الذي ســـرعان ما نبذه بعدما كشف أقنعته، قزمٌ على بابه يفتح له الباب، وسمسار في البلاط. قحباء تحاضر في العفاف. ونحن ما كنا ننتظر من قزمٍ مثله عملاً إيجابيًا لبلادنا لولا غدر الزمان وعهد باطل. ومتى كان العبيد يبنون اقتصادًا ووطنًا؟».

ثم يسخر أيوب من روجيه تمرز وعائلته: «تمرز مرشح للرئاسة ماروني ابن ماروني و«عائلة تمرز من عمر السنديان في بلادنا»، مجذّرة في الأرض، منهم بطاركة في الموارنة. اكبر سخرية للمارونية أن يكون تمرزي مرشحًا للرئاســـة، عائلة لقطاء جاؤوا من إسرائيل يهود أبناء يهـــود، عبروا إلى المغرب فمصر، وجاؤوا إلى لبنان في عهد تزوير. فتســـلّموا أرزاقنا ورقابنا. فعاثوا في البلاد الفساد وسرقوا مال الشعب وودائع المساكين ليضعوها في دول العالم شـــققًا فخمة أوكارًا للدعارة وللزناديق. وما تمرز ؟ يتحدث عن لبنان. وماذا يعرف عن لبنان؟ بالله عليكم قولوا لنا من أية قرية هو ومن هم أهله وأين عائلته ومنبعها؟ ومن أي نبع شرب؟ وتمرز أي شجرة جلس يتفيأ بظلها؟».

---

(1) **الديار**، «اين أنت يا تمرز من الديار؟»، 1 كانون الثاني 1989.

ثم يتهّم أيوب روجيه تمرز بالخيانة العظمى: «أرادت المؤامرة أن يصل (تمرز) إلى مركز ســلطة وأن يكون كوهين الثاني في لبنان، فيشـتري الضمائر ويدفع البرطيل وهو ما استطاع على قلاع **الديار** الوصول، بل بقي قزمًا أمام أســوارها يحاول بشتى الوسائل ترغيبها وأحيانًا ترهيبها وتهديدها. روجيه تمرز كل شــهر يزور إسرائيل وهو في بيروت الغربية ملكُ اليوم. كيف يرعاه البارزون في الغربية اليوم وهو تلميذ إسرائيلي نجيب، وهو شــريك إســرائيليين في شــركات عدّة في العالم؟ هل باتت الوطنية والعروبة تُشــترى بالدولارات لتغمض عينيها عن عملاء إسرائيل ؟ أم بات العميل يكافأ ويرقّى ويكرّم في زمن المؤامرة؟ سرق 154 مليون دولار من بنك المشرق، من ودائع الناس المساكين، وجاء بحماية وفّرتها له دولاراتــه، يهاجم حاكم مصرف لبنان (إدمون نعيم) الإنســان الصادق المستقيم يتهدده ويمنع الناس والمســؤولين من النزول إلى المصرف المركزي لحضور اجتماعات لإدانته. سؤال موجّه إلى كل مســؤول في بيروت الغربية قبل بيروت الشرقية: كيف تحمون عميلاً إسرائيليًا؟ وكيف تدعمون من سرق أموال الشعب؟ وكيف ترعون عبدًا في عهد الرئيس الجميل؟ أين الادعاء العام لا يتحرك وأين المسؤولون؟

في نهاية المقال مدح شارل أيوب العماد عون رئيس الحكومة الانتقالية: «العماد عون لكَ منّا التهنئة ولك منّا الإكبار. أنت صاحب الكف النظيف. أنت الذي أعلنت بوضوح أنّ تمرز يجب أن تُكشف كل خفايا قضاياه، وطالبتَ الاعلام بذلك. ونحن نلبي النداء. أين كل الهيئات الرســمية التي يجب أن تحاكم تمرز. ولماذا لا تتحرك؟ نطرح السؤال اليوم وسننشــر التقرير الكامل قريبًا والذي يكشــف كيف دفع تمرز الأموال لكمّ أفواه بعض المسؤولين ولشراء الضمائر، تغطية على سرقة أموال الشعب».

كان ميشــال عون طموحًا، وقام بعدّة مساعٍ في الأشــهر التالية لتوطيد سلطته واستعادة ما للدولة، وأحدها وضع اليد على مجموعة إنترا، والتأكّد من صحة عملها. فأمر بفتح تحقيق حول روجيه تمرز، وأصدر القضـــاء بحقّه مذكرة جلب كما ذكرنا. واســتفاد تمرز من وجود حكومتين شــرعيتين في لبنان، ومن عدم قدرة عون على تنفيذ المذكّــرة في كافة الأراضي اللبنانية، وفرّ إلى بيروت الغربية طلبًا لحماية أعدائه السابقين، معارضي الرئيس أمين الجميّـل. كما أنّ تمرز كان يهـــرب أيضًا من الالتزامات المالية التي كان يقدّمها للقيادات مسـيحية في المناطق الشرقية حيث أصبح تمرز في فترة ما «مصرف مركزي» the banker لهؤلاء ينفق عليهم بســخاء. فكان فراره إلى غرب العاصمة إشـــارة أيضًا إلى تقربه من إيلي حبيقة القائد السابق للقوات اللبنانية، والمقرّب من القيادة السورية آنذاك وخصم جعجع اللدود.

كانت علاقة تمرز بحبيقة تعود إلى 1983 ـ 1985 عندما قدّم له تمرز 100 سـهم في كازينو لبنان التابع لمجموعة إنترا، وفتح له حساب تسليف. وكان تمرز يردّ على منتقدي توزيعه الأسهم على أصدقائه: «هذه أسـهمي وأنا حرّ فيها وأوزّع على مَن أشاء»[1]. وفي غرب بيروت حلّ تمرز أولًا ضيفًا على وليد جنبلاط، الذي كانت تربطه به علاقات تجارية عبر أسهم شـركة «طيران عبر المتوسـط» التابعة لمجموعة إنترا. فقامت ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي بتأمين الحماية له في مكان إقامته في فندق سمرلند وكذلك في شقة يملكها تمرز في شارع فردان.

كشف سلوك تمرز منذ مجيئه إلى لبنان وحتى تورّطه مع الطبقة السياسية الكثير من السـذاجة في تعاطيه مع البيئة اللبنانية: إنّه في بلد يعاني من حروب طويلة، وتسيطر فيه شـريعة الغاب وسـلطة ميليشـيات، وتغيب عنه الدولة، وتمارس فيه كل الجرائم التي يتصوّرها العقل، بما فيها القتل والخطف والاغتصاب والسـرقة والنهب والتهريب. وأي رجل أعمال عالمي عاقل لن يُقدِم على الاستثمار أو الإقامة في بيئة عالية المخاطر كهذه، وأي سلوك كهذا ينافي حتمًا منطق اقتصاديات السوق. ما دفع المراقبين إلى طرح السؤال: ماذا يفعل رجل أعمال عالمي مثل روجيه تمرز في بلد كهذا سوى أنّه وصولي يبحث عن كنز في بلدان فاشلة Bargain hunter؟ أم هو فعلاً مواطن لبناني كرفيق الحريري، مثلاً، عاد بعد الغزو الإسرائيلي واحتمالات السلام؟

عمليات خطف وابتزاز

في تلك الفتـرة كانت عمليات ابتزاز الأثرياء والمتموّليـن وفرض الخوّات وخطف الرهائن لقاء فدية أمورًا واقعة في لبنان، تتم بتنسـيق أو أمر مباشـر من أعلى مستويات، وأحيانًا بتنسـيق بين جهات مافيا لبنانية وسـورية. وكان تمرز قد برز كشخص ثريّ في المناطق المسيحية، واستند إلى المال كأفضل طريقة لشق طريقه، وليس إلى قوّة ميليشيا خاصة به على الأرض. وكانت عمليات الخطف لقاء فدية يرتكبها قادة الميليشيات كمصدر تمويل إضافي. ولكن لبعض الميليشيات كانت هذه العمليات مصدرًا مهمًا. ويشرح روبير حاتم في مقابلة مع محطة **الجزيرة** في مطلع العـام 2000 أنّ الخطف لقاء فدية كان أحد موارد الميليشيا في لبنان في الثمانينيات. وهذا يصحّ أكثر في ميليشيا القوات بقيادة إيلي

(1) حازم صاغية، **موارنة من لبنان**، ص 209.

حبيقة بعد خروجه من الكانتون المسيحي عام 1986 وخسارته للمعابر والمرافئ ومصادر تمويل القوات وفقر عناصره. ويشرح حاتم عن خطف شارل شالوحي:

«كان معنا في زحلة كثير عالم هربانة، وكان فيه حرب التحرير اللي أعلنها ميشال عون (آذار 1989). وكان أحد رجال الأعمال هو شارل شالوحي، كمان هرب متلنا على الغربية. كان هو في عمله، وأخذناه من سمرلاند بالسـيارة وطلعناه على بيت في زحلة وحطّيناه بالحمام. فدفع 250 ألف دولار الزلمي، فتركناه. ورجعنا كمان واحد ثاني اسـمه روجيه كرم.. كمان خطفناه فصار فيه مشـكل. صار فيه إطلاق رصاص وأكل روجيه كرم ضرب برجله وصّل للعظم. جبنا له حكيم بزحلة. الزلمة طلع بدّه مستشفى. قال لنا حبيقة اتصرفوا شيلوه. شلناه كبّيناه على الطريق. ورجعنا خطفنا ماريوس سـيمونيدس وكان سابقًا أحد المسـؤولين مع حبيقة. خطفناه بالطريقة البوليسية نفسـها. حطيناه بالسيارة وكمان على زحلة. كمان طلب منّه حبيقة مصاري. وكان أحد مسؤولي القوات يطالب بحصّته، أسعد شفتري دفع له وقتها حبيقة 250 ألف دولار...».

سامي كليب: أسعد شفتري يطالب إيلي حبيقة بمبلغ؟

روبير حاتم: إيه مبلغ إنّه أسـعد كان بدّه ياه من ماريوس. وعم يشرح له القصة ليش بدّه مصاري. كان في قصة ريالات مزورة ودولارات وعندي ورق أنا عن الريالات المزورة. المطبعة جابوها من يحيى شمص اللي صار نائب ببعلبك. وطوني العريس وأسعد شفتري صاروا يطبعوا ريالات، ولما صرت أطلب منهم أنا بدي مصاري. قالوا لأ، هيدي المطبعة للإدارة ونعمل فيها أوراقنا ومطبوعاتنا. جنّيت عليهم وأرسلت جماعتي كسّرت الحيطان وأخدت المطبعة وبعتها. وجن جنونه أسعد شفتري».

«ولما صار إيلي حبيقة بدّه يعمل رئيس جمهورية في التسعينيات، صار بدّه يحرقني ويطلّعني إنّو أنا متبنّي عمليات وتفجيرات. قصة التفجيرات صارت مع شـارل شالوحي وطوني العريس. شارل شـالوحي بعدما خطفناه فجّرنا له السـوبر ماركت لنضغط عليه. بعدين أخذوا مكاتب منه. ورجعنا حاولنا نقتله عام 1996. وطوني العريس خطفناه لأنّه فيه أراضي عقارات للقوات اللبنانية، وحبيقة كان عنده علاقة معه، وكان عامل «حزب الوعد» جديد وبدّو يسـتولي على أراضي للقوات التي كانت باسـم طوني العريس. فلم يتنازل طوني عنها... أعطيني وما بتعطيني.. فقال لي حبيقة: تصرّف أنتَ. رحت لعند طوني وقال لي ما فيني هاي الأراضي للمسيحية وما المسيحية... ما فهم مني شو المطلوب. وأخيرًا وافق أن يتنازل لحبيقة عـن الأرض... وكمان أراضي تابعة لصندوق القوات بالأشـرفية

وصندوق القوات وأرض جبيل ومطار حالات، وما بعرف إذا أرض مطار حالات أخذها حبيقة.. يعني فيه عملية شي مليون متر مربع استيلاء على الأراضي».

سامي كليب: غير خطف المتمولين، هل شاركت بعمليات خطف أخرى بأوامر من حبيقة أو غيره؟

روبير حاتم: «حبيقة أخذ له سيارته لميشال عون بعد اقتحام قصر بعبدا، وكمان أخذ سيارة روجيه تمرز بعد خطفه، وأخذ له شقته لتمرز. وهيدا تمرز أخذناه على زحلة. وهيدا ماريوس سيمونيدس أحد المسؤولين عند حبيقة كمان خطفناه... وفي مايك نصار. أنا استدرجته من سويسرا، استدرجناه حتى ندفّعه مصاري. أخذ منه حبيقة عشرين مليون دولار...».

خطف روجيه تمرز

طموح تمرز الرئاسي تبخّر مع بدء انهيار إمبراطوريته المالية والتجارية في لبنان، حيث كانت ظروفه تتجه من سيءٍ إلى أسوأ. فهو بات الآن بحاجة إلى منقذ، وإلى دعم السوريين، أصحاب النفوذ الأكبر في لبنان، ولكن ليس لتأمين فرص نجاحه في الانتخابات الرئاسية، بل لإنقاذه من ورطاته المالية. فسعى إلى تجديد اتصالاته مع السوريين وحلفائهم في لبنان، وهي اتصالات كان قد بدأها سابقًا واستطاع مثلاً الحصول على بطاقة عبور عسكري من وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس ليستعملها أثناء زياراته إلى دمشق.

ورأى تمرز أنّ صديقه إيلي حبيقة بات يتمتّع بأفضل الصلات مع القيادة السورية أكثر من أي فترة سابقة. وأنه سيساعده في مسعاه. فقدّم له تمرز عبر معاونيه سيارة «رانج روفر» بيضاء هدية أملاً أن يقبلها ويساعده في اتصالاته. ولم يكن أحد في لبنان يقاوم إغراء المال، فوافق حبيقة أن يوفّر له لقاءً مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام في دمشق. وتحدّد موعد اللقاء وذهب تمرز إلى دمشق ومكث في فندق شيراتون والتقى خدّام أربع مرّات في منزله في المزّة، ثم عاد إلى بيروت.

أمّا في كانون الثاني 1989، بعد فراره من شرق العاصمة، أصبح تمرز محطّ أعين الطامعين بماله في غرب بيروت أيضًا، بعدما كان محط أعين الطامعين في شرقها. وباتت عناصر الميليشيات تراقبه في انتقاله من فندق سمرلند إلى شقته في شارع فردان في سيارة مرسيدس مصفحة بلون أزرق ويرافقه حرس[1]. فلم يكن ممكنًا خطفه. ولذلك اعتمد

(1) Robert Hatem, *From Israel to Damascus – The Painful Road of Blood, Betrayal and Deception*, California, Pride International, 1999, chapter 24.

الساعون أسلوب الخديعة لاستدراجه وابتزازه. وحدث أن تمّ اتصال به ووعده المتّصل بأنّه سيحدّد له لقاءً مع باسل الأسد ابن الرئيس حافظ الأسد[1].

بعد قصقصة جناحي تمرز السياسية والمالية إذًا، حان وقت الانقضاض عليه شخصيًّا والتخلّص منه. ففي شباط 1989، نجحت عناصر ميليشاوية في جرّ تمرز إلى الاعتقاد أنّ الموعد قد حُدّد فعلًا مع باسل الأسد وأنّها ستشرف على نقله إلى دمشق. وصدّقهم تمرز وقبل شروطهم بأن يأتي وحيدًا بدون حرسه وسائقه، وأن تتولى هذه العناصر قيادة سيارته المرسيدس. فتشكّل موكب من سيارتين: إحداهما سيارة تمرز المرسيدس برفقة أربعة عناصر ميليشياوية تلحقهم سيارة الميليشيا بعنصرين. ولدى الوصول إلى البقاع حوّل هؤلاء وجهة سيرهم إلى شقة في زحلة ولم يكملوا إلى دمشق. وأوهموا تمرز أنّ عليهم انتظار إشارة الانطلاق إلى دمشق من غازي كنعان مسؤول الأمن السوري في لبنان والمقيم في عنجر، وهو ليس في مكتبه اليوم. ولكن ما أن دخل تمرز الشقة في زحلة حتى أبلغوه أنّه أصبح رهينة لديهم. وكان البرد قارسًا في شهر شباط ورغم ذلك أجبروه على خلع ملابسه تمامًا واقتيد إلى غرفة الحمّام حيث مكث أسيرًا لفترة طويلة.

في الأيام الأولى من خطفه ظنّ تمرز أنّ الأمر متعلّق بمخالفاته وفضائحه في المصارف والشركات. فباشر حديثه مع الخاطفين بالشكوى من «حاكم مصرف لبنان إدمون نعيم الذي يطلب رأسي». ولم يكترث الخاطفون بهموم تمرز، بل كان تحقيقهم معه والذي استمرّ عشر ساعات يركّز على دفع فدية. وحُرم من الطعام والتدفئة حتى يتعاون في دفع الفدية. وكان تمرز يكرّر لهم أنّ ثروته غير منقولة وهي في استثمارات وشركات وليست مودعة في المصارف، وليست سائلة على أي حال. وأنّ مبلغ 12 مليون دولار الذي يطلبونه كبير جدًّا ولا يستطيع توفيره بسرعة. ويبدو أنّ تمرز تعرّف على هويّة خاطفيه فعرض عليهم بدل الفدية أن ينفّذ مشاريعًا لميليشياهم تخلق فرص عمل لعناصرهم الفقيرة وتحقّق لهم الثروة. ولكن قادة الخاطفين رفضوا هذا العرض وأمروا حرّاسه برفع درجة الضغط والتعذيب إلى درجة أنّ تمرز شارف على الموت مرّتين. ولم تغب مشاكله مع الدولة عن ذهنه في أسوأ لحظات اعتقاله، فكان يقول لخاطفيه عندما يطالبونه بالمال: «مشكلتي الكبرى هي إدمون نعيم! ساعدوني أن أجد حلًّا معه. إنّه لا يبالي ببنك المشرق أو بالبنوك

(1) اعتبر مراقبو سورية أنّ باسل الأسد هو وريث حافظ الأسد الأبرز في الحكم ولكنّه قضى في حادث سيارة في كانون الثاني 1994).

في باريس وسويسرا. كلّ ما يهمّه هو تدميري. لو كنت موجودًا في باريس الآن لما سمحت لنعيم في تفليس بنوكي في أوروبا»[1].

في تلك الأثناء انتشر خبر اختفاء تمرز في بيروت وانطلقت حملة للبحث عنه وجرى اتصال بالسلطات السورية. فأُبلغ المتّصلون بأنّ سورية لا تعرف شيئًا عن الموضوع، ولا داعي للاتصال مرّة ثانية. وكانت تلك المصيبة أسوأ حلقة في مغامرات تمرز في لبنان، حيث تعرّض في الأسر للتعذيب والتجويع والاهانة ليدفع الفدية. وكان يشرح لخاطفيه أنّه لا يملك سيولة فورية، ولكنه صاحب مشاريع وشركات ويقدر أن يوفّر لهم المال عبر مصارفه. وكان تمرز على علاقة مع مسؤولين سوريين هما عدنان حمداني وإياد محمود ولكن خاطفيه كانوا على علاقة مع سلطة أعلى من هؤلاء، هي نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام مباشرة[2]. كما طلب منه خاطفوه أن يكتب على الورق تفاصيل علاقته بهذين المسؤولين والمبالغ التي دفعها لهما، وذلك بطلب من مرجعية ميليشياهم في القيادة السورية.

ومع الوقت اقتنع تمرز بأنّ أصدقاءه السوريين ووليد جنبلاط لن يستطيعوا إنقاذه. وبعدما أبلغه خاطفوه أنّ موته لن يغير شيئًا إذ سينتشر خبره في البلد أنّه كان «عميلاً إسرائيليًا تمّت تصفيته»، رضخ أخيرًا وبدأ يتعاون لتأمين المال لخاطفيه لإطلاق سراحه. فأعطاه خاطفوه هاتف خلوي يجري اتصالاته ويحوّل المال إلى رقم حسابهم في فرع Wedge Bank في شتورة. فاتصل تمرز بزوجته في نيويورك ثم بمساعدته واسمها نهى في باريس، ثم بصديقه فيليب تابت المسؤول في شركة طيران عبر المتوسط التي كان يملكها تمرز. وهكذا بدأ المال يصل إلى البنك في شتورة. فاستلمته عناصر الميليشيا ونقلته في حقائب جلدية.

استغرق خطف تمرز في زحلة 25 يومًا إلى أن بلغ مجموع ما وصل من مال إلى حسابات الخاطفين 5 ملايين دولارًا، وهو كل ما استطاع تمرز تأمينه خلال فترة قصيرة. فكان هذا المبلغ كافيًا للخاطفين. وتوزّع المال زعماء الميليشيا التي خطفته ومسؤولون سوريون ولبنانيون إضافة إلى منح مبلغ لتأسيس محطة تلفزيونية باسم «تلفزيون المشرق» موالية لسورية. ثم اقتيد تمرز إلى غرب بيروت حيث أُطلق سراحه.

(1) Robert Hatedm, chapter 24.

(2) Robert Hatedm, chapter 24.

هذه التجربة حطّمت كل ما تبقى من آمال لدى تمرز في الاستمرار في لبنان، وأقنعته أن يغادر البلاد فورًا وإلى غير رجعة. ولكن الميليشيا لم تكتفِ بالفدية، بل عمدت إلى تزوير أوراق سيارته المصفحة ونقلت ملكيّتها إلى اسم أحد مسؤوليها. كما احتلّت الميليشيا نفسها شقة تمرز في شارع فردان ولم تخلها إلا بعدما دفع مالكوها مبلغ 50 ألف دولار.

في مقابلة مع الاعلامية ماغي فرح في 20 شباط 2000 على شاشة «تلفزيون المستقبل»، نفى إيلي حبيقة القائد السابق للقوات اللبنانية أنّه أمر بخطف تمرز. ولكنه ذكر أنّه قبض من تمرز مبلغ مليون دولار «بعدما أوهمه أنّه قبل عرضه أن يقتل عناصره، بناء على طلب تمرز، الدكتور إدمون نعيم حاكم مصرف لبنان آنذاك»[1]. ولكن في مقابلة على قناة الجزيرة عام 2000 سأل سامي كليب روبير حاتم: «أرى هنا صورة روجيه تمرز وقيل إنّ روجيه تمرز هو الذي دفع لك من أجل نشر الكتاب الذي نشرتَه. وروجيه تمرز كان قد خُطف وكنتَ أنتَ مسؤولاً عن خطفه على ما يبدو في تلك الفترة. ما الذي حصل تحديدًا وما هي علاقتك بروجيه تمرز، وعلاقة روجيه تمرز بإيلي حبيقة؟

أجاب روبير حاتم: «روجيه تمرز كان رجل أعمال. وقتها عمل العماد عون معركة التحرير فلجأ تمرز إلى المنطقة الغربية وأقام بأوتيل السمرلاند، وصار يتردد على رجل صاحب نفوذ قوي مع سورية. إيلي حبيقة كان يعرف تمرز من أيام بيروت الشرقية، وكان

(1) جريدة «**السفير**»: «حبيقة يدافع عن نفسه تلفزيونيًا»، 21 شباط 2000. في 7 كانون الثاني 2006، ذكر موقع «المجلس الوطني للحقيقة والعدالة والمصالحة في سوريا» المعلومة التالية المتعلقة بنائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام: «جريمة اختطاف رجل الأعمال اللبناني روجيه تمرز في شهر شباط 1989 لدوافع تتعلق بالابتزاز الذي يهدف إلى الحصول على مبلغ 12 مليون دولار. وتشير المعلومات التي توردها الوثائق المتوفرة إلى أن عبد الحليم خدام أعطى أوامره لإيلي حبيقة، وقد كانا يشكلان عصابة واحدة، لتنفيذ هذه الجريمة من أجل هدف آخر يتصل بالصراع بين أطراف المافيات المخابراتية السورية، حيث كان خدام يريد معرفة حقيقة العلاقة التي تجمع بين روجيه تمرز من جهة وضابطي المخابرات السورية العميد عدنان حمداني والعميد إياد محمود. وتشير الوثائق المتوفرة إلى أن المبالغ التي حصّلتها العصابة من روجيه تمرز تقاسمها كل من عبد الحليم خدام وغازي كنعان وأسعد حردان والنائب زاهر الخطيب لتمويل قناته التلفزيونية ـ تلفزيون المشرق وآخرين. وقد تم تحويل المبلغ من الجهات التي دفعت الفدية إلى حساب بنكي يخص أفراد «العصابة» اللبنانية ـ السورية في بنك Wedge ـ فرع شتورا http://www.hrinfo.net/ ومجلة «**البيان**»، الامارات، 2 شباط 2000).

تمرز على علاقــة مع رينه معوّض عديله لإيلــي حبيقة[1]. وكان حبيقــة يتردّد عند رينه معوّض، وفتح تمرز خطوط مع إيلي حبيقة ليساعده في فتح إذاعة. وكنت معه في Chez Martin شــايفه قاعد معه. وبعدين صار حبيقة ينزل على الســمرلاند يتردّد على تمرز، وطلب مني نحضّر لتمرز «مشروع»... وجمعنا معلومات كيف بيحضر الزلمة ومين اللي عنده، ومعه حماية من وليد جنبلاط. وكان إيلي حبيقة يريد أن يبتزّ منه مصاري. عرفت أنّ تمرز معه جميع أنواع الثروات.. وعرفت هيك بعد ما عملت برمة عليه تشــوف شو عنده. بتعرف إنها عملية بدها وقت.. وكمان عرفــت أنّ عنده عربية مصفّحة ومعه أربعة مرافقين من جماعة وليد جنبلاط بيتنقّلوا معه بالسمرلاند. بلّغت حبيقة هالشيء وقلت له بــدّك يصير فيه أكشــن ولا كيف؟ قال لي لأ.. هــلأ عم نأخذه بالسياســة. كيف نأخذه بالسياســة؟.. وهّمناه لتمرز إنّه «عندك موعد مع باسل الأســد، عم نظبّط لك موعد مع باسل الأســد». والزلمة كان بيهمه يفتح علاقات بســورية وفكّر بالموضوع. وعاد تمرز واقتنع بموضوع الموعد. فقلنا له بدنا نجي لعندك بهاليومين نظبّط لك الموعد، قال OK. رحنا لعنده بالســمرلاند وقلنا له حكينا مع غازي كنعان وقال كنعان OK بس بدنا نطلع على زحلة عندنا شــوية شــغل.. ووثق فينا تمرز وقال لنا OK. بعدها ركبنا معه بسيارته وطلعنا على زحلة، كنت أنا مصادِر بيت بزحلة... ورحنا عالبيت وفوق قلنا له إطلع معانا نقعد شــوي بس يجي الـ OK من غازي كنعان منكمّل. قعد عندنــا وجئنا ووضّحنا له القصة. وبعدين اعطيناه مكتوب بخط إيده لإيلي حبيقة».

سامي كليب: يعني لو ترجمنا الوارد في الرسالة إنّ المبلغ الذي قدمه ليس كافيًا. شو هو المبلغ الذي طلبه حبيقة من روجيه تمرز ولم يدفعه؟

روبير حاتم: «إيلي حبيقــة كان بدّه 12 مليون دولار. جنّ جنونــه تمرز قال ما معي 12 مليون... كل مصرياتي عامل فيهم مشــاريع. وكان عم يحكي بلهجة مصرية، قال لي «أنا بأعمل مشاريع ما عنديش المصاري دي كلها». وسلّمته ثاني مكتوب من حبيقة، عم بيسأله عن الضباط اللي بيعرفهم في سوريا... عدنان حمداني والضابط إياد محمود».

سامي كليب: بعد ذلك كيف حُلّت القضية معه؟ هل دفع أموالاً؟

روبير حاتم: «ألحّ إيلــي حبيقة علي «اضغط عليه، اضغط عليــه».. بس الزلمة كبير بالعمر، كيف أضغط عليه؟ أنا ضغطت عليه بالكهربــاء.. كهربته.. وصرت كبّ عليه مي

(1) رينه معوّض هنا هو شخص آخر وليس رئيس الجمهورية الراحل رينه معوّض.

مســقّعة والطقس برّا كان برد، وكثير ســقعة المي فوق بزحلة. قلت لإيلي حبيقة الزلمة ما بيحمل ويمكن يموت...»

سامي كليب: المهم أنك بدأت تعذيب روجيه تمرز؟

روبير حاتــم: «الزلمة بالآخر إنهار وحسّــينا مرتين إنّه مــات... إزرقّ كليًا من البرد فأخرجناه من الحمّام ودفيناه. ورجعنا قلنا لإيلي حبيقة إن الزلمة ما بقى يحمل، بيموت. الرسالة من تمرز تؤكد إنّو أنا لم أتصرّف من رأسي لإنه بعدها صرنا أصدقاء معه، ونأخذ معه موعد نحكي بهالمواضيع كلها. وقال تمرز لحبيقة أنا بساعدكم بمشاريع... بعمل لكم مطار وبيساعدنا بمشاريع اجتماعية بيظبطلنا وضعنا. وكمان بيجيب مصاري لإيلي حبيقة وبيشغّل الشبيبة. وكان يقول لحبيقة: أنا مســتعد نتعاون.. نعمل شغل، نعمل شيء. بس حبيقة ما كان همّه الشغل هو همّه الآن المصاري لأنّ فيه عالم ـ بعيدًا عنّك ـ بيناتهم وليد جنبلاط بدهن من حبيقة مصاري، وعدة مسؤوليات مالية».

سامي كليب: نعود إلى روجيه تمرز كيف انحلّت القضية معه؟

روبير حاتم: «بعدما انهار روجيه تمرز ووافــق يدفع مصاري ويحوّلهم عالبنك، نزل فادي ساروفيم على الغربية، وفتح حساب بإخراج قيد مزّور وجاب رقم الحساب. وطلع على زحلة وعطى رقم الحساب لتمرز، وأعطاه تليفون دولي لأن زحلة ما كان فيها خطوط».

ســامي كليب: «طيب، أنت طبعًا شــاركت بعمليات قتال وقتل وما إلى ذلك. لماذا (روجيه تمرز) لم تكمل عليه ما طلب منك حبيقة آنذاك. في الواقع أسألك سؤال، لأنه قيل إنه روجيه تمرز عرض عليك مبلغ مالي كبير هل هذا صحيح خلال سجنه؟

روبير حاتم: «لا أبدًا.. أبدًا ولا قرّبت منه، طلب مــرة كنت عم بعزمه عالأكل صار يترجاني باللغة الإنجليزية يقول لي please be my friend ما فيه مجال أنا، أنا للواقع للآخر معه، بدفع كل المصاري. حتى ليرة ما أخدت منه. بعدين.. قال إنه فادي ساروفيم أخذ 50 ألف دولار من تمرز ليبعثلنا إياها لألنا نحنا الشــباب ـ أنا وبوب اللي كنا مسؤولين عنه. كان في 4 شباب بالبيت، حميد وبوب وسمير وزهير. قال لهم دفعلنا 50 ألف دولار، لأنّه عملنا له أكل وخدمناه.. صرنا بالآخر بعد ما دفع الفدية صرنا نريّحه ونشــتري له جرائد. فصار يقرأ عن إدمون نعيم وكيف عم يتصــرف تصرفات بالبنوك التي يملكها تمرز. صار يطلب منا إنه نحكي بطريقة ما مع إدمون نعيم حتى ما يتصرف هيك... بس ظليت اتصل بتمرز، ظليت سلّم عليه بعد ما خرج من لبنان واتصل فيه وأطمئن عليه».

سامي كليب: هل صحيح إنه موّل كتابك؟

روبير حاتم: «أبدًا لأ ما إلو علاقة ولا شيء.. يعني عدّة أشخاص ساعدوني. بس تمرز شو بدّه من حكاية التمويل. ما كان بدّه شي. بس وعدني أنّ لديه علاقات ممكن تساعدني. المهم ساعدني شاب أميركاني من أصل لبناني هو ساعدني بالكتاب وكل شي»[1].

دور عبد الحليم خدّام

في مقابلة مع الإعلامي السوري نزار نيّوف عام 2006، ذكر روبير حاتم أنّ «عملية خطف المصرفي روجيه تمرز كانت بأمر عبد الحليم خدام من أجل تشليحه 12 مليون دولار. كنّا في شباط 1989 وفجأة أمرنا عبد الحليم خدام بخطف تمرز».

نيّوف: هل كان ذلك لسبب سياسي من القيادة السورية، أم بدافع شخصي من خدام؟

روبير حاتم: «لا، كان الأمر لسبب شخصي. خدّام كان وحشًا ومجرمًا حقيقيًا مثل شريكه رفيق الحريري، لا يمكن أن تشبع عيناه إلا بتراب القبر. كان يريد مالاً من تمرز... وحين اندلعت حرب الشرقية في مطلع 1989 انتقل إلى بيروت الغربية حيث فتح قنوات اتصال مع وليد جنبلاط وبعض السوريين. وكان جنبلاط يقشّطه مصرياته ـ يشلّحه أمواله ـ مقابل تأمين الحماية له ولأعماله. وكان تمرز يقيم في ذلك الوقت في أوتيل السمرلاند. وقد زوّده وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس بتصريح خاص لعبور الخط العسكري على الحدود وبقية الحواجز الأمنية السورية. وعندما صدرت أوامر خدام لحبيقة بخطف تمرز، أوكلت المهمة لي كالعادة. وتوجّهت إلى بيروت الغربية حيث يقيم. واستنتجت بعد مراقبته أربعة أيام أنّ من المستحيل خطفه بالقوة، ولا بد من الاحتيال عليه بسبب الحراسة

(1) ملاحظة المؤلف: لقد اشترينا كتاب روبير حاتم باللغة الانكليزية من شركة amazon، وهو مطبوع بشكل جيّد ومجلّد، ولكنّه كُتب بلغة انكليزية ركيكة جدًا مليئة بآلاف الأخطاء الاملائية والقواعدية إذ لم يخضع لأي تدقيق حول المعلومات وتشوبه تواريخ مغلوطة لا حصر لها. وتبقى قيمته أنّه من الشهادات القليلة الصادمة التي لا تحاول تجميل زمن الحرب أو مذكرات البعض وشهاداتهم «النظيفة إجمالاً» أو «لو عاد الزمن إلى الوراء فسنقوم بنفس الأمور». فالعفو الذي صدر عام 1991 إنمّا شجّع على مثل هذه المواقف والتصريحات السافرة وغير النادمة. وقد يشكّل مضمون كتاب حاتم حول عدد كبير من الأشخاص في لبنان وسورية اتهام أو على الأقل مساءلة في أي بلد يحترم القوانين. وحتى لو أعفى القانون عن ارتكابات في زمن الحرب فهذا لا يعني عدم وضع النقاط على الحروف واستخراج الحقائق وتحليلها وبحثها.

المكثّفة له من قبل عناصر جنبلاط. وكانت الحيلة أن أتصل به وأخبره أنّ باسل الأسد يريد مقابلته لأني كنت أعرف أنّ تمرز يريد أن يشرب من رأس النبع، وأن الطُعم الوحيد الذي يمكن أن أصطاده به هو باسل الأسد. فهو كان يريد إقامة علاقات مع رؤوس النظام السوري الكبيرة لكي يتخلص من ابتزاز زعرانهم المحليين مثل وليد جنبلاط. وكان يريد بشكل خاص الوصول إلى غازي كنعان وباسل الأسد من أجل مشاريع مشتركة. وعندما سمع تمرز بموضوع المقابلة انبسط كتير. وشرحتُ له أنّ رجال باسل الأسد هم مَن سيتولى نقله إلى البقاع حفاظًا على أمنه وسلامته فصدّق الرواية وفي الموعد المقرّر توجهت إلى فندق السمرلاند وأخبرته أن موعد الاجتماع مع باسل الأسد سيكون في السابعة مساءً. فصرف حراسه وسائقه وتولى أحد رجالي (زهير) قيادة سيارته المرسيدس به، بينما قدتُ أنا سيارة المواكبة وذهبنا إلى شقتي في زحلة. وحين وصلنا أخبرته بصراحة أنه رهينة عندنا ولا يوجد أي لقاء مع باسل الأسد والأمر كان مجرد حيلة.

«... كان مطلب عبد الحليم خدام واضحًا وقاطعًا: على تمرز أن يؤمّن 12 مليون دولار نقدًا. لكن تمرز أكّد أنه لا يوجد معه سيولة وأنه على خلاف مع حاكم مصرف لبنان إدمون نعيم ولا يستطيع تأمين المبلغ وأنّه مستعد لإعطائنا شيكًا بالمبلغ. لكن خدام وحبيقة لا يتعاملان بالشيكات كي لا تكون أدلة ضدهما يومًا ما. وتولّى التحقيق مع تمرز والضغط عليه أسعد شفتري وبول عريس حتى الثالثة صباحا. لكنّه لم ينهَر رغم برده وجوعه وتدهور صحته. وعندها استدعاني حبيقة إلى دمشق وأعطاني رسالتين إلى تمرز: واحدة لكي يجيب عليها والثانية ليفكّر بها. وفي الواقع رسالة حبيقة أملاها عليه عبد الحليم خدام رغم أنها موقعة من حبيقة. فما ورد فيها كانت مطالب خاصّة من خدام الذي أراد بالإضافة إلى 12 مليون دولار، أن يعرف طبيعة علاقة تمرز باثنين من ضباط المخابرات السورية هما عدنان حمداني وأياد محمود».

«وأعطاني تمرز ردّه على الرسالة في عشر صفحات بعضها استعطاف مثل: «أنا قلبي ضعيف منذ طفولتي وأغيب دائمًا عن الوعي ولم أعد قادرًا على التحمّل... أرجوكم أعطوني فرصة ثانية لأعوّض لكم كل شيء. أنا لا أملك أموالاً سائلة ولكني أملك استثمارات وعقارات ومشاريع وبإمكاني أن أعطيكم ما تريدون بعد أن تطلقوا سراحي... إلخ». وفي بقية رد تمرز أكّد على أنه التقى بالعميد حمداني قبل ثلاث سنوات أي في العام 1986 عبر شخص يدعى إيلي بيطار من أجل الاستثمار في سوريا في مشروع زراعي تعود 50 بالمئة من أرباحه للحكومة السورية والباقي لبنك المشرق. وأنّ من كان سيشرف

على المشروع هو مهندس زراعي أميركي يدعى جان هيليكين. وأكد تمرز في جوابه على أسئلة خدام أن «العميد حمداني أمّن له اجتماعًا مع رئيس الوزراء السوري عبد الرؤوف الكسم ووزير الاقتصاد محمد العمادي ووزير الزراعة».

يتابع حاتم: «أثناء ذلك تابع الشفتري وعريس تعذيب تمرز الذي كان يردد: «الأموال للتوظيف والاستثمار وليست للتخزين. من أين أملك 12 مليون دولار سيولة». وعرض تمرز تمويل مشاريع خاصة بحبيقة وخدّام تعود عليهما بأرباح كبيرة، لكنهما رفضا. فقد كانا يريدان المال نقدًا ولا شيء غير ذلك. وكان حبيقة ورئيسه خدام يديران اللعبة من دمشق على الهاتف. وأعطونا أوامر بزيادة الضغط عن طريق التعذيب والتجويع، فأخضعناه للتغطيس بالماء البارد والصدمات الكهربائية وشارف على الموت أكثر من مرة. وأشهد للتاريخ أني أعجبت بصموده وقدرته على المقاومة رغم عمره ومرضه. ولكن في النهاية سحقه التعذيب والألم فكل شخص لديه قدرة محدودة على التحمّل. ووافق على دفع خمسة ملايين دولار نقدًا. فأعطاه فادي ساروفيم رقم حساب مصرفي بإسم مزوّر في «ويدج بنك» فرع شتورا، وهاتفًا دوليًا للاتصال بعائلته وأصدقائه وشركائه لتأمين المبلغ. وعندما بدأت الأموال بالوصول تنفس قادة العصابة الصعداء. ووصلت الأموال إلى المصرف، فوضعها فادي ساروفيم في حقائب ونقلها إلى دمشق. ووُزّعت الأموال على حبيقة وخدام وغازي كنعان وأسعد حردان بالإضافة لمبلغ لتعويم تلفزيون «المشرق» الذي كان يملكه زاهر الخطيب».

تمرز يحكي عن عملية الخطف

قال تمرز: «خطفوني يوم 20 شباط 1989 لمدة 20 يومًا وأطلقوني يوم 10 آذار وصودف إطلاقي أنّه يوم عيد ميلادي بعدما دفعت لهم الفدية. وبسبب التعذيب الجسدي الذي مارسه عليّ الخاطفون أثناء فترة الخطف تدهورت صحتي وتلاشت قواي. ومنذ تلك الفترة وحتى اليوم (26 سنة) لم أستعد صحتي كاملة. فلقد وجد الأطباء سمًّا في دمّي. وكذلك بسبب التعذيب وقعت في كوما واقتربت من الموت. إذ كانوا يرفضون أن يعطوني ماءً لأشربه لفترات طويلة. ففي مرّة أبقوني ثلاثة أيام بدون ماء للشرب. وكانوا يضربونني مرارًا ويسخرون من لهجتي التي تداخلت فيها اللبنانية بالمصرية. ولكن في الأيام الأخيرة كانوا يخفّفون أسلوبهم الفظ وقساوة التعذيب بعدما كنتُ أدفع المبالغ لقيادتهم ومباشرة للخاطفين الذين كانوا يتولون حراستي. فقال لي الحرس أنهم لن يقتلوني حتى لو جاءهم

الأمر بذلك. ورغم أنّ سورية كانت ضدي بشكل عام إلا أنّه كان لدي أصدقاء في دمشق ومنهم مصطفى طلاس وزير الدفاع الذي أرسل فريقًا عسكريًا إلى بيروت بعدما تركني الخاطفون ليرافقني إلى دمشق. ومن مطار دمشق أرسلوني إلى أثينا حيث اهتمّت بي السفارة الأميركية ومنحتني أوراقًا ثبوتية. إذ كان لدي «الغرين كارد» الأميركي. واحتجت أن أبقى في المستشفى في أميركا مدّة ثلاثة أشهر للعلاج من السم الذي دسّه الخاطفون في شراييني.

ولدى سؤال المؤلّف عن علاقاته المالية وغير المالية وكيفية تمويله حبيقة، عندما واجه الأخير صعوبات بعد مغادرته المنطقة الشرقية. أجاب تمرز: «عندما غادر حبيقة المنطقة، تابعت مساعدته ليواجه مسؤولياته المالية ولكني بقيت محايدًا قدر المستطاع في حربه الكبرى مع خصومه (1985 ـ 1987)».

لقد غادر أمين الجميّل لبنان مباشرة بعد انتهاء عهده في أيلول 1988، وبعدما هدّده سمير جعجع وأزال معالم نفوذه على الأرض. وهذا ما مهّد فعلاً لانهيار إمبراطورية تمرز، وأدّى إلى فراره من شرق بيروت إلى غربها واختطافه في شباط 1989.

في حديثه إلى الصحافي غسان شربل، اتهم سمير جعجع أمين الجميّل بأنّ اهتمامه الأول كان منصبًا على تدمير معالم الدولة، «لأنّ مجيء عهد طبيعي بعد أمين الجميّل سيؤدي إلى فتح ملفاته وملفات عهده. تصوّر لو جاء عهد طبيعي بعد أمين الجميّل، كان لا بد أن يفتح ملف إنترا وصعودًا» (أي وملفات أخرى)[1].

بعد مغادرته لبنان، حلّ أمين الجميّل في الولايات المتحدة، ثم استقرّ في فرنسا لمدّة عشر سنوات. وطيلة عقد التسعينات وحتى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، كانت مسائل ارتبطت بعهده (1982 ـ 1988) تصعد إلى السطح. إحداها تتعلّق بدور روجيه تمرز في صفقة بيع 6,000 جواز سفر لبناني إلى حكومة ألمانيا الغربية لقاء مبلغ من المال بلغ بضعة ملايين من الدولارات. وظهرت تقارير أنّ الرئيس الجميّل أذن لصفقة الجوازات لألمانيا، ما كان سيساعد الحكومة الألمانية على طرد آلاف اللبنانيين والفلسطينيين ممن لا يحملون أوراقًا ثبوتية، والذين لم تمنحهم ألمانيا حق اللجوء على أراضيها. وأنّ علاقة الجميّل مع فرانتس يوزف شتراوس Franz Josef

(1) غسان شربل، «سمير جعجع يتذكّر»، **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانية**، بيروت، رياض الرّيس للكتب والنشر، 2011، ص 241.

Strauss رئيس حكومة ولاية بافاريا ورئيس الحزب الاجتماعي المسيحي CSU في بافاريا، لعبت دورًا في الصفقة. إذ أنّ الحزب الذي رأسه شتراوس في بافاريا كان الحليف الأساسي للحزب الديموقراطي المسيحي CDU الذي رأسه هلموت كول. وفي تموز 1991، استُدعي أمين الجميّل للمثول أمام المحقّق العدلي في بيروت كشاهد في قضية الجوازات، والتي اتهم بلعب دور فيها جميل نعمة مدير عام الأمن العام صاحب صلاحية توقيع الجوازات لتصديقها. ولكن الجميّل اكتفى بكتابة رسالتين إلى المدعي العام دون أن يحضر إلى لبنان.

وقضية أخرى ضد الجميّل كانت حول سوء استعمال المال العام في صفقة طائرات هليكوبتر من ماركة بوما الفرنسية للجيش اللبناني. كما ظهرت تقارير أنّ الجميّل تناول طعام الغداء مع شمعون بيريز، زعيم المعارضة الإسرائيلية في حزيران 1991[1].

سأل المؤلّف روجيه تمرز عن طبيعة علاقته بأمين الجميّل، خاصة أنّ كلامًا كثيرًا ظهر عن جفاء بينهما بين 1986 و1988، وأنّ ظروف مغادرته لشركة إنترا وتعيين جميل إسكندر، نسيب أمين الجميّل، كان نتيجة سوء تفاهم بينهما. ذلك أنّ الانطباع الذي تركه مجمل مقابلات تمرز مع المؤلف أنّ علاقته بأمين الجميّل كانت صداقة حميمة.

فقال تمرز «أنا وأمين كنّا صديقين وهناك علاقة عائلية عبر زواج إثنين من ابناء العم. ومغادرتي إنترا لم تكن مبادرة من أمين بل الضغوط السياسية. ولذلك، فالنقاش

---

(1) عاد أمين الجميّل إلى لبنان عام 2000 في عهد إميل لحود وشرع في مناهضة كريم بقرادوني رئيس حزب الكتائب آنذاك. ثم ترأس الجميّل «الحركة الإصلاحية الكتائبية» التي اعتبرها الرأي العام حملة لاستعادة نفوذ آل الجميّل في الحزب، بعدما فقدوه في انتفاضة القوات في آذار 1985 ووفاة المؤسس بيار الجميّل عام 1987. وقد شرح الأستاذ كريم بقرادوني للمؤلف أنّ حملة أمين الجميّل ضدّه وُضعت في إطار أنّ بقرادوني نهب شيئًا لا يخصّه، وكأنّه غريب عن الكتائب وكأنّ الكتائب إقطاع عائلي. ففي آب 2002 اشتعلت حرب البيانات بين الجميّل وبقرادوني، وجاء في بيان بقرادوني أنّ أمين الجميّل اجتمع مع أرييل شارون في منزل العائلة في بكفيا حيث أيّد شارون ترشيحه لرئاسة الجمهورية ضد كميل شمعون. وأنّ الجميل بعث «مندوبًا خاصًا» للتفاوض مع شارون في إسرائيل خارج إطار المفاوضات السرّية وأنّ الجميّل واصل علاقته مع إسرائيل بعد عهده «بدليل تعزيته بإسحاق رابين وغيرها الكثير». وأضاف ردّ بقرادوني: «ولا داعي للتذكير بما فعله مستشار الرئيس أمين الجميّل السيّد روجيه تمرز بالاقتصاد اللبناني ولا بالصفقات التي تمّت في عهده ومنها صفقة البوما الشهيرة». (المصدر: **جريدة السفير**، «حرب بيانات بين الجميّل وبقرادوني: اتهامات متبادلة تطال العلاقة بإسرائيل»، 23 آب 2002).

الذي يبقى في هذا الموضوع هو إذا كان أمين قادرًا في وقتها على استعمال صلاحياته كرئيس للجمهورية في وقف إزاحتي عن رئاسة شركة إنترا أم لا. ولكن هذا النقاش لن يؤدي إلى نتيجة وسيكون عديم الجدوى. ذلك أنّ الحقيقة الأساسية حول ظروف إزاحتي هي أنّ شركة إنترا وبنك المشرق كانا في وضع ممتاز وقوي على الساحة اللبنانية، وبالتالي أصبحتُ أنا قويًا أيضًا، وربّما قويًا أكثر من اللازم بنظر البعض. وهكذا بدأت النصائح تردني من عدّة أطراف أن أستقيل من منصبي وأغادر لبنان. حتى تبيّنت أهميتي. إذ في فترة خطفي وغيابي عن بنك المشرق، وبدون خبرتي وتوجيهاتي وإدارتي، وصل بنك المشرق إلى التعثّر».

ويضيف تمرز: «لقد وسّعتُ عمليات بنك المشرق وحجمه على الساحة عبر شراء عدد من البنوك الأجنبية التي كان أصحابها يغادرون لبنان في تلك المرحلة الخطرة. وأحد هذه البنوك كان «كيميكال بنك». وكانت الصفقات تتضمّن مكاتب وعمليات هذه البنوك. كما اشتريت عقار «الانترناشنال كولدج» في تلال جنوب مطار بيروت وما زالت من أملاكي حتى اليوم».

ولدى سؤال تمرز عمّا هي الملفات الثلاثة التي حكمته بموجبها المحكمة العسكرية، أجاب:

«كان هناك ثلاثة ملفات جمعوها ونفخوا فيها وجعلوا منها قضية عظيمة في محاولة لاظهاري وكأني كنتُ أتعامل مع إسرائيل أو أني موالٍ نشط لإسرائيل. الملف الأول كان أني شهدت في محكمة تجارية في أوروبا لصالح رجل أعمال بريطاني يهودي هو البارون روبرت ماكسويل. وليس لهذه القصة علاقة بإسرائيل. والثانية كانت تقريرًا مفبركًا أنّي اشتريت شركة بترول في إسرائيل. وتبيّن بعد البحث أنّ هذا غير صحيح. والملف الثالث أنّي كنت ـ بطريقة ما ـ ضالعًا لعدّة سنوات في استصدار جوازات سفر لفلسطينيين لكي يحصلوا على الجنسية اللبنانية. أمّا في عالم الواقع فستبدو هذه الدعاوى الثلاثة مضحكة. ولكن في تلك الأيام وفي ظروف الحرب الأهلية في لبنان عام 1989، كانت التهم كافية للوصول إلى أحكام ضدي. ما دفعني إلى المنفى. ولذلك فهذه الملفات مكّنتهم من تحقيق هدفهم تمامًا وهو إبعادي عن لبنان».

في حديثه مع المؤلف، بدا تمرز ناقمًا على وزير العدل السابق عدنان عضّوم وخاصة دور عضّوم كقاضٍ في المحكمة التجارية، كما اعتبره تابعًا لسورية، وأنّه كان لسورية عملاء

داخل المصرف. ولقد سأل المؤلف تمرز أن يدعم موقفه من عضّوم بأمثلة ودلائل ولكن جوابه كان تهمةً غامضة بدون دليل ساقها بحق عضّوم[1].

ولدى سؤال تمرز عن اجتماعه برجال الانتربول (البوليس الدولي)، ولماذا استنتج أنّ ملفّهم كان فارغ المضمون. أجاب تمرز: «إنّ الانتربول لا يتناول في عمله ملفات جرائم سياسية أو دعاوى سياسية. ولذلك عندما أوقفوني في المغرب كان ذلك على أساس شكوى مفترضة. ووصل ملف الانتربول من السلطة اللبنانية إلى المغرب، ولكن لم يكن فيه مضمون ذا أهمية. ولذلك أخلوا سبيلي فورًا».

(1) القاضي عدنان عضوم ذاع صيته في لبنان كقاضٍ نزيه أثناء توليه رئاسة المحكمة التجارية بين الأعوام 1983 و1993، وأصدر أحكامًا في قضايا إفلاس وتعثّر عددٍ من البنوك في مطلع التسعينيات وُصفت يومذاك بالأحكام المهمّة، نظرًا لأثرها في لجم كابوس التعثّر الذي أحاط بالمصارف اللبنانية في تلك المرحلة. ثم تسلم رئاسة محكمة جنايات جبل لبنان بين عامي 1993 و1995 حتى تاريخ تعيينه مدعيًا عامًا للتمييز في آب 1995. وعانى عضّوم من ضغط الملفات على القضاء ومن قلّة أعضاء الجسم القضائي في لبنان مقارنة بعدد القضايا التي كانت تحال عليه، ومن صعوبة منح الملفات الوقت الكافي، حيث تراكمت مئات الملفات. فكان عضّوم ينجز ثلاثين ملفًا كل شهر في حين كان يرده شهريًا أكثر من تسعين ملفًا.

الفصل 19

تداعيات سقوط إمبراطورية تمرز

نماذج عن المخالفات المصرفية التي ارتُكبت في بنك المشرق تدّل على أنّ مرتكبها كان نموذجًا لظاهرة فريدة من نوعها، كرّسته إمبراطورًا على مملكة اقتصادية. ورغم تحفظّات الخبراء على أسلوبه في القيادة وعلى فكره في المغامرة، تحصّن السيّد تمرز بحرية التصرّف، وبمركزية القرار، والتحرّر من رقابة كافة السلطات. فارتكب أخطاءً هزّت القطاع المصرفي الذي تعرّض لضربات متلاحقة في الداخل والخارج. حيث وُضعت بعض المصارف اللبنانية على اللائحة السوداء في فرنسا وسويسرا، وأعيد النظر بالتراخيص الممنوحة لفروع لبنانية، وجرى تشديد الرقابة على نشاطاتها. ولو لم يبادر مصرف لبنان لتسديد التزامات بنك المشرق، لتداعت مصارف عديدة وانهارت الثقة بالجهاز المصرفي وبمصداقية أجهزة الرقابة.

فاروق محفوظ، عضو لجنة الرقابة المصرفية في البنك المركزي

في العام 1986، لفتت نشاطات تمرز الاستثمارية خارج لبنان أنظار مصرف لبنان، وعلى سبيل المثال شراؤه لبنك Stern في باريس لقاء 100 مليون فرنك، وتغيير الاسم إلى Banque de Participation et de Placements (BPP) وهو مرادف لاسم بنك آخر اشتراه تمرز باسم المشرق في سويسرا وهو Banca di Particepiazioni e Investimenti. لم يكن ثمّة علاقات مالية واضحة بين البنكين، إلّا أنّ استخدام نفس الاسم بدا وكأنّ البنك في باريس هو فرع للبنك في سويسرا، ولكنّه في الحقيقة لم يكن كذلك.

أزمة بنوك «أوف شور»

ضجّ العام 1989 بالاتهامات والاتهامات المضادة حول مسؤولية كافة الأطراف عن عدم تدارك أزمة بنك المشرق قبل وقوعها. ووصلت الاتهامات حد تحميل مصرف لبنان المسؤولية والمطالبة بإحالة إدمون نعيم إلى التحقيق بحجة خرقه للقانون. وعلى سبيل المثال اتهموا نعيم بالتدخّل لانتخاب نائبه الأول حسين كنعان عضوًا في مجلس إنترا، وهو تدخّل حرّمه «قانون النقد والتسليف»، وأنّ نعيم انفرد في فتح اعتمادات في مرحلة الحكومتين بدون توقيع أي وزير، وقصّر في مراقبة المصارف والتلاعب ببعض المؤسسات المالية، ورفض صرف أموال نفقات حكومية وأشغال عامّة في المنطقة الشرقية (مثلاً رفضَ فتح اعتماد للجيش شرق بيروت وطلب صرف نفقات للجيش غربها، الخ)[1].

استاء نعيم من هذه التهم ولوّح بالاستقالة، وتضامن نوابه معه بالاستقالة، وخاصة أنّ نعيم لم يلقَ الدعم من جميع الأطراف في أسوأ مراحل انهيار الدولة اللبنانية. وفي 26 شباط 1989 نفّذ موظفو مصرف لبنان وفروعه ـ باستثناء فرع جونية الواقع في مناطق نفوذ حكومة عون ـ إضرابًا عامًّا، احتجاجًا على احتمال إحالة حاكم المصرف على التحقيق، حيث اعتبرت نقابة الموظفين أن التهم بحق نعيم ملفّقة، وأنّ نعيم هو «الرجل الذي حافظ على وحدة المؤسسات ووحدة البلاد ووحدة النقد.» في أصعب الظروف[2].

وإذ اتفقت حكومتا الحص وعون على وقف الحملة على نعيم لمنع أي خربطة في ظرف صعب، تمكّن مصرف لبنان من تجاوز المسألة ليصبّ جهوده في منع أزمة بنك المشرق من الاستشراء حتى لا تتحول إلى أزمة قطاع. فقد تعثرت ثلاثة مصارف لبنانية في فرنسا، برأس مال وإدارة لبنانية وهي: بنك ب.ب.ب والبنك اللبناني العربي، ويونايتد بانكينغ كوربوريشين. وقامت السلطات الفرنسية بإجراءات تحذيرية وتأديبية ضد هذه المصارف، ووجد مصرف لبنان نفسه معنيًّا بحماية المودعين اللبنانيين الذين ظنوا أن إيداع أموالهم في فرنسا كان أكثر أمانًا. فتوجّه وفد من مصرف لبنان، ضمّ حسين كنعان وسمير عكّاري ومكرديش بولدوقيان، والتقى مسؤولين في البنك المركزي الفرنسي لمعالجة أوضاع المصارف بأقل خسائر ممكنة.

(1) مجلة **النهار العربي والدولي**، 6 آذار 1989.

(2) جريدة **النهار**، 27 شباط 1989.

التداعيات الخارجية

أزمة القطاع المصرفي اللبناني جراء تعثّر المشرق ومشاكل شركة إنترا والتي توالت فصولاً في الثمانينيات كانت لها امتدادت خارجية.

ذلك أنّ حكومة سليم الحص كانت قد أجازت للمصارف اللبنانية عام 1977 بتوسيع أعمالها إلى Off-shore banking. وكانت أساليب المحاسبة المبتكرة في العمل المصرفي تشكّل جانبًا رماديًّا في القطاع بعد إطلاق الـ«أوف شور»، حيث قامت عدّة مصارف بافتتاح فروع في الخارج. ثم أصبحت هذه الفروع تُستعمل كآليات لامتصاص السيولة من بيروت بعيدًا عن أعين لجنة رقابة المصارف ومصرف لبنان، وتحويلها إلى الخارج حيث استغلّت الفروع الهامش الأكبر في حريّة التصرّف في أوروبا وغرب أفريقيا والشرق الأوسط.

وكان أن استغلّت المصارف اللبنانية ثغرة في قانون النقد والتسليف يسمح لها بالفصل بين الأصول من جهة والالتزامات أو الديون المطلوبة من جهة ثانية، وفقًا للعملة (وطنية أو أجنبية). ولإدارة أصولها والتزاماتها، اعتبرت المصارف التجارية الاحتياط المطلوب بالعملة اللبنانية بأنّه القيد الوحيد. وهذا الوضع قلّل من مقدرة مصرف لبنان على تنفيذ سياسة نقدية صحية في السوق. إذ أنّ الشروط دعت إلى وضع نسبة 15 بالمئة من رأسمال أي بنك بالعملات الأجنبية. ولكن بموجب قانون سرّية المصارف، كان من المستحيل لمصرف لبنان التأكّد من التزام المصارف بهذه الشروط. وخاصة أنّ نشاط المصارف التجاريّة في سوق القطع شمل فروعها الخارجية. وحاول مصرف لبنان مرارًا مراقبة الفروع الخارجية، وخاصة عندما كانت هذه الفروع تموّل التزاماتها بالعملات الأجنبية من مركزها الرئيسي في بيروت، إلا أنّ مراقبة مصرف لبنان لم تمنع هذه المصارف من امتصاص سيولة سوق بيروت بالعملات الصعبة وتحويلها إلى الخارج ما شكّل ضغطًا إضافيًّا على قيمة الليرة اللبنانية.

وجاء الدعم لمصرف لبنان من مصدر غير متوقّع: فلئن فشل مصرف لبنان في رقابة فعّالة على فروع المصارف اللبنانية في الخارج، لم يكن هذا الأمر يعني أن هذه الفروع كانت حرّة في أي نشاط تشاء القيام به في الدول المضيفة. ذلك أنّ أجهزة الرقابة والمصارف المركزية في أوروبا كانت تتابع عن كثب نشاطات المصارف الأجنبية. وجاءت فرنسا في مقدّمة تلك الدول حيث استقطبت باريس عددًا من فروع المصارف اللبنانية. ففي العام 1989، تعثرتّ فروع ثلاثة مصارف لبنانية في باريس ما أحرج فروع المصارف اللبنانية الأخرى في فرنسا ووضعها تحت مجهر السلطات الفرنسية.

برز اسم روجيه تمرز في قضية البنوك اللبنانية في فرنسا، لأنّه كان رئيس مجلس إدارة Banque de placement et paiement (BPP) الذي يملكه بنك المشرق في بيروت. وكان هذا البنك هو أحد هذه المصارف اللبنانية التي تعثّرت في باريس. وكان تمرز يستعمل هذا الفرع الباريسي لاستدانة مبالغ ضخمة من المال لتمويل مشاريعه. وفي العام 1988، قام المصرف المركزي في فرنسا Banque de France بالتحقيق في هذا الفرع، واكتشف أنّه يعاني من عجز قدره 250 مليون فرنك فرنسي. وأظهرت قضية BPP عجز مصرف لبنان عن مواجهة مفاعيل نشاطات «الأوف شور»، وخاصة متى اشترك فيها رجال أعمال مدعومون سياسيًا في لبنان من طراز تمرز. ذلك أنّه أثناء تحقيقات البنك المركزي في فرنسا كان بنك المشرق في بيروت بدوره يخضع لتحقيقات لبنانية، ويواجه صعوبات مالية، فلم يكن بمقدوره تأمين السيولة للفرع الباريسي. وفي هذه الحال رأى المصرف المركزي الفرنسي أنّ هناك مسؤولية قانونية تقع على عاتق مصرف لبنان لتأمين سيولة الفرع الباريسي، لأنّ مصرف لبنان هو مالك الأسهم الرئيسي في مجموعة إنترا التي تضم بنك المشرق.

وردّ مصرف لبنان أنّ مهامه كبنك مركزي لا تمتدّ إلى ضمان الودائع في فروع مصارف أوف شور، وأنّ ضمان الودائع يقتصر على المصارف المتواجدة على الأراضي اللبنانية. ولكن ما أن استلم بنك فرنسا رد مصرف لبنان، حتى أعلن إفلاس BPP وعرض أصوله للبيع لتسديد ديونه، وعدم إضاعة المزيد من الوقت. وكانت سرعة مصرف فرنسا في التحرّك خارج مقدرة مصرف لبنان الذي حكمته توازنات سياسية داخلية دقيقة وعلاقات مع جمعية المصارف[1].

(1) ذكرت تقارير صحافية فرنسية أنّ شخصيتين لبنانيتين يجري التحري عن علاقتهما بعمليات تستند بشكل غير شرعي إلى معلومات داخلية insider trading حصل عليها هذان الشخصان واستعملاها لاقتناء شركة ألمنيوم فرنسية هي Triangle Industries لصالح Pechiney S.A.. ونظرت المفوضية بالدور الذي لعبه سمير طرابلسي وروجيه تمرز الذي ضمّت مصالحه Banque de Participation et de Placements في باريس. ولقد نفى سمير طرابلسي وجاك لوفران أي علاقة بالأمر. وكان طرابلسي قد برز بسبب دوره في إطلاق رهائن فرنسيين في لبنان، وهو صديق نلسون بلتس رئيس شركة ترايانغل للألمنيوم، وصديق آلان بوبيل مسؤول في وزارة المال الفرنسية. وشركة بشيني هي ملك الدولة الفرنسية ويترتّب على وزارة المالية الموافقة على الصفقة. في الأيام الثلاثة التي سبقت إعلان شركة بشيني عرضها بقيمة 1.26 مليار دولار لشراء شركة تراينغل، في 21 تشرين الثاني، تم تداول 220 ألف سهم لشركة ترانيغل في سوق البورصة بسعر 10 دولارات للسهم. وتمكّن المحققون من تحديد هوية =

أمّا القضية الثانية فكانت تتعلّق بمصرف United Banking Company (UBC) لصاحبه رجل الأعمال اللبناني جو كيروز. وظهرت قضية هذا البنك إلى العلن عندما اعتقل رجال الشرطة الفرنسية المواطن اللبناني سليم اللاوي وهو يغادر فرع هذا المصرف في باريس وبيده حقيبة تحتوي على 3.5 مليون فرنك. فمنذ 1986، كانت السلطات المصرفية الفرنسية تراقب هذا البنك وتأمره بزيادة ملاءته عدّة مرات. حتى تبيّن أنّ هذا البنك ضالع في منح تسليفات لأفراد لبنانيين بلغت مئات ملايين الفرنكات خلال فترة قصيرة. وكشفت التحقيقات أنّ مصارف عدّة في باريس رفضت طلبات تسليف قدّمها هؤلاء اللبنانيون وأنّ هذا البنك اللبناني في باريس منحهم قروضًا بأساليب تخالف القانون الفرنسي بلغ مجموعها 250 مليون فرنك، في حين لم تكن سجلات البنك واضحة حول أسماء الشخصيات والمؤسسات التي استلمت القروض.

والمصرف الثالث في باريس كان «البنك اللبناني العربي» الذي قدّم تسليفات لأشخاص في تحرك مشبوه في التعامل المصرفي. وأنّ هناك رابط بين هذا البنك والبنك السابق بسبب تشابه أسماء الذين قبضوا الأموال. ولم تنجح محاولات المصارف الثلاثة طمس الدلائل قبل بدء التحقيقات، إذ أنّ مصرف فرنسا المركزي ذكر من ضمن المخالفات التي قامت بها هذه المصارف لجوء إدارتها إلى التلاعب بالسجلات، وتعديل الأرقام **مباشرة** قبل بدء التحقيق بهدف تضليل العدالة. ويقول لوسيان دحداح في مقابلة مع مجلة **الوسط** في 18 أيار 1992، إنّ تمرز تعمّد خلق فوضى لكي يمنع تبيان الحقائق من بعده إذ أنّ الإدارة المؤقتة التي تسلّمت بنك المشرق، وبعد تكبّد نفقات اكتشفت أنّ الموجودات سواء كانت عقارات أو شركات هي وهمية ولا وجود لها.

وجاء في تقرير **مجلة الوسط** تفاصيل عن تعثّر بنك المشرق وأزمة القطاع المصرفي وامتداداتها الخارجية[1]:

«انفجرت في لبنان قضية بنك المشرق ومعه قضية الشركة المصرفية المتحدة في باريس، ثم البنك اللبناني ـ العربي في لبنان وفرنسا، ثم قضية بنك المساهمات والتوظيفات

= مشتري 60 ألف سهم، منهم رجلا أعمال فرنسيان، واحد منهما صديق شخصي للرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، وشركتا مفرّق فرنسيتين.
Insider-Trading Inquiry Reported in Paris. Special to *The New York Times*, January 18, 1989.

(1) «من الأردن إلى لبنان... مصيبة المصارف المفلسة وأصحابها»، **مجلّة الوسط**، 18 أيّار 1992، ص 42 ـ 43.

في العاصمة الفرنسية، وقبله البنك نفسه في سويسرا. وكرّت السبحة لتشمل مصارف أخرى، من بينها بنك مصر اللبناني ـ الافريقي، وبنك مبكو، ويوروميد والازدهار. ووفقًا لتقديرات رئيس شركة إنترا وزير الخارجية اللبناني الاسبق الدكتور لوسيان دحداح، فإن حجم خسائر بنك المشرق مع المصارف الشقيقة والتابعة، نتيجة السياسات التي اتبعها السيد روجيه تمرز، رئيس مجلس ادارة البنك سابقًا، لا يقل عن 270 مليون دولار، في حين يرتفع حجم الخسائر في المصارف الاخرى إلى ما لا يقل عن 600 مليون دولار، استنادًا إلى تقديرات مصرف لبنان.

«وتكشف المستندات التي حصلت عليها المحاكم اللبنانية أنّ تمرز عمد إلى إحاطة نفسه بمجموعة من الموظفين الذين تحوّلوا إلى «مفاتيح»، ينفّذون تمامًا ما يطلبه منهم من دون مناقشة. ثم عمد هؤلاء الموظفون في مرحلة ثانية، وبعدما أحاطوا أنفسهم بهالة النفوذ الذي أغدقه عليهم تمرز كرئيس لمجلس الادارة، إلى تنفيذ الاختلاسات بشكل مكشوف، عبر شبكة من الشركات الوهمية التي أنشأها تمرز في قبرص وجزر البهاماس وجنيف ونيويورك، وسلّمها إلى مساعدين شخصيين له أو إلى أشخاص وهميين. كما اشترى عقارات وهمية وأنفق ملايين الدولارات على صداقاته الخاصة، كل ذلك لتسهيل سحب الاموال من البنك من دون أن تخضع عمليات السحب لأية رقابة. حتى أن الكثير منها لم يدخل السجلات الرسمية.

«ويقول لوسيان دحداح إنّ تمرز تعمّد خلق حالة من الفوضى الشديدة لكي يمنع كل مَن يأتي من بعده من الوصول إلى استنتاج. ومن الصور الغريبة أن الادارة الموقتة التي تسلّمت بنك المشرق بقرار قضائي، اضطرت إلى صرف مبالغ طائلة لتكتشف أنّ الموجودات التي تبحث عنها، سواء كانت عقارات أو شركات، إنّما هي عقارات وشركات وهمية، لا وجود لها على الإطلاق. وعندما طولبت شركة طيران عبر المتوسط وهي إحدى الشركات التي تملّكها تمرز، بالديون المتوجبة عليها، فوجئ المحققون بأن هذه الديون لم تدخل إلى حسابات الشركة، وانما تم إنفاقها في أوجه لا أحد يعرفها.

«معظم المخالفات، لا بل جميعها، ارتكبها أصحاب القرار في هذه المصارف، وأصحاب القرار غالبًا ما يكونون أصحاب البنك نفسه. ففي موضوع البنك اللبناني - العربي، سواء في باريس أو في بيروت، اتّهم القضاء اللبناني والفرنسي على السواء أصحاب البنك. وفي موضوع بنك الشركة المصرفية المتحدة، اضطر رئيسه جو كيروز إلى الهرب من باريس ولم يعُد. إذ بعدما أقنع القضاء الفرنسي بضرورة إعطائه فرصة جديدة

للذهاب إلى لبنان وبيع الموجودات التي يملكها، غادر ولم يعد. واستطاع آل الجلبي (من العراق)، كبار المساهمين في بنك مبكو، مغادرة لبنان بعدما أجمعت معظم التحقيقات القضائية على اتهامهم بالاختلاسات التي حصلت، سواء بشكل مباشر أو بواسطة بعض الاشخاص الذين أسبغوا عليهم «نعمة القرار». وما حصل في مبكو تكرّر بشكل آخر في بنك نصر اللبناني ـ الافريقي، وانتهى القضاء اللبناني إلى القاء القبض على أحد كبار المساهمين فيه، جوزف نصر، بعدما تبيّن مشاركته في سحب الأموال من البنك عبر طرق غير شرعية ومخالفة للقانون.

«واكتشف القضاء اللبناني أنّ أجهزة الرقابة المصرفية متورطة على مستوى رأس الهرم فيها. ومن مذكرات التوقيف التي صدرت غيابيًا، مذكّرة ضد رئيس لجنة الرقابة على المصارف السيد جورج كوتيا المتهم بالتواطؤ في معظم المخالفات وعمليات اختلاس الأموال التي حصلت.

أحد المصرفيين اللبنانيين يقول إنّ المخالفات التي يرتكبها موظف ما، أيًا كان مركز القرار الذي يشغله، قد تكون قادرة على «هزّ» البنك. ولكن وحدها مخالفات أصحابه تكون قادرة على إسقاطه. وهذا ما حصل».

ملحق الفصل 19

مطالعة الدكتور فاروق محفوظ

عضو لجنة الرقابة المصرفية في البنك المركزي

فيما يلي مطالعة الدكتور فاروق محفوظ عضو لجنة الرقابة المصرفية في البنك المركزي حول ملفات شركة إنترا وبنك المشـرق وروجيه تمرز، كما نشـرتها الصحف في مطلع 1991. وأهمية مطالعة محفوظ أنّه كان مستشارًا اقتصاديًا لرئيس الحكومة السابق سليم الحص طوال 7 سنوات، وعُيّن عضوًا في لجنة الرقابة على المصارف في 15 كانون الثاني 1990 أي بعد توقّف بنك المشرق عن الدفع، ولم يكن إذًا في لجنة الرقابة السابقة برئاسة الدكتور جورج كوتيا، والتي ذُكر أنّها كانت مقصّرة في رقابتها على المؤسسات التابعة لروجيه تمرز بين سنة 1983 وأواخر سنة 1988:

قبل الحديث عن بنك المشرق والمخالفات المصرفية التي ارتكبها المسؤولون فيه، لا بد لنا أن نعود قليلاً إلى الوراء لنعرف كيفية نشوء هذا المصرف وتأسيسه.

يوسف بيدس

يوسف بيدس، أرثوذوكسي من مدينة الناصرة، ولد في القدس عام 1912، وبدأ حياته العملية في بنك باركليز في قسـم القطع ومن ثم في قسم التسـليف حيث أظهر تفوقًا واضحًا في حل المشكلات المصرفية والمالية، بالنظر لعمله الدؤوب في المصرف حتى ساعة متأخرة من الليل، وهو يدرس الملفات ويدقّق في المسـتندات ويدوّن الملاحظات. في عام 1943 اسـتدعاه رئيس البنك العربي السيد عبد الحميد شومان وعيّنه مديرًا عامًا، فجذب معه زبائن باركليز وشارك في رسـم وتنفيذ خطة إنماء البنك العربي في الاقطار العربية، حتى أصبـح خبيرًا مصرفيًا وهو دون الثلاثين مع عمره.

تزوج بيدس في عام 1946 في القدس، وحين بدأت حرب فلسطين عام 1947 أرسل زوجته (وداد سـلامة) إلى بيروت ثم لحق بها بعد سقوط فلسـطين. وكانت بيروت مركزًا ماليًا، فأخذ بيدس يتعاطى الاعمال المصرفية ويؤسّس مكتبًا للصيرفة باسم «التجار العالميون»، ومنها اشتقت

كلمة إنترا برأسمال 12 الف ليرة بهدف التشغيل السريع للعملة وتحقيق الربح الوفير. وأدار بيدس المكتب في منطقة باب إدريس في بيروت بذكاء وعبقرية، وأصبح من رجال المال والأعمال بعد نجاحه في تجارة الأسهم والسندات والمضاربات. وعندما رفع رأسـماله إلى ثلاثة ملايين ليرة لبنانيـة زادت أرباحه، فازداد خصومه وكثر حسّـاده. اذ كان الفلسـطينيون الوافدون من الأرض المحتلّة يتوجهون إلى مكتب بيدس لتصريف جنيهاتهم الفلسـطينية أو لإيداعها واستثمارها في عقارات ومشاريع منتجة. وفي عام 1951، تأسـس بنك إنترا وأُدرج اسمه على لائحة المصارف تحت رقم 15، وكان يتولى أعمال الصرافة واستقطاب الودائع وتمويل المشاريع العقارية. وارتفعت في وسط بيروت عمارة العسيلي واللعازارية، وتدفق المال العربي بفضل نشاطات بيدس في دول الخليج، وقوة الحجّة والإقناع التي امتاز بهما. وخلال سنوات ارتفع حجم أعمال البنك من خمسة ملايين ليرة لبنانية إلى 700 مليون ليرة، أي ما كان يوازي 218 مليون دولار أميركي. وتحوّل بنك إنترا إلى إمبراطورية عالمية مؤلفة من 40 فرعًا عاملاً و24 فرعًا قيد الافتتاح، فضلاً عن تأسـيس مصارف شقيقة لانترا في الخارج ضمت 33 فرعًا وأربعة مصارف في لبنان و48 شركة.

في عام 1955 طلب الرئيس كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك من بيدس إنشاء فندق كبير في بيروت، فكان فندق فينيسـيا. وفي عام 1960 طلب منه الرئيس فؤاد شهاب رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك إنشاء شركة ملاحة ففعل. وأراد شراء ناقلات نفط، فاستاءت منه البنوك الأجنبية العاملة في لبنان وعددها عشـرة بنوك كانت تدير مصالـح دول وتتمتع بنفوذ اقتصادي وسياسي كبير.

وخلال عشر سنوات أصبح بنك إنترا المدافع الوحيد عن مصالح لبنان الاقتصادية والإنمائية.

سقوط إمبراطورية إنترا

اسـتاءت القوى المعادية الداخلية والخارجية من تفوّق إنترا وبدأت تبث الإشاعات: بيدس يبيع أراضي فلسطين، بيدس يتعامل مع إسرائيل، اسحبوا ودائعكم من إنترا قبل إفلاسه...

لقد خاف الاقطاع السياسي من طموحات بيدس وبدأ هذا الاقطاع بابتزازه، فدفع أموالاً طائلة حتى ضاق ذرعًا بهم. لقد تأثّر بيدس بالأسـلوب الألماني في اسـتثمار معظم ودائعه مبقيًا على بعض السيولة في المصرف، مما كان له الأثر الكبير في تصدّع إمبراطوريته المصرفية عام 1966، حين استدعاه الرئيس شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك إلى القصر الجمهوري ليقول له: لماذا تسـتثمر الودائع في الخارج ولا تسـتثمرها في لبنان؟ أجاب بيدس: لقد استثمرت معظم الودائع في لبنان، وإذا منحني المصرف المركزي 100 مليون ليرة سـوف أنفّذ مشاريع حيوية في عهدك. إلّا أنّ الإشاعات بدأت تسري مثل النار في الهشيم، بأنّ الرئيس شارل حلو استدعى بيدس إلى القصر وطلب من حاكم مصرف لبنان تعويم إنترا بـ 100 مليـون ليرة. وفجأة بدأ بنك إنترا

يتعرّض لسـحوبات صمد أمامها شهرين اضطرّ بعدها إلى طلب السـيولة من مصرف لبنان لقاء ضمانات. حيث أُعطي مبلغ 15 مليون ليرة لبنانيـة. إلا أنّ هذا المبلغ لم يكفِه. فطلب بنك إنترا الصلح الواقي. ولكن المحكمة التجاريّة رفضت طلب الصلح الواقي، وقرّرت وضع بنك إنترا قيد التصفية، وإحالة أعضاء مجلس الإدارة إلى التحقيق.

بعد انهيار بنك إنترا، تراجع مركز لبنان المالي في الشـرق الاوسـط، وبادرت الدولة إلى ترميم ما تهدّم. فأنشأت «شركة إنترا» للاستثمار المتوسط والطويل الأجل في عام 1970 برأسمال 280 مليون ليرة. وكان للشركة مساحات عقارية ضخمة في لبنان، فضلاً عن استثماراتها في الداخل والخارج. وأُنشئت لجنة رقابة على المصارف بموجب القانون رقم 67/28 تاريخ 9 ـ 5 ـ 1967، وهي لجنة مستقلة غير خاضعة في ممارسة أعمالها لسلطة مصرف لبنان، وترتبط بها دائرة الرقابة المنصوص عليها في المادة 148 من قانون النقد والتسليف.

وفي أعقاب أزمة إنترا، تمّ توقيع عقد بروتوكول بتاريخ 11 ـ 10 ـ 1967 بين لجنة بنك إنترا الممثّلة بشـخص حاكم مصرف لبنان آنذاك الرئيس الياس سـركيس، وبين كبـار دائني البنك الممثلين بأربعة أطراف هم: دولة الكويت ودولة قطر والدولة اللبنانية وشـركة اعتمادات السلع الأميركية. وقضى هذا الاتفاق بتحويل موجودات الأطراف الأربعة في بنك إنترا إلى أسـهم في البنك المذكور. وبعد عدّة سنوات قررت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي البنك المنعقدة بتاريخ 31 ـ 7 ـ 1971 تعديل بعض المواد من نظامه الأساسي، بحيث تغيّر اسم المصرف ليصبح «بنك المشـرق ش.م.ل» وزيد رأسماله من ثلاثة ملايين إلى خمسة عشـر مليون ليرة عن طريق إصدار أسهم جديدة يكتتبها المساهمون القدامى في البنك، كل بنسبة مساهمته في رأس المال.

مساهمو المشرق وأعضاء مجلس إدارته

في البداية، كانت شركة إنترا للاستثمار وبنك المشرق يملكهما نفس المساهمين، باستثناء حمَلَة المساهمات الصغيرة. إلّا أنّه على أثر الزيادة في رأس مال بنك المشرق من 3 ملايين ليرة إلى 15 مليون ليرة، واكتتاب شركة إنترا للاسـتثمار بكامل الزيادة، توزّعت ملكية بنك المشرق كالآتي:

شركة إنترا للاستثمار 84 بالمئة.

مساهمو شركة إنترا 16 بالمئة.

ونتيجةً لتنازل شركة إنترا للاستثمار عن نصف أسـهمها في بنك المشرق لصالح مجموعة مورغان الاميركية في عام 1974، فقد قدّمت مجموعة مورغان في شهر آذار من نفس العام كفالتها لمصرف لبنان من أجل ضمان سلامة أوضاع بنك المشرق، وأصبحت المساهمات في رأس مال البنك المذكور على الشكل الآتي:

شركة إنترا للإستثمار 42 بالمئة.

مورغان 42 بالمئة.

مساهمو شركة إنترا 16 بالمئة.

أمّا أعضاء مجلس إدارة البنك الذين انتخبتهم الجمعية العمومية العادية للمصرف المنعقدة بتاريخ 5 ـ 9 ـ 1983 لمدة ثلاث سنوات، هم السادة:

فهد عبد الرحمن البحر، رئيس مجلس الادارة

ج ب مورغان أوفرسيز عضو ممثل بالسيد رودني واغنر

ممثل كابيتال كوربوريشن، عضو

الدولة اللبنانية عضو، ممثلة بالدكتور جوزف طربيه

دولة الكويت عضو، ممثلة بالسيد خالد أبو السعود

دولة قطر عضو، ممثّلة بالسيد عبد القادر القاضي

روجيه تمرز عضو

رولف كلانكيلاني عضو

دزيريه كتّانه عضو

رياض رزق عضو

سلمى السعيد عضو

إلّا أنّه بتاريخ 2 ـ 12 ـ 1983 وبعد ثلاثة أشـهر من انتخاب مجلـس الادارة باعت مجموعة مورغان أسهمها في بنك المشرق البالغة 504,156 سـهمًا إلى شركة إنترا للاستثمار بمبلغ خمسين مليون ليرة لبنانية. واستقال السـيد فهد عبد الرحمن البحر من رئاسة مجلس الإدارة، كما استقال السيد رودني واغنر ممثّل مجموعة مورغن من عضوية مجلس الإدارة. فانعقد عندها مجلس إدارة مصغّر بتاريـخ 9 ـ 12 ـ 1983 واتّخذ قرارات بانتخاب السـيد روجيه تمرز رئيسًـا لـه. وبتاريخ 31 ـ 5 ـ 1984 قررت الجمعية العمومية العادية لمسـاهمي المصرف انتخاب الدكتور أحمد الحاج عضوًا في مجلس الإدارة للمدة المتبقية من ولاية المجلس المذكور.

وبعد انتهـاء ولاية مجلس الإدارة انعقـدت الجمعية العمومية العادية للمسـاهمين بتاريخ 29 ـ 8 ـ 1986 وانتخبت مجلس إدارة لمدة ثلاث سنوات على النحو التالي:

روجيه تمرز رئيس مجلس الادارة ـ المدير العام

شركة إنترا للاستثمار عضو، ممثلة بالسيد خالد شبارو

الدولة اللبنانية عضو، ممثلة بالسيد جوزف طربيه

الدكتور أحمد الحاج عضو

وبتاريخ 14 ـ 8 ـ 1987 قرر مجلس إدارة المصرف تعيين الدكتور أحمد الحاج عضوًا منتدبًا له صلاحيات رئيس مجلـس الإدارة المدير العام. إلا أنّ هذا الإنتـداب ما لبث أن أُلغي بتاريخ 18 ـ 7 ـ 1988. وهنا نشير إلى أنّه بعد شراء شركة إنترا للإستثمار أسهم مجموعة مورغن في بنك المشـرق، خلق رئيس مجلس إدارة الشـركة السـيد روجيه تمرز صعوبات للحيلولة دون إتمام الصفقة. بحيث تحوّلت هذه الحصة إلى شركة هولدنغ وهمية هي «شركة ميلشر ش.م.ل» يفترض أنّها تخص السيد تمرز وذلك بتاريخ 25 ـ 2 ـ 1985.

إلّا أنه على أثر التعيينات التي جـرت في حينه في حاكمية مصـرف لبنان، رفض الحاكم الجديد الدكتور إدمون نعيم الموافقة على تملّك 42% من أسـهم المشرق من قبل شركة ميلشر. مما أبقى الاسهم باسم مورغن برغم قبضها ثمنها من شركة إنترا للاستثمار، والذي بلغ خمسين مليون ليرة لبنانية. أي ما يعادل آنذاك 9.6 مليون دولار أميركي والتي دفعتها شركة ميلشر إلى إنترا بعد بضعة أشهر 3.6 مليون دولار. علمًا بأنّ عقد بيع أسهم المورغن إلى الميلشر مشروط نفاذه على موافقة مصرف لبنان. ولغاية تاريخه لم يوافق المصـرف المذكور على هذا العقد، وبالتالي على تحويل الملكية إلى الميلشـر، مما أبقى ملكية الأسهم في سـجلّ المساهمين حتى تاريخه باسم المورغن.

هذا الواقع قد يتسبّب بخلق إشـكالات قانونية، خاصة وأنّ مصرف لبنان ادّعى على شركة إنترا للاستثمار طالبًا اعتبارها مسؤولة عن عجز بنك المشرق سندًا لتعهّد مشترك موقّع من إنترا ومورغن. كما أنّ مصرف لبنان طالب مؤخرًا مورغن بدفع خمسين بالمئة من خسائر بنك المشرق المقدّرة بحوالى 106 مليون دولار، وذلك نتيجة كفالته المشتركة مع شركة إنترا للاستثمار المقدّمة إلى مصرف لبنان، لضمان سلامة أوضاع بنك المشرق.

انهيار بنك المشرق

في أواخر عام 1988، تعرّض بنك المشرق لأزمة سيولة حادة، ما لبثت أن تفاقمت وأدّت إلى تدخّل مصرف لبنان في بداية عام 1989 لدعـم البنك بالأموال التي يحتاجها لتعويض المودعين العاديين، ومواجهة النفقات العامّة للبنك. وكانت الهيئة المصرفيـة العليا لدى مصرف لبنان قد عيّنت مديرًا مؤقتا للبنـك بتاريخ 28 ـ 1 ـ 1989 محددة مهمّته بإيجـاد خطة العمل التي يرتئيها لتعويم البنك من أجل متابعة أعماله. إلا أنّ تسارع الاحداث السياسية والأمنية في لبنان حال دون تنفيذ الحلول المقترحة من الهيئة المصرفية العليا. كما أنّ الهيئـة المذكورة انتدبت مراقبين من لجنة الرقابة على المصارف للإشراف على سير الأعمال في بنك المشرق، ثم جرى تعيين مديرٍ مؤقّت بتاريخ 10 ـ 10 ـ 1989 مـن قبل محكمة الإفلاس، وعمدت الهيئـة المصرفية العليا إلى شطب اسم البنك من لائحة المصارف.

وهنا نشير إلى أنّ المبالغ التي دفعها مصرف لبنان خلال عام 1989 دعمًا لبنك المشرق في سبيل تعويض المودعين ومواجهة النفقات العامّة للبنك، بلغت ما يوازي 57 مليون دولار أميركي. وقد قدّر العجز في بنك المشرق في نهاية عام 1989 بمبلغ **106 مليون دولار أميركي** نَتَجَ بكامله عن مجموع الأموال التي سحبها رئيس مجلس الادارة السابق للبنك السيد **روجيه تمرز** بالعملة اللبنانية والعملات الاجنبية المختلفة، من خلال الشركات الوهمية المدينة في البنك وعددها حوالى الاربعين شركة، سبق أن أسّسها السيد تمرز بأسماء أشخاص مرتبطين به.

أمّا مصادر تلك الأموال فهي ودائع الأفراد، وودائع الفروع الخارجية خصوصًا فروع الأردن، وودائع شركات مجموعة إنترا للإستثمار، فضلاً عن ودائع المصارف المقيمة وغير المقيمة التابعة للمجموعتين المساهمتين في رأس مال البنك وهما شركة إنترا للإستثمار وشركة ميلشر القابضة المرتبطة بالسيد تمرز. وهو الأمر الذي أدّى بدوره إلى تعريض هذه المصارف إلى ضائقة مالية تمّ تجاوزها بالنسبة للمصارف المقيمة بمساعدة مصرف لبنان، وإلى إنهيار وتوقّف المصارف غير المقيمة الفروع الخارجية في الاردن والدوحة وب ب ب، في كل من باريس وسويسرا. فضلاً عن حرمان الشركات التابعة لمجموعة إنترا ـ شركة طيران الشرق الأوسط وشركة كازينو لبنان وغيرها ـ من ودائعها الموظفة في بنك المشرق والتي يزيد مجموعها عن 30 مليون دولار أميركي في 31 ـ 12 ـ 1989.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الجهاز المصرفي في لبنان والخارج والذي كان على معرفة بشخصية السيد تمرز وسياسته، لم يكن له أي حسابات دائنة مهمّة في بنك المشرق.

ذكرنا سابقًا أنّ عجز بنك المشرق يقدّر بحوالى 106 مليون دولار أميركي، ما عدا خسارة الأموال الخاصة، وعجز حساب النتائج المتراكم، وأنّ مصرف لبنان ساعد المصرف وفروعه في لبنان عن طريق مدّه بالسيولة اللازمة حتى تجاوز الأزمة. في حين أحجم مصرف لبنان عن مد فروع بنك المشرق في الخارج بالسيولة التي تحتاجها بالنظر للظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها لبنان بالدرجة الاولى، تاركًا للسلطات النقدية المختصة في البلدين الشقيقين أمور معالجتها بالطرق المناسبة.

وهنا أوّد أن أنوّه بالموقف الايجابي الذي وقفته هذه السلطات حيال فروع بنك المشرق لديها، حيث قبلت طوال ما يقارب السنة بأن تستمر الفروع في العمل بعد أن قدّمت لها الدعم المادي لتمكينها من ذلك. ثم عادت وعرضت قبولها بأن يتم انتقال ملكية هذه الفروع إلى بنك آخر من بنوك المجموعة. وقد قرّرت حكومة قطر مد الفروع لديها بوديعة قدرها 25 مليون دولار أميركي لمدّة خمس سنوات، بغية مساعدته على تخطّي الأزمة. ولمّا أصبح الحل المناسب وشيكًا جاء تعيين المدير القضائي المؤقّت ليخلق تخوّفًا لدى سلطات البلدين الشقيقين في الاردن وقطر، بأنّ بنك المشرق لم يعد بحالة تمكّنه من الايفاء بوعوده وموجباته.

فعمدت إلى إعلان تصفية الفروع، الأمر الذي أدّى إلى إضافة خسارة جديدة لا يمكن أن تقلّ عن مبلغ 20 مليون دولار أميركي.

أمّا كيف عمد السيد تمرز إلى إيصال البنك إلى هذا المصير المشؤوم، أي حالة الانهيار والتوقّف عن الدفع، وما هي الاستراتيجية التي وضعها والسياسات التي اتّبعها في سبيل ذلك، والمخالفات المصرفية التي ارتكبها، فهو أمر سنتناوله بالتفصيل مع جانب من التحفظ لجهة المسائل التالية:

- عدم سرد الأشياء بأسمائها بسبب السرية المصرفية المؤتمن عليها بصفتي عضو لجنة الرقابة على المصارف في لبنان.
- إنّ الموضوع الذي أتناوله بالغ التعقيد والحساسية وهو مطروح اليوم بكل أشكاله وتشعباته أمام القضاء اللبناني المختص، حيث من المتوقّع أن يصدر أحكامه بين وقت وآخر ويقضي من المسؤولين عن هذه الكارثة الاقتصادية الوطنية وينال كل منهم العقاب الذي يستحقه.

المخالفات المصرفية في المشرق

من البديهي والمسلّم به أنّ نمو الشركات وفشلها مرتبط بنشاط مجالس إداراتها وحسن اختيار هذه المجالس لرؤسائها ولفاعلية المراقبة التي تُمَارس وفق خطة مرسومة.

لقد انتُخب روجيه تمرز رئيسًا لمجلس إدارة بنك المشرق كما أشرنا سابقًا في عام 1983 رغم كل الإعتراضات والتحفّظات من قبل بعض أعضاء مجلس الإدارة، بدليل الإستقالات التي تمّت بعد هذا الانتخاب. وكان سبق للسيد تمرز أن تولى أيضًا رئاسة مجلس إدارة شركة إنترا للإستثمار بناء لتوصية من المراجع العليا اللبنانية في عام 1982، وكان ذلك مدعاة فخر للسيد تمرز حيث كان يجاهر علانية بصداقته الحميمة مع رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك.

فقد عمد السيد تمرز وضمن خطة مرسومة محكمة الأهداف والوسائل المؤسستين شركة إنترا وبنك المشرق، وفي سبيل بناء شبكة مصالح مالية واقتصادية ضخمة في لبنان والخارج، لحسابه وحساب شركاته باسمه الشخصي وباسم شركة ميلشر التي أسسها في عام 1984.

وهكذا فقد تمكن تمرز في عام 1983 وفقًا لوسائل تقنيّة محاسبية متقنة جرى تحديدها واكتشافها لاحقًا، وأثناء وجوده على رأس شركة إنترا للإستثمار، من شراء حصة مورغن والبالغة 42% تقريبًا من رأس مال بنك المشرق لحساب شركة «ميلشر شركة قابضة»، على الرغم من معارضة مصرف لبنان، وبأموال بنك المشرق نفسه حوالى 50 مليون ليرة لبنانية في حينه.

بعد تمرير الصفقة على حساب شركة إنترا للإستثمار، ومن ثم وبعد سيطرته على إدارة بنك المشرق، قام السيد تمرز وبأموال بنك المشرق أيضًا، وفقًا للتقنيّات المشار إليها بعمليات شراء لحساب شركة ميلشر لمجموعة من التوظيفات الهامّة، ومنها شراء مجموعة مصارف مقيمة ـ

فينيسيا بنك في عام 1984، وكابيتال تراست بنك عام 1985، وبنك الاعتماد اللبناني عام 1987، وشركات عقارية ومالية ـ شركة انديبندانس بلازا، وبناية المونتي ليبانو في منطقة نهر الموت في بيروت، وشركة داينزر كلوب وغيرها، فضلاً عن بنك ب ب ب في سويسرا.

كما اشترى لحساب الشركات الوهمية المقيمة التابعة له مصالح اقتصادية بالغة منها شركة تي أم إيه للطيران وتوظيفات عقارية ومالية مختلفة في لبنان، مثل بناية ليبرتي تاور بروميه، وفي المشـرف، وفي الخارج، مثل في الولايات المتحدة الاميركية وإسـبانيا وايطاليا، سـواء باسمه الشخصي أو بأسماء شركات مسجلة في الخارج.

هذا بالإضافة إلى الأموال المحسـوبة على حساب أعباء بنك المشرق، والتي تم استعمالها في وجوه مختلفة ولأغراض سياسية محدّدة، ولتمويل نشاطات ونمط حياة السيد تمرز الشخصية.

وبالطبع لم يكن كل ذلك ممكنًا في ضوء الرقابة المفترضـة والمتعدّدة الجوانب الداخلية والخارجيـة التي تنصّ عليها القوانيـن المرعية الإجراء، لجهة أصول إدارة الشـركات، وأصول وقواعد العمل المصرفي السليم، لولا النفوذ الشخصي للسيد تمرز الناجم عن التغطية السياسية التي كان يحظى بها من قِبل أعلى المراجع الرسمية وقوى الأمر الواقع النافذة.

ولقد جمع السيد تمرز تحت أمرته رئاسة عدّة شركات، مما جعل البعض يقول «إن روجيه يوقّع مع تمرز».

لقد مارس السيد تمرز مهامه في رئاسـة مجلس إدارة بنك المشرق مجتازًا جميع القوانين والأعراف المصرفيّة، وأسس الادارة السليمة فهو عمد إلى:

- تجاوز التعليمات المحدّدة لأصول منـح القروض والكفالات من دون أن يكون للأجهزة المختصّة في البنك أي حق بالتدخّل. فبالرغم من أنّ صلاحيات رئيس مجلس إدارة البنك واسعة في النظام الداخلي، إلا أنها كانت محصورة ضمن مخطط للتسليفات يضعه مجلس الإدارة، وهذا الأخير لم يضع للأسف المخطّط المشار اليه.
- إحاطة نفسـه بأسماء مسـتعارة لتغطية أعماله، وبواسطة أسـلوب إدارة مزدوجة، بحيث لا تكون أجهزة البنك على علم ببعض التعليمات.
- تَرَكَ مجلس الإدارة غير مطّلع على تحركاته، والذي أصبح عدد أعضائه بعد الإستقالات المتلاحقة لبعضهم مقتصرًا على أربعة أو خمسة أعضاء فقط.
- إنشـاء بنوك في الخارج تسـتقبل الودائع الصادرة عن بنوك المجموعة وتودِعها كديون ائتمانية، بناء لتعليمات السيد تمرز ومن دون إعلام البنك المودع.
- إنشاء بنك وهمي وهو «بنك المشرق باهاماس» الذي يدور اللغط حوله بسبب إسمه بدون أن يملكه بنك المشرق. فبواسـطة هذا البنك تمّ منح قروض بأكثر من 70 مليون دولار لشركات وهمية، وانتهت تلك العمليات بحصول الإختلاس.

- إنشاء حوالى أربعين شركة وهمية عبر العالم، أقرضها أكثر من 200 مليون دولار أميركي من دون أن تقوم أي منها بتقديم طلب للحصول على تلك التسهيلات المصرفية.
- حجب الملكيّة الحقيقية لتلك الشـركات التي كان من المفترض أنّها متفرعة عن بنك المشرق، والتي نَعَتَها باسم «شركات تابعة»، بينما تبيّن فيما بعد أن معظم سندات ملكيتها لم يكن في حوزة البنك. وقد تبيّن أنّ مالكيها الظاهرين كانوا أسماء مستعارة وقد قدموا تنازلات على بياض.
- الحصول لمصلحته الشخصية ـ وبأموال بنك المشرق ـ على أملاك عقارية وشركات من دون قيدها في حساب البنك أو في حساب الشركات التابعة، وذلك من خلال سلسلة مقايضات وهمية.
- رواية أكاذيب لمدرائه وحتى بتعهدات خطية بقيت دون تنفيذ، وهو قام بها بدون أي شعور بالمسؤولية بالنسبة للعواقب التي يمكن أن تجرّه إليها هذه الاكاذيب.

لقد توصل السيّد تمرز إلى رئاسة شـركة إنترا للإستثمار وهو مثقل بالديون من استثمارات ونشاطات شخصيّة فاشلة أدّت به إلى أوضاع إفلاس متتالية لم يُنقذ منها إلا بواسطة أموال حصل عليها من شركاء مليئين كان قد غشّهم أيضًا. لقد كان منعوتًا من قبل اجهزة الاستعلامات المصرفية بأنه غير منصوح به للتعامل. وفيما يلي أهم هذه النشاطات:

عام 1972 شراء مصرف إنكليزي عريق أدّى به إلى الإفلاس وأُنقذ فيما بعد بمساعدة شركائه.

عام 1976: شـراء مصرف أميركي أدّى به إلى الإفلاس وأُنقذ بعد شرائه وامتصاصه من مصرف آخر.

عام 1987: شـراء مجموعة فنادق فرنسـية أعيد بيعها فيما بعد بربح. وكانت تلك العملية الوحيدة الناجحة التي قام بها.

عام 1981 شراء شركة نفط هامّة، وظهر فيما بعد أنّها ذات حجم ضخم بالنظر إلى احتياجاتها المالية الماسة لـ 3 ملايين دولار يوميًا، والتي لم يكن السيد تمرز قادرًا على مواجهتها. لقد استفاد من قانونٍ مُساند لتجنب الإفلاس وإعادة تقسيط الديون.

عندما أصبح الشـيخ أمين الجميّل رئيسًا للجمهورية، دعا السـيد تمرز لاستلام شركة إنترا للإستثمار، لأنّ علاقة شـخصية سابقة كانت تربط بين الرجلين. بالنسـبة لروجيه تمرز كان هذا الوضع فرصة لاستعمال إنترا ثم بنك المشرق لتسديد ديونه الشخصية (35 ـ 40 مليون دولارًا مع الفوائد) وتمويل شركة النفط. وهكذا فإن كفالات مصرفية وكُتُب اعتمادات أُعطيت وأُصدرت من دون تسجيل. إنّ حصيلة بيع شركة النفط تركت ديونًا عامة على السيد تمرز سدده بواسطة اختلاس أموال «بنك المشرق فرع الدوحة».

منذ وصوله إلى رئاسة إنترا وبنك المشـرق، كان هدف روجيه تمرز واضحًا، وهو محاولة تلافي وإبعاد أي شكل من أشكال المراقبة يمكن أن يُمارس على أعماله من قبل مجلس الإدارة

أو مدراء عامين مساعدين. وتملّكَ هو اكثرية المشـرق، وبواسطة هذه الأكثرية تملّك موجودات شركة إنترا.

وهكذا استدرج شـركة مورغن لبيع حصّته، أي 42% من أسهم المشـرق لإنترا، ومن ثم للميلشر وهي شركة تخصّ تمرز كما أسلفنا.

بعد ذلك أنشأ شركة وهمية لتشتري أسهم شركة إنترا في فرنسا بمليون دولار مصدرها بنك المشرق.

وبواسطة إحدى شركاته حاول شراء أكثرية أسهم كازينو لبنان بعد مضاعفة رأسماله وامتناع شركة إنترا عن المساهمة في هذه الزيادة.

باع مساحة شاسـعة من عقار يخص إنترا في منطقة رومية قرب بيروت إلى إحدى شركاته العقارية، وذلك بتمويل من بنك المشرق.

وحيث أنّ إنترا كانت مملوكة من دول ومؤسسات عامّة غير مسـتعدّة للتفرّغ عن أسهمها، كانت الخطة بتفريغ إنترا من موجوداتها لمصلحة تمرز بواسـطة المشرق الذي كان يسيطر عليه بـ 42 بالمئة من رأسماله، يضاف إليها 8 بالمئة ممكن شراؤها من السوق.

باع إحدى الشركات العقارية التي تخص إنترا بمبلغ زهيد جدًا. ولحسن الحظ فإن بعض هذه العمليات لم تتم من الغير لأنّ مصرف لبنان لجأ إلى إرسـال كتاب إلى السجل العقاري لحماية موجودات إنترا.

وبما أنّ عملية اختلاس أموال إنترا قد مُنعت، فقد قامت الميلشر وبأموال المشرق، الذي هو تحت إشرافها، بعمليات جنونية لشـراء مصارف، والهدف الوحيد هو الحصول على سيولة هذه المصارف لتغطية الاختلاسات الهامّة التالية التي قام بها السيد تمرز:

- الفرسـت فونيشـان بنك: لقاء كلفة بـ 600 مليون ليرة، وكانت حينئذ 150 مليون دولار اميركي، والأسهم عادت للميلشر.
- الكابيتال تراست بنك: مُوّلت من بنك المشرق وميلشر.
- بنك الصناعة والعمل: عملية لم تتم.
- بنك سوريا ولبنان: وقع العقد ولم تتم العملية.
- بنك طراد كريديه ليونيه: عملية لم تتم.
- الاعتماد اللبناني: الأسهم للميلشير بأموال بنك المشرق.
- الـ ب.ب.ب. لوغانو في سويسرا: الأسهم لبنك المشرق، مرهونة خلافًا للأنظمة المحلية لبنك الإعتماد اللبناني.
- البنك اللبناني للتجارة: اشتراه تمرز مع علمه أنّ الرخصة ستسحب منه، واضطرّ إلى دمجه مع الـ ب.ب.ب.

- بنك «...» في باريس: اشتراه بـ 110 ملايين فرنك فرنسـي من أموال إنترا بالرغم من أنّ قيمته كانت سلبية.
- الـ «...» في المانيا: أمواله من المشرق وصاحبه مجهول.
- بنك المشرق باهاماس: الذي أصبح لاحقًا «إيست وست بنك»، والمزعوم أنّه ملك بنك المشرق، ولكن مالكه الحقيقي مجهول، ويديره شـريك لتمرز. وهذا البنك هو الذي أصبح في النهاية أداة للاختلاسات.

تقصير أجهزة الرقابة والإدارة

إنّ طبيعة إدارة السيد تمرز الفردية، والتغطية السياسية التي كان يتمتّع بها، حالت دون تمكن أي من أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية والأجهزة الادارية في بنك المشرق من وضع حدّ لتفاقم أوضاع هذا البنـك، والتي كان لا بد مـن أن تؤدي إلـى ما وصلت إليه، ونتائجها على سـائر المؤسسات ذات العلاقة بالبنك.

ويمكن هنا استعراض بعض أوجه التقصير للأجهزة التي كان من المفترض أن تراقب السيد تمرز ولا سيما:

- شركة إنترا للإستثمار
- مجلس إدارة بنك المشرق
- جهاز الرقابة الداخلية في بنك المشرق
- الرقابة الخارجية
- لجنة الرقابة على المصارف لدى مصرف لبنان المركزي

من المعروف أنّ شـركة إنترا للإستثمار مملوكة بصورة رئيسـيّة من مصرف لبنان والدولة اللبنانية، مجموع مسـاهمتها حوالى 45 بالمئة، ومن مسـاهمين عرب، الكويت وقطر بنسبة 40 بالمئة تقريبًا، ومن المعروف أيضًا أنّه وفقًا للأعراف اللبنانية المؤسفة[1] فإنّ منصب رئيس مجلس إدارة هذه الشركة يرتبط باعتبارات سياسـية بحيث أنّه لا تسري عمليًا على رئيس مجلس الإدارة أيّة مراقبة. وأن طبيعة إدارة الشركة تنطبق عليها بشكل نموذجي طبيعة الإدارة الفردية. إذ أنّ أعضاء مجلس الإدارة يخضعون بصورة لا تقبل أي اعتراض جدي لمشيئة رئيسهم.

(1) الأعراف السياسية في لبنان تفرض محاصصة طائفية بغيضة لا مصلحة للبلاد بها وتجلب الضرر على الاقتصاد في معظم الأحيان. وبعدما كان بنك إنترا بقيادة يوسف بيدس أكبر بنك في الشرق الأوسط لابتعاده مثلاً عن الطائفيـة والمحاصصة، أصبح بإشـراف الطبقة الحاكمة بقرة حلوب تتقاسـمها الزعامات وحيتان المال عبر ممثليهم في مجلس الإدارة.

وهكذا فإنّ تعيين السـيد تمرز من قبل رئيس الجمهورية السابق كان يعني إطلاق يد السيد تمرز في هذه المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المساهمين العرب قد اعترضوا في حينه على هذا التعيين ورفعوا أيديهم عن كل مسؤولية، بحيث أن السيد تمرز بات بحكم الرئيس المطلق الصلاحيات على شؤون شركة إنترا. ولم يكن بوسع ممثلي الحكومة في مجلس الادارة من لعب أي دور جدي وفعال.

والملفت أنّ الجمعيات العمومية للشـركة وقـرارات مجالس الإدارة كانـت نتيجة الواقع المذكور، تؤخذ وتنعقد بحضور أقل من 45 بالمئة من مجموع المساهمين.

وقد حاول مصرف لبنان بصفته مساهمًا في شركة إنترا بحوالى 35 بالمئة، وعضوًا في مجلس الإدارة، أن يصحّـح أوضاع المؤسسـة. وطلـب انعقاد جمعيـات عمومية لهـذه الغاية. ولكن المداخلات السياسية والاضطرابات الأمنية المفتعلة كانت تحول دون انعقاد مثل هذه الجمعيات، بحيث أنّ مصرف لبنان وعلى الرغـم من كل المحاولات، كان بحكم العاجـز عن أداء مهمته. وبالطبع فإنّ هذا الواقع لم يتغيّر بعد انتقال روجيه تمرز إلى بنك المشرق، وتعيين خلف له على رأس شركة إنترا للإستثمار.

إنّ المحكمة المختصة هي التي ستقرر مدى الضغوط التي منعت مصرف لبنان من أداء أحد حقوقه الانتخابية، سيما وأنّه كان الداعي لعقد جمعية عمومية لإقالة رئيس مجلس الادارة وانتخاب رئيس جديد له.

مجلس إدارة بنك المشرق

يتألف مجلس إدارة بنك المشرق بحكم بنية المساهمين فيه ـ شركة إنترا وشركة ميلشير ـ من ممثلين لهاتين الشـركتين. وفـي الواقع وفـي ضوء ما أشـرنا إليه حول شـركة إنترا للإستثمار، فإنّ الجمعيات العمومية ومجالس إدارة البنك كانت تنعقد وتؤخذ القرارات فيها بحضور أقل من نسبة 45 بالمئة من مجموع المساهمين، بحيث يتخلف المساهمون العرب وصغار مساهمي البنك.

وبالتالي فإنّ الخلل الذي كانت تشكو منه شركة إنترا للإستثمار كان ينعكس في مجلس إدارة بنك المشرق، بحيث أنّ الساحة كانت خالية لروجيه تمرز وممثلي شركة ميلشير، الذين عملوا دون حسيب أو رقيب لتحويل كافة الأموال المتوفّرة لدى بنك المشرق، بما فيها ودائع شركات مجموعة إنترا نفسها، إلى توظيفات لمصلحة شركة ميلشير وشركات تمرز كما أشرنا سابقًا.

وجدير بالذكر أنّه في مطلع عام 1988 وبعد أن أخذت الشكاوى ترتفع من ممارسات السيد تمرز، عمدت بعض الجهات الرسمية إلى تكليف فريق محاسبي للنظر في أوضاع بنك المشرق.

وقد ترافق ذلك مع وجود فريق مراقبي لجنة الرقابة على المصارف المكلّف بالتدقيق في أعمال البنك في حينه. ويبدو أن ذلك المسـعى قد أدى إلى استبدال السـيد تمرز بأحد أعضاء مجلس الإدارة هو الدكتور أحمد الحاج، ممثل شركة إنترا للاستثمار على رأس بنك المشرق، وذلك في حزيران 1988. غير أن الأمر لم يطُل حتى عاد السيد تمرز بعد حين إلى رئاسة بنك المشرق وإلى ممارساته السابقة.

ومما لا شك فيه أنّه لو صار بالإمكان عزل السيد تمرز في حينه لأمكن حصر العجز الذي وقع فيه بنك المشـرق إلى حدود أدنى مما صارت إليه. وذلك نظرًا لما تبيّن فيما بعد أن السيد تمرز قام في النصف الثاني من عام 1988 بتسـريع عمليات السـحوبات إلى الخارج عن طريق الشركات المَدِينة الوهمية المذكورة. ولا سيّما عن طريق حسابات البنك الوهمي الذي كان مفتوحًا في دفاتر بنك المشرق باسـم «بنك المشـرق باهاماس»، والذي أعيد إقفاله في نهاية عام 1988 بتحويل أرصدته المَدِينة على حسابات الشركات المَدِينة الاخرى.

جهاز الرقابة في بنك المشرق

كان جهاز الرقابة في بنك المشرق يتمتّع بمستوى عالٍ من الفعالية والتدريب على يد بنك مورغن الأميركي الذي كان مساهمًا في بنك المشرق حتى عام 1983.

وقد حاول هذا الجهاز أداء وظيفته حسب الأصول، غير أنّ السيد تمرز منعه بموجب مذكّرات خطيّة محدّدة من التعاطي بالأعمال التي كان يعتبرها من اختصاصه المباشر واختصاص معاونيه الاقربين وعددهم ثلاثة. وهي تلك المتعلقة بحسابات الشركات الوهمية المذكورة، والتي كانت تمثّل في الواقع نسبة 90 بالمئة من عملية السيولة وعلاقات المصرف الخارجية.

كما أنّ السيد تمرز قد منع قسم التسليفات في البنك من التعاطي بشؤون الحسابات المدينة العائدة للشـركات الوهميـة، والتي تمثّل هـي أيضًا حوالـى 90 بالمئة من مجمـوع القروض والتسليفات في البنك بالعملات اللبنانية والأجنبية.

بالإضافة إلى ذلك، منع السـيد تمرز جهاز الرقابة الداخلية في البنك من التعاطي بالفروع الخارجية للبنك، والانتقال إليها لمراقبة أعمالها، كونها من صلاحيات أحد معاونيه المسؤول عن العلاقات الخارجية للبنك.

وبالطبع فإنّ الجهاز الإداري العالي الذي كان يحيط بالسيد تمرز، لم يكن يبدي أي اعتراض جدّي على الممارسات التي كان يشهدها، سواء بسبب تواطئه مع تلك الممارسات أو لاعتبارات مصلحية أخرى.

والجدير بالذكر هنا أنّ السيد تمرز لم يكن ليبخل على هؤلاء بالمنافع المختلفة، في حين أن معدّل مستوى الرواتب لبقية الموظفين كان متدنيًا قياسًا لسائر البنوك الأخرى.

وتجدر الاشارة إلى أنّ مستوى كفاءة موظفي بنك المشرق لا سيما الذين عملوا مع إدارة الشركة الاميركية السابقة، كان يعتبر جيدًا، كما وأنّ السيد تمرز عمد في السنتين الأخيرتين إلى إدخال ما لا يقل عن 200 موظف جديد إلى بنك المشرق دون كفاءة ودون الحاجة إليهم، وإنّما جرى تعيينهم لاعتبارات سياسية ومن منطلق تبادل المنافع.

الرقابة الخارجية

لم تكن تقارير مفوّضي المراقبة تلقى آذانًا صاغية بالنظر لتركيبة الجمعية العمومية ومجلس إدارة البنك التي أشرنا إليها فيما تقدّم، علمًا أنّ مفوضي المراقبة لم يكتشفوا حقيقة طبيعة الاستعلامات التي كانت تجري لمصادر البنك المالية، والغايات الحقيقية للتسليفات إلى الشركات الوهمية، وعمليات السيولة مع المصارف الخارجية، ولاسيما المصارف الشقيقة والتابعة مع لبنان والخارج.

لجنة الرقابة على المصارف

كانت لجنة الرقابة على المصارف قد أشارت في تقريرها عن أوضاع بنك المشرق في عام 1986 إلى الخلل الخطير في أعمال البنك المتمثّل بحجم التسليفات إلى الشركات المرتبطة بالسيد تمرز، وإلى التوظيفات في بنك المشرق باهاماس.

وقد تبين للجنة أيضًا ومن خلال دراسة أوضاع البنك في مطلع عام 1988 أنّ هذا الخلل قد تفاقم، وتعاظمت أحجام المبالغ، وانعكست بشكل خطير على أوضاع السيولة في البنك وعلى ملاءته. وقد أبدت اللجنة ملاحظاتها في كلا التقريرين بوجوب تنقية الوضع بصورة جذرية، فضلاً عن وجوب تحسين مستوى الأداء الإداري، والانتباه الكلي إلى موضوع ربحية البنك فضلاً عن تجاوزاته في عمليات القطع.

وقد استدعيت إدارة بنك المشرق إلى لجنة الرقابة على المصارف ووعدت بتصحيح الأوضاع ضمن فترة زمنية محددة. ولكن تبيّن فيما بعد أن الإدارة المذكورة لم تلتزم بوعودها، بل أنّ المشكلة تعاظمت وتفاقمت خلال عام 1988 إلى حدّ التوقّف عن الدفع.

ويمكن تفسير العزل المؤقت للسيد تمرز عن إدارة بنك المشرق في حزيران 1988 كان نتيجة لتدخل لجنة الرقابة على المصارف. ولكن هذا العزل لم يدم طويلاً كما ذكرنا، حيث عاد السيد تمرز إلى إدارة بنك المشرق ولم تكن الأسباب السياسية غائبة عن هذا الأمر بالطبع.

هذه نماذج عن المخالفات المصرفية التي ارتكبت في بنك المشرق، وهي إن دلّت على شيء فإنّما تدّل على أن مرتكبها كان نموذجًا لظاهرة فريدة من نوعها كرّسته إمبراطورًا على مملكة اقتصادية، رغم تحفظات الخبراء حيال أسلوبه في القيادة وعلى فكره في المغامرة. إذ

تحصّن بحرية التصرف، ومركزية القرار، والتحرّر من رقابة كافة السلطات، فارتكب أخطاء هزت الجهاز المصرفي الذي تعرّض لضربات متلاحقة في الداخل والخارج. حيث وضعت بعض المصارف اللبنانية على اللائحة السوداء في فرنسا وسويسرا، وأعيد النظر بالتراخيص الممنوحة لفروع لبنانية، وجرى تشديد الرقابة على نشاطاتها. ولو لم يبادر مصرف لبنان إلى تسديد التزامات بنك المشرق، لتداعت مصارف عديدة، وانهارت الثقة بالجهاز المصرفي وبمصداقية أجهزة الرقابة.

الفصل 20

روجيه تمرز والـ CIA

لقد وعدنـا في مقدّمة هذا الكتاب أن نكشـف اللثام عن لغز طالمـا تردّد في لبنان والعالم العربي، وهو عضوية روجيه تمرز ـ من عدمها ـ في المخابرات المركزية الأميركية. ولقد سأل المؤلف روجيه تمرز مباشرة عن هذا الموضوع، وفي هذا الفصل تتّضح الكثير من التفاصيل عن العلاقة المعقّدة والطويلة التي ربطت تمرز بالـ **CIA**.

«هل أنت عميل لـ CIA؟»

وكالة الإسـتخبارات المركزية الأميركيـة Central Intelligence Agency والمعروفة بأحرفها الأولى **CIA** هي بمثابة وزارة في الحكومة الأميركية تراوحت ميزانيتها السـنوية في العقدين الماضيين بين 25 مليار و50 مليـار دولار، وطاقمها 80 ألف إلى 100 ألف موظف، ولها مئـات المكاتب حول العالـم، وعملاء ومخبرون بـالآلاف. ولقد كثرت الأقاويل غير المسندة عن أنّ روجيه تمرز عميل في الـ CIA. ولقد أوردنا في أبحاث هذا الكتاب مقالات صحافية وكتب تذكر هذا الأمر بصيغ مختلفة. وعلى سبيل المثال جاء في تقرير صحفي أنّ «روجيه تمرز كان بحسـب إفادة المرشـح السـابق لوكالة المخابرات المركزية الأميركيـة أنطوني ليك أمام الكونغرس مطلع العـام 1997، عميلاً لـ CIA، هو والرئيس اللبناني الأسـبق أمين الجميّل الذي اشترك معه، كما مع الحريري، في عمليات سمسرة داخل وخارج لبنان[1].

جاء تنقيبنا عن خلفية تمرز الاستخباراتية على هامش اللقاءات معه. ففي 18 أيلول 2015، بعث تمـرز مذكرة إلى المؤلف جوابًا عن استفسـارات حول بعض ما قاله في المقابلات في باريس. وجاء في المذكرة:

(1) موقع **الحقيقة** على الانترنت، مقالة نزار نيّوف.

«أرجو أن تطّلع على كتابين هما:

SEE NO EVIL by Bob Baer ،*TRUTH TO TELL* by Lanny Davis

والكتاب الأول «**الحقيقـة لتقال**» مؤلّفه لاني جسـي دافيس هو محـامٍ أميركي ومستشـار قانوني ومؤلف ومعلّق تلفزيوني ومستشار لوبي. عمل مع الرئيس بيل كلنتون من 1996 إلى 1998 كمستشار شخصي، وكان ناطقًا باسم البيت الأبيض في ملفات تمويل الحملات الانتخابية وقضايا قانونية. وجاء في كتابه شهادة عنّي في سياق مسألة تمويل الانتخابات، وظهوري أمام لجنة الاستماع في الكونغرس عام 1997، بأنّي صادق ومسـالم، وأنّ اللجنة تصرّفت معي بعدائية وازدواجية. فيقول دافيس: «كنتُ هناك وفعلت كذا، دخلتُ مكتب صديق لي في مجلس الأمن القومي الأميركي، وسألته «ألم يقاوم روجيه تمرز مسؤولاً في مجلس الأمن القومي خلال فترة 1995 و1996؟» (ص186)... نقطة الذروة كانت عندما حضر تمرز أمام لجنة طومسـون في 18 أيلول 1997. وما برز بوضوح هو أنّ تمرز كان شـديد الصدقية ومسالم (ص205)... ولكن للأسف الأسلوب الاتهامي والازدواجية في التعاطي مع قضية تمـرز كانت واضحة لكل النـاس في قاعة الاسـتماع» (ص206). أمّا الكتاب الثاني فمؤلفه هو روبيرت بير وهو مسـؤول سـابق في الاسـتخبارات الأميركية وحقل عمله كان الشرق الأوسط. وهو اليوم يكتب مقالات عن القضايا الدولية المتعلقة بسياسـة أميركا الخارجية والتجسّـس في مجلة تايم وفي مجلة Vanity Fair والواشنطن بوست و *The Wall Street Journal*.

جاء بيت القصيد في الصفحة 221 من كتاب بير الذي نصح تمرز بقراءته، حيث يؤكّد بير: «نحن لم ندفع مالاً لتمرز، ما يعني في حساباتنا أنّه لم يعمل في الوكالة، ولم نشعر أنّه من النوع الذي نرتاح تمامًا إلى التعامل معه. فقد كان دائمًا يتصرّف باستقلالية ويقدّم مساعدات للسي آي إيه عندما كان ذلك يخدم مصالحه».

ولكن بالمقابل أكّد الصحافيان ألكسندر كوبرن وجفري سان كلير أنّ تمرز كان عميلاً Roger Tamraz, a CIA asset and an international fugitive ودخل في صفقات مهزوزة مع entered into shady financial deals with عناصر من الأجهـزة السـعودية والإسـرائيلية members of both the Saudi and Israeli intelligence agencie(1).

(1) Jeffrey St. Clair and Alexander Cockburn, «The Clinton Files», *CounterPunch*, December 4, 2015: «Another rather unsavory guest from the oil lobby was Roger Tamraz, a CIA asset and an international fugitive. Tamraz, who was born in Cairo and now resides in New York City, is an =

بين هذا النفي وذاك التأكيد، سارت أبحاثنا على هذا المنوال، ووصلنا إلى استنتاج أنّ تمرز لم يكن عميلاً يقبض راتبًا من السـي آي إيه، ولكنه كان «مصدرًا» أو «مخبرًا»، وهذا لا يقلّل من أهميته البتّة للمخابرات الأميركية. وذكر هو نفسه أنّه قدّم لهم معلومات اقتصادية.

حروب السي آي إيه في بيروت

حصدت واشنطن كما رأينا ـ وليس تل أبيب ـ غلّة الاجتياح الإسرائيلي عام 1982. فبدأت مرحلة سعوَدَة وأمركَة للنظام السياسي اللبناني، بدءًا من تسمية رئيس الجمهورية مرورًا بوزراء ورجال مفاتيح دولة ما بعد الاجتياح بعضهم جاء من أميركا مثل عبد الله بوحبيب ووديع حداد، وإيلي سـالم من الجامعة الأميركية في بيروت. وانتشـر رجال المارينز في بيروت الكبرى وأمام الساحل اللبناني، إضافة إلى انتشار أجهزة المخابرات الأميركية والإسرائيلية والغربية التي اتّخذت لها مكاتب في مناطق متعدّدة من بيروت والمحافظات اللبنانية، وأشرف ضباط أميركيون على غرف عمليات الجيش اللبناني في حرب الجبل.

في كتاب عميل المخابرات الأميركية «روبرت بير» عشرات الصفحات عن نشاطات السي آي إيه في بيروت في أواسط الثمانينيات، وخلاصة مذكراتها للإدارة الأميركية في «أنّه لم يعد ثمّة وجود لدولة في لبنـان ولا لحكومة فاعلة»(1). فقد تحوّل لبنان في الثمانينيات إلى ساحة حرب مخابراتية عالمية أطرافها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وإسرائيل وإيران وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية والسعودية. وانتهت هذه الحرب عام 1985 إلى ترجيح كفّة سورية وإيران وروسيا. وكان المعسكر المناهض للوجود الإسرائيلي والأميركي ولحكم أميـن الجميّل يعد العدّة لخـوض معركة ضد هذا التحوّل. وضمّ هذا المعسـكر المناهض تحالفًا بدا غريبًا: سـورية البعثية وإيران الإسلامية والاتحاد السوفياتي الشيوعي وجبهات الرفض الفلسطينية وأحزاب يسارية لبنانية وتنظيمات إسلامية.

= international oil financier who runs a company called Oil Capitol Ltd. In the past decade, he has entered into shady financial deals with members of both the Saudi and Israeli intelligence agencies. He was also involved in the BCCI banking scandal. In 1989, the Lebanese government accused Tamraz of embezzling $200 million from a Beirut investment firm and issued an international warrant for his arrest. This was followed by a French court ruling that held Tamraz liable for $56 million for his role in the looting of a French bank».

(1) Robert Baer, *See No Evil: The True Story of a Ground Soldier in the CIA's War on Terrorism,* New York, Broadway Books, 2003, p. 72.

لقد تعرّضت المصالح الأميركية إلى هجمات استخباراتية قاتلة، ابتداءً من تفجير السفارة الأميركية في 18 نيسان 1983 الذي قتل فيه 67 شخصًا، منهم خليّة المخابرات الأميركية في الشرق الأوسط. وكانت الخلية في لحظة التفجير تجتمع بحضور رئيسها ونائبه. وتبنّى تنظيم جديد مجهول واسمه «الجهاد الإسلامي» العمليّة وعمليّتين أخريين حصلتا في تشرين الأول 1983 ضد المارينز على طريق المطار حيث سقط 241 أميركيًا من المارينز، وضد مقر المظليين الفرنسيين قريبًا من منطقة الكولا قُتل فيها 58 مظليًا.

وهكذا بعد فشل إسرائيل في صنع نظام سياسي تابع لها في لبنان مع رحيل بشير، وفشل الولايات المتحدة في أن تلعب نفس الدور وتعويم نظام سياسي تابع لها على رأسه أمين الجميّل، أطلق الجيش الأميركي العنان لمدافع السفينة العسكرية نيو جرسي، وكل طلقة كانت بحجم سيارة فولكسفاكن أحدثت حفرًا هائلة عند سقوطها في مناطق قريبة من بيروت. وكان تفكير المارينز أنّ هذه القذائف ستُحدث ذعرًا في لبنان كما أحدثت في اليابان عندما أطلقها المارينز هناك عام 1945، ولا بدّ أنّها ستخيف اللبنانيين أيضًا. كما أغارت طائرات فانتوم على مواقع لبنانية في جبل لبنان ومنطقة بعلبك. ولم يؤدّ كل ذلك إلى نتيجة لصالح أمين الجميّل.

بعد مغادرة المارينز وانسحاب القوات المتعدّدة الجنسيات وأساطيلها، تراجع نفوذ واشنطن على الأرض، ودخلت أميركا في حرب سرّية ضد التنظيمات الكثيرة المعادية لإسرائيل وأميركا في لبنان، وخاصة الإسلامية منها، منذ أواخر 1984. إذ بعد تفجير السفارة غرب العاصمة، وانتقال مقرّها إلى شرق بيروت، تعرّضت السفارة للتفجير هناك أيضًا، وفقد عملاء السي آي إيه الأميركيين قاعدتهم في السفارة غرب بيروت، وأصبح تنقّلهم صعبًا من قاعدتهم في شرق بيروت، وخاصة التجوّل في غرب العاصمة وجنوبها (الضاحية)، وغدا تجنيد عملاء مسلمين أمرًا معقّدًا. ورغم كل ذلك فإنّ الأجهزة الأمنية اللبنانية في عهد أمين الجميّل – من جيش وقوى أمن داخلي والمكتب الثاني – بقيت تعمل بشكل وثيق مع الأجهزة الأميركية، وتقدّم لها المعلومات عن مواطنين لبنانيين أو أي معلومات أخرى بحوزتها. والغريب أنّ كتاب روبيرت بير عرض بشكل اعتيادي على صفحاته وثائق رسمية لبنانية حصل عليها من عملائه اللبنانيين أو من الأجهزة اللبنانية. ومن هذه الوثائق طلبات جوازات سفر لبنانية وعليها بيانات شخصية من الأمن العام.

ولكن كيف أصبحت التنظيمات الإسلامية هدفًا للسي آي إيه؟ من حيث المبدأ لم يكن ثمّة غبار على تنظيمات تتخذ الإسلام عقيدة لها من وجهة نظر السي آي إيه، لأنّ

المخابرات الأميركية دعمت الحركات الإسلامية في كل بلدان العالم. أما في لبنان فقد دعمت الولايات المتحدة الإسلاميين، كما دعمت الجماعات الطائفية اليمينية، وأقامت معها علاقات مباشرة (الكتائب والاشتراكي وأمل، الخ) ضد اليسار الدولي وكجزء من مناهضة الاتحاد السوفياتي في آسيا والشرق الأوسط.

وعلى سبيل المثال، خاضت حركة أمل حربًا ضد اليسار اللبناني من 1970 إلى 1982، ودخلت في معركة تصفية تنظيم المرابطين (ناصري قومي عربي) في بيروت، وحربًا ضد المخيّمات الفلسطينية (صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة في بيروت، وعين الحلوة والمية ومية في صيدا، ومخيمات البص والرشيدية قرب صور) بتعاطف من القوات اللبنانية وبعض أوساط الجيش اللبناني[1]. وفي 12 أيّار 1985 في مهرجان لأمل، قال داوود داوود قائد أمل في الجنوب، «لن نسامح الفلسطينيين على جرائمهم، ولن نسمح لهم بالعودة. وإذا قبلنا بعودتهم فيكون ذلك لمعاقبتهم». وبعد أسبوع من بدء حرب المخيمات، قال نبيه برّي في مؤتمر صحافي: «إنّ عودة الفوضى الفلسطينية إلى الجنوب ممنوعة. لا يحق لأحد بعد اليوم أن يحارب حتى آخر جنوبي، ومسألة العودة إلى ما قبل 1982 غير مطروحة بتاتًا»[2]. وأسفرت حرب المخيمات عن مقتل 2,500 شخصٍ من الجانبين. وفي حين استمرت حركة أمل في المشاركة في الدولة اللبنانية ممثّلة «للاعتدال الشيعي»[3]، كانت فئة أخرى أكثر تشدّدًا ترفض النظام اللبناني برمّته، وتضع نفسها إلى جانب القضية الفلسطينية وتعادي إسرائيل والرجعية العربية التابعة لأميركا، وتتحالف مع إيران الإسلامية، وبالتالي مغضوب عليها أميركيًا وتتخذ اسم «حزب الله».

في نفس الفترة ازدهر خطف الأميركيين والأجانب باسم «الجهاد الإسلامي»، واسم جهات أخرى مثل «الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين»، و«منظمة العدالة الثورية»، و«المنظمة الثورية»، و«خلايا الكومندوس الثورية». وخطفت هذه المجموعات أكثر من ثمانين شخصًا أميركيًا وغربيًا في بيروت. وعلى هذا الأساس حصل استقطاب في آسيا والشرق الأوسط بين جماعات إسلامية ودول إسلامية دائمة الولاء لأميركا، وجماعات أخرى توالي إيران ومناهضة لأميركا.

---

(1) في حرب المخيمات قدّمت سورية أسلحة ومعدات لأمل بما فيها 50 دبابة T54 ما جعلها قوّة ضاربة.

(2) *L'Orient Le Jour*, 22 May 1985.

(3) منذ تلك الفترة درج استعمال مفهوم «الاعتدال»، وهو كود للعرب الملتحقين بالمحور الغربي – والإسرائيلي. وفي لبنان استبدل منذ 2005 بمفهوم «الوسطية» الفارغ من المعنى.

كان حزب الله يشبه حركة أمل كثيرًا في قاعدته الطائفية، وجذور التنظيمين التأسيسية، ومواقفهما من القضايا السياسية والاجتماعية في لبنان. وكان حزب الله يُحسب على اليمين في محاربته اليسار في بيروت ومشـغرة التي هجّر الكثير من أهلها المسيحيين، وتوسّع على حساب يساريي الشيعة في الجنوب والضاحية والبقاع، وشتّت البُنى الحزبية اليسارية التي جمعت شيعة إلى أبناء مذاهب أخرى، ومارس ـ كما مارست أمل ـ حربًا في بيروت والجنوب ضد اليسار. أمّا لماذا كان الحزب على لائحة أعداء السي آي إيه، رغم أنّه حزب إسلامي، فذلك لإنّه لم يلتحق بالمحافظين العرب، والجماعات الأخوانية السلفية، بل كان في صف إيران الخمينية التي لم تلتزم المظلة الأميركية كما كان الشاه[1].

بعد مغادرة المارينز بيروت ونقل السفارة الأميركية إلى شرق العاصمة، بات عملاء السي آي إيه ينتقلون سرًا بطائرات هليكوبتر من مطار لارنكا في قبرص إلى جونية شمال بيروت، ومنها إلى السـفارة بعلو منخفض فوق مياه البحر لتحاشـي الرادارات السورية وصواريخ سورية أرض ـ جو[2]. وكان عملاء أميركا يتجوّلون في بيروت أحيانًا في سيارات مرسيدس يشير إليها المارّة في الشوارع لتقلهم على أساس أنّها سيارات سرفيس. ويشرح كتاب روبيرت بير أيضًا كيف تغلغلت المخابرات الأميركية في بيروت والضاحية الجنوبية، وكيف عثرت على مواقع مسؤولين في حزب الله ومنهم عماد مغنية وحسين خليل.

ويتحدّث كتاب بير عن عملاء لبنانيين ساعدوا المخابرات الأميركية ضد حزب الله، وكانوا في مواقع حسّاسـة أحدهم كان صحافيًا في جريدة رئيسية واسمه الحركي «فريد»، ويقول الكتاب أنّه مسيحي وشبه أصلع ويقيم شرق بيروت ويجتاز الخط الأخضر كل يوم ليعمل في الجريدة غرب العاصمة، وله اتصالات واسعة ومنفتح على معظم الجهات. وهذا الشـخص قدّم للمخابرات الأميركية معلومات خطيرة عن حـزب الله، ومن مهامه زيارة

(1) سـمح التمويل الايراني لحزب الله ببناء مؤسسـات اجتماعية وتربوية وتنظيمية وكشـفية واعلامية واقتصادية، وتنفيذ خطة تعبئة، فظهرت المدارس والمسـتوصفات وحـوزات التثقيف الديني ودور الايتام. وجذبت عقيدة الحزب الآلاف من الشـباب، خاصة في ظـروف اجتماعية صعبة حيث كان الجنوب، ولبنان عامة، يرزح تحت آثار كوارثية جراء الغزو الإسرائيلي، وتهجير مئات الألوف، وحياة الفقر والحرمان، وافتقاد أدنى خدمات الدولة الاجتماعية. وسيطر حزب الله على الضاحية الجنوبية منذ 1987، كما في أماكن أخرى من لبنان، ولعب دورًا خدماتيًا في مناطق سـيطرته العسكرية وهو ما فشلت فيه الحركة الوطنية في أوج أيامها.

(2) Robert Baer, *See No Evil*, pp. 107-110.

الإدارات الرسمية اللبنانية وجمع معلومات ووثائق عن الأحوال الشخصية، وعن طلبات جوازات السـفر، وصور عن تقاريـر المكتب الثانـي اللبناني والأمن العـام ثم يقدّمها للمخابرات الأميركية. وكانت السي آي إيه قد اتخذت شقة في سن الفيل مكتبًا لعملائها اللبنانيين. فكان «فريد» يجمـع المعلومات بعدما يزور دوائر الدولـة ومكاتب الأحوال الشخصية في وزارة الداخلية، ويصوّر المستندات بتعاون تام من الموظفين، ثم يجمعها في حقيبة ويسلّم الحقيبة إلى المكتب السرّي في سن الفيل[1].

وأمثلة من الوثائق التي حصلت المخابرات الأميركية عليها من «فريد» كانت استمارة طلب جواز سـفر عماد مغنية جاء فيها أنّه وُلد في قرية طيردبـا عام 1962، الخ، وصورة سجلّ نفوس عائلة محمد حمادة، والده علي حسن حمادة من مواليد الصوانة عام 1929، وأمّه فاطمة عبد الحسين دبوق، مواليد خربة سـلم عام 1931، وأخوه عبد الهادي حمادة القيادي في حزب الله، وأخته سـميرة، عزباء تقيم مع ذويها في برج البراجنة، وإلى باقي أفراد العائلـة. وأدّت هذه المعلومات إلى إمسـاك المخابرات بمحمـد حمادة في مطار فرانكفورت في 13 كانون الثاني 1987. كما قدّم «فريد» معلومات عن لبناني آخر هو رئبال جلّول. فأعطى المخابرات الأميركية وثائق سجلّ نفوس جلول هذا (رقم السجلّ 117 برج البراجنة، مولود في 10 شـباط 1967 والده خليل جلول). فقد نجح «فريد» في الحصول على جواز سفر منتهي الصلاحية لهذا الشخص من الأمن العام. كما قدّم «فريد» إخراج قيد عائلي عن حسين خليل، واسمه حسين جواد خليل، والده علي، وأمّه سميرة وزوجته هي شقيقة القيادي في حزب الله علي عمّار الذي أصبح نائبًا فيما بعد.

ونفّذت المخابرات الأميركية عبر عملائهـا اللبنانيين عدّة عمليات في بيروت ومنها تفجير مبنى يقيم فيه العلامة محمد حسين فضل الله في الضاحية الجنوبية في 8 آذار 1985. فقد اعتقدت الاسـتخبارات الإسـرائيلية والأميركية خطًا أنّ فضل الله هو الزعيم الروحي لحزب الله، كما كان الخميني في إيران. واتخذت بناءً على هذا التوصيف قرارًا بقتله، ثم كلّفت عملاء لبنانيين لزرع متفجرات لاغتياله في حي بئر العبد في الضاحية أسفرت عن مقتل ثمانين شـخصًا وجرح 256 آخرين[2]. ويشـرح بير أنّ عملاء المخابرات الأميركية اخترقوا شبكة الهاتف في بيروت بسـهولة لأنّها غير محمية أساسًا، وتنصّتوا بكل ارتياح

(1) Robert Baer, *See No Evil*, pp112-120.

(2) ذكرت صحف الواشـنطن بوسـت والنيويورك تايمز أنّ العملية خططت لهـا وموّلتها المخابرات الأميركية ونفذها عملاء محليون.

على أي مكالمات أرادوا التنصّت عليها. إذ كانت علب شبكة الهاتف منتشرة في الشوارع، ومخلّعة، فكان عملاء المخابرات يفتحونها بدون عائق ويجمعون تسجيلات هاتفية ومنها اتصال بين عبد الهادي حمادة وجهاد جلول، شقيق رئبال.

ويشرح بير أنّ خمســة مخبرين لبنانيين عملوا لديه، وساعدوا السي آي إيه في رسم خريطة قياديين في حزب الله في الضاحية، وأحدها خريطة موقع مغنية في حي عين الدلبة، وتحديد مجموعة مغنية بالأســماء والصور حصلوا على بعضها من دوائر رسمية لبنانية، والبعض الآخر جمعه عملاء ومنها صور لحسين خليل. وأحد العملاء كان عسكريًا لبنانيًا مسلمًا برتبة ضابط برتبة عالية واسمه الحركي «سمير»، أقام مع عشيقته في الأشرفية. وكان يحضر اجتماعات الســي آي إيه ومعه مرافقين عســكريين من الجيش اللبناني لحراسته. وتعرّف «سمير» هذا على صورة حسين خليل وهو يصلّي في مسجد في الضاحية، وشرح للســي آي إيه أنّ خليل عمل في الفرقة 17 في فتح عام 1971 ثم مع عزمي الصغيّر قيادي فتح في صور بعد عام 1979، ثم في حركة أمل الإسلامية مع حسين الموسوي بعد مغادرة منظمة التحرير بيروت عام 1982. وأنّ حســين خليل ساهم في السيطرة على ثكنة الشيخ عبد الله في بعلبك. ثم أعدّ «ســمير» ملفًا عن حســين خليل قدّمه للمخابرات الأميركية. وكانت الســي آي إيه تمتلك ملفات ســابقة أعدّها عملاؤها في بيروت منذ 1969، وفيها عشرات التفاصيل عن الفرقة 17 التي كانت قد اخترقتها بنجاح (في حقبة علي حسن سلامة كما سبقت الإشــارة)، وكذلك عن عزمي الصغيّر وأبو إيّاد وغيرهما. فاعتقدت أنّ حسين خليل هو أهم من عماد مغنية في الهيكلية التنظيمية.

ومن عملاء المخابرات الأميركية الذين يسمّيهم كتاب بير باسمهم الحركي، لبناني يقيم في الضاحية الجنوبية وفي الخامسة والثلاثين من عمره، واسمه المستعار «حسن». وقدم «حسن» نفســه على أنّه ابن عم أحد العناصر المقرّبة من عماد مغنية، وكان يقدّم تقاريره إلى مكتب السي آي إيه في سن الفيل. ولقد جذب الشكوك في الضاحية بسبب زياراته المتكرّرة إلى شرق بيروت. وسأله حزب الله عن ذلك فأجاب أنّه يعمل في تجارة الكتب المستعملة ويبحث عن كتب إســلامية بلغات عربية وأجنبية ليبيعها لمستشرقين أجانب فــي جامعات ومعاهد بيروت، وهو يكســب رزقه من هذه التجــارة. ثم تمكّن «حسن» من الالتحاق بصفوف حزب الله، ووجد عملاً في مكاتب الحزب وأصبح عميلاً رئيسيًا للسي آي إيه ومصدرًا غنيًا عن الحزب والضاحية الجنوبية والتمويل وصراعات مشايخ الحزب، الخ.

وأثناء بحثه عن معلومات عن عماد مغنية أخذ «حســن» يقصد مسجدًا يؤم المصلين فيه إمام مقرّب من مجموعة مغنية، للصلاة حيث كان إمام المسجد يعطي دروسًا دينية يوم الجمعة. وعندما كسب «حسن» ثقة إمام المسجد، أخذ يسأله عن أعضاء مجموعة مغنية، فيما الإمام لم يشك به على أساس أنّه إبن عمّ «أحد أعضاء مجموعة مغنية[1]».

وكان ثمّة عميل ثالث اسمه المستعار «جان» وسنّه 32 عامًا، قاتَلَ في محاور بيروت حيث كان يخطف شبان مسلمين ويعدمهم. وكان «جان» يلتقي عملاء المخابرات الأميركية في نايت كلوب يدعى Dominos شرق بيروت وهذا النادي - وفق كتاب بير - كان «نقطة لقاء تجّار الســلاح ووكلاء عصابات المخدّرات الدولية من كولومبيا إلى البقاع، وأمراء حرب لبنانيين ومسؤولي ميليشيات لبنانية، وتميّز هؤلاء بارتداء الملابس الايطالية والثمينة خاصة ماركة GUCCI. وفي هذا المكان عالم صغير مارس كل هؤلاء تجاراتهم وتقاطروا بدءًا من الحادية عشــرة ليلاً كل يوم تقريبًا، حيث يجلســون في البار المعتم ويتحادثون فيصعب تحديد ملامحهم في الظلام».

وكانت مهمة «جان» تكوين خلية في بيروت الغربية والضاحية. وعندما نصح السي آي إيه أن يتعاملوا مع أمن القوات اللبنانية للحصول على معلومات، أجابه روبيرت بير أنّ «جهاز مخابرات القوات ضعيف وليس جيّدًا».

ثم خطّط «جان» لعملية ضد قياديي حزب الله، ورافق عميل السي آي إيه إلى شقة في الزوق جوار جونية للقاء ضابطين فارين من الجيش اللبناني أحدهما برتبة كابتن. وكانا في الشقة ويحملان أسلحة فردية أميركية متطورة، ولكن ليس من النوع الذي يستعمله الجيش اللبناني، ومهمتهما تنفيذ عمليات ســرّية ضد الجيش الســوري في البقاع. وفي الأسبوع التالي ذهب الأربعة - العميل الأميركي و«جان» والضابطان إلى بعبدا بسيارة رانج روفر، وعبروا حواجز للقوات اللبنانية التي كانت عناصرها تعرف «جان». ثم عبروا خط التماس مع الضاحية الجنوبية وأصبحوا على بُعد أمتار من مواقع حزب الله.

وحضر شخص من الضاحية للقاء فريق السي آي إيه واسمه المستعار «عصام»، فطلب منه روبرت بير أن يخطف عماد مغنية[2].

ولكن «عصام» عرض اغتيال مغنية مقابل 12 ألف دولار، لأنّ القتل أسهل وأسرع من الخطف الذي يتطلّب عملية معقّدة وتفاصيل لوجستية صعبة.

---

(1) Robert Baer, *See No Evil*, pp 118-119.

(2) Robert Baer, *See No Evil*, p 125.

فسأله بير: «وكيف أعلم أنك يمكن أن تقوم بأي شيء في عين الدلبة؟»

ضحك «عصام» وأجاب: «ألم يقل لك «جان» مَن أنا؟ أنا قتلت ناس في الضاحية أكثر مما قتل المارينز والنيوجرزي».

فأكّد جان: نعم لقد فجّر عصام 11 سيارة مفخّخة في الضاحية.

ثم اقتنع بير بـ«مؤهلات» عصام، وطلب من «عصـام» أن يبدأ بجمع معلومات عن مغنية: أين يعيش وما هي مواصفات سـياراته ومَن يعمل معه، مع صور لمنزله. ودفع بير ألف دولار مقدّمًا لـ«عصام». وبالفعل، في الأسبوع التالي أحضر «عصام» مغلّفًا فيه صور ومستندات عن مغنيّة ومجموعته، مع أرقام هاتف وعناوين وداتا سيارات. وإضافة إلى ذلك قدّم عصام خطّة لتفجير المبنى الذي سـيكون فيه مغنية ومعه عدّة مسـؤولين بسيارتين مفخّختين. وإذ سـعى بير للحصول على موافقة من رئيسـه للعملية، مضى وقت طويل واختفى «عصام». فتأجّلت عملية اغتيال عماد مغنية إلى 12 شباط 2008 في دمشق.

روجيه تمرز والسي آي إيه

حول عضوية روجيه تمرز في السي آي إيه، تجدر الإشارة إلى أنّه عاش في أميركا في أواسط الستينيات ومنتصف السبعينيات وكان يحمل الغرين كارد الأميركي، ولكنّه لم يكن يحمل الجنسية الأميركية قبل سنة 1989.

لقد أشارت صحف بيروت في فترة إقامة تمرز في لبنان إلى «أنّ عدّة مصادر تؤكد أنّ تمرز عمل لحساب وكالة المخابرات الأميركية سي آي إيه CIA منذ 1973. وأنّه تقرّب من إدارة الرئيس السابق رونالد ريغَن في الثمانينيات، ومن بعده للإدارة الديموقراطية برئاسة بيل كلنتون، وأنه قدم خدمات جلّى لأميركا في الشـرق الأوسـط والإتحاد السـوفياتي السابق... وأنّه استفاد من علاقته بالمسـؤول السابق في المخابرات السعودية كمال أدهم عام 1995، ما أتاح له الحصول على عقود في السعودية. كما أقام تمرز علاقات وثيقة مع ليبيا في هذا المجال الهام، أثمرت عن إبـرام عدّة عقود نفطية مربحة. وقد أتاحت جميع هذه العقود الفرصة أمام تمرز لتوسيع عملياته في القطاع النفطي للجمهوريات السوفياتية السـابقة. كما أنها قرّبته من الادارة الديموقراطية، حيث بات من كبار المتبرعين للحملة الرئاسية لبيل كلنتون، ما أثار التسـاؤلات حول مصادر الأموال. وقد مثل تمرز أمام لجنة تحقيـق في مجلـس الشـيوخ الأميركي فـي أيلـول 1997، واعترف حينهـا بالارتباط بالإستخبارات الاميركية وباللقاءات مع إسرائيليين».

وثانيًا، إذا لم يكن تمرز عميلاً مباشـرًا يقبض راتب شـهري، فثمّة احتمال أنّه لعب دورًا اقتصاديًّا. وينقل كتاب جون بيركنز «**اعترافات قاتل اقتصادي مأجور**» الذي صدر في العام 2004 عن طريقة عمل المخابرات الأميركية. وبيركنز هذا كان يعمل مع وكالة الأمن القومي الأميركية في تنفيذ اغتيالات اقتصادية حول العالم. وتقوم هذه الاغتيالات على توريط بلدان معيّنة بالديون حتى الاختناق من خلال الاعتماد على عملاء محليين يصلون مناصب سياسية واقتصادية عالية في بلدانهم، وقد تجري تصفيتهم فيما بعد إذا لم يلعبوا الدور المطلوب منهم بدقّة ونجاح.

ويسرد بيركنز في كتابه عمليات حول العالم، فضلاً عن عمليات زملاء له شملت عددًا كبيرًا من عمليات الاغتيال والتفجيـر، بدءًا من إزاحة رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدّق في خمسـينيات القرن الماضي، وتصفية زعماء ورجال أعمال فـي أمريكا اللاتينية، مرورًا باغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز. وكتب الاعلامي السوري نزار نيّوف عن عميل سوري يدعى عمـران أدهم عمل لعقود طويلة للسـي آي إيه[1]، ولوحق قضائيًـا في لبنان وحُكم بالسجن غيابيًا عام 2010، على خلفية إدانته بعملية تهدف إلى حصوله على مبلغ 50 مليون فرنك فرنسي من بنك المشرق اللبناني عام 1988، بالاشتراك مع مدير البنك روجيه تمرز[2].

(1) علّق نزار نيوف على كتاب صدر عام 2014 بعنوان **النفاق الأميركـي** مؤلفه عمران أدهم، أنّ أدهم هو رجل أعمال سوري يعيش في الولايات المتحدة وفرنسا منذ الستينيات بعدما غادر سورية عشية انقلاب 1966 بقيادة صلاح جديد. وحصل أدهم على الجنسيتين الفرنسية والأميركية، وكان من الأسماء التي برزت في التسعينيات كمرشّح لمنصب رئيس الحكومة السورية». وأنّه «أصبح منذ حوالى 30 عامًا أحد أكبر تجّار السـلاح في العالم، ومن عملاء المخابرات الأميركية والفرنسية، فضلا عن علاقته الوثيقة بإسرائيل وبرفعت الأسد». ويشير نيّوف إلى أنّ عمران لعب في الثمانينيات دورًا بطلب من المخابرات الفرنسية والرئيس فرانسوا ميتران لإطلاق سراح رهائن فرنسيين في لبنان، خطفتهم جماعة تابعة لإيران. وقد حصلت إيران جراء وساطة عمران على أسلحة أميركية وفرنسية. وأنّ أدهم كان على علاقة بالرئيس حافظ الأسد وإبنه باسل، ونقل رسائل بين دمشق وتل أبيب بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991. وأنّ ديفيـد واين David Wayne أحد أبرز ضباط المخابرات الأميركية أشـرف علـى التنفيذ الميداني لمخططات وكالـة المخابرات المركزيـة كالاغتيالات وتوريد الأسـلحة للعصابات السـرية وتنفيذ الانقلابات وصناعة الثورات «الربيعية» و«الملونة»، وما إلى ذلك من أعمال إجرامية دولية، وهو الذي جنّد عمران أدهم في المخابرات الأميركية، ومن موقعه الاسـتخباري منذ حوالى أربعين عامًا تعرّف عمران إلى كبار صانعي القرار في الغرب وفي الشرق الأوسط.

(2) نزار نيوف، **الخبر برس**، «عملاء المخابرات الأميركية والفرنسية يفضحون بعضهم: هكذا تم اغتيال الرئيس رفيق الحريري»، 6 آب 2014.

ثالثًا، فـي كل المراجع التي اطلعنا عليها لم يكن ثمّـة معلومات تحدّد إذا كانت علاقة تمرز بالمخابرات الأميركية هي كموظّف براتب ثابت، أو أنّها علاقة متشعّبة الأضلاع، ولكن ينطبق عليها النوع الثاني في المخابرات الاقتصادية. ولقد ذكر السيّد تمرز شيئًا من هذا أكثر من مرّة أثناء المقابلات بأنّــه كان يقدّم للمخابرات الأميركية معلومــات عن دول النفط في الشرق الأوسط. ونصح المؤلف بمشاهدة فيلم *Syriana* وفيه بعض ملامح من سيرة تمرز.

لا ترَ شرًّا... لا تسمع شرًّا

بعد مشاهدتنا لفيلم **سيريانا** تبيّن أنّه عمل درامي سينمائي من هوليوود لكتاب روبرت بير بعنوان «*See No Evil*». الــذي نصح تمرز المؤلف بقراءته. ومثل كتاب كاي بيرد، في كتاب بير الكثير من الهراء وأنصاف وأرباع الحقائق وادعاءات بطولية وأنسنَة عملاء السي آي إيه في عالم الخداع والعالم السفلي، ولكنّ فيه أيضًا الكثير من التفاصيل عن تمرز.

كان روبيرت بير من أهم ضباط المخابرات الأمريكية في الشـرق الأوسط في إدارة العمليات من عام 1976 وحتى 1997 وخاصة في لبنان، ولقد تعلّم اللغة العربية في مكاتب السي آي إيه في واشنطن وفي تونس، وزاول نشاطه في العراق ولبنان والمغرب والسودان. وكتب الكتاب بعد تقاعده، ومـن الأجدر قراءة كتابه هذا بحذر، لأنّ مسـوّدته خضعت لتنقيحات وتشـطيبات من المخابرات الأميركية قبل السماح بنشرها. كما أنّ مطالعة هذا الكتاب وخاصة فصوله التي تحدّثت عن روجيه تمرز ولبنان تطرح أسئلة وعلامات تعجّب وتزيد الأحجية عن حقبة الثمانينيات من تاريخ لبنان ودور السـي آي إيه فيه وعلى أعلى مستويات الدولة اللبنانية.

في عشـرات الصفحات يتباهى بير بعلاقاته المتشعّبة ومعلوماته في العمق عن لبنان والسـعودية وعن التنظيمـات ـ من الجبهة الشـعبية لتحرير فلسـطين، القيـادة العامّة، والجماعات الوهابية السـعودية إلى حزب الله، وأنّ خيوط عنكبوت دول النفط ورجالها تمتد من وسط آسـيا والمنطقة العربية إلى البيت الأبيض، وأنّ عصب المال، وليس حياة البشر أو الأمن القومي، هو ما يحرّك الإدارة الأميركية[1].

ولقد استنتجنا أنّ الأحداث التي يسوقها كتاب بير إضافة إلى ما نشرته وسائل الاعلام الأميركية عام 1997 ومحاضر لجنة الكونغرس، تقول إنّ تمرز لم يكن موظّفًا officer case

(1) Robert Baer, *See No Evil: The True Story of a Ground Soldier in the CIA's War on Terrorism*, New York, Crown Publishers, 2004, p. 219.

أو staff employee بالمعنى المحدّد في مديرية العمليات أو مديرية الاستخبارات في السي آي إيه. ويبقى الاحتمال الثاني وهـو أن يكون مخبرًا أو مصـدر معلومات يزور البلدان المختلفة، ويجمع معلومات عن حكومات أجنبية، أو معلومات حيوية لمصلحة الولايات المتحدة. وهنـا أيضًا كان الخيط ضعيفًا، إذ أنّ المخبر يعمل لقـاء مال، وبناء على أوامر موظف أميركي في السي آي إيه ـ case officer ـ في حين كان تمرز ومنذ السبعينيات رجل أعمال كبير ولا يحتاج إلى راتب عميل، مهما كانت قيمة الراتب.

وفي صحيفة نيويورك تايمز عام 1997 أكّد مسؤول في سـي آي إيه «أنّ المعلومات التي كان السيّد تمرز يقدّمها للوكالة كانت بدون مقابل مالي».

يقول الصحافي جيم هوغلاند في مقال له في **الواشنطن بوست** إنّه كان يعرف تمرز منذ عقود، ووصفه أنّه «مصرفي ومسـتثمر داهية، خرّيج هارفـرد، التقيته في بيروت عام 1972، فكان أفضل دليل لي لإطلاعي على خبايا الشرق الأوسط المالية والسياسية وأجواء الصفقات. ثـم انقطع التواصل بيننا بعدما غادرتُ بيروت حتـى اتصل بي في أيّار 1995 واقترح أن نلتقي». وفي اللقاء أخبره تمرز عن مشروع خط أنابيب سيموّله هو بمبلغ مليار دولار من الصين لقاء مدّها بالنفط. وفضّل هوغلاند عدم كتابة مقال عن الموضوع بعدما تأكّد من صعوبة تنفيذ المشـروع من مصادره. وذكر هوغلانـد أنّ تمرز أبلغه عن حاجته الماسة لدعم سياسي أميركي علني، حتى تأخذه حكومات وسط آسيا ودول القوقاز على محمل الجد. والتقى هوغلاند تمرز بعد أيام فأبلغه تمرز أنّه التقى شيلا هِزلين في مجلس الأمن القومي، ولكنّها لم تتعاطف معه. ويعلّق هوغلاند: «لـم يكن تمرز يعلم يومها أنّ هِزلين كانت بعكس ما توهّم، تحاول أن تغلق أبواب البيت الأبيض بوجهه. فقد حصلت هِزلين على معلومات من السي آي إيه أنّ تمرز مطلوب في لبنان في قضية ابتزاز مصرفية، وهذا ما لم يذكره لي تمرز في لقائنا قبل أسبوع. وبعدما ظهر الأمر إلى العلن، بات تمرز يذكر قضية الابتزاز، ويشرح أنّها كانت مؤامرة سياسية ضده في لبنان. وإذ نصَحَت هِزلين بمنع تمرز من زيارة البيت الأبيض، أوقفها مسـؤولو مكتب جمع التبرعات في الحزب الديموقراطي عند حدّها. ثم أضافوا اسـم تمرز إلى لائحة ضيوف البيت الأبيض. وتبرّع تمرز بمبلغ 177 ألف دولار لحملة كلنتون في انتخابات 1996[1].

(1) «Anthony Lake: Trumped By The Fund-Raisers», Jim Hoagland, *The Washington Post*, March 19, 1997. JANE MAYER, «Tony Lake Is Missing», *The New Yorker*, March 31, 1997 P. 33

في 18 آذار 1995 سحب أنتوني لايك مستشار كلنتون للأمن القومي ترشيحه لمنصب رئيس وكالة الاستخبارات بسبب ضغط قضية تمرز، بعدما استجوبته لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ. وجاء في صحيفة **الواشنطن بوست** أنّ لايك لم يحمِ كلنتون كما يجب من تداعيات فضيحة تبرّعات تمرز لحملة إعادة ترشيحه. وجاء في تقرير على الصفحة الأولى من **وال ستريت جورنال** أنّ روجيه تمرز سعى للحصول على مساعدة من البيت الأبيض لمصلحة صفقات نفط في آسيا مقابل تقديمه الدعم المالي لكلنتون. وأنّ مسؤولة في مجلس الأمن القومي ـ شيلا هِزلين ـ حاولت منع تمرز من دخول البيت الأبيض بتقديم معلومات تدينه. ولكن رئيس اللجنة القومية في الحزب الديموقراطي تدخّل لدى السي آي إيه للحصول على رسالة تجمّل صورة تمرز. وبذلك زار تمرز البيت الأبيض أربع مرات مقابل تبرعاته. وأنّ نانسي سوديبرغ، نائبة لايك في مجلس الأمن القومي، تعاملت مع تمرز. ولكن في أيلول 1997، ظهر تمرز أمام لجنة الكونغرس، وتبيّن أنّ مجموع تبرعاته كان 300 ألف دولار، وقال للجنة إنّه في المرّة القادمة سيتبرّع بـ 600 ألف دولارٍ لأنّ ما دفعه لم يوصله إلى غايته.

Roger Tamraz, an international financier and entrepreneur in the oil business, is presently wanted by police in at least two countries. A naturalized American citizen, he has been ordered by a French court to pay the equivalent of some $ 57 million in connection with the collapse of a French bank and faces an Interpol arrest warrant for allegedly embezzling between $154 and $200 million from the failed Al Mashreq Bank in Lebanon, of which he had been the chairman. In June 1995, Tamraz--who had left Lebanon in 1989 with the assistance of Syrian authorities--was also sentenced in absentia to 15 years in prison by a military court in Lebanon.[1]

Testimony of Roger E. Tamraz, September 18, 1997, pp. 4-6.

According to researchers at the DNC, Tamraz's claimed «kidnapping›› and «torture›› in Lebanon--see, e.g., Id. at p. 4--may have arisen out of the failure of the Al-Mashreq Bank when a commander of a Christian militia group in Lebanon held Tamraz hostage pending repayment of some $3 million allegedly lost by that commander when the bank collapsed because Tamraz used its funds to bankroll his private business projects. Tamraz had apparently denied paying the $3 million ransom reportedly demanded of him.

(1) Investigation Of Illegal Or Improper Activities In Connection With 1996 Federal Election Campaigns Final Report of the Committee On Governmental Affairs Senate Rept. 105-167 - 105th Congress 2d Session - March 10, 1998.

مجلس الأمن القومي وكارتل النفط وتمرز

يشرح بير أنّه في 17 أيّار 1995، تلقّى طلبًا من مجلس الأمن القومي في واشنطن للحصول على معلومات عن روجيه تمرز، على أن تكون هذه المعلومات كافية لإدانته أو تجريمه. ومجلس الأمن القومي يتبع البيت الأبيض ويقدّم النصح والمشورة للرئيس الأميركي، ودوره أعلى شأنًا من دور وكالة الاستخبارات في ولادة سياسات البيت البيض الاستراتيجية.

وهنا يقول بير: «كنتُ أعرف الكثير عن تمرز منذ أيامي في لبنان. فقد كان يقوم بأعمال تجارية مع شريكه أمين الجميّل الذي كان رئيسًا للجمهورية آنذاك، والذي أطلق سراح المتّهمين بتفجير السفارة الأميركية في بيروت عام 1983. والإثنان أمين وروجيه ربحا الكثير معًا. ولكن في العام 1989 وبعد انتهاء ولاية الجميّل، تعثّر مصرف تمرز في بيروت واتهمه المّدعي العام اللبناني أنّه ابتزّ أموال المودعين. ولكن تمرز اتّهم سورية بهذا التعثّر مدّعيًا أنّ العملية تمّت هندستها لمعاقبته لأنّه خدم كمبعوث للرئيس الجميّل إلى إسرائيل. ومهما كانت الحقيقة فعلاً، فإنّ الحكومة اللبنانية سجّلت اتّهام تمرز لدى الانتربول وجعلت تمرز طريدًا دوليًا. وهذه وصمة كبيرة عليه وكافية لتمنعه من القيام بأعمال في كثير من بلدان الشرق الأوسط. ولكن تمرز تمتّع بحاسة البقاء survival instinct وعاد إلى الظهور في منطقة دول بحر قزوين، وكان أول رجل أعمال في قطاع النفط يحط قدمًا في تركمنستان عشية استقلالها، حيث قدّم حقيبة مليئة بالدولارات لشراء موقعي نفط هناك. ثم ظهر في الاعلام مجدّدًا عام 1994 كصاحب مشروع أنبوب نفط من بحر قزوين إلى ساحل البحر المتوسط في تركيا مرورًا بأرمينيا».

ويضيف بير أنّ استجابة المخابرات لطلب مجلس الأمن القومي كان صعبًا، لأنّ تمرز كان مواطنًا أميركيًّا والقانون الأميركي، منذ فضيحة واترغيت، ومنذ صدور مرسوم تنفيذي في عهد ريغَن، يحرّم التجسّس على المواطنين الأميركيين. «كما أنّ الطلب كان موجّهًا إلى مديرية الاستخبارات في السي آي إيه وليس إلى مديرية العمليات التي أعمل بها. ولكنّ مجلس الأمن القومي كان يرى أنّ تمرز هو عميل سي آي إيه. وحسب اتفاق بين وزارة الخارجية ومدير للسي آي إيه، فإنّ على مديرية العمليات أن تُعلم السياسيين الأميركيين عندما يكون أي شخص يتعاطون معه عميلاً للسي آي إيه أم لا. وأنّ مسؤولة المجلس شيلا هِزلين كانت على موعد مع تمرز في 2 حزيران 1995، وتحتاج منّا معلومات عنه وعن علاقاته بالسي آي إيه. وتبيّن بعد البحث أنّ تمرز كان فعلاً على علاقة معنا. ففي قسم

الشـرق الأدنى في الوكالة هناك ملف عن تمرز وعلاقته بضابط مخابرات في الوكالة منذ السبعينيات، وأنّ تمرز كان يوفّر غطاءً لعملاء السي آي إيه في مصرف يملكه في الولايات المتحدة. وكان مصرفه هذا على علاقة ببنك الائتمان والتجارة الدولي Bank of Credit and Commerce International وهـو البنـك المفضّل لتجّـار المخـدّرات وتبييض الأموال والمافيات. ولقد سحبت السي آي إيه عناصرها من وظائفهم في بنك تمرز»[1].

أثارت معرفة مجلس الأمن القومي عن علاقة تمرز بالسي آي إيه حشرية روبرت بير، وأراد أن يعرف لمـاذا يريدون مقابلته. فقد كانت المذكرة الجوابية التي أرسـلتها مديرية العمليات في الوكالة إلى شيلا هِزلين تتضمّن معلومات أنّ تمرز مطلوب في لبنان لارتكابه الابتزاز بحق بنوك كان يملكها هناك ولجرائم أخرى. ولكن هِزلين غضبت عندما تسلّمت مذكرّة السي آي إيه عن تمرز ووجدتها ضحلة لا تتضمّن معلومات كافية، فاتّهمت الوكالة بحمايتـه. فقد كانت هِزليـن تطلب معلومات تدين تمرز قضائيًا وتسـيء إلى سـمعته، والمذكرة لم تكـن كافية، لأنّها لم تتضمّن أدلّة دامغة لتعليق مشـنقة تمرز. ويضيف بير: «تبيّن أنّ هِزلين قد تسـلّمت مذكّرة تفصيلية أخرى من الوكالة، وهـذه المرّة من مديرية العمليات، وفيها ملفات كاملة عن تقاريـر تتّهم تمرز بكل جريمة في لبنان، وصولاً حتى إلى ممارسة الجنس مع الأطفال»[2]. ولذلك كانت هِزلين ممتعضة لأنّ المذكّرتين لا تتفقان من حيث المضمون عن تمرز. ويعلّق روبرت بير أنّ البيت الأبيض استعمل مجلس الأمن القومي للحصول على معلومات لا علاقة لها بالأمن الأميركي فعلاً، بل كانت عن رجال أعمال أميركيين. فاتصل بير بشـيلا هِزلين وقال لها إنّ بقية المعلومات عن تمرز هي في الأرشيف وتحتاج إلى بعض الوقت لنبشها وتلخيصها في مذكّرة. ولم يعجبها كلام بير هذا وأقفلت الهاتف في وجهه.

وفي 30 أيار 1995، أي بعد أيام، جاء نائب قسم نيويورك في السي آي إيه (واسم هذا الشخص مشطوب من الكتاب واستبدل باسم «بيل») إلى مكتب روبيرت بير في لانغلي/ واشنطن، وسأله بير: «هل تعرفون شيئًا عن رجل أعمال أميركي ينقّب عن النفط في بحر قزوين ويدعى روجيه تمرز؟». فصارحه بيل أنّ روجيه تمرز كان عميلاً تابعًا لسيدة كبيرة في السن ضئيلة القامة في السي آي إيه في نيويورك كانت تلتقي به في سيارتها يوم الأحد.

Robert Baer, *See No Evil*, p. 220-221. (1)

Robert Baer, *See No Evil*, p. 220-221. (2)

وفوجئ بير بهذا الكلام لأنّه لا يوجد في ملفّ تمرز في الوكالة معلومات عن أنّ قسـم نيويورك كان يلتقي تمرز[1].

ويكتب بير انطباعه: «سوف أكون صريحًا هنا... إنّ أي مسؤول عاقل غيري في مديرية العمليات سـيقفز من مكانه وتظهر أعلام حمراء فوق رأسـه عندما يعلم أنّ رجل أعمال أميركي مطلوب للانتربول في لبنان، يحضّر صفقة نفط مشـبوهة في بحر قزوين، وهناك مسؤولة في مجلس الأمن القومي تريد أن تهدر دمه.. لا يمكن أن يصل أي ملف إلى أسوأ من ذلك».

كان استهداف مجلس الأمن القومي لتمرز سـببًا كافيًا لروبرت بير كي يسعى للقاء تمرز شخصيًا. فطلب من العميل «بيل» أن يبلغ تمرز لكي يتّصل به. وأعطى بير لبيل رقم هاتفه السري بدل رقم هاتف مزيّف ليعطيه لتمرز «حتى يطمئن تمرز أننا نتعامل معه بدون ألاعيب». ثـم التقى بير بتمرز في فندق «فور سـيزونز» بعدما كان تمـرز قد التقى لتوه بمسؤولة الأمن القومي هِزلين. ويصف بير لقاءه بتمرز بقوله: «عرفتُ تمرز من صوره في ملفه، قصير القامة بنظـارات وبدلة فاخرة. فلم يكن شـكله البتّة لبنانيًـا. وكان معه «إد بكهاوس» الذي كان مدير الوكالة في نيويورك ومسؤولاً عن تمرز، إلّا أنّ إد لم يكن يذكر تمرز في تقاريره إلى لانغلي. ثم أنّ إد بات يعمل لدى تمرز منذ تقاعده من الوكالة. ولما رآني تمرز، هرع إليّ وسط قاعة الاستقبال وكأنّه يملك الفندق. وبينما نحن نتبادل التحية همس تمرز شيئًا لبكهاوس وأعطاه حقيبة يد ليذهب بها».

ويعلّق بير هنا أنّ سلوك تمرز ذكّره برجال الأعمال والساسة العرب، الذين يوظفون جواسيس سابقين وعملاء وضباط جيش متقاعدين وسفراء سابقين، كمسألة برستيج. وأنّ هذا الأسـلوب هو أقلّ كلفة من اقتناء يخت أو طائرة خاصة للتباهي. وسأل بير تمرز عن اجتماعه بشيلا هِزلين، فردّ تمرز بأنّ اللقاء كان «رائعًا وأنّها أحبّت فكرة أنبوب الغاز عبر أرمينيا». ولكن بير يكشف أنّه تكلّم مع هزلين فيما بعد وشرحت له أنّها كادت تقذف تمرز خارج مكتبها، وأنّ الاجتماع كان جافًا واستغرق عشرين دقيقة فقط.

وأخرج تمرز خريطة وضعها أمام بير عن مشروع الأنبوب وأنّه سيكون «صفقة القرن» ودعاه «أنبوب السلام» بين أرمينيا وأذربيجان. وسأله بير عمّن يموّل المشروع فأجاب تمرز أن الصين هي التي ستموّل المشـروع. وأخرج صورة صحافية تضمّه مع ماثيو ستيكلز،

Robert Baer, *See No Evil*, p. 223. (1)

رئيس شـركة Oil Capital Ltd التي يملكها تمرز ومسؤولين صينيين التقطت بعد الاتفاق على المشروع. وإذ سأل بير تمرز عمّا يمكنه أن يعمل لمساعدته، أجاب تمرز أنّه يريد أن يخبر الرئيس الأميركي بيل كلنتون عن مشروع الأنبوب.

فنصحه بير أنّ من الأفضل استخدام شـركة من شركات لوبي في واشنطن لذلك[1].

ويقول بير: إنّ تمرز أوهمه بأنّه بحاجة إليه لينصحه عن عمل اللوبي، ولكنّ بير علم فيما بعد أنّ تمرز كان خبيرًا في اسـتخدام اللوبيات، وسـبق له أن اسـتخدم شركة «أرنل أند هيستي» قبل عام من اللقاء لشراء النفوذ لدى البيت الأبيض، بعدما قال له أصحاب هذه الشركة أنهم على علاقة وطيدة بوزير التجارة «رون براون»، ونجحوا في ترتيب لقاء له مع هذا الوزير. ولقد سـرّ تمرز بهذا اللقاء مع الوزير براون، فأرسـل مبلغًا كبيرًا عبر شركة اللوبـي ليحجز مقعدًا له علـى طائرة براون التـي كانت تنقل فريقًا مـن رجال الأعمال الأميركيين مع الوزير في زيارة إلى موسـكو. ولكن في اللحظة الأخيرة عرف براون أنّ تمرز ملاحق في لبنان بموجب مذكّرة إنتربول، فألغى مرافقة تمرز مخافة أن يقوم الروس بإلقاء القبض على تمرز لدى وصول الطائرة، أو أن يحتجزوا الطائرة الحكومية لأنّها تنقل مطلوبًا. ولم تبالِ شركة اللوبي بإلغاء السـفر بل طالبت تمرز بمبلغ 130 ألف دولار لقاء خدماتها وقاضته وكسـبت القضية. فسـعى تمرز إلى خدمات شـركات لوبي الخارجية الامريكية حيث كسـب بعض المعارف والاتصالات، سـاعدته فـي الانضمام إلى وفود أميركية إلى تركيا وأرمينيا. وهناك تسـبّب في صراع بين السفيرين الاميركيين في أرمينيا وأذربيجان تطور إلى حد مقاطعة السفارتين إحداهما للاخرى، كما يذكر بير.

وهنا يقول بير: «كنتُ كلّما سألت عملاءنا في قطاع النفط عن روجيه تمرز، كان يأتيني الجواب: ولماذا تسأل السي آي إيه عن عنصر من عناصرها؟ وعندها علمتُ لماذا تصرّفت شيلا هِزلين وكأنّ تمرز على علاقة بنا... لماذا؟ لأنّ تمرز كان يقول هذا شخصيًا لكل مَن التقى به... فذهبتُ إلى رجل أعمال في قطاع النفط على أسـاس أنّه أكثر معرفة من تمرز بالصفقات المشـبوهة، وأكثر خبرة منّي. فقال لي: إذا أردت التحـدّث إلى المافيا فلماذا لا تذهب إليها مباشرة؟ وهنا اعترفت له أنّي لا أفهم ما يقصد. فشرح لي: «هل تعرف كيف بدأ تمرز فعلاً في قطاع النفط؟ لقد كان تمرز في بيروت يعمل لدى شـركة كيدر بيبودي لتصفية بنك انترا. وفي يوم كان يستخرج محتويات صناديق الأمانة في البنك وعثر على

Robert Baer, *See No Evil*, p. 225. (1)

وثيقة تعود لرئيس المخابرات السـعودية كمال أدهم، وعرف قيمة هذه الوثيقة فورًا. فقد كانت مهمة جدًّا وتسـاعد في حل قضية لمصالح مسـتر أدهم. فطلب تمرز من أدهم أن يلتقي به. وفي الاجتماع قدّم له تمرز الوثيقة واكتفى بالقول: «أعتقد أنك تحتاج إلى هذه الوثيقة». وأصابت أدهم دهشة عارمة وسأل تمرز: «ماذا تطلب مقابل هذه الخدمة؟». فردّ تمرز: «لا شـيء، فقط لنبقى على اتصـال». وبعد فترة هاتف أدهم تمـرز وطلب منه أن يساعده في تنفيذ صفقة في مصر لبناء أنبوب من البحر الأحمر إلى المتوسط ويتلقّى بعده تمرز عمولة كبيرة. إذ لم يرغب أدهم أن يكون اسـمه هو في الصفقة مباشرة. فوافق تمرز وأُنجز الأنبوب وحصل على عمولة وحاز سمعة أنّه رجل أعمال يعرف شغله. ولأنّه نجح في الصفقة المصرية، أخذ يبحث عن صفقات جديدة حتى عثر على صفقة في إيطاليا. إذ تعرّضت شركة أموك النفطية لمتاعب في إيطاليا، وكادت تُغلق مصافيها الايطالية وشبكة التوزيع التابعة لها. ورأى تمرز في الشركة فرصة لم ينتبه إليها آخرون، وأقنع معمّر القذافي شراء كل أموكو مع محطاتها للتوزيع. ويقال أنّ تمرز استعمل اتصالاته في صقلية ويقصد المافيا الايطالية لحل مشاكل العمال. فتمّت الصفقة وتقاضى تمرز خمسة في المئة عمولة مع مكافأة كبيرة. وعندما توصّل الليبيون إلى اسـتراتيجية تسـويقية تقتضي تغيير اسـم محطات بترول «أموكو»، أعطاها تمرز اسـمه، ولهذا تجد محطات «تام أويل» منتشرة في جميع أنحاء أوروبا»[1].

ثم اتصل بير برجل أعمال نفطي لسـؤاله عن تمرز. فقال له هذا الشخص أنّ تمرز هو شريك «أوزير تشلر» زوج رئيسـة حكومة تركيا «طانسو تشـيلر». وأنّ تمرز عاش فترة في تركيا، وسبق أن قابل رئيسة حكومتها تشـيلر بتمهيد من جماعة «الذئاب الرمادية» اليمينية المتطرفة، وفق تقرير السفارة الأميركية في أنقرا، ذكره بير، وأنّ زوج تشلر على علاقة بزعيم تجارة المخدّرات في تركيا «لُطفو طوبال» الذي اغتيل عام 1996 أثناء معركة بين العصابات في أسطنبول. وأنّ زوج رئيسة الحكومة مطلوب في أميركا لضلوعه في تجارة المخدّرات. أمّا علاقة تمرز بأوزير تشـلر، فقد كان تمرز يدفع له المال ليسـاعده في إقامة علاقات في أوساط الحكومة التركية تساعده في تنفيذ مشروع أنبوب نفط من أرمينيا إلى تركيا.

وبعد هذا الحديث مع رجل الأعمال النفطي، سـعى بيـر لمعرفة كيف حقّق تمرز الثراء السريع، واكتشف في ملفات السـي آي إيه أنّ مكتب شركة تمرز في تركمنستان

Robert Baer, *See No Evil*, p. 225-227. (1)

يتشارك نفس المبنى الذي يضم شركة «لُطفو طوبال» لورد المخدّرات التركي، وهي باسم امبريال Emperyal وهذه الشركة تدير ستّة كازينوهات هناك لغسل أموال الجريمة المنظّمة، ويضم المبنى أيضًا مكاتب شركة أنابيب النفط التركية «بوطاس». وذكر رجل الأعمال هذا أنّ روجيه تمرز وأوزير تشلر هما شريكان في «Block I» للنفط في تركمنستان، بطاقة 358 مليون برميل بترول و3.7 ترليون قدم مكعّب من الغاز. وكان محللو الطاقة في السي آي إيه يطرحون أسئلة كيف استطاع تمرز توفير المال لشراء هذه الثروة الطبيعية. ويشرح رجل الأعمال لبير أنّ المال جاء تمرز بطريقة غير مباشرة عن طريق أوزير تشلر مستعملاً اسم شركة وهمية هي Lapis Holding. فتمّ دفع ثمن البلوك رقم واحد، إضافة إلى مبلغ 30 مليون دولار تحت خانة «رسوم توقيع»، وهي حصّة رئيس جمهورية تركمانستان صابر مراد نيازوف من الصفقة. وكان وراء الموضوع عمليّة فساد عميقة قام بها أوزير، زوج رئيسة الحكومة التركية ومَن يعاونه، وذلك بابتزاز ودائع مصرف حكومي تركي يدعى «البنك التركي للاستثمار السياحي» TYT ما أدّى إلى انهياره فيما بعد. إذ كان سحب الأموال يتم بموجب قروض تجارية لشركة Lapis Holding. وأكّد المصدر لروبرت بير أنّه لقاء استعمال 30 مليون دولار، وظّف تمرز بعضًا من ماله للوصول إلى عقد شراء بلوك واحد في تركمنستان.

وظنّ بير أنّه وضع أخيرًا أصبعه على قضية فساد تُدين تمرز لأنّه رجل أعمال أميركي، ويقوم برشوة رئيس جمهورية تركمنستان للحصول على صفقة، وهذا ممنوع في القانون التجاري الأميركي. فكانت هذه المعلومات هي من النوع الذي تبحث عنه مسؤولة مجلس الأمن القومي شيلا هِزلين.

لقد أثار بير في كتابه احتمال أن يكون تمرز ضالعًا ـ مع لُطفو طوبال وأوزير تشلر ومنظمة «الذئاب الرمادية» التركية ـ في محاولة انقلابية في أذربيجان ضد رئيسها حيدر علييف، التي اعتقدت المخابرات الأميركية أنّ رئيسة حكومة تركيا طانسو تشلر متورّطة فيها أيضًا. كما أنّ تمرز أطلع بير على ورقة فاكس من شركة مالية في مانهاتن تدعى Avis Capital تساهم في تمويل الأنبوب عبر تركيا. فطلب بير من زميل له في مكتب المخابرات في نيويورك التأكّد من هذه الشركة. وتبيّن أنّ العنوان في مانهاتن صحيح ولكن لا يوجد شركة بهذا الإسم.

في الفصل العشرين من كتابه يذكر بير أنّه بعد شهور طويلة من تقصّي المعلومات عن تمرز، أدرك لماذا حافظت وكالة المخابرات صلتها بتمرز طيلة هذه السنوات. ذلك أنّه كان

مفيدًا جدًّا بمعلوماته، وفي تعدّد معارفه، وبقدرته على الوصول إلى أيّ مسؤول في أي مكان في العالم. فإذا كان تمرز يحمل دفتر هاتف شخصي فهو بالأكيد يضم أسماءً أكثر مما يضمه دليل هاتف مدينة نيويورك كما يقول بير.

صباح 3 تشرين الأول 1995، تلقّى بير مكالمة هاتفية من روجيه تمرز الذي بدا متحمّسًا أكثر من السابق، وأبلغه أنّه تناول العشاء قبل ليلة مع آل غور نائب الرئيس كلنتون، في منزل السناتور تيد كينيدي في مدينة ماكلين بولاية فيرجينيا، وأنّه استطاع إقناع غور بصفقة الأنبوب. ويقول بير إنّ تمرز لم يقل له ـ وهو ما اكتشفه بير فيما بعد ـ أنّ فيكتوريا، زوجة السناتور تيد كينيدي تتلقّى راتبًا من شركات تمرز بحجة أنّها تعمل لديه لتساعده في استرجاع أمواله التي فقدها في لبنان. كما أنّ لويد كتلر أحد مستشاري الرئيس كلنتون يقبض راتبًا أيضًا من إحدى شركات تمرز. ويقول بير إن الشيك الاول لحملة كلنتون ربما دفعه تمرز مقابل العشاء مع آل غور. ويعلّق بير هنا: «هذا الطريد الدولي سابقًا وربما حاليًا، لم يكن فقط سعيدًا باستضافته مع شخصيات هامّة على العشاء، بل هو أصبح صديقًا للرئيس الأميركي بيل كلنتون».

ويقول بير إنّ تمرز أخبره أنّ الرئيس كلنتون هاتف حيدر علييف رئيس أذربيجان ليضغط عليه من أجل خط أنابيب باكو ـ شيهان الذي يعمل عليه تمرز. وكانت شركة «أومكو» وحليفتها في بحر قزوين شركة British Petroleum، تضخّان أموالاً طائلة علنًا إلى جيوب أعضاء لوبي في واشنطن لحثّ البيت الابيض على دعم مشروع خط تركي لهما ما يصب في مصلحة تمرز. ويضيف بير أنّ «روجيه تمرز لم يقبل هزيمته أمام هاتين الشركتين، خاصة وأن أموكو لجأت اليه سابقًا لكي تتخلّص من متاعبها في إيطاليا. وعلم بير فيما بعد أنّ الرئيس كلنتون قد اتّصل فعلاً بالرئيس علييف. ولما كانت أذربيجان تحتل موقعًا استراتيجيًا على الجانب الغربي من بحر قزوين، وتعوم فوق احتياطات هائلة من النفط، فإنّ رئيسها علييف قرر فتح الباب للمستثمرين الأجانب في النفط، وبشكل خاص لشركات النفط الأميركية الكبرى. وقد وقّع علييف أول عقود النفط الكبيرة في 20 سبتمبر 1994 ومنح شركات حقوق التنقيب في ثلاثة حقول[1].

في صفحة 243، يكشف روبرت بير أخيرًا سبب إهتمام مجلس الأمن القومي بالقضاء على تمرز. فقد كان البيت الأبيض يخدم تجمّع كارتل يضم أهم شركات النفط في أميركا،

(1) Robert Baer, *See No Evil*, p. 238.

تجمعها مصالح نفط وغاز في بحر قزوين. فوجد الكارتل جماعة تمرز وشركائه الأتراك والآسيويين عقبة في الطريق. وكان أعضاء الكارتل يكرهون تمرز لأنّه يتحرّك بسرعة وكفاءة عبر مفاتيح في حكومات وشركات امتدادًا من تركيا وأذربيجان إلى أرمينيا وتركمنستان وجورجيا. وأنّ عبقرية تمرز برزت في شراء أفضل العقارات والثروات الطبيعية قبل غيره، فيقلبها بسرعة ويجني أرباحًا هائلة. وكانت شركات الكارتل الأميركي تشكو أنّ تمرز يسبقها، ما يجعل استغلالها الآبار مكلفًا للغاية. ولقد شاهدوه كيف اشترى بلوك رقم واحد ولم يستثمر في تطويره سنتًا واحدًا، بل كان هدفه بيع هذا الحقل الخام لمن يدفع أكثر. وهذا أكثر ما كان يثير غضب الشركات النفطية الأميركية الكبرى بأنّها تشتري حقولاً من وسطاء كتمرز، بدل شرائها مباشرة من الحكومات أو من أصحابها الأساسيين بأسعارٍ بخسة[1].

كما علم روبيرت بير ما لم تقله له شيلا هِزلنغ منذ بداية التحقيقات حول تمرز: أنّ مديرها في مجلس الأمن القومي ساندي برغر، نائب مستشار الأمن القومي، كان أيضًا رئيس اللجنة الفدرالية الأميركية لبترول بحر قزوين، وتضم أعضاء من الشركات ومن الحكومة. وعمليًا كان برغر مندوب البيت الأبيض لدى كارتل الشركات، كما لم يكن شخصيًا بدون مصالح نفطية بل كان صاحب أسهم نفطية وذا نفوذ كبير في الكارتل. وكان بيرغر إذًا منزعجًا شخصيًا من تمرز، ولم يكن أحد في الكارتل أو في اللجنة المختلطة يريد أن يستمرّ تمرز بدور الوسيط. كما أنّ شركة اللوبي «هوغان وهارتسن» في واشنطن التي كان يملكها برغر مارست دورًا هامًّا في توفير مدخل لشركات الكارتل إلى البيت الأبيض في ملف نفط قزوين.

في تلك الأثناء كان تمرز يواصل العمل عبر شركة لوبي للوصول إلى البيت الأبيض. حتى التقى «دون فاولر» الرئيس القومي للحزب الديموقراطي، وشكاه أنّ الدعوة التي وصلته لاجتماع فطور في البيت الأبيض يوم 5 تشرين الأول 1995 قد ألغيت. فأجابه فاولر أنّ السبب هو حاجتهم إلى معلومات أكثر عنه. فقال له تمرز يمكنك الحصول على معلومات عني من أي دائرة حكومية في المدينة ومن السي آي إيه أيضًا. وأعطاه تمرز رقم روبرت بير الخاص الذي كان بحوزته. ثم اتصل تمرز بروبرت بير يوم 18 تشرين الأول ونبّهه أنّ فاولر سيتصل به. وفعلًا اتصل فاولر يوم 23 تشرين الأول وطلب من روبيرت بير

(1) Robert Baer, *See No Evil*, p. 244.

ملفًا تعدّه السي آي إيه عن «الخدمات التي قدّمها روجيه تمرز لأميركا» لكي يعرضه على الرئيس كلنتون. وادّعى بير أنّ الملف قد وصل فعلاً إلى البيت الأبيض ويمكنه أن يطلبه منهم هناك مباشرة. ولكنه لم يقل له أنّ الملف هو نفسه الذي أرسلته السي آي أيه إلى شيلا هِزلين في مجلس الأمن القومي. وهنا المفارقة أنّ فاولر كان يريد مساعدة تمرز في الوصول إلى أذن كلنتون، فيما كان ساندي برغر رئيس مجلس الأمن القومي يريد منع ذلك. وبعد فراغه من الحديث مع فاولر، اتّصَل بير بشيلا هِزلين وأبلغها عن حديثه مع فاولر وأنّ تمرز سيتمكّن أخيرًا من لقاء الرئيس كلنتون في البيت الأبيض. فردّت بغضب: «هذا الكلام هو أغبى ما سمعته منذ فترة طويلة. روجيه تمرز هو الآن على اللائحة السوداء لـ Secret Services (الخدمات السرّية لأمن الرئيس). وأنا أعلم ذلك لأني أنا التي أضفت اسمه على تلك اللائحة. ولذلك فهو لن يزور البيت الأبيض ونقطة على السطر».

روبيرت بير: «ولكنّه سيفعل ذلك بمساعدة دون فاولر».

هزلين: «لا لن يفعل! ماذا جرى لأدمغتكم يا جماعة» (تقصد جماعة السي آي إيه)؟

اكتمل التحقيق الذي طلبه مجلس الأمن القومي من السي آي إيه بعد أربعة شهور من طلب هِزلين، وتضمّن البحث في مجلدات تمرز في أرشيف السي آي إيه، ومعلومات تدين تمرز. ورغم ذلك استطاع تمرز حضور لقاءات مع الرئيس كلنتون ست مرات بين أيلول 1995 وحزيران 1996.

- Do you think you have a constitutional right to have your business deal personally considered by the President of the United States?
  Mr Tamraz: Well, the President picked up the phone once and called King Fahd [of Saudi Arabia] and told him, «I would like you to buy Boeings instead of Airbus [airliners], ' and another time, he called up and he said, «I want you to buy AT&T instead of Ericsson».
  http://www.hurriyetdailynews.com/cias-top-iraq-man-helped-tamraz-into-white-house.aspx?pageID=438&n=cias-top-iraq-man-helped-tamraz-into-white-house-1997-07-26
  http://arhiva.dalje.com/en-croatia/roger-tamraz---suspicious-path-to-fortune/155254

بعد شهر ونصف الشهر، التقى بير بتمرز مجدّدًا في 6 كانون الأول 1995 في مقهى فندق «فور سيزونز»، وأبلغه الأخير بكل فخر أنّه التقى بالرئيس كلنتون. وشرح تمرز أنّ دون فاولر عرض عليه لائحة أسعار الاستضافة إلى لقاءات اجتماعية مع كلنتون تفتح له

الطريق إلى البيت الأبيض، وتتراوح بين سهرة في قاعة لنكولن في البيت الأبيض حيث يكون الرئيس كلنتون حاضرًا، وهذا له سعر، إلى لقاء شخصي وخاص مع الرئيس كلنتون في مكتبه البيضاوي وهو الأغلى. وأضاف تمرز أنّه اختار موعد فنجان قهوة مع الرئيس كلنتون ودفع السعر لهذا الموعد. وأنّه في اللقاء تحدّث مع الرئيس كلنتون عن أشغاله ثم «ذكر له أنّ أصوله أرمينية». وعندها اهتم كلنتون وأخذ يطرح أسئلة وأنّ حديثهما «ذهب أبعد من ذلك. وغدًا سوف يكون اجتماعنا في المكتب البيضاوي شخصيًّا حيث سنخطّط «بِل» وأنا استراتيجية لكل المنطقة. وهنا قلق بير من أنّ تمرز أخذ يستعمل الاسم المصغّر للرئيس الأميركي «بِل» Bill وكأنّه صديقه الحميم. ولم يعلم بير أنّ تمرز عادة ما يفعل ذلك في أحاديثه، دلالة على تقرّبه من الزعماء (كتسميته مثلًا عبد الحليم خدام في الثمانينيات «أبو جمال»).

ثم رمى تمرز قنبلة: «لقد فتحتُ قنوات اتصال على روسيا».

وهنا صُعق بير لأنّ المرة الأخيرة التي تدخّل فيها تمرز في السياسة كانت في لبنان وأفقدته بنكًا، فقال مستغربًا: «فتحتَ قنواتٍ مع روسيا؟».

تمرز: «نعم. في الحقيقة أنا عائد من اجتماع مع شخصيات روسية في ميلانو حيث قابلت ألكسندر كورجاكوف وبافل بورودين وقالا لي: إنّ الرئيس بوريس يلتسِن يريد أن يدعم حملة إعادة انتخاب كلنتون بالمال. وأنّ يلتسن سوف يوقّع على الجزء الأرميني من خط الأنابيب مقابل المال لحملته الانتخابية في روسيا... وهذا لن يكون مشكلة. وتحدّثنا عن مبلغ 100 مليون دولار. ولقد وعدني الصينيون بتوفير أي مبلغ أحتاجه. والرئيس يلتسن موافق على أن يحوّل قسم من المبلغ لدعم حملة كلنتون لتسهيل المشروع».

ويقول بير إنّ هذين الشخصين اللذين التقاهما تمرز في ميلانو كانا يحكمان روسيا، في وقت كان الرئيس بوريس يلتسن في غيبوبة السَكَر، وأنّهما كانا فاسدين حيث تمّ توقيف بورودين في روسيا في قضية غسيل أموال عام 2001. لذلك صُعق بير من التفاصيل المثيرة التي ذكرها تمرز حول لقائه مع الروس. حتى أنّه في اليوم التالي أحضر رئيسه بالوكالة لكي يسمع الكلام مباشرة من فم تمرز.

حاول «دون فاولر» مجدّدًا أن يحصل على مذكّرة السي آي إيه حول تمرز. فأبلغه بير أنّها بحوزة مجلس الأمن القومي، وأنّ مشكلة فاولر هي مع لاعبي النفط الكبار الذين لا يريدون لتمرز أن يسرح ويمرح في ميدانهم. ولذلك فهم يحاربونه ويمنعونه من زيارة

البيت الأبيض. فردّ فاولر إنّه يعلم ماذا يحصل، ويعلم أنّ لشركات النفط نفوذًا داخل مجلس الأمن القومي حيث تعمل شيلا هِزلين[1].

عندما اطّلع كبار مسؤولي السي آي إيه على المذكّرة التي أعدّها موظفو الوكالة عن تمرز، قلقوا من أنّ الصفحة الأولى ذكرت أنّ تمرز هو مواطن أميركي وأنّه على صلة برئيس اللجنة الوطنية للحزب الديموقراطي وبجماعة البيت الأبيض. فأوصلوا الأمر إلى نائب رئيس الوكالة جورج تينت الذي ما أن قرأ الصفحة الأولى حتى أعاد الملف لهم بحجّة أنّه بحاجة إلى المزيد من العمل، كاتبًا على الهامش أنّه «لم يقرأه NOT READ». وبعد فترة حذفت السي آي إيه أي معلومات تدين تمرز من الملف، وأرسلت مذكّرة ثانية «نظيفة» إلى شيلا هِزلين في 26 كانون الأول 1995، أي بعد سبعة أشهر من طلبها. في تلك الأثناء كان تمرز يتقرّب من الرئيس كلنتون حيث موّل حفل عيد ميلاد الرئيس الخمسين في نيويورك وشارك في احتفال البيت الأبيض في 4 تموز (عيد الاستقلال الأميركي).

هل بدأ تمرز مع CIA في بيروت عام 1973؟

يقول بير: إنّ ملفًا كاملاً حول تمرز كان مكتملاً، ولكنّه حُفظ في مركز السي آي إيه يوم 28 كانون الأول 1996. ولم يكن يعلم به أحد حتى عام 1997، عندما ضجّت وسائل الاعلام الأميركية في سياق التحقيق بتمويل حملات الرئيس كلنتون الانتخابية، واشتباك أنتوني لايك مستشار الأمن القومي مع لجنة التحقيق في الكونغرس.

إذ بعد ذلك أصبح ملف كلنتون ساخنًا يظهر على الصفحات الأولى من الجرائد، وفي مقدّمة النشرات الإخبارية في التلفزيون. ومن جملة مَن ظهر أمام لجنة التحقيق كان روجيه تمرز. ففي 17 آذار 1997، نشرت صحيفة *Wall Street Journal* على صفحتها الأولى تفاصيل ما قامت به شيلا هِزلين مساعدة أنتوني لايك لمنع تمرز من لقاء الرئيس كلنتون، وكيف استحصل فاولر على تقريرٍ إيجابي عن تمرز من السي آي إيه. ولكن كل هذا لا يعني شيئًا على بساط البحث، لأنّ تمرز فعلاً لم يستفد مِن أيّ من هذه الزيارات للبيت الأبيض، ومِن لقاءاته بكبار الشخصيات، والصحيح أنّ جهوده لعدّة أشهر وتبرعاته للحزب الديموقراطي ذهبت سدىً، وفوق ذلك ما استتبعه من وجع الرأس والتحقيقات عام 1997.

(1) Robert Baer, *See No Evil*, p. 250.

لقد كتب جيمس آدامز وكنيث تمرمان تقريرًا صحافيًّا عام 1997 وفيه أنّ «قضية روجيه تمرز دفعت أخطاء كلنتون في جمع التبرعات لحملته الانتخابية إلى مستويات شريرة sinsiter أضرّت بعددٍ من رجال كلنتون. فرئيس الحملة الوطنية للحزب الديموقراطي دون فاولر تدخّل لصالح تمرز في أعمال مجلس الأمن القومي ولدى السي آي إيه. وأنتوني لايك فقد ترشيحه لرئاسة سي آي إيه بإهماله المتعمّد لملف تمرز»[1].

ويبقى الأهم في هذا الفصل وهو عمل تمرز مع سي آي إيه. إذ خلال هذا الصخب، صرّح تمرز مرارًا أنّه «قدّم خدمات مرارًا إلى وكالة الاستخبارات الأميركية في الثمانينيات»، وهذا ما قاله مثلاً في نفس الفترة لصحيفة *New York Times* وأكّدته السي آي إيه للصحيفة أنّ «تمرز كان عنصرًا مساعدًا لنا في نواحٍ كثيرة». وصرّح تمرز أيضًا أنّه بسبب خدماته للسي آي إيه وليس التبرعات هي التي أدخلته البيت الأبيض. وكذلك، فلأنّه «يعمل للسلام مع إسرائيل، وبسبب حسن علاقاتي وتأييدي للسياسة الأميركية»، فهو لم يعد مقبولاً في لبنان والمنطقة العربية و«التهم اللبنانية ضدي هدفها سياسي». وتستمدّ أهمية هذه التصريحات أنّ تمرز في الثمانينيات كان قريبًا من أعلى سلطة في لبنان وهي رئيس الجمهورية أمين الجميّل، وعلى علم وصلة بكلّ ما يمس الاقتصاد اللبناني وأمن لبنان. فإذا كان تمرز قد قدّم معلومات للسي آي إيه في الثمانينيات، فلا يمنع هذا أنّ علاقته بدأت قبل ذلك. وثمّة ثلاث دلائل تشير إلى قِدم العلاقة.

(1) «Who Is Roger Tamraz? This White House coffee-drinker has a very interesting past», James Ring Adams and Kenneth R. Timmerman, *The American Spectator*, May 1997, pp. 32-35. «The case of Roger Tamraz has pushed Bill Clinton's fundraising follies to a more sinister level, and ensnared a host of Clintonites along the way. Don Fowler, chairman of the Democratic National Committee, interfered with the National Security Council on Tamraz's behalf, enlisting the CIA to help the party chase big bucks. And it was Anthony Lake's obliviousness to this abuse of security staff that killed his own nomination, in spite of the self-serving preachments about a confirmation system «gone haywire.» For the wheeling-dealing Tamraz, however, it was business as usual. A nattily dressed Park Avenue businessman with just a trace of a French accent, the 57-year-o1d Tamraz has exploited politicians and intelligence services for nearly a quarter of a century. His career moves in circles that transcend national boundaries, ethnic conflicts, and party lines- and he divides his time between New York, Paris, and Detroit. Though this go-round he was dealing with influential Democrats, his oldest allies in the U. S. have been the Texas oil Republicans, including the late John Connally. He is also frequently referred to as a «fugitive banker«; Tamraz is dodging an outstanding Interpol warrant from Syrian controlled Lebanon-which he dismisses as retaliation for his dealings with Israel».

أولاً، ذكر الإعلام الأميركي أيضًا في آذار 1997 أنّ تمرز كان له علاقة قبل الثمانينيات بشركة في أرلنغتون بجوار واشنطن، معظم العاملين فيها مسؤولون سابقون في السي آي إيه وشركات مماثلة تستخدمها المخابرات كواجهة لنشاطاتها، وتوجد مثيلاتها بكثرة داخل أميركا وخارجها، وأنّه لم يمانع أن يدخل في صفقات تجارية وعمليات مع إسرائيليين.

وثانيًا، أنّ عميلًا متقاعدًا مِن سي آي إيه يدعى ويلبور إيفلاند عمِل في لبنان في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات قد نشر مذكرات عام 1980 وفي المقدّمة شكر روجيه تمرز على مساعداته، كما شكر الصحافي الفلسطيني سعيد أبو الريش. ويبدو أنّ تمرز قد ساعد إيفلاند في السبعينيات حيث يحدّد إيفلاند أنّ تمرز ساعده في الخروج من لبنان في ظروف حربية[1].

وثالثًا، ظهرت تفاصيل في تحقيق جيمس آدامز وكنيث تمرمان أنّ تمرز «استفاد من علاقاته بالسياسيين الأميركيين وبأوساط المخابرات على مدى 25 سنة». فإذا كان هذا التقرير قد كتب عام 1997، فهذا يعني أنّ علاقة تمرز الجديّة بالسي آي إيه قد بدأت فعلاً عام 1973 منذ كان تمرز في بيروت[2]. ويشرح آدامز وتمرمان بشيء من التفصيل صعود تمرز في أوساط النفط والمصارف والمخابرات السعودية والأميركية وعلاقاته السياسية بالحزب الجمهوري وخاصة في تكساس حيث البترول (نُرفقُ أجزاءًا من التقرير في ملحق هذا الفصل).

(1) Wilbur Crane Eveland, Ropes of Sand, America's Failure in the Middle East Hardcover, New York, W. W. W. Norton, 1980. «Former CIA agent Wilbur Crane Eveland cited Tamraz in the credits of his 1980 book *Ropes of Sand, America's Failure in the Middle East*. the author wrote: 'Few things could please me more than being able to thank in peaceful surroundings two valued friends who facilitated my departure from embattled Lebanon: Said Abu Rish and Roger Tamraz». Cited in Howard Hobbs, JD, PhD Economics & Legal Editor, «CLINTON ADMIMNISTRATION FINGERED IN NATIONAL SECURITY BREACH!», *The Daily Republican*, March 17, 1997.

(2) «Who Is Roger Tamraz? This White House coffee-drinker has a very interesting past», James Ring Adams and Kenneth R. Timmerman, *The American Spectator*, May 1997, pp. 32-35.

ملحق الفصل 20

«Who Is Roger Tamraz? This White House coffee-drinker has a very interesting past», James Ring Adams and Kenneth R. Timmerman, The American Spectator, May 1997, pp.32-35.

The case of Roger Tamraz has pushed Bill Clinton's fundraising follies to a more sinister level, and ensnared a host of Clintonites along the way. Don Fowler, chairman of the Democratic National Committee, interfered with the National Security Council on Tamraz's behalf, enlisting the CIA to help the party chase big bucks. And it was Anthony Lake's obliviousness to this abuse of security staff that killed his own nomination, in spite of the self-serving preachments about a confirmation system «gone haywire.» For the wheeling-dealing Tamraz, however, it was business as usual. A nattily dressed Park Avenue businessman with just a trace of a French accent, the 57-year-old Tamraz has exploited politicians and intelligence services for nearly a quarter of a century. His career moves in circles that transcend national boundaries, ethnic conflicts, and party lines- and he divides his time between New York, Paris, and Detroit. Though this go-round he was dealing with influential Democrats, his oldest allies in the U. S. have been the Texas oil Republicans, including the late John Connally. He is also frequently referred to as a «fugitive banker»; Tamraz is dodging an outstanding Interpol warrant from Syrian controlled Lebanon-which he dismisses as retaliation for his dealings with Israel.

But another set of ties goes deep into the notorious Bank of Credit and Commerce International (BCCI) scandal which plagued George Bush and may yet taint the Clintons. So far, press attention on the Chinese infiltration of Clinton's fundraising apparatus has ignored another primary source of foreign influence-buying-Arab money. And this is where Roger Tamraz becomes such an important player.

A civilized man, Tamraz is the son of a self-made millionaire, and was raised in Egypt to be part of the cosmopolitan Middle Eastern elite. He spent his childhood in Cairo's exclusive Zamalek district; he attended British grammar schools, across the street from which British officers played cricket and rode polo ponies at the fashionable Gazira Sporting Club. After taking a degree from the American University in Cairo and

studying economics at Cambridge, Tamraz crossed the Atlantic in the early sixties to take an MBA at the Harvard Business School. The contacts he made on the banks of the Charles helped shape his role as an agent for the Arab elites.

In 1967, Tamraz joined the Wall Street firm of Kidder Peabody, and he didn't take long to make his mark. Just two weeks into his tenure at Kidder, he proposed a rescue plan for the Intra Bank of Beirut that had recently failed; he soon wound up working on the project.

As Petrodollars flooded the Middle East, middlemen like Tamraz fell into the fabulous business of reinvesting the wealth in the West. But recycling that money wasn't quite the clean or efficient process that starry-eyed Western bankers thought it would be. By 1973, Tamraz was ready to leave Kidder to found his own investment bank, the First Arabian Corporation. Now Tamraz was acting as the highly visible frontman for a shadowy but powerful group of Saudi backers, the most intriguing of whom was Sheikh Kamal Adham. Adham was the brother of the late King Faisal's favorite wife, Queen Iffat. During his reign, King Faisal used Adham as something of a one-man intelligence agency; with help from the real CIA, Adham did the job surprisingly well.

Tamraz found an even more direct royal connection in Prince Abdullah bin Musaid bin Abdul Rahman, whose father had helped rescue the kingdom from bankruptcy in a late 1950's stint as finance minister.

Another major shareholder was the wealthy (but non-royal) Sheikh Salem bin Ladin, a scion of the kingdom's largest construction contractor. But the shareholder destined for the most notoriety was a classmate from Harvard Business School named Ghaith Pharaon.

Tamraz began to work the intersection of oil money and American politics in late 1973, with the rescue of Detroit's Bank of the Commonwealth. Local businessmen were trying to put the troubled bank back on its feet when they received a feeler from a Texas lawyer. The lawyer was Frank Van Court, from the Houston firm of Vinson, Elkins, Searls, Connally & Smith, whose name partners included John Connally, former governor ofTexas and secretary of the treasury under Richard Nixon. When Van Court came to Detroit he brought along Tamraz, who told the bank owners that he was financial adviser to a yet unnamed Middle Eastern figure. After nearly a year of soundings, Tamraz told the Detroiters he represented his Harvard classmate Ghaith Pharaon.

Pharaon had gone to high schools in Paris and Beirut and then studied petroleum engineering at the Colorado School of Mines; later he switched to business at Stanford and Harvard. His father's court connections helped him launch his holding company, Saudi Research and Development Corporation (REDEC) in 1966. By 1974 Pharaon claimed an annual income of $300 million, fuelled by middleman commissions from Western companies looking for Saudi business. He was pouring his apparent wealth into American hotels, chemical and oil companies, and banks. On the eve of the Detroit deal,

Pharaon had emerged as a major shareholder in Armand Hammer's maverick Occidental Petroleum Company. Pharaon went public as new owner of Bank of the Commonwealth in February 1975. He was welcomed warmly by the auto industry, which had been pursuing its own deals in the Arab world. But when his connections couldn't help the bank after a year of shrinking business, Pharaon turned to Tamraz for help.

Tamraz's First Arabian stepped in to buy out Pharaon's shares and pump another $10 million into Bank of the Commonwealth; the group then installed Matthew Steckel as Commonwealth chairman. Steckel had been executive vice president of First Arabian and a Harvard Business School classmate of Pharaon and Tamraz. Pharaon continued to have an interest in the bank and a partnership with Tamraz.

Far from turning Pharaon against banks, the experience in Detroit seemed to whet Tamraz's appetite. The First Arabian bailout freed him to expand holdings elsewhere. In September 1977 he became part-owner of the Main Bank of Houston, a smaller institution with its own problems. His highly interesting group of co-owners included John Connally, who was then beginning to consider a presidential run against Jimmy Carter. The other major figure was the Saudi banker Khaled bin Mahfouz, whose father had founded the largest privately owned bank in the kingdom, the National Commercial Bank of Saudi Arabia.

According to one history of the BCCI, Connally introduced Pharaon and bin Mahfouz to Herbert and Bunker Hunt, heirs to the Hunt billions, and the Saudis joined in the Hunts' ill-fated attempt to corner the silver market, which made them all much less rich. In addition to this disaster, bin Mahfouz and Pharaon were later entangled in the largest single bank scandal in history. Pharaon's troubles started in late 1977, when he bought the shares in the National Bank of Georgia belonging to Jimmy Carter's political confidant, T. Bertram Lance. Pharaon set up shop in Savannah, Georgia, making it the headquarters of his American subsidiary, Interedec Inc. He soon bought the nearby former estate of Henry Ford and threw lavish parties whose guest list ranged from the likes of Carter to Alexander Haig. Only later did it emerge that Pharaon was not using his own money in the Georgia deal; as he would in later deals, Pharaon was acting as a front man for BCCI.

Since it had begun operations in 1972, BCCI lost money steadily, seeking high profits by providing services to drug lords, arms dealers, spies, and terrorists - and covering its deficits by fraud. By the time it was closed down in 1991, the bank was hiding a shortfall of nearly $12 billion, making it easily the largest single bank fraud in history. BCCI concealed the fraud by dazzling Westerners with lists of wealthy Saudi shareholders, prominent among them Tamaz's partner Kamal Adham and the Main Bank investor Khaled bin Mahfouz. Both Adham and bin Mahfouz later arranged plea bargains with Manhattan District Attorney Robert Morgentau, the most aggressive of the BCCI's investigators.

Barred from a full-scale U.S. presence by suspicious regulators, BCCI was trying a back-door entry into the American system throughout the eighties by illegally taking hidden ownership of several different banks. From 1977 to 1982, Pharaon bought shares in the National Bank of Georgia and then turned them over to a BCCI-controlled bank chain based in Washington, D.C. -First American Bank shares, Inc.

In 1985, Pharaon was also involved in buying the Independence Bank of Encino, California, which BCCI's number two man later testified was meant to be the base for an eventual BCCI relocation to the U.S. Two years later, Pharaon plunged into the savings and loan racket by purchasing a quarter of the shares of Miami's Centrust Savings Bank. A sale of bonds to BCCI kept the Centrust afloat until 1990; when regulators took over the Miami thrift, they discovered some $2 billion in losses, making it one of the largest casualties of the S&L debacle.

Pharaon invested in Independence and Centrust in spite of his own financial problems. In the mid-eighties, the putative energy crisis had turned into an oil glut. Along with other Saudis, Pharaon began to take large losses- and in December 1985, his REDEC declared a moratorium on its debt. His main profit center came to be his illegal fronting for BCCI purchases. (An administrative law judge for the Federal Reserve last year estimated that Pharaon made a profit of $91 million in selling Bertmante's old bank to BCCI.) Pharaon is now a fugitive from federal and New York State bank fraud charges, and the Federal Reserve Board of Governors earlier this year fined him $37 million for lying about the takeover of the Independence Bank.

After the Detroit bail-out, Tamraz appears to have kept Pharaon at arms length. Pharaon's name doesn't show up in any of the Saudi's more notorious deals, or in the heyday of the BCCI. But one of Tamraz's reported interests played a crucial role at a second degree of separation. The European financial press identifies Tamraz as an organizer of the Paris-based Banque Arab et Internationale d'Investissements, BAII, originally jointly owned by two consortia of sixteen Arab banks and twenty-one non-Arab ones. (Like the BCCI, the holding company was based in Luxembourg, which had limited resources for regulation). The BAII had close links with BCCI, even hiring a BCCI director as its chief executive. The BAII provided cover for BCCI. It helped fund the takeover of First American. According to the Federal Reserve, it provided a letter of credit for Pharaon's purchase of Independence Bank, without mentioning that the financing was backed up by the BCCI.

The BAII had bad loan problems of its own, and in the summer of 1990 it was taken over by the Banque de France, at a loss of $100 million. Tamraz re-entered BCCI's orbit after it was seized in 1991. He offered to pick up the pieces of the bank and pay depositors 90 cents on the dollar. But his still unidentified backers soon learned how much this offer would really cost, and the deal collapsed. (The ultimate rescue, negotiated with majority shareholder Sheikh Zayed of Abu Dhabi, paid about 40 cents on the dollar.

الفصل 21

روجيه تمرز ويوسف بيدس

بين أخطاء بيدس وأخطاء تمرز

قبل اختتام هذا الكتاب، لا بد من تسليط الضوء على الفرق بين يوسف بيدس وروجيه تمرز. ونقدّم أولاً جدولاً يقارن بين الرجلين إضافة إلى رفيق الحريري، وهم ثلاثة أصحاب أعمال ظهروا على الساحة اللبنانية من 1948 إلى 2005 وتركوا أثـرًا كبيرًا:

	يوسف بيدس	روجيه تمرز	رفيق الحريري
الجنسية	الأب: فلسطيني الأم: لبنانية	الأب: لبناني الأم: من حلب	الأب: لبناني الأم: لبنانية
الديانة	مسيحي روم أرثوذكس	مسيحي ماروني	مسلم سنّي
تخصّص الأعمال	بنوك وعقارات واستثمارات	بنوك ونفط وعقارات	مقاولات وعقارات وبنوك
ثروته الأساسية	كوّنها في لبنان	كوّنها في لبنان وخارجه	كوّنها في المقاولات في السعودية ثم في لبنان
دعم داخلي لبناني	دعم متواضع من الطبقة الحاكمة ومنعدم في أوساط طائفته	دعم من الطبقة الحاكمة 1983 ـ 1988 ويكاد ينعدم في أوساط طائفته	دعم كبير جدًا في الطبقة الحاكمة وكبير جدًا في أوساط طائفته

	يوسف بيدس	روجيه تمرز	رفيق الحريري
دعم سوري	منعدم	ضئيل	كبير
دعم سعودي	منعدم	جيّد	كبير
دعم أميركي	منعدم	جيّد	كبير
الفترة على الساحة اللبنانية	1948 - 1966	1967 - 1989	1990 - 2005
كيف خرج من الساحة	مطلوب من السلطات اللبنانية، غادر لبنان عام 1966 وتوفي مريضًا عام 1968 في لوزان.	مطلوب من السلطات اللبنانية وغادر لبنان عام 1989 بعد خطفه ودفع الفدية.	قضى اغتيالاً في 14 شباط 2005، في أوج نفوذه السياسي والمالي.

نستنتج من الجدول أعلاه أنّ يوسف بيدس وروجيه تمرز وُلدا خارج لبنان، هما مسيحيان، لم ينالا ســوى دعمًا ضئيلاً أو منعدمًا من الطبقة الحاكمة في لبنان، وفي أوســاط المذهب الديني الذي ينتميان إليه، وكانت علاقاتهما ضعيفة مع الســعودية وسورية وأميركا. ومن ناحية أخرى، تمتّع رفيق الحريري بكل العناية والدعم سواءً من أوســاط المذهب الديني الذي ينتمي إليه، أو من الســعودية وســورية ومن فرنســا والولايات المتحدة، وعلى مســتوى عالٍ. وكاد يستمرّ في السدّة الأولى على الساحة اللبنانية لولا اغتياله عام 2005.

ونســتنتج ثانيًا أنّ الثلاثــة عملوا في قطاعــات اقتصادية خدماتيــة ريعية: البنوك والعقارات والاســتثمارات المختلفة، إضافة إلى أنّ الحريري عمل في قطاع مقاولات البناء وروجيه تمرز عمل أيضًا في قطاع الطاقة حيث عادت خبرته إلى دراسته الجامعية للنفط العربي في أوائل الستينيات، وانغماسه في أشغال في هذا القطاع في السبعينيات. وانسجامًا مع هذا الكتاب الذي ينحصر مضمونه بالفترة 1968 ـ 1989، فإننا لن نتطرّق إلى أشغال تمرز في البترول وخاصة أنّ معظم هذه الأشغال ـ إن لم يكن أهمها ـ جرى بعد مغادرته لبنان عام 1989.

ذكرت مقالات نشرتها صحف ومجلات عدّة أنّ يوسف بيدس لم يكن بالبراءة التي صوّره بها كتابنا الأول من الثلاثية، بل أنّ بيدس كان أيضًا من حيتان المال[1]، وأنّ عقلية بيدس لم تكن رأسمالية وطنية بل ريعية نفعية[2]، وأنّه لم يكن «ضحية مؤامرة» بل انطبق عليه المثل العربي «على نفسها جنت براقش»[3]. ولقد أجاب المؤلف على هذه المقولات في حينه وعلى صفحات الجرائــد، بأنّ الكتاب لم يجعل من بيدس مــلاكًا، بل أنّه قدّم مقاربة موضوعية تفسّــر انهيار إنترا بأســباب واضحة وبشــكلٍ واقعي. فالكتاب الأول كالكتاب الثاني يعتمد منهج بحث البيوغرافيا الأكاديمي باستعراضٍ محايد لسيرة بيدس وعمله من كل جانب ورأي، سواء كان معه أو ضده، وبشكل متوازن. ثم الخروج بنتائج، سواء كانت تتعاطف مع صاحب السيرة أو العكس. وفي الكتاب أيضًا نقدٌ لبيدس وأخطائه بشكل موســع، ولكن أيضًا دفاعٌ عن بيدس وحســناته. وهذا التوازن هو عمود أطروحة الثلاثية كما ذكرنا في مطلــع الفصل الثاني من الكتاب الأول: «لا يــزال حتى اليوم ثمّة انقســام بين مَن يؤكّد وجود مؤامرة على البنك وصاحبه الذي انتشر اسمه في كل أقاصي الأرض، ومَن يعزون الانهيار إلى أسباب مالية ـ اقتصادية بحتة».

وهنا فرصة مناسبة لكي نحاكي أخطاء يوسف بيدس وروجيه تمرز:

لقد كان بنك إنترا في أيام بيدس يحقق نجاحًا باهرًا مبنيًا على مخاطر اســتثمارية. فكان بيدس يعقد الصفقات التجارية ويخوض في مجازفات استثمارية، لأنّ مردودها كبير على المدى الطويل، بينما معظم موجودات البنك كانت ودائع جارية أو متوسّطة الأجل. وكان بيدس يعتقد أنّ النســبة الكبرى من الودائع تعود لأثرياء ولن يحتاجوا إلى سحبها لأنّها تمنحهم فوائد مرتفعة. ولكن العكس هو الذي حدث عام 1966. وكان بيدس ومجلس إدارة إنترا يعلمون منذ مطلع 1966 وقبل الأزمة بشــهور، أنّ ســيولة إنترا كانت بمستوى

(1) سمير عطاالله، «الحيتان والدلافين»، **جريدة الشرق الأوسط**، 19 كانون الأول 2014. جاء في مقالة سمير عطاالله: «بيدس وحيتان المال» عنوان يوحي بأن ذلك المصرفي المبهر كان ملاكًا، يواجه مجموعة من الشياطين المعتدين. أما الحقيقة فإذا كانت كلمة حوت استخدمت لوصف الأحجام المالية، فإن بيدس كان كبير الحيتان. وكان أكثرهم حنكة وذكاء. وكان نموذج الرأســمالي الطموح الذي اشــترى المباني والأستوديوهات والمرافئ، كما اشترى النواب والسياسيين. سواء بالنسبة لطلبه أو بالنسبة لعروضهم.

(2) «يوسف بيدس وبنك إنترا: صناعةُ تاريخ أمْ صناعةُ أبطال؟»، هشام صفي الدين، مجلة الآداب، بيروت، 15 كانون الثاني 2016.

(3) فادي يونس، «المؤامرة التي لم تُسقِط إمبراطورية إنترا»، جريدة الأخبار، 11 أيلول 2015.

متدنٍ، وبالإمكان تدارك الكارثة بعمل شـيء باكرًا، بدل الخطوات السريعة واليائسة قبل أسابيع قليلة من الإقفال. كما لازم بيدس الغرور والشعور بالمناعة في عامي 1965 و1966 أنّ إمبراطوريته لا تُقهر، وأنّ أعداءه منافقون، وأنّ حجم البنك يجعله منيعًا عن الانهيار، وبإمكانه كالعادة تدبّر الأمور.

ولكن هذه «الأخطاء» هي من طبيعة العمل المصرفي ولا تقتصر على إنترا وبيدس، بل أنّ التعثّر هو من طبيعة العمل المصرفي الذي يستند إلى لعبة السيولة والاحتياط تاريخيًا، والمصرفي الذكي سيدرك أن الاستفادة من ودائع قصيرة الأجل لاستثمارات طويلة الأجل ممكنة فقط في فترة التوسـع الاقتصادي economic boom، وهـذا لا ينطبق على العامين الأخيرين قبل إفلاس إنترا. ولذلك فيجب وضع اللوم على السلطات النقدية التي تعرف في كل الدول سلوك المصارف، فتفرض ملاءات رسملة عادية، ثم تضاعفها لمواجهة أي انحدار أو ركود في النشـاط الاقتصـادي recession، كما تفرض سـيولة أعلـى على المصارف التجارية، وتضبط كيفية اسـتعمال المصارف لمسـاعدة المصـرف المركزي «كآخر حل» solution of the last resort. وفي حال إنترا فإنّ علامة الاستفهام الرئيسية تقع على مصرف لبنان الذي حرم بنك إنترا من الاستفادة من مساعدة بديهية نالتها كل المصارف في حينه. وفي ذلك كانت كل قصّة إنترا أنّه عانى من أزمة سيولة مؤقتة كان يمكن للسلطات تداركها ولم تفعل، وليس إطلاقا أنّه بنك متعثّر، وخاصة أنّ كل التقارير اللبنانية والأجنبية أثبتت في السنوات التالية أنّ موجودات البنك المنقولة والجامدة كانت أضعافًا مضاعفة لديونه.

أمّا في حال المؤسسات التابعة لشركة إنترا وبنك المشرق في الثمانينيات، فقد كان مصرف لبنان في عهد إدمون نعيم يمـارس دورًا صحيحًا. ولا داعي لتكرار ما حصل في الثمانينيات من نهب، واختلاسات، وجرائم مصرفية، والتي ذكرناها بالتفصيل في الفصلين 17 و19. ولذلك يمكن اعتبار بنك المشرق أنّه كان متعثّرًا لدى إقفاله، وأنّ مؤسسات إنترا اهتزّت بشكل غير مسبوق في الثمانينيات.

أمّا في الشؤون السياسية، فقد بنى يوسـف بيدس علاقات متشعبة مع وزراء ونواب وعسكريين وأمنيين، وقيل الكثير عن قربه من النهج الشهابي. إلا أنّ كل هذا لم يمنع أن يتمّ تحطيم بيدس وإمبراطوريته حتى في أوج الحقبة الشـهابية، كما شـهدنا في الكتاب الأول وفي بعض فصول هذا الكتاب. أمّا روجيه تمرز فقد تمتّع بنفوذ سياسي أكبر، ولكن في عهد الرئيس أمين الجميّل، حتى أنّ نهاية العهد أوصلت تمرز إلى نهاية المطاف، وفوق ذلك كان تمرز يعتبر نفسه قطبًا مارونيًا بالمعنى السياسي. ففي العام 1988 برزت طموحاته

بشكل غير مسـبوق، حيث بات يأمل بوراثة أمين الجميّل في منصب رئاسة الجمهورية اللبنانية. متّكلاً على علاقاته في عالم السـلطة والمال في لبنان، فأعلن ترشّـحه لرئاسة الجمهورية. وفي لفتة عكست أسـلوبًا تلقّنه خلال دراسته وخبرته الأميركية، أرفق إعلانه الترشّح بنوع من PLATFORM هو إطلاق فكرة «مشروع مارشال» لإعادة بناء لبنان، وأنّه سيسعى «للحصول على مساعدات بقيمة 3 مليارات دولار لهذه الغاية»[1].

ولكن لم يكن تمرز يملك الكثير من المؤهلات كمرشّح رئاسي كتلك التي تمتّع بها الزعماء في لبنان، والتي حققت لهم شعبية. إذ لم تكن تكفي مؤهلاته كونه مارونيًا ورجل أعمال غنيًا. ذلك أنّ شروطًا عدّة وجب توفّرها في المرشـح الرئاسي في لبنان في ذلك الوقت ولم يتمتع بها تمرز:

- منها تكوين صداقات، أو تحالفات إن أمكن، مع زعماء مسلمين داخل لبنان.
- مدّ اليد إلى سورية للحصول على دعمها.
- التقرّب بشـتى الوسـائل من الزعماء والقيادات الدينية في البلاد الذين لا يمكن تجاهل صداقاتهم وكسب ودهم أو محالفتهم.
- مشورة الدول الخمس الكبرى عبر سفاراتها في بيروت[2]،
- التشاور وأخذ رأي زعماء العرب لا سيما مصر والسعودية.
- وكل هذه الشـروط يجب أن يتوّجها طبعًا أن يكون المرشـح قادرًا على أن يكون الحَكَم ومحل إجماع اللبنانيين.

وفيما توفّـرت هذه المعطيات، وليـس كلها عام 1982 في الرئيس المنتخب بشـير الجميّل، وكان زعيم الميليشيا المسيحية، افتقد تمرز إلى معظمها. وأسوأ من ذلك أنّ لهجة تمرز غيـر اللبنانية كانت واضحة فـي ذلك الوقت، وبنسـبة 50 بالمئة، إلـى درجة أنّ الفلسطيني يوسف بيدس كان أكثر نجاحًا منه بالتحدّث باللهجة اللبنانية وبنسبة 75 بالمئة. لقد كان تمرز ضعيفًا في اللهجة اللبنانية: يرطن كثيرًا باللهجة المصرية، ويُكثر من استعمال عبارات أميركية، والتي لا تستسيغها كثيرًا الطبقة الأرستقراطية الفرنكوفيلية في لبنان[3].

(1) جريدة النهار 8 آب 1988.

(2) الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا، إضافة إلى الفاتيكان وألمانيا وايطاليا.

(3) في العام 2015 وفي مقابلات روجيه تمرز مع المؤلف، لم يلاحظ المؤلف أنّ لهجة تمرز هي مصرية، ولم يخلط كلامه بالعبارات الأميركية. والأرجح أنّ لهجته كانت لبنانية. وربّما اختلف نطقه العربي بعد مرور خمس وعشرين عامًا على مغادرته لبنان.

كما أنّه افتقر إلى ثقافة سياســية رغم نجاحه في عالم المال. ففي مقابلة مع صحيفة لبنانية عام 1988 بصفته مرشحًا رئاسيًا، ســئل عن الإصلاح في لبنان، وأراد أن يقول إنّ الأمر يحتاج إلى «ثورة من فوق» لإحداث التغيير المطلوب، ولكن زلّ لسانه وقال «ثروة من فوق». فعلّق حازم صاغية، الذي كتب نص المقابلة بأسلوبه الساخر holier than thou، أنّ عقلية تمرز المالية والتجارية استبقت عقليته الاصلاحية[1]. وحاول أمين الجميّل تقديم النصح لتمرز وخلص إلى أن قال له: «إنّك لا تفهم في سياســة البلد وفي أمور الطوائف والعائلات»[2]. وكان هذا صحيحًا، ذلك أنّ تمرز الذي ورث إمبراطورية بيدس، كرّر الكثير من أخطاء بيدس في تعامله مع أصحاب السلطة والمال في لبنان، مقلّلاً من أهميتهم ومن خطرهم كحيتان مال، ومن التوازنات الطائفية ومواقع القوّة في لبنان، مستندًا إلى قوّة فهمه لعالم المال واعتقاده أنّ قدرته على اجتراح المعجزات في الشــركات الفاشلة أو المفلسة ستمكّنه من «تعويم» دول فاشلة أو مفلسة أيضًا. لقد كانت عبقرية تمرز المبنية على خبرات ومعارف وعلاقات تجارية، تبسيطية ومؤذية في البيئة اللبنانية.

وعلى سبيل المثال جلب تمرز لنفســه عداوة آل سلام في بيروت، كما فعل بيدس، بمحاولته طرد سليم سلام كرئيس لطيران الشرق الأوسط، وتعيين شخص آخر مكانه يعمل بمشيئته هو، ويساعده في توطيد هيمنته على قطاع الطيران المدني في لبنان. ولكن سليم سلام كان ابن شقيق الرئيس صائب سلام الذي أسّس الشركة. فكان على تمرز أن يعرف أنّ التحرّش مع الزعماء في لبنان كان من الممنوعات. ذلك أنّ طيران الشرق الأوسط رغم أنّها كانت شركة حديثة وضخمة إلا أنّها لم تكن تعمل في بيئة أميركية، ولم تخضع لنفس مقاييس الـ Business كما هي الحال في نيويورك، وأنّ اســم آل سلام ارتبط طويلاً بهذه الشركة منذ 1945، وأنّه مهما بلغت الأمور من السوء، فالمطلوب هو إيجاد حلول وسطية ككل شيء في لبنان.

في حملته للانتخابات الرئاســية توسّــل تمرز إلى نصح كثيرين، وإلى مستشــارين يساعدونه في اجتراح استراتيجيا تؤمّن له النجاح. وقيل لتمرز إنّ فرص نجاحه ستتحسّن إذا حصل على دعم أميركي ومباركة سورية لترشيحه. وليس واضحًا ما إذا كان الأمر مبادرة

(1) مقابلة مع حازم صاغية، جريدة السفير، نشــرها في كتاب **موارنة من لبنان**، بيروت، المركز العربي للمعلومات، 1988، ص 201.

(2) حازم صاغية، **موارنة من لبنان**، ص 210.

منه أو أنّه اســتجاب لنصح آخرين. فقد ذهب تمرز فعلاً إلى دمشق لمقابلة نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، بعكس نصيحة أمين الجميّل له بألا يفعل (وكان الجميّل محقًّا لأنّ تمرز دفع غاليًا ثمن فتحه علاقة مع خدّام فيمــا بعد، لأنّ خدام فتح عينيه على ثروة تمرز وخطّط لابتزازه).

في دمشق تحدّث تمرز مع خدّام بأسلوب خالٍ من الدهاء وبعيدٍ عن استيعاب أساليب لبنان وســورية، التي تحتاج إلى بعض المراوغة. فقال لخدّام إنّه ينصح سورية أن تقطع تحالفها مــع إيران (وهو ما طلبه الأميركيون مرارًا من دمشــق)، وأن تســاعد في إطلاق الرهائن الغربيين في بيروت. ولقاء ذلك ســيقدّم تمرز خدماته المالية لســورية، ويساعد قيادتها في تطوير علاقاتها الغربية، ما يســهم في تحسين الاقتصاد السوري الراكد. وختم تمرز كلامه لخدّام: «أنتم تســاعدوننا في الأمن ونحن نساعدكم في الاقتصاد»[1]. لقد بدا تمرز في عرضه وكأنّه ينقل رســالة أميركية سبق أن سمعها السوريون، وليس كمرشّح من مرشحي الرئاسة المعتادين في لبنان، والذين يفهمهم السوريون.

بعد فترة قصيرة من هذه الزيارة، استغلّ خدّام حديثه مع تمرز كمادة طريقة تداولها مع أصدقائه ومعارفه من زعماء لبنــان، وخاصة محاولة تمرز التصــرّف وكأنه زعيم لبناني، وتودّده إلى خدّام باســتعمال لقب «أبو جمال»، وهو ما كان يناديه به زعماء لبنان ودول المشرق، ولكن لا يجوز لأي كان أن يستعمله. ولئن التقى تمرز العميد في الجيش السوري عدنان حمداني عام 1986[2]، ورئيس الوزراء السوري عبد الرؤوف الكسم، ووزير الاقتصاد السوري من أجل مشاريع استثمارية يودّ تنفيذها في سورية، فقد جلب لنفسه علامة استفهام من عبد الحليم خدّام الذي كان المسؤول السوري الأول عن الملف اللبناني، ولم يستسغ أن تحصل هذه اللقاءات التي لم تمرّ به أصلاً.

ورغم ثروته وعلاقاته العربية واللبنانية والأميركية، لم يدرك تمرز هامشية تحرّكه وقلّة شأنه بالنسبة للساحة اللبنانية ومسائل المنطقة. وعلى سبيل المثال، لم يعلم أنّ المشتغلين

(1) حازم صاغية، سبق ذكره.

(2) بحث تمرز مع الحكومة السورية في استثمارات يمكن أن يقوم بها عبر «بنك المشرق» في سورية، كمشروع زراعي مناصفة مع السوريين بقيمة 5 ملايين دولار. واقترح تمرز أن يكون دوره توفير العملة الصعبة واستجلاب الخبرة الأميركية، في حين يوفّــر الجانب السوري المال بالعملة السورية وقطعة الأرض للمشروع، وأن يتم نقل المنتجات الســورية إلى أوروبا عبر شركة عبر المتوسط والخطوط الجويّة السورية.

في السياسة في المشرق لا يخاطبون بعضهم بعضًا بوضوح الأسلوب الأميركي، ما قد يساء تفسيره عند العرب على أنّه أستذة أو عنجهية حتى لو سبق الكلام عبارة «سلامة فهمك» أو «أنت سـيد العارفين». وكان على تمرز أن يمضي سنوات في لبنان لتعلّم بيئة الزعماء وأصحاب المال الملتوية، والتقاليد المتبعة حتـى يصبح من «الداخل» an insider، لا أن يأتي بماله وخبرته الأميركية وينزل بالباراشوت ويعتقد أنّه سيدخل نادي الكبار بسهولة.

فكانت النتيجة أنّ روجيه تمرز بنى ارتباطات سياسية شبيهة بتلك التي أقامها يوسف بيدس، والتي كانت سببًا رئيسـيًا لهلاكه عام 1966. فالزعماء على فسادهم المتأصّل لن يرفضوا مالاً يقدّمه أمثال بيدس وتمرز وغيرهما، على أسـاس أنّ هذا المال هو جزء من إشعاع زعاماتهم، وليس منّة من بيدس أو من تمرز أو من رفيق الحريري. فهُم يعتقدون أنّ رجل الأعمال يقدّم لهم المال لمصلحته الخاصة للاستفادة من نفوذهم، وبالتالي فليسوا ملزمين تقديم أي خدمات مجانية أو تنازلات لتحسـين موقع هذا الشخص سياسيًا. كما أنهم يضعون أشخاصًا مثل تمرز نصب أعينهم لوقت آخر إذا رغبوا في ابتزازه وربما قتله. وهذا ما حصل لتمرز.

أمّا مسألة الرشوة والفساد، فهي ظاهرة منتشـرة في لبنان منذ الاستقلال إلى اليوم، لا بل هي مشتركة بين دول المشـرق منذ أيام الدولة العثمانية. وبيدس وتمرَز لم يكونا «غريبين عن أورشليم»، وأساءا استعمال سلاح الرشوة والفساد الذي كان سيفًا ذا حدّين. فمن ناحية «أطعما» بعض السياسـيين والعسـكريين في لبنان، ودفع بيدس مالاً لتمويل الانتخابات النيابية، ودعم استمرار الشـهابية. وهذا ما فعله ويفعله أي رجل أعمال كبير حتى في أميركا نفسها. ولكنّ بيدس من ناحية أخرى حجب المال عن شخصيات سياسية مهمة في إمكانها أذيته. ومن هؤلاء عبدالله اليافي وصائب سـلام اللذين كانا من رؤساء الحكومات ومن الطبقة السياسية المناهضة للشهابية. أمّا تمرز ولأنّه دخل في هذه اللعبة فقد فتح عليه الأعين وتعرّض للخطف والابتزاز. فالنجاح والتفوّق السريعان كانا سببًا في الثقة الزائدة والتعالي عن الأساليب التقليدية المشرقية (الليفنتية) في معالجة الأمور.

تقول مجلة **Life** الأميركية إنّ بيدس كان يتعامل مع لصوص في بيروت وهو يعرف تمامًا أنهم لصوص، ذلك لأنّ لبنان لم يحصل على لقب «سويسرا الشرق» من فراغ، بل من السرّية المصرفية ومن حريّة رجال الأعمال المطلقة، ومن نظام السمسرة والبخشيش والرشوة. ولقد أصبحت مصارف بيروت ملاذًا آمنًا منذ الستينيات لأي كان، ولكل من يريد أن يخبّئ أمواله ـ بدءًا من المتهرّبين من دفع الضرائب إلى مشـايخ النفط العرب،

وقادة الأنظمة العسكرية في المنطقة، وصولاً إلى أجهزة المخابرات العربية والأجنبية، وتجّار المخـدّرات، وأبطال الصفقات وتبييض الأموال، من جميـع أنحاء العالم. فأي مصرفي ذكي لن يرفض الودائع تمسّكًا بنوازع أخلاقية. بل هو يقبلها لأنّ الزبون سيودعها في مصرف آخر.

لقد أصبحت بيروت بمثابة المستشار المصرفي الحكيم لملوك وزعماء عرب خائفين على أموالهم، ولمهرّبين دوليين من أفريقيا، ولشركات غربية كبرى كشركة أرامكو للبترول، ولرأسماليين عرب هاربين من التحولات الثورية والاشتراكية في مصر والعراق وسورية، ولأكثر من 600 ثري عربي مـن الخليج. حتى بلغ حجم الودائع 800 مليون دولار خلال فترة وجيزة. فالملك سـعود بن عبد العزيز أودع جزءًا من ثروته بلغ 20 مليون دولارٍ في مصارف بيروت، والحسين ملك الأردن احتفظ بعدّة حسابات مصرفية في بيروت حتى أنّه كان يوقّع شيكاته في إحدى الحسـابات باسم «سرّي» هو «The Eagle»، وانتشر خبر هذا الاسم «السرّي» حتى بات موقع تندّر بين أصحاب المصارف.

كل هؤلاء الزبائن ارتاحوا لمصارف بيروت لأنّ سوقها كانت الأكثر حريّة في العالم حيث يطبّق قانون السرية المصرفية، وفيه بند أنّ من يكشف سرًّا عن زبون مصرفي يعاقب بالسجن لمدّة عامين. وحتى مشـايخ النفط الذين لم يثقوا بأحد، خاصة متى تعلّق الأمر بالمال، وجدوا مأوى آمن لثرواتهم في بيروت. ومنهم الشيخ شخبوط حاكم إمارة أبو ظبي الذي خبّأ أول مليون دولار كسـبه من النفط في صندوق وضعه فـي حفرة داخل قصره. ولكن تراكم الملايين بشكل أسـبوعي، واحتمال اهتراء العملات الورقية جعله يغيّر رأيه ويودع ثرواته المتعاظمة في بيروت.

احتراف بيروت للعمل المصرفي لم يكـن العامل الأكبر في جذب أثرياء العرب، إذ كان بإمكانهم الذهاب إلى لندن وباريس وزوريخ وحتى إلى نيويورك. فقد جذبهم لبنان لقرب المسافة، ولعدّة عوامل منها اللغة العربية والخدمات السياحية والترفيهية. فكان من أسباب ازدهار مصارف بيروت أنّ أصحابها فهموا حاجيات زبائنهم، ونفسية العرب الذين أتوا إلى عالم المصارف الحديث. ومن الخدمات المصرفية التي وفّرتها مصارف بيروت كانت الاهتمام بالحاجيات اليومية للزبون الثري الذي يودع ماله في بنك لبناني ويقيم في فندق. فكان الثري العربي ينفق المال في أسواق بيروت المليئة بالبضائع، وفي المنتجعات والفنادق ووكالات السيارات، ثم يطلب أن تُرسل الفواتير إلى الفرع المصرفي الذي يتعامل معه، حتى لو كانت فاتورة مطعم أو محل أحذية. فيتولى المصرف تسديد هذه الفواتير.

ومِن أثرياء العرب مَن كان يعتبرها إهانة إذا طلب منهم البائع إبراز جواز سفر مع بطاقات تأمين القروض ليبرهنوا عن هويتهم. وحتى أنّ البنوك كانت تلبي الخدمات التي لا تتعلّق بالعمل المصرفي كحجز أوتيل واستئجار سيارة ومرافقة الزبون من المطار إلى الفندق، إلخ.

اعتبر الاعلام الغربي أصحاب المصارف **حرّاس المال في الشرق الأوسط** ووصفهم بأنهم يفهمون لغة المال، وأنّ «المال يتكلّم» ولكن ليس أيّ كان يفهم ماذا «يقول» المال مثلما يفهمه اللبناني. وأنّ أفضل من يفسّر ويترجم لغة المال ستجدهم في بيروت، المدينة التي أصبحت في أواسط الستينيات المركز الثاني عالميًا بعد زوريخ في الحركة المصرفية. فقد كان أصحاب مصارف بيروت يتنبأون بحراك المال، ويمنحون نصائح لزبائنهم من أثرياء العرب والمستثمرين الأجانب «عالماشي». كما كشف مصرفيون في بيروت أنّه عندما يقلق أثرياء عرب على مستقبل بلدهم، فإنّ أموالهم تسبقهم إلى مصارف بيروت (وهذا ما قام به أثرياء مصريون قبل تأميمات عبد الناصر في مصر عام 1961) وإذا اضطرت ظروف بعضهم، فإنّهم لا يكتفون بتهريب أموالهم بل يلحقونها شخصيًا للإقامة في لبنان. ولقد علّق يوسف بيدس حول هذا الأمر بالقول إنّ «المال هو الكائن الأكثر جبنًا في العالم وأول من يهرب عند الأزمات».

أصبحت بيروت في تلك الفترة مركزًا دوليًا للمخابرات أيضًا حيث أخذت الأجهزة ـ الجواسيس والسفارات والإعلام الغربي ـ تنشئ مراكز لها في بيروت للاستفادة من حركة المال في بيروت، كي تتمكن من التنبوء بما سيحصل سياسيًا. ذلك أنّ الاكتفاء بالمراقبة من الخارج لم تعد تكفي. فبعض الأحيان كان الخبراء في أسواق لندن ونيويورك يعتقدون أنّ عملة بلد ما في الشرق الأوسط مستقرة والصورة العامّة عادية. ولكن في الواقع، كانت الأمور أكثر تعقيدًا، لأنّ استقرار عملة بلد عربي أخفت مثلاً أنّ ثمّة شيئًا كبيرًا قيد التحضير في الخفاء في ذلك البلد، وهو ما لا يمكن للمراقب الخارجي أن يدركه بسهولة. أمّا مصرفيو لبنان فكانوا يعلمون بخفايا الأمور عن قرب. ذلك أنّ حركة عملة بلد ما من بيروت إلى ذلك البلد قد يرافقه خروج أموال أثرياء ورجال أعمال من ذلك البلد أيضًا إلى مصارف بيروت. فتلغي الحركة الثانية تأثيرات الحركة الأولى على قيمة العملة، ما يوحي للخارج باستقرار سطحي. ولذلك كان يجب على أجهزة المخابرات معرفة ماذا يحصل في بيروت.

لقد وصل حجم الودائع في مصارف بيروت في مطلع 1964 مليار و200 مليون دولار، منها 80 بالمئة بالعملات الأجنبية الصعبة[1]. وكانت أجهزة السفارات الغربية تراقب وتيرة هذه التحويلات صعودًا أو هبوطًا لتكوين صورة عمّا يجري في المنطقة، ولكن أيضًا لغيرتها من تطوّر الرأسمال الوطني في لبنان ونهضة هذا البلد الصغير الذي باتت مصارفه الخاصة تنافس المصارف الغربية.

أموال المخدّرات ودسائس السياسة

لم تكن تجارة المخدّرات معزولة عن نشاطات أخرى غير القانونية كتجارة السلاح وتهريب الذهب والأموال والماس وتبييض الأموال والدعارة.

حتى أنّ بعض العصابات الكبرى في لبنان كانت تمارس الكثير إلى جانب تجارة المخدّرات. وطبعًا كانت خبرة المصارف اللبنانية إضافة إلى قانون السرية المصرفية أفضل ملاذٍ لأموال عالم الجريمة، حيث احتاج المهرّبون إلى مأوى لتبييض أموالهم وإيداع أرباحهم. ولا يُستثنى أيٌّ من مصارف بيروت في الخمسينيات والستينيات من الضلوع في تسهيل تبييض أموال وإخفاء أموال الجريمة المنظّمة، وخاصة قبل ولادة مصرف لبنان. وأكبر تلك المصارف طبعًا كان بنك إنترا[2]. وليس في ذلك عجبًا، ذلك أنّ مصارف سويسرا التي تطبّق السرية المصرفية أيضًا، دأبت لأكثر من مائتي عام وحتى اليوم على استقبال الأموال المشبوهة من جميع دول العالم، سواءً من أنظمة دكتاتورية أو من سبائك ذهب أو اختلاسات وأرباح تجارة السلاح والمخدّرات والدعارة، الخ. ولكن بيروت الخمسينيات والستينيات برّت زوريخ في الخدمات المصرفية، حيث غاب عن لبنان أي رقابة وتصرّفت البنوك بكامل حريّتها وفي فوضى لافتة، كما أنّ لبنان بقي بدون مصرف مركزي حتى العام 1964. ولكن حتى بعد تأسيس مصرف لبنان لم يجرِ أي تحرّك ضد البنوك المخالفة سوى بعد أزمة إنترا في نهاية 1966.

كان إنترا أكبر مصرف في لبنان والدول العربية والأكثر أمانًا وضمانة وتسهيلاً لكل هذه الأنواع من الأموال. وكان إنترا المفضّل حتى للعصابات الأوروبية أمثال مارسيل

(1) *Time Magazine*, 8 January 1965.

(2) قانون السرية المصرفية 1956 حرّم على البنك ومدير البنك وموظفيه كشف أي معلومات عن الزبائن وودائعهم، وإلا تعرّضوا لملاحقة قانونية وعقوبات تحت القانون اللبناني. وسمح قانون السرية المصرفية للبنوك بافتتاح حسابات مغفلة تحمل رقمًا فقط ويتحفظ البنك عن اسم صاحب الحساب.

فرنسيشي الكورسيكي الذي قاد مافيا المخدّرات في مرسيليا، وأودع أرباح الهيروين في بنك إنترا. فقد كانت الأموال تدخل وتخرج من إنترا من النشاطات المشبوهة في الشرق الأوسط ـ تجارة المخدّرات، وصفقات السلاح، والتنظيمات المسلحة، والانقلابات، والمتهربين من دفع الضرائب في أميركا وأوروبا، وكل من يريد أن يخفي أموالاً. إذ كانت ميزة بنك إنترا الأساسية هي إمبراطوريته العالمية، حيث امتلك كازينو لبنان المفضّل لتجار السلاح والمخدّرات والجريمة المنظمة، وكذلك امتلك شركة طيران الشرق الأوسط الميدل إيست المفضّلة أيضًا للرحلات بين لبنان والدول العربية والأوروبية، وقسمًا من مرفأ بيروت. وكل هذا وفّر شبكة أمان مريحة لعالم الجريمة المنظّمة والمخابرات على السواء.

وكان المهربون على أنواعهم ومن عدّة بلدان يتمتّعون بما قدّمه بنك إنترا من تسهيلات. ولفترة كان إنترا البنك المفضّل أيضًا لأموال صفقات السلاح التي كانت تُعقد لصالح الحروب والانقلابات والأزمات في أوائل الستينيات، من اليمن إلى قبرص والسودان ونيجيريا وروديسيا (زمبابوي فيما بعد) وجنوب أفريقيا والجماعات الكردية في العراق وتركيا. ولكل صفقة من هذه الصفقات تفاصيل مثيرة خارج نطاق هذا الكتاب. ولقد أشرنا إلى شلالات الودائع القادمة من أمراء وشيوخ دول النفط العربي، ويمكن للقارئ أن يعود إلى الكتاب الأول من ثلاثية إنترا لبعض الأمثلة حول دور مصارف بيروت في تمويل الانقلابات والاغتيالات والنشاطات السياسية. وعلى سبيل المثال، خلال شهر واحد، كانون الاول 1964، دخل مصارف بيروت من خارج لبنان مبلغ 150 مليون دولارًا (ما يعادل مليار دولار اليوم) أغلبه من السعودية والكويت وسورية والعراق، وحتى من السودان. وكانت هذه التحويلات تموّل أعمالاً سياسية شريرة في معظم الأحيان. وهذا النشاط الإقليمي عبر مصارف بيروت خلال شهر واحد كان يتكرّر كل الشهور وكل السنوات.

تمرز وبيدس والسي آي إيه والمكتب الثاني

حول العلاقات بأجهزة المخابرات، كان واضحًا من الفصل 20 أنّ روجيه تمرز كان «مخبرًا» informer أو «مصدرًا» source وليس «عميلاً» agent السي آي إيه. أمّا يوسف بيدس فكان على علاقة بالمكتب الثاني اللبناني، ولم يكن مخبرًا أو عميلاً للمخابرات الأميركية. ولكن بنك إنترا قدّم تسهيلات مالية للمخابرات الأميركية.

في الستينيات كان يوسف بيدس على علاقة متينة بعدد كبير من السياسيين والعسكريين في لبنان، وكان حريصًا على كسب ود المكتب الثاني عندما كان يترأسه أنطوان سعد في عهد فؤاد شهاب، ورأسه غابي لحود في عهد شارل حلو. وهذه العلاقة أعطت إنترا ميزة إضافية، أنّه إضافة إلى الأعمال المصرفية، كان البنك نافذة لمَن يشاء الاستفادة من خدمات المكتب الثاني أيضًا. ومقابل ذلك كان بيدس يموّل الانتخابات النيابية والرئاسية، ويقدّم الهدايا النقدية ويسهّل القروض أو يمنعها عن السياسيين وفق تفاهمات مع المكتب الثاني، ويوظّف أشخاصًا محسوبين على الشهابية ويدفع رشوات سياسية.

وكان من أسرار نجاح بيدس ومصرفه أيضًا علاقته الوثيقة بالمخابرات الأميركية، بعدما اتخذت السي آي إيه من بيروت مركزًا لها لمراقبة بلدان الشرق الأوسط. وكما ذكر الكولونيل أنطوان دحداح الذي كان مسؤولاً عن قسم مكافحة التجسّس الأجنبي في الجيش اللبناني: «أنّ الجواسيس يأتون إلى بيروت ويفتحون مكاتب، بالضبط لأنّ بيروت تقدّم لهم شيئًا لا تقدّمه العواصم الأخرى في المنطقة وهو السرية المصرفية وما يرافقها من خدمات مصرفية مميزة». وخاصة أنّ قوانين لبنان سمحت بنقل غير محدود ومطلق الحرية لكافة أنواع العملات والمبالغ مهما كان حجمها.

في الخمسينيات والستينيات كانت المخابرات الأميركية تموّل شخصيات سياسية في لبنان والشرق الأوسط كجزء من سياسة الولايات المتحدة استعمال دول المنطقة كسدّ ضد المد الشيوعي السوفياتي. ومن تلك الشخصيات التي موّلتها السي آي إيه كان الملك حسين في الأردن والرئيس كميل شمعون في لبنان الذي كان هو وريمون إدّه وراء إصدار قانون السرية المصرفية عام 1956. ومنذ ذلك الحين اتخذت أميركا بيروت مركزًا إقليميًا وعالميًا لتمويل نشاطات أجهزتها وخاصة وكالة السي آي إيه[1].

(1) كانت المخابرات البريطانية نشطة في المنطقة وصاحبة نفوذ كبير حتى أوائل الستينيات على الأقل. ولقد افتتحت مدرسة لتدريب الجواسيس في قرية شملان القريبة من بيروت عام 1948 تحت قناع تعليم اللغة العربية، خرّجت أكثر من ألفي شخص معظمهم من الرجال وبعض النساء. ولقد اقفلت المدرسة أبوابها بسبب الحرب عام 1978. ولكن بعض خريجيها اسّسوا نادٍ في انكلترا وأصدروا كتابًا مشتركًا عام 2006 فيه الكثير من التفاصيل واسماء الخريجين. وإذا حرص محرّر الكتاب جيمس كرايغ على نفي صبغة تدريب الجواسيس عن المدرسة في مقدّمة طويلة، بدا واضحًا من خلال لائحة أسماء أبرز خريجيها أنهم وصلوا مراتب رفيعة في الأجهزة البريطانية وفي الجيش والبحرية والسلك الدبلوماسي وما جمعهم هو معرفتهم باللغة العربية وبشؤون البلدان العربية.

وكان مكتب السي آي إيه في بيروت يضم قسم المالية والمحاسبة الذي كان يغذّي كافة مكاتبها ونشاطاتها في بلدان الشرق الأوسط، إضافة إلى تلبية أي طلب يأتي من واشنطن لتمويل أي عملية سرية أو تحويل مبالغ لأي مكتب للسي آي إيه حول العالم. فكان اختيار بيروت مثاليًا لغياب الرقابة، وسهولة التحويل وتبديل العملات بسرعة. أمّا من الناحية العملانية، فقد قام قسم المحاسبة في مكتب السي آي إيه في بيروت بافتتاح مئات الحسابات في مصارف بيروت باسم عملائه الكثيرين، ما جعل تحويل السي آي إيه لمبلغ مليون دولار في غاية السهولة، لا يلفت الأنظار ولا يمكن تعقّبه إلى مصدر واحد. كما أنّ هذا القسم تسلّم عبر حساباته في مصارف بيروت تحويلات مباشرة من واشنطن ومن محطات أخرى بغية تبييضها[1].

تعاملت السي آي إيه مع العديد من مصارف بيروت. ولكن بالطبع إنترا كان البنك المفضّل لقسم المحاسبة في مكتب السي آي إيه وخاصة في عمليات تبييض الأموال.

رغم انشغاله بإمبراطورية إنترا العالمية المترامية الأطراف، كان يوسف بيدس يشرف على خدمة عملاء السي آي إيه شخصيًا لدى حضورهم إلى فرع البنك. فيرافقهم مثلاً إلى مكتبه ويتولى تبديل شيكاتهم أو تسلّم ودائعهم. وعلى سبيل المثال، احتاجت السي آي إيه لتمويل معارضين سوريين في دمشق للقيام بانقلاب عسكري عام 1956 يقوده ميخائيل إليان والكولونيل قباني. فخصّص مبلغًا أوليًا هو نصف مليون ليرة سورية عبر بنك إنترا، نقلها عميل السي آي إيه «ولبور إيفلاند» إلى دمشق، على أن يقع الانقلاب في تشرين الأول 1956. إلا أنّ واشنطن قرّرت تأجيل الانقلاب إلى 1957 بسبب اندلاع الحرب بين

James Craig, Donald Maitland, Paul Tempest (ed.), *The Arabists of Shemlan, vol. 1, MECAS Memoirs 1944-1978*, London, Stacey Internatioonal, 2006.

(1) كان مكتب المحاسبة في السي آي إيه في بيروت مرجعية مالية لعملائها في مصر ودول أخرى في المنطقة. ففي 1965 ألقت السلطات المصرية القبض على الصحافي مصطفى أمين بتهمة عمالته للسي آي إيه لمدّة 30 سنة على الأقل، وأنّ المخابرات الأميركية موّلت المؤسسة الصحافية «أخبار اليوم» التي يملكها هو وأخوه علي أمين. ولقد كتب مصطفى أمين اعترافات جاء فيها أنّ علاقته كانت عبر مسؤول السي آي إيه يُدعى بروس أوديل، وأنّ أوديل شرح له أنّه لا يمكن تحويل جنيهات مصرية إلى دولارات أو جنيه استرليني في لندن أو في أي مدينة أوروبية أخرى ولكن يمكن فعل ذلك بسهولة في بيروت عبر صديق له هناك. (المصدر: اعترافات مصطفى أمين نشر منها حوالى مائة صفحة عبدالله إمام في كتابه: **صلاح نصر يتذكّر: المخابرات والثورة**، بيروت، دار الوحدة، 1988، ص 233 ـ 234.

مصر واسرئيل في ذلك العام، ما قلّص من فرص نجاح الانقلاب. ويشرح إيفلاند أنّ أموال السي آي إيه ساهمت أيضًا في نمو عمليات إنترا. كما ساهمت أموال السي آي إيه في بنك إنترا وبنوك أخرى أقل شأنًا في بيروت لتمويل حملة الرئيس كميل شمعون في الانتخابات النيابية في لبنان عام 1957، تمهيدًا للتجديد لنفسه، بعدما أثبت شمعون ولاءه الشديد لسياسة أميركا في المنطقة. إلا أنّ تمويل شمعون في الانتخابات قضى على استقرار لبنان. وبدل التجديد له واستئثاره بالسلطة، أوصل دعم شمعون إلى ثورة شعبية وحرب أهلية في لبنان عام 1958.

كما كان بنك إنترا على علاقة بالمخابرات الخارجية الفرنسية، وببعض السياسيين الفرنسيين، عبر تحالف البنك مع مارسيل فرنسيشي زعيم المافيا الكورسكية في كازينو لبنان التابع لإنترا. وكذلك عبر علاقة بيدس مع العميل الفرنسي أندريه لاباي، الذي كان يعمل في الأجهزة الفرنسية، وفي نفس الوقت يعمل في تجارة الهيروين مع فرنسيشي وفي تبييض الأموال. كما كان غابي لحود الذي أصبح رئيس المكتب الثاني يتعاون أيضًا مع المخابرات الفرنسية والأميركية على السواء، وكان صديقًا ليوسف بيدس ولمارسيل فرنسيشي.

ولقد استفاد بيدس من «الحلقة الفرنسية». ففي العام 1961 شرع في افتتاح فرع لبنك إنترا في باريس، فرفضت مفوضية الرقابة على المصارف في فرنسا طلبه. ولكن بعد فترة وبسبب تدخلات سياسية من وزير الداخلية روجيه فري، حصل بيدس على الرخصة. وكان هذا الوزير على علاقة متينة بالمافيا الكورسيكية، وقد وظّف بعض عناصرها في قوى الأمن الفرنسي، وعيّن أقرب معاوني مارسيل فرنسيشي في مناصب عليا في البوليس الوطني الفرنسي. فقد دعم فرنسيشي ماديًا حملات الديغوليين الانتخابية في كورسيكا، وموّل زمرة عسكرية (ميليشيا) تحمي الرئيس شارل ديغول وتُرعب خصومه في فرنسا. كما أنّ الدولة الفرنسية منحت يوسف بيدس ميدالية الشرف برتبة فارس *Légion d'honneur* عام 1965[1].

وعدا عن افتتاح فرع إنترا باريس، اشترى بيدس مؤسسات كبرى في فرنسا، منها شركة مواد البناء CMA، وشركة بناء السفن La Ciota في مرسيليا، وهي الثانية من نوعها

(1) Vernay, *Les paradis fiscaux*, Paris, Édition le Seuil, 1968, p. 100, in Marshall, *The Lebanese Connection*, p. 206, endnote 27.

في فرنسا. وكانت المخابرات الأميركية تتابع صفقات بيدس، فطلبت من وزارة المالية الفرنسية معلوماتٍ عن صفقة شركة السفن. ونقلت السي آي إيه المعلومات إلى وكالة مكافحة المخدّرات الأميركية. فتبيّن أنّ بيدس دفع أكثر بكثير من القيمة المسجّلة لشركة «لا سيوتا». واستنتج الأميركيون أنّه كان يمارس تبييض أموال عائدة للمافيا الكورسيكية أتتها من حسابات سويسرية، حيث كانت تودع أرباح مبيع المخدّرات من الولايات المتحدة ومن بلدان البحر الكاريبي. وأنّه بموجب هذه الأموال أصبح فرنسيشي عام 1963 صاحب أسهم في الشركتين الفرنسيتين اللتين اشتراهما بيدس، إضافة إلى شراكته مع بيدس في كازينو لبنان. وسنأتي على ملف كازينو لبنان في الكتاب الثالث من إمبراطورية إنترا.

وذكر تقرير من السفارة الأميركية عام 1960 استنادًا إلى ملفات الشرطة اللبنانية أنّ موظفين في إنترا كانا يهرّبان المخدّرات إلى الولايات المتحدة. كما أنّ تقارير من السفارة الأميركية عام 1963 ادّعت أنّ مساعد بيدس في المركز الرئيسي لبنك إنترا كان يهرّب الهيروين إلى فرنكفورت، وبذلك اشترى فيلا على شاطئ «كوت دازور» الفرنسي.[1]. ولكن يجب النظر إلى هذين الادعاءين في سياق الحملة ضد بيدس ومصرفه في أوائل الستينيات والتي فصّلناها في الكتاب الأول.

في تلك الفترة من الستينيات كان مجلس إدارة بنك إنترا يضم شخصيات عربية منها وزير مالية سابق وهو سعودي الذي كان يشتري السلاح من شركات فرنسية لصالح عدد من الدول العربية. ولقد عقد صفقات سلاح مع شركة جيلبير بوجولَن والكولونيل روجيه باربيرو، العضوين البارزين في أجهزة المخابرات الفرنسية في عهد شارل ديغول. وكان أحدهما، باربيرو، وراء تعيين روجيه ديلوبتيه مهرّب الهيروين الكورسيكي في المخابرات الفرنسية.

ومن أعضاء مجلس إدارة بنك إنترا أيضًا كان كمال أدهم، وهو كما سبقت الإشارة من أصل سوري ومؤسّس جهاز المخابرات العامّة في السعودية عام 1963، وكان مقرّبًا من الملك فيصل بن عبد العزيز، بصفته شقيق زوجة الملك المفضّلة واسمها عفّت. فأصبح أدهم مستشار الملك فيصل، وخضع لدورات تدريب في عمل المخابرات في المركز الرئيسي للسي آي إيه في لانغلي، فرجينيا. وبعدما أسّس أدهم جهاز المخابرات السعودي،

(1) Marshall, *Op. Cit.*, p. 206, endnote 28.

أبقى على عمله الوثيق مع السي آي إيه طيلة قيادته للجهاز السعودي وحتى مغادرته له عام 1977. وبعد رحيل بيدس عام 1966، فتح أدهم قنوات لروجيه تمرز كما سبقت الإشارة، ودعاه للعمل معه في مصر. ومن البوابة المصرية أصبح أدهم صلة الوصل الرئيسية للمخابرات الأميركية في كل ملفات المنطقة. وبعد 1977 افتتح أدهم أعمالاً تجارية خاصة مع المدير السابق لمكتب السي آي إيه في السعودية. وكان أدهم قد تلقى علومه المدرسية في القاهرة، ويقول تمرز إنّه عرفه من مدرسة فكتوريا في الخمسينيات. ولذلك كان أدهم يفضّل العمل من مصر وخاصة في عهد أنور السادات، ثم أبقى على صلاته بالمخابرات الأميركية والبريطانية والفرنسية بعد عام 1977 حتى توفي عام 1999.

خاتمـــة

قدمنا في هذا الكتاب سـيرة روجيه تمرز الذي ارتبط اسمه بإمبراطورية إنترا ضمن عرضٍ تاريخيٍّ اقتصاديٍّ بديلٍ للبنان لإلحاقه بالمتروبول الدولي. وهي قصّة سنوصلها إلى خواتيمها في الكتاب التالي من الثلاثية.

نسي اللبنانيون أنّه قبل العام 1970 في الحقبة الشهابية من تاريخ الجمهورية الفتيّة كان في لبنان دولة، رغم بعض النواقص، وكان ثمّة ديموقراطية، رغم بعض التجاوزات، وكان رئيس الجمهورية يُحسب له حساب ويعمل مع حكومة وبرلمان ومؤسسات. فكانت دولة ما قبل العام 1970 تخطئ أو تصيب، ولكنّها كانت تتخذ القرارات نسبيًا، وكانت موجودة فعلاً. وليس صحيحًا أنّ اللبنانيين فشلوا دائمًا في بناء دولة، بل أنّ الطبقة المهيمنة وحيتان المال انتقلت بعد ضرب إنترا إلى افتراس هذه الدولة لربطها بالاستعمار الجديد مباشرة.

لقد غطّى الكتاب الثاني فترة زمنية تمتد من 1970 إلى 1990 شهدت تدمير لبنان. فمِن تعثّر إنترا عام 1966، وتراجع الشـهابية ومسيرة إصلاح الدولة في الستينيات، إلى ضرب الأجهزة الأمنية اللبنانية وصعود منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت كدولة ضمن دولة، وانهيار الجيـش اللبناني، ودخول إسـرائيل كعنصر أساسـي على السـاحة اللبنانية في السبعينيات، ثم الاجتياح الإسـرائيلي وخروج منظمة التحرير، وطغيان تجارة المخدّرات في موارد تمويل الميليشـيات، ووقوع الانهيـارات الكبرى في ما تبقّـى من الدولة في الثمانينيات، بدا لبنان غارقًا في مسارٍ نحو هاوية مدمّرة.

اعتمدنا في هذا الكتاب رسم خيوطٍ متباعدة نسبيًا، ولكنّها تلتقي في نهايات الكتاب بخروج روجيه تمرز من لبنان، ودخول مصرف لبنان بقوّة على الخط، وإعلان إقفال بنك المشرق، في أجواء اقتصادية وسياسية مأسوية شديدة القتامة. وهذه الخيوط شملت مسار انهيار سوق بيروت المالي 1967 ـ 1968، وضرب أجهزة الدولة الأمنية عام 1972، وإدخال الجيش في متاهات داخلية (كانون الثانـي 1969 ـ أيّار 1973) ما مهّد لانهياره عام 1976،

ومن ثمّ صعود منظمة التحرير الفلسطينية بدولتها وأجهزتها في بيروت، إلى جانب البنك العربي، ثم استغلال الأجهزة الأمنية الأجنبية حال الفوضى وغياب الأجهزة اللبنانية واختراقها من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وصولاً إلى اغتيال قيادات فلسطينية وغزو إسرائيل للبنان مرتين (1978 و1982).

ثم يسرد الكتاب صعود الميليشيات اللبنانية ووسائل تمويلها من تجارة المخدّرات والسلاح، ومصادر أخرى داخلية وخارجية، وصراعات هذه الميليشيات على مصادر التمويل، ولجوئها إلى الخطف والاغتيال والنهب. وكان روجيه تمرز قد بنى إمبراطورية مالية واقتصادية في المناطق الشرقية، واستعمل المال للنفوذ السياسي والميليشياوي حتى وقع ضحية صراعات الميليشيات. واستغل بيئة الحكومتين عام 1989 ففرّ إلى غرب العاصمة حيث اختطفته عناصر ميليشياوية لقاء فدية. ثم غادر لبنان إلى غير رجعة في آذار 1989 تلاحقه دعاوى وأحكام قضائية.

وانتهت الحرب اللبنانية بقرار من الخارج، جاء في وثيقة مؤتمر الطائف في أيلول 1989 برعاية الولايات المتحدة وفرنسا والفاتيكان والسعودية وسورية. وفتح الغزو العراقي للكويت في آب 1990 الباب لعودة غير مسبوقة للنفوذ السوري في لبنان، وإنهاء وضع الحكومتين وخروج ميشال عون من لبنان.

* * *

موعدنا المقبل سيكون مع الكتاب الثالث الذي سيغطّي المرحلة الأخيرة ـ أي منذ 1990، والتي بات لبنان معها تابعًا ذليلاً للنيوليبرالية وأربابها الإقليميين عبر وكلاء محليين معروفين جيدًا. فنقدّم المعطيات والمعلومات عن مؤسسات إمبراطورية إنترا، كشركة طيران الشرق الأوسط ـ الميدل إيست وكازينو لبنان وغيرهما. كما يغطّي الكتاب الثالث مجموعة أشخاص ارتبطت أسماؤهم بهذه الإمبراطورية في التسعينيات وحتى 2005.

* * *

بعد مغادرة روجيه تمرز لبنان، وبعد 14 عامًا من صعوبات شركة إنترا وتعثّر بنك المشرق في عهد أمين الجميّل، لم تتعافَ شركة إنترا، حيث ابتعد المساهمون الخليجيون، وغرقت في ديون لسنوات طويلة. ففي 2002، ذكر رئيس مجلس إدارة إنترا الجديد محمد شعيب عن «محاولات لعودة المساهمين الكويتيين والقطريين إلى الشركة بعدما أوقفوا

نشاطهم فيها في مطلع الثمانينيات»، مع «خطة انقاذ تدريجية للشركة.. لهذه الإمبراطورية الاستثمارية بعدما وصلت إلى مرحلة لم يدخلها فلس واحد، وترتّبت عليها ديون بلغت 40 مليون دولارًا، وخسائر متراكمة تقدّر بـ 40 مليار ليرة لبنانية (28 مليون دولار)».

في ذلك الوقت توزّعت المساهمات في إنترا بنسبة 10% للدولة اللبنانية و34.5% لمصرف لبنان المركزي و27 بالمئة للكويت (19% لحكومة الكويت و4% لبنك الكويت الوطني و3.9% لمستثمرين كويتيين) و15.3% لحكومة قطر. ورأس مال 280 مليار ليرة (نحو 188 مليون دولار)، وموجوداتها بقيمة 343 مليار ليرة (229 مليون دولار) تتوزع هذه الموجودات على ملكيات عقارية كبيرة ومساهمات في شركات لبنانية وفرنسية[1].

ومن مراجعة موقع شركة إنترا على الانترنت في ربيع 2017، يظهر مجلس الإدارة كالتالي: مدير عام ورئيس مجلس الإدارة محمد شعيب، بنك الكويت الوطني، منير فتح الله، نبيل كرم، ميشال فرنيني، داود عيسى، وطارق حمادة. والهيئة التنفيذية كانت كالتالي: محمد شعيب مدير عام، فادي جمعة مساعد المدير العام، وائل فواز المدير الإداري، وأحمد عدرة المدير المالي. ولقد أظهرت عدّة تقارير إعلامية عام 2017 وحتى كتابة هذه السطور أنّ مجلس الإدارة قد انتهت ولايته قبل سنوات ولم يُصَر إلى انتخاب مجلس جديد[2]. وليس غريبًا أنّ مجلس إدارة إنترا ومنذ تأسيس الشركة عام 1970 كان ولا يزال خاضعًا للمحاصصة السياسية، وثمّة مفارقة أنّ رؤساء الجمهورية كانوا يحتفظون بحق تسمية رئيس مجلس الإدارة، إلا أنّ محمد شعيب حظي بدعم رئيس مجلس النواب نبيه برّي.

---

(1) خطة إنقاذ لشركة «إنترا للاستثمار» اللبنانية ومحاولات جديدة لاستعادة المساهمين الكويتيين والقطريين، **جريدة الشرق الأوسط**، 2 أيار 2002.

(2) تجدر الإشارة إلى أنّ موقع شركة إنترا على الانترنت يتضمّن كميّة قليلة جدًا من المعلومات القليل منها عن الشركة والباقي كلام عام عن لبنان. وذلك مقارنة بموقع أي مؤسسة خاصة أخرى حيث يعثر الباحث على تقارير سنوية ويجد شفافية في تعاطي الشركات على مواقعها شتى الأمور وبالتقارير والأسماء. فإمّا أنّ شركة إنترا كانت تعمل بسرية بعيدًا عن الأضواء وإمّا أنّ مسؤوليها لم يلتفتوا بعد إلى الاهتمام بموقع الشركة وتعزيزه ودخولها عالم المعلوماتية وتقديم معلومات تفصيلية. كما أنّ الموقع تعطّل مرارًا أثناء زيارات المؤلف.

فهرس الأعلام

أ

ت

ج

ح

خ

د

ف

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

LIOR17100-(2ع)-12/2017

روجيه تمرز امبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان 1968-1989

يسرُّ المكتبة الشرقية أن تقدّم للقارىء الجزءَ الثاني من ثلاثية إنترا، روجيه تمرز : امبراطوريةُ إنترا وحيتانُ المال في لبنان، ويكشفُ المرحلةَ منذ وفاة يوسف بيدس عام 1968 وحتى اختطاف روجيه تمرز ومغادرته لبنان عام 1989.

"يوسف بيدس كان مظلوماً. هو أخطأ نعم: لقد استعمل سيولة إنترا ووظّفها في عقارات. ولكن الدولة اللبنانية لم تساعده، ولم تدعم البنك كما يجب أن يحصل. لقد كان قرار إنقاذ إنترا بيد الرئيس شارل حلو وعديله جوزف أوغورليان. فشارل حلو رأس جلسات الحكومة التي نظرت في أزمة إنترا وكان صاحبَ صلاحيات واسعة، وقادراً أن يأمر. فهل كانت لديه خلفيات في تعاطيه مع ملف إنترا وفي عدم مساعدة أكبر بنك في لبنان؟ لقد أغلق بنك إنترا بسبب ذنب صغير هو موضوع السيولة.. وبيدس لم يسرق مال البنك ولم يظهر الثراء على ورثّته حتى بعد 50 عاماً من رحيله. وزوجته المرحومة وداد سلامة عاشت فقيرة ورهنت صيغتها لتنفق على أسرتها. كلا.. لم يستغّل بيدس منصبه في إنترا ولم يأخذ شيئاً لنفسه. والدليل أنّ ثروة البنك التي بقيت بعده ساعدتنا لتراكم سيولة ممتازة في فترة رئاستي. ثم جاء روجيه تمرز في عهد الرئيس أمين الجميّل وطلب أن يكون رئيس شركة إنترا لأنّه كان يعلم أنّها مليئة بالسيولة. فسرق بنك المشرق وشركة إنترا وسرق الدنيا كلّها. وكان دوره في لبنان أنّه ألحَق بشركة إنترا وبالقطاع المصرفي الضرر الكبير. تمرز كان يرشي رجال السياسة أمثال كميل شمعون وإيلي حبيقة. ومارس توزيع ثروات إنترا يميناً وشمالاً وانتشر الخبر وكل واحد صار بدّه منه مصاري. ولذلك فالقضاء اللبناني لم يظلمه والمعلومات والأدّلة ثابتة عليه".

شفيق محرّم (رئيس إنترا 1978-1983) في مقابلة مع كمال ديب، كانون الأول 2015

"في الأوضاع العادية حيث تكون سلطة العدالة قائمة والقضاء سائداً، من المستحيل أن يتعثّر بنك المشرق. لأنّه في ظل القانون اللبناني يشترك مدراء البنك معاً كأفرادٍ وكمجموعةٍ في المسؤولية عن صحة البنك وحمايته. وبما أنّ حكومات الكويت وقطر ولبنان كانت ممثّلة في مجلس الإدارة، فإنّ الأمور كانت ستسير بشكل طبيعي وتتمّ معالجة مشاكل السيولة في البنك بسرعة (هذا إذا كانت هذه المشاكل موجودة فعلاً) والنظر في الملفات على أيدي محاسبين ومدقّقين من البنك المركزي، دون تأثير سلبي على مصالح الناس. ولكنهم افتعلوا أزمة البنك وقامت السلطات اللبنانية بإقفاله وأعلنوا روجيه تمرز، مسبقاً وغيابياً، المسؤول عن الأزمة بدون أي نقاش حول الظروف. وأسلوب الانتقائية هذا والتصنّع في مجرى المحاكمة يؤكّده استثناءُ إسمي من العفو العام الذي أعلنته الحكومة عام 1991، والذي أعفى مجرمين وقتلة ومرتكبي تصفيات جماعية، ولم يعفني... ثمّة هدف فاق كل الأهداف هو إزاحتي من موقعي في النفوذ في لبنان باستعمال القوّة العارية ضدي دون اللجوء إلى سلطة القانون. هذا باختصار هو الجو العام الذي كنّا نتعاطى معه في لبنان والذي يمكن أخيراً أن يشرحه كتابك".

روجيه تمرز في رسالة إلى كمال ديب، تشرين الأول 2015

كمال ديب

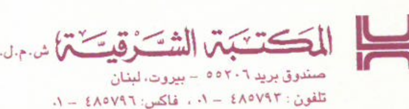
أستاذ جامعي كندي، دكتور في الاقتصاد، صدر له اكثر من 500 بحث ومقال في الشؤون الاجتماعية والثقافيةوالاقتصادية.

من مؤلفاته:

يوسف بيدس امبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان 1949-1968، روجيه تمرز امبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان 1968-1989، ليلى بنت الكروم (رواية)، هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ 1920-2020، ثمن الدم والدمار التعويضات المستحقة للبنان جراء الاعتداءات الاسرائيلية، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، أزمة في سورية انفجار الداخل وعودة الصراع الدولي 2011-2013،الحرب السورية، زلزال في أرض الشقاق العراق من 1915 الى 2015، موجز تاريخ العراق، أمراء الحرب وتجار الهيكل خبايا رجال السلطة والمال في لبنان، تاريخ لبنان الثقافي من عصر النهضة الى القرن الحادي والعشرين، سورية في التاريخ من اقدم العصور حتى 2016 .

LIOR17100
ISBN 978-9953-17-100-5





صندوق بريد ٥٥٢٠٦ - بيروت، لبنان
تلفون : ٤٨٥٧٩٣ - ٠١ ، فاكس: ٤٨٥٧٩٦ - ٠١
E-mail: libor@cyberia.net.lb
www.librairieorientale.com.lb